

からからいからからからからからからからからからからからからからからからからか دْرُوشْ وَفَتَ اوَىٰ مِنَ الجُكَّلَدُالرَّابِعَ عَشِرَ

۱- الفتاوى الشرعية. ٢- الفقه الحنبلي. أ . العنوان
 ديوي ٢٥٨,٤ ٢٠٣٥

رقم الإيداع: ٢٠٣٥ / ١٤٣٩ ردمك: ٣ ـ ٢٤- ٢٠٠٠ - ٢٧٨ (مجموعة) ١ ـ ٨٧- ٢٠٠ - ٨٢٠ (ج١٤)

حقوق الطبع محفوظة

لِوَسَّسِدَةِ الشَّيْخِ مُحُمَّدِ بَنِصَالِحِ الْمُشَكِّنَ الْحَيْرَيةِ الْمُسَيِّدِ الْمُشْكِيةِ الْمُؤسسة الا لمن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيريًا بعد مراجعة المؤسسة الطبعة الأولى الطبعة الأولى المدينة الإولى المدينة المدينة المدينة المدينة الإولى المدينة الإولى المدينة الإولى المدينة المدينة الإولى المدينة المدين

يُطلب الكتاب من:

مُؤسَّسَ يَنَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِصَالِح الْمُثَيَّدِنَ الْجَيْرِية

الملكة العربية السعودية

القصيم -- عنيزة - ٥١٩١١ ص . ب : ١٩٢٩

هاتف: ۱۳/۲۹٤۲۱۰۷ - ناسوخ : ۱۳/۲۹٤۲۱۰۷ -

جـــوال : ٥٥٠٧٣٢١٠٧ جــوال المبيعات : ٥٥٠٠٧٣٣٧٦٦

www.binothalmeen.net info@binothalmeen.com



<u>ዺኯዺኯዺኯዺኯዺኯዺኯዺኯዺኯዺኯዺኯዺኯዺኯዺኯ</u>

دار الذُّرَّة الدولية للطباعة و التوزيع ١٣٥ شارع مصطفى النهاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة . هاتف و فاكس : ٢٢٧٢٠٥٥٢- معمول : ١٠١٠٥٥٧٠٤٤



سلسلَة مُولِّغات نَضيلَة الشِّنِح (١٧٧)

لفَضِيلَة الشَّيِّ العَلَيْمَة مَحَد بن صَالِح العثيمين عَمَر بن صَالِح العثيمين عَفَراللَه لَهُ ولوالدَيْه وَللمُسَلِمين

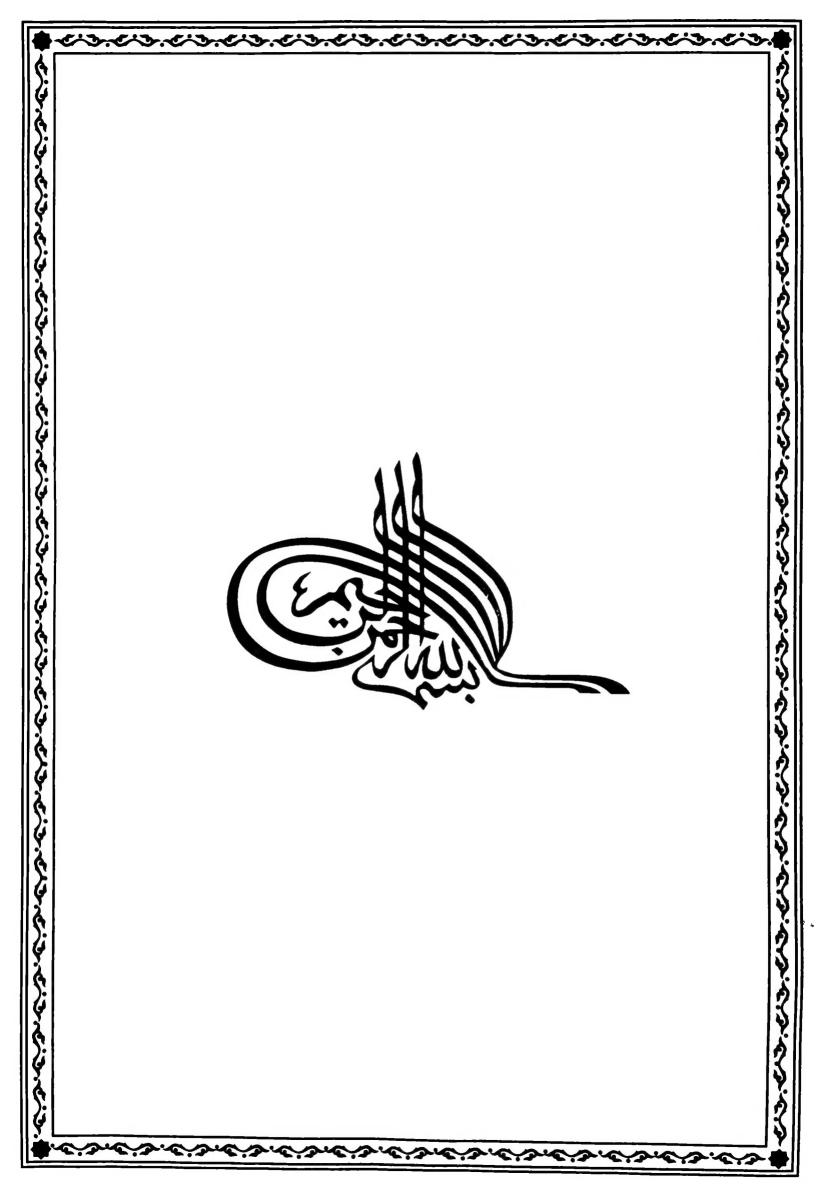
からからいからからであるからいからいかいからいからららいからららい

الجُحُلَّدُالرَّابِعَ عَشِرَ

فَتَاوَىٰ (الصَّلَاة - صَلَاةُ المسكافِرينَ، الجَنَائِز)

مِن إِصْدَالِت مؤسّسة النبخ محمّد ثِن صَالِح العثيميُّن الخيرتةِ

e in cincincio cincio c





ا صلاة المسافرين وذوي الأعذار:

(١٦٧٢) السُّؤَالُ: إذا صَلَّى مُسافِرٌ خَلْفَ إمامٍ مُقيمٍ وأَدْرِكَ معَه الركعتينِ الأَخيرتَيْنِ، فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُسلِّمَ معَه لأَنَّه صَلَّى ركعتينِ، أو يَجِبُ أَنْ يُتِمَّ أربعًا؟

الجواب: يَجِبُ أَنْ يُتِمَّ أَربعًا؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ قَالَ: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا» (١). والآن المأمومُ تَعلَّقتْ صلاتُه بصلاةِ الإمام، ولأنَّ ابنَ عَبَّاسٍ وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا» (١). والآن المأمومُ تَعلَّقتْ صلاتُه بصلاةِ الإمام، ولأنَّ ابنَ عَبَّاسٍ وَعَالَىٰ عُنَّ اللهُ عَنِ المُسافِرِ يُصَلِّي ركعتينِ، فإن كَانَ معَ الإمامِ صَلَّى أربعًا، فقال: «تِلْكَ هِيَ السُّنَةُ» (٢).

-590

(١٦٧٣) السُّؤَالُ: هَلِ الطَّلَبَةُ فِي الخَارِجِ مُسافرونَ، أَيْ يَقْصُرونَ ويَجْمَعونَ الصَّلاةَ؟

الجَوَاب: الطلبةُ في الخارجِ مُسافرونَ، فكلُّ إنسانٍ يَقولُ: إنَّ فُلانًا مُسافِرٌ في أمريكا، أو مُسافِرٌ في بَارِيسَ، فلَا شكَّ أَنَّهُم مسافرونَ، ولكنْ إقامتُهم للدراسةِ هَلْ يَنقطِعُ بها حُكْمُ السَّفَرِ أو لَا يَنقطِعُ؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصَّلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (۲۳٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة، والنهى عن إتيانها سعيًا، رقم (۲۰۲).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

جمهورُ أهلِ العلمِ عَلَى أنَّه يَنقطِعُ بها حُكْمُ السَّفَرِ؛ لأنهم يَرَوْنَ -أعني الجُمهورَ- أن مَن أقامَ مُدَّةً مُعَيَّنةً أقصاها فِيها أعرِفُه مِن المَذاهِبِ المَثبوعةِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فإنَّه يَنْقَطِعُ بِذَلِكَ حُكْمُ سَفَرِه، ويَلْزَمُه إِتمامُ الصَّلاةِ والصَّوْمِ في نهارِ مَضَانَ، ولكنَّ شَيْخَ الإسلامِ ابنَ تَيْمِيَّةَ رَحْمَهُ اللَّهُ يَرَى خِلافَ ذلكَ، وأنه ما دامَ اسْمُ السَّفَرِ باقيًا فإنَّه لَا دَلِيلَ عَلَى أنَّه يَنقطِعُ حُكمُه بإقامةِ مُدَّةٍ مُعَيَّنةٍ (۱).

(١٦٧٤) السُّؤَالُ: جَمَاعَةٌ وَصَلَتْ إلى مَكَّةَ بعدَ صَلاةِ المَغْرِبِ، وأَدَّوْا صَلاةَ المَغْرِبِ والعشاءِ جَمْعًا وقَصْرًا قُبيلَ أذانِ العشاءِ، معَ العِلْمِ بأنَّهُم يَعْلَمُونَ مِقدارَ المُدَّةِ التي يَمْكُثُونَ فيها في مَكَّة؟

الجوابُ: لَا حَرَجَ عليهِم في هذَا، ولكنَّ الْسافِرَ إلى بَلَدٍ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَ الْمُسلِمينَ كلَّ صَلاةٍ في وَقْتِها، وحِينَئذٍ إذا صَلَّى معَ الإمامِ لا بُدَّ أَنْ يُتِمَّ، ولا يَجوزُ له أَنْ يَقْضُرَ.

(17۷۵) السُّؤَالُ: إذا سَافَرَ الرجلُ إلى بَلَدٍ آخَرَ غيرِ بَلَدِه، ويُريدُ السَّكَنَ مُدَّةَ سَنتينِ، فَهل يَجوزُ له قَصْرُ الصَّلاةِ؟

الجوابُ: هَذه المَسْأَلةُ فِيهَا خِلافٌ بَينَ أَهلِ العِلْمِ، وذِكْرُ الخِلافِ والأَدِلَّةِ يَطولُ، وذِكْرُ الخِلافِ بدُونِ أَدِلَّةٍ لَا فَائدةَ مِنه.

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۶/ ۱۷).

(١٦٧٦) السُّؤَالُ: أنا رَجُلٌ من أَهْلِ الرِّياضِ، أَتَيْتُ إلى مَكَّةَ لأَجْلِسَ بها شَهْرَ رَمَضانَ كلَّه، فَهل أَقْصُرُ أم أُتِمُّ، معَ ذِكْرِ الأَدِلَّةِ؟

الجوابُ: يَقُولُ اللهُ تعَالَى في القُرآنِ: ﴿ وَإِذَا ضَرَبَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن فَقَصُرُوا مِنَ ٱلصَّلَوْةِ ﴾ [النساء:١٠١]، والضَّرْبُ في الأَرْضِ مَعْناهُ السَّفَرُ، فها دامَ الإِنْسَانُ عَلَى سَفَرٍ فإنهُ يَقْصُرُ الصَّلاةَ، هذِهِ هي السُّنةُ، ولكِن إذا كانَ الإِنْسَانُ خَلْفَ إِمامٍ عَلَى سَفَرٍ فإنهُ يَقْصُرُ الصَّلاةَ، هذِهِ هي السُّنةُ، ولكِن إذا كانَ الإِنْسَانُ خَلْفَ إِمامٍ فَلْيُتِمَّ صَلاتَه، فَإِنَّهُ يَجِبُ عليهِ أَنْ يُتِمَّ الصَّلاةَ اقْتِداءً بإمامِه؛ لِقولِ النبيِّ عَلَيْهِ: ﴿إِنَّا مَمِعْتُمُ الإِقَامَةَ فَامْشُوا إِلَى الصَّلاةِ، فَها أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيْهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ السَّلاةِ المَامِعُ الْإِقَامَةَ فَامْشُوا إِلَى الصَّلاةِ، فَها أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيْوُا ﴾ (١).

وقَدِ اخْتَلَفَ العُلماءُ رَحَهُ مُراللَهُ فِي الإقامَةِ التِي إذا نَوَاهَا الْسَافِرُ انقطَعَ بها عنهُ حُكْمُ السَّفَرِ ، فذَهَبَ بعضُ أَهْلِ العلم إلى أنَّ الإقامةَ التي تَمْنَعُ حُكْمَ السَّفَرِ هي الإقامةُ أَكْثَرَ من أربعةِ من أربعةِ أيامٍ، وأمَّا إذا كَانَ الإِنْسَانُ اللَّسافِرُ قَدْ نَوَى الإقامةَ في مَكانٍ أَكْثَرَ من أربعةِ أيامٍ انْقَطَعَ عنهُ حُكْمُ السَّفَرِ، وصارَ حُكْمُه حُكْمَ المُقيمِ، إلا في مَسائلَ قليلةٍ استَثْنَوْها. وقالَ بعضُ أهلِ العلم: إنَّ الإقامةَ التي تَقْطَعُ السَّفَرَ هي أَنْ يُقِيمَ خُسْةَ عَشرَ يَوْمًا، وهذَا هُوَ المَشْهورُ من مَذْهَبِ أبي حَنِيفةَ رَحَمُهُ اللَّهُ، والأولُ هُوَ المَشْهورُ مِن مَذْهَبِ الإي عَلى خِلافِ يَسيرِ بَينَهم.

وذَهَبَ آخَرُونَ من أهلِ العلمِ إلى أَنَّ حُكْمَ السَّفَرِ لَا يَنْقَطِعُ حتى يَنْوِيَ الإقامةَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجماعة والإمامة، باب إنها جعل الإمام ليؤتم به، رقم (٦٥٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب التشهد في الصَّلاة، رقم (٤٠٤).

 ⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل فاتتنا الصَّلاة، رقم (۲۰۹)، ومسلم: كتاب
المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة والنهي عن إتيانها سعيا،
رقم (۲۰۳).

الْمُطْلَقَة؛ الإقامة التي لَا تَتَقَيَّدُ بزَمَنٍ ولا حَاجةٍ، وهذَا هُوَ اختيارُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْميَّة رَحْمُهُ اللَّهُ، كَمَا صَرَّحَ بذلكَ في كُتُبِه. ومَرْجِعُ جميعِ أهلِ العِلم إذا اختلفُوا في مسألةٍ هوَ كتابُ اللهِ تَعالَى، وسُنةُ رَسُولِهِ عَلَيْةٍ؛ لِقولِه تعَالَى: ﴿ فَإِن نَنزَعُنُمْ فِي شَيْءٍ فَي مسألةٍ هوَ كتابُ اللهِ تَعالَى، وسُنةُ رَسُولِهِ عَلَيْهٍ؛ لِقولِه تعَالَى: ﴿ فَإِن نَنزَعُنُمُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنهُمُ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيُؤمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَاحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنهُمُ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيُؤمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَاحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء:٥٩].

فمَن رَدَّ هَذِهِ الأَقاويلَ إلى كِتابِ اللهِ، وسُنةِ رَسُولِهِ ﷺ، وتَبَيَّنَ له أَنَّ أَحَدَها أَوْلَى بالصَّوَابِ، وأقرَبُ إليه، وجَبَ عَلَيْهِ اتِّبَاعُه، سَواءٌ أكانَ قَوْلَ الإمامِ أحمد، أو قَوْلَ أبي حَنيفة، أو ما ذَهَبَ إليه ابنُ تَيْميَّة، أو غيرَها منَ الأقوالِ التي حكاها أهلُ العِلْمِ في ذَلك، حتَّى بَلَغَتْ نَحْوَ عَشَرَةِ أقوالٍ، واللهُ المُوفِّقُ.

-699-

(١٦٧٧) السُّؤَالُ: ما هي السُّنةُ التي يُلْزَمُ بها المُسافِرُ؟

الجواب: كلمةُ (يُلْزَمُ) مع قولِه: (ما هي السُّنةُ) تُوجِدُ عندي إِشْكَالًا؛ لأنَّه إنْ أَرادَ بالسُّنةِ المَعْنَى المَعْهودَ في عَهْدِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الَّذِي يَحْمِلُ الواجبَ والمُسْتَحَبَّ فهذا له جَوَابٌ، وإنْ أرادَ بالسُّنةِ الَّذِي هُوَ اصطلاحُ أَهْلِ العِلْمِ -ولا سِيَّا المُتَاتِّدِينَ منهم - فإنَّ له جَوَابًا آخَرَ.

فإنْ كَانَ يُرِيدُ الأولَ السُّنةَ الشاملةَ للواجبِ والمُسْتحبِّ: فإنَّ السُّنةَ في حَقِّ الْمُسافِرِ -بالنسبةِ للصلاةِ - أنْ يُصَلِّبَها قَصْرًا، إذا كانتْ رُبَاعِيَّةً، فيُصَلِّيَ الظهرَ والعصرَ والعشاءَ عَلَى ركعتينِ ركعتينِ، إلَّا أنْ يُصَلِّي خَلْفَ إمامٍ يُتِمُّ، فإنَّه يَجِبُ عَلَيْهِ الإِتمامُ، سواءٌ أَذْرَكَ الإمامَ مِنْ أَوَّلِ الصَّلاةِ، أو أَذْرَكَهُ في أثناءِ الصَّلاةِ؛ لِعُمُومِ قولِ النبيِّ ﷺ:

"فَهَا أَذْرَكُتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَعَوُّوا» (() ولأنَّ ابنَ عباسٍ وَعَلِيَهَ عَنْهَا سُئِلَ عَنِ الرجلِ يكونُ معَ الإمامِ فيُصَلِّي أَرْبَعًا؟ فقال: "بِلْكَ هِي السُّنَةُ (() ، وعلى هَذَا فنقولُ: السُّنةُ في حَقِّ الْمُسافِرِ بالنسبةِ للقَصْرِ أَنْ يُصَلِّي الرُّباعيةَ ركعتينِ، وأمَّا بالنسبةِ للجَمْعِ فإنَّ السُّنةَ أَلَّا يَجْمَعَ إلَّا إذا كَانَ في ذَلِكَ دَفْعُ حاجةٍ، يعني إذا احتاجَ إلى الجَمْع، مثلَ أنْ يكونَ سائرًا في الطريقِ ويُحِبَّ أَنْ يَنْزِلَ مَرَّةً واحدةً، فيَجْمَعَ الأُولَى إلى الثانيةِ، أو أَنْ يكونَ نَازِلًا وسَيَمْشِي فيُحِبُّ أَنْ يَخْمَعَ الثانيةَ إلى الأُولَى، فهذا يكونُ مِنَ السُّنةِ أَنْ يكونَ نَازِلًا وسَيمْشِي فيُحِبُّ أَنْ يَجْمَعَ الثانيةَ إلى الأُولَى، فهذا يكونُ مِنَ السُّنةِ أَنْ يَكونَ نَازِلًا وسَيمْشِي فيتُحِبُّ أَنْ يَجْمَعَ الثانيةَ إلى الأُولَى، فهذا يكونُ مِنَ السُّنةِ أَنْ يَكونَ مَنَ السُّنةِ أَنْ يَعْمَعُ إذا كَانَ ذَلِكَ أَرْفَقَ به، أمَّا إذا لم يَكُنْ هناكَ رِفْقٌ به، وأنَّ الأمرَ عندَه سَوَاءٌ؛ فإنَّه إنْ شاءَ جَمَعَ، وإنْ شاءَ لم يَجْمَعْ، وعَدَمُ الجمعِ أَوْلَى. ولكِنْ إذا كانَ المُسافِرُ في بَلَدِ وكانَ مِنْ أَهْلِ الجاعةِ؛ فإنَّه يَجِبُ عَلَيْهِ حُضُورُ الجاعةِ، ويُصَلِّي في المَسْجِدِ معَ وكانَ مِنْ أَهْلِ الجاعةِ؛ فإنَّه يَجِبُ عَلَيْهِ حُضُورُ الجاعةِ، ويُصَلِّي في المَسْجِدِ معَ السُلمِينَ إتمامًا، ولا يَجْمَعُ إلَّا إذا كَانَ يُرِيدُ أَنْ يُسافِرَ إذا صَلَّى، فله أَنْ يَجْمَعَ، يُصَلِّى الظهرَ معَ الإمام أَرْبَعًا، ثم يُصَلِّى العصرَ رَكْعَتَيْنِ، ثم يَمْضِي لِسَفَرِهِ.

وأمَّا إذا كَانَ يُرِيدُ بالسُّنةِ التطوع؛ فإنَّ مَنْ تَدَبَّرَ السُّنةَ تَبَيَّنَ له أنَّ جميعَ التطوعاتِ مِنَ السننِ تُفْعَلُ في حالِ السفرِ؛ إلَّا راتبةَ الظهرِ وراتبةَ المغربِ وراتبةَ العشاءِ، فإنَّ السُّنةَ عَدَمُ فِعْلِها، وأمَّا سُنةُ الفجرِ -راتبةُ الفجرِ - فإنَّها سُنةٌ للمُسَافِرِ وعيرِ المُسافرِ، وكذلكَ الوِتْرُ وصلاةُ الليلِ وصلاةُ الضَّحَى وصلاةُ الخسوفِ وصلاةُ الاستخارةِ وغيرُها مِنْ صلاةِ التطوُّعِ فَقَدْ بَقِيَتْ مَشْرُوعِيَّتُها للمسافرِ كما هي للمُقيمِ؛ إلَّا الرواتبَ الثلاثَ التي ذَكَرْتُ -وهي راتبةُ الظهرِ وراتبةُ المغربِ وراتبةُ العشاءِ -

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصَّلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيًا، رقم (٢٠٢).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

فإنَّ السُّنةَ عَدَمُ فِعْلِها.

(١٦٧٨) السُّؤَالُ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ المُقِيمونَ خَلْفَ الْمُسافِرِ وهو يَقْصُرُ، ثمَّ يُتِمُّونَ البَاقِيَ بعدَ تَسليمِه؟

الجَوَابُ: نَعَم يَجوزُ للمُسافِرِ أَنْ يَكُونَ إمامًا بالْقِيمِينَ، وإذا سَلَّمَ يَقومُ الْقِيمونَ فَيُتِمُّونَ الصَّلاةَ بعدَه. ولكن يَنْبَغِي للمُسافِرِ الَّذِي أَمَّ المُصلِّينَ أَنْ يُخْبِرَهم قبلَ أَنْ يُضِلِّي، فيقولَ لهم: إنا مُسافرونَ، فإذا سَلَّمنا فأَيَّوُا صلاتكم؛ لأنَّ النَّبِيَ عَلَيْ صَلَّى بأهلِ مَكَّةَ عَامَ الفتحِ، وقال لهم: «أَيَّوُا يَا أَهْلَ مَكَّةَ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ»(۱)، فكانَ يُصلِّي بأهلِ مَكَّة فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ»(۱)، فكانَ يُصلِّي بهم ركعتينِ، وهم يُتِمُّونَ بعدَه أربعَ ركعاتٍ.

-699-

(١٩٧٩) السُّؤَالُ: إذا كُنْتُ سأْسَافِرُ بعدَ أذانِ المَغْرِبِ، فَهَلْ أَجْمَعُ المَغْرِبَ وَالْعِشاءَ وأَقْصُرُ، أو ماذا أَفْعَلُ؟

الجَوَابُ: إذا كُنْتَ في بَلَدِكَ لم تَخْرُجْ وأَرَدْتَ أن تُسافِرَ بعدَ صَلاةِ المَغْرِبِ مُباشرةً، فإنك لا تَجْمَعُ؛ لأنّه ليسَ لكَ سَبَبٌ مُبِيحٌ للجمع حينَئذِ؛ إذ إنك لم تُغادِرْ بَلَدكَ، أمّا إذا كُنْتَ في بَلَدٍ قَدْ سَافَرْتَ إليه، مثل أَنْ تَكُونَ قَدْ أَتيتَ إلى مَكّةَ للعُمرةِ، ثمّ أردت أن تسافر بينَ المغربِ والعشاءِ، فإنّه لا بأسَ إذا صَلّى الإمامُ المغربَ أن تُصَلّي بعدَه العشاءَ مَقْصورةً ثمّ تَرْجِعَ إلى بلدِكَ.

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب تفريع صلاة السفر، باب متى يتم المسافر، رقم (١٢٢٩). وسَفْر: أي مسافرون، جمع سافِر؛ كصاحِب وصَحْب.

(١٦٨٠) السُّوَّالُ: إذا كنتُ عَلَى سَفَرٍ وأدركتُ الإمامَ عندَ الرَّكْعَةِ الثالثةِ وَصليتُ معَه ركعتينِ، فَهَلْ إذا سَلَّمَ الإمامُ أُسلِّمُ لأنني قاصِرٌ للصلاةِ؟

الجَوَابُ: إذا كَانَ الإِنْسَانُ مُسافرًا وأدركَ الإمامَ من أُوَّلِ الصَّلاةِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُقْضِيَ أَنْ يُتِمَّ مِعَ الإمامِ، وكذلك إذا أَدْرَكَ الإمامَ في أَثْناءِ الصَّلاةِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ مَا فَاتَه مِعَ الإمامِ، فإذا دَخَلَ مِعَ الإمامِ في الرَّحْعَةِ الثالثةِ من الرُّباعِيَّةِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ مِعَ الإمامِ الرَّعتينِ، وإذا سَلَّمَ الإمامُ أتمَّ صَلاتَه بركعتينِ أَيْضًا.

وذلك لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ» (١) ، ولقولِه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَطَّوْله ، عَامُّ للمُسافِرِينَ «مَا فَاتَكُمْ فَأَعِثُوا» ، عامُّ للمُسافِرِينَ وغيرِ المُسافِرِينَ، وكذلك رُوي عن ابنِ عبَّاسٍ رَضَالِيَّهُ عَنْهُا أَنَّ هَذَا هُوَ السُّنَةُ (٢).

-69P

(١٦٨١) السُّؤَالُ: قَدِمنا للعُمرةِ وعِندَ وصولِنا الحَرَمَ وَجَدنا الجَهَاعةَ في صَلاةِ العِشاءِ، وقد سَبقونا برَكعةٍ، ولم نَكُنْ قد صَلَّينا صَلاةَ المَغربِ، فدَخَلتُ مع الجَهاعةِ ولَجَقتُ ثَلاثَ رَكعاتٍ فنَويتُ صَلاةَ المَغربِ مَعهم لتَرتيبِ الأوقاتِ، وبعدَ ما سَلَّمَ الإمامُ وانتَهَت صَلاةُ العِشاءِ أقمنا وصَلَّينا وأمَّنا واحِدٌ مِنَّا وصَلَّى صَلاةَ المَغربِ وسَلَّمَ، فقُمتُ وأتيتُ برَكعةٍ رابِعةٍ بنِيَّةِ العِشاءِ، فهل عَملي صَحيحٌ مِن حيثُ التَّرتيبُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجماعة والإمامة، باب إنها جعل الإمام ليؤتم به، رقم (٦٥٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب التشهد في الصَّلاة، رقم (٤٠٤).

⁽٢) أخرَجه البخاري: كتاب الأذان، باب لَا يسعٰى إلى الصَّلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيًا، رقم (٢٠٢).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

أم صَلاةُ إخواني مِن حيثُ تَقديمِ صَلاةِ العِشاءِ على المَغرِبِ، مع مُلاحَظةِ أنَّ عَددَ الرَّكعاتِ تَختَلِفُ؟

الجَوابُ: العَملُ كُلُّه صَحيحٌ؛ وذلك لِأَنَّ بَعضَ العُلماءِ يَرى أَنَّ التَّرتيبَ يَسقُطُ لِإِدْراكِ الجَهاعةِ ويَجوزُ أَنْ يَنويَ الإنسانُ لِإِدْراكِ الجَهاعةِ ويَجوزُ أَنْ يَنويَ الإنسانُ الصَّلاةَ الَّتِي كَانَت عليه وإنْ خالَفَت نِيَّةَ الإمامِ في الصَّلاةِ الحاضِرةِ، وعلى هذا فعَملُ هذا السائِل صَحيحٌ، وعَمَلُ أصحابِه صَحيحٌ.

ولكنِ الراجِحُ عِندي: أنَّه يَنوي الصَّلاةَ الَّتي عليه مِن أجلِ المُحافَظةِ على التَّرتيبِ ولو خالَفَت نِيَّتُه نِيَّة الإمامِ، ويَكونُ هو أصوَبَ مِن أصحابِه فيها أراه، لكنِ العملُ كُلُّه صَحيحٌ.

واختلافُ عَددِ الرَّكعاتِ لا يَضُرُّ، كما أنَّك لو دَخلتَ مع الإمامِ في صَلاةِ الظُّهرِ في الرَّكعةِ الثانِيةِ فتَشَهَّدُ مع الإمامِ في أوَّلِ رَكعةٍ، وإذا قامَ الإمامُ للرابِعةِ لم تَتشَهَّدُ مع أنَّه عَلَّ تَشَهَّدُ هذا يَسقُطُ مِن أجلِ مُتابَعةِ الإمامِ.

(١٦٨٢) السُّؤَالُ: أَعْمَلُ سَائِقًا بِالطَائرةِ بِصِفَةٍ مُستمِرَّةٍ، أَيَجُوزُ لِي أَن أُصَلِّيَ جَالسًا عَلَى الكُرْسِيِّ فِي مَكَانِ العملِ؟ وهَلْ يَجُوزُ لِي أَنْ أُصَلِّيَ قَصْرًا بِصِفَةٍ مُستمِرَّةٍ كُلَّمَا كُنْتُ فِي أَثْنَاءِ العَمَلِ؟

الجَوَابُ: هَذَا القائدُ للطَّائرةِ سألَ عن مسألتينِ: المسألةُ الأولى: هَلْ يَجُوزُ له القصرُ معَ أنَّه دائمًا في سفرٍ؟

والمسألة الثَّانِيَة: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ جالسًا في مكانِ القيادةِ؟

أما الجَوَابُ عن السُّؤَالِ الأوَّلِ فإنَّه يَقْصُرُ؛ لأَنَّه مُسافِرٌ، والآياتُ والأحاديثُ الواردةُ في القَصْرِ ما خَصَّتْ سَفَرًا دونَ سَفَرٍ، وعلى هَذَا فيَجوزُ له أَنْ يَقْصُرَ؛ لأنَّ هَذَا الرَّجُلَ مُسافِرٌ وله بَلَدٌ يَأْوِي إليه، وأهلٌ يُقِيمُ فيهم، فإذا فارَقَهُم فَهُوَ مُسافِرٌ، فيَجوزُ له الفِطْرُ في رَمَضَانَ أَيْضًا لكونِه عَلَى سَفَر.

وأما بِالنَّسْبَةِ للصلاةِ في مَكانِه في مَكانِ القيادةِ فإذا كانتِ الصَّلاةُ نافلةً فلا حَرَجَ عَلَيْهِ في ذلك، ويَتَّجِهُ حَيْثُ كَانَ اتِّجاهُ الطائرةِ؛ لأَنَّه ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَنَّه كَانَ يُصَلِّي عَلَيْهِ في ذلك، ويَتَّجِهُ حَيْثُ تَوجَّهَتْ به (۱)، وَهَكَذَا مَن كَانَ في الطائرةِ أو في كَانَ يُصلِّي عَلَى راحلتِه النافلةَ حَيْثُ تَوجَّهَتْ به (۱)، وَهَكَذَا مَن كَانَ في الطائرةِ أو في السيَّارةِ.

أمَّا إذا كانتِ الصَّلاةُ فرضًا فإنَّه لَا يَجُوزُ له أَنْ يُصَلِّيَ في هَذَا المكانِ، فإذا كانتِ الطائرةُ يُمْكِنُ أَن تَقَعَ عَلَى المَطارِ قبلَ خُروجِ وقتِ الصَّلاةِ أو قبلَ خُروجِ وقتِ الطَّلاةِ الثَّانِيَةِ إذا كانت الصَّلاةُ الَّتِي أدركته عِمَّا يُجْمَعُ إليها، فمثلًا لو أَدْرَكَه وَقْتُ الصَّلاةِ الظُّهْرِ وهو يَعْرِفُ أَنَّه سيهبط في المطارِ وقت صلاةِ العصرِ؛ قُلْنَا له: اجْمَعْ صلاةَ الظُّهْرِ إلى العصرِ لِتُصَلِّيهُما جَمِيعًا عَلَى الأَرْضِ، أمَّا إذا كانت الرِّحْلةُ طَويلةً ولا يُمْكِنُ أَنْ يَنْزِلَ في الأَرْضِ قبلَ خُروجِ وقتِ الصَّلاةِ، فإنَّه لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّي في مكانِ القيادةِ إلَّا إذا كانَ هُنَاكَ ضَرورةٌ، مثل أَنْ تَكُونَ الأحوالُ سَيِّتةً ولا يُمْكِنُه أَنْ يُعادِرَ مكانَ القيادةِ القيادةِ؛ لأَنَّه يَعْدَاجُ إلى مُلاحظةِ الطائرةِ وطيرانِها؛ فحينَاذٍ نَقُولُ له: للضرورةِ صَلِّ القيادةِ؛ لأَنَّه يَحْدَاجُ إلى مُلاحظةِ الطائرةِ وطيرانِها؛ فحينَاذٍ نَقُولُ له: للضرورةِ صَلِّ

⁽١) أخرجه البخاري: أبواب تقصير الصَّلاة، باب صلاة التطوع عَلَى الدابة وحيثها توجهت به، رقم (١٠٩٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز صلاة النافلة عَلَى الدابة في السفر حيث توجهت، رقم (٧٠٠).

ولو كنتَ في مَكانِكَ وائتِ بها تَقدِرُ عَلَيْهِ من واجباتِ الصَّلاةِ، ولا يُكَلِّفُ اللهُ نفسًا إلَّا وُسْعَها.

أما إذا كَانَ الجَوُّ لَطِيفًا ولا خَطَرَ فإنَّه يَجِبُ أَنْ يُصَلِّيَ في مكانٍ يَتَمَكَّنُ فيه منَ القيام والرُّكوع والشُّجُودِ والقعودِ واستقبالِ القبلةِ، هَذَا في الفريضةِ.

(١٦٨٣) السُّوَّالُ: كُنَّا عَلَى سَفَرٍ، فاشْتَبَهَتْ علينا القِبْلةُ، فاجْتَهَدْنا، وبعدَ الصَّلاةِ تَبَيَّنَ أَنَّنا عَلَى غيرِ القِبْلةِ، فها حُكْمُ صَلاتِنا؟ وهل يَجِبُ علينا القَضَاءُ؟

فَهَؤُلَاءِ الجماعةُ الَّذِينَ اجتهدوا وتَحَرَّوُا القبلةَ وصَلَّوْا إليها فَعَلوا ما أُمروا به، وكلُّ إنسانٍ يَفْعَلُ العِبَادَةَ عَلَى الوجهِ الَّذِي أُمِرَ به من غيرِ تقصيرٍ، فإنَّه لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إعادتُها؛ لأنَّه قدِ اتَّقى اللهَ ما استطاعَ.

(١٦٨٤) السُّؤَالُ: من المَعروفِ أنَّ الْمُسافِرَ إذا صلَّى وَرَاءَ الْمُقِيمِ فإنَّه يُتِمُّ صلاتَه، أمَّا إذا أتَى الصَّلاةَ وقد فَاتَتْه ركعتانِ فَهَلْ عَلَيْهِ الإِتمامُ أم يُصَلِّي ركعتين صَلاةَ المُسافِرِ؟ الجَوَابُ: المسافرُ إذا صَلَّى معَ إمامٍ يُتِمُّ فإنَّه يَجِبُ عَلَيْهِ إِمّامُ الصَّلاةِ، سواءٌ دخلَ معَ الإمامِ في أوَّلِ الصَّلاةِ أو في أثنائِها، وعلى هذَا فإنْ كنتَ مسافرًا ودخلت مع الإمامِ في صلاةِ الظُّهْرِ في الرَّكْعَةِ الثالثةِ فإنَّه إذا سلَّم الإمامُ يَجِبُ عليك أنْ تأتي بركعتينِ؛ لعُمومِ قولِ النَّبِيِّ عَلَيْة: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيَّوُا»(۱)، ولأن بركعتينِ؛ لعُمومِ قولِ النَّبِيِّ عَلَيْة: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيَّوُا» (۱)، ولأن ابن عبَّاس رَحَيَّتُهُ قَالَ: إن هذَا هُو السُّنَّة (۱). أمّا إذا كانَ الإمامُ هُو المسافِر والمأمومُ مقيم، فإنَّه إذا سلَّم الإمامُ من الركعتينِ وَجَبَ عَلَى المأمومِ أَنْ يقضيَ بعد سلامِ الإمامِ ما بقي من صلاتِه؛ لأنَّ النَّبِي عَيْ كَانَ يُصَلِّى بأهلِ مَكَّةَ عامَ الفتحِ فيصلّى بركعتينِ ويقول: «أَيَّوُا يَا أَهْلَ مَكَّةَ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ»(۱)، أي: قوم مسافرونَ، فإذا صَلَّى بك إنسانٌ مسافِرٌ وهو يُصَلِّى ركعتينِ فإذا سلَّمَ فإنكَ تأتي أنتَ بها بَقِيَ من صلاتِك.

-699-

(١٦٨٥) السُّؤَالُ: إذا دَخَلَ المُسافِرُ المَسْجِدَ فوَجَدَ الإمامَ في التَّشهُّدِ الأوَّلِ، ولم يُدْرِكُ إلَّا الركعتينِ الأَّخِيرَتَيْنِ مِنَ الرُّباعيَّةِ؛ فَهَلْ يَجوزُ له أَنْ يَنْوِيَ القَصْرَ بحيثُ يُسَلِّمُ معَ الإمام؟

الجواب: لَا يَجُوزُ للمُسافِرِ إذا ائتَمَّ بمُقِيمٍ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلاةَ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ النبيِّ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لَا يسعى إلى الصَّلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيًا، رقم (٢٠٢).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

⁽٣) أخرجه أبو داود: كتاب تفريع صلاة السفر، باب متى يتم المسافر، رقم (١٢٢٩). وسَفْر: أي مسافرون، جمع سافِر؛ كصاحِب وصَحْب.

عَلَيْهِ: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيْتُوا» (١) ، وعلى هَذَا إذا أَدْرَكَ الْسافِرُ معَ الإمامِ الْمُعْمَ فَأَيْفِهُ: «مَا أَدْرَكُ عَيَّنِ الأَخِيرَتَيْنِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بركعتينِ بَعْدَ سلامِ الإمامِ، ولا يجوزُ أَنْ يُسَلِّمَ معَ الإمامِ مُقْتَصِرًا عَلَى رَكْعَتَيْنِ.

(١٦٨٦) السُّؤَالُ: رجلٌ يَسْكُنُ الدَّمَّامَ، وَلَدَيْهِ أَقَارِبُ فِي مَكَّةَ، إِذَا أَتَى إليهم يُمَيِّؤُونَ له كلَّ شيءٍ حتَّى كأنَّه في مَسْكَنِه، فَهَلْ هَذَا يَتَرَخَّصُ بِرُخَصِ السَّفَرِ مِنْ فِطْرٍ وَقَصْرٍ ومَسْح وغيرِها أَوْ لا؟

الجواب: يَنْبَغِي أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ رُخَصَ السفرِ لَيْسَ لها إلا سببٌ واحدٌ وهو السَّفَرُ، وإِنْ كَانَ الأصلُ أَنَّ هَذِهِ الرُّخصَ إِنَّما شُرِعَتْ لأَنَّ السَّفَرَ مَظِنَّةُ المَشقَّةِ؛ لكِنْ هَذِهِ العِلَّةُ زالتْ، وجَعَلَ الشرعُ الحُكْمَ مُعَلَّقًا بالسفرِ، قالَ اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبُمُ هَذِهِ العِلَّةُ زالتْ، وجَعَلَ الشرعُ الحُكْمَ مُعَلَّقًا بالسفرِ، قالَ اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبُمُ فَي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمُ اللّذِينَ كَفَرُوا فِي الطّرَضِ، وأمَّا قولُه: ﴿ إِنْ خِفْنُمُ أَن يَفْدِينَكُمُ اللّذِينَ كَفَرُوا ﴾ فهذا الشَّرْطُ قدْ تَصَدَّقَ الله به على عبادِه فأعفاهم منه، كما ثَبَتَ يَقْدِينَكُمُ اللّذِينَ كَفَرُوا ﴾ فهذا الشَّرْطُ قدْ تَصَدَّقَ الله به على عبادِه فأعفاهم منه، كما ثَبَتَ ذَلِكَ في حَدِيثِ عمرَ رَضَالِيَهُ عَنْهُ أَن

وعلى هَذَا فالمُسافِرُ يَتَرَخَّصُ برُخَصِ السفرِ؛ حتَّى لو سَافَرَ عَلَى طيارةٍ، وحتَّى لو نَزَلَ مِنَ الطيارةِ بسيارةٍ مُرِيحةٍ، ولو نَزَلَ أيضًا في بيتٍ مُرِيحٍ؛ فإنَّ رُخَصَ السفرِ في

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل: فاتتنا الصَّلاة، رقم (۲۰۹)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة والنهي عن إتيانها سعيًا، رقم (۲۰۳).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٦).

حَقِّهِ باقيةٌ، ولكِنْ يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ مَنْ كَانَ فِي البلدِ وهو مُسافِرٌ فإنَّه يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتِمَّ، وبهذا نَعْرِفُ خَطَأَ مَا يَغْضَرَ صلاة الجهاعةِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُتِمَّ، وبهذا نَعْرِفُ خَطَأَ ما يَغْعَلُه بعضُ العامَّةِ إذا أَمَرْتَهُ وقلتَ: ادْخُلْ تَقَدَّمْ، قال: أنا مُسافِرٌ، هَذِهِ ليستْ عِلَّةً؛ ما يَغْعَلُه بعضُ العامَّةِ إذا أَمَرْتَهُ وقلتَ: ادْخُلْ تَقَدَّمْ، قال: أنا مُسافِرٌ، هَذِهِ ليستْ عِلَّةً؛ لأنَّ السفرَ لا يُسْقِطُ وجوبَ الجهاعةِ، فها هُو النبيُّ عَيْقِ يَقُولُ اللهُ له في حَالِ الخوفِ: ﴿وَلِهَ السَّمَ لَلهَ مُ الصَّكَلَوْةَ فَلْنَقُمْ طَآبِفَ لَهُ مِنْ مَعَكَ ﴾ [النساء:١٠٢]، ﴿وَلِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَقَالَمَ لَم يَأْتِه خوفُ وهو في المدينةِ، غايةُ ما هُنالِكَ أنَّه جاء الخوفُ وهمْ في المدينةِ، غايةُ ما هُنالِكَ أنَّه جاء الخوفُ وهمْ في الحدينةِ، غايةُ ما هُنالِكَ أنَّه جاء الخوفُ وهمْ في الحدينةِ، وهو عَلَى أَطْرَافِ المدينةِ.

فَجَوَابِي عَلَى هَذَا السُّؤالِ يَتَلَخَّصُ فِي أَنَّ الْمُسافِرَ يَتَرَخَّصُ برُخَصِ السفرِ وإِنْ كَانَ فِي البَلدِ، كَانَ بِأَيْسَرِ مَا يكونُ وأَسْهَلِه، حتَّى صلاةُ الجمعةِ تَجِبُ عَلَى الْمُسافرِ إِذَا كَانَ فِي البَلَدِ، ورُخَصُ السفرِ -كما نَعْلَمُ - القَصْرُ، والفِطْرُ، ومَسْحُ الخُفَّيْنِ ثلاثةَ أيامٍ، ولا يُكْمِلُ إِذَا أَقَامَ.

-500

(١٦٨٧) السُّؤَالُ: إذا صَلَّى المَامومُ المُسافِرُ خَلْفَ إمامٍ مُقيمٍ، وأدركَ معَه الركعتينِ الأَّخِيرَتَيْنِ، هَلْ يَجوزُ أَنْ يُسَلِّمَ معَه؛ لأَنَّه صَلَّى ركعتينِ، أو يَجِبُ أَنْ يُسَلِّمَ معَه؛ لأَنَّه صَلَّى ركعتينِ، أو يَجِبُ أَنْ يُسِمَّ أَربعًا؟

الجواب: يَجِبُ أَنْ يُتِمَّ أَربعًا؛ لأَنَّ النبيَّ عَيَالِيَّ قال: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَاتَكُمْ فَاتَكُمْ فَاتَكُمْ فَاتَكُمْ فَاتَكُمْ فَاتَكُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَاتُكُمْ فَاتُكُمْ فَاتَكُمْ فَاتَكُمْ فَاتَكُمْ فَاتَكُمْ فَاتَكُمْ فَاتَكُمْ فَاتَكُمْ فَاتَكُمْ فَاتُنْ قَاتُ فَاتِهُ فَاتُنْ فَاتَتُكُمْ فَاتُلُوا فَاتَكُمُ فَاتُتُمْ فَاتُلُوا فَاتَكُمُ فَاتُمُ فَاتُكُمْ فَاتُلُوا فَاتُلُوا فَاتُلُوا فَاتُكُمْ فَاتُمْ فَاتُمْ فَاتُلُوا فَاتَكُمْ فَاتُمُ فَاتُمُ فَاتُمُ فَاتُمُ فَاتُمُ فَاتُمُ فَاتُمُ فَاتُلُوا فَاتُكُمُ فَاتُمُ فَاتُلُوا فَاتُلُوا فَاتُلُوا فَاتُلُوا فَاتُنْ فَاتُلُوا فَاتُنْ فَاتُلُوا فَاتُوا فَاتُلُوا فَاتُوا فَاتُوا فَاتُلُوا فَاتُوا فَاتُلُوا فَاتُل

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل: فاتتنا الصَّلاة، رقم (۲۰۹)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة والنهي عن إتيانها سعيًا، رقم (۲۰۳).

سُئِلَ عَنِ المسافرِ يُصَلِّي ركعتينِ، فإذا كَانَ معَ الإمامِ المُقِيمِ صَلَّى أَرْبَعًا؟ قال: تِلْكَ هِيَ السُّنَةُ (۱).

(١٦٨٨) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ الجَمْعِ والقَصْرِ فِي حالِ الْسافِرِ إِذَا وَصَلَ إِلَى المَدِينَةِ النَّبُويةِ وهي بَلَدُه؟

الجَوَاب: إذا وَصَلَ الْمُسافِرُ إِلَى بَلدِه فإنَّه ينتهي القصرُ والجمعُ؛ لأنَّ القَصْرَ والجَمعُ؛ لأنَّ القَصْرَ والجَمْعَ مَرْبوطٌ بسَبَبٍ وهو السَّفَرُ، فإذا وَصَلَ إِلَى بَلَدِه انقطعَ السَّفَرُ، ولهذا لو أنَّه دخَلَ عَلَيْهِ وقتُ الظُّهْرِ وهو فِي البَرِّ ولم يصِل البَلَدَ ثمَّ وَصَلَ البَلَدَ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي أَرْبعًا.

ولا يَجْمَعُ الظُّهْرَ مَعَ العَصْرِ لانْقِطَاعِ السَّفَرُ، ولو دَخَلَ عَلَيْهِ وقتُ الظُّهْرِ وهو فِي بَلَدِه ثمَّ سَافَرَ قبلَ أَنْ يُصَلِّي فَإِنَّهُ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ؛ لِقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَ: ﴿ وَإِذَا ضَرَبُهُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن نَقَصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ [النساء:١٠١]. وَهَذَا ضَرْبٌ فِي الأَرضِ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ. والعكسُ كما ذَكَرْتُ فِي المثال فَقَدْ صَلَّى وهو ضَارِبٌ فِي الأَرضِ، فيصلِّي رَكْعَتَيْنِ. والعكسُ كما ذَكَرْتُ فِي المثال الأَوَّلِ، لو أدركتْه الصَّلاةُ وهو فِي البرِّثمَّ وَصَلَ إِلَى بَلَدِه فإنَّه يُصَلِّي أَربعًا؛ لأَنَّه انتهى الضَّرْبُ فِي الأَرضِ.

ولكن إذا كانَ الإِنْسَانُ فِي بَلَدِ غيرِ بَلَدِه، فإنَّهُ يُجِيبُ الْمُؤذِّنَ ويُصَلِّي مَعَ الْسُلِمِينَ ويُصَلِّي أَد النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»(٢).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إنها جُعل الإمام ليؤتم به، رقم (٦٨٩)، ومُسلم: كتاب الصَّلاة، باب اثتهام المأموم بالإمام، رقم (١١٤).

ولقولِه: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِرُّوا» (١).

ولقولِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُا حِينَ سُئِلَ: كَيْفَ أُصَلِّى إِذَا كُنْتُ بِمَكَّةَ، إِذَا لَمْ أُصَلِّ مَعَ الإِمَامِ؟ فَقَالَ: «رَكْعَتَيْنِ، سُنَّةَ أَبِي القَاسِمِ عَلَيْكِيْهِ»(٢).

وهذه مَسْأَلَةٌ تَشْتَبِهُ عَلَى بعضِ النَّاسِ، تَقولُ له: صلِّ، قَدْ أُذِّن، قالَ: أنا مُسافِرٌ، كأنَّه يَقولُ: المُسافِرُ لَيْسَ عَلَيْهِ جماعةٌ، وَهَذَا فَهْمٌ غَلَطٌ، فالمُسافِرُ عَلَيْهِ صَلَاةُ جماعةٍ.

واللهُ تَعَالَى قَالَ فِي القُرْآنِ: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّكَاوَةَ ﴾ فِي حالِ الحُوفِ ﴿فَلْنَقُمْ طَآيِفَ أُو مِنَا مُحْدُوا مَلْكَكُونُوا مِن الحَوفِ ﴿فَلْنَقُمْ طَآيِفَ أُو مِنَا مُحَدُوا مَلَكُ أَوْا مَلَكُمُ وَلَيَا خُدُوا مَلَكَ ﴾ [النساء:١٠٢].

فأَمَرَ بصلاةِ الجماعةِ فِي حالِ الخَوْفِ، ومَعْلُومٌ أَنَّ الخَوْفَ الَّذِي وَقَعَ للرَّسُولِ كَانَ فِي أَسْفَارٍ، ففي حالِ الأَمنِ من بابِ أَوْلَى.

فنقولُ للمُسافِرِ: هَلْ سَمِعْتَ النِّداءَ؟ فإذا قالَ: نَعَمْ، قلنا: أَجِب؛ كما أن المُسافِر، أيضًا إذا نَزَلَ فِي بلدٍ وحانَ وَقْتُ صَلَاةِ الجُمُعَةِ، وهو فِي نَفْسِ البَلَدِ، وقال: أنا مُسافِرٌ، ما أَذْهَبُ للجُمُعَةِ، قُلْنَا له: ألستَ مُؤمنًا؟ سيقولُ: بلى، فنقولُ: استمِعْ إِلَى قولِ اللهِ تعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِئَ لِلصَّلَوْةِ مِن بَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ ٱللهِ وَذَرُوا ٱلْبَيْعَ ﴾ [الجمعة: ٩].

أما إذا كانَ سَائِرًا فِي السَّفَرِ فهذا لَا جُمُّعَةَ عليه، ولا تَصِحُّ منه الجُمُعَةُ أيضًا؛

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصَّلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (٦٠٢).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

لأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يُقِيمُ الجُمُعَةَ فِي أَسفارِه، وقد قال: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» (١)، وقال: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ» (٢).

(17**٨٩) السُّؤَالُ:** سَمِعنا فَتْوى تُنْسَبُ إلى فَضيلتِكم بأنَّ الطُّلَّابَ فِي الجامعةِ يَقْصُرونَ الصَّلاةَ ما دَامُوا بَعيدِينَ عن بَلادِهِم، فما صِحَّةُ ذلك؟

الجواب: نَعَم، هَذَا صَحِيحٌ، نحن نَرَى أن السَّفَرَ لَا يَتقيَّدُ بِمُدَّةٍ، وأن الإِنسَانَ ما دام مُسافِرًا عن بَلَدِه لعَمَلٍ متى انتهى رَجَعَ إلى بَلَدِه فإنَّهُ مُسافِرٌ، سواءٌ حَدَّدَ المُدَّةَ أَمْ لَمْ يُحَدِّدُها، وقد نَصَرَ ذَلِكَ القولَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهَ فِي (الفتاوي)(١) في بابِ صلاةِ الجُمُعةِ، وقالَ: «إنَّ تقسيمَ النَّاسِ إلى مُستوطِن ومُقيمٍ ومُسافرٍ تقسيمٌ لَنَّاسِ إلى مُستوطِن ومُقيمٍ ومُسافرٍ تقسيمٌ لل أصلَ له، فالنَّاس إما مُستوطِنٌ له أحكامُ المُستوطِنِينَ، وإما مسافرٌ له أحكامُ المُستوطِنِينَ، وإما مسافرٌ له أحكامُ المُسافِرِينَ».

وَهَكَذَا ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (زاد المعاد)^(٤) ذكر ذلك، وقالَ: «إِنَّه لَا دليلَ عَلَى اشتراطِ أربعةِ أيامٍ فا أَنَّهُ اللَّهُ وَانَّ مَن نَوَى أكثرَ من أربعةِ أيامٍ فإنَّهُ لَا يَقْصُر»، قالَ: إِنَّه لَا دليلَ عَلَى ذلك.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب الأذان للمسافر، إذا كانوا جماعة، والإقامة، وكذلك بعرفة وجمع، وقول المؤذن: الصَّلاة في الرحال، في الليلة الباردة أو المطيرة، رقم (٦٣١).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا عَلَى صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧). ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨).

⁽٣) انظر مجموع الفتاوي (٢٤/ ١٣٦ وما بعدها).

^{(3)(7/350).}

وما ذهَبَ إليه هذانِ الشَّيْخانِ ذهَبَ إليه مُحَمَّدُ رَشِيد رِضا صاحِبُ مَجَلَةِ المنار، وكذلك ذهَبَ إليه شيخُنا عبدُ الرحمنِ ابنُ سِعْدِي رَحَهُمَاللَهُ أنه لَا دَلِيلَ عَلَى تحديدِ المُدَّةِ بأربعةِ أيامٍ، وكذلك شَيْخُنا عبدُ العزيزِ بنُ بازِ أجابَ فِي مَجَلَّةِ الجامعةِ الإسلاميةِ بأنَّ هَذَا القولَ قولٌ قويُّ تَدُلُّ عَلَيْهِ أحاديثُ قَوِيَّةٌ، لَكِنَّهُ يَرَى أن الأحوطَ الإتمامُ فيها بأنَّ هَذَا القولَ قولٌ قويُّ تَدُلُّ عَلَيْهِ أحاديثُ قَويَّةٌ، لَكِنَّهُ يَرَى أن الأحوطَ الإتمامُ فيها إذا زادتِ الإقامةُ عَلَى أربعةِ أيامٍ، وسَمِعتُه أخيرًا يُفتِي بذلك، أي أنّه إذا زادتِ الإقامةُ عَلَى أربعةِ أيامٍ، وسَمِعتُه أخيرًا يُفتِي بذلك، أي أنّه إذا زادتِ الإقامةُ عَلَى أربعةِ أيامٍ فإنَّ الإِنْسَانَ يُتِمُّ.

ولكن مَن تأمَّلَ الأَدِلَّة وَجَدَ أَنَّه لَا دَلِيلَ لهَذَا القولِ؛ لأنَّ غاية ما يَستدِلُّون به أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَدِمَ إلى مَكَّة فِي اليومِ الرابعِ من ذي الحِجَّةِ، وصار يَقْصُرُ الصَّلاةَ حَتَّى أَتَمَّ الحَجَّ. قالوا: لمَّا قَصَرَ فِي الأربعةِ الأيامِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى جَوازِ القصرِ، فما زاد عَلَى ذلكَ فإنَّهُ لَا يُقْصُرُ فيه.

والحقيقةُ أَنَّ هَذَا الحَدِيثَ دليلٌ عَلَى عَدَمِ التحديدِ لَمَن تَأَمَّلَه؛ لأَنَّ قُدُومَ الرَّسُولِ وَلَيْ إلى مَكَّةَ فِي اليومِ الرابعِ، فالرَّسُولُ لم يَقصِد ألا يَقْدَمَ إلا فِي اليومِ الرابع، وإنها هَذَا فُدُومَه فِي اليومِ الرابع، فالرَّسُولُ لم يَقصِد ألا يَقْدَمَ إلا فِي اليومِ الرابع، وإنها هَذَا هُو النَّذِي اتفقَ فِي سَفَرِه، وما وقعَ اتفاقًا فإنَّهُ لا يُعتبَر تشريعًا، ونحن نَعْلَمُ أن رَسُولَ اللهِ عَلَمُ أَنَّ من الحُجَّاجِ مَن يَقْدَمُ مَكَّةَ قبلَ اليومِ الرابع، ومنَ الحُجَّاجِ مَن يَقْدَمُ وَلَا اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمَ أن الإَمّامَ إذا زادتِ الأيامُ عن أربعٍ لَيْسَ بواجب، ولهذا دُهَبَ ابو حَنيفة (١) وَحَمُهُ اللهُ إلى أن المُدَّةَ خَسْمَة عَشَرَ يومًا، وذَهَبَ ابنُ عبَّاسٍ وَعَيَلَهُ عَنْهُ فَلَا اللهِ عَلَمُ اللهُ إلى أن المُدَّةَ خَسْمَةً عَشَرَ يومًا، وذَهَبَ ابنُ عبَّاسٍ وَعَالَهُ عَنْهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمَ أَن المُدَّةَ خَسْمَةً عَشَرَ يومًا، وذَهُ بَ ابنُ عبَّاسٍ وَعَيَاللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَلَمَ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ عَلَمُ عَنْ أَربع مَن أَربع اللهُ عَلَمَ اللهُ عَلَمَ اللهُ عَلَمَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ عَنْ أَربع اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلْمَ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ ال

⁽١) الحجة عَلَى أهل المدينة لأبي عبد الله الشيباني (١٦٨/١).

إلى أن المدَّة تسعة عَشَرَ يَومًا(١).

ولكنَّ الصحيحَ أنَّه لَا حَدَّ لها، وأنَّ الأيامَ الَّتِي وَقَعَتِ اتفاقًا لَا تكونُ دَلِيلًا عَلَى التحديدِ، ولهذا بَقِيَ عبدُ اللهِ بنُ عمرَ رَضَالِللهُ عَنْهُ فِي أَذْرَبِيجَانَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ يَقْصُرُ الصَّلاةَ (١)، حَبَسَهُمُ الثلجُ، ونحن نَعْلَمُ أن الثَّلْجَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَذُوبَ خِلالَ أربعةِ أيام، بل كُلَّما زادتْ مُدَّةُ الشِّتاءِ ازدادتْ قُوَّةُ الثلجِ، ونَعْلَمُ أنَّ عبدَ اللهِ بنَ عُمرَ يَعْلَمُ أَنْ يَذُوبَ الثلجُ إلا فِي آخِرِ الشتاءِ.

فَاللَّهِمُّ أَنَّ هَذِهِ المَسَالَةَ فيها خِلافٌ بينَ العُلماءِ، فَالمَذَاهِبُ الأربعةُ اخْتَلَفَتْ؛ فَمَذْهَبُ الإِمَامِ أَحْمَدَ وَمَالِكٍ أَنَّه إِذَا نَوَى أَكثرَ مِن أَربعةِ أَيَامٍ أَتَمَّ، ومِن الأربعةِ يومُ الدخولِ والخروجِ، ومَذَهَبُ الشَّافعيِّ كذلك، إلا أَنَّه لَا يَعُدُّ يَوْمَيِ الدُّخولِ والخروجِ، ومَذَهَبُ الشَّافعيِّ كذلك، إلا أَنَّه لَا يَعُدُّ يَوْمَيِ الدُّخولِ والخروجِ، ومَذَهبُ الشَّافعيِّ كذلك، الله أَنَّه لَا يَعُدُّ يَوْمَي الدُّخولِ والخروجِ، ومَذَهبُ الشَّافِي كَالِ أَنَّه لَا يَعُدُّ مَن عَشَرَةِ مَذَاهبَ ذَكَرَها النَّوويُّ رَحِمَهُ الله فِي كتابِ (شَرْحِ المُهَذَّبِ) (٣).

-699

(١٦٩٠) السُّؤَالُ: أنا مُقِيمٌ في مَكَّةَ مُدَّةَ شَهْرِ رَمضانَ، فهلْ يَجوزُ إذا فَاتَتْنِي الصَّلاةُ الرُّباعِيَّةُ أن أُصَلِّيها قَصْرًا، وهلْ يَجوزُ لي أنْ أُفْطِرَ لأَنِّي مُسافِرٌ؟

الجوابُ: نَعَمْ يَجوزُ لكَ إذا قَدِمتَ إلى مَكَّةَ للعُمرةِ وبَقِيتَ شَهْرَ رَمَضانَ كلَّه، أن تَتَرَخَّصَ برُخَصِ السَّفَرِ؛ لأَنَّكَ مُسافِرٌ، ولم تَتَّخِذْ مَكَّةَ وَطَنَّا، ولم تَتَّخِذْها إقامةً،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح، رقم (٤٢٩٩).

⁽٢) سنن البيهقي (٣/ ١٥٢، رقم ٢٣٦٥).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٤/ ٣٦٤ وما بعدها)..

بل بمُجَرَّدِ أَنْ يَنْتَهِيَ شهرُ رَمَضانَ ستَرْجِعُ إلى بَلَدِكَ، فإذا فَاتَتْكَ الصَّلاةُ فلا بأسَ أن تُصَلِّيَ الرُّباعيةَ ركعتينِ، وإذا أَحْبَبْتَ أن تُفْطِرَ فلا بأسَ، ولكنِ الأفضلُ لكَ أن تصومَ، إلا إذا شَقَّ عليكَ الصومُ، فيكونُ الأفضلُ لكَ أن تفطرَ.

(1791) السُّؤَالُ: مَا قَوْلُكُمْ فِي رَجُلٍ عَادَ مَرِيضًا صَدِيقًا لَه فَسَأَلَهُ عَنْ حَالِهِ وَعَنْ صَلاتِه، قَالَ: الحمدُ للهِ عَلَى التسديدِ، أنا منذُ خمسةَ عَشَرَ يومًا أَقْصُرُ الصَّلاة، وأَجْعُ بينَ الصلاتينِ، وهو مُقِيمٌ في بَلَدِهِ، فها تَقُولُونَ في هذا؟

الجواب: أمَّا قولُ المريضِ له: الحمدُ للهِ عَلَى التيسيرِ، فهذا قَوْلُ صحيحٌ، لَا شَكَّ فِي ذلكَ، الحمدُ للهِ عَلَى التيسيرِ، ولكِنّه قال: منذُ خسةَ عَشَرَ يومًا وأنا أَقْصُرُ الصّلاةَ وأجمعُ بينَ الصلاتينِ، يَقُولُ هَذَا وهو في بَلَدِهِ، فنقولُ: أمَّا الجَمْعُ فجائزٌ للمَريضِ إذا كَانَ يَلْحَقُه بتَرْكِهِ مَشَقَّةٌ، وأمَّا القَصْرُ فلا يَجوزُ له، إلَّا إذا كَانَ مُسَافِرًا، فالمسافرُ يَقْصُرُ الصّلاةَ ولو كَانَ غيرَ مريضٍ، ولهذا لو كانَ هَذَا المريضُ يُعَالَجُ في بَلَدٍ آخَرَ غيرَ بلادِه؛ جَازَ له الجَمْعُ والقَصْرُ؛ لأنّه مسافرٌ.

-590

(١٦٩٢) السُّؤَالُ: ما رأيُّكُمْ في مسافَةِ القَصْرِ؟

الجواب: مسافة القصر اختكف فيها العُلماء، وَلَيْسَ هُنَاكَ نَصُّ يُبَيِّنُ حَدَّهَا عَلَى وجُهِ قاطِع، ولهذا ذهب شيخُ الإسلام ابنُ تَيمِيَّةَ رَحَمَهُ اللهُ إلى أَنَّ السَّفَرَ مَرْجِعُهُ إلى العُرْفِ (١)، فما عَدَّهُ الناسُ سَفَرًا فَهُوَ سَفَرٌ، وما لم يَعُدُّوه سَفَرًا فليس بِسَفَرٍ، وَهَذَا

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۶/ ۱۲).

القولُ هُوَ أَقْرَبُ الأقوالِ إلى الصَّوابِ، لَكِنَّهُ فيه إشْكالٌ مِن جِهَةِ تَحْقيقِهِ، ومتَى يَقُولُ الناسُ: إِنَّهُ سَفَرْ؟ ومتَى يقُولُونَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِسَفَرِ، إلا أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ وضَّحَ فقالَ: إن المسافَة القريبَة في الزَّمَنِ الطويلِ تَكُونُ سَفَرًا، وإن المَسافَة البعيدَة في الزَّمَنِ القريبِ تكونُ سَفَرًا، وإن المَسافَة البعيدَة في الزَّمَنِ القريبِ تكونُ سَفرًا، فإذا اجتمع طُولُ المَسافَة وطُولُ المُدَّةِ، فهو سَفَرٌ بلا شكِّ، وإذا وُجِدَ طُولُ المُدَّةِ دُونَ طولِ المسافَةِ فَهُو سَفَرٌ عندَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّة، وإن كانَ عندَ غيرِهِ لَيْسَ بِسَفَرٍ، فالمَرْجِعُ في ذَلِكَ إلى ما يتَعَارَفُ الناسُ عليهِ.

-599

(١٦٩٣) السُّؤَالُ: صَلَّيْتُ في المُسْتَشْفَى عِدَّةَ أَيَّامٍ، ورأيتُ أن المَرْضَى وخُصوصًا المُتْعَبِينَ لَا يُؤَدُّونَ الصلواتِ، وذلك لِعَدَمِ قُدرتِهم عَلَى الوُضوءِ، والبعضُ لَا يَستطيعُ حتَّى التَّيَثُمَ، فَهَلْ تَصِحُّ لهم الصَّلاةُ من دُونِ وُضوءٍ ولا تَيثُمْ، وَإِذَا كَانَ التَّيثُمُ واجبًا في هَذِهِ الحالِ، فلهاذا لَا يُعَمَّمُ ذَلِكَ في المُسْتشفياتِ؟

الجواب: نَقولُ: إِنَّ المَرْضَى يَجِبُ عليهم أَنْ يُؤَدُّوا الصَّلاةَ عَلَى قَدْرِ استطاعتِهم اللهُ اللهُ عَلَى قَدْرِ استطاعتِهم اللهُ لَعْ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعِمْرَانَ بِنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِ» (١).

ويَجِبُ عليهم أَنْ يُصَلُّوا بُوضوءٍ إِن مَّكَكَّنوا من ذلك، فإن لم يَتَمَكَّنُوا صَلَّوْا بالتيشَّمِ، فإن لم يَتَمَكَّنُوا حتَّى من التَّيَشُمِ فإنهم يُصَلُّون ولو بغيرِ تَيَشُمٍ؛ لعُمومِ قولِ اللهِ تعَالَى: ﴿ فَأَنْقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن:١٦].

ثمَّ إِنَّهُ يَجِبُ عليهم الصَّلاةُ عَلَى الترتيبِ الَّذِي ذَكَرْناه: قائمًا، فقاعدًا، فعلى

⁽١) أخرجه البخاري: أبواب تقصير الصَّلاة، باب إذا لم يطق قاعدا صلى عَلَى جنب، رقم (١١١٧).

جَنْبِ، وتكونُ الصَّلاةُ بالإيهاءِ، فإن لم يَستطيعوا أَنْ يُومِئُوا برُؤوسِهم أَوْمَؤوا بَاعَيُنِهم عندَ بعضِ أهلِ العلمِ، فإنْ لم يَستطيعوا ذَلِكَ أيضًا صَلَّوا بقُلوبِهم، فيكبِّرونَ، ويَقْرؤُونَ، ويُكبِّرونَ للرُّكوعِ، ويَنْوونه بالقلبِ، ويَرْفَعونَ من الرُّكوعِ بالنَّيَّةِ، وَهَكَذَا بَقِيَّةُ الأفعالِ يَنْوُونَها بقُلوبِهم؛ لأن هَذِهِ هي قُدْرَتُهم، وقد قالَ اللهُ تعَالَى: ﴿ فَالنَّقُوا اللهَ مَا السَّطَعْتُمُ ﴾ [التغابن:١٦]، وسواءٌ صَلَّوا بثيابٍ طاهرةٍ أو بثيابٍ تَجِسةٍ لا يستطيعون غَسْلَها ولا خَلعَها، فَإِذَا كَانَ عَلَى المَريضِ ثِيابٌ نَجِسةٌ، أو كَانَ الفُواشُ الَّذِي تحتَه نَجِسًا، وهو لا يَستطيعُ تَطْهِيرَ ذلك، ولا التَّخَلِي منه، فَإِنَّهُ يُصَلِّى بِحَسَبِ حالِه.

وقد سَمِعتُ أَنَّ بعضَ المَرْضَى إذا كانت ثِيابُه نَجِسةً قال: لَا أُصَلِّي حتَّى أُشفَى مِن المَرضِ، وأُطَهِّر ثيابي، وَهَذَا حَرامٌ عليه، بل يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ بِهَذِهِ الثيابِ، ولا إعادةَ عَلَيْهِ بعدَ ذلك؛ لأن صلاتَه هَذِهِ هي الصَّلاةُ المفروضةُ عَلَيْهِ بِمُقْتَضَى قولِه تَعَالَى: ﴿ فَأَنْقُوا اللّهَ مَا اسْتَطَعْتُم ﴾ [التغابن: ١٦].

وأما مَن قال مِن أهلِ العِلْمِ: إنَّ مَن عَجَزَ أَنْ يُصَلِّيَ بثوبٍ طاهرٍ وصَلَّى بثوبٍ نَجِسٍ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي ويُعِيدُ. فإنَّ هَذَا قولٌ ضعيفٌ بلا رَيبٍ؛ لأنَّ اللهَ لَا يُوجِبُ عَلَى عِبادِه عِبادتينِ، بل العِبَادَةُ مَرَّة واحدة إلا إذا تكرَّرت بنَذْرٍ أو نحوِه.

فعلى هَذَا نقولُ: مَن صَلَّى بثيابٍ نَجِسةٍ أو عَلَى فراشٍ نَجِسٍ، لَا يَستطِيعُ التخلُّصَ منه، فإن صلاتَه صَحِيحةٌ، ولا إعادةَ عليه.



(١٦٩٤) السُّؤَالُ: قَضَيْتُ سبعةَ عَشَرَ يومًا فِي مُسْتَشْفَى، وكنتُ لَا أَسْتطِيعُ الْحَرَكةَ، وكنتُ لَا أَسْتطِيعُ الْحَرَكةَ، وكنتُ أُصَلِّي بِدُونِ وُضوءٍ ولا تَيمُّم خَوْفًا من زِيادةِ المَرضِ الَّذِي أُصِبْتُ به مِن جَرَّاءِ الحريقِ، والسُّؤالُ: هَلْ صَلاتي جَائِزَةٌ؟ وإن لم تَكُنْ جَائِزةً فَهَلْ عليَّ قضاءً؟

(١٦٩٥) السُّؤَالُ: لو سافَرَ الرَّجُلُ إلى بلَدٍ ما في مُهِمَّةٍ لُدَّةِ سنتَينِ، فهَلْ يتَرَخَّصُ برُخصَةِ السَّفَرِ، وما هِيَ؟

الجواب: هَذِهِ المسألَةُ مما اختَلَفَ فيهَا العُلماءُ: إذا سافَرَ الإِنْسَانُ لُهِمَّةٍ في بلَدٍ مَا، وأقامَ فيها سنتَينِ أو أكثرَ، فلا يَخْلُو من حالَيْنِ:

الحالُ الأُولى: أَلَّا يُعَيِّنَ مُدَّةً، بل يَقُولُ: أنا سَأَبْقَى في البَلَدِ، ومتَى انتَهى شُغْلي رَجَعْدُ من العُلماءِ عَلَى أَنَّ هَذَا جَائِزٌ، وأَنَّ الإِنْسَانَ يَتَرَخَّصُ أَبدًا، يعني: مَهْما طالتِ المُدَّةُ، هَذَا إذا لم تُعَيَّنِ المُدَّةُ. أَمَّا إذا عُيُنَتْ، مِثل أَنْ يَقُولَ: سَأَبْقَى في هَذَا البَلَدِ لمُدَّةِ شَهْرٍ، أو سَنَةٍ، أو سَنَتَينِ، أو أكثرَ لعَمَلٍ، ولكنْ بمُجَرَّدِ انتهاءِ العَمَلِ سَأَرْجِعُ إلى بَلَدِي، فأنا مُسافِرٌ لهَذَا الغَرَضِ، إلا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب إذا لم يطق قاعدا صلى عَلَى جنب، رقم (١١١٧).

أَنْنِي أَعرِفُ أَنه لَا يَنتَهِي إلا بَعدَ سَنَةٍ أو سَنَتَينِ مثلًا. فهذه المَسأَلَةُ اختَلَفَ فيهَا العُلماءُ سلَفًا وخَلَفًا.

وقد ذَكَرَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (شَرْحِ المُهَذَّبِ) (۱): أَنَّ العُلمَاءَ اختَلَفُوا فيهَا عَلَى نَحْوِ اثْنَي عَشَرَ قولًا، وإذا تنازَعَ الناسُ في المسائلِ، فإن الواجِبَ رَدُّهَا إلى الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وَلَيْسَ في كِتَابِ اللهِ ولا سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ما يدُلُّ عَلَى تَحْدِيدِ المُدَّةِ التي يَنقَطِعُ بها السفَرُ دَلالَةً واضِحَةً، بحيثُ يُسَوَّعُ للإنسانِ أَنْ يَرْفَعَ عن هَذَا المُسافِرِ حُكْمَ السَّفَرِ.

ومَن أرادَ المَزِيدَ من هَذَا البَحْثِ -وهو مُهِمٌّ - لدعاءِ الحاجَةِ إليه، فَلْيُطَالِعْ ما كَتَبه شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في (الفتاوى) (٢) في قِسْمِ الفِقْهِ، فَإِنَّهُ أطالَ في هَذِهِ المَسْأَلَةِ، وقال: «مَن حدَّدَ لَيْسَ عَلَى قَوْلِهِ دَليلٌ لَا مِن كتابٍ، ولا سُنَّةٍ، ولا لُغَةٍ، ولا عُرْفٍ، وإن الإِنْسَانَ ما دامَ مسافِرًا فهُو مسافِرٌ».

وقال أيضًا: «إن تَقْسِيمَ الناسِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: مُسْتَوْطِنٍ، ومُقِيمٍ، ومسَافِرٍ، تَقْسِيمٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ»(٢).

وقد أَبْدَى صاحِبُ (المَنَارِ) (أَ مُحَمَّد رَشِيد رِضا رَحِمَهُ اللَّهُ وجْهَا بَيِّنَا يَتَبَيَّنُ فيه ضَعْفُ القولِ بالتَّحْدِيدِ، فقال: (إن هؤلاءَ المُحَدِّدِينَ يَرَوْنَ أن مَنْ نَوَى الإقامَةَ التي تَقْطَعُ أحكامَ السَّفَرِ أنه مسَافِرٌ من وَجْهِ، وغيرُ مُسافِرٍ من وَجْهٍ، فيقولون: إِنَّهُ لَيْسَ

⁽١) المجموع شرح المهذب، للنووي (٤/ ٣٤٩).

⁽٢) مجموع الفتاوي، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٤/ ٤٠).

⁽٣) المصدر السابق (٢٤/ ٨٥- ١٦٢).

⁽٤) تفسير المنار، لمحمد رشيد رضا (٢/ ١٢١).

من أهلِ الجُمُعَةِ، فلا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ إمامًا فيها، ولا خَطِيبًا فيها، ولو اجتَمَعَ آلافُ الناسِ في مَكانٍ وهم لَيْسُوا مُستَوْطِنِينَ، وإنها أقامُوا لحاجَةٍ ويَرْجُعونَ، فإن الجُمُعَةَ لَا تَلْزَمُهم، ولا تَصِحُّ منهُمْ، وَمَعَ هَذَا يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَلْزَمُهم الإتمامُ، ويَلْزَمُهم الصومُ في رَمضانَ، ولَيْسَت لهُمْ أَحْكامُ المُسافِرِينَ.

فقال لهم: إذا كُنْتُمْ تَرَوْنَ أن أحكامَ الْمَسافِرِينَ تنْتَفِي عَنْهُم، فلهاذا لَا تُوجِبُونَ عليهم الجُمُعَةُ؟ ولماذا تقولونَ: إِنَّهَا لَا تَنْعَقِدُ بِهِمْ؟

وعلى كلِّ حالٍ، فالمَسْأَلةُ تَخْتَاجُ أَنْ يُرَاجِعَهَا الإِنْسَانُ مُراجِعَةً تامَّةً، وأَلَّا يَحْكُمَ عَلَى عَلَى الشيءِ بالرَّدِّ أو القَبُولِ إلا بعدَ أَنْ يَستَقْصِيَ البحثَ ويتبَيَّنَه، وحينئذٍ يَحْكُمُ عَلَى ما يَترَجَّحُ عندَهُ أنه حقُّ.

-699

(١٦٩٦) السُّؤَالُ: إِنَّنَا قَـومٌ نُسَافِرُ كَثِيرًا، ونُرِيـدُ تَفْصِيلَ أحكامِ السَّفَرِ معَ الدَّلِيلِ.

الجواب: السَّفَرُ سببٌ مُبِيحٌ لقَصْرِ الصَّلاةِ الرُّبَاعِيَّةِ إلى رَكَعَتَيْنِ، بل إِنَّهُ سبَبٌ يَقْتَضِي مَشْرُوعِيَّةَ قَصْرِ الصَّلاةِ الرُّباعِيَّةِ إلى ركْعَتَيْنِ، إما وُجُوبًا أو نَدْبًا، عَلَى خلافٍ في ذلِكَ. والصحيحُ أن القَصْرَ مَنْدُوبٌ وليسَ بواجِبٍ، وَإِنْ كَانَ في النُّصوصِ ما ظاهِرُهُ الوُجوبُ، لكنْ هُنَاكَ نُصوصٌ أُخْرَى تَدُلُّ عَلَى أنه لَيْسَ بواجِبٍ، والسَّفَرُ ما ظاهِرُهُ الوُجوبُ، لكنْ هُنَاكَ نُصوصٌ أُخْرَى تَدُلُّ عَلَى أنه لَيْسَ بواجِبٍ، والسَّفَرُ الذِي يُبِيحُ القَصْرَ ويُبِيحُ الفِطْرَ، ويُبِيحُ مَسْحَ الحُقَيَّيْنِ أو الجَوْرَبَينِ ثلاثَةَ أَيَّامٍ، قَدِ الْخِيلَةَ العُلمَاءُ فِيهِ، فمِنْهُم مَن جَعَلَهُ مَقْرُونًا بالمَسافَةِ، وهي واحِدٌ وثَهَانونَ كيلومِتْرًا الْحَافَ العُلمَاءُ فِيهِ، فمِنْهُم مَن جَعَلَهُ مَقْرُونًا بالمَسافَةِ، أو إذا عَزَمَ عَلَى قَطْعِ هَذِهِ المَسافةِ الْمَافةِ ، أو إذا عَزَمَ عَلَى قَطْعِ هَذِهِ المَسافةِ السَّافةِ ، أو إذا عَزَمَ عَلَى قَطْعِ هَذِهِ المَسافةِ السَّافةِ ، أو إذا عَزَمَ عَلَى قَطْعِ هَذِهِ المَسافةِ الْمُولِيَّ الْمَافةِ الْمَافةِ الْمَافةِ الْمَافةِ ، أو إذا عَزَمَ عَلَى قَطْعِ هَذِهِ المَسافةِ ، أو إذا عَزَمَ عَلَى قَطْعِ هَذِهِ المَسافةِ ، أو إذا عَزَمَ عَلَى قَطْعِ هَذِهِ المَسافةِ الْمُعَالِيمِ اللّهُ وَلِيمُ الْمُقْوِلَ الْمُولُ وَلَيْ الْمُعْلَى الْمُعَالَ فَيْ الْمُولَ الْمُعْمُ الْمُولُ الْمُعْمَانَ وَلَيْسَانُ مِن بَلَدِهِ إلى هذِهِ المَسافةِ ، أو إذا عَزَمَ عَلَى قَطْعِ هَذِهِ المَسافةِ الْمُنْ الْمُعْمَاءُ اللّهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُعْمِ الْمُنْ الْمُنْ الْمُعْمَا الْمُنْ الْمُعْمُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُعْمَانُ الْمُنْ الْمِنْ الْمُنْ ال

مِنْ بَلَدِهِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُسَافِرًا يُباحُ له جَميعُ رُخَصِ السَّفَرِ.

ومن العُلماءِ مَن يقُولُ: إن السَّفَرَ لَا يُحَدَّدُ بِالمَسافَةِ، وإنَّما يُحَدَّدُ بِالعُرْفِ والعادَةِ؛ لأن الشَّرْعَ لم يَرِدْ بتَحديدِهِ، وما لم يَرِدِ الشَّرْعُ بتَحديدِهِ فَإِنَّهُ يُرْجَعُ فيه إلى العُرْفِ والعادَةِ، كما قال الناظِمُ:

وَكُلُّ مَا أَتَى وَلَهُ مُحَدَّدٌ بالشَّرْعِ كَالِحِرْذِ فَبِالعُرْفِ احْدُدِ (١)

الحِرْزُ: هُوَ مَا ثُخْفَظُ بِهِ الأشياءُ، أي: لو أَوْدَعْتُكَ وَدِيعَةً، فَوَضَعْتَهَا أَنتَ في مَكَانٍ، وسُرِقَتْ مِنَ المَكَانِ، فادَّعَى صاحبُ الوَديعَةِ أَنه جَعَلها في مكانٍ غيرِ مُحُرَزٍ، وادَّعَى المُودَعُ أَنه جَعَلها في مكانٍ مُحُرزٍ، فالمَرجِعُ في ذَلِكَ إلى العُرْفِ.

على كلِّ حالٍ إذا ثَبَتَتْ أحكامُ السَّفَرِ، سواءٌ قُلْنَا: إِنَّهُ مُقَيَّدٌ بالمسافَةِ، أو مُقَيَّدٌ بالمسافَةِ، أو مُقَيَّدٌ بالمسافَةِ، أو فِطْرًا بالعُرْفِ، فإن أحكامَ السَّفَرِ يَنْبَغِي للإنسانِ أَنْ يَفْعَلَها، سواءٌ كانَتْ قَصْرًا، أو فِطْرًا في رمضانَ، أو مَسْحًا عَلَى الجَوْرَبَينِ ثلاثَة أيامٍ، إلا أنَّ الأفْضَلَ الصيامُ للمُسَافِرِ في الصَّومِ ما لم يُشَقَّ عليه، فإن شُقَّ فالأفْضَلُ الفِطْرُ.

وبهذه المُناسبةِ أَوَدُّ أَنْ أُذَكِّرَ إِخُوانَنَا المُعتَمِرِينَ الذين يَقْدَمُونَ إلى مَكَّةَ لأداءِ العُمْرَةِ، إلا أَنَّ بعضَهم يَقْضِي عُمرتَهُ في النَّهارِ، ويَشُقُّ عَلَيْهِ الصومُ معَ ذَلِكَ مَشَقَّةً عظيمةً، حتى إن بعضهم يُغْمَى عَلَيْهِ ويُنْقَلُ، وَهَذَا خطأٌ عَظِيم جِدًّا، المَشْرُوعُ في حقِّ هؤلاءِ أَنْ يُفْطِرُوا.

فإذا قالَ قائلٌ: هَلِ الأَفْضَلُ أَن أُفْطِرَ، وأُؤَدِّيَ العُمْرَةَ من حينِ أَن أَصِلَ، أَو الأَفْضَلُ أَن أُمْسِكَ، ولا أُؤَدِّيَ العُمرةَ إلا بالليلِ؟

⁽١) منظومة أصول الفقه وقواعده لفضيلة شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص: ٨).

فالجواب: الأوَّلُ أفضَلُ: أَنْ يُفْطِرَ ويؤدِّيَ العُمرةَ فِي النَّهارِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ كَانَ إذا اعتَمَرَ بَادَرَ بأداءِ العُمْرَةِ، حتى إنَّه لَا يُنيخُ بَعِيرَهُ إلا عندَ بابِ المسجِدِ عَلَيْهُ، فَيُؤدِّي عُمْرتَهُ، وَهَذَا النَّذِي يَحْدُثُ من بعضِ النَّاسِ في هَذَا البَلَدِ، أو في غيرِهِ من الصِّيامِ في رَمَضانَ في السَّفَرِ معَ المَشَقَّةِ، إنها يكونُ عن اجْتِهادٍ مِنْهُم، ولكِنَّ الشَّرْعَ الشَّرْعَ لَيْسَ بالهَوَى، وإنها هُو بالهَدْي، فكونُ الإِنْسَانِ يَشُقُّ عَلَى نَفْسِهِ وهو مَريضٌ، فيصومُ، لَيْسَ بالهَوَى، وإنها هُو بالهَدْي، فكونُ الإِنْسَانِ يَشُقُّ عَلَى نَفْسِهِ وهو مَريضٌ، فيصومُ، أو يَشُقُ عَلَى نَفْسِهِ وهو مَريضٌ ما يُحِبُّهُ اللهُ عَرَجَلَهُ اللهُ عَلَى نَفْسِه وهو مسافِرٌ، فيصومُ، فهذا خِلافُ السُّنَّةِ، وخِلافُ ما يُحِبُّهُ اللهُ عَرَجَبَلَ مَا يُحِبُّهُ اللهُ عَلَى مَعْصِيتَهُ.

-699-

(١٦٩٧) السُّوَّالُ: أَحْسَنُ اللهُ إليكم، يَقُولُ السَّائِلُ: مَا حُكْمُ تَغْيِيرِ النيَّةِ فِي الصَّلاةِ من الإتمامِ إِلَى القصرِ فِي السَّفَرِ؟

الجواب: أولًا: اعْلَمُوا -بارك الله فيكم - أنَّ المُسافِرَ لَا يُختاجُ إِلَى نِيَّةِ القَصْرِ، مثال ذلك: مُسافِرٌ كَبَّرَ لَصَلاةِ الظُّهْرِ، ونَسِيَ أَنْ يَنْوِيَ القَصْرِ، نقولُ: لَيْسَ هُنَاكَ حاجةٌ فِي أَن تَنْوِيَ القَصْرِ، فَصَلِّ ركعتينِ ولا حاجةَ إِلَى نِيَّةِ القصرِ؛ لأَنَّ الأصلَ فِي صَلاةِ المُسافِرِ هُوَ القصرُ، وما كَانَ أصلًا فإنَّه لَا يَحتاجُ إِلَى نِيَّةٍ، كَمَا أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا صَلَّى فِي المُسَفِرِ لَا يَحْتاجُ إِلَى نِيَّةٍ وَكَا أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا صَلَّى فِي السَّفَرِ لَا يَحْتاجُ إِلَى نِيَّةِ القَصْرِ، فإن نَوى الإِيمَامَ وهو مُسافِرٌ قُلْنَا له: أَخْطَأْتَ، فالمُسافِرُ لَا يُشْرَعُ له الإِيمَامُ، ولا يَجلُّ له ذلك؛ لأنَّ الصحابة بل من العُلَمَاءِ مَن قَالَ: إِنَّ إِيمَامَ المُسافِرِ حرامٌ، ولا يَجلُّ له ذلك؛ لأنَّ الصحابة وَصَالَيْ فَي مِنَى (ا)؛ فإنَّ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ عُثْهَانَ حِينَ أَتَمَّ فِي مِنِي مَنَى (ا)؛ فإنَّ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ عُثْهَانَ حِينَ أَتَمَّ فِي مِنِي أَنْكُرُوا عَلَى أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عُثْهَانَ حِينَ أَتَمَّ فِي مِنِي أَنْكُرُوا عَلَى أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عُثْهَانَ حِينَ أَتَمَّ فِي مِنِي أَنْ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ عُثْهَانَ حِينَ أَتَمَّ فِي مِنِي أَنْ فَإِنَّ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ حِينَ أَتَمَّ فِي مِنِي أَنْكُرُوا عَلَى أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ حِينَ أَتَمَّ فِي مِنِينَ أَنْكُرُوا عَلَى أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ حِينَ أَتَمَّ فِي مِنْ أَنْكُرُوا عَلَى أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ حِينَ أَتَمَّ فِي مِنْ أَنْكُرُوا عَلَى أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ حِينَ أَتَمَّ فِي مِنْ أَنْكُرُوا عَلَى أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عَنْ أَنْكُرُوا عَلَى أَمْ لِهُ الْحَلْقَةُ اللهُ الْعُرْمُ الْتُعْمِلَ الْعَامِ الْمُؤْمِنِينَ الْعُلْكِ الْمُلْعِلَى الْمُلْعُلْمَ الْمُؤْمِنِينَ الْعُلْمُ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْهُ لِكُونَ الْمُحَامِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمِي الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِين

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصَّلاة بمِنَّى، رقم (١٩٦٠).

وقَصْدِي من ذَلِكَ أن الإِنْسَانَ إذا كَانَ مُسافِرًا لَا يُتِمُّ، بل يَقْصُرُ، إِلَّا إذا صَلَّى مَعَ إمامٍ يُتِمُّ، فإنَّه يَلزَمُه الإتمامُ، سَواءٌ أَدْرَكَ الصَّلاةَ مِن أَوَّلها أو من آخِرِها، فمثلًا لو أدركتَ الإِمَامَ الَّذِي يُتِمُّ فِي التشهدِ الأخيرِ وَجَبَ عليك الإتمامُ؛ لعُمومِ قولِ النَّبِيِّ عَلَيْكِ: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُوا» (١).

(١٦٩٨) السُّوَّالُ: أنا أَعْمَلَ في الطَّيرانِ وعَمَلِي سَفَرٌ مُستَمِرٌ، فَهَلْ أَقْصُرُ الصَّلاةَ وأَجْمَعُهَا أم أُتِمُّ الصَّلاةَ؟

الجواب: اللَّذِي سَفَرُه دائمٌ، وله مكانٌ مُعَيَّنٌ هُو وَطَنْهُ، فَإِنَّهُ ما دَامَ مُفارِقًا لَهَذَا الوَطَنِ فَإِنَّهُ مُسافِرٌ، ولو طالتِ المُدَّةُ، كأصحابِ الطائراتِ، وأصحابِ سيَّارَاتِ النَّقْلِ، وما أَشْبَهَ ذلك، فهؤلاءِ وإن دامَ سَفَرُهم فها دامُوا مُغَادِرِينَ لِبلادِهِمْ فهم مُسافِرُونَ، لأنهم يَصْدُقُ عليهم قولُ الله: ﴿ وَإِذَا ضَرَبْهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن مُسافِرُونَ، لأنهم مُسافِرُونَ.

فإن قالَ قائلٌ: إذا أَذِنْتَ لهم في الفِطْرِ في رمضانَ فمَتَى يَصُومُونَ؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لَا يسعى إلى الصَّلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (۲۳٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (۲۰۲).

قلنا: يُمكِنُ أَنْ يُفْطِرُوا في رَمَضانَ إذا كانَ الحُرُّ شدِيدًا، والنهارُ طويلًا ويَقْضُونَهُ إذا كَانَ الجُوُّ بارِدًا، والنهارُ قصيرًا، ويكونُ في هَذَا راحَةٌ لهُمْ، أَمَّا إذا كَانُوا في بَلَدِهِمْ، فَإِنَّهُ لَا يجوزُ لهم الجَمْعُ، ولا القَصْرُ، ولا الفِطْرُ.

-69P

(١٦٩٩) السُّؤَالُ: أَرْجو من فَضِيلتِكم التفصيلَ فِي حُكْمِ القَصْرِ والجَمْعِ فِي الصَّلاةِ؛ لأنَّه كَثُرت فيه الأقاويلُ؟

الجَوَاب: القصرُ هُوَ السُّنَّةُ فِي كلِّ سَفَرٍ، وَهَذَا أَمرٌ مُجْمَعٌ عليه، ولكن مِن العُلَهَاءِ مَن قالَ: إنَّ القَصْرَ واجبٌ، ومنهم مَن قالَ: إن القَصْرَ سُنَّةٌ مُؤكَّدةٌ.

وأما الجَمْعُ فإنَّ سَبَه الحاجةُ، فإذا احتاجَ الإِنْسَانُ إِلَى جَمْعٍ بحيثُ يَشُقُّ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّي كَلَّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِها جَازَ له الجَمْعُ؛ لأَنَّه ثَبَتَ فِي صَحيحِ مُسلِمٍ من حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُا أَنَّ النَّبِيَّ صَالَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ فِي اللَّدِينَةِ من غَيْرِ خَوفٍ ولا مَطَرٍ، ابنِ عبَّاسٍ رَضَالِلَهُ عَلَى ذلك؟ قال: «أَرَادَ أَلَّا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ» (١) أي ألَّا يَجْعَلَها فِي حَرَجٍ قِيلَ لابنِ عَبَّاسٍ: لِمَ فَعَلَ ذلك؟ قال: «أَرَادَ أَلَّا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ» (١) أي ألَّا يَجْعَلَها فِي حَرَجٍ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ.

فمتى كانَ فِي تَرْكِ الجَمْعِ مَشَقَّةٌ جازَ الجمعُ، سواءٌ كانَ الإِنْسَانُ مُسافِرًا أو كانَ مُقِيمًا ولكنه مَرِيضٌ، أو كانَ مُقِيمًا وحَدَثَ مطرٌ أو وَحْلُ، فيَجْمَعُ النَّاسُ بينَ المَغْرِبِ والعَصْرِ؛ لأنَّه يَشُقُّ عليهم الذَّهابُ إِلَى المَسْجِدِ مَرَّتينِ.

فخُلاصةُ الجوابِ أنَّ القَصْرَ لَيْسَ له إِلَّا سَبَبٌ واحدٌ، وهو السَّفَرُ، ولو مَرِضَ الإِنْسَانُ وهو مُقِيمٌ فَإِنَّهُ لَا يَقْصُرُ الصَّلاةَ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم (٧٠٥).

أما الجمعُ فله سَبَبُ واحدٌ وهو المَشَقَّةُ، لكنْ صُورُه كثيرةٌ، فَقَدْ يَشُقُّ عَلَى الإِنْسَانِ التفريدُ من أَجْلِ المَرضِ أو مِنْ أَجْلِ المَطَرِ أو من أَجْلِ البردِ الشديدِ، أو غير ذَلِكَ من الأسبابِ. فالجمعُ سَبَبُه المَشَقَّةُ، والقصرُ سَبَبُه السَّفَرُ، بل قَدْ نَقولُ: إن السَّفَرَ سَبَبُ اللَّهَ ثَانٍ للجَمْعِ، وإن الإِنْسَانَ إذا كانَ مُسافِرًا جَازَ له الجَمْعُ وإن لم يَشُقَّ عَلَيْهِ سَبَبُ ثانٍ للجَمْعِ، وإن الإِنْسَانَ إذا كانَ مُسافِرًا جَازَ له الجَمْعُ وإن لم يَشُقَّ عَلَيْهِ التفريدُ، وَهَذَا هُوَ القولُ الصحيحُ؛ أن المُسافِرَ ولو كانَ مَاكِثًا مُقِيمًا فإن له أَنْ يَجْمَعَ، ولكنَ تَرْكَ الجَمْعِ أَفْضَلُ إِلَّا مَعَ وُجودِ المَشَقَّةِ.

-69P

(۱۷۰۰) السُّؤَالُ: كُنْتُ مُسافِرًا راجعًا من مَكَّةَ إِلَى المَدِينَةِ، وقُمْتُ بتأخيرِ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِلَى صَلَاةِ العَصْرِ، وعندَ وُصولِنا إِلَى المَدِينَةِ قُمْنَا وَصَلَّيْنا الظُّهْرَ والعَصْرَ جَمْعًا وقَصْرًا فِي وقتِ العَصْرِ، فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ؟

الجَوَاب: نَنْظُرُ هَلْ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي قَدِمَ مِن مَكَّةَ إِلَى المَدِينَةِ؛ قَدِمَ إِلَى بَلَدِهِ، فإنْ كَانَ كَذَلَكُ فعليه الآن أَنْ يُعِيدَ صَلَاةَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا وصلاةَ العَصْرِ أَرْبَعًا؛ لأَنّه لَمّا وَصَلَ إِلَى البَلَدِ انتهى السَّبَ الَّذِي يُبِيحُ الجَمْعَ ويُطْلَبُ فيه القصرُ، أَمَّا إذا كَانَ لَيْسَ من أهلِ المَدِينَةِ ولكنه مرَّ بها مُسافِرًا فعَمَلُه صَحِيحٌ حين صَلَّى الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ والعَصْرَ رَكْعَتَيْنِ مجموعتينِ.

(۱۷۰۱) السُّؤَالُ: نَحْنُ مَجْموعةٌ من المُدَرِّسِينَ نُسافِرُ يوميًّا إِلَى قَريةٍ تَبعُدُ عن المَدِينَةِ مِثَةً وخمسينَ كيلو مترًا، ونُدرِكُ صَلَاةَ الظُّهْرِ فِي الطريقِ، فَهَلْ لنا أن نَقصُرَ؟

الجواب: أَرَى أَن الاحتياطَ لَمُؤلاء الإِخوةِ أَلَّا يَقصُروا، يعني: ما دام يَرجعون فِي يَومِهم، فإنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ سَفَرًا، فالاحتياطُ أَلَّا يَقصُروا، وإنْ قَصَروا بِناءً عَلَى أَن مَسافة القَصْرِ ثلاثةٌ وثَمَانونَ كيلو مترًا، فأرجو أَلَّا يَكونَ عَلَيهم بَأْسٌ، لكنَّ الاحتياطَ الَّذِي تَبْرَأُ به الذِّمَّةُ يَقِينًا -إِنْ شَاءَ اللهُ- أَنْ يُصَلُّوا أَرْبعًا.

(۱۷۰۲) السُّؤَالُ: هَلْ يَصِحُّ قصرُ الصَّلاةِ وجَمْعُها للَّذِينَ يُداومون للعَمَلِ فِي مَسافةٍ تَزِيدُ عَلَى ١٥٠ كم يوميًّا، عِلْمًا بأنهم يُدْرِكُون العَصْرَ فِي بَلَدِهم؟

الجواب: هَذِهِ المَسْأَلَةُ مُخْتَلَفٌ فيها عندَ العُلَمَاءِ، أُناسٌ لهم أعمالٌ تَبعُدُ عن بلادِهم ١٥٠كم أو ١٠٠ كم، فمِن العُلَمَاءِ مَن يَقولُ: لهم القَصْرُ ولهم الجَمْعُ؛ لأنَّ هَذَا سَفَرٌ. وهؤلاء هم الَّذِينَ يُحَدِّدونَ السَّفَرَ بالمَسافةِ.

ومن العُلَمَاءِ مَن قال: إِنَّهم لَا يَقْصُرونَ ولا يَجْمعون؛ لأنَّ هَؤُلاءِ لَا يُسَمَّوْنَ مُسافِرِينَ، إِنَّها هم عَامِلونَ فِي مكانٍ ويَرْجِعون إلى أَهلِيهم قبلَ اللَّيْلِ.

والاحتياطُ عندي ألَّا يَجْمَعوا وألا يَقْصُروا، ولو فُرِضَ أنَّهم يقولون: إِنَّنَا إذا وَصَلْنا إلى أَهْلِنا نَصِلُ مُتْعَبِينَ ونَخْشَى إن نِمْنا ألَّا نَقومَ، فهنا قَدْ نقول: يَجوزُ لهم جمعُ التقديمِ إذا وَصَلوا إلى أَهْلِيهم مُتْعَبِينَ وخَشَوا أن يَناموا، وأما القصرُ فالاحتياطُ ألَّا يَقْصُروا.

(١٧٠٣) السُّؤَالُ: أَنَا مُدَرِّسٌ يَبْعُدُ مَكَانُ عَمَلِي عَنِ البيتِ مِئَةً وعِشْرِينَ كِيلُو تَقْرِيبًا، فَهَلْ لِي أَن أَقْصُرَ الصَّلاةَ وأجمعَ، معَ أَنَّنِي قَدْ أُدْرِكُ الصَّلاةَ في مَحَلِّ إِقَامَتِي؟

الجواب: أرَى في مِثْلِ هَذَا أَنَّهُ: إذا كَانَ هذَا الْمُدَّرِّسُ يَرجِعُ إلى بَلَدِهِ في يَوْمِهِ فَلا يَقْصُر؛ لأنَّ هَذَا لا يُعَدُّ مُسافِرًا عندَ الناسِ، ولكنَّه عَلَى رَأْيِ بعضِ العُلماءِ الذين يُقَدِّرُونَ السَّفَرَ بالمسافَةِ يَجُوزُ له القَصْرُ؛ لأنَّ هؤلاءِ يَرَوْنَ أنَّ مَن بلَغَ سَفَرُه ثلاثَةً وثَمانين كِيلُو أو نَحوها فَقَدْ كانَ مُسَافِرًا فلْيَقْصُرْ.

وأَرَى أَنَّ مِنَ الاحتِياطِ لهَذَا الرَّجُلِ أَلَّا يَقْصُرَ؛ لأنه يَرجِعُ في يَومِهِ إلى وَطَنِهِ، وَلاَ يَتَأَهَّبُ لهَذَا السَّفَرِ أُهْبَةَ المُسافِرِينَ.

(١٧٠٤) السُّوَالُ: نَخْرُجُ أَحيانًا للنُّزْهِ لَسافاتٍ بَعيدةٍ، فَهَلْ نَقْصُرُ الصَّلاةَ، وهل نَتيَمَّمُ أَحيانًا بسببِ شُحِّ الماءِ؟

الجوابُ: إذا خَرَجَ الإِنْسَانُ للنَّزهةِ مِن بَلَدِهِ ليومينِ أو ثلاثةٍ أَو أُسبوعًا أو عشَرَةَ أيام، وما أَشْبَهَ ذلك، فإنهُ مُسافرٌ لهُ القصرُ والجمعُ، إذا كانَ الجَمْعُ بهِ أرفق، ولهُ أَنْ يَتَيَمَّمَ إذا كانَ الماءُ قَلِيلًا لَا يكفي للطبخ والوضوء؛ لأنهُ مُسافِرٌ.

(١٧٠٥) السُّوَّالُ: ما هي السُّنةُ لأَهْلِ مَكَّةَ أَيَّامَ الْحَجِّ: القَصْرُ في مِنَّى أَم الإِثْمَامُ؟

الجواب: الَّذِي نَرَى أَن مِنَّى أَصْبَحَتِ الآنَ كَأَنها حَيُّ مِن أَحياءِ مَكَّةً، وعلى هَذَا فَلَيْسُوا فِي الحُكْمِ مُسافِرِينَ. وفي عَرَفَةَ لَا بَأْسَ يَجْمَعُونَ ويَقْصُرُون إذا كانوا حُجَّاجًا، وفي مُزْدَلِفة كذلك، أَمَّا في مِنَّى فأرى أَن من الأحوطِ ألا يَفْعلُوا.

وهذا الَّذِي قُلْتُه هُوَ المعروفُ عندَ علماءِ المذاهبِ الذين يَرَون أن سَبَبَ القصرِ

والجمع في الحَجِّ هُوَ السَّفَرُ؛ كمَذْهَبِ الإمامِ أَحمَدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ المشهورِ عندَ أصحابِه (١)، وكذلك فيها أَظُنُّ هو المشهورُ عندَ أصحابِ الشافعيِّ رَحَهُ اللَّهُ (١)، وعلى هَذَا فيَنْبَغِي أَلَّا يَقْصُروا في مِنِّى.

(١٧٠٦) السُّؤَالُ: رجلٌ يَسْكُنُ فِي مَدينةِ أَبْهَا، وله مَنْزِلٌ بها، وأبوه وأُمُّه فيها يَسْكُنانِ أيضًا، فجاء تَعْيِينُه فِي مَدينةِ الباحةِ، فسَكَنَ فيها، فإذا ذَهَبَ إِلَى أَبْهَا لِلزِّيارةِ فِي مَدينةِ الباحةِ، فسَكَنَ فيها، فإذا ذَهَبَ إِلَى أَبْهَا لِلزِّيارةِ فِي إجازةِ الرَّبيعِ، فَهَلْ يَقْصُرُ الصَّلاةَ، أو يُعْتَبَرُ مُقِيهًا، معَ أنَّ مكانَ عَمَلِه فِي الباحةِ؟

الجواب: هَذَا الرجُلُ الَّذِي انتقَلَ إِلَى الباحةِ وسَكَنَها يكونُ إذا رَجَعَ إِلَى أَبْهَا لِزِيَارةِ أَهلِهِ مُسافرًا، ولكنَّ المُسافِرَ إذا كَانَ فِي بَلَدٍ تُقامُ فيه الجهاعةُ، فإنَّ الوَاجِبَ عَلَيْهِ لَزِيَارةِ أَهلِهِ مُسافرًا، ولكنَّ المُسافِرَ إذا كَانَ فِي بَلَدٍ تُقامُ فيه الجهاعةُ، فإنَّ الوَاجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُصِلِّيَ مِعَ الجهاعةِ، وحِينَئذٍ لَا بُدَّ أَنْ يُتِمَّ، لَكِنَّهُ يَستفيدُ من كَونِهِ مُسافرًا أَنَّهُ يَمْسَحُ عَلَى الجَوْرِينِ ثلاثةَ أَيَّام بِلَيَالِيها.

ويَستفِيدُ أَيْضًا أَنَّهُ لَو فَاتَتْهُ الصَّلاةُ جَمَاعةً فِي أَبْهَا، فَإِنَّهُ يُصَلِّي رَكَعتين، أَمَّا أَنْ يَتَعَمَّدَ تَرْكَ الجَهَاعةِ لِيُصَلِّيَ رَكَعتينِ، فَإِنَّهُ يكونُ بِذَلِكَ آثِهًا؛ لِأَنَّ المُسافِرَ كَالْمُقيمِ؛ كُلُّ منهما يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْضُرَ الجَهَاعة فِي المَسْجِدِ، وأَلَّا يَتخلَّفَ عنها. وحُكْمُه حُكْمُ المُسافِر.



⁽١) انظر المغنى لابن قدامة (٣/ ٣٦٧).

⁽٢) انظر الحاوي الكبير (٤/ ١٣).

(۱۷۰۷) السُّوَّالُ: امرأةٌ مُصابةٌ بمَرضٍ يُشْبِهُ سَلَسَ البَوْلِ، فإذا صَلَّتِ العشاءَ وشَرَعَتْ فِي صَلَاةِ التراويحِ مَعَ الإِمَام فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ تَشْعُرُ بنُزولِ بوْلٍ يَتكرَّرُ مَعَ الإِمَام فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ تَشْعُرُ بنُزولِ بوْلٍ يَتكرَّرُ مَعَ العِلْمِ أنها لا تَستطِيعُ الذَّهابَ إِلَى دَوْراتِ المياهِ؟ معَها مَرَّاتٍ كثيرةً، فَهَاذَا تَفْعَلُ، مَعَ العِلْمِ أنها لا تَستطِيعُ الذَّهابَ إِلَى دَوْراتِ المياهِ؟

الجواب: هَذِهِ المُرْأَةُ وغيرُها عِنَّن أُصِيبَ بمثلِ هَذَا المَرْضِ -أَجارَنا اللهُ وإيَّاكم، وعافى إخواننا الَّذِينَ ابتلاهمُ اللهُ بهِ، آمين- إذا كانت تَخْشَى أَنَّ هَذَا يَنزِلُ إِلَى أَرْضِ المَسْجِدِ فإنَّه لَا يُجُوزُ لها أن تَخْضُرَ المَسْجِدَ حتى لَا تُلوِّثُه، أَمَّا إذا كَانَ شيئًا يَسِيرًا لاَ يَجواوَزُ الثيّابَ فإنَّه لَا يَنتقِضُ وضُوءُها، حيثُ كانت لا تستطيعُ أن تَمَنعَه وليسَ له وقتٌ مُحدَّدٌ يَمتنعُ فيه، فإنَّه لا يَنتقِضُ وُضُوءُها، وذلك لأَنَّ فِي ذَلِكَ حَرَجًا عليها، وقد قَالَ اللهُ تَبَالِكَوَتَعَالَى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٢٧]، وعلى هذا وقد قَالَ اللهُ تَبَالِكَوَتَعَالَى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٢٧]، وعلى هذا إذا كَانَ هَذَا الشَّيْءُ يَسِيرًا ولا يُمكِنُها أَنْ تَمْنَعَه، وليسَ له وقتٌ مُحَدَّدٌ يَمتنعُ فيه، فإنَّا إذا كَانَ هَذَا الشَّيْءُ عَسِيرًا ولا يُمكِنُها أَنْ تَمْنَعَه، وليسَ له وقتٌ مُحَدَّدٌ يَمتنعُ فيه، فإنَّا وَلا يُمكِنُها أَنْ تَمْنَعَه، وليسَ له وقتٌ مُحَدَّدٌ يَمتنعُ فيه، فإنَّا تَبْقَى وتُصِلِي ، أي تُبَمُّ صَلَاةَ القيامِ وتنصرِفُ، ولا شيءَ عليها.

-599

(١٧٠٨) الشُّؤَالُ: هَلْ لَمَن نَوَى قَضاءَ العَشْرِ الأَوَاخِرِ فِي مَكَّةَ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلاةَ، أَرْجُو التَّفْصِيلَ؟

الجواب: مَن نَوَى أَنْ يَبْقَى فِي مَكَّةَ العَشْرَ الأواخِرَ من رَمضانَ، فإنْ كَانَ رَجُلًا فإنَّ الواجبَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّي فِي مَسْجِدٍ، وإذا صلَّى فِي المَسْجِدِ فستكونُ صلاتُه أربعًا؛ لِأَنَّ اللَّذِي يُصَلِّي خَلْفَ مَن يُتِمُّ يَجِبُ عَلَيْهِ الإتمامُ، سواءٌ أَدْرَكَ الصَّلاةَ مِن أَوَّلِها، أم أَدْرَكَ الركعتينِ الأخيرتينِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُتِمَّ، لكنْ لو فَاتَتْه الصَّلاةُ، أو كَانَ الَّذِي نَوَى الإقامةَ امرأةً ليسَتْ من أهلِ الجهاعةِ، فله أَنْ يَقْصُرَ ولو كَانَ يَنْوِي البقاءَ عَشَرَةَ فَي الإقامةَ امرأةً ليسَتْ من أهلِ الجهاعةِ، فله أَنْ يَقْصُرَ ولو كَانَ يَنْوِي البقاءَ عَشَرَة

أيام؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَن النَّبِيَّ عَيَّكِمْ قَصَرَ فِي مَكَّةَ عَامَ الفتحِ، وقد أقامَ تِسْعة عَشَرَ يومًا (١)، وكذلك أيضًا أقامَ فِي مَكَّة عَامَ حَجِّ الوَدَاعِ عَشَرَةَ أيامٍ من اليومِ الرَّابِعِ إِلَى اليومِ الرَّابِعِ الرَّابِعَ عَشَرَ وهو يَقصُرُ الصَّلاةَ (١)، وكذلك أقام فِي تَبُوكَ عشرينَ يومًا وهو يَقصُرُ الصَّلاةَ (١)، وكذلك أقام فِي تَبُوكَ عشرينَ يومًا وهو يَقصُرُ الصَّلاةَ (١). فيكونُ الَّذِي يُرِيدُ الإقامة فِي مَكَّةَ العَشْرَ الأواخرَ من رَمَضانَ مُسافرًا، فيمُسَحُ الجواربَ ثلاثة أيام، وكذلك له أَنْ يُفطِرَ إذا شاءَ، وكذلك له أَنْ يُقطَرَ إذا شاءَ، وكذلك له أَنْ يُقطِرَ إذا شاءَ، وكذلك له أَنْ يُقطِرَ إذا شاءَ، وكذلك له أَنْ مُصَلَ إذا شاءَ، وكذلك له أَنْ يُقطِرَ إذا شاءَ، وكذلك له أَنْ مُصَلَ إذا شاءَ، وكذلك له أَنْ يُقطِرَ إذا شاءَ، وكذلك له أَنْ يُفطِرَ إذا شاءَ، وكذلك له أَنْ مُنا الجَهاعةِ.

أمَّا السُّنَّةُ فإنَّ المُسافِرَ لَيْسَ ممنوعًا منَ التطوُّعِ أبدًا، فيُصَلِّي المُسافِرُ من التطوُّعِ ما شاء، لكنَّ السُّنَّةَ ألَّا يأتي براتبةِ الظُّهرِ والمغربِ والعشاءِ، فهذه ثلاثُ سُنَنٍ، فالسنَّةُ ألَّا يأتي بها ولو أتَمَّ، ولكن إذا كَانَ فِي المَسْجِدِ الحرامِ يَنتظِرُ الصَّلاةَ، فَلْيُصَلِّ فالسنَّةُ ألَّا يأتي بها ولو أتَمَّ، ولكن إذا كَانَ فِي المَسْجِدِ الحرامِ يَنتظِرُ الصَّلاةَ، فَلْيُصَلِّ مَا شاءَ بينَ الأذانِ والإقامةِ، ويَنْوِها نَفْلًا مُطْلَقًا، لَا أنها راتبةٌ، وبذلك يَحْصُلُ عَلَى خير.

وقد ظنَّ بعضُ النَّاسِ أن المُسافِر لَا يَتَنَقَّلُ بالصَّلاةِ مُطْلَقًا، وليسَ كذلكَ، فالمُسافِرُ يَتَنَقَّلُ بصلاةِ اللَّيْلِ، وصلاةِ الضُّحَى، والوِتْرِ، وجميعِ النوافِلِ، إلا الرَّواتِبَ الثلاثَ الَّتِي ذَكَرتُ، وهي راتبةُ الظُّهر، والمغربِ، والعشاءِ، فإن السُّنَّة تَرْكُها، ولكنْ لو تَنَقَّلَ بينَ الأذانِ والإقامةِ فِي صلاةِ الظهرِ نفلًا مطلقًا، فَهُوَ عَلَى خيرٍ، وكذلك فِي المغربِ، وأمَّا ظنُّ بعضِ النَّاسِ أَنَّهُ إذا أَتَمَّ معَ الإمامِ فَإِنَّهُ يأتي بالرواتبِ بِناءً عَلَى المغربِ، وأمَّا ظنُّ بعضِ النَّاسِ أَنَّهُ إذا أَتَمَّ معَ الإمامِ فَإِنَّهُ يأتي بالرواتبِ بِناءً عَلَى

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب مُقام النبي على بمكة زمن الفتح، رقم (٢٩٨).

⁽٢) أخرَّجه البخاري: أبواب تقصير الصَّلاة، باب مَا جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر، رقم (٢) أخرَّجه البخاري: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٩٣).

⁽٣) أخرجه أبو داود: كتاب تفريع أبواب الصَّلاة، باب إذا أقام بأرض العدو يقصر، رقم (١٢٣٥).

أَنَّهُ أَتَمَّ، فَهَذَا فِيه نَظَرٌ؛ لِأَنَّ صلاةً المَغْرِبِ صلاةٌ تَامَّةٌ غيرُ مقصورةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ ليسَ لها راتبةٌ إذا كَانَ الإِنْسَانُ مُسافِرًا.

فإن قال قائلٌ: فَهَلْ يصلي الضُّحى؟

فالجواب: يُصَلِّي جميع النَّوافل كصلاةَ الضُّحي، وصلاةَ اللَّيْلِ، وتَحِيَّةَ المَسجِدِ.

(۱۷۰۹) السُّؤَالُ: إذا وجَبَتِ الصَّلاةُ في الطائرَةِ أَثْناءَ السَّفَرِ كصلاةِ العَصْرِ مَثَلًا، ولو انتَظَرْتُ حتى الوُصولِ فسَوْفَ يَخْرُجُ وقتُ الصَّلاةِ، فَهَاذَا يَجِبُ عَلَيَّ أَن أَفْعَلَ؟

الجواب: إذا وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ في الطائرةِ، وهذه الفَرِيضَةُ لَا تُجْمَعُ لها بَعْدَهَا، كصلاة العصرِ مثلًا، وصلاةِ العِشاءِ، وصَلاةِ الفَجْرِ، فَلْيُصَلِّ في نفْسِ الطائرةِ، وَلْيَأْتِ بالواجبِ عَلَى حَسَبِ استِطاعَتِهِ: هَلْ يَستَطِيعُ أَنْ يُصَلِّي واقِفًا؟ وهل يَستَطِيعُ في حالِ وقوفِهِ أَنْ يَتَّجِهَ للقِبْلَةِ؟ وهل يَستَطِيعُ أَنْ يَرْكَعَ؟ قَدْ يَستَطِيعُ وقدْ لَا يَسْتَطِيعُ، وهلْ وقوفِهِ أَنْ يَتَّجِهَ للقِبْلَةِ؟ وهل يَستَطِيعُ أَنْ يَرْكَعَ؟ قَدْ يَستَطِيعُ وقدْ لَا يَسْتَطِيعُ، وهلْ يَستَطِيعُ أَنْ يَرْكَعَ؟ قَدْ يَستَطِيعُ وقدْ لَا يَسْتَطِيعُ، وهلْ يَستَطِيعُ أَنْ يَرْكَعَ؟ قَدْ يَستَطِيعُ وقدْ لَا يَسْتَطِيعُ، وهلْ يَستَطِيعُ أَنْ يَسْجُدَ؟ إذا كانَ لَا يَستَطِيعُ فَلْيَرْكَعْ قائبًا، وعندَ السُّجودِ يَجْلِسُ عَلَى الكُرْسِيِّ ويُومِئُ بالسجودِ، وينتَهِي بصلاتِهِ عَلَى هذِه الطَّريقِ.

أما إذا كانَتِ الصَّلاةُ تُجْمَعُ معَ ما بَعدها كصَلاةِ الظُّهْرِ -مَثَلًا- فنقولُ: أَخِّرِ الصَّلاةَ واجَمَعْهَا معَ العصرِ، والغالِبُ في المطاراتِ الداخِلِيَّةِ أنه لَا تَفُوتُ صلاةٌ؛ لأنه إلى قامَ بعدَ دُخولِ وقتِ الظُّهْرِ جَمَعَ إليها العَصْرَ، وإن قامَ قبلَ دُخولِ وقتِ الظُّهْرِ جَمَعَ اليها العَصْرَ، وإن قامَ قبلَ دُخولِ وقتِ الظُّهْرِ جَمَعَ اليها العَصْرَ، وإن قامَ قبلَ دُخولِ وقتِ الظَّهْرِ جَمَعَ اللها العَصْرَ، وإن قامَ اللهُ العَصْرِ.



(١٧١٠) السُّؤَالُ: امرأةٌ حامِلٌ وتَرْغَبُ فِي صَلاةِ التَّهَجُّدِ معَ الإمامِ، ولكنها لَا تَستطِيعُ طُولَ السجودِ والركوعِ، فَهَلْ لها أَنْ تَنْتَظِرَ حَتَّى يُوشِكَ الإمامُ عَلَى الرَّفْعِ فَتَسْجُدَ وتَرْكَعَ؟

الجواب: نَعَم لها أَن تَنْتَظِرَ، وتَبْقَى تَركَعُ بالإيهاءِ وهي جَالِسةٌ.

(۱۷۱۱) السُّؤَالُ: لقد أُصِبْتُ بمَرَضٍ شديدٍ منذُ زَمَنٍ، دَخَلْتُ عَلَى إِثْرِه المُسْتشفَى، وأُجْرِيَتْ لِي عَمليةٌ، وأَخَذْتُ مُدَّةً طويلةً في المُسْتشفَى، وفَاتَتْنِي صلواتٌ كثيرةٌ، ولم أُصَلِّ حتَّى خَرَجْتُ مِنَ المُسْتشفَى، وذلك جَهْلٌ مِنِّي، أَفِيدُونِي ماذا أَفْعَلُ؟ معَ العِلْمِ أَنِّي لم أُحْصِها.

الجواب: أَقُولُ: إِنَّ هَذَا الجهلَ الَّذِي حَصَلَ مِنْ هَذَا المَويْثِ أَمْرٌ واردٌ، وما أَكْثَرَ المرْضَى الذين يَجْهَلُونَ أحكامَ دِينِهِمْ في طَهارَتِهِمْ ودِينِهِمْ، ولهذا كَانَ وَاحِبًا على المَرِيضِ أَنْ يَسْأَلُ إِذَا رَأَى مِنْ نفسِه أَنَّه لم يَقُمْ بالطهارةِ والصَّلاةِ عَلَى الوَجْهِ المُعتادِ، هلْ يَجُوزُ، أَوْ لَا يَجُوزُ، وأنا الآنَ أُلِخَصُ ذَلِكَ لأَهمِّيَّتِهِ، فنقولُ: يَجِبُ عَلَى المَريضِ أَوَّلًا الطهارةُ، فيتَطَهَّرُ بالماءِ، فإنْ لم يَسْتَطِعْ بأَنْ كَانَ المَاءُ يَضُرُّه في مَرَضِه، أو المَريضِ أَوَّلًا الطهارةُ، فيتَطَهَّرُ بالماءِ، فإنْ لم يَسْتَطِعْ بأَنْ كَانَ المَاءُ يَضُرُّه في مَرَضِه، أو يُؤخِّرُ بُرْءَهُ؛ فإنَّه يَتَطَهَّرُ بالتيمُّمِ، فإنْ لم يَتَمَكَّنْ مِنْ ذلكَ؛ فإنَّه يُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حالِه بِدُونِ مَاءٍ ولا تَيَشُمِ.

أمَّا بالنسبةِ للصلاةِ فإنَّه يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا كَاملةً بأركانِها وشُرُوطِها وواجباتِها؛ لِقَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿ فَأَنْقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُم ﴾ [التغابن:١٦]، وقَوْلِ النبيِّ ﷺ لعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى لَا مُ تَسْتَطِعْ فَعَلَى لَا مُ تَسْتَطِعْ فَعَلَى اللهِ مُرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى اللهِ مُرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى

جَنْبٍ (١) ، فنقولُ للمريضِ صَلِّ قائيًا، وتَركَّعْ، فإنْ عَجَزْتَ عَنِ القيامِ فَصَلِّ قَاعِدًا، وأَوْمِئْ في الركوعِ، واسْجُدْ عَلَى الأرضِ، فإِنْ عَجَزْتَ عَنِ السجودِ فأَوْمِئْ، فإِنْ يَصَلِّي عَجَزْتَ عَنِ الحَرَكةِ بالرأسِ فإنَّكَ تُشِيرُ بالعينِ. وأمَّا قَوْلُ العامَّةِ: إنَّ الإِنْسَانَ يُصَلِّي بإِصْبَعِهِ، يَرْفَعُ الإِصْبَعَ قائمًا، وفي الركوعِ يَثْنِيهِ قليلًا، فإذا سَجَدَ يَضُمُّه إلى رَاحَتِه لأَجْلِ أَنْ يُمثِّلُ الإِصْبَعُ دَوْرَ المُصَلِّي قائمًا وراكعًا وساجدًا؛ فهذا لَا أَعْلَمُ له دَلِيلًا، لأَجْلِ أَنْ يُمثِّلُ الإِصْبَعُ دَوْرَ المُصلِّي قائمًا وراكعًا وساجدًا؛ فهذا لَا أَعْلَمُ له دَلِيلًا، لاَ مِنْ كتابِ اللهِ، ولا مِنْ سُنَّةِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَكِمْ ولا مِنْ كلامِ أَهْلِ العِلْمِ. فإنْ عَنَا الإِنْسَانُ عَنِ الإِنْسَانُ عَنِ الإِنْسَانُ عَنِ الإِنْسَانَ عَنِ الإِنْسَانُ عَنِ الإِنْسَانُ عَنِ الإِنْسَانُ عَنِ الإِنْسَانُ عَنِ الإِنْسَانُ عَنِ الإِنْسَارَةِ بالعِينِ وعَنِ الحركةِ بالرأسِ؛ فإنَّه يَنْوِي بقَلْبِه، فينُوي أَنَّه رَفَعَ فيُسَمِّعُ وَكَعَ فيُكَبِّرُ ويَقُرَأُ القرآنَ، ويَنْوِي أَنَّه رَكعَ فيُكبِّرُ، ويَنْوِي أَنَّه رَفَعَ فيُسَمِّعُ، وهَكذا.

ولو قَالَ قَائلٌ: الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلاهُ قَال قَال لِعِمْرَانَ بِنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»، ولم يَقُلْ سِوَى ذَلِكَ، فما هُوَ الدليلُ عَلَى ما قُلْته بأنّه يُصَلِّي بقَلْبِه، معَ النُّصحِ في الأقوالِ؟ نقولُ: الدليلُ عَلَى ذَلِكَ قُولُه تعالى: ﴿ فَانَقُولُ اللّهَ مَا اسْتَطَعْتُم ﴾، وَهَذَا باسْتِطاعَتِه أَنْ يقولَ، وباستطاعتِه أَنْ يَوْنِ، فإنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ ولا الكلام، لكِنْ معَ حضورِ عَقْلِه فإنّه يَنْوِي بقَلْبِه الأقوالَ والأفعالَ أيضًا، ولا تَسْقُطُ عنه الصَّلاةُ ما دَامَ العقلُ ثابتًا.

فإنْ قَالَ المَرِيضُ: أَنَا ثَوْبِي نَجِسٌ، وفِرَاشِي نَجِسٌ، وبَدَنِي نَجِسٌ، كَيْفَ أُصَلِّي؟ نقولُ: طَهِّرْ مَا اسْتَطَعْتَ تَطْهِيرَه، ومَا لَمْ تَسْتَطِعْ فَصَلِّ ولو كنتَ عَلَى هَذِهِ الحَالِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦].

⁽١) أخرجه البخاري: أبواب تقصير الصَّلاة، باب إذا لم يُطِق قاعدًا صلى عَلَى جنب، رقم (١١١٧).

وتأخيرُ الصَّلاةِ حَرَامٌ، ولا يَجوزُ بأَيِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ، فهذا المريضُ الَّذِي ذَكَرَ أَنَّه تَرَكَ الصلواتِ السابقة جاهلًا؛ نَرْجُو اللهَ تعَالَى أَنْ يَعْفُو عنه، ويَجِبُ عَلَيْهِ الآنَ فَوْرًا أَنْ يَعْفُو عنه، ويَجِبُ عَلَيْهِ الآنَ فَوْرًا أَنْ يَقْضِيَ الصلواتِ، ولَكِنْ هَلْ يَقْضِي كلَّ صلاةٍ مَعَ نَظِيرَتِها؟ أو يَقْضِيها تِبَاعًا حتَّى تَنْتَهِيَ؟ يَقْضِيهَا تِبَاعًا حتَّى تَنْتَهِيَ؟ يَقْضِيهَا تِبَاعًا حتَّى تَنْتَهِيَ.

(١٧١٢) السُّؤَالُ: هَلْ يَجوزُ تَأْخِيرُ الصَّلاةِ إذا كانَ الشخصُ مُكَلَّفًا بعَمَلِ حِراسةٍ؟

الجواب: لَا يَجُوزُ تأخيرُ الصَّلاةِ عن وَقْتِها، لكن يُصَلِّي حَسَبَ الْمُسْتطاعِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ لِعِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ» (١).

حتَّى لـو فُرِضَ أن الإِنْسَانَ أدركَ الوقتُ وليسَ عندَه ماءٌ، وليسَ عندَه مُّ وليسَ عندَه تُرابٌ، بل هُوَ عَلَى سَريرِ التَّمريضِ، وخافَ أَنْ يَخْرُجَ الوقتُ، فإنَّه يُصَلِّى بلا وُضوءٍ ولا تَيمُّم؛ لِقَوْلِ اللهِ تعَالَى: ﴿ فَأَنْقُوا اللهَ مَا اَسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن:١٦].

وهذه نُقْطةٌ مُهِمَّةٌ؛ فَبَعْضُ المَرْضَى إذا أَدْنَفَهُ (٢) المَرَضُ، وصارَ مُتْعَبًا جِدًّا يَتُرُكُ الصَّلاة، ويَقولُ: سأُصَلِّي إذا شُفِيتُ، وَهَذَا حَرامٌ لَا يَجُوزُ، فَيَجِبُ أَنْ يُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حالِه. ويقولُ بعضُ المَرْضَى: إنَّ ثِيابَه نَجِسةٌ، ولا يَستطِيعُ غَسْلَها، فأوخِّرُ الصَّلاةَ حتَّى أَغسِلَها، فهَذَا أيضًا لَا يَجُوزُ. نَقولُ: صلِّ عَلَى حَسَبِ حالِك، حتَّى الصَّلاةَ حتَّى أَغسِلَها، فهذَا أيضًا لَا يَجُوزُ. نَقولُ: صلِّ عَلَى حَسَبِ حالِك، حتَّى

⁽١) أخرجه البخاري: أبواب تقصير الصَّلاة، باب إذا لم يُطِق قَاعدًا صلى عَلَى جَنْب، رقم (١١١٧).

⁽٢) أي: أثقله المرض. مختار الصحاح (دنف).

بالإيماءِ بالرَّأْسِ.

فإن قالَ: إِنَّهُ لَا يَستطِيعُ أَنْ يُومِئَ برأسِه قُلْنا: صلِّ بقَلبِكَ، فكَبِّرْ للإحرامِ واقْرَأُ ما يَجِبُ عليك مِن القراءةِ المَسْنونةِ، وارْكَعْ بقلبِكَ، أي: انوِ ما يَجِبُ عليك مِن القراءةِ وما يَتيسَّرَ لك من القراءةِ المَسْنونةِ، وارْكَعْ بقلبِكَ، أي: انوِ الرُّكُوعَ بالقَلْبِ، فقُلْ: اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، بقَلْبِكَ، وقُل: سُبحانَ رَبِّيَ العظيمِ... إلى الرُّكُوعَ بالقَلْبِ، فقُلْ: اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ. بقلْبِكَ، وقُل: سُبحانَ رَبِّيَ العظيمِ... إلى آخِرِ الصَّلاةِ.

(١٧١٣) السُّؤَالُ: شَخْصٌ لَا يَتَحَكَّمُ فِي البَوْلِ وهوَ يَنزِلُ منه دَائيًا باستمرارٍ، ويَتَجَمَّعُ فِي كيسٍ خاصٍّ مَرْبوطٍ مَعَهُ، فكيفَ يَتطَهَّرُ للصلاةِ وكذلكَ للغُسلِ؟

الجوابُ: لَا حَرَجَ عليهِ؛ لأنَّ جَمِيعَ الواجباتِ تَسْقُطُ بالعَجْزِ عَنهَا؛ لقولهِ تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقولِهِ تعَالَى: ﴿ مَا يُرِيدُ اللّهُ اللّهُ لَيْحُمَّلُ عَلَيْتُ مَ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ [المائدة:٦]، وقولِه تعَالَى: ﴿ وَمَا لِيَجْعَلَ عَلَيْتُ مُ فَي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٧٨]، وقولِهِ تعالى: ﴿ فَانَقُوا اللّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن:١٦].

فنقولُ لَمَنِ ابتُلِيَّ بهذهِ البَلِيَّةِ: اتَّقِ اللهَ ما استطعت، وإذا كانَ هَذَا هَوَ استطاعتِكَ فلا شيءَ عليك، صلِّ ولو كانَ الكيسُ مملوءًا بالبولِ؛ لِأَنَّ هَذَا هوَ استطاعتُك، نَعَمْ إِنْ كَانَ لَا يَشُقُّ عليهِ ويَسْهُلُ عليهِ أَنْ يُفْرِغَ البولَ منَ الكيسِ، فهذا لَا شكَّ أنهُ أَوْلَى وأَحسَنُ؛ لِأَنَّ هَذَا يُخَفِّفُ النَّجاسةَ.



(۱۷۱٤) السُّؤَالُ: إذا نَوَى جَمَاعَةٌ مِمَّن أَتُوا إِلَى مَكَّةَ فِي رَمضانَ الجُلُوسَ فيها إِلَى أَلَوا إِلَى مَكَّةَ فِي رَمضانَ الجُلُوسَ فيها إِلَى أَلَّامِ العيدِ، فَهَلْ يُعْتَبَرُونَ مُسافِرِينَ، بمعنَى هَلْ يَحِقُّ لهم الفِطْرُ فِي نَهارِ رَمَضانَ، ويُقْصِرون صَلاتَهم؟

الجواب: العُلَمَاءُ رَحَهُ مُلَّلَهُ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ اخْتِلافًا كَبِيرًا، فَذَكَرَ النَّوَ وِيُ رَحَمُ أُلِلَهُ فِي (شَرْحِ المُهَذَّبِ) (ا) فيها نحوَ عِشْرِينَ قولًا أو أكثرَ، والمَشْهُورُ أنَّ مَن نَوَى إِقَامَةً أكثرَ مِن أَربِعةِ أَيَّامٍ انْقَطَعَتْ عنه أَحْكامُ السَّفَرِ مِن بعضِ الوُجوهِ، لَا مِن كلِّ الوُجوهِ، بَمَعْنَى أنه لَا يَقصُرُ الصَّلاةَ ولا يُفطِرُ فِي رَمَضانَ، ولا يَمْسَحُ الحُفُقَيْنِ أكثرَ من الوُجوهِ، بَمعْنَى أنه لَا يَعَصُرُ الصَّلاةَ ولا يُفطِرُ فِي رَمَضانَ، ولا يَمْسَحُ الحُفُقَيْنِ أكثرَ من يومٍ وليلةٍ، لَكِنَّه لَا يكونُ إِمامًا فِي الجُمُعَةِ، ولا يَكونُ مَحْسُوبًا مِن العَددِ عَلَى القولِ بالعَددِ، ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَطِيبًا فِي الجُمُعَةِ؛ لأنَّه لَيْسَ مُسْتَوْطِنًا. فجَعَلُوا حُكْمَه بينَ هَذَا وهذا.

وبعضُ العُلَمَاءِ حدَّه بتسعةَ عَشَرَ يومًا؛ كابنِ عباسٍ رَضَالِتُهُ عَنْهُا (٢) ، قَالَ: إذا نَوَى إقامةً أكثرَ من تسعةَ عَشَرَ يومًا فَإِنَّهُ لَا يَقْصُرُ ، ودُونَ ذلكَ يَقْصُرُ ، واسْتَدَلَّ بأَنَّ النَّبِيَّ عَامَ الفتحِ تِسْعَةَ عَشَرَ يومًا يَقْصُرُ الصَّلاةَ ، ولم يَصُمْ فِي رَمَضانَ ؛ لأنّه دخلَ مَكَّةَ فِي عشرينَ رمضانَ أو قريبًا من ذَلِكَ عامَ الفتحِ سَنَةَ ثمانٍ ، ولم يَصُمْ ، ولم يُتِمَّ الصَّلاةَ ، فقال ابنُ عَبَّاسٍ : ما جاءت به السُّنَّةُ تسعةَ عشرَ يومًا يَقْصُرُ الإِنْسَانُ ويُفطِرُ فِي رَمَضانَ ، وما زادَ عَلَى ذَلِكَ يَصومُ ولا يَقْصُرُ .

واختار بعضُ العُلَمَاءِ -ومنهم شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيةَ رَحِمَهُٱللَّهُ " - أنه لَا حَدَّ

⁽١) انظر المجموع شرح المهذب للنووي (٤/ ٣٦٤).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب مُقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح، رقم (٢٩٨).

⁽٣) انظر مجموع الفتاوي (٢٤/ ١٣٦).

لذلك؛ لأنَّ السُّنَّةَ لم تَأْتِ بحَدِّ، فما هُنَاكَ حديثٌ عن الرَّسُولِ ﷺ أنه مَتَى أَقَمْتُم أكثرَ من كذا فلا تَقْصُروا الصَّلاةَ، فالأصلُ أنَّ مَن فارقَ وَطَنَه إِلَى بَلَدٍ لِيُقِيمَ فيه لحَاجةٍ ثُمَّ يَرْجِعُ الأَصْلُ أنه مُسافِرٌ.

وهَذَا القولُ هُوَ الَّذِي أَطْمَئِنُّ إليه، وهَذَا هُوَ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ عندي الأَدلَّةُ الوَارِدَةُ عن النَّبِيِّ ﷺ. وعلى هَذَا فمَن أَرَادَ الإقامةَ إِلَى تَمَامِ شَهْرِ رَمَضانَ فَهُوَ فِي حُكْمِ الوَارِدَةُ عن النَّبِيِّ ﷺ. وعلى هَذَا فمَن أَرَادَ الإقامةَ إِلَى تَمَامِ شَهْرِ رَمَضانَ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْسَافِرِ، ولكنْ لَا يَنْبَغِي، بل لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَخَلَّفَ عن الجَهَاعَةِ؛ لأَنَّ صَلاةَ الجهاعةِ وَاجِبةٌ عَلَى المُسافِرِ وعلى المُقِيمِ، وإذا دَخَلَ فِي الجَهَاعَةِ فلا بُدَّ أَنْ يُتِمَّ صلاتَه.

(١٧١٥) السُّؤَالُ: أَثَابَكُم اللهُ فَضِيلَةَ الشيخِ، نحنُ مَجَموعَةٌ مِنَ المَدَرِّسِينَ مِن مَكَّةَ نُدَرِّسُ فِي مِنطَقَةٍ تَبْعُدُ عن مَكَّةَ ثلاثَ مئةٍ وخمسينَ كيلُو تقريبًا، ونَمْكُثُ فيها أيامَ الدِّرَاسَةِ خِلالَ الأسبوعِ ونَعودُ يَوْمَيِ الخَميسِ والجمعةِ، فهَلْ خِلالَ هَذِهِ المُدَّةِ نَقْصُرُ الصَّلاةَ أم نُتِمُّهَا، علمًا بأنَّ أقلَّ مُدَّةٍ لتَدْرِيسِنَا هُنَاكَ هُوَ سَنَةٌ واحدةٌ؟

الجواب: نَعَم، هَذِهِ المَسْأَلةُ احتَلَفَ فيهَا العُلماءُ رَحَهُولَتهُ إِذَا أَقَامَ الْسَافِرُ في بَلَدِ فَهَلْ يَنقَطِعُ سَفَرُه بمُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، أو لَا ينقَطِعُ حتى يَرجِعَ إلى بَلَدِهِ؟ في هَذَا أقوالُ مُتَعَدِّدَةٌ، ذَكَرَهَا النَّووِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في المَجْموعِ شَرْحِ المُهَذَّبِ (١) بِلَغَتْ أكثرَ من عِشرينَ مُتَعَدِّدَةٌ، ذَكَرَهَا النَّووِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في المَجْموعِ شَرْحِ المُهَذَّبِ (١) بِلَغَتْ أكثرَ من عِشرينَ قُولًا، وأَرْجَحُ الأقوالِ عِنْدِي فيها: أنَّ الإِنْسَانَ مَا دَامَ لَم يَرْجِعْ إلى بَلدِهِ فَهُو مُسافِرٌ، حتى لو بَقِيَ أُسبوعًا، أو شَهْرًا، أو سَنةً، ما دام لم ينوِ الإقامَةَ في البَلَدِ الَّذِي هُوَ فيه فَهُو مُسافِرٌ، أَمَّا إذا نَوَى الإقامَةَ كالسُّفراءِ حمثلًا – فالسُّفراءُ ليسَ أَمْرُهم بأيدِيهِمْ،

⁽١) المجموع، للنووي (٤/ ٣٢١).

ولم يُحَدَّدُ لهمْ مُدَّةٌ، فهؤلاء في حُكْمِ المُسْتَوْطِنِينَ، لَا يتَرَخَّصُونَ برُخَصِ السَّفَرِ، لكن مَن حدَّدَ سَفَرَهُ بزَمَنٍ، أو عَمَلٍ، وبعدَه يَرجِعُ إلى بَلَدِه فهذا مسافِرٌ.

وعلى هَذَا فَجَوابُنَا عَلَى هَذَا السؤالِ الَّذِي ذَكَرَهُ السَّائِلُ: أَنَّ لَهِم أَنْ يَقْصُرُوا، وَلَهُم أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الجَوارِبِ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، ولكني أَقولُ لَمُم ولِغيرِهِمْ: المُسافِرُ لَا يُعْذَرُ فِي تَرْكِ الجَهَاعَةِ، بل يَجِبُ عليهم أَنْ يُصَلُّوا مِعَ المُسْلِمِينَ، وإذا صَلُّوا معَ الناسِ فسَوْفَ يُتِمُّونَ؛ لأنَّ المُصَلِّيَ خَلْفَ إمامٍ يكونُ تَبَعًا لإمامِهِ، وإذا صَلُّوا معَ الناسِ فسَوْفَ يُتِمُّونَ؛ لأنَّ المُصَلِّيَ خَلْفَ إمامٍ يكونُ تَبَعًا لإمامِهِ، فالمُسافِرُ إذا صلَّى خَلْفَ إمامٍ يُتِمُّ الصَّلاةَ، فعليه أَنْ يُتِمَّ الصَّلاةَ، حتى لو أَدْرَكَ مِن الرَّباعِيَّةِ رَكْعَتينِ وجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بالرَّكِعتَيْنِ الباقِيَتَيْنِ؛ لعُمومٍ قولِ النَّبِيِّ ﷺ: الرَّباعِيَّةِ رَكْعَتينِ وجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بالرَّكِعتَيْنِ الباقِيَتَيْنِ؛ لعُمومٍ قولِ النَّبِيِّ ﷺ: الرَّباعِيَّةِ رَكْعَتينِ وجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بالرَّكِعتَيْنِ الباقِيَتَيْنِ؛ لعُمومٍ قولِ النَّبِيِّ ﷺ: الرَّباعِيَّةِ رَكْعَتينِ وجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بالرَّكِعتَيْنِ الباقِيَتَيْنِ؛ لعُمومٍ قولِ النَّبِيِّ وَالْوَقَارِ، وَلَا تُسْرِعُوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيْقُوا» (()، وَهَذَاعامُ أَنْ أَيْالِيَ الصَّلاةِ وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالوَقَارِ، وَلَا تُسْرِعُوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيْقُوا» (()، وَهَذَاعامُ أَنْ

وسُئِلَ ابنُ عباسٍ رَضَالِتَهُ عَنْهَا: «كَيْفَ أُصَلِّي إِذَا كُنْتُ بِمَكَّةَ، إِذَا لَمْ أُصَلِّ مَعَ الإِمَامِ؟ فَقَالَ: رَكْعَتَيْنِ سُنَّةَ أَبِي القَاسِمِ عَلَيْقٍ (٢).

أقولُ لهؤلاءِ الإخوةِ: يَجِبُ أَن تُصَلُّوا مِعَ الْمُسْلِمِينَ بِدُونِ قَصْرٍ، وبِدُونِ جَمْعٍ، لَكُمْ أَن لكُمْ أَن لكُمْ أَن لكُمْ أَن تُصَلُّوا رَكْعَتينِ، لأنكم مُسافِرُونَ، كما أَنَّ لكُمْ أَن تَصَلُّوا رَكْعَتينِ، لأنكم مُسافِرُونَ، كما أَنَّ لكُمْ أَن تَصَدُّوا عَلَى الجَوارِبِ ثلاثَةَ أيامٍ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل: فاتتنا الصَّلاة، رقم (٦٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة، رقم (٦٠٣).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

(۱۷۱٦) السُّوَّالُ: شَخْصٌ ابتكاهُ اللهُ بسَلَسِ البَولِ ماذا يَفعَلُ إذا بَقِيَ في المَسجِدِ بِينَ المَغْرِبِ والعِشاءِ، هَلْ يَذهَبُ للوضوءِ صلاةَ العشاءِ، وكذلك إذا كانَ يؤدِّي عِبادَاتٍ غيرَ الصَّلاةِ، مثل أَنْ يُصَلِّيَ صلاةَ الفَجْرِ، ثم يَقْرَأُ القرآنَ، ثم يَذْهَبَ للطَّوافِ، ثم يُصَلِّي سُنَّةَ الطوافِ؟ وهل يَصِحُّ ذَلِكَ بوُضوءٍ واحدٍ؟

الجواب: المَعْروفُ عندَ أهلِ العِلْمِ أَنَّ مَنِ ابْتُلِيَ بِسَلَسِ البَولِ فَإِنَّهُ يَتَوَضَّأُ للصلاةِ بعدَ دُخُولِ الوَقْتِ بَقِيَ عَلَى طَهارَتِهِ إلى أَنْ للصلاةِ بعدَ دُخُولِ الوَقْتِ بَقِيَ عَلَى طَهارَتِهِ إلى أَنْ يَخْرُجَ الوقتُ، فإذَا خَرَجَ، وأرادَ عِبادَةً يُشْتَرَطُ لها الطَّهارَةُ، فلا بُدَّ من الطَّهارَةِ، وبِناءً عَلَى ذَلِكَ فإذا تَوضَّأَ لصَلاةِ المَعْرِبِ بعدَ أَذانِ المَعْرِبِ، ثم دَخَلَ وقتُ العِشاءِ، فلا بُدَّ عَلَى ذَلِكَ فإذا تَوضَّأَ لصَلاةِ المَعْرِبِ بعدَ أَذانِ المَعْرِبِ، ثم دَخَلَ وقتُ العِشاءِ، فلا بُدَّ أَنْ يَخْرُجَ ويَتوضَّأً، هَذَا إذا خَرَجَ منه شيءٌ، أَمَّا إذا لم يَخْرُجُ منه شيءٌ في هَذِهِ المَدَّةِ اللهِ إعادةِ الوُضوءِ.

(١٧١٧) السُّؤَالُ: أَتَيْتُ بالعُمْرةِ في شَوَّالٍ، وبَقِيتُ في مَكَّةَ حتى الحَجِّ، فهَلْ أَقصُرُ الصَّلاةَ؟

الجوابُ: صَلاةُ الجَهَاعةِ واجبةٌ عَلَى الْسَافِرِ والْمُقيمِ، وإن كنتَ في هَذَا البَلَدِ فإنهُ يَجِبُ عليكَ أن تَحْضُرَ إلى المَسْجِدِ، وتُجِيبَ الْمؤذِّنَ، حينَ يَقُولُ: حيَّ عَلَى الصَّلاةِ، وقدْ قالَ النبيُ عَلَيْ للرجُلِ: «هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَجِبْ»(۱)، قالَ النبيُ عَلَيْ للرجُلِ: «هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَجِبْ»(۱)، قالمُسافِرُ يَجِبُ عليهِ أَنْ يَحْضُرَ إلى المَساجِدِ، ويُصَلِّي معَ المُسلِمِينَ، «فَأَجِبْ»(۱)، فالمُسافِرُ يَجِبُ عليهِ أَنْ يَحْضُرَ إلى المَساجِدِ، ويُصَلِّي معَ المُسلِمِينَ،

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب يَجِب إتيان المسجد عَلَى من سمع النداء، رقم (٦٥٣).

وحِينَئذٍ لَا جَمْعَ ولا قَصْرَ؛ لأنَّ أهلَ البلدِ يُتِمُّونَ ولا يَجْمَعونَ.

وإذا صَلَّى الإِنْسَانُ خَلْفَ إمامٍ يُتِمُّ، وَجَبَ عليهِ الإِثْمَامُ، سَواءٌ أدركَ الصَّلاةَ منْ أُولِهَا أو في أَثْنائِها، حتى وإنْ لم يُدْرِكْ إلا التشهدَ الأخيرَ، فإنهُ يَجِبُ عليهِ الإتمامُ؛ لعُمومٍ قولِ النبيِّ ﷺ: «فَهَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيْمُوا»(١).

أما إذا فَاتَنَهُ الصَّلاةُ فإنهُ يَقْصُرُ الصَّلاة؛ لأنه ما زالَ مسافرًا، وليسَ في القُرْآنِ ولا في السُّنَةِ ما يَدُلُّ عَلَى تحديدِ الزمنِ الَّذِي يَنقطعُ بهِ حُكمُ السفرِ بَلِ قالَ اللهُ تعَالَى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبُهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُم جُناحُ أَن نَقْصُرُواْ مِن ٱلصَّلَوةِ ﴾ [انساء:١٠١]، والرسولُ عَلَيْهِ الشَّرَةُ وَالسَّامَ مُكَثَ أَيَّامًا مُختلفة، فمكَثَ في تَبوكَ عِشْرِينَ يومًا يَقصُرُ الصَّلاة، ومَكثَ في مَكَثَ في مَكثَ في مَكَثَ في مَكَثَ في مَكَةَ عامَ حَجَّةِ ومَكثَ في مَكَةَ عامَ الفتحِ تِسْعةَ عَشَرَ يومًا يَقْصُرُ الصَّلاة، ومَكثَ في مَكَةَ عامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ عَشَرةَ أَيَّامٍ يَقصُرُ الصَّلاة، أَقولُ: عَشَرةَ أَيامٍ؛ لِمَا وَرَدَ عنْ أَنسِ بنِ مَالكِ رَضَالَتُهُ عَلَى اللّهِ عِنْ اللّهِ عِنْ اللّهِ عِنْ اللّهِ عَشَرةَ أَيَامٍ عَشَرًا إِلَى المَدِينَةِ فِي اليومِ الرابعِ من ذِي الحِجَّةِ، وغادرَ مكة في اليومِ الرابعِ من ذِي الحِجَّةِ، وغادرَ مكة في اليومِ الرابع من ذِي الحِجَّةِ، وغادرَ مكة في اليومِ الرابع عَشَرَ من ذي الحِجَّةِ، وغادرَ مكة في اليومِ الرابعِ من ذِي الحِجَّةِ، وغادرَ مكة في اليومِ الرابع عَشَرَ من ذي الحِجَّةِ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل: فاتتنا الصَّلاة، رقم (٦٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوَقار وسكينة، رقم (٦٠٣).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصَّلاة، باب: ما جاء في التقصير، رقم (١٠٨١)، ومسلم في صلاة المسافرين (٦٩٣).

(١٧١٨) السُّؤَالُ: رَجُلٌ فِي الْمُسْتَشْفَى وسَرِيرُه إِلَى غيرِ القِبْلةِ، ولا يَستطِيعُ أَنْ يَكُونَ عَلَى طَهارةٍ دَائِبًا، فَهَلْ يُصَلِّي عَلَى حَالتِه هَذِهِ؟ وهل يَجْمَعُ بينَ الصَّلواتِ؟

الجَوَاب: رَجُلٌ مَرِيضٌ عَلَى سَريرِه فِي المُسْتَشْفَى، لَا يَستطِيعُ أَنْ يَتوضَّأَ، ولا أَنْ يَستقبِلَ القِبْلةَ، فَهَلْ يُؤَخِّرُ الصَّلاةَ حتَّى يُشْفَى من المَرضِ، أو يُصَلِّي بالتَّيَمُّمِ ولو كانَ وَجُهُه إِلَى غيرِ القِبْلةِ؟

هَذَا الرَّجُلُ نَسْأَلُ: هَلْ يَستطِيعُ أَنْ يَتوضَّأَ بالماءِ بنفسِه أو بمَن يَستأجِرُه لِيُوضِّئَه؟ إن قال: لا، قُلْنا: تَيَمَّم، فإن قال: لا أستطِيعُ التَّيمُّمَ أيضًا، لأنَّه لَيْسَ عندي مَاءٌ أَتَيمُّم به، قُلْنا: صَلِّ بلا تَيَمُّم، بِناءً عَلَى هَذِهِ الآياتِ والحَدِيثِ.

بَقِيَ علينا استقبالُ القِبْلةِ، واستقبالُ القبلةِ شَرْطٌ لصِحَّةِ الصَّلاةِ؛ لِقَوْلِهِ تعَالى: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُوا وَجُوهَكُمْ ﴿ وَمِنْ حَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ولا يَسْقُطُ استقبالُ القِبْلةِ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ أَعُدُّها الآنَ:

أَوَّلًا: العَجْزُ عن استقبالِ القِبْلةِ، مثل أَنْ يَكُونَ المَرِيضُ مُتَّجِهًا إِلَى غيرِ القِبْلةِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (۷۲۸۸)، ومسلم: كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، رقم (۱۳۳۷).

ولا يَستطِيعُ أَنْ يَتوَجَّهَ إِلَى القبلةِ، لَا بنفسِه ولا بغيرِه، فهنا يَتَوَجَّهُ حيثُما كانَ.

ثانيًا: الحَوْفُ، فإذا كانَ الإِنْسَانُ خَائِفًا من عَدُوِّ لِحِقَهُ وهو فارُّ منه، واتِّجاهه إِلَى غيرِ القِبْلةِ لَقَابِلَهُ العَدُوُّ، ففي هَذِهِ الحالِ يُصَلِّي إِلَى غيرِ القِبْلةِ.

ثالثًا: النافلةُ فِي السَّفَرِ؛ فإنَّ النَّبِيَّ عَلَيْةِ كانَ يُصَلِّي النافلةَ عَلَى رَاحِلَتِه حَيْثُما تَوَجَّهَتْ به (۱).

فهذه ثلاثةُ مَواضِعَ يَسْقُطُ فيها استقبالُ القِبْلةِ، أَمَّا مَن خَفِيت عَلَيْهِ القبلةُ؛ كما لو كانَ فِي البرِّ، وكانتِ السَّمَاءُ مُظلِمةً، ولا يدري أين اتجاهُ القبلةِ، فصَلَّى بحسَبِ اجتهادِه؛ فإن صلاتَه صحيحةٌ، ولو أخطأ القبلةَ؛ لأنَّه اتَّقى اللهَ ما استطاعَ.

وخُلاصةِ الجوابِ بالنِّسْبَة لهَذَا الرجلِ المريضِ أَن نَقُول له: صلِّ بالماءِ، فإن لم تَستطِعْ فبالتُّرابِ، فإن لم تَستطِعْ فلا شيءَ عليك، وحَيْثُها كنتَ اتَّجِه إِلَى القِبْلةِ، فإن عَجَزْتَ عن ذَلِكَ فَصَلِّ حيثها شئت؛ لأنَّ اللهَ لَا يُكَلِّفُ نفسًا إِلَّا وُسْعَها. هَذِهِ القاعدةُ.

لكن بَقِيَ علينا فِي المَرِيضِ كَيْفَ يَركَعُ ويَسْجُدُ؛ نقولُ: يُصَلِّي قائيًا، ويَرْكَعُ ويَسْجُدُ، فإن عَجَزَ صَلَّى قَاعِدًا وأَوْمَا بالرُّكُوعِ، وسَجَدَ عَلَى الأَرْضِ إِن استطاع، فإِنْ عَجَزَ أَوْمَاً؛ لأَنَّ النَّبِيَ ﷺ قالَ لِعِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِيًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ» (٢).

⁽۱) أخرجه البُخاري: أَبْواب تقصير الصَّلاة، باب صلاة التطوع عَلَى الدابة وحَيْثُما تَوَجَّهت به، رقم (۱۰۹۰)، ومسلم: كتاب صلاة المُسافرين وقصرها، باب جواز صلاة النافلة عَلَى الدابة في السفر حيث توجهت، رقم (۷۰۰).

⁽٢) أخرجه البخاري: أبواب تقصير الصَّلاة، باب إذا لم يطق قاعدا صلى عَلَى جنب، رقم (١١١٧).

وهنا أُنبَّهُ عَلَى مَسَأَلَةٍ يَغْلَطُ فيها كثيرٌ مِن المَرْضَى، حيثُ يكونُ المَرِيضُ مُلَوَّثَ الشِّيابِ والبَدَنِ بالنَّجاسةِ فيُؤَخِّرُ الصَّلاةَ إِلَى أَنْ يُشْفَى، فنقولُ: هَذَا حرامٌ، صلِّ حَيْثُها كنتَ عَلَى الوجهِ الَّذِي تَستطِيعُ، أَمَّا أَنْ تُؤخِّرَ الصَّلاةَ فإن ذَلِكَ لَا يَجوزُ، والإِنسَانُ رُبَّهَا يُؤخِّرُ الصَّلاةَ فإن ذَلِكَ لَا يَجوزُ، والإِنسَانُ رُبَّهَا يُؤخِّرُ الصَّلاةَ يَظُنُّ أَنَّه يُشْفَى فيموتُ.

(١٧١٩) السُّؤَالُ: كَيْفَ أُصَلِّي الفَرِيضةَ فِي السَّفَرِ إذا كنتُ فِي طَائرةٍ أو فِي قِطارٍ؟

الجَوَاب: نَقولُ: إِنَّهُ يَجِبُ عليك أن تَستقبِلَ القبلة، أمَّا فِي القطارِ فَهُو مُمْكِنٌ وبسُهولةٍ، وأما فِي الطَّائرةِ فَقَدْ يكونُ فيه صُعوبةٌ؛ أولًا: لأنَّ مَقاعِدَ الطائرةِ ضَيقةٌ، وبسُهولةٍ، وأما فِي الطَّائرةِ فَقَدْ يكونُ فيه صُعوبةٌ؛ أولًا: لأنَّ الطائرةَ تَنْحرِفُ بسُرْعةٍ ويَصْعُبُ عَلَى الإِنْسَانِ مُراعاةِ ذلك، فجينئذٍ وثانيًا: لأنَّ الطائرةَ تَنْحرِفُ بسُرْعةٍ ويَصْعُبُ عَلَى الإِنْسَانِ مُراعاةِ ذلك، فجينئذٍ نَتحوَّلُ إِلَى قاعدةِ: اتَّقوا اللهَ ما استطعتم، وهَذِهِ القاعدةُ تَسْتَنِدُ إِلَى الآياتِ الدالَّةِ عَلَى هَذَا.

(١٧٢٠) السُّوَّالُ: رَجُلٌ جاءَ إلى مَكَّةَ المُكرَّمةِ للعُمرةِ، ومَكَثَ ثلاثةَ أيامٍ، ثمَّ أَرَادَ السَّفَرَ قبلَ صَلاةِ العصرِ، فَهَلْ له أَنْ يَجْمَعَ العصرَ معَ الظُّهْرِ، وهل يَقْصُرُ أو لا؟

الجواب: نَعَم، له أَنْ يَجْمَعَ العصرَ معَ الظهرِ إذا دَخَلَ مَكَّةَ وبَقِيَ فيها ثَلاثة النام، أو أربعة، أو خمسة، أو ستة، أو عشرة، وأرادَ أَنْ يُسافِرَ مثلًا بعدَ الظهرِ، وقال: أريدُ أن أَجْمَعَ العصرَ إلى الظهرِ؛ لِأَستمِرَّ في السيرِ، فإن ذَلِكَ جائزٌ، ولا حَرَجَ فيه؛ لأنَّ أريدُ أن أَجْمَعَ العصرَ إلى الظهرِ؛ لِأَستمِرَّ في السيرِ، فإن ذَلِكَ جائزٌ، ولا حَرَجَ فيه؛ لأنَّ

النبي ﷺ أقامَ في مَكَّةَ تِسعةَ عَشَرَ يومًا يَقْصُرُ الصَّلاةَ(١).

فهذا الرجُلُ نَقُولُ له: لَا بَأْسَ أَن تُقَدِّمَ العَصْرَ، وتُصَلِّيها جَمْعًا معَ الظُّهرِ، فَتُصَلِّيها رَحْعُت مُعْتَمِرًا إلا بعدَ أَن فَتُصَلِّيها ركعتينِ، ثمَّ تَخْرُجَ مُسافِرًا، ولكن لَا تَخْرُجْ حيث دَخَلْتَ مُعْتَمِرًا إلا بعدَ أَن تَطُوفَ للوَدَاعِ آخِرَ أَمْرِكَ.

(١٧٢١) السُّؤَالُ: هَلْ يُعْتَبَرُ الطريقُ مِن جُدَّةَ إِلَى مَكَّةَ سَفَرًا أَو لا؟ وهل نُؤَدِّي ما علينا من السُّنَنِ الراتبةِ، أرجو التفصيلَ فِي ذلكَ؟

الجواب: الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ مَن قَدِمَ من جُدَّةَ إِلَى مَكَّةَ بِنِيَّةِ الإقامةِ يومًا أَشْبَهَ ذلك، فَهُوَ مُسافِرٌ؛ لِأَنَّ مثلَ هَذِهِ الإقامةِ يَسْتَعِدُّ لها، ويَتَأَهَّبُ لها تَأْهُبُ السَّفَرِ، أَمَّا إذا كَانَ يَدْخُلُ مَكَّةَ من جُدَّةَ بِنِيَّةِ أَنَّهُ يُؤَدِّي عَمَلًا وَقْتًا منَ النَّهَارِ، ثُمَّ يَعودُ إِلَى جُدَّةَ من يومِه، فهذَا ليسَ بمُسافرٍ.

وأما بالنسبة للنوافِلِ فِي السَّفَرِ، فإنَّ بعضَ النَّاسِ يَفْهَمُ فَهُمَّا غيرَ صَحيحٍ، فيَظُنُّ أَنَّهُ لَا نَافلة فِي السفرِ، وهَذَا خطأُ، فالسفرُ لَا يَمْنَعُ من التنقُّلِ أبدًا، ولكنَّ السُّنَّة للمسافِرِ أَلَّا يُصَلِّي راتبة الظهرِ، ولا راتبة المغرِبِ، ولا راتبة العشاءِ، وإذا قُدِّرَ أَنَّهُ يُحِبُّ التروُّدَ منَ الخيرِ، فليُصَلِّ نَفْلًا بغيرِ نِيَّةِ الراتبةِ، ولا أَحَدَ يَمْنَعُه من هَذَا.

والْسافِرُ يُصَلِّي صَلاةَ اللَّيْلِ، ويُصَلِّي ركعتي الضُّحَى، ويُصَلِّي تَحَيَّةَ المسجدِ، ويُصَلِّي صَلاةَ الاستخارةِ، وكُلَّ النوافِلِ يُصَلِّيها المُسافِرُ، ما عَدَا ثلاثَ نوافِلَ، وهي:

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح، رقم (٢٩٨).

رَاتِبةُ الظُّهرِ، وراتبةُ المَغْرِبِ، ورَاتِبَةُ العِشاءِ، فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّيها عَلَى أَنَّها رَاتبةٌ، ولكن له أَنْ يُصَلِّيَها عَلَى أنها نافلةٌ.

(۱۷۲۲) السُّؤَالُ: ذَكَرْتُم أَنَّ الْمَسافِرَ تَسْقُطُ عنه رَاتبةُ الظُّهْرِ والمَغْرِبِ والعشاءِ فِي حَدِيثِكم عنِ السُّنَنِ للمُعْتَكِفِ، ولكنْ يُكثِرُ منَ النوافِلِ، وإني مُحَافِظٌ عَلَى أربعِ ركعاتٍ قبلَ العصرِ والضُّحَى، فَهَلْ أُصلِّيها؛ لأنها لَا تَسقُطُ، أم أَدْخُلُ فِي حديثِ أن المُسافِرَ والمريضَ يُكْتَبُ لهما ما كانا يَفعلانِ فِي سَفَرِهما، وجَزاكم اللهُ خيرًا؟

الجواب: نقول: افْعَلْ ما تَستطِيعُ منَ النوافِلِ وإنْ كنتَ مُسافرًا، وأما الحديث: «إِذَا مَرِضَ العَبْدُ، أَوْ سَافَرَ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيبًا صَحِيحًا» (١)، فالمُرادُ أن مَن أعْجَزهُ المرض عنِ العملِ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُه فِي صِحَّتِه، ومَن حالَ بينَه وبينَ العَملِ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُه فِي صِحَّتِه، ومَن حالَ بينَه وبينَ العَملِ اللهِ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَحِيحًا مُقِيبًا، وليسَ المَعْنَى أن المُسافِرَ يَتْرُكُ العَملِ العَمَلِ العَملِ اللهِ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَحِيحًا مُقِيبًا، وليسَ المَعْنَى أن المُسافِرَ يَتْرُكُ العَمَلِ العَمَلِ.

(١٧٢٣) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ مَن وَصَلَ إِلَى مُزْدَلِفَةَ قبلَ العشاءِ؟ هَلْ يُصَلِّي المَغرِبَ والعشاءَ أم يَنتظِرُ حَتَّى يُؤَذَّنَ للعِشاءِ؟

الجواب: الغَالِبُ أنَّ الإِنْسَانَ إذا وصَلَ إِلَى مُزْدلفةَ قبلَ حُلولِ وقتِ العِشاءِ أن الأَيْسَرَ له أَنْ يَجْمَعَ بينَ المَغْرِبِ والعشاءِ؛ وذلك لقِلَّةِ المياهِ أو لعَدَمِ اهتدائِه إِلَى

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب يُكْتب للمُسافر ما كَانَ يَعْملُ في الإقامة، رقم (٢٩٩٦).

الوُصولِ إليها، فلهَذَا نقولُ: لَا حَرَجَ عَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يَجْمَعَ بِينَ المَغْرِبِ والعشاءِ من حِينِ أَنْ يَصِلَ إِلَى مُزْدلفةَ، ولو لم يَدْخُلْ وقتُ العشاءِ.

(١٧٢٤) السُّؤَالُ: إذا شَقَّ الحَمْلُ عَلَى امْرأةٍ، فَهَلْ يَجُوزُ لها أَن تَجْمَعَ بينَ المَغْرِبِ والعشاء، عِلُمَّا بأنَّ في بِلادِها يَكُونُ العشاءُ عَلَى الساعةِ الحاديةَ عَشْرةَ، والفجرُ عَلَى الساعةِ الثالثةِ؟

الجواب: يَجوزُ الجَمْعُ بِينَ المَغْرِبِ والعشاءِ، وبِينَ الظُّهْرِ والعَصْرِ، فِي كُلِّ حالٍ يَكُونُ فيها مَشَقَّةٌ عَلَى الإِنْسَانِ، ودَلِيلُه ما أَخْرَجَهُ مُسلِمٌ فِي صَحيحِهِ: عن عبدِ اللهِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضَالِيَهُ عَنْهُا قالَ: «جَمَعَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ، وَالمَغْرِبِ وَالعِشَاءِ بِالمَدِينَةِ، فِي غَيْرِ خَوْفٍ، وَلَا مَطَرٍ»، قِيلَ لِإبْنِ عَبَّاسٍ: مَا أَرَادَ إِلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: «أَرَادَ إِلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: «أَرَادَ أَلَا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ» (١). فدَلَ هذا عَلَى أَنَّ كلَّ ما فيه حَرَجٌ يَجوزُ فيهِ الجمعُ بينَ الظُّهْرِ والعَصْرِ، وبينَ المَغْرِبِ والعِشاءِ.

(١٧٢٥) السُّوَالُ: هَلْ لَقَصْرِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ مُدَّةٌ مُحَدَّدةٌ؟

الجَوَاب: لَيْسَ لها مُدَّةٌ مُحَدَّدةٌ، فها دُمْتَ مُسافرًا مُفارِقًا لوَطَنِكَ فإنَّ رُخَصَ السَّفَرِ ثَابِتةٌ لكَ؛ وذلك لِآنَهُ لم يَرِدْ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه حَدَّدَ السَّفَرِ ثَابِتةٌ لكَ؛ وذلك لِآنَهُ لم يَرِدْ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه خَدَّدَ مَسافةً مُعَيَّنةً وقال للناسِ: مَن أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ أكثرَ من هَذَا فعليه أَنْ يُتِمَّ، بل إنَّ ظَاهِرَ السُّنَةِ خِلافُ ذلك؛ فَقَدْ أقامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الوَداعِ السُّنَةِ خِلافُ ذلك؛ فَقَدْ أقامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الوَداعِ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم (٧٠٥).

عَشَرةَ أيامٍ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ (١)، وأقامَ فِي تَبُوكَ عِشرينَ يومًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ (١)، وأقامَ عَامَ الفتحِ تسعةَ عَشَرَ يومًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ (١)، فلمَّا كَانَ يَقْصُرُ مَعَ هَذِهِ المُددِ المُختلفةِ عُلِمَ أنه لَا حَدَّ لذلك، فها دامَ الإِنْسَانُ لم يَتَّخِذْ هَذَا البَلَدَ مُقامًا له أو وَطَنَّا له، فَهُوَ مَسَافَرُ، يَتَرَخَّصُ برُخَصِ السَّفَرِ حَتَّى يَعودَ إلى بَلَدِه. حَتَّى الحُجَّاجُ والعُتَّارُ وزَائِرُو المَدينَةِ.

ومَنِ ادَّعَى أَنَّ هُنَاكَ مُدَّةً مُعَيَّنةً فَلْيَأْتِ بِالدَّلِيلِ، وإذا أَتَى بِالدَّلِيلِ وَجَبَ عَلَى ك كلِّ مَن عَلِمَ بِهِ أَنْ يَأْخُذَ بِالدَّلِيلِ.

والمُسافِرُ يُصَلِّى جميعَ النَّوَافِلِ؛ كالتهجُّدِ والوِترِ وسُنَّةِ الفَجْرِ وسُنَّةِ الضُّحَى وتَّحِيَّةِ المَسْجِدِ، فكُلَّ النَّوَافِلِ يُصَلِّيها المُسافِرُ إِلَّا ثلاثًا: راتبةَ الظُّهْرِ وراتبةَ المَعْرِبِ وراتبةَ الطُّهْرِ وراتبةَ المَعْرِبِ وراتبةَ العِشاءِ، فالسُّنةُ ورَدَتْ بعَدَمِ فِعْلِها، والباقي يُصَلَّى.

وَأَمَّا قُولُ بِعضِ الجُهَّالِ: من السُّنَّةِ للمُسافِرِ تَرْكُ السُّنَّةِ، فهذا غَلَطٌ، فمَن قَالَ هذا؟! إِنَّ المُسافِرَ يَتَطَوَّعُ بها شاءَ من الصلواتِ؛ نَفْلٍ مُطلَقٍ أو مُقَيَّدٍ مُؤكَّدٍ أو غَيْرِ مُؤكَّدٍ، يُصَلِّيه كُلَّه إِلَّا ثلاثًا: راتبة الظُّهْرِ، وراتبة المَغْرِبِ، ورَاتِبة العِشاء، والباقي كُلُّه مَشروعٌ.



⁽۱) أخرجه البخاري: أبواب تقصير الصَّلاة، باب ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر، رقم (۱۰۸۱)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٩٣).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب تفريع أبواب الصَّلاة، باب إذا أقام بأرض العدو يقصر، رقم (١٢٣٥). (٣) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب مُقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح، رقم (٤٢٩٨).

(١٧٢٦) السُّؤَالُ: أُعلِنَ لرحلةِ السَّفَرِ بالطائرةِ، وقد حَانَ وقتُ الصَّلاةِ، فَهَلْ لي أن أَقْصُرَ الصَّلاةَ؟

الجَوَاب: إذا كنتَ فِي بَلَدِكَ فإنَّه لَا يَجوزُ لكَ أن تَقْصُرَ الصَّلاةَ حتَّى تُغادِرَ، ولكن يَجوزُ لكَ أن تَجْمَعَ إذا خِفْتَ ألَّا تَتَيسَّرَ لك الصَّلاةُ الأُخْرَى فِي وَقْتِها، مثل أَنْ تَكُونَ الرحلةُ فِي آخِرِ وقتِ الظُّهْرِ وتَخْشَى ألَّا يَتَيسَّرَ لك أن تُصَلِّي العَصْرَ؛ لأنَّ المَسافة بَعُيدةٌ؛ فلا حَرَجَ عليك فِي هَذِهِ الحالِ أنْ تُصَلِّي العَصْرَ مَعَ الظُّهْرِ، ولكن بِدُونِ قَصْرٍ، فتُصلِّ أَنْ يَكُونَ المطارُ خارجَ البلدِ، فلا بأسَ أن فَصَلِّيها أربعًا، أمَّا إذا غادرتَ البلدَ، مثل أَنْ يَكُونَ المطارُ خارجَ البلدِ، فلا بأسَ أن تَقْصُرَ ولو كنتَ فِي المَطارِ.

-690-

(۱۷۲۷) السُّؤَالُ: أنا رَجُلٌ منْ قَريةٍ تَبْعُدُ عن مَكَّةَ مَسافةَ قَصْرٍ، وعَمَلِي في مَكَّة، وأَكْثَرُ سُكنايَ بها، فَهَلْ إذا ذَهَبْتُ إلى قَرْيَتِي مرةً أو مرتينِ في السَّنةِ، وجلستُ فيها يومًا أو يومينِ، هَلْ يَجوزُ أن أَعْتَبِرَ نفسي مُسافِرًا، وهلْ يَجوزُ لي ما يَجوزُ للمُسافِرِ؟

الجوابُ: إذا انتقلتَ منْ بَلَدِكَ الأولِ واستوطنتَ بَلَدًا ثانيًا، صِرْتَ مِنْ أَهْلِ البَلَدِ الثاني، فإذا ذَهَبْتَ إلى بَلَدِكَ الأَوَّلِ لزِيارةٍ أو تجارةٍ أو غيرِ ذَلِكَ صِرْتَ مُسافِرًا، وتَرَخَّصْتَ برُخَصِ السَّفَرِ، ودليلُ ذلكَ فِعْلُ النبيِّ عَيَلِيَّةٍ فإنهُ اعْتَبَرَ نفسَهُ في مَكَّةَ مُسافِرًا يَقْصُرُ، ويُفْطِرُ، معَ أنه تَزَوَّجَ بِمَكَّةَ، وأتاهُ أَوْلادٌ بها، ومعَ ذلكَ لم يَعْتَبِرُها وَطَنَا؛ لأنهُ هَاجَرَ عَنها، حتى إنَّ الرسولَ عَيَلِيَّ قَدِمَ مَكَّةَ في فتحِ مَكَّة في رمضانَ، ومعَ ذلكَ كانَ يُصَلِّي ركعتينِ، ويقولُ لأهلِ مَكَّةَ: «أَتَمُّوا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ» (١)، وكانَ في ذَلِكَ ذلكَ كانَ يُصَلِّي ركعتينِ، ويقولُ لأهلِ مَكَّةَ: «أَتَمُّوا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ» (١)، وكانَ في ذَلِكَ

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب متى يتم المسافر؟ رقم (١٢٢٩).

الشهرِ مُفْطِرًا، فالرسولُ عَلَيْةِ أَفْطَرَ فِي مَكَّةَ فِي رَمَضانَ؛ لأنهُ مُسافِرٌ.

(۱۷۲۸) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ صلاةِ المَريضِ معَ وُجودِ قَسْطَرةٍ بَوْلِيَّةٍ، معَ العِلْمِ بأنَّ البولَ يَخْرُجُ عن طريقِ هَذِهِ القَسْطرةِ من دَاخلِ عُنُقِ المَثانةِ البَوليَّةِ، أي: عندَ نُقْطةِ عَكُم البولِ لَدَى الإِنْسَانِ إِلَى الخارجِ فِي دَقيقةٍ أو دقيقتينِ عَلَى الأكثرِ، وهَذَا الخُروجُ مُستمِرُّ فِي كُلِّ الأوقاتِ، ومن ضِمْنِها وَقْتُ الصَّلاةِ، أي أَنَّ هَذِهِ القَسْطرةَ تكونُ دائمةً فِي بَحْرَى البولِ مُستمِرَّةً، وغيرُ مُمْكِنٍ للمَريضِ التَّحكُمُ فيها؟

الجواب: الوَاقِعُ أَنَّ هَذَا السُّوالَ فيه كَلِهاتٌ لَا يَفْهَمُها أكثرُ النَّاسِ؛ نحو القَسْطرةِ وعُنُقِ المَثانةِ. والقَضِيَّةُ وما فيها أنَّ المَريضَ قَدْ يَحْتاجُ إِلَى استخراجِ بَوْلِهِ، فيُدْخِلُ أُنبوبةً تَصِلُ إِلَى فَمِ المَثانةِ، الَّتِي هِيَ مُجْتَمَعُ البَوْلِ، فيَخْرُجُ البولُ حِينَاذٍ بِدُونِ فِيدُخِلُ أُنبوبةً تَصِلُ إِلَى فَمِ المَثانةِ، الَّتِي هِيَ مُجْتَمَعُ البَوْلِ، فيَخْرُجُ البولُ حِينَاذٍ بِدُونِ إِرادةٍ من المَريضِ.

نَقُولُ فِي الجُوابِ عَن هَذَا: إِنَّهُ إذا وُجِدَ فِي المَريضِ مثلُ هَذَا، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّه ما خَرَجَ أَثْناءَ الصَّلاةِ، فيَتَطَهَّرُ ويَغْسِلُ ما أَصابَهُ ويُصَلِّى، ولا حَرَجَ عليه، ولكنَّه لا يَتُوضَّأُ للصلاةِ إلا بعدَ دُخولِ الوقتِ؛ لِأَنَّ هَذَا يُشْبِهُ دَمَ المُستحاضةِ، وسَلَسَ البَولِ، وهَذَا لا تكونُ الطهارةُ فيه إلا بعدَ دُخولِ وقتِه.

ولا فَرْقَ بينَ أن تَكونَ هَذِهِ العمليةُ لاستخراجِ البولِ أو لاستخراجِ الغائطِ، فالحُكْمُ فيهما سَواءٌ.



(١٧٢٩) الشُّوَّالُ: هَلْ للمَرِيضِ أَنْ يَقْصُرَ ويَجْمَعَ الصَّلاةَ، أَم أَنه يَجْمَعُ الصَّلاةَ فَقَطْ دُونَ أَنْ يَقْصُرَهَا؟

الجواب: إذا كانَ المَرِيضُ في بَلَدٍ غيرِ بَلَدِهِ، كأَنْ يَكُونَ في مُسْتَشْفَى في غيرِ بَلَدِهِ، فإنهُ يَجْمَعُ بِدُونِ قَصْرٍ إنِ احتاجَ إلى بَلَدِهِ، فإنهُ يَجْمَعُ بِدُونِ قَصْرٍ إنِ احتاجَ إلى الجَمْع، وإلا فإنهُ يُصَلِّي كلَّ صَلاةٍ في وَقتِهَا.

(۱۷۳۰) السُّؤَالُ: امرأةٌ سَافَرَتْ إلى مَكَّةَ، وعنْدَمَا عادَتْ إلى المِنْطقَةِ التي تُقِيمُ فيهَا، دخَلَ وقتُ صلاةِ الظُّهْرِ، فصَلَّتْ صلاةَ الظُّهْرِ قَصْرًا، فها حُكْمُ ذلِكَ؟

الجواب: إذا وَصَلَ الإِنْسَانُ إلى بَلَدِهِ فَقَدِ انتَهَتْ رُخْصَةُ السَّفَرِ فلا يَقْصُرُ، فلو دَخَلَ الوقتُ وهو في السَّفَرِ ثم وصَلَ إلى البَلدِ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّي، فَإِنَّهُ لَا يَقْصُرُ؛ لأن وقتَ الرُّخْصَةِ انتَهى، والعَكْسُ بالعَكْسِ. أي: لو دَخَلَ عليكَ وَقْتُ صَلاةِ الظُّهْرِ وأنتَ في بَلَدِكَ، ثم سَافَرْتَ، ولم تُصَلِّ إلا خَارِجَ البَلَدِ، فإِنَّكَ تُصَلِّي رَكْعَتينِ قَصْرًا؛ لأنَّ العِبْرَةَ بفِعْل الصَّلاةِ.

فإذا دَخَلَ الوَقْتُ وأنتَ في السَّفَرِ ولم تَصِلْ إلى البلَدِ، ثم وَصَلْتَ، فصَلِّ أربَعًا، وإن دَخَلَ الوقتُ وأنتَ في البَلَدِ، ثم سَافَرْتَ، فَصَلِّ ركعَتَيْنِ؛ اعتبارًا بفِعْلِ الصَّلاةِ. كما أنَّك في لُبْسِ الجوارِبِ لو أنَّك لَبِسْتَهَا في الحَضِر، ثم مَسَحْتَ عليهَا، ثم سَافَرْتَ، فإنَّك تُتِمُّ مَسْحَ مُسافِرٍ، والعَكْسُ بالعَكْسِ، لو مَسَحْتَ عليها وأنتَ في السَّفَرِ، ثم وَصَلْتَ إلى بلَدِكَ، وقد انتهى اليومُ والليلةُ، فَإِنَّهُ لَا مَسْحَ؛ لأن مُدَّةَ المسحِ

أما التي صَلَّتْ ركْعَتينِ حينَ وصَلَتْ إلى بَلَدِهَا، فإن عليهَا الآن أن تُعِيدَ الصَّلاةَ أَرْبَعَ ركعاتٍ؛ لأنَّ ذِمَّتَها ما زَالَتْ مَشغولَةً بِهَا.

(۱۷۳۱) السُّوَّالُ: أناسٌ يَعْمَلُونَ عَلَى البَواخِرِ، وهُمْ دائمًا في سَفَرٍ، فمَتَى يَقْصُرُونَ ومتى يُتِمُّونَ؟

الجواب: هَذَا العامِلُ يَقْصُرُ الصَّلاةَ إلا إذا كانَ سَاكِنًا في البَاخِرَةِ، أي: أنَّ أَهْلَهُ كُلَّهُم في البَاخِرَةِ، فهذا لَا يَقْصُرُ.

أما إذا كانَ له بَيْتٌ في البَلَدِ، وأَهْلُهُ يَسكُنُونَ هناكَ، وهو يَتَرَدَّدُ عَلَى الباخِرَةِ، فهذَا كغيرِهِ من المُسافِرِينَ، أي: أنَّه يَقْصُرُ الصَّلاةَ إذا كَانَ في الباخِرَةِ، ويُتِمُّ إذا رجَعَ إلى بيتِهِ.

-620-

(١٧٣٢) السُّؤَالُ: رَجُلٌ نَسِيَ صَلَاةً رُباعيَّةً فِي الحَضَرِ، وفي السَّفَرِ تَذَكَّرَها، فَهَلْ يَقْصُرُها أو يُتِمُّها، والعَكْسُ إذا كانَ نَسِيَها فِي السَّفَرِ وذَكَرَها فِي الحَضَرِ؟

الجَوَاب: إذا نَسِيَ صَلَاةً فِي الحَضِرِ وذَكَرَها وهو مُسافِرٌ فإنَّه يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيها أَرْبَعًا؛ وذلك لأنَّها وَجَبَتْ عَلَيْهِ كذلك، فَيَجِبُ أَنْ يُؤَدِّيها كها وَجَبَتْ، وإذا نَسِيَ صَلَاةً فِي السَّفَرِ وذَكَرَها فِي الحَضَرِ فإنَّه يُصَلِّيها رَكْعَتَيْنِ فقط؛ لأنها وَجَبَتْ عَلَيْهِ رَكْعَتَيْنِ، فصارَ المَشْروعُ فِي حَقِّهِ أَنْ يُصَلِّيها كها وَجَبَتْ.

وقد ذَكَرَ أهلُ العِلْمِ قَاعدةً فِي هَذِهِ المسألةِ، وهي قَوْلُهم: القَضَاءُ يَحْكِي الأَداءَ. يعني يُشابهُه ويُهاثِلُه.

ويَدُلُّ لذلك قولُ الرَّسُولِ ﷺ: «إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ غَفَلَ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» (١). ووَجْهُ الدلالةِ قولُه: «فَلْيُصَلِّهَا»، أي: هَذِهِ الصَّلاةَ بعينِها ووَصْفِها.

-699-

(۱۷۳۳) السُّؤَالُ: قَدِمْتُ مَكَّةَ مُسافرةً وقَصَرْتُ الصَّلاةَ الرُّباعِيَّةَ؛ وذلك أني جَلَسْتُ عندَ قِيامِ الإمامِ للركعةِ الثالثةِ وقَرَأْتُ التَّشَهُّدَ وسَلَّمتُ قبلَ أَنْ يُكمِلَ الإمامُ؟

الجواب: الوَاجِبُ عَلَى هَذِهِ السَّائِلةِ أَنْ تُعِيدَ صلاةَ الظُّهْرِ أَربعًا؛ لأَن المُسافِرَ إِذَا صلَّى خلفَ إمامٍ مُتِمِّ وَجَبَ عَلَيْهِ الإِتمَامُ، سواءٌ أدركَ الصَّلاةَ مِن أَوَّلِهَا أَمْ مِن آخِرِها، فعلى هَذِهِ السَّائِلةِ أَنْ تُعِيدَ صلاةَ الظهرِ الآنَ؛ لأنها بَاقِيةٌ في ذِمَّتِها، وتُعِيدُها أَربعة. فالقاعدةُ: إذا صلَّى المُسافِرُ خَلْفَ مَن يُتِمُّ لَزِمَه الإتمامُ، سواءٌ أَدْرَكَ الصَّلاةَ مِن أَوَّلِهَا أَو مِن آخِرِها.

(١٧٣٤) السُّوَالُ: ما حُكْمُ مَن يُؤَخِّرُ صَلاةَ الظُّهْرِ بالنِّسبةِ للطالباتِ إلى الساعةِ الثانيةِ والنصفِ؛ لأن الدوامَ يَنْتَهِي في الساعةِ الواحدةِ والنَّصْفِ؟

الجواب: لَا حَرَجَ في ذلك، فيَجوزُ تَأْخِيرُ صلاةِ الظهرِ إلى الساعةِ الثانيةِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصَّلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب قضاء الصَّلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨٤).

والنصفِ وإلى الساعةِ الثالثةِ؛ لأن وَقْتَ العصرِ في مَكَّةَ في الرابعةِ إلا رُبُعًا؛ إذ إنَّ وَقْتَ العصرِ. وَقْتَ الطُّهرِ لَا يَخرُجُ إلا إذا دَخَلَ وقتُ العصرِ.

(١٧٣٥) السُّوَالُ: هَلْ للمَريضِ أَنْ يَجْمَعَ ويَقْصُرَ الصَّلاةَ، أَم أَنه يَجْمَعُ الصَّلاةَ فَقَطْ دونَ أَنْ يَقْصُرَهَا؟

الجواب: أَمَّا إذا كَانَ المَرِيضُ في بَلَدٍ غيرِ بلَدِهِ، مِثْل أَنْ يَكُونَ في مُستَشْفَى في غيرِ بلَدِهِ، مِثْل أَنْ يَكُونَ في مُستَشْفَى في غيرِ بلَدِهِ، فَإِنَّهُ يَجْمَعُ بِدُونِ قَصْرٍ إن احتاجَ غيرِ بلَدِهِ، فَإِنَّهُ يَجْمَعُ بِدُونِ قَصْرٍ إن احتاجَ إلى الجَمْع، وإلَّا فَإِنَّهُ يُصَلِّي كلَّ صَلاةٍ في وَقْتِهَا.

(**١٧٣٦) الشُّؤَالُ:** أنا رَجُلٌ أُعَانِي مِنْ كَثرةِ الغازاتِ واحْتِبَاسِها، فهلْ لي أَنْ أُصَلِّيَ وأنا عَلَى هَذَا الحالِ؟

الجواب: ماذا تَفْعَلُ؟! صَلِّ عَلَى هَذَا الحالِ، ولا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إلا وُسْعَها، فاتَّقُوا اللهَ ما اسْتَطَعْتُمْ.

(۱۷۳۷) الشُّؤَالُ: إذا صَلَّى مُسافرٌ إمامًا بقَوْمٍ مُتِمِّينَ، وسَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ فِي صَلَّةٍ رُباعيَّةٍ، فَهَلْ يَتقدَّمُ أَحَدُ المَأْمومِينَ لِيُكْمِلَ الصَّلاةَ بهم، أم كَيْفَ يكونُ الأَمْرُ؟

الجَوَابِ: هَذِهِ المسألةُ صُورَتُها: أَنْ يَتقدَّمَ إمامٌ مُسافِرٌ يُصَلِّي بقومٍ مُقِيمِينَ،

فَنَقُولُ لَلْمُسَافِرِ: صَلِّ رَكْعَتَيْنِ، وإذا سَلَّمَ قَامَ الَّذِينَ وَرَاءَه وَأَكَثُوا لأنفسِهم. ودَلِيلُ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم فِي عامِ الفَتْحِ كَانَ يُصَلِّي بأَهْلِ مَكَّةَ ويقولُ: «يَا أَهْلَ البَلَدِ، صَلُّوا أَرْبَعًا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ» (١)، وهو يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فَقَطْ.

وهذا الحَدِيثُ صَحِيحٌ، ولا عِبرةَ بمَن طَعَنَ فيه؛ لأنَّه كثيرًا من الأئمَّة صَحَّحه. ولا يَنْبَغِي أَنْ يَتقدَّمَ وَاحِدٌ فيُتِمَّ بهم، بل كلُّ إِنْسَانٍ يُتِمُّ بنفسِه.

(١٧٣٨) السُّؤَالُ: صَلَّيْتُ صَلَاةَ الظُّهْرِ وأنا مُسافِرٌ مَعَ إمامٍ مُقِيمٍ، وأَدْرَكْتُه فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأَخِيرتينِ مِنَ الصَّلاةِ، فَهَلْ أُتِمَّهَا أربعًا، أم أَقصُرُ لأنني مُسافِرٌ؟

الجواب: إذا قَصَرَ فلْيُعِدْ صلاتَه أربعًا، والدَّلِيلُ: لَمَّا دَخَلْتَ مَعَ الإمامِ ارْتَبَطَتْ صَلاتُك به، حتَّى إنَّ النَّبِيَّ عَيَلِيًّ قال: «إِذَا صَلَّى قَاعِدًا، فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ» (٢)، فانظُر الارتباط. وسُتْرَةُ الإمامِ سُتْرَةُ لَمَن خَلْفَه، فإذا قَامَ الإمامُ مِنَ التَّشَهُّدِ الأوَّلِ نَاسِيًا وَجَبَ عَلَى المَّمُومِينَ أَنْ يَقُومُوا، وإذا دَخَلْتَ مَعَ الإمامِ فِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ فِي الظُّهْرِ مَثَلًا، وَجَبَ عليك أن تَجُلِسَ فِي الرَّكعةِ الأُولى بالنِّسْبَةِ لكَ، وألَّ تَتَشَهَّدَ فِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بِي الرَّكعةِ النَّانيةِ بِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بالنِّسْبَةِ لك، وألَّا تَتَشَهَّدَ فِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بالنِّسْبَةِ لك، وألَّا تَتَشَهَّدَ فِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بالنِّسْبَةِ لك، وألَّا تَتَشَهَّدَ فِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بالنَّسْبَةِ لك، وألَّا تَتَشَهَّدَ فِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بالنِّسْبَةِ لك، فهذَا يَدُلُ عَلَى ارتباطِ صَلَاةِ المَامِ مِ بصلاةِ الإمامِ.

وعلى هذا، فإذا ائتَمَّ مُسافِرٌ بمُقيمٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الإِتمامُ، سَواءٌ أَدْرَكَ الصَّلاةَ مِن

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب تفريع صلاة السفر، باب متى يُتِم المسافر، رقم (۱۲۲۹). وسَفْر: أي مسافرون، جمع سافِر؛ كصاحِب وصَحْب.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إيجاب التكبير، وانتتاح الصَّلاة، رقم (٧٣٤)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب النهي عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره، رقم (٤١٧).

أَوَّلِهِا، أَمْ أَثْنَاءَهَا، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَدْرَكُتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيَّوًا» (١) فَهَذَا الرجُلُ دَخَلَ مَعَ الإمامِ، وأَدْرَكَ رَكْعَتَيْنِ، فالواجبُ عَلَيْهِ أَنْ يُتِمَّ.

وسُئِلَ عبدُ اللهِ بنُ عبَّاسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُا: كَيْفَ أُصَلِّي إِذَا كُنْتُ بِمَكَّة، إِذَا لَمْ أُصَلِّ مَعَ الإِمَامِ؟ فَقَالَ: «رَكْعَتَيْنِ سُنَّةَ أَبِي القَاسِمِ عَلَيْهِ» (٢).

وأنا أعْلَمُ أن فِي هَذِهِ المسألةِ خِلافًا بينَ العُلَمَاءِ، ولكن: ﴿ فَإِن نَنزَعُنُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى السَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُننُمُ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء:٥٩].

وقد ذَكَرْنا الآن أنَّ صَلَاةَ المَاْمومِ مُرْتَبِطةٌ بصَلاةِ الإِمامِ، فَإِذَا كَانَ لنا إِمامٌ يُصَلِّى قَاعِدًا، ونحن قادرونَ عَلَى القيامِ، فصَلَّى بنا الظُّهْرَ قاعدًا فإننا نُصَلِّى قُعودًا، فَقَدْ صَلَّى النَّبِيُ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمِ بأصحابِه وهو شَاكٍ، فصلى قاعدًا، فصَلَّوْا قِيَامًا؛ لأنَّهم أصِحَّاءُ، فأشارَ إليهم أنِ اجْلِسوا، ثمَّ بَيَّنَ أن الإِمامَ إذا صَلَّى قائمًا، فصَلُّوا قيامًا، وإذا صَلَّى قاعدًا فصَلُّوا قيامًا،



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصَّلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (۲۳٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (۲۰۲).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إنها جُعل الإمام ليُؤْتم به، رقم (٦٨٨)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب ائتهام المأموم بالإمام، رقم (٤١٢).

(١٧٣٩) السُّؤَالُ: هَل ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ آخِرَ صَلاةٍ صَلَّاها كان جالِسًا وَالصَّحابةُ مِن خَلفِه قِيامٌ؟

الجَوابُ: ثَبَتَ عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه صَلَّى ذاتَ يومٍ جالِسًا وصَلَى أَصحابُه خَلفَه قِيامًا، فَأَشَارَ إِلِيهِم أَنِ اجلِسوا، فَلَمَّ انتَهى مِنَ الصَّلاةِ أَخبَرَهم أَنَّه إِنَّما جُعِلَ الإِمامُ ليُوامَّمُ بِه، وَذَكرَ أَشياءَ إِلَى أَنْ قَالَ: «وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعودًا أَجَمَعونَ» (١) فَإِذَا كَانَ إِمامُكُ مَريضًا يُصَلِّي جالِسًا فَصَلِّي مَعهُ جالِسًا.

وَثَبتَ عَنهُ عَلَيْ أَنّه خَرَجَ فِي مَرضِهِ والنَّاسُ يُصَلُّون وإِمامُهِم أَبو بَكْرٍ رَضَالِلَهُ عَنهُ الْ فَجَلْسَ إِلَى يَسارِ أَبِي بَكْرٍ، وَأَبو بكرٍ عن يَمينِه، وَجَعلَ عَلَيْ يُصلِّي إِمامًا بَأَبِي بَكْرٍ وَالنَّاسُ يُصَلُّون بِأَبِي بَكْرٍ يَقتَدُونَ بِهِ الْأَنَّ صَوتَه عَلَيْ كَانَ ضَعيفًا، فكانَ أَبو بكرٍ والنَّاسُ يُصَلُّون بِأَبِي بَكْرٍ يَقتَدُونَ بِهِ الْأَنَّ صَوتَه عَلَيْ كَانَ ضَعيفًا، فكانَ أَبو بكرٍ يُبَلّغُ المُصَلّينَ التّكبيرَ، ولكن المُصلينَ بقوا على قِيامِهِم وَلم يَجلِسوا(١).

وَقَالَ الإِمَامُ أَحَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: والجَمعُ بَينَهُ وبين قَولِه: «إِذَا صَلَّى جَالِسًا» هو أَنَّه إِذَا ابتَداً بِهِمُ الصَّلاةَ جَالِسًا صَلَّوا جُلُوسًا، وإِنْ ابتَداً بِهِم قائِمًا ثُمَّ اعتلَ فجَلسَ فيُصلون قِيامًا، وهَذِه هي الصُّورةُ الأخيرةُ حينَ جاءَ والنَّاسُ يُصلُّونَ قِيامًا بِأَبِي بَكْرٍ فَيُصَلُونَ قِيامًا وهَذِه هي الصُّورةُ الأُخيرةُ حينَ جاءَ والنَّاسُ يُصلُّونَ قِيامًا بِأَبِي بَكْرٍ فَيُعَامِهم.

ومَنِ ادَّعي أنَّ هذا ناسِخٌ للأَوَّلِ، وَأَنَّ مَن قَدرَ على القِيامِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قائِمًا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إنها جعل الإمام ليؤتم به، رقم (٦٨٩)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ائتهام المأموم بالإمام، رقم (١١٤)، من حديث أنس بن مالك رَضِحَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب حد المريض أن يشهد الجماعة، رقم (٦٦٤)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر، رقم (٤١٨)، من حديث عائشة رَضِّعَالِيَّهُ عَنْهَا.

ولو كانَ إِمامُه قاعِدًا فقَولُه غَيرُ صَحيحٍ؛ لِأَنَّ مِن شَرطِ النَّسخِ أَنْ يَتعَذَّرَ الجَمعُ، فَإِذَا أَمكنَ الجَمعُ فلا نَسخَ.

(١٧٤٠) السُّوَّالُ: كم يَوْمًا يَجْمَعُ الْمُسافِرُ الصَّلاةَ إذا هُوَ سَافَرَ من بَلْدتِهِ الَّتي يُقِيمُ فيه إلى بَلْدَةٍ أُخْرَى له فيها بَيْتٌ، لكنَّه لَا يُقِيمُ فيه ؟

الجواب: المُسافِرُ مُسافِرٌ من حِينِ أَنْ يَخْرُجَ من بَلَدِه إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إليه، ولكنّه إذا نَزَلَ فِي بَلَدٍ تُقامُ فيها الجَهَاعةُ، فإنّ الواجبَ عَلَيْهِ حُضُورُ الجهاعةِ، وإذا حَضَرَ الجهاعة والإمامُ يُتِمُّ الصَّلاة، فإنّه لَا بُدَّ أَنْ يُتِمَّ صلاتَه تَبَعًا للإمامِ، أَمَّا لو فَاتَتْهُ الصَّلاةُ أو كَانَ وَالإمامُ يُتِمُّ الصَّلاة، فإنّه لَا بُدِّ أَنْ يُتِمَّ صلاتَه تَبَعًا للإمامِ، أَمَّا لو فَاتَتْهُ الصَّلاةُ أو كَانَ في بلَدٍ ليسَ فِيهِ مَساجِدُ أو نَزَلَ فِي بُقعةٍ منَ البَرِّ، فإنّه يَقْصُرُ الصَّلاة، وأمّا الجمعُ فلا بأسَ.

-699-

(۱۷٤۱) السُّؤَالُ: في يومِ العيدِ وَصَلْنَا مَكَّةَ من مِنَّى مُتَأَخِّرِينَ، وصَلَّيْنا الظهرَ ركعتينِ قَصْرًا، فهلْ هَذَا الفعلُ صحيحٌ؟

الجوابُ: صَحِيحٌ، كلُّ الحُجَّاجِ الذينَ من غيرِ أهلِ مَكَّةَ يَقْصُرونَ حتى يَرْجِعوا إلى بِلادِهم.

(١٧٤٢) السُّؤَالُ: دَخَلْتُ مَعَ الإِمَامِ فِي صَلَاةِ العَصْرِ وأَنَا مُسَافِرٌ فِي الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةَ ثُمَّ سَلَّمْتُ مَعَهُ لأَنَّنِي مُسَافِرٌ، فَهَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَوْ لَا؟

الجوابُ: لَا يَجُوزُ، فَإِذَا دَخَلْتَ مَعَ الإِمَامِ الَّذِي يُتِمُّ الصَّلَاةَ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُتِمَّ الصَّلَاةَ، حَتَّى لَوْ لَمْ تَدْخُلْ مَعَهُ وأَدْرَكْتَ التَّشهدَ الأخيرَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُتِمَّ الصَّلَاةَ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكَ أَنْ تُتِمَّ الصَّلَاةَ؛ لأَنَّ النَّبِيَ عَلَيْكَ أَلَ: «فَهَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيَّوُا» (())، وَفِي روايَةٍ: (فَاقْضُوا» (())، فَإِذَا كنتَ مَعَ الإِمَامِ الَّذِي يُصَلِّي أربعًا فتُصلي أربعًا، وسُئِلَ ابنُ عَبَّاسٍ (فَاقْضُوا» (())، فَإِذَا كنتَ مَعَ الإِمَامِ الَّذِي يُصَلِّي أربعًا فتُصلي أربعًا، وسُئِلَ ابنُ عَبَّاسٍ رَضَالِلْهُ عَنْهُ مَا باللهُ الرَّجُل يُصَلِّي ركعتَيْن ومَعَ الإِمَامِ أربعًا؟ قَالَ «تلك هِيَ السُّنَةُ» ((*))، وَالصَّحابِيُّ إِذَا قَالَ مِنَ السُّنَةِ، أَوْ هَذِهِ السُّنَّةُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فإِنَّ قَوْلَه هَذَا يُعْتَبُرُ وَلَا مَنْ السُّنَةِ، أَوْ هَذِهِ السُّنَةُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فإِنَّ قَوْلَه هَذَا يُعْتَبَرُ مَرْفوعًا حُكُمًا (*).

وعكسُ هَذِهِ المَسْأَلَةِ، لَوْ أَنَّ مُقِيًا صَلَّى خَلْفَ مُسافٍ، فَالْسافِرُ يُصَلِّى ركعتين، وَالْقِيمُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا سَلَّمَ إِمَامُه المسافرُ أَنْ يُتِمَّ أربعًا، هَذَا أَيْضًا مِنَ السُّنَّةِ، لأَنَّ النَّبِيَّ وَالْقِيمُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا سَلَّمَ إِمَامُه المسافرُ أَنْ يُتِمَّ أربعًا، هَذَا أَيْضًا مِنَ السُّنَّةِ، لأَنَّ النَّبِيَّ وَاللَّهِ لَيَّا صَلَّى بأهلِ مَكَّةَ عَامَ الفتحِ كَانَ يُصَلِّي ركعتين ويقولُ: «يَا أَهْلَ مَكَّةَ، أَتِمُّوا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ» (٥).

وقد بَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَكَّةَ عَامَ الفَتْحِ تسعةَ عَشَرَ يومًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، ومَعَ ذَلِكَ كَانَ مُفطِرًا، وَقَدْ فَتَحَ مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ فِي التَّاسِعَ عَشَرَ أَوْ فِي العِشْرِينَ، فبَقِيَ عَشَرةَ أَيَامٍ من رَمَضَانَ وَهِيَ العَشْرُ الأخيرةُ مُفْطِرًا، ومَعَ ذَلِكَ العِشْرِينَ، فبَقِيَ عَشَرةَ أَيَامٍ من رَمَضَانَ وَهِيَ العَشْرُ الأخيرةُ مُفْطِرًا، ومَعَ ذَلِكَ لَمْ يَصُمْ، مَعَ أَنَّ الَّذِينَ يَأْتُونَ العُمْرةَ فِي رَمَضَانَ يُكلِّفُونَ أَنفسَهم ويَشُقُونَ عَلَى لَمْ يَصُمْ، مَعَ أَنَّ الَّذِينَ يَأْتُونَ العُمْرةَ فِي رَمَضَانَ يُكلِّفُونَ أَنفسَهم ويَشُقُونَ عَلَى

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل: فاتتنا الصَّلاة، رقم (٦٣٥).

⁽٢) أخرجه أحمد (١٢/ ١٩٢ رقم ٧٢٥٠)، والنسائي (٢/ ١١٤ رقم ٨٦١).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

⁽٤) المجموع للنووي (٤ / ١٤٧)، المغني لابن قدامة (١ / ١١-٢٤).

⁽٥) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ١٣٥ رقم ١٧٠٥).

أنفسِهم فَلَا يُفْطِرُون مَعَ تَعَبِهم فِي أَداءِ النَّسُكِ، فَهَلْ هَؤُلَاءِ المُعْتمرُون أَتْقَى من رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِٱلصَّلَامُ.

فَإِذَا قَدِمْتَ مُعْتَمِرًا إِلَى مَكَّةً فِي رَمَضَانَ فَالأَفْضَلُ الفِطْرُ مَا دامَ أَيْسَرَ لكَ، هَذِهِ هِيَ الشَّنَّةُ، فعليكَ باتِّباعِها، وَلَا تَّتَبعِ الْهُوَى، فمَنِ اتَّبعَ الْهُوَى هَوَى.

ويَحْسُنُ مِنَ الإِمَامِ إِذَا تَقدَّمَ لِيُصَلِّيَ ركعتينِ بجَهَاعَةٍ يُصَلُّون أربعًا أَنْ يَقُولَ لهم: أَيْتُوا فإنِّي مُسافِرٌ، حَتَّى إِذَا سَلَّمَ قَامُوا وأَتَمُّوا، حَتَّى لَا يَظُنُّوا أَنَّهُ سَهَا فِي صلاتِه (١).

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: هَلْ مِنَ الأفضلِ فِي مثلِ هَذِهِ الحَال أَنْ يَتقدَّمَ الإِمَامُ الْمُسافِرُ فَيُصَلِّيَ، أُوِ الأفضلُ أَنْ يُصَلِّيَ الإِمَامُ الرَّاتبُ؟

فالجَوَابُ: لعلَّ مِنَ الأفضلِ أَنْ يَتقدَّمَ الإِمَامُ الْسَافِرُ فَيُصَلِّي حَتَّى يَعْرِفَ النَّاسُ السُّنَةَ بالفِعْلِ؛ لأَنَّ مَعْرِفةَ السُّنَةِ بالفعلِ أَقْوَى من مَعرفتِها بالقَوْلِ؛ فَالفِعْلُ يَرْسَخُ بالنَّفْسِ فَتَجِدُ النَّاسَ يَتحدَّثُون فِي السَّنَةِ الفُلانيَّة جَاءَنا فُلانٌ مُسافرًا فصَلَّى بِنَا رَكْعتَينِ وأَتَّمْنَا بعدَه، وَلَوْ عَلَّمْتَ النَّاسَ بالقَوْلِ كُلَّ أسبوعٍ مَرَّةً نَسُوا، فَالفِعْلُ لَا يُنْسَى، لَكِنْ وأَتْحَمْنَا بعدَه، وَلَوْ عَلَمْتَ النَّاسَ بالقَوْلِ كُلَّ أسبوعٍ مَرَّةً نَسُوا، فَالفِعْلُ لَا يُنْسَى، لَكِنْ إِن خَشِيتَ مِن فِتْنَةٍ عَارِمةٍ وإِن فَعَلْتَ ذَلِكَ ثَارُوا عليكَ فَلا تَفْعَلْ.

(١٧٤٣) السُّؤَالُ: أَتَيْتُ إلى مكةَ مِنْ أُولِ الشهرِ، وسَأَبْقَى -بإذنِ اللهِ- إلى آخِرِ الشهرِ، هَلْ أَنا في حُكْمِ المُسافِرِ، وما الَّذِي يَسْقُطُ عَنِّي؟

الجواب: أنتَ في حُكْمِ المُسافِرِ عَلَى القولِ الراجحِ، لكِنْ يَجِبُ عليكَ حُضورُ

⁽١) خلاصة الكلام شرح عمدة الأحكام، لفيصل النجدي (٢١٧)، والمحلي لابن حزم (٥/ ١٨).

الجَمَاعة؛ لأَنَّكَ في بَلَدٍ تُقَامُ فيه الجَماعةُ، وإذا وَجَبَ عليكَ حُضورُ الجَماعةِ لَزِمَكَ الإَكمالُ، لكِنْ لو قُدِّرَ أَنَّكَ فاتَتْكَ الصَّلاةُ فلا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ قَصْرًا عَلَى القولِ الراجح؛ لأَنَّه لم يَرِدْ عَنِ النبيِّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم تَحْدِيدُ اللَّذَةِ التي يَنْقَطِعُ بها حُكْمُ السَّفَرِ، والمسألةُ مسألةُ اجتهادِيَّةٌ.

(١٧٤٤) السُّؤَالُ: مُسافِرٌ صَلَّى مع إمامٍ مُقيمٍ في صَلاةٍ رُباعِيَّةٍ، فعِندَما قامَ الإمامُ للرَّكعةِ الثالِثةِ أكمَلَ المُسافِرُ تَشَهُّدَه وسَلَّمَ وتَرَكَ الإمامَ، فهل صَلاتُه صَحيحةٌ؟

فقولُه: «وما فاتكُم فأتِمُّوا» عامٌّ، لا يُخَصُّ مِنه شَيءٌ إلَّا بدَليلٍ، وسُئِلَ ابنُ عَباسٍ وَخَالِلَهُ عَنْهُ: ما بالُ الرَّجلِ إذا صَلَّى مع الإمامِ صَلَّى أربَعًا، وإذا صَلَّى وَحدَه صَلَّى رَضِيَالِلَهُ عَنْهُمَا: ما بالُ الرَّجلِ إذا صَلَّى مع الإمامِ صَلَّى أربَعًا، وإذا صَلَّى وَحدَه صَلَّى

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل فاتتنا الصلاة، رقم (٦٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (٢٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِلَّهُ عَنْهُ.

رَكعَتينِ؟ فقالَ: تِلكَ هي السُّنَّةُ(١).

(١٧٤٥) السُّوَّالُ: رَجُلُ أرادَ السَّفَرَ فأدرَكَتهُ صَلاةُ المَغرِبِ في الطَّريقِ فأرادَ أنْ يُصَلِّيَ المَغرِبَ وَجَدَ جَماعةً يُريدونَ أنْ يُصَلِّي المَغرِبَ، فَهَل يَجوزُ أنْ يُصَلِّي مَعَهُم بنِيَّةِ العِشاءِ فيُصَلِي رَكعتينِ، ثم يُسَلِّمُ، أو يَنتَظِرُ الإمامَ، أم ماذا يَفعَلُ؟

الجَوابُ: في هَذِه الحالِ إذا دَخَلَ مَعَ إمامٍ يُصَلِّي المَغرِبَ والداخِلُ مُسافِرٌ فإنَّه يُصَلِّي مَعَهُم بنِيَّةِ العِشاءِ، فإذا سَلَّمَ الإمامُ مِن صَلاةِ المَغرِبِ قامَ وأتى بالرابِعةِ فيكونُ مُصَليًّا أربَعًا.

-690-

(١٧٤٦) السُّوَالُ: هَل للمُسافِرِ أَنْ يُصَلِيَ في بَيتِه مِن غَيرِ عُذرٍ شَرعِيٍّ مَعَ العِلمِ بِأَنَّه يَسْمَعُ الأَذانَ؟

الجَوابُ: لَيْسَ للمُسافِرِ أَنْ يُصَلِيَ فِي بَيتِه إذا كَانَ فِي مَكَانٍ يَسْمَعُ فيه الأذانُ، بَل يَجِبُ عَلَيهِ الحُضورُ إلى المَسجِدِ لعُمومِ الأدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلى وُجوبِ صَلاةِ الجَماعةِ، بَل يَجِبُ عَلَيهِ الحُضورُ إلى المَسجِدِ لعُمومِ الأدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلى وُجوبِ صَلاةِ الجَماعةِ، بَل يَجِبُ عَلَيهِ الخُضورُ إلى المَسجِدِ لعُمومِ الأدِلَّةِ الدَّالَةِ عَلى وُجوبِ صَلاةِ الجَماعةِ، وإذا صَلَّى مَعَ الإمامِ الَّذي يُتِمُّ فإنَّه يَلزَمُه إتمامُ الصَّلاةِ، سَواءٌ أَدْرَكَ الصَّلاةَ مِن أَوْ إِذَا صَلَّى مَعَ الإمامِ الَّذي يُتِمُّ فإنَّه يَلزَمُه إلى النَّيقِ عَلَيْهِ: «ما أَدْرَكُتُم فَصَلُّوا وَما فاتَكُم أَوَ لِمَا أَدْرَكُتُم فَصَلُّوا وَما فاتَكُم

⁽۱) أخرجه أحمد (۱/۲۱٦)، وأصله في مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

فَأَيْمُواً اللهِ وَلِقَولِ ابنِ عباسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ حينَ سُئِلَ عنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي رَكْعَتينِ ومَعَ الإمامِ يُصَلِّي أُربَعًا فقالَ: تِلكَ هِيَ السُّنَّةُ (٢).

— PP

(١٧٤٧) السُّؤَالُ: جِئتُ للميقاتِ واغتَسَلتُ وذَهَبتُ لأُصَلِّيَ المَغرِبَ والعِشاء، فَوَجَدتُ جَمَاعةً يُصَلُّون العِشاءَ أربَعَ رَكعاتٍ، فَصَلَّيتُ مَعَهُم بِنيَّةِ المَغرِبِ ثَلاثًا، فَعِندَما قامَ الإِمامُ للرَّكعةِ الرَّابِعةِ جَلَستُ وَسَلَّمتُ، فَهَل صَلاتي صَحيحةٌ؟

الجُوابُ: نَعَم، صَحيحةٌ، فَإِذا جاءَ إِنسانٌ لم يُصَلِّ المَعْرِبَ إِلى قَومٍ يُصَلُّونَ العِشاءَ، ودَخلَ مَعهُم في أوَّلِ الصَّلاةِ، وَقامَ الإِمامُ إلى الرَّابِعةِ، فَإِنَّ هذا الذي يُصَلِي العِشاء، ودَخلَ مَعهُم في أوَّلِ الصَّلاةِ، وَقامَ الإِمامُ إلى الرَّابِعةِ، فَإِنَّ هذا الذي يُصَلِي المَعْرِبَ يَجلِسُ ويَتشَهَّدُ ويُسَلِّمُ، ثُمَّ يَقُومُ ليُصَلِّي مع الإِمامِ ما بَقي مِن صَلاةِ العِشاءِ، ثُمَّ يُكولُ.

-6920-

(١٧٤٨) السُّؤَالُ: إِذَا رَكِبتُ السَّيارةَ قَبلَ السَّفرِ، أَو أَذَّنَ الأَذَانُ وَأَنَا دَاخِلُ البَيتِ ثُمَّ رَكِبتُ السَّيارةَ بَعدَ ذلك، فَهَل تَلزَمُني الصَّلاةُ في المَكانِ الَّذي أَنا فيهِ البَيتِ ثُمَّ رَكِبتُ السَّيارةَ بَعدَ ذلك، فَهَل تَلزَمُني الصَّلاةُ في المَكانِ الَّذي أَنا فيهِ إِتمامًا، أَم يَجوزُ أَنْ أَقصُرَ الصَّلاةَ، وهل يَجِبُ عليَّ أَنْ أُصَلِّيَ في المَسجِدِ؟

الجَوابُ: إِذا أُذِّنَ والإِنسانُ في بَلَدِه ثُمَّ سافَرَ بعدَ الأَذانِ وَقَبلَ أَنْ يُصَلِّي، فإِنَّه

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل فاتتنا الصلاة، رقم (٦٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (٦٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أحمد (١/ ٢١٦)، وأصله في مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

إِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِيَ، يُصَلِّي قَصِرًا، مِثَالُ ذَلك: أَذَّنَ الظُّهرُ وَأَنتَ في بَلدِك وَسافَرتَ وَخَرَجتَ مِنَ البَلدِ، فَتُصَلِّي هَذِه الصَّلاةَ اثنتَين؛ لِأَنَّ العِبرةَ بفَعلِ الصَّلاةِ؛ وَلِحِذَا لو دَخلَ الوَقتُ عَلَيك وَأَنتَ في البَلدِ ثُمَّ سافَرتَ صَلَّيتَها رَكعَتين، وَلَو دَخلَ عَلَيكَ السَّفَرِ ثُمَّ قَدِمتَ البَلدَ تُصَلِّيها أَربَعًا؛ لِأَنَّ العِبرةَ بالفَعلِ.

ولا يَجِبُ عليه أَنْ يُصَلِّي فِي المَسجِدِ إِذَا أَذَّنَ وَهُوَ فِي البَيتِ؛ لِأَنَّه قد يَفُوتُ به بَعضُ مَقصودِه فِي السَّفرِ فَلا يَلزَمُه، أَمَّا إِذَا كَانَ لَيسَ له مَقصودٌ شَرعِيٌّ بالسَّفرِ فَورًا فَإِنَّه يَجبُ أَنْ يَبقى حتَّى يُصَلِّي مَعَ النَّاسِ جَمَاعةً.



🥌 | قضاء الصَّلاة وإعادتها:

(١٧٤٩) السُّؤَالُ: إذا فاتَتْنِي صلاةُ العصرِ، هَلْ يَجُوزُ لِي قَضاؤُها قبلَ المَغْرِبِ؟

الجَوَابِ: يَجُوزُ للإنسانِ أَنْ يَقْضِيَ الصَّلاةَ المَفْروضةَ الَّتِي فَاتَتْه قبلَ المَغْرِبِ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَيْكِيٍّ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»(١)، فأيُّ وقتٍ تَذكُرُ به فَائِتةً عليكَ من الصلواتِ المفروضةِ فإنك تَقْضِيها.

(١٧٥٠) السُّوَالُ: ما حُكْمُ مَن قَضَى الصَّلاةَ عن المَيِّتِ الَّذِي تَرَكَ الصَّلاةَ لِعِدَّةِ أُوقاتٍ، حَيْثُ تُوفِيت والدي وعليها عِدَّةُ أُوقاتٍ لم تُصَلِّها، أو صَلَّتها عَلَى غيرِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصَّلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب قضاء الصَّلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨٤).

طهارةٍ، فَهَلْ يَلْزَمُ القضاءُ عنها، وما كَيْفيَّةُ قَضاءِ الصَّلاةِ عنها، وهل نَقْضِيها عنها مُتواصلةً، وهل نُوزِّعها عَلَى أولادِها؟

الجَوَابُ: الصَّلاةِ كَ تُقْضَى عن الميتِ؛ وذلك أنَّه لم يَرِدْ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ قَضَاءُ الصَّلاةِ عن الأمواتِ، نَعَم الصِّيامُ يُقضَى عنهم، فلو مات الإِنْسَانُ وهو مُدرِكُ قَضَاء رَمَضَانَ وتعافى وقَدَرَ عَلَى قضائِه، ثمَّ مات قبلَ أَنْ يَقضِيه، فهنا يَصومُ عنه وليُّه؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ» (١). وقد ذَهَبَ بعضُ أهلِ العِلْمِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: فَمَا النَّرِ، وقالوا: إذا ماتَ مَن عَلَيْهِ صيامٌ واجبٌ بأصلِ الشَّرع، فإنَّا مَنْ هَذَا خَاصُّ في النذرِ، وقالوا: إذا ماتَ مَن عَلَيْهِ صيامٌ واجبٌ بأصلِ الشَّرع، فإنَّا مَنْ هَذَا خَاصُّ في النذرِ، وقالوا: إذا ماتَ مَن عَلَيْهِ صيامٌ واجبٌ بأصلِ الشَّرع، فإنَّا مَنْ هَذَا خَاصُّ في النذرِ، وقالوا: إذا ماتَ مَن عَلَيْهِ صيامٌ وأجبٌ بأصلِ الشَّرع، فإنَّا هُنَا أَنَّ مَا أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ عَلَامٌ عنه؛ لأنَّ امرأةً سألتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ فقالت: إنَّ أُمِّي مَاتَتْ وعليها صَوْمُ نَذْرٍ، أفاً صُومُ عنها، قالَ: «نَعُمْ» (٢).

ولكنْ هَذَا قولٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ قولَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيَّهُ» (٢) عامٌ، وَإِذَا كَانَ عامًّا فَيَجِبُ الأخذُ بعُمومِه، ولو حَمَلْناه عَلَى النَّذْرِ لكُنَّا حَمَلْنا الحديثَ عَلَى أَمْرٍ يَقِلُّ وُقوعُه بِالنِّسْبَةِ للأمرِ الثاني، فإنَّنا لو سألنا: الأمواتَ الَّذِينَ يَموتون وعليهم صِيامٌ واجبٌ بأصلِ الشرعِ أو صيامٌ وَاجِبٌ بالنذرِ أَيُّهَا أَكثرُ ؟ لكانَ الجَوَابُ أَن الَّذِينَ يَموتونَ وعليهم صيامٌ وعليهم صيامٌ واجبٌ بأصلِ الشرعِ أعلى الشرعِ أكثرُ الجَوَابُ أن الَّذِينَ يَموتونَ وعليهم صيامٌ واجبٌ بأصلِ الشرعِ أكثرُ الجَوَابُ أن الَّذِينَ يَموتونَ وعليهم صيامٌ واجبٌ بأصلِ الشرعِ أكثرُ المَّوابُ أن الَّذِينَ يَموتونَ وعليهم صيامٌ واجبٌ بأصلِ الشرعِ أكثرُ المَّوابُ أن الَّذِينَ يَموتونَ وعليهم صيامٌ واجبٌ بأصلِ الشرعِ أكثرُ المُوابِ الشرعِ أكثرُ المَّوابُ أن الَّذِينَ يَموتونَ وعليهم صيامٌ واجبٌ بأصلِ الشرعِ أكثرُ المُوابِ المُوابِ الشرعِ أكثرُ المُوابِ الشرعِ أكثرُ المُوابُ أن اللّذِينَ يَموتونَ وعليهم صيامٌ واجبٌ بأصلِ الشرعِ أكثرُ المُوابِ الشرعِ الشرعِ أكثرُ المُؤرِ المُوابِ السُولِ السُّرِ المُؤرِ المِؤرِ المُؤرِ المِؤرِ المُؤرِ الم

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، رقم (۱۹۵۲)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (۱۱٤۷).

⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، رقم (۱۹۵۳)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (۱۱٤۸).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، رقم (١٩٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (١١٤٧).

بكثيرٍ، فَكَيْفَ نُخرِجُ هَذا عن دَلالةِ الحديثِ معَ أَنَّه أكثرُ، ونَحْمِلُه عَلَى ما هُوَ أقلُّ! فالصوابُ إذن: أن الصِّيامَ يُقْضَى عن المَيِّتِ بشَرْطِ أَنْ يَكُونَ قَدْ فَرَضَ في قَضائِه، وأمَّا الصَّلاةُ فلا تُقْضَى عن المَيِّتِ.

وأمَّا قولُه: إِنَّهَا صَلَّتْ بعضَ الصَّلواتِ بنَجاسةِ فنقولُ: إِنَّ المَرِيضَ إِذَا صَلَّى بنَجاسةٍ وهو لَا يَستطِيعُ التخلُّصَ منها فإنَّ صَلاتَه صَحِيحةٌ تَبْرَأُ بها ذِمَّتُه وتُقرِّبُه إلى اللهِ؛ لقولِه تعَالَى: ﴿ فَأَنْقُوا اللهَ مَا اَسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن:١٦].

وبهذه المُناسبةِ أُودُّ أن أُنبِّه عَلَى أَنَّ بعضَ النَّاسِ إذا مَرِضَ وصارَ لَا يَستطيعُ أَعْافَى النَّاسِ إذا وَلا أَنْ يَتيَمَّمَ ولا أَنْ يُطَهِّرَ ثِيابَه وفِراشَه قَالَ: لَا أُصَلِّي حتَّى أُعافَى وأَتَطَهَّرَ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ، ويَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ بثيابِه النَّجِسةِ وفِراشِه النَّجِسِ وبِدُونِ وأَتَطَهَّرَ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ، ويَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّي بثيابِه النَّجِسةِ وفِراشِه النَّجِسِ وبِدُونِ وأَتَطَهَّرَ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ، ويَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّي بثيابِه النَّجِسةِ وفِراشِه النَّجِسِ وبِدُونِ وأَتَطَهَّرَ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ، ويَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّي بثيابِه النَّجِسةِ وفِراشِه النَّجِسِ وبِدُونِ وفَرَاشِه النَّجِسِ وبِدُونِ وفَراشِه النَّجِسِ وبِدُونِ وفَراشِه النَّعِسِ وبِدُونِ وفَراشِه اللهِ تَعَالَى: ﴿ فَالنَّقُولُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ فَالنَّقُولُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

فنقول: تَوَضَّأ، وإذا كنتَ لَا تَستطِيعُ فتيَمَّم، وإذا لم تَتَمَكَّنْ منَ التيمُّمِ فَصَلِّ بِدُونِ وُضوءٍ ولا تَيَمُّم، ثمَّ نقول: طَهِّرْ ثِيابَكَ وطهِّر فِراشَكَ، فإذا لم تَستطِعْ فَصَلِّ بِدُونِ وُضوءٍ ولا تَيَمُّم، ثمَّ نقول: طَهِّرْ ثِيابَكَ وطهِّر فِراشَكَ، فإذا لم تَستطِعْ فَصَلِّ ولو عليكَ ثِيابٌ نَجِسَةٌ أو تَحْتَكَ فِراشٌ نَجِسٌ؛ لأنَّ اللهَ لَا يُكلِّفُ نفسًا إلَّا وُسْعَها، اللهِمُّ ألَّا تؤخِرَ الصَّلاةَ.

ولهذا أَوْجَبَ اللهُ الصَّلاةَ في حالِ الخوفِ الشديدِ فقال: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكَبَانًا ﴾ [البقرة: ٢٣٩]، حتَّى لو كَانَ الإِنْسَانُ هَارِبًا من عَدُوِّه فإنَّه يُصَلِّي ولو كَانَ عَلَى هَذِهِ الحَالِ.

(١٧٥١) السُّؤَالُ: قُمْتُ منَ النومِ وصَلَّيتُ الظُّهْرَ في وقتِ العصرِ، وأنا لا أُعرِفُ أنَّ وقتَ العصرِ قَدْ دَخَلَ، فَهَلْ عَلَيَّ لا أُعرِفُ أنَّ وقتَ العصرِ قَدْ دَخَلَ، فَهَلْ عَلَيَّ إِعادةُ صلاةِ الظُّهْرِ؟

الجَوَاب: هَذَا الرجلُ يَقُولُ: إِنَّه قامَ من النَّوْمِ بعدَ دُخُولِ وقَتِ العصرِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ يَظُنُّ أَن وَقْتَهَا لَم يَخْرُجُ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَه أَنَّه خَرَجَ، فَهذا لَا حَرَجَ عَلَيْهِ، ولا يَجِبُ عَلَيْهِ إعادةُ صَلاةِ الظُّهْرِ.

(١٧٥٢) السُّؤَالُ: أَرْجو أَن تُفيدونا في هَذَا الأمرِ: وهو أَنني كنتُ مسافرًا ونَسِيتُ صلاةَ العصرِ، وصَلَّيْتُ المَغرِبَ والعشاءَ، فمَتَى أُصَلِّي العَصْرَ؟

الجَوَاب: إذا نَسِيَ الإِنْسَانُ صلاةً فإنّه يُصَلِّيها إذا ذَكَرَها، كما قال ذَلِكَ نَبِيّنا وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ إِذَا نَسِيَ صلاةً العصرِ وهو مسافِرٌ ولم يَفْطُنْ إلّا حينَ قَدِمَ إلى بَلَدِه فكم يُصَلّي؟ هَلْ يُصَلِّي أربعًا لأنّه في حَضرِ، أو يُصَلِّي اثنتينِ لأنّها لم تَجِبْ عَلَيْهِ إلّا اثنتانِ؟

يَرَى بعضُ العُلَمَاءِ أَنَّه يُصَلِّيها أربعًا؛ لأنَّه انقطعَ سَفَرُه، وإذا انقَطَعَ السَّفَرِ وَجَبَ أَنْ يُصَلِّي الصَّلاةَ الَّتِي فَاتَتْه في السَّفَرِ وَجَبَ أَنْ يُصَلِّي الصَّلاةَ الَّتِي فَاتَتْه في السَّفَرِ الْتَنينِ، ولو كَانَ في بَلَدِه، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ والصَّحِيحُ، وهو أَنَّك إذا ذَكَرْتَ صلاةً سَفَرٍ في حَضَرٍ فإنك تُصَليها ركعتينِ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَيَالِيْةِ: «فَلْيُصَلِّهَا»، فالضميرُ يَعودُ سَفَرٍ في حَضَرٍ فإنك تُصَليها ركعتينِ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَيَالِيْةِ: «فَلْيُصَلِّهَا»، فالضميرُ يَعودُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب مَن نَسِيَ صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصَّلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب قضاء الصَّلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨٤).

عَلَى الصَّلاةِ المَثْرُوكةِ، وهو كها يَعودُ عليها بعينِها يَعودُ عليها بِصِفَتِها أَيْضًا، وصِفَتُها أَنَّا صَلاةٌ مَقْصورةٌ، كها أنَّ الإِنْسَانَ لو نَسِيَ صلاةَ اللَّيْلِ وَذَكَرَها في النهارِ فإنَّه يَقضِيها، ويَجْهَرُ فيها بالقراءةِ، ولا يَقُل: أنا ذَكَرتُها في النهارِ فأُسِرُّ، بل نَقولُ: إذا ذَكَرْتَ صَلاةَ ليلٍ في نَهارٍ فَاقضِها جَهْرًا، وإذا ذَكَرْتَ صَلاةَ نهارٍ فأُسِرُّ، بل نَقولُ: إذا ذَكَرْتَ صَلاةَ ليلٍ في نَهارٍ فَاقضِها جَهْرًا، وإذا ذَكَرْتَ صَلاةَ نهارٍ في ليلٍ فصَلِّها سِرَّا؛ لعُمومِ قولِ الرَّسُولِ عَلَيْ: «فَلْيُصَلِّها إذَا ذَكَرَهَا». فالإِنسَانُ لو نَسِيَ صلاةَ الحَضرِ وذَكرها في السَّفَرِ فإنَّه يُصَلِّها أَرْبعًا؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «فَلْيُصَلِّها وصِفَتِها.

(١٧٥٣) السُّؤَالُ: رجل مريضٌ أُصيب بإغهاءٍ لعدَّة أيَّامٍ، ثمَّ أفاقَ، فَكَيْفَ يقضي الصَّلاةَ الَّتِي فاتته وهو مُغمًى عليه؟

الجَوَاب: اختلفَ العُلَمَاءُ رَحَهُ اللهُ هَلْ يَلزَمُ المُعْمَى عَلَيْهِ قضاءُ الصَّلاةِ ولو طالتِ المُدَّةُ، أو لا يَلْزَمُه قضاءُ الصَّلاةِ، ولو طالتِ المُدَّةُ، إلاّ إذا كانَ الإغماءُ بسَبَ منه، كالإغماء بسَبَ البِنْجِ مثلًا؛ فإنَّه يَقْضِي الصَّلاةَ، أَمَّا إِلاَّا إذا كانَ الإغماءُ بسَبَ حادِثٍ أو بسببِ مَرَضٍ شديدٍ فإنَّه لا يَلزَمُه قضاءُ الصَّلاةِ، ولو مَضَى عَلَيْهِ أيامٌ؛ لأنَّه لَيْسَ بعاقلٍ، ولا يساوي النائم، فالنائمُ يَجِبُ عَلَيْهِ قضاءُ الصَّلاةِ إذا أستيقظَ، ولكنَّ المُعْمَى عَلَيْهِ لَا يَلزَمُه قضاءُ الصَّلاةِ؛ وذلك لأنَّ النائمَ الطَّلاةِ إذا أوقِظَ استيقظَ، والمَنَّ المُعْمَى عَلَيْهِ إذا أُوقِظَ لم يَسْتيقِظْ، فليسَ باختيارِه.

وحِينَئذٍ نُحَوِّلُ هَذَا السُّؤالَ إِلَى النائمِ: فلو أنَّ رَجُلًا نامَ يومينِ ولم يَسْتيقِظ، فإن عَلَيْهِ حينئذٍ عَشْرَ صلواتٍ، ويَقْضِيها فورًا بالتتابُعِ، وليسَ يَقْضِي كلَّ فرضٍ مَعَ

فرضِه، فيُمْكِنُ أَنْ يَقْضِيَ عَشْرَ صلواتٍ فِي ساعةٍ أو ساعتينِ.

وهنا سُؤالٌ مُهِمٌّ جِدًّا حَوْلَ هَذَا الموضوعِ: لو أَنَّ شَخْصًا كَانَ لَا يُصَلِّي فِي أَوَّلِ عُمُرِه، ثمَّ هداهُ اللهُ وصارَ يُصَلِّي، فَهَلْ يَلْزَمُه قَضاءُ ما تَرَك؟

الجَوَاب: لَا يَلزَمُه قضاءُ ما تَرَكَ لوجهينِ:

الوجه الأوَّل: أننا إذا قُلْنَا بكُفرِ تاركِ الصَّلاةِ كَمَا هُوَ القولُ الراجحُ؛ فإنَّ الكافرَ لَا يَلْزَمُه قَضاءُ مَا تَرَكَ مِن العباداتِ؛ لِقَوْلِ اللهِ تعَالَى: ﴿ قُل لِللَّذِينَ كَفُرُوٓا إِن يَنْتَهُوا يُغْفَرِ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال:٣٨].

وإذا قُلْنَا بِعَدَمِ تَكفيرِهِ، وهو قولٌ مَرْجوحٌ، فإنَّه تَعَمَّدَ تأخيرَ الصَّلاةِ عن وقتِها، ومَن تَعَمَّدَ تأخيرَ الصَّلاةِ عن وَقْتِها ثمَّ صَلَّاها بعدَ الوقتِ فإنَّه لَا يُقْبَلُ منه؛ لأنَّ هَذَا عَمَلُ لَيْسَ عَلَيْهِ عَمَلُ لَيْسَ عَلَيْهِ وَرَسُولِه؛ وقد قالَ النَّبِيُ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللهِ ورَسُولِه؛ وقد قالَ النَّبِيُ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّهُ اللهِ ورَسُولِه؛ وقد قالَ النَّبِيُ ﷺ:

(١٧٥٤) السُّؤَالُ: اغتَسَلْتُ واستَنْجَيْتُ، ونَسِيتُ الوضوءَ، فصَلَّيْتُ العِشاءَ وتَذَكَّرْتُ بعدَ ذلِكَ، فَهَلْ أعيدُ الصَّلاةَ؟

الجواب: يَجِبُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلاة؛ لأنه تَرَكَ مَأْمُورًا بِه، وهو الوُضوء، لكن لو صَلَّى وفي ثَوبِهِ نَجَاسَةٌ نِسيانًا قبلَ أَنْ يَغْسِلَهَا، فصَلاتُهُ صَحِيحةٌ. والفَرْقُ بينَهما أنَّ تَرْكَ الوُضوءِ مِنْ بابِ تَرْكِ المأمورِ، وأما عَدَمُ تَطْهِيرِ الثَّوبِ فَهُو من بابِ فِعْلِ تَرْكَ الوُضوءِ مِنْ بابِ تَرْكِ المأمورِ، وأما عَدَمُ تَطْهِيرِ الثَّوبِ فَهُو من بابِ فِعْلِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا عَلَى صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨).

المَحْظُورِ، وفِعْلُ المَحْظورِ إذا كَانَ الإِنْسَانُ نَاسِيًا أو جَاهِلًا لَا يُؤَثِّرُ، بخِلافِ تَرْكِ المَامورِ، فإنَّ الإِنْسَانَ يُؤْمَرُ بإعادةِ الصَّلاةِ عَلَى وَجْهٍ صَحيحٍ، إلا أنه إذا كانَ من الناسِ المُامورِ، فإنَّ الإِنْسَانَ يُؤْمَرُ بإعادةِ الصَّلاةِ عَلَى وَجْهٍ صَحيحٍ، إلا أنه إذا كانَ من الناسِ الذينَ يَجْهَلُونَ هَذَا الأمرَ جَهلًا مُطْبَقًا، وَكَانَ قَدْ عاشَ في البادِيَةِ -مثلًا- ولا يَدْرِي، فهذا يُعفَى عنْهُ.

لو فَرَضْنَا أَنَّ رَجُلًا مِن أَهِلِ البادِيَةِ البَعِيدِينَ عِن مَعرِفَةِ الأحكامِ الشَّرْعِيَّةِ كَانَ يُصَلِّي ولا يَتُوَضَّأُ مُدَّةً طَويلَةً، ولا يَعْلَمُ أَن الوُضوءَ وَاجِبٌ، ثم جاءَ يَسْأَلُنَا، فإننا في هَذَا الحالِ نَعْذِرُهُ، ولا نُلزِمُهُ بقضاءِ الصَّلاةِ الماضِيَةِ، ولكن نقولُ: إذا كانتِ الصَّلاةُ حاضِرَةً فلا بُدَّ أَنْ يتَوَضَّا ويُصَلِّيها في وَقْتِها.

(١٧٥٥) السُّؤَالُ: هَلْ يُعْذَرُ الإِنْسَانُ بالنِّسْيانِ، فلا يَقْضِي صَلَاةً صلَّاها بغيرِ وُضوءٍ؟

الجَوَاب: هَذَا سُؤالٌ مُهِمٌّ، يعني: لو أنَّ الإِنْسَانَ صَلَّى ولم يَتَوضَّأُ نَاسِيًا، أَتَصِحُّ صَلاتُه؟ والجَوَاب: صَلاتُه لَيْسَ بآثم فيها، فلا يَأْثَمُ إذا صَلَّى بغيرِ وُضوءٍ ناسيًا.

وإن كانَ مُتعمِّدًا فَهُو آثِمٌ، حتَّى قالَ بعضُ العُلَهَاءِ: إِنَّهُ يَكْفُرُ إِذَا صَلَّى بغيرِ وُضوءٍ مُتعَمِّدًا؛ لأَنَّه مُسْتهزِئُ بآياتِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ، لكنْ لو صَلَّى ناسيًا فلا إثمَ عليه، لكن عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ الصَّلاةَ. والدَّلِيلُ قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً، أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ»(١).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصَّلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب قضاء الصَّلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨٤).

والفَرْقُ بينَ فِعلِ المَحظُورِ وتَرْكِ المَاْمورِ ظَاهِرٌ، فالصَّلاةُ بغيرِ وُضوءٍ من بابِ تَرْكِ المَاْمورِ. والصَّلاةُ فِي ثَوبٍ فيه نَجاسةٌ نَاسِيًا صَحِيحةٌ؛ لأنَّه من بَابِ تَرْكِ المَخطُورِ، وَهَذَا فَرْقُ دَقيقٌ يَعْرِفُه أهلُ العِلْمِ، فها كانَ من بابِ فِعْلِ المحظورِ إذا فعلَه المُحظُورِ، وَهَذَا فَرْقٌ دَقيقٌ يَعْرِفُه أهلُ العِلْمِ، فها كانَ من بابِ فِعْلِ المحظورِ إذا فعلَه الإِنْسَانُ ناسيًا أو جاهلًا، فلا إِثْمَ عَلَيْهِ ولا قضاءَ، وما كانَ من بابِ تَرْكِ المَامورِ، فعليه القضاءُ.

أرأيتُم لو سلَّم الإِنْسَانُ قبلَ تمامِ صلاتِه ناسيًا، فَإِنَّهُ يَلزَمُه أَنْ يَأْتِيَ بالباقي، مثل إنسانٍ سَلَّمَ من صَلَاةِ العِشَاءِ فِي الرَّكعةِ الثَّالثةِ نَاسِيًا غيرَ مُتعَمِّدٍ، فَإِنَّهُ يَلزَمُه أَنْ يأتي بالرَّابعةِ مَعَ أَنَّه ناسِ لأَنَّه نَقَصَ المأمور.

وقد صَلَّى النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالنَّاسُ الَّذِينَ يَخْرُجُونَ مِن الصَّلاةِ سِراعًا خَرَجُوا، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ وسلَّم من رَكْعَتَيْنِ، والنَّاسُ الَّذِينَ يَخْرُجُونَ مِن الصَّلاةِ سِراعًا خَرَجُوا، وقَالُوا: قَصُرَتِ الصَّلاةُ، يعني: جُعِلت رَكْعَتَيْنِ؛ لأَنَّه فِي زَمَنِ التشريع، ويُمْكِنُ أن تَقْصُرَ، ولكنَّ بَقِيَّة الصَّحَابَةِ بَقُوا، وَكَانَ فِي القومِ رَجُلانِ، هما أَعَزُّ رَجَالٍ عَلَى رسولِ اللهِ عَلَى رسولِ اللهِ عَلَى مَن رآهُ فِي أَوَّلِ وَهُلةٍ يَهَائِه، ومَن خالَطَه مُعاشَرَةً أَحَبَّه وألِفَه.

حَسَنًا، هابا أَنْ يُكَلِّماه للهَيْبةِ العَظيمةِ الَّتِي جَعَلَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ فِي قُلُوبِ النَّاسِ مِن رَسُولِ اللهِ عَنَّالَةٍ مَعَ أَنَّه أَحْسَنُ النَّاسِ خُلُقًا، لكن هَذِهِ هَيْبَةٌ، ونعمةٌ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ مَن اللهِ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يُعْطِيَ اللهُ النَّاسَ هَيْبةً من الشَّخْصِ، حتَّى يَكُونَ مُحَتَرَمًا بينَهم.

لَكُنْ فِي القومِ رَجُلٌ يَدَاهُ طَوِيلتانِ يُهازِحُه الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ويُسَمِّيهِ ذَا الْكِدينِ، وتَعرِفونَ أَنَّ الإِنْسَانَ إذا كانَ يُهازِحُ شَخْصًا فرُبَّها يَتَجَرَّأُ عليه، فقال:

«يَا رَسُولَ اللهِ، أَنسِيتَ أَم قَصُرَتِ الصَّلاةُ؟»، وَهَذَا واللهِ سُؤالُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُسْأَلَهُ الفَلاسِفَةُ من قومٍ لم يَدْرُسوا عِلْمَ الفَلْسفةِ، ولا المَنْطِق، قال: أَنسِيتَ، أَم قَصُرَتِ الصَّلاةُ؟ وهناك قِسْمٌ ثَالِثٌ؛ وهو: أو تَعَمَّدْتَ السَّلامَ قبلَ تَمَامِها، لكنَّ هَذَا الأخيرَ الصَّلاةُ؟ وهناك قِسْمٌ ثَالِثٌ؛ وهو: أو تَعَمَّدْتَ السَّلامَ قبلَ تَمَامِها، لكنَّ هَذَا الأخيرَ عَيْرُ مُمُكِنٍ، ومُمْتَنِعٌ، ولهذا ما سَأَلَ عنه الصحابيُّ؛ لأنَّه يَعْلَمُ أَنَّه لن يَقَعَ من رسولِ اللهِ عَيْرُ مُمُكِنٍ، ومُمْتَنِعٌ، ولهذا ما سَأَلَ عنه الصحابيُّ؛ لأنَّه يَعْلَمُ أَنَّه لن يَقَعَ من رسولِ اللهِ

قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «لَمْ أَنْسَ، وَلَمْ تَقْصُرْ»، وهنا إِشْكَالُ: كَيْفَ يَقُولُ: «لَمْ أَنْسَ»، وهو نَاسٍ؟ فهنا شيئانِ قَدْ نُفِيَا: «لَمْ أَنْسَ، وَلَمْ تَقْصُرْ»، أَمَّا قُولُه: «لَمْ تَقْصُرْ»، فَهُو نَفْيٌ لِحُكْمٍ شَرْعيًّ لَا يُمْكِنُ الْحَطَأُ فيه، وأمَّا قُولُه: «لَمْ أَنْسَ»، فهذا بِناءً عَلَى اعتقادِه أَنْهَ لَم يَنْسَ، ولُولا أَنَّه يَعتقِدُ أَنَّه لَم يَنْسَ لَا سَلَّمَ.

فقالَ له ذو اليكينِ: "بَلَى قَدْ نَسِيتَ". فاجتمعَ الآن قولُ ذِي اليدين أَنَّه نَسِيَ، وقولُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّه لَم يَنْسَ، فتَحْتاجُ المَسْأَلةُ إِلَى حَكَم بينَهما، فقالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "أَحَقُّ مَا يَقُولُ ذُو اليكيْنِ؟"، قَالُوا: نعم، فتَقَدَّمَ وصَلَّى ما تَرَكَ، ثمَّ سَلَّمَ ثمَّ سَجَدَ سَجْدتَيْنِ، ثمَّ سَلَّمَ (١).

ولم يَقُل: إنِّي نَسِيتُ وتَسْقُطُ عني بَقِيَّةُ الصَّلاةِ فِي النِّسْيانِ؛ لأنَّ فِعْلَ المأمورِ لَا بُدَّ منه.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، رقم (٤٨٢)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب السهو في الصَّلاة والسجود له، رقم (٥٧٣).

(١٧٥٦) السُّؤَالُ: شَخْصٌ صلَّى المغْرِبَ والعِشاءَ والتَّرَاوِيحَ، وقَرَأَ القُرآنَ أيضًا، وليَّا ذَهَبَ إلى البَيْتِ، وخَلَعَ مَلابِسَهُ، رَأَى مَنِيًّا عَلَى سِرْوالِهِ، فَهَلْ يُعِيدُ الصَّلواتِ الَّتِي صَلَّاهَا؟

الجواب: لَا يُعِيدُ الصَّلاةَ التي صَلَّاهَا إلا إذا كَانَ هَذَا المَنِيُّ بعدَ طَهارَتِهِ، فإذا كَانَ هَذَا الرجُلُ الَّذِي وجَدَ المَنِيَّ عَلَى لِباسِهِ لم يَغْتَسِلْ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَغْتَسِلَ، كَانَ هَذَا الرجُلُ الَّذِي وجَدَ المَنِيَّ عَلَى لِباسِهِ لم يَغْتَسِلْ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَسِلَ، ويُعِيدَ الصلواتِ التي صَلَّاها وهو عَلَى جَنَابَةٍ، لكن أحيانًا يَرَى الإِنْسَانُ أَثَرَ الجَنَابَةِ ويُعِيدَ الصلواتِ التي صَلَّاها وهو عَلَى جَنَابَةٍ، لكن أحيانًا يَرَى الإِنْسَانُ أَثَرَ الجَنَابَةِ عَلَى لِباسِهِ، ولَا يَدْرِي أَكَانَ في الليلةِ المَاضِيَةِ، أم الليلةِ التِّتِي قَبْلَها، فلْيَجْعَلْهَا من الليلةِ المَاضِيَةِ مَشكوكٌ فيه، والأصلُ الطَّهارَةُ. الماضِيَةِ المَاضِيَةِ مَشكوكٌ فيه، والأصلُ الطَّهارَةُ.

وكذلك لو نَامَ بعدَ صلاةِ الصُّبْحِ، واستيقَظَ عندَ الظُّهْرِ، ووجَدَ في لباسِهِ أَثَرَ الجُنَابَةِ، ولا يَدْرِي أَهُوَ مِنَ النَّومِ الَّذِي بعدَ صلاةِ الفَجْرِ، أو مِنَ النَّومِ في الليلِ، فلا يَلْزَمُهُ إعادَةُ صلاةِ الفَجْرِ، وَهَكَذَا اجْعَلْهَا قاعِدَةً عندك: كُلَّما شَكَكْتَ في جَنابَةٍ وجَدْتَها هَلْ هي من نَومَةٍ سابِقَةٍ أو لاحِقَةٍ، فاجْعَلْها مِنَ اللاحِقَةِ.

(١٧٥٧) السُّؤَالُ: ما الحُكْمُ إذا تَرَكَ الإِنْسَانُ الصَّلاةَ مُتعَمِّدًا؟ وهل يَجوزُ له أَنْ يَقْضِيَها؟ وما الدَّلِيلُ عَلَى هذا؟

الجَوَاب: إذا تَعَمَّدَ الإِنْسَانُ تَأْخِيرَ الصَّلاةِ عن وَقْتِها بِدُونِ عُذْرِ ثُمَّ صَلَّاهَا بعد الوقتِ فإنَّها لَا تُقبَل منه، ولو صلَّاها ألفَ مرةٍ، ودليلُ ذَلِكَ قولُه تعَالَى: ﴿إِنَّ بعد الوقتِ فإنَّها لَا تُقبَل منه، ولو صلَّاها ألفَ مرةٍ، ودليلُ ذَلِكَ قولُه تعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ﴾ [النساء:١٠٣]. أي مُحَدَّدًا بوقتٍ، فإذا أنْصَرَجَها مُتَعَمِّدًا عن الوقتِ المُحَدَّدِ كَانَ ظالمًا مُعتدِيًا؛ لِقَوْلِهِ تعَالَى: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ

حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴿ [الطلاق:١]، وقولِه تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَنَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُولَتَهِكَ مُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظُلَمَ الظّلِمُونَ ﴾ [البقرة:٢٢٩]، والظّالِمُ المعتدي لَا يُقْبَلُ منه؛ لأنَّ الله عَنْوَجَلَّ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، ولأنه إذا أَخَرَ الصَّلاة عن وَقْتِها مُتَعَمِّدًا بلا عُذرِ ثمَّ صلّاها بعدَ الوقتِ فَقَدْ عَمِلها عَلَى وجهِ لم يَكُنْ عَلَيْهِ أَمْرُ اللهِ ورسولِه، وقد ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ أَلَوقتِ فَقَدْ عَمِلها عَلَى وجهٍ لم يَكُنْ عَلَيْهِ أَمْرُ اللهِ ورسولِه، وقد ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ قَلْهُ وَرُدُّ (اللهِ عَمَل عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ (اللهِ عَرسولِه، وقد ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ

فإذا قالَ قائلٌ: إذن لو أُخَّرَ الصَّلاةَ عَمْدًا عن وَقْتِها فَهَاذَا يَفْعَلُ؟

قُلْنا: يَتُوبُ إِلَى اللهِ، ويُصْلِحُ العَمَلَ، ولا يَلزَمُه القضاءُ، والدَّلِيلُ هُوَ ما ذَكَرْناهُ الآن مِن الآيةِ والحَدِيثِ، وإنها قُلْنا: لَا يَلزَمُه القضاءُ لآنَّه لو قَضَى فِي هَذِهِ الحالِ لمَ يَنْفَعْه، فيكونُ عَمَلًا لَا يَسْتَفِيدُ منه، أَمَّا لو أَخَرَها نِسيانًا أو نَوْمًا أو جَهْلًا بالوقتِ، لم يَنْفَعْه، فيكونُ عَمَلًا لَا يَسْتَفِيدُ منه، أَمَّا لو أَخَرَها نِسيانًا أو نَوْمًا أو جَهْلًا بالوقتِ، كما لو كَانَ غَيْمٌ ولا يَعْلَمُ عن الوقتِ، وليسَ مَعَه ساعةٌ، فهذا يُصَلِّيها متى زالَ عُذرُه؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَيَّلِيَّة: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً، أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيهَا إِذَا فَكَوْرَهُ لَهُ إِلَا ذَلِكَ». ثمَّ تلا قولَ اللهِ تعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِذِكِينَ ﴾ ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةً لَهَا إِلَّا ذَلِكَ». ثمَّ تلا قولَ اللهِ تعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِذِكِينَ ﴾ [طه: ١٤].

(١٧٥٨) السُّؤَالُ: إذا تبَيَّنَ للمُصَلِّي أنه صَلَّى لغيرِ القِبلَةِ، أو انحْرَفَ قليلًا، فهَلْ يُعيدُ صلاتَهُ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا عَلَى صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨).

⁽٢) أخرجُه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب من نسي صلاة فليصل إِذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصَّلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب قضاء الصَّلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨٤).

الجواب: أمَّا الانْحِرافُ القَليلُ فلا يَضُرُّ، وَهَذَا في غيرِ مَن كَانَ في المسجِدِ الحَرامِ؛ لأن قِبلَةَ المُصَلِّي هِي عَينُ الكَعْبَةِ، ولهذا قالَ العُلماءُ: مَن أَمْكَنَهُ مُشاهَدَةُ الكَعْبَةِ، فإن الواجِبَ أَنْ يَستَقْبِلَ عَيْنَها، فإذا قُدِّرَ أنك اتَّجَهْتَ إلى جِهَتِهَا لَا إلى عَيْنِها، فإن عليكَ أن تُعِيدَ الصَّلاةَ؛ لأن صَلاتَكَ لم تَصِحَّ، قالَ اللهُ عَرَّفَجَلَّ: ﴿فَوَلِ وَجُهَكَ مَا كُنتُمْ فَوَلُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ [البقرة: ١٤٤].

الآن أنا مُسْتَقْبِلُ الكَعْبَة، لكن لو أكونُ هكذا، فالكَعْبَةُ عن يَمِينِي، ولو أكونُ هكذا، فالكَعْبَةُ عن يَمِينِي، ولو أكونُ هكذا، فالكَعْبَةُ عن يسَارِي مع أني مُتَّجِهٌ للجِهةِ الآن، فهذه جِهَةُ الكَعْبَةِ، لكن ما دُمتُ يُمْكِنني أن أُشاهِدَهَا، فإن الواجِبَ إصابَةُ عَينِها.

أما إذا كانَ الإِنْسَانُ بَعِيدًا عن الكَعْبَةِ لَا يُمْكِنُهُ مُشاهَدَتُهَا ولو في مَكَّة، فإن الواجِبَ استقبالُ الجِهَةِ، ولا يَضُرُّ الانحرافُ اليسيرُ، ولهذا قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ الواجِبَ استقبالُ الجَهَةِ، ولا يَضُرُّ الانحرافُ اليسيرُ، ولهذا قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ لأهلِ المَدِينَةِ يَستَقْبِلُونَ الجَنوب، لأهلِ المَدِينَةِ يَستَقْبِلُونَ الجَنوب، فكلُّ ما بينَ المَشْرِقِ والمَعْرِبِ فهو في حَقِّهِمْ قِبلَةٌ، كذلك نقولُ -مَثلًا - للذين يُصَلُّون إلى الغَرْبِ: ما بينَ الجَنوبِ والشَّمالِ قِبلَةٌ.

أما السُّطوحُ العُلْيَا فالرُّحامُ فيها مُوَجَّهٌ إلى الكعْبَةِ، وَلَيْسَ فيها إشكالُ، لكنَّ الشُّكِلَ أَنَّ الَّذِي فِي الصُّفوفِ الأَخِيرَةِ هنا هُوَ الَّذِي قَدْ يَنْحَرِفُ قَليلًا، وأمَّا الَّذِي فِي الصَّفوفِ الأَخِيرَةِ هنا هُوَ الَّذِي قَدْ يَنْحَرِفُ قَليلًا، وأمَّا الَّذِي فِي السَّطْحِ فَلا يُمْكِنُ أَنْ يَنْحَرِفَ ؛ لأَن الرُّحامَ مُتَّجِهُ إلى الكَعْبَةِ.



⁽۱) أخرجه الترمذي: كتاب الصَّلاة، باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبلة، رقم (٣٤٢)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب القبلة، رقم (١٠١١).

(١٧٥٩) السُّؤَالُ: إذا فَاتَتِ الإِنْسَانَ صَلَاةُ المَغْرِبِ، وَكَانَ نَائِمًا أَو مَعذورًا، واستيقظ عَلَى صَلَاةِ العِشاء، ودخَلَ المَسْجِدَ والنَّاسُ يُصَلُّونَ العِشاء، فَهَاذَا يَعْمَلُ؟ واستيقظ عَلَى صَلَاةِ العِشاء، ودخَلَ المَسْجِدَ والنَّاسُ يُصَلُّونَ العِشاء، فَهَاذَا يَعْمَلُ؟ نَرْجُو التفصيلَ فِي هَذِهِ المسألةِ؛ لأنَّه قَدْ كَثُرَ الكلامُ عنها، وجَزاكَ اللهُ خيرًا.

الجواب: إذا دَخَلَ الإِنْسَانُ المَسْجِدَ وهم يُصلُّون صَلَاة العِشاء، وَهُوَ لَم يُصَلِّ صَلَاةَ المَغْرِب، فإنَّ العلماء وَحَهُمُّ اللَّهُ اختلفوا؛ فمنهم مَن قال: يُصَلِّي المَغْرِب وَحْدَه ثمَّ يَدْخُلُ مَعَ الإمامِ فيما بَقِي من صَلَاةِ العِشاء، ومنهم مَن قال: يُصَلِّي العِشاءَ أوَّلًا تَبَعًا للجماعةِ، ثمَّ يُصلِّي المَعْرِب، فإن دَخَلَ تَبَعًا للجماعةِ، ثمَّ يُصلِّي المَعْرِب، فإن دَخَلَ مَن قال: يَدْخُلُ مَعَهم بنِيَّةِ المَعْرِب، فإن دَخَلَ مَن قال: يَدْخُلُ مَعَهم بنِيَّةِ المَعْرِب، فإن دَخَلَ مَن قال: مَن أوَّلِ الصَّلاةِ فإنَّه إذا قامَ الإمامُ إلى الرَّابِعةِ يَعْلِسُ ويقْرَأُ التَّشَهُّدَ ويُسَلِّمُ ويَدْخُلُ مَعَ الإمامِ في الثَّانِيةِ فَإِنَّهُ يُسلِّمُ مَعَه، وإنْ دَخَلَ مَعَ الإمامِ في الثَّانِيةِ فَإِنَّهُ يُسلِّمُ مَعَه، وإنْ دَخَلَ مَعَ الإمامِ في الثَّانِيةِ فَإِنَّهُ يُسلِّمُ مَعَه، وإنْ دَخَلَ مَعَ الإمامِ في الثَّانِيةِ فَإِنَّهُ يُسلِّمُ مَعَه، وإنْ دَخَلَ مَعَ الإمامِ في الثَّانِيةِ فَإِنَّهُ يُسلِّمُ مَعَه، وإنْ دَخَلَ مَعَ الإمامِ في الثَّانِيةِ فَإِنَّهُ يُشخِي ركعتينِ، وهَذَا القولُ في الثَّانِةِ فَإِنَّهُ يَوْخِي ركعتينِ، وهَذَا القولُ الأخيرُ هُوَ الراجِح الَّذِي اختارهُ شيخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيةَ.

يعني أنك تَدْخُلُ مَعَهم بنِيَّةِ المَغربِ، ثمَّ إذا أَثْمَمْتَ الثلاثَ، وقامَ الإمامُ إِلَى الرَّابِعةِ فَاجْلِسْ، وتَشَهَّدْ، وادخُلْ معَه فيها بَقِيَ مِن صَلَاةِ العِشاءِ.

ووَجْهُ التَّرجيحِ أنك تَحْصُلُ عَلَى الجماعةِ، بخِلافِ ما لو صَلَّيتَ مُنْفَرِدًا، وتأتي بالصلاتينِ مُرَتَّبَتَيْنِ، بخلافِ ما لو بَدَأْتَ بالعِشاءِ، ولكن يَبقَى هُنَاكَ محظورٌ؛ وهُو فِي الحقيقةِ غيرُ مَحْظورٍ؛ وَهُو أَنَّكَ تَنفصِلُ عن إِمامِكَ إذا قامَ إِلَى الرَّابِعةِ، والانفصالُ عن الإمامِ لِعُذْرٍ جائزٌ، ولهذَا انفصَلَ الرجلُ الَّذِي دَخَلَ مَعَ مُعاذِ بنِ جَبَلٍ رَضِيَلِيَّهُ عَنهُ فِي صَلَاةِ العِشاءِ عندَما قَرَأً مُعاذٌ بسُورةِ البَقرةِ (۱)، فانفصَلَ عنه ونَوَى الانفراد، وانفرادُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من لم ير إكفار من قال ذَلِكَ متأولاً أو جاهلا، رقم (٦١٠٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب القراءة في العشاء، رقم (٤٦٥).

هَذَا الشخصِ لِعُدْرٍ؛ لأنَّه لَا يُمْكِنُ أَنْ يُصَلِّيَ المَغْرِبَ أَربعًا، فيكونُ هَذَا القولُ هُوَ الراجِحَ.

(۱۷٦٠) السُّؤَالُ: رَجُلٌ وجَدَ في ثِيابِهِ نَجاسَةً، ولم يَدْرِ متَى أَتَتْ هذِهِ النجاسَةُ، فَهَاذَا يَفعَلُ؟ وهل يُعِيدُ الصلواتِ التي صَلَّاهَا بهذَا الثَّوبِ؟

الجواب: لَا يُعِيدُ الصَّلاة، فصلاتُهُ صَحِيحَةٌ، لأنه إذا لم يَعْلَمْ: هَلْ كانت النَّجاسَةُ بعدَ الصَّلاةِ، بل لَوْ عَلِمَ أنها كانتْ قبلَ النَّجاسَةُ بعدَ الصَّلاةِ، بل لَوْ عَلِمَ أنها كانتْ قبلَ الصَّلاةِ لكَوْنِهَا جَافَّةً يابِسَةً، فصلاتُهُ صَحِيحَةٌ، بل لو كَانَ يَعْلَمُ أنها قَبْلَ الصَّلاةِ، وعَلِمَ بها، لكِنْ نَسِيَ أَنْ يَعْسِلَهَا، وصَلَّى بها فَصَلاتُهُ صَحِيحِةٌ، والدليلُ قولُ اللهِ تعَالَى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَا إِن نَسِينَ أَنْ يَعْسِلَهَا، وصَلَّى بها فَصَلاتُهُ صَحِيحِةٌ، والدليلُ قولُ اللهِ تعَالَى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَانًا ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وهناك دليلٌ آخَرُ، وهو أنَّ النَّبِيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم صلَّى ذاتَ يومِ بنَعْليهِ، والصحابَةُ يُصَلُّونَ بنِعَالِهِمْ معَ رَسُولِهِمْ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم لأنَّ لهم فيهِ أُسوةً حَسَنَةً، ونحن كذلك نُصَلِّى بنِعالِنَا تَأَسِّيا برسولِ اللهِ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم فخَلَعَ نَعلَيهِ وهو يُصَلِّى، ومِن تَمَامِ تَأَسِّي الصحابَةِ به خَلَعُوا نِعالَمُم؛ لأَنَّهم وسلم فخَلَعَ نَعليهِ وهو يُصَلِّى، ومِن تَمَامِ تَأَسِّي الصحابَةِ به خَلَعُوا نِعالَمُم؛ لأَنَّهم ليسُوها تَأَسِّيا به، فإذا خلَعَهَا خلَعُوهَا، فلما انصرَف من الصَّلاةِ سَأَهُمُ : «مَا بَالُكُمْ لَيْسُوها تَأَسِّيا به، فإذا خلَعَهَا خلَعُوهَا، فلما انصرَف من الصَّلاةِ سَأَهُمُ : «مَا بَالُكُمْ أَلْقَيْتُمْ نِعَالَكُمْ؟»، قَالُوا: رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَيْكَ، فَأَلْقَيْنَا نِعَالَنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللهَ عَلَيْهِ وَعَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْكَ، فَأَلْقَيْنَا نِعَالَنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللهَ عَلَيْهِ وَعَلَى اللهِ عَلَيْهِ وَعَلَى اللهِ عَلَيْكَ، فَأَلْقَيْنَا نِعَالَنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَيْهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللهِ عَلَيْهِ وَعَلَى اللهِ عَلَيْكَ، فَاللهِ وَسَلَمَ : "إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي، فَأَخْبَرَنِ أَنَّ فِيهِمَا قَذَرًا». أَوْ قَالَ: «إَنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَذَرًا». أَوْ قَالَ: «أَذَى» (١٠).

⁽۱) أخرجه أحمد (۱۸/ ۳۷۹، رقم ۱۱۸۷۷)، وأبو داود: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة في النعل، رقم (۲۵۰).

اللهُ أكبرُ، الرسولُ ما عَلِمَ بوجودِ هَذَا القَذَرِ، نعم لأنه لَا يَعْلَمُ الغَيْبَ، لكن من حِمايةِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى لرَسولِهِ لِئَلَّا يُصَلِّي بشيءٍ فِيهِ قَذَرٌ أرسَلَ جبريلَ، وأخبرَهُ أن فِيهِ عَذَرًا، لأن الظاهرَ أن جِبريلَ إنها أتى إلى الرسولِ عَلَيْ رسولًا من عِنْدِ اللهِ، فخَلعَ الرسولُ نَعْلَيْهِ، ومَضَى في صَلاتِهِ، ولم يَحْرُجُ منْها، معَ أنه في أوَّلِ الصَّلاةِ كانَ لابِسًا نَعْلَيْنِ فِيهِمَا قَذَرٌ، لَكِنَّهُ لم يَعلَمْ فعُفِي عنه، فدَلَّ ذلكَ عَلَى أنَّ الإِنسَانَ إذا صَلَّى بشيءٍ نَعْلَينِ فِيهِمَا قَذَرٌ، لَكِنَّهُ لم يَعلَمْ فعُفِي عنه، فدَلَّ ذلكَ عَلَى أنَّ الإِنسَانَ إذا صَلَّى بشيءٍ نَعْلَينِ فِيهِمَا قَذَرٌ، لَكِنَّهُ لم يَعلَمْ فعُفِي عنه، فدَلَّ ذلكَ عَلَى أنَّ الإِنسَانَ إذا صَلَّى بشيءٍ نَعْلَينِ فِيهِمَا قَذَرٌ، لَكِنَّهُ لم يَعلَمْ فعُفِي عنه، فدَلَّ ذلكَ عَلَى أنَّ الإِنسَانَ إذا صَلَّى بشيءٍ نَعْلَينِ فِيهِمَا قَذَرٌ، لَكِنَّهُ لم يَعلَمْ فعُفِي عنه، فدَلَّ ذلكَ عَلَى أنَّ الإِنسَانَ إذا صَلَّى بشيءٍ عَلَيْ أَنَّ الإِنسَانَ إذا صَلَى بشيءٍ عَلَم في أَنْ إلَا إلَهُ اللهُ عَلَى أَنْ يَعْلَمُ مَا عَلَيْهِ شيءٌ مَا عُلَيْهِ شيءٌ، فهذا ما فِيه مانِعٌ.

كذلك السِّرُوالُ، هُوَ عليهِ قَمِيصٌ، نعم يَخْلَعُ السِّرُوالَ، فإذا لم يَكُنْ عَلَيْهِ إلاّ السِّرُوالُ فلا يَخْلَعْ، لكن يَنصرِفُ من صَلاتِهِ ويُغَيِّرُ السروالَ، فلَا بُدَّ أَنْ يَنْصَرِفَ.

ولو كَانَ عَلَيْهِ قمِيصٌ فَقَط، وعَلِمَ أنه نَجِسٌ، وليسَ عَلَيْهِ سِوَى القميصِ، فلا يُمْكِنُ أَنْ يَخْلَعَهُ، فَلْيَنْصَرِفْ من صَلاتِهِ، ويُغَيِّر الثَّوبَ، أو يَغْسِل الثوبَ.

وعلى هَذَا نَقُولُ فِي جَوابِ السُّؤَالِ: إذا صلَّى بَثُوْبِ نَجِسٍ، ولا يَدْرِي: هَلِ النَّجَاسَةُ كانت قَبْلَ الصَّلاةِ أو لَا؟ فصلاتُهُ صحيحةٌ، بل لو عَلِمَ أنها كانت قبْلَ الصَّلاةِ لكونهَا جَافَّةً، لكن لم يَعْلَمْ بها، فصلاتُهُ صحيحةٌ، بل لو عَلِمَ بها قبلَ الصَّلاةِ، ثم نَسِيَ أَنْ يَغْسِلَهَا وصَلَّى فصَلاتُهُ صحيحةٌ، ولكنِّي أقولُ لكم: بَادِرُوا بغَسْلِ النَّجَاسَةِ، ولا تَعتَمِدُوا عَلَى الجِفْظِ، يعني يقولُ: إذا جاءَ وقتُ الصَّلاةِ غَسَلْتُ الثوبَ. لا، لأنه رُبَّها يَنْسَى، ولهذا كَانَ مِنْ هَدْيِ الرسولِ ﷺ المُبادَرَةُ بغَسْلِ النجاسَةِ، وذلك حِينَ أُتِيَ إليه بصَبِيٍّ صغيرٍ لم يُفْطَمْ بَعْدُ، بل كَانَ يتَعَذَى باللَّبَنِ، فوضَعَهُ في وذلك حِينَ أُتِيَ إليه بصَبِيٍّ صغيرٍ لم يُفْطَمْ بَعْدُ، بل كَانَ يتَعَذَى باللَّبَنِ، فوضَعَهُ في

حَجْرِهِ، وَهَذَا مِنْ تَواضُعِهِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ يُؤْتَى إليه بالصِّبْيانِ يَضَعُهم في حَجرِهِ، فبال وهذَا مِنْ يَضَعُهم في حَجرِهِ، فبال الصَّبِيُّ في حَجْرِ النَّبِيِّ عَيْلِيْهُ، يمكن أن تقول: هَذَا ما يَسْتَحِي! والصَّبِيُّ لَا يدرِي أنه بينَ يَدَي الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ.

المُهِمُّ أنه بالَ في حَجْرِ الرسولِ ﷺ فدَعَا بهاءٍ في حِينِهِ، وأَتْبَعَهُ إِيَّاهُ، صَبَّه عَلَى المُهِمُّ أنه بالَ في حَجْرِ الرسولِ ﷺ فدَعَا بهاءٍ في حِينِهِ، وأَتْبَعَهُ إِيَّاهُ، صَبَّه عَلَى البَولِ بِدُونِ غَسْلٍ، وبِدُونِ فَرْكٍ^(۱)؛ لأن بولَ الغُلامِ الصغيرِ الَّذِي لم يَأْكُلِ الطعامَ، الطعامَ، يَكفِي فيه النَّصْحُ^(۱).

وقد جِئْتُ بهذا الحدِيثِ استِشْهادًا لكونِ الإِنْسَانِ يَنْبَغِي له أَنْ يُبادِرَ بغَسْلِ النجاسَةِ.

مثالُ آخَرُ: جاءَ أعرَابِيُّ -والأعرابِيُّ هُو بَدَوِيُّ يعيشُ في الصَّحْراءِ يَجْهَلُ كثيرًا مِنَ الأحكامِ، فَدَخَلَ المَسجِدَ، ومَسجِدُ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ بَعضُهُ مَسْقُوفٌ وبعضُهُ ما فيه سَقْفٌ، فتَنَحَّى وجعَلَ يَبولُ في وسَطِ المسجِدِ، يَحْسَبُ أنه في الصَّحْرَاءِ، مَتَى حَضَرَهُ البولُ جَلَسَ وبالَ، فبالَ في المَسجِدِ، فالصحابَةُ رَضَالِتَهُ عَنْمُ أَنْكُرُوا عليه، فزَجَرُوه، قُمْ قُم، ولكنَّ الرسولَ ﷺ: الَّذِي أَتَاهُ اللهُ الحِكْمَةَ والرَّحْمَةَ بَهاهُمْ، وقال: «لَا تُزْرِمُوهُ دَعُوهُ» (1)، يعني خَلُّوه يُكْمِلُ البولَ، ولها انْتَهَى أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُصَبَّ

 ⁽١) أخرجه البخاري: كتاب العقيقة، باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه وتحنيكه، رقم
 (٨٦٤٥)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله، رقم (٢٨٦).

⁽٢) لحديث: "يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الجَارِيَةِ، وَيُرَشُّ مِنْ بَوْلِ الغُلَامِ". أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب بول الجارية، رقم باب بول الجارية، رقم باب بول الجارية، رقم (٣٧٦)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب بول الجارية، رقم (٣٠٤)، وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في بول الصبي الَّذِي لم يطعم، رقم (٥٢٦).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الرفق في الأمر كله، رقم (٦٠٢٥)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات، رقم (٢٨٥).

عَلَى بولِهِ ذَنُوبٌ مِن ماءٍ، يعني دَلْوًا، أَمَرَ في الحالِ، ما قال: نَتْرَكُهُ حتى تُذهِبَهُ الشمسُ والرِّيحُ، بل أَمَرَ في الحالِ أَنْ يُطَهَّرَ.

فلذلك أيها الأخُ الكَريمُ إذا أصابَتْكَ النجاسَةُ في بَدَنِكَ، أو تَوبِكَ، فبادِرْ بإزَالَتِها، ولا تقُلْ: هذا، بل بَادِرْ، لأَنَّكَ قَدْ بإزَالَتِها، ولا تقُلْ: هذا، بل بَادِرْ، لأَنَّكَ قَدْ تُنسَى، وحِينَاذٍ تَكُونُ صَلَّيْتَ في ثَوبٍ نَجِسٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ عُفِيَ عنْكَ، لكن لَا يَنْبَغِي.

(١٧٦١) السُّؤَالُ: ماذا لو اكْتَشَفَ الشخصُ بعدَ أَداءِ صلاةِ الفَرْضِ أَنَّه كَانَ جُنْبًا؟

الجواب: إذا اكتشفَ الإِنْسَانُ بعدَ صلاةِ الفرضِ أَنَّه كَانَ جُنبًا فعليه أَنْ يَغتسِلَ ويُعيدَ الصَّلاة؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ»(١)، وقد أَمَرَ اللهُ تَعَالَى الجُنْبَ أَنْ يَتَطهَّرَ فقال: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَأَطَهَّرُواْ ﴾ [المائدة:٦].

(۱۷٦٢) السُّؤَالُ: ماذا يَفْعَلُ مَنْ تَذَكَّرَ أَنَّ ملابِسَه الداخليةَ نَجِسَةٌ وهو في الصَّلاةِ؟

الجواب: إذا تَذَكَّرَ الإِنْسَانُ أَنَّ ملابِسَه الداخلية نَجِسَةٌ وهو يُصَلِّي، فإنْ كانَ يُمْكِنُه خَلْعُها كها لو كانَ النَّجِسُ السِّروالَ، فلْيَخْلَعْهُ، ولْيَمْضِ في صلاتِه، وصلاتُه عُمْكِنُه خَلْعُها كها لو كانَ النَّجِسُ السِّروالَ، فلْيَخْلَعْهُ، ولْيَمْضِ في صلاتِه، وصلاتُه صحيحةٌ، ودَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ النبيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم كانَ يُصَلِّي ذاتَ يَوْمٍ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة، رقم (٢٢٤).

بأصحابِه وعليهِ نَعْلَاهُ، فَخَلَعَهُما، فَخَلَعَ الصحابةُ نِعَالَمُمْ، ثم حِينَ انصرفَ مِنْ صلاتِه سألَهُمْ: ما هُوَ السببُ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَعْتُمْ نِعالَكُمْ؟ قالوا: رَأَيْنَاكَ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ فَخَلَعْتُهُمَا» (١٠) فَخَلَعْتُهُمَا وَفَخَلَعْتُهُمَا وَفَخَلَعْتُهُمَا وَفَخَلَعْتُهُمَا وَفَخَلَعْتُهُمَا وَفَكُونُ مِنْ فَذَرًا وَقَكَرًا وَقَكَرًا وَقَكَرًا وَقَكَرًا وَقَكَنَ مِنْ فَذَلَّا وَلِكَ عَلَى أَنَّ الإِنْسَانَ إذا عَلِمَ بنجاسةِ ثَوْبِه أو نَعْلِه في أثناءِ الصَّلاةِ، وتَمَكَّنَ مِنْ فَدَلًا وَيَمْضِى في صَلاتِه.

أمًّا إذا كانَ لَا يَتَمَكَّنُ فإنَّه يَنْصَرِفُ مِنْ صلاتِه ويُغَيِّرُ الثوبَ.

(۱۷۹۳) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ مَن مارسَ العادةَ السِّرِّيَّةَ وصَلَّى ولم يَغْتَسِلْ جاهلًا؟

الجواب: هَذَا الرَّجُلُ إِذَا لَم يَخْطُرْ بِبَالِهِ أَن الغُسلَ واجبٌ، ولَم يُنَبِّهُهُ أَحدٌ عَلَى ذَلكَ، فَإِنَّهُ فِي هَذَه الحَالِ لَيْسَ عَلَيْهِ شِيءٌ؛ لِأَنَّهُ مَعذُورٌ بِجَهْلِه، والنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَذَرَ للجَهْلِ فِي عِدَّةِ وَقَائِعَ، ومنها أَنَّ عَمَّارَ بِنَ يَاسِرٍ أَجْنَبَ ولَم يَجِدِ المَاءَ، فَتَمَرَّغَ فِي عَذَرَ للجَهْلِ فِي عِدَّةِ وَقَائِعَ، ومنها أَنَّ عَمَّارَ بِنَ يَاسِرٍ أَجْنَبَ ولم يَجِدِ المَاءَ، فَتَمَرَّغَ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَتَمَرَّغُ الدَابَّةُ، ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَّ عَيَالِيَهُ بذلك، فقال: «إِنَّمَا كَانَ يَكُفِيكَ أَنْ الصَّعِيدِ كَمَا تَتَمَرَّغُ الدَابَّةُ، ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَ عَيَالِيَهُ بذلك، فقال: «إِنَّمَا كَانَ يَكُفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا» (١)، ووَصَفَ له التَّيَمُّمَ، ولم يَأْمُرْه بإعادةِ الصَّلاةِ.

ودَخَلَ رَجُلُ المَسجِدَ، وصلَّى بغيرِ طُمأنينةٍ، فقال له النَّبِيُّ ﷺ: «ارْجعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فنَفَى أَنْ يَكُونَ صَلَّى؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الطُّمَأْنِينَةَ، وهي رُكنُ، فقال: والَّذِي فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فنَفَى أَنْ يَكُونَ صَلَّى؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الطُّمَأْنِينَةَ، وهي رُكنُ، فقال: والَّذِي

⁽۱) أخرجه أحمد (۱۸/ ۳۷۹، رقم ۱۱۸۷۷)، وأبو داود: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة في النعل، رقم (۲۵۰).

⁽٢) أخرَجه البخاري: كتاب التيمم، باب التيمم ضربة، رقم (٣٤٧)، ومسلم: كتاب الحيض، باب التيمم، رقم (٣٦٨).

بَعَثَكَ بِالحَقِّ لَا أُحْسِنُ غير هَذَا، فعَلِّمْنِي. فعَلَّمَهُ^(۱)، ولم يَأْمُرُه بإعادةِ الصلواتِ الماضيةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ جاهلًا.

واستُحيضتِ امرأةٌ -يعني: أتاها الدمُ باستمرارٍ - وتركتِ الصَّلاة، فأخبرتِ النَّبِيَّ عَلَيْهُ بذلك، ولم يَأْمُرْها بِقَضاءِ الصَّلاةِ (١)، مع أنَّ المُستحاضَة يَجِبُ عليها أن تُصَلِّي عَلَيْهُ بذلك، مُدَّةُ عادتِها فِي الحيضِ.

فهَذَا الرجلُ الَّذِي كَانَ يَسْتَعْمِلُ العادةَ السِّرِّيَّةَ، وهو لم يَخْطُوْ فِي بَالِه أنها مُوجِبَةٌ للغُسلِ، ولم يُنَبِّهُ أحدٌ عَلَى ذلك، نقولُ له: ليسَ عَلَيْهِ قضاءٌ فيها مَضَى من صلواتِه، ولكن يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَغْتَسِلَ فورًا للصلواتِ المُستقبَلةِ.

-699-

(١٧٦٤) السُّؤَالُ: أنا كنتُ لَا أُصَلِّى فِي شَهْرِ رَمَضانَ، ثُمَّ تُبْتُ إلى اللهِ، فَهَلْ يَجُوزُ لِي أن أُصَلِّي الصلواتِ التي فَاتَتْ؟

الجَوَابِ: إذا كَانَ الإِنْسَانُ لَا يُصَلِّي، ثُمَّ مَنَّ اللهُ عَلَيْهِ فاهتدى، فَإِنَّهُ لَا يَقْضِي ما فات، سواءٌ طالتِ اللَّدَةُ أَمْ قَصُرَتْ، والتوبةُ تَجُبُّ ما قَبلَها، لكن يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُكثِرَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب أمر النبي ﷺ الَّذِي لَا يتم ركوعه بالإعادة، رقم (۷۹۳)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وإنه إذا لم يحسن الفاتحة، ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها، رقم (۳۹۷).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصَّلاة، رقم (٢٨٧)، والترمذي: أبواب الطهارة، باب في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، رقم (١٢٨)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب ما جاء في المستحاضة التي قَدْ عدت أيام أقرائها، قبل أنْ يستمر بها الدم، رقم (٦٢٢).

من العَمَلِ الصالحِ، لعلَّ اللهَ أَنْ يُكَفِّرَ عنه ما مَضَى منه.

(١٧٦٥) السُّؤَالُ: أنا شابُّ يُغْمَى عليَّ أحيانًا، وقد يَبْلُغُ الإغهاءُ أحيانًا يومينِ، فَهَلْ أَقْضِي ما فَاتَنِي من صَلواتٍ، معَ العِلْمِ أني لَا أَعْلَمُ كم عَدَدُ الصلواتِ الَّتِي فَهَلْ أَقْضِي ما فَاتَنِي من صَلواتٍ، معَ العِلْمِ أني لَا أَعْلَمُ كم عَدَدُ الصلواتِ الَّتِي فَاتَتْني؟

الجواب: هَذَا الإغماءُ الَّذِي ذَكَرَه السَّائِلُ لَم يُبَيِّنْ سَبَبَه، فإنْ كَانَ مَرَضًا فإنَّ القولَ الرَّاجِحَ أَن المُغْمَى عَلَيْهِ لَا يَقْضِي الصَّلاةَ ولو بَقِيَ يومينِ أو ثلاثةً أو أكثر، وأما إذا كَانَ الإغماءُ بسببٍ منه، مثل أَنْ يَتناولَ إِبَرًا تُغَطِّي العقلَ كإبرِ البِنْجِ مثلًا، ويَبْقَى مُغَطَّى العقلِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ فِي هَذهِ الحالِ أَنْ يَقْضِيَ جميعَ الصلواتِ الَّتِي فاتَتْه؛ لِأَنَّهُ هُوَ السببُ فِي إِزالةِ عَقلِهِ بَهَذَا الإغماءِ.

(١٧٦٦) السُّؤَالُ: أنا شَخْصٌ لم أُصَلِّ لعِدَّةِ سنواتٍ، فهلْ يَجِبُ عَلَيَّ قضاءُ الصَّلاةِ الفائتةِ؟

الجواب: الصوابُ أنَّه لَا يَجِبُ عليكَ قَضاؤُها وأنَّكَ لو قَضَيْتَها لم تُقْبَلُ؛ لأَنَّكَ قَضَيْتَها بعدَ فواتِ الوقتِ، وقد قالَ النبيُّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ»(۱)، ولكِنْ أَصْلِحِ العَمَلَ، وحَقِّقِ التوبة، وأيبُ عُمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ»(۱)، ولكِنْ أَصْلِحِ العَمَلَ، وحَقِّقِ التوبة، وأيبُ إلى اللهِ عَنَّهَجَلَّ، واسْأَلُهُ دائمًا المَغْفِرة والإنابة، واجْعَلْ هَذَا الذَّنْبَ بينَ عَيْنَيْكَ كُلَّما

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اصطلحوا عَلَى صلح جور، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨).

تَذَكَّرْتَه تُبْتَ إِلَى اللهِ، نَسأَلُ اللهَ أَنْ يَتُوبَ علينا وعليكُمْ.

(١٧٦٧) السُّوَّالُ: أُصِبْتُ فِي حَادِثِ سَيَّارَةٍ وبَقِيتُ فِي الْمُسْتَشْفَى أربعةَ أيامٍ فَاقِدَ الوَعْيِ، وأربعةَ أيامٍ بعدَهَا مُستَيْقِظًا، ولكني لَا أَدْرِي: هَلْ صَلَّيْتُ فيها أَمْ لَمْ أَصَلِّ، فها هُوَ الواجِبُ عَلَيَّ في هَذِهِ الحالاتِ أَثَابَكُمُ اللهُ؟

الجواب: أمَّا الحالُ الأُولى وهِي كُونُ الرَّجُلِ مُغْمًى عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَحُونَ الصَّلاةِ الإغْماءِ، إلا أَنْ يَكُونَ الإغاءُ الصَّلاةِ البِي عَمُّرُ به وهو مُغْمًى الإغاءُ بسببٍ مِنَ الإِنْسَانِ كالبِنْجِ مَثَلًا، فَإِنَّهُ يَقْضِي الصَّلاةَ البِي تَمَرُّ به وهو مُغْمًى عليه، وأما إذا أُغْمِي عَلَيْهِ بعضُ الوقتِ من النهارِ، فإن صَوْمَهُ صحيحٌ، ولا إعادة عليه.

(١٧٦٨) السُّؤَالُ: بَدَأْتُ أُصَلِّي منذُ فترةٍ، وحَجَجْتُ هَذَا العامَ، فهَلْ هَذَا الحَجُّ يُجْبِرُ ما فَاتَنِي منَ الصَّلاةِ، أم عَلَيَّ قضاؤُها؟

الجوابُ: إذا تَرَكْتَ الصَّلاةَ عَمْدًا بِدُونِ عُذْرٍ حتى خَرَجَ وَقْتُها، فلو بَقِيتَ تُصَلِّي إلى قِيامِ الساعةِ عنِ الصَّلاةِ التي تَرَكْتَها، لم يُقْبَلُ منكَ، فمَنْ تَرَكَ الصلواتِ بلا عُذْرٍ، وتابَ إلى اللهِ توبةً نصوحًا، وصارَ يُصَلِّي، فإنهُ لَا يُؤْمَرُ بالقضاءِ، بل عليهِ الإكثارُ منَ العملِ الصالحِ، وإحسانُ العملِ، وَأَنْ يسألَ اللهَ الثباتَ.

قد يَقُولُ قائلٌ: كيفَ لَا نَأْمُرُه بالقضاءِ، وقد قالَ النبيُّ صلى الله عليهِ وعلى

آلهِ وسلمَ «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» (١) ، فَإِذَا كَانَ النَّبِيُ عَلِيْهُ أَمَرَ مَن نامَ عنِ الصَّلاةِ أو نَسِيَها بإعادتِها وهو مَعذورٌ ، فغيرُ المعذورِ مِن بابِ أولى ؟ فنقولُ: لا ، المعذورُ فَعَلَ العِبَادَةَ بعدَ وَقْتِها لعُذْرٍ ، والمُتعَمِّدُ فَعَلَ العِبَادَةَ بعدَ وَقْتِها بغيرِ عُذْرٍ ، وقدْ قالَ النبيُّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ» (١) ، أي: مَرْدودٌ عليهِ .

(۱۷۹۹) السُّوَّالُ: الوِتْرُ والفَجْرُ إِذَا لَمْ تُصَلَّ فِي وقْتِهَا كيفَ تُؤَدَّى، ومتَى يَنْتَهِي وقْتُهَا؟

الجَوَابُ: إِذَا لَمْ يُؤَدِّ الإِنْسَانُ الوِتْرَ، يعْنِي أَنَّ رَجُلًا أَخَّرَ الوِتْرَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ بِنَاءً على أَنَّهُ سَوْفَ يَسْتَيْقِظُ لَكَنْ لَمْ يَسْتَيْقِظُ وفاتَهُ الوِتْرُ فيَقْضِيهِ بَهَارًا فِي الضُّحَى، لكنَّهُ لا يَقْضِيهِ وَتُرًا بلْ يَقْضِيهِ شَفْعًا، فإذا كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يُوتِرَ بواحِدَةٍ يقْضِي اثْنَتَيْنِ، أَنْ يُوتِرَ بِشَلاثٍ أَرْبَعَةً، أَنْ يُوتِرَ بِسَبْعِ ثَمَانِيَةً، أَنْ يُوتِرَ بِيسْعِ عَشْرَةً، وَوَتِرَ بِسَبْعِ ثَمَانِيَةً، أَنْ يُوتِرَ بِيسْعِ عَشْرَةً، وَلَا يَقْضِي الْنَتَيْ عَشْرَةً رَكْعَةً، قالتْ عائِشَةُ رَضَالِيَهُ عَنْهَا: «كَانَ النَّبِيُّ إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ -يعْنِي عنْ صَلاةِ اللَّيْلِ- صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةً رَكْعَةً، فكانَ إذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ -يعْنِي عنْ صَلاةِ اللَّيْلِ- صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةً رَكْعَةً، فكانَ إذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ -يعْنِي عنْ صَلاةِ اللَّيْلِ- صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةً رَكْعَةً، فكانَ إذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ -يعْنِي عَنْ صَلاةِ اللَّيْلِ- صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةً رَكْعَةً، فكانَ إذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ -يعْنِي عَنْ صَلاةِ اللَّيْلِ وَكَانَ إذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ صَلَّى عَشْرَةً وَكُولَةً وَكَانَ إذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ صَلَّى مِنَ اللَيلِ بإحْدَى عَشْرَةً رَكْعَةً، فكانَ إذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ صَلَّى

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب مَن نَسِي الصَّلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصَّلاة، رقم (٥٧٢)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب قضاء الصَّلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨٤).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب النجش، رقم (٢٥٥٠)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨).

ثِنتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً (١).

قالَ العُلَمَاءُ: والحِكْمَةُ مِنْ ذلكَ أَنَّ الإِنْسانَ إِذَا شَفَعَ مَا كَانَ يُوتِرُ بِهِ فقدْ أَتَى بِالرَّكِعَاتِ الَّتِي كَانَ يُصَلِّيهَا وشَفَعَهَا؛ لأَنَّ الوِتْرَ قدْ زالَ مِحِلُّهُ؛ إِذْ أَنَّ الوِتْرَ تُخْتَمُ بِهِ بِالرَّكِعَاتِ الَّتِي كَانَ يُصَلِّيهَا وشَفَعَهَا؛ لأَنَّ الوِتْرَ قدْ زالَ مِحِلُّهُ؛ إِذْ أَنَّ الوِتْرَ تُخْتَمُ بِهِ صَلاةُ الليل. صَلاةُ الليل، والآنَ انْتَهَتِ صَلاةُ الليل.

أمَّا الفَجْرُ فإذَا نامَ عنْهَا فإنَّهُ يُصَلِّيهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا لوْ صلَّاهَا فِي وقْتِهَا؛ ولهذَا لَمَّا نامَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ وأصحابُهُ فِي سَفَرٍ عنْ صَلاةِ الصَّبْحِ، ولَمْ يُوقِظُهُمْ إلَّا حرُّ الشَّمْسِ، رَحَلُوا عنْ مَكانِمِمْ، ثُمَّ نَزَلُوا، وأمَرَ النَّبِيُّ عَلِيْهِ المُؤَذِّنَ فأذَنَ، ثُمَّ صلَّى الشَّمْسِ، رَحَلُوا عنْ مَكانِمِمْ، ثُمَّ نَزَلُوا، وأمَرَ النَّبِيُّ عَلِيْهِ المُؤذِّنَ فأذَنَ، ثُمَّ صلَّى الرَّكْعَتَيْنِ النَّافِلَة، ثُمَّ صلَّى جممْ عَلَيْهِ كما كانَ يُصلِّى جممْ كُلَّ يَوْمِ (٢).

فمثلًا: إِذَا كُنَّا جِماعةً فِي سَفَرٍ ونِمْنَا، وطَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَيُؤذَّنُ وتُصَلَّى الرَّاتِبَةُ، ويَتَقَدَّمُ الإمامُ ويُصَلِّي بنَا، ويَقْرَأُ جَهْرًا.

فإذًا قالَ الإنسانُ: كَيْفَ يَقْرَأُ جَهْرًا ونحنُ بالنَّهارِ؟

قُلْنَا: لأنَّ هذِهِ صَلاةٌ مَقْضِيَّةٌ، والقضاءُ يَحْكِي الأداءَ، كما أنَّ الأمْرَ بالعَكْسِ، فلوْ أنَّ الإنْسانَ نامَ عنْ صَلاةٍ سِرِّيَّةٍ، كما لوْ نامَ عنْ صَلاةِ العَصْرِ مَثَلًا، ولَمْ يَسْتَيْقِظْ إلَّا بعدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فإنَّهُ يُصَلِّي العَصْرَ سِرِّيَّةً؛ لأنَّ ذلكَ قضاءُ صلاةِ سِرِّ، والقضاءُ يَحْكِي الأداءَ.



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب جامع صلاة الليل، رقم (٧٤٦)، من حديث عائشة رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب، رقم (٣٤٤)، ومسلم: كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة الفاتنة، رقم (٦٨٢)، من حديث عمران بن الحصين رَضِّ لِللَّهُ عَنْهُ.

ك الذكر بعد الصَّلاة:

(١٧٧٠) السُّؤَالُ: ما قولُك فيمَن يَلتزِم بالدُّعَاءِ بعدَ الصلواتِ المفروضةِ بحيثُ إنَّه في أَغْلبِ الصلواتِ الخمسِ بعدَ انقضائِها يَتَّجِهُ إلى القِبلةِ ويَرْفَعُ يَدَيْهِ ويَدْعُو؟

الجَوَابُ: التزامُ الدُّعَاءِ بعدَ الصلواتِ سواءٌ النوافلُ أو الفرائضُ لم تَرِدْ به الشُّنَةُ، ولا سِيَّا معَ رَفْعِ اليدينِ، ولكن إذا أَرَادَ الإِنْسَانُ أَنْ يَدْعُوَ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَي فَرْضٍ أو نفلٍ فلْيَجْعَلِ الدُّعَاءَ بعدَ التَّشَهُّدِ وقبلَ التسليم، هَذَا هُوَ الأفضلُ؛ لأنَّ في فَرْضٍ أو نفلٍ فلْيَجْعَلِ الدُّعَاءَ بعدَ التَّشَهُّدِ وقبلَ التسليم، هَذَا هُوَ الأفضلُ؛ لأنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ قَالَ في حديثِ ابنِ مسعودٍ وقد ذَكَرَ التَّشَهُّدَ: «ثُمَّ لْيَتَحَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ»(أ).

أما بعدَ فراغِ الصَّلاةِ فإنَّه مَحَلُّ للذِّكْرِ؛ لقولِه تعَالَى: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوْةَ فَا أَمَا بعدَ فراغِ الصَّلاةِ فإنَّه مَحَلُّ للذِّكْرِ؛ لقولِه تعَالَى: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوْةَ فَاذَكُرُوا ٱللَّهَ قِيْمًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ ﴾ [النساء:١٠٣].

وقد يَرِدُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَمُعاذِ بنِ جَبَلٍ: «لَا تَدَعَنَّ أَنْ تَقُولَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ»(٢). وَهَذَا دُعاءٌ؟

فنقولُ: هَذَا الدُّعَاءُ مَحَلُّه قبلَ التسليمِ؛ لأنَّه قَدْ وَرَدَ كذلك أنَّه يقولُه قبلَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب التشهد في الصَّلاة، رقم (٤٠٢).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب في الإسْتِغْفَار، رقم (١٥٢٢)، والنسائي: كتاب السهو، باب نوع آخر من الدعاء، رقم (١٣٠٣).

التسليم، ثمَّ إنَّ كلمة : «دُبُرَ كُلِّ صلاةٍ»، قَالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّة (١): دُبُرُ الصَّلاةِ منها؛ فَهُوَ آخِرُها؛ كما أن دُبُرَ الحيوانِ منه، فدُبُرُ الصَّلاةِ: يعني آخِرَها، فعليه يكونُ الدُّعَاءُ قبلَ السَّلامِ.

وقد يَرِد عَلَى ذَلِكَ ما ثَبَتَ به الحديثُ أَيْضًا من أَنَّ الْمُصَلِّيَ يقولُ: «أَعُوذُ بِكَ مِنَ البُخْلِ وَالكَسَلِ، وَأَرْذَلِ العُمُرِ، وَعَذَابِ القَبْرِ، وَفِتْنَةِ الدَّجَالِ، وَفِتْنَةِ المَحْيَا وَالْمَاتِ»، البُخْلِ وَالكَسَلِ، وَأَرْذَلِ العُمُرِ، وَعَذَابِ القَبْرِ، وَفِتْنَةِ الدَّجَالِ، وَفِتْنَةِ المَحْيَا وَالمَهاتِ»، هَذَا وَرَدَ به الحديثُ أَنَّه يُمِلُّ بِمِنَّ دُبُرَ كلِّ صلاةٍ (٢). والإهلال بِمِنَّ يَقتضي أَنْ يَكُونَ بعدَ التسليم؛ لأنَّه ليسَ في صُلْبِ الصَّلاةِ دُعاءٌ يُعْلَنُ به في التَّشَهُّدِ؟

فيقال: هَذَا الحديثُ يكونُ دَلِيلًا عَلَى الاستثناءِ، أي أنَّه يُستثنَى منَ الدُّعَاءِ ما جاءَ في هَذَا الحديثِ؛ فإنَّه يُقالُ بعدَ الصَّلاةِ.

(۱۷۷۱) السُّؤَالُ: ما هِيَ الأذكارُ الَّتِي يَرْفَعُ الإِنْسَانُ بها صَوْتَه بعدَ الصَّلاةِ المَّكْتوبةِ؟ وما رَأَيُكم في قَولِ ابنِ القيِّم وشَيْخِه: إنَّ الدُّعَاءَ يكونُ قبلَ السَّلامِ والذِّكْرَ بعدَه؟

الجَوَاب: الأَذْكَارُ الَّتِي يَرْفَعُ الإِنْسَانُ صوتَه بعدَ المَكتوبةِ كلُّ ذِكْرٍ يُشْرَعُ بعدَ المَكتوبةِ كلُّ ذِكْرٍ يُشْرَعُ بعدَ الطَّلاةِ؛ لِمَا ثَبَتَ في الصحيحِ من حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَضَيُلَقُ عَنْهُا قَالَ: كَانَ رَفْعُ الصَّوتِ الصَّلاةِ؛ لِمَا ثَبَتَ في الصحيحِ من حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَضَيُلَقُ عَنْهُا قَالَ: «وكُنْتُ أَعْلَمُ إذا بالذِّكْرِ حينَ يَنصرِ فُ النَّاسُ مِنَ المَكتوبةِ عَلَى عَهدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ. قَالَ: «وكُنْتُ أَعْلَمُ إذا

⁽۱) انظر مجموع الفتاوى (۲۲/ ۴۹۹).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قَوْلِهِ: ﴿ وَمِنكُمْ مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْدَلِ ٱلْمُمُرِ ﴾ [النحل: ٧٠]، رقم (٢٧).

انصَرَفُوا بذلكَ إذا سمِعتُه»(١). فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كلَّ ما يُشْرَعُ من ذِكرٍ في أَدْبارِ الصَّلاةِ فإنَّه يُجْهَرُ به.

وأمَّا مَن رَأَى مِن أهلِ العلمِ أنَّه إِنَّهَا كَانَ يُجْهَرُ به في عهدِ النَّبِيِّ عَيَلِيْ للتعليمِ، وأنه لا يُسَنُّ الجهرُ به الآنَ؛ فإنَّ هَذَا في الحقيقةِ مبدأً خطيرٌ، لو كنَّا كُلَّها جاءتْ سُنَّةُ بمثلِ هَذَا الأمرِ قلنا: إِنَّهَا للتعليمِ وإن النَّاسَ قَدْ تَعَلَّموا الآنَ فلا تُشْرَعُ هَذِهِ السُّنّةُ؛ لَبَطَلَ كثيرٌ مِن السُّنَنِ بَهَذِهِ الطريقةِ.

ثم نَقُولُ: الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ قَدْ أَعْلَمَهُم بِهَا يُشْرَعُ بِعدَ الصَّلاةِ كَها في قِطَّةِ الفُقراءِ الَّذِينَ جَاؤُوا يَشْكُونَ إِلَى النَّبِيِّ عَيَالِيٍّ أَنَّ الأَغنياءَ سَبَقُوهم، فقال: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَيْءٍ تُدْرِكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ»، ثمَّ ذكر لهم أَنْ يُسَبِّحُوا ويُكَبِّوا ويُحَبِّوا ويُحَمِّدُوا ثَلاثًا وثلاثينَ (٢)، فَقَدْ علَّمَهُم بالقولِ عَلَيْهِ.

فالصوابُ في هَذَا أَنَّه يُشْرَعُ أَدْبارَ الصلواتِ المكتوبةِ أَنْ يَجْهَرَ الإِنْسَانُ بكلِّ ما يُشْرَعُ فيها من ذِكْرٍ، سواءٌ بالتَّهليلِ أو بالتَّسبيحِ أو بالإِسْتِغْفَارِ بعدَ السَّلامِ ثلاثًا، أو بقولِهِ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلامُ، وَمِنْكَ السَّلامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ».

وأمًّا ما ذَكَرَ السَّائِلُ عن شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةً (٢) وتليمذِه ابنِ القَيِّمِ (١) مِن

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الذكر بعد الصَّلاة، رقم (٨٤١)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب الذكر بعد الصَّلاة، رقم (٥٨٣).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الذكر بعد الصَّلاة، رقم (٨٤٣)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب استحباب الذكر بعد الصَّلاة وبيان صفته، رقم (٥٩٥).

⁽٣) انظر مجموع الفتاوي (٢٢/ ٤٨٠).

⁽٤) انظر زاد المعاد (١/ ٢٤٨، ٢٤٩)، والصَّلاة وأحكام تاركها (ص ١٥٢).

أنَّ الدُّعَاءَ قبلَ السَّلامِ والذِّكْرَ بعدَه، فهذا كلامٌ جَيِّدٌ جِدًّا، ويَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابنِ مسعودٍ رَضَيَلِكَهَ عَنهُ حينها ذكر أن النَّبِيَ عَلَيْهِ عَلَمَهُمُ التشهَّد، ثمَّ قَالَ بعدَ ذلك: «ثُمَّ لٰيَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبُهُ إِلَيْهِ» (١). فأمرَ النَّبِيُ عَلَيْهِ الصَّلامِ فَلِقولِ اللهِ تعالى: ﴿فَإِذَا بعدَ التشهُدِ مُباشرةً وقبلَ السَّلامِ. وأمَّا أن الذِّكْرُ بعدَ السَّلامِ فَلِقولِ اللهِ تعالى: ﴿فَإِذَا فَضَيَتُهُ الصَّلاةِ فَاذَكُرُوا اللهِ قَعَلَى: ﴿فَإِذَا فَضَيَتُهُ الصَّلَوةَ فَاذَكُرُوا اللهِ قِيمَا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمُ ﴾ [النساء:١٠٣]، وعلى هَذَا فيكونُ ما بعدَ السَّلامِ ذكرًا، ويكونُ ما قبلَ السَّلامِ دُعاءً. هَذَا ما يَقتضيهِ الحديثُ وما يَقتضيهِ القرآنُ، وكذلك المَّني يَقْتضيهِ أَيْضًا؛ لأنَّ المُصلِّي بينَ يَدَي اللهِ عَرَقَجَلَ في صلاتِه فإنَّه يُناجِي ربَّه؛ كما أَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّبِيُ عَيِّ (١)، وإذا انصرف وسلَّمَ فا دَامَ في صلاتِه فإنَّه يُناجِي ربَّه؛ كما أَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّبِيُ عَيْفِ (١)، وإذا انصرف وسلَّمَ انصرف من ذلك، فكيف نقولُ: أكثر الدُّعَاءِ حينَ تَنْصَرِفُ من مُناجاةِ اللهِ! فالمَعْقُولُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الدُّعَاءُ قبلَ أَنْ تُسَلِّمَ ما دُمْتَ ثُنَادِي ربَّكَ تَبَاتِكُوتَاكَالَ.

وعلى هَذَا فيكونُ ما ذَهَبَ إليه شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ وتلميذُه ابنُ القيِّم وَعَلَى هَذَا للإِنْسَانَ وَحَهُمَاللَهُ هُوَ الصوابَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ المنقولُ والمعقولُ، ولكن لَا حَرَجَ أَن الإِنْسَانَ يدعو بعدَ الصَّلاةِ أحيانًا، أمَّا اتخاذُ ذلكَ سُنَّةً راتبةً كما يَفْعَلُه بعضُ النَّاسِ؛ كلَّما انْصَرَفَ من الصَّلاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ يَدْعُو، فإنَّ هَذَا لَا أَعْلَمُ فيه سُنَّةً عن النَّبِيِّ وَاللَّهِ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب التشهد في الصَّلاة، رقم (٤٠٢).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب: المصلَّي يناجي ربه عَزَّقَجَلَّ، رقم (٥٣١)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد في الصَّلاة وغيرها، رقم (٥٥١).

(۱۷۷۲) السُّؤَالُ: بعضُ الإخوةِ إذا انْتَهَى من الأَذْكارِ الواردةِ بعدَ الصَّلاةِ المُكتوبةِ يَشْرَعُ فِي أَذَكارٍ أُخْرَى مِن تَهْليلٍ وتسبيحٍ وتحميدٍ، وثَناءٍ عَلَى اللهِ عَرَقِجَلَ، وَهُوَ يَعْلَمُ عِلمًا يَقينًا ما ثبتَ عن رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ دُبُرَ الصلواتِ، ولكنه يَقُولُ: أنا أَسْتفيدُ من وَقْتِي فَأَذْكُرُ اللهَ. فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ بعضُ الإخوةِ صَنِيعَه هَذَا، وقَالُوا له: لَا تَصِلْهُ مَعَ الأَذكارِ، واقتصِرْ على ما وَرَدَ عن رَسُولِ الله عَلَيْهِ ولا تَزِدْ عن ذلك، فإن هَذَا مخالِفٌ للسُّنةِ، فأرجو منكم يا فَضِيلَةَ الشَّيْخِ تَوْضِيحَ هَذَا الأَمْرِ، وما هُوَ الضابطُ فِي هَذَا؟ وما عَلاقةُ هَذِهِ المسألةِ بالبِدْعَة الإضافيةِ؟ وهل هِيَ منها؟

الجَواب: إذا زاد الإِنْسَانُ عن الأذكارِ الوَاردةِ، فإن كَانَ يَعتقِدُ أَنَّ هَذِهِ الزيادةَ مَشروعةٌ فِي هَذَا المكانِ فَهُو مُبتدِعٌ، وإن كَانَ يَعتقِدُ أَن المَشْروعَ ما جاءتْ به السُّنةُ، لَكِنّهُ -كما قَالَ الأخ- يُرِيدُ أَنْ يَستغِلَّ الوقتَ، فلا بَأْسَ، لكن إن كَانَ يُخْشَى أَنْ يَقتدِيَ النَّاسُ به، وَأَنْ يَستَنُّوا بما يَفْعَلُ فَيُنهَى عن ذَلِكَ، لِئَلَّا يَقْتَدِيَ به جاهِلٌ، فنقول له: افصِلْ بينَ هَذَا وهَذَا، أو عَلَى الأقلِّ لاَ تَجْهَرْ بما تَزِيدُ عن الواردِ حَتَّى لَا يَغْتَرُ

(۱۷۷۳) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ رَفِعِ الصَّوْتِ بِالذِّكِرِ بِعَدَ الصَّلَاةِ، وَهِنَاكَ رَجُلُّ يُؤذِينَا بِرَفْعِ صَوْتِهِ، ويقول: إِنَّهُ رَأَى الشيخَ ابنَ عُثَيْمِينَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ، فَهُوَ يَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ؟

الجواب: رفعُ الصوتِ بالذِّكْرِ بعدَ الصَّلاةِ سُنَّةٌ مَهْجُورَةٌ معَ الأَسَفِ، وذلك أَنه ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ وَلَيْ اللَّمَ اللَّمُ اللَّمَ اللَّمَ اللَّمَ اللَّمَ اللَّمَ اللَّمُ اللَّمَ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمَ الل

بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ المَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ عَيَّكِيْهِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ» (١).

وقد نُشِرَ أخيرًا كُتيِّبٌ صغِيرٌ عِبارَةٌ عن جوابٍ سُمِّيَ (تحقيقَ الكَلامِ في الجَهْرِ بالذِّكْرِ بعدَ السلامِ) وهو رِسالَةٌ جيِّدَةٌ.

وعلى هذا: فالسُّنَّةُ أَنْ يَرْفَعَ الناسُ أصواتَهم بالذِّكْرِ بعدَ الصَّلاةِ المَكتُوبَةِ، وإذا رَفَعَ الناسُ أصواتَهم جَمِيعًا، لم يَحْصُلْ في ذَلِكَ تَشويشٌ ولا إِشكالٌ.

صحيحٌ لو أنَّ واحِدًا من الناسِ رَفَعَ صوتَه وإلى جَانِبِه رَجُلٌ يصَلِّي قد يُؤْذِيهِ بِذَلِكَ، لكنْ هَذِهِ مسألَةٌ خاصَّةٌ.

أما لو رفَعَ الناسُ أصواتَهُم جميعًا؛ فإن الأصواتَ إذا اختَلَطَتْ لَا تؤَثَّرُ عَلَى مَن سَمِعَها؛ لأن التأثيرَ إنها يَكونُ حين يَنْفَرِدُ الصوتُ، فيُشَوِّشُ عَلَى مَن حَوْلَهُ.

والمقصودُ: الذِّكْرُ المُقَيَّدُ خَلْفَ الصلواتِ، وَهَذَا واضِحٌ صَريحٌ جِدًّا بأن هَذَا كَانَ موجُودًا في عهْدِ الرسولِ ﷺ.

وأما قولُ مَن قالَ: إِن هَذَا للتَّعْلِيمِ، فهذه مِن آفاتِ العِلْمِ، أن بعضَ الناسِ إذا انتحَلَ مَذْهَبًا ذَهَب يُؤوِّلُ النُّصوصَ إليه، ويَتعسَّف تَعَسُّفًا، لو كانَ المرادُ بذلِكَ التعليمَ لكانَ الرسولُ ﷺ لَا يُشَرِّعُهُ للأُمَّةِ، بل يَقولُ لهم: سَبِّحوا واذكُروا اللهَ كذا وكذا، ويَسْتَغْنِي بذَلِكَ، وفِعْلًا حَصَلَ هذا، عَلَّمَهُم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فإنَّ النَّبِيَ ﷺ وَكَذَا، ويَسْتَغْنِي بذَلِكَ، وفِعْلًا حَصَلَ هذا، عَلَّمَهُم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فإنَّ النَّبِي عَلَيْهِ قال لهُقراءِ اللهَ وَتَلاثِينَ، وَحَمِدَ اللهَ قال لهُقراءِ اللهاجِرِينَ: «مَنْ سَبَّحَ اللهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللهَ قال لهُقراءِ اللهاجِرِينَ: «مَنْ سَبَّحَ اللهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللهَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصَّلاة، رقم (٨٤١)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب الذكر بعد الصَّلاة، رقم (٥٨٣).

ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَتْلِكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ: ثَمَامَ المِئَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ البَحْرِ»(۱).

فقد عَلَّمَ الناسَ هَذِهِ الأذكارَ، فلا حَاجَةَ إلى أَنْ نَرْفَعَ الصوتَ بها، ونُثبِتَ سُنَّةً مِن أَجْلِ تَعْلِيم أمرٍ مَعْلُوم.

ثم نَقولُ: هَبْ أَن ذَلِكَ للتَّعْلِيمِ؛ فَإِنَّهُ تعليمٌ لأصلِ الذِّكْرِ، وصِفَةُ الذِّكْرِ تعْلِيمٌ لأصلِ الذِّكْرِ، وصِفَةُ الذِّكْرِ تعْلِيمٌ لأصلِ الذِّكْرِ، وتعليمٌ لِوَصْفِه، يعنى: أَنْ يكونَ جَهْرًا لَا سِرًّا.

وعلى كلِّ حالٍ، فإن الجَهْرَ بالذِّكْرِ بعدَ الصلواتِ المَكتوبَةِ سُنَّةٌ كانت تُفعلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ عَلِيَةٍ فَينْبَغِي لنا أن نُحْيِيَ هَذِهِ السُّنَّةَ التي أَمَاتَها كثيرٌ مِن الناسِ.

(١٧٧٤) السُّؤَالُ: ما الفَرْقُ بينَ قولِ مَن يَقُولُ بعدَ الصَّلاةِ المَفْرُوضَةِ لِمَن بجَانِبِهِ: تَقَبَّلَ اللهُ. وقولِ بعضِ النَّاسِ عندَ حُلولِ شَهْرِ رمضانَ والعيدِ: كلَّ عامٍ وأنتُمْ بخيرٍ، وهلِ العُرْفُ يَدْخُلُ في ذلِك؟

الجواب: أمَّا الأوَّلُ، وهو ما يكونُ بعدَ السلامِ مِنَ الصَّلاةِ، فقَدْ قالَ اللهُ تعَالَى: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَوْةَ فَأَذَ كُرُوا اللهَ قِيكَمًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ ﴾ [النساء:١٠٣]، فليسَ بعدَ الصَّلاةِ إلا الذِّكْرُ، أمَّا الدُّعاءُ فلَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم ولا عَنْ أَصْحابِهِ.

وأما قولُ القَائلِ عندَ انتهاءِ الصيامِ وحُلولِ العِيدِ لأَخِيهِ: تَقَبَّلَ اللهُ مِنَّا ومنكَ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصَّلاة وبيان صفته، رقم (٩٧).

أُو كَلِمَاتٍ نَحْوَهَا، فإنَّ هَذَا قَدْ وَرَدَ عن بعضِ السَّلَفِ، فكانَ الواحِدُ منهم يَقُولُ: تَقَبَّلَ اللهُ مِنَّا ومِنْكَ. وربها يَكُونُ لهَذَا أَصْلُ، قال اللهُ تعَالَى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَهِعُمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَعِيلُ رَبِّنَا نَقَبَّلُ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [البقرة:١٢٧].

وأما دُخولُ شَهرِ رَمضانَ والتَّهْنِئةُ به، فلا أَعْلَمُ فيها آثَارًا عنِ الصَّحابَةِ، ولكن رَوَى الإمامُ أَحمدُ والنَّسائيُّ أَنَّ الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يُبَشِّرُ أَصْحَابَهُ بِقُدُومِ شَهْرِ رَمَضَانَ (۱). فإذا أُخِذَ مِنْ هَذِهِ البِشَارَةِ جَوازُ التَّهْنِئةِ، فَقَدْ يكونُ لذلِكَ مَأْخَذُ صَحِيحٌ.

(١٧٧٥) السُّؤَالُ: بعضُ المُصلِّينَ إذا أَنْهَوْا صَلاتَهم قالوا لبَعْضِهم: تَقَبَّلَ اللهُ، فَهَلْ هَذَا يَجُوزُ؟

الجواب: أنا لَا أَعْلَمُ في هَذَا سُنَّةً، وهو أن الْمُصَلِّينَ يَدْعُو بعضُهم لبعضٍ بالقَبولِ، فتَرْكُه أحسنُ.

(١٧٧٦) السُّؤَالُ: هَلْ للإِنْسَانِ أَنْ يَجْهَرَ بكُلِّ الأَذْكَارِ الواردةِ بعدَ الصَّلاةِ المَّكْتوبةِ، أم يَجْهَرُ ببَعْضِها، نَرْجُو بَيانَ ذلك؟

الجواب: لَا أَعْلَمُ دَلِيلًا عَلَى التَّفْريقِ بِينَ الجَهْرِ بالتهليلِ، والخَفْتِ فِي التَّسبيحِ، بل حَدِيثُ عبدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ رَخَالِلَهُ عَنْهَا؛ أَنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ

⁽۱) أخرجه أحمد (۱/۱٤)، رقم ۸۹۹۱)، والنسائي: كتاب الصيام، ذكر الاختلاف عَلَى معمر فيه، رقم (۲۱۰۱).

النَّاسُ مِنَ المَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ»(١)، ولم يَخُصَّ شيئًا دونَ شيءٍ.

ولهذا كانَ الأفضلُ الجَهْرَ بالتَّسبيح، والتهليلِ، والتَّكبيرِ، إِلَّا إذا كانَ إِلَى جَنْبِكَ رَجُلٌ يَقْضِي صَلاتَه، فإن الجَهْرَ سَوْفَ يُؤذِيهِ، ويُشوِّشُ عليه، فلا تَفْعَلْ سُنَّةً يَتأذَّى بَا أَخوك المُسلِمُ، أَمَّا إذا كانَ النَّاسُ كُلُّهم سَلَّموا وكُلُّهم يَذْكُرونَ الله، فاجْهَرْ بالذِّكْرِ كُلِّه، أَمَّا إذا كانَ النَّاسُ كُلُّهم سَلَّموا وكُلُّهم يَذْكُرونَ الله، فاجْهَرْ بالذِّكْرِ كُلِّه، وَالدِّكْرُ شِيءٌ والقُرْآنُ شَيْءٌ آخرُ، كُلِّه، وَالذِّكْرُ شِيءٌ والقُرْآنُ شَيْءٌ آخرُ، وإن كانَ القُرْآنُ ذِكْرًا بالمَعْنَى العامِّ؛ كما قالَ تعَالَى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ ﴾ [الحجر: ٩].

(١٧٧٧) السُّؤَالُ: سَبَقَ وقُلْتُم: إِنَّ الدُّعاءَ ورَفْعَ اليدينِ بعدَ الصَّلاة بِدْعَةُ، معَ اللهُ وَرَدَ أَنَّ الدُّعاءَ بعدَ الفَّجْرِ لَا يُرَدُّ. وأَرْجُو من فَضيلتِكم ذِكْرَ أوقاتِ الدُّعاءِ وأَشْهَرِ الأُوقاتِ لذلك؟

الجَوَاب: نَحْنُ نَقُولُ: إِن الدُّعاءَ بعدَ صَلَاةِ الفريضةِ أَو النافلةِ غيرُ مشروعٍ، والأفضلُ أَنْ يَكُونَ دعاؤُك قبلَ السَّلامِ، ولكن يقولُ السَّائلُ: إِنَّهُ وَرَدَ أَن الدُّعاءَ بعدَ الصَّلاةِ لَا يُرَدُّ، ولم يَرِدْ هَذَا عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، إِنَّهَا رُوِيَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةِ لَا يُرَدُّ، ولم يَرِدْ هَذَا عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةِ اللَّهُ وَالسَّلامُ اللهُ اللهُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةِ وَاللهُ اللهُ عَنْ اللَّهُ وَدُبُرَ عَدُبُرَ عَلَيْهِ الصَّلاةِ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَا اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصّلاة، رقم (۸٤۱)، ومسلم: كتاب الصّلاة، باب الذكر بعد الصّلاة، رقم (٥٨٣).

⁽٢) أخرجه الترمذي: أبواب الدعوات، باب، رقم (٣٤٩٩).

اختَلَفَ فِي ذَلِكَ أَهْلُ العِلْمِ، والصحيحُ أَنَّ الْمُرَادَ آخِرُ الصَّلاةِ، ودَلِيلُ ذَلِكَ حديثُ ابنِ مَسْعودٍ أَنَّ رَسُولَ ﷺ لَمَّا ذَكَرَ التَّشَهُّدَ قال: «ثُمَّ يَتَخَبَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ» (١)؛ فدلَّ ذَلِكَ عَلَى أَن دُبُرَ الصَّلاةِ الَّذِي هُوَ مكانُ الدُّعاءِ هُوَ آخِرُ الصَّلاةِ، وما كانَ قبلَ التسليم.

--

ك الذكر والدعاء في الصَّلاة

(١٧٧٨) السُّوَّالُ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُدْعَى للوالدينِ في الصَّلاةِ المَفْروضةِ؟

الجُوَابُ: الأولى للمُصَلِّي صلاة النافلة وصلاة الفريضة أَنْ يَحرِصَ عَلَى الدُّعَاءِ الوَارِدِ عنِ النَّبِيِّ عَيَّاتُهِ، وبعدَ أَنْ يَأْتِيَ به له أَنْ يَدْعُو بها شاءَ لنفسِه أو لأَحدِ مِنَ المُسْلِمِينَ، في الفريضة وفي النافلة، ولكن إذا كَانَ الإِنْسَانُ معَ الإمامِ فإنَّه لا يَنْبغي له أَنْ يَتَأَخَّرَ عن مُتابعةِ الإمامِ مِنْ أَجْلِ الدُّعَاءِ؛ مثلَها نُشاهِدُه عندَ بعضِ النَّاسِ، فتَجِدُه يُصَلِّي معَ الإمامِ ويَسْجُدُ ويَحْرِصُ عَلَى أَنْ يَدْعُو الله في السُّجُودِ، فيقومُ الإمامُ ويَقْرَأُ الفاتحة أو أكثرَها، أو ربها قرأ مَعَها شيئًا وَهَذَا الرجلُ سَاجِدٌ يَدْعُو الله عَزَقِجَلًا!

نقول: هَذَا لِيسَ بصوابٍ؛ لأَنَّكَ إذا كنتَ معَ الإمامِ فإنك مَأْمورٌ باتِّباعِه؛ لقولِ نَبِيِّك مُحَمَّدٍ: "إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ»، ثمَّ فَصَّلَ النَّبِيُّ لقولِ نَبِيِّك مُحَمَّدٍ: "فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ يَسِيْ اللهُ لِمَنْ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب التشهد في الصَّلاة، رقم (٨٣٥).

حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا»(١).

أمَّا الإِنْسَانُ الَّذِي يُصَلِّي وَحْدَه فله أَنْ يُطوِّلَ ما شاءَ في الفريضةِ وفي النافلةِ، وله أَنْ يَدْعُوَ بها شاءَ لنفسِه ولغيرِه منَ المُسْلِمينَ.

—~~

(١٧٧٩) السُّؤَالُ: هَلْ يَتنافَى الدُّعَاءُ بالأدعيةِ القُرآنيةِ في السُّجُودِ معَ النهيِ عن قِراءةِ القُرْآنِ في السُّجُودِ؟

الجَوَابُ: ثَبَتَ عِنِ النَّبِيِّ عَيَّا أَنَّهُ قَالَ: «أَلَا وَإِنِّى نُمِيتُ أَنْ أَقْرَأَ القُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبَ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ، فَقَمِنُ (٢) أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ (٣).

ولكن إذا دَعَا الإِنْسَانُ بدُعاءٍ من القُرْآنِ في حالِ السُّجُودِ، مثل أَنْ يَقولَ: رَبَّنا في الدُّنْيَا حَسَنةً وفي الآخرةِ حَسَنةً وقِنا عذابَ النارِ، ربَّنا لَا تُزِغْ قُلُوبَنا بعدَ إِذْ هَدَيْتَنا وَهَبْ لنا من لَدُنْكَ رحمةً، إنك أنتَ الوهَّابُ، فإن هَذَا لَا بأسَ به؛ لأنَّه ما قَصَدَ القراءة، وإنها قَصَدَ الدُّعَاء، ولهذا لو كانَ جُنبًا -والجُنُبُ لَا يَقْرَأُ القرآنَ - ودَعَا بأدعيةِ القُرْآنِ فإنَّ هَذَا لَا بأسَ به، فلو قَالَ الجُنُبُ: رَبَّنا لَا تُزِغْ قُلوبَنا بعدَ إذ هَدَيْتَنا وهَبْ لنا من لَدُنْكَ رَحْمَةً، إِنَّكَ أنتَ الوَهَّابُ، يُرِيدُ الدُّعَاء، لَا التلاوة، فإن هَذَا لَا بأسَ به.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إيجاب التكبير وافتتاح الصَّلاة، رقم (٧٣٣)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب ائتهام المأموم بالإمام، رقم (١١٤).

⁽٢) أي حقيق وجدير.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، رقم (٤٧٩).

والحاصِلُ أنَّه يَجوزُ للمُصَلِّي أَنْ يَدْعُوَ فِي حالِ سُجودِه بدُعاءٍ من القُرْآنِ ولا حَرَجَ عليه.

(۱۷۸۰) السُّؤَالُ: هَلْ يَجُوزُ أَن أَقُولَ بِينَ السجدتينِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِوَالِدي؟ الجُواب: نعم، ويَجِبُ أَن نَعْلَمَ أَنَّ الصَّلاةَ قِراءةٌ وذِكْرٌ ودعاءٌ، فالصَّلاةُ كلُّها قِراءةٌ وذِكْرٌ ودعاءٌ، فالصَّلاةُ كلُّها قِراءةٌ وذِكْرٌ ودُعاءٌ، والفَاتِحةُ ثَناءٌ ودُعاءٌ، كذلك الرُّكوعُ فيه التَّسْبِيحُ ودُعاءٌ، تَقُولُ في قِراءةٌ وذِكْرٌ ودُعاءٌ، والفَاتِحةُ ثَناءٌ ودُعاءٌ، كذلك الرُّكوعُ فيه التَّسْبِيحُ ودُعاءٌ، تَقُولُ في

الرُّكوع: سُبْحانَ ربِّيَ العظيم.

وهنا أُحِبُّ أَنْ أُنْبَهَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ فِي الركوعِ سُبْحَانَ رَبِّيَ العَظيمِ فَانْتَبِهُ لَشيئينِ:

أُوَّلًا: أَنَّ اللهَ أَمرَكَ بهذا في القُرْآنِ الكريمِ: ﴿ فَسَيِّحَ بِٱسِّمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [الواقعة:٧٤]، قال النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ»(١). حِينَئذٍ أَشْعِرْ نفسَكَ إذا قُلْتَ: سُبحانَ ربيَ العظيم أنك مُمْتَثِلُ لأمرِ اللهِ تعالى.

ثانيًا: أنك مُتَّبِعٌ لرسولِ اللهِ ﷺ؛ لأن النبيَّ ﷺ كَانَ يُعَظِّمُ الربَّ في رُكوعِه، فيقولُ: سُبحانَ ربِّيَ العظيمِ.

فإذا عَلِمْنا ذَلِكَ فإنَّ الأفضلَ للإنسانِ أَنْ يَتَّبِعَ ما جاءتْ به السُّنَّة في الدعاءِ، فيبْدَأُ به أوَّلًا، ثم يَدْعُو بها شاءَ بينَ السَّجْدتينِ؛ كَانَ النبيُّ عَيْكِ يَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي

⁽۱) أخرجه أبو داود: تفريع أبواب الركوع والسجود، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، رقم (۸٦٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب التسبيح في الركوع والسجود، رقم (۸۸۷).

وَارْ حَمْنِي وَعَافِنِي وَارْزُقْنِي وَاجْبُرْنِي (')، فَحَافِظْ عَلَى هذا، ثمَّ إِنْ شِئْتَ فَادْعُ لُوَالِدَيْكَ وَارْحَمْنِي وَعَافِنِي وَارْزُقْنِي وَاجْبُرْنِي (')، فَحَافِظْ عَلَى هذا، ثمَّ إِنْ شِئْتَ فَادْعُ لُوَالِدَيْكِ وَلا مَانِعَ، وفي التشهُّدِ الأخيرِ أَمَرَنا النبيُّ عَلَيْهِ أَن نَستعِيذَ باللهِ من أَرْبَعٍ: من عذابِ جَهَنَّمَ، ومن عذابِ القبرِ، ومن فِتنةِ المَحْيَا والمَاتِ، ومن فتنةِ المَسيحِ الدَّجَالِ ('')، وقال النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَامُ بعدَ أَنْ ذَكَرَ التشهُّدَ: (ثُمَّ لْيَتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ) ('').

وإذا فَرغْتَ منَ التشهُّدِ فيَجوزُ أن تَقولَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي سيَّارةً فَخْمةً؛ لأنَّ النبيَّ عَلَيْ قال: «ثُمَّ لْيَتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ». ثم إن نفسَ الدعاءِ ولو في أُمورِ الدنيا عِبَادةٌ، يعني أنت إذا قُلْتَ: اللهمَّ ارْزُقْنِي سَيَّارةً فَخْمةً، وارْزُقْنِي بَيْتًا وَاسِعًا، وَارْزُقْنِي مَالًا كثيرًا طَيِّبًا، وما أَشْبَهَ ذلك، فَهُوَ نفسُه عِبادةٌ؛ لأنَّ دُعاءَ اللهِ عَنَّهَجَلً عِبَادةٌ.

إذنِ ادعُ اللهَ بها شئتَ في صَلاتِك، لكنِ ابْدَأْ أَوَّلًا بها جَاءَتْ به السُّنَّة، ثم ادْعُ اللهَ بها شِئتَ.

-699-

(١٧٨١) السُّؤَالُ: هَلْ يَجُوزُ الدعاءُ للوالِدَيْنِ في الصَّلاةِ المفروضةِ؟

الجواب: نَعَمْ، يَجوزُ للإنسانِ أَنْ يَدْعُوَ لِوالِدَيْهِ ولنَفْسِه ولغيرِه مِنَ المسلمينَ فِي الصَّلاةِ المفروضةِ والنافلةِ؛ لكِنِ الأَوْلَى -كما قلتُ مِنْ قَبْلُ- أَنْ يُحافِظَ عَلَى

⁽١) أخرجه الترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول بين السجدتين، رقم (٢٨٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة، باب ما يقول بين السجدتين، رقم (٨٩٨).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب ما يستعاذ منه في الصَّلاة، رقم (٥٨٨).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب التشهد في الصَّلاة، رقم (٤٠٢).

الدعاءِ الواردِ، فإذا أَحَبَّ أَنْ يَزِيدَ ويَدْعُوَ بِما شَاءَ فلا حَرَجَ عليه.

(١٧٨٢) السُّوَالُ: إذا بُشِّرَ الإِنْسَانُ بنِعْمَةٍ وهو يُصَلِّي هَلْ يَقُولُ: الحمدُ للهِ؟

الجواب: إذا بُشِّرَ الإِنْسَانُ بنِعْمَةٍ فلا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ وهو يُصَلِّى: الحمدُ للهِ، وإذا أَصَابَكَ نَزْغٌ مِن الشيطانِ وفتَحَ عليكَ بابَ الوَسَاوِسِ، تَستَعِيذُ باللهِ مِنْهُ وأنت تُصَلِّى؟ نَعَمْ وأنت تُصَلِّى.

إذن نَأْخُذُ مِن هَذَا قاعِدَةً، وهي: أنَّ كلَّ ذِكْرٍ وُجِدَ سَبَهُ في الصَّلاةِ؛ فإنَّهُ يُقالُ؛ لأنَّ هَذِهِ الحَوادِثَ يُمكِنُ أن نَأْخُذَ منها عندَ التَّتَبُّعِ قاعِدَةً، لكنَّ مسألةَ إجابَةِ المؤذِّنِ (١) حوشيخُ الإسلامِ ابنُ تَيميَّة، يَقُولُ بها- أنا فِي نَفْسِي منها شيءٌ؛ لأن إجابةَ المُؤذِّنِ طَوِيلَةٌ تُوجِبُ انشغالَ الإِنْسَانِ في صَلاتِهِ انشِغَالًا كَثِيرًا، والصَّلاةُ لها ذِكْرٌ خاصُّ لاَ ينبُغِي الانشغالُ عَنْهُ.

وأقولُ كذلك: إذا كُنْتَ تُفْطِرُ وسَمِعْتَ الأذانَ، فإِنَّكَ تُجِيبُ الْمُؤَذِّنَ ولو كُنْتَ تُفْطِرُ، بل قَدْ نقولُ: إِنَّهُ أكثرُ؛ لأنك تتَمَتَّعُ الآنَ بنِعْمَةِ اللهِ، وجزاءُ هَذِهِ النَّعْمَةِ الشَّكُر، ومن الشُّكْرِ إجابَةُ المُؤذِّنِ، فتُجِيبُ المُؤذِّنَ ولو كُنْتَ تأكُلُ، ولا حَرَجَ عليك في هذَا، ومن الشُّكْرِ إجابَةُ المؤذِّنِ، فصَلِّ عَلَى النبيِّ عَلَيْهِ وقُل: «اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ وإذا فَرَغْتَ مِن إجابَةِ المؤذِّنِ، فصَلِّ عَلَى النبيِّ عَلَيْهِ وقُل: «اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلَاةِ القَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدًا الوسِيلَةَ وَالفَضِيلَة، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ» (٢).

⁽١) الفتاوي الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٥/ ٣٢٣).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء عند النداء، رقم (٦١٤).

وإذا سَمِعْتَ الْمُؤَذِّنَ وأنتَ في بيتِ الخَلاءِ، فبَيْتُ الخَلاءِ لَيْسَ مَوضِعَ ذِكْرٍ، لكن قالَ الإمامُ أحمدُ: (إنه يُجِيبُ بِقَلْبِه، يعني: يُتابِعُ بقَلْبِهِ، ولا يَنْطِقُ بلسانِهِ)(١).

--

(۱۷۸۳) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ قَوْلِ الْمُصَلِّي وَهُو فِي صَلاتِه: (سُبْحَانَك) حِينَ يَسْمَعُ آياتِ التعظيمِ للهِ جَلَّوَعَلا، نحوُ قولِه تعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ يَسْمَعُ آياتِ التعظيمِ للهِ جَلَّوَعَلا، نحوُ قولِه تعَالَى: ﴿وَهُو ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [إبراهيم:٤]، وغيرِها من آياتِ التَّعْظيمِ، وما هُوَ الضَّابِطُ في ذلك؟

الجواب: لَا حَرَجَ فِي هذا، إِن كَانَ هُوَ الَّذِي يَقْرَأُ فَلَا إِشْكَالَ فِي هذا، يعني إِنسانٌ يَتَهَجَّدُ فإذا مَرَّ بآيةٍ فيها تَعْظِيمُ الربِّ عَنَّقِجَلَّ فقال: سُبْحانَك، لكنْ إذا كَانَ يَسْتَمِعُ إلى الإمام فَهَلْ يَقُولُ: سُبْحانَكَ أُو يُنْصِتُ؟

أقولُ: الأَصْلُ أَنْ يُنْصِتَ؛ لكنْ إذا كَانَتْ هَذِهِ الكَلِمَةُ تَسْتَوْجِبُ حُضورَ قَلْبِه، ولا تَشْغَلُه عن استهاع قِراءةِ إمامِه فلا بَأْسَ بها.

(١٧٨٤) السُّؤَالُ: فِي آخِرِ سُورَةِ التِّينِ قَوْلُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ أَلِيْسَ ٱللهُ بِأَخَكَمِ
الْخَكِمِينَ ﴾ [التين: ٨]، وفي آخِرِ سُورَةِ القِيامَةِ: ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْتِى ٱلمُؤتَى ﴾ [القيامة: ٤٠]، هَلْ يَجُوزُ الردُّ فِي أَثْناءِ الصَّلاةِ بـ (بلي) أو لا؟

الجواب: إذا قال: ﴿ أَلِيْسَ ٱللَّهُ بِأَخَكِمِ ٱلْحَكِمِ بَالْحُوابِ: بَلَى، فَقُلْ هَكذا، ولو كُنْتَ فِي الصَّلاةِ، وكذلك: ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِدٍ عَلَىٰ أَن يُحْتِى ٱلْمَوْتَ ﴾ ؟ قُلْ: بَلَى وأنتَ تُصَلِّى.

⁽١) انظر كشاف القناع عن متن الإقناع، للبهوتي (١/ ٦٣).

وأَخَذْنَا هَذَا الْجَوَابَ مِن قُولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ أُوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلأَرْضَ بِقَدِدٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّىُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [يس:٨١].

ومن قولِه تعَالَى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ إِخَلْقِهِنَّ بِقَلِدٍ عَلَى أَلْمَوْقَ بَكَ إِنَّهُ، عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ ﴾ [الأحقاف:٣٣].

المهمُّ أنك إذا مَرَّت بك هَذِهِ الآيةُ وأمثالُها، فقُل: بَلَى. نحوُ: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر:٣٦]؟ بَلَى. وكذا: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي ٱنْنِقَامِ ﴾ [الزمر:٣٧]؟ بَلَى.

-680

(١٧٨٥) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ الدُّعاءِ في الصَّلاةِ بلُغَةٍ غيرِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، خَاصَّةً إذا كانتْ مِنْ رَجُلِ لَا يُحْسِنُ اللَّغةَ العَرَبِيَّةَ؟

الجواب: الدُّعاءُ بغيرِ العَرَبِيَّةِ من شَخْصٍ لَا يَعرِفُ اللَّغْةَ العَرَبِيَّةَ جائزٌ، سواءٌ في الصَّلاةِ، أو خَارِجَ الصَّلاةِ؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي لَا يَعرِفُ العَرَبِيَّةَ لو كُلِّفَ أَنْ يَدعُو بالعَرَبِيَّةِ لكانَ هَذَا من تَكْلِيفِ ما ليسَ في وُسْعِهِ، وقد قالَ اللهُ تعَالَى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦].

فإذا قالَ قائلٌ: نُعلِّمُه. قلنا: وإذا عَلَّمْتَهُ الألفاظَ، وهو لَا يَعْرِفُ المعانِيَ فَمَا الفَائدَةُ.

وعلى كلَّ فالدعاءُ يَجوزُ للإنسانِ أَنْ يَدْعُوَ اللهَ تعَالَى بلِسَانِهِ أي: بلسانِ الدَّاعِي باللَّغَةِ العَربِيَّةِ، أو غيرِ العَربِيَّةِ، وأما القُرْآنُ فلا يَجوزُ أَنْ يَنْطِقَ به أَحَدٌ إلا باللُّغَةِ العَربِيَّةِ عَلَى كلِّ حالٍ.

وأما الأَذْكَارُ الوَارِدَةُ، فهذِهِ إِنْ تَعَذَّرَ أَنْ يَتَعَلَّمَها بِاللَّغَةِ العرَبِيَّةِ، فلا بَأْسَ أَنْ يَدَكُرَ اللهَ بِلِسانِهِ، لكنْ -كما تَعْلَمُونَ- لَفْظُ الجلالَةِ مثلًا لا يُمكِنُ أَنْ يُحَوَّلَ إلى غيرِ اللَّغَةِ العرَبِيَّةِ، وإذا لم يُمْكِنْهُ فله أَنْ يَدْعُوَ بغيرِ العَرَبِيَّةِ.

فصارتِ الأقسامُ ثلاثةً:

الأول: ما لَا يَجوزُ إلا بالعَرَبِيَّةِ وهو القُرآنُ.

الثاني: ما يَجوزُ بالعَرَبِيَّةِ وغيرِها مِمَّن لَا يُحْسِنُ العَرَبِيَّةَ، وهو دُعاءُ اللهِ بها ليسَ وارِدًا.

والثالث: الدعاءُ بالوارِدِ، كالأذكارِ ونَحْوِها نقولُ: إِنْ كَانَ قادِرًا عَلَى العرَبِيَّةِ فَلْتَكُنِ بالعرَبِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ عاجِزًا فبِلُغَتِهِ.

-69P

(١٧٨٦) السُّوَّالُ: نَسْمَعُ بَعْضَ الْمُصَلِّين يَقُولُ عندَما يَقْرَأُ الإِمامُ الآيةَ: ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِدٍ عَلَىٰ أَن يُحْتِى ٱلْمُوَتَىٰ ﴾ [القيامة:٤٠]، يَقُولُ: بَلَى، ويَرْفَعُ من صَوْتِه شيئًا، فَهَا حُكْمُ ذَلك؟

الجَوَاب: يَقُولُ السامعُ والتالي عندَ قولِه تعَالَى: ﴿ أَلِنَسَ ذَلِكَ بِقَادِ عَلَىٰ أَن يُخِيَى الْمَؤْقَ ﴾ ، وقولِه تعَالَى: ﴿ أَلِيْسَ اللّهُ بِأَخَكِمِ الْمُكِمِينَ ﴾ [التين: ٨]؛ يَقُولُ: بَلَى؛ استجابةً لهَذَا السُّوْالِ، واللهُ هُوَ أَحْكَمُ الحَاكِمِينَ، حِكْمةً وحُكْمًا. لكنَّ المأمومَ لا يَرفَعُ صَوْتَه بذلك؛ لِئَلَّ يُشوِّشَ عَلَى مَن حَوْلَه من المُصَلِّينَ.

(١٧٨٧) السُّوَّالُ: فِي قُولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَيْكَ مَهُ أُونَ عَلَى ٱلنَّبِيَّ وَمَلَيْكَ مَهُ أَلَا عَلَى ٱلنَّبِيِّ اللهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب:٥٦]، إذا قَرَأَ الإمامُ هَذِهِ الآية، فَهَلْ يُصَلِّي المَّامُومُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ؟

الجواب: إذا أَمْكَنَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّمِامِ أَنْ يَشْعَلُه عن استهاعِ قِراءةِ الإمامِ أو يُوجِبُ التشويشَ عَلَى مَن حَوْلَه فلا يَفْعَلْ.

-6080A

(١٧٨٨) السُّؤَالُ: سَمِعْتُ بعضَ المُصَلِّينَ في الصَّلاةِ إِذَا قَرَأَ الإِمامُ قولَهُ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيثُ ﴾[الفاتحة:٥]، قال: استَعَنَّا بِاللهِ؟

الجواب: هَذَا لَا أَصْلَ لَهُ؛ لأَنَّ المَشْرُوعَ للمَأْمُومِ إِذَا قَرَأً إِمَامُهُ الفَاتِحَةَ أَنْ يقولَ عندَ انتهائِهَا: آمِينَ. وأمَّا أَنْ يَقولَ: استَعَنَّا باللهِ. فَإِنَّهُ يُغنِي عنها قولُ الإمامِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُهُ وَإِيَّاكَ نَعْبُهُ وَالْفَاعِةِ وَإِيَّاكَ نَعْبُهُ وَإِيَّاكَ نَعْبُهُ وَإِيَّاكَ نَعْبُهُ وَإِيَّاكَ نَعْبُهُ وَإِيَّاكَ نَعْبُهُ وَإِيَّاكَ نَعْبُهُ وَإِيَّهُ وَالْفَاعِةِ وَيَ مِنَ اللهِ عَنَّوْجَلًا.

(١٧٨٩) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ صَلاتِنَا عَلَى النَّبِيَّنِ إبراهيمَ وموسَى -عليهم الصَّلاة والسلام - عندَ آخِرِ سُورَةِ ﴿ سَبِحِ ﴾ [الأعلى:١]، وهل يُبْطِلُ ذلكَ الصَّلاةَ وهل هُو واردٌ؟

الجواب: لَا أَعْلَمُ أَنه وَارِدٌ أَنْ يُصَلَّى عَلَى نَبِيِّ مِن الأنبياءِ عندَ ذِكْرِهِ إلا النَّبِيَّ عَلَى فَإِنَّهُ وَرَدَ فِي السُّنَنِ عِن أَبِي هُرَيرَةَ رَضَاٰلِلَهُ عَنْهُ أَن النبيَّ عَلَيْهُ صَعِدَ المِنْبَرَ فَقَالَ: "آمِينَ، فَإِنَّهُ وَرَدَ فِي السُّنَنِ عِن أَبِي هُرَيرَةَ رَضَاٰلِلَهُ عَنْهُ أَن النبيَّ عَلَيْهُ صَعِدَ المِنْبَرَ فَقَالَ: "آمِينَ،

آمِينَ، آمِينَ». قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ الله مَا كُنْتَ تَصْنَعُ هَذَا؟ فَقَالَ: «قَالَ لِي جِبْرِيلُ: رَغِمَ أَنْفُ أَنْفُ عَبْدٍ أَدْرَكَ أَبُويْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا، لَمْ يُدْخِلْهُ الجَنَّةَ. قُلْتُ: آمِينَ. ثُمَّ قَالَ: رَغِمَ أَنْفُ امْرِئٍ ذُكِرْتَ عَبْدٍ دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ، لَمْ يُغْفَرْ لَهُ. فَقُلْتُ: آمِينَ. ثُمَّ قَالَ: رَغِمَ أَنْفُ امْرِئٍ ذُكِرْتَ عَبْدٍ دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ، لَمْ يُغْفَرْ لَهُ. فَقُلْتُ: آمِينَ» فَاللهُمَّ صَلِّ وسَلِّمْ عليه، واجْعَلْنَا مَنَ يَدْخُلُ الجَنَّةُ بوالِدَيْهِ، واجْعَلْنَا مِمَّن يُغْفَرُ له في هَذَا الشَّهْرِ.

(١٧٩٠) السُّؤَالُ: نَسْمَعُ بعضَ الناسِ بعدَ خِتَامِ الإمامِ لقِرَاءةِ سورَةِ (الأَعْلَى) يُصَلِّي عَلَى إِبْراهِيمَ ومُوسَى -عليهما الصَّلاة والسلام-، فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ، وهَلْ يَجِقُّ لَيُصَلِّي عَلَى إِبْراهِيمَ ومُوسَى -عليهما الصَّلاة والسلام-، فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ، وهَلْ يَجِقُّ للإمامِ إذا سَمِعَ أَحَدًا مِنَ المَامُومِينَ أَنْ يُنْكِرَ عليهِمْ، ويَقولَ لهُمْ: إن هَذَا قَدْ يكونُ كَلامًا فِي الصَّلاةِ أم ماذَا؟ أَرْجُو إفادَتَنَا.

الجواب: لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُصَلِّيَ عليهِما إذا خَتَمَ هَذِهِ السُّورَةَ، لكِنْ لَا يُنْهَى الإِنْسَانُ عن ذلِكَ، لأنه عِبَارَةٌ عن دُعاءٍ بالصَّلاةِ والسَّلامِ عَلَى نَبِيَّيْنِ مِنْ أنبياءِ اللهِ، وليسَ خِطَابًا وليسَ كَلامًا حتَّى يُبْطِلَ الصَّلاةَ.

لكنَّ السؤالَ عندَ آيةِ الرَّحْمَةِ والتَّعَوُّذَ عندَ آيةِ الوَّعيدِ في النوافِلِ سُنَّةُ، وفِي الفرائضِ جائزٌ، فالنوافِلُ يَنْبَغِي لك إذا مَرَرْتَ بآيةِ الرَّحْمَةِ أن تَسألَ، وإذَا مَرَرْتَ بآيةِ الرَّحْمَةِ أن تَسألَ، وإذَا مَرَرْتَ بآيةِ التَّسْبِيحِ أن تُسَبِّحَ كها كانَ النَّبِيُّ يَيَّالِلَهُ يَفْعَلُ بَآيَةِ التَّسْبِيحِ أن تُسَبِّحَ كها كانَ النَّبِيُّ يَيَّالِلَهُ يَفْعَلُ فَي الرَّفَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ لَا يُنْهَى الإِنْسَانُ عن ذلكَ، ولكن لا يُطْلَبُ فَيْلُهُ لَا يُنْهَى الإِنْسَانُ عن ذلكَ، ولكن لا يُطْلَبُ مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَه.

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب قول رسول الله علي رغم أنف رجل، رقم (٣٥٤٥).

(١٧٩١) السُّوَّالُ: هَلْ يَجوزُ الدُّعاءُ عَلَى أَحَدِ النَّاسِ مَعَ ذِكْرِ اسْمِه فِي الصَّلاةِ؟ وَهَلْ يُبْطِلُ هَذَا الصَّلاةَ؟

الجَوَاب: نَعَم يَجُوزُ الدُّعاءُ لشَخْصٍ بِعَيْنِه فِي الصَّلاةِ، ويَجُوزُ الدُّعاءُ عَلَى شَخْصٍ بِعَيْنِه فِي الصَّلاةِ أيضًا، ولا بَأْسَ؛ لأنَّ كلَّ هَذَا وَرَدَ عنِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلهِ وسلَّم، فإذا قلتَ مثلًا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لأبي فُلانٍ، أو لأجي فُلانٍ، أو اللَّهُمَّ اغْفِرْ لفُلانٍ، أو لأجي فُلانٍ، أو اللَّهُمَّ اغْفِرْ لفُلانٍ من النَّاسِ، فلا بَأْسَ، أو إذا أَرَدْتَ أن تَدْعُو عَلَى شَخْصٍ مُعَيَّنِ لَجَقَ المُسْلِمِينَ منه أَذيَّةُ وتُعَيِّنَه فِي الصَّلاةِ؛ فلا بَأْسَ أيضًا، إلَّا أَنَّكَ لا تَلْعَنْهُ، فلا تَقُلْ: اللَّهُمَّ العَنْهُ؛ لأنَّ لَعْنَ الحيِّ حَرَامٌ؛ فإنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلاةِ لَا تَلْعَنْهُ فَإِنَّا الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلاةِ الْعَنْهُ مَا اللهُ تَعَلَى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءُ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِبَهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءُ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِبَهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءُ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِبَهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ أَوْ يَتُوبُ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِبَهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ اللَّهُمُ اللهُ وَلَا اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءُ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهُمْ أَوْ يُعَذِبَهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِلَى عَمِوانَ مَا اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَيْ مَا اللهُ عَمْ الْعَنْهُ فَي الصَّلَا عَلَى اللهُ عَلَيْهُمْ فَإِنَّكُ اللْعَلَيْهُمْ فَلَا عَلَى اللهُ عَمَالَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِمْ فَاللّهُ فَا اللهُ عَمَالَ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ عَلَيْهُمْ اللهُ ا

واللعنةُ هِيَ الطردُ والإبعادُ عن رحمةِ اللهِ، وما نَدْرِي لعلَّ هَذَا الَّذِي كانَ عَدُوًّا للمُسْلِمِينَ. للمُسْلِمِينَ.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ [آل عمران:١٢٨]، رقم (٢٥٠٠)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصَّلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، رقم (٦٧٥).

القنوت:

(١٧٩٢) السُّؤَالُ: أناسٌ منَ العلماءِ يَنْهَوْنَ عنِ الصَّلاةِ على النبيِّ ﷺ في نهايةِ دُعاءِ القُنوتِ، أَرْجُو تَوضِيحَ ذلكَ.

الجواب: الصَّلاةُ على النبيِّ عَلَيْهِ في دُعاءِ القُنوتِ لم تَثْبُتْ عنِ الرَّسولِ عَلَيْهُ، ولكِن لَا أَرَى حَرَجًا أَنْ يُصَلَّى على النبيِّ عَلَيْهِ في نهايةِ دعاءِ القُنوتِ؛ لأنَّ الصَّلاةَ على النبيِّ عَلَيْهِ مِن حقِّه عَلينا، وهِي دُعاءٌ، على شَرْطِ ألَّا يَعْتَقِدَ الإِنْسَانُ أَنَّ الصَّلاةَ عليه النبيِّ عَلَيْهِ مِن حقًّه عَلينا، وهِي دُعاءٌ، وإنها يُصَلِّي عليه لأنَّ لَه حقًا علينا، ولأنَّ خَتْمَ في هذِه الحالِ منَ الأُمورِ المَّاثُورةِ، وإنها يُصَلِّي عليه لأنَّ لَه حقًا علينا، ولأنَّ خَتْمَ الناسِ: إن المَّلاةَ عليهِ منَ الأُمورِ المُستَحْسَنةِ. وإن كَانَ قَدْ يَقولُ بعضُ الناسِ: إن الصَّلاةَ عَلَى النبيِّ عَلَيْهِ في آخِرِ الصَّلاةِ صلاةٌ عليه لجميع الدعاء.

(۱۷۹۳) السُّؤَالُ: وَرَدَ فِي دُعاءِ إِفطارِ الصائمِ: «ذَهَبَ الظَّمَأُ، وابْتَلَّتِ العُرُوقُ، وبَقِيَ الأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللهُ»^(۱)، فَهَلْ هَذَا ثَابِتٌ عنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّالَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

الجواب: هَذَا حديثٌ مشهورٌ؛ لَكِنْ ليسَ في كُلِّ صومٍ، إنَّما هُوَ في الصومِ إذا طَالَ النهارُ واشتدَّ الحرُّ، فإنَّه إذا أَفْطَرَ يَجِدُ هذا: يَذْهَبُ الظمأ، وتَبْتُلُ العُروقُ، والأجرُ عندَ اللهِ عَرَّفَجَلَّ؛ لَكِنْ في أَيَّامِنا هَذِهِ لَا نَقولُ هَذَا الدعاءَ، لو قُلْنا: ذَهَبَ الظمأ، ماذا يُقَالُ لنا؟ يُقالُ: لا ظَمَأَ، هَذَا كَذِبٌ، لو قُلْنا: ابْتَلَّتِ العروقُ، يُقَالُ: لا، الظمأ، ماذا يُقالُ لنا؟ يُقالُ: لا ظَمَأَ، هَذَا كَذِبٌ، لو قُلْنا: ابْتَلَّتِ العروقُ، يُقَالُ: لا، ما يَبِسَتْ حتَّى تَبْتَلَ، أمَّا إِثَابَةُ الأَجرِ نَعَمْ، ولا شَكَّ في ذلك، نسألُ اللهَ أَنْ يُثِيبَنا الأُجورَ، ولهذا ظَنَ بعضُ الناسِ أنَّ هَذَا الذِّكْرَ يُقالُ في كلِّ صومٍ؛ ولكِنَّه خطأً؛

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الصوم، باب القول عند الإفطار، رقم (٢٣٥٧).

لأنَّ النبيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم لَا يُمْكِنُ أَنْ يقولَ ذَهَبَ الظمأُ، وابتلتِ العروقُ وهو لم يَكُنْ ظمآنَ، ولم تَكُنْ عُرُوقُه يابسةً. إذن متى يُقَالُ هذا؟ يُقَالُ في شِدَّةِ الحرِّ والعطشِ.

(١٧٩٤) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ الجهرِ بِالصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْ بِعَدَ القُنُوتِ وغَيْرِه؟

الجَوَاب: لَا شَكَّ أَنَّ اللهَ تعالى أَمَرَ بالصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ فِي كتابِه، وأَنَّ الصَّلاة عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ مِن آدابِ الدُّعَاءِ، فإنَّها خاتمةُ الدُّعَاءِ وفاتحتُه، ولكنَّ الصَّلاة عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ فِي القُنُوتِ يَرَى بعضُ العُلَمَاءِ أَنَّهَا غيرُ مَشروعةٍ، ويقولُ: إنَّ القنوت فِي النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ فِي الصَّلاةِ تكونُ فِي آخِرِ الصَّلاةِ، فإنَّنا في التشهُّدِ الأخيرِ نُصلِي عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ مع أَنَّنا نَدْعُو في أَثْناءِ الصَّلاةِ بينَ فإنّنا في التشهُّدِ الأخيرِ نُصلِي عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ يَعْلِيْهِ يَكُونُ في آخِرِ الصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ يَعْلِيْهِ يَكُونُ في آخِرِ الصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ يَعْلِيْهِ يَكُونُ في آخِرِ الصَّلاةِ في السَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ يَكُونُ في آخِرِ الصَّلاةِ في النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ يَعْلِيْهِ يَكُونُ في آخِرِ الصَّلاةِ في السَّلاةِ في السَّهِ الأخيرِ. ويرَى الفُقهاءُ رَحَهُمُ اللَّهُ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ يَعْلِيْهُ يَخْتِمُ بها الصَّلاةِ في التشهُّدِ الأخيرِ. ويرَى الفُقهاءُ رَحَهُ مُ الصَّلاةِ في التَشهُّدِ الأخيرِ. ويرَى الفُقهاءُ رَحَهُ مُ اللَّهُ يُصَلِّى عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِي عَلَى النَّبِي الْحَدِرِ.

ورَأْيِي في هَذِهِ المسألةِ أن اتَّخاذَ ذلكَ عَلَى سَبيلِ العِبَادَةِ والمُداومةِ لَا يَنْبَغِي؛ لأنَّه لم يَثْبُتْ عنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَامُ، وأمَّا فِعْلُه أحيانًا فأرجو أَلَّا يَكُونَ به بَأْسٌ.

-699-

(١٧٩٥) السُّؤَالُ: هَلْ مَعْنَى قُولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ إِ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب:٤١]، أن أقولَ: (الله الله) أو أقولَ: (هو هو)؟ الجَوَاب: قال اللهُ تَعَالَى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾، وذِكْرُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ يَكُونُ بالقلبِ وحدَه، عَزَّوَجَلَّ يَكُونُ بالقلبِ وحدَه، وباللِّسانِ وحدَه، وباللِّسانِ وحدَه،

أما الذِّكْرُ بالقلبِ، فَهُوَ التفكُّرُ فِي أسهاءِ اللهِ وصفاتِه وآياتِه الكونيَّة والشرعيَّة، وَهَذَا ذِكْرٌ.

وأمَّا الذِّكْرُ باللسانِ، فَهُوَ التسبيحُ والتهليلُ والتحميدُ والتكبيرُ وقراءَةُ القُرْآنِ، وكُلُّ قولٍ يُقرِّبُ إلى اللهِ، حَتَّى الأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المُنكرِ يُعْتَبَرُ مِن ذِكْرِ اللهِ، فذِكْرُ اللهِ، فذِكْرُ اللهِ باللِّسانِ كلُّ قَولٍ يُقَرِّبُ إلى اللهِ.

وإذا قُلْنا: كلُّ قولٍ يُقرِّبُ إلى اللهِ؛ صار لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا القَوْلُ مَأْثُورًا، يعني جَاءَتْ به الشَّريعةُ. وعلى هَذَا يَخْرُجُ ذِكْرُ الصُّوفِيَّةِ الذين يَقولون: (الله، الله، الله، الله)، فهذا لَيْسَ ذِكرًا، وأقبحُ من ذَلِكَ قولُهم: (هو، هو، هو، هو).

عَلَى كُلِّ حَالٍ، هَذَا مُبْتَدَعٌ، وليسَ بذِكْرٍ، قال اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَا هُو وَالْمَلَتَهِكَةُ وَأُولُوا الّهِ إِلَا هُو وَالْمَلَتَهِكَةُ وَأُولُوا الْمِفْرِ قَامِمًا الله ﴾ [عمد: ١٩]، وقال: ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلّا هُو وَالْمَلَتَهِكَةُ وَأُولُوا الْمِفْرِ قَامِمَا الله فَو الله إلَّهُ ضميرٌ إِلْقِيسَطُ لَآ إِلَهُ إِلَا هُو الله إلَّا هُو الله ضميرٌ عائدٌ عَلَى ما سَبَقَ، ولَيْسَ شَيْئًا مُستقِلًا، فالذِّكْرُ بكلِمةِ: (هو، هو) أو (الله، الله، الله) هذَا خَطَأً، فالذِّكْرُ لَا بُدَّ فيه من جُملةٍ مُفيدةٍ: تَسْبِيحٌ، أو تَحْمِيدٌ، أو تَكْبِيرٌ، أو تَهْليل، أو كُلُ قولِ يُتَقَرَّبُ به إلى اللهِ.

والذُّكُرُ بِالجَوارِحِ: كلُّ فِعلِ يَتقرَّبُ بِهِ الإِنْسَانُ إِلَى اللهِ، فَالرُّكُوعُ ذِكرٌ، والسُّجُودُ فِكرٌ، والقيامُ فِي الصَّلاةِ ذِكرٌ، فَكلُّها ذِكرٌ، ولهذا تُسَمَّى ذِكرٌ، والقيامُ فِي الصَّلاةِ ذِكرٌ، فَكلُّها ذِكرٌ، ولهذا تُسَمَّى

الصَّلاةُ ذِكرًا، قال تعَالَى: ﴿ أَتُلُ مَا أُوحِى إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِنْكِ وَأَقِمِ ٱلصَّكَافَةُ إِنَّ الصَّكَافَةَ أَلَمُنكُرُ وَلَذِكْرُ ٱللّهِ أَكْبَرُ وَاللّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴾ الصَكافة تَنْهَى عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكُرُ وَلَذِكْرُ ٱللّهِ أَكْبَرُ وَأَعْظَمُ، وهي تَحتمِلُ -كما هُوَ مَعلومٌ - [العنكبوت: ٤٥]، أي لِمَا فيها من ذِكرِ: اللهُ أَكْبَرُ وأَعْظَمُ، وهي تَحتمِلُ -كما هُوَ مَعلومٌ - عِدَّةَ أقوالٍ وأفعالٍ.

بَقِيَ علينا: هَلْ يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ الذِّكرُ باللسانِ وحدَه؟

نَقُولُ: يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ الذِّكُرُ بِاللِّسَانِ وحدَه معَ إقرارِ القَلبِ، وغَفْلةِ القلبِ، وَهَوَ عَافلٌ فِي قلبِه، لَكِنَّهُ مُقِرُّ، وإنها وَهَذَا يَقَعُ كَثِيرًا، فكثِيرًا ما يَذْكُرُ الإِنْسَانُ ربَّه وهو غافلٌ فِي قلبِه، لَكِنَّهُ مُقِرُّ، وإنها قُلْنا: معَ الإقرارِ بِالقلبِ؛ لِيَخْرُجَ بِذَلِكَ ذِكرُ المُنافِق، فالمُنافِقُ يَذْكُرُ اللهَ بِلِسانِه لكنَّ قُلْبه مُنكِرٌ، بِخِلافِ المُؤْمِنِ الَّذِي يَذْكُرُ اللهَ بِلِسانِه وقلبُه غافلٌ، فالذِّكُرُ باللسانِ معَ غَفلةِ القلبِ ناقصٌ جِدًّا.

وافرِضْ أنك الآنَ بعدَما سَلَّمَ الإمامُ مِن الصَّلاةِ أو سَلَّمْتَ أنتَ فبَدَأْتَ تَقولُ: سُبحانَ اللهِ، سُبحانَ اللهِ، وأنتَ تَلتفِتُ يَمِينًا وشِمالًا تَنْظُرُ لَمَن رَاحَ ولَمَن جاءَ، فأنتَ تُذكُرُ اللهَ بلِسانِكَ، لكنَّ الحقيقةَ أن القَلْبَ مُتعلِّقٌ بالذين يَذْهَبونَ ويَجِيؤونَ، فقَلبُكَ لَانَ فَارغٌ مِن الذِّكِرِ غَافلٌ، وإنها اشتغلَ بالذاهِبِينَ والراجِعِينَ، وبغيرِ ذلك، وَهَذَا يُنْبغي للإنسانِ أَنْ يَحْرِصَ غايةَ الحِرصِ عَلَى أَنْ يَكُونَ القلبُ مُوافِقًا لِلسَّانِ في ذِكْرِ اللهِ.

أما ذِكْرُ الجَوَارِج، فَهُوَ كلُّ فِعلِ يَتقرَّبُ بِهِ الإِنْسَانُ إِلَى رَبِّه.

وإننا نَنْصَحُ الأَخَ السَّائِلَ إِن كَانَ يَسْتَعْمِلُ هَذَا الذِّكْرَ بِنَفْسِه -أَعْنِي (الله، الله) أو (هو، هو) - أَنْ يُقلِعَ عنه، وَأَنْ يَتُوبَ إِلَى اللهِ، وَأَنْ يَذْكُرَ اللهَ كَمَا ذَكَرَهُ نَبِيَّه صَلَّى اللهُ

عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ، وإنْ كَانَ يَعْلَمُ مِن أَحَدِ أَنه يَفْعَلُ ذلكَ فَلْيَنْصَحْهُ، ويُبَيِّنْ له، وقد قال النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَأَنْ يُهْدَى بِكَ رَجُلٌ وَاحِدٌ خَيْرٌ لَكَ مِنْ مُمْرِ النَّعَمِ» (١).

وقال النَّبِيُّ ﷺ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»(٢)، ولم يَقُل: لَقِّنوا موتاكم (هو، هو، هو)، وقال: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الجَنَّةَ»(٣).

والمُشْرِكُ الَّذِي لِحِقَه أُسامةُ بنُ زيدٍ، فلما أَدْرَكَه قال: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ (أ) ما قال له: (هو، هو، هو)، بل قال: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ، فهذه هي الَّتِي تُنَجِّي قائلَها مِنَ النارِ. فلذلك يَنبغِي له إذا كَانَ يَعْرِفُ أحدًا يَفْعَلُ هَذَا الفِعْلَ أَنْ يَنْصَحَهُ، ويقولَ: واللهِ لو مُتَ عَلَى هَذَا الفِعْلَ أَنْ يَنْصَحَهُ، ويقولَ: واللهِ لو مُتَ عَلَى هَذَا الْمِعْلَ أَنْ يَنْصَحَهُ، ويقولَ: واللهِ لو مُتَ عَلَى هَذَا الْمِعْلَ أَنْ يَنْصَحَهُ، ويقولَ: واللهِ لو مُتَ عَلَى هَذَا الْمِعْلَ أَنْ يَنْصَحَهُ ويقولَ: واللهِ لو مُتَ عَلَى هَذَا الْمِعْلَ أَنْ يَنْصَحَهُ ويقولَ: واللهِ لو مُتَ عَلَى هَذَا الْمِعْلَ أَنْ يَنْصَحَهُ ويقولَ: واللهِ لو مُتَ عَلَى هَذَا الْمِعْلَ أَنْ يَنْصَحَهُ ويقولَ: واللهِ لو مُتَ عَلَى عَيْرِ الْفِطرةِ.

(١٧٩٦) السُّؤَالُ: نُلاحِظُ أَن بعضَ الإخوةِ فِي دُعاءِ القُنُوتِ يَقولُون عندَ ذِكْرِ اللهِ تعَالَى: (سُبْحَانَكَ)، وكذلك أقوالٌ أُخْرَى مثل: (حقًّا) و(نَشْهَد)، فهَا حُكْمُ ذلك؟

الجواب: الظاهرُ أَنَّ هَذَا لَا بَأْسَ به، يعني: إذا دَعَا الإمامُ فِي القنوتِ بدعاءِ يَقْتَضِي التسبيحَ فلا بَأْسَ أَنْ يُسَبِّحَ المأمومُ خَلْفَ الإمامِ، فإن فِي حديثِ حُذيفة ابنِ اليَهانِ رَضَالِيَهُ عَنْهُ أَن النَّبِيَ عَلَيْ كَانَ يُصَلِّي من اللَّيْلِ، وَكَانَ إذا مَرَّ بآيةِ تَسْبيحِ البنِ اليَهانِ رَضَالِيَهُ عَنْهُ أَن النَّبِي عَلَيْ كَانَ يُصَلِّي من اللَّيْلِ، وَكَانَ إذا مَرَّ بآيةِ تَسْبيحِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب دعاء النَّبِيِّ ﷺ الناس إلى الإسلام والنبوة، رقم (٢٩٤٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب، رقم (٢٤٠٤).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب تلقين الموتى لَا إله إلا الله، رقم (٩١٦).

⁽٣) أخرجه أحمد (٣٦/ ٣٦٣، رقم ٢٢٠٣٤)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب التلقين، رقم (٣١١٦).

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث النَّبِيِّ عَلَيْهُ أسامة بن زيد، رقم (٦٨٧٢)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، رقم (٩٦).

سَبَّحَ^(۱)، فإذا قَالَ الإمامُ: إنه لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ. فقال المأمومُ: شبُحَانَكَ. فلا حَرَجَ فِي هَذَا، كَمَا أَنَّهُ إذا دَعَا فَإِنَّهُ يُؤَمِّنُ عَلَى دُعائِهِ.

(۱۷۹۷) السُّؤَالُ: بعضُ الأَئِمَّةِ يُطِيلُ دُعاءَ القُنوتِ كَثِيرًا، ويُكْثِرُ من الرَّقائقِ لِيَسْتَلِينَ القُلوبَ، ويَسْتَدِرَّ الدُّموعَ، معَ أَنَّ الضَّعَفَة يُعَانُونَ من طُولِ القِيامِ، حتى إنَّ بعضهُم ربها تَرَكَ المسجِدَ مِنْ أَجْلِ طُولِ قِيامِهِ في قُنوتِهِ، فها تَوجِيهُكَ وفقَّكَ اللهُ؟ وما هُوَ دُعاءُ القُنوتِ الوَارِدِ عن النَّبِيِّ عَيَالِيَهِ؟

الجواب: الذِي أَرَى فِي القُنوتِ أَن لَا وَكُسَ ولا شَطَطَ، يعْنِي: لَا نَقْصَ ولا زِيادَةً، فالاعتِدَالُ فِي الأُمُورِ خَيْرٌ، وخيرُ الأُمورِ الوَسَطُ، لَا يُحْرَمُ الناسُ من خَرِيكِ القُلوبِ بالأَدْعِيَةِ المُتنوِّعَةِ التي يُنوِّعُهَا إِما فِي وَقْفَةٍ وَاحدَةٍ أَو فِي لَيلَةٍ دُونَ الْأُخْرَى، ولا يُطِيلُ عليهِم، وقد بَلَغَنِي أَنَّ بعضَ الأئمَّةِ يَبْقَى خَمْسًا وأَرْبَعِينَ دَقيقةً أَو الأُخْرَى، ولا يُطِيلُ عليهِم، وقد بَلَغَنِي أَنَّ بعضَ الأئمَّةِ يَبْقَى خَمْسًا وأَرْبَعِينَ دَقيقةً أَو الأُخْرَى، ولا يُطِيلُ عليهِم، وقد بَلَغَنِي أَيضًا أَن بَعْضَهُم يَجْعَلُ دُعاءَ القُنوتِ خُطْبةً مَسْجُوعَة، أَكثرَ فِي دُعاءِ القُنوتِ خُطْبةً مَسْجُوعَة، وَهَذَا لَا شَكَ أَنه لَا يَنْبَغِي، اللهُمَّ إِلا أَنْ يَكُونَ أَهلُ المَسجِدِ مَحْصُورِينَ لَا يَدْخُلُ وَهَذَا لَا شَكَ أَنه لَا يَنْبَغِي، اللهُمَّ إِلا أَنْ يَكُونَ أَهلُ المَسجِدِ مَحْصُورِينَ لَا يَدْخُلُ مَعَهم أُحدٌ، واتَّفَقُوا معَ الإِمامِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، فأَرْجُو أَلا يَكونَ بِهَا بأسٌ؛ لأنَّ النَّبِيَ يَكِينَ قال: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ» أَمَّا إِذَا كَانَ فِي مَسجِدِ عَمْ قَالً فِيه، فَإِنَّهُ لَا يَنْبُغِي أَنْ يُطِيلَ، ورُبَّا يَلْحَقُهُ الإِثْمُ فِي ذلك؛ لأنَّ النَّبِي عَامً كُلُّ يُصَلِّى فِيه، فَإِنَّهُ لَا يَنْبُغِي أَنْ يُطِيلَ، ورُبَّا يَلْحَقُهُ الإِثْمُ فِي ذلك؛ لأنَّ النَّبِي عَامً

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢).

⁽٢) أخرَجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء، رقم (٦٧١)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب أمر الأثمة بتخفيف الصَّلاة في تمام، رقم (٤٦٧).

عَيْكِ قَالَ فِي الَّذِي يُطِيلُ الصَّلاةَ فِي الجَهَاعَةِ: «أَفَتَّانٌ أَنْتَ يَا مُعَاذٌ»، أو قال: «أَتُرِيدُ أن تَكُونَ يا مُعَاذُ فَتَّانًا» (١).

فالذي أَرَى أَنَّ الإِنْسَانَ لَا يَحْرِمُ الناسَ من دُعاءٍ يُرَقِّقُ قُلوبَهُم وربها يُسْتَجَابُ لهُمْ، ولا يُطِيلُ عليهِمْ عَلَى وجْهِ يَشُقُّ عليهِمْ.

أما الَّذِي وَرَدَ عن النَّبِيِّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم في دُعاءِ القُنوتِ فَهُو ما عَلَّمَه صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم الحسنَ بنَ عَلِيٍّ: «اللَّهُمَّ الهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْت، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ...» إلى آخِرِ الدُّعاءِ المَعْرُوفِ^(٢)، وكذلك رُوِي عَنْ عُمَرَ أنه وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ...» إلى آخِرِ الدُّعاءِ المَعْرُوفِ^(٢)، وكذلك رُوِي عَنْ عُمَرَ أنه رَضَافِنَهُ عَنْهُ كَانَ يَقْنُتُ: «اللَّهُمَّ إنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَهْدِيكَ، وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنَتُوبُ إلَيْكَ»^(٣)، واختارَ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يُقَدِّمَ قولَ: «اللَّهُمَّ إنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَهْدِيكَ» على: «اللَّهُمَّ اللهُمَّ إنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَهْدِيكَ» على: «اللَّهُمَّ اللهُمَّ أَمْدُ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ الأوَّلَ فيه «اللَّهُمَّ اللهُ اللهُ عَلَى الدُّعاءِ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من شكا إمامه إذا طول، رقم (٧٠٥)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب القراءة في العشاء، رقم (٤٦٥).

⁽٢) أخرجه أحمد (٣/ ٢٤٥، رقم ١٧١٨)، وأبو داود: كتاب الصَّلاة، باب القنوت في الوتر، رقم (٢) أخرجه أحمد (٣/ ٢٤٥)، والنسائي: (١٤٢٥)، والترمذي: كتاب الوتر، باب ما جاء في القنوت في الوتر، رقم (١٧٤٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الدعاء في الوتر، رقم (١٧٤٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في القنوت في الوتر، رقم (١١٧٨).

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/١١٨، رقم ٩٨٦٤)، وابن أبى شيبة (٢/١٠٦، رقم ٧٦٧)، والطحاوي (١٠٦/٢)، والبيهقي (٢/٢١، رقم ٢٩٦٢).

(۱۷۹۸) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ قَوْلِ: (سبحانك) عندَ الثَّنَاءِ عَلَى اللهِ عَرَّفَجَلَّ فِي دُعاءِ اللهُ وَرُب القُنوتِ، مثل: إِنَّهُ لَا يَذِلُ مَن وَالَيْتَ، وَلَا يَعِزُّ مَن عَادَيْتَ، فيقولُ المأمومُ: (سبحانك)؟

الجواب: هَذَا جَيِّدٌ وحَسَنٌ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى صلاةَ الليلِ، فكانَ إِذَا مَرَّ بِاللَّهِ فَيَا تَسْبِيحٌ سَبَّحَ، وَإِذَا مَرَّ بِسُؤَالٍ سَأَلَ، وَإِذَا مَرَّ بِتَعَوُّذٍ تَعَوَّذُ (۱).

فَالْمَاْمُومُ إِذَا كَانَ لَا يَشْغَلُه هَذَا عن استهاعِ الإمامِ وقالَ: سُبْحَانَكَ، سَواءٌ في دُعاءِ القُنوتِ، أو كَانَ في آياتٍ تَمَرُّ عَلَيْهِ ويُسَبِّحُ، فهذا لَا بَأْسَ به، وَهَذَا مما يَزِيدُ الْإِنْسَانَ حُضُورَ قَلْبٍ، وهو أَحْسَنُ من كَوْنِه غَافِلًا لَا يُتابِعُ الإمامَ.

-622

(١٧٩٩) الشُّوَّالُ: ما حُكْمُ القُنوتِ؟

الجواب: أمَّا القُنوتُ فِي الوِثرِ فَينْبَغِي للإِنْسَانِ أَنْ يَقْنُتَ أَحِيانًا، وَأَنْ يَتُرُكَ أَهُ الْحِانًا، وأما فِي الفرائضِ فلا يَقْنُت إِلَّا الإمامُ، أَيْ إمامُ الدولةِ أو مَن يَأْذَنُ له وَدلك لأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ لم يَكُنْ يَقْنُتُ فِي الفَرَائِضِ إِلَّا إذا دَعَا لِقَومٍ أو عَلَى قَوْمٍ (٢)، وَكَانَ يَقْنُتُ وبَقِيَّةُ المَسَاجِدِ فِي المَدينةِ لم يُنْقَلُ أنها تَقْنُتُ، ولم يَأْمُرُ بالقنوتِ، ولكنه فَعَلَ.



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢).

⁽٢) أخرجه ابن خزيمة (١/ ٣٣٨، رقم ٦١٩).

(١٨٠٠) السُّؤَالُ: هَلْ يَجُوزُ القُنُوتُ فِي الفَجْرِ؟

الجَوَاب: دُعاءُ القُنوتِ فِي الفَرائضِ لَيْسَ بمَشروعٍ إِلَّا عندَ النوازلِ، فإذا نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلةٌ فإنَّه يُشرَعُ القنوتُ فِي الفَجْرِ وفي غيرِ الفَجْرِ.

(١٨٠١) السُّؤَالُ: نَسْمَعُ منكَ في دُعاءِ الوِثْرِ أو القُنوتِ أَنَّكَ تَقُولُ -وفَّقَكَ اللهُ-: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ ونَسْتَهْدِيكَ...» إلى آخِرِ الدُّعاءِ، ونَسْمَعُ بعضَ الإِخْوَةِ اللهُ اللهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ ونَسْتَهْدِيكَ...» إلى آخِرِ الدُّعاءِ، ونَسْمَعُ بعضَ الإِخْوَةِ اللهُ اللهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وبَسْتَهُمْ يَقُولُ: «سُبْحانَك»، فما هُوَ الصحيحُ في جوابِ ذلك؟

الجواب: أولًا: قولُ الإِنْسَانِ: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ ونَسْتَهْدِيكَ»، فيهَا احتمالُ أَنكَ تُرِيدُ الإخبارَ أَنكَ لَا تَسْتَعِينُ إِلا اللهَ، ولا تَسْتَهْدِي إِلا اللهَ، وتَحْتَمِلُ أَنكَ تَسْأَلُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ العَوْنَ والهِدَايَةَ، والظاهِرُ بالنسبَةِ لي أَنَّهَا تَعْنِي: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسَأَلُكَ العونَ والهِدايَة، وعلى هذا: فالمُناسِبُ أَنْ يُقالَ: (آمين).

(١٨٠٢) السُّؤَالُ: ذَكَرْتُم أَنَّ الصَّلاةَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ مَكَانُهَا فِي الصَّلاةِ هُوَ التشهُّدُ، ولا تُفعَلُ فِي القُنوتِ، وإنْ فُعِلَتْ فلا يُداوَمُ عليها، ولكن رَوَى القاضي التشهُّدُ، ولا تُفعَلُ فِي القُنوتِ، وإنْ فُعِلَتْ فلا يُداوَمُ عليها، ولكن رَوَى القاضي إسهاعيلُ بنُ إسحاقَ الجَهْضَمِيُّ المَالِكِيُّ فِي كتابِه (فَضْل الصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ) قَالَ: حَدَّثنا مُعَاذُ بنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثنِي أَبِي، عن قَتَادَة، قَالَ: حَدَّثنا مُعَاذُ بنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثنِي أَبِي، عن قَتَادَة، عن عبد اللهِ بنِ الحارِثِ، أن أبا حَلِيمَة مُعَاذًا كَانَ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ عَلَىٰ القُنُوتِ (۱).

⁽١) كتاب فضل الصَّلاة عَلَى النبي ﷺ (ص:٨٨) رقم (١٠٧).

وعبدُ اللهِ بنُ الحارثِ هُوَ أبو الوَلِيدِ البَصْرِيُّ، مِن رِجَال الشيخينِ، وأبو حَلِيمَة مُعاذُّ هُوَ ابنُ الحارثِ الأنصاريُّ القارئُ، قَالَ ابنُ أبي حاتمٍ: وهو الَّذِي أقامَه عُمَرُ يُصَلِّ بهم في شَهْرِ رَمَضَانَ صَلاةَ التَّراوِيحِ (۱).

والأثرُ رواه ابنُ نَصْرِ في (قِيَامِ اللَّيْلِ) بلفظ: كَانَ أبو حَلِيمةَ مُعاذُ القارئُ في القُنوتِ في رَمَضَانَ يَدْعُو ويُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ فَي القُنُوتِ في مَحْضِرِ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ منَ المُهاجِرِينَ كَانَ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ في القُنُوتِ في مَحْضِرِ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ منَ المُهاجِرِينَ والأنصارِ، ولم يُنْكِرْ عَلَيْهِ أحدُّ، فَهُو كالإجماعِ عَلَى جَوازِ ذلكَ. ولفظ: (كان) يُشْعِرُ باللَّذَاوَمَةِ عَلَى ذلكَ، ولفظ: (كان) يُشْعِرُ باللَّذَاوَمَةِ عَلَى ذلكَ، نَرْجُو البيانَ.

الجَوَاب: أوَّلا قبلَ الإجابةِ عنْ هَذَا السُّوَّالِ أنا أَحْمَدُ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّنا نَجِدُ مِن إِخوانِنا مَن يَعْتَنونَ بِالحديثِ وبأسانيدِ الحديثِ، ويحرِصُونَ عليه؛ لأنَّ هَذِهِ طَرِيقةٌ طَيّبةٌ جِدًّا، ونحن نُحَبِّدُها، ونَوَدُّ أَنْ تَكُونَ عُلومُ الشبابِ مَبْنِيَّةً عَلَى ذلكَ؛ لأنَّ السَّنَدَ هُوَ الطريقُ إلى ثُبوتِ الأحكامِ أو نَفيها. ولكن في هَذَا السَّنَد شيءٌ من الآفاتِ: أوَهَا أَنَّ قَتَادَة رَحِمَهُ اللهُ وإنْ كَانَ ثِقَةً لكنَّه منَ المُدلِّسِينَ، والمدلِّسُ إذا عَنْعَنَ فإنَّه لَا يُقبَلُ حَدِيثُه إلَّا إذا عُلِمَ أَنَّه جاءَ من طَريقٍ آخَرَ مُصَرِّحًا فيه بالسماعِ.

ثمَّ إِنَّ قَوْلَ السَّائِلِ بآخِرِ الكلامِ: إِن ذَلِكَ بِمَحْضَرِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضَّالِلَهُ عَنْهُمْ مِن المُهاجِرِينَ والأنصارِ؛ هَذَا في الحقيقةِ غيرُ مُسَلَّمٍ؛ لأنَّ المُهاجِرِينَ والأنصارَ في عهدِ أميرِ المؤمنينَ عُمَرَ رَضَيَّلِلَهُ عَنْهُ تَفَرَّقُ منهم أُناسٌ في الأمصارِ، فتَفَرَّقُوا في الأمصارِ في

⁽١) الجرح والتعديل (٨/ ٢٤٦، رقم الترجمة ١٤٤٢٤).

⁽٢) مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر (ص: ٣٢١).

البصرةِ وفي الكُوفَةِ وفي غيرِهما، فليسَ ذَلِكَ بِمَحْضَرِ منهم، وإنها هُوَ بمَحْضَرِ من هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُصَلُّون في المَسْجِدِ إنْ صَحَّ الأثرُ.

ثم إن هَذِهِ المُقدِّمةَ الَّتِي تَوَصَّلَ بها السَّائِلُ إلى أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ مثلَ الإجماعِ أو إجماعًا فأنا ما عَلِمتُ أحدًا من أهلِ العلمِ سَلَكَ مثلَ هَذِهِ الطريقةِ، بحيثُ يَجْعَلُ ما عُمِلَ في مَسْجِدٍ من مَساجِدِ المدينةِ من الأمورِ الَّتِي تكونُ كالإجماعِ، وإنها يَعُدُّونَ ما كَانَ كالإجماعِ إذا اشتهرَ بينَ النَّاسِ ولم يُنْكَرْ، فلو كَانَ هَذَا من الأُمورِ النَّتِي لم تُنكر قلنا: إنَّه قَدْ يكونُ كالإجماع.

فعلى هَذَا فنحنُ نَشْكُرُ الأَخَ عَلَى هَذَا السُّوَّالِ، ونَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَزِيدَنا وإياه عِلْمًا، ونَقولُ: إن الصَّلاةَ عَلَى النَّبِيِّ عَيَّكِيْهُ هِيَ من الدُّعَاءِ الَّذِي يَنْبَغِي للإنسانِ أَنْ يُلازِمَه دائمًا؛ ففي الحقيقةِ إذا صَلَّى الإنسانُ عَلَى رسولِ اللهِ عَيَّكِيْهُ مرَّةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بها عَشْرًا (۱).

وبهذه المُناسبةِ أقولُ: إنْ جاءَ طَرِيقٌ غيرُ هَذَا الطريقِ لهَذَا الأثرِ فإنَّه قَدْ يَكُونُ حُجَّةً؛ لأَنَّه عَمَلُ صَحَابِيِّ، وإنْ لم يَكُنْ إِجْمَاعًا، فلا حَاجَةَ للإجماع، فإذا ثَبَتَ أَنَّه عَمَلُ صَحَابِيٍّ لم يُخالِفُه أحدٌ، فإنَّ قَوْلَ الصحابيِّ قَدْ يُحْتَجُّ به، وأمَّا إذا لم يَثْبُتِ الأثرُ فإنَّنا نَقولُ: إنَّ الصَّلاةَ عَلَى النَّبِيِّ عَيَلِيَةٍ أمرٌ محبوبٌ، ويَنْبغِي أَنْ يُقْرَنَ بها كلُّ دعاءٍ، لكنْ كونُنا نَجْعَلُها من سُنَنِ القنوتِ فهذَا مَحَلُّ نَظرٍ.

وقبلَ الانتهاءِ من هَذَا الجَوَابِ نُوَضِّحُ مَعْنَى الصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْتُو، فالصَّلاةُ مِنِّي أَنْ اللهَ اللهَ أَنْ يُصَلِّيَ عليه، لكن مِنِّي أَنْ اللهَ أَنْ يُصَلِّيَ عليه، لكن

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة عَلَى النبي ﷺ بعد التشهد، رقم (١٠٨).

ما مَعْنَى صلاةِ اللهِ عليه؟

قَالَ بعضُ العُلَمَاءِ: إِنَّ صَلاةَ اللهِ عَلَى رَسُولِهِ رَحْتُه، ولكنْ هَذَا لِيسَ بصحيحٍ؛ لأنَّ اللهَ قَالَ فِي القُرْآنِ: ﴿ أُولَتِهِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَتُ مِن رَبِهِمْ وَرَحْمَهُ ﴾ [البقرة:١٥٧]، ففرَّقَ اللهُ بينَ الصَّلاةِ والرحمةِ، ومَعلومٌ أن العطفَ يَقْتَضِي التَّغايُر؛ كما هُو مَعروفٌ ففرَّقَ اللهُ بينَ الصَّلاةِ والرحمةِ، ومَعلومٌ أن العطفَ يَقْتَضِي التَّغايُر؛ كما هُو مَعروفٌ ومُقَرَّرٌ فِي اللَّغةِ العربيَّةِ، لكنَّ صَلاةَ اللهِ عَلَى نَبِيّه عَلِيهٍ هِي كما قَالَ أبو العَالِيةِ رَحْمُهُ اللهُ ثناؤُه عَلَيْهِ فِي المَلاِ الأَعْلَى أَن اللهَ تعالى يُثنِي عَليه عَلِيهٍ لَذَى المَلائكةِ فِي المَلاِ الأَعْلَى أَن اللهَ تعالى يُثنِي عَليه عَلِيهُ اللهَ عَلَى المَلائحةِ فِي المَلاِ الأَعلى عَشْرَ مَرَّاتٍ، وهذه نِعمةٌ كبيرةٌ تَدُلُّ عَلَى فضيلةِ الصَّلاةِ عَلَى اللهِ عَلْ اللهِ الأعلى عَشْرَ مَرَّاتٍ، وهذه نِعمةٌ كبيرةٌ تَدُلُّ عَلَى فضيلةِ الصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلِيهِ السَّيَا فِي يوم الجُمُعَةِ.

-699-

(۱۸۰۳) السُّؤَالُ: السلامُ عَليكُمْ ورحَمَةُ اللهِ وبَركاتُهُ، ثَبَتَ عنِ الرَّسولِ ﷺ في دُعاءِ القُنوتِ أنه كَانَ يَدْعُو بقولِهِ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ»، إلى قَوْلِهِ: «تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ»، والرسولُ يَقُولُ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» (٢)، فما حُكْمُ الزِّيادَةِ عَلَى هَذَا الدُّعاءِ؟ وما حُكْمُ جِلْسَةِ الاستِرَاحَةِ؟

الجواب: قولُ السَّائِلِ: إِنَّهُ ثَبَتَ عنِ الرَّسولِ ﷺ أنه كَانَ يَقُولُ كذا. هَذَا

⁽١) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿ إِن تُبَدُّوا شَيْئًا أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَاكِ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ۞ لَّا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِى ءَابَآيِهِنَّ وَلَا أَبْنَآيِهِنَّ وَلَاۤ إِخْوَنِهِنَّ وَلَاۤ أَبْنَآهِ إِخْوَنِهِنَّ وَلَاۤ أَبْنَآهِ إِخْوَنِهِنَّ وَلَاۤ أَبْنَآهِ إِخْوَنِهِنَّ وَلَا الْخَوْرِهِينَ وَلَاۤ أَبْنَآهِ إِخُونِهِنَّ وَلَا نِسَآهِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُنُّ وَأَتَقِينَ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَاكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴾ [الأحزاب:٥٥-٥٥].

⁽٢) أخرَجه البخاري: كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر، رقم (٦٣١)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٦٧٤).

لم يَثْبُتْ مِن قولِ الرسولِ ﷺ لكنْ ثَبَتَ مِن تعْلِيمِهِ للحَسَنِ بن عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رَضَّالِلَهُ عَلَيْهُ وَالحديثُ قَالَ الحَسَنُ: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُمُنَ فِي الوِثْرِ» (١). وَاللهِ عَلَيْهُ كَلِمَاتٍ أَقُولُمُنَ فِي الوِثْرِ»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى وللم يَقُل: علَّمَنِي دُعاءَ قُنوتِ الوِثْرِ، قَالَ: «كَلِمَاتٍ أَقُولُمُنَ فِي الوِثْرِ»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَن قُنوتَ الوِثْرِ أَوْسَعُ مِن هَذَا الدُّعاء؛ لأن (في) للظَّرفِيَّةِ، والظرفُ أوسعُ مِن المَظروفِ، وَهَذَا قَالَ: «كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي الوِثْرِ»، فيكونُ الدُّعاءُ في قُنوتِ الوِثْرِ أوسعَ مِن هَذَا الدَّعاء اللَّهُ عَلَيْهُ للحَسَنِ.

ولو كَانَ لَفْظُ الحديثِ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ دُعاءَ قُنوتِ الوِتْرِ: «اللَّهُمَّ الهِ عَلَيْةِ دُعاءَ قُنوتِ الوِتْرِ: «اللَّهُمَّ الهِنَا فيمَنْ هَدَيْتَ» لَكَانَتِ السُّنَّةُ الاقتِصَارَ عَلَى هَذَا الدُّعاءِ، وأن ما خَالَفَهُ لَيْسَ مِنَ الدعاءِ.

وعليه فإني أَقُولُ: إِنَّهُ لَا بأسَ أَنْ يَزِيدَ الإِنْسَانُ عَلَى هَذَا الدُّعاءِ فِي قُنوتِ الوِتْرِ، إِنْ كَانَ وَحْدَهُ فَلْيُطوِّلُ مَا شَاءَ، ولكن يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَارَ الإِنْسَانُ جَوامِعَ الدُّعاءِ، يعني: الأَدْعِيَةِ المُفَصَّلَةِ؛ لأَنَّ الرسولَ ﷺ «كَانَ يَسْتَحِبُّ الجَوَامِعَ مِنَ الدُّعَاءِ، وَيَدَعُ مَا سِوَى ذَلِكَ» (٢).

أما إذا كَانَ القانِتُ إِمَامًا، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ مُراعَاةُ الناسِ، وأَلَّا يُطِيلَ بِمِمْ إِطالةً تَشُقُّ عليهِمْ، ولهذا لها جَاءَ رَجُلُ إلى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ يَشْكُو مُعاذَ بنَ جَبَلِ أنه كَانَ يَقْرَأُ بَشُقُ عليهِمْ، ولهذا لها جَاءَ رَجُلُ إلى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ يَشْكُو مُعاذَ بنَ جَبَلِ أنه كَانَ يَقْرَأُ بَشُقُ عليهِمْ، ولهذا لها جَاءَ رَجُلُ إلى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ وَقَالَ: «إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيَّكُمْ بَهِمْ فِي صَلاةِ العِشَاءِ فيُطِيلُ، غَضِبَ النبيُّ عَلَيْهِ وقالَ: «إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيَّكُمْ بَهِمْ فِي صَلاةِ العِشَاءِ فيُطِيلُ، غَضِبَ النبيُّ عَلَيْهِ وقالَ: «إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيَّكُمْ

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الوتر، باب القنوت في الوتر، رقم (١٤٢٥)، والترمذي: كتاب الوتر، باب باب ما جاء في القنوت في الوتر، رقم (٤٦٤)، والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الدعاء في الوتر، رقم (١٧٤٥).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الوتر، باب الدعاء، رقم (١٤٨٢).

مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيَتَجَوَّزْ »(١). وَهَذَا دليلٌ عَلَى أَنَّ الإمامَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُرَاعِيَ حالَ المَامُ مَعِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُرَاعِيَ حالَ المَامُومِينَ، فلا يَشُقُّ عليهِمْ.

وأما الفِقْرَةُ الثانيةُ من سُؤالِهِ: وهي جِلْسَةُ الاستِرَاحَةِ، فَقَدِ اختَلَفَ العُلماءُ فيها عَلَى ثلاثَةِ أقوالٍ:

القول الأول: قولٌ بأنمّا لَا تُسَنُّ مُطْلَقًا، واستَدَلُّوا لذلك بحديثِ وائلِ ابنِ حُجْرٍ أَنَّ الرسولَ ﷺ كَانَ يَقُومُ ولا يَجْلِسُ^(۱)، واستَدَلُّوا أيضًا بالمعنى، قالوا: لأن هذِهِ الجِلسَةُ لَيْسَ لها ذِكْرٌ خاصٌّ، ولو كانت مَشْرُوعَةً لشُرِعَ لها ذِكْرٌ؛ لأنه ما مِن جِلسَةٍ في الصَّلاةِ إلا ولها ذِكْرٌ مُعَيَّنٌ، فلما لم يَثْبُتْ لهذه الجِلْسَةِ ذِكْرٌ عُلِمَ بأنها ليستْ مَشْرُوعَةً.

وأما القولُ الثاني: فَهُوَ أنها سُنَّةٌ بكلِّ حالٍ؛ لأنه ثَبَتَ في الصحِيحَيْنِ مِن حديثِ مالِكِ بن الحُوَيْرِثِ أَنَّ النبيَّ عَلَيْهِ: «كَانَ إِذَا كَانَ فِي وِتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ عَاعِدًا»(٢)، قال: «لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أنه يَجلِسُ ويَستَقِرُ ثم يَنْهَضْ.

والحديثُ إذا تَأَمَّلُهُ الإِنْسَانُ وَجَدَ أَنه يَدُلُّ عَلَى القولِ الثالِثِ، وهو أَنَّ الإِنْسَانَ الْأَنْ عَلَى القولِ الثالِثِ، وهو أَنَّ الإِنْسَانَ إذا كَانَ مُحْتَاجًا لها، إما لِتَعَبِ، أو كِبَرٍ، أو مَرَضٍ، فلا بأسَ أَنْ يَجْلِسَ، بل هَذَا مَشْرُوعٌ، وَإِذَا كَانَ غيرَ مُحْتَاجِ لها، فَإِنَّهُ لَا يَجلِسُ، لأَنَّ عَدَمَ مَشروعِيَّةِ ذِكْرٍ فيها يَدُلُّ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب تخفيف الإمام في القيام، وإتمام الركوع والسجود، رقم (٧٠٢)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصَّلاة في تمام، رقم (٢٦٦). (٢) أخرجه أحمد (٤/ ٣١٧، رقم ١٨٨٥٨).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من استوى قاعدا في وتر من صلاته ثم نهض، رقم (٨٢٣).

عَلَى أَنها جِلْسَةٌ زَائدَةٌ، وإلا لَشُرِعَ لها ذِكْرٌ، وإذا كانتْ زائدةً، فإنها يُسامَحُ فيها مَن كَانَ مُحْتَاجًا إليها، والمُتأمِّلُ للأحاديثِ يَجِدُ أَن هَذَا القولَ -وهو التقْسِيمُ- أقربُ إلى الصوابِ مِن غيرِه، لِتَأْييدِهِ بالمَعْنَى وحالِ النبيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى الهِ وَسَلَّمَ فإنَّ مَالِكَ بنَ الصوابِ مِن غيرِه، لِتَأْييدِهِ بالمَعْنَى وحالِ النبيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللهِ وَسَلَّمَ فإلَّ مَالِكَ بنَ الحُوير ثِ وَضَالِلَهُ عَنْهُ رَأَى النبيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى الهِ وَسَلَّمَ يَجْلِسُ ثم يَعتَمِدُ عَلَى يَدَيْهِ ثم يَقُومُ، والاعتهادُ عَلَى اليَديْنِ لَا يَحْتاجُ إليه الإِنْسَانُ إلا إذا كانَ عَاجِزًا لَا يَتَحَمَّلُ القِيامَ، فهذا وليلَّ عَلَى أنه كانَ عَلَيْهِ الصَّلَامُ مُحْتَاجًا إلى هَذِهِ الجِلْسَةِ فَجَلَسَ، وإلا لمَا احتَاجَ إلى ذلك.

ويَدُلُّ عَلَى هَذَا أَيضًا أَنه جَلَسَ، ثم نَهضَ عَلَى يَدَيْهِ، والنُّهوضُ عَلَى اليَدَيْنِ إِنها يَحْتَاجُ إلى أَنْ يَحْمِلَ بَدَنَهُ عَلَى يَدَيْهِ.

قال صَاحِبُ المُغْنِي (۱): «وَهَذَا القولُ هُوَ الَّذِي تَجْتَمِعُ فيه الأَدِلَّةُ». وَهَذَا احتيارُ ابنُ القيِّم (۲) أيضًا، وهو عِنْدِي أَرْجَحُ مِن القولِ بالاستِحْبابِ مُطْلَقًا، وَمَعَ ذَلِكَ ابنُ القيِّم التُجحانُ عِنْدِي بذاكَ الرُّجحانِ البَيِّنِ، لكنْ أُرَجِّحُ أَنَّ النُّصوصَ لَا تدُلُّ عليهِ، فَلَيْسَ الرُّجحانُ عِنْدِي بذاكَ الرُّجحانِ البَيِّنِ، لكنْ أُرَجِّحُ أَنَّ النُّصوصَ لَا تدُلُّ عليهِ، وإذا لم تَدُلُّ عَلَيْهِ كانَ الرَّاجِحُ عَدَمَ فِعلِهِ بلا شكً؛ لأنه لَا يُمْكِنُ أَن نُشَرِّعَ في الصَّلاةِ شَيئًا إلا بيقِينٍ.

فإن قالَ قائلٌ: هَذَا هُوَ اليَقِينُ، والأصلُ في أَفعالِ النَّبِيِّ عَلَيْكُمُ التَّعَبُّدُ.

قلنا: ظَاهِرُ هَيئةِ جُلُوسِ الرَّسُولِ ﷺ وقِيامِه يَدُلُّ عَلَى أَنه كَانَ عَاجِزًا، فيَحتاجُ إلى أَنْ يَعتَمِدَ، ولا أَحَدَ يَشُكُّ في أَنَّ الرسولَ ﷺ في آخِرِ حَياتِهِ أَخَذَهُ اللَّحْمُ وكَبِرَ،

⁽١) انظر المغنى، لابن قدامة (١/ ٣٧٩).

⁽٢) انظر زاد المعاد، لابن القيم (١/ ٢٣٢).

وصارَ عَيَا إِنَّ أَحِيانًا يَتِهَجَّدُ فِي اللَّيلِ قاعِدًا، ولا يَتِهَجَّدُ قَائمًا (١).

اللهِمُّ: أن الَّذِي يَتَرَجَّحُ عِنْدِي هُوَ عَدَمُ مَشْرُوعِيَّتِهَا، ولكن ها هنا مَسألةٌ أشارَ اللهِمُّ: أن الَّذِي يَتَرَجَّحُ عِنْدِي هُوَ عَدَمُ مَشْرُوعِيَّتِهَا، ولكن ها هنا مَسألةٌ أشارَ إليهَا شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِيَّةَ في الفتاوَى (٢) وقال: «إذا كانَ الإمامُ لَا يَجلِسُ في الاستِرَاحَةِ، فلا ينبَغِي للمأمومِ أَنْ يَجلِسَ؛ لأن قِيامَه معَ إمامِهِ مِن تَمَامِ الاتّبَاعِ».

وأقولُ أنا تَأْيِيدًا لكلامِ الشيخِ رَحَمُهُ اللهُ: هَذَا المأمومُ يَدَعُ واجِبًا مِن وجِبَاتِ الصَّلاةِ وهو التشهُّدُ الأولُ مِن أجلِ مُتابَعَةِ الإمامِ، فالرَّجُلُ -مثلًا- إذا دَخَلَ في صلاةِ الظُّهْرِ في الركعةِ الثانِيَةِ معَ الإمامِ زادَ في الصَّلاةِ جُلُوسًا غيرَ مشروعٍ إلا لمُتابَعَةِ الإمامِ، ونَقَصَ جُلُوسًا مَشْرُوعًا لمُراعاةِ مُوافَقَةِ مُتابعةِ الإمامِ.

ك السترة والمروربين يدي المصلي:

(١٨٠٤) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ مُرورِ النسَاءِ أَمامَ الْمَصلِّي؟

الجوابُ: الصوابُ أنَّ مُرورَ النِّساءِ بينَ يَدَيِ المُصَلِّي يُبْطِلُ الصَّلاةَ، ويَجِبُ عَلَيْهِ أَن يُعِيدَ الصَّلاةَ مَرَّةً أُخْرَى. كما دَلَّ عَلَى ذلكَ حَدِيثُ أبي ذَرِّ في صَحيحِ مُسْلِمٍ (١). وبعضُ الناسِ -نَسْأَلُ اللهَ لنا وَلهمُ الهِداية - في هَذَا المَسْجِدِ يَتَجَوَّلُونَ مُسْلِمٍ (١).

⁽۱) كما في حديث عائشة رَضَيَالِيَّهُ عَنْهَا ﴿أَنَّهَا لَمْ تَرَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُصِلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا قَطُّ حَتَّى أَلَهُ - ثُمَّ أَسَنَّ، فَكَانَ يَقْرَأُ قَاعِدًا، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ، فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً -أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً - ثُمَّ رَكَعَ ». أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصَّلاة، باب إذا صلى قاعدا، ثم صح، أو وجد خفة، تمم ما بقى، رقم (١١١٨).

⁽٢) انظر مجموع الفتاوي، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٢/ ٤٥١).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب قدر ما يستر المصلي، رقم (٥١٠)، بلفظ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ

بالمُصلِّ، ويَمُرُّونَ بينَ يَدَيهِ، معَ أَنَّ الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ يَقُولُ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدِيهِ» أَنْ يَمُرُّ بَينَ يَدِيهِ» أَنْ يَمُرُّ بَينَ يَدِيهِ أَنْ يَمُرُّ بَينَ يَدِيهِ أَنْ يَكُولُهُ اللَّهُ بَيْنَ يَدِيهِ أَنْ يَقُولُ أَنْ يَمُو بَينَ يَدِيهِ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» (٢). أي الصحيحينِ: «أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» (٢). أي سَنةً، والمعنى: لو يَعْلَمُ المَارُّ بِينَ يَدَي المُصلِّ ماذَا عَليهِ مِنَ الإِثْمِ إذا مَرَّ بِينَ يَدَيْهِ لَوَقفَ أَرْبِعِينَ صَنَةً، ولم يَمُرَّ بِينَ يَدَيهِ.

وهذَا الحديثُ عامٌ في المسجِدِ الحرامِ وغيرِه منَ المساجِدِ، وغيرِه من بِقاعِ الأَرضِ. ومَن زَعَمَ أن المُسْجِدَ الحَرامَ خارجٌ من هذَا العُمومِ، وكَان لدَيهِ دَلِيلٌ، فَلْيُرشدنَا إليه. فإن لَه علينَا إذا أَرشدَنا إليه أن نُبينَه في هَذَا المكَانِ. ونحنُ نقولُ هنا بالعُمومِ، وليسَ في السُّنةِ -فيها نَعْلَمُ- مَا يَدُلُّ عَلَى أن المَسْجِدَ الحرَامَ يَجُوزُ للإنسانِ فيه أَنْ يَمُرَّ بَينَ يَدَي المُصلِّي.

ونحنُ نَطْلُبُ مِن إخوانِنا الذينَ وَهَبَهُم اللهُ العِلْمَ أَنْ يُبَيِّنُوا لنا ذَلِكَ من سُنةِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا المَسْجِدَ يَجُوزُ للإنسانِ أَنْ يَمُرَّ فيه بينَ يَدَيِ المُصَلِّى، ونحنُ مُنتظرُونَ لإرشَادِه، وإلا فإنه يَجِبُ علينا أن نَأْخُذَ بعُمومِ قولِ الرسُولِ عَينهِ الصَّلَامُ: «لَو يَعلمُ المَارُّ بَينَ يدي المصليِّ ماذَا عليهِ لكَانَ أَن يَقِفَ أربَعِينَ خَيرًا لَهُ مِنْ أَن يَمُرَّ بَينَ يدي المصليِّ ماذَا عليهِ لكَانَ أَن يَقِفَ أربَعِينَ خَيرًا لَهُ مِنْ أَن يَمُرَّ بَينَ يديهِ ». والجملةُ الأخيرةُ إن لم تكن ثَبَتَتْ في الصَّحيحِ، لكنها صحِيحةٌ.

يُصَلّى فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَصُلُ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَعُطُعُ صَلَاتَهُ الجَمَارُ وَالمَرْأَةُ وَالكَلْبُ الأَسْوَدُ...». الحديث.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٧٠٥).

⁽٢) مسند البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٣).

(١٨٠٥) السُّؤَالُ: مَا رَأْيُكم في الآيةِ الكَريمةِ التي تَقُولُ: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الآيةِ الكَريمةِ التي تَقُولُ: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي اللَّهِ الكَريمةِ التي تَقُولُ: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْحَرَامِ مِنَ الْحَرَجِ ؟ اللَّهِ اللَّهُ وَلَ اللَّهُ وَلَ فِي اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ وَلَ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَ اللَّهُ وَلَ اللَّهُ وَلَ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ فَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا لَهُ إِلَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّاللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّ

الجواب: الآيةُ الكريمةُ عَلَى العَيْنِ والرَّأْسِ، ولكنَّ اللهَ تعَالَى يَقُولُ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٧٨]، وليسَ هناكَ أيُّ حَرَجٍ عَلَى الإِنْسَانِ إذا وَقَفَ حَتَى يُنْهِيَ أَخُوه صَلاتَه، ثم لْيَمُرَّ كيفَ شاءَ، لَا سِيَّا أَن الناسَ اليومَ - وللهِ المُشْتَكَى - كَتَى يُنْهِيَ أَخُوه صَلاتَه، ثم لْيَمُرَّ كيفَ شاءَ، لَا سِيًّا أَن الناسَ اليومَ وللهِ المُشْتَكَى - لَا يَنتظرونَ بعدَ صَلاتِهم كثيرًا، بل هي دَقائِقُ مَعدوداتُ ثم يَخُرُجُونَ، فأين الحَرَجُ في ذلك.

السُّوَّالُ: كُنتَ قَدْ ذَكَرْتَ أَمسِ أنه لَا يَجوزُ في المَسْجِدِ الحرَامِ المُرُورُ بينَ يَدَيِ المُصلِّي لِعُمومِ الأدلةِ الواضحةِ في ذلك، ولكنْ وَقَفْنَا عَلَى حَديثٍ صَحيحٍ في مُننِ أبي دَاوُدَ في جَوازِ المُرُورِ بينَ يَدَيِ المُصلِّي في المَسْجِدِ الحرامِ: عَن كَثيرِ بنِ كَثيرِ المَننِ أبي وَدَاعة، عَن بَعضِ أَهْلِه، عَن جَدِّه، أنه رَأَى النبيَّ عَلَيْهُ يُصلِّي عِمَّا يَلِي بابَ بَنِي اللهِ وَدَاعة، عَن بَعضِ أَهْلِه، عَن جَدِّه، أنه رَأَى النبيَّ عَلَيْهُ يُصلِّي عِمَّا يَلِي بابَ بَنِي سَهلٍ، والناسُ يَمُرُّونَ بينَ يَدَيهِ، وليسَ بَيْنَهُما سُترةٌ. قال سُفيانُ: ليسَ بينَه وبينَ الكعبةِ سُترةٌ اللهُ سُترةٌ اللهُ سُقالُ.

الجواب: نَعَم، قُلنا: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ للإنسانِ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيِ الْمُصَلِّى؛ لأَنَّ النَّبِيَّ وَقُولُ: «لَو يَعْلَمُ اللَّارُّ بَينَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَليهِ مِنَ الإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَربَعِينَ وَيُولُ: «لَو يَعْلَمُ اللَّرُ بَينَ يَدِي الْمُصَلِّي مَاذَا عَليهِ مِنَ الإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَربَعِينَ وَيُولُ: «لَو يَعْلَمُ اللَّارُ بَينَ يَدِيهِ» (٢). فهذا الحديث عامٌ، ولا يُسْتَثْنَى منه المَسْجِدُ الحَرَامُ، خَيْرُ مِن أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدِيهِ» (٢).

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب في مكة، رقم (٢٠١٦).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

ولا غَيرُه. فمَنِ اسْتَثْنَى المَسْجِدَ الحَرَامَ، واطَّلَعَ عَلَى حَديثٍ صَحيحٍ يَسْتَثْنِي المَسجِدَ الحرامَ، فعَليهِ أَنْ يُرْشِدَنا إليه؛ لأجلِ أن نَنتَفِعَ به، ونَحنُ له شَاكرونَ، ومُقدِّرونَ، ودَاعونَ له بالخيرِ والسَّدادِ والثناءِ.

ولكِني لم أَرَ أحدًا أَتَى بشَيءٍ حتَّى وَقْتِنا هذَا، وأنا مُستيقِنٌ بمَشيئةِ اللهِ إذَا جاءَ بشيءٍ تَطْمَئِنُ إليه النفسُ، ويَتبينُ به الحقُّ، فَواجبُ علينا أن نُبيِّنَه، وأن نُعْلِنَه للمُسلمين؛ حتى لَا نَضِلَ ونُضِلَّ غَيرَنا. فإنَّ مَن يَهدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فلا هَادِيَ له.

ولكن نَبَهنِي أَحَدُ الإِحْوِقِ أَن المَاْمُومَ إِذَا كَانَ خَلْفَ الإِمامِ فَإِنهُ لَا حَرَجَ أَنْ يُمَرَّ بِينَ يَدَيْهِ، فعلى هَذَا إِذَا كَانَ النَاسُ خَلْفَ الإِمامِ، ومَرَّ أَحَدُ بِينَ أَيْدِيهِم، فإِنَّهُم لَا يَرُدُّونهُ، ولا يَنْقُصُ من صَلاتِهم شيئًا، ولا إِثْمَ عَلَيْهِ أَيضًا؛ لأَنَّ الإِمامَ سُترةٌ لَن كَلْفَه. ولهذَا ثَبَتَ في الصَّحيحينِ وغيرِهما، أن الرسول ﷺ كَانَ يَستقبِلُ سُترةً إِذَا كَانَ في البَرِّ، ولا يَستقبِلُ أصحابُه معَه سُترةً. فدَلَّ هَذَا عَلَى أَن سُتْرَةَ الإِمامِ سُتْرَةً للإِمامِ سُتْرَةً لِهِ وَرَاءَهُ ﴾ (١).

أَمَّا فِيهَا يَخُصُّ حديثَ أَبِي دَاوِدَ، فَفِي البدايةِ أَقُولُ: بَارِكَ اللهُ فِي أَخِي، وبارِكَ اللهُ فِي أَمْثَالِهِ، وأنا له شَاهِدٌ ومُصُدِّقٌ عَلَى حِرْصِه، وعلى تَكَلُّفِه في هَذَا الشهرِ، معَ أن هَذَا الشهرَ شَهْرُ تِلاوةٍ وصَلاةٍ. ولكنَّ هذَا الحديثَ الَّذِي ذَكَرَهُ الأَخُ حَديثٌ ضَعيفٌ، وضَعْفُه يُبَيِّنُ الظاهرَ مِن خِلافِه؛ لأنه قالَ: عَن بَعْضِ أَهلِه، والسندُ إذا كَان فِيهِ رَاوِ عَهْولٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ ضَعيفًا، حتَّى إذا بُيِّنَ هذَا المجهولُ مَن هُو، ومَا حالُه، فإنَّ الحديثَ عَمْهولٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ ضَعيفًا، حتَّى إذا بُيِّنَ هذَا المجهولُ مَن هُو، ومَا حالُه، فإنَّ الحديثَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب سترة الإمام سترة من خلفه.

لَا يَقْوَى عَلَى تَخْصيصِ عُمومِ حَديثِ أَبِي جُهَيم وغيرِه الذِي فيه نَهْيُ الرسولِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّا الللَّالِمُ اللَّال

ومع ذلك فأنا أَشْكُرُ الأخَ، وأرجو منه أيضًا أَنْ يُكْمِلَ تَحقيقَه -جزاهُ اللهُ خيرًابالبَحْثِ عن بَعضِ أهلِ الإيهانِ؛ لَعَلَّهُ يكونُ منَ الناسِ الثقاتِ الذين يَصِحُّ بِهِمُ الخبرُ،
وأنا أَعَنَّى مُخْلِصًا أَنْ يَكُونَ هَذَا الحَديثُ صَحيحًا؛ حَتى نَستريحَ ونُريحَ عِبادَ اللهِ،
وحَتى لَا يَكونَ الناسُ عَلَى أَمْرٍ مُحرَّمٍ وهُم مُتهاونُونَ به اليومَ. أنا أَتمنَى ذلك، ولذلك أرجُو منَ الأخِ، وعِمَّنْ يَسمعونَ كَلامي أيضًا مِن أهلِ العِلمِ، أَنْ يُحقِقُوا في هذَا الأمرِ؛
حتَّى يَبَيَنَ وَجْهُ الصَّوابِ.

ولكِن يَجِبُ أَن نُبَيِّنَ أَمرًا مُهِيًا، وهوَ أَنَّ المَطافَ مِلْكُ للطَّائِفِينَ، فالطَّائِفونَ لا يُبالونَ بمَن يُصَلِّي، لأَنَّ المكانَ خاصُّ بالطوافِ، وهُم مُحتاجونَ إليهِ، ولهُم الحقُّ كُلُ الحقِّ إذا جاؤوا ورجلٌ يُصلِي أَن يَمرُّوا بينَ يَدَيْهِ، ولا حُرْمَةَ له هو؛ حيثُ يُصَلِّي كُلُ الحقِّ إذا جاؤوا ورجلٌ يُصلِي أَن يَمرُّوا بينَ يَدَيْهِ، ولا حُرْمَةَ له هو؛ حيثُ يُصَلِّي في مَكانٍ غيرُه أَحَقُّ به؛ لأَنَّ مكانَ الطوافِ خَاصُّ بالطائفينَ، والصَّلاةُ قال فِيها رَسولُ اللهِ ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجدًا وَطَهُورًا» (١). فكلُّ الأرضِ مَسْجدٌ، وللهِ الحمدُ، لكِنَّ الطوافَ خَاصُّ بالطائفينَ.

وَلَهَذَا يُذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا نَذَرَ فَقَالَ: للهِ عَلَيَّ نَذْرٌ أَن أَتَعَبَّدَ عِبَادةً لَا يَكُونُ فيها أحدٌ من الناسِ. يَعني: لَا أَحَدَ يُشَارِكُني في فِعْلِها وأَنا أَفْعَلُها. فَذَهَبَ يَسْأَلُ أَهلَ العِلْمِ، من الناسِ. يَعني: لَا أَحَدَ يُشَارِكُني في فِعْلِها وأَنا أَفْعَلُها. فَذَهَبَ يَسْأَلُ أَهلَ العِلْمِ، منهم، لأنه فَكَرَ قائلًا: إن صُمْتُ فقد يَكُونُ هناكَ أحدٌ صائمٌ حتى سَأَلَ الكثيرَ منهم، لأنه فَكَرَ قائلًا: إن صُمْتُ فقد يَكونُ هناكَ أحدٌ صائمٌ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التيمم، رقم (٣٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، رقم (٥٢١).

غَيري، وإن كنتُ صَلَّيْتُ فمِنَ الْمُؤكَّدِ أَن هُناكَ غَيرِي يُصَلِّي، وإن تَصَدَّقْتُ فَقَدْ يَكُونُ هُنَاكَ مَن يَتَصَدَّقُ. فَذَهَبَ إلى بعضِ أهلِ العِلْمِ الأَتقياءِ، فقالُوا له: إن كُنتَ تُرِيدُ أن تَفِيَ بنَذْرِكَ فَأَخِرِ المَطافَ، أَو طُفْ والكَعبةُ لَا يَطوفُ بها أَحَدٌ، فإذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ تَفِيَ بنَذْرِكَ فَأَخِرِ المَطافَ، أَو طُفْ والكَعبةُ لَا يَطوفُ بها أَحَدٌ، فإذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ كَفاكَ، فقد تَعَبَّدْتَ بعبادةٍ ما شَارَكَكَ فيها أحدٌ أبدًا من أهلِ الدنيا. المُهِمُّ أن المَكانَ للطائِفينَ.

وكذلك أيضًا لو أنَّ أحدًا أرادَ أَنْ يُصَلِّيَ في أَبوابِ المَسْجِدِ الَّذِي يَضْطَرُّ الناسُ إلى الخُروجِ منه، فإنهُ لَا حَقَّ له في ذَلكَ، والمارُّونَ بينَ يَديهِ مَعذورُون في ذَلكَ؛ لأنَّ الحَقَّ لهم. فهنا فَرْقٌ بينَ الذِي له الحقُّ، والذِي ليسَ له الحقُّ. لكِن ما نَقصِدُه هوَ مَن يَمُرُّ أَمامَ المُصَلِّينَ وله في المَسْجِدِ فُسحةٌ وسَعَةٌ، فيَمُرُّ دونَ مُبالاةٍ.

وأخيرًا أرجو مِن أخي أَنْ يُحَقِّقَ في هذَا الحديثِ، وأَن يُبَيِّنَ صِحَّتَه، واللهُ المُوفِّقُ.

-699-

(١٨٠٧) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ المُرورِ بينَ يَدَيِ المُصَلِّي في البيتِ الحَرَامِ وقدِ اكْتَظَّ بالمُصَلِّينَ؟

الجَوَاب: قال رَسولُ اللهِ عَلَيْهِ: «لَوْ يَعْلَمُ اللَّارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (١). قَالَ أبو النَّضِرِ أَحَدُ الرُّواةِ: لَا أَدْرِي أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» (١) أَقال: أربعين يومًا أو شهرًا أو سنةً. لكن رواه البَزَّارُ فقال: «أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» (١)،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (۱۰)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (۵۰۷).

⁽۲) مسند البزار (۹/ ۲۳۹، رقم ۳۷۸۳).

وأربعونَ خَرِيفًا أي أربعونَ سنةً، يعني لو تَقِفُ أربعينَ سنةً تَنتظِرُ هَذَا الْمُصَلِّيَ حتَّى يَفُرُغَ من صَلاتِه لَكانَ خَيْرًا لك من أن تَمَّرَّ بينَ يَدَيْهِ لو كُنْتَ تَعْلَمُ ماذا عليكَ من الإِثْمِ.

إذن فأيُّ مكانٍ أحقُّ بأنْ يُعَظَّمَ فيه المُتَعَبِّدُ من هَذَا المكانِ؟! أيُّ مكانٍ أحقُّ أَنْ يُعَظَّمَ فيه المُصلِّي المُتعَبِّدُ للهِ من هَذَا المكانِ الَّذِي هُوَ المَسْجِدُ الحرامُ؟ أَعْتَقِدُ أَنَّه لَا يُعظَمَّمُ فيه المُصلِّي المُتعَبِّدُ للهُ تعَالَى: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلْنَهُ لِلنَّاسِ لَا مَكَانَ أَعْظَمُ منه، حتَّى قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلْنَهُ لِلنَّاسِ لَا مَكَانَ أَعْظَمُ منه، حتَّى قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱللهِ مَنْ عَذَابٍ أَلِيمِ ﴿ وَالْمَرَامِ اللهِ عَذَابٍ أَلِيمِ ﴾ سَوَآةً ٱلْعَلَمُ فيهِ وَٱلْبَاذِ وَمَن يُرِد فِيهِ بِإِلْحَكَامِ بِظُلْمِ تُذِقَهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمِ ﴾ [الحج:٢٥].

فإذن لَا يَجُوزُ للمَرْءِ أَنْ يَمُرَّ بينَ يَدَيِ الْمُصَلِّي فِي هَذَا المَسْجِدِ ولا فِي غَيرِه؛ لأنَّ الحديثَ عَامُّ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ».

واسْمَحُوا لِي إذا طَلَبْتُ منكم أن تَقِفوا أربعينَ دقيقةً لَا أربعينَ يومًا ولا شهرًا ولا سنةً، أربعينَ دقيقةً حتَّى يَنْتَهِيَ.

ونقولُ: مِن المُمكِنِ أَن تَمْشِيَ بَجَانِبِه، فَبَدَلًا مِن أَن تَقْطَعَه عَرْضًا اقْطَعْه مِن الْجَنْبِ، وَهَذَا لَا بأسَ به إذا قَطَعْتَه مِن جَنْبِه؛ بمعنى أن النَّاسَ يَكُونُون مُسْتَقْبِلِي الْجَنْبِ، وَهَذَا لَا بأسَ به إذا قَطَعْتَه مِن جَنْبِه؛ بمعنى أن النَّاسَ يَكُونُون مُسْتَقْبِلِي الكَعبة، فتأتي من بينِهم ولا تأتي قَطْعًا، والحمدُ للهِ أنتَ إذا فَعَلْتَ هَذَا الشيءَ فسوفَ تَنْتَهِي إلى مكانٍ لَا تَجِدُ فيه مَن يُصَلِّي، فتَقْطَعُه عَرْضًا.

وأمَّا ما وَرَدَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْ إِنَّه كَانَ يُصَلِّي فِي المَسْجِدِ الحرامِ فيَمُرُّ من بينِ يَدَيْهِ

الرِّجَالُ والنِّسَاءُ (۱)؛ فإن هَذَا الحديثَ تَكَلَّمَ فيه بعضُ أهلِ العلمِ وضَعَّفَه؛ لأنَّ فيه رُواةً مجاهيلَ، ولأنه إنْ صَحَّ فإنها هَذَا في المَطافِ، والمَطافُ حتَّ للطائفينَ، فللطائفينَ أَنْ يَمُرُّوا بينَ يَدَيِ المُصَلِّينَ؛ لأنَّه لَيْسَ للمُصَلِّينَ حتَّ في أَنْ يُصَلُّوا في مَكانِ الطَّائِفِينَ، فيكونُ حينئذِ العُدوانُ منهم، فهم الَّذِينَ صَلَّوْا في مَكانِ الطَّائِفِينَ.

وأمًّا مَن تَوَهَّم أَن الْحَرَمَ كُلَّه لَا يُسَنُّ فِيه السَّرَةُ ولا يَقْطَعُ فِيه المَارُّ، ففي الحقيقةِ أَنَّ هَذَا ضَعِيفٌ؛ لأَنَّ ابنَ عبَّاسٍ رَحَيَّكُ عَنْكَ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ عَيْ وهو يُصلِّي في مِنَى بالنَّاسِ إلى غير جِدارٍ، فمَرَرْتُ بِينَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ ولم يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ "(")، فوْلَ ابنِ عبَّاسٍ: "إلى غير جِدارٍ»، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ سُتْرةً، لكنْ لَيْسَتْ جِدارًا، فإنَّ قَوْلَ ابنِ عبَّاسٍ: "إلى غير جِدارٍ»، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ سُتْرةً، لكنْ لَيْسَتْ جِدارًا، والمعروفُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّحِيكِيْنِ من حديث أبي جُحَيْفَة، أَنَّه أَتَى إلى النَّبِيِّ عَيْهِ وهو بالأَبْطَحِ في فَرَاءَ من أَدَم، وَكَانَ ذَلِكَ في وَسَطِ النهارِ في الهاجرةِ، فخرَجَ النَّبِيُّ وَهو بالأَبْطَحِ في عَنْهِ الصَّحِيحَيْنِ من حديث أبي جُحَيْفَة، أَنَّه أَتَى إلى النَّبِيِّ عَيْهِ وهو بالأَبْطَحِ في عَنْهِ الصَّحِيحَيْنِ من حديث أبي جُحَيْفَة، أَنَّه أَتَى إلى النَّبِيِّ عَيْهِ وهو بالأَبْطَحِ في عَنْهِ الصَّحِيحَيْنِ من حديث أبي جُحَيْفَة، أَنَّه أَتَى إلى النَّبِيِّ عَلَيْهُ وهو بالأَبْطَحِ في عَنْهِ الصَّحِيةِ وهو بالأَبْطَحِ في عَنْهِ الصَّحِيخِ وهو بالأَبْطَحِ في عَنْهِ الصَّحِيةِ وهو بالأَبْطَحِ في عَنْهِ الصَّلَى الطَّهُورَ من وَرَائِها؛ الرَّجُلُ والحِمارُ والحَمْرَ ركعتينِ، والعَصْرَ ركعتينِ، قَالَ أبو جُحَيْفَةَ: «والنَّاسُ يَمُرُّونَ مِن وَرَائِها؛ الرَّجُلُ والحِمارُ والمَالَقُ والمَالَى أَنْ الحَرَمَ كغيرِه يُستحَبُّ فيه المِّنَاذُ السُّتْرَةِ، وأنه لَا يَجُوزُ اللهُ مَنْ يَذِي المُصَلِّي أو بَيْنَه وبينَ سُتْرَتِهِ.

ولكن إذا كَانَ الْمُصَلِّي يُصَلِّي وليسَ له سُتْرَةٌ، فها هُوَ المَوْضِعُ الْمُحْتَرَمُ الَّذِي لَا تَمْرُ

⁽١) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢/ ١٠٣، رقم ٢٥٣).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير؟، رقم (٧٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب سترة المصلي، رقم (٤٠٥).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة إلى العنزة، رقم (٩٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب مرور الحمار والكلب، رقم (٥٠٣).

منه؟ نقولُ: إذا كَانَ يُصَلِّي عَلَى البِسَاطِ ومَرَرْتَ من وَراءِ البِساطِ فلا حَرَجَ عليك؟ لِأَنَّ هَذَا مُصَلَّاهُ فَقَطْ، وإذا لم يَكُنْ يُصَلِّي عَلَى بِساطٍ وليسَ له سُتْرَةٌ فإن مَحَلَّهُ مِنَ الأَرْضِ إلى مَوْضِعِ سُجُودِه، فإذا مَرَرْتَ من وَراءِ مَوْضِعِ سُجُودِه فإن ذَلِكَ لَا بأسَ به؛ وذلك لأنّه إذا لم يَتَّخِذْ سُتْرَةً، فإنّه لا حَقَّ له في المكانِ إلَّا مِقْدارُ ما يَحْتاجُ إليه في صَلاتِه، وهو مَحَلُّ الشُّجُودِ.

أما إذا كَانَ النَّاسُ خلفَ الإمامِ فإنَّه لَا بأسَ أَنْ يَمُرَّ الإِنْسَانُ بينَ أَيْدِيهِم، ولو كَانَ جَنْبَ أقدامِهم؛ لأنَّ سُتْرَةَ الإمامِ سُتْرَةٌ لَن خَلْفَه، وقد كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَتَّخِذُ السُّتْرَةَ لنفسِه وهو يَوُمُّ النَّاسَ، ولم يَكُنِ المسلمونَ يَتَّخِذون خَلْفَه سُترةً، وابنُ عبَّاسٍ رَضَالِيَهُ عَنْهَا مرَّ بينَ يَدَيْ بَعْضِ الصفِّ وهو عَلَى حِمارِه ولم يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيْهِ أحدُ (۱).

(١٨٠٨) السُّوَّالُ: هَلْ يَجُوزُ الصَّلاةُ فِي الْحَرَمِ بغيرِ سُتْرَةٍ؟

الجَوَاب: قولُه: هَلْ تَجُوزُ الصَّلاةُ فِي الحَرَمِ بغيرِ سُتْرَةٍ يُفهَمُ مِنه أَنَّ الصَّلاةَ فِي غيرِ الحَرَمِ لَا تَجُوزُ إلَّا بِسُتْرَةٍ، وَهَذَا لَيْسَ بصحيحٍ، فالصَّلاةُ بغيرِ سُتْرَةٍ جَائِزةٌ فِي الحَرَمِ وغيرِ الحَرَمِ، فلو صلَّى الإِنْسَانُ إلى غيرِ سُتْرةٍ فإنَّه لَيْسَ آثِمًا بذلك، وليستْ صلاتُه باطلةً، ولكنْ لا شَكَّ أَنَّ مِن الأفضلِ أَنْ يُصَلِّي إلى سُترةٍ، سَواءٌ في الحَرَمِ أو في غيرِ الحَرَمِ، ومن عَناوينِ البخاريِّ رَحِمَهُ آللَهُ في صَحِيحِه: (بابُ السُّترةِ بمَكَّة غيرِ الحَرَمِ، ومن عَناوينِ البخاريِّ رَحِمَهُ آللَهُ في صَحِيحِه: (بابُ السُّترةِ بمَكَّة

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب متى يَصِحُّ سَماعُ الصغير؟، رقم (٧٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب سترة المصلي، رقم (٥٠٤).

وغيرِها) (١) ، ولم يَرِدْ عنِ النَّبِيِّ ﷺ تخصيصُ مَكَّةَ في هَذَا الحُكْمِ، أي أنَّه لم يَرِدْ أنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: إنَّه لَا سُترةَ بِمَكَّةَ.

وغايةُ ما وَرَدَ فيه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُومُ ويَمُرُّ مِن بينِ يَدَيْهِ الرِّجَالُ والنِّسَاءُ (٢)، يعني كانَ يُصَلِّي ويَمُرُّ من بينِ يَدَيْهِ الرِّجَالُ والنِّسَاءُ في الطَّوَافِ، وَهَذَا الحديثُ ضَعِيفٌ، ضَعَّفَه بعضُ أهلِ العلم، ولكن عَلَى تقديرِ صِحَّتِه فإنَّ هَذَا في المَطافِ، ومَعْلُومٌ أَنْ الَّذِي يُصَلِّي هُنَاكَ إِذَا مَرَّ مِنْ بِينِ يَدَيْهِ هَؤُلَاءِ فإنهم مَعْذُورونَ؛ لأنَّ الحَقُّ لهم؛ فإنَّ المَطافَ للطائفينَ، ولا يَجوزُ لأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ في المَطافِ وهو يَعُوقُ الطائفينَ؛ لأنَّ ذَلِكَ إيذاءٌ لهم، وقد قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤَذُّونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُواْ فَقَدِ ٱخْتَمَلُواْ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب:٥٨]، ولمَّا رَأَى النَّبِيُّ عَلَيْكُ رَجُلًا يَتَخَطَّى رِقابَ النَّاسِ وهو يَخْطُبُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قَالَ له: «اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ»(٢). في بَالُكم بَهَؤُلاءِ الجُهَّالِ الَّذِينَ يُصلُّونَ في مكانِ طوافِ النَّاسِ، فهم في الحقيقةِ مُعْتَدُّون عَلَى الطائفينَ، واللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى جَعَلَ الحَقَّ للطَّائِفِينَ في هَذَا المُسْجِدِ مُقَدَّمًا عَلَى حقِّ المُصَلِّينَ، فقال تعَالَى: ﴿ وَطَهِرْ بَيْتِيَ لِلطَّآبِفِينَ وَٱلْقَـَآبِمِينَ وَٱلرُّكَعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ [الحج:٢٦]، فبَدَأَ بالطَّوَافِ؛ لأَنَّه خاصٌّ في هَذَا المكانِ، فمَكانُ الطائفينَ سَواءٌ قَرُبَ من الكعبةِ أو بَعُدَ إذا كثُروا فإنَّه لَا حقَّ لأحدٍ أَنْ يُصَلِّيَ فيه.

⁽١) تحت كتاب الصَّلاة، باب السترة بمكة وغيرها.

⁽٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢/ ١٠٣، رقم ٢٥٣).

⁽٣) أخرجه أبو داود: أبواب الجمعة، باب تخطي رقاب الناس يوم الجمعة، رقم (١١١٨)، والنسائي: كتاب الجمعة، النهي عن تخطي رقاب الناس والإمام عَلَى المنبر يوم الجمعة، رقم (١٣٩٩).

فالمُهِمُّ أَن المَسْجِدَ الحَرَامَ كغيرِه من المَساجِدِ في السُّترةِ، ولا يَجوزُ لأَحدٍ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَي المُصَلِّي وهو يُصَلِّي إلَّا إذا كَانَ وَراءَ الإمامِ، فإنَّه لا بأسَ به، أَمَّا إذا لم يَكُنْ وراءَ الإمامِ، فإنَّه لَا يَجوزُ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيْهِ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَذْفَعْهُ، فَإِنْ أَبِي فَلْيُقَاتِلْهُ؛ فَإِنَّهُ شَيْعًانٌ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَي المُصلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ فَلْيُقَاتِلْهُ؛ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ (١). وقال ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيْهِ اللَّهُ بَيْنَ يَدَيْهِ اللَّهُ عَلَى المُصلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ (١). أربعين دقيقةً أم أربعين اللهِ مِن البَرْقُونِ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ اللهُ عَنْ أَنْ يَعْمَلُ أَنْ يَعْنَ أَسْبُوعًا، أم أربعين شهرًا، أم أربعين سنةً؟ جاء تَعْيِنُها في روايةِ البَرَّارِ: «أربعينَ خَرِيفًا (١)، أي أربعين سنةً، يعني: لو تَقِفُ أربعين سَنَةً حتَّى يَقْضِيَ الْبَوَلَ خَيرًا لك من أَنْ ثَكَرٌ بِينَ يَدَيْهِ.

فنحن نقولُ لكَ: لَا تَقِفْ أربعينَ سنةً، يا أخي قِفْ أربعينَ دقيقةً ويكفي؛ لأنَّه ما مِن أَحَدٍ يُصَلِّي في هَذَا المَسْجِدِ ويَبْقَى أربعين دَقِيقةً في صلاةٍ واحدةٍ إلَّا ما شاءَ اللهُ.

(١٨٠٩) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ قولِ (آمين) مَعَ الدَّلِيلِ؟ وهل المرأةُ تَقْطَعُ الصَّلاةَ فِي الحَرَمِ معَ الإمامِ أو مُنْفَرِدَةً؟

الجواب: بِدايَةً لَا نَعْرِفُ ماذا يَقْصِدُ السَّائِلُ: هَلْ يَقْصِدُ التَّامِينَ في الفاتِحَةِ أَم في القُنوتِ؟ ولذلك أنا أُرِيدُ مِنَ السَّائِلينَ إذا سَأَلُوا أَنْ يَأْتُوا بالسؤالِ واضِحًا؛ لأننا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب يَرُد المصلي مَن مَرَّ بين يديه، رقم (٥٠٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المارِّ بين يدي المصلي، رقم (٥٠٥).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (١٠٥)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

⁽٣) مسند البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

في الحقيقَةِ نَجِدُ صُعُوبَةً في فَهْمِهَا، وقد نُجِيبُ عنها بغيرِ المُرادِ مِنَ السؤالِ، فيَذْهَبُ السَّائِلُ ويقولُ للناسِ: أَفْتَى فلانٌ بِكَذَا وكَذَا. عَلَى خِلافِ ما يُرِيدُهُ المُفْتِي، وقد حَدَثَ هَذَا لنَا ولغَيْرِنَا. ولهذا أنا أُحِبُّ من الإِخْوَةِ السَّائِلينَ أَنْ يُحَرِّرُوا السؤالَ بقَدْرِ المُستطاع.

فَلْنَفْرِضْ أَن هَذَا الرَّجُلَ يُرِيدُ التأمينَ عَلَى قِراءةِ الفَاتِحَةِ، فهذا قَدْ ثَبَتَ بِالنَّصِّ، قال النبيُّ ﷺ: ﴿إِذَا قَرَأَ: ﴿وَلَا ٱلضَّالَةِنَ ﴾ قال النبيُّ ﷺ: ﴿إِذَا قَرَأَ: ﴿وَلَا ٱلضَّالَةِنَ ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ ﴾ وَلَلسَّنَةُ فيه الجَهْرُ بالتأمِينِ عَلَى الفَاتِحَةِ، ومَعْنَى (آمين): اللَّهُمَّ استَجِبْ.

واللهُ عَزَّفِجَلَ قال في الحَدِيثِ القُدُسِيِّ: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي فِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ العَبْدُ: ﴿ الْحَسَدُ بِنَهِ رَبِ الْعَسَدَ ﴾، قَالَ اللهُ: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيرِ ﴾، قَالَ اللهُ تعَالَى: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿ اللهُ تعَالَى: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿ اللهِ يَوْمِ الدِينِ ﴾، قَالَ: عَبْدِي. وَإِذَا قَالَ: ﴿ اللهُ اللهُ

إذن يَكُونُ قُولُ الإمامِ: ﴿ آمْدِنَا ٱلصِّرَطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦] دُعَاءً، والمأمومُ يَسْمَعُ، فالمَشْرُوعُ في حَقِّهِ أَنْ يُؤَمِّنَ، أَمَّا التأمينُ عَلَى دُعاءِ القُنوتِ فَإِنَّهُ أيضًا بالقِياسِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب جهر الإمام بالتأمين، رقم (۷۸۰)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب التسميع والتحميد والتأمين، رقم (۱۰).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب جهر المأموم بالتأمين، رقم (٧٨٢)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب النهي عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره، رقم (٤١٥).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٤).

عَلَى التَّأْمِينِ عَلَى قِراءةِ الفاتِّحَةِ يكونُ مَشْرُوعًا؛ لأن القانِتَ يَدْعُو لنفْسِهِ ولغَيرِهِ.

ولهذا جاء في الحديث: «لَا يَوُمَّنَ أَحَدُكُمْ فَيَخُصَّ نَفْسَهُ بِالدُّعَاءِ دُونَهُمْ ، فَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ »(۱) فلا نقولُ للإمامِ: إذا قُمْتَ مِنَ التَّشَهُّدِ فلا تَقُلْ: ربِّ اغْفِرْ لِي، رَبِّ اغْفِرْ لِي. بل قُلْ: ربَّنَا اغْفِرْ لنَا. فليسَ هَذَا مرادَ الحديثِ، بل إنَّ المُرَادَ الدُّعاءُ الَّذِي يُؤَمِّنُ عَلَيْهِ المَامُومُ، فإنَّ الإمامَ لَا يَجِبُ أَنْ يَخُصَّ به نَفْسَهُ، فلو أن الإمامَ قالَ في دُعاءِ القُنوتِ: اللَّهُمَّ الْهدِني فيمَنْ هَدَيْتَ، وعَافِنِي فيمَنْ عافَيْتَ. إلى آخِرِه، فتِلْكَ دُعاءِ القُنوتِ: اللَّهُمَّ الْهدِني فيمَنْ هَدَيْتَ، وعَافِنِي فيمَنْ عافَيْتَ. إلى آخِرِه، فتِلْكَ للمأمومِ خِيانَةٌ؛ لأنه دَعَا لنَفْسِهِ وجَعَلَنِي أُوَمِّنُ، وليسَ لِي في الأَمْرِ نَصِيبٌ. بل يَقُولُ: للمأمومِ خِيانَةٌ؛ لأنه دَعَا لنَفْسِهِ وجَعَلَنِي أُومِّنُ، وليسَ لِي في الأَمْرِ نَصِيبٌ. بل يَقُولُ: اللهُمَّ الْهدِنَا فيمَنْ هَدَيْتَ. أَمَّا الدعاءُ الَّذِي لَا يُؤَمِّنُ عَلَيْهِ المَامُومُ فَهُو ما يَقُولُهُ في اللهُمَّ الْهدِنا فيمَنْ هَدَيْتَ. وقولِه: إنِّ الْخَوْرُ لِي وارْحَمْنِي. وقولِه: إنِّ الشَعْمُ الْمَامِ مُ عَلَيْهِ المَامُومُ فَهُو ما يَقُولُه في شَعْرِهِ وغيرِهِ، مما لَا يَسْمَعُه المأمومُ، مثلُ قَوْلِهِ: رَبِّ اغْفِرْ لِي وارْحَمْنِي. وقولِه: إنِّ طَلَمْتُ نَفْسِي ظُلُمًا كثيرًا، ولا يَغفِرُ الذُّنوبَ إلا أنتَ فاغْفِرْ لِي.

أما قَطْعُ المرأةِ للصلاةِ فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ في صَحيحِ مُسلِمٍ من حَديثِ أبي ذَرِّ، أن النبيَّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالنَّهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ قَال: «يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ المُسْلِمِ -أو قال: المَرْءِ المُسْلِمِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مُؤْخِرَةُ الرَّحْلِ: المَرْأَةُ وَالجِمَارُ وَالكَلْبُ الأَسْوَدُ» (١)، فإذا مَرَّتِ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مُؤْخِرَةُ الرَّحْلِ: المَرْأَةُ وَالجِمَارُ وَالكَلْبُ الأَسْوَدُ» (١)، فإذا مَرَّتِ المرأةُ بينَ المُصَلِّي وسُتْرَتِهِ -إن كَانَ له سُترةٌ - أو بينة وبينَ موضِعِ سُجودِهِ -إن لم يكُنْ له سُترةٌ - بَطَلَتْ صَلاتُهُ، ووجَبَ عَلَيْهِ استِئنافُها، حتَّى لو كَانَ في الركعةِ الأخيرَةِ.

و لا فَرْقَ في ذَلِكَ بينَ المُسجِدِ الحرامِ وغيرِهِ، عَلَى القولِ الراجِحِ؛ لأن النُّصوصَ

⁽۱) أخرجه أحمد (۳٦/ ٥٨١، رقم ٢٢٢٤١)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب أيصلي الرجل وهو حاقن؟، رقم (٩٠)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب لَا يخص الإمام نفسه بالدعاء، رقم (٩٢٣).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب قدر ما يستر المصلي، رقم (١٠).

عامَّةٌ، وليسَ فيها تَخْصِيصُ بُقْعَةٍ دونَ أُخْرَى، ولهذا تَرْجَمَ البخارِيُّ عَلَى هَذِهِ المسألةِ بقولِهِ: (باب السُّترة بمَكَّةَ وغيرها)(١)، واستَدَلَّ بالعُمومِ.

وعليه فإذَا مَرَّتِ المرأةُ بينَ الرَّجُلِ وبينَ سُتْرَتِهِ، أو بَيْنَهُ وبينَ مَوضِعِ سُجودِهِ، وجَبَ عَلَيْهِ إعادَةُ الصَّلاةِ، إلا إذا كانَ مَأْمُومًا؛ فإن سُتْرَةَ الإمامِ سُتْرَةٌ لَمَن خَلْفَهُ، وجَبَ عَلَيْهِ إعادَةُ الصَّلاةِ، إلا إذا كانَ مَأْمُومًا؛ فإن سُتْرَةَ الإمامِ سُتْرَةٌ لَمَن خَلْفَهُ، فيَجوزُ أَنْ يَمُرَّ الإِنْسَانُ بينَ يَدِي المُصَلِّينَ الذين يُصَلُّونَ خلفَ الإمامِ، ولا إِثْمَ عليهِ.

أما إذا مَرَّ الإِنْسَانُ بِينَ يَدِي المُنْفَرِدِ أَو الَّذِي يُكْمِلُ صَلاتَهُ بعدَ تَسليمِ الإِمامِ فإن ذَلِكَ حَرامٌ؛ لقولِ النبيِّ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدِي المُصليِّ مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (٢)، هكذا جَاءتِ الرِّوايَةُ في أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» أَمَّا في رِوايَةِ البَزَّارِ: «أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» أي: أَرْبَعِينَ مُطلَقَةً، أَمَّا في رِوايَةِ البَزَّارِ: «أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» أي: أَرْبَعِينَ مَطلَقَةً مَا أَمَّا في رِوايَةِ البَزَّارِ: «أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» أي: أَرْبَعِينَ اللَّهُ وَقَفْتَ أَرْبَعِينَ سَنَةً كَانَ خيرًا لكَ من أَن ثَمَّرَّ بِينَ يَدَي المصليِّ، ونحن الآن لا نَستَطيعُ الوقوفَ دَقِيقةً واحِدَةً حتى يُصَلِّي، وقد تكونُ الدقيقةُ مُستَطاعةً إن الآن لا نَستَطيعُ الوقوفَ دَقِيقةً وأحِدَةً حتى يُصَلِّي، وقد تكونُ الدقيقةُ مُستَطاعةً إن شاءَ الله، لكن أربعينَ دقيقةً مثلًا لا أَحَدَ يستَطيعُ إلا مَنْ شاءَ اللهُ.

-699

(١٨١٠) السُّؤَالُ: هلْ حَديثُ المَرْأةِ والكلبِ في قَطعِ الصَّلاةِ مَنسوخٌ أَوْ لا؟ أَرجُو التفصيلَ، وهلْ يَكونُ هنا أيضًا في الحَرَمِ؟

الجَوابُ: حَدِيثُ أَبِي ذرِّ الغِفاريِّ رَضَالِلَّهُ عَنْهُ الَّذِي رَواهُ مُسلِمٌ قَالَ النبيُّ عَلَيْلَةٍ:

⁽١) تحت كتاب الصّلاة، باب السترة بمكة وغيرها.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٠).

⁽٣) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

"إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّى فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْحِبَارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ...» الخديث (۱).

- المرأة: لا بدَّ أن تكونَ بالغةً.
- الحمارُ: الحديثُ فيهِ مُطلَقٌ.
 - الكَلْبُ: قُيِّدَ بأنهُ أسودُ.

وسألَ أبو ذرِّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ: «مَا بَالُ الأسودِ منَ الأحرِ والأبيضِ؟»، فقالَ لهُ النبيُّ عَلِيْهُ: «الكَلْبُ الأَسْوَدُ شَيْطَانٌ»(٢).

وهؤلاءِ الثلاثةُ تقطعُ الصَّلاةَ إذا مَرَّتْ بينَ يَدَيِ المُصَلِّي إن لم يَكُنْ لهُ سُتْرَةٌ، أو مَرَّتْ بينَ يَدَيِ المُصَلِّقِ أنها تَبْطُلُ الصَّلاةُ أو مَرَّتْ بَيْنَهُ وبينَ سُترَتِهِ إِنْ كَانَ لهُ سُترةٌ، ومَعْنَى قَطْعِ الصَّلاةِ أنها تَبْطُلُ الصَّلاةُ ويَجِبُ عليهِ استئنافُها.

وهذَا الحديثُ ليسَ بمنسوخ، بلْ هوَ مُحُكَمٌ وثابتٌ، والقَطْعُ ليسَ قَطْعَ الكمالِ، بلْ هوَ قَطْعٌ يَحْصُلُ بهِ البطلانُ، وعلى هذَا فإذا مَرَّتِ امرأةٌ بينَ الرجلِ وسُترتِهِ قَطَعَتْ مَلاتَهُ، ولكنهُ مَأْمورٌ بأنْ يَمْنَعَهَا بِقَوْلِ النبيِّ عَلَيْهُ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ صَلاتَهُ، ولكنهُ مَأْمورٌ بأنْ يَمْنَعَهَا بِقَوْلِ النبيِّ عَلَيْهُ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مَلاتَهُ، ولكنهُ مَأْمورٌ بأنْ يَمْنَعَهَا بِقَوْلِ النبيِّ عَلَيْهُ فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ فَإِنَّا هُو مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدُفَعُهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ فَإِنَّا هُو شَيْطَانٌ »(٢).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب قدر ما يستر المصلي، رقم (١٠).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب قدر ما يستر المصلي، رقم (١٠).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب يرد المصلي من مر بين يديه، رقم (٥٠٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٧).

ولا يُحِلُّ لأحدِ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، لَا فِي المَسْجِدِ الحرامِ ولا في المَسْجِدِ النَّبِيِّ وَلا في غيرِهِ منَ المَساجِدِ؛ لقولِ النبيِّ عَيَلِاً: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيِ المُصَلِّي المُصَلِّي عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (١)، وفي روايةِ البزارِ: «أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» (٢)، أي أَرْبَعِينَ سَنَةً، فلو يَقِفُ أربعينَ سنةً لكانَ ذلكَ خيرًا من أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَي المُصَلِّي.

وكثيرٌ منَ الناسِ لَا يَقِفُ ولا أربعينَ دقيقةً، فتَجِدُهُ يُحاوِلُ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيِ الْمَسَلِّي ولا يَنْتَظِرُ، وَهَذَا خَطَأُ؛ لأنَّ عَلَيْهِ إِثْمًا عظيمًا إذا مرَّ بينَ يَدَيِ المُصَلِّي، سواءٌ كانَ له سُترةٌ أو لم يَكُنْ لهُ سُترةٌ، وسواءٌ في المَسْجِدِ الحرامِ أم في غيرِه، وليسَ هناكَ دَليلٌ تَطْمَئِنُ إليهِ النفسُ في ثُبوتِه ودلالتِه عَلَى الفرقِ بينَ المَسْجِدِ الحرامِ وغيرِه، ولهذا تَرْجَمَ البخاريُّ رَحَمَهُ اللهُ في هَذِهِ المسألةِ بقولِهِ: (بابُ السُّترةِ في مكة وغيرِها) (١)، فمكَةُ البخاريُ رَحَمَهُ اللهُ في هَذِهِ المسألةِ بقولِهِ: (بابُ السُّترةِ في مكة وغيرِها) (١)، فمكَةُ كغيرِها منَ البلدانِ، والمَسْجِدُ الحَرَامُ كغيرِهِ منَ المَساجِدِ، لَا يَجُوزُ لأَحَدِ أَنْ يَمُرَّ بينَ يَدَى المُصَلِّي.

فإن قيل: ما المراد بها بينَ يديهِ؟

قُلْنَا: إِنْ كَانَ لَهُ سُترةٌ فَحَدُّهُ سُتْرَتُهُ، وإذا لَم يَكُنْ لَهُ سُترةٌ فقيلَ: إن ما بينَ الْمُصَلِّي ثلاثةُ أذرعٍ مِن قَدَمَيهِ، وقيلَ: إنَّ ما بينَ يَديِ الْمُصَلِّي ما بينَ مَوْضِعِ سُجودِهِ الْمُصَلِّي ثلاثةُ أذرعٍ مِن قَدَمَيهِ، وقيلَ: إنَّ ما بينَ يَديِ الْمُصَلِّي ما بينَ مَوْضِعِ سُجودِهِ وقَدَمَيْهِ، يعني مَوْضِعَ الجبهةِ والقدمينِ، وهذَا أَقْرَبُ منَ الأولِ؛ وذلكَ لأنَّ ما وراءَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (۱۰)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (۷۰۰).

⁽٢) مسند البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

⁽٣) تحت كتاب الصّلاة، باب السترة بمكة وغيرها.

مَوضعِ السجودِ ليسَ لهُ فيهِ حقُّ حتى يَمنعَ غيرَهُ منِ اجتيازِهِ، فلا يَمْلِكُ الْمُصَلِّي مِنَ الْأَرضِ أَحَقِّيَّةً إلا بمقدارِ ما يَحتاجُ إليهِ منها، وهو لا يَحتاجُ أكثرَ من مَوضعِ سُجودِهِ، الأرضِ أَحَقِّيَّةً إلا بمقدارِ ما يَحتاجُ إليهِ منها، وهو لا يَحتاجُ أكثرَ من مَوضعِ سُجودِهِ، فيكونُ ما بينَ يَديهِ هو ما بينَ قدَمَيهِ إلى مكانِ سُجودِهِ فقطْ، فإذا مَرَّ أحدُّ مِن ورَائِهِ فليسَ فيهِ إِثْمٌ.

وهنَا في المَسْجِدِ الحرامِ في بَعْضِ المَوَاضِعِ منهُ نَجِدُ أَن هناكَ بُسُطًا تُفْرَشُ بِمِقْدارِ السَجودِ غالبًا، فإذا مرَّ الإِنْسَانُ مِن وَراءِ هذهِ الفُرشِ فإنهُ لَا إِثْمَ عليهِ؛ لأن الفراشَ حَدُّ المُصلِّي، وكذلكَ لو كانَ الإِنْسَانُ يُصَلِّي عَلَى سَجَّادةٍ، فإنَّ ما وراءَ السَّجادةِ مِن أَمامِ المُصلِّي لَا يَحَرُمُ تَجَاوُزُهُ؛ لأنهُ خارجٌ عَن مُصلَّى المُصلِّي أو عن مَوْضِعِ سُجودِ المُصلِّي لا يَحَرُمُ تَجَاوُزُهُ؛ لأنهُ خارجٌ عَن مُصلَّى المُصلِّي أو عن مَوْضِعِ سُجودِ المُصلِّي.

لكنْ إذا كانَ الإِنْسَانُ خَلفَ الإمامِ فإنَّ سُترةَ الإمامِ سُترةٌ لَمَنْ خَلفَهُ، ودليلُ ذلكَ حَدِيثُ ابنِ عباسٍ رَضَالِتُهُ عَنْهُا قالَ: أتيتُ النبيَّ ﷺ وهو يُصَلِّي بمِنَى إلى غيرِ ذلكَ حَدِيثُ ابنِ عباسٍ رَضَالِتُهُ عَنْهُا قالَ: أتيتُ النبيَّ ﷺ وهو يُصلِّي بمِنَى إلى غيرِ جدارٍ وأنا عَلَى أَتَانٍ، -وهِيَ أُنثَى الجِهارِ - فمرَّ بينَ يَدَيْ بعضِ الصفِّ فلم يُنْكِرْ ذلكَ عِلهِ أَحَدٌ (١) وذلكَ لأنَّ سُتْرة الإمامِ سُترةٌ للمأموم.

(١٨١١) الشُّؤَالُ: هلِ السُّترةُ في صَلاةِ الجماعةِ كما هِيَ في صَلاةِ الفردِ؟

الجَوَابُ: السترةُ في صَلاةِ الجماعةِ بِالنِّسْبَةِ للإمامِ كما هِيَ في صَلاةِ المُنْفرِدِ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ للإمامِ كما هِيَ في صَلاةِ المُنْفرِدِ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ للمَامومِ فإنَّه لَا يُشرَعُ للمأمومِ أَنْ يَتَخِذَ سُتْرَةً؛ لأنَّ سُتْرَةَ الإمامِ سُتْرَةٌ لَن

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير؟، رقم (٧٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب سترة المصلي، رقم (٤٠٥).

خَلْفَه، ولهذا قَالَ ابنُ عبَّاسٍ رَضَالِكَ عَنْهَا: «أتيتُ النَّبِيَّ عَلَيْهُ وهو يُصَلِّي في النَّاسِ بِمِنَى إِلَى غَيْرِ جِدارٍ، فَمَرَرْتُ بِينَ يَدَيْ بعضِ الصفِّ»^(۱). وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ سُترةَ الإمامِ سُترةٌ لَمَن خَلْفَه، وأنه إذا مرَّ أَحَدٌ يَقْطَعُ الصَّلاةَ بِينَ يَدَيِ المأمومينَ فإن صَلاتَهم لا تَنْقَطِعُ؛ لأنَّ سُترةَ الإمام سُتْرةٌ لهم.

وقد ظنَّ بعضُ النَّاسِ في قولِ ابنِ عبَّاسٍ: «ورَسُولُ اللهِ عَلَيْ يُصَلِّي بِمِنَى إلى غَيرِ جِدارٍ»، أن الحرمَ يعني ما كَانَ داخلَ الأميالِ لَا تُشرَعُ فيه السُّترةُ، وقالوا: إنَّ قولَه: «إلى غير جِدارٍ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الحَرَمَ لَا تُتَّخَذُ فيه السُّترةُ، يعني ما كَانَ داخلَ الأميالِ، ولكن مَن تأمَّلَ الحديثَ وجَدَ أَنَّه يَدُلُّ عَلَى خِلافِ ذلكَ؛ لأنَّ قَوْلَ ابنِ عبَّاسِ: «إلى غير جدار» غير: صِفة، ولا تَقَع (غير) إلَّا صِفةً لمَوْصوفٍ، فعليه يكونُ تَقْدِيرُ الكلامِ: إلى شيءٍ غيرِ جدارٍ.

والمعروفُ أن الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ كَانَ يُصَلِّي فَتُرْكَزُ له العَنزَةُ؛ كما في حديثِ أبي جُحَيْفَة، وهو ثابتٌ في الصَّحِيحينِ؛ أنَّه قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَ عَلَيْهِ بالأَبْطَحِ وهو في قُبَّةٍ له حَمْرًاءَ مِن أَدَمٍ، فَخَرَجَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرًاءُ كأني أنظُرُ إلى بَياضِ سَاقَيْهِ، وهو في قُبَّةٍ له حَمْرًاءَ مِن أَدَمٍ، فَخَرَجَ عَلَيْهٍ عَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرًاءُ كأني أنظُرُ إلى بَياضِ سَاقَيْهِ، فأذَنَ بِلالُ وتَوضَّأَ النَّاسُ من فَضْلِ وَضُوءِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ». قَالَ أبو جُحَيْفَةَ: «ثمَّ فأذَن بِلالُ وتَوضَّأَ النَّاسُ من فَضْلِ وَضُوءِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ». قَالَ أبو جُحَيْفَةَ: «ثمَّ وُكِزَتْ له العَنزَةُ، فتَقَدَّمَ فصَلَى الظُّهْرَ ركعتينِ، والعصرَ ركعتينِ»(١). وَهَذَا نصُّ صريحٌ في أن الشَّرَةَ تُتَّخَذُ حتَّى فيها كَانَ دَاخِلَ الأَميالِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب سترة الإمام سترة من خلفه، رقم (٤٩٣)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب سترة المصلي، رقم (٤٠٥).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاَة، باب الصَّلاة إلى العَنَزة، رقم (٤٩٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب مرور الحمار والكلب، رقم (٥٠٣).

(١٨١٢) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ وَضْعِ الجِذاءِ كَسُتْرَةٍ للمُصَلِّي؟

الجواب: السُّتْرَةُ للمُصَلِّي جائزةٌ بكلِّ شيءٍ، حتى لو كَانَ سَهْمًا؛ لقولِ النَّبِيِّ وَالْمُصَلِّي جائزةٌ بكلِّ شيءٍ، حتى لو كَانَ سَهْمًا؛ لقولِ النَّبِيِّ وَالْمُصَلِّي جَائِزةٌ بكلِّ مِنَا اللهُ عَلَيْ بِسَهْمٍ (۱).

بل قالَ العلماءُ: إِنَّهُ يُمكِنُ أَنْ يَستَتِرَ بِالْخَيْطِ، وَبِطَرَفِ السَّجَّادَةِ، بِل جَاءَ فِي الحَديثِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ: ﴿إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَلْيَخُطَّ خَطَّا، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾(٢).

فالذي أَرَى أنه لَا يَنْبَغِي للإنسانِ أَنْ يَجْعَلَ النَّعْلَيْنِ سُتَرَةً له؛ لأنها مُستَقْذَرَةٌ في عُرْفِ الناسِ، ولا يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ بينَ يَدَيْهِ وهو يُناجِي اللهَ عَرَّفَجَلَّ شَيْئًا مُسْتَقْذَرًا في عُرْفِ الناسِ.

⁽۱) أخرجه أحمد (۳/ ٤٠٤، رقم ١٥٣٧٦)، وابن خزيمة (٢/ ١٣، رقم ٨١٠)، والحاكم (١/ ٣٨٢، رقم ٩٢٦). رقم ٩٢٦).

⁽٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما يستر المصلي، رقم (٩٤٣).

 ⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب حك البزاق باليد من المسجد، رقم (٣٩٨)، ومسلم:
 كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد، رقم (٥٤٧).

(١٨١٣) السُّؤَالُ: السلامُ عَلَيكُمْ ورحمَةُ اللهِ وبركاتُه، فضيلَةَ الشيخِ، نَحْنُ النِّساءِ فِي الحَرَمِ تَبْقَى علينا الصَّلاةُ، حيثُ يَكْثُرُ مُرورُ النِّساءِ بَيْنَنَا وبينَ السُّترَةِ، معَ أَنَنا نُحاوِلُ مَنْعَهُنَّ مِن ذلك، ولكن لَا فائدةَ، فالكُلُّ يَستَهْزِئُ بذلِك، ونحن نَعْلَمُ أَنَّ الحَرَمَ لَا مانِعَ فيه مِن المُرورِ بينَ يَدَيِ المُصَلِّي، فَهَاذَا نَعْمَلُ، أفتُونا مأجورين؟

الجواب: أقول: ثَبَتَ عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (١)، وقولُه: «مَاذَا عَلَيْهِ» أي: مِن الإِثْمِ، «كَانَ لَأَنْ يَقُومَ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» (٢)، أي: سَنَةً كما في روايَةِ البَزَّارِ: «خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ».

ولم يَأْتِ دَلِيلٌ يَحُصُّ المَسْجِدَ الحَرَامَ ويُخِرِجُه مِن هَذَا الحُكمِ أَبدًا، ولهذا نَقولُ للهؤلاءِ النساءِ اللاتي يَقُلْنَ: إِنَّنَا فِي الحَرَمِ، والحَرَمُ لَا يُمْنَعُ المُرورُ فيه نَقولُ: إذا كَانَ عِنْدَهُنَّ دَلِيلٌ عَلَى هَذَا الأَمْرِ فَلْيَأْتِينَ به، وإلا فَلْيَتَحَمَّلْنَ الإثمَ، وقد ثَبَتَ عنْهُ عَيْكِم أَنَّ الإِنْمَ، وقد ثَبَتَ عنْهُ عَيْكِم أَنَّ الإِنْسَانَ إذا صَلَّى إلى شَيْءٍ يَستُرُهُ مِن الناسِ فأرادَ أحدٌ أَنْ يَجْتازَ بينَ يَدَيهِ فَلْيَدْفَعْهُ فإنْ أَبِي فَلَيْدُ فَعْهُ فإنْ أَبَى فَلَيْلُهُ هُوَ شيطانٌ ""، فوصَفَ النبيُّ عَلَيْهُ هَذَا الرَّجُلَ، أو هَذَا المَارَّ بأنه شَيْطَانٌ، فالوَاجِبُ عَلَى المَرْأَةِ أَلَا تَمَرَّ بينَ يَدَي المُصَلِّى.

ولو قال قَائِلٌ: أنا أَحْتَاجُ إلى الْمُرورِ، وسَوْفَ أَخْرُجُ، والمَسْجِدُ كلَّه مُزدَحِمٌ. نقولُ: نَعَمْ، نحن لَا نَقولُ: لَا تَخْرُجُ، اخرُج، لكن بَدَلًا مِن أن ثَمَّ وتَقْطَعَ صُفوفَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (۱۰)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (۷۰۰).

⁽٢) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب يَرُد المصلي مَن مر بين يديه، رقم (٥٠٥)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٥).

الناسِ عَرْضًا، امْرُرْ طُولًا بينَ الناسِ، بينَ الرَّجُلينِ، والمرأةُ بينَ المَرْأَتَيْنِ، وحينئذِ لَا بأسَ، وأنتَ حِينَئذِ إذا آذيتَ المُصَلِّينَ بالمُرورِ مِن بَينِهِمْ، فإنها آذَيْتَهُم لحاجَةٍ.

وبعضُ المُصَلِّينَ تَجِدُهُ تنتَهِي الصَّلاةُ ويَبْقَى في مَكانِهِ، معَ أنه يَرَى الناسَ مِحَاجُونَ إلى المُرورِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أنه خطأٌ، وليسَ له حَقُّ، فإذا انتهيتَ مِنْ صلاتِك، ورأيتَ الناسَ مُحتاجِينَ إلى المُرورِ فقُمْ.

وأقبحُ مِن ذَلِكَ هؤلاءِ الَّذِينَ يَبْقُوْنَ خَلْفَ مَقامِ إبراهيمَ، إما لزِيادةِ صَلاةٍ، وإمّا للدُّعاءِ، أمّا زِيادَةُ الصَّلاةِ، فإن المَشْروعَ في الصَّلاةِ خَلْفَ المقامِ أن تكونَ رَكْعَتينِ فقطْ، والمَسْنُونُ في هاتينِ الرَّكعتينِ أيضًا التَّخْفِيفُ، يعني: يُخَفِّفُ الإِنْسَانُ، ولا يَنْبَغِي أَنْ يُطِيلَ، والإطالَةُ فِيهِمَا خِلافُ السُّنَّةِ.

وأما الدعاءُ عند مقام إبراهِيم، فهذا لَا أصلَ له أبدًا في سُنَّةِ الرسولِ عَلَيْهِ السَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ولكنه مِن وَضْعِ الجُهَّالِ، فلم يَرِدْ دعاءٌ لِسَقْفِ زَمْزَمَ كما نشاهِدُ بعضَ الناسِ يَقِفُونَ عَلَى سَقْفِ زَمْزَمَ الآن ويَدْعُونَ، ولم يَرِدْ دُعاءٌ لَقامِ إبراهِيمَ.

كما نُشاهِدُ بعضَ الناسِ الآن يَقِفُونَ عندَ المقامِ ويُؤذُونَ المُصَلِّينَ بأصواتِهِمُ المُرْتَفِعَةِ بدُعاءٍ لَا أَصْلَ له في السُّنَّةِ، وإنني أُناشِدُ هؤلاءِ باللهِ عَرَّقَجَلَّ أَنْ يَتَقُوا اللهَ في المُنْ تَفِيهِمْ، وَأَنْ يَتَقُوا اللهَ في إِخُوانِهِمُ المُؤْمِنِينَ في أنفسِهِمْ، حيثُ شَرَعُوا في دِينِ اللهِ أَنفْسِهِمْ، وَأَنْ يَتَقُوا اللهَ في إِخُوانِهِمُ المُؤْمِنِينَ في أنفسِهِمْ، حيثُ شَرَعُوا في دِينِ اللهِ مَا ليسَ منْهُ، وَإِذَا كَانَ لَدَيهم دَلِيلٌ فليسْعِفُونا بِهِ، وإن لم يَكُنْ لَدَيْهِمْ دَلِيلٌ فليَتَقُوا اللهَ، وَلْيَتُ جَنَّبُوا هذا.

أما بالنسبةِ لإِيذائِهِمُ المُصلِّينَ عندَ المَقامِ فَحَدِّثْ ولا حَرَجَ، بعضُ الناسِ يأتي وقَدْ جَمَعَ لَهُ عَشَرَةَ رِجالِ، ثم يَقِفُ أمامَهم بصوتٍ عالٍ وصوتٍ صَيِّتٍ، ويَدْعُو اللهَ

عَنَّوَجَلَ، وقد قالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَلَا تَجَهَرُ بِصَلَائِكَ ﴾ أي: بدُعائِكَ، ﴿وَلَا تَخَافِتْ بِهَا وَأَبْتَغِ بَيْنَ ذَاكِ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء:١١٠]، وقال: ﴿أَدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [الأعراف:٥٥].

فَالْمُهِمُّ -بَارِكُ الله فيكم - أَنَّنَا نَقُولُ: إِنَّ المَسجِدَ الحَرَامَ كَغَيْرِهِ مِن المَساجِدِ لَا يَجُوزُ لأَحَدٍ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدِي المُصَلِّي، ولو بَقِيَ أربعين دَقِيقَةً، أو بَقِيَ أربعينَ يَوْمًا، أو بَقِيَ أربعينَ سَنَةً، يَقِفُ حتى يَنْتَهِيَ المُصَلِّي مَن صَلاتِهِ، ولو بَقِيَ أربعينَ سَنَةً، وإلا فإنَّ عَلَيْهِ مَن الإثمِ ما لو عَلِمَهُ لاختارَ أَنْ يَقِفَ أربعينَ سَنَةً، وإلا فإنَّ عَلَيْهِ مَن الإثمِ ما لو عَلِمَهُ لاختارَ أَنْ يَقِفَ أربعينَ سَنَةً، ولا يمَنُ يَدي المصليِّ.

أما مَوضوعُ اختلافِ العُلماءِ في هَذِهِ المسألةِ وغيرِهَا، فإنَّ اللهَ عَرَّقِجَلَ يَقُولُ: ﴿ فَإِن نَنْزَعُنُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنْمُ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْمِوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَالْمَاعِ وَالنساء: ٩٥]، ولو أننا تَتَبَعْنَا رُخصَ العلماءِ لَكَانَ الأمرُ خَطِيرًا، وَلَضَاعَ الدِّينُ، فالجِلافُ بينَ العلماءِ لنا فيه مَرْجِعٌ، وهو كِتابُ اللهِ وسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ، فإذا وُجِدَ مِنَ السُّنَّةِ ما يَدُلُّ عَلَى جَوازِ المُرورِ بينَ يَدَيِ المُصَلِّي في مَكَّةَ، أو في المَسْجِدِ الحرام، أو في أيِّ مكانٍ مِن الأرضِ فعلى العينِ والرَّأسِ.

نحنُ عِنْدَنَا نصوصٌ عامَّةٌ قاطِعَةٌ، كَيْفَ نُخَصِّصُها بِمُجَرَّدِ حديثٍ وَرَدَ أَنَّ الرسولَ عَلَيْهِ كَانَ يُصَلِّي ويَمُرُّ مِن بِينِ يَدَيْهِ الطائفُونَ^(۱)، فهذا الحَدِيثُ فيه رَاوٍ مجهولُ، الرسولَ عَلَيْهِ كَانَ يُصَلِّي عِنْدَ الطائفُونَ اللهُ فَهْذَا الحَدِيثُ فيه رَاوٍ مجهولُ، ثم عَلَى فَرْضِ صِحَّتِهِ، فإنها كَانَ فيمَنْ يُصَلِّي عندَ الطوافِ، أو في المَطافِ، والناسُ

⁽۱) يعني حديث المطلب بن أبي وداعة: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّى عِمَّا يَلِي بَابَ بَنِي سَهْم وَالنَّاسُ يَمُرُّونَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا سُتْرَةً". قَالَ سُفْيَانُ: لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الكَعْبَةِ سُتْرَةً". أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب في مكة، رقم (٢٠١٦).

مُحْتَاجُونَ إلى المُرورِ؛ لأنهم طائفُونَ، أَمَّا حَدِيثُ ابنِ عباسٍ (١) فليسَ فيه دَلِيلٌ، لأنه لم يَمُرُّ بينَ يَدَيِ النَّبِيِّ عَلَيْ إنها مَرَّ بينَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ، والناسُ إذا كانوا خَلْفَ الإمامِ، فلا حَرَجَ أن تَمَّرُّ بينَ أيدِيهِمْ، إذا كانتِ الصَّلاةُ قَدْ أُقيمَتْ فلا حَرَجَ أن تَمَّرُّ بينَ يَدي المَل اللهُ عَلْمَ اللهُ الله

(١٨١٤) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ مُرورِ المرأةِ بَيْنَ يَدَي المُصَلِّي؟ وهل تَبْطُلُ الصَّلاةُ؟ نَرْجُو التَّفْصِيلَ؟

الجواب: مُرورُ المَرْأةِ بينَ يَدَي المُصَلِّي مُبْطِلٌ للصلاةِ، إلا إذا كانَ الإِنْسَانُ تابِعًا لإمامِهِ؛ فإن سُتْرَةَ الإمامِ سُتْرَةٌ له، ولمَن خَلْفَهُ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ يُصَلِّي مُنْفَرِدًا، أَو كَانَ هُوَ الإِمامَ ومَرَّتْ بِينَهُم وبِينَ سُتْرَتِهِمُ امرأة بَالِغَةُ؛ فَإِنَّ صَلاتَهُ تَبْطُلُ، ويَجِبُ عَلَيْهِ استِئنافُهَا، هكذا ثَبَتَ في صَحيحِ مُسْلِمٍ مِن حَدِيثِ أَبِي ذَرِّ رَضَالِيَّهُ عَنُهُ (٢).

ولا يَرِدُ عَلَى هَذَا أَنَّ أُمَّ المُؤمِنينَ عائشَةَ رَضَالِيَّكُ عَنْهَا كَانَتْ تَنَامُ بِينَ يدَي الرَّسولِ

(٢) يعني حديث: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَإِنَّهُ يَشْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ أَخِرَةِ الْرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الجِمَارُ، وَالْمَرْأَةُ، وَالْكَلْبُ الأَسْوَدُ». أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب قدر ما يستر المصلي، رقم (٥١٠).

⁽١) يعني حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسِ رَضَالِلَهُ عَنْهَا قَالَ: «أَقْبَلْتُ وَقَدْ نَاهَزْتُ الحُلُمَ، أَسِيرُ عَلَى أَتَانِ لِي وَرَسُولُ اللهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّى بِمِنَّى حَتَّى سِرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ الأَوَّلِ، ثُمَّ نَزَلْتُ عَنْهَا، فَرَتَعَتْ، فَصَفَفْتُ مَعَ النَّاسِ وَرَاءَ رَسُولِ اللهِ ﷺ». أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب حج الصبيان، رقم (١٨٥٧)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب سترة المصلي، رقم (١٨٥٧).

عَلَيْةُ (۱)، لأنَّ الحديثَ الَّذِي فيه أَنَّ المرأةَ تَقْطَعُ الصَّلاةَ إِنها هُو في المُرورِ، والنومُ لَيْسَ مُرُورًا.

(١٨١٥) السُّوَّالُ: أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ، مَا حُكْمُ السُّترةِ للمُصَلِّى عُمومًا، وفي الحَرَمِ عَلَى وَجْهِ الخُصوصِ؟ ومَا حُكْمُ المُرورِ بينَ يَدَيِ المُصَلِّى؟ وهل إذا مَرَّتِ المَرْأَةُ أو الحِمارُ أو الحِمارُ الكَلْبُ الأسودُ بينَ يَدَيِ المُصَلِّق؟ وما معنى قَطْعِ الصَّلاةِ؟ أو الكَلْبُ الأسودُ بينَ يَدَيِ المُصَلِّي يَقْطَعُ الصَّلاة؟ وما معنى قَطْعِ الصَّلاةِ؟

الجَوَاب: اتِّخَاذُ المُصَلِّي سُتْرَةً بِينَ يَدَيْهِ سُنَّةُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا صَلَّى وَضَعَ الْعَنَزَةَ (٢) بِينَ يَدَيْهِ (٢)، ووَرَدَ عنه الأمرُ بذلك، لَكِنَّهُ إِذَا كَانَ الإِنْسَانُ مَأْمُومًا، فإن سُتْرَةَ الإمامِ سُتْرَةٌ له، ولا يَجُوزُ للإِنْسَانِ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيِ كَانَ الإِنْسَانِ مَأْمُومًا، فإن سُتْرَةَ الإمامِ سُتْرَةٌ له، ولا يَجُوزُ للإِنْسَانِ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيِ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبِي فَلْيُقَاتِلْهُ فَإِنَّا هُوَ شَيْطَانٌ (٤)، ولقولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ يَعْلَمُ اللهُ أَيْنَ يَدَيِ

⁽١) يعني حديث: «كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ الله ﷺ وَرِجْلَايَ فِي قِبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي، فَقَبَضْتُ رِجْلَيَ، فَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا، وَالبُيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ». أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة عَلَى الفراش، رقم (٣٨٢)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلي، رقم (٥١٢).

⁽٢) العَنْزَة: مِثْل نِصْف الرُّمْحِ أَوْ أَكْبَرُ شَيْئًا، وَفِيهَا سِنَانٌ مِثْل سِنَان الرُّمْح، والعُكَّازة: قَريب مِنْهَا. النهاية: عنز.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، رقم (٣٥٦٦)، ومسلم: كتاب الصّلاة، باب سترة المصلي، رقم (٥٠٣).

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الصّلاة، باب يرد المصلي من مر بين يديه، رقم (٥٠٩)، ومسلم: كتاب الصّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٥).

الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ »(١).

والسُّتْرةُ فِي مَكَّةَ وغَيْرِها سَواءٌ، ولهَذَا بَوَّبَ البخاريُّ رَحِمَهُٱللَّهُ عَلَى هَذِهِ المَسألةِ فِي قَوْلِهِ: «بابُ السُّترة بمَكَّة وغيرِها» (٢)، فمَكَّةُ كغيرِها.

ولم يَثْبُتْ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ فَرَّق بِينَ مَكَّةَ وغَيْرِها، وَلَكِنْ مَن قَامَ يُصَلِّى فِي المَطافِ والنَّاسُ يَمُرُّونَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا حُرْمَةَ له، فلو صَلَّى رَجُلٌ فِي المَطافِ فيجُوزُ لكَ وأنتَ تَطُوفُ أَنْ ثَرَّ بِينَ يَدَيْهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ المُعْتِدِي عليك؛ إذ رَجُلٌ فِي المَطافَ حَتُّ للطائفينَ ولَيْسَ للمصلينَ، فالمُصَلِّى يُمْكِنُه أَنْ يُصَلِّى فِي أَيِّ جَانِبٍ مِن جَوانبِ الحَرَمِ، إلَّا عندَ الضرورةِ، ولا ضَرُورةَ هنا، ولذلك لو مرَّ الإِنْسَانُ بينَ يَدَي المُصَلِّى فِي المَطافِ هُوَ الَّذِي أَهْدَرَ حَقَّه، وَهُو اللَّصَلِّى فِي المَطافِ هُوَ الَّذِي أَهْدَرَ حَقَّه، وَهُو اللَّذِي اعتدَى عَلَى حَقِّ غيرِهِ.

وتأمَّلُ قَوْلَ اللهِ تَعَالَى: ﴿ أَن طَهِرَا بَيْتِيَ لِلطَآبِفِينَ وَٱلْعَكِفِينَ وَٱلرُّكَعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ [البقرة:١٢٥]، فبَدَأَ بالطائِفِينَ، ثُمَّ بالعَاكِفِينَ، ثُمَّ بالرُّكَّعِ السُّجودِ، ونحن نَعْلَمُ أَن الرُّكَّعَ السَّجودَ أفضلُ من الطَّائِفِينَ، ومِنَ العَاكِفِينَ؛ لأَنَّ جِنْسَ الطَّلاقِ أَفْضَلُ من جنسِ الاعْتِكافِ، فلهاذا بداً بالطائِفِينَ والعاكِفِينَ قبلَ الرُّكَع السجودِ؟

قال العُلَمَاءُ: مُراعاةً للاختصاص؛ لأنَّ الطَّوافَ يَخْتَصُّ بالبيتِ؛ بالمَسْجِدِ الحرامِ، والاعْتِكَافَ بالمَساجِدِ، والصَّلاةُ فِي أَيِّ مكانٍ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

⁽٢) ذكره البخاري في كتاب الصَّلاة.

مَسْجِدًا وَطَهُورًا»(١).

ويُذْكَرُ أَنَّ أَحَدَ الْخُلْفَاءِ نَذَرَ أَنْ يَتَعَبَّدَ للهِ تَعَالَى بطَاعةٍ لَا يُشارِكُه فيها أَحَدٌ، فسَأَلَ العُلَمَاءَ، فاشْتَبَهَ عليهم الأمرُ، فقَالُوا: ما مِن عِبادةٍ إلَّا ويُمْكِنُ المشاركةُ فيها، فقال بعضُ الفُقهاءِ الأذكياءِ: أَخْلُوا لَهُ المَطافَ. يعني اجْعَلُوه يَطوفُ وَحْدَه، وحِينَئذٍ يَتَحَقَّقُ نَذْرُه؛ لِأَنَّهُ إذا طَافَ وَحْدَه لم يُشارِكُه أحدٌ؛ إذ إنَّ الطوافَ خَاصٌّ بالكعبةِ، أمَّا الاعْتِكَافُ فَفِي كُلِّ مسجدٍ، فَكُلُّ مَسجدٍ فِي الدُّنْيَا تُقامُ فيه الجَّاعَةُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَعْتَكِفَ فيه الإِنْسَانُ، وأما ما رُوِيَ عنِ النَّبِيِّ عَيْكِيَّةٍ من قولِه: «لَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي هَذِهِ المَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ: مَسْجِدِ المَدِينَةِ، وَمَسْجِدِ مَكَّةَ، وَمَسْجِدِ إِيلِيَاءَ»(٢)، فالمرادُ بِذَلِكَ الاعْتِكَافُ الأكملُ، بدَليلِ قولِه: «لَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَام»(٣)، وقد أَذِنَ لعُمرَ ابنِ الخَطَّابِ أَنْ يَعْتَكِفَ ليلةً فِي المُسْجِدِ الحرامِ(١)، ولم يَأْمُرُه بالصوم، فالصومُ الْمُقارِنُ للاعْتِكَافِ لَا شَكَّ أَنَّهُ أَفضل، وكذلك الاعْتِكَافُ فِي المَساجِدِ الثلاثةِ أَفْضَل، أَمَّا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الاعْتِكَافُ فِي المَساجِدِ الثلاثةِ فلا، فالاعْتِكَافُ فِي كُلِّ مَسجدٍ، وقد قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنتُمْ عَنكِفُونَ فِي ٱلْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة:١٨٧]، ولو حَمَلنا المَساجِدَ بصِيغَتِها التي هِيَ صِيغةُ مُنتهَى الجُموع وبـ(أل) الدالَّةِ عَلَى العُموم؛ لو حَمَلْناها عَلَى ثلاثةٍ مِن مَلَايِينِ المَساجِدِ، لكان معنَى ذَلِكَ أننا حَمَلنا اللَّفْظَ عَلَى أَدْنَى

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التيمم، باب، رقم (٣٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد، باب جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، رقم (٥٢١).

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤/ ٣٤٨، رقم ٢١٦).

⁽٣) أخرجه الدارقطني (٣/ ١٨٤، رقم ٢٣٥٦)، والبيهقي (٢/ ١٢٨، رقم ١٤٤٦) وقال: لم يثبت رفعه.

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب إذا نذر أو حلف... رقم (٦٦٩٧).

مَدلُولِه، وهَذَا خِلافُ المَعْروفِ، فاللفظُ يُحْمَلُ عَلَى كُلِّ مَدْلولِه، إلَّا بدَليلٍ.

وعلى هَذَا فيُحمل قولُه تعَالَى: ﴿الْمَسَاجِدِ ﴾ عَلَى العمومِ، وتكونُ جميعُ المَسَاجِدِ عَلَى العمومِ، وتكونُ جميعُ المَسَاجِدِ الثلاثةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بشرطٍ.

وبناءً عَلَى الذكاءِ فِي الفُتْيا، ذُكِرَ أَن رَجُلًا عَلَّقَ طلاقَ امرأتِه بالثلاثةِ عَلَى أذانِ أَحَدِ الْمُؤَذِّنِينِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُكَلِّمُ زَوْجَتَه فِي اللَّيْلِ ولا تُكَلِّمُه، فطالَ عَلَيْهِ الأمرُ فقال: لَئِن لَم تُكَلِّمِيني قَبلَ طُلُوعِ الفَجرِ فأنتِ طالِقٌ بالثلاثةِ. فَصَمَّمَت أَلَّا تُكَلِّمَه، وكانت لَا تُرِيدُه، فسَكَتَتْ، حَتَّى ضَاقَتْ عَلَيْهِ الأرضُ بها رَحُبَتْ، وخَشِيَ أَنْ يَطلُعَ الفجرُ فَتَطْلُقُ الزَّوْجَةُ، وكأنه يُدَافِعُ الشَّمسَ بيَدَيْهِ، فيُقالُ: إِنَّهُ ذَهَبَ للإمام أبي حَنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَكَانَ الإِمامُ أَبُو حَنِيفةً -رحمه الله تعالى - من أذكياءِ بَنِي آدمَ، فقال له: اذْهَبْ إلى فُلانٍ الْمُؤَذِّن -وكان قريبًا من بيتِ الرجل، وَكَانَ لَا يُؤَذِّنُ إِلَّا إِذَا طَلَعَ الفَجْرُ-وقُل له: أنا وَقَعْتُ فِي كُرْبَةٍ، وأُخْبِرْه بالقِصَّةِ، واجْعَلْه يَقُومُ ويُؤَذِّنُ قبلَ الوقتِ -والْمُؤَذِّن قَدْ يَغْلَط ويُؤَذِّنُ قبلَ الوقتِ- فإِذَا أَذَّن فسوف تُكَلِّمُكَ، وإذا كَلَّمَتْكَ فَقَدْ كَلَّمَتْكَ قَبْلَ طُلُوعِ الفَجْرِ، فذَهَبَ الرجلُ إلى الْمؤَذِّنِ وقال لَهُ الكلامَ والقِصَّةَ، وأنه فِي ضِيقٍ -وإن كنتُ لَا أُصوِّبُ رأيه- لكنْ رَأَى أَنْ يُفَرِّجَ عن هَذَا المَهموم، فقال: اذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ الآنَ، وأَنا أَذْهَبُ وأُوَذِّنُ. فذَهَبَ إِلَى زَوْجَتِه، وذَهَبَ الْمُؤَذِّنُ فأذَّنَ، فَقَالَتِ الزُّوْجَةُ: الحَمدُ للهِ الَّذِي فَكَّ رَقَبَتِي منك. فقال: الحمدُ للهِ الَّذِي قَيَّدَ رَقَبَتَكِ إليَّ!

عَلَى كُلِّ حَالٍ، ذَكَرْتُ هَذِهِ القِصَّةَ من أجلِ أنَّ الإِنْسَانَ يَنْتَبِهُ وَلَا نَّهُ كَم مِن السائلِ التي تَضِيقُ عَلَى الإِنْسَانِ، لكن قَدْ يَجِدُ لَهَا حِيلةً مُباحةً.

لكن هَلِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دلَّ عَلَى حِيلةٍ مُباحةٍ، بل هَلْ فِي الْقُرْآنِ ما يَذُلُّ عَلَى حِيلةٍ مُباحةٍ، بل هَلْ فَيْ الْقُرْآنِ ما يَذُلُّ عَلَى حِيلةٍ مُباحةٍ؟ نَعَم أَيُّوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ اللهُ له: ﴿ وَخُذْ بِيدِكَ ضِغْتُا فَاضْرِب ما يَدُلُّ عَلَى حِيلةٍ مُباحةٍ؟ لِأَنَّهُ قيل: إِنَّهُ كَانَ أَقْسَمَ أَنْ يَضْرِبَ امْرَأَتَه مِثَةَ جَلْدةٍ بسَبَبِ فِع لَ أَغْضَبَه منها، فأمرَه الله أَنْ يَأْخُذَ الضِّغْثَ (١) فيَضْرِبَها به.

وكذلك في السُّنَّة جِيءَ إلى الرَّسُولِ ﷺ بتَمْرٍ جَيِّدٍ، فقال: مِن أين هَذَا؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، كنا نَأْخُذُ الصاغ مِن هَذَا بالصاغينِ، والصاعينِ بالثلاثةِ، فقال: «لَا تَفْعَلْ "(٢)، وأَرْشَدَهم إلى أَنْ يَبِيعوا التمرَ الرديءَ بالدراهم، ويأخذوا بالدراهم مَرَّا جَيِّدًا، وهَذِهِ حِيلةٌ مُباحةٌ.

أما الحِيلُ المُحرَّمةُ فهَذِهِ لَا تَجوزُ، فَكُلُّ حِيلةٍ عَلَى إسقاطِ وَاجِبٍ، أو فِعلِ مُحرَّمٍ فَهِيَ حرامٌ، وأما الحِيلةُ المُباحةُ التي يُتَوصَّلُ بها إلى شيءٍ مُباحٍ، فإن ذَلِكَ لَا بأسَ به.

-539

(١٨١٦) السُّؤَالُ: ما الحُكْمُ إذا مَرَّتْ من أَمَامِي امرأةٌ وأنا أُصَلِّي النافلَةَ في المسجِدِ الحرَامِ؟

الجواب: إذا كانَ الإِنْسَانُ في مَرَّاتِ الناسِ -كما نُشاهِدُ الآن - فهؤلاءِ الذينَ يُصَلُّونَ في مَرَّاتِ الناسِ هُمُ الذينَ جَنَوْا عَلَى أَنفُسِهِمْ، وعلى غَيرِهِمْ، ولك أن مَرَّ بينَ أيضلُّونَ في مَرَّاتِ الناسِ هُمُ الذينَ جَنَوْا عَلَى أَنفُسِهِمْ، وعلى غَيرِهِمْ، ولك أن مَرَّاتِ، فقدْ قالَ أيدِيهِمْ؛ لأنَّهم هم الذينَ أَسَاؤوا، وأمَّا إذا كانُوا يُصَلُّونَ في غيرِ المَمَرَّاتِ، فقدْ قالَ

⁽١) هُوَ مَا يُجْمَعُ مِن شيء مِثْلِ حُزْمَةِ الرُّطبَةِ، وَكَمِلْءِ الكَفِّ مِنَ الشَّجَرِ، أَوِ الحَشِيشِ وَالشَّهَارِيخِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا قَامَ عَلَى سَاق. تفسير الطبري (٢٠/ ١١١).

⁽٢) أخرَجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا أَرَادَ بيع تمر بتمر خير منه، رقم (٢٢٠١)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب بيع الطعام مِثْلا بمِثْل، رقم (١٥٩٤).

النبيُّ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدِي الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ (١) ، ووقَعَ في رِوَايةِ البَزَّارِ لهَذَا الحديثِ: «أَرْبَعِينَ خَرِيفًا (٢) ، والخريفُ يعني: السَّنَةَ ، يعني: لو تَقِفُ أربعينَ سَنَةً حتى يُسَلِّمَ هَذَا الرجلُ، لكانَ أحسنَ لك مِن أن تَمُرَّ بينَ يَدَيهِ.

ولذلك يجِبُ علينا أن نَتَحَرَّزَ، صحيحٌ أن بعض العلماءِ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا سُترة بمكَّة، أو بالمسجدِ الحرامِ، لكنَّ النُّصوصَ لَا تُسْعِفُ هَذَا القولَ ولا تؤيِّدُهُ لأن النصوصَ عَامَّةٌ، وليسَ هناكَ دليلٌ صحيحٌ يُخَصِّصُ ذلك، فإذا مَرَّتِ المرأةُ بينَ يَدَيِ المُصليِّ في المسجدِ الحرامِ، أو غيرِه، فإنَّ صَلاتَه تَبْطُلُ، لكنْ هنا طَرِيقٌ إذا كَانَ الإِنْسَانُ يُصلي عَلَى الفِرَاشِ، فإذا مَرَّتِ امرأةٌ مِن وَراءِ الفِراشِ لم تَضُرَّهُ، لأن مُنتَهَى سُجودِهِ هُوَ الفِراشُ.

كذلك إذا كانَ الإِنْسَانُ معَ الإمامِ فالمرأةُ لَا تَضُرُّ إذا مَرَّتْ بينَ يَدَيْهِ، فإذا لَم يَكُنْ لَهُ فِراشٌ، وليسَ مَعَ الإمامِ، وأرادتِ امرأةٌ أن تَمُّ فليَمْنَعْها، ثم يَتَقَدَّم ويَدَعها تَمُرُّ مِن وَرَائِهِ.

-690

(١٨١٧) السُّوَّالُ: مَا حُكْمُ السُّترةِ للإِمامِ والمُنْفَرِدِ؟ ومَا حُكْمُ تَرْكِها تَهاوُنًا؟ الجُواب: السُّتْرةُ للإِمامِ والمُنفرِدِ سُنَّةٌ، ولا يَنْبَغِي للإِنْسَانِ أَنْ يَدَعَها، سواءٌ فِي

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (۱۰)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (۵۰۷).

⁽٢) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

الحَضَرِ أو فِي السَّفَرِ، وَإِنْ كَانَ بعضُ العُلَمَاءِ يَقُولُ: إِنَّ السُّترةَ إِنهَا تَكُونُ فِي السَّفَرِ، فَإِنْ كَانَ بعضُ العُلَمَاءِ يَقُولُ: إِنَّ السُّترةَ إِنهَا تَكونُ فِي السَّفَرِ، أَمَّا فِي الحَضرِ فَيَأْخُذُ الإِنْسَانُ مَعَه رُمُحًا أو عَصًا أو ما أَشْبَهَ ذَلِكَ يَرْكُزُهُ أَمامَه فِي السَّفَرِ، أَمَّا فِي الحَضرِ فلا، لكنَّ الصَّوَابَ أن السُّترةَ سُنَّةُ فِي الحَضرِ والسَّفَرِ.

كما أن بعض العُلَمَاءِ قَالَ: السُّترةُ إِنَّما تُشرَعُ إذا خَافَ الإِنْسَانُ مُرورَ أحدٍ، وأَمَّا إذا لم يَخَفْ مُرورَ أحدٍ فلا حَاجةَ للسُّترةِ، والصَّوَابُ العُمومُ، وأنَّ السُّترةَ يُسَنُّ التَّاذُها فِي الحَضِرِ والسَّفَرِ؛ لأَنَّ فِيها فائدةً عظيمةً، وهي حَصْرُ البَصِرِ عن النَّظَرِ؛ لأنَّه إذا كان لك سُترةٌ، ولا سِيَّا إذا كانت كمُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ، فإن نَظَرَك يَنحصِرُ فِي مكانِ سُجُودِك.

ولكن لِيُعْلَمْ أَن سُترةَ الإمامِ سُتْرةٌ لَمَن خَلْفَه، وعلى هَذَا فإذا مَرَّ النَّاسُ بينَ الصفوفِ ونحن مَعَ الإِمَامِ، فإن ذَلِكَ لَا يَضُرُّنا شيئًا.

(١٨١٨) السُّؤَالُ: إذا مَرَّت أَمَامَ الرَّجُلِ فِي صَلاتِه امْرَأَةٌ هَلْ تَقْطَعُ صَلاتَه، وخَاصَّةً إذا كَانَ فِي المَكانِ ازْدِحامٌ، كما يكون عندَ مَقام إبراهيمَ؟

الجواب: أوَّلا يَجِبُ أَن نَعْلَمَ أَنَّ المَطافَ للطائفينَ، وأنه لَا يَجُوزُ للإِنْسَانِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي المَطافِ ما دام النَّاسُ مُحْتَاجِينَ إليه؛ لأَنَّ اللهَ قَدَّمَ الطَّائِفِينَ عَلَى المُصَلِّينَ فقال: ﴿وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَهِ عَمَ وَإِسْمَعِيلَ أَن طَهِرًا بَيْتِيَ لِلطَّآبِفِينَ وَالْعَكِفِينَ وَالرُّحَتَّعِ السُّجُودِ ﴾ [البقرة: ١٢٥]، فالمَطافُ للطَّائِفِينَ، ومَن قَامَ يُصَلِّي فِي المَطافِ ولو كَانَ خلفَ مَقامِ إبراهيمَ فلا حُرْمة له، ولك أن تَقْطَعَ صلاتَه، ولا كرامة، وكذلك الَّذِينَ يُصلون فِي المَمَرَّاتِ، فهؤلاء أيضًا لَا حُرْمَة لهم، فلا حَرَجَ عليكَ أن تَمْشِيَ من بينِ أَيْدِيهِم؛ لأنَهم

هم الَّذِينَ جَنَوْا عَلَى النَّاسِ؛ لِكَوْنِهم يُصَلُّون فِي الْمَرَّاتِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الإِنْسَانُ يُصَلِّى بَعِيدًا عن المَمَرَّاتِ وبعيدًا عن المَطافِ فإنَّه لَا يَجِلُّ للإِنْسَانِ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيْهِ؛ لقولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَي المُصلِّى مَاذَا عَلَيْهِ» النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (١)، ورد في غيرِ يعني منَ الإثم «لككانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (١)، ورد في غيرِ الصَّحِيحينِ: «أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» (٢)، يعني أربعينَ سنةً، يعني لو يَبْقَى هَذَا المَارُّ حَتَّى يُتِمَّ الصَلِّي صَلاتَه أربعينَ سنةً لكانَ ذَلِكَ خيرًا من أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيهِ، ونحن نَقُولُ المصلِّي صَلاتَه أربعينَ دقيقةً يكفي، لكن لَا يَقِفون ولا دقيقةً واحدةً، وهَذَا غَلَطُ، لإخوانِنا: قِفُوا أربعينَ دقيقةً يكفي، لكن لا يَقِفون ولا دقيقةً واحدةً، وهَذَا غَلَطُ، فإخوانُكَ المُصَلُّونَ لهم حَقُّ، فلا تَمَرَّ بِينَ أَيْدِيمِم؛ لا فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ، ولا في غيرِه، فإذه وأَلُ مَن صَلَّى فِي مكانٍ غَيرُه أحقُّ به منه؛ كالمَطافِ وكالمَمَرَّاتِ.

أمَّا بالنِّسْبَةِ لِمَا يَقْطَعُ الصَّلاةَ فإنَّه لا يَقْطَعُ الصَّلاةَ إِلَّا ثلاثةُ أصنافٍ: المرأة البالغةُ، والكلبُ الأسودُ، والحِمارُ.

(١٨١٩) السُّوَالُ: ما الحُكْمُ إذا مَرَّتْ مِن أمامي امرأةٌ وأنا أُصلي النافلة في المسجدِ الحرام؟

الجوابُ: إذا صَلَّى الإِنْسَانُ في ممراتِ الناسِ فهو الذي جَنَى عَلَى نفسِه وعلى غيرِه، ولكَ أن تمَّرَ بينَ يديه؛ لأنه هو الذي أساء، وأما إذا كانَ يُصلي في غيرِ الممراتِ، فقدْ قالَ النبيُّ عَلَيْهِ، لكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ فقدْ قالَ النبيُّ عَلَيْهِ، لكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (۱۰)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (۷۰).

⁽٢) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ (۱)، ووقعَ في روايةِ البَزَّارِ: ﴿أَرْبَعِينَ خَرِيفًا (۲)، واللهِ البَزَّارِ: ﴿أَرْبَعِينَ خَرِيفًا (۲)، والخريفُ يعني السَّنة، أي أن تَقِفَ أربعينَ سنةً حتى يُسلِّمَ هَذَا الرجلُ، خيرٌ لكَ مِن أن تَكُرَّ بينَ يديهِ.

بعضُ العلماءِ يقولونَ: إِنَّهُ لَا سُترةَ بِمَكَّةَ أُو بِالمسجدِ الحرامِ، لكنَّ النصوصَ لا تؤيدُ هَذَا القولَ؛ لأنَّ النصوصَ عامةٌ، وليسَ هناكَ دليلٌ صحيحٌ يُخصِّصُ ذلكَ.

فنرَى أنهُ إذا مَرَّتِ المرأةُ بينَ يَدَي المُصلي في المسجدِ الحرامِ أو غيرِه، فإن صَلاتَه تَبْطُلُ، أَمَّا إذا كانَ الإِنْسَانُ يُصلي عَلَى الفراشِ، ومَرَّتِ امرأةٌ مِن وراءِ الفراشِ، فلا تَبْطُلُ صَلاتُهُ ولأن مُنتَهى سُجودِه هو الفراشُ، كذلك إذا كانَ الإِنْسَانُ معَ الإمامِ، فالمرأةُ لا تَضُرُّه إذا مَرَّتُ بينَ يَدَيهِ. فإذا لم يَكُنْ لهُ فراشٌ، وليسَ معَ الإمامِ، وأرادتِ امرأةٌ أن تَكُرُّه فَلْيَمْنَعُها ثمَّ يَتَقدَّم، ويَجْعَلها تَكُرُّ من وَرائِهِ.

(١٨٢٠) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ السُّتْرَةِ للمُصَلِّي فِي المَسْجِدِ الحرامِ والمَسْجِدِ النَّبويِّ، وإن كانتْ سُنَّةً فها الدَّلِيلُ عَلَى هذا، وما الحُكْمُ في باقي المَساجِدِ؟

الجوابُ: صلاةُ الإِنْسَانِ إلى السُّتْرَةِ سُنَّةٌ مؤكدةٌ أَمَرَ بها النبيُّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم وبوَّبَ عليها البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه: (بابُ السترةِ في مكةً) (٣)،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

⁽٢) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

⁽٣) تحت كتاب الصَّلاة، باب السترة بمكة وغيرها.

وذكرَ حديثَ ابنِ عَبَّاسٍ وغيرِه في هَذِهِ المَسْأَلَةِ (١)، فمَكَّةُ كغيرِها في السترةِ، يعني: أنه يُسَنُّ للإنسانِ أَنْ يُصَلِّي إلى سُترةٍ، لكن إذا كانَ الإِنْسَانُ يُصلي في المَطافِ، ومرَّ الناسُ من بَيْنِ يَدَيهِ، فهذهِ ضَرورةٌ، فالطائفون لَا بُدَّ أَنْ يَمُرُّوا.

ولهذا نَنْهَى إخوانَنَا أَنْ يُصلوا خَلْفَ مَقامِ إبراهيمَ إذا كانَ المَطافُ مُزْدَحِمًا، فليتركُوه للطائفينَ؛ لأن الطائفينَ أحقُّ به منهم، قالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَطَهِّرَ بَيْتِيَ لِلطَّآبِفِينَ وَالْفَيْنَ؛ لأن الطائفينَ أحقُّ بهذا المكانِ من لِلطَّآبِفِينَ وَالْقَائِفُ أحقُّ بهذا المكانِ من المُصلي؛ ولهذا لو مَرَرْتَ منْ بَينِ يَدَي المُصلي في المَطافَ، فليسَ عليكَ إثمٌ، بل الإثمُ يكونُ عَلَى مَن يُصَلِّي في هَذَا المكانِ ويُضيِّقُ عَلَى الطائفينَ، فَلْيُصَلِّ في أيِّ مكانٍ من المسجدِ، فالأمرُ واسعٌ والحمدُ للهِ.

(١٨٢١) السُّؤَالُ: إذا جاءَ أَحَدُنا مُتأخِّرًا فَوَجَدَ الإمامَ يُصَلِّي، فشَرَعَ في الصَّلاةِ مَعَه، وعندَما انْتَهَى تَقَدَّمَ قليلًا لِيَجِدَ سُتْرَةً، ولو أَكْثَرَ مِن خُطُوةٍ، فَهَلْ عَمَلُه هَذَا صَحِيحٌ؟

الجواب: أَمَّا هَذَا العَمَلُ فلا يُبْطِلُ الصَّلاةَ لَا شَكَّ؛ لأنه عَمَلُ يَسِيرٌ، أَمَّا هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أو لَا فأنا في شَكِّ من صِحَّتِه؛ لأنه إلى سَاعتي هَذِهِ لَا أَعْلَمُ أَن الصحابة وَضَالِيَّهُ عَنْهُ إذا فاتَهم شيءٌ من الصَّلاةِ تَقَدَّموا إلى سَواري المَسْجِدِ يَتَّخِذُونها سُترةً.

-680

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير؟، رقم (٧٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب سترة المصلي، رقم (٤٠٥) بلفظ: «أن النبي ﷺ كَانَ يصلى في مِنَّى إلى غير جدار، وكَانَ راكبًا عَلَى أَتَانِ أي: أنثى فَمَرَّ بين يَدَي بعض الصف، فلم ينكر ذَلِكَ عَلَيْهِ أحد».

(١٨٢٢) السُّؤَالُ: في أَثْناءِ الصَّلاةِ في الحَرَمِ تَقْطَعُ بعضُ النساءِ صَلاتَنا في بعضِ الأحيانِ، فَهَلْ صَلَاتُنا صحيحةٌ، أَمْ يَجِبُ علينا الإعادةُ؟

الجواب: إذا كَانَ الإِنْسَانُ مأمومًا، ومَرَّتِ المرأةُ بينَ يَدَيْهِ؛ فإنَّ صلاتَه لَا تَبْطُلُ، فصلاتُه صحيحةٌ؛ لأنَّ سُترةَ الإمامِ سُترةٌ لِمَنْ خَلْفَه.

-699-

(١٨٢٣) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ مَن يَمُرُّ أمامَ الْمَصَلِّي؟

الجَوَاب: المُرورُ بِينَ يَدَيِ المُصَلِّى إِنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ فَسُتَرَةُ الإِمَامِ سُتَرَةٌ لَنَ خَلْفَه، وأَمَّا إِذَا لَم يَكُن فِي جَمَاعَةٍ فَإِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي خَلْفَه، وأَمَّا إِذَا لَم يَكُن فِي جَمَاعَةٍ فَإِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (أَي يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ (أَ). وقد ورد فِي الْبَزَّار: «أَرْبَعِينَ خَرِيفًا (أَ)، أي أربعين سنةً.

فلو يَبْقَى أربعينَ حتَّى يَنْتَظِرَ سلامَ هَذَا الرجلِ ثمَّ يَمُرَّ كَانَ خيرًا له، ونحن نقولُ: لَا تَنْتَظِر أربعينَ سنةً، ولا أربعينَ يومًا، ولا أربعينَ ساعةً، بل انتظِرْ عِشْرينَ دقيقةً، هَذَا إِنْ كَانَ الإِنْسَانُ يَتَأَنَّى فِي صَلاتِه، سَواءٌ فِي الحَرَمَيْنِ أو فِي غَيْرِهما، فالحَدِيثُ عامٌ كها قالَ البخاريُّ رَحِمَهُ أللَّهُ: (باب السُّتْرَة بمكَّة وغيرِها) (٢)، يعني عَلَى حدِّ سواءٍ، إِلَّا مَن يُصَلِّي فِي مكانِ الطَّائِفِينَ فإن هَذَا لَا حُرْمة له، فَإِنَّك تَمْشِي بينَ يَدَيْهِ، وتَمَّشِي عَلَى ظَهْرِه، بل اغْمِزْ عليه، ولو كَانَ ساجدًا؛

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (۱۰)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

⁽۲) مسند البزار (۹/ ۲۳۹، رقم ۲۷۸۲).

⁽٣) تحت كتاب الصَّلاة، باب السترة بمكة وغيرها.

وذلك لأنَّه لَيْسَ له الحَقُّ فِي أَنْ يُصَلِّيَ فِي هَذَا المكانِ.

ونَجِدُ بعضَ النَّاسِ يُصلونَ فِي الطوافِ، فإذا أَرَدْتَ أَن تَمَّرَّ بينَ أَيدِيهم فإذا عندَهم مَن يَحْرُسُهم ويقولُ: الصَّلاة، فإذا قالَ: صلاة صَلَاة، فإني أقول: طَواف طَواف، وأنا أحقُّ؛ لأنَّ الصَّلاة يُمْكِنُ أَنْ يُصَلِّيها فِي مكانٍ آخَرَ، لكنْ أين يَطُوفُ النَّاسُ.

(١٨٧٤) السُّوَّالُ: هَلْ يَجُوزُ المرورُ أمامَ الْمُصَلِّي الَّذِي لَم يَضَعْ سُترةً؟

الجَوَاب: المرورُ بين يَدَيِ المُصَلِّي مُحَرَّمٌ، قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدِي المُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ» يعني من الإثم «لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»، قال الرَّاوي: لا أَدْرِي، أَقَالَ: أَرْبَعِينَ يَوْمًا، أَوْ شَهْرًا، أَوْ سَنَةً اللهَ مَنْ رَوَى البَزَّارُ أَنَّه قال: «أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» (٢)، يعني سنةً، يعني: لو تَقِفُ أربعينَ سَنَةً لا تَمُرُّ بينَ يَدَي المُصَلِّي خَيْرٌ لك مِن أَن تَمَرُّ بينَ يَدَيْهِ.

ونحن نُطالِبُكم بأربعين دقيقةً فَقَطْ، لكنَّ بعضَ النَّاسِ –هداهم اللهُ– يَمُرُّ بينَ يديه؛ يَدَي المُصَلِّي ولا يبالي. إِلَّا إذا كانَ الإِنْسَانُ خَلْفَ الإِمامِ، فلا بَأْسَ أن تَمَرَّ بينَ يديه؛ لأنَّ سُترةَ الإِمامِ سُترةٌ لَمن خلفَه.

ويُوجَدُ بعضُ النَّاسِ يُصَلُّونَ فِي المَطافِ، فهؤلاء لَا حُرْمَةَ لهم، ما دامَ المَطاف

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

⁽٢) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

مُزْدَحِمًا فَمُرَّ بِينَ أَيْدِيهِم ولا تُبالِ، والإِثْمُ عليهم هم، حيثُ يُصلُّون فِي مَوضِعِ الطوافِ.

—~~

(١٨٢٥) السُّؤَالُ: ما الحُكْمُ فيمَنْ يَمْشِي أمامَ المَصَلِّينَ أثناءَ صلاةِ الجَهاعَةِ، فَرْضًا كانَتْ أو نَفْلًا؟ وهَلْ نَمْنَعُه؟

الجواب: إذا كانَ الإِنْسَانُ يَمْشِي بِينَ الصُّفُوفِ، وهم يُصَلُّونَ خَلفَ الإمامِ، فإن ذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ عَلَى المَصَلِّين؛ لأن سُتْرَةَ الإمامِ سُتْرَةٌ لَمَن خَلْفَهُ، حتى لو كَانَ الَّذِي فإن ذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ عليهِمْ، ولكن هَلْ يَأْثُمُ هَذَا المَارُّ أو لا؟ الصحيحُ أنه لَا يَأْثُمُ، ولكن إذا كَانَ يَخْشَى مِنَ التَّشُويشِ عَلَى المُصَلِّينَ، فينبَغِي ألَّا يتَجَاوَزَ، لا سِيَّا إذا كَانَ يَخْشَى مِنَ التَّشُويشِ عَلَى المُصَلِّينَ، فينبَغِي ألَّا يتَجَاوَزَ، لا سِيَّا إذا كَانَ تَجَاوَزَ، لا سِيَّا إذا كَانَ تَجْاوَزَ، لا سِيَّا إذا كَانَ تَجَاوَزَ، لا سِيَّا إذا كَانَ تَجْاوَزَهُ لَيْسَ لحاجَةٍ.

(١٨٢٦) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ وضعِ النِّعَالِ مكانَ السجودِ، فتكونُ بينَ المُصَلِّي والقِبْلَةِ مثلَ السُّتْرَةِ له، نَرْجُو التفصيلَ؟

الجواب: السُّنَةُ في وَضْعِ النِّعَالِ إذا لم يُصَلِّ الإِنْسَانُ بها وليسَ لها مَكانُ خاصُّ عندَ دُخولِ المسجِدِ، فالسُّنَّةُ أَنْ يَضَعَهَا بينَ قدَمَيْهِ إذا كَانَ مَأْمُومًا، أَمَّا إذا كَانَ مَنْفُرِدًا أو إِمامًا فَإِنَّهُ يَضَعُها عَلَى يَسارِهِ، لكن أحيانًا يضَعُها بعضُ الناسِ أمَامَهم مُنْفَرِدًا أو إِمامًا فَإِنَّهُ يَضَعُها عَلَى يَسارِهِ، لكن أحيانًا يضَعُها بعضُ الناسِ أمَامَهم إما سُتْرةً أو مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكُونَ مُشَاهِدًا لها لِئَلَّا تَضِيعَ أو تُسْرَقَ، فإن وضَعَها سُتْرةً ففي القَلْبِ من ذَلِكَ شيءٌ؛ لأنَّ النِّعالَ مَحَلُّ الأَذَى والقَذَرِ، ولا يَنْبَغِي للإنسانِ أَنْ يَجْعَلَ في قِبلتِهِ شيئًا يَكُونُ مَكَلًّا للأذَى والقَذَرِ؛ ولهذا نَهَى النبيُّ ﷺ المُصَلِّي أَنْ النَّالِي اللَّهُ اللهُ ال

يَبْصُقَ أَمامَ وجْهِهِ (١) ؛ لِأَنَّ هَذَا سُوءُ أَدَبٍ معَ اللهِ، وأما إذا وضَعَها لَا يَقْصِدُ اسْتِقْبالهَا والصَّلاةَ إليها فأَرْجُو ألَّا يَكُونَ في ذَلِكَ بأسٌ.

(۱۸۲۷) السُّؤَالُ: لَاحَظَ المُصلُّون أَن مَجْمُوعةً من الطلَّابِ تَسَابَقُوا إِلَى مَوضعِ كُرْسِيِّكَ فِي أَثناءِ صَلاةِ الشفعِ والوترِ، وتَخَطَّوْا رِقابَ المُصلِّين، وأَتَوْا مَجْمُوعاتٍ كُرْسِيِّكَ فِي أَثناءِ صَلاةِ الشفعِ والوترِ، وتَخَطَّوْا رِقابَ المُصلِّين، وأَتَوْا مَجْمُوعاتٍ أَمامَ الصفوفِ، أَرْجُو تَنْبِيهَهُم عَلَى حُكْمِ ذلك، وجَزاكمُ اللهُ خيرًا؟

الجواب: لَا شَكَّ أَنَّ تَخَطِّيَ الرِّقَابِ أَذَيَّةُ، والأَذَيَّةُ مَمْنُوعةٌ شَرْعًا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤَذُونِ اَلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينِ بِغَيْرِ مَا اَحْتَسَبُواْ فَقَدِ اَحْتَمَلُواْ بُهْتَنَا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ [الأحزاب: ٥٨]، ورَأَى النَّبِيُّ عَيَّكِ رَجُلًا يومَ الجُمُعةِ يَتَخَطَّى النَّاسَ، فقال له: «اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ» (٢).

فلا يَنْبَغِي لهؤلاءِ الطلبةِ الحَرِيصِينَ عَلَى القُربِ من المُتكَلِّمِ أَنْ يُؤْذُوا النَّاسَ بِتَخَطِّي رِقَابِهِم، بل يأتونَ بهُدوءٍ، ويَحسُنُ أَنْ يَستأذِنوا مَّنَ بينَ أَيْدِيهم من الَّذِين تَصَافَّوْا.

أما مِن جِهةِ مُرورِهم والإمامُ يُصَلِّي الشفعَ والوترَ، فَهُوَ أَشَدُّ أَذَيَّةً، لَكِنَّهُ لَا يَقطَعُ الصَّلاةَ إذا كانوا يَعْبُرُونَ منَ اليَمينِ إِلَى الشَّمالِ، أو منَ الشَّمالِ إِلَى اليَمينِ؛ لِأَنَّ شُترةَ الإمام شُترةٌ لَمن خلفَه.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب حك البزاق باليد من المسجد، رقم (٣٩٨)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد، رقم (٥٤٧).

⁽٢) أخرجه أبو داود: أبواب الجمعة، باب تخطي رقاب الناس يوم الجمعة، رقم (١١١٨)، والنسائي: كتاب الجمعة، باب النهي عن تخطي رقاب الناس والإمام عَلَى المنبر يوم الجمعة، رقم (١٣٩٩).

(١٨٢٨) السُّؤَالُ: كَثُرَتِ الأسئلَةُ عن السُّتْرَةِ وأحكامِهَا، فمِنَ الأسئلةِ التي جَاءتُ في ذلِكَ: هَلْ مُرورُ المرأةِ بينَ يَدَي المصَلِّي يُبْطِلُ الصَّلاةَ، ويُوجِبُ إعادَتَها، أم ماذَا؟

الجواب: السُّتْرَةُ سنَّةٌ مُؤكَّدَةٌ للمُصَلِّى، وقال بعضُ أهلِ العِلْمِ: إِنَّهَا واجبَةٌ، وإنه لَا يَجِوزُ للإنسانِ أَنْ يُصَلِّى إلا إلى سُترَةٍ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلِيلِةٍ أَمَرَ بذلِكَ.

ولكنَّ القَوْلَ الراجِحَ عِنْدي أَنها سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، لا يَنبَغِي للإنسانِ أَنْ يُصَلِّي إلا إلى سُتُرَةٍ، والسُّتْرَةُ جاءتِ النُّصوصُ فيها عامَّةٌ، في مَكَّةَ وغيرِ مَكَّةَ، ولهذا كَانَ مِنْ تَراجِمِ البُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (بابُ السُّتْرَةِ بِمَكَّةَ وغيرِها) (١)، ولم يُفرِقُ بينَ مكَّةَ وغيرِها، وَهذَا للبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ اللهُ السُّتْرَةِ بِينَ مكَّةَ وغيرِها، وأن ما يَقْطَعُ الصَّلاةَ في هُو القَولُ الراجِحُ، أنه لا فَرْقَ في السُّتْرَةِ بين مكَّةَ وغيرِها، وأن ما يَقْطَعُ الصَّلاةَ في عَمِر مكَّةَ يَقْطَعُ الطَّائِفِينَ، فإنَّهُ ليسَ له عَرِ مكَّةَ يَقْطَعُ الطَّائِفِينَ، وليسَتْ له حُرْمَةٌ، ولهذا يَجُوزُ للطائِفِينَ أَنْ يَمُرُّوا بينَ يَدَيْهِ ولو قريبًا مِنْهُ وذلك لأنَّ المَطافَ عَلَّ للطَّائِفِينَ، ولهذا بَدَأَ اللهُ فيه بقولِهِ: ﴿ وَلَكَ لأَنَّ المَطافَ عَلَيْهِ السَّجُودِ ﴾ [الج:٢٦]، فالمَطافُ للطَّائِفِينَ، ولا يَجوزُ للإنسانِ أَنْ يُصَلِّى في مكانِ الطَّائِفِينَ، فيضَيَّقَ عَلَيهِمْ.

أما إذا كُنْتَ بَعِيدًا عن ذلِكَ، ووجَدْتَ شخْصًا يُصَلِّي، فإنك لَا تَمَّرُّ بِينَ يدَيهِ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم قال: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا لأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم قال: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِهِ» (٢)، وأَرْبَعِينَ هنَا جَاءتْ عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ هنَا جَاءتْ

⁽١) تحت كتاب الصَّلاة، باب السترة بمكة وغيرها.

⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (۱۰)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (۵۰۷).

دُونَ تَمييزٍ، وجاءَ في رِوايَةِ البزَّارِ: «أَرْبَعِينَ خَرِيفًا»^(١)، أي: أربَعِينَ سَنَةً؛ لأن الخَريفَ أحدُ فُصولِ السَّنَةِ الأربعَةِ، ولا يَمُرُّ الخَرِيفُ إلا بعدَ سنَةٍ، فأَرْبَعِينَ خَرِيفًا يعني: أربعينَ سَنَةً.

أنا أقولُ: لَا تَقُمْ أربعينَ سنَةً، فانْتَظِرْ سَلامَ هَذَا المَصَلِّي، وانتَظِرْ أربعينَ ساعَةً، حتى يَفُرُغَ المَصَلِّي من صلاتِهِ، أو: قِفْ أَرْبَعِينَ دَقِيقةً حتى يُسَلِّم، وإلا فامْشِ من الجَنْبِ؛ لأنَّ المُرورَ معناه: أن تَأْتِيَ مِنَ الشَّمالِ إلى اليَمِينِ أو مِنَ اليَمِينِ إلى الشَّمالِ، السَّمالِ، أمَّا لو جِئْتَ طُولًا، فهذا لَيْسَ مُرورًا، هَذَا يُسَمَّى تَخَطِّيًا، والتخطِّي إذا دَعَتِ الحاجَةُ إليهِ لَا بأسَ بِهِ.

(١٨٢٩) السُّوَّالُ: ذَكَرْتُم أنهُ إذا مَرَّ أَمامَ المُصَلِّي كَلْبٌ أَسُودُ، أو امرأةٌ، أو حِمارٌ، فإنَّ ذَلِكَ يَقْطَعُ الصَّلاةَ، فها هُوَ وَجْهُ الشَّبَهِ أو العِلَّةُ المُشْترَكةُ بينَ هؤلاءِ؟

الجواب: ليسَ هُنَاكَ عِلَلْ مُشترَكةٌ بينَ الثلاثةِ الَّتِي قَالَمَا النَّبِيُ عَلَيْهُ وإنها هَذِهِ أُمورٌ بَيَّنَهَا النَّبِيُ عَلَيْهُ واللهُ أعلمُ بالحِكْمةِ، إلا أنَّ الكَلْبَ الأسودَ سُئِلَ النَّبِيُ عَلَيْهُ عنه: ما بالُ الأسودِ من الأبيضِ من الأحمرِ؟ فقال: «الكَلْبُ الأَسْودُ شَيْطَانُ» (١٠). أمَّا المرأةُ التَّي تَقْطَعُ الصَّلاةَ فهي المرأةُ البَالِغةُ، أمَّا ما دُونَ البُلوغِ فَإِنَّهَا لَا تَقْطَعُ الصَّلاةَ، ولكنها تَنْقُصُها؛ كمُرورِ الرَّجُلِ. وأما الحِهارُ فلا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ أبيضَ ولا أحمرَ ولا أسود، بل هُو يَقْطَعُ الصَّلاةَ مُطلَقًا، سواءٌ كَانَ صغيرًا أو كبيرًا، أو أبيضَ أو أسودَ، أو غيرَ ذلك.

⁽١) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الصّلاة، باب قدر ما يستر المصلي، رقم (١٠٥).

وليسَ لنا أن نَقولَ: ما هِيَ العلَّةُ الَّتِي تَرْبِطُ بينَ هَذِهِ الثلاثةِ؟ بل نَقولُ: اللهُ ورَسولُهُ عَلِيلٍ أعلمُ، وليسَ لنا إلا أن نُنَفِّذَ ما جاءتْ به السُّنَّةُ.

(١٨٣٠) الشُّؤَالُ: هَلْ هُنَاكَ اسْتِثناءٌ فِي حُكْمِ الْمُرورِ بينَ يَدَيِ الْمُصَلِّي فِي المَساءِ فِي الحَرَمينِ الشريفينِ وسائرِ المَساجِدِ؟

الجَوَاب: يَرَى بعضُ العلماءِ أَن المَسْجِدَ الحَرَامَ لَا بأسَ أَن تَمَّرَّ بينَ يَدَيِ الْمُصَلِّي فيه، وخُصوصًا إذا كَانَ المُصَلِّي يُصلي فِي مكانِ الطَّوافِ.

ويَرَى بعضُ العُلماءِ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بجائزٍ، وأن مَكَّةَ وغَيْرَها سواءٌ؛ لأَنَّه لَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ صحيحٌ يَدُلُّ عَلَى التفريقِ بينَ مَكَّةَ وغيرِها.

أما المَدِينة ، فلا أَعْلَمُ أحدًا مِنَ النَّاسِ قال: إِنَّهُ يَجُوزُ الْمُرورُ بِينَ يَدَيِ الْمُصلِّي فِي مَسْجِدِ المدينة ، بل إِنَّ المُرورَ حرامٌ ، ولا إشكالَ فيه ، والإشكالُ فِي المرورِ بِينَ يَدَيِ المُصلِّي فِي مَكَّة ، ولكن مَن قامَ يُصَلِّي فِي المَطافِ، فإنَّه لَا حُرمة له ، ولا حَرَجَ عليك أن مَرَّ بِينَ يَدَيْه ؛ لأنكَ أنتَ أحقُّ بالمكانِ منه ؛ إذ إنَّ الطائف لَيْسَ له مكانٌ للطوافِ إلَّا هَلَا المكانُ ، وأما المُصلِّي في مُكنِ أَنْ يُصلِّي فِي أيِّ مكانٍ من المَسْجِدِ ، فمَن قامَ يُصلِّي في المَطافِ، فإنَّه لا حُرْمة له باعتبارِ المَطافِ، فإنَّه لا حُرْمة له باعتبارِ الطائف ، فإنَّه لا حُرْمة له ، ولا حَرَجَ عليك أن يُصلِّي ركعتينِ خَلْف المَقامِ والناسُ الصَّلاةِ ، ولا بأسَ أن تَمَرَّ بينَ يَدَيْهِ ، فإنَّه لا حَرَجَ أن تَمَرَّ بينَ يَدَيْه ؛ لأَنَه عُتَاجُونَ إلى المُرورِ بينَ يَدَيْهِ مِن أَجْلِ طوافِهم ، فإنَّه لا حَرَجَ أن تَمَرَّ بينَ يَدَيْه ؛ لأَنَه لَيْسَ له الحَقُ أَنْ يُصلِّي فِي مكانِ الطائفينَ .

أما إذا كَانَ فِي مكانٍ آخَرَ مِنَ المُسْجِدِ، فلا شكَّ أن الأحوطَ ألا تَمُرَّ بينَ يَدَيْهِ؛

لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ (١)، وجاء فِي رِوايةِ البَزَّارِ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ كَانَ لَأَنْ يَقُومَ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ (٢)، وضحن نقول: لَا تَقِفْ أَربعينَ سَنةً، بل قِفْ أربعين دَقيقةً، يَكْفِينا منكَ أن تَقِفَ أربعينَ دقيقة حَتَّى يَنْتَهِيَ المُصَلِّي مِن صَلاتِهِ ثُمَّ مَرْ.

-696

(١٨٣١) السُّؤَالُ: هَلْ هناكَ استِثْنَاءٌ في حُكْمِ الْمُرورِ بينَ يَدَيِ المَصَلِّي في الحَرَمينِ الشَّرِيفَيْنِ وسائرِ المساجِدِ؟

الجواب: نعم يَرَى بعضُ العُلماءِ أن المسجِدَ الحرامَ لَا بأسَ أن تَمَّرَ بينَ يَدَيِ المُصلِّي فيهِ، وخُصُوصًا إذا كَانَ المُصلِّي يُصلِّي في مَكانِ المَطافِ، ويَرَى بعضُ العُلماءِ أن ذلكَ ليسَ بجائزٍ، وأنَّ مَكَّةَ وغيرَها سَواءٌ؛ لأنه ليسَ هناكَ دَلِيلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى ذلكَ ليسَ بجائزٍ، وأنَّ مَكَّةَ وغيرَها سَواءٌ؛ لأنه ليسَ هناكَ دَلِيلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى التَّفْرِيقِ بينَ مَكَّةً وغيرِها. أمَّا المدينةُ، فلا أعْلَمُ أحدًا مِنَ الناسِ قال: إنَّهُ يَجوزُ المُرورُ بينَ يَدَيِ المُصلِّي في مَسْجِدِ المَدِينَةِ، بل إنَّ المُرورَ حَرَامٌ، ولا إِشْكالَ فِيهِ، فالإشكالُ في المُرورِ بينَ يَدَي المُصلِّي في مَكَّةً.

ولكن مَن قامَ يُصَلِّى في المَطافِ فلا حُرْمَةَ لهُ، ولا حَرَجَ عليك أن تَمَرَّ بينَ يَدَيهِ ؛ لأنكَ أنتَ أحقُ بالمكانِ مِنْهُ ؛ إذ إنَّ الطائفَ لَيْسَ له مكانٌ للطَّوافِ إلا هَذَا المكانُ، وأما المُصَلِّي فيُمْكِنُ أَنْ يُصَلِّي في أيِّ مكانٍ مِنَ المَسْجِدِ، ولا حُرْمَةَ له إذا صَلَّى بالمطافِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (١٠٥)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

⁽٢) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

باعتبارِ الصَّلاةِ، فلا بأسَ أن تَمَّرَّ بينَ يَدَيْهِ حتى لو كانَ يُصَلِّي رَكْعتينِ خَلْفَ المَقامِ، والناسُ يحتاجُونَ إلى المُرورِ بينَ يَدَيْهِ مِنْ أَجْلِ طَوافِهِمْ؛ لأنه لَيْسَ له الحَقُّ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مكانِ الطائفينَ.

أما إذا كَانَ في مَكَانٍ آخَرَ مِنَ المسجِدِ، فلا شَكَ أن الأَحْوطَ ألَّا مَّرَّ بينَ يَدَيهِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ، لكَانَ أَنْ يَقِفَ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: "لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَي الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ، لكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا "(١)، وفي رواية البَزَّارِ: "أَرْبَعِينَ خَرِيفًا "(١)، ونَحْنُ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ "(أ)، وفي رواية البَزَّارِ: "أَرْبَعِينَ خَرِيفًا "(١)، ونَحْنُ نقولُ: لا تَقِفْ أَرْبَعِينَ سنةً، بل قِفْ أَرْبَعِينَ دقيقةً، ويَكْفِينَا أن تَقِفَ أربعينَ دَقِيقةً حتى يَنتَهِي المُصَلِّيهِ، ثم مَّرَّ.

-699-

(١٨٣٢) الشُّؤَالُ: هَلْ يَجُوزُ الْمُرورُ بِينَ الصُّفوفِ في صَلاةِ الجَهاعَةِ، وكذلك قَطْعُ الصفِّ للخروج للوضوءِ؟

الجواب: اختلَفَ العُلماءُ رَحَهُمُ اللهُ هَلْ يَأْثُمُ المَارُّ بِينَ يَدَيِ المَصَلِّينَ خلفَ الإمامِ؟ فقال بعضُ العلماءِ: إِنَّهُ يَأْثُمُ لعُمومِ قولِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (٣)، ما تميينُ اللَّصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (٣)، ما تميينُ اللَّصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقُومَ الطَّرِيقِينَ؟ هَذَا لم يُحَدَّدُ في الصَّحِيحَيْنِ، لكن أخرجَهُ البزَّار بلفظِ: «كَانَ لَأَنْ يَقُومَ الأَرْبَعِينَ؟ هَذَا لم يُحَدَّدُ في الصَّحِيحَيْنِ، لكن أخرجَهُ البزَّار بلفظِ: «كَانَ لَأَنْ يَقُومَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (۱۰)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

⁽٢) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

 ⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» -أي: أربعين سَنةً - «خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (١).

نحن نَقُولُ: قِفْ أَربَعِينَ دَقِيقَةً حتى يَخْرُجَ مِن صَلاتِهِ، ولا تَمَّرَّ بينَ يدَيْهِ، ربها لا تَسْتَوْعِبُ ولا تَمَّرَ بينَ يدَيْهِ، ربها لا تَسْتَوْعِبُ إلا خمسَ دقائقَ، قَدْ لا تَسْتَوْعِبُ إلا خمسَ دقائقَ، قَدْ يكونُ في التشهُّدِ الأخيرِ، فلا يَسْتَوْعِبْ إلا أربعَ دقائقَ. وعلى هَذَا، فلا يَجُوزُ لأحدٍ أَنْ يَمُرَّ بينَ يَدَي المَصَلِّي.

قال العُلماءُ: إِنَّ حَدِيثَ المَارِّ بينَ يَدَيِ المُصَلِّي، ولو كانَ مَأْمُومًا حدِيثٌ عَامٌ، وإن المُرور حَرامٌ.

وقال بعضُ العلماءِ: إن المُرورَ بَيْنَ يَدَيِ المَاْمُومِينَ لَيْسَ بِمُحَرَّم؛ لأن ابنَ عباسٍ وَعَالِشَهُ عَنْهَا حين جاءَ والنَّبِيُّ عَلَيْ يُصَلِّي بالناسِ في مِنَّى، أَرْسَلَ الحِارَ الَّذِي كانَ رَاكِبًا له وقد مرَّ وهو راكِبٌ بينَ يَدَيِ بعضِ الصفِّ، وأقرَّهُ النبيُّ عَلَيْ ذَلِكَ (١)، فدَلَ هَذَا عَلَى أنه لَا يَحْرُمُ عَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيِ المُصَلِّينَ إذا كَانَ لَمُمْ إمامٌ، وَهذَا القولُ عَلَى أنه لَا يَحْرُمُ عَلَى الإِنسَانِ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيِ المُصَلِّينَ إذا كَانَ لَمُمْ إمامٌ، وَهذَا القولُ أقرَبُ إلى الصوابِ، وهو أنه يجوزُ للإنسانِ أَنْ يَمُرَّ بَينَ يَدَيِ المُصَلِّينَ إذا كَانَ عَلَى المُصَلِّينَ خَلْفَ الإمام، لكن إذا كانَ يَخْشَى من التَّشُويشِ؛ لأنَّ بعضَ المُصَلِّينَ إذا رَأَى الإِنْسَانَ قَدْ مَرَّ يُلاحِظُهُ لكن إذا كانَ يَخْشَى من التَّشُويشِ؛ لأنَّ بعضَ المُصَلِّينَ إذا رَأَى الإِنْسَانَ قَدْ مَرَّ يُلاحِظُهُ إلى أَنْ يَتَجَاوَزَهُ، فيحُصُلُ بذَلِكَ تَشُويشٌ عَلَى المُصَلِّينَ، فإذا استطاعَ أَنْ يَبتَعِدَ الإِنْسَانُ عن المُرورِ بينَ يَدَيِ المُصَلِّينَ، فَهُو أَفضَلُ، ولكنه لو مرَّ لاَ يَأْتُمُ في ذلك، يَتَعِدَ الإِنْسَانُ عن المُرورِ بينَ يَدَي المُصلِّينَ، فَهُو أَفضَلُ، ولكنه لو مرَّ لاَ يَأْتُمُ في ذلك، حتى لو مَرَّتِ المرأةُ بَيْنَ يَدَي المُصلِّينَ خَلْفَ الإمام؛ فإنها لَا تُبْطِلُ الصَّلاةَ.



⁽١) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

⁽٢) أخرَجه البخاري: كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير، رقم (٧٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب سترة المصلى، رقم (٥٠٤).

(١٨٣٣) السُّؤَالُ: السُّتْرَةُ في الصَّلاةِ؛ هَلْ هِيَ واجِبَةٌ في النَّفْلِ؛ لأن الفَرْضَ السُّتْرَةُ فيه هِي سُتْرَةُ الإمامِ؟ وهل نَرُدُّ مَنْ قَطَعَ الصَّلاةَ؟

الجواب: سُتْرَةَ الإمامِ سُتْرَةٌ لَمَن خَلْفَهُ فِي الفَريضَةِ والنافِلَةِ، وعلى هَذَا فإذا مَرَّ إِنسانٌ من بينِ الصُّفوفِ، فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ، سواءٌ أكانَ رَجُلًا أو امرأةً، في الفَريضَةِ أو في النافِلَةِ.

أما إذا كانَ الإِنْسَانُ يُصَلِّي مُنْفَرِدًا أو إمامَ الجماعَةِ، فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي إلا إلى سُتْرَةٍ، هَذِهِ هي السُّنَّةُ، وَهَذَا هُوَ الأفضَلُ، ومِنَ العُلماءِ مَن قالَ: إن السُّتْرَةَ واجِبَةٌ. ولكِنَّ الصحيحَ أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤكَّدَةٌ، وأنه لَا يَنْبَغِي للإمامِ إلَّا أَنْ يُصَلِّى إلى سُتْرَةٍ، وكذلِكَ المُنفَرِدُ، أمَّا المأمومُ فإنَّ سُتْرَةَ إمامِهِ سُتْرَةٌ لَهُ.

استر العورة في الصَّلاة:

(١٨٣٤) السُّؤَالُ: هناكَ بعضُ الأخواتِ منَ البلادِ العَربيةِ يَقُلْنَ: إِنَّهُ لَا يَجوزُ تَغطيةُ الوَجهِ عندَ السجودِ؛ لأنه لَا بدَّ أَنْ يُلامِسَ الجَبِينُ الأرضَ، والحِجابُ مَانِعٌ لذَلكَ. فها رَأْيُ فَضيلَتِكم في ذلِك؟

الجوابُ: لَا شَكَّ أَن المَرْأَةَ إِذَا سَجَدَتْ، وقد غَطَّتْ وَجْهَهَا، فإن الحِجابَ يَحُولُ بِينَهَا وِبِينَ الأَرْضِ، ولكِنْ هذِه الحَيلولَةُ للحَاجِةِ؛ أي أَنهَا مُحتاجةٌ إلى ذلكَ، إذا كَانَت تُصلي بَينَ الرجالِ فلا بدَّ أَن تَستُرَ وَجْهَهَا، وحِينَئذِ إِذَا سَتَرَتْ وَجْهَهَا، فإما أَنْ تُنْقِيَه عَلَى مَا هُو عَليهِ، وتَسْجُدَ عَلَى خَارِها. وإمَّا أَن تَخْلَعَه عَن وَجِهِها عندَ السُّجودِ. وهَذَا يَستلزِمُ حرَكتينِ: حَركةً لخَلعِه عندَ السَّجُودِ، وحَركةً لتَغطِيتِه إِذَا قامتْ منَ وهَذَا يَستلزِمُ حرَكتينِ: حَركةً لخَلعِه عندَ السَّجُودِ، وحَركةً لتَغطِيتِه إِذَا قامتْ منَ

الشَّجودِ، ولا دَاعيَ لهَذِه الحَركةِ، فإذَا سَجَدَتْ عَلَيهِ فَلا حَرجَ علَيهَا. وقَد كَانَ الصَحَابةُ رَضَيَلِتَهُ عَنْهُمْ يَضعونَ ثِيابَهم ويَسجُدونَ عليها يَتَّقُونَ بهَا الحرَّ (١). فَدَلَّ هذَا عَلَى أَن الإنسَانَ المُصَلِّي إذا صَلَّى عَلى شَيءٍ مُتصِلٍ به مِن ثيابِه، للحَاجةِ إلى ذَلكَ، فَلا حَرَجَ عليهِ فيهِ.

(١٨٣٥) السُّؤَالُ: ما الذِي يَجِبُ عَلَى المرأةِ سَثْرُه في الصَّلاةِ، وما الذِي يَجوزُ كَشْفُه؟ وما الذِي يَجوزُ للمرأةِ اليائسةِ المُسنَّة أن تَضَعَه عنها؟

الجوابُ: ليسَ عندِي في العَورةِ في الصَّلاةِ نَصُّ قاطعٌ أَعتمِدُ علَيه، وأنا فيها مُضطَرِبٌ. فَالمَعروفُ عندَ الحَنَابلةِ أنَّ المُرْأَةَ الحُرَّةَ البالغَةَ يَجِبُ عليهَا أن تَسْتُرَ جميعَ بدَنها، ما عَدا الوَجْهَ. والصوابُ أنَّ الكَفَّينِ أيضًا ليسَا بعَورةٍ، وكَذلكَ القَدمانِ. وإذا لم تَبْلُغْ فإنها لا يَجِبُ عليهَا أن تَسْتُرَ إلا ما بينَ السُّرةِ والركبةِ، وأنا لم أَتَحرَّ المسألة، ولم أَصِلْ فيها إلى شَيءٍ قاطع، واللهُ أَعْلَمُ.

-69P

(١٨٣٦) السُّؤَالُ: رأيتُ بعضًا من المُعتمِرينَ يُصلُّون وسُرَّتُهم وما حاذاها مَكشوفٌ، فالرجاءُ التنبيهُ حولَ هَذَا؛ لأنَّها عورةٌ.

الجَوَابُ: نَشْكُرُ الأَخَ عَلَى هَذَا السُّؤَالِ، وهو في الحقيقةِ سُؤَالُ يَتضَمَّنُ التوجيه، فإنَّ بعضَ النَّاسِ يَكُونُ عَلَيْهِ الإزارُ ويَسترخِي حتَّى يُبِينَ أكثرَ من سُرَّتِه، وَهَذَا أمرُ يَنْبَغِي مُلاحَظَتُه، ويَنْبَغِي أَنْ يُلاحِظَه الإِنْسَانُ، وَأَنْ يَرْفَعَ إزارَه حتَّى لَا تَنكشِفَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب وقت الظهر عند الزوال، رقم (٥٤٢).

عَوْرَتُه، وَهَذَا فِي الصَّلاةِ أَمَرٌ لَا بُدَّ منه، أمَّا فِي النظرِ، فإنَّ العُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي عَورةِ الرَّجلِ فِي النَّظرِ، هَلْ هُوَ ما بينَ السُّرَّةِ والرُّكبةِ أو السَّوْءتانِ فَقَطْ، وليسَ هَذَا مَوضِعَ الرجلِ فِي النَّظرِ، هَلْ هُوَ ما بينَ السُّرَّةِ والرُّكبةِ أو السَّوْءتانِ فَقَطْ، وليسَ هَذَا مَوضِعَ تَحديدِ هَذِهِ المَسألةِ، ولكني أقولُ: إن الَّذِي يَنبغي لإخوانِنا المُعتمِرينَ أو الحجَّاجِ أَنْ يُلاحِظوا أُزْرَهُم حتَّى يَرفَعوها فَوْقَ السُّرَّةِ.

(١٨٣٧) السُّؤَالُ: شكَرَ اللهُ لكَ، هُنَاكَ مِن المُصَلِّينَ مَن يكونُ عَلَيْهِ ثِيابُ الإِحْرامِ فتَسْقُطُ عن ظَهرِهِ وهو يُصَلِّي، فهَلْ تَصِحُّ صلاتُهُ؟

الجواب: إذا كَانَ عَلَى المُصَلِّى ثِيابُ إِحْرامٍ، والإِحْرامُ - كما نعْلَمُ - للرَّجُلِ إِذَارٌ ورِدَاءٌ، أَمَّا المرأةُ فأَيَّ ثَوْبٍ تلْبَسُهُ فَهُو إِحْرامٌ، لكن لَا يَجُوزُ أَن تَلْبَسَ ثِيابًا تُظهِرُ مَفَاتِنهَا، يعني لَا تَلْبَسْ ثِيابًا جَمِيلَةً، وتَلْبَسُ ما شاءَتْ مِنَ الثِّيابِ، وتُبَدِّلُ وتُعَيِّرُ، وليسَ مَفَاتِنهَا، يعني لَا تَلْبَسْ ثِيابًا جَمِيلَةً، وتَلْبَسُ ما شاءَتْ مِنَ الثِّيابِ، وتُبَدِّلُ وتُعَيِّرُ، وليسَ لها ثِيابٌ خَصُوصَةٌ في الإحْرامِ، فالرَّجُلُ هُوَ الَّذِي له ثِيابٌ خَصُوصَةٌ، وهو الإزارُ والرِّداءُ عَن المَنْكِبَيْنِ، فلا حَرَجَ؛ لأنه يَجوزُ والرِّداءُ عَن المَنْكِبَيْنِ، فلا حَرَجَ؛ لأنه يَجوزُ للإنسانِ أَنْ يُصَلِّي بإزارٍ فَقَطْ وإن لم يَكُنْ عَلَيْهِ رِداءٌ، إلا أَنَّ الأَوْلَى أَنْ يَسْتُرَ بَقِيَّة للإنسانِ أَنْ يُصَلِّي بإزارٍ فَقَطْ وإن لم يَكُنْ عَلَيْهِ رِداءٌ، إلا أَنَّ الأَوْلَى أَنْ يَسْتُرَ بَقِيَّة البَدنِ، لقولِ النَّبِيِ عَيْقَ «لَا يُصَلِّينَ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ البَدنِ، لقولِ النَّبِي عَيْقَ «لَا يُصَلِّينَ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ الْبَدنِ، لقولِ النَّبِي عَيْقَ (لا يُصَلِّينَ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ الْبَدْنِ، ولكن لو سَقَطَ الرِّداءُ عن المُحرِم، فَإِنَّهُ ليسَ عليهِ شيءٌ.



⁽١) أخرجه النسائي: كتاب القبلة، باب صلاة الرجل في الثوب الواحد لَيْسَ عَلَى عاتقه منه شيء، رقم (٧٦٩).

(١٨٣٨) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ لُبْسِ النِّقابِ في الصَّلاةِ؟

الجواب: المرأةُ إذا كانَتْ تُصَلِّى فإنَّ المشْرُوعَ في حَقِّهَا أَلَّا تَلْبَسَ ما يَحُولُ بينَها وبينَ السجودِ، فلا تَلْبَسِ النِّقابَ، إلا إذا كَانَ الرِّجالُ غيرُ المَحارِمِ قَرِيبِينَ منْها، فَإِنَّهُ وبينَ السجودِ، فلا تَلْبَسِ النِّقابَ، إلا إذا كَانَ الرِّجالُ غيرُ المَحارِمِ قَرِيبِينَ منْها، فَإِنَّهُ لَكِ لَا بُدَّ مِنْ أَن تَسْتُرَ وَجْهَهَا عنهم، كما لو كانتْ في المسجِدِ الحَرَامِ، أو في المسجِدِ المَرَامِ، أو في المسجِدِ النَّبُويِّ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عليها أن تَسْتُرَ وَجْهَهَا إذا كَانَ الرِّجالُ يَنظُرُونَ إليها.

وكذلك نَقولُ في بابِ الإحْرامِ: المرأةُ المُحرِمَةُ لَا يَجِلُّ لها لُبْسُ النَّقابِ؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ذلِكَ (١).

لكن إذا كانَ الرِّجَالُ غيرُ المَحارِمِ قَرِيبِينَ منها، وَجَبَ عليها أَن تَسْتُرَ وَجْهَهَا سَتْرًا كَامِلًا، سُواءٌ في المَطَافِ، أو في المَسْعَى، أو في جَانِبِ المَسجِدِ، المُهِمُّ: إذا كَانَ الرِّجالُ يَنظُرُونَ إليهَا فَلا بُدَّ أَن تَسْتُرَ وَجْهَهَا ولو كانتْ مُحْرِمَةً، ولا حَرَجَ أَنْ يَمَسَّ وَجْهَها إذا غَطَّتُهُ.

وأما قولُ بعضِ الناسِ: إنَّ المَرْأَةَ تَكْشِفُ وَجْهَهَا فِي الإِحْرامِ إِذَا كَانَتْ مُحْرِمَةً، سَواءٌ شَاهَدَهَا الرِّجَالُ أَمْ لَا، فهذا لَا أَصْلَ له، فإنَّ عائشَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا كانت تَذْكُرُ عن النِّساءِ أنه إذا مَرَّ الرِّجالُ قريبًا مِنْهُنَّ سَدَلَتِ المرأةُ خِمَارَهَا عَلَى وَجْهِهَا (٢).

(١٨٣٩) السُّؤَالُ: هلْ يَجوزُ أن تُصَلِّيَ المرأةُ بالنِّقابِ والقُفَّازِ؟ وجَزاكُمُ اللهُ خيرًا.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب ما ينهي من الطيب للمحرم والمحرمة، رقم (١٨٣٨).

⁽٢) أخرجه أحمد (٣٠/٦)، رقم ٢٤٥٢٢)، وأبو داود: كتاب المناسك، باب في المحرمة تغطي وجهها، رقم (١٨٣٣).

الجَوابُ: المرأةُ إذا كانتْ تُصلى في بَيتِهَا أو في مكانٍ لَا يَطَّلِعُ عَليهَا إلا الرجالُ المَحارِمُ فالمَشروعُ لها كَشْفُ الوَجْهِ واليدينِ لتُباشِرَ الجَبْهةُ والأنفُ الْمُصَلَّى، وكذلكَ الكَفَّانِ، أَمَّا إذا كانتْ تُصَلِّي وحَولَها رِجالٌ غيرُ مَحَارِمَ، فإنهُ لَا بُدَّ أَن تَسْتُرَ وَجْهَهَا؛ لأن سَتْرَ وَجْهِ الْمُرْأَةِ أُمرٌ واجبٌ عن غيرِ المَحارِمِ ولا يَجِلُّ لها أن تَكْشِفَ وَجْهَهَا عندَ الرجالِ غَيرِ المَحارم، كما دلَّ عَلَى ذلكَ كتابُ اللهِ وسُنةُ رَسُولِهِ ﷺ والنظرُ الصحيحُ الَّذِي لا يُمْكِنُ لأَيِّ عاقلِ فَضْلًا عنِ المُؤْمِنِ أَنْ يَجِيدَ عَنه، فإذا كانَ حَولَهَا رِجالٌ غيرُ مَحَارِمَ وَجَبَ عليها أَن تَسْتُرَ وَجْهَهَا، ولباسُ القُفَّازَينِ في اليَدَيْنِ أَمرٌ مَشروعٌ، فإن هذَا هوَ ظَاهِرُ فِعل نِساءِ الصحابةِ رَضَايَتَهُ عَنْهُم، بدليل أن النبيُّ عَلَيْهُ قالَ للمرأةِ إذا أُحرَمَت: «لَا تَنْتَقِبْ وَلَا تَلْبَسِ القُفَّازَيْنِ»(١)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَن النِّسَاءَ كُنَّ يَلْبَسْنَ القُفَّازَيْنِ، وعليهِ فلا بَأْسَ أَن تَلْبَسَ القُفَّازَيْنِ وَهِيَ تُصَلِّي إذا كانَ حَوْلَهَا رِجالٌ أجانبُ، أَمَّا ما يَتعلَّقُ بِسَتِرِ الوجهِ فهي تَسْتُرُ وَجْهَهَا ما دامتْ قائمةً أو جالسةً، فإذا أرادتِ السجودَ فإنها تَكشِفُ الوجهَ لِتُباشرَ الجبهةُ مَحَلُّ السجودِ.

-699

(١٨٤٠) السُّؤَالُ: إذا ظَهَرَ شَيْءٌ مِنَ اليَدَيْنِ أُوِ القَدَمَيْنِ فِي أَثناءِ الصَّلاةِ وهي لَا تَعْلَمُ، فَمَا حُكْمُ صلاتِها؟

الجواب: صلاتُها صحيحةٌ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب ما ينهي من الطيب للمحرم والمحرمة، رقم (١٨٣٨).

(١٨٤١) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ الصَّلاةِ في الثَّوبِ الشَّفَّافِ، عِلْمًا بأنه انتَشَرَ كَثِيرًا؟ وإذا كانَ هذَا مِنْ إِمامٍ، فها حُكْمُ صلاةِ المأمومِ خَلْفَهُ؟ وهل تَجِبُ الإعادَةُ أَوْ لَا؟

الجواب: الثوبُ الشَّفَّافُ إذا كَانَ تَحْتَهُ سِرُوالُ يَسْتُرُ مَا بِينَ السُّرَةِ والرُّكْبَةِ، فلا بَأْسَ به، وأما إذا لم يَكُنْ تَحْتَه سِرُوالُ، أو كَانَ السِّرُوالُ قَصِيرًا، بحيثُ لا يَسْتُرُ مَا بِينَ السُّرَةِ والرُّكْبَةِ، فإنَّ الصَّلاةَ فيهِ لَا تَصِحُّ. وإذا كانَ المُصَلِّي فيهِ إمامًا، فإن ما بينَ السُّرَةِ والرُّكْبَةِ، فإنَّ الصَّلاةَ فيهِ لَا تَصِحُّ. وإذا كانَ المُصَلِّي فيهِ إمامًا، فإن الواجِبَ نُصْحُهُ، كما أنَّ الوَاجِبَ نُصْحُ غيرِ الإمام أيضًا.

والإمامُ مَسْؤولِيَّتُهُ كبيرَةٌ، ويَتَحَمَّلُ مَسْؤوليَّةَ المَاْمُومِينَ، فإنَّ صَلاَتَهُ فيهِ باطِلَةٌ، ولا يَجوذُ للإنسانِ أَنْ يَأْتُمَّ بِشَخْصٍ صَلاتُهُ باطِلَةٌ. ولكنْ يَجِبُ أَن نَعْرِفَ كَيْفَ يَصِفُ التَّوْبُ البَشَرَة، وذلك بأن يَعْرِفَ الرَّائِي أَنَّ الَّذِي تَحْتَهُ أَحَرُ إذا كانَ الجِلْدُ أَحمر، أو أَسْوَدُ إذا كانَ الجلدُ أسودَ، أَمَّا مُجَرَّدُ الظَّلِ فهذا لَا يضُرُّ؛ أي لَيْسَ مَانِعًا مِنْ صِحَّةِ الصَّلاةِ.



ا صلاة التطوع:

(١٨٤٢) السُّؤَالُ: قال الرَّسولُ ﷺ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ المَّرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا المَكْتُوبَةَ» (١)، وأنا الآن مُعتكِفٌ، فَهَلْ إذا صَلَّيْتُ تَطَوُّعًا يَتضاعَفُ أَجْرُ صَلاتِي أو لا؟

الجَوَاب: الظاهر أنك إذا صَلَّيْتَ فِي الحَرَمِ فَإِنَّهُ تُضاعَفُ الصَّلاةُ، وذلك لعُمومِ قولِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الطَّلاةُ وَالسَّلاةُ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ قولِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلاةُ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب صلاة الليل، رقم (٧٣١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، رقم (٧٨١).

مِنَ المَسَاجِدِ، إِلَّا المَسْجِدَ الحَرَامَ»(١)، فأنتَ إذا صَلَّيتَ فِي المَسْجِدِ الحرامِ -مَسْجِدِ الكَعْبةِ - ضُوعِفَ لك الأَجْرُ، فمَثَلًا إذا دَخَلْتَ المَسْجِدَ وصَلَّيْتَ تَحِيَّةَ المَسْجِدِ تكونُ هَذِهِ التَّحِيَّةُ بمِئةِ أَلْفِ صلاةٍ، وإذا جَلَسْتَ تَنْتَظِرُ الصَّلاةَ وقُمْتَ تَتَطَوَّعُ وتُصلي كانت مِئة ألفِ صلاةٍ، وهَكذَا أيضًا صلاةُ قيامِ الليلِ -التراويح والتهجُّد- تكونُ بمِئةِ ألفِ.

لَكُنَّ النَّفْلَ الَّذِي لَا يُشرَعُ فِي المَسْجِدِ فصَلاتُه فِي البيتِ أَفْضَلُ، فمَثَلًا فِي غيرِ رَمَضَانَ سنُصَلِّي الوِتْرَ ونَتَهَجَّدُ، فالأفضلُ أن نُصَلِّي فِي بُيوتِنا.

وكذلك المَرْأَةُ، الأفضلُ أن تُصَلِّيَ فِي بيتِها، لكنْ لو جاءت إلى المُسْجِدِ الحَرَامِ لاِسْتِهاعِ الذِّكْرِ والعِلْمِ كَانَ لها فِي ذَلِكَ أَجْرٌ، أَمَّا إذا جَاءَتْ لُجَرَّدِ الصَّلاةِ، فإنَّ صلاتَها فِي بيتِها أفضلُ مِن صَلاتِها فِي المَسْجِدِ الحَرامِ.

المُسْؤَالُ: أَيُّهما أفضَلُ صلاةُ النافِلَةِ في البيتِ أم صَلاتُها هنا في المسجِدِ الحَرَامِ؟

الجواب: الأفضَلُ أن تكونَ في البَيْتِ، إلا ما ورَدَ أنه في المَسْجِدِ، فقِيامُ الليلِ مثَلًا -وهو التراويح- الأفْضَلُ أَنْ يَكُونَ في المَسجِدِ، سواءٌ كُنْتَ في مَكَّةَ وصَلَيْتَ في المَسجِدِ الحَرامِ، أو في غيرِه، وأما ما لَمْ يَرِدْ، أو ما لم يُشْرَعْ كونُه في المسجِدِ، فالأفضَلُ أَنْ يَكُونَ في البيتِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب فضل الصَّلاة في مسجد مَكَّة والمدينة، رقم (۱۱۹۰)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل الصَّلاة بمسجدي مَكَّة والمدينة، رقم (۱۳۹٤).

وعلى هَذَا فَسُنَّةُ الفَجْرِ -مَثَلًا- الأَفضَلُ أَن تُصَلِّيهَا فِي البيتِ، لكنْ إِن خِفْتَ إِن خِفْتَ إِن ضَلَّيْتَهَا فِي البَيتِ أَن تَفُوتَكَ الصَّلاةُ، أو بَعْضُها، فَأْتِ إِلَى المَسْجِدِ وصَلِّها فِي المَسْجِدِ.
المَسْجِدِ.

ك | صلاة الرواتب:

(١٨٤٤) السُّوَّالُ: إذا أُذِّنَ للفَجْرِ والإِنْسَانُ يَطُوفُ، فَهل يُصَلِّي سُنةَ الفَجْرِ فَقط، أم يُصَلِّي سُنَّتينِ للفَجرِ والطوافِ؟

الجوابُ: إن صَلَّى سُنَتَيْنِ للفَجرِ والطوافِ فَهُوَ أَوْلَى؛ لأَنَّ كَلَّ سُنَةٍ لها سَببٌ خَاصُّ، فإذا صَلَى رَكعتيِ الطوافِ، ثُم صلَّى بعدَها سُنةَ الفجرِ فَهوَ أفضلُ، وإن صَلَّى سُنةَ الفجرِ فقدْ تَسقطُ بها سُنةُ الطوافِ؛ لأنه أتى برَكعتينِ بعدَ الطوافِ، ولكنِ الأفضلُ أَنْ يُصَلِّى السُّنتينِ جَميعًا.

ونُنَبِّهُ عَلَى أَن الْمُحْرِمَ يُغَطِّي كَتِفَيْهِ منذُ إحرامِه، إلا إذا قَامَ يَطوفُ فَقَط، فيَكْشِفُ كَتِفَه في الإحرَامِ، وإذا خَرَجَ منَ الطوافِ كي يُصَلِّي رَكعتينِ فَليَسْتُرِ الكَتِفينِ، حتَّى في الرَّكعتينِ بعدَ الطوافِ؛ لأنَّ كشفَ الكَتِفِ الأيمنِ خاصُّ بالطَّوافِ فقط، ولكِننا نرى بعضَ الناسِ يَفعلُون ذلكَ في الطوافِ والسَّعي أيضًا، وَهَذَا خِلافُ السُّنةِ.

(١٨٤٥) السُّؤَالُ: إذا جَلَسْتُ حتى الإشْراقِ، ولم أُصَلِّ راتِبَةَ الفَجْرِ، فَهَلْ تُجِزِئُ سُنَّةُ الإشراقِ عن رَاتِبَةِ الفَجْرِ؟

الجواب: نَقُولُ: إلى الإِشراقِ. ولا نَقُولُ: إلى الشُّروقِ. فالشُّروقُ: طُلوعُ الشُّروقُ: طُلوعُ الشَّمسِ، والإشراقُ انتشَارُ الشَّمْسِ، قال تَعَالَى: ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ الشمسِ، والإشراقُ انتشَارُ الشَّمْسِ، قال تَعَالَى: ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ [الزمر: ٦٩]، فالصوابُ: إلى الإِشْراقِ؛ لأنها لَا تَحِلُّ الصَّلاةُ بالشَّروقِ، بل لَا بُدَّ أَن تَرتَفِعَ الشمسُ قِيدَ رُمْح.

اللَّهِمُّ: إذا صَلَّيْتَ صَلاةَ الإشراقِ فإنها لَا تُجْزِئُ عن سُنَّةِ الفجْرِ، وإذا صَلَّيْتَ سُنَّةَ الفجْرِ فَقَدْ نَقُولُ: إِنَّهَا تُجْزِئُ عن صَلاةِ الإشراقِ؛ لأنه حَصَلَ المقصودُ، فصَلَّى الإِنْسَانُ رَكْعَتَيْنِ، وقد نَقُولُ: إِنَّهَا لَا تُجْزِئُ؛ لأنَّ المَقْصودَ أَنْ يُصَلِّيَ الإِنْسَانُ ركعتينِ خَاصَّتَيْنِ بالإشراقِ، وَهَذَا أُحُوطُ.

وعلى هذا، فَصَلِّ سُنَّةَ الفَجْرِ، ثم صَلِّ صلاةَ الإشراقِ.



(١٨٤٦) السُّوَّالُ: مَا صِحَّةُ حديثِ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ»^(١)، وما دليلُ جوازِ الجلوسِ في المَسْجِدِ دُونَ صَلاةِ التحيةِ لَمَن قَدِمَ بِنِيَّةِ العَودَةِ مُدَّةً قَصِيرةً؟

الجَوابُ: أَمَّا حَدِيثُ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَينِ صَلَاةٌ» فصحيحٌ، وهو يعني بينَ الأذانِ والإقامةِ:

- فصلاةُ الفجرِ بينَ الأذانينِ صَلَاةٌ، وهِيَ سُنَّةُ الفَجْرِ.
- وَصَلاةُ الظُّهرِ فيها بينَ الأذانِ والإقامةِ صلاةٌ، وَهِيَ أَرْبَعُ رَكَعاتِ بتَسْليمَتَيْنِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب كم بين الأذان والإقامة، ومن ينتظر الإقامة، رقم (٦٢٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذانين صلاة، رقم (٨٣٨).

- وصَلاةُ العصرِ ليسَ لها راتبةٌ لا قَبلَهَا ولا بعدَها، لكن يُسَنُّ أَنْ يُصَلِّيَ بينَ
 الأذانِ والإقامةِ أربعَ رَكَعَاتٍ، أو ما شاءَ اللهُ.
- وصلاةُ المَغْرِبِ كذلكَ، ليسَ لها سُنةٌ قَبْلَها، لكن لها سُنةٌ بعدَها، ولكن يَنْبَغِي للإنسانِ أَنْ يُصَلِّي قبلَها، ولكنْ لَا يَجْعَلْ ذلكَ رَاتِبةً؛ لقولِ النبيِّ عَلَيْهِ: «صَلُّوا المَغْرِبَ قَبْلَ المَغْرِبَ قَبْلَ المَغْرِبَ، صَلُّوا المَغْرِبَ قَبلَ المَغْرِبِ، صَلُّوا المَغْرِبَ قَبلَ المَغْرِبِ، ثمَّ قالَ في الثالِثَةِ: لِمَنْ شَاءً»(١)؛ كراهيةَ أَنْ يَتَّخِذَها الناسُ رَاتِبةً يُحافِظونَ عليها.
- وَصَلاةُ العشاءِ لها راتبةٌ بعدَها، وليسَ لها راتبةٌ قبلَها، لكن يُسَنُّ أَنْ يُصَلِّيَ بينَ الأذانِ والإقامةِ ركعتينِ، لكنْ لا يَجْعَلْ ذلكَ أَمْرًا رَاتِبًا.

وأما الفِقْرةُ الثانيةُ: وَهِيَ أَن الرجلَ إِذَا خَرَجَ مِنَ المَسْجِدِ ثَمْ عَادَ عِن قُربٍ، فإنهُ لَا يُشْرَعُ فِي حَقِّهِ تَحِيَّةُ المَسجِدِ، فدليلُ ذلكَ أَن هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي خَرَجَ ثَمْ رَجَعَ عِن لَا يُشْرَعُ فِي حَقِّهِ تَحِيَّةُ المَسجِدِ، فدليلُ ذلكَ أَن هَذَا الرَّجُلَ اللهِ عَلَيْهِ إِذَا خَرَجَ إِلى بَيتِهِ قُرْبٍ لَم يَخْرُجْ خُروجًا مُنقطِعًا، ولهذا لَم يُنْقَلْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ إِذَا خَرَجَ إِلى بَيتِهِ وهُو مُعتكِف لَحَاجِتِهِ ثم عادَ، لَم يُنْقَلْ عنهُ أَنهُ كَانَ يُصَلِّي ركعتينِ.

وأيضًا فإن هَذَا الخُرُوجَ الَّذِي خَرَجَ فيه لِحَاجةٍ ثم عادَ بسُرْعةٍ لَا يُعَدُّ خُروجًا، بدليلِ أنهُ لَا يَنْقَطِعُ بهِ اعتكافُ مُعتكِفٍ، ولو كانَ هَذَا خُروجًا يُعْتَبرُ مُفارقةً للمَسْجِدِ لكانَ يَنْقَطِعُ بهِ اعتكافُ المُعتكِفِ.

ولهذَا لو أن شخصًا خَرَجَ منَ المُسْجِدِ عَلَى أنهُ لن يَرْجِعَ إليهِ إلا في الوقتِ الثاني، وبعدَ أن خَطَا خُطواتٍ طَرَأً له أَمرٌ جَعَلَهُ يَعودُ للمَسجدِ فَإِنَّهُ يُشرعُ لهُ تَحِيَّةُ

⁽۱) أخرجه أحمد (۹/ ۱٤۰، رقم ۲۰۸۸۲)، وأبو داود: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة قبل المغرب، رقم (۱۲۸۱).

المُسجِدِ؛ لأنهُ خَرَجَ بنِيَّةِ أنهُ خُروجٌ مُنقطِعٌ، يعني معناه أنهُ لن يَعودَ إلا بعدَ الصَّلاةِ الأُخْرَى، ولن يَعودَ عن قُرْبٍ، لكنه طَرَأً عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ عن قُرْبٍ، فنقولُ: لَا تَجْلِسْ حتى تُصَلِّيَ ركعتينِ.

(١٨٤٧) السُّؤَالُ: هَلْ صَلاةُ الرَّاتبَةِ القَبْلِيَّةِ كرَاتِبَةِ الفَجْرِ أو العَصْرِ، تُجزِئُ عن تَحِيَّةِ المَسْجِدِ؟

الجواب: الوَارِدُ أَنَّ مَن دَخَلَ للمَسْجِدِ لَا يَجْلِسْ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، فَسَواءٌ كانتِ الرّكعتانِ سُنَةَ المُعْرِبِ، فَسَواءٌ كانتِ الرّكعتانِ سُنَةَ المُعْرِبِ، أو كانتِ الرّكعتانِ سُنَةَ المُعْرِبِ، أو كانتِ الرّكعتانِ سُنَةَ الشَّحَى، أو كانتِ الرّكعتانِ سُنَةَ الشَّحَى، اللهِمُّ أَلَّا تَجْلِسَ حتَّى تُصَلِّي وَلَمْ اللهِمُّ أَلَّا تَجْلِسَ حتَّى تُصَلِّي وَلَمْ اللهِمُّ أَلَّا تَجُلِسَ عَلَى وَلَمْ اللهِمُ أَلَّا تَصُلِّي الفريضةَ فإنك تُصلي معه ولا تُصلي ركعتينِ، بل لو دَخَلْتَ وأنتَ تُرِيدُ أَنْ تُصَلِّي الفَريضةَ فإنك قَدْ أتيتَ بها يَجِبُ عليك عِلَا أَمَرَ بهِ النَّبِيُّ عَلَيْكِ.

أقول: فعلى هَذَا إذا دَخَلْتَ بعدَ أذانِ الفجرِ والوقتُ قَصُرَ ولَا يَتَّسِعُ لصَلاةِ تَسْليمتَيْنِ فإنك تُصلِّي تَسليمةً واحدةً تَنوي بها سُنَّة الفجرِ، وبذلك تَسْقُطُ عنك تَحِيَّةُ المُسْجِدِ، بل إنَّنا نقولُ: في الواقع إنك أتيتَ بتَحيَّةِ المَسْجِدِ. وأمَّا إذا فاتتك سُنَّةُ الفجرِ بحيثُ أتيتَ والإمامُ يُصَلِّي فإنك تُصَلِّيها بعدَ الصَّلاةِ إن شئتَ، وإن شئتَ أخَرْتَها حتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ وتُصَلِّيها ضُحَى، والأمرُ في ذَلِكَ واحدٌ.

وأمَّا قولُ السَّائِلِ: سُنَّة العصرِ، فَلْيَعْلَمْ أَنَّه لَيْسَ للعصرِ راتبةٌ كما للفجرِ، فسُنَّةُ

العصرِ سُنَّةُ مُطْلَقةٌ داخلةٌ في عُمومِ قولِ النَّبِيِّ ﷺ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ» (١). وعلى هَذَا فلا تُقْضَى بعدَ الصَّلاةِ.

(١٨٤٨) الشُّؤَالُ: الحمدُ للهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى رَسُولِ اللهِ، مُعْظَمُ مَن تَراهُم أَمامَكُم مُسَافِرُونَ، فَهَلِ الأَفضلُ لنا أن نُصَلِّيَ السُّنَّنَ القَبْلِيَّةَ والبَعْدِيَّة، وما أَرَدْنَاهُ من النَّوافِلِ، أم الأَفضلُ عَدَمُ الصَّلاةِ إلا الوِتْرَ وسُنَّةَ الفَجْرِ؟

الجواب: المُسافِرُ يُسَنُّ له أَنْ يأتِيَ بالنوافِلِ كلِّها: صلاةِ الليلِ، ورَكْعَتَيِ الضُّحَى، والاسْتِخَارَةِ، وجميعِ النَّوافِلِ، ما عدَا راتِبَةَ الظُّهْرِ والمَعْرِبِ والعِشاءِ؛ فإن الشُّنَةَ أَلَّا يُصَلِّيَ هَذِهِ الرَّواتِبَ فَقَطْ، وأما بَقِيَّةُ النَّوافِلِ، فَإِنَّهُ يُشْرَعُ فِي حَقِّهِ أَنْ يَقُومَ السُّنَةَ أَلَّا يُصَلِّي هَذِهِ الرَّواتِبَ فَقَطْ، وأما بَقِيَّةُ النَّوافِلِ، فَإِنَّهُ يُشْرَعُ فِي حَقِّهِ أَنْ يَقُومَ بِهَا؛ لأَنَّ السُّنَةَ لم تَرِدْ إلا بِتَرْكِ هَذِهِ الرَّواتِ الثلاثِ، وما عَدَاها فإنَّه بَاقٍ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ.

ومع ذَلِكَ ما دَامَ الإِنْسَانُ فِي هَذَا المَسْجِدِ الْحَرَامِ، فلو تَطَوَّعَ وازدادَ من النوافِلِ، فلا حَرَجَ عليه، ولا يُقالُ: إِنَّهُ مُخَالِفٌ للسُّنَّةِ، وبهذا يَزُولُ ما فِي نَفْسِ المَرْءِ من التَأْثُو، حيثُ إِنَّ بعضَ الناسِ يَتَأَثَّرُ ويقولُ: أنا لَا أُحِبُّ أَنْ أَدَعَ النَّوافِلَ. نقولُ: لَا تَدَعْها، ولكِنَّ الرَّواتِبَ المَخْصُوصَةَ التي تَتْبَعُ الظُّهْرَ والمَغْرِبَ والعِشاءَ، الأفضَلُ تَرْكُها للمُسافِرِ، ولا يعني ذَلِكَ أَن نَقولَ: لَا تَتَنَفَّلْ، بل تَنَفَّلْ بها شِئْتَ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء، رقم (٦٢٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذانين صلاة، رقم (٨٣٨).

(١٨٤٩) السُّؤَالُ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ فِي صَلاةِ السُّنَّةِ أَنْ أُصَلِّيَهَا فِي الْحَرَمِ لِأَكْسِبَ الأَّجْرَ المُضاعَفَ، أَمْ أُصَلِّيهَا فِي المَنْزِلِ لمُوافَقَةِ السُّنَّةِ، أَمْ أُصَلِّيهَا مَرَّتَيْنِ مرَّةً فِي الحَرَمِ، ومرَّةً فِي المَنْزِلِ؟

الجواب: بَقِيَ احتمالُ رابعٌ أَلَّا يُصَلِّيهَا، هَذَا الرَّجلُ يَسألُ سُؤالًا وَجِيهًا: هَلِ الْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيهَا في المسجِدِ الحرامِ، الأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيهَا في المسجِدِ الحرامِ، أم الأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيهَا في المسجِدِ الحرامِ، أم الأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيهَا مرَّتَينِ؛ مرَّةً في البيتِ، ومرَّةً في المسجِدِ الحرامِ؟ هَذِهِ احتمالاتُ ثلاثةٌ.

فنقول: المُحافَظَةُ عَلَى السُّنةِ أَوْلَى مِن فِعلِ غيرِ السُّنَةِ، وقد ثبَتَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَنه قال: «أَفْضَلُ صَلَاةِ المَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا المَكْتُوبَةَ»(١)، ولم يُحْفَظْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَنه كانَ يُصَلِّي النَّوافِلَ فِي المَسجِدِ، إلا النَّوافِلَ الخاصَّة به في المَسجِدِ، فالنَّوافِلُ الخاصَّةُ بالمسجِدِ كَانَ يَفْعَلُها فِي المَسجِدِ، مثلُ صَلاةِ القُدومِ، إذا قَدِمْتَ إلى بَلَدِكَ لَا تَدْخُلِ بالمسجِدِ كَانَ يَفْعَلُها فِي المَسجِدِ، مثلُ صَلاةِ القُدومِ، إذا قَدِمْتَ إلى بَلَدِكَ لَا تَدْخُلِ اللّهَ عَن يَفْعَلُ ذَلِكَ، البيتَ حتى تَذْهَبَ إلى المَسْجِدِ، وتُصَلِّي رَكْعَتينِ؛ لأن النبيَّ عَلَيْهِ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وأَمَرَ بِهِ أيضًا؛ فإنَّ قِصَّة جَابِرٍ في بَيْعِ جَمَلِه مَشهورةٌ: ليَّا قَدِمَ المَدِينَةَ، قالَ له النَّبِيُّ عَلَيْهِ: وأُمَرَ بِهِ أيضًا؛ فإنَّ قِصَّةَ جَابِرٍ في بَيْعِ جَمَلِه مَشهورةٌ: ليَّا قَدِمَ المَدِينَةَ، قالَ له النَّبِيُّ عَيَافِيْ: «دَعْ جَمَلَكَ، فَاذْخُلْ، فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ» (١).

فالمشروعُ للإنسانِ إذا قَدِمَ بَلَدَهُ أُولَ مَا يَقْدَمُ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى المسجدِ ويُصَلِّيَ رَكْعَتينِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب صلاة الليل، رقم (٧٣١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، رقم (٧٨١).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب شراء الدواب والحمر، وإذا اشترى دابة أو جملا وهو عليه، رقم (١٩٩١)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح البكر، رقم (٧١٥).

كثيرٌ مِن النَّاسِ يَخْفَى عَلَيْهِ هَذَا الشيءُ، ولو عَلِمُوا لَكَانَ الأَمْرُ سهْلًا، إذَا جِئْتَ والمَسْجِدُ مُغْلَقٌ فَهَذَا عُذْرٌ، لكن تُوجَدُ بعضُ المَساجِدِ مَفْتُوحَةً، أو يَكُونُ المَسْجِدُ الله عَلَى مُغْلَقًا، والحَوْش مَفْتوحًا.

على كلِّ حالٍ: إذا أَمْكَنَ فهذا هُوَ السُّنَّةُ، أقولُ: الأفضلُ المحافَظَةُ عَلَى السُّنَّةِ، وَأَنْ تُصَلِّي صَلَاةِ المَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا وَأَنْ تُصَلِّي صَلَاةِ المَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا المَّكْتُوبَةَ» (۱) مُو الَّذِي قال: «صَلاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ المَكْتُوبَةَ» (۱) مُو الَّذِي قال: «صَلاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ المَسْجِدِ، وبَيَّنَ أَنَّ الأَفضَلَ أَن المَسْجِدِ، وبَيَّنَ أَنَّ الأَفضَلَ أَن تُصَلِّي غَيرَ المَحتوبةِ فِي بَيتِك.

فهنا مَثلًا: نُصَلِّي في المَسجِدِ الحرامِ، وهناك رَاتِبَةٌ قَبَلَ الصَّلاةِ كَرَاتِبَةِ الظُّهرِ، وراتِبَةِ الفَخرِ، فالأَفْضَلُ أَن نُصَلِّيهَا في البيتِ، فإذا حَضَرْنَا إلى المَسجِدِ صَلَّيْنَا تَحِيَّةَ اللهُ عَلَيْنَا تَحِيَّةً اللهُ.

(١٨٥٠) السُّؤَالُ: هَلْ يُمْكِنُ الجَمْعُ بِينَ نِيَّةِ رَكْعَتِي الطوافِ ونِيَّةِ صلاةِ الراتِبَةِ؛ لأن الرَّجُلَ طافَ بعدَ أَذانِ الظُّهْرِ، وانتهى من الطَّوافِ، وأرادَ أَنْ يُصَلِّي ركْعَتَينِ خَلْفَ المَقامِ بِنِيَّةِ رَكْعَتَي الطوافِ ورَاتِبَةِ الظُّهرِ معًا، فَهَلْ يُجْزِئُ ذلكَ أو لَا بُدَّ أَنْ يُصَلِّي رَكْعَتينِ لِمَدُّهِ، وركْعَتَينِ لتِلْكَ؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب صلاة الليل، رقم (۷۳۱)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، رقم (۷۸۱).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب فضل الصَّلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم (١١٩٠)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل الصَّلاة بمسجدي مكة والمدينة، رقم (١٣٩٤).

الجواب: إذا قُلْنَا بُوجُوبِ رَكْعَتَيِ الطوافِ، فإنَّ الراتِبَةَ لَا تُجزِئُ عنها؛ لأنَّ السُّنَّةَ لَا تُجْزِئُ عنها؛ لأنَّ السُّنَّةَ لَا تُجْزِئُ عن الواجِبِ، وإن قُلْنا بعَدَمِ الوُجوبِ أَجْزَأَتْ.

لكن هناكَ تفْصِيلُ آخَرُ: إذا قُلْنا بأن الشارعَ له غَرَضٌ برَكْعَتينِ خَلفَ المَقَامِ مُسْتَقِلَّتَيْنِ، فإن الراتِبَةَ لَا تُجْزِئُ؛ لأن الراتِبَةَ هي المقصودةُ بذَاتِهَا، فَلَا بُدَّ من صلاةِ رَكْعتَينِ خَلْفَ المَقام وصلاةِ راتِبَةٍ.

وإذا قُلْنَا: إن الشارع إنها قَصَدَ أن تُصَلِّى ركْعَتينِ بِقَطْعِ النظَرِ عن كَونِهِمَا للمَقامِ أو لأيِّ شيءٍ، قُلْنا: أَجْزَأَتْ.

والذي يَترَجَّحُ عنْدِي أنه لَا بُدَّ مِنْ رَكْعَتينِ لكلِّ واحِدَةٍ، يعني للراتِبَةِ ركعتانِ، وللصلاةِ خَلفَ المقام رَكْعتانِ.

(١٨٥١) السُّوَّالُ: ما هُوَ العَمَلُ الرَّاجِحُ لَدَيْكُم بالدَّلِيلِ فِي مَسْأَلَةِ قَضاءِ رَكْعَتَيِ الفَّجْرِ؟ ومَتَى يَتَعَيَّنُ قَضاؤُهما؟

الجواب: قضاء ركعتي الفَجْرِ لَيْسَ بوَاجِب، وليسَ بمُتَعَيِّنِ؛ لأَنَّها -أي: ركعتي الفَجْرِ ليستا واجبتينِ، لكنها أفضلُ أنواعِ الرواتب، يعني: أفضل من راتبةِ الظُّهْرِ ومن راتبةِ العِشَاء ومن راتبةِ المَغْرِب، قالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ: «رَكْعَتَا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» (١).

يعني أنَّ صَلَاةَ هاتينِ الرَّكْعَتَيْنِ خيرٌ من الدُّنيا كُلِّها من أُوَّلِها إِلَى آخِرِها، وإذا فَاتَتِ الإِنْسَانَ قبلَ الصَّلاةِ، فَلْيُصَلِّها بعدَ الصَّلاةِ والذِّكْرِ، ولا بَأْسَ بذلك؛ لأنَّ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل ركعتي الفجر، رقم (٧٢٥).

قضاءَها تابعٌ للصلاةِ، فَهُوَ ذو سَبَبٍ.

وأذْكُرُ الآن ضابطًا: كلُّ نَفْلِ له سَبَبٌ فليسَ عنه نَهْيٌ.

فإذا دخَلَ رَجُلُ المُسْجِدَ بعدَ صَلَاةِ العَصْرِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي تَحيَّةَ المُسْجِدِ؛ لأنَّ لها سَبَبًا.

والإِنْسَانُ إِذَا تَوَضَّاً فَإِنَّهُ يُسَنُّ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَه (١)، فإذا تَوَضَّا بعدَ العَصْرِ فَإِنَّهُ يُصَلِّى؛ لأنَّ لها سَبَبًا.

وإذا كَسَفَتِ الشَّمْسُ بعدَ صَلَاةِ العَصْرِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي؛ لأنَّ لها سَبَبًا.

وإذا طَرَأَ عَلَيْهِ أمرٌ يَحْتاجُ إِلَى الاستخارةِ، ولا يَحْتَمِلُ تأخيرَها إِلَى ما بعدَ زوالِ النَّهْي، فَهَلْ يُصَلِّي.

إذن الضَّابِطُ هُو أَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ نَافلةٍ لها سَبَبٌ فليسَ عنها نَهْيٌ، إِنَّمَا النَّهْيُ عن نَفْلٍ مُطْلَقٍ. ومن النَفْلِ المُطْلَقِ ما نُشاهِدُه عندَ بعضِ النَّاسِ فِي يومِ الجُمُعَةِ، فتَجِدُ الرَّجُلَ جَالِسًا يَقْرَأُ، فإذا قَرُبَ الزَّوالُ قامَ يُصَلِّي، فهذَا حَرَامٌ؛ لأنَّ ما قبلَ الزوالِ من أوقاتِ النَّهْيِ، فقَدْ نَهَى النَّبِيُ عَنِي عن الصَّلاةِ عندَ قِيامِ الشَّمْسِ حتَّى تَزولَ، أمَّا لو كانَ الإِنْسَانُ يُصَلِّي مُستمِرًا إِلَى جَيءِ الإمام، فهذا مَحَلُّ خِلافٍ بينَ العُلَمَاءِ، فمنهم مَن يَقولُ: لَا بأسَ أَنْ يَسْتمِرً، ولو مرَّ عَلَيْهِ وقتُ النَّهْيِ؛ لأنَّ ظاهرَ فِعْلِ الصَّحَابَةِ مَن يَقولُ: لا بأسَ أَنْ يَسْتمِرً، ولو مرَّ عَلَيْهِ وقتُ النَّهْيِ؛ لأنَّ ظاهرَ فِعْلِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُم يُصَلُّونَ إِلَى جَيءِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ، ومنهم مَنْ قَالَ: لا، حتَّى وإنْ كانَ مُستمِرًا، فإذا جاءَ وَقْتُ النَّهْي فلْيَتَوقَقْنْ.

أما كونُه يَبْقَى جالسًا يَقرَأُ القُرْآنَ، فإذا قَرُبَ الزوالُ قامَ يَتطوَّعُ، فهذا لَا يَجوزُ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثًا ثلاثًا، رقم (١٥٩)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء وكماله، رقم (٢٢٦).

وَهَذَا هُوَ مَا نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

(١٨٥٢) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ السُّنَنِ الرَّواتِبِ لَمَن أَتَى مِنْ مَسافَةِ سَفَرٍ وأَرَادَ أَنْ يُقِيمَ العَشْرَ في هَذَا المكانِ، فالمُدَّةُ المُقامَةُ مَعلومَةٌ، فَهَلْ يُصَلِّي الراتِبَةَ أَم يَنْوِيها نَوافِلَ مُطلَقَةً؟

الجواب: أَوَّلًا: يَجِبُ أَن نَعْلَمَ أَن السَّفَرَ لَا يَسقُطُ فيه شَيْءٌ مِنَ النَّوافِلِ أَبدًا، يعْنِي جميع النوافِلِ المَطلُوبَة في الحَضِرِ مَطلُوبَةٌ في السَّفَرِ إلا ثلاث نوافِلَ فَقَطْ، وهي: رَاتِبَةُ الظُّهرِ، وراتِبَةُ المَغْرِبِ، وراتِبَةُ العِشاءِ؛ وَهذَا لحَدِيثِ عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ رَضَيَلِيَّهُ عَنهُ أَنهُ صَلَّى ذَاتَ يومٍ صَلاةَ الظُّهْرِ ورَأَى أَقُوامًا يُصَلُّونَ بعدَ الصَّلاةِ، فقالَ: «لَوْ كُنْتُ مُتنَفِّلًا؛ فالسَّفَرُ لَا يُسْقِطُ من النوافِلِ إلا هذِهِ الثلاثَ فَقَطْ، وهي رَاتِبَةٌ.

ويَتَبَقَّى مِنَ الرَّواتِبِ رَاتَبَةُ الفَجْرِ فَتُصَلَّى، وكذلِكَ صلاةُ الليلِ، وصلاةُ اللّهِ وصلاةُ الضَّحَى، وتَحِيَّةُ المسجدِ، وغيرُ ذَلِكَ مِنَ النوافِلِ، أَمَّا الوِثْرُ فليسَ مِنَ الرَّواتِبِ، الضَّحَى، وتَحِيَّةُ المسجدِ، وغيرُ ذَلِكَ مِنَ النوافِلِ، أَمَّا الوِثْرُ فليسَ مِنَ الرَّواتِبِ، والدليلُ عَلَى هَذَا أَن النَّبِيَ عَلَيْهِ كَانَ لَا يَدَعُ ركْعَتِي الفَجْرِ حَضَرًا ولا سَفَرًا، ثَبَتَ وَالدليلُ عَلَى هَذَا أَن النَّبِيَ عَلَيْهِ كَانَ لَا يَدَعُ ركْعَتِي الفَجْرِ حَضَرًا ولا سَفَرًا، ثَبَتَ هَذَا في البُخارِيِّ وغيرِهِ (٢)، وأنه كَانَ يُوتِرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ (٣)، وصلَّى الضَّحَى حِينَ فتَحَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٩).

 ⁽۲) أخرج البخاري تعليقًا: أبواب تقصير الصَّلاة، باب مَن تطوع في السفر، في غير دبر الصلوات وقبلها. وأخرجه أيضًا: كتاب التهجد، باب المداومة عَلَى ركعتي الفجر، رقم (١١٥٩). وأخرجه أيضًا: كتاب التهجد، باب، رقم (١١٦٩).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب الوتر في السفر، رقم (١٠٠٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز صلاة النافلة عَلَى الدابة في السفر حيث توجهت، رقم (٧٠٠).

مكَّةَ في بيتِ أمِّ هَانِئِ ثَهَانِيَ رَكَعَاتٍ (١).

ولم يُحْفَظْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْكَةُ أَنه كَانَ يُصَلِّي الرَّوَاتِبَ للظَّهْرِ والمغربِ والعِشاءِ. فيقَنَّهُ النوافل -غيرَ هَذه الثلاث- مَطلوبَةٌ منَ الإنْسَان، فإذا جاءَ إلى مَكَّةَ وأَرَا

فَبَقِيَّةُ النوافِلِ -غيرَ هَذِهِ الثلاثِ- مَطلوبَةٌ مِنَ الإِنْسَانِ، فإذا جاءَ إلى مَكَّةَ وأَرَادَ أَنْ يُصَلِّي مثلًا قبلَ الظُّهرِ أو بَعدَ الظُّهْرِ نَفْلًا مُطْلَقًا فلا بَأْسَ، وَلْيُكْثِرْ مِنَ الصَّلاةِ في النَّهرِ أَنْ يُصَلِّي مثلًا قبلَ الظُّهرِ أو بَعدَ الظُّهْرِ نَفْلًا مُطْلَقًا فلا بَأْسَ، وَلْيُكْثِرْ مِنَ الصَّلاةِ في النَّه المَسْجِدِ الحَرَامِ؛ لأنَّ الصَّلاةَ فيه بمِئةِ ألفِ صَلاةٍ فيها سِوَاهُ (٢).

(١٨٥٣) السُّوَالُ: هَلْ وَقْتُ السُّنَّةِ الرَّاتبةِ لصَلاةِ العِشاءِ يَمْتَدُّ إِلَى قُبيلِ الفَجْرِ؟

الجواب: وَقْتُ السُّنَّةِ الرَّاتِبةِ لصلاةِ العشاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ؛ وذلك لِأَنَّ وقت العِشاءِ يَنتَهِي بنصفِ اللَّيْلِ، ولا يَمْتَدُّ إِلَى طُلوعِ الفجرِ، وقد جاءتِ الأدلَّةُ بهَذَا؛ ففي العُشاءِ يَنتَهِي بنصفِ اللَّيْلِ، ولا يَمْتَدُّ إِلَى طُلوعِ الفجرِ، وقد جاءتِ الأدلَّةُ بهَذَا؛ ففي القُرْآنِ الكريمِ: ﴿ أَقِمِ الصَّلَوةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ ٱلنَّيْلِ ﴾ [الإسراء: ٢٨]، وفي السُّنَةِ النَّبويَّةِ: ﴿ وَقْتُ العِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ﴾ [الإسراء: ٢٨]،

وليسَ فِي القُرْآنِ ولا فِي السُّنَّةِ دَلِيلٌ عَلَى أَن وَقْتَ العشاءِ يَمْتَدُّ إِلَى طُلوعِ الشَّمْسِ وَلَي الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ النَّيْلِ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ ﴾ الفجرِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ النَّيْلِ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ ﴾ الفجرِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِلَهُ لُوكِ الشَّمْسِ ﴾ ، يعني: عند زوالِ الشمسِ، ﴿ إِلَى الإسراء: ٧٨]، فتأمَّلِ الآية: ﴿ لِلدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ ، يعني: عند زوالِ الشمسِ، ﴿ إِلَى

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب، رقم (٤٢٩٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة الضحي، رقم (٣٣٦).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التطوع، باب فضل الصَّلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم (١١٣٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل الصَّلاة بمسجدي مكة والمدينة، رقم (١٣٩٤).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، رقم (٦١٢).

غَسَقِ ٱلَّذِلِ ﴾ إِلَى ظُلمةِ اللَّيْلِ، وأَشَدُّ ما يكونُ اللَّيْلُ ظُلمةً عندَ انتصافِهِ. ثُمَّ قال: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ﴾، ففَصَلَها عمَّا سَبَقَ. وأمَّا السُّنَّةُ فهي كثيرةٌ وكلُّها تُقيِّدُ صَلاةَ العشاءِ بنِصفِ اللَّيْلِ. وعلى هَذَا فمَن أرادَ أَنْ يُصَلِّيَ الراتبة فِي وَقْتِها، فلْيُصَلِّها قبلَ نِصفِ اللَّيْلِ.

(١٨٥٤) السُّوَّالُ: ما السُّنَّةُ بعدَ العِشاءِ؟

الجواب: إذا صَلَّيْتَ العِشاءَ فَصَلِّ بعْدَهَا رَكْعَتينِ، وهذه تُسَمَّى الرَّاتِبَةَ، ثم صَلِّ الوِتْرَ إِن شِئْتَ رَكْعَةً، وإِن شِئْتَ ثلاثَ رَكَعاتٍ، شَفْعًا ثُمَّ وِتْرًا، أو ثَلاثَ رَكَعاتٍ جَمِيعًا، بتَسلِيمِ واحدٍ.

(١٨٥٥) السُّوَّالُ: أَتَيْنَا مِن سَفَرٍ يومَ الجُمُعَةِ، وسنُسافِرُ يومَ الخَميسِ إِنْ شَاءَ اللهُ، فَمَا حُكْمُ صَلَاةِ السنُّنِ الرواتِبِ؟

الجَوَاب: أَوَّلا يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الْمُسافِرَ كَالْقِيمِ فِي أَنَّه يُطْلَبُ منه كَثْرَةُ الصلواتِ؛ لأَنَّ كثرة الصَّلواتِ حيرٌ، لكنَّ السُّنَّة للمُسافِرِ ألَّا يُصَلِّي راتبة الظُّهْرِ ولا رَاتبة العِشَاءِ؛ وذلك لأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ ولا رَاتبة العِشَاء؛ وذلك لأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يُصَلِّي هَذِهِ الرواتب، لكن لم يَقُلْ للنَّاسِ: لَا تُصَلُّوا النوافل، فالنوافل بَابُها كانَ لا يُصَلِّي هَذِهِ الرواتب، لكن لم يَقُلْ للنَّاسِ: لَا تُصَلُّوا النوافل، فالنوافل بَابُها مَفْتوحٌ سَفَرًا وحَضَرًا، لكنَّ الرواتب التابعة للصلاةِ لَا تُفْعَلُ فِي الظُّهْرِ، والمَغْرِبِ، والعِشَاءِ.

لكن لو قالَ الإِنْسَانُ: أنا مَثَلًا فِي المُسْجِدِ النَّبُوِيِّ أُحِبُّ أن أَستغِلَّ وَقْتِي بالتطوُّعِ

بالصَّلاةِ بينَ الأذانِ والإقامةِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ أو فِي صَلَاةِ العِشَاءِ، فإِنَّنا نَقولُ: لَا بَأْسَ تَنْوِيهَا نَفْلًا مُطْلَقًا، لَا رَاتِبةً.

والرواتبُ ثِنتا عَشْرَةَ رَكْعةً: ركعتانِ قبلَ صَلَاةِ الصبحِ، وأربعُ رَكَعاتٍ قبلَ الظُّهْرِ بتَسْليمِتَيْنِ، وركعتانِ بعدَ الظُّهْرِ، وركعتانِ بعدَ المَغْرِبِ، وركعتانِ بعدَ العِشَاءِ، الظُّهْرِ بتَسْليمِتَيْنِ، وركعتانِ بعدَ الظُّهْرِ، وركعتانِ بعدَ العِشَاءِ، هَذِهِ اثنتا عَشْرَةَ ركعةً، مَن صَلَّاها بَنَى اللهُ له بيتًا فِي الجَنَّةِ (۱). الحمدُ للهِ ثَمَنُ يَسِيرٌ وعِوضٌ عَظِيمٌ كَبِيرٌ.

لكنْ رَكْعَتَا الفَجْرِ آكَدُ هَذِهِ الرواتبِ، وتَخْتَصُّ بأنه يَقْرَأُ فيها شيئًا مُعَيَّنًا، وأنه يُخَفِّفُ فيها، فيَقْرَأُ فيها فِي الرَّكِعةِ الأولى: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلْكَفِرُونَ ﴾ [الكافرون:١]، وفي الثَّانية: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدُ ﴾ [الإخلاص:١](١).

أو فِي الأُولى: ﴿ فُولُواْ ءَامَنَا بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَهِمَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْمَعِيلَ وَمَا أُوتِي النّبِيتُونَ مِن رَبِّهِمْ لَا وَإِسْمَعْنَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِي مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِي النّبِيتُونَ مِن رَبِّهِمْ لَا نُفَرِقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة:١٣٦]، وفي الرَّكعةِ الثَّانيةِ: ﴿ قُلْ يَتَاهَلَ الْفَكَتِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةِ سَوَاتِم بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلًا نَعْبُدَ إِلَّا اللّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِم شَكِنًا وَبَيْنَكُمْ أَلًا نَعْبُدَ إِلّا اللّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِم شَكِنًا وَبَيْنَكُمْ أَلّا نَعْبُدَ إِلّا اللّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِم شَكْنًا وَبَيْنَكُمْ أَلًا نَعْبُدَ إِلّا اللّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِم شَكْنًا وَبَيْنَكُمْ أَلّا نَعْبُدَ إِلّا اللّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِم شَكْمُ وَلَا يَتَعْبُدُ اللّهُ فَاللّهُ اللّهَ وَلَا اللّهُ اللّهَ وَلَا اللّهُ عَلْمَا اللّهُ اللّهَ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ وَلَوْ اللّهُ اللّهُ عَلْمَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ ال

وتختصُّ أيضًا بأنه يُخَفَّف فيهما، ولكن لَا بُدَّ من الطُّمأنينة، فالسنَّة التخفيف،

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن، وبيان عددهن، رقم (٧٢٨).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، والحث عليهما وتخفيفهما، والمحافظة عليهما، وبيان ما يستحب أنْ يقرأ فيهما، رقم (٧٢٦).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٧).

ولو قالَ قائلٌ: أنا أُحبُّ أن أُطِيلَ فِي سُنةِ الفَجْرِ قُلْنا: هَذَا خِلافُ السُّنَّةِ، فالسُّنَّةُ أن تُحَفِّفَ.

وتَخْتَصُّ بأمرٍ ثالثٍ: وهو ما ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قال: «رَكْعَتَا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»(١).

إذن في الجوابِ عن السُّؤالِ نَقُولُ للإخوةِ الذين جَاؤُوا يومَ الجُمُعَة ولن يَنصرِ فوا إِلَّا يومَ الجُمُعَة الظُّهْر، يَنصرِ فوا إِلَّا يومَ الخميسِ: لهم أَنْ يَتَطَوَّعوا ما شاؤوا، لكن لَا يُصلون راتبةَ الظُّهْر، ولا راتبةَ العِشَاءِ.

(١٨٥٦) السُّؤَالُ: قَالَ العُلماءُ: إِنَّ وقتَ السُّننِ الرَّواتبِ القَبليَّةِ والبَعديَّةِ هُوَ بَدُخولِ وقتِ الفَريضةِ، وَقَالَ بعضُهم: القَبليَّةُ تَنتهي بِخُروجِ وقتِ الفَريضةِ، وَقَالَ بعضُهم: القَبليَّةُ تَنتهي بقضاءِ الفريضةِ، فها الراجِحُ فِي ذلك؟

الجواب: الراجِحُ أن السُّنَةَ القَبْليَّةَ وَقْتُهَا ما بينَ دُخولِ وقتِ الصَّلاةِ وفعل الصَّلاة، فراتبةُ الظُّهْرِ القَبْليَّةِ يَدْخُلُ وَقْتُها من أذانِ الظُّهْرِ؛ أي من زَوالِ الشَّمْسِ، وينتهي بفعلِ الصَّلاةِ؛ أي بصلاةِ الظُّهْرِ، والسنَّة البَعديَّة يَبتدئ وَقْتُها بانتهاءِ الصَّلاةِ ويَنتهي بخروجِ الوقتِ، ولكن إذا فاتَ وقتُ السُّنَّةِ القَبليَّة من غيرِ تفريطٍ منَ الإِنْسَانِ، فإنَّه يَقضِيها بعدَ الصَّلاةِ، أمَّا إذا أَخَرَ الرَّاتِبَةَ القبليَّة عن وَقتها بلا عُذْر فإنَّها لا تَنفَعُه ولو قضاها؛ لأنَّ القولَ الصَّحِيحَ أن كلَّ عِبادةٍ مُوقَتَّةٍ بوقتٍ فإنَّه إذا خَرَجَ وَقْتُها لَا تَصِحُّ ولا تُقبَلُ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل ركعتي الفجر، رقم (٧٢٥).

(١٨٥٧) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ أَنْ يُصَلِّيَ الشَّخْصُ الفريضَةَ في مَوضِعٍ مَا، ثم يتَحَوَّلُ إلى مَوضِعِ آخَرَ ليُصَلِّيَ بِهِ النافِلَة؟

الجواب: لَا بأسَ في هَذَا، بل قالَ العُلماءُ: إِنَّهُ إِذَا صَلَّى الإِنْسَانُ الفَريضَةَ في مكانٍ، فَإِنَّهُ يَنْبُغِي أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ؛ استِهْ لالًا بحديثِ مُعاويَةَ رَضَالِلهُ عَنْهُ، أَن النبيَّ عَلَيْهُ أَمَرَ أَلَّا تُوصَلَ صلاةٌ بصلاةٍ حَتَّى يَخْرُجَ أو يَتَكَلَّمَ. (١) ولأنَّ الفَصْلَ بينَ الفَريضَةِ والنافِلَةِ مما يُراعَى في الشَّريعَةِ.

(١٨٥٨) السُّؤَالُ: هَلْ يَجوزُ صلاةُ النافلةِ بعدَ صلاةِ الفجرِ لَمَن لم يَتمكَّنْ من صَلاتِها؟

الجَوَاب: إذا جاءَ الإِنْسَانُ والإمامُ يُصَلِّي صَلَاةَ الفَجْرِ، ولم يكن صَلَّى النافلة، فإذا سلَّم الإمامُ، وسبَّحَ وهلَّلَ، فليأتِ بالسُّنَّة، ولا حَرَجَ عليه.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب الصَّلاة بعد الجمعة، رقم (٨٨٣).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب صلاة الليل، رقم (٧٣١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، رقم (٧٨١).

(١٨٥٩) السُّؤَالُ: هَلْ هُنَاكَ فَضْلٌ فِي تَغْيِيرِ المكانِ فِي السُّنَّةِ بعدَ الصَّلاةِ؟

الجَوَاب: قالَ معاوية رَضَالِللهُ عَنْهُ: «إِذَا صَلَيْتَ الجُمُعَة، فَلَا تَصِلْهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْةٍ أَمَرَنَا بِذَلِكَ اللهُ عَلَيْةٍ مَرَنَا بِذَلِكَ اللهُ عَلَيْةٍ مَرَنَا بِذَلِكَ اللهُ عَلَيْهُ بِصَلَاةٌ بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلَّمَ أَوْ نَخْرُجَ »(١) ، فالفصلُ بينَ الفرضِ والشُّنَةِ إما بكلامٍ، أو انتقالٍ من مَوضِعِه، هَذَا أمرٌ مَطْلُوبٌ.

ح | تحية السجد:

(١٨٦٠) السُّؤَالُ: هَل يَجوزُ صلاةُ تَحيةِ المسجدِ، ورَكعتيِ الطوافِ في أَوقاتِ النهيِ؟

الجَوابُ: نَعمْ، يَجوزُ ذلكَ.

(١٨٦١) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ صَلاةِ المرأةِ صلاةَ تحيةِ المَسْجِدِ معَ ازدحامِ الرِّجَالِ، حَيْثُ إِنَّه لَا بُدَّ من مُلاصَقَتِها للرجالِ؟

الجَوَاب: هَذَا السُّؤَالُ مَبْنِيُّ عَلَى عِبارةٍ يَتناقَلُها الفُقها ُ الْحَيْثُ يَقُولُونَ: إِن تَحِيَّةَ المُسْجِدِ الحرامِ الطَّوَافُ، فَفَهِمَها بعضُ العامَّةِ عَلَى غيرِ ما أرادها به العُلَمَاءُ، فالعُلَمَاءُ وَلَعُلَمَاءُ يَوْدُونَ: إِن تَحَيَّةَ المَسْجِدِ الحرامِ الطَّوَافُ يعني لَمَن دَخَلَه يُرِيدُ الطَّوَافَ، فإذا دَخَلْتَه يُويدُ الطَّوَافَ، فإذا دَخَلْتَه تُرِيدُ الطَّوَافَ في حَجِّ أُو عُمرةٍ أُو في طوافِ تَطوَّعٍ فلا حَرَجَ عليكَ أَن تَبتدِئَ تَبْدِئَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب الصّلاة بعد الجمعة، رقم (٨٨٣).

بالطَّوَافِ، وبذلك تَسقُطُ عنك تَحِيَّةُ المَسْجِدِ، أمَّا إذا دَخَلْتَ المَسْجِدَ الحرامَ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَشْرَعَ إلى ذِكْرٍ، أو مِن أَجْلِ أَنْ تُصلِّي، أو مِنْ أَجْلِ أَنْ تَقْرَأَ، أو لغَرَضٍ غيرِ الطَّوَافِ؛ فإن تَحِيَّةَ المَسْجِدِ الحَرَامِ كغيرِه من المَساجِدِ هِيَ صلاةُ رَكْعَتَيْنِ؛ لقولِ النَّبِيِّ الطَّوَافِ؛ فإن تَحِيَّةَ المَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصلِيِّ رَكْعَتَيْنِ» (١)، هَذَا العُمومُ وَحَصَّ منه الطَّوَافُ، فإذا دَخَلَ الإِنْسَانُ المَسْجِدَ الحرامَ يُرِيدُ الطَّوَافَ خَصَّ منه الطَّوَافَ؛ لأنَّ النَّبِي عَلَيْهِ ليَّا دَخَلَ المَسْجِدَ الحرامَ في حَجِّهِ وعُمْرَتِه بَدَأَ بالطَّوَافِ، فَذَا لَكُمْ مَنْ مَعْنَى قولِ أهلِ العلمِ: تَحِيَّةُ المَسْجِدِ الحرامِ الطَّوَافُ مَعْناه لَمَن دَخَلَه يُرِيدُ غيرَ الطَّوَافِ فإنَّه كغَيْرِه من المَساجِدِ تَحِيَّتُه أَنْ يُصلِّي رُكعتين.

وعلى هَذَا فَنَقُولُ فِي الجَوَابِ عَن هَذَا السُّوَالِ: إِنَّ المرأة إِذَا دَخَلَتْ إِلَى المُسْجِدِ وَهِي تَنتظِرُ الصَّلاة، فإنَّه لَا حَاجَة أَن تَذْهَبَ إلى الطَّوَافِ، بل تُصلِّي ركعتينِ، وتَبْقَى في عَلِّها حتَّى تأتي الصَّلاة، أمَّا إذا دَخَلَتْه تُرِيدُ الطَّوَافَ فهي كالرجلِ، لها أَنْ تَطوفَ ولكن عليها أَن تَحْرِصَ كلَّ الجِرْصِ عَلَى عَدَمِ مُزاحَةِ الرِّجَالِ ومضايقتِهم.

(١٨٦٢) السُّؤَالُ: هلِ الطوافُ هوَ تَحِيَّةُ المَسْجِدِ الحرامِ، وهلْ رَكْعَتَا السُّنةِ تُجْزِئَ عنهُ، ومتى يُعْمَلُ الطوافُ في الأوقاتِ المَسْنونَةِ؟

الجَوابُ: الطوافُ بالبيتِ صلاةٌ، فإذا دَخَلْتَ المُسْجِدَ الحَرَامَ للطوافِ وطُفْتَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أَنْ يجلس، رقم (٤٤٤)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب استحباب تحية المسجد بركعتين، وكراهة الجلوس قبل صلاتها، وأنها مشروعة في جميع الأوقات، رقم (٧١٤).

فإن ذَلِكَ يَكْفِيكَ عن تَحِيَّةِ المَسْجِدِ، وأما إذا دَخَلْتَ المَسْجِدَ الحرامَ لغيرِ الطوافِ مثلَ أن تكونَ دَخَلْتَهُ للصلاةِ أو لطَلَبِ العِلْمِ أو لغيرِ ذلكَ منَ الأغراضِ فإن تَحِيَّتُهُ أن تُكونَ دَخَلْتَهُ للصلاةِ أو لطَلَبِ العِلْمِ أو لغيرِ ذلكَ منَ الأغراضِ فإن تَحِيَّتُهُ أن تُصَلِّي ركعتينِ؛ لأنه دَاخِلٌ في عُمومِ قَوْلِهِ عَيَّاتٍ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَى يُصَلِّي رَكْعَتَينِ» (١).

وأما مَن قالَ من أهلِ العلم: إن تَحِيَّتَهُ الطوافُ، فليسَ مرادُهُ أن تَحِيَّتَهُ الطوافُ عَلَى الإطلاقِ، وإنها المرادُ أنَّ تَحِيَّتَهُ الطوافُ لَمن دَخَلَ يُرِيدُ الطواف، كإنسانٍ مُعْتَمِرٍ دخلَ لِيَطُوفَ، أو إنسانٍ دَخَلَ المسجدَ الحرامَ للطوافِ، فحينئذٍ يكفي الطواف عن صلاةِ ركعتين.

والطوافُ جائزٌ في كلِّ وقتٍ في الصباحِ والمساءِ، ولكن ينبغي عَلَى الإِنْسَانِ ألا يُكثرَ الطوافَ في أيام المواسمِ كأيامِ رمضانَ وأيامِ الحجِّ؛ لأن في ذلكَ تَضييقًا عَلَى الناسِ الذينَ همْ أحقُّ بالطوافِ من هَذَا الإِنْسَانِ الَّذِي قَضَى نُسُكَهُ، فالناسُ الذينَ قَدِمُوا لأداءِ النسكِ أحقُّ بالطوافِ منكَ؛ لأنهم يقضونَ طوافَ نُسكِ، وأنتَ تقضي طوافَ نفلِ تَطَوَّع، ولهذَا كانَ مِن هَدْيِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ أنه لم يُكررِ الطواف حينَ حجَّ حجة الوداع، فلم يَطفْ إلا ثلاثة أطوِفَةٍ فقطْ، هي أطوِفَةُ النَّسُكِ: طوافُ القُدوم، وطوافُ الإفاضةِ، وطوافُ الوداع.

أما ما يَفعلُهُ بعضُ الناسِ اليومَ كلَّ ساعةٍ يَطوفُ ويُضيِّقُ عَلَى الناسِ، ولا سِيَّما أن المطافَ الآنَ قَدْ يكونُ فيهِ فِتنٌ بالنسبةِ لبعضِ النساءِ التي تأتي تطوفُ والعياذُ باللهِ وهي مُتطيبةٌ بطِيبٍ يُحَرِّكُ ما يَكْمُنُ في نفسِ الإِنْسَانِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مَثْنى مَثْنى، رقم (٤٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد بركعتين، رقم (٧١٤).

على كلِّ حالِ الطوافُ جائزٌ في كلِّ وقتٍ ليلًا أو نهارًا، ولكن أقولُ: إنهُ لاَ يَنبغي للإنسانِ في أيامِ المواسمِ أَنْ يكثرَ منهُ، لِهَا في ذلكَ منَ التضييقِ عَلَى المُعْتَمِرِينَ أو الحُجَّاجِ، وإذا طافَ الإِنْسَانُ في أَيِّ وقتٍ منَ الأوقاتِ فَلْيُصَلِّ ركعتينِ خَلْفَ المَقامِ، وليسَ عنهما وقتُ نَهْيٍ؛ لأنهما من ذواتِ الأسبابِ.

(١٨٦٣) السُّؤَالُ: هَلْ هُنَاكَ سُنَّةٌ وَرَدَتْ تُؤَدَّى بِينَ الأَذَانِ والإِقَامَةِ؟

الجواب: نَعَم، قَالَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانِهِ وَلَاقًهُ اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ: اللهُ كُلِّ أَذَانِهَا وإقامتِها صَلَاةً الكن ليستْ رَاتِبةً، إلَّا فِي الفَجْرِ والظُّهْرِ، وأما ما سِواهما فالصَّلاةُ بينَ الأذانِ والإقامةِ سُنَّةٌ وليستْ براتبةٍ.

والرَّواتبُ التابعةُ للمَكتوباتِ هي: رَكعتانِ قبلَ الفجرِ، وأربعُ رَكعاتٍ قبلَ الظُّهْرِ بِسَلامَينِ، وركعتانِ بعدها، وركعتانِ بعدَ المغربِ، وركعتانِ بعدَ العشاءِ، فهي الظُّهْرِ بِسَلامَينِ، وركعتانِ بعدها، وركعتانِ بعدَ الغربِ، وركعتانِ بعدَ العشاءِ، فهي الثُّهُ عُشرَةَ ركعةً، مَن صَلَّاهنَّ بَنَى اللهُ له بيتًا فِي الجنَّةِ (٢). وأسألُ اللهَ أَنْ يُحَقِّقَ لنا ذلك.

وتَمُّتَازُ سُنةُ الفجرِ بمُميزاتٍ:

منها الفضلُ العظيمُ فيها، فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ: «رَكْعَتَا الفَجْر خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»(٣).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء، رقم (٦٢٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذانين صلاة، رقم (٨٣٨).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن، وبيان عددهن، رقم (٧٢٨).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل ركعتي الفجر، رقم (٧٢٥).

وأنها تُخَفَّفُ، فالأَفْضَلُ فيها التخفيفُ، فلو أَنَّ إِنْسَانًا قَالَ: أَنا أُحبُّ أَن أُطِيلَ فِي سُنَّةِ الفَجْرِ قُلْنا: لا، هَذَا خِلافُ السُّنَّةِ.

وفيما يُقْرَأُ فِي سُنَةِ الفَجْرِ فِي الرَّكْعَةِ الأُولى بعدَ الفاتحةِ: ﴿قُلْ مَكَانَهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللللَّةُ اللَلْمُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّه

وأنَّ راتبةَ الفَجْرِ تُصَلَّى حَضَرًا وسَفَرًا؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَدَعُها حَضَرًا ولا سَفَرًا، أَمَّا الرَّواتِبُ الأُخْرَى فإِنَّها لَا تُصَلَّى فِي السَّفَرِ، فراتبةُ الظُّهْرِ لَا تُصَلَّى فِي السَّفَرِ، وراتبةُ المَعْرِبِ وراتبةُ العشاءِ، كلُّ هَذِهِ الثلاثِ لَا تُصَلَّى فِي السَّفَرِ، لكن هَلْ يُصَلَّى غَيْرُها من النَّوَافِل فِي السَّفَرِ؟

الجواب: نعم، كلُّ النَّوَافِلِ تُصَلَّى فِي السَّفَرِ؛ صَلَاة اللَّيْلِ ورَكْعَتَا الضحَى، وتحيَّة المَسْجِدِ، وسُنة الوُّضُوءِ، والاستخارة، فكلُّ النَّوَافِلِ تُصَلَّى فِي السَّفَرِ ما عدا الرواتبَ الثلاث: راتبة الظُّهْرِ، وراتبة المَعْرِبِ، وراتبة العشاءِ.

وأما العبارةُ المَعْروفةُ عندَ بعضِ النَّاسِ: مِنَ السُّنَّةِ فِي السَّفَرِ تَرْكُ السُّنَّةِ، فَهَذِهِ عبارةٌ باطلةٌ وليستْ صَحِيحةً، بل السَّفَرُ تَفْعَلُ به السُّنَّةُ ما عدا الرواتبَ الثلاث.

وسنةُ الفجرِ كغيرِها من الرواتبِ تُقضَى، حتى ولو كانت في وقتِ نهي، فلو أن

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، والحث عليهما وتخفيفهما، والمحافظة عليهما، وبيان ما يستحب أنْ يقرأ فيهما، رقم (٧٢٦).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٧).

إِنْسَانًا جَعَ بِينَ الظُّهْرِ والعصرِ فصَلَّى الظُّهْرَ أَوَّلًا، ثُمَّ صَلَّى العصرَ بعدَها مُباشرةً، فَإِنَّهُ يُصَلِّى راتبةَ الظُّهْرِ البَعْدِيَّةَ وهي في وَقْتِ نَهْي.

ولكني أقُولُ: كلُّ نَافلةٍ لها سَبَبٌ فليسَ عنها نَهْيُّ، فهَذَا هو الضابطُ، ففي تحيةِ المَسْجِدِ لو دَخَلَ إِنْسَانُ العصرَ بعدَ الصَّلاةِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي التحيةَ؛ لأَنَّ لها سببًا، ولو تَوَضَّأ بعدَ العصرِ وأرادَ أَنْ يُصَلِّي سُنةَ الوُضُوءِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي، ولو أنه همَّ بأمرٍ يَفوتُ وأرادَ أَنْ يُصَلِّي صَلاةً الاستخارةِ بعدَ صَلاةِ العصرِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ، لكني قَيَّدْتُ هَذَا وَأَرادَ أَنْ يُصَلِّي صَلاةً الاستخارة بعدَ صَلاةِ العصرِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ، لكني قَيَّدْتُ هَذَا بقُولِي: يَفُوتُ، أَمَّا إذا كَانَ لا يَفوتُ فلا يَجُوزُ؛ لأَنَّه يُمْكِنُ أَنْ يُصَلِّي الاستخارة إذا زالَ وقتُ النَّهي.

كذلك إذا دَخَلَ المُسْجِدَ الحَرَامَ بعدَ العصرِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي تحيةَ المَسْجِدِ؛ لأَنَّ هَذَا المَسْجِد كغيرِه من المساجدِ، فإذا دَخَلَه الإِنْسَانُ فلا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ ركعتينِ، إِلَّا إذا كَانَ يُرِيدُ الطوافَ فإنَّ الطوافَ يُغنِي عن تحيةِ المَسْجِدِ.

وأما قولُ بعضِ النَّاسِ: إن تَحِيَّةَ المَسْجِدِ الحَرَامِ هِيَ الطوافُ، فهَذَا لَيْسَ بصحيحٍ، بل تحيةُ المَسْجِدِ الحَرَامِ كغيرِه أَنْ يُصَلِّيَ ركعتينِ ما لم يَدْخُلُ للطوافِ، فإنْ دَخَلَ للطوافِ، فإنْ دَخَلَ للطوافِ، فإنْ دَخَلَ للطوافِ فلا يُصَلِّي.

(١٨٦٤) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ تَحَيَّةِ المَسْجِدِ؟ وما هِيَ الأوقاتُ المَنْهِيُّ عن الصَّلاةِ فيها؟

الجَوَاب: تَحِيَّةُ المَسْجِدِ عَلَى قولِ أكثرِ أهلِ العلمِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدةٌ، وليستْ بواجبةٍ. والدَّلِيلُ قولُ الرَّسُولِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلْيَرْكُعْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ

أَنْ يَجْلِسَ (''). قَالُوا: فنهى عن الجلوسِ قبلَ صَلَاةِ الرَّكْعَتَيْنِ، ولا يَجِبُ ذلك؛ لأنَّ النَّبِيِّ عَلَيْهِمْ النَّبِيِّ عَلَيْهِمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ النَّبِيِّ عَلَيْهِمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ('')، وتَحِيَّةُ المَسْجِدِ لَيْسَتْ من هَذِهِ الخمسةِ.

وذهَبَ بعضُ أهلِ العِلْمِ إِلَّا أنها وَاجِبةٌ يَأْثَم الإِنْسَانُ بتَرْكِها.

واستدَلَّ لقَولِه بأنَّ رَجُلًا دخَلَ يومَ الجُمُعَةِ والنبيُّ ﷺ يَخْطُبُ فجلَسَ، فقال له النَّبِيُّ ﷺ فَخُطُبُ فجلَسَ، فقال له النَّبِيُّ ﷺ (٣).

ووجهُ الوُجوبِ من هَذَا الحَدِيثِ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ أَمَرَه أَنْ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فِي حَالٍ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَستمِعَ إِلَى الحُطبةِ، فاستهاعُ الخُطبةِ وَاجِبٌ، ولا يُشْتَعَلُ عن الواجبِ إِلَّا بوَاجِبٍ، يعني الَّذِي يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ سوفَ يَشْتَغِلُ عن سَهاعِ الخُطبةِ، قَالُوا: وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى وُجوبِ صَلَاةِ الرَّكْعَتَيْنِ

ولا شَكَّ أَنَّ الَّذِي لَا يُصَلِّي تَحِيَّةَ المَسْجِدِ قَدْ عَرَّضَ نفسَه للإثم؛ فإنَّ القولَ بالوُجوبِ قولٌ قويٌّ جدًّا، ولولا بعضُ الأحاديثِ لكُنْتُ أَجزِمُ بوُجوبِها.

لكنْ هُنَاكَ أحاديثُ قَدْ يَدُلُّ ظَاهِرُها عَلَى عَدَمِ وُجوبِها:

منها: أنَّ الخَطِيبَ يأتي يومَ الجُمُعَةِ ويَصْعَدُ المِنْبَرَ ويَخْطُبُ الْخُطبةَ الأُولَى، ثمَّ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أَنْ يجلس، رقم (٤٤٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد بركعتين، وكراهة الجلوس قبل صلاتهما، وأنها مشروعة في جميع الأوقات، رقم (٧١٤).

⁽٢) أخرَجه البخاري: كتاب الزكاة، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة، رقم (١٤٥٨)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩).

 ⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين، رقم
 (٩٣١)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب التحية والإمام يخطب، رقم (٨٧٥).

يَجْلِسُ بِينَ الْخُطبتينِ، وَهَذَا جُلُوسٌ قبلَ أَنْ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ.

ومنها أيضًا قِصَّةُ الثَّلاثةِ الَّذِينَ دَخَلُوا المَسْجِدَ فجلسَ أَحدُهم فِي الحَلْقةِ، وَجَلَسَ وَاحدُ خَلْفَها، والثَّالَثُ انْصَرَف، ولم يَأْمُرْهم النَّبِيُّ ﷺ بالصَّلاةِ (۱).

على كلِّ حالٍ أنا أقولُ: إِنَّ القولَ بوُجوبِها قَوِيُّ، وإِن الَّذِي لَا يُصَلِّيها قَدْ عَرَّضَ نفسَه للإثم، أَمَّا الجَزْمُ بالوجوبِ فأنا أَتَرَدَّدُ فيه بِهَذِهِ الأَدِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْتُها.

يَبْقَى النَّظَرُ: ما هِيَ الأوقاتُ الَّتِي لَا يَجُوزُ فيها التَّطوُّعُ؟

فنقولُ: هي من صَلَاةِ الفَجْرِ إِلَى أَن تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ قِيدَ رُمْحٍ، يعني مترًا، وتقريبها بالدقائق: عشرُ دقائقَ إِلَى رُبُعِ ساعةٍ، وعندَ قِيامِها حتَّى تَزولَ، يعني فِي وَسَطِ النهارِ قبلَ الزوالِ بنحوِ عَشْرِ دقائقَ، ومن صَلَاةِ العَصْرِ إِلَى الغروبِ.

فهَذِهِ أوقاتُ النَّهْيِ، ولكنَّ القولَ الراجحَ أن ما له سَبَبٌ من النَّوَافِلِ فلا نَهْيَ عنه، وتحيةُ المَسْجِدِ لها سَبَبٌ وهو دُخولُ المَسْجِدِ، وعلى هَذَا فإذا دَخَلْتَ المَسْجِدَ فِي عنه، وتحيةُ المَسْجِدِ لها سَبَبٌ وهو دُخولُ المَسْجِدِ، وعلى هَذَا فإذا دَخَلْتَ المَسْجِدَ فِي أَيِّ وقتٍ كانَ فلا تَجْلِسْ حتَّى تُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ، حتَّى لو دَخَلْتَ قبلَ الغُروبِ بربُعِ سَاعةٍ مثلًا فلا تَجْلِسْ حتَّى تُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ.

-699-

(١٨٦٥) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ تَحِيَّةِ المَسْجِدِ، وهل تُصلَّى في أوقاتِ النَّهْيِ، وهل للمَسْجِدِ الحرام تَحِيَّةٌ خَاصَّةٌ؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من قعد حيث ينتهي به المجلس، ومن رأى فُرْجة في الحَلْقة فجلس فيها، رقم (٦٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب من أتى تَجُلِسا فوجد فُرْجة فجلس فيها وإلا وراءهم، رقم (٢١٧٦).

الجوابُ: للعُلماءِ في تَحِيَّةِ المُسجِدِ قولانِ:

القولُ الأولُ: أنَّها وَاجِبةٌ، وأنَّ الإِنْسَانَ يَأْثَمُ بِتَرِكِها، واستدلوا لقَولِهِم هَذَا بِأنَّ رَجلًا دَخَلَ المَسْجِدَ يومَ الجمعةِ والنبيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فجَلَسَ الرَّجُلُ، فقالَ لهُ النبيُّ ﷺ فَخُطُبُ، فجَلَسَ الرَّجُلُ، فقالَ لهُ النبيُّ ﷺ: «أَصَلَّيْتَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: قُمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا اللهُ أي: صلَّ النبيُّ ﷺ: «أَصَلَّيْتَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: قُمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا اللهُ أي: صلَّ ولكنْ خَفِفْ ومن أَجْلِ أن تَتَفَرَّغَ لسماعِ الخُطبةِ.

قَالَ العُلَمَاءُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَحِيَّةَ المَسْجِدِ واجبةٌ؛ لأنَّ استماعَ الخطبةِ واجبٌ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يُشتَغلَ عن واجبٍ إلا بشيءٍ واجبٍ، وَهَذَا القولُ قويٌّ جدًّا، وهو أن الإِنْسَانَ إذا دَخَلَ المَسْجِدَ وجَلَسَ، ولم يُصَلِّ تَحِيَّةَ المَسْجِدِ، فَهُوَ آثِمٌ.

القولُ الثاني: قولُ جُمهورِ العُلماءِ، وهو أنَّ تَحِيَّةَ المَسْجِدِ سُنَّةً، إنْ فَعَلَهَا الإِنْسَانُ فَهوَ عَلَى خيرٍ، وإنْ لم يَفْعَلْها فليسَ عليهِ إثمٌ، واستدلُّوا لذلكَ بأن النبيَ يَجَيُّ كانَ يَدخُلُ يومَ الجمعةِ، فيَتقَدَّمُ ويَخْطُبُ الناسَ، ولا يُصَلِّى، وأيضًا بقِصَّةِ الثلاثةِ الذينَ دَخلُوا المَسْجِدَ والنبيُّ عَيَيْ في أصحابِهِ، فمِنهُم مَنْ جَلَسَ، ومنهمْ مَنِ انصرف، والثالثُ صارَ وراءَ الناسِ، فبيَّنَ الرسولُ عَيَهِ الصَّلَاءُ وَالسَّلَامُ أحوالَ كلِّ منَ الثلاثةِ، ولكن لم يُذْكَرُ في الحديثِ أنهُ أمرَهُم أنْ يُصلُّوا تحيةَ المسجدِ.

والراجحُ عندي أنهُ لَا يَنْبَغِي للإنسانِ إذا دَخَلَ المَسْجِدَ أَنْ يَدَعَ تَحِيَّةَ المَسْجِدِ؛ خَشْيَةَ أَنْ يَكُونَ آثَمًا.

أما عَنْ قولِ السَّائِلِ: وهلْ يُصَلِّيهَا في وقتِ النهي؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب إذا رأى الإمام رَجلًا جاء وهو يخطب، أمره أَنْ يُصَلِّيَ رَكعتين، رقم (٩٣٠)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب التحية والإمام يخطب، رقم (٨٧٥).

فالجوابُ: نَعَمْ، إذا دَخَلَ المُسْجِدَ في أَيِّ وقتٍ، فلا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ ركعتينِ، سواءٌ في الصباح أو المُساءِ أو الضُّحى.

وأما قولُ السَّائِلِ: وهلْ للمسجدِ الحرامِ تحيةٌ خاصةٌ؟

فالجواب: لا، المسجدُ الحرامُ كغيرِهِ، إذا دخلتَ فَلا تجلسْ حَتى تُصليَ ركعتينِ، إلا مَنْ دخلَ ليطوف، فالطواف يُغنِي عنِ الركعتينِ؛ لأن النبيَّ ﷺ لما دخلَ المسجدَ الحرامَ في حَجَّةِ الوداع، تَقدَّمَ فطاف ولم يُصلِّ ركعتينِ.

وأما قولُ مَن قالَ: إن تحية المسجدِ الحرامِ هي الطواف، فهذا قولٌ لَا أصلَ له، ولا دليلَ عليهِ، بلْ يقالُ: مَنْ دخلَ المسجدَ الحرامَ للطوافِ أَغناهُ الطوافُ عن تحيةِ المسجدِ، ومنْ دخلَ المسجدَ الحرامَ ليصليَ أو ليحضرَ الدرسَ، وما أشبهَ ذلكَ، فحكمُ المسجدِ، ومنْ دخلَ المسجدَ الحرامَ ليصليَ أو ليحضرَ الدرسَ، وما أشبهَ ذلكَ، فحكمُ المسجدِ الحرامِ كغيرِه منَ المساجدِ، أي: أنهُ لَا يجلسُ حتى يُصليَ ركعتينِ.

(١٨٦٦) السُّؤَالُ: كَيْفَ نُجِيبُ عن استدلالِ مَن يَقُولُ بِعَدَمِ صلاةِ تَحِيَّةِ المَسْجِدِ فِي وقتِ النَّهْيِ، واستدلالِهِم بحديثِ تَوْبَةِ كعبِ بنِ مَالِكٍ الَّذِي ورَدَ فيه أنه دَخَلَ المَسْجِدَ بعدَ الفجرِ وجَلَسَ ولم يُصَلِّ (١)؟

الجواب: أُوَّلًا من المَعْلومِ أَنَّ النبيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم نَهَى عن الصَّلاةِ في أوقاتٍ مُعَيَّنةٍ، وهي ثَلاثةُ أَوْقاتٍ:

من صَلاةِ الفَجْرِ إلى أن تَرْتَفِعَ الشمسُ قِيدَ رُمْحٍ، أي بعدَ طُلوعها بنحوِ ثُلُثِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، رقم (۱۸ ٤٤)، ومسلم: كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، رقم (۲۷٦٩).

ساعةٍ أو رُبُع سَاعةٍ.

وعندَ قِيامِها يعنِي إذا كانتْ عَمُوديةً حتى تَزُولَ، يعني قبلَ أذانِ الظُّهرِ بنحوِ عَشْرِ دَقَائِقَ إذا كَانَ يُؤَذَّنُ عندَ الزوالِ.

والثالث من صَلاةِ العَصْرِ إلى غُروبِها.

نَهَى النبيُّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم عن الصَّلاةِ في هَذِهِ الأوقاتِ، لكنْ دَلَّتِ السُّنةُ عَلَى أن كلَّ صلاةٍ لها سَبَبُ فلا نَهْيَ عنها، فإذا طاف الإِنْسَانُ بعدَ العصرِ وصلى ركعتين فإن ذَلِكَ يجوزُ؛ لأن لها سَبَبًا وهو الطوافُ. وإذا دخلَ المسجد بعدَ العصرِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي ركعتين؛ لأن لها سَبَبًا، وهو دُخولُ المسجدِ. وإذا كَسَفَتِ الشمسُ بعدَ العصرِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي الكُسوفَ؛ لأنَّ لها -أيْ صلاةِ الكسوفِ- سببًا، وهو كُسوفُ الشمسِ. وإذا تَوضَّا الإِنسَانُ بعدَ العصرِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي ركعتين؛ لأن لها سببًا وهو المؤضوءُ. وإذا حَدَثَ له أمرٌ يَحْتاجُ إلى استخارةِ بلا تَأْخِيرٍ فَإِنَّهُ يُصَلِّي الاستخارة، أمَّا الإِنسَانُ بعدَ العصرِ عَانِقُ بلا تَأْخِيرٍ فَإِنَّهُ يُصَلِّي الاستخارة، أمَّا الوضوءُ. وإذا حَدَثَ له أمرٌ يَحْتاجُ إلى استخارةِ بلا تَأْخِيرٍ فَإِنَّهُ يُصَلِّي الاستخارة، أمَّا إذا كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يُوَخِّرَ فَلْيُؤَخِّرْ حتى يَزُولَ وَقْتُ النَّهْي.

المُهِمُّ أَن القاعدةَ العريضةَ: كلُّ صَلاةٍ لها سَبَبٌ فلا نَهْيَ عنها.

أما الفَرَائِضُ فلا نَهْيَ عنها، يعني لو أنَّ إنسانًا بعدَ أنْ صَلَّى العصرَ ذَكَرَ أنه صلَّى الظُّهْرَ بلا وُضوءٍ، فَإِنَّهُ يَقْضِيها بعدَ العصرِ؛ لأن الفرائضَ لَا نَهْيَ عنها أصلًا.

(١٨٦٧) السُّؤَالُ: هلْ يَجِبُ عَلَيَّ الطوافُ كُلَّما دَخَلْتُ إلى المُسْجِدِ الحرامِ، أَمْ تَكْفِي تحيةُ المَسْجِدِ؟

الجواب: لَا يَجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يَطُوفَ كُلَّما دَخَلَ المسجد الحرام، والطوافُ عِنْدَ دخولِ المسجدِ الحرامِ إِنْ كَانَ الإِنْسَانُ قَدْ جَاءَ إلى المسجدِ لِيَطُوفَ فإنَّ طَوَافُه يُغْنِيهِ عَنِ التحيةِ، وإِنْ كَانَ دَخَلَ لِيَسْتَمِعَ القرآنَ أَوْ يَخْضُرَ حَلْقَةَ عِلْمٍ أَو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ يُغْنِيهِ عَنِ التحيةِ، وإِنْ كَانَ دَخَلَ لِيَسْتَمِعَ القرآنَ أَوْ يَخْضُرَ حَلْقَةَ عِلْمٍ أَو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَطُوفُ، بِلْ يَكُونُ كغيرِه مِنَ المساجدِ، أَيْ إِنَّه يُصَلِّي ركعتينِ ثُمَّ يَجُلِسُ لِأَجْلِ الدرسِ، وأمَّا قولُ مَنْ قَالَ: إِنَّ تحيةَ المسجدِ الحرامِ هي الطوافُ؛ ففيه نَظَرٌ عَلَى الله المسجدِ الحرامِ هي الطوافُ؛ ففيه نَظَرٌ عَلَى المسجدِ، ومَنْ دَخَلَ المسجدِ، ومَنْ دَخَلَ المسجدِ الحرام لِيَطُوفَ أَعْناهُ عَنْ تحيةِ المسجدِ، ومَنْ دَخَلَ المساجدِ. ليَحْضُرَ درسًا أَو يُصَلِّي فإنَّه يَبْتَدِئُ دُخُولَ المسجدِ الحرامِ بالتحية كغيرِه مِنَ المساجدِ.

-699-

(١٨٦٨) السُّؤَالُ: دَخَلْتُ المسجدَ الحرامَ، فَهَلْ لِي أَن أُصلِيَ ركعتينِ قبلَ أَنْ أَجلسَ، أَم يَجِبُ عليَّ أَن أطوف؟

الجواب: إذا دَحَلَ الإِنْسَانُ المَسجِدَ الحرامَ، فإنْ كَانَ يُرِيدُ الطوافَ فإنَّ الطوافَ الْ يُغنِي عنِ الركعتينِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُرِيدُ الطوافَ، يعني: كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَنتظِرَ الصَّلاةَ أو الدرسَ أو الاعتكاف، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُه أَنْ يَطوفَ، ولا حَرَجَ أَنْ يَطُوفَ. وإذا قلنا: إنَّ تحيَّةَ المَسْجِدِ الحرامِ هِيَ الطوافُ، فإن المُرَادَ مَن دَخَلَه لِيَطُوفَ اكتفَى بالطوافِ عن الركعتينِ، ومَن دخلَه لغيرِ طوافٍ، فلا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّي ركعتينِ؛ لِأَنَّ المَسْجِدَ الحرامَ من جُملةِ المساجدِ الَّتِي قَالَ فيها النَّبِيُّ عَيَيْنِ: "إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ، فلا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّي ركعتينِ؛ لِأَنَّ المَسْجِدَ، الحرامَ من جُملةِ المساجدِ الَّتِي قَالَ فيها النَّبِيُّ عَيَيْنِ: "إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ، فلا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّي ركعتينِ؛ اللهُ المُسْجِدَ، اللهُ عَلَى المُسْجِدَ، اللهُ اله

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أَنْ يجلس، رقم (٤٤٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد بركعتين، وكراهة الجلوس قبل صلاتهما، وأنها مشروعة في جميع الأوقات، رقم (٧١٤).

(١٨٦٩) السُّؤَالُ: باركَ اللهُ فِيكُمْ، هَلْ تَحَيَّةُ المسجدِ الحرامِ كغيرِهِ مِنَ المساجدِ؟

الجواب: تَحَيَّةُ المسجدِ الحرامِ كغَيْرِهِ مِنَ المساجِدِ، وقد قالَ النَّبِيُ عَلَيْةِ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ» (١)، والمسجِدُ الحرامُ مِنَ المساجِدِ، لكن مَن دخَلَ لِيَطُوفَ لعُمْرَةٍ، أو حَجِّ، أو طوافِ تَطَوُّعٍ، فالطوافُ يُغنِي عن الصَّلاةِ، لكن مَن دخَلَ لِيَطُوفَ لعُمْرَةٍ، أو حَجِّ، أو طوافِ تَطَوُّعِ، فالطوافُ يُغنِي عن الصَّلاةِ، لكن مَن دخَلَ لِيُصَلِّي، أو يَحْضُرَ الدَّرْسَ، فَهُوَ كغيرِهِ من المساجِدِ، لَا يجلِسُ حتى يُصَلِّي ركعتينِ.

(١٨٧٠) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ تَحِيَّةِ المسجدِ لِمَنْ دَخَلَ المسجدَ الحرام؟

الجواب: المسجدُ الحرامُ كغَيْرِه، وقدْ قالَ النبيُّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ» (٢)، فنقولُ له: إذا دَخَلْتَ فلا تَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ» (٢)، فنقولُ له: إذا دَخَلْ فلا تَجْلِسْ حتَّى تُصَلِّي ركعتينِ؛ إلَّا إذا دَخَلَ الإِنْسَانُ المَسْجِدَ الحَرَامَ للطَّوَافِ بعُمرةٍ أوْ تَطَوَّعِ فإنَّه يَبْدَأُ بالطوافِ.

وأَمَّا قُولُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ تَحِيَّةَ المَسْجِدِ الْحَرَامِ هي الطوافُ فَعَلَطٌ لَا إِشْكَالَ فيه؛ بلُ تَحِيَّتُه كغيرِه مِنَ المَساجِدِ أَنْ يُصَلِّيَ ركعتينِ، أَمَّا إذا دَخَلَ للطَّوافِ فَتَحِيَّتُه تحيةُ المساجدِ إذا دَخَلَ فلا يَجْلِسْ حتَّى يُصَلِّيَ ركعتينِ، أَمَّا إذا دَخَلَ للطَّوَافِ فيَبْدَأُ بالطوافِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، رقم (٤٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد بركعتين، رقم (٧١٤).

⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، رقم (٤٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد بركعتين، رقم (٧١٤).

(١٨٧١) السُّؤَالُ: عِنْدَ دُخولِ المَسْجِدِ الحَرَامِ هَـلْ تَحِيَّةُ المَسْجِدِ ركعتـانِ أَوْ لَا بُدَّ من الطوافِ؟

الجواب: عندَ دُخولِ المَسْجِدِ الحَرَامِ إِن كُنْتَ فِي نُسُكِ، يعني في العُمْرَةِ مثلًا، فابْدَأ بالطوافِ؛ لأنَّ النبيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم كَانَ يَبْدَأُ بالطوافِ، أَمَّا إِذَا أَيتَ للصلاةِ أو لحُضورِ دَرْسٍ، فإنك تُصَلِّي تحيةَ المسجدِ؛ لقولِ النبيِّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم: "إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلْيَرْكُعْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ" (١). ومعلومٌ أن المسجِدَ الحرامَ هُو أفضلُ المساجِدِ. فصارَ الحَاصِلُ أَنَّ مَن دَخَلَ للطَّوافِ فَلْيَبدأ بالطَوافِ، ومَن دَخَلَ لغيرِ الطوافِ فَلْيَبدأ بالركعتين.

(١٨٧٢) السُّؤَالُ: هلْ يُجْزِئُ الطوافُ بالبيتِ الحرامِ عن صلاةِ رَكْعَتَيْ تَحِيَّةِ المُسجِدِ؟

الجوابُ: أَوَّلَا: عبارةُ: تحيةُ المسجدِ الحرامِ الطواف، هذهِ غيرُ صَحيحةٍ، فتحيةُ المُسْجِدِ الحرامِ صلاةُ ركعتينِ، ودليلُهُ قولُه ﷺ: "إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المُسْجِد، فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ"، والمسجدُ الحرامُ داخلٌ في الأمرِ، وهوَ أُمُّ المُساجِدِ، وأَشْرفُ المَساجِدِ في الأرضِ، فإذا دَخَلْتَ المُسْجِدَ الحرامَ لَا تَجْلِسْ حتى تُصَلِّي ركعتينِ، فمَنْ دَخَلَ للطوافِ كالمُعْتَمِرِ فَلْيَبْدَأُ بالطوافِ، وطوافهُ يُعنِي عنِ الركعتينِ؛ لأنهُ سوفَ يأتي

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أَنْ يجلس، رقم (٤٤٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد، رقم (٧١٤).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مَثْنَى مثنى، رقم (٤٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد بركعتين، رقم (٧١٤).

بعدَ الطوافِ بركعتينِ، وعلى هذا، فمَنْ دَخَلَ المسجدَ الحرامَ لِيطوف، كفاهُ الطوافُ عنِ الركعتينِ، ومَنْ دَخَلهُ لِيُصليَ صلاةَ فريضةٍ، أو لِيَحْضُرَ درسًا، فإنهُ لَا يَجْلسُ حتى يُصَلِّي ركعتينِ.

--

(۱۸۷۳) السُّؤَالُ: سُؤَالِي عَنْ تحيةِ المسجدِ إذا دَخَلَ المرَّ إلى الحرمِ وصَلَّاها، ثم صَلَّى ما كُتِبَ له، ثم خَرَجَ من بابٍ في الحَرَمِ ودَخَلَ من بابٍ آخَرَ لِغَرَضٍ ما، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ أُخْرَى؟

الجواب: لا، تَكْفِيهِ التحيةُ الأُولَى؛ لأنَّه إنَّما خَرَجَ مِنَ المسجدِ لِيَدْخُلَ إليه، لَا لِيُغَادِرَه.

-5390-

(١٨٧٤) السُّؤَالُ: هَلْ يَجِبُ عَلَيَّ الطوافُ كُلَّما دَخَلْتُ البيتَ الحرامَ؟

الجوابُ: اشْتَهَرَ عندَ بعضِ الناسِ أَن تَحِيَّةَ المَسْجِدِ الحرامِ هيَ الطواف، وأَن المَساجِدَ غيرَ المَسْجِدِ الحرامِ، تُصَلَّى فيها ركعتان، وَهَذَا ليسَ صَحِيحًا. فتحيةُ المسجدِ الحرامِ كغيرِه أَن تُصَلَّى فيه ركعتانِ، وإذا دخلتَ تُرِيدُ الطوافَ وطُفتَ، فإن الطوافَ عَنِ الركعتينِ. يُجْزِئُ عنِ الركعتينِ.

وعلى هذا، فالمُعْتمِرُ إذا دَخَلَ المسجدَ الحرامَ يَبْدَأُ بالطوافِ، والذي جاءَ إلى المُسجِدِ الحَرَامِ يَنتظِرُ الصَّلاةَ، يُصَلِّي ركعتينِ.

-53/0

(١٨٧٥) السُّؤَالُ: أَسْأَلُ عن تَحِيَّةِ المسجِدِ الحرامِ، هَلْ هِيَ الطَّوافُ، أَم رَكْعَتينِ في المسجِدِ؟

الجواب: قال النَّبِيُّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم: «إذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ»(١)، والمسجِدُ الحرامُ مِنَ المساجِدِ، بل هُوَ أفضَلُ المساجِدِ، فيَدْخُلُ في الحديثِ.

فَتَحِيَّةُ المسجدِ الحرامِ صلاةُ رَكْعتينِ، لكن مَنْ دَخَلَ لِيَطُوفَ فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي رَكْعَتينِ، وَالدَّليلُ عَلَى هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ حِينَ دَخَلَ المسجِدَ الحَرامَ في العُمْرَةِ، وفي الحَجِّ أيضًا، بدَأَ بالطَّوافِ، ولم يُصَلِّ رَكْعَتينِ (٢).

وعلى هَذَا فَنَقُولُ: مَن دَخَلَ المسجِدَ الحَرَامَ للصَّلاةِ أَو لَحُضُورِ الدَّرْسِ، أَو مَا أَشْبَه ذَلِكَ، فَتَحِيَّتُهُ ركعتانِ، ومَن دَخَلَ لِيَطُوفَ فالطَّوافُ مُغْنِ عَنِ الرَّكْعتينِ.



ا صلاة التراويح:

(١٨٧٦) السُّوَّالُ: بَعْضُ أهلِ العِلْمِ أَفَادُونَا بأنَّ صلاةَ التراويحِ لَا تَزِيدُ عن إِحْدَى عَشْرةَ رَكْعَةً، ونحن نُصَلِّي ثلاثًا وعِشْرِينَ ركعةً، فها تقولونَ فِي ذلك؟

الجَوَابِ: سُئِلَتْ عائشةُ رَضَالِيَّهُ عَنْهَا: كَيْفَ كانتْ صَلاةُ النَّبِيِّ عَلَيْةٍ فِي رَمَضانَ،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، رقم (٤٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد بركعتين، رقم (٧١٤).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب الطواف عَلَى وضوء، رقم (١٦٤١)، ومسلم: كتاب الحج، باب الحج، باب الحج، باب العرب من طاف بالبيت وسعى، رقم (١٢٣٥).

فقالتْ: «مَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً»(١).

وثَبَتَ عنها هِيَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي ثلاثَ عَشْرةَ ركعةً (٢)، وعليه فتكونُ صلاةُ الرَّسُولِ ﷺ باللَّيْلِ إما إِحْدَى عَشْرَةَ، وإما ثلاثَ عَشْرةَ.

وثَبَتَ عنه من حَديثِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمُ الصَّبْحَ صَلَّى فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ السَّبْحَ صَلَّى اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِي أَحَدُكُمُ الصَّبْحَ صَلَّى وَكُعَةً وَاحِدَةً تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى (٢)، لم يُحَدِّدها بعددٍ، مَعَ أَنَّ الرَّجلَ لَا يَعرِفُ شيئًا عن كَيفيَّةِ صلاةِ اللَّيْلِ، فضلًا عن عَدَدِها، فبيَّنَ لَهُ الكَيْفيَّة، وسَكَتَ عن العَددِ، مُعَ النَّ الأَمرَ فِي العددِ واسِعٌ، وأن الإِنْسَانَ وَيَانُهُ للكَيفيَّةِ مَعَ سكوتِه عنِ العددِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الأَمرَ فِي العددِ واسِعٌ، وأن الإِنسَانَ يُصَلِّى نَشَاطًا ما شاءَ.

وعليه فإنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ لم يَزِدْ عن إِحْدَى عَشْرَةَ أو ثلاثَ عَشْرَةَ ركعةً، ولكنه لم يَقُلْ يومًا منَ الدهرِ لأُمَّتِه: لا تَزِيدوا عَلَى ذلكَ، بل لمَّا جاء الجَوَابُ جَعَلَ المسألة مَفتوحةً في العددِ، لَكِنَّهَا فِي الكيفيَّةِ مُحَدَّدَةٌ بقولِهِ: «مَثْنَى مَثْنَى»، فِي الكيفيَّة.

فلمَّا جَعَلَ العددَ مُطْلَقًا مَفْتوحًا عُلِمَ أَن فِعلَه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ التَّعْيِينِ، بل الإِنْسَانُ لَهُ أَنْ يَزِيدَ، ولهَذَا يُرْوَى عنِ الصَّحَابَةِ -وهم

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب قيام النبي بالليل في رمضان وغيره، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي...، رقم (٧٣٨).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة، رقم (٧٣٧).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر، رقم (٩٩٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٤٩).

واللهِ أَقْرَبُ مِنَّا للصوابِ وأَفْقَهُ مِنَّا فِي دِينِ اللهِ- رُوِي عنهم فِي ذَلِكَ أَنواعٌ مُتعدِّدةٌ: فمنهم مَن كَانَ يَزِيدُ عَلَى ثلاثٍ وعشرينَ إلى تسع وثلاثينَ، فرُوِيَ عن السَّلَفِ فِي فَمنهم مَن كَانَ يَزِيدُ عَلَى ثلاثٍ وعشرينَ إلى تسع وثلاثينَ، فرُوِيَ عن السَّلَفِ فِي ذَلِكَ أَلُوانٌ، والسلفُ واللهِ أحرصُ مِنَّا عَلَى الخيرِ وأفقهُ مِنَّا فِي دِينِ اللهِ.

ثم إنَّ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ ثَبَتَ فِي الْمُوطَّا أَنَّهُ أَمَرَ أُبِيَّ بْنَ كَعْبٍ وَتَمْيِهَا الدَّارِيَّ أَنْ يَقُومَا لِلنَّاسِ بِإِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً (١).

وفي حديثِ يَزِيدَ بنِ رُومَانَ قال: «كَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضَيَلَكُ عَنْهُ فِي رَمَضَانَ بِثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ رَكْعَةً»(٢).

فعندَنا قولُ عُمَرَ، وعندنا ما فُعِلَ فِي عَهدِه إِنْ صَحَّ، فأَيُّهَا الَّذِي يَكُونُ أَلْيَقَ بِالنِّسْبَةِ لَعُمَرَ؛ قولُه أو ما فَعَلَ النَّاسُ فِي عَهدِه؟ قولُه، وهَذَا هُوَ اللائِقُ بِعُمَرَ رَضَالِلَّهُ عَنْهُ النَّسُبَةِ لَعُمَرَ؛ قولُه أو ما فَعَلَ النَّاسُ فِي عَهدِه؟ قولُه، وهَذَا هُوَ اللائِقُ بعُمَرَ رَضَالِلَهُ عَلَى النَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ يُصَلِّيهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الأَكملُ لَا شَكَّ، فعُمَرُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ لم يُحَدِّدُ ثَلاثًا وعِشْرِينَ ركعةً، بل الَّذِي ثَبَتَ فِي المُوطَّإِ أَنَّهُ أَمَرَ أَبِيَّ بنَ كعبٍ وتميهًا الداريَّ أَنْ يَقُومَا للناسِ بإحدى عَشْرَةَ ركعةً.

ثم نَقولُ: الوِفاقُ مقصودٌ أَعْظَمُ للشَّرْعِ، يعني وِفاق الأُمَّة واجتهاعها وعَدَم اختلافِها أَمرٌ مَقصودٌ للشَّرعِ، فلو نَظَرْتُم إلى كَثيرٍ مِن النصوصِ لَوَجَدْتُمُوها تَدُورُ عَلَى مَنْعِ كُلِّ مَا يُوجِبُ التَّفرُّقَ والبَغْضَاءَ فِي المُعاملاتِ، وفي العباداتِ، أرأيتم النَّهْيَ عَلَى مَنْعِ كُلِّ مَا يُوجِبُ التَّفرُّقَ والبَغْضَاءَ فِي المُعاملاتِ، وفي العباداتِ، أرأيتم النَّهْيَ عَلَى مَنْعِ كُلِّ مَا يُوجِبُ التَّفرُّقَ والبَغْضَاءَ فِي المُعاملاتِ، وفي العباداتِ، أرأيتم النَّهْيَ عَلَى مَنْعِ عَلَى بيعِ المُسلِمِ (٢) حَتَّى لَا تَحْصُلَ عَداوةٌ وتَفرُّقُ بينَ المُسْلِمِينَ.

⁽١) أخرجه مالك: كتاب الصَّلاة في رمضان، باب ما جاء في قيام رمضان، رقم (٤).

⁽٢) مختصر قيام الليل، للمروزي، اختصره المقريزي، (صـ ٢٢٠).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله، رقم (٢٥٦٤).

وكذلك النهيُ عن الخِطبةِ عَلَى خِطبتِه (١) والنهيُ عن السَّوْمِ عَلَى سَوْمِه (٢). فهناك أشياءُ كثيرةٌ كلُّها تَدُلُّ عَلَى أن الشَّرْعَ يُرِيدُ مِن هَذِهِ الأَمةِ أن تكونَ أُمَّةً واحدةً مُؤتلِفةً، حَتَّى إنَّ الصَّحَابَةَ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ للَّا أَتَمَّ أَمِيرُ المؤمنين عُثهانُ بنُ عَفَّانَ صَلاته فِي مِنَى فِي الحجِّ، والمشروعُ فِي الحجِّ أَنْ يُصَلِّيَ النَّاسُ فِي مِنَى قَصْرًا، وهَذَا هُوَ المَشروعُ فِي عهدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ وفي عَهْدِ أبي بَكْرٍ، وفي عَهْدِ أبي مَكْرٍ، وفي عَهْدِ عُمْرَ، وفي ثَهْ إني سَنواتٍ أو ستِّ سنواتٍ مِن خلافةِ عُثْهانَ كَانَ يَقْصُرُ الصَّلاة، ثُمَّ أَتَمَ، فاستنكرَ ذَلِكَ منه الصَّحَابَةُ، حَتَّى إنَّ ابنَ مَسْعودٍ للَّا أُخبِرَ بِذَلِكَ قال: إنا للهِ وإنا إليه فاستنكرَ ذَلِكَ منه الصَّحَابَةُ، حَتَّى إنَّ ابنَ مَسْعودٍ للَّا أُخبِرَ بِذَلِكَ قال: إنا للهِ وإنا إليه والمِعونَ (٢).

وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الأَمْرَ كَبِيرٌ، أَنْ يُتِمَّ عُثْمَانُ فِي مَوْضِعِ كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الضَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقْصُرُ فيه، وَمَعَ ذَلِكَ صَلَّى هُوَ خَلفَ عُثْمَانَ وأَتَمَّ، مَعَ أَنَّهُ يُنكِرُ الإِتمَامَ، فَلَيْهِ الضَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقْصُرُ فيه، وَمَعَ ذَلِكَ صَلَّى هُوَ خَلفَ عُثْمَانَ وأَتَمَّ، مَعَ أَنَّهُ يُنكِرُ الإِتمَامَ، فلماذا أَتَمَّ؟ ولماذا لم يُصلِّ فِي مَكانٍ فِي خَيمتِه ويَدَع النَّاسَ حَتَّى يُصَلِّي قصرًا والنَّاسُ إِثْمَامًا؟ سُئِلَ عن ذَلِكَ فقال: «الجِلَافُ شَرُّ»(۱).

والزِّيادةَ هنا فِي صَلاةٍ واحدةٍ، والزيادةُ فِي الصَّلاةِ الواحدةِ تُبْطِلُها، وَمَعَ ذَلِكَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب لَا يبيع عَلَى بيع أخيه، ولا يسوم عَلَى سوم أخيه، حتى يأذن له أو يترك، رقم (٢١٤٠)، ومسلم: كتاب البيوع، باب تحريم بيع حبل الحبلة، رقم (١٥١٥).

 ⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الطلاق، رقم (۲۷۲۷)، ومسلم: كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرجل عَلَى بيع أخيه، وسومه عَلَى سومه، وتحريم النجش، وتحريم التصرية، رقم (۱۵۱۵).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصَّلاة، باب الصَّلاة بمِنَّى، رقم (١٠٨٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب قصر الصَّلاة بمِنَّى، رقم (٦٩٥).

⁽٤) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصَّلاة بمِنَّى، رقم (١٩٦٠).

يَحُمَّلَ الصَّحَابَةُ هَذِهِ الزِّيادةَ خُروجًا مِنَ الشُّذُوذِ والخلافِ، هكذا سيأتي أناسٌ يَدَّعون أَنَّهُم يُرِيدون تطبيقَ السُّنةِ، ثُمَّ يُخالِفونَ المُسْلِمِينَ فيها زاد عن إِحْدَى عَشْرَةَ ركعةً، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ تحديدٌ منَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، بل جَعَلَ الأَمْرَ مَفْتوحًا فِي حَديثِ ابنِ عُمَرَ حِينَ سُئِلَ عن صلاةِ اللَّيْلِ.

ثم هم يُخالِفونَ ويَقُولون: هَذَا خِلافُ السُّنةِ، فلا تُصَلُّوا مَعَ هَذَا الإمامِ، فإذا صَلَّى عَشْرَ رَكَعَاتٍ فاجلِسوا.

ثم إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ بِعضَ الَّذِينَ يَجْلِسُونَ يَتَحَدَّثُونَ والْمُسْلِمُونَ يُصَلُّونَ فَيُشَوِّشُونَ عَلَى النَّاسِ، ويُؤذونَ النَّاسَ، وهم يَقُولُون: إنهم مُتَّبِعُونَ للسُّنةِ، والسُّنةُ واللهِ هِيَ الوِفاقُ إِلَّا عَلَى مَعْصِيةٍ، والمَعْصِيةُ مُنْكَرَةٌ، لكنْ هَذَا شَيْءٌ لَيْسَ بِمَعْصِيةٍ، بل هُوَ شيءٌ واسِعٌ، فهذَا لاَ يَنْبَغِي إطلاقًا للإِنْسَانِ الَّذِي يُرِيدُ النَّصِيحة للهِ ولرسولِه ولأئِمَّةِ المُسْلِمِينَ وعامَّتِهِم أَنْ يَشِذَ عن المُسْلِمِينَ فيه.

فصل يا أخي، وكلُّ مَن أنكرَ عليك الزيادةَ فهاتِ لي دليلًا واحدًا عن الرَّسُولِ -عليه الصَّلاة السلام- يُنكِر فيه الزيادةَ.

وعلى هَذَا، فَمُوافقةُ الأَئِمَّةِ فيها زاد عن إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعةً لَا بَأْسَ بها، ولا تُعَدُّ عُخَالِفةً للسُّنَّةِ، ولا تُعَدُّ مَعْصِيَةً للهِ ورسولِه، بل هِيَ عَينُ الصَّوَابِ مِن أجلِ الوِفاقِ لعدم الاختلافِ.

(١٨٧٧) السُّؤَالُ: بالنسبةِ لصلاةِ التراويحِ لَمَن صَلَّى ثمانيَ ركعاتٍ معَ الإمامِ، ثم يَنْصَرِفُ معَ الإمامِ الأوَّلِ، ويَقولُ: كُتِبَ لي قيامُ ليلَةٍ؛ لنصِّ الحديثِ: «مَنْ قَامَ

مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ »(١)؛ لأنه بَدَأَ مَعَ الإِمَامِ وانصَرَفَ مَعَه؟ الجواب: أَمَّا قَوْلُه: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ »، فهذا حديثُ صَحِيحٌ ثبَتَ عنِ النبيِّ عَيِّلًا حين طلَبَ منه الصَّحابَةُ أَنْ يُنَفِّلَهُم بقيةَ الليلِ، وقد قطعَ الصَّلَة في نصفِ اللَّيلِ، فقالوا: يا رَسُولَ الله، لو نَقَلْتَنَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِنا؟ قال: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ».

ولكن هَلِ الإمامانِ في مَسْجِدٍ واحدٍ يُعْتَبَرُ كُلُّ وَاحِدٍ منهم مُسْتَقِلَّا، أم أن كلَّ واحدٍ منهم أن كلَّ واحدٍ منهما نائبٌ واحدٍ منهما نائبٌ عن الثاني؟ الَّذِي يَظْهَرُ الاحتمالُ الثاني، أنَّ كلَّ واحدٍ منهما نائبٌ عن الثاني، مُكَمِّلُ لَهُ.

وعلى هذا، فَإِذَا كَانَ المسجدُ يُصَلِّى فيه إمامانِ؛ فإن هذَينِ الإمامَينِ يُعتَبرانِ بمنزلةِ إمام واحدٍ، فيَنْقَى الإِنْسَانُ حتى يَنصَرِفَ الإمامُ الثاني.

وإذا أَرَدْتَ أَنْ يَتَّضِحَ لَكَ الأَمرُ، فَقَدِّرِ الْمَسَالَةَ فِي غيرِ هَذَا الْمَسجِدِ -أي في غيرِ المَسْجِدِ الحرامِ- قَدِّرِ المَسَالَةَ فِي مَسجِدِ حيِّ مِن الأحياءِ فيه إمامانِ، صَلَّى أحدُهما سِتَّ ركعاتٍ، وصلَّى الآخَرُ خَسَ رَكَعات، هَلْ تَقُولُ: إنك إذا انْصَرَفْتَ مِن الأولِ حُزْتَ أَجْرَ قيامِ الليلِ؟ لا لأَنَّنا نَعْلَمُ أَنَّ الثانيَ مُكَمِّلٌ لصلاةِ الأوَّلِ.

وعلى هذا، فالذي أَنْصَحُ به إِخْوانِي أَنْ يُتَابِعُوا الأَئِمَّةَ هنا في الحَرَمِ؛ حتى يَنْصَرِفُوا نِهائيًّا، وَإِنْ كَانَ بعضُ الإِخْوَةِ يُلِحُّ عَلَى أَنْ يَنْصَرِفَ إِذَا صَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعةً، ويقولُ: إِن هَذَا هُوَ العَدَدُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ ونحنُ معَه في أَنَّ العَدَدَ

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٧٤٩)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٠٦)، وقم (١٣٧٥)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٦٤)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤).

الَّذِي فَعَلَهُ الرسولُ عَلِيْهُ واقتَصَرَ عليهِ، هُوَ الأَفْضَلُ، ولا أَحَدَ يَشُكُّ في ذلِكَ، لكِنِّي أَرَى أَنه لَا مَانِعَ مِن الزِّيادَةِ، لَا عَلَى أساسِ الرَّغْبَةِ عن العددِ الَّذِي اختارَهُ النبيُّ عَلَيْهُ ولكن عَلَى أساسِ الرَّغْبَةِ عن العددِ الَّذِي اختارَهُ النبيُّ عَلَيْهُ عن صلاةِ ولكن عَلَى أساسِ أَن هَذَا مِن الخيرِ الَّذِي وَسَّعَ فيه الشَّرْعُ، حيثُ سُئِلَ عَلَيْهُ عن صلاةِ الليلِ؟ فقالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ الصَّبْحَ صَلَّى وَاحِدةً، فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى»(۱).

وإذا كَانَ هَذَا الأمرُ مما تُسَوَّغُ فيه الزيادَةُ؛ فإن الأَوْلَى بالإِنْسَانِ أَلَّا يَخْرُجَ عن الجَماعَةِ، بل يُتابعُ، فالصحابَةُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ مَثَلًا لم يَرْتَضُوا ما فعَلَهُ عثمان رَضَالِلَهُ عَنْهُ من إلمّامِ الصَّلاةِ في مِنى (٢)، حتى إنَّ بَعْضَهُم استَرْجَعَ ليَّا بَلَغَهُ ذلك، وَمَعَ هَذَا فقَدْ صَلَّوْ اخَلْفَه أربَعًا، فزادُوا ركعتينِ في صلاةٍ لَا تتجاوزُ الركعتين مِن أَجْلِ مُوافَقَةِ الجَاعَةِ.

والمُوافَقةُ -يا إخواني- شَأْنُها عَظِيمٌ جدَّا، لَا يَذْهَبُ أحدكُم مَذْهبًا يَنْفَرِدُ به عن الجماعةِ، ويُحَرِّبُ الأُمَّةَ، ويقولُ: أنتَ مَعِي أَمْ معَ فُلانِ! هَذَا خطَأٌ، هَذَا حالُ الصِّبيانِ في الواقِع، لَا نَعْرِفُ أحدًا يقولُ: أنتَ معي أم مَعَ فلانٍ، إلا الصِّبْيانَ في الأَسْواقِ.

فعلى هذا، ما دَامَ الأمرُ سَائِغًا، وَلَيْسَ فيه مَحَذُورٌ شَرْعِيٌّ؛ فإن مُوافَقَةَ الجماعَةِ هي الأَفْضَلُ، وهي السُّنَّةُ، وهي التي تُوحِّدُ الأُمَّةَ، وهي التي لَا يَكُونُ فيها ضَغَائنُ ولا أَحْقادٌ، فها دامَ الأمرُ واسِعًا، والسلَفُ الصالحُ رُوِيَت عنهم في ذلِكَ ألوانٌ متَعَدِّدَةٌ، كما قالَهُ الإمامُ أحمدُ، وقالهُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْميَّةَ، فلْيَسَعْنَا ما وَسِعَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٦٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة، رقم (٧٤٩).

⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصَّلاة، باب الصَّلاة بمِنَّى، رقم (۱۰۸٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب قصر الصَّلاة بمِنَّى، رقم (۲۹۵).

السَّلَفَ، وَلْنَقُلْ: ما دامَ أَنَمِّتُنَا يُصَلُّون ثلاثًا وعِشْرِينَ، أو يُصلُّونَ أكثرَ، ونحن الآن نُصَلِّي في العَشْرِ ثلاثًا وعِشْرِينَ، وإحْدَى عَشْرَةَ، وثلاثَ عشْرَةَ، وسِتًّا وثلاثين، فليسَ هُنَاكَ مانعٌ في أَنْ تُصَلَّى التراوِيحُ تِسْعًا وثَلاثين، وسبْعًا وثلاثين، وتِسْعًا وثَلاثين.

فَهَا دَامَ الْأُمْرُ وَاسِعًا -والحَمدُ للهِ- وقد سَبَقَنَا مِن السَّلَفِ مَن سَبَقَنَا، فلا يَنْبَغِي أَن نَشِذً.

وأنا أُكرِّرُ الدُّعاءَ إلى الائتلافِ، وعَدَمِ الاختلافِ فيها يُسَوَّغُ فيهِ الاجتهادُ.

لَكِنَّ الإشكالَ الوارِدَ -وهو حقيقة إشكالً - أنَّ هناكَ وِتْرَيْنِ في ليلَةٍ واحدةٍ، فَإذَا يَصْنَعُ المَّامومُ؟ نَقولُ: إذا كُنْتَ تُرِيدُ أَن تُصَلِّيَ معَ الإمامِ الثاني التهجُّد، فإذا أَوْترَ الإمامُ الأوَّلُ فَأْتِ بركْعَةٍ؛ لتكونَ مَثْنَى مَثْنَى، ويكونَ الوترُ في آخِرِ الليلِ، وإذا كنتَ لا تُرِيدُ التَهَجُّدَ في آخِرِ الليلِ، فأوتِرْ معَ الإمامِ الأوَّلِ، ثم إنْ قُدِّرَ لك بعد ذَلِكَ أَن تَهَجَّدَ، فاشفَع الوِتْرَ مع الإمامِ الثاني.

(١٨٧٨) السُّؤَالُ: ما حُكمُ صلاةِ الترَاويحِ في الحَرمِ الشريفِ التي يُصلونَها ثلاثًا وعِشرينَ رَكعةً، وأنا أُصَلِّيها كلَّها مَعَهُم؟

الجوابُ: كونُ التراويحِ ثلاثًا وعِشْرِينَ ركعةً مَسَأَلةٌ اخْتَلَفَ فيها أهلُ العِلْمِ، فمِنَ العُلْمَاءِ مَن يَرَى أَنَ الثلاثةَ والعِشرين أَفضلُ مما سِواها، ومِنهم مَن يَرى أَنَّها فوقَ فمِنَ العُلْمَاءِ مَن يَرَى أَنَّها فوقَ ذلك. والسببُ -كما رُوِيَ عنِ الإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ أُللَّهُ - في ذلكَ ألوانٌ -يعني أصنافًا - ذلك. والسببُ عَدَدَ الركعاتِ، ويُخفِّفُ القراءةَ والركوعَ والسجودَ. ومِنهم مَن يُقلِّلُ عَدَدَ الركعاتِ ويُطِيلُ القراءةَ والركوعَ والسجودَ.

والمُنكَرُ الَّذِي يَجِبُ علينا أَن نَعْرِفهُ هُوَ أَن بعضَ الأَئِمة في هَذه التَّراويحِ يَتخذونَها هُزُوًا؛ فيُسرعون في هَذِهِ التراويحِ إسراعًا عظيهًا جدًّا؛ حتى إنهم لَا يَهْتَمونَ بَتخذونَها هُزُوًا؛ فيُسرعون في هَذِهِ التراويحِ إسراعًا عظيهًا جدًّا؛ حتى إنهم لَا يَهْتَمونَ بها، والعياذُ باللهِ. وقد قالَ النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِرجلٍ منَ الأعرابِ دَخَلَ فصلَّى بِدُونِ طُمأنينةٍ: «ارْجعْ فَصَلِّ فَإنكَ لَمْ تُصَلِّ»(۱).

والذي يُنكرُ عَلَى بَعضِ الأَثْمةِ فِي التَّرَاويحِ أَنهم يُسْرِعونَ إسراعًا يَمْنَعُ الطُّمأنينة، ولكنَّ بعضَهم يُسْرِعُ إسراعًا يكونُ به طُمأنينة، ولكِنهم يَجعلونَ المأمومِين يَفعلون مَا يُسَنُّ. فالصَّلاةُ تَخْتَاجُ أَنْ يَتيقَّنَ الإمامُ أَن المَّامُومِينَ قَدْ أُتِيحَ لهم إتيانُ السَّننِ فِي الصَّلاةِ، مِنَ التسبيحِ ثلاثًا فِي الركوعِ والسجُودِ، وقولِهم: ربِّ اغْفِرْ لي. إلى غير ذلكَ من سُننِ الصَّلاةِ. ومُخالفةُ ذَلِكَ مَكْروهٌ، ذَكرَه أهلُ العلم، فقالوا: يُكرهُ للإمامِ أَنْ يُسْرِعَ سُرعةً تَمَنَعُ المَامُومِينَ من فِعْلِ بعضِ ما يُسنُّ. وَهَذَا صَحيحٌ؛ لأنَّ للإمامِ أَنْ يُسْرِعَ سُرعةً تَمَنَعُ المَامُومِينَ من فِعْلِ بعضِ ما يُسنُّ. وَهَذَا صَحيحٌ؛ لأنَّ الإِنْسَانَ إذا كانَ يُصلِّ لنفسِه فلا بَأْسَ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى الواجِب، ولكن إذا كانَ يُصلِّ لغيرِه فإنهُ أَمِينٌ عَلَى غَيرِه، والأَمينُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسِيرَ عَلَى ما هُوَ أَصْلَحُ للمُؤْتَمَنِ عليه. فإذا كنتَ وحدك، وأقمتَ الواجب، فأنتَ معذورٌ. لكن إذا كُنتَ تُصلِّي لِغيرِك عليه. فإذا كنتَ وحدك، وأقمتَ الواجب، فأنتَ معذورٌ. لكن إذا كُنتَ تُصلِّي لِغيرِك وَجَبَ أَن تُراعيَ مَصْلحةَ نَفسِك، ومَصلحةَ غيرِكَ؛ لأنكَ تُصلِّي لِلجَميع.

أما مِن حيثُ الأفضلُ في العدَدِ فإنَّ أَفضلَ عددٍ تُقامُ فيه التراويحُ ما كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يَفْعَلُه، فَقَدْ سُئِلَتْ عائشةُ -كها جاءَ في صحيحِ البخارِي-: كيفَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب صفة الصَّلاة، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت، رقم (٧٢٤)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وأنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها، رقم (٣٩٧).

كانتْ صلاةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ في رَمضانَ؟ فقالتْ: «كَانَ لَا يَزِيدُ في رَمَضَانَ ولا غَيْرِه عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً »(١).

هذا هُو العددُ الأفضلُ، وإن كانَ ثلاثَ عَشْرَةَ ركعةً فلا بَأْسَ أيضًا؛ لأنَّ كلَّ ذَلِكَ وَرَدَ عنِ الرسُولِ ﷺ (١). ولكن مَعَ ذلكَ لَا نُنْكِرُ عَلَى مَن زادَ عن إِحْدَى عَشْرَةَ أُو ثَلاثَ عَشْرَةَ، ولا نَنهاهُ، ولا نَمْتَنِعُ منَ الصَّلاةِ وَراءَه.

وعلى هَذا فنَقولُ: إن المَشروعَ إذا كُنا نُقِيمُ التراويحَ في المَسْجِدِ أن نُتابِعَ الإمامَ، حتى لو زَادَ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ، حتَّى لو صَلَّى ثلاثةً وعِشْرِين، حتَّى لو صَلَّى ثلاثاً وعِشْرِين، حتَّى لو صَلَّى ثلاثاً وثَلاثين، مَهما كانَ العَدَدُ، فإن المَشْروعَ لنا أن نُصَلِّيَ عَلَى العَددِ الذِي صَلَّى به الإمامُ. هَذَا هوَ المَشرُوعُ، وهذِهِ هِيَ السُّنةُ.

رأيتمُ الآنَ أن الفَريضةَ لَا تُصلَّى مَرَّتينِ، وَمَعَ ذَلكَ قَالِ النبيُّ ﷺ: "إِذَا صَلَّيْتُهَا فِي رِحَالِكُهَا ثُمَّ أَتَيْتُهَا مَسْجِدَ بَهَاعَةٍ، فَصَلِّيَا مَعَهُمْ، فَإِنَّهَا لَكُهَا نَافِلَةٌ "^(۱). فأَمَرَ بإعادةِ الصَّلاةِ مَرَّةً أخرَى من أَجلِ ألَّا يَنفرِدَ الإِنْسَانُ عن جَماعةِ المُسلِمِينَ. فهؤُلاء الذينَ يُصَلُّونَ معَ الإمامِ ثَهانِيَ رَكعاتٍ، ثم يَجْلِسُونَ انتظارًا للشفع والوِترِ، حتَّى لَا تَزِيدَ صلاتُهم عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، هم بِلا شكِّ مُجْتَهِدونَ، ولكنهُم مُحْطِئُونَ في هذَا صلاتُهم عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، هم بِلا شكِّ مُجْتَهِدونَ، ولكنهُم مُحْطِئُونَ في هذَا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ، رقم (٧٣٨).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، إذا قام الرجل عن يسار الإمام فحوله الإمّام إلى يمينه لم تفسد صلاتهما، رقم (٦٩٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٦٣).

⁽٣) أخرجه الترمذي: كتاب الصَّلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة، رقم (٢١٩)، والنسائي: كتاب الإمامة، إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده، رقم (٨٥٨).

الاجتهاد. والمَشْروعُ لهم أَنْ يُصَلُّوا معَ الإمامِ حتَّى يَنصرِفَ، فإن «مَن صَلَّى معَ الإِمَامِ حتَّى يَنصرِفَ، فإن «مَن صَلَّى معَ الإِمَامِ حتَّى يَنصرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيامُ لَيلَةٍ»(١).

وقد بَيَّنَا لهم ذَلكَ بالدَّليلِ الواضِحِ؛ حيثُ أمرَ النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ بإعادةِ الفَريضةِ، مع أَنَّها لَا تُعادُ؛ كلُّ ذَلِكَ مُراعاةً للجهاعةِ ولاتِّفاقِ كلمةِ المُسلِمِينَ، وفِعلِ المُسلمينَ.

ونحنُ نَجِدُ الرجلَ إذا أدركَ الإمامَ في صلاةِ الظُّهْرِ في الرَّكعةِ الثانيةِ مثلًا، اخْتَلَفَ ترتيبُ صلاتِه، فَتَجِدُه يَتشهدُ في غَيْرِ مَحَلِّه؛ مِن أجلِ مُراعاةِ الجماعةِ، ومُوافقةِ الإمام، فها بَالُكم بهذِه المسألةِ؟

أيها الإخوة، يَجِبُ علينا أن نَلْتَزِمَ بهذا الأمرِ، ومَعَ الأسفِ نَجِدُ بعضَ إخوانِنا يَخْرِصُونَ عَلَى السَّنةِ، ثمَّ يَفُوتُهم مثلُ هَذَا الأمرِ، ألم يَعلمُوا أن الاجتباعَ عَلَى الحقِّ خيرٌ عَظيمٌ، حتى في صَلاة الفَجرِ، قَدْ نَجِدُهم يُبَدِّعونَ من يَقْنُطُ في صَلاةِ الفَجْرِ، وَيقولُون: القُنُوتُ في صَلاةِ الفجرِ بِدْعةٌ. ولكننا نقولُ: يَجِبُ عَلَى مَن صلَّى خَلْفَ ويقولُون: القُنُوتُ في صَلاةِ الفجرِ بِدْعةٌ. ولكننا نقولُ: يَجِبُ عَلَى مَن صلَّى خَلْفَ إمامٍ يَقْنُتُ في صَلاةِ الفجرِ أَنْ يُتابِعَ الإمامَ، وَأَنْ يُؤَمِّنَ عَلَى دُعائِه، كلُّ هَذَا من أجلِ الموافقةِ، ومن أجلِ الاجتماع، ومِن أجل كَبحِ التفرقِ ومَفاسِدِه.



(١٨٧٩) السُّؤَالُ: مَتى تُقرأُ سُورةُ الفاتحةِ في صَلاةِ التَّراويحِ، فَليسَ هُناك وقتٌ لِقراءَتِها؟!

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٧٤٩)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٠٥)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤).

الجَوابُ: هذِه المسألةُ تَنبنِي عَلَى مَسألةٍ أَعَمَّ مِن ذلكَ، وهيَ قِراءةُ المأمومِ الفَاتحة، والتِي يَظْهَرُ فيه أَنَّ قراءةَ الفاتحةِ لَا تَسْقُطُ عنِ المَامومِ، لَا في السِّريةِ ولا في الجَهريَّةِ. يَرْوِي عُبادةُ بنُ الصامتِ عنِ الرسولِ ﷺ أنه قال: «لَا صَلَاةً لِمَنْ لَمْ يَقْرَأُ بِأُمِّ القُرْآنِ» (١). وهذَا هُوَ مَذهبُ الشافعيِّ؛ أنها لَا تَسقطُ عنِ المَامومِ مُطلقًا، لَا في الجَهريةِ ولا في السِّريةِ.

وعلى هذا فلا بُدَّ أَنْ يَقْرَأَ المأمومُ، ولا تُكْتَمُ الفَاتحةُ إلا في حَالةٍ واحِدةٍ؛ وهيَ إذَا دَخَلَ المأمومُ والإمامُ راكعٌ، فإنهُ يُكَبِّرُ تكبيرةَ الإحرامِ، ثمَّ يَركعُ، وتَسقطُ عنهُ قراءةُ الفاتحةِ حِينئذٍ.

والشَّاهدُ ما جَاءَ في حَديثِ أبي بَكرٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ، أنهُ جاءَ والنبيُّ عَلَيْهُ راكعٌ، فَأَسْرَعَ ورَكَعَ ودَخَلَ قبل أَنْ يَصِلَ إلى الصفِّ، ثم صَلَّى معَ الرسُولِ عَلَيْهِ، فلَما فرغَ النبيُّ عَيْدِالصَّلاهُ وَاللهَ يَأْمرُهُ بقضاءِ الركعةِ عَيْدِالصَّلاهُ وَاللهَ يَأمرُهُ بقضاءِ الركعةِ التي أُدركَ رُكوعَها، ولا بإعادةِ الصَّلاةِ. وإنها قَالَ: «زَادَكَ اللهُ حِرْصًا». أي: على ما صَنعتَ منَ العَجلَةِ والركُوعِ قبلَ الوصولِ إلى الصفِّ.

-699

(١٨٨٠) السُّؤَالُ: مَنْ لم يُصَلِّ معَ الإمامِ رَكْعَتَيِ الخَتْمةِ هَلْ يُعْتَبَرُ قَدْ صَلَّى معَ الإمامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ؟

الجواب: يَقُولُ: مَنْ تَخَلَّفَ عَنِ الإمامِ في الركعتينِ الأخيرتينِ اللتينِ فيهما خَتْمَةٌ

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، رقم (٨٢٣).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا ركع دون الصف، رقم(٧٨٣).

ولم يُصَلِّ معَ الإمامِ، ولكِنَّه وَاصَلَ الصَّلاةَ في التهجدِ، هَلْ يقالُ: إنَّه قَامَ معَ الإمامِ حتَّى يَنْصَرِفَ أَوْ لا؟ الجوابُ: لا، لم يَقُمْ معَ الإمامِ حتَّى يَنْصَرِفَ، وعلى هَذَا فلا يُكْتَبُ له قِيامُ ليلةٍ؛ لأنَّ النبيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم قَالَ: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ» (١).

(١٨٨١) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ مَن يُدافِعُ خُروجَ الرِّيحِ وَسَطَ صلاةِ التَّراوِيحِ؛ نظرًا لِطُولِ المُدَّةِ؟

الجواب: نَهَى النَّبِيُّ عَلِيْ أَنْ يُصَلِّيَ الرجلُ وهو يُدافِعُ الأَخْبَثَانِ أو بِحَضْرَةِ طعام، فقال عَلَيْ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الأَخْبَثَانِ »(٢). وعلى هَذَا فلا يَنبغي للمرءِ أَنْ يَبْقَى في التَّرَاوِيحِ وهو يُدافِعُ الرِّيحَ، بل يقال: اخْرُجْ ونفس عن نفسِكَ وتَوضَّأ، ثمَّ ارْجِعْ، وما أدركتَ منَ التَّرَاوِيح فَصَلِّه، وما فاتَكَ فإنك مَعذورٌ به.

ثمَّ إِنَّ الأُولَى لَمْن كَانَ معَ الإمامِ أَنْ يَبْقَى معَ الإمامِ في صَلاتِه حتَّى يَنصَرِفَ ويُوتِرَ معَه؛ لأَنَّ الصحابةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُمْ للَّمَا قامَ جمم النَّبِيُّ عَلَيْهُ ثلاثَ ليالٍ طَلَبوا منه أَنْ يُنطِرف يُنطِّهُمْ بَقيَّةَ اللَّيْلِ، أي يُصَلِّى جمم البَقِيَّة، فقال: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِف يُنطَرِف

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٧٤٩)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٠٥)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب كراهة الصَّلاة بحضرة الطعام الَّذِي يريد أكله في الحال وكراهة الصَّلاة مع مدافعة الأخبثين، رقم (٥٦٠).

كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ (1). ولم يُرْشِدُهم النَّبِيُّ ﷺ إلى أَنْ يَتْرُكُوا الوِثْرَ مِعَ الإمامِ لِيُصَلُّوا فِي آخِرِ اللَّيْلِ، بل أَرْشَدَهم إلى أَنَّ صَلاتَهم مِعَ الإمامِ وبَقاءَهم حتَّى يَنصَرِفَ يُكْتَبُ لهم بِذَلِكَ قيامُ ليلةٍ، ولو كانوا نَائِمِينَ عَلَى فُرُشِهم. وَهَذَا من نِعْمةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وهو ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّه لا يَنْبَغِي للمَرْءِ أَنْ يَتهاونَ في هَذِهِ التَّراوِيحِ الَّتِي تُعْتَبُرُ قِيامَ رَمَضَانَ.

(١٨٨٢) السُّوَالُ: إذا كَانَ الجماعةُ في صَلاةِ التَّراوِيحِ، وأنا لم أُصَلِّ العشاءَ، هَلْ يَجُوزُ أن أَدْخُلَ مَعَهم وأُصلِي مَعَهم ركعتينِ بنِيَّةِ صلاةِ العشاءِ ثمَّ أُكْمِلها، أمْ أُصلِّي مُنفرِدًا؟

الجَوَاب: نَقُول له: لَا بَأْسَ أَن تَدْخُلَ معَ الجماعةِ الَّذِينَ يُصلونَ التَّراوِيحَ وأنت ناوِ للفريضةِ، فإذا سُلِّمَ من التَّراوِيحِ أتيتَ بها بَقِي عليك من الفريضةِ، فإنْ أدركتَ الركعتين تأتي بعد ذَلِكَ بركعتينِ، وإن أدركتَ ركعةً واحدةً أتيتَ بعد ذَلِكَ بثلاثِ رَكَعَاتٍ.

وقد نصَّ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ أللَهُ عَلَى هَذِهِ المسألةِ، وقال: «لَا بأسَ أَنْ يصليَ العشاءَ خلفَ مَن يصلي التَّراوِيحَ»(٢). ومَنعَه بعضُ أهلِ العلم؛ لأنَّه لَا يَأْتُمُّ المُفترِضُ بالمُتنفِّلِ، والتَّراوِيحُ نَفْلٌ وَهَذَا مُفترِضٌ، ولكنَّ الصَّحِيحَ جَوازُ ائتمامِ المفترِضِ بالمُتنفِّلِ؛

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٧٤٩)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤). (٢) المغنى لابن قدامة (٢/ ١٦٧).

لأنَّ معاذَ بنَ جَبَلِ رَضَالِلَهُ عَنهُ كَانَ يُصَلِّى معَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ صلاةَ العشاءِ ثمَّ يَذْهَبُ إلى قَومِه فيُصَلِّى معاذَ بنَ جَبَلِ رَضَالِلَةِ عَلَى فَانَ يُصَلِّى معَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ صلاةَ العشاءِ ثمَّ يَذْهَبُ إلى قَومِه في في زمنِ الرَّسُولِ في في زمنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ، وما أُقِرَّ في زَمَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ فَهُوَ دليلٌ عَلَى أَنَّه جائزٌ وليس بِمُحَرَّمٍ.

-699

(۱۸۸۳) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ الاكتفاءِ بثهاني رَكَعَاتٍ في التَّراوِيحِ خَلْفَ إمامٍ يصلي عِشْرِينَ رَكَعةً مُستدِلًا بِقَوْلِ عَائِشَةَ: «مَا زاد رسولُ اللهِ ﷺ في رَمَضَانُ ولا في غَيْرِه عن إحدَى عَشْرَةَ رَكَعةً »(۲)؟

الجَوَاب: نَقُولُ لَهَذَا الأَخِ الَّذِي اجتهدَ: إِنَّكَ أَخطأتَ فِي اجتهادِكَ؛ فَعَائِشَةُ تَحْكِي فِعْلَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّه لَا يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ ولا غيرِه عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكعةً، والنَّبِيُّ عَلَيْهِ هُوَ الإمامُ، ولكنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ يقول: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى رَكعةً، والنَّبِيُ عَلِيهِ هُو الإمامُ، ولكنَّ النَّبِيَ عَلِيهِ يقول: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ »(")، وَهَذَا يَشْمَلُ مَا إذا كَانَ الإمامُ يَقتصِرُ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ ليسَتْ مُحَرَّمةً، بل هِي من الأُمورِ عَشْرَةَ أو يَزِيدُ عليها، والزيادةُ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ ليسَتْ مُحَرَّمةً، بل هِي من الأُمورِ الجَائزةِ، وقد ثَبَتَ في صحيحِ البُخاريِّ وغيرِه من حديثِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ الجَائزةِ، وقد ثَبَتَ في صحيحِ البُخاريِّ وغيرِه من حديثِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ الجَائزةِ، وقد ثَبَتَ في صحيحِ البُخاريِّ وغيرِه من حديثِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ الطَّبْحَ صَلَّى الْمَائِلُ عَلَاهُ اللَّيْلِ؟ فقال: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمُ الصَّبْحَ صَلَّى الشَبْعَ صَلَّى المَائِولَ عَلَى إِلْهَامُ عَشْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمُ الصَّبْحَ صَلَّى الْمَرْدِ عَلَيْهِ اللَّيْ عَلَى إِلَا لَكُولُ عَلْمَ اللَّهُ السَّبْحَ صَلَّى الْمُعْمَى المَّابِعَ عَلَى إِلَى الْهَالِ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْمُعْمَى الْمُعْمَى الْمَائِقَ الْهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْمَائِقُ الْهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الْمَائِونِ اللَّهُ الْمَائِقُ الْمُعْمَى اللَّهُ اللَّهُ الْمَائِولَ الْمَائِولُ الْهُ اللَّهُ الْمَلْ الْمُعْمَى الْمُؤْلِسُهُ عَلَى الْمُ اللَّهُ الْمُعْمَى الْمُؤْلِقُولُ الْمَائِقُ الْمَائِولُ الْمُعْمِى اللَّهُ الْمُعْمَلُ اللَّهُ الْمَائِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَائِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلُقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا صلى ثم أم قوما، رقم (٧١١)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب القراءة في العشاء، رقم (٤٦٥).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب كَانَ النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه، رقم (٣٥٦٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨).

⁽٣) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٧٤٩)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (٣٠٨)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤).

وَاحِدَةً فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى »(۱). فقال: «مَثْنَى مَثْنَى »، ولم يُحَدِّدها بعَدَدٍ، وقال عَلَيْةِ: «لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ »(۲).

فالعددُ ليسَ محصورًا في إحدى عشْرةَ ركعةً عَلَى سبيلِ الوجوبِ، ولكنه عَلَى سبيلِ الأكملِ والأفضلِ، والزيادةُ لَا بأسَ بها، وَهَذَا المأمومُ الَّذِي دَخَلَ مع الإمامِ والإمامُ والأفضلِ، والزيادةُ لَا بأسَ بها، وَهَذَا المأمومُ الَّذِي دَخَلَ مع الإمامِ والإمامُ يُصلِي ثلاثًا وعشرينَ أو يُصلِي أكثرَ من ذلكَ نَقُول له: لَا تَنْصَرِفُ عن إمامِكَ حتَّى يَنصرِفَ الإمامُ.

-CP

(١٨٨٤) السُّؤَالُ: أنا سَاكِنٌ في جُدَّة، وفيها مَساجِدُ كثيرةٌ كها تَعْلَمون، وأَغْلَبُ الأَنْمَةِ في صَلاةِ التَّراوِيحِ ما يَقْرؤون إلَّا آخِرَ جُزْءِ (عَمَّ) من (التكاثُر) إلى ﴿ قُلُ هُوَ الأَنْمَةِ فِي صَلاةِ التَّراوِيحِ ما يَقْرؤون إلَّا آخِرَ جُزْءِ (عَمَّ) من (التكاثُر) إلى ﴿ قُلُ هُو اللَّهُ أَحَدُ ﴾ [الإخلاص: ١] في كلِّ ركعةٍ، فسألتُهم فقالوا: لَا يَجوزُ الحركةُ أثناءَ الصَّلاةِ حتَّى بالمَصْحَفِ، عِلمًا بأنهم يَتحَرَّكون كثيرًا في الصَّلاةِ؟

الجَوَابِ: هَذَا السُّؤَالُ جَوَابُنا عنه أَنَّه يَجِبُ عَلَى المَسْؤُولِينَ الَّذِينَ يُراقِبُونَ اللهُوَابِ اللهُؤُولِينَ اللهُؤولِينَ اللهُؤولِينَ اللهُؤولِينَ اللهُؤولِينَ اللهُؤولِينَ اللهُؤولِينَ اللهُؤولِينَ عَلَيْ اللهُؤولِينَ الل

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٤٩).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما يكره من التشديد في العِبَادَة، رقم (١١٥٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب أمر من نعس في صلاته، أو استعجم عَلَيْهِ القرآن، أو الذكر بأن يرقد، أو يقعد حتى يذهب عنه ذلك، رقم (٧٨٤).

يأتي إلى التسليمةِ الثَّانِيَةِ فيَقْرَأُ في الركعةِ الأُولَى ﴿ أَلَرْ نَشْرَحْ لَكَ صَدُرَكَ ﴾ [الشرح: ١] وفي الثَّانِيَة ﴿ فَلْ هُو اللَّهُ أَحَـكُ ﴾ ، ويأتي في التسليمةِ الثالثةِ ويَقْرَأُ في الركعةِ الأولى سورة (التِّين) وفي الثَّانِيَة ﴿ قُلْ هُو اللَّهُ أَحَـكُ ﴾ [الإخلاص: ١] إلى آخِره، وَمَعَ ذَلِكَ ما استطعتُ أن أُدْرِكَ رُكوعَه وسجودَه، فيسرِقون الصَّلاة في قِراءتِها وفي رُكوعِها وفي شجودِها.

وقد ذكر الأخُ العِلَّة فقال: أنا لَا أَقْرَأُ بِالْمُسْحَفِ؛ لأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ الحَرَكَةُ، يَخْشَى من أَنْ يَتحرَّكَ لفتحِ المصحفِ، مع أَنَّه لمصلحةِ الصَّلاةِ، والحركةُ لمصلحةِ الصَّلاةِ جائزةٌ، بل مطلوبةٌ حَسَبَ ما تَقتضيهِ الحركةُ، وهَذَا الَّذِي يَمْتنِعُ أَنْ يَقْرَأُ بالمُصْحَفِ بحُجَّةِ أَنَّه يكونُ فيه حَرَكةٌ هُوَ بنفسِه يَتحرَّكُ كثيرًا في غيرِ مَصلحةِ الصَّلاةِ.

وربها يكون هَذَا موضعًا لبيانِ أقسامِ الحركةِ في الصَّلاةِ إنْ شاءَ اللهُ:

ذَكَرَ أهلُ العلمِ أن الحركةَ في الصَّلاةِ تَنْقَسِمُ إلى خمسةِ أقسامٍ: وَاجِبةٌ ومُحَرَّمةٌ ومُحرَّمةٌ ومُحرً

أمّا الواجبةُ فكلُّ حركةٍ يَتَوَقَّفُ عليها صِحَّةُ الصَّلاةِ فإنَّها واجبةٌ، لو عَلِمتَ أَن في غُتْرَتِكَ نَجاسةً وأنتَ تُصَلِّي وَجَبَ عليك أَنْ تتحرَّك لإلقاءِ هَذِهِ الغُترةِ؛ فإن النَّبِيَ عَلَيْهِ صَلَّى ذاتَ يوم بأصحابِه وَكَانَ قَدْ لَبِسَ نَعليْهِ، فجاءه جِبْريلُ فأَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيُ عَلَيْهِ صَلَّى ذاتَ يوم بأصحابِه وَكَانَ قَدْ لَبِسَ نَعليْهِ، فجاءه جِبْريلُ فأخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيُ عَلَيْهِ أَن وَكَانَ قَدْ لَبِسَ نَعليْهِ، فجاءه جِبْريلُ فأخبرَهُ أَن فيها أَذًى، فَخَلَعَ النَّبِيُ عَلَيْهِ أَن عُلَيْهِ أَن وَتَحَرَّكَ لِلخَلْعِ؛ لأَنّه لَا بُدَّ من هَذِهِ الحركةِ؛ إذ إلا أَن الإِنْسَانَ إذا لم يَتَحَرَّكُ لإِزالَةِ مُفْسِدِ الصَّلاةَ فَسَدَتْ صلاتُه. الحركةُ الواجبةُ النَّا اللهُ عَن المَا يَتَحَرَّكُ لإِزالَةِ مُفْسِدِ الصَّلاةَ فَسَدَتْ صلاتُه. الحركةُ الواجبةُ

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة في النعل، رقم (٢٥٠).

إذنْ كلُّ حَرَكةٍ تَتَوَقَّفُ عليها صِحَّةُ الصَّلاةِ، فهي واجبةٌ.

الحركةُ المُسْتَحَبَّةُ كُلُّ حركةٍ يَتَوَقَّفُ عليها كمالُ الصَّلاةِ، مثل أَنْ يَتحرَّكَ الإِنْسَانُ لِيَقْرُبَ إلى لِيَقْرُبَ إلى زَمِيلِه في الصَفِّ، مثل أَن تكونَ الصفوفُ انفتحتْ فيَتحَرَّكُ لِيَقْرُبَ إلى الآخِرِ، فإنَّ هَذِهِ حَرَكَةٌ مُسْتَحَبَّةٌ، وأحيانًا يَتَقَدَّمُ الإِنْسَانُ في الصفِّ تِلْقائيًّا بِدُونِ قصدِ، فإذا قام تَبَيَّنَ له أَنَّه تَقَدَّمَ عَلَى إخوانِه فيتَحَرَّك ليَرْجِعَ أو ليتقدَّم، فهذِهِ حَرَكةٌ مَطلوبةٌ في الصَّلاةِ، لأَنَّ فيها كمالَ الصَّلاةِ.

أَمَّا الْحَرَكَةُ الْمُحرَّمَةُ فهي كلُّ حَرَكَةٍ تَبْطُلُ بها الصَّلاةُ، بأنْ تَكونَ حَرَكَةً كثيرةً مُتواليةً لغيرِ ضرورةٍ.

وأمَّا الحركةُ المباحةُ فهي الحركةُ الكثيرةُ للضرورةِ، أو الحركةُ اليسيرةُ للحاجةِ.
وأمَّا الحركةُ المكروهةُ فهي ما عدا ذلك، هكذا قَسَّمَ العُلَمَاءُ الحركةَ في الصَّلاةِ.
إذا عَرَفْتَ الأقسامَ الأربعةَ الواجبَ والمُحرَّمَ والمُباحَ والمُسْتَحَبَّ فها عدا ذَلِكَ فإنَّه مَكْروةٌ.

—~~

(١٨٨٥) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ قِراءةِ الفاتحةِ للمأمومِ في صَلاةِ التَّراوِيحِ؟ وما حُكْمُ تَرْكِها؟ هَلْ تَنقُصُ الصَّلاةُ، يعني ثوابها، أو تَبْطُلُ؟ وكيفَ نَقْرَؤُها معَ الإمامِ وهو يَقْرَأُ القُرْآنَ؟

الجَوَاب: قِراءةُ الفاتحةِ الرَّاجِحُ من أقوالِ أهلِ العلمِ أَنَّهَا رُكْنُ في كلِّ صلاةٍ، سواءٌ كَانَ إِمامًا أو مَأْمُومًا أو مُنفرِدًا، وأنه إذا كَانَ خَلْفَ الإِمامِ الَّذِي يَجْهَرُ بالقراءةِ

وأمَّا حديث أبي هُرَيْرَةَ الَّذِي في السُّننِ أَيْضًا، وهو أَنَّه ذَكَرَ أَن النَّبِيَ سَلِيْ الْضَرَفَ مِنْ صَلَاةٍ جَهَرَ فِيهَا بِالقِرَاءَةِ فَقَالَ: «هَلْ قَرَأَ مَعِي أَحَدٌ مِنْكُمْ آنِفًا؟». فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «إِنِّي أَقُولُ: مَا لِي أُنَازَعُ القُرْآنَ؟». قَالَ: فانتهى النَّاسُ عنها قِراءة عن القراءةِ فيها يَجْهَرُ فيه النَّبِيُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهُ اللهِ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهِ عَلَيْ اللهُ اللهِ عَلَيْ اللهُ عَلَمُ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهُ اللهِ اللهُ ال

ولهذا كَانَ الصوابُ أنَّ قَوْلَ مَنِ ادَّعَى أنَّ القراءةَ خلفَ الإمامِ الَّذِي يَجْهَرُ مَنسوخةٌ لَيْسَ بصَوابٍ؛ لأنَّه لَا يُمْكِنُ نَسْخُ النصِّ معَ إمكانِ الجمعِ، ومن المعلومِ أنَّه

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، رقم (٧٥٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٤).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، رقم (٨٢٣).

⁽٣) أخرجه أبو داود: أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر الإمام، رقم (٨٢٦)، والترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة، رقم (٣١٢)، والنسائي: كتاب الافتتاح، باب ترك القراءة خلف الإمام فيها جهر به، رقم (٩١٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا، رقم (٨٤٨).

إذا أمكنَ الجمعُ بطريقِ التخصيصِ فإنَّه لَا يُصَارُ إلى النَّسخِ.

-620-

(١٨٨٦) السُّؤَالُ: كم عَدَدُ رَكَعَاتِ التَّراوِيحِ، أهي عِشرونَ ركعةً أم ثَمانِ، وقد ثَبَتَ أَنَّه ﷺ لم يَكُنْ يَزِيدُ عَلَى إِحْدَى عَشْرةَ ركعةً (١)، فَهَلِ الأَولى مُتابعةُ الإمامِ أم الالتزامُ بالسُّنَّةِ؟

الجَوَابُ: نَقولُ: لَا رَيْبَ أَنَّ الاقتصارَ فِي التَّرَاوِيحِ عَلَى إِحْدَى عَشْرةَ رَكعةً وَلاثُ عَشْرةَ رَكعةً هُوَ الأَولِي، وهو المُوافِقُ للسُّنَّةِ، ولكنْ معَ ذَلِكَ لَا بَأْسَ أَنْ يُزَادَ عَلَى ذَلكَ؛ لأَنَّ السَّلَفَ كانوا يَزِيدون عَلَى هَذَا العددِ ولا يُنكِر بعضُهم عَلَى بعضٍ، وأمَّا مَن أَنْكَرَ وزَعَمَ أَن الزِّيادةَ مُحرَّمةٌ فإنَّ قولَه مَردودٌ بِقَوْلِ النَّبِيِّ عَيْقِ حِينَ سُئِلَ عن صلاةِ اللَّيْلِ قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى» (٢). فبيَّنَ الرَّسُولُ عَيْقِ العَدَدَ الَّذِي يَجِبُ أَن تَكونَ عَلَيْهِ صلاةُ اللَّيْلِ فَالَ: همَثْنَى مَثْنَى » (١). فبيَّنَ الرَّسُولُ عَيْقِ العَدَدَ الَّذِي يَجِبُ أَن تَكونَ عَلَيْهِ صلاةُ اللَّيْلِ فِي كُلِّ تَسْليمةٍ، ولو كَانَ هُنَاكَ عَدَدٌ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ صلاةُ اللَّيْلِ فِي كُلِّ تَسْليمةٍ، ولو كَانَ هُنَاكَ عَدَدٌ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ صلاةُ اللَّيْلِ فِي مِقدارِ عُمومِ التسليماتِ لَبَيْنَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ إِذْ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ البيانِ عن وقتِ الحاجةِ، في مِقدارِ عُمومِ التسليماتِ لَبَيْنَهُ النَّبِيُ عَلَيْهِ إِذْ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ البيانِ عن وقتِ الحاجةِ، فلمَ مَلَّا أَطْلَقَ النَّبِيُ عَلَيْهِ الأَمْرَ عُلِمَ أَنَّه ليسَ له حَدُّ وَاجِبٌ.

وعلى هَذَا فنَقول: إن مُتابعةَ الإمامِ في صَلاةِ ثلاثةٍ وعشرينَ ركعةً أو أكثرَ من ذَلِكَ هُوَ السُّنَّةُ، وهو الأفضلُ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»(٣). فإذا

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب كَانَ النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه، رقم (٣٥٦٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨).

⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر، رقم (۹۹۰)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٤٩).

⁽٣) أخرجه البخاري: أبواب تفسير الصَّلاة، باب صلاة القاعد، رقم (١١١٣)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب ائتهام المأموم بالإمام، رقم (٤١٢).

كنتَ تَعتقِدُ أَنَّه إمامُك من حِين ما دَخَلْتَ مَعَه فاتَّبِعْهُ؛ لأنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلامُ كَنتَ تَعتقِدُ أَنَّه إمامُك من حِين ما دَخَلْتَ مَعَه فاتَّبِعْهُ؛ لأنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلامُ يَكرَهُ المُخالفة أشدَّ يَقولُ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»، والنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ يَكرَهُ المُخالفة أشدً الكراهةِ ويقولُ: «لَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ» (١).

فالذي يَنْبَغِي للإحوانِ الحَريصِينَ عَلَى اتَّبَاعِ السُّنَّةِ فِي هَذَا وغيرِه أَنْ يُتابِعوا الإمامَ عَلَى ما كَانَ عليه، ولهذا سُئِلَ ابنُ عُمَرَ رَضَالِكُ عَنْهَا فِي الدَّفْعِ -أَظُنُّ مِن عَرَفَة ، نَسِيتُ هل هو الدَّفْعُ الَّذِي مِن عَرَفَة أو المُزْدَلِفَةِ - فقال: إذا دَفَعَ إمامُكَ فَادْفَعْ. يعني حَتَّى لو لم يَدْفَعْ عَلَى الوقتِ الَّذِي هُو السُّنَّةُ فَانْتَظِرْه وَادْفَعْ معه، مع أَنَّ ابنَ عُمرَ من أَشدِ النَّاسِ تَحَرِّيًا لاتِّباعِ السُّنَّةِ وتَمَسُّكًا بها، ولكنَّ المخالفة أَمْرُها عظيمٌ وليستْ بالهيِّنةِ.

وابنُ مَسعودٍ رَضَّالِيَهُ عَنهُ حِينَ بَلَعَه أَنَّ عَثْمَانَ رَضَّالِيَهُ عَنهُ صَلَّى أَربعًا في مِنَى، وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ يُصَلِّي في مِنَى ركعتينِ في الحَجِّ، وأبو بكرٍ صَلَّى ركعتينِ، وعُمَّلُ ركعتينِ، وعُمَّانُ صَلَّى ركعتينِ ثهاني سنينَ من خلافتِه، ثمَّ صَلَّى أَربعًا، فبلَغَ ذَلِكَ صَلَّى ركعتينِ، وعُثَانُ صَلَّى ركعتينِ ثهاني سنينَ من خلافتِه، ثمَّ صَلَّى أَربعًا، فبلَغَ ذَلِكَ ابنَ مَسْعودٍ رَضَّالِتُهُ عَنهُ فقال: إنَّا للهِ وإنا إليه رَاجِعونَ. فاسترجعَ ورَأَى أَنَّ هَذَا أَمرٌ عظيمٌ، وَمَعَ ذَلِكَ صَلَّى خَلْفَه أَربعًا، فقِيلَ له: يا أبا عبدِ الرحمنِ، كَيْفَ أَمُّمُت؟ فقال: إنَّ السَّلَفَ عظيمٌ، وَمَعَ ذَلِكَ صَلَّى خَلْفَه أَربعًا، فقِيلَ له: يا أبا عبدِ الرحمنِ، كَيْفَ أَمُّمُت؟ فقال: السَّلَفَ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ عَلَى الإَمْامِ، عِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ الصَالَحَ يَرُوْنَ أَن اتفاقَ الكلمةِ والوفاقَ وتركَ الاختلافِ ما لم يَكُنْ في أمرٍ مُحَرَّمِ الصَالَحَ يَرُوْنَ أَن اتفاقَ الكلمةِ والوفاقَ وتركَ الاختلافِ ما لم يَكُنْ في أمرٍ مُحَرَّم الصَالَحَ يَرُوْنَ أَن اتفاقَ الكلمةِ والوفاقَ وتركَ الأَمَّةِ وائتلافُها واتفاقُها.



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصّلاة، باب تسوية الصفوف، رقم (٤٣٢).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصَّلاة بمنى، رقم (١٩٦٠).

(١٨٨٧) السُّوَّالُ: هَلْ تَجوزُ صَلاةُ التَّراوِيحِ لِثلاثةِ أَشخاصٍ في الباديةِ مُنْقَطِعِينَ عن الحيِّ الَّذِي يَكْثُرُ فيه السكَّانُ؟

الجَوَاب: يُشْرَع لَمَن لَم يَكُنْ حَوْلَهُم مَسْجِدٌ يُصَلُّونَ فيه أَنْ يُقِيموا صلاةً التَّراوِيحِ ولو كانوا اثنينِ أو ثلاثةً أو أربعةً، بل لو كَانَ واحدًا فله أَنْ يَقومَ بذلك؛ لأنَّ التَّراوِيحِ هِيَ قِيامُ رَمَضَانَ، وقد قَالَ النَّبِيُّ عَيَالِهُ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (١).

-69P

(١٨٨٨) السُّؤَالُ: دَخَلْنا المَسْجِدَ ثلاثةً فوَجَدْنا الإمامَ انْتَهَى من صَلاةِ العشاءِ، فَهَلِ الأفضلُ أن نُصَلِّيَ نحن العشاءَ جماعةً، أم ننتظِر صلاةَ الإمامِ التراويحَ ونصلي خلفَه بنِيَّةِ العشاءِ ونُتِمُّ الباقي؟

الجَوَاب: إذا دَخَلَ جماعةٌ والإمامُ يُصَلِّي التَّراوِيحَ فإنَّ الأفضلَ أَنْ يُصَلُّوا هم صلاة العشاء، لكن يكونون في محَلِّ بعيدٍ عن التشويشِ عَلَى المُصلِّين، ثمَّ إذا فَرغوا من صلاة العشاء دَخَلوا مع الإمام، أمّا إذا دَخَلَ رجلٌ واحدٌ فقطْ والإمامُ يُصلِّي من صَلاةِ العشاءِ وَهَذَا الرجلُ لم يُصلِّ العشاء، فإنَّه يَدْخُلُ مع الإمامِ فيُصلِّي خَلْفَه بنِيَّةِ التَّراوِيحَ، وَهَذَا الرجلُ لم يُصلِّ العشاء، فإنَّه يَدْخُلُ مع الإمامِ فيصلِّي خَلْفَه بنِيَّةِ العشاء، فمثلًا إذا كَانَ قَدْ أَدْرَكَ الإمامَ في الرَّكْعَةِ الأُولَى من التَّراوِيحِ فإنَّه إذا سَلَّم الإمامُ أَحدُ رَحمَهُ أَسَلَ مَعه في الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فإذا سَلَّمَ الإمامُ أَتَى بثلاثِ رَكَعاتٍ، وقد نصَّ الإمامُ أحدُ رَحمَهُ أَسَلَ عَلى جوازِ هَذِهِ المسألةِ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب: صوم رمضان احتسابًا من الإيهان، رقم (٣٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم (٧٥٩).

(١٨٨٩) السُّؤَالُ: فَاتَتْنِي صلاةُ العشاءِ ودَخَلْتُ المَسْجِدَ والإمامُ يُصَلِّي التراويحَ، فَدَخَلْتُ مَعَه بِنِيَّةِ صلاةِ العشاءِ، وصَلَّيْتُ مَعَه رَكْعَتَيْنِ، فَهَلْ آتِي بِالباقِي؟

الجواب: دَخَلَ مَعَهم بنِيَّةِ العشاءِ، فصارَ مُفْتَرِضًا خَلْفَ مُتَنَفِّلٍ، فَهَلْ هَذَا جَائِزٌ؟ اخْتَلَفْتُمْ واخْتَلَفَ العُلهاءُ قَبْلَكُمْ، فيرَى بَعْضُ العلهاءِ أَنَّ صَلاةَ المُفْتَرِضِ خَلْفَ المُتنفِّلِ لا تَجُوزُ؛ لأَنَّه لا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ أَعْلَى مِنَ المَّبُوعِ، والتابعُ هُوَ المأمومُ يُؤدِّي فريضةً، والمتبوع، والتابعُ هُوَ المأمومُ يُؤدِّي فريضة، والمتبوع، فالمتبوع، فالمنامُ يُؤدِّي نافلة، والمعقولُ أَنْ يكونَ التابعُ مثلَ المتبوع، أَمَّا أَنْ يكونَ التابعُ مثلَ المتبوع، أو دُونَه، أمَّا أَنْ يكونَ أَعْلَى منه فلا يَصِحُّ.

وذَهَبَ بعضُ أَهْلِ العِلْمِ إِلَى أَنَّه يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ المُفْتَرِضُ خَلْفَ الْمَتَفَّلِ، والدليلُ على ذَلِكَ حَدِيثُ معاذٍ: أَنَّه كَانَ يُصَلِّي مع النبيِّ عَلَيْ العشاءَ ثم يَنْصَرِفُ إلى قَوْمِه فَيُصَلِّي جَمَ تلكَ الصَّلاةَ (۱). ففي هَذَا دليلُ واضحٌ عَلَى جَوَازِ اقتداءِ المُفْتَرِضِ المُتنفِّلِ؛ لأَنَّه لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْوِيَ مُعاذُ صلاتَه معَ النبيِّ عَلَيْ الَّذِي يَجِيءُ مِنْ قَومِه لِيَحْضُرَها؛ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْوِيَ مُعاذُ صلاتَه معَ النبيِّ عَلَيْ الَّذِي يَجِيءُ مِنْ قَومِه لِيَحْضُرَها؛ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْوِيَما نَفْلًا ويَجْعَلَ الفَرْضَ لِيُصَلِّيه بأصحابِه، هَذَا بَعِيدٌ لِيَحْضُرَها؛ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْوِيَها لَفْلًا ويَجْعَلَ الفَرْضَ لِيُصَلِّيه بأصحابِه، هَذَا بَعِيدٌ جِدًّا، ثمَّ إِنَّه قَدْ جاءَ في بعضِ الرِّواياتِ: «فَهِيَ لَهُ نَافِلَةٌ، وَهُمْ فَرِيضَةٌ» (١).

لَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: هَلْ تَعْتَقِدُ أَنَّ الرسولَ ﷺ يَعْلَمُ الغَيْبَ؟ فنقولُ: لَا يَعْلَمُ الغيب؛ لأنَّ اللهَ يَقُولُ له: ﴿ قُل لَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَانِنُ ٱللهِ وَلاَ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلاَ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَانِنُ ٱللهِ وَلاَ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلاَ أَقُولُ لَكُمْ إِنِي مَلَكُ ﴾ [الأنعام: ٥٠]، فإذا كَانَ ﷺ لَا يَعْلَمُ الغيب، فما الَّذِي يُدْرِيهِ أَنَّ أَقُولُ لَكُمْ إِنِي مَلَكُ ﴾ [الأنعام: ٢٠]، فإذا كَانَ ﷺ لَا يَعْلَمُ الغيب، فما الَّذِي يُدْرِيهِ أَنَّ مُعاذًا يَذْهَبُ إِلَى قَوْمِه يُصَلِّي بهمُ العشاءَ وقد صَلَّى معه؟ لأنَّ قَوْمَه جَاؤُوا يَشْتَكُونَه مُعاذًا يَذْهَبُ إِلَى قَوْمِه يُطَلِّي بهمُ العشاءَ وقد صَلَّى معه؟ لأنَّ قَوْمَه جَاؤُوا يَشْتَكُونَه

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا صلى ثم أمَّ قومًا، رقم (٧١١)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب القراءة في العشاء، رقم (٤٦٥).

⁽٢) أخرج هَذِهِ الرواية الدارقطني (٢/ ١٤، رقم ١٠٧٦).

في الإطالةِ، ولكِنْ يَرُدُّ عليَّ فيقولُ: وما الَّذِي أَدْرَاكَ أَنَّه يُصَلِّي مع الرسولِ ﷺ ثم يَذْهَبُ إليهمْ؟! رُبَّما يُصَلِّي بهمْ ويُطِيلُ وهو لم يُصَلِّ مع الرسولِ! فهذا مُشْكِلٌ؛ لكِنَّنا نَعْلَمُ أَنَّ الحديثَ: كَانَ يُصَلِّي معَ النبيِّ عَيَّكِيٍّ، ثمَّ يَرْجِعُ إلى قَوْمِه فيُصَلِّي جممْ تلكَ الصَّلاةَ، يُرِيدُ بذلكَ أَنْ تكونَ الفريضةُ معَ الرسولِ، والنافلةُ مع قَوْمِهِ، وإذا فَرَضْنَا جَدَلًا أَنَّ الرسولَ ﷺ لم يَعْلَمْ؛ فإنَّ اللهَ يَعْلَمُ به، ولو كَانَ فِعْلُه خَطَأً لَأَنْزَلَ اللهُ بيانَ خَطَئِه، ولذلكَ الْمُنافقونَ الذين يُبَيِّتُونَ ما لَا يَرْضَى مِنَ القَوْلِ والناسُ لَا يَعْلَمُونَ به هلْ سَكَتَ اللهُ عنهم؟ قَالَ: ﴿ يَسَتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ [النساء:١٠٨]، فعُلِمَ بهذهِ الآيةِ الكريمةِ أنَّه لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ فِي عَهْدِ الرسولِ ﷺ شيءٌ لَا يُرْضِي اللهَ ولو كَانَ خَفِيًّا عَنِ الناسِ إِلَّا بَيَّنَهُ اللهُ، ولهذا كُلُّ ما فُعِلَ في عَهْدِ الرسولِ ﷺ مِنْ أُمورِ العباداتِ إذا سَكَتَ اللهُ عنه فَهُوَ عِبادةٌ، وقد اسْتَدَلَّ الصحابةُ بِجَوَازِ العَزْلِ بإِقرارِ اللهِ لَمُمْ حيثُ قَالَ جابرٌ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: «كنَّا نَعْزِلُ والقرآنُ يَنْزِلُ»(١)، يَعْنِي لو كانَ هَذَا مما يُنْهَى عنه لَنَهَى عنهُ القرآنُ، اللهِمُّ: أَنَّ حديثَ معاذٍ وَاضِحٌ في جوازِ ائْتِهَامِ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَنَفِّلِ، وإذا جَاءَ نَهْيُ اللهِ بَطَلَ نَهْيٌ مَعَهُ، إِذَا جَاءَ الْكَتَابُ وَالسُّنَّةُ لَيْسَ لأَحَدٍ قَوْلٌ، فَانْتَبِهْ لِذَلِكَ. عَلَى هَذَا إذا دَخَلْتَ والإمامُ يُصَلِّي التراويحَ، ودَخَلْتَ معَه وأَنْتَ تَنْوِي العشاءَ وهو يُصَلِّي التَّرَاوِيحَ فهذا جَائِزٌ؛ لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّنَا جَوَّزِنَا أَنَّ الْمُفْتِرِضَ يُصَلِّي خَلْفَ الْمُتنفِّلِ، ويَلْزَمُ هَذَا الَّذِي دَخَلَ معَ الإمامِ الَّذِي يُصَلِّي التراويحَ إذا صَلَّى الإمامُ ركعتينِ يَلْزَمُه أَنْ يُتَمِّمَ صلاةَ العشاءِ بصلاةِ ركعتينِ بَعْدَ تسليمِ الإمامِ، ذلكَ إذا كَانَ مُقِيمًا، أمَّا إذا كَانَ مُسافرًا سَلَّمَ معَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب العزل، رقم (۵۲۰۸)، ومسلم: كتاب النكاح، باب العزل، رقم (۱٤٤٠).

الإمام؛ لأنَّ المُسافِرَ فَرْضُه الركعتانِ.

لَكِنْ قَدْ يَأْتِي وَاحِدٌ ويَقُولُ: إذا صَلَّى معَ الإمامِ صلاةَ التراويحِ وهو مُقِيمٌ وصَلَّى ركعتينِ، كَيْفَ تُجِيزُ له أَنْ يَقُومَ ويَأْتِيَ ببقيةِ صَلاتِهِ، هَلْ هَذَا إِلَّا مُحَالفةٌ للإمامِ؟ نقولُ: هَذِهِ المخالفةُ لَا تَضُرُّ؛ لأنَّها وقعتْ بعد مفارقةِ الإمام، وقد ثَبَتَ أنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بأصحابِه في غزوةِ الفَتْحِ يُصَلِّي بأَهْلِ مَكَّةَ ويقولُ: «أَتِمُّوا يَا أَهْلَ مَكَّةَ، فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ »(١)، فيُصَلِّي ركعتينِ، ثم إذا سَلَّمَ قَامَ أَهْلُ مَكَّةَ فأَكَثُوا أَرْبِعًا، وقد نَصَّ الإمامُ أَحْمَدُ (٢) رَحِمَهُ أَللَّهُ عَلَى أَنَّه يَجوزُ للإنسانِ أَنْ يُصَلِّيَ العشاءَ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي التراويح، معَ أَنَّ المَشْهُورَ مِنْ مَذْهَبِهِ عِنْدَ الْمَتَّأَخِّرِينَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وبهذا نَعرِفُ أَنَّ مَذْهَب الإمامِ الاصطلاحيَّ غيرُ مَذْهَبِهِ الشخصيِّ، فَانْتَبِهْ لهذه القاعدةِ، لأنَّه أحيانًا يُقَالُ: هَذَا مَذْهَبُ الإمامِ أَحمدَ، لَا يَعْنِي أَنَّه مَذْهَبُه الشخصيُّ؛ بل مَذْهَبُه الاصطلاحيُّ الَّذِي اصْطَلَحَ عَلَيْهِ أَصِحَابُه، وإلَّا فَقَدْ يكونُ مَذْهَبُ الإمامِ الشخصيُّ مُخَالِفًا لمذهَبِهِ الاصطلاحيِّ، مثالُ ذلكَ: قولُ الإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كنتُ أَقُولُ بوُقُوعِ طلاقِ السكرانِ حتَّى تَبَيَّنتُه فرأيتُ أَنَّنِي إذا أَجَزْتُه أتيتُ خَصْلَتَيْنِ: حَرَّمْتُها عَلَى زَوْجِها، وأَبَحْتُها لغَيْرِه، وإذا لم أُجِزْهُ أَتَيْتُ خَصْلَةً واحدةً: وهي أنَّنِي أَبَحْتُها لِزَوْجِها، وإتيانُ الخَصْلَةِ الواحدةِ أَهْوَنُ مِنْ إتيانِ الخَصْلَتَيْنِ» (٢)، يَعْنِي بهذا الكلام رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّه كَانَ في الأَوَّلِ يَرَى أَنَّ السكرانَ إذا طَلَّقَ وَقَعَ طلاقُه، ثمَّ هُوَ الآنَ لَا يَقُولُ بِوُقوع طلاقِ السكرانِ؛ معَ أنَّ مَذْهَبَهُ الاصطلاحيَّ أنَّ السكرانَ إذا طَلَّقَ يَقَعُ طَلاقُه.

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب متى يتم المسافر؟، رقم (١٢٢٩).

⁽٢) انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي (٢/ ٢٧٩).

⁽٣) انظر: الإنصاف معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي (١٥/ ٩٩).

(١٨٩٠) السُّؤَالُ: إنَّنا نُشَاهِدُ أَناسًا يُصَلُّون مع الإمامِ التراويحَ، وإذا جاءَ الشَّفْعُ والوَثْرُ انْصَرَفُوا عنه، فَهَلْ يُكْتَبُ لهم قيامُ ليلةٍ كها جاءَ في الحديثِ^(۱)، أمْ يَجِبُ متابعةُ الإمامِ حتَّى يَنْصَرِفَ؟

الجواب: لَا يُكْتَبُ لهم قيامٌ؛ لأنَّهُمُ انْصَرَفُوا قبلَ انصرافِ الإمام، ولكِنْ لَا يَجِبُ عليهم أَنْ يَبْقُوا مَعَ الإمام؛ لأَنَّ أَصْلَ قيامِ رمضانَ ليسَ عَلَى سبيلِ الوجوبِ؛ بَلْ هُوَ عَلَى سبيلِ الاستحبابِ، فلو صَلَّى الإِنْسَانُ فَرِيضةً ثمَّ انصرفَ لم يَكُنْ آيُهَا بَلْ هُوَ عَلَى سبيلِ الاستحبابِ، فلو صَلَّى الإِنْسَانُ فَرِيضةً ثمَّ انصرفَ لم يَكُنْ آيُهَا بهذا، ولكِنَّه قَدْ فاتَه خَيْرٌ كثيرٌ، وهو قولُ النبيِّ عَلَيْهُ: "مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا عُفْوَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ" أَنَ فَالَّذِي يَنْبَغِي لِمَنْ صَلَّى خَلْفَ الإمامِ أَنْ يَبْقَى مَعَ الإمامِ حتَّى يَنصرِف، فهذا خَيْرٌ مِنْ كُونِه يَنْصَرِفُ قَبْلَ الإمامِ ويُصلِّى فِي آخِرِ الليلِ؛ لأَنَّ الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلاةِ مُن يَعْلَمُ أَنَّ انصرافَهم قبلَ أَنْ يُوتِرُوا مِع الليلِ؛ لأَنَّ الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلاةِ مُن اللّه المَوْمِنِ أَنْ يَعْلَمُ أَنَّ الصَّلاةِ مَعَ الإمامِ، وأَنْ يُغْتَمَ صلاتَه الإمامِ واحيائِهم الليلَ؛ لو كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ فِي ذلكَ خَيْرًا لأَرْشَدَهُمْ إليه بلا رَيْبٍ. فذلَّ مَنْ المَامِ واحيائِهم الليلَ؛ لو كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ الصَّلاةِ مَعَ الإمامِ، وأَنْ يُغْتِمُ صلاتَه هَذَا عَلَى أَنَّ الرَّهِ وَلَى يَنْبُونُ أَنَّ فِي ذلكَ خَيْرًا لأَرْشَدَهُمْ إليه بلا رَيْبٍ. فذلَّ مَنْ إلمامِ واحيائِهم الليلَ؛ لو كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ فِي ذلكَ خَيْرًا لأَرْشَدَهُمْ إليه بلا رَيْبٍ. فذلَ مَن المَامِ، وأَنْ يُغْتِمَ صلاتَه معَ إمامِه؛ حتَّى تَتَوَحَّدَ كَلِمَةُ المُسلِمِينَ، ويَكُونُوا أُمَّةً واحدةً، ولكِنْ لو فُرِضَ أَنَّه صَلَّ في آخِرِ الليلِ، فإنَّه يُصَلِّي ركعتينِ، ولا يَنْقُضْ وِثْرَهُ، ولا يُوتِرْ مَرَّةً ثانيةً.

-599

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٧٤٩)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٠٥)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب: صوم رمضان احتسابًا من الإيهان، رقم (٣٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم (٧٥٩).

(١٨٩١) السُّؤَالُ: أَرجُو أَن تُوجِّهُونا كيفَ نُصَلِّي الوتْرَ هَذِهِ اللَّيَالِيَ، أَنْصَلِّيهِ معَ التَّراويح، أم في آخِرِ الليلِ؟ وكيفَ يَحْصُلُ لنا مُتابَعَةُ الإمامِ؟

الجواب: الَّذِي أَرَى في هَذَا السؤالِ أَن تُصَلِّيَ معَ الإمامِ الأوَّلِ حتى يُسَلِّمَ، فإذا سَلَّمَ من الوِتْرِ أَتيتَ برَكْعَةٍ ليكونَ هَذَا شَفْعًا للوترِ، ثم تُوتِرُ معَ الإمامِ الثَّانِي في آخِرِ اللّيلَ من الوِتْرِ أَتيتَ برَكْعَةٍ ليكونَ هَذَا شَفْعًا للوترِ، ثم تُوتِرُ معَ الإمامِ الثَّانِي في آخِرِ اللّيلِ اللّيلِ، وبهذا تكونُ مُمْتَئِلًا لقولِ الرسولِ عَلَيْةٍ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللّيلِ وَبُدًا "(۱).

ولكنْ هنا مسألَةٌ وهِي: أن بعض الناسِ قَدْ يُورِدُ عَلَيْنَا إيرادًا عَلَى هَذَا القولِ فيقولُ: إنَّ النبيَّ ﷺ ثَبَتَ عنه أنه لم يَزِدْ في رمضانَ ولا غيرِهِ عَلَى إحْدَى عشْرَةَ ركعةً (٢)، وربيا صلَّى ثلاثَ عَشْرَةَ ركعةً (٢)، وأنت إذا وجَهْتَنَا إلى هَذَا التَّوجِيهِ تُرِيدُ منَّا أَن نُصَلِّي أَربعًا وعِشرين أوَّلَ الليلِ، ثم إحْدَى عَشْرَةَ، فيَصِيرُ خُسًا وثلاثين، والنبيُ ﷺ لم يَزِدْ في رمضانَ ولا غيرِهِ عَلَى إحْدَى عَشْرَةَ كما قالتْ عائِشَةُ رَضَالِيَّهُ عَنْهَ (٤)، وهي مِنْ أَعْلَمِ الناسِ بحالِ الرَّسولِ ﷺ، فكيفَ تُوجِّهُ إلى خلافِ هَدْي النبيِّ ﷺ

وأقول: إن هذَا إشكالٌ، والجوابُ عنْه: أننا لم نُوَجِّه إلى خلافِ هَدْي النبيِّ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (۹۹۸)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، رقم (۷۵۱).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ، رقم (٧٣٨).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، كَيْفَ كَانَ صلاة النبي ﷺ؛، رقم (١١٣٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٦٤).

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب قيام النبي بالليل في رمضان وغيره، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي...، رقم (٧٣٨).

عَلَيْ وَنَبْرَأُ إِلَى اللهِ وَنَعُوذُ بِهِ أَنْ نُوَجِّهَ إِلَى خلافِ هَدْيِ رَسُولِهِ عَلَيْ وإذا قُدِّرَ أَن وَجَهْنَا إِلَى خِلافِ هَدْيِ الرسولِ وَجَبَ أَنْ يُرَدَّ علينا قَوْلُنا، وتُضْرَبَ بِهِ وُجُوهُنَا لَا عُرْضُ الحائطِ، لكننا نُوجَهُ هَذَا التوجية لأننا نَرَى أَن هَذَا مُقْتَضَى سُنَّةِ الرسولِ عَرْضُ الحائطِ، لكننا نُوجَهُ هَذَا التوجية لأننا نَرَى أَن هَذَا مُقْتَضَى سُنَّةِ الرسولِ عَيْنَ فَقَدْ قَالَ النبيُّ عَلَيْ : "إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ"، وقالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِثْرًا»، فإذا قلنا: إذا تَابَعْتَ الأوَّلَ وشَفَعْتَ برَكْعَةٍ، وأَوْتَرْتَ معَ الثاني فَقَدْ تَابَعْتَ الإمامَ الثاني، وجَعَلْتَ آخِرَ صَلاتِكَ بالليل وِثْرًا.

فإذا قال إنسانٌ: كَيْفَ يَكُونُ الأُوَّلُ مُتابَعًا وقد أتيتَ بعدَهُ بركْعَةٍ؟

نقول: الإتيانُ برَكْعَةٍ بعدَ سلامِ الإمامِ لَا يَمْنَعُ من الْتَابَعَةِ؛ بدليلِ أَنَّ الرَّسولَ وَعَلَيْ كَانَ يُصَلِّي بأهلِ مكَّة ويقول: «أَعَوُّا يَا أَهْلَ مَكَّة فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ» (٢)، أي مسافِرُونَ، مسافِرُونَ، فكان يُصَلِّي ركْعَتينِ؛ لأنه مُسافِرٌ، ويأمُرُهم أَنْ يُصَلُّوا أربعًا فيُتِمُّوا الصَّلاة؛ فدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الإتيانَ برَكْعَةٍ زائدةٍ عَلَى الإمامِ لَا يمْنَعُ مِنَ الائتهامِ بِهِ.

ثم إنَّ الزيادَة التي زِدْتَ إلى خمسٍ وثلاثينَ والرَّسُولُ عَلَيْهِ لَا يُصَلِّي إلا إِحْدَى عَشْرَة أو ثلاثَ عَشْرَة، فهذا أَيْضًا مِنَ السُّنَّةِ، إذا كانَ الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قال في الإِمَامِ: « إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ، فَارْفَعُوا، وَإِذَا وَلَيْ صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا» (٣)، وأنتَ إذا صَلَّيْتَ خلفَ الإمامِ قاعِدًا وأنت قادرٌ عَلَى القيام فقَدْ تَرَكْتَ رُكْنًا من أركانِ الصَّلاةِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجماعة والإمامة، باب إنها جعل الإمام ليؤتم به، رقم (٦٥٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب التشهد في الصَّلاة، رقم (٤٠٤).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصّلاة، باب متى يتم المسافر؟، رقم (١٢٢٩).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصّلاة، باب: إنها جعل الإمام ليؤتم به، رقم (٢٥٦)، ومسلم: كتاب الصّلاة، باب اثتهام المأموم بالإمام، رقم (٤١٢).

فكُلُّ ذَلِكَ مِنْ أَجلِ الْمَتَابَعَةِ، والصحابَةُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ حِينَ أَنْكُرُوا عَلَى عَثْمَانَ أَتَمَ، وَضَالِلَهُ عَنْهُ إِمّامَ الصَّلَاةِ فِي مِنَى فِي الحجِّ، حتى إِن ابنَ مَسعودٍ ليَّا بَلَغَهُ أَن عُثْمَانَ أَتَمَ، استَرْجَعَ، أي: قال: إِنَّا لللهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، وَمَعَ ذَلِكَ كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَهُ أَربَعًا (١)، وكلُّ ذَلِكَ كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَهُ أَربَعًا (١)، وكلُّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ المتابَعَةِ وعدم المخالَفَةِ.

وإذا أتينا إلى فِعْلِ أَنَمَّةِ المسلمين، فالإمامُ أَحمدُ بنُ حنبلٍ رَحِمَهُ آللَهُ كَانَ يَرَى أَن القُنوتَ في صلاةِ الفَجْرِ بِدْعَةُ، وَمَعَ ذَلِكَ يَقُولُ: (إذا صَلَّى خَلْفَ إمامٍ يَقْنُتُ في صلاةِ الفَجْرِ فليُتابِعْهُ وليؤمِّنْ عَلَى دُعائهِ) (٢)، ولم يَقُلْ: فليَنْصَرِفْ عنه.

إذن عندنا من السُّنَّة، ومن عَمَلِ الصحابة، ومن أقوالِ الأئمَّة ما يُشْبِتُ أن المُخطَلُ للإنسانِ أَنْ يُتَابِعَ إمامَهُ، ولا يُعَدُّ ذَلِكَ خِلافًا للسُّنَّة؛ لأن الخلاف شرُّ، خلافُ المسلمين وتَفَرُّ قُهم شَرُّ بلا شَكَّ، فالذين يَجتَهِدُونَ من الإخوة إذا صلَّى الإمامُ عَشْرَ ركعاتٍ، يعني: خُس تسليهاتٍ جَلسُوا وانتظرُوا حتى يأتِيَ الوِتْرُ ثم أَوْتَرُوا، لا شَكَّ أنهم فيها نرى حَرَمُوا أَنفسَهُم خيرًا كثيرًا، ولو صَلَّوْا معَ الإمامِ لكانَ في ذَلِكَ مُوافِقةٌ للجهاعةِ، والزيادةُ في الصَّلاةِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ ركعةً ليست مَنوعةً أبدًا، فإن الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلاةِ وَالسَّلَامُ قَالَ: «أَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ» (١٣)، وقال حين الرسولَ عَلَيْهِ الليلِ: «صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى» (١٠)، ولم يُحَدِّدُها بركعاتٍ، والسَّلَفُ سُئِلَ عن صلاةِ الليلِ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى» (١٠)، ولم يُحَدِّدُها بركعاتٍ، والسَّلَفُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصَّلاة، باب الصَّلاة بمنى، رقم (۱۰۸٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب قصر الصَّلاة بمنى، رقم (٦٩٥).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح (٤٣٥).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب فضل السجود والحَّث عليه، رقم (٤٨٩).

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٦٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مَثْنَى مَثْنَى والوتر ركعة، رقم (٧٤٩).

والسَّلَفُ رُوِيَ عَنْهُم في قيامِ الليلِ في رمضانَ ألوانٌ من الزيادَةِ والنَّقْصِ، فكانوا إذا خَفَّفُوا القراءةَ زادُوا في الرَّكَعاتِ، وإذا أَطالُوا القِراءةَ قلَّلُوا.

(۱۸۹۲) السُّؤَالُ: إذا دَخَلْتُ المسجدَ الحرامَ وقد انتَهَتْ صَلاةُ العِشاءِ وأنا لم أُصَلِّ فها هُو الأَوْلَى، أَنْ أُصَلِّيَ العشاءَ مُنْفَرِدًا أو معَ الجهاعَةِ، عِلْمًا بأنَّ صَلاةَ التراويحِ قدْ بَدَأَتْ ولو صَلَّيْنَا جماعةً لَأَزْعَجْنَا المُصَلِّينَ، أو أَدْخُلَ معَ الإمامِ في صَلاةِ التَّراويحِ وأَنْوِيَ العشاءَ؟

الجواب: الأولى أن تَدْخُلوا معَ الإمامِ بِنِيَّةِ العِشاءِ، هكذا نَصَّ الإمامُ أَحْمَدُ وَحَمَهُ اللَّهُ اللَّ اللَّهِ اللَّهِ العِشاءِ، وَحَمَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى أَنَّ الإِنْسَانَ إذا جَاءَ والإمامُ يُصَلِّي التراويحَ دَخَلَ معَهُمْ بنِيَّةِ العِشاءِ، ولا يَضُرُّ اختلافُ النَّيَّةِ بينَ الإمامِ والمأمومِ؛ لأنَّ المَحْظورَ هُوَ أَنْ يَختلِفَ الإمامُ والمأمومُ في الأفعالِ، أمَّا في النَّيَّةِ فلا يَضُرُّ، وقد ثَبَتَ في الصَّحيحينِ أن مُعاذَ بنَ جَبَلٍ والمأمومُ في الأفعالِ، أمَّا في النيَّةِ فلا يَضُرُّ، وقد ثَبَتَ في الصَّحيحينِ أن مُعاذَ بنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي معَ النبيِّ عَلَيْهُ صَلاةَ العِشَاءِ، ثمَّ يَعودُ إلى قومِهِ فيصلي بهِمْ، فتكونُ له نافِلَةً ولهُمْ فريضَةً (١).

وأُنبَّهُ عَلَى أنه إذا صلَّى معَ الإمامِ التَّراويحَ وسَلَّمَ الإمامُ وقد صَلَّى هُوَ رَكعتين، ثم قامَ الإمامُ يصَلِّي من جديدِ التسليمَةَ الثانية، فَهَلْ يَدْخُلُ هَذَا المأمومُ معَ الإمامِ؟ أو نقولُ: يَستَمِرُّ في صلاةِ العشاءِ مُنْفَرِدًا؟ نقولُ بالثاني، استَمِرَّ في إتمامِ صلاةِ العِشاءِ مُنْفَرِدًا؟ لأنك لو دَخَلْتَ معَ الإمامِ لَزِمَ أن تكونَ قَدْ شَرَعْتَ في صَلاتِكَ قبلَ أَنْ مُنْفَرِدًا؛ لأنك لو دَخَلْتَ معَ الإمامِ لَزِمَ أن تكونَ قَدْ شَرَعْتَ في صَلاتِكَ قبلَ أَنْ

⁽١) انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٢/ ٢٧٩).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا صلى ثم أم قوما، رقم (٧١١)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب القراءة في العشاء، رقم (٤٦٥).

يَشْرَعَ الإمامُ في صَلاتِهِ؛ لأنك الآن في إتمامِ الصَّلاةِ لَسْتَ في البِدايَةِ، فالأَوْلَى أن تُتِمَّهَا منْفَرِدًا.

(١٨٩٣) السُّؤَالُ: إذا غَلَبَ النَّومُ الإِنْسَانَ وهو في صَلاةِ التَّراويحِ، أو التَّهَجُّدِ، فأَيُّها أفضلُ: أَنْ يَنَامَ، أو يُجاهِدَ نفْسَه في مُقاومةِ النُّعاسِ؟

الجواب: أَحْيانًا يَكُونُ النَّعاسُ قَوِيَّ السُّلطانِ لَا تَستطيعُ مُقاومَتَهُ، حتى لو قَاوَمْتَ فلا يَنْفَعُ، فهذا يَنْبَغِي إذا حَصَلَ للإنسانِ أَنْ يَدَعَ القِيامَ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَيَلِيْ الْمَوْرِفُ من صَلاتِهِ لِئَلَّا يَدْعُو عَلَى نفْسِهِ وهو يَظُنُّ أنه أَمَرَ بأنَّ الإِنسانَ إذا نَعَسَ يَنْصَرِفُ من صَلاتِهِ لِئَلَّا يَدْعُو عَلَى نفْسِهِ وهو يَظُنُّ أنه يَدْعُو له (۱)، وربها يكونُ من الناسِ الذين إذا نَامُوا تكلَّمُوا بها صَنَعُوا في يَومِهِمْ، يَدْعُو له (۱) في الله لنا ولكم الجهاية - إذا أرَدْتَ أن تَعرِفَ ماذا صَنَعَ في يومِه فاجِلِسْ عندَهُ وهو نائمٌ، فيُحَدِّثُكَ بكلِّ ما صنَعَ، وَهَذَا من الابتلاءِ، ولو حَدَثَ أنَّ شَخْصًا كهذَا تكلَّمَ في صلاتِهِ فإنها تَبْطُلُ الصَّلاةُ.

ولهذا نقولُ: إذا أصابَكَ النُّعَاسُ وأنت تُصَلِّي القيامَ أو التراويحَ فانْصَرِفْ من صلاتِك؛ لأنك لا تستَطِيعُ المقاومَة.

أما إذا كَانَ النَّعاسُ خفيفًا يَزولُ إذا تَنَبَّهَ الإِنْسَانُ أو تَسَوَّكَ خلالَ الصَّلاةِ فَإِنَّهُ يَنْقَى؛ لأن هَذِهِ في الحقيقةِ ليالِ غُرَرٌ نَادِرةُ الوُجودِ، ورُبَّمَا لَا تَعودُ عَلَى الإِنْسَانِ بعدَ سَنَتِهِ هذه.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الوضوء من النوم، رقم (۲۱۲)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب أمر من نعس في صلاته، رقم (۷۸٦).

(١٨٩٤) السُّؤَالُ: هلِ الأفضلُ مُتابعةُ الإِمَامِ في صَلاةِ التراويحِ حَتَّى التَّسْليمِ أَم الاقتصارُ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ ركعةً؛ لأنَّ السُّنَّةَ ذلك، فأنا أُصَلِّي مَعَ الإِمَامِ عَشْرَ رَكعةً؛ لأنَّ السُّنَّةَ ذلك، فأنا أُصَلِّي مَعَ الإِمَامِ عَشْرَ رَكعةً؛ وَيَرُ مَعَه؟

الجواب: الأفضل أن تُتابعَ الإِمَامَ، ولو صَلَّى مِئتي ركعةٍ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَيَيْةٍ قال: "إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ")، ولأنَّك لستَ أفضلَ من الصحابة، فالصحابة وَعَمَّانَ بنَ عَفَّانَ فِي إِمّامِ الصَّلاةِ فِي مِنَى فِي الحجِّ، مَعَ أنَّ السُّنَةَ قَصْرُ الصَّلاةِ، فزادوا عددَ ركعاتِ الصَّلاةِ، ولم يَزيدوا صلاةً مُستقلَّة، مَعَ أن الزيادة فِي عددِ ركعاتِ الصَّلاةِ مُبْطِلَةٌ للصلاةِ بالإجماع، لكن هم زادوا عددَ الركعاتِ من أجل مُتابعةِ الإِمَامِ وجانبةِ الاختلافِ، حَتَّى إن ابنَ مسعودٍ رَضَالَيَّكَ عَنْهُ للَّا أُخْبِرَ بأنَّ عثمانَ مَلَّا وَتَصَلَّى خَلْفَهُ أَرْبعًا استرجع، وصلَّى خلفَه أربعًا، فقيل له: يا أبا عبدِ الرحمنِ، كَيْفَ تَسترجع وتصلَّى خلفَه أربعًا، فقيل له: يا أبا عبدِ الرحمنِ، كَيْفَ تَسترجع وتصلَّى خلفَه أربعًا، فقيل له: يا أبا عبدِ الرحمنِ، كَيْفَ تَسترجع وتصلَّى خلفَه أربعًا، فقيل له: يا أبا عبدِ الرحمنِ، كَيْفَ تَسترجع

فهؤلاء الإِخوةُ مِنَ المُجْتهِدِينَ المُخْطِئِينَ؛ لأنَّ السُّنَةَ مُتابِعةُ الإِمَامِ، وعَدَمُ فَخَالَفَةِ الأُمَّةِ، وهم عَلَى خيرٍ، وأين في سُنَّةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَرْفٌ واحدٌ أَنَّه خَمَى عن الزّيادةِ عَلَى ثلاثَ عَشْرةَ؟ فليْسَ خَمَى عن الزّيادةِ عَلَى ثلاثَ عَشْرةَ؟ فليْسَ هُنَاكَ سبيلٌ إلى إثباتِ حرفٍ واحدٍ نَهَى فيه الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عن الزيادةِ، فإذا كانَ لا يُوجَدُ حرفٌ واحدٌ نَهَى فيه الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عن الزيادةِ، وَكَانَ قَدْ أَمَرَ بَمُتابِعةِ الإِمَامِ، ونَهَى عن الاختلافِ، فإن هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُوافقةَ الإِمَامِ وَنَهَى عن الاختلافِ، فإن هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُوافقةَ الإِمَامِ

⁽۱) أخرجه البخاري: أبواب تفسير الصَّلاة، باب صلاة القاعد، رقم (۱۱۱۳)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب ائتهام المأموم بالإمام، رقم (۲۱٪).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصَّلاة بمني، رقم (١٩٦٠).

ومُتابِعتَه هِيَ السُّنَّةُ الْمُوافِقةُ للشريعةِ.

وعلى هَذَا دَرَجَ الأئمَّةُ، فالإِمَامُ أَحمدُ رَحِمَهُ أَللَهُ مِنَ المَعروفِ أَنَّه مِن أَشدِّ النَّاسِ وَرَعًا، وَكَانَ رَحِمَهُ أَللَهُ يَرَى أَن القنوتَ النَّاعَ للسُّنَّةِ مِن الأئمَّةِ، وأنه مِن أَشدِّ النَّاسِ وَرَعًا، وَكَانَ رَحِمَهُ أَللَهُ يَرَى أَن القنوتَ للفجرِ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، ومع ذَلِكَ قَالَ: «إذا صَلَّيتَ خلفَ إمامٍ يَقْنُتُ فِي الفجرِ فتَابِعْهُ، وهؤلاء هم العُلماءُ المُربُّونَ.

والعِلْمُ لَيْسَ عِلمًا نَظَريًّا فقطْ، فلَيْسَ العلمُ بقوةِ الجَدَلِ، إنها العِلْمُ بالتربيةِ، ووفاقُ الأمَّةِ وائتلافُها من أَشَدِّ ما يكون غَرضًا فِي الشريعةِ، ولا ضَرَّ الأُمَّةَ إلا التفرُّقُ، فهذا يُؤَدِّي إلى التفرُّقِ وإلى الاختلافِ، وإلى الطَّعْنِ فِي الأئمَّةِ، وإلى تَضليلِ السَّلَفِ، والسَّلَفُ قَدْ رُوِي عنهم فِي قيامِ الليلِ ألوانٌ، فرُوِي عنهم أشياءُ مختلفةٌ لَشيرةٌ، فكانَ بَعْضُهم يُطِيلُ القراءةَ والركوعَ والسجودَ ويُقلِّلُ العَدَد، وكانَ بعضُهم يُقلِّلُ القراءةَ والركوعَ والسجودَ ويُقلِّلُ العَدَد، وكانَ بعضُهم يُقلِّلُ القراءةَ والركوعَ والسجودَ ويُقلِّلُ العَدَد، وكانَ بعضُهم

أمَّا أَنْ نُحدِثَ الخلافَ بِينَ النَّاسِ والتفرُّق، وَهَذَا مُبتدِعٌ، وَهَذَا ضَالٌ، وما أشبة ذلك، فهذا لَا شكَّ أَنَّه لَا يُوافِقُ رُوحَ الشَّريعةِ الَّتِي تَدْعُو إلى الاتفاقِ والائتلافِ فيها يَسَعُ النَّاسَ الاتفاقُ فيه، فالأفضلُ لك أن تُصَلِّي مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يُسَلِّمَ، ولكن إذا كنتَ تُريدُ أن تُصَلِّي مَعَ الإِمَامِ الثَّانِ، وأوترتَ مَعَ الأَوَّلِ، فاشفعِ يُسَلِّمَ، ولكن إذا كنتَ تُريدُ أن تُصَلِّي مَعَ الإِمَامِ الثَّانِ، وأوترتَ مَعَ الأَوَّلِ، فاشفعِ الوترَ، يعني إذا سَلَّمَ فقُمْ، وائتِ بركعةٍ، ولا غرابة في ذلكَ؛ لأنَّك حينها تَدْخُلُ مَعَ الإِمَامِ في ركعةِ الوترِ تَنْوِي رَكْعَتَيْنِ، فَهُو شَبِيهٌ بحالِ أهلِ مَكَّةَ حينَ فَتَحَها النَّبِيُّ الإِمَامِ فِي ركعةِ الوترِ تَنْوِي رَكْعَتَيْنِ، فَهُو شَبِيهٌ بحالِ أهلِ مَكَّةَ حَينَ فَتَحَها النَّبِيُّ صَالَةَ عَيْدَوَعَالَاهِوَسَلَمَ فكانَ يُصَلِّي بهم رَكْعَتَيْنِ ويقولُ: "يَا أَهْلَ مَكَّةً أَيْمُوا فَإِنَّا قَوْمٌ

⁽١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح (٤٣٥).

سَفْرٌ "(١)، فكان الرَّسُولُ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، فإذا سلَّمَ قامَ أهلُ مكةَ فأعُّوا أربعًا.

فهَذَا الرجلُ الَّذِي صَلَّى خلفَ الإِمَامِ الوترَ قَدْ أَرادَ الشفعَ، إذن أَرادَ رَكْعَتَيْنِ، فَهُوَ كَإِرادةِ أَهْلِ مَكَةَ أَرْبِعَ رَكِعاتٍ بالرباعيةِ، فينوي رَكْعَتَيْنِ وإذا سلَّم الإِمَامُ منَ الوترِ يقوم فيأْتِي بركعةٍ، وحينئذٍ لم يُوتِرْ، ويأتي بالوترِ مَعَ الإِمَامِ الثَّاني فِي آخِرِ الليلِ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَيَّا الرجلُ نالَ لقولِ النَّبِيِّ عَيَالِيْ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِثْرًا» (٢). فيكونُ هَذَا الرجلُ نالَ أَجرَ القيامِ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنصرِ فَ، ونالَ أَجْرَ جعلِ الوترِ فِي آخِرِ صلاتِه.

—CSO

(۱۸۹۵) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ إِقامَةِ جَماعَتَيْنِ فِي مسجدٍ واحِدٍ، صورةُ ذلكَ: أني أَتَيْتُ مَسْجِدَكُم فوَجَدْتُ أَنَّكُمْ فِي صلاةِ التَّراويحِ وجماعَةٌ أُخْرَى تُصَلِّي الفَرْضَ، فها حُكْمُ هَذَا الفِعْلِ، وهل أَدْخُلُ معَ الإمامِ أو مَعَ جَماعَةٍ أُخْرَى؟ و هَلْ يُفَرَّقُ بينَ أَنْ يَكُونَ الداخِلُ جماعَةً أو فَرْدًا؟

الجواب: الَّذِي يَنْبَغِي لَمَن دَخَلَ والإمامُ يُصَلِّي صلاةَ الترَاوِيحِ وهو لم يُصَلِّ صلاةَ العِشاءِ أَنْ يَدْخُلَ معَ الإمامِ بِنِيَّةِ العِشَاءِ، فإذا سَلَّمَ الإمامُ قامَ وأتَى بها بَقِيَ من صلاةَ العِشاءِ أَنْ يَدْخُلَ معَ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى هذا، وقال: «يُصَلِّي مَعَهُمُ التَّراويحَ بِنِيَّةِ صَلاتِهِ، وقد نَصَّ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى هذا، وقال: «يُصَلِّي مَعَهُمُ التَّراويحَ بِنِيَّةِ العِشَاءِ»(٣). وَهَذَا خيرٌ من إقامَةِ جماعَةٍ أُخْرَى تُصَلِّي والنَّاسُ يُصَلُّونَ وَحْدَهُم، فَإِذَا

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب تفريغ صلاة السفر، باب متى يتم المسافر، رقم (۱۲۲۹). وسَفْر: أي مسافرون، جمع سافِر؛ كصاحِب وصَحْب.

⁽٢) أخرجه البخاري: أبواب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (٩٩٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٥١).

⁽٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (٢/ ٢٧٩).

كَانَ كذلِكَ نَقولُ: إذا دَخَلَ جَاعَةٌ والإمامُ يُصَلِّي صلاةَ التَّرَاويحِ فالأفضَلُ لهم أَنْ يَدُخُلُوا مِعَ الإمامِ بِنِيَّةِ العشاءِ، أَمَّا لو شَرَعَ جَاعَةٌ في صلاةِ العِشَاءِ وفي أثناءِ الصَّلاةِ كَبَّرَ الإمامُ للتَّرَاويحِ فهُنَا نَقُولُ: امضُوا في صَلاتِكُمْ، لأنكم شَرَعْتُمْ في صلاةٍ واجِبَةٍ فلا تَنْصَرِفُوا مِنْها.

ولا يُفَرَّقُ بين أَنْ يَكُونَ الداخِلُ جَاعَةً أو فردًا، وإذا دخَلَ إنسانٌ لم يُصَلِّ العشاءَ فوجَدَ هؤلاءِ الجماعَة يُصَلُّونَ العِشاءَ والإمامُ يُصَلِّي التَّراويحَ، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ معَ العشاءَ فوجَدَ هؤلاءِ الجماعَة يُصَلُّونَ العِشاءَ والإمامُ يُصَلِّي التَّراويحَ، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ معَ الإمامِ في الغَالِبِ تكونُ أَكْثَرَ عَدَدًا من هَذِهِ الجماعَةِ، وما كانَ أَكْثَرَ عَدَدًا من هَذِهِ الجماعَةِ، وما كانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إلى اللهِ.

(١٨٩٦) السُّؤَالُ: إذا سَهَا الإمامُ وسَلَّمَ من وَاحِدَةٍ في صلاةِ التَّراويحِ، فَهَا الحُكْمُ؟

 انْقَبَضَتْ نَفْسُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ، فبَدَا بِحَالٍ جَعَلَتْ أَبا بَكْرٍ وعُمَرَ أَخْصَ أَصحابِهِ به يَهَ اَبَانِ أَنْ يُكَلِّماهُ وَلَيَ القَومِ رَجُلُ ربها يَهَابَانِ أَنْ يُكِلِّم وَكَانَ فِي القَومِ رَجُلُ ربها يُهَابَانِ أَنْ يُكَلِّم وَكَانَ فِي القَومِ رَجُلُ ربها يُدَاعِبُهُ الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ويُسَمِّيهِ ذَا اليَدَيْنِ وَلأَن يَدَيْهِ طَويلتَانِ، والرَّسولُ عَلَيْهِ السَّرورَ، ولهذا لَقَّبَ عبدَ الرحمنِ بنَ صَخْرٍ بأبِي هُريرَة وَعُوبٌ يُدْخِلُ عَلَى صاحبِهِ السُّرورَ، ولهذا لَقَّبَ عبدَ الرحمنِ بنَ صَخْرٍ بأبِي هُريرَة لأنه لأنه كَانَ له هِرَّةٌ يَحِمِلُها مَعَه، فسَمَّاه أبا هُرَيرَة (١)، فكان لَقبًا من أَحْسَنِ الأَلْقابِ، وجاءَ إلى عَلِيِّ بنِ أبِي طالِبٍ وهو نَائِمٌ في المَسجِدِ وقد انكَشَفَ رِدَاؤهُ وعَلِقَ التُرابُ في طَهْرِهِ، فقالَ: «قُمْ أَبَا تُرابٍ» (١)، فصارَتْ أَفْضَلَ كُنْيَةٍ يُكْنَى بها عَلِيٌّ هي أبو تُرابٍ، وهذه أَبَا تُرابٍ من هَذْي الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَارَتُ أَفْضَلَ كُنْيَةٍ يُكْنَى بها عَلِيٌّ هي أبو تُرابٍ، وهذا أمِنْ هَذْي الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَالِهِ مَعَ أَصِحابِهِ.

فسُمِّيَ الرجلُ بذِي اليَدَيْنِ لكونِ الرسولِ عَلَيْهُ يُدَاعِبُه بذلك أحيانًا، وقال: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنسِيتَ، أَمْ قَصُرَتِ الصَّلاةُ؟ سبحانَ اللهِ العَظِيمِ، هَذَا السَّبْرُ والتَّقْسِيمُ لو أَنَّ المَناطِقَةَ والفلاسِفَةَ عَكَفُوا عَلَيْهِ بَقُوا أَشْهُرًا ولم يُدْرِكُوه، قال: أنسِيتَ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلاةُ؟ وبَقِيَ قِسْمٌ ثالثُ عَقْلِيٌّ: أَمْ خَرَجْتَ عَمْدًا. لكنَّ هَذَا القِسْمَ الثالثَ غيرُ وارِدٍ في هذِهِ الحالِ؛ ولهذا حَذَفُه ذُو اليَدَيْنِ ولم يُورِدْهُ؛ لأنه يَستَحِيلُ أَنْ الثالثَ غيرُ واردٍ في هذِهِ الحالِ؛ ولهذا حَذَفُه ذُو اليَدَيْنِ ولم يُورِدْهُ؛ لأنه يَستَحِيلُ أَنْ يَخْرُجَ الرسولُ من صَلاتِهِ متعَمِّدًا قبل أَن تَتِمَّ، فقالَ نَبِيُّنَا عَلَيْهِ: «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تَقْصُرْ»، فهذا خَبَرُ ، والواقِعُ أَن أحدَ الأمْرَينِ حصَلَ ولا بُدَّ، لكنَّ الرسولَ أخبَرَ عَمَّا في نفْسِهِ.

وأخذَ العلماءُ من هَذَا فائِدَةً عظِيمَةً جِدًّا، وهو أنَّ الإِنْسَانَ إذا تكلَّمَ عَمَّا في نفْسِهِ، فَإِنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ، ولو كَانَ خِلافَ ظَنَّهِ، حتى قالوا لو قالَ: واللهِ لَيَقْدَمَنَّ فلانُّ

⁽١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٥٧٩، رقم: ٦١٤١).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب نوم الرجال في المسجد، رقم (٤٤١)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٤٠٩).

غدًا، بِناءً عَلَى ظُنِّهِ أنه يأتِي ولم يَقْدَمْ فَإِنَّهُ لَا حِنْثَ عليه؛ لأنه حَلَفَ عَلَى ظَنَّه.

فقالَ الصحابِيُّ رَضَالِتُهُ عَنْهُ: «بَلَى قَدْ نَسِيتَ». فجَزَمَ أنه نَسِيَ معَ احتمالِ القَصْرِ؛ لأن القَصْرَ وَحْيٌ لا يُمكِنُ أَنْ يَقَعَ فيه الخَطَأ، وحُضورُ القلْبِ لَيْسَ بِوَاحِدٍ، فيُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ فيه الخَطَأ، وحُضورُ القلْبِ لَيْسَ بِوَاحِدٍ، فيُمْكِنُ أَنْ يَنْسَى، وَهَكَذَا تَعَارَضَ يَقينانِ، اليقينُ الَّذِي ظَنَّهُ الرسولُ، وهو أنّه لم يَنْسَ، واليَقِينُ الَّذِي أَذْرَكَه ذُو اليَدَيْنِ وهو أنه قَدْ نَسِيَ، فلَمْ يأخُذِ النَّبِيُّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى الله وسلم بقَوْلِ ذِي اليَدَيْنِ حتى سألَ الصحَابَةَ، وقال: «أحقُّ مَا يَقُولُ ذُو اليَدَيْنِ»؟ قال بَعْضُهم: نَعَمْ، وبعضُهُمْ أَوْمَأَ برَأْسِهِ، فتَقدَّمَ فصَلَّى ما تَرَكَ، يعْنِي: الرَّكْعَتينِ، ثم سَجَدَ سجْدَتينِ، ثم سَلَمَ (۱).

وهذه القِصَّةُ فيهَا فوائدُ كثِيرَةٌ، ولكن ليسَ هَذَا مَوضِعَ بَسْطِهَا، إنها أقولُ: فيها دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الإِنْسَانَ إذا سَلَّمَ قبلَ تمامِ صلاتِهِ ثم ذَكَرَ، فإنَّهُ يُكْمِلُ الصَّلاةَ ويُسَلِّمُ، ثم يَسْجُدُ سَجْدتَينِ بعدَ السَّلامِ.

فإذا سَلَّمَ الإمامُ في صَلاةِ التَّراويحِ من رَكعَةٍ واحِدَةٍ قلنَا لَهُ: أَتِمَّ، ائتِ بِرَكْعَةٍ ثم سَلِّم، ثم اسجُدْ سجْدَتَيْنِ بعدَ السلام.

لكنْ إذا كانَ الأَمْرُ بالعَكْسِ، يعني قامَ إلى ثالِثَةٍ في التَّراويحِ ناسِيًا، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَرْجِعَ ويَتَشَهَّدَ ويُسَلِّمَ ويَسْجُدَ سجْدَتينِ بعدَ السلامِ، مِنْ أَجْلِ الزِّيادَةِ التي حَصَلَتْ، قال الإمامُ أَحمدُ بنُ حنبُلٍ رَحَمَهُ اللَّهُ: «إِذَا قَامَ في صَلاةِ الليلِ إلى ثالِثَةٍ فكأنَّمَا قامَ إلى ثالِثَةٍ فكأنَّمَا قامَ إلى ثالِثَةٍ في صلاةِ الفَجْرِ الفَجْرِ» (٢). يعني: أنه كما يَجِبُ عَلَيْهِ الرُّجوعُ إذا قامَ إلى ثالِثَةٍ في صلاةِ الفَجْرِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، رقم (٤٨٢)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب السهو في الصَّلاة والسجود له، رقم (٥٧٣).

⁽٢) انظر: الشرح الكبير لابن قدامة (١/ ٦٦٧).

فإن لم يَرْجِعْ بَطَلَتْ صَلاتُهُ، فكذلك إذا قامَ إلى ثالِثَةٍ في صلاةِ الليلِ ولم يَرْجِعْ بَطَلَتْ.

لكنَّ بعضَ الناسِ إذا قامَ إلى الثالثَةِ في التَّراويحِ قال: نَجْعَلُها أربعًا، وَهَذَا غَلَطٌ، ولذلك يَجِبُ عَلَى الأئمَّةِ أَنْ يَتعَلَّمُوا أحكامَ الصَّلاةِ، حتى إذا وَقَعَتْ لهُمْ مثلُ هَلِهُ الأمورِ فإذا هُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ.

—~~

(١٨٩٧) السُّوَّالُ: ذَكَرْتُ -حَفِظكَ اللهُ - في خُطْبَةِ جُمُعَةٍ أَن المَاْمُومَ في صَلاةِ التراويحِ إِنْ نَوَى الرَّكْعَتَيْنِ مِن الوِثْرِ مِعَ الإمامِ تَراويحَ لَهُ، فإن هَذَا لَا بأسَ بِه فَهَا العَمَلُ إذا وصَلَ الإمامُ بِهَا الركعةَ الثالِثَة، مِعَ أَنَّ الإمام أَحْمَدَ أَخْبَرَ أَنَّ مَنْ قامَ إلى الثالِثَةِ في صلاةِ الفَجْرِ، فَهَاذَا يَعْمَلُ عندَ ذاكَ جَزاكَ الثالِثَةِ في صلاةِ الفَجْرِ، فَهَاذَا يَعْمَلُ عندَ ذاكَ جَزاكَ اللهُ خيرًا؟ وإذا أَخْبَرَ الإمامُ المَامُ المَامُومِينَ في التَّراويحِ أنه سَيُصَلِّي الوِثْرَ ثم سَهَا وجَلسَ في الثَّراويحِ أنه سَيُصَلِّي الوِثْرَ ثم سَهَا وجَلسَ في الثَّراويجِ أنه سَيُصَلِّي الوِثْرَ ثم سَهَا وجَلسَ في الثانيةِ، فَهَلْ يَلْزَمُ المَامُومِينَ التَّسْبيحُ بِه؟

الجواب: المسألةُ الأُولَى: المأمُومُ يَدْخُلُ فِي الشَّفْعِ بِنِيَّةِ الوَثْرِ، لأَن الشَّفْعَ من الوُتِرِ ولهذا قالَ العُلماءُ رَحَهُمُ اللَّهُ: إِن الإِيتَارَ بِالثلاثِ له صُورِتانِ، الصورةُ الأُولَى: أَنْ يُصَلِّي ركْعتينَ يَسْرُدَ الثلاثَ كلَّها بسَلامٍ واحِدٍ وتشَهَّدٍ واحِدٍ، والصورةُ الثانِيَةُ: أَنْ يُصَلِّي ركْعتينَ ويتشَهَّدَ ويُسَلِّمَ ثم يأتِيَ بِالثالِثَةِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الرَّكَعتينِ اللتَينِ تُسَمَّيانِ بِالشَّفْعِ مِنَ الوَثْرِ، وهو كَذَلِكَ.

فنقولُ للمأمومِ: انْوِ الوِثْرَ، وإذا قَامَ الإمامُ إلى الثالِثَةِ بِـدُونِ فَصْلِ فاتَّبِعْهُ ولا حَرَجَ عليك، لأن الوِثْرَ يَجُوزُ فيه أَنْ يُصَلِّيَ الإِنْسَانُ ثَلاثًا بتَسْلِيمٍ واحدٍ بخلافِ

قيامِ الليلِ، فإنَّ قَيامَ اللَّيْلِ «مَثْنَى مَثْنَى»(١)، كما أخبَرَ بذلِكَ النبيُّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم.

المسألة الثانيّة: إذا قال الإمامُ للمَأْمُومِينَ إِنَّهُ سيُصَلِّي الوِثْرَ ثم سَهَا وجَلَسَ فليُسَبِّحُوا به؛ لكن لَا يُلِحُّوا عليه؛ لأنه رُبَّما في أثناءِ الصَّلاةِ نَوَى أَنْ يَفْصِلَ وحينئذٍ يتَّبِعُونَه ويُسَلِّمُونَ معَه ويأتُونَ بالثالِثَةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّي الوِثْرَ بالوَصْلِ وقد نَوَى الفَصْلَ، أو بالفَصْلِ وقد نَوَى الفَصْلَ، أو بالفَصْلِ وقد نَوَى الوَصْلَ.

لكن لَا حَاجَةَ أَنَّ الإمامَ يُنَبِّهُ مَا دُمْنَا نقولُ: إِنَّهُ إِذَا كَبَّرَ للصلاةِ التي تُسَمَّى الشَّفْعَ فقَدْ كَبَّرَ للوتْرِ، فنقولُ: انْوِ أنتَ أيها المأمُومُ الوِتْرَ، ولا حَاجَةَ إلى أن الإمامَ يُنبَّهُ.

-6920-

(١٨٩٨) السُّؤَالُ: هَلْ صلاةُ التراويحِ تَكْفِي عن قِيامِ الثُّلُثِ الأخيرِ منَ اللَّيْلِ؟

الجواب: نعم، هِيَ من قِيامِ اللَّيْلِ، وقد قامَ النَّبِيُّ ﷺ بأصحابِهِ وانْصَرَفَ، فقالوا: يا رَسُولَ اللهِ، لو نَفَّلْتَنا بَقِيَّةَ لَيْلَتِنا؟ فقال: «إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى فقالوا: يا رَسُولَ اللهِ، لو نَفَّلْتَنا بَقِيَّةَ لَيْلَتِنا؟ فقال: «إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»(٢). فَإِذَا كَانَ هَذَا قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ صارتِ التراويخُ يَنْصَرِفَ، كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»(٢). فَإِذَا كَانَ هَذَا قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ صارتِ التراويخُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٦٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة، رقم (٧٤٩).

⁽۲) أخرجه أبو داود: أبواب قيام الليل، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧).

الَّتِي تُفعَلُ فِي أُولِ اللَّيْلِ مُغْنِيَةً عن القيامِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ.

(١٨٩٩) السُّؤَالُ: إذا كنتُ فِي البيتِ، والتلفزيون يُذِيعُ صلاةَ التراويحِ فِي مَكَّةَ، فَهَلْ يَجُوز لِي أَن أُصَلِّيَ مَعَهم، وهل يُقْبَلُ مِنِّي قِيَامُ اللَّيْلِ، وجزاكم الله خيرًا؟

الجواب: لو فُتِحَ هَذَا البابُ لَكَانَ النَّاسُ يُصلُّونَ فِي بُيوتِهم، ولا يَحْضُرونَ إِلَى المَساجِدِ، وأَكْبَرُ من هَذَا أَلَّا يَحْضُروا إِلَى الجُمُعةِ، ويَبْقُونَ فِي بُيوتِهم ويُصلُّونَ الجمعة خَلْفَ التلفزيونِ. وكذلك المرأةُ؛ إنْ تَيَسَّرَ لها حُضُورُ المسجدِ، وإلا فلا تُصَلِّي خلف التلفزيون.

(۱۹۰۰) السُّؤَالُ: ماذا يَفْعَلُ اللُصلِّي إذا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّي التراويحَ والقيامَ بالنسبةِ للوترِ، وما مَعْنَى حديث: «لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ» (١)، وَإِذَا كَانَ يَقُومُ ويأتي برَكْعةٍ فِي اللوترِ، وما مَعْنَى حديث: «لَا وِتْرَانِ فِي هَذِهِ الحالِ: إِنَّهُ دَخَلَ الصَّلاةَ بغيرِ نِيَّةِ الإمامِ، إحْدَى الصلاتينِ، فلا يُمْكِنُ أَنْ يُقالَ فِي هَذِهِ الحالِ: إِنَّهُ دَخَلَ الصَّلاةَ بغيرِ نِيَّةِ الإمامِ، وتَكَلَّمَ فِي الصَّلاةِ بكلامِ زائدٍ، وهو التأمينُ، أفيدونا أفادكم اللهُ؟

الجواب: إذا كَانَ الإِنْسَانُ يُرِيُد أَنْ يُصَلِّيَ معَ الإمامِ الأولِ والثَّانِي فِي هَذَا المسجدِ -المسجدِ الحرامِ- فَإِنَّهُ سيضطرُّ إِلَى أَنْ يأتيَ بوترينِ فِي ليلةٍ واحدةٍ، ولا وترانِ فِي ليلةٍ، ولكنَّ الطريقَ إِلَى التخلُّصِ من هَذَا أَنْ يَشْفَعَ الوترَ الأوَّلَ، يعني أنه إذا سَلَّمَ

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب تفريع أبواب الوتر، باب في نقض الوتر، رقم (۱۶۳۹)، والترمذي: أبواب الوتر، باب ما جاء لا وتران في ليلة، رقم (٤٧٠)، والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب نهي النبي ﷺ عن الوترين في ليلة، رقم (١٦٧٩).

الإمامُ في الوترِ الأوَّلِ قام فأتَى بركعةٍ ليكونَ الوِثرُ شفعًا، ثُمَّ يُوتِر مع الإمامِ الأخيرِ القول النَّبِيِّ وَعَلَيْ الْأَعْدُ فيه خالفةٌ القول النَّبِيِّ وَعَلَيْ اللَّهُ وَعَلَمُ اللَّهُ وَعَلَمُ اللَّهُ وَعَلَمُ اللَّهُ وَعَلَمُ اللَّهُ وَعَلَمُ اللَّهُ وَعَلَمُ اللَّهُ فَعَ اللَّهُ وَلا يقالُ: إن لِأَنَّ كُونَه يُؤمِّن عَلَى دُعاءِ الإمامِ في الرَّحْعَةِ الأولى من الشفع لا يَضُرُّ، ولا يقالُ: إن هَذَا الرَّجُلَ لم يَقُمْ مع الإمامِ حَتَّى يَنصرِف، كما فَهِمَه مَن قَصُرَ فَهُمُه، وقال: إنَّهُ إذا قام وأتى بالرَّحْعَةِ الَّتِي شَفَعَ بها وِثرَ الإمامِ، فَإِنَّهُ لم يَنْصَرِفُ معَ الإمامِ. بل نقولُ: إنَّهُ انصر فَ معَ الإمامِ، بل زاد عَلَى الإمامِ، والنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَا أَوْالسَلَامُ لَمْ يَقُلْ: وانْصَرَف معَ الإمامِ، بل زاد عَلَى الإمامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ»، وهَذَا قامَ مَعَه حَتَّى انْصَرَف معَ الإمامِ، بل قال: «مَنْ قَامَ مَعَ الإمامِ لا يُعَدُّ مِخالفةً .

(١٩٠١) السُّوَّالُ: أَيُّهَا أَفْضَلُ: صلاةُ التراويحِ معَ الإمامِ إحدى عَشْرةَ ركعةً؟ لأنها من السُّنَّة، أم الصَّلاةُ معَه كاملةً ثلاثًا وعشرينَ ركعةً إذا كَانَ الإمامُ يُصَلِّي ثلاثًا وعِشْرِينَ ركعةً؟

الجواب: الأفضل أَنْ يُصَلِّيَ مع الإمامِ ثلاثًا وعشرينَ ركعةً؛ لِأَنَّ موافقة الجهاعةِ خيرٌ، وإذا أردت أن تعرِفَ ذَلِكَ فاعرِفْ فِقْهَ الصحابةِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ؛ فإنَّ أمير المؤمنينَ عُثهان بن عَفَّان رَضَالِلَهُ عَنْهُ فِي آخِرِ خلافتِهِ صار يُصَلِّي الصَّلاةَ الرُّبَاعِيَّةَ فِي مِنَّى المؤمنينَ عُثهان بن عَفَّان رَضَالِلَهُ عَنْهُ فِي آخِرِ خلافتِهِ صار يُصَلِّي الصَّلاةَ الرُّبَاعِيَّةَ فِي مِنَى أربعًا بَدَلَ ما كَانَ يُصَلِّيها ركعتينِ، وَمَعَ ذَلِكَ كَانَ الصحابةُ الَّذِين أَنكروا عَلَيْهِ ذلك يُصَلُّون معه أربعًا، ويقولون: إن الجلافَ شَرُّ (۱). فدلَّ هَذَا عَلَى أن مُتابعةَ الإمامِ فيها يُصَلَّون معه أربعًا، ويقولون: إن الجلافَ شَرُّ (۱). فدلَّ هَذَا عَلَى أن مُتابعةَ الإمامِ فيها

⁽۱) أخرجه البخاري: أبواب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (۹۹۸)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (۷۵۱). (۲) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصَّلاة بمنى، رقم (۱۹۲۰).

لَا يُبطِلُ الصَّلاةَ من أَجْلِ اتِّفاقِ الكلِمةِ، أَمْرٌ مطلوبٌ شَرْعًا. فالَّذِي أَرَى أَنْ يُتابِعَ الإمامَ ولو زادَ عَلَى إِحْدَى عَشْرةَ رَكعةً؛ لِهَا فيه من تأليفِ القلوبِ، وتكونُ المصلحةُ فِي الجهاعةِ.

(۱۹۰۲) السُّؤَالُ: فِي الحديث عن عبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ رَضَّالِلهُ عَنهُ أَن رسولَ اللهِ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم قال: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُحِبَّ الله وَرَسُولَهُ فَلْيَقْرَأُ فِي الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم قال: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُحِبَّ الله وَرَسُولَهُ فَلْيَقْرَأُ فِي الله عَلَيْهِ وَعَلَى يَنطبِقُ هَذَا المُصْحَفِ» (۱) ، رواه البيهقيُّ وأبو نُعيمٍ، وصَحَّحَهُ بعضُ أهلِ العلمِ. فَهلْ يَنطبِقُ هَذَا المُصْحَفِ عَلَى الإمامِ فِي صَلاةِ التراويحِ حينَ يَقْرَأُ من المُصْحَفِ حَتَّى لو كَانَ حَافِظًا للقرآنِ؟

الجواب: حَديثُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُحِبَّ الله وَرَسُولَهُ فَلْيَقْرَأُ فِي المُصْحَفِ» هَذَا الحديث وإنْ صَحَّحه من صَحَّحه من أهلِ العلم، فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ أَنَّهُ مَرْفوعٌ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْ مِنْ الله عَلَيْ مِثْل أَنْ الله عَلَيْ مِنْ الله عَلَيْ مِنْ الله عَرْسُولِه عَلَيْ مِنْ الله عَرْسُولِه عَلَيْ مِنْ الله عَلْمَ الله ورسولِه عَلَيْ مِثْل أَنْ يَكُونَ حِفْظُه ضَعِيفًا، فيقرَأُ فِي المُصْحَفِ لِئلًا يُغَيِّرَ مِن كلامِ الله ورسولِه عَلَيْ مِثْل أَنْ يَكُونَ حِفْظُه ضَعِيفًا، فيقرَأُ فِي المُصْحَفِ لِئلًا يُغَيِّرَ مِن كلامِ الله ورسولِه عَلَيْ مِثْل أَنْ يَكُونَ حِفْظُه ضَعِيفًا، فيقرَأُ فِي المُصْحَفِ لِئلًا يُخْطِئ فِي القُرْآنِ.

أما إذا كَانَ حَافِظًا، فإننا نَقُولُ له: اقْرَأْ عن ظَهْرِ قلبِ أو فِي المُصْحَفِ، وانْظُرْ ما أهو أحسنُ لِحفظك، فَقَدْ يكونُ بعضُ النَّاسِ إذا قرأ من المُصْحَفِ لم يَصْبِطْ؛ لِأَنَّ أهو أحسنُ لِحفظك، فَقَدْ يكونُ بعضُ النَّاسِ إذا قرأ من المُصْحَفِ لم يَصْبِطْ؛ لِأَنَّهُ أمامَه شيئًا مكتوبًا يَقْرَؤُه، لكن إذا قَرَأَ عن ظَهْرِ قَلْبٍ ثَمَكَّنَ من ضَبْطِ ما حَفِظً؛ لِأَنَّهُ سَوْفَ يَقْرَأُ عن ظَهْرِ قلبٍ، فإذا توقَف فِي الآيةِ ذهبَ يُراجِعُها فمَكَثَتْ فِي قلبِه.

⁽١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٧/ ٢٠٩) والبيهقي في الشعب (٣/ ٥٠٧).

وأما الإمام، فإنَّ الإمامَ الأفضلُ أَنْ يَقْرَأَ عن ظَهرِ قلبٍ؛ وذلك لِأَنَّهُ إذا قَرَأَ عن ظَهْرِ قلبٍ من تركِ السُّنَّةِ، وهي وَضْعُ اليَدِ اليُمْنَى عَلَى الذِّراعِ اليُسْرَى فِي ظَهْرِ قَلبٍ سَلِمَ من تركِ السُّنَّةِ، وهي وَضْعُ اليَدِ اليُمْنَى عَلَى الذِّراعِ اليُسْرَى فِي الصَّلاةِ، وسَلِمَ أيضًا من الحَرَكةِ؛ لِأَنَّهُ إذا الصَّلاةِ، وسَلِمَ أيضًا من الحَرَكةِ؛ لِأَنَّهُ إذا قَرَأَ من المُصْحَفِ وهو حَافِظٌ، صارتِ الحَرَكةُ الآن لَيْسَ لها مُبَرِّرٌ.

ومن ثُمَّ نَقولُ: إنَّ مَا يَفْعَلُه بعضُ النَّاسِ من أَخْدِ المُصْحَفِ لَمُتابِعةِ الإمامِ، ينطبِقُ عَلَيْهِ هَذَا الْحُكْمُ، وإنَّ الأَولى عَدَمُ هَذَا الفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ يُفوِّتُ عَلَى الفاعلِ النَّظرَ إِلَى مَوْضِعِ السُّجودِ، ويَفُوتُه وَضْعُ اليدِ اليُمْنَى عَلَى ذِراعِه اليُسْرَى، ويُوجِبُ له حَرَكةً ليسَ لها مُبَرِّرٌ. أيضًا هُنَاكَ شيءٌ رابعٌ: أَنَّهُ إذا صار يُتابِعُ فربها يَنْسَى أَنْ يَكُونَ تابعًا للإمامِ، بل كأنه يُتابعُ شَخْصًا يَقْرَأُ فِي حَلْقَةِ تَحْفِيظِ القُرْآنِ.

(١٩٠٣) السُّوَّالُ: ما صِحَّةُ قَوْلِ: مَن تَعِبَ فِي صلاةِ القيامِ فلْيَجْلِسْ وله نصفُ الأَجرِ؟ وما الدَّليلُ عليه؟

الجواب: المُتنفِّلُ تَجوزُ له الصَّلاةُ قَائِمًا، وتَجوزُ له الصَّلاةُ قَاعِدًا، ولكنَّ أجرَ صلاةِ القائِم، فهذَا الَّذِي يُصَلِّي صلاةِ القاعدِ إذا لم يَكُنْ له عُذْرٌ عَلَى النصفِ من أجرِ صلاةِ القائِم، فهذَا الَّذِي يُصَلِّي التراويحَ إذا كَانَ لَا يَستطيعُ القيامَ، وصلى جالسًا، يُسأل: هَلْ كَانَ من عادتِهِ قبلَ هَذَا التراويحَ إذا كَانَ لَا يَستطيعُ القيامَ، وصلى جالسًا، يُسأل: هَلْ كَانَ من عادتِهِ قبلَ هَذَا التراويحَ إذا كَانَ قاعدًا، وإنْ قال: الله أَجْرُ صَلاةِ القائمِ وإنْ كانَ قاعدًا، وإنْ قال: لا، لَيْسَ مُواظبًا عَلَى هَذَا الفِعْلِ، فَإِنَّهُ لَا يُكْتَبُ له الأجرُ.



(١٩٠٤) السُّؤَالُ: بَعْضُنا يُكَبِّرُ معَ الإمامِ فِي الوترِ، وهو يَظُنُّ أنها مِن التراويحِ، أو القيامِ، فَهَاذَا يَفْعَلُ؟ هَلْ يَخْرُجُ من صَلاتِه لِيَنْوِيَ الوِتْرَ أَم يَقْلِبُ النَّيَةَ فِي الصَّلاةِ؟

الجَوَاب: الآنَ -وللهِ الحمدُ- أَئِمَّتُنا هنا وِترُهم مَعروفٌ؛ لأنَّ صَلاةَ الليلِ الَّتِي يَقومونها مَفهومةٌ، عَشْرُ تَسليهاتٍ فِي أَوَّلِ اللَّيلِ، ثمَّ بعدَ ذَلِكَ الوِثْرُ، والشَّفْعُ الَّذِي نُسَمِّيةِ الشَفْعَ هُوَ مِن الوِترِ، ولهذا تَنوي به أنه وِثْرٌ، لَا أنه صلاةٌ مُسْتَقِلَّةٌ تُسَمَّى الشَفْعَ، فَهُوَ وِترٌ مَقْسُومٌ؛ لأن الإيتارَ بالثلاثِ له وجهانِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أن تَصِلَ الثلاثةَ كُلَّها بسلامِ واحدٍ وتشهُّدٍ واحدٍ.

والوجهُ الثَّانِي: أَن تَفْصِلَ الثِّنتين عن الثَّالِثةِ، فتُسَلِّمَ مِن ثِنتينِ، ثمَّ تَأْتِيَ بالثَّالثةِ.

وعلى هَذَا فأنتَ إذا أكملَ الإمامُ عَشرَ تسليهاتٍ فِي أُولِ الليلِ، ثمَّ قام، فإنك لَا تَنوي وِتْرًا إذا كنتَ تُرِيدُ أن تَقومَ فِي آخِرِ اللَّيلِ، فتنوي صلاةَ ليلٍ، وإذا أُوتَرَ تقومُ، وتأتي بركعةٍ لِيكون شفعًا.

أما فِي آخِرِ الليلِ، فالمعروفُ أننا نُصلي خمسَ تسليهاتٍ، ومعناه أن السادسة تكون وِترًا، وإن سَمَّيناها شفعًا، فهي وِترُّ تَنْوِي أُنَّها وِتْرٌ، وكذلك الوَاحِدَةُ مُنفرِدةٌ وِتْرٌ، وهو مَعلومٌ.

وعلى هَذَا فلا يَبْقَى إشكالُ، إلا لإنسانٍ غافلٍ لَا يَدْرِي كم صَلَّى، فيُمْكِنُ أَنْ يَقُومَ ويُصَلِّيَ الشفعَ بنِيَّةِ قيامِ الليلِ، فإذا نَوَى قيامَ الليلِ فَإِنَّهُ يَستمِرُّ عَلَى نِيَّةِ قِيامِ الليلِ، ثمَّ إذا سَلَّمَ وأَوْتَرَ الإمامُ يَنْوِي الوِتْرَ؛ لأَنَّ الوِترَ بالواحدةِ جَائِزٌ.

(١٩٠٥) السُّؤَالُ: إذا نَوَى المأمومُ أَنْ يُصَلِّيَ الوترَ ثلاثَ ركعاتٍ بسَلامينِ، ثُمَّ صَلَّى إمامُه ثلاثَ رَكعاتٍ بسَلامينِ، ثُمَّ صَلَّى إمامُه ثلاثَ رَكَعاتٍ بسلامٍ واحدٍ، فَهَلْ يُتابِعُ إمامَه عَلَى اختلافِ النَّيَّةِ، أم يَجْلِسُ ويُسلِّمُ؟

الجَوَاب: يُسلِّمُ من ركعتينِ، ويأتي بالثالثةِ، ولكنَّ الإمامَ لم يَفصِلْ، بل سَرَدَ الثلاثةَ جميعًا، نَقولُ: لَا بَأْسَ بذلكَ؛ وذلكَ لأنَّ ما نُسَمِّيهِ الشَّفْعَ هُوَ فِي الحَقيقةِ وِترٌ، الثلاثةَ جميعًا، نَقولُ: لَا بَأْسَ بذلكَ؛ وذلكَ لأنَّ ما نُسَمِّيهِ الشَّفْعَ هُوَ فِي الحَقيقةِ وِترٌ، لكنَّ الَّذِي يُوتِرُ بثلاثٍ إن شاءَ سَلَّمَ مِن ركعتينِ، وإن شاءَ سَرَدَ الثلاثة، وإنه وترٌ، واختلاف النيَّةِ: هَلْ تَأْتِي بثلاثٍ بسلامٍ واحدٍ أو بسلامينِ لَا يَضُرُّ؛ لأنَّ العِبَادَةَ واحدةٌ، وَهِيَ الوِثرُ.

لكنْ أنا أُنبِّهُ الآنَ عَلَى مَسألةٍ يَفعَلُها بعضُ الأئِمَّةِ: يُحاوِلُ بعضُ الأئِمَّةِ أَنْ يَخْتِمَ القُرْآنَ فِي رَمَضانَ، فسَمِعْتُ أن بَعْضَهم يَقْرَأُ مِن قراءةِ التراويحِ فِي صلاةِ الفرضِ صلاةِ العِشاءِ، وسَمِعْتُ أيضًا أنَّ بَعْضَهم يَقْرَأُ فِي الوِترِ مِن قِراءةِ صلاةِ التراويحِ مِن أَجْلِ أَنْ يُكمِلَ القُرْآنَ، فانْظُرْ هَذَا الاجتهادَ الخَاطِئ؛ لِأَنَّهُ إذا قَرَأَ فِي صَلاةَ العِشاءِ مِن قِراءةِ التراويحِ، ودَخَلَ إِنْسَانٌ لم يَحْضُرِ الإقامةَ ما يَظُنُّ أَنَّهَا صَلاةُ العِشاء، بل يَظُنُّها تَراويح، فيتَخَبَّطُ فِي نِيَّتِهِ.

كذلك إذا قراً فِي الوترِ بقراءةِ التراويحِ فَقَدْ تَرَكَ سُنةً وأوهَم النَّاسَ، فالسُّنةُ فِي الوترِ هِيَ أَنْ يَقْرَأَ سُورة (الأعلى)، وسورة (الكافرونَ)، وسورة (الإخلاصِ)، ففِعْلُه هَذَا عَدْلٌ عن السُّنةِ.

ثانيًا: أَنَّهُ يَغُرُّ النَّاسَ؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ إذا سَمِعَ القَارِئُ يَقْرَأُ بقراءةِ التراويحِ فَإِنَّهُ يَظُنُّ أَنَّ هَذَا لَيْسَ الوِتْرَ.

فهَذِهِ الاجتهاداتُ التي تَقَعُ مِن بَعْضِ النَّاسِ يَجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يَسْأَلَ العُلَمَاءَ قبلَ أَنْ يُقدِمَ عليها.

(١٩٠٦) السُّؤَالُ: مَن صَلَّى معَ الإمامِ صلاةَ التَّراويحِ، ثُمَّ قامَ بعدَ تَسْلِيمِ الإمامِ مِن أَجْلِ أَنْ يَشْفَعَ وِتْرَه، لكي يُوتِرَ مِن آخِرِ الليلِ، فَهَلْ يُعْتَبَرُ منْصَرِفًا معَ الإمامِ وينالُ فضيلَةَ قِيامِ الليلةِ؟

الجواب: نَعَم، لَا شَكَ أَنه مُنْصَرِفٌ معَ الإمام، والرَّسولُ قالَ: «إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الإِمام، والرَّسولُ قالَ: «إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الإِمامِ حتى انْصَرَفَ، الإِمَامِ حتى انْصَرَفَ، وَهَذَا قدْ قامَ معَ الإِمامِ حتى انْصَرَفَ، لم يكُنْ يأتِي بالشَّفْعِ إلا بعدَ أَن سَلَّمَ الإِمامُ، فيَصْدُقُ عليهِ الحدِيثُ.

ولكني أَسَأَلُ الآنَ: هَلْ نَقُولُ: هَذَا قَدْ أَحْسَنَ؟ يعني نَقُولُ للرَّجُلِ: إذا أُوتَرَ الإمامُ وأنتَ تُرِيدُ أن تُصَلِّي بالليلِ، فإذا سَلَّمَ فقُمْ وائتِ بركعةٍ لتكونَ صلَّيتَ ركعتينِ، وتَجْعَلُ الوترَ في آخِرِ صلاتِك، هَلِ الأفضلُ أن تَفعَلَ هذا، وتُصَلِّي في آخِرِ الليلِ، أو أن تَقْتَصِرَ في صلاتِكَ معَ الإمام؟

الجواب: أن تقْتَصِرَ عَلَى صَلاتِكَ معَ الإمام، وَهَذَا له وِجْهَةُ نظرٍ بلا شَكَّ؛ لأن الصحابَةَ لما قالُوا للنَّبِيِّ عَلَيْهِ: لو نَفَّلْتَ لَنَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِنَا؟ قال: «إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ الصحابَةَ لما قالُوا للنَّبِيِّ عَلَيْهِ: لو نَفَّلْتَ لَنَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِنَا؟ قال: «إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ، حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»، ولم يَقُلْ: وإذا شِئتُمْ فاشفَعُوا صَلاتَكُم معَ الإمامِ،

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٧٤٩)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤).

وقُومُوا في آخِرِ الليلِ، وَإِذَا كَانَ الشَّفْعُ معَ الإمامِ والقيامُ في آخِرِ الليلِ أفضَلَ لأَرشدَ إليه الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

لكن قَدْ يَرِدُ عليهِ أَن القِيامَ في عهدِ الرَّسولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ كالقِيامِ في عَهْدِنَا، فَقَدْ قامُوا إلى نِصفِ اللَّيْلِ، وأطالُوا القيام، وأطالُوا الرُّكُوعَ والسجود، فالرَّجُلُ يقول: أنا لم أُشبعْ رغْبَتِي في قِيامِي مَعَ الإمامِ، لأني أودُّ أن أقومَ طَويلًا، وأن أركَعَ طويلًا، وأن أَسْجُدَ طَوِيلًا، والصحابَةُ رَضَالِكُ عَنْهُ كانوا يقُومونَ مع الإمامِ قِيامًا طَويلًا. فحينئذٍ نُرَجِّحُ أَنْ يَشْفَعَ معَ الإمامِ، وَأَنْ يَقُومَ في آخِرِ الليلِ.

فالمَسْأَلَةُ مُحْتَمِلَةٌ لهَذَا وهذا، لكن يَتَرَجَّحُ عندي -وليسَ بالتَّرْجِيحِ الكثيرِ- أن الاقْتِصَارَ عَلَى ما صَلَّى مَعَ الإمامِ هُوَ الأفضَلُ.

(۱۹۰۷) السُّؤَالُ: إمامٌ يُصَلِّي التَّراويحَ فَسَهَا وقامَ إلى الثالثَةِ، فنَبَّهُوهُ ولكنه استَمَرَّ، ولها سَلَّمَ قالوا له: إنَّكَ أتيتَ بثلاثِ رَكعاتٍ. فقامَ وأتَى بواحِدَةٍ مِن أجلِ أَنْ يَشْفَعَهَا، وسَجَدَ سَجْدَتَي السَّهْوِ وسَلَّمَ، فها حُكْمُ ذلِكَ؟

الجواب: هَذَا عَمَلُه صحِيحٌ، لكنْ خيرٌ مِن ذلِكَ أنه إذا قامَ إلى الثالِثَةِ في التَّراويحِ ونُبِّهَ فَلْيَرْجِعْ وَلْيُتِمَّ الصَّلاةَ ويُسَلِّمْ، ويَسْجُدْ للسَّهْوِ بعدَ ذَلِكَ، بعدَ السلامِ؛ لأنه عَنْ زيادَةٍ.

-590

(١٩٠٨) السُّوَّالُ: أَيُّهُمَا أَفضلُ الطوافُ، أم صَلاةُ التراويحِ؛ لأنَّ المقَامَ في ذَلِكَ الوَقتِ خالِ منَ النساءِ؟

الجَوَابُ: الأفضلُ صلاةُ التراويحِ؛ لأن الصَّلاةَ مع جماعةِ المسلمينَ أفضلُ مِنَ الانفرادِ عَنْهُم في العِبَادَةِ، والشَّارِعُ له نظرٌ عَظيمٌ في مسألةِ الاجتماعِ عَلى العِبَادَةِ، فالأفضلُ أن تُصليَ مع المسلمينَ صلاةَ التراويحِ. وقد ثبتَ عنِ النبيِّ عَيْلِيَّةُ أنه قالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (١). وهذِهِ التراويحُ هي قِيامُ رمضانَ، وقالَ رسولُ اللهِ: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيلَةٍ» (٢). فالأفضلُ أن تُصليَ مع المسلمينَ صَلاةَ التَّرَاويحِ، وإذَا انتهيتَ فطفُ بالبَيتِ إن شِئت. فالأفضلُ أن تُصليَ مع المسلمينَ صَلاةَ التَّرَاويحِ، وإذَا انتهيتَ فطفُ بالبَيتِ إن شِئت.

(١٩٠٩) السُّؤَالُ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ: صَلَاةُ التَّراوِيحِ أَو الطَّوَافُ بالبيتِ من غير عُمرةٍ؟

الجَوَابُ: هَذَا سؤالٌ مهمٌّ جِدًّا، وهو هَلِ الأفضلُ أَنْ يُصَلِّيَ الإِنْسَانُ مع الإمامِ صلاةَ التَّراوِيحِ أو يَدَعَ صلاةَ التَّراوِيحِ ويطوفَ بالبيتِ؟

نقول: إن الأفضلَ أَنْ يُصَلِّيَ مع الإمامِ صلاةَ التَّراوِيحِ؛ لأنَّ صلاةَ التَّراوِيحِ ويَّنَ النَّراقِيحِ هِي قيامُ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ هِي قيامُ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ هَيَ قيامُ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ (٣). وصحَّ عن النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَنَّه قال: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب تطوع قيام رمضان من الإيهان، رقم (٣٧)، ومسلم: صلاة المسافرين، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم (٧٥٩).

⁽٢) أخرجه الترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، وقال: حسن صحيح. والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب قيام شهر رمضان، رقم (١٦٠٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب تطوع قيام رمضان من الإيهان، رقم (٣٧)، ومسلم: صلاة المسافرين، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم (٧٥٩).

كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ »(١).

فالإِنْسَانُ إذا بدأً يطوفُ وتركَ صلاةَ التَّراوِيحِ فاتَه هَذَا الأجرُ العظيمُ، والطَّوَافُ لَا يَختصُّ بهذا الزمنِ ولا يَفُوتُ، فبإمكانِهِ أَنْ يُصَلِّيَ معَ الإمامِ، ثمَّ إذا فرغَ من الصَّلاةِ طافَ كلَّ اللَّيْلِ؛ لأَنَّه لَا يفوتُ وقتُه، أمَّا صلاةُ التَّراوِيحِ فإنَّها تَفُوتُ.

وعلى هَذَا فينبغي لكم أيها المسلمونَ أَلا تَتَشَاغَلوا وقتَ التَّراوِيحِ بالطَّوَافِ، وأَنْ تصلوا مع الإمامِ صلاةَ التَّراوِيحِ حتَّى ينصرفَ، ثمَّ بعد ذَلِكَ تَطُوفون بالبيتِ.

أمَّا مَن كَانَ قَدْ أَتَى مُعتمِرًا فإن الظاهرَ لي الآنَ أَنْ يبدأَ بالطَّوَافِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ من عادتِهِ إذا قدِم البيتَ حاجًّا أو مُعْتَمِرًا أوَّلُ ما يبدأُ به الطَّوَافُ، حَتَّى إنَّه لَيُنِيخَ راحلتَه عند بابِ المَسْجِدِ ويَنزِلُ ويأتي للطوافِ والعُمْرَةِ.

-699-

(١٩١٠) الشُّوَالُ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ: الطَّوَافُ أَمْ صلاةُ التَّراوِيحِ؟

الجَوَابُ: نقول: إن الأفضل صلاةُ التَّراوِيحِ؛ لأنَّ صلاة التَّراوِيحِ إذا تَركَها وطافَ فإنَّه تفوتُه معَ الجماعةِ وَمَعَ الإمامِ، ويفوته قيامُ اللَّيْلِ كلِّه؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَيَالِيَةِ وطافَ فإنَّه تفوتُه معَ الجماعةِ وَمَعَ الإمامِ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»(٢).

⁽۱) أخرجه الترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (۸۰٦)، وقال: حسن صحيح. والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب قيام شهر رمضان، رقم (١٦٠٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧). (٢) انظر التخريج السابق.

أمَّا الطَّوَافُ فإن وقتَه لَا يَفوتُ، فبإمكانِه إذا انتهى منَ التَّراوِيحِ أَنْ يذهبَ فيطوفَ أو يطوفَ في النهارِ، فليسَ له وقتُ مُحَدَّدٌ يَفوتُ بفواتِه، وعلى هَذَا فنقولُ: الأفضلُ للإنسانِ أَنْ يُصَلِّيَ مع الإمامِ حتَّى يُكْتَبَ له قيامُ ليلةٍ.

(١٩١١) الشُّؤَالُ: هَلْ مِنَ السُّنَّةِ الخَتْمَةُ في قيامِ رَمَضَانَ، وهَلْ وَرَدَ الدُّعَاءُ الَّذِي يُقالُ فيها الآنَ؛ أي خَتمةِ القرآنِ الكريمِ؟

الجَوَابُ: لَا أَعلَمُ أَن للخَتمةِ عندَ انتهاءِ القُرْآنِ أَصلًا من السُّنَّةِ، وغايةُ ما وردَ في ذلكَ ما ذُكِرَ عن أنسِ بنِ مالِكٍ رَضَالِكُ عَنْهُ أَنَّه كَانَ إِذَا أَرادَ أَنْ يَختمَ القرآنَ جَمعَ أَهلَه في ذلكَ ما ذُكِرَ عن أنسِ بنِ مالِكٍ رَضَالِكُ عَنْهُ أَنَّه كَانَ إِذَا أَرادَ أَنْ يَختمَ القرآنَ جَمعَ أَهلَه في ذلكَ سُنَّةً، ولكن مَنْ عَلِمَ سُنَّةً في فدَعَا(١)، أمَّا أَنْ تكونَ في الصَّلاةِ فلا أعلمُ في ذلكَ سُنَّةً، ولكن مَنْ عَلِمَ سُنَّةً في ذلكَ فإنَّ الواجبَ عَلَيْهِ أَنْ يعملَ بِمُقتضى ذَلِكَ الدليلِ عنده إذا كَانَ يَدُلُّ عَلَى الوجوبِ، أو إذا استُحِبَّ له أَنْ يعملَ به إذا كَانَ يَدُلُّ عَلَى الاستحبابِ.

(۱۹۱۲) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ الاكتفاءِ بِثَهَانِ رَكَعَاتٍ فِي التَّرَاوِيحِ خَلْفَ إِمَامٍ يُصَلِّي عِشْرِينَ رَكْعَةً مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِ عَائِشَةَ: «مَا زَادَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِه عَنْ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً»(٢)؟

الجَوَابُ: نَقُولُ لَهَذَا الأَخِ الَّذِي اجْتَهَدَ: إِنَّكَ أَخطأتَ في اجتهادِكَ، فعائشةُ

⁽١) أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٣/ ١٤٠).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل وعدد ركعاتها، رقم (٧٣٨).

تَحْكِي فِعْلَ النبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ أَنَّه لَا يَزِيدُ فِي رمضانَ ولا فِي غَيْرِه علَى إِحْدَى عشرة رَكْعَة، والنبيُّ عَلَيْلِيْهُ هُوَ الإمامُ، ولكِنَّ النبيَّ عَلَيْلِیْهُ يَقُولُ: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَشْرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ» (١).

وَهَذَا يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ الإِمامُ يَقْتَصِرُ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رِكعةً أَو يَزِيدُ عليها، والزيادةُ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ لِيستْ مُحَرَّمَةً؛ بلْ هي مِنَ الأمورِ الجائزةِ، وقد ثَبَتَ في صحيحِ البخاريِّ وغيرِه مِنْ حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ النبيَّ عَلَيْ سُئِلَ: مَا تَرَى فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ؟ قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِي أَحَدُكُمُ الصَّبْحَ صَلَّى وَاحِدةً فَأَوْتَرَتْ لَهُ صَلَاتَهُ "". فقال: «مَثْنَى مَثْنَى»، ولم يُحدِّدها بِعَدَدٍ، وقال عَلَيْ: «لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ "أى، فالعددُ ليسَ محصورًا عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ ركعةً عَلَى سبيلِ الوجوبِ؛ ولكِنَّه عَلَى سبيلِ الأَكْمَلِ والأَفضلِ، والزيادةُ لا بَأْسَ بها، وَهَذَا المأمومُ الَّذِي دَخَلَ معَ عَلَى سبيلِ الأَكْمَلِ والأَفضلِ، والزيادةُ لا بَأْسَ بها، وَهَذَا المأمومُ الَّذِي دَخَلَ معَ الإِمامُ والإمامُ يُصَلِّي ثلاثًا وعِشْرِينَ أَو يُصَلِّي أَكثرَ مِنْ ذَلِكَ نَقُولُ له: لا تَنْصَرِفْ عَنْ إِمامِكَ حَتَّى يَنْصَرِفَ الإِمامُ.



⁽۱) أخرجه الترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (۸۰٦)، وقال: حسن صحيح. والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب قيام شهر رمضان، رقم (١٦٠٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٦٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة، رقم (٧٤٩).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، بابٌ، رقم (١١٥٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب أمر من نعس في صلاته، رقم (٧٨٤).

(١٩١٣) السُّؤَالُ: بَعْضُ النَّاسِ أثناءَ صلاةِ القِيَامِ يَبْقُون جالِسِينَ يتَحَدَّثُون في أَمَاكِنِهِمْ، حتَّى إذا ركَعَ الإمامُ دَخَلُوا معه، عِلْمًا بأنَّهم لم يَقْرَؤوا فاتِحَةَ الكِتَابِ، فما حُكْمُ صلاتِهم؟

الجَوَابُ: الواقِعُ أن هَذَا السؤالَ ينبَغِي أَنْ يَكُونَ مُركَّبًا من سؤالينِ: السؤالِ الأوَّلِ: ما حُكْمُ بقائهِمْ بين الناسِ يتَحَدَّثُون؟ والسؤالِ الثاني: ما حُكْمُ تأخُّرِهِم عن قِراءةِ الفاتِحَةِ؟

أما الأول: فنقولُ إذا كَانَ تَحَدُّثُهُم بِينَ المَصَلِّينَ يُؤذِي المَصَلِّينَ ويشَوِّشُ عليهم؛ فإن ذلِكَ معْصِيَةٌ للرسولِ عَلَيْهِ؛ لأنَّ النبيَّ عَلَيْهِ خرج ذاتَ يومٍ عَلَى أصحابِهِ وهم يَقْرَؤونَ ويَجْهَرُونَ بالقراءةِ، فقالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُلُّكُمْ يُنَاجِي رَبَّهُ». يعني: لَا حاجَةَ إلى رَفْعِ الصوتِ، «فَلَا يَجْهَرَنَّ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي القِرَاءَةِ»، أخرجه مالِك في المُوطَّأُنَّ، فنهاهُم أَنْ يَجْهَرَ بعضُهم عَلَى بعضٍ في القِراءةِ.

وفي سُننِ أبي دَاودَ قالَ: «فَلَا يُؤْذِيَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْظًا»(١). فجَعَلَ رَفْعَ الصوتِ الَّذِي يُشَوِّشُ عَلَى الآخرين إيذَاءً.

وعلى هَذَا فنقُولُ لهؤلاءِ الذين يتَحَدَّثُونَ بين المصَلِّينَ: إذا كَانَ هَذَا يُشَوِّشُ عَلَى المصَلِّينَ فإن هَذَا حَرامٌ عَلَيْهِمْ؛ لها فيه من أذِيَّةِ المُسْلِمِين وتَشُويشِ صَلاتِهم.

أما الجزء الثَّانِي من السؤالِ، وهو: تَأَثَّرُهم حتى تَفُوتُهم قراءةُ الفاتِحَةِ، فهذا لاَ يؤدِّي إلى بُطلانِ الصَّلاةِ، لكن لا شَكَّ أنهم حَرَمُوا أَنْفسَهم خيرًا كثيرًا؛ حيث

⁽١) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٨٠، رقم ٢٩).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب قيام الليل، باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، رقم (١٣٣٢).

فَاتُهُمْ جِزِءٌ مِنَ الصَّلاةِ يتَمَكَّنُونَ بِهِ مِن قِراءةِ الفَاتِحَةِ.

فالذي أنْصحُ به هؤلاءِ الإخوة: أَنْ يُبادِرُوا بالدُّخولِ مع الإمامِ من حينِ أَنْ يُكبِّرَ تكبيرةَ الإحرامِ. يُكبِّرَ تكبيرةَ الإحرامِ.

(١٩١٤) السُّؤَالُ: هَلْ يجوزُ حَمْلُ القُرْآنِ خَلْفَ الإمامِ في صلاةِ القيامِ بقَصْدِ متابَعَتِهِ؟

الجَوَابُ: نعم، يَجُوزُ للمأمومِ أَنْ يحمِلَ المصحفَ ليفْتَحَ عَلَى الإمامِ إذا أخطاً؟ إذن ينْحَصِرُ هَذَا الأمرُ في شخصٍ خَلْفَ الإمامِ مباشَرَةً، قال لَهُ الإمامُ: أنا كثيرُ الخطأِ فتَابِعْنِي في المصحفِ، فإذا أخطأتُ فأقِمْ خَطئي. فهذا لَا بأسَ بِهِ.

أما ما يفعلُه اليومَ بعضُ الناسِ حيث يتَابِعُونَ الإمامَ وهو يقرأُ وهم بَعِيدونَ عن الإمام، فهؤلاء لو أخطأ الإمامُ لا يُمْكِنُهم أَنْ يَرُدُّوا عليه، إذن لا ينتَفِعُ الإمامُ بمتَابَعَتِهِم لَهُ، أَمَّا هم بِهَذِهِ المتابَعَةِ فَقَدْ حَرَمُوا أَنفسَهُم عدَّةَ سُنَنٍ ووَقَعُوا في عِدَّةِ مَكُرُوهاتٍ.

فمِنَ السُّنَنِ التي حَرَمُوا أَنفُسَهم منها:

- وضعُ اليدِ اليُّمْنَى عَلَى اليُّسْرَى في أثناءِ القِيامِ.
- وحرَمُوا أنفسَهم النَّظَرَ إلى موضِعِ السجودِ إذا قُلنا بأنه سُنَّةٌ.
- وحرَمُوا أنفسَهُم الرفْعَ عندَ الركوعِ؛ لأنَّهُ غالبا لا يستَطِيعُ أَنْ يرْفَعَ.
- وحَرَمُوا أَنفسَهُم المجافَاةَ في الركوعِ والسجودِ، وهو إبعادُ العَضُدِ عن

الجنْبِ، إذ قَدْ يضَعُ المصحَفَ قَرِيبًا من الأرْجُلِ.

وأما ما وقَعُوا فيه من المكروهاتِ فهو:

الحركةُ من حَمْلِ المصحفِ، وفتْحِهِ، وإغلاقِهِ، ومتابَعَةِ الحُروفِ بالعَيْنِ، فكلُّ هَذِهِ حركَةٌ بلا حاجَةٍ.

ولذلك فإنَّ الإِنْسَانَ العاقِلَ هُوَ الَّذِي يتَعَبَّدُ للهِ تعَالَى بالهَدْى لَا بالهُوَى، يعني: ليستِ العِبادَةُ أنك إذا هَوَيْتَ شيئًا عَبَدْتَ اللهَ به، بل العِبادَةُ أن تعْبُدَ اللهَ بمقْتَضَى شَرِيعَتِهِ، وَإِذَا كَانَ حملُ المصحفِ خَلفَ الإمامِ يتَرَتَّبُ عَلَيْهِ هَذِهِ الأمورُ، فإن كلَّ شخص يريدُ أَنْ يُحَقِّقَ العِبَادَةَ يتَجَنَّبُهُ.

(١٩١٥) السُّؤَالُ: نَرَى في صلاةِ التراويحِ بالحرمِ مَنْ يَجْلِسُ حتَّى يأتيَ الإمامُ عَلَى الركوعِ وبَعْدَه، وقد تَرَكَ قراءةَ الفاتحةِ، وهو مُتَعَمِّدٌ، فها حُكْمُ صلاتِه؟

الجَوَابُ: صلاةُ هَذَا صحيحةٌ؛ لأنَّه لم يَدْخُلْ في الصَّلاةِ حتَّى نقولَ: يَجِبُ عليهُ أَنْ تَقْرَأَ الفاتحة، ولكِنَّه حَرَمَ نفسَه خيرًا كثيرًا؛ حيثُ تَأخَّرَ عنْ متابعةِ الإمامِ مِنْ أَوَّلِ تكبيرةِ الإحرام.

-680

(١٩١٦) السُّؤَالُ: مَا رَأَيُكَ فِيمَنْ يُصَلِّي التَّرَاويحَ والقِيامَ، فيجْلِسُ حتَّى يُكَبِّرَ الْمَءُ وهو جالِسٌ، حتى إذا الإمامُ للرُّكوعِ، فيقومُ ويرْكَعُ مَعَه؟ وهل يَصِحُّ أَنْ يُكَبِّرَ المرءُ وهو جالِسٌ، حتى إذا

رَكَعَ الإمامُ قامَ ورَكَع مَعَه وسَجَدَ، ثم يعودُ فيَجْلِسُ مرَّةً أُخْرَى، ويَفْعَلُ مثلَ ذلِكَ؟

الجَوَابُ: أَمَّا تأخيرُ الإِنْسَانِ الدُّخولَ مع الإمامِ حتَّى يُكَبِّرَ للرُّكوعِ فهذا تصرُّ فُ خاطِئٌ، بل إنني أقولُ: قَدْ لَا تَصِحُّ رَكْعَتُهُ؛ لأنه تَعَمَّدَ التأخِيرَ الَّذِي لَا يتَمَكَّنُ معَهُ مِنْ قراءةِ الفاتِحَةِ –وقراءةُ الفاتِحَةِ رُكْنٌ لَا يسقُطُ، لَا عن الإمامِ، ولا عَنِ المأمومِ، ولا عَنِ المؤلِّدِ حَلَى المؤلِّدِ عَلَى الأقلَّ عَلَى رَكَعَتِهِ؛ ألَّا يكونَ أَدْرَكَها.

وأما كونُه يُكَبِّرُ مع الإمامِ وهو جالِسٌ، فإذا قارَبَ الرُّكوعَ قامَ فرَكَعَ، فهذا لا بأسَ به، وقد كانَ النَّبِيُ ﷺ حين كَبُرَ وثَقُلَ كَانَ يفعَلُ هذا؛ يبدأُ وهو جَالسٌ ويقْرَأُ، فإذا قارَبَ الرُّكوعَ، وقَرَأُ ما تَيسَّرَ مِنَ القُرآنِ، قام ثُمَّ رَكَعَ (۱)، وكذلك إذا رَكَعَ مَعَ الإمامُ الرُّكوعَ في الركعةِ الثانِيَةِ ، وجَلَسَ هُو، فإذا قارَبَ الإمامُ الرُّكوعَ في الركعةِ الثانِيَةِ قامَ فركَعَ مَعَهُ، كل هَذَا لاَ بأسَ بِهِ.

-690

(١٩١٧) السُّؤَالُ: بعضُ الإخوةِ في صلاة القيام يجلسونَ فِي الصفوفِ يَنتظرونَ ركوعَ الإمامِ، فإذا ركعَ الإمامُ أَسْرَعُوا ورَكَعوا مَعَ الإمامِ، ولا يقرؤون الفاتحة، فهَا حُكْمُ هَذِهِ الصَّلاةِ؟

الجَوَابُ: أقول: إن رسول الله عَيْكِيْ قال: «لَا صَلَاةَ لَنْ لَمْ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ» (٢).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب جواز النافلة قائما وقاعدا، رقم (٧٣١)

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، في الحضر والسفر، وما يجهر فيها وما يخافت، رقم (٧٥٦). ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأنه إذا لم يحسن الفاتحة، ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها، رقم (٣٩٤).

وهَذَا الحديثُ عامٌّ للإمامِ والمأمومِ والمنفرِد، وَإِذَا كَانَ عامًّا فإن قراءةَ الفاتحةِ ركنٌ فِي حقّ المأمومِ، إلا إذا دخل المأمومُ المسجدَ ووجد الإمامَ راكعًا، ثُمَّ تقدَّم فكبَّر للإحرامِ وركعَ مع الإمامِ، فَإِنَّهُ فِي هَذهِ الحالِ تَسقُط عنه قراءةُ الفاتحةِ، وما عدا ذَلِكَ فلا بدَّ مِن قِراءتِها.

وهؤلاء الَّذِين يَجلِسون يتحدَّثون حَتَّى إذا دَنا الإمامُ من ختمِ قراءتِه، قاموا فدَخلوا معه، أخشى أَنْ يكونوا عَلَى خَطَرٍ عظيمٍ، وهم في الحقيقةِ مُخطِئون وقاصرو التَّهٰكيرِ والعقلِ، فهؤلاء الإخوةُ الَّذِين يَجلسون يتحدَّثون إذا لم يكنْ لديهم رغبةٌ في الله المنحولِ مع الإمامِ إلا في هَذَا الزمنِ الَّذِي تفوتُ به الفاتحةُ، يُمكِنُهم ألَّا يَدْخُلُوا معه؛ لِأَنَّ الصَّلاةَ غيرُ الفريضةِ نافلةٌ، مَن شاء دخل ومن شاء لم يدخل. فهؤلاء الإخوة أخطؤوا في حق أنفسِهم، وأخشى أَنْ تَكُونَ ركعتُهم الأولى قَدْ فَاتَتْهُمْ؛ لِأَنَّهُم لم يَقْرَؤوا فيها الفاتحة.

وإذا قال: إِنَّهُ يَشْعُرُ بِالتَّعَبِ، فنقول: ادْخُلْ مع الإمامِ واجلِسْ، وإذا أرادَ أَنْ يركعَ فقُمْ واركعْ معه، أمَّا أن تجلسَ خارجَ الصَّلاةِ وتَدَعَ قراءةَ الفاتحةِ فهَذَا خطأٌ.

(١٩١٨) السُّؤَالُ: هَلْ تَصِحُّ صلاةُ مَنْ يَجْلِسُونَ في صلاةِ التَّرَاوِيحِ إلى أَنْ يركعَ الإمامُ، ثم يقومون لِيُدْرِكُوا الركعة بِدُونِ قراءةِ الفاتحةِ؟

الجَوَابُ: نعم تَصِحُّ صلاتُهم؛ وغاية الأمرِ أنَّهم لم يُدْرِكُوا القيامَ الَّذِي هُوَ عَلَّ قِراءةِ الفاتحةِ، لكنَّهم حرَمُوا أنفُسَهم الدُّخولَ مَع الإِمَام، وأخشَى أَنْ يُحرَموا عَلَّ قِراءةِ الفاتحةِ، لكنَّهم حرَمُوا أنفُسَهم الدُّخولَ مَع الإِمَام، وأخشَى أَنْ يُحرَموا قول الرسول صَلَاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ

لَيْلَةٍ (١). فإن هؤلاء لم يقوموا مع الإمام، ثانيًا: إنهم إذا جلسوا فإنهم يجلسون عَلَى اللغو، ويتحدثُ أَحَدُهُمْ إلى الآخرِ بِلَغْوِ الكلامِ، لَا بِبَحْثِ العِلْمِ، ولا بتفسيرِ القرآنِ، ولا بمراجعةِ ما حفظِه من السنةِ، فالغالبُ أنهم يجلسون عَلَى كلامِ اللغوِ، إن لم يَكُنْ محرمًا.

ولهذا أنصحُ إخواني في هَذِهِ المسألةِ فأقولُ: جِئْتُمْ إلى المسجدِ تَرْجُونَ ثوابَ اللهِ تَعَالَى بمتابعةِ إِمَامِكُم، فتابعوا الإمام، فمن حين أَنْ يُكَبِّرَ كَبِّرُوا بعده مباشرة، أَمَّا أَن تَعَالَى بمتابعةِ إِمَامِكُم، فتابعوا الإمام، فمن حين أَنْ يُكبِّرَ كَبِّرُوا بعده مباشرة، أَمَّا أَن تَعَرِمُوا أَنْفُسَكُمْ حتى يَرْكَعَ وتقوموا فتركعوا ولا تُدْرِكُونَ الفاتحة، فهذا حرمانٌ كثيرٌ.

كما أن منَ الحرمانِ أيضًا ما يفعلُه بعضُ الناسِ من كونِهم إذا صلوا عَشْرَ ركعاتٍ جَلَسُوا والإمامُ يُصَلِّى، وَهَذَا شذوذٌ عن جماعةِ المسلمين، وخروجٌ عن منهجِ السلفِ الصالحِ؛ لأن هؤلاء يَدَّعُونَ أنهم لَا يُرِيدُونَ الزيادةَ عَلَى ما كَانَ النبيُّ عَيْلِيَهُ السلفِ الصالحِ؛ لأن هؤلاء يَدَّعُونَ أنهم لَا يُرِيدُونَ الزيادةَ عَلَى ما كَانَ النبيُّ عَيْلِيهُ يَعْلَهُ، فَإِنَّهُ كَانَ لَا يزيدُ في رمضانَ ولا غيرِه عَلَى إحدى عَشْرَةَ رَكْعَةً، ويقولون: هَذَا الإمامُ زاد، فَهُوَ مخالفٌ للسنةِ، ولن نَتَّبِعَه.

فيقال: هَذَا خِلَافُ مَنْهَجِ السلفِ الصالحِ، فالسلفُ الصالحُ يُتَابِعُونَ إمامَهم حتى عَلَى شيءٍ يُنْكِرُونَه إنكارًا له أصل، فها هُوَ عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ لها قِيلَ له: إن أميرَ المؤمنين عثمانَ بنَ عَفَّانَ أَتَمَّ الصَّلاةَ في مِنَى أَيَّامَ الحجِّ، قَالَ: «إِنَّا للهِ وَإِنَّا لهِ وَإِنَّا للهِ وَإِنَّا للهِ وَإِنَّا للهِ وَإِنَّا للهِ وَإِنَّا للهِ وَإِنَّا لِلهُ وَإِنَّا لِللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهُ وَالللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَال

⁽۱) أخرجه أبو داود: أبواب قيام الليل، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٢٠٨)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧).

بل عثمانُ رَضَالِتُهُ عَنهُ فِي أُولِ خِلَافَتِهِ نحوَ ثَهَانِ سنواتٍ وهو يَقْضُرُ الصَّلاة، ثم رَأَى مَتْأُولًا أنه لَا بُدَّ من إتمامِ الصَّلاةِ فأتمها، فأنكر ذَلِكَ عَلَيْهِ الصحابة، وَمَعَ ذَلِكَ كانوا يُصَلُّونَ معه أَرْبَعًا، وممن صَلَّى معه عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ، فَقِيلَ لَهُ: عِبْتَ عَلَى كانوا يُصَلُّونَ معه أَرْبَعًا، قَالَ: «الخِلافُ شَرُّا»(۱). وهذه كَلِمَةٌ لو توزنُ بالجبالِ عُثْمَانَ ثُمَّ صَلَّيْتُ أَرْبَعًا، قَالَ: «الخِلافُ شَرُّا»(۱). وهذه كَلِمَةٌ لو توزنُ بالجبالِ لَرَجَحَتْ بالجبالِ، فالخلافُ شَرُّ، يعني: فَأَنَا أُصَلِّى معه من أجلِ دَفْعِ الشَّرِ؛ لئلا يختلفَ الناسُ عَلَى الإمام.

فهؤلاء لَا شَكَّ أَنهم أرادوا خيرًا، ويؤجرون عَلَى إرادتِهم، لكن خَالَفُوا طريقَ السلفِ، فنصيحتي لهم أَنْ يُكْمِلُوا مع إمامِهم، ولو صَلَّى ثَلَاثَ مِئَةِ ركعةٍ، ولا ينصرفوا حتى ينصرف، حتى يدركوا بِذَلِكَ قول النبي ﷺ: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَى يَنْصَرفُ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ».

قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ الأَئْمَةَ فِي المُسجِدِ الحَرامِ مُتَعَدِّدُونَ، فُواحدٌ يُصَلِّي عَشْرَ رَكَعَاتٍ مَعَ الوِثْرِ.

فيقال: الثَّانِي نَائِبٌ مَنَابَ الأولِ، فكأنه هُوَ الأولُ، ولذلك تعتبرُ صَلَاتُه تكميلًا للصلاةِ الأولى، بدليلِ أن الوِتْرَ يكونُ مع الثاني، وَهَذَا دليلٌ واضحٌ عَلَى أن الثانيَ مُكَمِّلٌ لصلاةِ الأولِ. وعليه فلا ننصر فُ حتى ينصر فَ الإمامُ الثاني.

فإن قال قائل: ولو جَلَسَ يقرأُ القرآنَ حتى يركعَ الإمامُ فيقوم ليدركَ الركعة؟ قلنا: حتى لو جَلَسَ يقرأُ القرآنَ حتى يركعَ الإمامُ فَعَلَطٌ، فَإِذَا كَانَ يريدُ الخيرَ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ مع الإمامِ من حين يُكَبِّرُ.

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصَّلاة بمني، رقم (١٩٦٠).

(١٩١٩) السُّؤَالُ: هَلْ تَلزَمُ قِراءةُ سُورَةِ الفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْ رَكَعَاتِ صَلَاةِ التراويحِ بالنَّسْبَةِ للمأمومِ؟

الجَوَابُ: يَنْبَغِي أَنْ يُقالَ: هَلْ تَجِبُ الفَاتِحَةُ عَلَى المَامومِ، سواءٌ فِي الفريضةِ أو فِي النافلةِ، وفي التراويح أو غيرِها؟

وهَذِهِ المسألةُ فيها خِلافٌ بين العُلَمَاءِ، فمِنَ العُلَمَاءِ مَنْ يقولُ: إن المأمومَ لَا قراءةَ عَلَيْهِ، لَا فِي السِّرِيَّةِ ولا فِي الجَهْرِيَّةِ، وإنه لو كبَّر للإحرامِ واستفتح، وسَكَتَ حتَّى عَلَيْهِ، لَا فِي السِّرِيَّةِ ولا فِي الجَهْرِيَّةِ، وإن لم يقرأ، سواءٌ فِي السريَّةِ كالظُّهْرِ والعَصْرِ، أو فِي يركعَ الإمامُ، فصلاتُه صحيحةٌ، وإن لم يقرأ، سواءٌ فِي السريَّةِ كالظُّهْرِ والعَصْرِ، أو فِي الجهريةِ كالفَّهْرِ والمَعْرِبِ والعِشَاءِ وصلاةِ التراويح.

ومنهم مَنْ قَالَ: إِنَّ قراءةَ الفَاتِحَةِ واجبةٌ عَلَى المأمومِ فِي كلِّ صلاةٍ، سِرِّيَّةً أو جهريةً، فرضًا أو نفلًا.

ومنهم مَنْ قَالَ: إِنَّهُ تَجِبُ قراءةُ الفَاتِحَةِ عَلَى المَامومِ فِي الصَّلاةِ السريةِ دون الجهريةِ؛ لأنَّ الجهريةَ يَستمِعُ فيها إِلَى قراءةِ الإمامِ.

فالمسألةُ فيها نِزاعٌ بين العُلَمَاءِ، وإذا وَقَعَ النزاعُ بين العُلَمَاءِ فَإِنَّهُ يُرجعُ إِلَى الكِتَابِ والشُّنَّةِ؛ لِقَوْلِ اللهِ تعَالَى: ﴿ وَمَا انْخَلَفْتُمُ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكُمُهُ وَإِلَى اللهِ ﴾ [الشورى: ١٠]، وقوله: ﴿ فَإِن نَنزَعُنُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُننُمُ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ اللهُ خِرْ ذَلِكَ وَقُوله: ﴿ فَإِن نَنزَعُنُمْ فَي اللهِ وَالْيَوْمِ اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُننُمُ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ اللهُ خِرْ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

فنقول لهؤلاء العُلَمَاءِ -رَحِمَهُمُ اللهُ وعَفَا عنهم-: المَرْجِعُ فِي خلافِكم إِلَى الكِتَابِ والشُّنَةِ، فلننظرْ: الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ لَا قراءةَ عَلَى المَامومِ مطلقًا. اسْتَدَلُّوا بأنَّ النَّبِيَّ ﷺ

قال: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ، فَقِرَاءَةُ الإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ» (١). قَالُوا: وَهَذَا عامٌّ فِي السِّريةِ والجهريَّةِ.

والذين قَالُوا: إِنَّهَا تَجِبُ عَلَى كلِّ حالٍ. اسْتَدَلُّوا بقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمُ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ»(٢).

والذين فرَّقوا فقَالُوا: إن المأموم لَا تجبُ عَلَيْهِ القراءةُ فِي الجهريَّةِ، وتجبُ عَلَيْهِ فِي السريةِ، قَالُوا: لأنَّ الإمامَ إذا قَرَأً فِي الجهريةِ فَقَدْ قَرَأً لِنَفْسِهِ ولغيرِه، ولهذا كانَ المأمومُ السريةِ، قَالُوا: لأنَّ الإمامُ إذا قراءةً إلى الظَمامُ: ﴿ وَلَا الضَالَةِ اللهَ الفَاتِحةَ: ٧] يقول: آمين. إذن فقراءةُ الإمامِ قراءةٌ له، ولمَنْ وراءَه، ولهذا يُؤمِّنونَ عَلَى دعائِه.

قَالُوا: وإذا كانت قراءة الإمام له قراءة أغنته، بدليل قوله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ قَدَ أَجِيبَت دَّغَوَتُكُما ﴾ [يونس: ٨٩]، والخطابُ لمُوسَى وهارونَ، ومعلوم أن الَّذِي كانَ داعيًا هُوَ مُوسَى وحدَه؛ قالَ مُوسَى عَيَهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿ رَبَّنَا أَطْمِسَ عَلَىٓ أَمُولِهِمْ وَاللّهُ وَاللّهُ لَدُهُ وَالسَّلَامُ وَاللّهُ وَعَلَى اللّهُ وَعَلَى اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَعَلَى مُوسَى، لكن لها كانَ هارونُ حَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وعلى مُوسَى، لكن لها كانَ هارونُ حَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وعلى مُوسَى دعاءً له، إذن قراءةُ الإمامِ قراءةٌ للمأمومِ إذا كانَ المُامومُ يسمعُ ويُؤمِّنُ عليها.

⁽١) أخرجه ابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا، رقم (٨٥٠).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، في الحضر والسفر، وما يجهر فيها وما يخافت، رقم (٧٥٦). ومسلم: كتاب الصّلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأنه إذا لم يحسن الفاتحة، ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها، رقم (٣٩٤).

وهذا القولُ قويٌّ مِن حيثُ النظرُ، لكنَّ الحقَّ أحقُّ أَنْ يُتَبَعَ، وهو أن قراءةَ الفَاتِحَةِ عَلَى المَامومِ واجبةٌ فِي الصَّلاةِ السِّرِّيَةِ والجهريَّةِ، والدَّلِيلُ عَلَى هَذَا ما رواه أهلُ الشَّن عَنْ عُبَادَةَ بنِ الصامتِ رَجَالِيَهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْصَرَفَ من صَلَاةِ الصبحِ، فقال: «لَعَلَّكُمْ تَقْرَؤُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ». قَالُوا: نعم، قال: «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ؛ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةً لِمَنْ لَمْ يَقْرَأُ بِهَا» (۱).

وهذا نصُّ صريحٌ فِي مَوضِعِ النزاعِ، فَيَجِبُ الرجوعُ إليه، لكن تسقطُ الفَاتِحَةُ عن المَّامُومِ إذا كانَ مسبوقًا، بمعنى: إذا أتى والإمامُ راكعٌ ثمَّ كبَّر للإحرامِ ورَكَعَ، فإن القراءةَ تَسقطُ عنه فِي هَذِهِ الرَّكعةِ. ودليل ذَلِكَ حديثُ أبي بَكْرَةَ رَضَالِيَهُ عَنْهُ أَنَّه أَتَى والنبيُ عَلَيْهُ راكعٌ، فَأَسْرَعَ ورَكَعَ قبلَ أَنْ يصلَ إِلَى الصفِّ، ثمَّ أَتَمَّ صلاتَه، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ وَلَمْ يَقُلُ له: اقضِ الرَّكعة. للنَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «زَادَكَ اللهُ حِرْصًا وَلا تَعُدُ» (1). ولم يقلُ له: اقضِ الرَّكعة.

فدلَّ هَذَا عَلَى أَن المسبوقَ إذا جاءَ والإمامُ راكعٌ وكبَّر للإحرامِ، ثمَّ رَكَعَ، فإن هَذِهِ الرَّكعة مُجْزِئَة، وإنْ لم يقرأ فيها بفاتحةِ الكتابِ؛ لهَذَا الحَدِيثِ، ولأنه لم يُدرِكِ القيامَ الَّذِي هُوَ محلُّ القراءةِ، فسقطتِ القراءةُ تَبَعًا للقيامِ.

(١٩٢٠) السُّؤَالُ: هَلْ تَجُوزُ النِّيَاحَةُ ورفْعُ الأصواتِ بالبكاءِ في صلاةِ التَّراويحِ والقِيامِ، معَ أن ذَلِكَ يُسَبِّبُ تَشْوِيشًا للآخرينَ في عَدَمِ تبَيُّنِ قِراءةِ الإمامِ؟

⁽۱) أخرجه أبو داود: أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، رقم (۸۲۳)، والترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما جاء في القراءة خلف الإمام، رقم (۳۱۱)، والنسائي: كتاب الافتتاح، باب قراءة أم القرآن خلف الإمام فيها جهر به الإمام، رقم (۹۲۰). (۲) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا ركع دون الصف، رقم (۷۸۳).

الجَوَابُ: لَا شَكَ أَن البُكاءَ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ من صفاتِ أَهلِ الخَيْرِ والصلاح، وكانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْشَعُ في صَلاتِهِ، ويكونُ لصَوتِهِ أَزيزٌ كَأْزِيزِ المِرْجَلِ^(۱)، وقالَ اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَيَخِرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ﴾ [الإسراء:١٠٩].

فالبكاءُ عندَ قِراءةِ القُرآنِ وعندَ السُّجودِ وعندَ الدُّعاءِ مِنْ صفاتِ الصالِحِينَ، والإِنْسَانُ يُحمَدُ علَيْهِ، والأصواتُ التي تُسْمَعُ أحيانًا من بعضِ الناسِ هِي بغيرِ اختيارِهِمْ فيها يظْهَرُ، فشيءٌ يجِدُهُ في نفْسهِ، ويُصنَعُ بغيرِ اختيارِهِ.

وقد قالَ العلماءُ رَحَهُ مُراتَهُ: إِنَّ الإِنْسَانَ إِذَا بَكَى من خشْيَةِ اللهِ، فإن صلاتَهُ لَا تَبْطُلُ، ولو بانَ من ذَلِكَ حَرْفانِ فأكثَرُ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمرٌ لَا يُمْكِنُ للإنسانِ أَنْ يتَحَكَّم فيه، ولا يُمْكِنُ الإنسانِ أَن نقولَ للناسِ: لَا تَخْشَعُوا في الصَّلاةِ، ولا تَبْكُوا في الصَّلاةِ، بل نقولُ: إن البكاءَ الَّذِي يأتِي بتَأثُّرِ القلْبِ مما سَمِع، أو مما استَحْضَرَهُ إذا سَجَدَ؛ لأن الإِنْسَانَ إذا سَجَدَ يستَحْضِرُ أَنه أقربُ ما يكونُ إلى ربِّهِ عَنَقِجَلَ كما قالَ النَّبِيُّ يَكُلِيد: «﴿أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُو سَاجِدٌ»("). والقلْبُ إذا استَحْضَرَ هَذَا وهو ساجِدٌ، فلا شَكَّ أنه سيَخْشَعُ ويحصُلُ البكاءُ، ولا أستطيعُ أن أقولَ للناسِ: امتَنعُوا عن البكاء، ولكني أقولُ: إن البكاءَ من خَشْيَةِ اللهِ والصوتَ الَّذِي لَا يُمكِنُ للإنسانِ عن البكاء، ولكني أقولُ: إن البكاءَ من خَشْيَةِ اللهِ والصوتَ الَّذِي لَا يُمكِنُ للإنسانِ أَنْ يَتَحَكَّمَ فيهِ، لَا بأسَ بِهِ.

-69P

(١٩٢١) السُّؤَالُ: نَرْجُو تَعْلِيقَ فَضِيلَتِكُمْ عَلَى مقالِ يقولُ فيه صَاحِبُه: إنَّ اللهُ عَلَى مقالِ يقولُ فيه صَاحِبُه: إنَّ اللهُ عَلَى القنوتِ فِي رَمَضَانَ لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ، وإنَّ هُنَاكَ إِفْرَاطًا فِي استعمالِ المُداومةَ عَلَى القنوتِ فِي رَمَضَانَ لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ، وإنَّ هُنَاكَ إِفْرَاطًا فِي استعمالِ

⁽١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٥، رقم ١٦٣٥٥).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٢).

أدعيةٍ غيرِ مأثورةٍ، وإنَّ صَلَاةً عِشْرِينَ ركعةً فِي رَمَضَانَ كُلُّ الأحاديثِ الواردةِ فيها أَسَانِيدُهَا ضَعِيفَةٌ، وهَذِهِ عِبَادةٌ، ومَبْنَاهَا عَلَى التَّوْقِيفِ، ولا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ الْسُلِمِينَ.

الجَوَابُ: المسألة الأولى: المداومة عَلَى القنوت؛ يقول: إِنَهَا لَم تَرِد بها السنّة، ونحن نَقُول معه كذلك، إِنَّهُ لَم يرد عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّه كَانَ يداوم عَلَى القنوت، وإنها كَانَ يعلِّم الحَسَنَ بنَ عليِّ بنِ أبي طالب رَضَالِيَّهُ عَنْهَا أَنْ يَقُولَ فِي دعاء القنوت: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ» (۱).

ومن المعلوم أن سُنّة الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ قُولُهُ وَفَعلُهُ وإقرارُه، فإذا علَّم الحسنَ بنَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضَّالِللهُ عَلَيْهِ لَا بأسَ بها؛ لأنَّه لَا يمكِن أَنْ يوجدَ شيءٌ غيرُ له: لَا تداومْ عليه، عُلِمَ أن المداومة عَلَيْهِ لَا بأسَ بها؛ لأنَّه لَا يمكِن أَنْ يوجدَ شيءٌ غيرُ مشروع يتوهَّمُه الإِنْسَانُ من كلامِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ ثُمَّ لَا يبينُهُ الرَّسُول عَلَيْهِ السَّلَمُ؛ لأنَّ الله قالَ له: ﴿ يَكَا أَمُ الرَّسُولُ بَلِغٌ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِكَ ﴾ [المائدة: ٢٧]، ويقول: ﴿ فَإِنّهُ مَا أَنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِكَ ﴾ [المائدة: ٢٠]، ويقول: ﴿ فَإِنّهُ مَا أَنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِكَ ﴾ [المائدة: ٢٠]، ويقول:

فالمداومةُ عَلَى القنوتِ فِي الوِتْر لَا بأسَ بها، ونحن لَا نستطيع أن نقول: إن الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يداوم عَلَى ذلك، لكننا أيضًا لَا نستطيع أن نقول: إن الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَهَى عن ذلك، وإذا كانَ هكذا، فإن المداومة عليه -فيها

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب القنوت في الوتر، رقم (۱٤۲٥)، والترمذي: أبواب الوتر، باب ما جاء في القنوت في الوتر، رقم (٤٦٤)، والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الدعاء في الوتر، رقم (١٧٤٥)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب الدعاء عند الكرب، رقم (٣٨٨٢).

أرى- لَا بأسَ بها، ولا سِيَّا فِي أَيَّامِ رَمَضَانَ حيثُ اجتهاعُ المُسْلِمِينَ عَلَى كلمةٍ واحدةٍ، وعلى إمامٍ واحدٍ، يدعون دعاءً واحدًا، ويُؤَمِّنُونَ عليه، فإن هَذَا من أحرى ما يكون بالإجابةِ.

وأما قولُه من جهةِ الأدعيةِ الَّتِي ترِد من بعضِ الأئمَّةِ، فهذا صحيح، يوجد من بعض الأئمَّة أدعيةٌ لم تَرِدْ، وربها يكون في معناها بعضُ النظرِ أيضًا، ثمَّ إن من الأئمَّة من يطيل بالنَّاس، والإطالة بالنَّاس ليستْ مَشروعةً، بل إن الإطالة الخارجة عن السنَّةِ من الأمور المنكرةِ؛ لأنَّ رجلًا جاء إِلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلامُ وقال: يَا رَسُولَ اللهِ، إنِّ لأَخلَّفُ عن صَلاةِ الصبحِ من أجلِ فُلانٍ ممَّا يطيلُ بنا، يعني الإمام، فغضِب النَّبيُ عَلَيْهِ عضبًا ما غضِب مِثلَه قطُّ، وقال: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَمَنْ أَللَّاسَ فَلْيَتَجَوَّزْ، فَإِنَّ خَلْفَهُ الضَّعِيفَ وَالكَبِيرَ وَذَا الحَاجَةِ»(١).

ولا شكَّ أن إطالة القنوت وإتعاب النَّاس حتَّى إنك لترى الشابَّ يُراوِحُ بين قدميه من طُول القيام، لَا شَكَّ أنَّه غير مشروع، ولوِ اقتصرَ الإِنْسَانُ عَلَى الكلِمات الواردةِ، أو زاد شيئًا يسيرًا حتَّى ينصرفَ النَّاس وهم يقولون: ليتَه أطالَ، لكانَ أحسنَ.

أمّا أَنْ يَأْتِيَ بِعِضُ النَّاسِ وَيَطِيلُ مِن شَدَّةِ تَلْذُهُ بِالدُّعَاءِ، وَشَدَّةِ إِلَحَاجِهِ عَلَى اللهِ عَنَّوَجَلَّ فَيَظُنُّ أَنِ النَّاسَ كُلَّهِم عَلَى حَدٍّ سَواءٍ، فَهَذَا لَا يُنبغي، والإمام يُصَلِّي لَيْسَ لِنَفْسِهِ فقط، بِل لِنَفْسِهِ ولَمَنْ وراءَه.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من شكا إمامه إذا طول، رقم (٧٠٤)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصَّلاة في تمام، رقم (٤٦٦).

ولهذا نَقُول أيضًا: إن بعض الأئمَّة، ولَا سِيَّا فِي صَلَاةِ التراويحِ، يعجِّل ويُسرِع سرعةً تمنع الإِنْسَان من فعلِ الواجبِ، حتَّى إن بعض المأمومينَ لَا يتمكَّن من أداء الرُّكنِ، الَّذِي هُوَ الطُّمأنينة، وَهَذَا أيضًا حرام عَلَيْهِ أَنْ يُسرِع سرعةً تمنع النَّاسَ فعلَ ما يجبُ، بل الواجبُ أَنْ يتأنَّى؛ حتَّى يتمكَّنَ النَّاسُ من أداءِ الأركانِ بطمأنينةٍ، ويتمكنَ أيضًا من الدُّعاءِ.

وأمَّا عددُ الرِكعاتِ فصَدَقَ أن العباداتِ توقيفيَّةُ، ونحن معه فِي ذلك، وأي إِنْسَانٍ يأتي بعبادةٍ لم يَشْرَعُها اللهُ ورسولُه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فإنَّه يعتبَرُ مُبتدِعًا يُنكَر عليه: ﴿ وَلَوِ اتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفُسَدَتِ ٱلسَّمَواتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَ ﴾ [المؤمنون:٧١].

ولكننا نَقُول له: مِنْ أَيْنَ لك أن العددَ توقيفيُّ؟ لَا يستطيعُ أحدُّ إطلاقًا أَنْ يُشِتَ أن عددَ التراويحِ، أو أنَّ عددَ قيامِ اللَّيْلِ توقيفيُّ، أبدًا، ونحن مِنْ هُنَا، مِنْ هَذَا المكانِ، نَطْلُبُ من إخوانِنَا الَّذِينَ عندهم عِلْمٌ فِي ذلك، أَنْ يبيِّنوه لنا، وإنني أعتقِدُ -بل أجزِمُ - أنَّه لَيْسَ عندهم علمٌ فِي هذا، غاية ما فِي ذَلِكَ أن عائشةَ رَضَالَيَّهُ عَنَى اللهُ النَّبِيِّ عَيْلِهُ فِي رَمَضَانَ؟ قالت: "مَا كَانَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ ولا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً "(أ). وبيَّنَها.

وكذلك ثبت عنها عن الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنه كَانَ يُصَلِّي بثلاث عشرة ركعة (٢).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب كَانَ النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه، رقم (٣٥٦٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب: كَيْفَ كَانَ صلاة النبي ﷺ؛ وكم كَانَ النبي ﷺ يصلي من الليل؟ رقم (١١٤٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، رقم (٧٣٨).

وثبت عن ابن عبَّاس رَضَيَالِلَهُ عَنْهُمَا كذلك أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كَانَ يُصَلِّي بثلاث عشرة ركعة (١).

ولكن هَلْ قَالَ للنَّاسِ فِي مَقَامِ التبليغِ والإجابةِ: لَا تزيدوا عَلَى ذلك؟ أبدًا، ما قَالَ هذا؛ ففي الصحيحينِ عنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَالِلَهُ عَنْهُمَا أَنْ رَجَلًا قَالَ: مَا تَرَى فِي صَلاةِ اللَّيْلِ؟ قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ الصَّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً، فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى »(٢).

وهَذَا المقام مقام تبينٍ وتبليغٍ؛ لأنَّه إجابة عن سؤال، والرجل لَا يعرِف كَيْفَ يصلي، فضلًا عن عدد الركعات، ولهذا قال: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً، فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى». فَهَلْ قالَ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي هَذَا المقام؛ مقام التبليغ والإجابة: لَا تَزِدْ عَلَى إحدى عشرة ركعةً؟

الجَوَابُ: لا، وأيُّ إِنْسَانٍ يَثْبُت عنده أنَّه قالَ: لَا تَزِدْ فليأتنا به، فنحن -بحول الله- مُنقادون له، متَّبعون له، والذي يحصر صَلَاة اللَّيْل بثلاث عشرة أو إحدى عشرة، ويقول: لَا تجوز الزيادةُ عَلَى ذلك، هَذَا قالَ قولًا بلا علم، بل قالَ قولًا العلمُ عَلَى خلافِه؛ لأنَّ مَقامَ البيانِ والتبليغِ لَا بُدَّ أن تُبيَّنَ فيه الكمِّيَّة والكيفيَّة، وليَّا بيَّن الرَّسُول عَينهِ الكمِّيَّة ألكَه ألكَه وسكتَ عن الكمية، عُلِمَ أن الكمية أمرها واسِع، وأنها لا تنحصِر بإحدى عشرة ركعة، أو ثلاث عشرة ركعةً.

لكن لو سُئلنا: أيُّهما أفضلُ: إحدى عشرة، أم ثلاث عشرة، أم ثلاث وعشرون،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدعاء إذا انتبه بالليل، رقم (٦٣١٦)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٦٣).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٤٩).

أم تسع وثلاثون؟ لقلنا: الأفضل إحدى عشرة، هَذَا هُوَ الأفضل، أَمَّا أَن نقول: إِنَّهُ لَا يجوز، فنستغفرُ اللهَ ونتوبُ إليه، ونسألُ اللهَ أَنْ يعفوَ عمَّن قاله، لَا نَقُولُ هذا، بل نقولُ: الأمرُ فِي هَذَا واسعٌ. هَذَا من جهة حكم المسألة من حيثُ هي.

أُمَّا مَا يَفْعَلُهُ بعضُ المجتهدين من الَّذِينَ يُصَلُّونَ خلفَ الأَئمَّةِ الَّذِينَ يَزيدون عَلَى إحدى عشرة أو ثلاث عشرة، فتجده إذا صَلَّى عشرَ ركعاتٍ جلس وترك المُسْلِمِينَ يصلون فوق رأسِه، وهو يشاهدهم يصلون ويَشِذُّ عنهم، فهذا هُوَ المنكر حقيقة، هَذَا هُوَ المنكر بعينِه، والعجبُ أنَّ بعضَهم يجلسُ وعنده القهوةُ والشايُ والمُسْلِمُونَ يُصَلُّون ويعبدون الله، فهذَا فِي الواقعِ هُوَ الشذوذُ عن جماعةِ المُسْلِمِينَ، وهو خلافُ هَدْي الصَّحَابَةِ رَضَائِكَ عَنْهُمْ.

إن الصَّحَابَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ لَمَّا أَتمَّ عَثَانُ فِي مِنَى -يعني: لَمَا كَانَ يُصَلِّي عَثَانُ فِي مِنَى الظُّهْرِ أَربعًا، والعِشَاء أربعًا، أيَّام الحج- أنكروا عَلَيْهِ ذلك، قَالُوا: كَيْفَ يُصَلِّي الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ رَكْعَتَيْنِ، وأبو بكر رَكْعَتَيْنِ، وعمر رَكْعَتَيْنِ، وأبو بكر رَكْعَتَيْنِ، وعمر رَكْعَتَيْنِ، وأنت فِي أولِ خلافة تصلي أربعًا، فأنكروا عَلَيْهِ هذا، وأنت فِي أولِ خلافتِك رَكْعَتَيْنِ، ثمَّ فِي آخر الخلافة تصلي أربعًا، فأنكروا عَلَيْهِ هذا، حتَّى إن ابن مسعود رَضَالِكَهُ عَنْهُ لَمَا بلغه قال: "إنَّا للهِ وإنَّا إليه رَاجِعونَ" استرجَعَ، ورأى أنَّ هَذَا مصيبةٌ أَنْ يُتِمَّ الإِنْسَانُ فِي مكانٍ يَقْصُرُ فيه الرَّسُول عَلَيْهِ.

ونحن نَشْهَدُ باللهِ أَن عَمَانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ لَم يُتِمَّ مُحَالِفَةً لَمدي الرَّسُول رَبَيْكِهُ وخَلِيفَتَيْهِ أَبدًا، لَكِنَّهُ تأوَّلَ، والإِنْسَان المتأوِّل قَدْ يصيب وقد يخطئ، والخطأ عن اجتهادٍ لَا يُلامُ عَلَيْهِ الإِنْسَانُ إذا كانَ فِي مكانٍ يَسُوغ فيه الاختلاف.

ومع ذَلِكَ كانوا يصلون خلفَه أربعًا وهم ينكرون عليه، والمسألةُ ما هِيَ مسألةُ

زيادةِ عددِ صلاةِ نافلةٍ، فالمسألةُ زيادةُ ركعاتٍ فِي صَلَاةٍ واحدةٍ، ومثلُ هَذَا يُبطِلُ الصَّلاةَ إذا قُلْنَا بوُجوبِ القصرِ، وَمَعَ ذَلِكَ كانَ الصَّحَابَةُ يُصَلُّونَ خَلْفَ عثمانَ أربعًا، فيزيدون عَلَى العددِ المشروعِ فِي صَلَاةٍ واحدةٍ.

فَسُئُلُ ابن مسعود: عِبْتَ عَلَى عُثْمَانَ ثُمَّ صَلَّيْتَ أَرْبَعًا، قَالَ: «الخِلَافُ شَرُّ »(۱). شَرُّ »(۱). الله أكبر! كلمة تُكتب بهاءِ الذهبِ، يعني: مخالفة المُسْلِمِينَ شرُّ. ولهذا ما أحسنَ الاتفاق، فَهَدْيُ السلفِ الموافقةُ فِي الأمورِ الاجتهاديَّةِ.

والإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ كَانَ يرى أن القنوتَ فِي صَلَاة الفَجْر بِدْعَةٌ وغيرُ مَشروع، وقوله صواب بلا شك، وَمَعَ هَذَا يقول: إذا ائتَمَمْتَ بإمام يقنتُ فِي صَلَاة الفَجْر، فتابِعْه، وأمِّن عَلَى دعائه؛ لِئَلَّا يَخالف الإِنْسَان جماعة المُسْلِمِينَ.

فنحن نَقُول لأخينا السَّائلِ: إن الأمر فِي عددِ ركعاتِ التراويحِ واسِعٌ، فلا تُضَيِّقُ ما وسَّع اللهُ عَلَى عبادِه، واسكتْ عَمَّا سكتَ عنه الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ؛ لأنَّ هَذَا هُوَ حقيقة الاتِّباع والتأسِّي أنّ ما سكتَ عنه اللهُ ورسولُه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ فعلينا أن نسكتَ عنه، وما شَرَعَه الله ورسوله عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ فعلينا أن نتَبعَه.

ومِن شرْع الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَن العَدد فِي صَلَاة اللَّيْل أَمره واسع؛ لأَنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَاللهَ اللهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَاللهَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ ا

-620-

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصَّلاة بمني، رقم (١٩٦٠).

(١٩٢٢) السُّؤَالُ: ذَكَرْتُمْ أَنَّ الحكمةَ فِي اخْتِلَافِ أُوقاتِ الصَّلاةِ هِيَ عَدَمُ حصولِ اللَّللِ والتَّعَبِ، فَهَاذَا تقولون فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ إذ تَزِيدُ عَلَى عِشْرِينَ ركعةً؟

الجَوَابُ: نَقُول فيها: إن صَلَاةَ التراويحِ سُنةٌ؛ لو شاءَ الإِنْسَانُ تَرَكَها، فإذا تَعِبَ مثلًا فَهُوَ فِي حِلِّ وينصرفُ ويستريحُ، لكن إذا كانت فريضةً فإنَّه مُحُبَّر عَلَى أَنْ يَفعلَها عَلَى الوجهِ الَّذِي وردتْ عليه، فهذا فرقٌ بين هَذَا وهذا، ولهذا كانَ الإِنْسَان فِي تَهَجُّدِه يُطيل الرُّكُوعَ والسُّجُودَ والقراءةَ؛ لأنها صَلَاةٌ نافلةٌ؛ متى شاء قَطَعَها وأنهاها وانصرفَ إِلَى محلِّ راحتِه.

أما قول السّائل: إن صَلاة قيام رَمَضَان عشرونَ ركعةً، فالصحيح أن قيام رَمَضَان إحدَى عَشْرَةَ ركعةً، أو ثلاث عشرة ركعةً، فهذَا هُوَ الأفضلُ الَّذِي دلَّت عَلَيْهِ سُنة الرَّسُول ﷺ؛ فَقَدْ ثبت فِي الصحيح أن عائشة رَخِوَالِكَ عَنْهَ سُئلتْ: كَيْفَ كَانَتْ صَلاةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ؟ قَالَتْ: «مَا كَانَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلا فِي كَانَتْ صَلاةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ؟ قَالَتْ: «مَا كَانَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً»، ثمَّ بيَّنت صفة هَذِهِ الركعات: «يُصلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، فَلا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثمَّ بيَّت صفة هَذِهِ الركعات: «يُصلِّي أَرْبَعَ وَطُولِهِنَّ، فَمَّ يُصلِّي أَرْبَعًا، فَلا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثمَّ يُصلِّي أَرْبَعًا، فَلا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثمَّ يُصلِّي أَرْبَعًا، فَلا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ،

ومع ذَلِكَ لو زاد عَلَى إحدى عشرةَ أو ثلاثَ عشرةَ فإنَّه لَا يُنكَر عليه؛ لأنَّ هَذَا ورد عن السلفِ أنَّهم كانوا يَزيدون عَلَى ذلك.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب كان النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه، رقم (٣٥٦٩)، ومسلم: كتاب الصّلاة، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨).

ولا يَنبغي للإِنْسَان أَنْ يَتَخَلَّفَ عن الإِمامِ بحجَّةِ أَنَّه زاد عَلَى إحدى عشرة؛ لأنَّ فِي ذَلِكَ شذوذًا عن إخوانه المُسْلِمِينَ، وهم لم يَفعلوا مُحَرَّمًا حتَّى يقولَ: أنا لا أُوافقُهم عليه، وإنها فَعَلُوا أمرًا فعله السلفُ -رَحِمَهُمُ اللهُ ورَضِيَ عنهم-، فمِنْهُمْ مَن يَقتصِر عليها، ومنهم مَن يَنقُصُ عنها، ومنهم مَن يَنقُصُ عنها، ومنهم مَن يَنقُصُ عنها، ومنهم مَن يَنقُصُ عنها، ومنهم مَن يَنقصُ عنها،

فالإِنْسَان إذا كانَ وحدَه، أو كانَ إمامًا فلا شَكَّ أن الأفضلَ أَنْ يَحافظَ عَلَى إحدى عشرةَ أو ثلاثَ عشرةَ ولا يَزيد، وأما إذا كانَ تَبَعًا لغيرِه فإن الأَولى أَنْ يبقَى مَعَ الإمام، ولو صَلَّى ثلاثًا وعشرينَ أو أكثرَ؛ لأنَّ الائتلافَ والاتفاقَ أمرٌ مَحبوبٌ للشرع.

ولهذا نقولُ: إذا كنتَ عَن يَرَى استحبابَ الجلوسِ عند القيامِ للركعةِ الثّانيةِ أو للركعةِ الرَّابعةِ، وكَانَ الإمامُ لا يَرَى ذلك، ولا يجلِسُ، فالأفضلُ ألَّا تجلسَ وأن تتابع إمامَك؛ لأنَّ متابعة الإمامِ أهمُّ، بل قَدْ يَسْقُطُ الواجبُ عن المأمومِ لاتباع إمامِه، أرَّأَيْتَ لَوْ دَخَلَ مَعَ الإمامِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ، فسوفَ يَسْقُطُ عنه التَّشَهُّدُ الأولُ؛ لأنَّه سيُصادِفُ الرَّكعةَ الثَّالثةَ للإمامِ، والإمامُ سيقومُ، وكذلك سيزيدُ المأموم فِي الرَّكعةِ الثَّانية للإمامِ، وكذلك سيزيدُ المأموم فِي الرَّكعةِ الثَّانية للإمامِ، وكل ذَلِكَ من المأموم فِي الرَّكعةِ الإمامِ، وكل ذَلِكَ من أجلِ متابعةِ الإمام.

وهذا يَدُلُّ عَلَى أَن متابعةَ الإمامِ أَمَّ مهمٌّ، وأنه لَا يَنبغي للإِنْسَانِ أَنْ يَخْرُجَ ويقولَ: أنا أحافظُ عَلَى إحدى عَشْرَةَ ركعةً. نقولُ: صلِّ مَعَ إمامِك واحتسِبِ الأجرَ، وليس هَذَا أمرًا مُنْكَرًا حتَّى تقولَ: أنا لَا أُقِرُّ عَلَيْهِ ولا أُوافقُ عليه. (۱۹۲۳) السُّؤَالُ: عَلِمْنَا مِنْكُمْ أَنَّ مِنَ الأَمورِ الَّتِي تُشْتَرَطُ فِي كونِ العِبَادَةِ صحيحةً: مِقْدَارُهَا، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مَا زَادَ فِي رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، وَأَنَّ عُمَرَ جَمَعَ النَّاسَ عَلَى ذلك، فَمِنْ أَيْنَ للنَّاسِ الالتزامُ بهذا العددِ من الصَّلاةِ فِي رَمَضَانَ؛ وهو ثَلَاثٌ وعِشْرُونَ رَكْعَةً؟

الجَوَابُ: لَا شَكَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ لَم يَزِدْ فِي رَمَضَانَ وَلا غيرِه عَلَى إحدى عشرة ركعةً؛ فإن عائشة رَضَالَتُهُ عَنْهَا سُئلت: كيف كانتْ صَلاةُ النَّبِيِّ عَلَى إحدى عشرة ركعةً؛ فإن عائشة رَضَانَ وَلا فِي غَيْرِهِ عَلَى إحْدى النَّبِيِّ عَلَى إِحْدَى النَّبِيِّ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ().

ولكنه ثبت فِي الصحيح من حديث ابن عبَّاس أنَّه صَلَّى ثلاثَ عشْرةَ ركعةً (٢). بل جاء ذَلِكَ أيضًا فِي بعض أحاديث عائشة رَضَّالِيَّهُ عَنْهَا (٣).

ولكن الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثَبَتَ عنه فِي الصحيحينِ مِنْ حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ أن رجلًا قال: مَا تَرَى فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ؟ قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً، فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى»(1).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب كان النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه، رقم (٣٥٦٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدعاء إذا انتبه بالليل، رقم (٦٣١٦)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٦٣).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب: كَيْفَ كان صلاة النبي ﷺ؛ وكم كان النبي ﷺ يصلي من الليل؟ رقم (١١٤٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، رقم (٧٣٨).

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٤٩).

وهَذَا المقام مقام تبيينٍ وتبليغٍ؛ لأنَّه إجابة عن سؤالٍ، فلم يَقُلِ الرَّسُولُ ﷺ فِي هَذَا المقام: لَا تَزِدْ عَلَى إحدى عشر ركعةً.

وأما قوله: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» (١). فهذا فِي الكيفيَّةِ وليس فِي العددِ، فلو أن الإِنْسَانَ خالفَ فِي كيفيةِ الصَّلاةِ لَقُلْنَا: إن صلاتَه باطلةٌ؛ لأنَّه يخالفُ قَوْلَهُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلَامُ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»، أمَّا العدد فإنَّه لَا حدَّ له؛ ولهذا لما قالَ النبي عَني: اسألني شيئًا تريده، قال: أسألُك مُرافَقَتَكَ فِي الجنَّةِ، قال: «فَأُعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ» (١). أي بكثرة الصَّلاة، ولم يحدِّد عَلَيْهِ.

فصلاةُ النَّاسِ الآن فِي التراويحِ ثلاثًا وعشرينَ ركعةً لَيْسَ منَ البِدْعَةِ، وليس بمنكرٍ.

صحيحٌ أن الأفضلَ الاقتصارُ عَلَى إحدى عشْرة ركعةً، أو ثلاثَ عشْرة ركعةً مَعَ التأنِّي والفُسحة للنَّاسِ من أجل أَنْ يدعوا اللهَ عَنَّوَجَلَّ فِي حالِ السُّجُودِ، وَأَنْ يُكثِروا من التَّسبيحِ فِي حال الرُّكُوعِ، لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا هُوَ الأفضل، لَكِنَّهُ لَا يُنكُرُ عَلَى شخصٍ زاد عَلَى إحدى عَشْرةَ أو ثلاثَ عشْرةَ، أو صلى التراويحَ إحدى وعشرين، أو ثلاثًا وعشرينَ ركعةً أو أكثرَ، فكل هَذَا جائزٌ.

ويُنكَرُ عَلَى بعضِ الأئمَّةِ السرعةُ -نَسْأَلُ اللهَ لنا ولهمُ الهدايةَ- فإنَّهُمْ يُسرِعون كثيرًا فِي التراويح، حتَّى إن الإِنْسَانَ لَا يستطيعُ أَنْ يُسبِّحَ إِلَّا مرةً واحدةً، إنْ سَبَّحَ. وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّه خطأٌ، وأنه جِنَايَةٌ، وأنه إضاعةٌ للأمانةِ الَّتِي عَلَى الإمامِ، فالإمامُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب الأذان للمسافر، إذا كانوا جماعة، والإقامة، وكذلك بعرفة وجمع، وقول المؤذن: الصَّلاة في الرحال، في الليلة الباردة أو المطيرة، رقم (٦٣١). (٢) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب فضل السجود والحث عليه، رقم (٤٨٩).

مُؤتمَنُ ويجب عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَ الأمانة، بحيث يعطي النَّاس فُسحةً يتمكَّنون فيها من أداء السنَّة.

فإن قال قائل: هَلْ ثبت عن الصَّحَابَة الزيادة؟

قلنا: نعم رُوِيَ عنهم فِي قيامِ اللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ وفي غيرِه أنواعٌ من الصَّلاةِ، فبعضُهم يَقتصِرُ عَلَى إحدى عشرة، وبعضهم يَزيد إِلَى تسعِ وثلاثينَ، أو أكثرَ؛ كما قالَ الإمام أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَدْ قِيلَ فيه ألوانٌ (۱). يعني أشياءَ متعددةً، فكُلُّها جائزةٌ.

وهنا مسألةٌ: بعضُ النَّاسِ إذا صَلَّى مَعَ الإمامِ الَّذِي يُصَلِّى ثلاثًا وعشرينَ ركعةً تجدُه إذا صَلَّى إحدَى عشْرةَ ركعةً ترك الإمام، وربها يجلِسُ بعضُ النَّاسِ إِلَى بعضٍ فِي نفس المَسْجِد فِي الحَرَمِ المُحِّيِّ، أو فِي الحرم النَّبُويِّ يتحدَّثون، وهؤلاء لَا شَكَّ أنَّهم أَخْطَؤوا خطأً عظيمًا:

أَوَّلًا: أَنَّهُم أَخْطَؤُوا فِي مفارقةِ الإمامِ والخروجِ عن الجماعةِ، وقد كانَ الصَّحَابَةُ وَخَوَلِللَهُ عَنْهُمْ يُوافقُون الإمامَ فيها هُوَ أعظمُ من هذا، فعثمانُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ فِي حَجِّه أَتمَّ الصَّلاةَ فِي مِنَّى، وأَنكرَ الصَّحَابَةُ عَلَيْهِ ذلك، حتَّى إن ابن مسعود استرجعَ ليَّا بلغه هَذَا الأمر(١)، وَمَعَ هَذَا كانَ يُصَلِّي مَعَ عثمان أربعًا وهو يُنكِرها، فَقِيلَ لَهُ: عِبْتَ عَلَى عُثْمَانَ ثُمَّ صَلَّيْتَ أَرْبَعًا، قَالَ: «الخِلافُ شَرُّ»(١). وَهَذَا لَا شَكَ أَنَّه غايةُ الفِقهِ.

إذن: فَفِعْلُ هَوُّ لاءِ مُحَالفٌ لفعلِ الصَّحَابَةِ رَضِاً لِللَّهُ عَنْهُمْ.

⁽١) مختصر قيام الليل (٢٢٢). ومسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه (٢/ ٧٥٥).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة بمنى، رقم (١٠٨٤)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب قصر الصَّلاة بمنى، رقم (٦٩٥). واسترجع: أي قال: إنا لله وإنا إليه راجعون.

⁽٣) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصَّلاة بمنى، رقم (١٩٦٠).

ثانيًا: أنَّهم حَرَموا أنفسَهم قيامَ اللَّيْلِ؛ فَقَدْ قالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»(١).

وهؤلاء انصرفوا قبل انصراف الإمام، فيُحرَمون كتابة قيامِ اللَّيْلةِ كاملةً.

ثالثًا: أنَّهم كما ذكرتُ ربما يجتمع بعضهم إِلَى بعض يتحدثون ويشربون الشاي أو القهوة، فيشوشون عَلَى المُسْلِمِينَ، ويجعلون المَسْجِدَ محلَّا للسواليف (٢) وشرب الشاي والقهوة.

رابعًا: أنَّهم بهذا العمل يفرقون جماعة المُسْلِمِينَ، فإذا نظر النَّاس إليهم قَالُوا: للذا تركوا الإمام؟ فيحصل تفريق ويحصل تشويش عَلَى النَّاس، وَهَذَا مَّا يَدُلُّ عَلَى للذا تركوا الإمام؟ فيحصل تفريق ويحصل تشويش عَلَى النَّاس، وَهَذَا مَّا يَدُلُّ عَلَى فَقِهِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضَيَالِيُّهُ عَنْهُ، حيث قال: «كيف أنتُم إذا كَثُرَ قُرَّاؤُكُمْ وقَلَّ فُقَهَاؤُكُمْ!»(٣).

كثر قراؤكم: يعني كثر مَن عندهم العلمُ، لكن قلَّ مَن عندهم الفقهُ فِي دينِ اللهِ، وليس العلمُ هُوَ الفقهُ، فالفقهُ أَنْ يَكُونَ عند الإِنْسَانِ مَداركُ ونَظرٌ فِي الشريعةِ الإسلاميةِ وقواعدِها، وما تَرمي إليه من اجتهاعِ الكلِمةِ وعدمِ التنافرِ والاختلافِ.



⁽۱) أخرجه أبو داود: أبواب قيام الليل، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٢٠٨)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧).

⁽٢) المراد: القصص والحكايات غير المفيدة.

⁽٣) أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها (٢/ ١٧٥، رقم ٢٦٤).

(١٩٢٤) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ متابَعَةِ الإمامِ في المصحفِ في قِيامِ اللَّيلِ؟

الجَوَابُ: متابَعَةُ الإمامِ في المصْحَفِ مَعْناهُ: أن المأمومَ يأخُذُ المصحَفَ ليُتَابِعَ وَاءةَ الإمامِ، وَهَذَا إن احتِيجَ إليه؛ إذا كانَ الإمامُ ضَعِيفَ الجِفْظِ، فيقولُ لأحدِ المأمُومِينَ: أَمْسِكِ المصحَفَ حتى تَرُدَّنِي إن أخطأتُ. فهذَا لَا بأسَ به؛ لأنه لحَاجَةٍ.

وأما إذا لم يكُنْ عَلَى هَذَا الوجْهِ فإنِّي لَا أَرَى أَنْ يُتَابِعَ الإِنْسَانُ الإمامَ في المُصْحَفِ؛ لأنه يُفَوِّتُ مطْلُوبًا، ويقَعُ في غيرِ مَرْغوبٍ فيه، فالمطلوبُ الَّذِي يَفُوتُه أُولًا: النَّظَرُ إلى موضِعِ السُّجودِ. ثانيًا: وضْعُ اليَدَيْنِ عَلَى الصَّدْر. وهو مِنَ السُّنَّةِ.

ويقعُ في غيرِ مَرْغُوبٍ فيه، وهو الحَركةُ في حَمْلِ المصحَفِ وفَتْحِه وطَيّه ووَضْعِه، وهذه كُلُّها حَركاتٌ لَا حَاجَةَ إليها. وقد قال أهْلُ العِلْمِ: إن الحَركةَ في الصَّلاةِ مَكْرُوهَةٌ إِذَا لَم يكنْ إليها حَاجَةٌ؛ لأنها تُنَافي كَهالَ الخُشُوعِ. بل قالَ بعضُ العلماءِ: إِنّهَا حَرَكةٌ تُبْطِلُ الصَّلاةَ بالنسبةِ لحَرَكةِ البَصَرِ؛ لأن البَصَرَ سوفَ يُتابعُ القِراءةَ مِنْ أَوَّلِ السطْرِ إلى آخِرِه، وهَلُمَّ جَرًّا. مع أن فيه حُروفًا السطْرِ إلى آخِرِه، وهَلُمَّ جَرًّا. مع أن فيه حُروفًا كثيرةً، وكلهاتٍ كثيرةً، فيكونُ حَرَكةٌ كثيرةٌ للبَصَرِ، وَهَذَا مُبْطِلٌ للصَّلاةِ. وقد قالَ بذلكَ بعضُ أهلِ العِلْم.

فنصيحتي لإخواني أَنْ يَدَعُوا هذَا الأَمْرَ، وَأَنْ يُعَوِّدُوا أَنْفُسَهم الخُشُوعَ بِدُونِ أَنْ ينظُرُوا إلى المصْحَفِ.



(1970) السُّؤَالُ: كَيْفَ نُوفِقُ بين حديثِ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ» (١) ، وحديثِ: «مَنْ صَلَّى العِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا عَتَّى يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ » (١) ، وحديثِ: «مَنْ صَلَّى العِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ كُلَّهُ » (٢) ؟ قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى الصَّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ كُلَّهُ » (٢) ؟

الجَوَابُ: الفرقُ بينها أن مَن صلَّى العِشاءَ فِي جَماعةٍ فكأنها قامَ الليلَ، وَهَذَا لَيْسَ يُعْطَى أَجرَ مَنْ قَامَ اللَّيْلَ، لكن هَذَا يُعادِلُ قيامَ الليلِ، وفرقٌ بينَ المعادلةِ وبينَ ثوابِ العَملِ، أرأيتم أن الرَّسولَ عَلَيْ قال: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمَعْملِ، أرأيتم أن الرَّسولَ عَلَيْ قال: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مِرَادٍ؛ كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ أَرْبَعَةَ أَنْفُسٍ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مِرَادٍ؛ كَانَ كَمَنْ أَعْتَق أَرْبَعَةَ أَنْفُسٍ مِنْ وَلَدِ إِسْتَاعِيلَ ""). فَهَلْ إِذَا كَانَ عَلَى الإِنْسَانَ عِتَقُ أُربِع رِقَابٍ وقال: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ اللّٰكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مِرَادٍ، يَجزتُه وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ اللّٰكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مِرَادٍ، يَجزتُه ذَلِكَ عن أربع رقابٍ؟ لا، ففرقٌ بين هَذَا وهذا.

فَمَن صلَّى العِشاءَ فِي جَماعةٍ فَكَأَنَهَا قَامَ نصفَ الليلِ، ولَيْسَ المعنى أنه يُكتبُ له قيامُ قيامُ نِصفِ الليلِ بالفعلِ، أَمَّا مَن قامَ مع الإمامِ حَتَّى ينصرفَ، فإنَّه يُكتبُ له قيامُ الليلِ بالفعلِ؛ لأن الصَّحَابة رَضَالِيَهُ عَنْمُ قالوا: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ نَفَّلْتَنَا قِيَامَ هَذِهِ اللَّيْلَةِ، فقال عَلَيْهِ السَّهَ اللهِ اللهُ عَنْصَرِف حُسِبَ لَهُ قِيَامُ فقال عَلَيْهِ السَّمَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِف حُسِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ».

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٤٥٧)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٠٦)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتَّى ينصرف، رقم (١٣٦٤).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة، رقم (٢٥٦).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب فضل التهليل رقم (٢٤٠٤)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والإسْتِغْفَار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء رقم (٢٩٤٣).

فهناك فرقٌ بين إجزاءِ الشيءِ عنِ الشيءِ إجزاءً فِعليًّا، وبين كونِهِ معادِلًا له.

إذن: هُنَاكَ فرق بين المعادَلةِ فِي الثوابِ، وبين المعادلةِ الفعليَّةِ، وَهَذَا نظيرُ مَن صلى العِشاءَ فِي جماعةٍ، ومَن قام مع الإمامِ حَتَّى ينصرفَ.

(**١٩٢٦) السُّؤَالُ:** إذا أردْتُ أن أُوتِرَ فِي آخرِ اللَّيْلِ، وأريدُ أن أنصرِ فَ مَعَ الإمامِ في صلاةِ التراويح، فها العملُ فِي هَذِهِ الحالِ؟

الجَوَابُ: إِنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ قَامِ فِي أَصحابِه ذَاتَ لَيلةٍ حتَّى مضى نحوٌ منَ اللَّيْلِ، ثمَّ انصرف، فقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ نَفَّلْتَنَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِنَا هَذِهِ؟ يعني: لو زِدتَنا حتَّى ينتهيَ اللَّيْلُ، قال: "إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ» (٢).

فلنبحثْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: هَلْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّه يَنْبَغِي للإِنْسَانِ أَنْ يقومَ بعدَ ذلك؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب فضل ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَــُدُ ﴾ رقم (۱۳، ٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَــَدُ ﴾ رقم (۸۱۱).

⁽۲) أخرجه أبو داود: أبواب قيام الليل، باب في قيام شهر رمضان، رقم (۱۳۷۵)، والترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (۸۰٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧).

نقول: لَا يَدُلُّ عليه؛ لأنَّه لو كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يريد هَذَا لقال: البابُ مفتوحٌ لكم، صلوا بعدنا حتَّى ينتهيَ اللَّيْل، فلمَّا عدَل عن ذلك، وبيَّنَ أن اللهَ يَسَّرَ عَلَى العبادِ وتَفَضَّلَ عليهم بأن مَن قام مَعَ الإمامِ حتَّى ينصرفَ، كُتِبَ له قيامُ ليلةٍ؛ عُلِمَ أَنَّ هَذَا هُوَ الأفضلُ؛ لأنَّ الرَّسُولَ ﷺ يعلمُ أنَّه لو كَانَ هُنَاكَ أمرٌ مشروعٌ أَنْ يقومَ النَّاسُ بعدَ هُوَ الأفضلُ؛ لأنَّ الرَّسُولَ ﷺ يعلمُ أنَّه لو كَانَ هُنَاكَ أمرٌ مشروعٌ أَنْ يقومَ النَّاسُ بعدَ هذا، لقال لهم ذلك، ولم يَكْتُمُه عنهم، فيكون هَذَا من بابِ التخفيفِ عَلَى العبادِ، والتفضُّل عليهم أَنْ يَقتصِروا عَلَى ما كانَ عَلَيْهِ الإمام، وسيُكتبُ لهم قيامُ ليلةٍ ولو كانوا نائمين عَلَى فُرُشِهِمْ.

لكن مَعَ ذَلِكَ لو قام الإِنْسَانُ بعد هَذَا فلا بأسَ، ولا يُنهَى عنه؛ لأنَّ الرَّسُولَ وَكَا يَنْهَ عنه، ولم يُرشِدْ إليه، إِلَّا أن الفقهاءَ القالُوا: مَن أَرَادَ أَنْ يتهجَّدَ بعد الإمامِ، فإنَّه يَشْفَعُ وِترَه بركعة، ولا يَنْوِي به الوِثْرَ. فما معنى يشفعُ بركعة؟ يعني: إذا سلَّم الإمامُ قام وأتى بركعةٍ، فيكون هَذَا الَّذِي قام وأتى بركعةٍ، لم يُوتِرْ؛ من أجلِ أَنْ يحقِّقَ وَوْلَ الرَّسُولِ وَيَكِيدٍ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِثْرًا» (۱).

لكن هنا مسألة: نَحْنُ الآن هنا فِي المَسْجِدِ النَّبُوِيِّ، وكذلك أيضًا فِي المَسْجِدِ الخَرامِ، وربها فِي مساجدَ أخرى، يُصَلِّي التراويحَ إمامانِ، فَهَلِ العبرة من صَلَاة الأول أم من صَلَاة الثَّاني؟

نقول: العبرةُ من صَلَاةِ الثَّاني؛ لأنَّ الثَّانيَ مكمِّل للأوَّلِ، يعني: لم يأتِ بصلاةٍ مستقلَّةٍ حتَّى نقولَ: العِبرة من صَلَاةِ الأولِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: أبواب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (۹۹۸)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (۷۵۱).

وعلى هذا، فمَنِ انصرف بعد انتهاء الأولِ من إمامتِه، فإنَّه قَدِ انصرفَ قبل أَنْ ينصرفَ الإمامُ؛ لأنَّ الإمام الثَّانيَ مكمِّلُ وليس مستقِلًا، فتكون العبرةُ فِي الائتهام انتهاءَ الإماميْن جميعًا.

(۱۹۲۷) السُّوَّالُ: قولُ النبيِّ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى» (۱) دالُّ عَلَى جوازِ الصَّلاةِ إلى عددٍ لَا يُحَدَّهُ، فَهَلْ هَذَا حديثٌ مُطلقٌ، وَهَلْ يُقيِّدُ ذلكَ فِعلُ الرسولِ ﷺ لصلاةِ الليلِ أنهُ صلَّى إحدَى عَشْرَةَ ركعةً (٢)؟

الجَوَابُ: لَا شَكَّ أَن قُولَه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «صَلَاةُ اللَّيلِ مَثْنَى مَثْنَى» حديثُ مطلقٌ أو أنه لَمْ يُحددْ بِعَددٍ، وفعلُ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ داخلٌ في هَذَا المُطلق، وفعلُ بعضِ الأفرادِ عَلَى وجهٍ لَا يُخالفُ المطلقَ لَا يُعدُّ تقييدًا كما هو معروفٌ عندَ الأصوليينَ.

فأنتَ لوْ قُلتَ: أُكرِمُ رجلًا. ثم أَكرَمتَ محمدًا، فلا يَعني ذلكَ أن الحكمَ يتقيدُ بمحمدٍ؛ لأنهُ داخلٌ في أفرادِ المُطلقِ، ولكنْ يَصدقُ عليهِ أنكَ أو يَصدقُ عليكَ أَنَّ هَذَا أَمرٌ، وذلكَ لو قلتَ: أُكْرِمُ الرجالَ. فأكرمتَ زيدًا وهوَ مِنهمْ لَا يعتبرُ ذلكَ تَخصيصًا.

فنقول: إنهُ إذا ذُكِرَ بعضُ أفرادِ العامِّ في حكمٍ لَا يَتَنَافَى مع حكمِ العامِّ فليسَ هذَا مِن بابِ التخصيصِ وكذلكَ التقييد.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة، رقم (٧٤٩).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل وعدد ركعاتها، رقم (٧٣٨).

أما مسألةُ العددِ فالنبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أَطْلَقَ للأمةِ ولم يُقيدُ لهم عددًا مُعينًا، ومَا دامَ أَطلقَ للأمةِ -لا سِيَّا أنهُ قالَ ذلكَ وهوَ يُجيبُ مَن سألَهُ عنْ صلاةِ الليلِ الَّذِي لَا يَدري عنِ الكيفيةِ ولا العددِ - ولم يحددْ لَه العددَ فهذا يَدُلُّ عَلَى أن العددَ ليسَ بمحصورٍ.

(١٩٢٨) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ قيامِ بعضِ المُصَلِّين فِي صلاةِ القيامِ أو التراويحِ بالإمساكِ بالمُصْحَفِ خَلْفَ الإمامِ لِيُتَابِعَ القراءةَ؟

الجَوَابُ: لَا أَرى هذا، إِلَّا إذا كَانَ المأمومُ قَدْ وَكَلَهُ الإمامُ بأن يُتابِعَه حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ إنْ أخطأ، أَمَّا مجرَّدُ المتابعةِ فلا؛ لأن هَذِهِ المتابعةَ تُلْهِي المُصَلِّيَ عن متابعةِ إمامِه في الحقيقةِ، وعن النظرِ إِلَى موضعِ سجودِهِ، وتُوجِب له أَنْ يعملَ أعمالًا لَيْسَ بحاجةٍ إليها.

(١٩٢٩) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ السَّفَرِ مِنْ جُدَّةَ أَوِ الطائفِ أَو ضواحي مَكَّةَ المكرمةِ مِنْ أَجْلِ حضورِ ختم المصحَفِ فَقَطْ؟ هَلْ هَذَا مِنَ البِدَعِ؟

الجَوَابُ: أَمَّا السَّفَرُ مِنَ الطائفِ إلى مكة، أو مِنْ جُدَّةَ إلى مَكَّةَ مِن أَجْلِ الصَّلاةِ فِي المَسْجِدِ الحرامِ، فإن هَذَا مشروعٌ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلاثَةِ فِي المَسْجِدِ الحرامِ، فإن هَذَا مشروعٌ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى»(١).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب فضل الصَّلاة في مسجد مَكَّة والمدينة، رقم (۱۱۸۹)، ومسلم: كتاب الحج، باب لَا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، رقم (۱۳۹۷).

وكذلك أيضًا لو شَدَّ الرحلَ إلى مَسْجِدٍ فيه حَلقةُ عِلمٍ، أو ذِكرٍ، أو ما أشبهَ ذلك، فإن هَذَا لَا بأسَ به؛ لأنَّه لم يَشُدَّ الرَّحلَ للمَسْجِدِ، ولكن لمَا فيه من العِلمِ.

وأما موضوعُ الحَتمةِ فهي محلُّ خلافٍ بين العلماءِ: هَلْ هي مشروعةٌ فِي الصَّلاة، أو غير مشروعةٍ؛ والمعروف مِن أئمَّتِنا أنهم يَرونها مِن الأمورِ الَّتِي تُفعلُ فِي الصَّلاةِ، ولهذا يَختمون القُرْآنَ بالدُّعاءِ حَتَّى فِي الصَّلاةِ، وإذا كنتَ فِي المَسْجِدِ الحرامِ فإنك تتابع الإمامَ حَتَّى فِي الختمةِ، ولا تَشِذَ عنِ المسلمينَ.

(١٩٣٠) السُّؤَالُ: ما هي حَدودُ الحَرَمِ المَكِّيِّ والمَدَنِيِّ؟ وهل تُعتَبَرُ التَّوسِعةُ مِنَ الحَرَمِ؟ وهل الصَّلاةُ في الحَرَمينِ مِثلُ الصَّلاةِ في المَساجِدِ الأُخرى -أي: مَساجِدِ مَكَّةَ والمَدينةِ - في نَفسِ الأجرِ؟ وما حُكمُ السَّعيِ في الدَّورِ الثاني والثالِثِ؟ وما حُكمُ الصَّلاةِ في الأدوارِ العُليا؟

الجَوابُ: ليُعلَمْ أنَّ الحَرَمَ غيرُ المَسجِدِ، فإذا قيلَ: الحَرَمُ. فمَعناه: ما كانَ مُحتَرمًا لا يُؤخَذُ شَجَرُه ولا يُقتَلُ صَيدُه، وهو واسِعٌ فمثلًا: المُزدَلِفةُ ومِنَى كُلُّها مِنَ الحَرمِ، فإطلاقُ الحَرَمِ على نَفسِ المَسجِدِ هذا إطلاقٌ عُرفِيٌ لا أصلَ له، فالحَرمُ ما أدخلتِ الأميالُ في حُدودِ مَكَّة، وفي المَدينةِ ما بينَ عَيرٍ إلى تَورٍ، وهو بَريدٌ في بُريدٍ.

أما المَسجِدُ فيُسَمَّى المَسجِدَ الحَرامَ، ونحنُ نَقولُ: الصَّلاةُ في الحَرمِ وليس في المَسجِدِ، أفضلُ مِن الصَّلاة في الحِلِّ، والدَّليلُ على هذا: أنَّ النَّبيَّ ﷺ لما نَزلَ الحُديبِيةَ المَسجِدِ، أفضلُ مِن الصَّلاة في الحِلِّ، والدَّليلُ على هذا: أنَّ النَّبيَّ ﷺ لما نَزلَ الحُديبِيةَ والحَديبِيةُ كما تَعرِفُونَ بَعضُها مِنَ الحِلِّ وبَعضُها مِنَ الحَرَمِ - كان نازِلًا في الحِلِّ، ولكِنَّه كان يُصَلِّي في الحَرَمِ، فإذا جاءَ وقتُ الصَّلاةِ دَخلَ الحَرَمَ وصَلَّى في حُدودِ

الحَرَمِ، ومِن هُنا نَعلمُ أَنَّ الصَّلاةَ داخِلُ الحَرَمِ أَفضَلُ مِن الصَّلاة في الحِلِّ، وهذا أمرٌ لا إشكالَ فيه.

ولكنْ المُضاعَفةُ هل تَختَصُّ بالمَسجِدِ الَّذي نَصَّ عليه الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُو تَعُمُّ؟

نقولُ: قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «صَلاةٌ في مَسجِدي هذا خَيرٌ مِن ألفِ صَلاةٍ فيما سِواهُ إلَّا المَسجِد الحَرامَ»(١)، فعَيَّنَه بالإشارة، فالمُرادُ بالمَسجِدِ الَّذي في المَدينةِ: مَسجِدُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ –المَسجِدُ النَّبُويِّ – وما زيدَ في المَسجِدِ النَّبُويِّ فلَه حُكمُه في الأجرِ، ودَليلُ ذلك أنَّ عُثهانَ بنَ عَفانَ رَعَوَالِلَّهُ عَنهُ لها زادَ المَسجِدَ النَّبوِيَّ –وزيادةُ عُثهانَ مِن قِبَلِ القِبلةِ – صارَ المُسلِمونَ يُصَلُّونَ في هذه الزِّيادةِ، وصارَ الصَّفُّ الأوَّلُ ما كانَ في هذه الزِّيادةِ، وصارَ الصَّفُّ الأوَّلُ ما كانَ في هذه الزِّيادةِ، في المَسجِدِ.

كذلك المسجِدُ الحَرامُ الَّذي نَحنُ فيه الآن، ما زيدَ فيه فهو مِنهُ.

أمَّا بالنِّسبةِ للتَّضعيفِ فقد سَمِعتُم ما أقولُ: إنَّه في المَدينةِ خاصُّ بالمَسجِدِ النَّبوِيِّ فقط، وما زيدَ فيه فهو تابعٌ لَهُ، أما المَساجِدُ الأُخرى في المَدينةِ فلا، فمَسجِدُ قباءِ ليسَتِ الصَّلاةُ فيه خَيرًا مِن ألفِ صَلاةٍ، لكِنَّها فيها فَضلٌ.

وأمَّا مَساجِدُ مَكَّةً، فاخَتلَفَ العُلَماءُ رَحَهُمُ اللَّهُ: هل المُرادُ بِقُولِ الرَّسولِ ﷺ: «إلا المَسجِدَ الحَرامَ» جَميعَ الحَرَمِ، أو المُرادُ هذا المَسجِدَ الَّذي فيه الكَعبةُ؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، مكة والمدينة، مكة والمدينة، رقم (۱۹۹)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة، رقم (۱۳۹٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّحَالِلَّهُ عَنْهُ.

فاختَلَفُوا في هذا، وقد قالَ الله عَرَّقَبَلَ: ﴿ فَإِن نَنزَعْنُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنهُمْ تُوْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالِكَ خَيْرٌ وَأَحُسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩]، فإذا رَدَدناه إلى الرَّسولِ وَجَدنا أَنّه قالَ -فيها رَواه مُسلِمٌ -: «صَلاةٌ في مَسجِدي هذا أفضلُ مِن ألفِ صَلاةٍ فيها سِواه إلَّا مَسجِد الكَعبةِ » و هذا، والمَساجِدُ الأُخرى في مَكَّة لا تُسَمَّى مَسجِدَ الكَعبةِ ، فلمَّا قالَ: «إلَّا مَسجِدَ الكَعبةِ » عَرَفنا أَنَّ المُرادَ بذلك هذا المَسجِدَ الكَعبةِ ، فلمَّا قالَ: «إلَّا مَسجِدَ الكَعبةِ » عَرَفنا أَنَّ المُرادَ بذلك هذا المَسجِدَ الكَعبة ، فلمَّا قالَ: «إلَّا مَسجِدَ الكَعبةِ » عَرَفنا أَنَّ المُرادَ بذلك هذا المَسجِدَ الكَعبة ، فلمَّا قالَ: «إلَّا مَسجِدَ الكَعبة ، فلمَّا قالَ: «إلَّا مَسجِدَ الكَعبة ، في هذا المَسجِدَ الكَعبة ، فلمَّا قالَ: «إلَّا مَسجِدَ الكَعبة ، فلمَا أَنْ المُرادَ بذلك هذا المَسجِدَ النَّذي فيه الكَعبة ،

ويَدُنُّ هٰذا أيضًا: أنَّه لو أرادَ أَحَدُّ أنْ يَشُدَّ الرَّحلَ إلى مَسجدٍ مِن مَساجِدِ مَكَّة فَنَقولُ له: لا؛ لِأَنَّ النَّبيَ ﷺ قالَ: «لا تَشُدُّوا الرِّحالَ إلَّا إلى ثَلاثةِ مَساجِدَ» قالَ: «المَسجِدِ الحَرامِ»(۱)، فالمَسجِدُ المُختَصُّ بالتَّضعيفِ هو الَّذي تُشَدُّ إليه الرِّحالُ، وهو مَسجِدُ الكَعبةِ كما نَصَّ على ذلك النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ، ولا شَكَّ أنَّ تَفسيرَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ لِكلامِه.

ولَو أَنَّ أَحَدًا مِنَ الناسِ أُورَدَ عَلِيَّ وقالَ: أليسَ الرَّسولُ ﷺ في الحُدَيبِيةِ يَدخُلُ ويُصَلِّي في الحَرَم؟

قُلنا: بلى، ولكِن هل هذا يَدُلُّ على أَنَّه بمِئةِ ألفِ صَلاةٍ؟! لا يَدُلُّ عليها، ولكنْ يَدُلُّ عليها، ولكنْ يَدُلُّ على أَنَّه أفضَلُ، ولكنْ ليسَ بمِئةِ ألفِ صَلاةٍ.

وأما السَّعيُ في الدَّورِ الثاني، أو الثالثِ، أو الرابعِ إنْ كانَ هُناك رابعٌ، أو

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة، رقم (١٣٩٦)، من حديث ابن عباس رَضَالِلَهُ عَنْهُما.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم (١١٩٠)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة، رقم (١٣٩٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ.

الخامِسُ، أو السادِسُ، أو العاشِرُ، كُلُّه صَحيحٌ، فالسَّعيُ لو يَصِلُ إلى السِّحابِ فكُلُّه صَحيحٌ؛ لِأَنَّ الهَواءَ -كما قالَ العُلَماءُ- تابعٌ للقرارِ، وهذه قاعِدةٌ مَعروفةٌ عِندَ العُلَماءِ؛ ولهذا لا يَكُونُ لي فِناءٌ في بَيتي وأنتَ جارٌ لي، وتَبني عليه ما يُسَمُّونَها بَلكونة، فأقولُ لك: لا تَبني عليه، فتقولُ: أنا لم أبنِ في الأرْضِ، بل بَنَيتُ في السَّماءِ، فلي أنْ أمنَعه وأقولُ: الهَواءُ تابعٌ للقرارِ.

ولو جاءَ رَجُلٌ مِن أَسفَلَ وبَنا نَفَقًا مِن تَحَتِ بَيتي، وقُلتُ: لا تَبني، فقالَ: لم أُقتَرِب مِن أَرضِكَ، إنَّما حَفَرتُ في أَرضٍ تَحتك، فحَفرَتُ مِن بَيتي هذا أريدُ أَنْ أَخرُجَ مِن البَيتِ الثاني، فلي أَنْ أَمنَعَه؛ لِأَنَّ الهَواءَ تابعٌ للقَرارِ، والقَرارُ إلى أَسفَلِ الأَرضِ، والهَواءُ إلى السَّماءِ.

فإذًا، لو سَعى الإنسانُ في الأوَّلِ والثَّاني والثالِثِ والرابعِ كانَ سَعيُه صَحيحًا، ولكنْ إذا تَيَسَّرَ الأسفَلُ فهو أحسَنُ؛ لِأَنَّ الأسفَلَ فيه الصُّعودُ إلى الجَبلِ -جَبلِ الصَّفا وجَبلِ المَروةِ - وهذا فيه إشكالٌ عِندَ بَعضِ العُلَهاءِ، أما الَّذي فوقُ فليسَ فيه الصُّعودُ.

ومع كونِ الأفضَلَ الأسفَلُ فقد يعرضُ للمَفضولِ ما يَجعلُه أفضَلَ، فلو كانَ الإنسانُ إذا سَعى مِن فَوقُ أهداً له، وأهوَنَ، قُلنا له: السَّعيُ مِن فَوقُ أحسَنُ؛ لِأَنَّه أحضَرُ للقَلبِ، وآمَنُ على النَّفسِ، فأحيانًا لا يَأْمَنُ الإنسانُ على نَفسِه تَحتُ، فرُبَّها يَموتُ مِنَ الزِّحام.

وأمَّا الصَّلاةُ في الأدوارِ العُليا فلا بَأسَ بها، لكنَّ الصَّلاةَ في الأسفَلِ أقرَبُ إلى الإمام، وكُلَّما كانَ أقرَبَ إلى الإمام فهو أفضَلُ.

(۱۹۳۱) السُّؤَالُ: ما الردُّ عَلَى مَنْ فَسَّرَ حديثَ الرسولِ ﷺ الَّذِي يَقُولُ فيه: «مَنْ صَلَّى مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، كُتِبَ لَهُ أَجْرُ قِيَامِ لَيْلَةٍ» (۱). عَلَى أَنَّه إمامٌ واحدٌ، أَمَّا إذا كان إمامَيْنِ، فلا يَنْطَبِقُ الحديثُ عليهما؟

الجَوَابُ: الَّذِي نَرَى أَنَّه إذا كان إماميْنِ كما يُوجَدُ الآنَ في كثيرٍ مِنَ المساجدِ، فإنَّ الإمامَ الثاني يُعتبَرُ نائبًا للإمامِ الأولِ، والنائبُ له حُكْمُ المنوبِ عنه، ولهذا لا يَرَى الناسُ أنَّ القيامَ -مثلا- إذا صَلَّى أحدُ الإمامينِ أَرْبَعَ ركعاتٍ، وصَلَّى الآخرُ الباقي، الناسُ أنَّ القيامَ تمَّ حتَّى يُصَلِّي الإمامُ الثاني. وبناءً عَلَى ذَلِكَ نقولُ: مَنْ قامَ مع الإمامِ حتَّى ينصرف، يَشْمَلُ الإمامَ الأولَ والإمامَ الثاني، فلا يُكْتَبُ له أَجْرُ قيامِ ليلةٍ حتَّى يَبْقَى إلى انتهاءِ الإمام الثاني.

(۱۹۳۲) السُّؤَالُ: إِذَا كَانَتِ التَّرَاوِيحُ بِإِمَامَيْنِ، فَانْصَرَفَ الأولُ مِنْهُمَا، فَهَلْ يُعْتَبَرُ انْصِرَافًا بحيثُ لَوِ انْصَرَفْتُ مَعَهُ لَكُتِبَ لِي قيامُ لَيْلَةٍ؟

الجَوَابُ: لا، لَيْسَ انصرافًا؛ لأنَّ الإمامَ الثَّانيَ يصلي كالنائبِ عن الإمامِ الأولِ، ولذلك نجد الإمام الأول يبقى يصلي مأمومًا، والإمام الثَّاني يصلي إمامًا، فلا انصرافَ إلَّا إذا تمَّت الصَّلاةُ.



⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٤٥٧)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤).

(١٩٣٣) السُّؤَالُ: سَائِلٌ مِنْ نَيْجِيرِيَا يَسْأَلُ عَنْ صَلَاةِ التَّهَجُّدِ مَتَى بَدَأَتْ، وَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهَا؟

الجَوَابُ: أَمَّا فِي غيرِ رَمَضَان فالأَمْرُ واضحٌ، قالَ الله تعَالَى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَكَ﴾ [الإسراء:٧٩].

وقال تعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثِي ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُ. وَثُلُثُهُ. وَطَآبِفَةٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكُ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾ [المزمل:٢٠].

وقال النَّبِي ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ»(١).

وهذا شيء معروفٌ، لكن لعلَّه يريد أَنْ يسألَ عن التهجُّدِ جماعةً فِي رَمَضَانَ، فنقولُ: أصلُ هَذَا ثابتٌ فِي السنَّة؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ صَلَّى بأصحابِه فِي رَمَضَانَ ثلاثَ ليالٍ، ثمَّ تخلَّفَ فِي الرَّابِعةِ، وقال: «لَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ، فَتَعْجِزُوا ليالٍ، ثمَّ تخلَّفَ فِي الرَّابِعةِ، وقال: «لَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ، فَتَعْجِزُوا عَنْهَا» (٢).

وبعد ذَلِكَ تُرِك التهجُّدُ جماعةً فِي رَمَضَانَ فِي عهدِ أَبِي بكرٍ رَضَالِتَهُ عَنْهُ وفي أوَّل خِلافةِ عمرَ، ثمَّ إِن عمر رَضَالِلَهُ عَنْهُ رَأَى أَنْ يُعِيدَ هَذِهِ السُّنَّة، فأمر تَمَيًا الداريَّ وأُبيَّ بنَ كَعْبِ أَنْ يقومَا فِي النَّاسِ بإحدى عشرة ركعةً (٢)، وما زال المُسْلِمُونَ من ذَلِكَ الوقت يصلون التهجدَ جماعةً إِلَى يَوْمِنَا هذا، ونسألُ الله أَنْ يُديمَ ذلك.



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب فضل صوم المحرم، رقم (١١٦٣)

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجُمُعَة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أَمَّا بعد، رقم (٩٢٤)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم (٧٦١).

⁽٣) أخرجه النسائي في الكبرى رقم (٢٦٧٠).

(١٩٣٤) السُّؤَالُ: ما الأفضلُ للمرأةِ صَلَاةُ التراويحِ في الحَرَمِ، أَمْ في بَيْتِها، وإذا كَانَ الأفضلُ لها في بَيْتِها فها الوقتُ الأفضلُ للقيامِ بذلك؟

الجَوَابُ: الأفضلُ للنساءِ أَنْ يُصَلِّينَ في بُيُوتِهِنَّ، سواءٌ أكانتِ الصَّلاةُ صلاةً فريضةٍ، أَوْ قِيَامَ ليلٍ، أو غَيْرَهما؛ لِقَوْلِ النبيِّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيهَا سِواهُ، إِلَّا المَسْجِدَ الحَرَامَ» (١). يَقُولُ هَذَا في المدينةِ، ومسجدُ المدينةِ مُضَاعَفٌ؛ أي تُضَاعَفُ فيه الصَّلاةُ، وَمَعَ ذلكَ قَالَ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ المَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا المَكْتُوبَةَ» (٢). وقال في النساء: «بُيُوتُهُنَّ خَيْرٌ هُنَّ» (٣).

—CS

(١٩٣٥) السُّؤَالُ: هَلْ يجوزُ أَنْ أُصَلِّيَ صَلَاةَ القيامِ قَاعِدًا، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ لِعُذْرٍ أَوْ لِغَيْرِ عُذْرٍ؟

الجَوَابُ: نعم يجوزُ للإنسانِ أَنْ يُصَلِّيَ صلاةَ القيامِ قَاعِدًا، ولَوْ لِغَيْرِ عُذْرٍ؛ لأن القيامَ في النافلةِ سُنَّةٌ، وليس بواجبٍ، لكن إن جَلَسْتَ للعذرِ وَكَانَ مِنْ عَادَتِكَ أَن تصليَ قائبًا فلك أجرُ القائمِ، وإن جلستَ لغيرِ العذرِ فَلَكَ نِصْفُ أَجْرِ صَلَاةِ القائمِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب فضل الصَّلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم (۱۱۹۰)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل الصَّلاة بمسجدي مكة والمدينة، رقم (۱۳۹٤).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب صلاة الليل، رقم (٧٣١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، رقم (٧٨١).

⁽٣) أخرجه أحمد (٢/ ٧٦، رقم ٥٤٦٨)، وأبو داود: كتاب الصَّلاة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد، رقم (٥٦٧).

(١٩٣٦) السُّؤَالُ: إذا صَلَّى المُصَلِّى القيامَ فِي مَسْجِدٍ فيه إمامانِ، فهلِ الصَّلَاةُ مَعَ أُحدِهما حَتَّى يَنصِرِفَ يُكتَبُ له بها قِيامُ لَيْلَةٍ؟

الجَوَابُ: لَا يُكتَبُ له بها قيامُ لَيْلَةٍ؛ لأن الإمامَ الثَّانيَ مُكمِّلُ لصلاةِ القيامِ، ولذلك يَبْنِي عَلَى صلاةِ الأوَّلِ فِي القراءةِ، ولا يُوتِرُ إِلَّا الإمامُ الثَّاني، وصلاةُ القيامِ تنتهي بالوِترِ. وعلى هَذَا فمَن أَرَادَ أَنْ يَحافظَ عَلَى صلاةِ القيامِ فَلْيَبْقَ مَعَ الإمامينِ جميعًا.

(١٩٣٧) السُّؤَالُ: فِي رَمَضَانَ بَعْدَ صَلَاةِ القيامِ هَلْ أَقْضِي بقيةَ اللَّيْلِ في قيامٍ أَم في قراءةِ القُرْآنِ؟

الجَوَابُ: إن النَّبِيَّ عَلَيْهِ سَأَلَهُ أَصْحَابُه أَنْ يُتَمِّمَ بهم لَيْلَةً فِي القيامِ فقال: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»⁽¹⁾. فإذا تابعتَ الإِمَامَ حَتَّى انصرفَ -أي أتمَّ صلاتَه - كُتب لك قيامُ ليلةٍ، وعليه فإذا قرأتَ الكتابَ بعد ذلكَ كَانَ هَذَا خيرًا.

— SSA

(١٩٣٨) السُّوَالُ: مَنْ لم يُصَلِّ مَعَ الإمامِ رَكْعَتَيِ الختمةِ هَلْ يُعتبَرُ قَدْ صَلَّى مَعَ الإمام حَتَّى يَنصرِفَ؟

الجَوَابُ: يقولُ: مَن تَخَلَّفَ عن الإمامِ فِي الركعتينِ الأَخِيرَتَيْنِ اللَّتين فيهما

⁽۱) أخرجه أبو داود: أبواب قيام الليل، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧).

الختمةُ، ولم يُصَلِّ مَعَ الإمامِ، لَكِنَّهُ واصلَ الصَّلَاةَ فِي التهجُّدِ هَلْ يُقالُ: إِنَّهُ قامَ مَعَ الإمام حَتَّى ينصرفَ أو لا؟

والجَوَابُ: لا، ما قام مَعَ الإمام حَتَّى ينصرف، وعلى هَذَا فلا يُكتَبُ له قيامُ لَيْلَةٍ، لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ» (١).

-690-

(١٩٣٩) السُّؤَالُ: لَقَدْ ثَبَتَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَجْمَعُونَ القُرْآنَ بِرَكْعَةِ وَاحَدةٍ فِي الوِتْرِ، مِثْلِ عَثَانَ (٢) وغيرِه، والآخَرُ يُصَلِّي دائمًا بسورةِ القُرْآنَ بِرَكْعَةٍ وَاحَدةٍ فِي الوِتْرِ، مِثْلِ عَثَانَ (٢) وغيرِه، والآخَرُ يُصَلِّي دائمًا بسورةِ الإنسانِ أَنْ الإنسانِ أَنْ الإنسانِ أَنْ يَصْلَى أَلْفَ رَكْعَةٍ؟

الجَوَابُ: لَا شَكَّ أَن قراءةَ القُرْآنِ فِي ليلةٍ مُمْكِنَةٌ، وإذا كانَ عثمانُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ يوترُ بالقُرْآنِ كِلَّه، فيمكنُ لأَنَّه يُصَلِّي ركعةً، وَهَذَا ممكِنٌ، لكنْ ألفُ ركعةٍ غيرُ ممكِنٍ إلَّا عَلَى وجهٍ لَا تُجزئُ الصَّلاةُ فيه.



⁽۱) أخرجه أبو داود: أبواب قيام الليل، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧).

⁽٢) أخرجه ابن المبارك في الزهد والرقائق (١/ ٤٥٢، رقم ١٢٧٦).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تَبَارَكَوَتَعَالَى، رقم (٧٣٧٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة ﴿قُلُهُو ٱللَّهُ أَحَـدُ ﴾، رقم (٨١٣).

(**١٩٤٠) السُّؤَالُ:** هَل يَجـوزُ حملُ القُـرآنِ أَثناءَ الصَّلاةِ معَ الإِمَـامِ في صَلاةِ التَّرَاوِيحِ؟

الجَوَابُ: لَا شَكَّ أَن حَمَلَ المصحفِ معَ الإمام أَثناءَ التَّرَاويحِ يَشغلُ البصر، ويَشغلُ البَدنَ، وكذلك رُبَّما يَشغلُ القَلبَ؛ لأنَّ الإِنْسَانَ وهُو يَنظرُ إلى المصحفِ قَد تَيُّ به آيةٌ، فَيقفُ عندَها، ويدَعُ إِمامَه، ولذلكَ نحنُ نَنصحُ إخوانَنا ألَّا يكونَ مَعَهُمْ مَصاحفُ يُتابعُون بها الإمامَ في صلاةِ التَّرَاوِيحِ؛ لأَنها -كَما ذَكَرْنَا- تَشغلُ البَصَر، وتَشغلُ البَصَر، وتَشغلُ البَدنَ كذلكَ في طيِّ المصحَفِ وفتحِه، ووَضعِه تَحتَ الإِبْطِ، أو في الأَرضِ، وكذلكَ رُبَّا تَشغلُ القَلبَ -كما ذَكَرْنَا-، فقد يَقِفُ حاملُ المصحَفِ عندَ الآيةِ، ويَدَعُ مُتابِعَةَ الإِمَام.

لكنْ إذا كانَ الإمامُ يَحتاجُ إلى ذَلك، فَحَمَلَ المَامُومُ خلفَه في الصَّفِّ الأَولِ مُصحفًا؛ بحيثُ إذا غَلِطَ الإمامُ قوَّمَ قِراءَتَه، فهذَا لَا بَأْسَ به للحَاجةِ والمصلَحَةِ، ومعَ ذلكَ فأنا لَا أَرَاهُ، وأَنصحُ إخواني أَن يحذَرُوا.

(1981) السُّؤَالُ: أنا شابُّ لَا أُجيدُ قراءةَ القُرْآنِ قراءةً وتجويدًا، وأُتابعُ الإِمَامَ بِالْمُسْحَفِ فِي صَلاةِ التَّرَاويحِ لِكَيْ أُجيدَها، فها رَأَيْكَ، عِلْمًا بِأَنَّنِي إِذَا تَرَكْتُ المتابَعةَ بِالْمُسْحَفِ انْشَغَلْتُ بالتَّفكيرِ؟

الجَوَابُ: هَذَا السُّؤالُ أَجَبْنَا عنه مِن قبل، وقُلنا: إِنَّهُ لَا يَنبغي مُتابعةُ الإِمَامِ بِالمصحَف إلا مَن كانَ يُتابعُ الإِمامَ خلفَه لِيُصححَ له إن أَخطأ، لكنْ هَذِهِ المفسَدةُ التي يَزعمها السَّائِلُ، وهي أَنه إذَا لم يَأْخذِ المصحفَ ويُتابعُ الإِمامَ فَإِنَّهُ يَنشغلُ بالتَّفكيرِ،

فإن كَانتْ هَذِهِ المفسَدةُ تَزولُ بِحَملِ المصحفِ، ومُتابعةِ الإمَامِ، فحينَاذِ نَقولُ: اهْلِ المصحف، وتَابعِ الإمام؛ لأَجلِ دَرءِ المفسَدةِ التي تَدعِيها، مَع تأكيدِنا عَلَى أنهُ يَنبغي للإنسانِ أَنْ يُعوِّدَ نفسَه حُضورَ قلبِه في الصَّلاةِ، وإن لم يَكنْ مُتابعًا للإمامِ بحَملِ المصحفِ.

ا صَلاةُ الوِتْرِ:

(**١٩٤٢) السُّؤَالُ:** هَلْ يَجُوزُ صلاةُ الطوافِ بَعْدَ صَلَةِ الوِتْرِ، فَأَنَا صَلَّيْتُ الوِتْر؟

الجَوَابُ: نَعم، يَجوزُ أَنْ يُصليَ رَكْعَتَيِ الطوافِ إذا طافَ بَعْدَ الوِتْرِ؛ لأن هَذه الصَّلاةَ لَيْسَتْ مِن قيامِ الليلِ، بَل هي صلاةٌ لها سَببٌ، وهكذا أيضًا لو أن الإِنْسَانَ بعدَ ما أوترَ تَوَضَّأَ، وأَرادَ أَنْ يُصليَ رَكْعَتِي الوُضوءِ، فَلا حَرَجَ عليه. وإنها الإِنْسَانَ بعدَ ما أوترَ تَوَضَّأَ، وأَرادَ أَنْ يُصليَ رَكْعَتِي الوُضوءِ، فَلا حَرَجَ عليه. وإنها المقصُودُ بقولِ الرَّسولِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا» (١). المقصُودُ بقولِ الرَّسولِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا» (١) إذا كَانَ الإِنْسَانُ يريدُ أَنْ يقومَ بالليلِ، فَلْيجعلْ قيامَ الليلِ آخرَه الوِتر، وإن الصَّلاة الواجبة التي تشرَعُ لسببٍ فإنها مَقرونَةٌ بسبَبِها، يَفعلُها الإِنْسَانُ مَتى وُجدَ هذَا السبُ.

وبهذه المناسَبةِ أُودُّ أَن أَقُولَ: إِنَّنَا فِي هَذِهِ اللّلَةِ قَد أُوتَرَ الإمامُ للترَاويحِ وسَيكُونُ قيامُه في آخِرِ اللّهِ ﷺ بها رَوى طَلْقٌ قيامُه في آخِرِ اللّهِ ﷺ بها رَوى طَلْقٌ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (۹۹۸)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى، رقم (۷۵۱).

عنهُ أنه قَال: «لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ»(١).

فالإنسَانُ لَا يُوترُ فِي الليلةِ مَرتينِ، ومَن أَحبَّ أَنْ يُتابِعَ الإِمامَ فِي التراويحِ، ويَدخلَ فِي الوِترِ، وهو يُريدُ أَنْ يَقومَ مِن آخِرِ الليلِ، فلْيَشْفَعِ الوِتْرَ، بمعنى أنه يَدخُلُ معَ الإِمامِ الذِي يُوتِرُ، ويَنوي من أولِ الصَّلاةِ أنه يُريدُ أَنْ يُصليَ رَكعتينِ، فيقومُ بعدَ ما يُسلمُ الإِمامُ منَ الوِترِ، ويُكملُ الركعةَ الثانية، ثمَّ إذا قَامَ في آخِرِ الليلِ أُوترَ معَ الإمامِ الثاني، واللهُ المُوفِّقُ.

—69P

(١٩٤٣) السُّؤَالُ: مَنْ صَلَّى مَعَ الإِمَامِ الوِتْرَ وأَرَادَ الطَّوَافَ بَعْدَ ذَلِكَ، أَوِ الصَّلاةَ، فَهَاذَا يفعلُ؟

الجَوَابُ: إذا أرادَ الطَّوَافَ فلا إشكالَ فيه؛ لأنَّه لو صَلَّى بعد الطَّوَافِ ركعتينِ فإن هَذِهِ الصَّلاة مَقرونةٌ بسببها، والصَّلاة الَّتِي لها سببٌ لا تنافي قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا» (۱). ولهذا لو أوترَ الإِنسَان ثمَّ دخلَ مَسْجِدًا قُلْنَا له: لا تجلِسْ حتَّى تصليَ ركعتينِ، فالصلواتُ الَّتِي لها أسبابُ لا تنافي قولَه ﷺ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا».

-6920

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الوتر، باب في نقض الوتر، رقم (١٤٣٩)، والترمذي: كتاب الصَّلاة، باب ما جاء لا وتران في ليلة، رقم (٤٧٠) وقال: حسن غريب. والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب نهي النبي ﷺ عن الوترين في ليلة، رقم (١٦٧٩).

⁽٢) أخرجه البخاري: أبواب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (٩٩٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٥١).

(١٩٤٤) السُّؤَالُ: في صلاةِ الوِتْرِ هَلْ وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قراءةُ سُورَةِ الأَعْلَى فِي النَّانِيَةِ أم أَنَّهَا عادةٌ اعْتَادَهَا الأَئمَّةُ؟ في الرَّكْعَةِ الأُولى وسورةِ الكافرون في الثَّانِيَةِ أم أَنَّهَا عادةٌ اعْتَادَهَا الأَئمَّةُ؟

الجَوَابُ: قراءةُ الإِنْسَانِ إذا أوترَ بثلاثٍ في الرَّكْعَةِ الأُولى ﴿ سَبِّحِ اَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ [الأعلى:١] وفي الثَّانِيَة الكافرون، وفي الثالثةِ الإخلاص، هَذَا مِمَّا جاءتْ به الشُّنَةُ (١)، وليس مِمَّا اعْتَادَهُ النَّاسُ، إلَّا أَنَّه يَجِبُ أَنْ يُعرَفَ أَنَّه لَيْسَ بواجبٍ أَنْ يَقْرَأُ اللَّانَانُ هَذِهِ السورَ، فلو قَرَأً غَيرَها لا حرجَ عليه، ولكن إنْ تيسَّر أَنْ يَقْرَأَ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ هَذِهِ السورَ، فلو قَرَأً غَيرَها لا حرجَ عليه، ولكن إنْ تيسَّر أَنْ يَقْرَأَ ذَلِكَ ويُكثِرَ منه فَهُوَ أُولى، وليس ذَلِكَ بركنِ؛ لأن الركنَ إِنَّهَا هُوَ قراءةُ الفاتحةِ فقطْ.

وبهذه المناسبةِ أودُّ أَنْ أُبِيِّنَ أَنَّ الشفعَ الَّذِي يُسميه النَّاسُ الشفعَ هُوَ في الحقيقةِ مِنَ الوترِ، فإذا صليتَ ركعتينِ وسلمتَ ثمَّ أتيتَ بثالثةٍ فإنَّه يقال: أوترتَ بثلاثٍ، ولهذا ينبغي لنا إذا قُمنا إلى الشفعِ أنْ ننويَ أنَّه وِتْرٌ؛ لأنَّه حقيقةً وترٌ وليس صلاةً مستقلَّة، ولهذا نقول: إنَّنا أوترنا بثلاثٍ.

وهذا الَّذِي قُلْتُه يَسْلَمُ به المرءُ من مسألةٍ تقعُ بعضَ الأحيانِ، يكون الإمامُ يريد أَنْ يوترَ بواحدةٍ ولا يبيِّنُ ذَلِكَ للمأمومينَ، فيقوم ويُصَلِّي الوترَ ويوترُ بواحدةٍ، ويكونُ المأمومونَ قَدْ نَوَوُا الشفعَ، والشفعُ عند أكثرِ العامةِ ليسَ منَ الوترِ، وحينئذٍ إذا أوترَ الإمامُ بِهَذِهِ الرَّكْعَةِ فإنَّه إذا سَلَّمَ تأتي أنت بها بَقِيَ مِنَ الشفعِ ثمَّ تُوتِرُ بعدَ ذلك؛ لأنَّكَ ما نويتَ الوِثرَ هَذا، أمّا لو كنتَ نويتَ حين كبَّرت للشفعِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وترًا فإنك إذا سلَّمتَ مع إمامِكَ فلا حرجَ عليك، وتكونُ قَدْ أتيتَ بالوِثرِ، والوتر

⁽١) أخرجه النسائي: كتاب قيام الليل، باب كَيْفَ الوتر- ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي بن كعب في الوتر، رقم (١٦٩٩).

قَالَ فيه النَّبِيُّ عَلَيْكِم: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا»(١).

(1980) السُّؤَالُ: في العَشْرِ الأواخرِ من شَهْرِ رَمَضَانَ يكونُ وِترانِ؛ في أوَّلِ اللَّيْلِ وفي آخرِه، في الأفضل، وهل يَخْرُجُ الإِنْسَانُ مِنْ بَيْنِ الصفوفِ في الوترِ الآخِرِ؟

الجَوَابُ: إذا كَانَ الإِنْسَانُ صَلَّى معَ الإمامِ في أوَّلِ اللَّيْلِ ويريدُ أَنْ يُصَلِّى معَ الإمامِ في آخِرِ اللَّيْلِ، فإنَّه لَا يأتي بِوِترينِ؛ لأَنَّه «لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ» (٢)، ولكن إذا صَلَّى مع الإمامِ الأوَّل فإنَّه يَنوي صلاةً ركعتينِ في الوترِ، فإذا سلَّم الإمامُ قامَ وأتى بالرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، فتكون للإمام وترًا ولهذا شفعًا.

وهذا له أصلٌ في السُّنَّةِ، وأصلُه في السُّنَّةِ أن النَّبِيَّ عَلَيْةٍ قدِم مَكَّةَ عَامَ الفتحِ وَجَعَلَ يُصَلِّي بأهلِها، وَكَانَ عَلَيْةٍ أقام في مَكَّة تسعة عشرَ يومًا يُصَلِّي ركعتينِ يَقْصُر الصَّلاة ويقولُ: «يَا أَهْلَ مَكَّة أَعِنُوا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ» (٢). فكان يُصَلِّي ركعتينِ ويسلِّم ثمَّ يقومُ أهلُ مَكَّة ويأتون ببقيَّةِ الركعتينِ.

فإذا كانَ عددُ صلاتِك أنتَ لَا يوافِقُ عددَ صلاةِ الإمامِ، بل يزيدُ عليه، فإنّه إذا سَلَّمَ إمامُك فإنك تقومُ وتأتي ببقيّةِ صلاتِك الَّتِي تريدُ، فعلى هَذَا يكونُ شَفْعُ الوترِ

⁽۱) أخرجه البخاري: أبواب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (۹۹۸)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (۷۵۱).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب تفريع أبواب الوتر، باب في نقضَ الوتْر، رقم (١٤٣٩)، والترمذي: أبواب الوتر، باب ما جاء «لا وتران في ليلة»، رقم (٤٧٠)، والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب نهي النبي ﷺ عن الوترين في ليلة، رقم (١٦٧٩).

⁽٣) أخرجه أبو داود: كتاب صلاّة السفر، باب متى يتم المسافر، رقم (١٢٢٩). وسَفْر: أي مسافرون. النهاية (سفر).

لَنْ يريدُ أَنْ يُوتِرَ مع الإمامِ الثاني له أصلٌ من سُنَّةِ الرَّسُولِ عَلَيْةِ.

وعلى هَذَا فإذا شَفَعْتَ الوترَ مع الإمامِ الأوَّل فصلِّ مع الإمامِ الثاني صلاةَ التهجُّدِ وأَوْتِرْ معه، وحينئذِ تكون ختمتَ صلاة اللَّيْل بالوترِ امتثالًا لقولِ رَسُولِ اللهِ عَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِثْرًا»(١).

أُمَّا مَن لَا يريدُ أَنْ يَتَهَجَّدَ معَ الإمامِ الثاني فإنَّه يُصَلِّي مع الإمامِ الأُوَّلِ ويُوتِرُ معه ولا حَرَجَ عَلَيْهِ في ذلك.

(1987) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ النَّظَرُ إلى أَعْلَى عِنْدَ دُعاءِ الوِتْرِ؟

الجَوَابُ: دعاءُ الوترِ يكون في أثناءِ الصَّلاةِ كما هُوَ معلومٌ، وقد ثبتَ عنِ النَّبِيِّ فَيُ وَالْبَيِّ فَي الصَّلاة، واشتدَّ قولُه ﷺ في وَالْبَيْ فَي الصَّلاة، واشتدَّ قولُه ﷺ في هَذَا حتَّى قَالَ: «لَيَنْتَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ» (٢). والعياذُ باللهِ.

وهذا وَعيدٌ عَلَى مَن رَفَعَ بَصَرَه إلى السَّمَاءِ وهو يُصَلِّي أن الله تعَالَى يَخطَفُ بصرَه فلا يرجعُ إليه، وهو يدلُّ دلالةً واضحةً عَلَى أنَّه يَحرُمُ عَلَى الإِنْسَانِ إذا كَانَ مصلِّيًا أَنْ يرفعَ بصرَه إلى السَّمَاءِ؛ لَا في دعاء الوترِ ولا عند قولِه: «سَمِعَ اللهُ لَمَن حَمِده»، ولا في يرفعَ بصرَه إلى السَّمَاء؛ لا في دعاء الوترِ ولا عند قولِه: «سَمِعَ اللهُ لَمَن حَمِده»، ولا في أيِّ مَوضِعِ من مواضعِ الصَّلاةِ، فها دام يُصَلِّي فإنَّه يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يرفعَ بصرَه إلى السَّمَاءِ.

-65P

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (۹۹۸)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، رقم (۷۵۱).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب رفع البصر إلى السماء في الصَّلاة، رقم (٧٥٠).

(١٩٤٧) السُّؤَالُ: مَا كَيْفِيَّةُ الجِلْسَةِ للتَّشَهُّدِ في صلاةِ الوِتْرِ، وهَلْ زيادَةُ ركعةٍ بَعد سَلَامِ الإمامِ لها أَصْلُ؟

الجَوَابُ: إذا كَانَ يُريدُ الصِّفَةَ هَلْ يَتَوَرَّكُ أَمْ يَفْتَرِشُ؟ فإننا نقولُ: إن الإِنْسَانَ في صَلاةِ الوِتْرِ يجلِسُ مُفترشًا؛ لأن الأصلَ في جَلَساتِ الصَّلاةِ الافتراش، إلا إذا قامَ دليلٌ عَلَى اختلافِ ذلِكَ.

وعلى هذا، فنقولُ: يجلِسُ للتَّشَهُّدِ في الوِتْرِ مفْتَرِشًا، ولا تَوَرُّكَ إلا في صلاةٍ يكون لها تَشَهُّدانِ، فيكون التَّوَرُّك للتشهُّدِ الأخيرِ؛ للفَرْقِ بينَه وبين التشهُّدِ الأَوَّلِ.

وعلى هذا: فصَلاةُ الظُّهْرِ والعَصْرِ والمغْرِبِ والعِشاءِ، كلها فِيها تورُّكُ؛ لأنَّ فيها تَشَهُّدَينِ، وأما الفَجْرُ والسُّننُ الثَّنائِيَّةُ التي تُعرَف، فَإِنَّهُ لَيْسَ فيها تَورُّكُ.

وأما زِيادَةُ رِكعَةٍ بعدَ تسْلِيمِ الإمامِ مِنَ الوْتِرْ فله أصلٌ في الشَّرِيعَةِ، وذلِكَ قوله وَلَمْ وَيَن كَانَ يُصَلِّي بأهلِ مكَّة وهو مُسافِرٌ، فكانَ يقول لهُمْ: «يَا أَهْلَ البَلَدِ، صَلُّوا أَرْبَعًا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ» (١). فهؤلاءِ الذين صَلَّوْا خَلْفَ الإمامِ وهو يُوتِرُ، نقول: إنهم إذا نَووْا هَذَا الوِتْرَ رَكْعتينِ، وسلَّم الإمامُ مِنْهُ، فتَبْقَى عليهم ركْعَةٌ، فهُمْ كما لو كانُوا يُصَلُّونَ أربَعًا وسلَّم الإمامُ مِن اثْنتينِ، فإنَّهم يُتِمُّون الأربَعَ.



⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب صلاة السفر، باب متى يتم المسافر، رقم (١٢٢٩). وسَفُر: أي مسافرون. النهاية (سفر).

(١٩٤٨) السُّؤَالُ: وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ «لَا وِثْرَانِ فِي لَيْلَةٍ» (١)، فَهَاذَا يَفْعَلُ مَنْ يُصَلِّي التَّراويح، ثم يُريدُ أَنْ يُصَلِّي التَّهَجُّد؟ وهل الَّذِي يُصَلِّي مَعَ الإمامِ الأُوَّلِ حتَّى ينْصَرِفَ يُكْتَبُ له قيامُ ليلَةٍ كَهَا في الحدِيثِ (٢)؟

الجَوَابُ: إذا صَلَّى الإِنْسَانُ معَ الإمامِ الأوَّلِ، وأوْتَرَ الإمامُ الأوَّلُ، فَإِنَّهُ إذا كانَ مِنْ نِيَّتِهِ أَنْ يُصَلِّيَ مع الثانِي فلا يُسَلِّمُ مع الإمامِ في الوِتْرِ، فإذا سَلَّمَ الإمامُ قامَ وأتَى بِرَكْعَةٍ، فإذا أتَى بركعَةٍ صارَتْ صَلاتُهُ شَفْعًا، وأخَّرَ الوَثْرَ إلى آخِرِ اللَّيْلِ.

وقد يَقُولُ لنا قائلٌ: ما دَلِيلُكُم عَلَى أنه يَجُوزُ للإنسانِ أَنْ يَزِيدَ عَلَى إِمَامِهِ رَكَعَةً، فالإِمامُ متْبُوعٌ؟

والجَوَابُ عَلَى ذلِكَ بسيطٌ: كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يُصَلِّى فِي أَصَحَابِهِ فِي غَزْوَةِ الفَتْحِ، يُصَلِّى رَكْعَتَيْنِ، ويقول لأهلِ مكَّةَ: «أَتَمِتُوا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ» (١). أي: مُسَافِرُونَ، فأهْلُ مكَّةَ الآن زادُوا عَلَى صلاةِ النَّبِيِّ ﷺ ركْعَتَيْنِ، فهذا الَّذِي يُريدُ أَنْ يشْفَعَ وِثْرَهُ يكونُ مَكَّةَ الآن زادُوا عَلَى صلاةِ النَّبِيِّ ﷺ ركْعَتَيْنِ، فهذا الَّذِي يُريدُ أَنْ يشْفَعَ وِثْرَهُ يكونُ قدْ زادَ ركعَةً لغَرَضٍ، وهو نِيَّتُهُ أَنْ يُصَلِّيَ التَّهَجُّدَ، ويؤخِّرَ الوثْرَ إلى آخِرِ الليلِ.

أما فِيها يُخُصُّ الجزءُ الثانِي مِنَ السؤالِ، فنقولُ: إن اتِّحَادَ المكانِ يقْتَضِي اتِّحادَ الإمام؛ لأن المصَلِّى واحِدٌ، والإمامُ الثانِي كأنَّه نائبٌ عَنِ الإمامِ الأوَّلِ، وانفرادُ الأوَّلِ

(٣) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب متى يتم المسافر؟، رقم (١٢٢٩).

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الوتر، باب في نقض الوتر، رقم (۱٤٣٩)، والترمذي: كتاب الصَّلاة، باب ما جاء «لا وتران في ليلة»، رقم (٤٧٠) وقال: حسن غريب. والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب نهي النبي ﷺ عن الوترين في ليلة، رقم (١٦٧٩).

⁽٢) أخرجه أحمد (٥/ ٥٩، رقم ٢١٤٥٧)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (٢٠٨)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤).

بصلاةٍ كامِلَةٍ فيها وِتْرُهَا يقْتَضِي أنها صلاةٌ مستَقِلَةٌ عن الثاني، ولا تكونُ صلاةُ الثَّانِي إعادةً للقِيامِ، بَلْ هي قيامٌ جَدِيدٌ، ولذلِكَ أنَا متَوَقِّفٌ في هذَا الأمْرِ، لاحتِمَالَيْنِ:

الأوَّلِ: قَدْ يَفْرِضُ الإِنْسَانُ أَن القيامَ الأوَّلَ والثاني قيامٌ واحِدٌ؛ لأن المكانَ واحِدٌ، وكل ما حَدَثَ هُوَ أن أحدَ الإِمَامَيْنِ خَلَفَ الآخَرَ.

وبناءً عَلَيْهِ يجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ الَّذِي يُريدُ أَنْ يَبْقَى مع الإمامِ حتَّى ينْصَرِفَ أَلَّا ينْصَرِفَ إلا بعدَ القِيامِ الثَّانِي.

الثاني: إنَّ الإمامَ الأوَّلَ لما استَقَلَّ بقِيامِهِ، وأَوْتَرَ وانتَهَى، كانَ الإمامُ الثاني قَدْ أَتَى بقِيامِ جَديدٍ غيرِ مَبْنِيٍّ عَلَى القيامِ الأوَّلِ.

وبناءً عَلَيْهِ نَقُولُ: مَن انْصَرَفَ مع الإمامِ الأوَّلِ، وأَوْتَرَ معَهُ، فقَدْ تَمَّ له قِيامُ ليلَةٍ.

ولم كانَ هذانِ الاحتِمالانِ واقِعَيْنِ، فإنَّ الأفضلَ -فيما أرى - أَنْ يُصَلِّىَ الإِنْسَانُ مع الأوَّلِ، فإذا سَلَّمَ مِنْ وِتْرِهِ أَتَى برَكْعَةٍ يَشْفَعُه، ثمَّ قامَ مع الإمامِ الثَّانِي، وانصَرَفَ معهُ إذا أَوْتَرَ.

-599-

(١٩٤٩) السُّؤَالُ: هَلْ يَجُوزُ الإيتارُ بتشهُّدِ واحدِ لَا يجلسُ في الوسطِ بعدَ الركعتينِ إلَّا في آخِرِ الصَّلاةِ؟

الجَوَابُ: نعم يجوز ذلك، يجوز لَمن أوترَ بثلاثٍ أَنْ يوترَ عَلَى صِفَتين: إحداهما أَنْ يُصَلِّيَ ركعتينِ ثمَّ يوتر بواحدةٍ مُنفرِدة، والثَّانِيَة أَنْ يوترَ بثلاثٍ جَمِيعًا لَا يَفصِل

بينهنَّ بجلوسٍ ولا بتسليم؛ لأنَّ ذَلِكَ كلَّه قَدْ وردَ عن السَّلَفِ، وأظنُّ فيه حديثُ مرفوعٌ عن النَّبِيِّ عَلِيْةٍ في الثلاثِ.

(١٩٥٠) السُّوَّالُ: هَلِ الأفضلُ لِمَنْ صَلَّى خَلْفَ الإمامِ في صلاةِ الوِتْرِ أَنْ يَقُومَ لِياتِيَ بركعةِ شَفْعِ ويُوتِرُ في بيتِه؟

الجَوَابُ: ذَكَرَ العلماءُ رَحِمَهُمُ اللّهُ أَنّه لَا بَأْسَ إِذَا أَوْتَرَ مِعَ الإِمامِ وفي نِيَّتِه أَنْ يقومَ مِنْ آخِرِ الليلِ، لَا بَأْسَ أَنْ يَقُومَ إِذَا سَلَّمَ الإِمامُ ويأتيَ بركعةٍ؛ حتَّى تكونَ ركعةُ الوِتْرِ في آخِرِ صلاتِه.

(١٩٥١) السُّوَالُ: هلْ يُشْرَعُ رَفْعُ اليَدَيْنِ عندَ الدعاءِ في صلاةِ الوِتْرِ، وهلْ يُشْرَعُ تَرْدِيدُ التأمينِ بعدَ الإمام جَهْرًا؟

الجَوَابُ: يُشْرَعُ للمأمومِ إذا أُمَّنَ إمامُه في الصَّلاةِ الجهريةِ أَنْ يُؤَمِّنَ كَمَا أُمَّنَ إمامُه، ورَفْعُ اليَدَيْنِ في الدعاءِ في القُنُوتِ مشروعٌ؛ لأنَّ النبيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى الله وسلم قَنَتَ عَلَى مَنْ قَنَتَ عليهمْ أَوْ لهمْ وهو رافِعٌ يَدَيْهِ، صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه.

-699-

(١٩٥٢) السُّؤَالُ: ما آخِرُ وقتِ لصلاةِ الوِتْرِ؟

الجَوَابُ: آخِرُ وقتٍ لصلاةِ الوِتْرِ طلوعُ الفَجْرِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى

آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً، فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى»(١).

فلو طلع الفَجْر قبل أَنْ يوتر الإِنْسَان فإنَّه يَقضي وترَه فِي النهارِ لكن مشفوعًا، بمعنى أَنَّه إذا كَانَ يوتر ثلاثًا فليقضِ أربعًا، وإذا كانَ من عادته أَنْ يوتر بخمسٍ فليقضِ سِتَّا وَهَكَذَا؛ لحديث عائشة رَضَالِللهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ «كَانَ إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعٌ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً» (٢).

(١٩٥٣) السُّؤَالُ: ما آخرُ وقتٍ لصلاةِ الوِتْرِ؟

الجَوَابُ: صَلَاة الوِتْر تبتدئ من صَلَاة العِشَاءِ، حتَّى وإن جمعتَها إِلَى المَغْرِبِ تقديمًا فَإِنَّهُ جائزٌ، وينتهي وقتها بطلوع الفَجْر، ودليل ذَلِكَ قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِثْرًا»(٣)، وقوله: «فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً، فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى»(٤)، فجعل النَّبِي ﷺ منتهى الوِتْر هُوَ طلوع الفَجْرِ.

لكن لو فُرض أن الإِنْسَان أخَّر الوِثْرَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ، ولم يقمْ حتَّى طلع الفَجْرُ، فإننا نقول: يُصَلِّي فِي الضحى الوِثْرَ شَفعًا، فإذا كانَ من عادتِه أَنْ يوتر بثلاثٍ صَلَّى أربعًا، وَإِذَا كَانَ من عادته أَنْ يُوتِر بخمسٍ صَلَّى ستَّا، وَإِذَا كَانَ من عادته أَنْ يُوتِر

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٤٩).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل، رقم (٧٤٦).

⁽٣) أخرجه البخاري: أبواب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (٩٩٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٥١).

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومُسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٤٩).

بسبع صَلَّى ثهانيًا، وَإِذَا كَانَ من عادته أَنْ يوترَ بتسعِ صَلَّى عشرًا، وَإِذَا كَانَ من عادته أَنْ يوترَ بتسعِ صَلَّى عشرًا، وَإِذَا كَانَ من عادته أَنْ يوترَ بإحدى عشرة صَلَّى اثنتي عشرة؛ لقول عائشة: «كَانَ النَّبِي ﷺ إِذَا غَلَبَهُ أَنْ يُوترَ بإحدى عشرة صَلَّى النَّهُ مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَة رَكْعَة »(۱). هكذا قالت رَخَالِلَهُ عَنْهَا.

(١٩٥٤) السُّؤَالُ: هَلْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه صَلَّى الوِثْرَ تَسْعَ رَكَعَاتٍ بِتَسْلَيمةٍ وَاحْدَةٍ؟ وإِنْ كَانَ بنعم، فَهَلْ كَانَ يجلِس للتشهُّد بَعْدَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، أَمْ بَعْدَ كُلِّ أَربعِ رَكَعَاتٍ؟

الجَوَابُ: نعم، ثبت عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّه أُوتَرَ بتسعِ ركعاتٍ، لَكِنَّهُ جلس فِي الثامنةِ، فتشهَّد ولم يسلِّم، ثمَّ قام فِي التاسعةِ وسلَّم (٢)، فثبت عنه ذلك، ولا إشكال فيه.

لكن بعض الإخوة الَّذِينَ يجبون أَنْ يطبِّقوا السُّنَّة، فعلوا ذَلِكَ فِي قيامهم بالنَّاس، يعني: إمام كبَّر بعد أن صَلَّى العِشَاء الآخرة وسَرَد تسعَ ركعاتٍ، وجلس فِي الثامنةِ، فحبس النَّاس وآذاهم، وأيضا شوَّش عليهم؛ لأنَّ النَّاس إذا انتهوا من صَلَاة العِشَاء وقام الإمام يصلي، فإنهم ينوون قيام اللَّيْل وليس الوِتْر؛ لأنَّ الوِتْر جرت عادة النَّاس أَنَّه فِي آخِر القيامِ، فتجده نوى قيام اللَّيْل، والإمام الآن يوتِر، فَهَاذا يصنع النَّاس! وَهَذَا من عدم الفقه فِي دين الله؛ لأنَّ العلم لَيْسَ القراءة والاطلاع، وإنها

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل، رقم (٧٤٦).

⁽٢) أخرَجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل، ومن نام عنه أو مرض، رقم (٧٤٦).

العلم فقة، ولهذا قالَ ابن مسعود رَضَالِلَهُ عَنهُ: «كيف أنتُم إذا كَثُرَ قُرَّاؤُكُمْ وقَلَ فُقَهَاؤُكُمْ!»(١).

هذا التطويلُ فِي النَّاس تسعَ ركعاتٍ سردًا دون أَنْ يشعروا أنها وترٌ، هَذَا غلط، هَلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصّلَةُ وَالسَّلَامُ لَمَا قام بأصحابه ثلاث ليالٍ؛ هَلْ قام بهم بهذا الوِتْرِ؟ أبدًا، ما قام بهم بهذا الوِتْرِ، ومَن كانَ عنده عِلمٌ بِذَلِكَ فليتفضَّلُ بإعطائنا إياه، لكن الإمام يُصَلِّي لغيرِه لَيْسَ لِنَفْسِهِ، ولهذا قالَ النّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَامُ: "إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمُ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ، وَالكَبِيرَ، وَالضّعِيفَ، وَالمَرِيضَ، فَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ "().

ولا شَكَّ أَنَّ هَذَا يؤذي الْمُصَلِّين، ويُوقعهم فِي شكِّ، وفي لَبْسٍ.

فنقول للأخ إذا قال: أنا أريد بهذا نشرَ السُّنَّةِ، نقول: أولًا نُطالبك هَلْ فعل الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هَذَا الفعلَ وهو إمامٌ فِي النَّاسِ، أو لا؟ فإن قال: نعم. قلنا: هاتِ الدَّلِيل، وإن قال: لا. قلنا: إذن، لماذا تفعله؟ فتهامُ الاتِّباع أن تفعلَ ما فعل فِي انفرادِه، وفي إمامتِه، وإن قال: لا أدري. قلنا: إذن عمِلتَ بلا علم.

فصار له ثلاثُ حالاتٍ: إما أَنْ يدَّعيَ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ قام بالنَّاسِ بهذا العددِ، فنقولُ: تفضَّلْ أَعطِني إيَّاه، وهاتِ الدَّلِيلَ، وعلى العينِ والرأسِ، ونحن أوَّلُ مَن يدعو لهَذَا الفعلِ، وإن قال: لم يفعل. قلنا: إذن، لماذا فعلته ولم تتأسَّ بالرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ؟! وإن قال: لا أدري. قُلْنَا له: فعلتَ هَذَا بلا علم.

⁽١) أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها (٢/ ١٧٥، رقم ٢٦٤).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب: إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء، رقم (٧٠٣)، ومسلم: كتاب الصّلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصّلاة في تمام، رقم (٤٦٧).

والمهم أن هَذَا شيءٌ لم يفعلْه الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ وتفعلُه أنت وتعلِّمُه النَّاسَ، فنقول: علِّمِ النَّاسَ بالقولِ، فقلْ: إن الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ أوتر بتسع، وجلس في الثامنةِ وتشهد ولم يسلِّم، ثمَّ صَلَّى التاسعةَ وتشهدَ وسلَّم.

كذلك أيضًا سُئلتْ عائشةُ: كَيْفَ كَانَتْ صَلاةُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ فِي رَمَضَانَ؟ قَالَتْ: «مَا كَانَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعَ وَكَعَاتٍ، فَلا تَسْأَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلا تَسْأَلْ عَنْ حُسْنِهِنَ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلا تَسْأَلْ عَنْ حُسْنِهِنَ

فَفَهِم بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ يُسنُّ أَنْ يُصَلِّيَ بالنَّاسِ أَربعَ ركعاتٍ بتسليمةٍ واحدةٍ، وأربعَ ركعاتٍ بتسليمةٍ واحدةٍ! وَهَذَا نقصُ فِي وأربعَ ركعاتٍ بتسليمةٍ واحدةٍ! وَهَذَا نقصُ فِي العلم، لكن هَذَا أهونُ من الأول؛ لأنَّ الَّذِي حَكَتْه عائشةُ جاء بلفظٍ آخرَ: «يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ» (٢)، فمُجمَلُ كلامها يُحمَلُ عَلَى المفصَّلِ، ويزولُ الإشكالُ.

ثم إنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكِ قال في صلاةِ اللَّيْلِ: «مَثْنَى مَثْنَى» (٢)، وإذا قلنا: إن هَذَا الفعلَ الَّذِي حَكَتْه عائشةُ مُحْتَمِلٌ لِأَنْ يكونَ مَثنى مثنى، أو أربعًا أربعًا، قلنا: هَذَا الاحتمالُ يُحِمَلُ عَلَى ما لَا احتمالَ فيه، وهو قولُه: «مَثْنَى مَثْنَى».

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب كان النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه، رقم (٣٥٦٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، رقم (٧٣٦).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٤٩).

فأنا أدعو إخواني طلبة العلم ألّا ينظروا إِلَى الأدلَّةِ من وجهٍ واحدٍ، بل عليهم أن يجمعوا الأدلَّة، ويقارنوا بينها، ويخصصوا عمومَها بالمخصّصِ، ومُجْمَلَها بالمبيّنِ، وَهَكَذَا.

(١٩٥٥) السُّوَالُ: ما حُكْمُ رَفْعِ اليَدَيْنِ فِي الوِتْرِ؟

الجَوَابُ: رفع اليدينِ فِي القُنوتِ فِي الوِتْر صحيحٌ؛ لأنَّه ثَبَتَ عن عمر رَضَالِلَهُ عَنهُ أَنَّه كانَ يَرفَعُ يدَه فِي قُنوتِ الوِتْرِ (١).

-599-

(١٩٥٦) السُّؤَالُ: هلْ مِنَ السُّنةِ في دعاءِ الوِتْرِ رَفْعُ اليَدَيْنِ أَوْ لا؟ الجُوَابُ: المعروفُ عندَ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّه مِنَ السُّنَّةِ.

(١٩٥٧) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ رَفْعِ اليَدَيْنِ فِي دُعَاءِ الوِتْرِ؟

الجَوَابُ: لَا بأسَ به؛ لأنَّ ذَلِكَ صحَّ عن عمرَ رَضَالِتُهُ عَنهُ (٢)، فإذا قَنَت الإِنْسَان فِي الوِثْر، أو فِي الصلواتِ الخمسِ عند وجودِ النازِلة، فإنَّه يَرفَع يديه، لكن لَا يَمسح بها وجهه؛ لأنَّ مَسْح الوجه باليدينِ بعد الدُّعاء لم تَثبُتْ به السُّنَّةُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، ولهذا صرَّح شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ بأنه بِدْعَةٌ (٢).

⁽١) أخرج البيهقي في السنن الكبير (٢/ ٢١٢) عن أبي رافع قال: صليت خلف عمر بن الخطاب رَضِحَالِلَهُ عَنْهُ فقنت بعد الركوع ورفع يديه وجهر بالدعاء.

⁽٢) انظر التخريج السابق.

⁽٣) يُنظر مجموع الفتاوي (٢٢/ ١٩٥).

(١٩٥٨) السُّوَالُ: هَلْ أَدَاءُ الوِتْرِ بَعْدَ أَذَانِ الفَجْرِ يُعْتَبَرُ أَدَاءً أَمْ قَضَاءً، وَإِذَا كَانَ قَضَاءً فَهَلْ يُشفَعُ فِيهِ؟

الجَوَابُ: قضاءُ الوترِ بعدَ طلوعِ الفجرِ خلافُ السُّنَةِ، وإنها يُقضَى بالنَّهَارِ، وإذا قُضِيَ فِي النَّهَارِ فَإِنَّهُ يكون شفعًا، فَإِذَا كَانَ من عادتِه أَنْ يُوتِرَ بثلاثٍ جَعَلَه أربعًا، وَإِذَا كَانَ من عادتِه أَنْ يوترَ بخمسٍ جعله سِتًّا، وَإِذَا كَانَ من عادتِه أَنْ يوترَ بخمسٍ جعله سِتًّا، وَإِذَا كَانَ من عادتِه أَنْ يوترَ بسبع جعله ثمانيًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ كَانَ إذا غَلَبَه نومٌ أو وجعٌ صلى بالنَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَة ركعةً (١).

(١٩٥٩) السُّؤَالُ: بَعْضُنَا يُكَبِّرُ مَعَ الإمامِ في الوِتْرِ، وهو يَظُنُّ أَنَّهَا مِنَ التَّرَاويحِ أو القِيامِ، فهَلْ يخْرُجُ من صَلَاتِهِ لِيَنْوِيَ الوِتْرَ، أم يَقْلِبُ النِّيَّةَ في الصَّلاةِ؟

الجَوَابُ: أَنَّمَّتُنَا -وللهِ الحمدُ- وِثْرُهم معْرُوفٌ هنا؛ لأنَّ صَلَاةَ اللَّيلِ التِي يَقُومُونها مَعروفَةٌ: عَشْرُ تَسْلِيهاتٍ في أوَّلِ الليلِ، ثم بعدَ ذَلِكَ الشَّفع والوترُ، وهو مِنَ الوْتِرِ، ولهذا تنوي به أنَّه وِثْر، لَا أنه صلاةٌ مسْتَقِلَّةٌ تُسَمَّى الشَفَّعَ، فَهُوَ وثُرٌ مَقْسُومٌ؛ لأن الإيتَارَ بالثَّلاثِ له وَجهانِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أَن تَسْرُدَ الثلاثَةَ كلَّها بسَلامٍ واحِدٍ، وتَشَهُّدٍ واحِدٍ. الشَّرُدَ الثلاثَةَ كلَّها بسَلامٍ واحِدٍ، وتَشَهُّدٍ واحِدٍ. الوجهُ الثَّانِي: أَن تَفْصِلَ الثِّنْتَينِ عن الثَّالثَةِ، فتُسَلِّمَ مِنْ ثِنْتينِ، وتأتِيَ بالثالِثَةِ. وعلى هذا، فإذَا أكمَلَ الإمامُ عَشْرَ تَسْليهاتٍ في أوَّلِ الليلِ، ثم قامَ للوثرِ فلا تَنْوِ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل، رقم (٧٤٦).

الوْتِرَ إِذَا كُنْتَ تريدُ أَن تَقُومَ فِي آخِرِ اللَّيلِ، بل قُمْ وائتِ برَكْعَةٍ؛ ليكونَ شَفْعًا، أَمَّا فِي آخِرِ اللَّيلِ، بل قُمْ وائتِ برَكْعَةٍ؛ ليكونَ شَفْعًا، أَمَّا فِي آخِرِ الليلِ فالمَعْروفُ أَنَّنَا نُصَلِّي خَمسَ تسليهاتٍ، والثالثة تكونُ وِتْرًا، وإن سَمَّيْنَاها شَفْعًا فَهِي وِتْرٌ -تنوي أنها وِتْرٌ - وكذلك الواحدُ المنفَرِدُ وتْرٌ، وهو مَعْلُومٌ.

وعلى هذا، فلا يَبْقَى إشكالٌ إلا لإنسانٍ غافِلٍ لَا يَدْرِي كَمْ صلَّى، فيمكِنُ أَنْ يَقُومَ ويُصَلِّيَ الشَّفْعَ بنِيَّةِ قيامِ الليلِ، فإذا نَوَى قيامَ الليلِ فلْيَسْتَمِرَّ عَلَى نِيَّتِهِ، ثم إذا سَلَّمَ وأُوْتَرَ الإمامُ نَوَى الوتْرَ؛ لأن الوتْرَ بواحِدَةٍ جائزٌ.

-69P

(١٩٦٠) السُّؤَالُ: فِي هَذِهِ الليلةِ أَوْتَرَ الإمامُ -وَقَّقَهُ اللهُ- فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ بثلاثِ رَكَعَاتٍ بتسليمةٍ واحدةٍ، فأَيُّهُمَا أَوْلَى لَمَنْ أَرَادَ القيامَ مَعَ الإمامِ فِي آخِرِ الليلِ، أَيشْفَعُ هَذَا الوِتْرَ، فيكونُ صَلَّى أَرْبَعًا بتسليمةٍ واحدةٍ، أو يَشْفَعُ الوِتْرَ فِي آخِرِ الليلِ، ويَكْتَفِي بِوِتْرِه فِي أَوَّلِهِ؟

الجَوَابُ: الأمر فيما قال السَّائِل هَذِهِ الليلة أن الإمام -وفَّقه الله- صلى الوتر ثلاث ركعاتٍ بتسليمةٍ واحدةٍ، وَهَذَا أحد الوجهينِ فِي الإيتارِ بالثلاثِ، فإن مَن أوتر بثلاثٍ يجوزُ فِي وترِه وجهانِ:

الوجهُ الأولُ: أَنْ يُسَلِّم من الركعتين الأُولَيَيْنِ، ثمَّ يأتي بركعةٍ منفردةٍ. والوجهُ الثَّانِي: أَنْ يَسْرُدَ الثلاثةَ بتشهُّدٍ واحدٍ، وتسليمٍ واحدٍ، وكلاهُما جائزٌ. إذن، الركعتانِ الأُولَيان المفردتانِ من الوترِ -وإن كنا نُسَمِّيها شفعًا - فها شفعٌ مِن وترٍ، ولذلك نقولُ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ بالثلاثِ المفصولتينِ فلينوِ بالشفعِ أنه وِتْرٌ، لا أنه من صلاةِ الليلِ، بل هو وترٌ، وليس مَفصولًا عن الركعةِ الثَّالِثةِ.

وهناك صورةٌ أخرى للإيتارِ بالثلاثِ، وهي أَنْ يوتِرَ بثلاثِ بتشهدينِ وتسليمٍ واحدٍ، وَهَذَا منهيُّ عنه؛ لأن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «لَا تُوتِرُوا بِغَلاثٍ، أَوْتِرُوا بِخَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ، وَلا تَشَبَّهُوا بِصَلاةِ المغرِبِ» (١).

ومَن شَابَهَ فِي صلاةِ المغربِ إنها يكونُ فيها إذا تشهَّدَ مَرَّتَيْنِ، وصلَّى مع تسليمةٍ واحدةٍ.

وعلى هَذَا فيكونُ للإيتارِ بالثلاثِ ثلاثُ صفاتٍ: صِفتانِ مَشروعتانِ وصِفةٌ مَنْهِيٌّ عنها، الصفتانِ المشروعتانِ: ثلاثُ ركعاتٍ بتشهُّدٍ واحدٍ، وتسليمٍ واحدٍ، وثلاثٌ بتسليمينِ وتشهُّدينِ، والمنهيُّ عنه ثلاث بتشهُّدين وتسليم واحد.

والإيتار بالخمس أَنْ يسرُ دَها سَرْ دًا بتشهُّدٍ واحدٍ وسلامٍ واحدٍ.

والإيتار بالسبع فيه قولانِ للعلماءِ، فمنهم مَن قال: يسرُدُها كلَّها بتشهدٍ واحدٍ، وتسليمٍ واحدٍ، ومنهم مَنْ قَالَ: يجلسُ فِي السادسةِ ويتشهَّدُ، ولا يُسَلِّمُ، ثمَّ يأتي بالسابعةِ.

والإيتارُ بالتسعِ يكونُ بتشهُّدينِ وتسليمٍ واحدٍ، فإذا صلَّى ثمانيًا جلسَ وتشهَّدَ، ثمَّ قام وأتى بالتاسعةِ وسلَّمَ.

وهنا يحسُنُ بنا أن نتكلمَ فِي حديثٍ تَوهَمَ فيه بعضُ الناسِ، وهو حديثُ عائشةَ حين سُئِلَتْ: كَيْفَ كانت صلاةُ النَّبِيِّ عَيْلِيَّ فِي رَمَضَانَ، فقالت: «مَا كَانَ رَسُولُ اللهِ حين سُئِلَتْ: كَيْفَ كانت صلاةُ النَّبِيِّ عَيْلِيَّ فِي رَمَضَانَ، فقالت: «مَا كَانَ رَسُولُ اللهِ عَيْرِ فِي خَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسَلْ عَنْ وَيَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسَلْ عَنْ

⁽١) أخرجه ابن حبان (٦/ ١٨٥، رقم ٢٤٢٩).

حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا» (۱). فتوهم بعض النَّاس أنه يُصَلِّي أربعا بتسليم، وأربعًا بتسليم، ولا شك أَنَّ هَٰذَا هُوَ ظاهرُ اللفظِ، ولكنَّ الأحاديث يفسِّرُ بعضُها بعضًا، فإن عائشةَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا قالت: «كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ يُصَلِّي فِيهَا بَيْنَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاةِ العِشَاءِ -وَهِيَ الَّتِي قالت: «كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ يُصَلِّي فِيهَا بَيْنَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاةِ العِشَاءِ -وَهِي الَّتِي يَدْعُو النَّاسُ العَتَمَةَ - إِلَى الفَجْرِ، إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ» (۱). هكذا فِي صحيح مسلم عن عائشةَ رَضَالِيَّهُ عَنْهَا، فبَيَّنَتْ رَضَالِيَّهُ عَنْهَا أنه كَانَ يُصَلِّي إحدى عَشْرَةَ ويسَلِّمُ من كلِّ ركعتينِ.

فإن قال قائلٌ: لماذا لَا تجعلون هَذَا صفتينِ، مرَّةً يُسلمُ كلَّ ركعتينِ، ومرَّةً يُسلمُ كلَّ أربعٍ؟

قلنا: يمكِنُ أن نجعلَها صفتينِ، أحيانًا يُصَلِّي أربعًا ويُسلمُ، وأحيانًا يُصَلِّي ركعتين ويُسلمُ، ولكنَّ الصفة الأولى يَمنعُها قولُ النَّبِيِّ عَيَّكِ حين سُئل عن صلاةِ الليلِ فقال: «مَثْنَى مَثْنَى»(٣).

وَهَذَا يدلُّ عَلَى انحصارِ صلاةِ الليلِ فِي كونها ثِنتينِ ثنتينِ، والأصل أن فِعلَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ موافِقٌ لقولِه، هَذَا هُوَ الأصلُ إلَّا بدليلٍ صريحٍ يُخرِج الفعلَ عن القولِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ، رقم (٧٣٨).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة، رقم (٧٣٦).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة، رقم (٧٤٩).

أما الوترُ، فَقَدْ جاءتِ السنَّة صريحةً فيه؛ أنَّه يُصَلِّي الإِنْسَانُ الثلاثةَ جميعًا، والخمسةَ جميعًا، فيكون مُستثنَّى من قولِه: «صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى».

وإنني بِهَذِهِ المناسبةِ أُودُّ مِن إخواني طلبةِ العلمِ -ولا سيما الإخوةُ الموقَّقون الذين يَنتَسِبُونَ إلى الحديثِ ونِعْمَ ما انتسبوا إليه - أَنْصَحُهُمْ بألَّا يَتَعَجَّلوا فِي الحُكْمِ إذا رَأَوْا حديثًا بلفظٍ معيَّنٍ حَتَّى يجمعوا أطرافَ الحديثِ، وينظروا هَذِهِ الأطرافَ؛ لأنَّ التعجُّلُ والنظرَ إلى النصوصِ من وجهٍ واحدٍ دونَ استفراغِ الجهدِ فِي الجَمعِ بينها يكون بمنزلةِ نظرِ الأعورِ الَّذِي لَا يَرى إلَّا مِن عينٍ واحدةٍ.

وهذه مسألةٌ ونصيحةٌ أزقُها إلى إخواني الذين اهتمُّوا بعِلْمِ الحديثِ، وأوصي كلَّ إنسانٍ أَنْ يهتمَّ بعِلْمِ الحديثِ؛ لآنَه الأصلُ الثَّانِي فِي إثباتِ الأحكامِ الشرعيَّةِ، لكن لاَ أريدُ أَنْ يَكُونَ طالبُ الحديثِ سَطْحِيًّا ينظرُ إلى مجرَّدِ اللَّفظِ بِدُونِ الرجوعِ إلى المعاني الثابتةِ المُحْكَمةِ فِي الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ، أو ينظرُ إلى الحديثِ مِن جانبٍ واحدِ دونَ جمعِ أطرافِه، فإن ذَلِكَ نقصٌ فِي الاستدلالِ، وليس النقصُ فِي الاستدلالِ مجرَّد خطأٍ فقط، بل يَتَرَبَّبُ عَلَيْهِ العَملُ، عملُ الإِنْسَانِ نفسِه، وعملُ مَنْ يَبَّعِهُ ويَقْتَدِي به، فالمسألةُ خطيرةٌ، فلا يَنْبغِي التسرُّعُ ولا التعجُّلُ، والحمدُ للهِ الأمرُ واسعٌ، ولا يكلفُ اللهُ نفسًا إلَّا وُسْعَها، والذي لا تُدرِكُه اليوم تُدرِكُه فِي الغَدِ، بل اصْبِرْ واجمعُ أطرافَ الأحاديثِ، وانظرْ إلى القواعدِ الشرعيَّةِ الَّتِي هي كالجبالِ فِي الرُّسوخِ فِي هَذِهِ الشَّريعةِ الكَاملةِ، ولا تتعجَّلُ، ولا تكنْ سطحيًّا؛ فإن الأمرَ خطيرٌ، نسألُ اللهَ لنا ولكم التوفيقَ.

أما بالنسبةِ لَمَا حَصَلَ الليلةَ فهناك ثلاثُ احتمالاتٍ:

الاحتمالُ الأولُ: أن نقول: إذا قامَ الإمامُ إلى الثَّالِثةِ فاجلسْ أنت لأن صلاتَك أنت ليستْ صلاةً وترٍ، بل هي صلاةُ ليلٍ، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ: «صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى». هَذَا احتمالُ.

الاحتمالُ الثَّانِي: أن نقول: اتَّبعِ الإمامَ واشْفَعْ بركعةٍ، وكونك هنا تصلي أربعًا إنها أوجب لك ذَلِكَ متابعةُ الإمامِ، فإنك لم تقصدِ الأربعَ استقلالًا، ولكنك صَلَّيْتَها اتباعًا لإمامِكَ، وَهَذَا هو الَّذِي يَظهرُ، وهو الَّذِي فَعَلْتُه الليلةَ، فإنَّه حينها سَلَّمَ الإمامُ أَتَيْتُ بركعةٍ تشفَعُ هَذَا الوترَ.

الاحتمالُ الثَّالِثُ: أَنْ ينويَ الانفرادَ عن الإمامِ نهائيًّا إذا قام للثالثةِ، فلا يُصَلِّى الوترَ معه لأنَّه ما له وترٌ أصلًا، فَقَدْ دخل مع الإمامِ بنيةِ أنها صلاةُ ليلٍ شَفع.

ولا يَحتملُ الأمرُ شَيْئًا إلَّا شيئًا واحدًا فقطْ، أن تُتابِعَ إمامَك، وأن تأتيَ بَعْدَه بركعةٍ، وَهَذَا الَّذِي تَرجَّحُ عندي، وهو أحسنُ.

(١٩٦١) السُّؤَالُ: إذا صَلَّيْتُ الوِتْرَ، وخَتَمْتُ صَلَاةَ اللَّيْلِ، ثم أَيقَظَنِي اللهُ تعَالَى في آخِرِ اللَّيْلِ، هَلْ أَصَلِّي أَوْ لَا؟

الجَوَابُ: أَنَّكُ تُصَلِّي الأَنَّ الرَّسولَ ﷺ لم يَقُلْ: لَا تُصَلُّوا بعدَ الوتْرِ، بل قَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا» (١). فإذَا جَعَلْتَ آخِرَ الصَّلاةِ باللَّيْلِ وِتْرًا، ثُمَّ قُدِّرَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (۹۹۸)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، رقم (۷۵۱).

قُدِّرَ لكَ أَن تَقُومَ فَصَلِّ.

(۱۹۹۲) السُّؤَالُ: رَجُلٌ أَخَّرَ الوِثْرَ إلى آخِرِ الليلِ، ولكنَّه لم يَقُمْ، فنَامَ حتَّى طَلَعَ الفَجْرُ، فَهَاذَا يَصْنَعُ؟

الجَوَابُ: يُصَلِّي فِي الضَّحَى وِتْرًا، لَكِنَّهُ يشْفَعُه، فَمَثَلًا إِذَا كَانَ مِن عَادَتِهِ أَنْ يُوتِرَ بِخُمْسٍ يُصَلِّي سِتَّا، ودليلُ ذَلِكَ أَنَّ بِثلاثٍ، يُصَلِّي سِتَّا، ودليلُ ذَلِكَ أَنَّ بَثلاثٍ، يُصَلِّي سِتَّا، ودليلُ ذَلِكَ أَنَّ أَمَّ المؤمنينَ عَائشةَ رَضَيُلِيَّهُ عَلَى قَالَت: «كَانَّ النَّبِيُّ عَلَيْهُ إِذَا غَلَبَهُ وَجَعٌ أَوْ نَوْمٌ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً» (١). لأَنَّه أكثرُ ما يُوتِرُ بإحْدَى عشْرَةَ ركعةً، فيصلِّي مِنَ النَّهارِ ثَنتَيْ عَشْرَةَ ركعةً، فيصلِّي مِنَ النَّهارِ ثَنتَيْ عَشْرَةَ ركعةً، فيصلِّي مِنَ النَّهارِ ثَنتَيْ عَشْرَةَ ركعةً.

-690-

(١٩٦٣) السُّؤَالُ: هَلْ ثَبَتَ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ صلاةً رَكْعَتَيْنِ بعدَ الوِتْرِ؟ وإِنْ كَانَ ذَلِكَ فَهَا الراجِحُ؟

الجَوَابُ: نعم، كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَحيانًا يُصَلِّي بعدَ الوترِ رَكْعَتَيْنِ وَهُوَ جالِسٌ (٢)، وَهَذَا لَا يُخالِف قولَه ﷺ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا» (٣)،

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل، رقم (٧٤٦).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة، رقم (٧٣٨/ ١٢٦).

 ⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (٩٩٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، رقم (٧٥١).

وقد جمع بَيْنَهما المحقِّقُ ابنُ القَيِّمِ رَحَمُهُ اللهُ فقال: «إن هاتينِ الرَّكْعَتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ الرَّاتِبَةِ للصلاةِ، فهما تابعتانِ للوترِ» (١). ولذلك لَا يُناقِضُ قولَه ﷺ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا»، فإذا فعل الإِنْسَانُ ذَلِكَ أحيانًا وصَلَّى رَكْعَتَيْنِ جالسًا بعدَ الوترِ فهذا من السُّنَّةِ، ولكن لَيْسَ هَذَا أمرًا راتبًا دائمًا؛ لأنَّ كثيرًا منَ الأحاديثِ كحَدِيثِ ابنِ عبَّاسٍ (٢) حينها نامَ مَعَ الرَّسُولِ عَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ لَيْسَ فيه ذِكرُ رَكْعَتَيْنِ.

(١٩٦٤) السُّوَالُ: البعضُ لَا يَنْوِي الوِثْرَ إِلَا بَعْدَ قِراءَةِ الإِمامِ لسورَةِ ﴿سَيِّجِ﴾ [الأعلى:١]، فما الَّذِي يتَرَتَّبُ عَلَى ذلِكَ، خُصُوصًا إذا لم يُسَلِّمِ الإمامُ إلا في آخِرِ الوتْرِ، يعنى: من ثَلاثٍ؟

الجَوَابُ: الطريقُ إلى هَذَا أَنَّنِي أَحُثُّ إِخُوانِي طَلَبَةَ العِلْمِ أَنْ يقولُوا للعامَّةِ: إن الشَّفْعَ الَّذِي يُصَلُّونَهُ شَفْعًا هُوَ جزءٌ من الوثرِ؛ ولهذا قال العلماءُ: الإيتارُ بثلاثٍ له صورتانِ:

الصورَةُ الأُولى: أَنْ يُسَلِّمَ من الرَّكعَتَيْنِ ويأتِي بالثالِثَةِ. والصورة الثانية: أَنْ يَسْرُدَ الثلاثَ كلَّها جَمِيعًا.

وعلى هَذَا فأنتَ أيها المأمُومُ عندَمَا يُكْمِلُ الإمامُ ثَماني رَكعاتٍ ويُكَبِّرُ بالتاسِعَةِ تَنْوِي الوتْرَ، لَا تَنْوِي الشَّفْعَ الَّذِي يكونُ مقتَطَعًا مِنَ الوتْرِ، بل انْوِ الوتْرَ عندمَا يُكَبِّرُ،

⁽١) زاد المعاد (١/ ٢٥٢).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب: يقوم عن يمين الإمام بحذائه سواء إذا كانا اثنين، رقم (٢٩٧). ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٦٣).

وأما مَن كَبَّرَ مع الإمامِ عَلَى أنه تَراويحَ، ثُمَّ لَمَا قَرَأَ ﴿سَبِيجِ﴾ [الأعلى:١] نَوَى الوثْرَ فإن هَذِهِ النِّيَّةُ لَا تَنْفَعُ فيه؛ لأن الشيءَ المعَيَّنَ مِنَ العباداتِ لَا بُدَّ أَنْ يُنْوَى مِنْ أَوَّلِهِ.

فعَلى طلبَةِ العِلْمِ أَنْ يُنَبِّهُوا العامَّةَ عَلَى أن الثلاثَ سواءٌ قُرِنَتْ أو فُصِلَتْ فكُلُّها وِتُرٌ، فيَنْوِي الإِنْسَانُ الوترَ من الأوَّلِ.

ومن العجَبِ أنني سُئلتُ عن الإمامِ لما صَلَّى ثمانِي ركعاتٍ وقامَ إلى التاسِعةِ، فلما سلَّمَ قالوا له: كيفَ هَذَا -سُبْحَانَ الله-، أنتَ ما صَلَّيْتَ إلا واحِدَةً ولا نَويْنَا أنها وِثْرٌ، قال: انْوُوا أنها وِثْرٌ الآن، أي: بَعْدَمَا سلَّمَ. وَهَذَا لَا يصِحُّ ولا يستَقِيمُ، قال النَّبِيُّ وَثَرٌ، قال: الْأَعْمَالُ بِالنِّيات»(۱)، لكِنَّ بعض الناسِ يُفْتِي بغيرِ عِلْم.

(1970) السُّؤَالُ: إمامٌ يُصَلِّى الوثْرَ مثلَ صلاةِ المغربِ، فلما أَخْبَرْنَاهُ بأن هَذِهِ الصَّفَةَ منْهِيٍّ عنها قال: إن أَفْعَلُ ذَلِكَ مراعَاةً للمَأْمُومِينَ؛ لأني إذا لم أَفْعَلْ ذَلِكَ سَرَقُوا الوثْرَ وصلُّوا فُرادَى في منازِلهم. فما تَوْجِيهُكُم لهَذَا الإمامِ، جزاكَ اللهُ خيرًا؟

الجَوَابُ: أرى أن الإمامَ لَا يفْعَلُ شيئًا ويُجْبِرُ الناسَ عليهِ، ولا سِيَّما في مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ التي فِيهَا مُحالَفَةٌ للسُّنَّةِ حيث يجعَلُ الوتْرَ كالمغْرِبِ محافظةً عَلَى بقاءِ المأمومِينَ.

ونقول له: هَذَا تصورٌ ليسَ بصَحِيحٍ؛ لأنه إذا كانَ مقْصُودًا أَنْ يحبِسَ المأمومِينَ حتى يُوتِرُوا فليوتِرْ بثلاثٍ لَيْسَ فِيهَا إلا تَشَهُّدٌ واحِدٌ، وليس بلازِمٍ أَنْ يَجْلِسَ، وَهَذَا

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كَيْفَ كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ رقم (۱)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنها الأعمال بالنية» وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، رقم (١٩٠٧).

يدُلُّ عَلَى أَن أَخَانَا هَذَا الإِمامَ لَيْسَ عَنْدَهُ فِقْهٌ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ، لذلك أَنَا أَنصَحُهُ بأَن يوتِرَ بثلاثٍ بتَشَهُّدٍ واحدٍ، وإذا كانوا لَا يَخْرُجُونَ إذا تشَهَّدَ التَّشَهُّدَ الأَوَّلَ فلن يَخْرُجوا إذا جَعلَهُ بتَشَهُّدٍ واحِدٍ.

مع أني لَا أرَى أن نفْعَلَ فِعْلَا يُكْرِهُ الناسَ عَلَيْهِ أبدًا، فإذا كانَ الناسُ يريدونَ أو نُوتِرَ بهم أوتَرْنَا، وإذا قالوا: لَا تُوتِرْ سنُوتِرُ فِي بُيوتِنَا، وهم عددٌ محصُورٌ، فلنَدَعْهُمْ.

(١٩٦٦) السُّؤَالُ: رجُلٌ أُوتَرَ قبلَ أَنْ يَنَامَ، ثم اسْتَيْقَظَ، فَهَلْ يمكِنُ أَنْ يوتِرَ مِنْ جَدِيدٍ، أم يُصَلِّي ركْعَتَينِ ركْعَتَينِ؟

الجَوَابُ: يُصَلِّي ركْعَتينِ ركْعَتينِ، حتى يَطْلُعَ الفجْرُ، ولا يوتِرُ؛ لأنه لَا وِتْرانِ في ليلَةٍ، إما في أوَّلِ اللَّيلِ لمن خافَ ألا يقُومَ، وإما مِنْ آخِرِ اللَّيلِ لمن طَمِعَ أَنْ يقومَ.

-690-

(١٩٦٧) السُّؤَالُ: ذَكَرْتَ -حَفِظَكَ اللهُ - في صِفَةِ الوترِ بثلاثٍ أنها تكونُ سَرْدًا، أو أنْ يُصَلِّيَ الإِنْسَانُ ركعةً واحِدةً في الأخيرِ، فَهَلْ كِلاهما ورَدَتَا عنِ النَّبِيِّ ﷺ، وما الصِّفَةُ التي لَا تجوزُ في الوترِ في الثَّلاثِ؟

الجَوَابُ: الصفةُ المنْهِيُّ عنها في الوِثْرِ بثلاثٍ هِي: أَنْ يَجْعَلَهَا كَصلاةِ المَغْرِبِ، يعني يُصَلِّي ركْعَتَيْنِ ثم يجلِسُ ويتَشَهَّدُ ولا يسَلِّمُ ثم يأتِي بالثَّالِثَةِ، فهذا نَهَى عنه النَّبِيُّ عَنْهِ النَّبِيُّ عَنْهِ النَّبِيُّ عَنْهِ النَّبِيُّ عَنْهِ النَّبِيُّ عَنْهِ النَّبَيُّ عَنْهِ السَّنَّةُ (١). عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَاحِدٍ وتسْلِيمٍ واحدٍ فَقَدْ جاءَتْ به السُّنَّةُ (١).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ، رقم (٧٣٨).

(١٩٦٨) السُّؤَالُ: إذا دَخَلَ المأمومُ مَعَ الإمامِ وأدرَكَ الركعَةَ الثالِثَةَ في الوثرِ الَّذِي سَرَدَهُ الإمامُ ثلاثَ ركعَاتٍ بسِلامٍ واحِدٍ، فَهَلْ يجوزُ للمأمومِ أَنْ يُسَلِّمَ مع الإمامِ إذا كانَ قدْ أدرَكَ الركعَةَ الثالثَةَ فَقَطْ، ولو سَلَّمَ مع الإمامِ هَلْ يُعَدُّ وترًا أَوْ لَا بُدَّ أَنْ يأتِيَ بها سَبَقَ بِهِ؟

الجَوَابُ: ظاهِرُ قولِ النَّبِيِّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم في المأموم: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيْتُوا» (١). أنه إذا كانَ إمَامُكُم قَدْ أَوْتَرَ بثلاثٍ سَرْدًا فَإِنَّهُ إذا سَلَّمَ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيْتُوا» (١). أنه إذا كانَ إمَامُكُم قَدْ أَوْتَرَ بثلاثٍ سَرْدًا فَإِنَّهُ إذا سَلَّمَ يَاتِي المَامومُ المسبُوقُ بها فاتَهُ ؛ لأن صلاتَهُ ارتَبَطَتْ بالإمام.

أما إذا كانَ لَا يدْرِي هَلْ سَرَدَ الوِتْرَ سَرْدًا أَو أَنه صَلَّى رَكْعتينِ ثَم صَلَّى الثالثَةَ والحِدَة، فله أَنْ يسَلِّمَ ما دامَ لَا يَعْلَمُ، لأنه لَا يتيَقَّنُ مِخالَفَةَ الإِمامِ في هَذِهِ الحالِ.

وبهذه المناسبَةِ أُودُّ أَن أقولُ: إِن الشَّفْعَ والوِثْرَ كلاهُما وِثْرٌ، لكن سُمِّي هَذَا شَفْعًا لأن الإِنْسَانَ يسلِّمُ فيه مِنْ ركعَتينِ، وإلا فإنَّ الثلاثَةَ كلَّهَا وتْرُّ.

(١٩٦٩) السُّؤَالُ: هَلْ مِنَ الجائزِ أَنْ أُصَلِّيَ بعدَ الوِتْرِ؟

الجَوَابُ: إذا قُدِّرَ أَنَّ الإِنْسَانَ أَوْتَرَ؛ بناءً عَلَى أَنَّه لَنْ يُصَلِّيَ بعدَه، ثمَّ بَدَا له بَعْدُ أَنْ يُصَلِّيَ؛ فلا حَرَجَ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل: فاتتنا الصَّلاة، رقم (٦٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة، رقم (٦٠٣).

(١٩٧٠) السُّؤَالُ: هَل كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْةٍ يُصَلِّي الوِترَ لَيلةَ المُزدَلِفة؟

الجَوابُ: إِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ كَانَ لا يَدَعُ الوِترَ حَضَرًا ولا سَفَرًا، وهذا العُمومُ لم يَستَننِ منه شَيءٌ، وعَلَى كُلِّ إِنسانٍ أَنْ يُصلِّي الوِترَ لَيلةَ المُزدَلِفةِ، وكذلك يُصلِّي سُنَّة الفَجرِ، وإِنْ كَانَ هذا لم يُذكُر في حَديثِ جابِرٍ لكنْ يُقالُ: لَدينا عُمومٌ أَنَّه كَانَ لا يَدعُ الوِترَ، ولا يَدعُ سُنَّة الفَجرِ، لا حَضَرًا ولا سَفَرًا.

(١٩٧١) السُّؤَالُ: هل يُصلي الحاجُّ ليلةَ العاشرِ الوِترَ، وكذلك بقِيَّة الأيامِ؟

الجَوابُ: يُصَلِي الحَاجُّ الوِترَ وسُنَّة الفَجرِ لَيلةَ المُزدَلِفةِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان لا يَدعُ الوِترَ حَضَرًا ولا سَفرًا، ولا يَدعُ سُنَّة الفَجرِ لا حَضرًا ولا سَفرًا، هَكَذا جاءَتِ السُّنَّةُ، ولم يُستَثنَ منها شيءٌ، فيدخلُ في ذلك لَيلةُ المُزدلِفةِ، أمَّا بقِيَّةُ الأيامِ فيُصلي الوِترَ وسُنَّة الفَجرِ، ورَكعَتي الضُّحى وتَحية المسجِدِ، وجميعَ النَّوافلِ؛ لأنَّ فيصلي الوِترَ وسُنَّة الفَجرِ، ورَكعَتي الضُّحى وتَحية المسجِدِ، وجميعَ النَّوافلِ؛ لأنَّ المُسافِرَ لا يَسقطُ عنه مِن النَّوافلِ إلا ثَلاثٌ فَقط وهي: راتِبةُ الظُّهرِ، وراتِبةُ المَغرِبِ، وراتِبةُ المُغرِب،

وأمَّا راتِبةُ الفَجرِ فتُصَلَّى، والعَصرُ ليس لها راتِبةٌ مِنَ الأَصلِ.

إِذًا، جَمِيعُ النَّوافلِ يَقومُ بها الْمُسافِرُ، ما دُمْنا نَقولُ: لا يَسقُطُ إِلَّا ثَلاثٌ، فَالباقي لا يَسقُطُ إِلَّا ثَلاثٌ، فَالباقي لا يَسقطُ، يَعني: يُصلِّي الضُّحى، ويُصلِّي تَحيةَ المَسجِدِ، ويُصلِّي سُنَّةَ الفَجرِ، ويُصلِّي الوِترَ، وَيتَهجَّدُ فِي اللَّيلِ.

ح | صلاةُ الضُّعَى:

(١٩٧٢) السُّؤَالُ: ما الفَرْقُ بينَ صلاةِ الشُّروقِ وصَلاةِ الضُّحَى؟

الجَوَابُ: صلاةُ الشُّرُوقِ هي صَلاةُ الضُّحَى؛ لكن إنْ صَلَّيْتَهَا من حينِ أَنْ تَوْقَعَ الشَّمْسُ قِيدَ رُمْحٍ فهِي شُروقٌ وضُحًى أيضًا، وإن أُخِّرَتْ فهِي ضُحَّى، وليستْ شروقًا.

(١٩٧٣) السُّؤَالُ: أَوَدُّ معرفةَ مشروعيةِ صلاةِ الإشراقِ، وهِيَ ركعتانِ بعدَ شُرُوقِ الشمسِ بحوالي ربع ساعةٍ، حيثُ لها أجرُ عمرةٍ وحجةٍ تَامَّةٍ (١)؟

الجَوَابُ: صلاةُ الضَّحَى سُنَّةُ، ووقتُها منِ ارتفاعِ الشمسِ قِيدَ رمحٍ إلى قُبيلِ الزوالِ، وهذهِ المسافةُ من الشمسِ تقدَّرُ بنحوِ ربعِ ساعةٍ، وقبيلَ الزوالِ أي: قبيلَ زوالِ الشمسِ لصلاةِ الظهرِ بنحو خمسِ أو عشرِ دقائقَ.

(١٩٧٤) السُّؤَالُ: مَا كَيْفِيَّةُ صَلَاةِ الضُّحَى ووَقْتُها؟

الجَوَابُ: صَلَاةُ الضَّحَى ركعتانِ أو أربعُ ركعاتٍ بتسليمتينِ، أو ستُّ ركعاتٍ بشليمتينِ، أو ستُّ ركعاتٍ بثلاثِ تسليهاتٍ، أو ما شاء الإِنْسَانُ، قالَ أهلُ العلمِ: ووقت صَلَاة الضحى من ارتفاعِ الشَّمْسِ بنحوِ رُبُعِ ساعةٍ - إِلَى قُبيل ارتفاعِ الشَّمْسِ بنحوِ رُبُعِ ساعةٍ - إِلَى قُبيل

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب الصَّلاة، باب ذكر ما يستحب من الجلوس في المسجد بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، رقم (٥٨٦).

الزوالِ، فكل هَذَا الوقتُ وقتٌ لصلاةِ الضحى.



ا صلاةُ الاستخارة:

(19۷۵) السُّؤَالُ: هَلْ للاستخارةِ وقتٌ محدَّدٌ، أم يستمرُّ الشخصُ فِي هَذَا الدُّعاءِ حتَّى يُنجَزَ ذَلِكَ الشَّيْءُ المطلوبُ؟

الجَوَابُ: صَلَاةُ الاستخارةِ مشروعةٌ إذا همَّ الإِنْسَانُ بالشَّيْءِ وتردَّدَ، أَمَّا إذا عزَمَ فليستْ مشروعةً، لكن إذا تَردَّدَ لَا يَدري أيُّ الأمرينِ حيرٌ، فهنا يَستخيرُ مَن يعلمُ غيبَ السمواتِ والأرضِ، ولهذا يقولُ فِي دعاءِ الاستخارةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي يعلمُ غيبَ السمواتِ والأرضِ، ولهذا يقولُ فِي دعاءِ الاستخارةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ العَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّمُ الغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرُ، وإن الأَمْرُ، وإن بدا لك شيءٌ، فَقَدْ تبيّن الأمرُ، وإن المَّمْ خَيْرٌ لِي..» إِلَى آخرِه (۱). فاستخرِ اللهَ، فإن بدا لك شيءٌ، فَقَدْ تبيّن الأمرُ، وإن لم يبدُ فأعِد الاستخارةَ مَرَّةً ثانيةً، وثالثةً، ثمَّ ما أراده اللهُ لك فسوف يأتيك.

-699-

(19۷٦) السُّؤَالُ: إذا استخارَ الإِنْسَانُ فَهَلْ يجوزُ له الاحتجاجُ بِهَذِهِ الاستخارةِ عَلَى مَنْ عَارَضَهُ؟

الجَوَابُ: إذا استخار الإِنْسَان ربَّه فِي شيءٍ أَشكلَ عليه، ثمَّ هداه الله عَزَّوَجَلَّ إلَى شيءٍ؛ إما إقدام، وإما إحجام، ثمَّ إن أحدًا قالَ له: لمَ فعلتَ هذا؟ فقال: إنِّ استخرتُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة، رقم (٦٣٨٢).

الله فهذا الَّذِي حصل. فهذا احتجاج صحيح؛ لأنَّ المُستخيرَ إذا صدَق مَعَ الله عَزَّفَجَلَّ يَسَر الله له ما فيه الخيرُ.

وصَلَاةُ الاستخارةِ ركعتانِ، إذا سلَّم الإِنْسَان منهما دعا بدعاء الاستخارةِ المعروف:

«اللَّهُمَّ إِنِّ أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي -أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ شَرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاقْدُرْهُ لِي، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ شَرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِي الخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ، وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ الْأَلْ

فإذا فَعَلَ الإِنْسَانُ هَذَا ثُمَّ جَرَى بقضاءِ اللهِ وقَدَره ما يَجري فهذا يَدُلُّ عَلَى أن ما اختاره اللهُ له فهو خيرٌ.



حه | صلاةُ الكسوف:

(١٩٧٧) السُّوَّالُ: هَلْ ثَبَتَ فِي السُّنَّةِ وجودُ صَلَاةٍ تُشْبِهُ صَلَاةَ الكسوفِ تُصَلَّى عَنْدُ حدوثِ الآياتِ الكونيَّةِ العظيمةِ؛ كالزلازلِ، وهَلْ ثَبَتَ عَنِ ابْنِ عباسٍ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ أَنه صَلَّى بسبب الزلازلِ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة، رقم (٦٣٨٢).

الجَوَابُ: نعم، ثبت عن ابنِ عباسٍ رَضَالِلُهُ عَنْهُا أنه صَلَّى للزلزلةِ (١) يعني رَجْفَة الأرضِ، ولعلَّه رَضَالِلُهُ عَنْهُ استدلَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: ﴿إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ الْأَرضِ، ولعلَّه رَضَالِلُهُ عَنْهُ استدلَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: ﴿إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لَحِيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ اللهِ، لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لَحِيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ (١). فرأى أن كلَّ شيءٍ من آياتِ اللهِ المَخُوفَةِ يُشْرَع له أَنْ يُصَلِّي صَلَاة الصَّلَاةِ (١). ولا شَكَّ أَنَّ هَذَا الَّذِي قاله رَضَالِسُهُ عَنْهُ قولُ صوابُ.



ا صلاةُ التسابيح:

(١٩٧٨) السُّؤَالُ: صلاةُ التسبيحِ هَلْ وَرَدَتْ مَعَ أَن بعضَ العُلَمَاءِ أَجَازَهَا؟

الجَوَابُ: الحمد للهِ ربِّ العالمينَ، صلاةُ التسبيحِ وردَ فيها حديثٌ عن النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَّا، ولكنْ هَذَا الحديثُ لَا يَصِحُ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، قَالَ شيخُ الإسلام: هُوَ حديثُ باطلٌ (1)، ويدلُّ لِبُطلانِه أمرانِ: الأمرُ الأولُ أَنَّ هَذِهِ الصَّلاةَ لو كانتْ من الصلواتِ المشهورة؛ لأنَّ فائدتها عَظيمةٌ، ولأنها من شَريعةِ اللهِ، المشروعةِ لكانتْ من الصلواتِ المشهورة؛ لأنَّ فائدتها عَظيمةٌ، ولأنها من شَريعةِ اللهِ، وشَريعةُ الله لَا بُدَّ أن تكونَ محفوظةً بين الأُمَّة مِن لَدُنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ إلى يَومِنا هَذَا. وليَّا لم تكنْ هَذِهِ الصَّلاةُ مشهورةً وإنها وردَ فيها هَذَا الحديثُ الضعيفُ، ولم يَسْتَحِبَّها لم تكنْ هَذِهِ الصَّلاةُ مشهورةً وإنها وردَ فيها هَذَا الحديثُ الضعيفُ، ولم يَسْتَحِبَّها

⁽١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ١٠١، رقم ٤٩٢٩).

⁽٢) أخرجه البخاري: أبواب الكسوف، باب الصدقة في الكسوف، رقم (١٠٤٤)، ومسلم: كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، رقم (٩٠١).

⁽٣) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب صلاة التسبيح، رقم (١٢٩٧)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة التسبيح، رقم (١٣٨٧) من حديث ابن عباس، والترمذي: أبواب الوتر، باب ما جاء في صلاة التسبيح، رقم (٤٨٢) من حديث أبي رافع.

⁽٤) مجموع الفتاوي (١١/ ٥٧٩).

أحدٌ من الأئمَّةِ؛ مالِكٍ والشافعيِّ وأحمدَ وأبي حَنيفةَ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أُنَّهَا صلاةٌ ليستْ من شَريعةِ النَّبِيِّ ﷺ.

والأمرُ الثاني مِمَّا يدلُّ عَلَى أَنَّهَا ليستْ مشروعةً: أَنَّهَا صلاةٌ ذُكِرَ فيها أن الإِنْسَانَ يُصلِّيها كلَّ يوم، أو كلَّ أسبوع، أو كلَّ شهر، أو كلَّ سنةٍ، أو في العُمُرِ مرَّةً، ومثل هَذَا لا يَستقيم في عبادةٍ تكون مُصْلِحَةً للقلوبِ؛ لأنَّ العِبَادَةَ المُصْلِحَة للقلوبِ لا بُدَّ أن تكونَ مُسْتَمِرَّةً دائمةً، ولا تكون عَلَى هَذَا التخييرِ البَعيدِ المَدى من يومٍ إلى سنةٍ إلى تكونَ مُسْتَمِرَّةً دائمةً، ولا تكون عَلَى هَذَا التخييرِ البَعيدِ المَدى من يومٍ إلى سنةٍ إلى العمرِ كلِّه، ولا يَرِدُ علينا الحَجُّ؛ حَيْثُ لم يَجِبْ عَلَى المَرْءِ في العمرِ إلَّا مرَّةً واحدةً؛ لأنَّ الحَجَّ إِنَّمَا فَرَضَه الله عَلَى عِبَادِه مرَّةً واحدةً؛ لأنَّه شاقٌ عليهم، وصعبٌ عليهم، ولهذا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاءُ فيها يُروَى عنه حين سُئل: الحَجُّ في كلِّ عامٍ؟ قَالَ: «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجَبَتْ، وَلَمَا اسْتَطَعْتُم، الحَجُّ مَرَّةً، فَهَا زَادَ فَهُو تَطَوُّعُ "().

فالحجُّ لَا تُقاسُ عَلَيْهِ صلاةُ التسبيح؛ لأنَّ الحَجَّ لو وَجَبَ كلَّ عامٍ لَشَقَّ عَلَى كلِّ فردٍ مِن أفرادِ النَّاسِ ممَّن يستطيعُ الحَجَّ أَنْ يَحُجَّ كلَّ عامٍ، ثمَّ لَشَقَّ أَيْضًا اجتماعُ النَّاسِ في هَذَا المكانِ؛ ما ظنُّكم لو أن المُسْلِمينَ جَمِيعًا القادرينَ في أقطارِ الدُّنْيَا يَجَمعون كلَّ يومٍ في هَذِهِ المشاعِرِ؟ ألا يكونُ عليهم مَشَقَّةٌ عظيمةٌ لا يُمكِنُ أَنْ تُطاقَ؟

هَذَا هُوَ الواقِع، ولهذا خفَّف اللهُ عَلَى عِبَاده فجعلَ الحَجَّ واجبًا في العُمُر مرَّة، أمّا صلاةُ التَّسابيحِ فليسَ فيها مَشَقَّةٌ لو ثبتتْ، ولو أَنَّهَا شُرِعَتْ كلَّ يومٍ لم يكن في ذَلكَ مَشَقَّة، بل شُرع للناسِ كلَّ يومٍ ما هُوَ أكثرُ مِنها عَدَدًا وكيفيَّةً؛ فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَشَقَّة، بل شُرع للناسِ كلَّ يومٍ ما هُوَ أكثرُ مِنها عَدَدًا وكيفيَّةً؛ فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ

 ⁽۱) أخرجه أحمد (۱/ ۲۵۵، رقم ۲۳۰٤)، وأبو داود: كتاب المناسك، باب فرض الحج، رقم
 (۱۷۲۱)، والنسائي: كتاب مناسك الحج، باب وجوب الحج، رقم (۲۲۲۷)، وابن ماجه:
 كتاب المناسك، باب فرض الحج، رقم (۲۸۸٦).

هَذِهِ الصَّلاةَ ليستُ من الأمورِ المشروعةِ، ولهذا لَا يَنبغي للإنسانِ أَنْ يَتَعَبَّدَ للهِ بها، وإنها يَتَعَبَّدُ للهِ بها، وإنها يَتَعَبَّدُ للهِ بها ثبتَ مِن شَريعتِه في كتابِه أو عَلَى لسانِ رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

(١٩٧٩) السُّوَّالُ: ما القولُ الفَصْلُ في صلاةِ التَّسْبِيحِ ومَدَى صحَّةِ حدِيثِهَا؟

الجَوَابُ: قَوْلِي فِي هَذِهِ الصَّلاةِ ما قالَهُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيةَ رَحِمَهُ اللهُ وهو أنَّ حدِيثَهَا باطِلٌ أو كَذِبُ (١) ، وأنه لم يَسْتَجِبَّهَا أحدُّ مِن الأئمَّةِ؛ لأن هَذِهِ الصَّلاةُ لها فِيهَا مِن الفَضْلِ لو كانتْ صَحِيحةً ومِنْ شَرْعِ اللهِ لم تَكُنْ لا يَعْلَمُ بها إلا أفرادٌ مِن النَّاسِ؛ لأن هَذِهِ مما تَوافَرَت الدواعِي عَلَى نَقْلِهَا، ولَنَقَلَها الناسُ كَمَا نَقَلُوا صلاةَ الوِتْرِ وهو واجِبٌ والضَّحَى وغير ذَلِكَ مِن السُّنَنِ المشْهُورَةِ والمعرُوفَةِ؛ لأن صلاةَ التَسْبِيحِ الفَضْلُ المرَتَّبُ عليها يوجِبُ أن تكونَ معلُومَةً ومتَدَاوَلَةً.

فخُروجُها عن قِياسِ الصَّلواتِ الأَخْرَى يوجِبُ أَيضًا أَن تُنْقَلَ لأَن الناسَ عَلَى نَقْلِ كُلِّ غَرِيبٍ كَما هُوَ معْرُوفٌ، فالشيءُ الغَرِيبُ دائمًا يتَنَاقَلُ عندَ النَّاسِ، ويَشْتَهِرُ وينْقُلُهُ بعضُهُم عن بَعْضٍ، فلما لم يكُنْ فيها ذلِك، لا عَمَلُ الأُمةِ، ولا اشتُهِرَ بينَ الأُمةِ، عُلِمَ أنها ليسَ لها أصلٌ، فقوْلي فِيهَا مَا قالَهُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيميةَ وأنها لَيْسَتْ بمُسْتَحَبَّةٍ.

-5SP

(١٩٨٠) السُّوَّالُ: لَاحَظْتُ قَبْلَ صَلَاةِ العشاءِ جماعة يُصَلُّونَ بإمامٍ ومأمومينَ، وعِنْدَمَا سَأَلْتُهم عَنْ هَذِهِ الصَّلاةِ قالوا: إِنَّهَا صَلَاةُ التَّسابيحِ، وفَهِمْتُ أَنهم يُخَصِّصُونها

⁽۱) مجموع الفتاوي (۱۱/ ۵۷۹).

لليلةِ سبع وعشرينَ، فَهَلْ وردَ فِي ذَلِكَ دليلٌ؟

الجَوَابُ: أَوَّلَا: صَلَاةُ التَّسبيح ليستْ مُسْتَحَبَّة؛ لأنَّ حَدِيثها ضعيفٌ جِدَّا(١)، كما ذكرهُ شيخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال: إن حَدِيثها إما باطلٌ، وَإِمَّا كَذِبٌ، وَقَالَ: إِنَّهُ لم يَسْتَحِبَها أحدٌ من الأئمَّةِ (٢).

وبناءً عَلَى ذَلِكَ فلا يُشْرَعُ للإنسانِ أَنْ يُصَلِّيَ هَذِهِ الصَّلاةَ، ثمَّ إن تَخصيصها بليلةِ سبعٍ وعشرينَ هَذَا أيضًا من البِدَعِ.

(١٩٨١) السُّؤَالُ: نريدُ معْرِفَةَ حُكْمِ صلاةِ التَّسابِيحِ ومَدَى مَشْرُ وعِيَّتِهَا؟ الجُوَابُ: صلاةُ التسَابِيحِ لَم تَشْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ عَيَّكِيْهُ، وعلى هَذَا فلَيْسَتْ بسُنَّةٍ، ولا ينبَغِي للإنسانِ أَنْ يتَقَرَّبَ بها إلى اللهِ؛ لأن الأصلَ في العِباداتِ المنعُ إلا إذا ثَبَتَ مَشْرُ وعِيَّتُهَا بدليلٍ صحيحٍ ليسْ فيه شَكُّ، قال شيخُ الإسلامِ رَحَمُهُ اللَّهُ: إن حَدِيثَهَا باطلٌ ولم يَسْتَحِبَّهَا أحدٌ مِنَ الأئمَّةِ، وإنها شاعَتْ عَنْ بعضِ التَّابِعِينَ (٢).

وعليه فاحْفَظْ وقتك، ولا تَشْتَغِلْ بِهَا، فإنها لم تَثْبُتْ عن نَبِيِّكَ محمَّدٍ ﷺ واشتَغِلْ بها، فإنها لم تَثْبُتْ عن نَبِيِّكَ محمَّدٍ ﷺ واشتَغِلْ بها صَحَّ عمَّا لم يَصِحَّ، فَفِيهَا صحَّ الكفَايَةُ، واللهُ الموفِّقُ.



⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب صلاة التسبيح، رقم (۱۲۹۷)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة التسبيح، رقم (۱۳۸۷) من حديث ابن عباس، والترمذي: أبواب الوتر، باب ما جاء في صلاة التسبيح، رقم (٤٨٢) من حديث أبي رافع.

⁽۲) مجموع الفتاوي (۱۱/ ۵۷۹).

⁽٣) المصدر السابق.

(١٩٨٢) السُّؤَالُ: هَلْ صَحَّتِ الأحاديثُ فِي صَلَاةِ التَّسَابِيحِ؟

الجَوَابُ: صَلَاةُ التسابيحِ لم تَصِحَّ عنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ ولذلك لَا يُسَنُّ فِعلُها، وهي -أعني صَلَاة التسابيح- تختلِفُ عن غيرِها، فتُصلَّى كلَّ يوم، فإنْ شَقَّ ففي كل أسبوع، فإن شَقَّ ففي كل شهرٍ، فإن شَقَّ ففي كلِّ سَنَةٍ، فإنْ شَقَّ ففي العُمُرِ، وهي غيرُ مشروعةٍ، ثمَّ إن هَيْئَتَها وكَيْفِيَّتَها أيضًا خارجةٌ عن الصَّلاةِ المألوفةِ، فمثلُ هَذَا لو كانَ مَشروعًا لانتشرَ وظَهَرَ؛ لأنَّه يخالفُ غيرَه، والعادةُ أن النَّاسَ والنفوسَ تكونُ مشعوفةً بنقلِ المخالِفِ.

وقد ذكرَ شيخُ الإسلامِ ابن تَيْمِيَةَ رَحِمَهُ أَللَهُ أَنَّه لم يَسْتَحِبَّها أحدٌ منَ الأئمَّةِ، وأنَّ حديثَها ضعيف^(۱)، والعملُ بالضعيفِ فِي إثباتِ العباداتِ لَا يجوزُ^(۲).



ح | سجودُ التلاوةِ:

(١٩٨٣) السُّؤَالُ: هَلْ يُشْتَرَطُ لسُجُودِ التَّلاوَةِ وسُجُودِ الشُّكْرِ الطهارَةُ؟ وهَلْ يُشْتَرَطُ أن تكونَ المرأةُ مُتَحَجِّبَةً، أي: مُغَطِّيَةً شَعَرَهَا؟ وهَلْ لها تَكْبِيرٌ وتَسْلِيمٌ؟

الجَوَابُ: سُجُودُ التِّلاوةِ إذا كَانَ في الصَّلاةِ فَإِنَّهُ يُكَبِّرُ إذا سَجَدَ، وإذا قَامَ، أَمَّا إذا كَانَ خَارِجَ الصَّلاةِ، فَإِنَّهُ يُكَبِّرُ إذا سَجَدَ لَا إذا قامَ، ولا يُسَلِّمُ فِيه، هَذَا أقربُ الأقوالِ إلى الصوابِ.

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب صلاة التسبيح، رقم (۱۲۹۷)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة التسبيح، رقم (۱۳۸۷) من حديث ابن عباس، والترمذي: أبواب الوتر، باب ما جاء في صلاة التسبيح، رقم (٤٨٢) من حديث أبي رافع. (٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٧٩).

ويَرَى بعضُ العُلماءِ أن سُجودَ التِّلاوَةِ حُكمُهُ حُكْمُ الصَّلاةِ، وأنه يُكَبِّرُ للسَّجودِ وللرَّفْعِ، ويُسَلِّمُ منه تَسلِيمَةً واحِدَةً.

وسُجُودُ الشُّكْرِ حُكمُهُ كَسُجُودِ التَّلاوَةِ.

(١٩٨٤) السُّؤَالُ: إذا قَرَأَ المُصَلِّي في الصَّلاةِ السريَّةِ بآيةٍ فيها سجودٌ؛ هَلْ يَسْجُدُ، وإذا سَجَدَ فكيفَ إذا كَانَ إمامًا؟

الجَوَابُ: قراءةُ الإِنْسَانِ سُورَةً فيها سجدةٌ في صلاةٍ سريةٍ إذا بَلَغَ الآية -آية السجدة - سَجَدَ، والناسُ في هَذَا ثلاثةُ أقسام: إمامٌ، ومأمومٌ، ومُنْفَرِدٌ: فأمّا المنفردُ فواضِحٌ أنّه يَسْجُدُ، ولا إشكالَ في هذا، لماذا؟ لأنّه وَحْدَه، ولا يُشَوِّشُ عَلَى الآخِرِ، فواضِحٌ أنّه يَسْجُدُ يُكَبِّرُ إذا سَجَدَ ويقولُ: سبحانَ ربي الأَعْلَى، ويَدْعُو بالدعاءِ الواردِ، ثم يُكبِّرُ ويقومُ ويُكْمِلُ.

أمَّا المأمومُ، فلا يَسْجُدُ، ولو سَجَدَ لبَطَلَتْ صلاتُه، لماذا؟ لأنَّه خَالَفَ إمامَه، والإمامُ يَتَحَمَّلُ سجودَ التلاوةِ عَنِ المأموم.

وأمَّا الإمامُ، فقالَ بعضُ العلماءِ: يُكْرَهُ للإمامِ أَنْ يَقْرَأُ سجدةً في صلاةِ السِّرِ؛ فإمَّا أَنْ يَسْجُدَ فيُشَوِّشَ عَلَى المُصَلِّينَ ويُعَلِّلُ ذلكَ بأنَّه إذا قَرَأَ سجدةً في صلاةِ السِّرِ؛ فإمَّا أَنْ يَسْجُدَ فيُشَوِّشَ عَلَى المُصَلِّينَ وراءَه، وإمَّا أَلَّا يَسْجُدَ فيدَعَ سُنَّةً مؤكَّدةً، وعلى هَذَا فيكُرَهُ للإمامِ أَنْ يَقْرَأَ آية سجدةٍ في صلاةٍ سريةٍ.

وقال بعضُ أَهْلِ العلمِ: بل يجوزُ ولا يُكْرَهُ، والإمامُ إذا سَجَدَ للتلاوةِ؛ فإنَّ المَامومينَ سيُشَاهِدُونه والصفُّ الثاني يُشَاهِدُ الصفَّ الأَوَّلَ، وَهَكَذَا، وإذا خَافَ مِنَ

التشويشِ كما لوكَانَ المسجدُ كبيرًا، وكَانَ فيه أناسٌ في مَحِلَّاتٍ أُخْرَى فلْيَدَعِ السجودَ؛ لأنَّ سجودَ التلاوةِ ليسَ بواجبٍ عَلَى القولِ الراجحِ، وإذا تَرَكَ السجودَ فإنَّ تَرْكَ السُّنةِ لا يستلزمُ الوقوعَ في المكروهِ.

فإنْ قِيلَ: إذا كَانَ الإمامُ في صلاةٍ سريةٍ، ومَرَّ بآيةٍ فيها سجدةٌ، فَهَلْ يَجْهَرُ الإمامُ بِهَذِهِ الآيةِ اللهُ يَعْفِرُ الإمامُ في صلاةٍ سريةٍ، ومَرَّ بآيةٍ فيها سجدةٌ، فَهَلْ يَجْهَرُ الإمامُ بِهَذِهِ الآيةِ لِيُعْلِمَ المأمومِينَ بها؟ فأقولُ: لا، لا يَجْهَرُ؛ لأنَّه يَلْزَمُ مِنْ ذلكَ أَنْ يُحْدِثَ جَهْرًا في صلاةٍ سريةٍ، وهو في غِنَى عنه.

—699A

(١٩٨٥) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ المصلِّين الَّذِينَ ركَعُوا حِينَ سَجَدَ الإمامُ سَجْدَةَ التلاوةِ؛ لأنهم لم يَسْمَعُوا الآياتِ بِوُضوحٍ، عِلْمًا بأنهم لم يسجدوا للتلاوةِ ولكنهم رَكَعُوا وأَكْمَلُوا الصَّلاة؟

الجَوَابُ: إذا سَجَدَ الإمامُ للتلاوةِ فظنَّ المأمومُ أَنَّه رَكَعَ ثمَّ رَكَعَ -أعني المأموم- بناءً عَلَى أَنَّ الإمام قَدْ ركعَ، فلا يخلو من حالينِ:

إحداهما: أَنْ يعلمَ المأمومُ بأنَّ الإمامَ ساجدٌ وهو راكِعٌ، فإذا وجد الإمامَ ساجدًا وجب عَلَيْهِ أَنْ يسجدَ ولو كَانَ في الركوعِ؛ اتباعًا لإمامِه، هَذِهِ حال.

الحال الثَّانِيَة: ألا يشعرَ بالإمامِ أنَّه ساجدٌ إلَّا بعد أنْ يقومَ من السَّجْدَةِ، وحينئذِ نقولُ للمأمومِ الَّذِي ركعَ: اركعِ الآنَ واركعْ مع إمامِك واستمِرَّ، وسجودُ التلاوةِ سقطَ عنك حينئذِ؛ لأنَّ سجودَ التلاوةِ لَيْسَ رُكنًا في الصَّلاةِ حتَّى يحتاجَ إلى أن تأتيَ به بعد إمامِك، وإنها يَجِبُ عليك متابعةً للإمامِ، والمتابعةُ هنا قَدْ فاتت، فَهُوَ سُنَّةٌ فات

عَحَلُّها، وعلى هَذَا فتركعُ معَ الإمامِ وتستمرُّ في صلاتِكَ.

—~~

(١٩٨٦) السُّؤَالُ: هَلْ لسجودِ التلاوةِ في غيرِ الصَّلاةِ تكبيرٌ وتسليمٌ؟

الجَوَابُ: سجودُ التّلاوةِ إن كَانَ في الصَّلاةِ فله تكبيرٌ في أوَّله وتكبيرٌ إذا قام منه، فيكبِّرُ الإِنْسَانُ لسجودِ التلاوةِ إذا سجد ويكبِّرُ إذا رفع؛ وذلك لأنَّ جميعَ الواصفينَ لصلاةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ يَقُولُونَ: إنَّه يُكبِّرُ كُلَّما خَفَضَ وكُلَّما رفعَ، وَهَذَا يَشملُ سجودَ التلاوةِ؛ لأنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ كَانَ يسجدُ للتلاوةِ في الصَّلاةِ.

فإذا مررتَ بآيةِ سجدةٍ فاسجدْ في أي وقتٍ كنت في الصباحِ، أو في المساءِ، في الليلِ، أو في المساءِ، في الليلِ، أو في النهارِ، تكبرُ عندَ السجودِ، وإذا رفعتَ فلا تكبرُ ولا تسلم، هَذَا إذا سَجَدْتَ خَارِجَ الصَّلاةِ.

-699-

(١٩٨٧) السُّؤَالُ: هَلْ لسُجُودِ السَّهْوِ والتلاوةِ أَذِكَارٌ خاصةٌ؟

الجَوَابُ: أمَّا سجودُ السَّهْوِ فليسَ له ذِكْرٌ خاصٌ، بلْ إنَّه يقالُ فيه: سبحانَ رَبِّيَ الأعلى، كما يُقَالُ في سجودِ كلِّ صلاةٍ.

وأمَّا سجودُ التلاوةِ فذكرَ الفقهاءُ أنَّه يُسَبِّحُ فيه سبحانَ رَبِّيَ الأعلَى، وأنَّه يُقَالُ فيه: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوكَّلْتُ، سَجَدَ وَجْهِيَ للهِ يُقَالُ فيه: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوكَّلْتُ، سَجَدَ وَجْهِيَ للهِ اللهُ عَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ، فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْحَالِقِينَ، اللّهُمَّ اكْتُبْ لِي جَهَا أَجْرًا، وَحُطَّ عَنِي بِهَا وِزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَتَقَبَّلُهَا اللّهُمَّ اكْتُبْ لِي جِهَا أَجْرًا، وَحُطَّ عَنِي بِهَا وِزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَتَقَبَّلُهَا

مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَها مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ»(١).

-690

(١٩٨٨) السُّوَّالُ: هَلْ لسُجُودِ التِّلاوةِ والدُّعاءِ للمَيِّتِ أثناءَ الصَّلاةِ عَلَيْهِ دُعاءٌ مُعَيَّنٌ؟

الجَوَابُ: سجودُ التِّلاوَةِ كغيرِهِ مِن السجودِ، وقد قالَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿سَبِحِ اللَّهِ النَّبِيُ النَّبِيُ الْأَعْلَى ﴿ الْأَعْلَى ﴿ الْجُعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ ﴾ (٢)، عَلَى ما في هَذَا الحدِيثِ مِن مَقَالٍ بِينَ أَهْلِ العِلْمِ.

وعليه، فنقولُ: إذا سَجَدْتَ للتِّلاوةِ فَقُلْ: سُبحانَ رَبِّيَ الأَعْلَى، سُبحانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، «اللهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، تَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ، اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِمَا عِنْدَكَ أَجْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِمَا وِزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ أَجْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِمَا وِزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَتَقَبَّلْهَا مِنْ كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ» (٣).

⁽۱) أخرج بعضه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (۷۷۱) من حديث علي بن أبي طالب رَضَّ لِللَّهُ عَنْهُ، وبعضه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب ما يقول إذا سجد، رقم (١٤١٤)، والترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم (٥٨٠)، والنسائي: كتاب التطبيق، نوع آخر، رقم (١١٢٩)، من حديث عائشة رَضَّ لِللَّهُ عَنْهَا، وبعضه الترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم (٥٧٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب سجود القرآن، رقم (١٠٥٣) من حديث ابن عباس رَضَّ لِللَّهُ عَنْهُماً.

⁽٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٥، رقم ١٧٤٥٠)، وأبو داود: كتاب الصَّلَاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، رقم (٨٦٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب التسبيح في الركوع والسجود، رقم (٨٨٧).

⁽٣) أخرج بعضه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ، وبعضه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب ما يقول إذا سجد، رقم

وأما صلاةُ الجِنَازَةِ فالأَدْعِيَةُ للمَيِّتِ فيهَا كثيرةٌ مشْهُورَةٌ، منها:

«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحِيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرِنَا وَأَنْثَانَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الإِيمَانِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الإِيمَانِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الإِيمَانِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ»(١).

و «اللهُمَّ، اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالْهَاءِ وَالثَّلْجِ وَالبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الخَطَايَا كَهَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الأَبْيَضَ مِنَ الدَّنسِ، وَاغْسِلْهُ بِالْهَاءِ وَالثَّلْجِ وَالبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الخَطَايَا كَهَا نَقَيْتَ الثَّوْبَ الأَبْيضَ مِنَ الدَّنسِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ ذَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الجَنَّةُ وَأَعِدْهُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، أَوْ مِنْ عَذَابِ النَّارِ» (١). والأحاديث في هَذَا مَعْرُوفَةٌ.

(1949) السُّوَّالُ: إذا سجَدَ الإمامُ سجدةَ التَّلاوَةِ، ولكنَّ بَعْضَ المصلِّينَ خَلْفَهُ لم يَتَنَبَّهُ والذلك، فَرَكَعَ بعضُهُم، ولم يسجُدْ مع إمامِهِ، ولم يَتَنَبَّهُ إلا بعد أن رَفَعَ الإمامُ مِنْ سَجْدَتِهِ، فيكون بِذَلِكَ قَدْ أضافَ شيئًا جَديدًا للصلاةِ وهو الركوعُ، فما تقولونَ في ذلِك؟

⁽١٤١٤)، والترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم (٥٨٠)، والنسائي: كتاب التطبيق، نوع آخر، رقم (١١٢٩)، من حديث عائشة رَضِّيَالِلَّهُ عَنْهَا، وبعضه الترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم (٥٧٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب سجود القرآن، رقم (١٠٥٣) من حديث ابن عباس رَضِّيَالِلَهُ عَنْهُمَا.

⁽۱) أخرجه أحمد (٥/ ٢٩٩، رقم ٢٢٦٠٧)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت، رقم (١٠٢٤)، والترمذي: كتاب الجنائز، باب ما يقول في الصَّلاة على الميت، رقم (١٠٢٤)، والنسائي: كتاب الجنائز، باب الدعاء، رقم (١٩٨٦)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الدعاء في الصَّلاة على الجنازة، رقم (١٤٩٨).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت في الصَّلاة، رقم (٩٦٣).

الجَوَابُ: وَرَدَ عليَّ سؤالُ اليومَ عكْسَ هَذِهِ المسألةِ: ركَعَ الإمامُ فسجَدَ المأمومُ، والذي معنا سجَدَ الإمامُ وركَعَ المأمومُ، فهذا الَّذِي ركَعَ وإمامُهُ ساجِدٌ تبيَّنَ له أَنَّ الإمامَ ساجِدٌ ولم يركَعْ عندَمَا قامَ الإمامُ مِن السجودِ، لأنه سيقولُ: الله أكبرُ. فلما قامَ الإمامُ من السُّجودِ وقال: اللهُ أكبرُ. وَهَذَا راكِعٌ، عرَفَ أَنَّ الإمامَ ساجِدٌ، ففي هَذِهِ الحالِ يقومُ تَبَعًا للإمام.

ولكن هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ السُّجودُ؛ لأن الإمام سَجَدَ، أَوْ لَا يَجِبُ؟ الظاهرُ أنه لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ هَذَا السَجودَ لَيْسَ واجبًا في الصَّلاةِ، إنها هُوَ سُجودُ تِلَاوةٍ تَجِبُ فيه مُتابعةُ الإمام، ومُتابَعَةُ الإمام الآن زالَتْ، فعلى هَذَا يستَمِرُّ مع إمامِهِ، وينَحَلُّ الإشكالُ.

الصورةُ الثانِيَةُ: أن الإمامَ قراً: ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَكَ يَضِيقُ صَدُرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴿ فَسَيِّح بِحَمْدِ رَبِّكِ حَتَى يَأْنِيكَ الْيَقِيثُ ﴾ فَسَيِّح بِحَمْدِ رَبِّكِ وَكُن مِّنَ السَّنِجِدِينَ ﴿ فَ وَاعَهُ لَا يَكِ اللَّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ا

نقول: عَلَى المأمومِ أَنْ يَرْكَعَ ويتابعُ إمامَهُ؛ لأَن تَخَلُّفَ المأمومِ هنا عَنِ الإمامِ كَانَ لَعُذْرٍ، فسُمِحَ فيه، وأَمْكَنَهُ متابَعَةُ الإمامِ فيها بَقِيَ من صَلاتِهِ، وليس عَلَى المأمومِ في هَذْدٍ، فسُمِحَ فيه، وأَمْكَنَهُ متابَعَةُ الإمامِ فيها بَقِيَ من صَلاتِهِ، وليس عَلَى المأمومِ في هَذِهِ الحالِ سجودُ سَهْوٍ.

(**١٩٩٠) السُّؤَالُ:** ما الدُّعَاءُ الَّذِي يقالُ فِي سجودِ التلاوةِ الثابتِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

الجَوَابُ: الدُّعَاء الَّذِي يقالُ فِي سجودِ التلاوةِ أُولًا: «سُبحانَ ربِّيَ الأعلى»؛ لِعُموم قولِ النَّبِيِّ وَيَلِيَّةٍ فِي قوله تعَالَى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكِ ٱلْأَعْلَى ﴾ [الأعلى: ١]: «اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ»(١).

ثانيًا: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»؛ لقولِ عائشة رَضَالِتَهُ عَنْهَا: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ يُكثِرُ أَنْ يقولَ فِي ركوعِه وسجودِه: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ» كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ يُكثِرُ أَنْ يقولَ فِي ركوعِه وسجودِه: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ» يَتَأُوّل القرآنَ (٢). وتشير بِذَلِكَ إلى قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِنَايَئِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرُواْ يَتَا فَرُواْ سُجُدًا وَسَبَّحُواْ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ﴾ [السجدة:١٥].

وكذلك أيضًا: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، سَجَدَ وَجُهِي للهِ الَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ، فَتَبَارَكَ اللهُ وَجُهِي للهِ الَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ، فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ، اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا أَجْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وِزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ، اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا أَجْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وِزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُودً» (٣). فإنْ كنتَ حافظًا لهَذَا فذاكَ، ذُخْرًا، وَتَقَبَّلَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ» (٣). فإنْ كنتَ حافظًا لهَذَا فذاكَ،

⁽۱) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٥، رقم ١٧٤٥٠)، وأبو داود: كتاب الصَّلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، رقم (٨٦٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب التسبيح في الركوع والسجود، رقم (٨٨٧).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، رقم (٨١٧)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٤).

⁽٣) أخرج بعضه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١) من حديث على بن أبي طالب رَضِيَّالِيَّهُ عَنْهُ، وبعضه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب ما يقول إذا سجد، رقم (١٤١٤)، والترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم (٥٨٠)، والنسائي: كتاب التطبيق، نوع آخر، رقم (١١٢٩)، من حديث عائشة رَضِيَّالِيَّهُ عَنْهَا، وبعضه الترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم (٥٧٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب سجود القرآن، رقم (١٠٥٣) من حديث ابن عباس رَضِيَّالِيَّهُ عَنْهُا.

وإنْ لم تَحْفَظُهُ فسبِّح باسمِ ربِّكَ الأعلى، يعني سبح فقل: سبحانَ ربي الأعلى، سبحان ربي الأعلى، سبحان ربي الأعلى، وكلَّما زِدْتَ من هَذَا فَهُوَ خيرٌ.

(1991) السُّؤَالُ: هَلْ يجوزُ للإنسانِ أَنْ يَسْجُدَ سُجُودَ التلاوةِ مِن غيرِ وُضوءٍ؟

الجَوَابُ: هَذَا موضعُ خلافٍ بينَ أهلِ العلمِ: فمِنْهُمْ مَنْ قالَ: إنهُ لا بدَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى طهارةٍ. وكَانَ ابنُ يَكُونَ عَلَى طهارةٍ. وكَانَ ابنُ عُمَرَ رَضَاٰيَتُهُ عَنْهُمْ مَنْ قالَ: إنهُ لا يُشترطُ أَنْ يَكُونَ عَلَى طهارةٍ. وكَانَ ابنُ عُمَرَ رَضَاٰيَتُهُ عَنْهُا يَسْجُدُ عَلَى غيرِ طهارةٍ.

ولكن الذِي أَرَاهُ أَنَّ الأحوطَ ألا يَسجدَ إلا وَهُوَ عَلَى وُضُوءٍ، فإذا مررتَ بآيةِ سجدةٍ فاسجدٌ وأنتَ جالسٌ، وإن قمتَ فلا بأسَ، واسْجُدْ إذا مررتَ بآيةِ سجدةٍ في أيِّ وقتٍ كانَ، في العصرِ، بعدَ الفجرِ، في الضحى، في أيِّ وقتٍ؛ لأن سجودَ التلاوةِ ليسَ لهُ وقتُ نهي.

وخذوا ضابطًا مفيدًا عَلَى القولِ الراجحِ، وهُوَ أَنَّ كلَّ صلاةٍ لها سبب، فليسَ عنها وقتُ نهي، ولهذا إذا دخلتَ المسجدَ الحرامَ أو غيرَه تُصَلِّى ركعتينِ حتى لو كُنْتَ في وقتِ النهي لأن لها سَببًا، وإذا طُفْتَ في أيِّ وقتٍ تُصلِّى ركعتي الطوافِ؛ لأن لها سَببًا، وإذا توضأتَ فصلِّ ركعتينِ؛ لأن لها سببًا في أيِّ وقتٍ.

-69P-

(1997) الشُّوَّالُ: ما العملُ إذا سَجَدَ الإمامُ سُجُودَ التَّلَاوَةِ، والمأمومُ يَظُنُّ أَنَّه رَكَعَ، فَرَكَعَ المأمومُ، ولم يعلمْ إِلَّا بَعْدَ قيامِ الإمامِ مِنْ سُجُودِهِ؟

الجَوَابُ: العملُ سهلٌ؛ إذا سَجَدَ الإمامُ سجودَ التلاوةِ فظنَّ المأمومُ أنه رَكَعَ فَلَمَا قَامَ الإمامُ مِنَ السجدةِ كَبَّرَ، ولم يقلْ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. عَرَفَ الآن أنه لَرَكَعَ فلما قَامَ الإمامُ مِنَ السجدةِ كَبَّرَ، ولم يقلْ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. عَرَفَ الآن أنه لم يسجدُ، فنقولُ: الشجدُ ثم قُمْ وتابع لم يسجدُ، فنقولُ: الشجدُ ثم قُمْ وتابع الإمام.

أما الأولُ فلأنَّ هَذِهِ السجدةُ ليست من أركانِ الصَّلاةِ، وإذا أخطأَ المأمومُ وفَاتَتْه فإنها لَا تَضُرُّه؛ لأنها ليست من أركانِ الصَّلاةِ، وأما الثاني وهو قولُنا: اسْجُدْ ثم تابع؛ فلأنَّ المأمومَ مأمورٌ بمتابعةِ الإمامِ، والسجدةُ للإمامِ سجدةٌ مشروعةٌ فيسجدُها المأمومُ، ثم يتابعُ.

فالمسألةُ تحتملُ هذين الحكمين؛ إما أَنْ يلغيَ السجدةَ ويتابعَ الإمامَ، وإما أَنْ يسجدَ ثم يتابعَ الإمامَ.

(۱۹۹۳) السُّؤَالُ: ما رأيُكم فِي الدُّعاءِ فِي سجودِ التلاوةِ الَّذِي يَتَنَاوَلُهُ كثيرٌ مِنَ النَّاسِ، وقد أَوْرَدَهُ ابنُ كثيرٍ (١) فِي تفسيرِ سُورَةِ ﴿ضَ ﴾، وهو: «اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَجْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وِزْرًا، وَاقْبَلْهَا مِنِّي كَمَا قَبِلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ» (٢). وهل سجدةُ ﴿ضَ ﴾ من عزائم السُّجُودِ أو لا؟

الجَوَابُ: هَذَا الأثر الَّذِي ذَكَرَه عن تفسيرِ ابنِ كثيرِ ذَكَرَه غيرُه أيضًا من العُلَهَاءِ، يقولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، سَجَدَ وَجْهِي للهِ الَّذِي

⁽١) تفسير القرآن العظيم (٧/ ٦١).

⁽٢) أخرجه الترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم (٥٧٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب سجود القرآن، رقم (١٠٥٣).

خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ، فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الخَالِقِينَ، اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي جِنَا أَجْرًا، وَحُطَّ عَنِّي جِهَا وِزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَتَقَبَّلُهَا اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَتَقَبَّلُهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ»(۱).

وهو دعاءٌ مناسبٌ، لكن يقولُ قبلَه: سبحانَ ربِّيَ الأعلى؛ لعموم قولِ النَّبِي وَهُو دعاءٌ مناسبٌ، لكن يقولُ قبلَه: سبحانَ ربِّيَ الأعلى؛ لعموم قولِ النَّبِي عَلَيْهِ: «اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ» (٢)، ويقول كذلك: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي (٣).

وأما سجدة (ص) فالصوابُ أنها من سجودِ التلاوةِ، فهِيَ سجدة بمعنى أننا إذا مررنا عليها سجدنا، سواء فِي الصَّلاة أو فِي غير الصَّلاة، وأما هَلْ هِيَ من عزائمِ الشَّجُودِ، وقَدْ الشَّجُودِ، وقَدْ قَلَدْ قَالَ عبد الله بن عبَّاس رَضَّالِلَهُ عَنْهُا: "لَيْسَتْ مِن عَزائِمِ السُّجُودِ، وقدْ رَأْيتُ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ فِيها" (١).



⁽۱) أخرج بعضه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (۷۷۱) من حديث علي بن أبي طالب رَضَّالِلَهُ عَنْهُ، وبعضه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب ما يقول إذا سجد، رقم (۱٤۱٤)، والترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم (٥٨٠)، والنسائي: كتاب التطبيق، نوع آخر، رقم (١١٢٩)، من حديث عائشة رَضَّالِللَهُ عَنْهَا، وبعضه الترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم (٥٧٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب سجود القرآن، رقم (١٠٥٣) من حديث ابن عباس رَضَّالِلَهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٥، رقم ١٧٤٥٠)، وأبو داود: كتاب الصَّلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، رقم (٨٦٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب التسبيح في الركوع والسجود، رقم (٨٨٧).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتأب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، رقم (٨١٧)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٤).

⁽٤) أخرجه البخاري: أبواب سجود القرآن، باب سجدة ﴿ ص ﴾، رقم (١٠٦٩).

(١٩٩٤) السُّؤَالُ: هَلْ يجوزُ للإنسانِ أَنْ يسجُدَ للتَّلاوَةِ من غيرِ وُقُوفٍ؟ الجَوَابُ: نعم، إذا مَرَّتْ بك آيةُ سَجْدَةٍ تسجُدُ وأنت جالِسٌ، وإن قُمْتَ فلَا بأسَ.

واسْجُدْ إذا مَرَرْتَ بآيةِ سَجْدَةٍ في أيِّ وقتٍ كانَ، بعدَ العَصْرِ، أو بعدَ الفَجْرِ، أو فِي أَيِّ وقتٍ كانَ، بعدَ العَصْرِ، أو بعدَ الفَجْرِ، أو فِي أيِّ وقتٍ؛ لأنه سُجودٌ لَيْسَ فيه وقْتُ نَهْي.

وخذوا ضابِطًا مُفِيدًا عَلَى القولِ الراجِحِ وهو: أن كلَّ صلاةٍ لها سَبَب، فليسَ فيهَا وقتُ نَهْي، ولهذا إذا دَخَلْتَ المسجدَ العَصْرَ، المسجدَ الحرامَ أو غيرَهُ فإنَّكَ تُصَلِّي رَكعتَيْنِ، لأن لها سَبَبًا.

وإذا طُفتْ في أَيِّ وقتٍ تُصَلِّي رَكْعَتَيِ الطوافِ، لأن لها سَببًا. وإذا توضَأتَ تُصَلَّي رَكْعَتينِ، لأن لها سَببًا.



ح | سجودُ الشكرِ:

(١٩٩٥) السُّوَالُ: هَلْ سُجُودُ الشُّكْرِ يجِبُ أَنْ يكونَ عَلَى وُضُوءٍ؟

الجَوَابُ: لَا يَجِبُ؛ يَعْنِي لُو وُجِدَ سببُ سُجُودِ الشكرِ، والإِنْسَانُ عَلَى غيرِ طهارةٍ، فلا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ.

(1997) السُّوَّالُ: ما صفةُ سجودِ الشكرِ وأحكامُه من حيثُ الطهارةُ واستقبالُ القبلةِ والسلامُ والتَّكبيرُ ونحوها، مَعَ الدَّلِيلِ؟

للهِ عَزَّوَجَلَّ (١).

الجَوَابُ: سجودُ الشكرِ صِفتُه كصفةِ سجودِ التلاوةِ، يكبِّرُ الإِنسَانُ ويقولُ: سبحانَ رَبِّيَ الأعلى، سُبحانك اللَّهُمَّ ربَّنا وبحمدِك، اللَّهُمَّ ربِّ اغفِرْ لي، سُبُّوحُ قُدُّوسٌ، ربُّ الملائكةِ والرُّوحِ. ويشكرُ اللهَ عَلَى نعمتِه، ويُعيِّنها، ويقول: اللَّهُمَّ لكَ الحمدُ عَلَى هَذِهِ النعمةِ، اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شُكْرَها. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ من الدُّعاءِ المناسِبِ. ودليلُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ كانَ إذا أتاهُ أمرٌ يُسَرُّ به خَرَّ ساجدًا ودليلُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ كانَ إذا أتاهُ أمرٌ يُسَرُّ به خَرَّ ساجدًا



⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الجهاد، باب في سجود الشكر، رقم (٢٧٧٤)، والترمذي: أبواب السير، باب ما جاء في سجدة الشكر، رقم (١٥٧٨)، وكذا ابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الصَّلاة والسجدة عند الشكر، رقم (١٣٩٤).



ا صلاة الجنازة:

(١٩٩٧) السُّؤَالُ: كَثُرَ السؤالُ عَنْ صلاةِ الجِنازةِ، فنَرْجُو مِنْ فضيلتِكُمُ الإجابةَ عَنِ الآتي: حُكْمُها، وكيفيَّتُها، وهلْ نَرْفَعُ أَيْدِيَنا مع التكبيرِ، وكذلكَ الأدعيةُ للرَّجُلِ، والمرأةِ، والطفلِ، وهَلْ يقالُ شيءٌ بعد التكبيرةِ الثالثةِ، وقبلَ التسليمِ، مع تفَضُّلِكُمْ والمرأةِ، والطفلِ، وهَلْ يقالُ شيءٌ بعد التكبيرةِ الثالثةِ، وقبلَ التسليمِ، مع تفَضُّلِكُمْ والمُحْمُ الله - بِذِكْرِ الأدلةِ عَلَى كلِّ ما سَبَقَ؟

الجَوَابُ: الصلاةُ عَلَى الجنازةِ فَرْضُ كفايةٍ، إِذَا قَامَ بِهَا مَنْ يَكْفِي سَقَطَ عَنِ البَاقِينَ، ويَسْقُطُ الفرضُ بصلاةِ مكلَّفٍ عَلَى الميتِ ولو أُنثى، وإذَا قُدِّرَ أَنَّ أحدًا مِنَ النَّاسِ مَاتَ ولم يُصَلَّ عَلَيْهِ، وَجَبَ عَلَى مَنْ عَلِمَ بحالِه أَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ، ولو صلاةَ غائب، وإذَا ماتَ أَحَدُ وَهُوَ غائب، فإنَّه لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ إِذَا كَانَ قد صُلِّي عَلَيْهِ فِي غائب، وإذَا ماتَ أَحَدُ وَهُو غائب، فإنَّه لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ إِذَا كَانَ قد صُلِّى عَلَيْهِ فِي مكانِه؛ لأَنَّه لم يَرِدْ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّه صَلَّى عَلَيْهِ وَعَلَى اللهِ وَسَلَّمَ أَنَّه صَلَّى عَلَيْهِ إِذَ ذَاكَ عَائبٍ إِلَّا عَلَى واحدٍ فَقَطْ، وَهُو النجاشِي؛ لأَنَّ النجاشي ماتَ بالجبشةِ، وهي إذ ذَاكَ عليه إلا عَلَى واحدٍ فَقَطْ، وَهُو النجاشِي؛ لأَنَّ النجاشي ماتَ بالجبشةِ، وهي إذ ذَاكَ بلادُ كُفْرٍ عَلَى دِينِ النصارَى، ولم يُصَلَّ عَلَيْهِ، فلهذَا صَلَّى النَّبِيُّ يَعَلِيْ عليه أَنْ النجاشي عليه النَّبِيُ عَلَيْهِ عَلَيهُ عليه أَنْ النجاشي ماتَ بالجبشةِ، وهي إذ ذَاكَ بلادُ كُفْرٍ عَلَى دِينِ النصارَى، ولم يُصَلَّ عَلَيْهِ، فلهذَا صَلَّى النَّبِيُّ عَلَيهُ عليه أَنْ النجاشي ماتَ بالجبشةِ، عليه أَنْ النجاشي ماتَ بالجبشةِ، وهي إذ ذَاكَ بلادُ كُفْرٍ عَلَى دِينِ النصارَى، ولم يُصَلَّ عَلَيْهِ، فلهذا صَلَّى النَّبِيُّ عَلَيْهِ عليه أَنْهُ النَّبُي عَلَيْهِ عليه أَنْهُ النَّهُ النَّانِ النجاشِي الله أَنْهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ الْمُوا النجاشِي النَّهُ الْمَالِي النَّهُ الْمَالِي النَّهُ الْمَالِي النَّهُ الْهُ الْمَالِي النَّهُ عَلَيْهِ اللهُ الْمَلْ اللَّهُ عَلَيْهِ الْمَالِي النَّهُ الْمَالِي الْمَالِي اللهِ الْمَالِي النَّهُ الْمَالِي اللهُ عَلَى النَّهُ الْمَالِي النَّهُ الْمَالِي اللَّهُ عَلَيْهُ الْمُولِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي اللَّهُ الْمَالِي اللْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي النَّهُ الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي اللَّهُ الْمَالِي اللْمَالِي اللْمَالِي الْمَالِي اللَّهُ الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَالِي الْمَا

أما إذا كَانَ قد صُلِّي عَلَيْهِ فِي مكانِه، فإنَّه لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، هَذَا هو القولُ الراجحُ. وقال بعضُ العلماء: يُصَلَّى عَلَى كلِّ ميتٍ غائبٍ، أيَّا كانَ؛ حتَّى إنَّ بعضَهم

⁽۱) أخرجه أحمد (۲/ ۹۶، رقم ۲۳۲۸)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على النجاشي، رقم (۱۵۳۷).

قال: ينبغي للإنسانِ إِذا أرادَ أَنْ يَنَامَ أَنْ يُصَلِّيَ صلاةَ الجنازةِ، ويَنْوِيَ أَنَّه صَلَّى عَلَى كُلِّ مَنْ ماتَ مِنَ الناسِ فِي هَذَا اليومِ، ولا شَكَّ أَنَّ هَذَا بِدْعَةٌ، وأَنَّه لم يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ كُلِّ مَنْ أصحابِه مثلُ هَذَا العملِ.

وفَرَّقَ بعضُ العلماءِ، فقالَ: إِذَا مَاتَ الميتُ، وكَانَ فِيهِ غَناءٌ للمسلمينَ كصاحِبِ مالٍ يُساعِدُ المجاهدينَ، ويتصدَّقُ عَلَى المحتاجينَ، ويَبْنِي المساجدَ، ويبني المدارسَ، ويُصْلِحُ الطُّرُقَ، وفيه نَفْعٌ للإسلام، أو عالمٌ نَفَعَ اللهُ بعِلْمِه، وانتفعَ الناسُ به، فإنَّه يُصَلَّى عَلَيْهِ، وأمَّا إِذَا كَانَ مِنْ عامَّةِ الناسِ فَإِنَّهُ لَا يُصَلَّى عليه.

إذن، الصلاة على الميت حُكْمُها فرض كفاية ، وتَسْقُطُ بصلاة مُكلَّفٍ ولو امرأة عَلَيْهِ، والدليلُ عَلَى أنَّها فَرْضُ كفاية فِعْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ المضطَّرِدُ، وأنَّه إذا تَأَخَرَ عنِ الصلاةِ عَنِ الرجلِ، قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» (١)، وهَذَا أَمْرٌ، والأصلُ في الأمرِ الوجوبُ، لكِنْ لَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ أحدٍ؛ لأنَّنا نَعْلَمُ عِلْمَ اليقينِ أنَّ المسلمينَ لَا يُصَلُّونَ عَلَى كُلِّ مَنْ ماتَ.

وهنا أَقِفُ لِأَذَكِّرَ إِخوانَنا الذين يتهاونونَ بالدَّيْنِ، وإنْ كنتُ قَدْ تكلمتُ عَلَيْهِ قَبْلَ ذلكَ، لكِنْ رُبَّهَا رَجُلِّ لم يَحْضُرْ فِي وقَتْئِذٍ وحَضَرَ الآنَ، فالذينَ يتهاونُونَ فِي الدَّيْنِ يَعْلَطُونَ غَلَطًا كبيرًا؛ لأنَّ الدَّيْنَ عظيمٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أُوَّلًا: إِذَا قُتِلَ الإِنسانُ شهيدًا فِي سبيلِ اللهِ، كَفَّرَتِ الشهادةُ عَنْهُ كُلَّ شيءٍ، إلَّا الدَّيْنَ.

ثانيًا: أنَّ الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ إِذا ماتَ الإنسانُ وعليه دَيْنٌ ليسَ لَهُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الحوالات، باب إن أحال دين الميت على رجل جاز، رقم (٢١٧٣).

وفاءٌ، لم يُصَلِّ عَلَيْهِ، وفي يَوْمِ مِنَ الأيامِ قُدِّمَتْ لَهُ جِنازةٌ، فَسَأَلَ: «أَعَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قالوا: نَعَمْ، عَلَيْهِ دينارانِ -يعني: جُنيْهَيْنِ- فتأخَّر، وقال: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، فقام أَبُو قتادة، وقال: يا رسولَ اللهِ، الدينارانِ عَلَيّ، قالَ النّبِيُّ ﷺ: «حَقُّ الغريم، وبَرِئَ مِنْهُمَا المَيْتُ؟» قال: نَعَمْ، فتَقَدَّمَ، فصَلَّى عليه.

أمَّا كيفيةُ الصلاةِ عَلَى الجنازةِ فَلا بُدَّ أَنْ يكونَ الميتُ بينَ يَدَيِ الْمَلِّي، فلو صَلَّى عَلَى جنازةٍ وهي عَلَى يَمِينِه أو يسارِه، فإنَّ عَلَى جنازةٍ وهي عَلَى يَمِينِه أو يسارِه، فإنَّ ذلكَ لَا يَنْفَعُ؛ لأنَّ الميتَ بمَنْزِلَةِ الإمامِ لِمَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ، فَلا بُدَّ أَنْ يكونَ بينَ يَدَيِ الْمُصَلِّى.

المُصَلِّى.

وأُمَّا عَنْ وقوفِ المُصَلِّي فِي صلاةِ الجِنازةِ: فإنْ كَانَ المُتَوَفَّى رجلًا فَإِنَّهُ يَقِفُ عندَ رَأْسِه، وإنْ كانتِ امرأةً فَإِنَّهُ يَقِفُ عندَ وَسَطِها، هكذا جاءتِ السُّنةُ عَنِ النَّبِيِّ عَيَا اللهُ أَنَّ يَعَالَيْهُ أَنَّ الرجلَ يَقِفُ عندَ وَسَطِها. الرجلَ يَقِفُ عندَ وَسَطِها.

وأمّا كيفيةُ الصلاةِ: فإنَّ المصليَ يُكبِّرُ رافعًا يَدَيْهِ، ويقرأُ بعدَ التكبيرةِ الأُولَى سورةَ الفاتحةِ، وإنْ قَرَأَ معها سورةَ الإخلاصِ، فَلا بَأْسَ، ولْيَكُنِ الأكثرُ الاقتصارَ عَلَى الفاتحةِ، ثم يُكبِّرُ رافعًا يَدَيْهِ للتكبيرةِ الثانيةِ، فيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ والأفضلُ أَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ بها عَلَّمَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ أُمَّتَه، وَهُوَ «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى أَلِهِ وَسَلَّمَ والأفضلُ أَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ بها عَلَّمَ النَّبِيُّ عَلَيْهٍ أُمَّتَه، وَهُو «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ والأفضلُ أَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ بها عَلَّمَ النَّبِيُّ عَلَيْهٍ أُمَّتَه، وَهُو «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»، إلى آخِرِ هَذِهِ الصلاةِ المعروفةِ المشهورةِ.

ثم يُكَبِّرُ الثالثةَ رافِعًا يَدَيْهِ، ويدعُو أيضًا بالدعاءِ المشهورِ، فيَبْدَأُ أَوَّلًا بالدعاءِ المشهورِ، فيَبْدَأُ أَوَّلًا بالدعاءِ اللهُمَّ اغْفِرْ لحيِّنا ومَيِّتِنا، وشاهِدِنا وغائِبِنا، وصَغِيرِنا وكَبِيرِنا، وذَكَرِنا وأُنْثَانَا، إللهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَه منَّا فأحْيِهِ عَلَى الإسلامِ، ومَنْ تَوَفَّيْتَهُ منَّا إِنَّكَ تعلمُ منقلبَنا ومثوانا، اللهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَه منَّا فأحْيِهِ عَلَى الإسلامِ، ومَنْ تَوَفَّيْتَهُ منَّا

فتوَقَّهُ عَلَى الإيهانِ، وهَذَا دعاءٌ عامٌ. ثم يأتي بالدعاءِ الخاصِّ للميتِ: اللهُمَّ اغفرْ لَهُ وارْحَمْه، وعافِهِ واعفُ عنه، وأكْرِمْ نُزُلَه، وأوْسِعْ مُدْخَلَهُ، واغْسِلْه بالماءِ والثلجِ والبَرَدِ (۱)، ونقِّهِ مِنَ الذنوبِ كما يُنَقَّى الثوبُ الأبيضُ مِنَ الدنسِ، اللهُمَّ أَبْدِلْه دارًا خيرًا مِنْ دارِه، وأهلًا خيرًا مِنْ أهلِه، وزَوْجًا خيرًا مِنْ زوجِه، وأَفْسِحْ لَهُ فِي قبرِه، ونوِّرْ لَهُ فيه. وإنْ زادَ مِنَ الدعاءِ، فَلا بَأْسَ، مثل: اللهُمَّ لَا تَحْرِمْنا أجرَه، ولا تَفْتِنَا بعدَه، واغْفِرْ لنا وله.

ثم يُكَبِّرُ الرابعةَ رافعًا يَدَيْهِ ويَسْكُتُ، ثم يُسَلِّمُ، وقيلَ: بلْ يقولُ: رَبَّنا آتِنا فِي الدُّنْيَا حسنةً، وفِي الآخرةِ حسنةً، وقِنَا عذابَ النارِ، ثم يُسَلِّمُ مرةً واحدةً عَلَى يَعِينِه.

فالتكبيراتُ إذن أربعٌ، وإنْ زادَ خامسةً فَلا بَأْسَ، بلْ هَذَا مِنَ السُّنَةِ، وينبغي للإمامِ أَنْ يفعلَه أحيانًا حتَّى يُبَيِّنَ للناسِ أَنَّ مِنَ السُّنةِ أَنْ يُكَبِّرَ عَلَى الجنازةِ خَسًا، ولكِنْ إذا كَبَّرَ خَسًا ماذا يَقُولُ بعدَ الرابعةِ؟ أنا لاَ أَعْلَمُ فِي هَذَا سُنَّةً، ولكِنِّي أُقَسِّمُ الدعاءَ بينَ التكبيرةِ الثالثةِ والتكبيرةِ الرابعةِ، فأجعلُ الدعاءَ العامَّ فِي التكبيرةِ الثالثةِ، والدعاءَ الخاصَّ فِي التكبيرةِ الرابعةِ، ثم أُكبِّرُ الخامسة، وأقولُ: رَبَّنا آتِنَا فِي الدنيا حسنةً، وفي الآخرةِ حسنةً، وقِنَا عذابَ النارِ، ثم أُسَلِّمُ.

وهنا يقعُ سؤالٌ: إِذَا جَنْتُ وَالْإِمَامُ قَدْ كَبَّرَ التَكبيرةَ الأُولَى والثانية، فهو الآنَ فِي الثالثةِ، فهل أُكبِّرُ وأقرأُ الفاتحة، أمْ أُكبِّرُ وأَدْعُو للميتِ؛ لأنَّ هَذَا محلَّ دعاءِ للميتِ؟ الظاهرُ الثاني؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَدْرَكْتُمْ للميتِ؟ الظاهرُ الثاني؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَدْرَكْتُمْ

⁽١) هو شيء ينزل من السحاب يُشبه الحصى ويُسَمَّى حَبَّ الغمام وحَبَّ المُزْنِ. المصباح المنير (برد).

فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيْرُوا»(١).

وإِنْ قَرَأَ الفاتحة حِفَاظًا عَلَى الرُّكْنِ؛ لأنَّ قراءة الفاتحة فِي الجنازةِ رُكْنُ، ولِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ»(٢)؛ فهذا حَسَنٌ.

وقدِ اسْتَفَدْنا ممَّا سَبَقَ واتَّضَحَ لنا أنَّ المصليَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كلِّ تكبيرةٍ، أمَّا دعاءُ الاستفتاحِ فقالُوا: إنَّه لَا يُدْعَى لَهُ بالاستفتاحِ؛ لأنَّها مبنيةٌ عَلَى الإسراعِ، ولِقَوْلِ النَّبِيِّ الاستفتاحِ فَالُوا: إنَّه لَا يُدْعَى لَهُ بالاستفتاحِ؛ لأنَّها مبنيةٌ عَلَى الإسراعِ، ولِقَوْلِ النَّبِيِّ وَلَقَوْلِ النَّبِيِّ وَلَقَوْلِ النَّبِيِّ وَلَقَوْلِ النَّبِيِّ وَلَقَوْلِ النَّبِيِّ وَلَقَوْلِ النَّبِيِّ وَلَمَّا مِنْ مَوا بِالجِنَازَةِ (أَسْرِعُوا بِالجِنَازَةِ (أَسْرِعُوا بِالجِنَازَةِ (أَسْرِعُوا بِالجِنَازَةِ (اللهُ اللهُ ال

وأمَّا الطَّفْلُ فمعلومٌ أنَّ الطَفْلَ لم يُكلَّفْ، فاختارَ بعضُ العلماءِ أنْ يُدْعَى لِوالدَّيْهِ، وَدُخُرًا (١) في اللهُمَّ اجْعَلْه فَرَطًا (٥) لوالدَّيْهِ، وذُخْرًا (١) والدَّيْهِ، وذُخْرًا (١) وشَفِيعًا مجابًا، اللهُمَّ ثَقِّلْ به موازِينَهُما، وأَعْظِمْ به أُجُورَهُما، وأَلْحِقْه بصالحِ سَلَفِ المؤمنينَ، واجْعَلْهُ فِي كَفَالَةِ إبراهيمَ.

أمَّا تسويةُ الصفوفِ، فنَعَمْ تُسَوَّى الصفوفُ؛ لأنَّها داخلةٌ فِي ضِمْنِ الصلاةِ، لكِنْ -مع الأسفِ- أنَّنا نُشَاهِدُ الناسَ الآنَ هنا فِي المسجدِ الحرام، لَا يَهْتَمُّونَ بتسويةِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (٢٠٢).

⁽۲) أخرجه ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب صلاة الرجل خلف الصف وحده، رقم (۱۰۰۳)، وابن حبان (٥/ ٩٧٥، رقم ٢٢٠٢).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنازة، رقم (١٣١٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب الإسراع بالجنازة، رقم (٩٤٤).

⁽٤) أخرجه أحمد (٨/ ٤١، رقم ١٨٤٦١).

⁽٥) أي: أجرًا يتقدمهما. النهاية (فرط).

⁽٦) الذُّخُرُ: هو المُعَدُّ لوقتِ الحاجةِ. انظر: المصباح المنير (ذخر).

الصفوفِ فِي الجنازةِ، ويَتَدَافَعُونَ مدافعةً عظيمةً مِنْ أَجْلِ أَنْ يَدْنُوا مِنَ الإمامِ، وتجدُ الواحدَ منهم يَصُفُّ وَحْدَه بينَ الصفَّيْنِ، وإذا صَفَّ وَحْدَه بينَ الصفَّيْنِ، فقدْ قالَ الواحدَ منهم يَصُفُّ وَحْدَه بينَ الصفَّيْنِ، فقدْ قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَةُ لَمُنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ» (١)، فتكونُ صلاةً هَذَا الرجلِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الطّهُ؛ لأنَّه صَلَّى منفردًا بينَ الصفَّيْنِ.

(١٩٩٨) السُّوَّالُ: هَل يَجوزُ للمَرأةِ الصلاةُ علَى الميتِ فِي المسجِدِ الحَرامِ أو لَا؟ الجَوَابُ: نَعمْ، يَجوزُ للمَرأةِ أن تُصليَ عَلى المَيتِ فِي المسجدِ الحَرامِ، وفي غيرِه أيضًا.

(1999) السُّؤَالُ: هلْ تجوزُ صلاةُ المرأةِ عَلَى المَيِّتِ، وما الدعاءُ الذي يُقَالُ بعدَ التكبيرةِ الثالثةِ فِي صلاةِ الجنازةِ؟

الجَوَابُ: صلاةُ المرأةِ عَلَى الميتِ جائزةٌ، ولها فِيهَا أَجْرٌ.

وأمَّا الدعاءُ الذي يُقالُ بعدَ التكبيرةِ الثالثةِ فيَدْعُو الإنسانُ بدعاءٍ عامٍّ، كأنْ يَقُولَ: «اللهُمَّ اغْفِرْ لِحِيِّنَا ومَيِّتِنَا وشاهِدِنا وغائِبِنا، وصغيرِنا وكبيرِنا، وذكرِنا وأُنْثَانَا، إنَّكَ تَعْلَمُ مُنْقَلَبَنا ومَثْوَانَا، اللهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ منَّا فأَحْيِهِ عَلَى الإسلامِ، ومَنْ توفَيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الإسلامِ، ومَنْ توفَيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الإسلامِ، ومَنْ توفَيْتَهُ مِنَّا فَتُوفَّهُ عَلَى الإسلامِ، ومَنْ توفَيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الإيانِ». ثم يَدْعُو بالدعاءِ الخاصِّ: اللهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وارْحَمْهُ، إذا كَانَ ذَكَرًا، وإذا كانت أُنثَى يَقُولُ: اللهُمَّ اغْفِرْ لها وارْحَمْهَا، وإذا كَانَ لَا يَدْرِي فلْيَقُلِ: اللهُمَّ اغفرْ

⁽١) أخرجه ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب صلاة الرجل خلف الصف وحده، رقم ٢٠٠٣)، وأحمد (٤/ ٢٣).

لَهُ أَيْ لَهِذَا الشَّخْصِ الذي يُصَلِّي عَلَيْهِ، أو اللهُمَّ اغْفِرْ لها أَيْ لهذه الجنازةِ، وإذا كانوا ثلاثةً فلْيَقُلِ: اللهُمَّ اغْفِرْ لهم؛ لأنَّهُمْ جماعةٌ، اثْنَيْنِ فليَقُلِ: اللهُمَّ اغْفِرْ لهم؛ لأنَّهُمْ جماعةٌ، ثم يَسْتَمِرُّ: اللهُمَّ اغفرْ لَهُ وارْحَمْهُ، وعافِهِ واعْفُ عنه، وأكْرِمْ نُزُلَهُ، وأوْسِعْ مُدْخَلَهُ، واغْسِلْهُ بالماءِ والثلجِ والبَرَدِ، ونَقِّهِ مِنَ الذنوبِ كما يُنَقَى الثوبُ الأبيضُ مِنَ الدَّنسِ، وأَبْدِلْهُ دارًا خيرًا مِنْ دارِه، وأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِه، وزَوْجًا خيرًا مِنْ زَوْجِه، وأَدْخِلْهُ الجنة وأعِدْهُ مِنْ عذابِ القَبْرِ وعذابِ النارِ، وأَفْسِحْ لَهُ فِي قبرِه ونَوِّرْ لَهُ فيهِ.

وهنا سؤالٌ يَرِدُ الآنَ بِسَبَبِ أَنَّه يُوجَدُ أَناسٌ مِنَ الْمُرْتَدِّينَ الذين لَا يُعْلَمُ جم، يُوجَدُ مثلًا أناسٌ لَا يُصَلُّونَ، ومَعْلُومٌ أنَّ مَنْ ماتَ وَهُوَ لَا يُصَلِّي فإنَّه كافرٌ، لَا يجوزُ أنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ، ولا أَنْ يُدْعَى لَهُ بالرحمةِ، ولا يجوزُ لأَهْلِهِ -الذين عَلِمُوا أَنَّه مات وَهُوَ لَا يُصَلِّي- لَا يجوزُ لهم أَنْ يُغَسِّلُوه، ولا أَنْ يُكَفِّنُوه، ولا أَنْ يَأْتُوا بالمسلِمِينَ لِيُصَلُّوا عليهِ؛ بَلِ الواجبُ أَنْ يَخْرُجُوا بِهِ إِلَى مَكَانٍ فَلْيَحْفُرُوا لَهُ حُفْرَةً فَيَدْفِنُوهُ فيها؛ ذَلِكَ لأَنَّه كَافَرْ، وقد قَالَ اللهُ تَعَالَى للنبيِّ ﷺ: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدِ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا نَقُمُ عَلَىٰ قَبْرِهِ ﴾ لماذا؟ ﴿إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِأُللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُواْ وَهُمْ فَنْسِقُونَ ﴾ [التوبة:٨٤]، وكذلكَ قَالَ: ﴿ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّكَاوَةَ إِلَّا وَهُمْ كَسَالَىٰ وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ ﴾ [التوبة:٥٤] مِنْ أَجْلِ أَنَّه يُوجَدُ الآنَ –وللأسفِ الشديدِ– مَنْ يَمُوتُ وَهُوَ لَا يُصَلِّى ويُقَدَّمُ للإنسانِ وَهُوَ يَشُكُّ فيه، فهاذا يَصْنَعُ إِذا قُدِّمَ إليه رَجُلٌ لَا يَدْرِي هل هو مِنَ المسلمينَ أو مِنْ غيرِ المسلمينَ؟ الجواب عَلَى ذلكَ أَنْ نقولَ: إنَّ ابنَ القيم فِي كتابهِ إعلامِ المُوَقِّعِينَ (١) ذَكَرَ عنْ شيخِه شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّه أَشْكَلَ عَلَيْهِ مَسَائِلُ فِي العِلْمِ، وأنَّه رَأَى النَّبِيَّ عَيَالِيَّ فِي المنامِ فسألَهُ عَنْ هَذِهِ المسائلِ، ومنها -أيْ مِمَّا

⁽١) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم (٣/ ٣٠٠).

كَانَ يُشْكِلُ عَلَى شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةً- أَنَّه كَانَ يُقَدَّمُ إليه جنائزُ لَا يَدْرِي أَهُمْ مسلمونَ أمْ غيرُ مسلمينَ، فكان الجوابُ: عليكَ بالشَّرْطِ يا أحمدُ، وأحمدُ هو شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ يقولُ لَهُ الرسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلاَّةُ وَٱلسَّلامُ: عليك بالشَّرْطِ يا أحمدُ، ومَعْنَى: عليك بالشَّرْطِ: يعني اشْتَرِطْ فِي الدعاءِ تقولُ: اللهُمَّ إنْ كَانَ مُؤْمِنًا فاغْفِرْ لَهُ وارْحَمْهُ، والاستثناءُ فِي الدعاءِ بهذا الشَّرْطِ جائزٌ، ففي القرآنِ يَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فِي قِصَّةِ المتلاعِنَيْنِ أَنَّ الرجلَ يقولُ: ﴿ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَلِدِبِينَ ﴾ [النور:٧]، والمرأةُ تَقُولُ: ﴿ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّلِيقِينَ ﴾ [النور:٩]، وفي السُّنةِ حَكَى النَّبِيُّ ﷺ قصةً أصحاب الغارِ الذين انْطَبَقَ عليهم، فتَوَسَّلُوا إلى اللهِ بِصالِح أعمالِهم فقالُوا فِي صالح أعمالِهِم: «اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ»(١)، فهذا دعاءٌ مُعَلِّقٌ، فالدعاءُ المُعَلَّقُ جائزٌ، فهذِهِ الرُّؤْيَا التي رَآهَا شيخُ الإسلام رُؤْيَا يَشْهَدُ لها الكتابُ والسُّنةُ، فتكُونُ مُعْتَبَرَةً، وَعَلَى هَذَا فإذا قُدِّمَتْ جنازةٌ، وأنتَ لَا تَدْرِي أَهِيَ مِنَ المسلمينَ أو مِنْ غيرِ المسلمينَ فَقُلِ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُؤْمِنًا فاغفرْ لَهُ وارْحَمْهُ، واللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ يَعْلَمُ ذلك.

— COO

(٢٠٠٠) السُّؤَالُ: إِذَا قُدِّمَتِ الجِنازَةُ وأَنا أُصَلِّي النافِلَةَ؛ هل أَقْطَعُ الصلاةَ وأُصَلِّي عَلَى الميتِ، أَمْ أَسْتَمِرُّ فِي النافلةِ وتَفُوتُنِي صلاةُ الجَنازةِ؟

الجَوَابُ: يُقالُ جَنازةٌ وجِنازةٌ بفَتْحِ الجيمِ وكَسْرِها، والفَرْقُ بينهما أنَّ الجِنازةَ بالكَسْرِ: النَّعْشُ عَلَيْهِ الميتُ، والجَنازةَ بالفَتْحِ: الميتُ؛ ولهذا نَقُولُ: صَلُّوا عَلَى الجَنازةِ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب من استأجر أجيرا فترك الأجير أجره، فعمل فيه المستأجر فزاد، أو من عمل في مال غيره، فاستفضل، رقم (٢٢٧٢).

ولا نقولُ: صَلُّوا عَلَى الجِنازَةِ، هَذَا هو الفَرْقُ بينَ كَسْرِ الجيم وفَتْحِها.

وجوابًا عنِ السؤالِ نقولُ: إِذَا كَنْتَ فِي نَافَلَةٍ وصُلِّيَ عَلَى الجَنَازَةِ لَا تَقْطَعُهَا؟ لأنّه لَمّا صَلَّى المسلمونَ صارتِ الجنازةُ فِي حَقِّ هَذَا الرجلِ سُنةً، والسُّنةُ التي ابْتَدَأَها أَوْلَى بالمحافظةِ مِنَ السُّنةِ التي لم يَبْتَدِئُها. وهَذَا يَقَعُ كثيرًا فِي هَذَا المسجدِ، المسجدُ الحرامُ لَا يُعْلِنُ عَلَى الجنائِزِ إلّا بعدَ مُضِيِّ بُرْهَةٍ مِنَ الزمنِ، فإذا قَامَ الإنسانُ يَتَنَفَّلُ، ثم أعلنتْ فإنّه يَسْتَمِرُّ فِي صلاتِه، وصلاةُ الجنازةِ قد قَامَ بها غيرُه مِنَ المسلمينَ.

(٢٠٠١) السُّؤَالُ: أَرْجُو التوضيحَ فِي مسألةِ التكبيراتِ فِي صلاةِ الجنازةِ، وهل تُقْضَى؟

الجَوَابُ: التكبيراتُ للجِنازةِ تَكُونُ أَرْبَعًا (١)، وتكونُ خَسًا، وقد وَرَدَتْ أَدْمَكُبُرُ التَّابِثُ إِلَى السَّبْعِ (٢)، لكِنَّ الثابتَ فِي صحيحِ مسلمٍ إلى الحَمْسِ (٣)، فكبِّرُ أَرْبعًا، أو خَسًا، والذي يَنْبَغِي أَنْ يُكبِّرَ الإنسانُ فِي أكثرِ أحيانِهُ أَرْبَعًا، وأَنْ يُكبِّرُ مرَّةً أَرْبعًا، أو خَسًا؛ لأَجْلِ أَنْ يَفِيَ بالسُّنَّةِ؛ لأَنَّ العباداتِ الواردةَ عَلَى وُجُوهٍ متنوعةٍ الأفضلُ أَنْ تَفْعَلَها عَلَى هَذِهِ الوجوهِ تارةً وتارةً؛ لِتَكُونَ فاعلًا للسُّنَّةِ بجَمِيعِ وُجُوهِها.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب التكبير على الجنازة أربعًا، رقم (١٣٣٣).

⁽٢) أخرجه البغوي في شرح السنة (٥/ ٣٤٥).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر، رقم (٩٥٧).

وإذا جاءَ الإنسانُ وَهُوَ مسبوقٌ بتكبيراتٍ، فإذ صَادَفَ الإمامَ فِي التكبيرةِ الثالثةِ التي هي مَحَلُّ السؤالِ للمَيِّتِ، فلْيَدْعُ للميتِ، يُكَبِّرُ ويَدْعُو للميتِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَيَّلِیْ:

(مَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا»(۱)، ثم إذا سَلَّمَ الإمامُ فقد ذَكَرَ أَهْلُ العِلْمِ أَنَّه يُحَيِّرُ أي المسبوقُ بين أَنْ يُسَلِمَ مع الإمام، أو يَقْضِيَ ما فاتَه، فإنْ كانتِ الجنازةُ باقيةً وتَمَكَّنَ مِنْ قضاءِ ما فاتَه عَلَى صِفَتِه قضاهُ عَلَى صِفَتِه، وإنْ حُمِلَتِ الجنازةُ فلْيُسَارِعِ التكبيرَ أو يُتَابعُ ما بَقِي عَلَيْهِ مِنَ التكبيرِ ويُسَلِّم.

والمسألةُ لَيْسَ فِيهَا نَصُّ فِي هذا، ولكنْ هَذَا اجتهادٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ، ذَكَرُوا أَنَّهُ مَرْ وَيَّ عَنْ عَائِشَةَ رَضَالِلَهُ عَنَى ولكِنْ بعدَ البَحْثِ ما عَثَرْتُ عَلَيْهِ، فَمَنْ عَثَرَ عَلَى شيءٍ بذلك فلْيُتْحِفْنَا به إنْ شَاءَ اللهُ.

-620-

(٢٠٠٢) السُّؤَالُ: ما الحُكْمُ إِذا فاتَتْ عَلَى المَامومِ تَكْبِيرَةٌ فِي صلاةِ الجِنَازَةِ؟ وَكذلك بعضُ الناسِ نَراهُمْ يُسَلِّمونَ فِي الصلاةِ عَلَى الإمامِ الحسينِ، فَما الحُكْمُ؟

الجَوَابُ: إِذَا جَاءَ الإِنسَانُ، والإِمامُ يُصَلِّي عَلَى الجِنَازَةِ، وقد فَاتَهُ تكبيرةٌ وَتَكْبِيرَتَانِ، فَلا أَعلمُ لهذَا سُنَّةً عنْ رسولِ الله ﷺ، ولكن الفُقهاءَ رَحَهُمُ اللهُ يقولونَ: إِذَا فَاتَكَ شِيءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ، فَإِنَّ كَانَ فِي الجِنازَةِ بَقيتَ وأَكْمَلْتَ مَا فَاتَكَ وسَلَّمْتَ، وإِن رُفعتِ الجِنَازَةِ، كما هو معروفٌ أنه حينَ يُسَلِّمُ الإِمامُ تُرْفَعُ، فإنَّكُ بالخيارِ؛ إما أن

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (٢٠٢).

تُسَلِمَ مع الإمامِ، وإما أن تُتابِعَ التكبيرَ وتُسَلِمَ إِذا أَنْهَيْتَ التَّكبيراتِ، ولكِنِّي لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا سُنَّةً، ومن اطَّلَعَ عَلَى سُنَّةٍ بذلكَ فلْيُسْعِفْنَا بِهَا جَزاهُ اللهُ خيرًا.

(٢٠٠٣) السُّؤَالُ: إِذَا كَبَّرَ الإِمامُ فِي صلاةِ الجنازةِ التكبيرةَ الثَّانِيَةَ والمأمـومُ لم يُتِمَّ قراءةَ الفاتحةِ، فهل يكبِّر أو يُتِمّ؟ وبمَ تُدْرَكُ صلاةُ الجنازةِ؟ وكيف تُدْرَكُ؟

الجُوَابُ: إِذَا كَبَّرَ الْإِمَامُ فِي صلاةِ الجَنازةِ التكبيرةَ النَّانِيةَ وأنت لَم تُتِمَّ الفاتحة فأكمِلِ الفاتحة، ثمَّ كبِّر، ثمَّ صلِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْ وتابع الإمام، وأمَّا بهاذَا تُدْرَكُ به صلاة الجنازة؛ فَإِنَّ العُلَهَاء يَقُولُونَ: إِذَا دخل مع الإمامِ قبلَ التسليمِ فقد أَدرَكَها، ولكن إِذَا سلّم الإمامُ فهل يسلّم معه أو يقضي ما فاتَه من التكبيرِ والدُّعَاء، أو يقضي ما فاتَه تباعًا قبل أن تُحمَل الجنازة؛ هَذَا مَوضِع خِلافٍ بين العُلَهَاء، ولم يَتبَيَّنْ في فصلٌ مِن السُّنَة بين هَذِهِ الأقوالِ. واللهُ أعلمُ.

(٢٠٠٤) السُّؤَالُ: إِذَا جَاءَ رَجُلُ والإمامُ يُصَلِّي صلاةً جِنازَةٍ، وقد كبَّرَ تَكْبِيرَتَيْنِ، فكيفَ يَقْضِي التَّكْبِيراتِ؟

الجَوَابُ: إِذَا جَاءَ الرجلُ وقد كَبَّرَ الإمامُ عَلَى الجِنَازَةِ التَّكْبِيرَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ فَإِنَّهُ يُكَبِّرُ معه التكبيرةَ الثَّالِثَةَ، ويدْعُو للمَيِّتِ، وإذا سَلَّمَ الإمامُ، فَإِنَّ لم يُرْفَع الميِّتُ أَكمَلَ مَا مَضَى عَلَى صِفتِهِ، وإن رُفِعَ الميِّتُ فَإِنَّهُ يُتَابِعُ التَّكْبِيرَ، ويُسَلِّمُ، وإن شاء سلَّمَ بدونِ متَابَعَةِ التَّكبيرَ، ويُسَلِّمُ، وإن شاء سلَّمَ بدونِ متَابَعَةِ التَّكبير.



(٢٠٠٥) السُّؤَالُ: إِذَا قَامَ الإِمَامُ وشَرَعَ فِي صلاةِ الجنازةِ هل يَجِبُ عَلَى مَن كَانَ فِي المَسْجِدِ الصَّلاةُ؟ وهل يَأْثَم مَن لم يُصَلِّ عَلَى الجنازةِ وَهُوَ حاضِر؟

الجَوَابُ: لَا يَأْثُم من لم يُصَلِّ عَلَى الجنازةِ وَهُوَ حاضِر إِذَا كَانَ النَّاس يصلون عليها؛ لأنَّ صلاةَ الجنازةِ فرضُ كفايةٍ، ولكن الَّذِي لَا يُصَلِّي عَلَى الجنازةِ حَرَمَ نفسه أجرًا كبيرًا؛ فَإِنَّ النَّبِيِّ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطُ، وَمَنْ شَهِدَ الجِنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطُ، وَمَنْ شَهِدَ الجِنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطُ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ» قيل: وما القيراطانِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «مِثْلُ وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ» قيل: وما القيراطانِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الجَبَلَيْنِ العَظِيمَيْنِ» (١). وفي روايةٍ: «أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ جَبَلِ أُحُدٍ» (٢).

فهذا الرجلُ فوّت عَلَى نفسِه خيرًا كثيرًا، وإنْ كَانَ لَا يَأْثُم، وهَذَا الَّذِي سأله السَّائِل مع الأسفِ الشديدِ أنَّه موجودٌ الآنَ فِي هَذَا المَسْجِدِ، فتجد المُنبَّه يُنبَّهُ يقول: صلُّوا عَلَى الجنازةِ أو عَلَى الميتِ، فيقوم بعضُ النَّاسِ فيتَنفَّل، وهَذَا حِرمانُ، والذي ينبغي أن ينتظرَ ويُصَلِّي عَلَى الجنازةِ ثمَّ يَتَنفَّل بعد ذلك إذا شاءً؛ لأنَّ صلاة الجنازةِ تُمُّ يَتَنفُّل بعد ذلك إذا شاءً؛ لأنَّ صلاة الجنازةِ تُمُّ يَتَنفُّل بعد ذلك إذا شاءً؛ لأنَّ صلاة الجنازةِ تَفُوتُ، والنفلُ لَا يفوتُ.

(٢٠٠٦) السُّؤَالُ: هل يُعتبر شَهيدًا مَن خرجَ من بيتِه فصدمتْه سيارةٌ؟

الجَوَابُ: الذي يخرجُ من بيته ويموتُ بحادثِ سيارةٍ أو سقوطِ عقارٍ عَلَيْهِ أو ما أشبة ذلكَ يكون شهيدًا؛ لأنَّ صدمَ السيارةِ من جِنسِ الحَرْق،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تدفن، رقم (١٣٢٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، رقم (٩٤٥).

⁽٢) صحيح مسلم: رقم (٥٤٥/٥٣).

ومن جِنس الهَدْم، وكلُّ ذَلِكَ ثبتَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ أَن من مات به يكونُ شهيدًا (١).

ولكن ما معنى الشهادة هنا، هل هُو شهيدٌ فِي أحكامِ الدُّنيَا وأحكامِ الآخرةِ؟ الجواب: هُو شهيدٌ عندَ اللهِ، لكنهُ فِي أحكامِ الدُّنيَا لَيْسَ بشهيدٍ، بل يجبُ أن يُغَسَّلَ ويُكفَّن ويصلَّى عَلَيْهِ، أمّا الشهداءُ الَّذِينَ قُتلوا فِي سبيلِ اللهِ فإنهم لَا يُغسَّلون ولا يُكفَّنون ولا يُصلَّى عليهم، بل يُدفَنون فِي ثِيابهم بِدِمائهم؛ لأنَّ الشهادة كفَّرتْ عنهم فليسوا بحاجةٍ إلى شُفَعَاءَ يَشفَعون لهم عند اللهِ عَرَّوَجَلَّ. ثمَّ إِنَّهُم يومَ القيامةِ يخرُجون من قُبورهم وجُرُوحهم تَثْعَبُ (٢) دَمًا، اللَّوْنُ لَوْنُ الدمِ والرِّيحُ رِيحُ المِسْكِ (٣).

فلهذا الشهداء الَّذِينَ قُتلوا فِي سبيلِ اللهِ لَا يُغَسَّلُونَ ولا يُكَفَّنون ولا يُصَلَّى عليهم، ويُدْفَنُون فِي مَصارعهم؛ كما فعلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شُهداء أُحُد رَضَاْلِلَهُ عَنْهُمْ.

أما الشهداءُ فِي غيرِ المعركةِ فِي سبيلِ اللهِ فإنَّه ليسَ حُكْمُهم كَحُكْمِهِم فِي أحكامِ الدنيا.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب: الشهادة سبع سوى القتل، رقم (۲۸۲۹)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب بيان الشهداء، رقم (۱۹۱٤) من حديث أبي هريرة: «الشهداء: الغرق، والمطعون، والمبطون، والهدم»، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في فضل من مات في الطاعون، رقم (۳۱۱۱)، والنسائي: كتاب الجنائز، باب النهي عن البكاء على الميت، رقم (۱۸٤٦)، وابن ماجه: كتاب الجهاد، باب ما يرجى فيه الشهادة، رقم (۲۸۰۳) من حديث جابر بن عتيك: «الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله عَرَقَجَلَ: المطعون شهيد، والمبطون شهيد، والغريق شهيد، وصاحب الهدم شهيد، وصاحب ذات الجنب شهيد، وصاحب الحرق شهيد، والمرأة تموت بجمع شهيدة».

⁽٢) أي جروحهم تجري دمًا.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب المسك، رقم (٥٥٣٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله، رقم (١٨٧٦).

(٢٠٠٧) السُّؤَالُ: ما الدعاءُ الواردُ عَن النَّبِيِّ عَلَيْهِ فِي الصَّلاة عَلَى الميت؟

الجَوَابُ: الواردُ عَن النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ مِنْهُ قراءةُ الفاتحةِ فِي التكبيرةِ الأُولى، وكذلك الحاءُ للميِّت فِي الثالثةِ: «اللَّهُمَّ وكذلك الحاءُ للميِّت فِي الثالثةِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ، وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَأَوْسِعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ ذَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلُهُ الجَنَّةَ وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ» (١).

وأمَّا بعد الرابعةِ فليس فِيهِ دُعاء مشروعٌ فيها أعلمُ مِنَ السُّنَّة، ولكن ذكرَ بعضُ أصحابِ الإمامِ أحمدَ أنَّه يقولُ: ﴿رَبَّنَا ءَالِنَا فِي ٱلدُّنِيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً وَفِي ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً وَقِياً الْأَمْدِ الْإِمامِ أَحمدَ أنَّه يقولُ: ﴿رَبَّنَا ءَالِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرةِ حَسَنَةً وَقِياً عَذَابَ ٱلنَّادِ ﴾ [البقرة: ٢٠١](٢)؛ لأنَّ الرَّسُول ﷺ كَانَ غالبًا يختم بها دعاءَه (٢).

-699-

(٢٠٠٨) السُّوَّالُ: هل يجوزُ قَطْعُ صلاةِ النافِلَةِ من أجلِ الصلاةِ عَلَى الجِنازَةِ؟ الجَوَابُ: قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا المَكْتُوبَةُ»(١)، وظاهِرُ هَذَا الحِدِيثِ أَنَّ النافِلَةَ لَا تُقطَعُ إلا لصلاةِ الفَرِيضَةِ فَقَطْ، وأما صَلاةُ الجِنازَةِ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت في الصلاة، رقم (٩٦٣).

⁽٢) انظر المغني لابن قدامة (٢/ ٣٦٥).

⁽٣) صحيح البخاري: كتاب الدعوات، باب قول النبي ﷺ: «ربنا آتنا في الدنيا حسنة»، رقم (٦٣٨٩)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الدعاء باللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار، رقم (٢٦٩٠).

⁽٤) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن، رقم (٧١٠).

فَلا تُقطَع لها صَلاةُ النافِلَةِ، لكن لَو أَنَّ الإنسانَ قَطَعَها فَلا بأسَ، لأنه يُجُوزُ قطْعُ النَّفْلِ لغَرَضٍ صحيحٍ، فلو أن هَذَا الرَّجُلَ بعدَ أن انتهَتْ صلاةُ الفريضَةِ قامَ ليتَطَوَّعَ، وبَعدَ شُرُوعِهِ فِي الصلاةِ حَضَرَتْ جِنَازَةٌ، فله أَنْ يقْطَعَ الصلاةَ، ويُصَلِّي عَلَى الجَنَازَةِ، لأن قَطْعَها هنا لغَرَضٍ صحيحٍ، وبَعد أن تَنتَهِيَ صلاةُ الجنازَةِ يعودُ فيصلِّي التَّطَوُّعَ مِن قطْعَها هنا لغَرَضٍ صحيحٍ، وبَعد أن تَنتهي صلاةُ الجنازَةِ يعودُ فيصلِّي التَّطَوُّعَ مِن جديدٍ، ولهذا قُلْنَا: لَو أَنَّ الإنسانَ كَانَ يطُوفُ، فجاءتْ جِنَازَةٌ، فَإِنَّهُ يجوزُ أَنْ يَقْطَعَ جليدٍ، ولهذا قُلْنَا: لَو أَنَّ الإنسانَ كَانَ يطُوفُ، فجاءتْ جِنَازَةٌ، فَإِنَّهُ يجوزُ أَنْ يَقْطَعَ الطَوافَ ليُصَلِّي عَلَى الجِنازَةِ ثم يَعُودُ، لكن الأفضَلَ أَلَّا يقْطَعَ لظاهِرِ الحديثِ الذي الطَوافَ ليُصَلِّي عَلَى الجِنازَةِ ثم يَعُودُ، لكن الأفضَلَ أَلَّا يقْطَعَ لظاهِرِ الحديثِ الذي الشَرْتُ إليه، وَهُوَ حديثُ أبي هُريرَةَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ فَلَا صَلاةً إلَّا المَكْتُوبَةُ».

إذا أقِيمَتْ صلاةُ الفَريضَةِ وأنتَ فِي نافِلَةٍ فإنَّكَ تقْطَعُهُا، وفي هَذَا خِلافٌ بينَ العُلماءِ، فمِنَ العُلماءِ مَن قالَ: لَا تَقْطَعُها عَلَى كلِّ حالٍ. ومِن العُلماءِ مَن قالَ: لَا تَقْطَعُها إلا إذا بَقِيَ عَلَى انتهاءِ صلاةِ الإمامِ مِقْدَارُ تكبيرةِ الإحْرَامِ.

ولكنَّ القولَ الصَّحِيحَ أنها إِذا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ وأنتَ قد قُمْتَ إلى الركْعَةِ الثانية فكَمِّلها خفِيفَة، وإذا أُقِيمتِ الصَّلاةُ وأنت في الرَّكْعَةِ الأُولى فاقْطَعْهَا، ودليلُ هَذَا قولُ النَّبِيِّ عَلَيْة: «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ»(١)، وهَذَا الرَّجُلُ الذي صَلَّى ركْعَةً كامِلَةً قبْلَ وجودِ السَّبَ المقتضِي للقَطْعِ –وهو إقامة الصلاة – يكونُ قد أَذْرَكَ الصلاة في وقْتٍ يَحِلُّ لَهُ إقامَةُ هذِهِ الصلاةِ، فليَسْتَمِرَّ هَذَا الحِلُّ، لكن ينبُغِي أَنْ أَذْرَكَ الصلاة فِي وقْتٍ يَحِلُّ لَهُ إقامَةُ هذِهِ الصلاةِ، فليَسْتَمِرَّ هَذَا الحِلُّ، لكن ينبُغِي أَنْ يتجوَّز فِيهَا، لأن جُزْءًا مِن الفريضَةِ أفضلُ مِن جُزءً مِن التَّطَوُّعِ.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الفجر ركعة، رقم (۵۷۹)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أدرك ركعة من صلاة، رقم (۲۰۸).

(٢٠٠٩) السُّوَّالُ: ما صِفَةُ صلاةِ الجِنَازَةِ؟ وما الحكمُ إن فاتَتْهُ تَكبيرةٌ أو أكثرُ مِنَ الصلاةِ؟

الجَوَابُ: صفَةُ صلاةِ الجِنازَةِ: أن يُقدَّمَ الميِّتُ بينَ يَدَي المَصلِّي؛ إن كانَ رَجُلاً وقَفَ عندَ وسَطِهَا، وإن اجتَمعَتْ جنازتانِ ذَكرٌ وقفَ عندَ وسَطِهَا، وإن اجتَمعَتْ جنازتانِ ذَكرٌ وأنشَى، قال بعضُ العلماءِ: يقِفُ عندَ رُؤوسِهِمَا. وَعَلَى هَذَا فتكونُ الجِنازتَانِ مَسَاوِيَتَيْنِ، وقالَ بعضُ العلماءِ: بل يقِفُ عندَ رأسِ الرَّجُلِ ووسطِ المرأةِ. وعَلَى هَذَا فَانَّ المرأة تُقَدَّمُ نحوَ رأسِ الرجلِ حتَّى يكونَ وسَطُهَا محاذِيًا لرأسِ الرَّجُلِ، والأمرُ فِيهِ يُسرُّ وسَعَةٌ؛ إما هذَا أو هذَا، وكلاهما جائزٌ.

فيَقِفُ المَصلِّي عندَ رأسِ الرَّجُلِ ووسطِ المرأةِ، ويُكَبِّرُ التكبيرةَ الأُولى رافِعًا يدَيْهِ، ويقرأُ الفاتِحَةَ، وإن قَراً معَهَا سورةً قصيرةً فَلا بأسَ، ولا سِيَّا إِذا كانَ مَامُومًا، وأتمَّ الفاتِحَةَ قبلَ تكبيرَةِ الإمامِ الثانِيَةِ، فَإِنَّهُ يقرأُ مَا تَيَسَّرَ مِنَ القرآنِ، ولا يَسْكُتُ، وأتمَّ الفاتِيةَ، ويُصلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّلَةُ عَلَيْهِ وَعَلَى الْهِ وَسَلَّمَ، وأَفضُلُ صِيغةٍ يُصلِّى بها عَلى الرَّسولِ هي التي عَلَّمَهَا النَّبِيُّ صَلَّلَةُ عَلَيْهِ وَعَلَى الْهِ إِبْرَاهِيمَ، وأَفضُلُ صِيغةٍ يُصلِّى عَلَى عُمَّدٍ وَعَلَى اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى اللَّهُمَّ صَلَّ عَلَى عُمَدِهُ وَعَلَى اللَّهُمَّ مَلْ عَلَى مُحَمِّدٍ وَعَلَى اللَّهُمَّ مَلْ عَلَى عُمَدِهُ وَعَلَى اللَّهُمَّ الْمُؤْمَ اللَّهُمَّ مَلْ عَلَى مُحِيدٌ عَلَى اللَّهُمَّ مَنْ أَخْيَدُ، اللَّهُمَّ عَلَى اللَّهُمَّ الْفَهُمَّ الْمُؤْمَدِهُ وَعَلَى اللَّهُمَّ النَّالُهُمَّ مَنْ أَخْيَدُهُ مِنَا اللَّهُمَّ الْعَامِّ: "اللَّهُمَّ الْفَهُمَّ مَنْ أَخْيَدُهُ مِنَا فَأَحْيِهِ وَعَلَى اللَّهُمَّ مَنْ أَخْيَهُ مِنَا فَأَوْلًا بالدُّعاءِ العامِّ: "اللَّهُمَّ مَنْ أَخْيَهُمْ مَنْ أَخْيَهُمْ مَنْ أَخْيَهُ مِنَا فَأَوْنَانَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَخْيَهُمُ مَنْ أَخْيَهُ مِنَا فَأَوْنَانَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَخْيَهُمُ مَنْ أَخْيَهُ مِنَا فَأَخْيَهُ مِنَا فَأَخْيَهُ مِنَا فَتَوفَقُهُ عَلَى الإِسْلَامِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمُنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِولَنَا، وَمَنْ تَوَقَعُهُ عَلَى الإِسْلَامِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمُنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِولَنَا أَوْمَنْ مَا أَوْمَنْ تَوَقَيْعَةُ مِنَا فَأَوْمِنَا وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمُنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُوفَقَعُ عَلَى الإِسْلَامِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمُنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُطْولُونَا وَأَنْ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُومُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُكُمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، رقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، رقم (٤٠٥).

بَعْدَهُ»(١)، ثم الدُّعاءُ الخاصُّ للمَيِّتِ: «اللهُمَّ، اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمُهُ، وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِاللهِ وَالثَّلْحِ وَالبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الخَطَايَا كَمَا نَقَيْتَ الثَّوْبَ الأَبْيَضَ مِنَ الدَّنسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلَا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجًا الثَّوْبَ الأَبْيَضَ مِنَ الدَّنسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلَا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجًا الثَّوْبِ الثَّيْرِ، أَوْ مِنْ عَذَابِ النَّارِ»(١)، ثم خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الجَنَّة، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، أَوْ مِنْ عَذَابِ النَّارِ»(١)، ثم يمينِهِ، يكبِّرُ الرابِعَةَ ويسْكُتُ، ثم يسَلِّمُ تسليمةً واحِدَةً: السلامُ عليكُم ورَحمةُ اللهِ عَن يمِينِهِ، وفي التكبيرات يَرْفَعُ يدَيْهِ فِي كلِّ تكبيرَةٍ؛ لثُبُوتِ ذلكَ عَن ابنِ عُمَرَ رَعَوَلِسَهُ عَنْ موقوفًا (١)، وفي التكبيرات يَرْفعُ يدَيْهِ فِي كلِّ تكبيرَةٍ؛ لثُبُوتِ ذلكَ عَن ابنِ عُمَرَ رَعَوَلِسَهُ لَا بُدَّ أَن وكذلك مرفوعًا عَلَى الصحيح؛ ولأن هذا هو مقْتَضَى القِياسِ؛ فإنَّ الصلاة لَا بُدَّ أَن ولهذا وكذلك مرفوعًا عَلَى الصحيح؛ ولأن هذَا هو مقْتَضَى القِياسِ؛ فإنَّ الصلاة لَا بُدَّ أَن رفعُ اليدِ عندَ كلِّ تكبيرَةٍ، هو فِعْلُ. ولهذا كَانَ رفعُ اليدِينِ عندَ التكبيرَاتِ كلِّها هو الموافِقُ للسُّنَةِ وللنظرِ الصحيح.

أما من فاتَهُ شيءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ؛ فإنَّنِي لَا أَعْلَمُ فِي ذَلِكَ سُنَّةً عنْ رسولِ ﷺ، ولكنَّ العُلمَاءَ رَحِمَهُ واللهَ قالوا: إن شَاءَ سَلَّمَ مَعَ الإمام؛ لأن الفَرْضَ تأدَّى بصلاةِ الإمام، فَيُسَلِّمُ مَعَ الإمام، فَيُسَلِّمُ مَعَ الإمام ولا بأسَ، وإن شاءَ أتَمَّ ما فاتَهُ مِنَ الصلاةِ، إلا إذا خَشِيَ الإمام، فَيُسَلِّمُ مَعَ الإمام ولا بأسَ، وإن شاءَ أتَمَّ ما فاتَهُ مِنَ الصلاةِ، إلا إذا خَشِيَ أن تُرْفَعَ الجِنازَةُ قبل أن يُكْمِلَ، فليُتابِع التَّكبيرَ ويسلِّمْ.

والصفوفُ كغَيرهَا من الصلواتِ، تُسوَّى فيهَا الصُّفوفُ، ويُكْمَلُ الأوَّلُ فالأوَّلُ.

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت، رقم (۲۰۱۱)، والترمذي: كتاب الجنائز، باب ما يقول في الصلاة على الميت، رقم (۲۰۲۱)، والنسائي: كتاب الجنائز، باب الدعاء، رقم (۱۹۸۲)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنازة، رقم (۱۶۹۸)، وأحمد (۵/ ۲۹۹) رقم (۲۲۲۰۷).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت في الصلاة، رقم (٩٦٣).

⁽٣) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب الجنائز، باب سنة الصلاة على الجنازة.

(٢٠١٠) السُّؤَالُ: نَرْجُو بيانَ حكْمِ صلاةِ الجنازَةِ وكَيْفِيَّتِهَا.

الجَوَابُ: نتكلَّمُ عَلَى مسألةٍ ما كُنْتُ أظنُّها تخفَى عَلَى أَحَدٍ، ألا وهِيَ صلاةُ الجِنَازَةَ، فَإِنَّ من الناسِ من يسْأَلْنِي يقولُ: كيفَ أُصَلِّي عَلَى الجنازَةِ؟ وما كنتُ أظنُّهَا يَخْفَى، ولكن مع ذَلِكَ لَا بأسَ أن نتكلَّمَ فِي هَذَا ليكونَ تذْكِيرًا لمن يعْلَمُ، وتَبْصِيرًا لمن لا يَعْلَمُ.

صلاة الجنازَةِ فرضُ كِفَايَةٍ يجِبُ عَلَى المسلمين أن يُصَلُّوا عَلَى مَوتاهُمْ، وثَوابُهَا ثُوابُ الفَرْضِ، أي: ثَوابُ فَرْضِ الكِفَايَةِ؛ ولذلكَ تُقَدَّمُ عَلَى السُّنَّةِ الراتِبَةِ، يعني: لَو دَارَ الأمرُ بينَ أن تُصَلِّيَ الراتِبَةَ، أو تُصَلِّي عَلَى الجِنازَةِ، قدَّمَتْ صلاةُ الجِنازَةِ، لأنها فَرْضُ كِفَايَةٍ، وفرْضُ الكِفايَةِ أفضلُ مِنَ النوافِلِ، بل إن بَعْضَ الأُصُولِيِّينَ العَائِمَ أصحاب أصول الفقه – قالوا: إن فَرْضَ الكِفَايَةِ أفضلُ مِنْ فرْضِ العَيْنِ؛ لأن القائمَ بِهِ يقومُ عَن جميعِ المسلِمِينَ. لكِنَّ الصوابَ أن فَرْضَ العَيْنِ أفضلُ.

على كل حالٍ، هي فَرْضُ كِفَايَةٍ، ويكفِي فِيهَا رَجُلُ واحِدٌ، أو امرأةٌ واحِدَةٌ إِذا كانَ بالِغًا عاقِلًا، وإنها قلتُ ذلِكَ لأنه ربها يُدْفَنُ أحدٌ قبلَ أن يُصَلَّى عليهِ، فنَعْلَمُ به، فإذا قامَ بذلك مَنْ يَكْفِي -ولو امرأة واحدة- سقَطَ عنِ البَاقِينَ.

مثال ذلك: سَقَط حَمْلٌ مِن بطنِ أُمِّهِ بعدَ أَن نُفخِتْ فيهِ الرُّوحَ -وتُنْفَخُ الروحُ فيهِ إِذَا تمَّ لَهُ أَربعة أَشهر - وكانتْ أُمَّهُ جاهِلَةً، ولنَفْرِضْ أنها فِي البَرِّيَّةِ، فَحَفَرَتْ لَهُ حُفْرة فَدَفَنَتُهُ بدونِ تغْسِيلٍ، ولا تَكْفِينٍ، ولا صلاةٍ، فذكرتْ بعد ذلِكَ أنها فَعَلَتْ هذا، فنقول: يجِبُ أَن يُصَلَّى عَلَى هَذَا الجَنِينِ المدفونِ بلا صَلاةٍ.

لكن لَو أَن أُمه التي دَفَنَتْهُ صلَّتْ عَلَيْهِ فِي بيتِهَا لكَفَى، لأن فَرْضَ الكفايَةِ فِي

صلاةِ الجِنازَةِ بحصُلُ بواحدٍ مِنَ المسلِمِينَ ذَكَرٍ، أو أنثى.

وتُصَلِّي المرأةُ عَلَى الجنازَةِ، فإذا صلِّي عليها فِي المسجِدِ وقدْ حَضَرَ نِساءٌ فلْيُصَلِّينَ مَعَ الناسِ.

وكَيْفِيَّتُهَا عَلَى حسبِ ما جاءتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ: إِذَا قُدِّمَتِ الجِنازَةُ إِلَى الإِمامِ، فإنْ كَانَ اللِّيْتُ ذَكَرًا وقَفَ عندَ رأسِهِ، وإن كانَتْ أُنْثَى فعِنْدَ وَسَطِهَا، هكذا جاءتِ السُّنَّةُ(۱).

ويكونُ رأسُ الميِّتِ عَن يَمِينِ الإمامِ، أو عَن يَسارِهِ سواء، وما يَظنُّهُ كثيرٌ من العامَّةِ أنه لَا بُدَّ أن يكونَ رأسُ الميِّتِ حالَ الصلاةِ عليهِ عَن يَمِينِ الإمامِ، فَلا أعْلَمُ لهذا أصْلًا، فسواء كَانَ رأسُ الميِّتِ عَلَى يسارِ الإمامِ، أو عَلَى يَمِينِهِ، فَلا بأسَ، المهِمُّ أن يكونَ الميِّتُ بينَ يدَي المصلِّي.

وأما كيفِيَّةُ الصلاةِ، فنقول: يكبِّرُ عَلَيْهِ التكبيرةَ الأولَى، ويَرْفَعُ يدَيْهِ إلى حَذْو مَنْكِبَيْهِ، أو إلى شَحمَةِ أذنَيْهِ، أو إلى فُروعِ الأذنيْنِ، ويقرأُ فِيهَا سورةَ الفاتِحَةِ فيقولُ: عُوذُ باللهِ مِنَ الشيطانِ الرَّجِيمِ، بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ، ثم يقْرَأُ الفاتِحَة كامِلَةً، وإن قرأً معَهَا سُورةً قصيرةً أحيانًا، فلا بأسَ، لا سِيَّا إذا أكْمَلَ المأمومُ قِرَاءتَها والإمامُ لم يُكبِّرِ التكبيرةَ الثانِيَة، فَإِنَّهُ يقرأُ بعدَها سُورةً، ولا حرج.

ثم يُكَبِّرُ التكبيرةَ الثانِيَةَ ويقولُ: اللهُ أكبرُ، ويرفَعُ يدَيْهِ كَرَفْعِه عندَ تكبيرَةِ الإحْرامِ، ويصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ وَأَفْضَلُ صَيْغَةٍ يُصَلَّى بها عَلَى الرَّسولِ عَلَيْهِ ما علَّمَهُ

⁽١) كما في حديث أنس بن مالك رَضَالِيَّهُ عَنْهُ: «هَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّى، عَلَى الجَنَازَةِ كَصَلَاتِكَ يُكَبِّرُ عَلَيْهَا أَرْبَعًا، وَيَقُومُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَعَجِيزَةِ المَرْأَةِ». أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه، رقم (٣١٩٤).

أُمَّتَهُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ عَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ يَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ يَدُدُ» (۱).

ثم يكبِّرُ التكبيرةَ الثالِثَةَ، فيدْعُو والأَوْلَى أَن يَبْدَأَ بِالدُّعاءِ العَامِّ فيقولُ: «اللَّهُمَّ مَنْ اغْفِرْ لَجِيِّنَا، وَمَيِّتِنَا، وَصَغِيرِنَا، وَكَبِيرِنَا، وَذَكرِنَا وَأَنْثَانَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَخْفِرْ لَجِيِّنَا، وَمَيَّتِنَا، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَخْيَيْتَهُ مِنَّا فَتُوفَّهُ عَلَى الإِسْلَامِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ»(٢).

ثم يَدْعُو دعاءً خاصًّا للمَيِّتِ: «اللهُمَّ، اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالهَاءِ وَالثَّلْجِ وَالبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الخَطَايَا كَمَا نَقَيْتَ الثَّوْبَ الأَبْيَضَ مِنَ الدَّنسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجًا الثَّوْبَ الأَبْيَضَ مِنَ الدَّنسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الجَنَّةَ وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ أَوْ مِنْ عَذَابِ النَّارِ»(٢).

ثم يكَبِّرُ الرابعَةَ، ويقِفُ قليلًا ثُمَّ يُسَلِّمُ.

وقال بعضُ العلماءِ: يدْعُو لأنَّه ثَبَتَ ذَلِكَ فِي صحِيحِ مسْلِمٍ، يدْعُو دعاءً للمَيِّتِ ولو من باب التوكيدِ، ثم يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً واحِدَةً؛ لأن صلاةَ الجنازَةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّخْفِيفِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي ﷺ، رقم (٦٣٥٧)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، رقم (٤٠٥).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت، رقم (٣٢٠١)، والترمذي: كتاب الجنائز، باب ما يقول في الصلاة على الميت، رقم (١٠٢٤)، والنسائي: كتاب الجنائز، باب الدعاء، رقم (١٩٨٦)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنازة، رقم (١٤٩٨)، وأحمد (٥/ ٢٩٩) رقم (٢٢٦٠٧).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت في الصلاة، رقم (٩٦٣).

إذن: فَهِمْنَا أَنه يكبِّر أَربِعَ مراتٍ، ويرْفَعُ يديهِ فِي كلِّ تكبيرَةٍ؛ لأنه صحَّ ذلِكَ مِنْ فِعلِ ابنِ عُمَرَ رَضَالِللهُ عَنْهَا فيرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كلِّ تَكْبِيرَةٍ (١)، وَهُوَ أَيْضًا من حيثُ النظرِ واضحٌ؛ لأن كلَّ تكبيرَةٍ تُعْتَبَرُ رُكْنا مستَقِلًا، فإذا كانتْ رُكْنًا مستَقِلًا وهي أقوالُ فَيُسْتَدَلُّ عَلَى هَذَا القولِ برَفْعِ اليدَيْنِ، حَتَّى يُعْرَفَ أنه انتَقَلَ مِن رُكْنٍ إلى رُكنٍ.

فالأثَرُ والنظرُ كلاهما يَدُلُّ عَلَى أنَّ الإنسانَ يرْفَعُ يدَيهِ فِي تكبيراتِ الجِنازَةِ.

ولكن هل الأفضَلُ أن يوضَعَ الميِّتُ عَلَى السَّريرِ مستُورًا أو ظاهِرًا؟ نقول: أما الرجلُ فَلا بأسَ أن يبْقَى ظاهِرًا، يعْنِي: يوضَعُ عَلَيْهِ الشيءُ يَسْتُرُ كَفَنَهُ، لئلا ينزَعِجَ الرجلُ فَلا بأسَ أن يبْقَى ظاهِرًا، يعْنِي أن يكونَ عَلَى نَعْشِهَا قُبَّةٌ يعْنِي شيئا يَرْفَعُ السِّتَارَ، الناسُ برُؤيتِهِ، وأما المرأةُ فيَنْبَغِي أن يكونَ عَلَى نَعْشِهَا قُبَّةٌ يعْنِي شيئا يَرْفَعُ السِّتَارَ، حَتَّى لَا تُشَاهَدَ، فَإِنَّ ذَلِكَ من الأمورِ المسْتَحَبَّةِ.

ولكن احذر أيها المسلِمُ أن تجعلَ هذه اللَّفَافَة شيئا مكتُوبًا فِيهِ ذِكرُ اللهِ، أو آيات مِن كتابِ اللهِ، فَإِنَّ هَذَا يُنَافِي احتِرَامَ القرآنِ، فالقرآنُ الكريم لَا ينبُغِي أن يُستَخْدَمَ لُفافة الميِّتِ للجنازَةِ، حَتَّى إنك تشاهِدُ سُورَة الإخلاصِ مَلْفُوفا بها قَدَمُ الميِّتِ، فأينَ تعظيمُ القرآنِ؟ أو تشاهدُ آية الكُرْسِيِّ عَلَى يَمِينِهِ ويسارِهِ، أو تشاهدُ الفاتِحة، وكل هَذَا مِنَ البِدَعِ، وَهُو مُنْكُرٌ، لأن فِيهِ امتِهانًا لكلامِ اللهِ عَرَقِجَلَّ، أرأيتَ الرَّجُلَ الحيَّ لو جَعَل لِحَافَهُ مكتُوبًا فِيهِ القرآنُ الكريمُ، ألا يُعدُّ ذَلِكَ امتِهانا للقُرآنِ؟ بَلَى والله امتِهان للقُرآنِ، فالقرآنُ يُرفَعُ عَلَى الأرْفُف ويُحمَلُ بالأيْدِي، ويَكْرَمُ، فلا يُدخَلُ به مواضِعُ للقُرْآنِ، فالقرآنُ يُرفَعُ عَلَى الأرْفُف ويُحمَلُ بالأيْدِي، ويَكْرَمُ، فلا يُدخَلُ به مواضِعُ الأَذْى والقَذَرِ، ولا يمَسُّهُ الإنسان إلا بطهارَةٍ، فكيف يُكْتَبُ عَلَى أثوابٍ تجعَلُ لفَائفَ عَلَى الأموات؟

⁽١) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب الجنائز، باب سنة الصلاة على الجنازة، وابن أبي شيبة (٢/ ٩١، دوم ١٩٨٠). رقم ١١٣٨٨)، والبيهقي (٤/ ٧٢، رقم ٦٩٩٣).

ثم إني أعْلَمُ عِلْمَ اليقينِ أن الميِّتَ لَا ينْتَفِعُ بَها؛ لأن الميِّتَ لَا ينتَفِعُ إلا بِما ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أنه ينتَفِعُ بِهِ، وهَذَا لَم يَدُلَّ عليهِ الدَّلِيلُ، بِل لَو ذَهَبْنَا إلى ما قاله بعضُ الفقهاءِ مِن أن الميِّتَ يتَأَذَّى بفِعْلِ المعصِيةِ عندَهُ. لقلنا: إن الميِّتَ الذي يوضَعُ عَلَيْهِ هذَا اللَّحافُ يتأذَّى بذلِكَ، لأنه مُملتِ المعصِيةُ عَلَى رأسِهِ، وَعَلَى جِسْمِهِ.

فَأُحَذِّرُكُم من هَذَا العَمَلِ، وَهُوَ مما يَسُوؤنَا أَن نشاهِدَه فِي بيتِ اللهِ الحرامِ، تقدَّم الجنائزُ ملْفُوفَةً بهذِه اللَّفائفِ التي كُتِبَ عليها كلامُ ربِّ العالِمِينَ عَرَّفَجَلَّ.

ولذلك يجِبُ عَلَى المسلِمِينَ أَن يكونَ فِي قُلوبِهِمْ حُرمَةٌ للقُرآن الكريم، إِذا كانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ كَتَبَ: «أَنْ لَا يَمَسَّ القُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ »(١)، فهذا يَدُلُّ عَلَى تَعْظِيمِهِ.

والعلماءُ قالوا: يحرُمُ عَلَى الإنسانِ أَن يَدْخُلَ بِيتَ الحَلاءِ -أَي: المراحِيض- وَمَعَه القرآنُ احتِرَاما للقُرآنِ، والجُنْبُ لَا يَقْرَأُ القرآنَ، ولا عَن ظَهْرِ قَلْبِ احتِرَامًا للقُرآنِ، فالقرآنُ لَيْسَ ككلامِ الناسِ، القرآنُ كلامُ اللهِ، وله مِن الحُرْمَةِ مَا يَلِيقُ بِهِ، لَقُرآنِ، فالقرآن لَيْسَ ككلامِ الناسِ، القرآنُ كلامُ اللهِ، وله مِن الحُرْمَةِ مَا يَلِيقُ بِهِ، جَعَلَنَا اللهُ وإياكُمْ مِكَنْ احتَرَمُوا كلامَ اللهِ، وتَلَوْهُ حق تلاوتِهِ، إنه عَلَى كلِّ شيءٍ قديرٌ.

بَقِي أَن يُقَالَ: هل يُصَلَّى عَلَى الجِنَازَةِ بعدَ العَصْرِ، وبعدَ الفَجْرِ، أي: فِي وقتِ النَّهْي؟ فالجواب: نَعَمْ يُصَلَّى عليهَا؛ لأنها صلاةٌ لها سَبَبٌ، وكلُّ صلاةٍ لها سَبَبٌ، فإنها لا نَهْي عنها، حَتَّى تَحِيَّة المسجِدِ، متى دَخَلْتَ أي ساعَةٍ مِن لَيْلٍ أو نهارٍ، فَلا تَجْلِسْ حَتَّى تُصَلِّيَ رَكعتَيْنِ.



⁽١) أخرجه مالك رقم (٤٦٩)، والطبراني في الكبير (١٢/ ٣١٣، رقم ١٣٢١٧)، وأخرجه أيضًا في الصغير (٢/ ٢٧٧ رقم ١٦٦٢) قال الهيثمي (١/ ٢٧٦): رجاله موثقون. وصححه الألباني.

(٢٠١١) السُّؤَالُ: هل تُرفع اليدانِ فِي تكبيراتِ صلاةِ الجنازةِ مثلما تُرفع فِي الصلاةِ أو لا؟ أَفيدونا مأجورينَ.

الْجُوَابُ: الأيدي تُرفع فِي الصلاة فِي أربعةِ مواضعَ:

الأول: عند تكبيرة الإحرام.

والثاني: عندَ الركوع.

والثالث: عند الرفع من الركوع.

والرابع: عند القيام منَ التَّشَهُّدِ الأولِ.

وما عدا ذَلِكَ فَلا رفعَ، فَلا تُرفع عند السجودِ، ولا عند القيام من السجودِ، ولا عند الجلوسِ بين السجدتينِ، ولا عند الجلوسِ للتشهدِ.

وفي الجنازة تُرفع الأيدي عند كل تكبيرةٍ التكبيرة الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والسادسة، والسابعة.

والجنازةُ أربعُ تكبيراتٍ، هَذَا فِي الأكثر، ولكن النَّبِي ﷺ كَانَ يكبِّرُ أحيانًا خَسًا، وستًّا، وسبعًا، لكن الأكثر أنه يكبر أربعًا، وتُرفعُ الأيدي عندَ كلِّ تكبيرةٍ التَّكبيرة الأولى، والثَّانية، والثَّالثة، والرَّابعة، هكذا جاءتِ السُّنة (۱)، وهكذا القِياسُ والنظرُ؛ لأن كل تكبيرةٍ فِي تكبيراتِ الجنائزِ تُعتبر تحوُّلًا من ركنٍ إلى ركنٍ، والتحوُّلُ من الأركانِ فِيهِ الرفعُ، ولا تتميزُ الأولى عَن الثانية من الناحية الفعليةِ إلا بالتكبيرِ، لذلكَ كَانَت السُّنة والقياس أن الإنسانَ يرفعُ يديهِ فِي صلاة الجنازةِ عند كل تكبيرةٍ.

⁽١) أخرجه البخاري في رفع اليدين في الصلاة (ص:١٠٧، رقم ١٠٦).

لكن استطرادًا نقول: يقرأُ المصلي عَلَى الجنازةِ فِي التكبيرةِ الأولى الفاتحة، وبعد التكبيرةِ الثانيةِ يقولُ: «اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ تَجِيدٌ، اللهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى اللهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ تَجِيدٌ».

والبعض يسميها (الصلاة الإبراهيمية)، فمن أين جاءنا هَذَا الاسم! أليس أولى أن نقول: الصلاة الإبراهيمية؛ لأن هَذِهِ الصلاة مُصدَّرة بالصلاة عَلَى محمدٍ، فهي مُصدَّرة بالصلاة عَلَى محمدٍ عَلَيْقٍ، وبالتوسُّلِ إلى الله تعالى بالصلاة عَلَى إبراهيم، فالقصدُ الأول منها الصلاة عَلَى محمدٍ، وأنا إلى ساعتي هَذِهِ لم أر ولم أسمعْ عَن العلماء السابقين أنها تُسمى بالصلاة وأنا إلى ساعتي هَذِهِ لم أر ولم أسمعْ عَن العلماء السابقين أنها تُسمى بالصلاة الإبراهيمية، ونحنُ نقولُ: الأمرُ سهلٌ إنْ شاءَ اللهُ، فلا ننكرُ عَلى هَذَا ولا نثبتهُ.

إذن بعدَ التكبيرةِ الثانيةِ الصلاةُ عَلَى النَّبِي ﷺ بالصيغةِ التي علمَها أمته حين قالوا: كيفَ نُصلي عليك؟ قالَ: «قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ...»(١) إلى آخره.

وبعد التكبيرة الثالثة الدعاء للميت.

نَاخِذُ من هَذَا يا إِخواني، من كيفيةِ الصلاةِ عَلَى الميتِ؛ أنَّ حقَّ اللهِ مُقدَّمٌ عَلَى كل شيءٍ؛ لأنكَ ابتدأتَ بالفاتحةِ؛ ثَناء عَلَى الله عَرَّوَجَلَّ، ويليهِ حق الرسولِ ﷺ، ويليه

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب، رقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي على التشهد، رقم (٢٠٦).

الحقُّ العام للمسلمينَ، ثم الحقُّ الخاصُّ للميتِ.

وفي التشهدِ كذلك: التحياتُ لله.. السلامُ عليكَ أيها النّبِي.. السلامُ علينا وَعَلَى عبادِ اللهِ الصالحينَ.. فبدأ بحقّ اللهِ: التحياتُ للهِ، ثم حق الرسولِ عَلَيْهِ: السلامُ عليكَ أيها النّبِيُّ، ثم حق النفسِ: السلامُ علينا، ثم حقُّ عامةِ المسلمينَ.

فإذا أوصاكَ رجلٌ وقال: ادعُ لي، فإذا كَانَ من الصالحينَ فقلْ له: أنا أدعو لكَ فِي كل صلاةٍ، فها أحتاجُ إلى وصيةٍ، فكل عبدٍ صالحٍ فَإِنَّهُ يدخلُ فِي التَّشَهُّدِ: السلامُ علينا وَعَلَى عبادِ الله الصالحينَ.

-699-

(٢٠١٢) السُّؤَالُ: هل تَتَعَدَّدُ القَراريطُ بِتَعَدُّدِ الجنائزِ أَوْ لَا تَتَعَدَّدُ؟

الجَوَابُ: بَلَى؛ تَتَعَدَّدُ، فإذا قُدِّمَ خَمْسُ جنائزَ وصَلَّى عليها كَانَ لِكُلِّ جِنازةٍ قيراطٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ شَهِدَ جِنَازَةً حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ» قيل: وما القِيرَاطَانِ؟ قال: «مِثْلُ الجَبَلَيْنِ العَظِيمَيْنِ، أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أُحُدٍ»(۱).

-599

(٢٠١٣) السُّؤَالُ: هل تُصَلِّي المرأةُ صلاةَ الجِنازَةِ مع الناسِ فِي المُسْجِدِ؟ الجَوَابُ: هَذَا لَا بأسَ بِه، تُصَلِّي عَلَى الجِنازَةِ كَما يُصَلِّي الناسُ.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تدفن، رقم (۱۳۲٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، رقم (٩٤٥).

(٢٠١٤) السُّؤَالُ: السلامُ علَيْكُمْ ورَحمةُ اللهِ وبَرَكَاتُهُ، ما حُكْمُ تسوِيَةِ الصفِّ فِي صلاةِ الجِنازَةِ؟

الجَوَابُ: إن الأدِلَّة تدُلُّ عَلَى أن تسْوِيَة الصُّفوفِ فِي كلِّ جماعَةٍ، فِي صلاةِ الجَماعَةِ فِي النافِلَةِ فِي صَلاةِ القِيامِ، وفي صَلاةِ الجَماعَةِ فِي النافِلَةِ فِي صَلاةِ القِيامِ، وفي صَلاةِ الجَماعَةِ فِي النافِلَةِ فِي صَلاةِ الجَماعَةِ المَسَاءِ، وفي صلاةِ الجماعةِ للرجالِ، فمَتَى شُرِعَ الصفُّ شُرِعَ الصفُّ شُرِعَ المَسَاواةُ.

والعجيبُ أن كَثِيرًا مِنَ الناسِ يتَهَاوَنُ فِي تسويةِ الصَّفوفِ مع أَنَّ القَوْلَ الذي تَدُلُّ عَلَيْهِ الأَدِلَّةُ أَن تَسْوِيَةَ الصفِّ واجِبَةٌ، والدليل عَلَى ذَلِكَ حِرْصُ رسولِ اللهِ ﷺ وَخُلفائِهِ عَلَى تَسويةِ الصَّفوفِ، حَتَّى إن رسولَ اللهِ ﷺ كَانَ يمْسَحُ بصُدورِ أصحَابِهِ وَخُلفائِهِ عَلَى تَسوِيَةِ الصَّفوفِ، حَتَّى إن رسولَ اللهِ ﷺ كَانَ يمْسَحُ بصُدورِ أصحَابِهِ ومَنَاكِبِهِمْ ويقولُ: «اسْتَوُوا، وَلَا تَخْتَلِفُوا، فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ»(۱).

وكانَ الخُلفاءُ الراشِدُونَ كَعُمَرَ وعثمانَ رَضَالِكُ عَنْهَا حَيْنَ كَثُرَتِ الأُمَّةُ يُوكِلُون رَجالًا يُسَوُّونَ الصَّفوفَ قَدِ استَوَتْ رَجالًا يُسَوُّونَ الصَّفوفَ قَدِ استَوَتْ كَبَرُوا للصلاةِ، ولهذا نقولُ: يجِبُ عَلَى الإمامِ أَنْ يَعْتَنِيَ بتَسوِيَةِ الصفّ، وألَّا تأخُذَه فِي اللهِ لومَةُ لائمٍ.

وهناك كثيرٌ مِن الجَهَلَةِ إِذَا تَأْخَرَ الإَمامُ فِي التَكْبِيرِ نَظْرًا لَتَسْوِيَةِ الصَفِّ قَامَ يَتَكَلَّمُ فَيَمَا بِينَهُ وَبِينَهُ كَأَنه يريدُ أَنْ يَهْجُرَ مِنَ الغَلَيانِ، وهَذَا خَطَأٌ، ولا يُهْمِلُ الإنسانُ هَذَا، فالإنسانُ يجِبُ أَلَّا يَهُمَّهُ أَحَدٌ فِي دِينِ اللهِ أَبدًا ما دَامَتِ الصِّلَةُ بِينه وبينَ ربِّه وثيقَةً فليَتْقُ بأن الصِّلَة بينَ الرَّجُلِ وبينَ الناسِ وثِيقَةً، فالذي يقْطَعُ الصِّلَة بينَ الرَّجُلِ وبينَ فليَثِقْ بأن الصِّلَة بينَ الرَّجُلِ وبينَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، وإقامتها، رقم (٤٣٢).

الناسِ هو انقْطِاعُ الصِّلَةِ بينَهُ وبين ربِّه، أما إِذا كانَتِ الصِّلَةُ بينك وبينَ ربِّكَ قوِيَّة فَثِقْ أَنَّ العاقِبَةَ لكَ، وأن صِلتَكَ بينَ النَّاسِ ستكونُ قَوِيَّةً، ولا يَهُمنك أحدٌ فِي تَطْبيقِ شَرْع الله.

فَمَثُلًا إِذَا رَأَيْتَ مَنْ يُحَذِّر إِذَا سَوَّيْتَ الصَفَّ وِيتَكَلَّمُ، فَلا يَهُمَّنَكَ، حَتَّى يُحكى أَنَّ رَجُلًا تَقَدَّمَ إلى شخصٍ بعدَ أَن أَمَرَهُ بالاستواءِ فوجَدَهُ قد تَقَدَّمَ عَن الصَفِّ فَتَقَدَّمَ إلى شخصٍ بعدَ أَن أَمَرَهُ بالاستواءِ فوجَدَهُ قد تَقَدَّمَ عَن الصَفِّ فَتَقَدَّمَ إليه يؤخِّرُهُ، فقال لَهُ الرجل: يا شيخُ خلصت مِن المسجِدِ كلِّه. وهَذَا حُمْقُ، والعياذُ باللهِ.

المهِمُّ أَن تَسويَةَ الصَّفِّ مهِمَّةٌ، وبَقِي علينا إشكالٌ يَرِدُ كثيرًا مِن النِّساءِ الْحِرُ صفوفِ النِّساءِ أفضَلُ أو أوَّلُها؟ نقولُ: قال النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا» (١)، والظاهِرُ أَن هَذَا ليسَ بعَامٍّ، وأن النِّساءَ إِذا كُنَّ فِي مكانٍ منْفَرِدٍ عَن الرِّجالِ، فَإِنَّ الأفضلَ فِي حَقِّهِن أَنْ يُبْدَأُ بالأوَّلِ فالأوَّلِ؛ لأن الحِكمة فِي مَنْفَرِدٍ عَن الرِّجالِ، فَإِنَّ المُعدُ عَن الرِّجالِ، فإذا لم يكن هناكَ رِجَالٌ بَقينا عَلَى الأصْل، وَهُو أَنْ يُكمَلَ الصفُّ الأوَّلُ فالأوَّلُ.

(٢٠١٥) السُّوَّالُ: إِذَا صَلَّى الإِنسانُ صلاةَ الجنازةِ وكانتْ عَلَى خمسةٍ مثلًا، ثُمَّ سار معَها وحضرَ الدَّفن، فهل لَهُ عَلَى كلِّ واحدِ منها قِيراطانِ كها جَاءَ فِي الحَدِيثِ (٢)، أم عَلَى كلِّهم قِيراطانِ فقطْ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، رقم (٤٤٠).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تدفن، رقم (١٣٢٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، رقم (٩٤٥).

الجَوَابُ: معناهُ إِذَا تعددتِ الجنائزُ فهل يَتَعَدَّد الأجرُ، ووَجْهُ الإشكالِ عندَ هَذَا السائلِ أَن الجنائزَ مُتَعَدِّدةٌ لكن الفِعل واحدٌ؛ لأنَّ الَّذِي يُصَلِّي عَلَى جنازةٍ والَّذِي يُصَلِّي عَلَى جنازةٍ والَّذِي يُصَلِّي عَلَى عشرٍ كِلاهما فِي الفعلِ واحدٌ، لكن فِي الدُّعَاء مُتَعَدِّد؛ لأنَّهُ إِذَا قَالَ: اللَّهُمَّ يُصَلِّي عَلَى عشرٍ كِلاهما فِي الفعلِ واحدٌ، لكن فِي الدُّعَاء مُتَعَدِّد؛ لأنَّهُ إِذَا قَالَ: اللَّهُمَّ اعْفَرْ لهم يكونُ الدُّعَاء للجميع حَتَّى لَو كانوا مِئةً.

والإشكالُ الَّذِي أوجبَ للسائلِ أنْ يسألَ إشكالٌ فِي مَحَلِّهِ؛ لأنَّك إِذا نظرتَ إلى الفعلِ قلتَ: إنه فعلٌ واحدٌ، فيُثاب عَلَيْهِ الإنسانُ ثوابَ صلاةٍ واحدةٍ، وإن نظرتَ إلى الحُكم وأن هَذَا صَلَّى عَلَى خمسِ جنائزَ مثلًا إِذا كَانَت الجنائز خمسًا قلتَ: إنَّ الأجرَ يَتَعَدَّد بِحَسَبِ الدُّعَاءِ لهؤلاء الخمسةِ.

والَّذِي يَظهَر لِي من فضلِ اللهِ عَرَّفَجَلَّ أَنْ فضلَ اللهِ واسعٌ، وأَنْ هَذَا الرجلَ المصلِّي كما أحسنَ إلى كلِّ واحدٍ من الجنائزِ، فإنَّهُ يُثاب ثوابَ كلِّ واحدٍ من الجنائزِ، فإذا كَانَت الجنائز خسًا فَإِنَّهُ يُثاب ثوابَ خمسِ صلواتٍ، وإذا كانتِ الجنائزُ عَشْرًا فَإِنَّهُ يُثاب ثوابَ عشْرٍ، فهذَا هُوَ الَّذِي يَظهر لي؛ لأنَّ الإحسانَ شَمَلَ خسةً، إذن فكما أحسنَ إلى خسةٍ من عبادِ اللهِ، فالله تَعَالَى يُثِيبُه ثوابَ الإحسانِ إلى الخمسةِ جميعًا.

ولهذا جَاءَ فِي الحَدِيثِ عنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه قال: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِم يَمُوتُ وَلَهُ فَالَ: «مَا مِنْ رَجُلًا مُسْلِم يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جِنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ بِاللهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَّعَهُمُ اللهُ فِيهِ (() يعني من قِبَلِ دَعوتهم له، وهَذَا من نعمةِ اللهِ عَلَى الميِّت، وَعَلَى المصليِّ عَلَى الميِّت.

وإذا كَانَ مِيِّتَانِ فإننا نقولُ فِي الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لهما وارْحَمْهُما، بضمير المُثَنَّى،

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب من صلى عليه أربعون شفعوا فيه، رقم (٩٤٨).

وإذا كانتِ امرأةً قلنا: اغفِرْ لها وارحمها، وإذا كَانَ رَجُلًا قلنا: اغفِرْ لَهُ وارحمُه، وإذا كانوا جماعةً فبضميرِ الجمع.

وإذا كَانَ الميِّتُ المُقَدَّمُ مَشكوكًا فِي إسلامِه، فهل نَتَقَدَّم ونصلِّي عَلَيْهِ ونقول: الأصلُ الكُفْرُ حَتَّى الأصلُ الكُفْرُ حَتَّى نعلمَ أَنَّه مُسلمٌ؟

نقول: الأصلُ فيمَن فِي بلادِ المُسْلِمِينَ أَنَّه مسلمٌ، ولو أننا قُلنا: إن مَن شُكَّ فِيهِ لَا يُصَلَّى عليه؛ لَكَانَ كُلُ واحدٍ يُقَدَّم لنا نَطْلُب من أوليائِه إثبات صَكِّ بأنه مسلمٌ، وهَذَا خطأٌ، فالأصلُ فِي بلادِ المُسْلِمِينَ أن مَن كَانَ فِي بلادِ المُسْلِمِينَ وعاشَ بينَ المُسْلِمِينَ أَنَّه مسلمٌ، هَذَا الأصلُ، لكن ربها يكونُ هَذَا الميِّتُ قَريبًا منك قُربَ جِوارٍ، أو قُرب نَسب، أو قرب مُصاهَرَةٍ، أو قرب مُصاحبةٍ، وتشُكُّ فِي إسلامِه، مثل أن يكون لَا يُصَلِّي أملك فقطْ، فهذا يكون لَا يُصَلِّي مثلًا، ولا تدري هل هُو لَا يُصَلِّي أبدًا أو لَا يُصَلِّي أمامَكَ فقطْ، فهذا تَسْتُنْنِي فتقول: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُسلمًا فاغفرْ لَهُ وارحمْه وتُتابِع الدُّعَاءَ.

وهَذَا أَمرٌ لَهُ أَصلٌ فِي الشَّرِيعة؛ ففي سُورةِ النَّورِ قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي آيةِ المُلاعَنةِ: ﴿ وَٱلْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَذِبِينَ ﴾ [النور:٧]، فهذا دُعاءٌ مُعَلَّق عَلَى شرطٍ، وقال فِي المَرْأَة: ﴿ وَٱلْخَنِسَةَ أَنَّ عَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّدِقِينَ ﴾ [النور:٩]، فهذا دُعاءٌ مُعَلَّق بشرطٍ.

وقد ذكر ابنُ القَيِّم رَحْمَهُ اللَّهُ عَن شيخِه شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيةَ أنه رَأَى النَّبِيَّ وَقَد ذكر ابنُ القَيِّم رَحْمَهُ اللَّهُ عَن مسائلَ فِي الدِّينِ، ومِن جُملة ما سألهُ أنَّه يُقَدَّم عَن ابن تَيْمِيةً - يعني ابن تَيْمِيةً والإسلامِ ابن تَيْمِيةً ويسأل الرَّسُولَ وَيَلِيْقُ، فقال له: عليكَ جنائزُ نَشُكُ فيها، يقوله شيخُ الإسلامِ ابن تَيْمِيةً ويسأل الرَّسُولَ وَيَلِيْقُ، فقال له: عليكَ

بِالشَّرْطِ يَا أَحْدُ. وَابِنُ تَيْمِيةَ اسمُه أَحْد. قَالَ: عليك بِالشَّرْطِ يَا أَحْدُ (١). يعني: اشْتَرِطْ، والربُّ عَرَّوَجَلَّ يَعلَم، قُلِ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا فَاغْفُرْ لَه، واللهُ يَعلَم إِنْ كَانَ مُسْلِمًا فَاغْفُرْ لَه، وَاللهُ يَعلَم إِنْ كَانَ مُسْلِمًا غَفَرَ لَه، وإِن كَانَ غيرَ مسلم لم يَغْفِرْ له.

ولهذا غيرُ المسلمِ لَو يَدْعُو لَهُ كُلُّ النَّاسِ بِالمَعْفَرةِ مَا غُفِرَ لَه، والمسلمُ وإنْ لم يدعُ لَهُ النَّاسُ فهو أهلُ للمغفرةِ؛ لقولِ اللهِ تَعَالى: ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشَرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨]، ومرادي بقولي: أهل للمَغْفِرَة أنَّه جائزٌ أن يغفرَ اللهُ لَهُ ولو عمِل ما عمِل من المعاصِي ما دامَ مُسْلِيًا.

(٢٠١٦) السُّوَّالُ: مُصَلِّ ما لِحِقَ فِي صلاة الجنازةِ إلا تكبيرتينِ أو ثلاثًا، فهل يُسلِّم مَعَ الإِمَام، أمْ يُكْمِل التكبيراتِ بعدَ تسليمِه ثُمَّ يسلِّم؟

الجُوَابُ: إِذَا كَانَتِ الجِنَازَةَ سَتَبْقَى حَتَّى يُنْهِيَ المسبوقونَ مَا فَاتَهُم فَلْيُكْمِلُ مَا مَضَى، وإذَا كَانَتِ الجِنَازَةُ سَتُحْمَل كَمَا هُوَ الواقِعُ فقد قَالَ العلماء: إن الإنسان مخيرً؛ وإذَا كَانَتِ الجِنَازَةُ سَتُحْمَل كَمَا هُوَ الواقِعُ فقد قَالَ العلماء: إن الإنسان مخيرً؛ إن شاء سلَّم مَعَ الإِمَام، وإن شاء تابعَ التكبيرَ ثُمَّ سَلَّم؛ لِئَلَّا تُحْمَلَ الجِنَازَةُ قبل أن يُتِمَّ الصَّلاةَ، ولا أعلمُ فِي هَذَا سُنَّةً عَن الرَّسُول عَلَيْ لَكُنها اجتهاداتٌ.

(٢٠١٧) السُّؤَالُ: مَا حُكُمُ رفعِ الأيدي عندَ التَّكْبِيرِ فِي صلاةِ الجنازةِ؟ الجَوَابُ: رفع الأيدي بالتَّكْبِيرِ عَلَى الجنازةِ سُنّة فِي التَّكْبِيرةِ الأولى، والثَّانِية، والثَّالِثة، والرَّابِعة، والخامسةِ، والسادسةِ، والسابعةِ، كُلِّ التَّكْبِيراتِ؛ لِأَنَّهُ قد وردَ عَن

⁽١) إعلام الموقعين (٣/ ٣٠٠).

النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يفعل ذلك، أي: يرفع يديه فِي كُلِّ تكبيرةٍ، وصحَّ عَن ابنِ عمرَ وَضَالِيَّهُ عَنْهُا أَنَّهُ يرفع يديه فِي كُلِّ تكبيرةٍ (١).

فإن قال قائل: صلاة الجنازة أربعُ تكبيراتٍ فقط؟

قلنا: صلاة الجنازة أربع تكبيرات وخمس، وست، وسبع، كُلَّ ذلكَ جائزٌ. فإن قال قائلٌ: ماذَا يقولُ فِي التَّكْبِيراتِ الزائدةِ عَلَى الأربعِ؟

قلنا: يُكَرِّر الدُّعَاءَ؛ لِأَنَّ اللهَ يحبُّ المُلِحِّينَ فِي الدُّعَاءِ، وقد تكونُ مصادفةُ الإِجابةِ فِي آخرِ جملةٍ دُعائيَّةٍ.

(٢٠١٨) السُّؤَالُ: هل يقرأ الإِنْسَان دعاءَ الاستفتاحِ فِي صلاةِ الجنازةِ أو لا؟ الجَوَابُ: المشهورُ عندَ العلماءِ أن دعاءَ الاستفتاحِ لَا تُسنَ قراءتُه فِي صلاةِ الجنازةِ، وعَلَّلُوا ذَلِكَ بأن هَذِهِ الصَّلاةَ صلاةُ سُرعةٍ، ولذلكَ لَيْسَ فِيهَا رُكوع، وليس فِيهَا سُجود، وليسَ فِيهَا زيادةٌ عَلَى قراءةِ الفاتحةِ، وليسَ فِيهَا تَشَهُّد، فَلا يُسنَ فِيهَا الاستفتاحُ.

وعلى هَذَا القولِ، فَلا بدَّ منْ الإستعاذةِ باللهِ منَ الشيطانِ الرجيم؛ إما وجوبًا وإما استحبابًا؛ لِأَنَّ الاستعاذة باللهِ منَ الشيطانِ الرجيمِ تابعةٌ لقراءةِ القُرْآنِ؛ لقولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا فَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِأَللّهِ مِنَ ٱلشَّيْطُنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [النحل: ١٩٨]، وإنْ زاد عَلَى قراءةِ الفاتحةِ سورةً قصيرةً كسورةِ الإخلاصِ، فَلا بأسَ.

⁽١) أخرجه البخاري في رفع اليدين في الصلاة (ص:١٠٧، رقم ١٠٦).

(٢٠١٩) السُّوَّالُ: عند فواتِ تكبيرةٍ أو تكبيرتينِ مِن صلاةِ الجنازة ماذا نعملُ؟

الجَوَابُ: صلاةُ الجنازةِ فرضُ كفايةٍ، إِذا قامَ بهَا مَن يكفي سقطَ عَن بقيةِ الناسِ، فإذا لم تُدرِكِ التكبيرةَ الأولى وكنت تعلم أن هَذِهِ التكبيرةَ -مثلًا- هي الثَّالِثة فقُل ما يقولُ الإمامُ، والثَّالِثة هي الَّتِي يقالُ فِيهَا الدُّعاء للميتِ، وإذا سلَّمَ الإمامُ فاقضِ ما فاتكَ، إلَّا إِذا خشِيتَ أن تُرفع الجنازةُ فكبِّر التكبيرةَ الفائتة عليك وسلِّم.

قال العلماءُ: ولك أنْ تسلِّم مع الإمام؛ لأن فرضَ الكفايةِ انتهى بتسليمِ الإمامِ، فيكونُ ما زادَ عَلَى ذَلِكَ تطوُّعًا.

إذن أنتَ بالخيارِ بين أن تقضيَ ما فاتك، أو أن تسلِّم مع الإمام.



(٢٠٢٠) السُّؤَالُ: هل يجوزُ لي أن أقطعَ صلاة السُّنَّة الراتبة لكي أصليَ صلاةَ الجنازةِ؟ وهل صلاةُ الجنازةِ أفضلُ مِنَ السُّنَّة الراتبةِ؟

الجَوَابُ: صلاةُ الجنازةِ فرضُ كفايةٍ، والسُّنَةُ الراتبةُ سُنَّة، وفرضُ الكفايةِ أفضلُ مِنَ السُّنَة، ولكن إِذا شَرع فِي السُّنة فهل يَقطعها مِن أجلِ فرضِ الكفايةِ؟ نقول: إن النَّاس لَمَّا شَرَعوا فِي الصَّلاة عَلَى الميتِ صارتِ الصَّلاة فِي حقِّك أنت فرضَ كفايةٍ؛ لأن النَّاسَ قاموا بالفَرضِ.

وعلى هذا، فَلا ينبغي أَن تُبطِل صلاتَك الَّتِي هي سُنة فِي حقِّك، فقد تَلبَّستَ بها بأمرِ اللهِ وإذن اللهِ مِن أجلِ أَن تدركَ صلاةً هي فريضةٌ عَلَى العموم، وهي فِي حقِّك بعد أَنْ شرعَ فِيهَا النَّاس سُنَّة.

فامضِ فِي صلاتِك، أمَّا إِذا أُقيمتِ الصَّلاةُ وأنت فِي نافلةٍ، فهذِهِ الصَّلاة الَّتِي

أُقيمت فِي حقِّك فرضٌ عَينٍ، لذلكَ إِذا أُقيمت الصَّلاةِ وأنت فِي النافلةِ؛ الراتبةِ وغيرها فقدِ اختلفَ العلماءُ:

فمِنهم مَن قال: اقْطَعْها ولو لم يبقَ عليكَ إلَّا التشهُّد.

ومنهم مَن قال: لَا تَقْطَعْها إِلَّا أَن تَخشَى أَنْ يُسَلِّم الإمامُ قبل أَن تنتهيَ منها.

ومنهم -وهو القولُ الراجِحُ - مَن يقول: إِذَا كنت فِي الركعةِ الثَّانِيةِ فَأَيَّهَا خَفَيفةً، وإِنْ كنتَ فِي الركعةِ الأُولَى فَاقْطَعْها. والدليلُ قول الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةً إِلَّا المَكْتُوبَةُ »(۱)، وقوله: «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ).

فإذا كنتَ فِي الركعةِ الثَّانِيةِ فقد أدركتَ الركعةَ الأولى فِي وقتٍ مأذونِ لك فيه، فينسَجِب الإذنُ إلى الركعةِ الثَّانِية، أما إذا كنت فِي الركعةِ الأُولى، فإنك لم تُدرِكُ ركعةً مأذونًا فيها، وحينئذِ اقْطَعْها، وهَذَا القولُ بالتفصيلِ هو الراجِحُ.

ولْيَقْطَعْها بدونِ سلام؛ لأن السلامَ إنها يكونُ فِي ختامِ الصَّلاة.



(٢٠٢١) السُّؤَالُ: إِذَا فَاتَتْ عَلَى المَّامُومِ تكبيرة مِن صلاةِ الجنازةِ ماذا يفعل؟ الجُوَابُ: إِذَا فَات الإِنْسَانَ تكبيرةٌ مِن تكبيراتِ الجنازةِ، فَلا أعلمُ فِي هَذَا

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن، رقم (۷۱۰).

⁽۲) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب من أدرك من الفجر ركعة، رقم (۵۷۹)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب من أدرك ركعة من صلاة، رقم (۲۰۸).

سُنَّة عَن رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لكن الفقهاء يَقُولُون: إن كانتِ الجنازةُ سَتَبْقَى حَتَّى يَقضيَ المسبوقونَ صلاتهم فليقضِ الصَّلاةَ عَلَى صِفة ما هِيَ عَلَيْهِ، وأَمَّا إِذَا كانتِ الجنازةُ تُحمَل فَإِنَّهُ يُتابع التكبيرَ ويُسلِّم، أو يُسلِّم مَعَ الإمامِ؛ لأنَّ فرض الكفايةِ حصَل بصلاةِ الإمامِ.

وبهَذهِ المناسبةِ أودُّ أَنْ أُنبِّهَ الأئِمَّةَ أَنَّهُ فِي بعضِ الأحيانِ تحضُر جنازةٌ فِي مسجدٍ، ويكون قد نُبَّهَ فِي المسجدِ الفلانيِّ جنازةٌ، فيحضر النَّاسُ، ويكون قد نُبَّهَ فِي المسجدِ الفلانيِّ جنازةٌ، فيحضر النَّاسُ، ويدخلون مَعَ الإمامِ فِي الركعةِ الأخيرةِ، فإذا سلَّم الإمامُ قام هؤلاء يقضُون ما فات، وقد تكون الصَّلاة رباعية، وهَذَا يحتاج إلى مدةٍ، فبعض النَّاس يُبادر فيُقدِّم الجنازة ويصَلَّى عليها، وتفوتُ هؤلاءِ الَّذِينَ جاؤوا ليُصلُّوا.

فالأفضلُ فِي هَذِهِ الحالِ أَنْ ينتظرَ، ولا بأسَ أَن تُقدَّم الجنازةُ عند الإمام، ولكن الإمام ينتظر حَتَّى إِذا قضى هؤلاء المسبوقونَ صلاتهم قام فصَلَّى، مِن أجل أَن يُدركَ الجميعُ الجَمَاعَةَ والصَّلاة عَلَى هَذَا الميتِ، ولأننا لَا نعلم، فربها يَكُون فِي هؤلاء المسبوقينَ مَن تُجابِ دعوتُهم دون الموجودينَ أوَّلًا.

-699

(٢٠٢٢) السُّؤَالُ: هَلْ تجوزُ صلاةُ الجِنَازَةِ فِي اللَّيْلِ بعدَ الوتْرِ؟

الجَوَابُ: نعم، لكِنَّ الأَفْضَلَ ألَّا يُصَلَّى عَلَى الجِنَازَةِ إلا فِي أَوَّلِ الليلِ؛ حَتَّى نُعْطِيَ من يريدُ مِنَ الناسِ أَن يتَّبِعَ الجِنَازَةَ فرصَةً، فمَثلًا: لَو ماتَ ميِّت عندَ منتَصَفِ نُعْطِيَ من يريدُ مِنَ الناسِ أَن يتَّبِعَ الجِنَازَةَ فرصَةً، فمَثلًا: لَو ماتَ ميِّت عندَ منتَصَفِ اللَّيْلِ، فيجِبُ أَن نُبْقِيَهُ إلى الفَجْرِ، ولا نُصَلِّي عَلَيْهِ وقتَها، فَإِنَّ فَعَلْنَا فلن نَجِدَ أحدًا يُصَلِّى معَنا.

(٢٠٢٣) السُّؤَالُ: هل يرفعُ المصلِّي يدَه مَعَ كلِّ تكبيرةٍ فِي صَـلَاةِ الجنازةِ أم يكتفي بالتَّكْبِيرةِ الأولى فقط؟

الجَوَابُ: المصلِّي عَلَى الجنازةِ يرفَع يديْه فِي كلِّ تكبيرةٍ؛ فِي التَّكْبِيرةِ الأولى والثَّانيةِ والثَّانيةِ والرَّابِعةِ والخامسةِ، فيرفع يديه فِي كل تكبيرةٍ؛ لأَنَّ هَذَا ثبت عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه كَانَ يرفع فِي كلِّ تكبيرةٍ (١).

والحكمةُ فِيهِ ظاهرةٌ؛ لأَنَّ صَلَاة الجنازةِ لَيْسَ فِيهَا صَلَاة ولا سجود، فجعلت هَذِهِ الحركة باليدينِ بمنزلةِ العلامةِ للتكبيرةِ الأولى والثَّانية والثَّالِثة والرَّابِعة والخامسة.

إذنِ الدَّلِيلِ عَلَى أنه يرفع يديْه فِي كلِّ تكبيرةٍ أثرٌ ونظرٌ، أما الأثرُ فكما ثبت عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ذلك، وأما النظرُ فلأن صَلَاةَ الجنازةِ لها لم يكنْ فِيهَا أفعالٌ جُعل رفعُ اليدينِ بمنزلةِ الأفعالِ، كأنه انتقلَ من ركعةٍ إِلَى ركعةٍ.

وبالنسبة للتكبيراتِ؛ فقد ثبتَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه كبّر عَلَى اللهُ عَلَيْهِ أَن يكبر أربعًا، وَهُوَ الَّذِي عَلَى الجنازةِ خَسًا (٢)، ولكن أكثر ما يكبِّر عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَن يكبر أربعًا، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ عملُ النَّاسِ اليومَ.

(٢٠٢٤) السُّوَّالُ: هَلْ يَجُوزُ السؤالُ عَن الميتِ قبلَ الصَّلاةِ عليهِ؛ بأن يُسأل: هل يُصَلِّي أو هل عَلَيْهِ دَيْنٌ؟

⁽١) انظر علل الدارقطني (٧/ ٢١، رقم ٢٩٠٨).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر، رقم (٩٥٧).

الجَوَابُ: أما السؤال عن هل يُصَلِّي فَلا يَجُوزُ؛ لأَنَّ الأصلَ فِي المسلمينَ أنهم يصلونَ، ولا يَجُوز أن تسألَ إِذا قدِم: هل هُوَ يُصَلِّي أو لا، لكن أحيانًا يُقدَّم لك جنازةٌ تشكُّ فِي كونِه يُصَلِّي أو لا؛ لأَنَّك ما رأيته فِي المَسْجِدِ، ولا يُذكَر عَنْهُ إِلَّا السوء، فهل تسأل؟

نقول: لَا تَسَأَلُ أَيْضًا، واشْتَرِطْ، واللهُ بَكلِّ شيءٍ عليمٌ، قلِ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مَسَلِمًا فَاغْفِرْ لَهُ وارحمْه، ولكَ عَلَى ربِّكَ ما استثنيتَ.

وأما السؤال هل عَلَيْهِ دينٌ، فهَذَا لَا يَسأَلُ عَنْهُ إِلَّا الإِمَامُ أُو نائبُ الإِمَام، فِي حَالٍ يكثُر فِيهَا الدَّيْنُ عَلَى الميتِ، لأجلِ أن يقولوا: إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دينٌ وليس لَهُ وفاء فإنَّه لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ الإِمَامُ ولا نائبه؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّم كَانَ يُؤْتَى فإلَّهُ كُلِ يُنِهِ فَضْلًا؟». فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ بِالرَّجُلِ المُتَوفَّق، عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ فَضْلًا؟». فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لِدَيْنِهِ وَفَاءً صَلَّى، وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَلَمَّا فَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ الفُتُوحَ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوفِقَ مِنَ المُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دَيْنًا، فَعَلَيْ الفُتُوحَ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوفِقَى مِنَ المُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دَيْنًا، فَعَلَيْ قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ» (١). صلواتُ اللهِ وسلامُه عليهِ.

(٢٠٢٥) السُّؤَالُ: أثابكم الله، مَن فاتَه تكبيرةٌ أو تكبيرتانِ فِي صَلَاة الجنازةِ، كيف يَقضى ما فاتهُ؟

الْجَوَابُ: إِذَا دَخُلُ الرَجُلُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ فِي التَّكْبِيرَةِ الثَّالِثَةِ فَإِنَّهُ يَدْعُو

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الكفالة، باب من تكفل عن ميت دينا، فليس له أن يرجع، رقم (٢٢٩٨)، ومسلم: كتاب الفرائض، باب من ترك مالا فلورثته، رقم (١٦١٩).

للميت؛ لقولِ النَّبِيِّ عَيَّا اللهُ الإِمَام بعد التَّكْبِيرةِ الرَّابِعةِ فله اختيارٌ؛ إن شاء سلَّم مَعَ فلْيَدْعُ للميتِ، ثُمَّ إِذَا سلَّم الإِمَام بعد التَّكْبِيرةِ الرَّابِعةِ فله اختيارٌ؛ إن شاء سلَّم مَعَ الإِمَامِ، وإن شاء ابتدأ من جديد فكبَّر وقرأ الفاتحة ثُمَّ كبَّر وصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ عَيَالِهُ، ثُمَّ كبَّر وسلَّم، هَذَا إِن كَانَت الجنازة باقية، أما إن حَمَلها النَّاس من مكان الصَّلاةِ، فإنَّه يتابع التَّكْبِيرَ فيقولُ: اللهُ أكبرُ، الله أكبر، الله أكبر، ويسلِّم.

(٢٠٢٦) السُّوَّالُ: كيف تكونُ صيغَةُ الدُّعاءِ إِذا كانتِ الصلاةُ عَلَى ميِّتٍ وطفْلٍ معَه؟ وهل الأَجْرُ يُنَالُ عَلَى كلِّ ميِّتٍ عَلَى حِدَةٍ ولو صُلِّى عليهِمْ جميعًا؟

الجَوَابُ: إِذَا كَانَ جَنَازَتَانِ: بِالِغُ وَصَبِيُّ، فَإِنَّهُ يُدْعَى للبَالِغِ بِهَا يُدْعَى بِهِ للطَّفْلِ: للمُنْفَرِدِ، يعني: كَأَنَّه جَنَازَةٌ مستَقِلَّةٌ، ثم يُدْعَى بعدَ ذلِكَ للصَّبِيِّ بِهَا يُدْعَى به للطَّفْلِ: اللهم اجعَلْهُ فَرَطًا وذُخْرًا لوالِدَيْهِ، وشَفِيعا مُجَابًا، وأما الأجرُ فيحصُل لَهُ أجرُ جِنَازَتَيْنِ، لأَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَ الجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطُنِ، وَمَنْ شَهِدَ الجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ الجَبَلَيْنِ شَهِدَهُمَا حَتَّى يُعَلِّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطُانِ، وإذا شَهِدَهُمَا الْجَبَلَيْنِ العَظِيمَيْنِ» (٢)، فإذا شَهِدَ الإنسانُ جِنَازَتِينِ كُتِبَ لَهُ قِيراطانِ، وإذا شَهِدَهُمَا أَي: الجَنَازَتَيْنِ حَتَّى يُدُفْنَ كُتِبَ لَهُ أَربِعةُ قَرَارِيط.

-599

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (٢٠٢).

⁽٢) أُخَرِجه البخاري: كُتاب الإيهان، باب اتباع الجنائز من الإيهان، رقم (٤٧)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، رقم (٩٤٥).

(٢٠٢٦) السُّؤَالُ: منْ صَلى معَ الإمامِ الفرضَ، ثمَّ شرعَ فِي النافلةِ، فهلْ يجوزُ لهُ قطعُ صلاةِ النافلةِ ليدخلَ فِي صلاةِ الجنازةِ؟

الجَوَابُ: إِذَا سَلَّمَ الإمامُ مِنَ الفريضةِ وانتظرَ الجنازة، وقامَ أحدُ المصلينَ يصلي نافلةً، فلهُ أن يقطعَ النافلةَ ليصليَ عَلَى الجنازةِ، لأن النافلةَ شُنَّةٌ، والصلاةَ عَلَى الجنازةِ فرضُ كفايةٍ، وفرضُ الكفايةِ أفضلُ منَ الشُّنَّةِ، وَعَلَى هَذَا فيقطَعُها ويدخلُ معَ الإمامِ في صلاةِ الجنازةِ، ثم إنهُ إِذَا صَلَّى عَلَى الجنازةِ أمكنهُ أن يُصليَ النافلةَ فيها بعدُ حَتَّى ولو كانتْ راتبةً، لكن إِذَا صَلى النافلةَ وتركَ صلاةَ الجنازةِ، فاتتْ عليهِ. ، ولهذا نقولُ: اقطع النافلةَ لتُصَلِّي عَلَى الجنازةِ.

-690

(٢٠٢٨) السُّؤَالُ: بالنسبةِ لصلاةِ الجنازةِ: هل يُسنُّ رفعُ اليدينِ عندَ التكبيراتِ كلِّها، نرجُو الدليلَ معَ التوضيحِ؟

الجَوَابُ: الدليلُ ما صحَّ عَن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رَضَالِلَهُ عَلهُ كانَ يفعلُ ذلكَ، وهَذَا موجودٌ فِي صحيحِ البخاريِّ (۱)، وعلقَ عليهِ سهاحةُ الشيخ عبد العزيز بن باز، مفتي المملكةِ، وبينًا أيضًا الحكمةَ من هذا، ويشبهُ هَذَا من بعضِ الوجوهِ أن بعضَ الناسِ إذا أرادَ أن يقومَ من التشهدِ الأولِ، يرفعُ يديه وَهُوَ جالسٌ، من أينَ هذا؟ كَانَ النبي عَلَيْهِ يرفعُ يديهِ حينَ يقومُ من التشهدِ الأولِ، والقيام لَا يتحققُ إلا إذا انتصفَ الإنسانُ.

فعلينا أن نتأنَّى فِي فهمِ النصوصِ؛ لأن المسألة خطيرةٌ، فرفعُ اليدينِ فِي القيامِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب سنة الصلاة على الجنازة.

للتشهدِ الأولِ بعدَ أن ينتصفَ الإنسانُ؛ لأنهُ حينئذٍ يصدقُ عليهِ أنه قائمٌ، فَلا يرفعُ يديهِ وهوَ جالسٌ.

المهم أن بعض الناس قد يفهم النصوص عَلَى خلافِ المرادِ بها ومن ذلك مسألة تسوية الصفوفِ، فبعضُ الناس يفهم من كونِ الصحابة وَ وَ اللهُ عَنْهُ إِذَا أُمِروا بتسوية الصف يلصق أحدُهم كعبه بكعبِ أخيه، ومَنكِبه بمَنكبِ أخيه، فتجدهم يَتكلّفُون في ذلك، ويُلصق كلٌ منهم كعبه بكعب أخيه، وربها عكس الرجل رِجْله لأجل أن ذلك، ويُلصق كلٌ منهم كعبه بكعب أخيه، وربها عكس الرجل رِجْله لأجل أن الكعب يمس الكعب مع أنه يتكلف، ثم إِذَا وجدتهم رأيتهم كالأهرام، الأعلى ضيقٌ والأسفلُ واسع، فالصحابة لم يفعلوا ذلك، كها قال ابن حجرٍ وغيره من العلهاء؛ لتحقيق التسوية والمراصة فقط، بدون أن يفتح الإنسانُ رِجليه، ويجعل الكتف والكتف بعيدين بعضها عَن بعضٍ، هَذَا خطأٌ، وهَذَا هوَ الذي نُحَذَّرُ مِنْهُ بالنسبةِ لفهم النصوصِ.

(٢٠٢٩) السُّوَّالُ: هل يجوزُ صلاةُ الجنازةِ فِي أوقاتٍ منهيِّ عنها؟

الجَوَابُ: صلاةُ الجنازةِ تجوزُ فِي كل وقتٍ؛ لأنها صلاةٌ ذاتُ سببٍ، وجميعُ الصلواتِ ذواتِ السببِ جائزةٌ وليسَ منهيًّا عنها.

-69P

(٢٠٣٠) السُّؤَالُ: كثيرٌ من الجنائزِ خاصة التي فِي المسجدِ الحرام نصلي عليها دون أن نعلمَ هل كَانَ الميت يصلي أو لا، فها الضابط فِي ذلك؟

الجَوَابُ: هَذَا سؤالٌ غريب، رجلٌ مسلم قُدم لنا ولا نصلي عَلَيْهِ، نخشى أن

يكون لا يصلي، فهذِهِ مشكلة، ومعناه إذن كلما قُدمت جنازة فإننا نحضر أهله ونسألهم: هل يصلي الرجل أو لا؟ فإذا قالوا: يصلي فإننا نقول: أنتم متهمون، وما نقبل شهادتكم، ولا بد أن تأتوا بالجيران، وإذا جَاءَ الجيران فإننا نقول: ربما أنتم أيضًا متهمونَ، فنبحث عَن واحد من جهة أخرى.

وهَذَا السؤالُ -يا إخواني- غيرُ واردٍ، فكلُّ جنازةٍ تُقدمُ لنَا نصلِّي عَليها فِي المسجدِ الحرامِ أو غيرِه، ونَدعو لَهُ بالمغفرةِ والرحمةِ؛ لأن الأصلَ فِي المسلمينَ البقاءُ عَلَى الإسلام.

لكنْ إِذَا علمنَا أَن الرجلَ ماتَ فجأةً ونعلمُ أنه لَا يصلي لَا فِي المسجد ولا فِي بيته، فها نصلي عَلَيْهِ، ولا كرامة له، ولا يُغسل ولا يُكفن، ولا يُصلى عَلَيْهِ، ولا يُدفن مع المسلمين، وإنها يخرج به إلى البر ويحفر لَهُ حفرة ويرمس بها رمسًا (١)؛ لأنه لَا كرامة كرامة له، ويُحشر كها جَاءَ فِي الحديث -وإن كَانَ فِيهِ ضعفٌ - مع فرعونَ وهامانَ وقارونَ وأُبِيِّ بن خلف (١). نسألُ الله العافية.

فعلى هَذَا كُلُّ منْ قُدم لنا فإننَا نُصلي عَلَيْهِ، ولا نسألُ وما نقولُ: هل يصلي أو لا، فالأصلُ فِي المسلمينَ أنهم مسلمونَ.

وهَذَا كَالَذِي يَقُولُ: هَلَ نَاكُلُ مِنَ اللَّحُومِ الَّتِي فِي السَّوقِ؟ نَحْشَى أَن يَكُونَ اللَّابِحُ مَا سُمَى، أُو نَحْشَى أَن الذَّابِحُ مَا يُصلي، وهذهِ مشكلةٌ، إذن معنى هَذَا أَن نقولَ: ما نأكلُ اللَّحَمَ حَتَّى يجِيءَ ناسٌ تقول: نشهدُ أَن الذي ذبحَه مسلمٌ أو كتابيٌّ، وأنه

⁽١) الرمس: الستر والتغطية والدفن.

⁽٢) أخرجه أحمد (٢/ ١٦٩).

سمَّى اللهَ، وأنه أنهرَ الدمَ، ويبقى عندنا: هل هَذِهِ الذبيحةُ التي ذبحَها ملكٌ لَهُ أم مغصوبةٌ.. فهذِهِ مشكلةٌ إِذا أردنَا أن نسيرَ مع هَذِهِ الاحتمالاتِ.

على كلِّ حالٍ دعوا الوساوس، فالأصلُ فيمن قُدم من المسلمينَ للصلاةِ عَلَيْهِ الإسلام، فيصلى عَلَيْهِ ويُدعى لَهُ بالمغفرةِ.

(٢٠٣١) السُّؤَالُ: ماذا يُقال فِي الصلاةِ عَلَى الطفلِ الميتِ؟ ومن فاتتُه تكبيراتٌ فِي الجنازةِ فهاذا يفعلُ؟

الجَوَابُ: أما الأولُّ فقالَ الفقهاءُ رَحْهُمُاللَّهُ: إنه يَدعو فِي الصلاةِ عَلَى الطفلِ الذي لم يبلغ بالدعاءِ لوالديهِ، فيقولُ: اللهمَّ اجعلْه فَرطًا لوالديهِ، وذُخرًا وشفيعًا مجابًا، اللهمَّ ثقلْ به موازينَهما، وأعْظِمْ به أجورَهما، واجعلْه فِي كفالةِ إبراهيمَ.

وأما منْ فاتهُ بعضُ التكبيرِ فِي الجنازةِ فَإِنَّ بقيتِ الجنازة حَتَّى يُكمّل المسبوقونَ ما فاتهم، وإنْ خَافوا أن ترفعَ كما هو الواقعُ الآن فإنهم يُسلِّمون مع الإمام.

-692

(٢٠٣٢) السُّوَّالُ: ما حكمُ صلاة الجنازةِ للنساء؟

الجَوَابُ: لَا بأسَ أَن تصلي النساء عَلَى الجنازةِ مع الرجال أو مفردات في البيت، إذا كَانَ الميت في بيت فيهِ نساءٌ يصلين عَلَيْهِ، لكن الأفضل ألا يصلي النساء عَلَى الميت قبل أن يصلي عَلَيْهِ الرجال.



(٢٠٣٣) السُّؤَالُ: ما حكمُ رفع اليدين فِي التكبيراتِ الثلاث فِي صلاة الجنازةِ؟

الجَوَابُ: رفع اليدين فِي التكبيراتِ الثلاث فِي صلاة الجنازة سنةٌ عَن النّبِي صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ (١)، ثم هي أيضًا مقتضى النظر؛ لأن صلاة الجنازة فِيهَا قراءة الفاتحة، وصلاة عَلَى النّبِي عَلَيْهِ، ودعاء للميت، وسلام، وهذه أركان، ولا بد أن يكون لكل ركن هيئة تدل عَلَيْهِ، وليس هُنَاكَ هيئة إلا رفع اليدين، فرفع اليدين فِي تكبيرات الجنازة الأربع من السنة.

-690 A

(٢٠٣٤) السُّوَّالُ: ماذا يَفْعَلُ المأمومُ إِذا كَبَّرَ التكبيرةَ الرابعةَ فِي صلاةِ الجِنازةِ، وهل نَقُولُ اللهُمَّ أَبْدِلْهُ زَوْجًا خيرًا مِنْ زَوْجِه إِذا كانَ الميتُ غيرَ مُتَزَوِّج؟

الجَوَابُ: أمَّا الأُوَّلُ فها بَعْدَ التكبيرةِ الرابعةِ لَا نَعْلَمُ فِيهِ سُنَّةً؛ لكِنْ بَعْضُ العلهاءِ اسْتَحَبَّ أَنْ يقولَ بعدَ التكبيرةِ الرابعةِ: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدنيا حسنةً، وفي الآخرةِ حسنةً، وَقِنَا عذابَ النارِ.

الفِقْرَةُ الثانيةُ فِي الشُّؤَالِ: هل نَقُولُ: اللهمَّ أَبْدِلْه زوجًا خيرًا مِنْ زَوْجِه عِلْمًا بأنَّنا نَعْلَمُ أَنَّ الْتَوَفَّى غيرُ متزوج؟

أقول: لَا بَأْسَ أَنْ تَقُولَ هذا؛ وذلكَ لأنَّ الإنسانَ -وهو مِنْ بَنِي آدَمَ-زَوْجَاتُهُمْ مِنْ بَنِي آدَمَ، فإذا قَالَ: أَبْدِلْه زوجًا خيرًا مِن زَوْجِه، يَعْنِي بذلكَ الحُورَ العِينَ، وَعَلَى هَذَا فَلَا حَرَجَ، لَا حَرَجَ أَنْ يَقُولَ أَبْدِلْه زوجًا خيرًا مِنْ زَوْجِه، ولو لم يَكُنْ مُتَزَوِّجًا.

⁽۱) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (۲/ ٤٩٠، رقم ١١٣٨٠)، وانظر علل الدارقطني (١٣/ ٢١، رقم ٢٩٠٨).

(٢٠٣٥) السُّؤَالُ: كنتُ أُصَلِّي النافلة، وأُقِيمَتْ صلاةُ الجِنازةِ، فهِلِ الأَوْلَى أَنْ أَقْطَعَ النافلة وأَدْخُلَ مع الإمام فِي صلاةِ الجنازةِ، أَمْ أَسْتَمِرَّ فِي أَداءِ النافلةِ؟

الجَوَابُ: الأَوْلَى أَنْ تَسْتَمِرَ ولا تَقْطَعَها؛ لأَنَّكَ شَرَعْتَ فِي صلاةٍ مشروعةٍ، ولا عَلاقَةَ لها فِي صلاةِ الجنازةِ فاسْتَمِرَّ، ثم إِنْ أَدْرَكْتَ صلاةَ الجنازةِ فهذا مطلوبٌ، وإلَّا فالحمدُ للهِ، وليسَ عليك شيءٌ.

(٢٠٣٦) السُّؤَالُ: هَلْ مِنَ السُّنةِ رَفْعُ اليكَيْنِ فِي تكبيراتِ صلاةِ الجِنازةِ؟ الجَوَابُ: مِنَ السُّنةِ أَنْ يَرْفَعَ يَكَيْهِ عندَ كلِّ تكبيرةٍ.

-699-

(٢٠٣٧) السُّؤَالُ: هل يجوز لنا فِي صَلَاةِ الجنازةِ رفعُ اليدينِ فِي التَّكبيرِ؟

الجَوَابُ: لعلَّ السَّائلَ يريد: هل يُشْرَع لنا، ونقول: نعم يُشرَع للإِنْسَان أن يرفعَ يديه فِي تكبيرةِ الجنازةِ مَعَ كل تكبيرةٍ؛ لأنَّ هَذَا صحَّ عنِ ابنِ عُمَرَ موقوفًا (١)، بل صحَّ عَنْهُ مرفوعًا (٢) عند بعضِ أهلِ العلمِ.

ومن قالَ: إنه لَا يرفع إِلَّا فِي التَّكبيرةِ الأولى فقوله ضعيفٌ؛ لأنَّه ضعَّف حديث ابن عُمَرَ المرفوع، ونحن نقول: عَلَى فرض أن المرفوع ضعيف فَ إِنَّ هَذِهِ عبادة

⁽۱) أخرجه البخاري في رفع اليدين في الصلاة (ص:۱۰۷، رقم ۱۰٦). والبيهقي في السنن الكبير (۶/ ۷۲، رقم ٦٩٩٣).

⁽۲) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (۲/ ٤٩٠، رقم ۱۳۸۰)، وانظر علل الدارقطني (۱۳/ ۲۱، رقم ۲۹۰۸).

لَا يمكن أن يفعلها ابن عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهُا إِلَّا بتوقيفٍ، ففعلُه هَذَا لَهُ حُكم الرفع؛ لأنَّ المعروف عند علماءِ الحَدِيثِ أن ما قاله الصحابيُّ أو فَعَلَه مَمَّا لَا مجالَ للاجتهادِ فِيهِ فله حُكْمُ الرفع. وَعَلَى هَذَا فالمشروع للإِنْسَان أن يرفعَ يديه مَعَ كل تكبيرةٍ من تكبيرات الجنازةِ.

(٢٠٣٨) السُّؤَالُ: إِذَا جَنْتُ والإمامُ يُصَلِّي عَلَى الجنازةِ ولم أُدرِك بعض التَّكبيرات فهاذا أصنع؟

الجَوَابُ: نقول: إذا سلَّم الإمامُ فإنْ بَقِيَتِ الجنازةُ -والغالب أنها لَا تبقى - فكمِّل الصَّلاةَ عَلَى عادتها، وإذا خَشِيتَ أن تُرفَعَ -كها هُوَ الواقع- فأنتَ بالخيارِ بين أنْ تُسلِمَ مَعَ الإمام، أو أن تواليَ التَّكبيرَ وتسلم قبل أن ترفعَ، هكذا قال أهل العلم.

-599-

(٢٠٣٩) السُّؤَالُ: إِذَا فَاتِتَ الْإِنْسَانَ تَكبيرِ تَانِ فِي صَلَاةَ الجِنازة، ثُمَّ أُدرِكُ الَّتِي بعدهما، فهل يكبر فِي أول الصَّلاة، أو يدخل مَعَ الإمام فِي التَّكبيرة الثَّالثة؟

الجَوَابُ: إِذَا فَاتِ المَّامُومَ تَكبيرتانِ مِن تَكبيراتِ الجنازة وأدركهم فِي الثَّالثة فليدعُ للميتِ، ثمَّ إِذَا فليدعُ للميتِ، لأنَّ أهم شيء فِي صَلَاة الميت هُوَ الدُّعاء له، فليدعُ للميتِ، ثمَّ إِذَا سلَّم الإمام فَإِنَّ تمكن مِن أَن يُكبِّرَ ويقضي ما فاته فعلَ، وإن لم يتمكن فله أن يتابعَ التَّكبيرَ ويسلمَ، وله أن يسلمَ مَعَ الإمامِ بدونِ متابعةِ التَّكبيرِ، هكذا قالَ الفقهاءُ، ولستُ أعلمُ فِي هَذَا سنةً عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ. إِلَّا أَن نُدْ خِلَها فِي عمومِ قوله:

«مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيْتُوا»(١).

-620

(٢٠٤٠) السُّوَّالُ: هل الأفضلُ: رفعُ اليدينِ أو عدمُ رفعِها فِي صَلَاةِ الجنازةِ؟ الجَوَابُ: الصوابُ أن رفعَ اليدينِ فِي تكبيرةِ الجنازةِ سُنة فِي كلِّ التَّكبيراتِ، كما جَاءَ ذَلِكَ صريحًا عَن ابنِ عُمَرَ (٢)، ومثلُ هَذَا من الأمور التوقيفيَّة الَّتِي لَا تكون إلَّا عَن نصِّ، بل جَاءَ عنِ النَّبِيِّ عَيَلِيَّةُ أَنَّه كانَ يرفع يديه فِي كلِّ تكبيرةٍ (٣).

فإن قال قائلٌ: ما هُوَ دليلُ الَّذِينَ يَرونَ عدمَ الرفع؟

قلنا: لَيْسَ دليل إِلَّا حديث ابن مسعود (١) أظنُّ، لكن إِذا وُجد مُثبِت ونافٍ فالمقدَّم هو المثبتُ.

-6920-

(٢٠٤١) السُّؤَالُ: ما حُكم رفع اليدينِ عند كل تكبيرةٍ فِي صَلَاة الجنازةِ؟ الجَوَابُ: رفعُ اليدينِ عند كل تكبيرةٍ فِي صَلَاةِ الجنازةِ سُنَّةٌ من التَّكبيرةِ الأولى الجَوَابُ: رفعُ اليدينِ عندَ كلِّ تكبيرةٍ فِي صَلَاةِ الجنازةِ سُنَّةٌ من التَّكبيرةِ الأولى إلى الأخيرةِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (٢٠٢).

⁽٢) أخرجه البخاري في رفع اليدين في الصلاة (ص:١٠٧، رقم ١٠٦). والبيهقي في السنن الكبير (٤/ ٧٢، رقم ٦٩٩٣).

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٤٩٠، رقم ١١٣٨٠)، وانظر علل الدارقطني (١٣/ ٢١، رقم ٢٩٠٨).

⁽٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٤٧٠، رقم ٦٣٦٣).

(٢٠٤٢) السُّؤَالُ: ما مشروعيَّة رفع اليدينِ فِي صَلَاة الجنازةِ فِي التَّكبيرِ؟

الجَوَابُ: الصحيحُ أنَّه يُسَنُّ للإِنْسَان أن يرفعَ يديهِ فِي كلِّ تكبيرةٍ من تكبيراتِ الجنائزِ؛ فِي الأُولى، والثَّانية، والثَّالثةِ، والرَّابعةِ، والخامسةِ، وأقولُ: الخامسة لأنه ثبتَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أنَّه كبَّر خسًا (۱)، لكن أكثر ما يكبِّر عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أربعٌ، يَرفَع يديه فِي كل تكبيرةٍ (۱).

والحكمةُ من ذَلِكَ مَعَ ورود السنَّة به أن صَلَاة الجنازة أقوال فقط، فكان من المناسِب أن يَصْحَبَ هَذِهِ الأقوالَ أفعالُ، فيرفع يديْه فِي كل تكبيرةٍ. وكذلك صلاة العيد.

(٢٠٤٣) السُّؤَالُ: هل لنا يا شيخ أن نَشترِطَ فِي الدُّعاء للأمواتِ فِي صلاة الجنازة؟

الجَوَابُ: أولًا: يجب أن نعلمَ أن الأصل في المسلمِ أنَّه مسلم، فإذا قُدِّم لنا رجلٌ أو امرأةٌ نصلي عَلَيْهِ، فإننا ندعو لَهُ بدون شرطٍ، نقول: «اللَّهُمَّ اغفِرْ لهُ وَارْحَمْهُ..» إِلَى آخِر الدُّعاء المعروف^(۱).

لكن إذا كنتَ تعلم شخصًا بعينه أنَّه متهاوِن فِي الصَّلاة، وتشك هل هُوَ يُصَلِّي أُو لَكن إِذا كنتَ تعلم شخصًا بعينه أنَّه متهاوِن فِي الصَّلاة، وتشك هل هُوَ يُصَلِّي أو لَا يصلِّي، فحينتذٍ لك أن تَشترِطَ، فتقول: «اللَّهُمَّ إن كانَ مسلمًا فاغفِرْ له»، فإذا

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر، رقم (٩٥٧).

⁽۲) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (۲/ ٤٩٠، رقم ١٣٨٠)، وانظر علل الدارقطني (١٣/ ٢١، رقم ٢٩٠٨).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت في الصلاة، رقم (٩٦٣).

علِم اللهُ أَنَّه مسلمٌ، فهذا دعاء فِي محلِّه، وإذا علم عَرَّفَ جَلَّ أَنَّه لَيْسَ بمسلم، فهو أيضًا دعاء لَيْسَ مجزومًا به، فلا يضرُّك.

الخلاصةُ: إِذَا قُدِّم أَحدُّ لنصليَ عَلَيْهِ من رجلٍ أو امرأةٍ، فإننا لَا نشترطُ، هَذَا هُوَ الأصلُ، لكن إِذَا عَلِمنا شخصًا بعينه أنَّه يَحتمل أنَّه كافرٌ؛ لكونِه متهاونًا فِي الصَّلاةِ، ولا ندري هل يُصَلِّي أو لا، فحينئذٍ نشترطُ ونقول: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مسلمًا، فاغفرْ له.

والاستثناء فِي الدُّعاءِ جائِزٌ، وفي القُرْآنِ الكريمِ قالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْحَرِيمِ قالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْحَرَدِ مِلْ الله تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرُمُونَ الْحَرَدِ فِي الْقَرَدِ فِي الْحَرَدِ فِي الْحَرَدِ فِي اللهِ إِنَّهُ إِنَّهُ اللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَذِبِينَ ﴾ [النور:٦-٧]، وهي تقول: ﴿ وَالنَّوْمِ اللهِ عَلَيْهَ إِن كَانَ مِنَ الْكَذِبِينَ ﴾ [النور:٦-٧]، وهي تقول: ﴿ وَالنَّوْمِ اللهِ عَلَيْهَ إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [النور:٩].

وأنا ذكرتُ صاحبَ الصَّلاة لأنَّ تركَ الصَّلاةِ المَّخض كفرٌ مخرِج عَن اللَّة، ولو كانَ تكاسلًا، فمَن تركَ الصَّلاةَ فهو كافِرٌ، لا يُزوَّج، ويجب أن يُفسَخ نِكاحُه، وإذا مات فإنَّه لَا يُغَسَّل ولا يُكفَّن، ولا يُصلَّى عَلَيْهِ، ولا يُدفَن مَعَ المُسْلِمِينَ، ولا يُدعَى لَهُ بالمغفرةِ، وحرامٌ عَلَى أهلِه الَّذِينَ يعرفون أنَّه لا يصلي أن يُقدِّموه إلى المُسْلِمِينَ ليصلوا عَلَيْهِ، لكن مَن كانَ يُصلِّي ويخلِّي، فهذا محل نَظَر، وظاهر الأدلة أنَّه لا يكفَّر، لكنه فاسِق بلا شك.



(٢٠٤٤) السُّؤَالُ: هل تجوز صَلَاة الجنازة وأنا منفرد في الصفِّ؟

الجَوَابُ: صَلَة الجنازة كغيرها من الصلوات، فإذا كانَ المصلون جماعةً فَلا بُدَّ فِيهَا من المصافَّة، أي: لَا بُدَّ أن يُصَلِّيَ الإِنْسَانُ فِي الصفِّ، فَإِنَّ صَلَّى وحدَه

فَإِنَّ صلاتَه باطلة؛ لعموم قولِ النَّبِيِّ عَلَيْةٍ: «لا صَلَاةَ لمُنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ»(١).

والعجبُ أنّه يُوجدُ فِي المَسْجِدينِ الشريفينِ -المَسْجِدِ الحرامِ والمَسْجِدِ النّبُوِيِّأُناسٌ إِذَا قُدِّمتِ الجِنازةُ انطلقُوا منْ أَمكنتِهم منَ الصفِّ، يَتدافعونَ حتَّى يكونُوا
قريبًا منَ الإمامِ، ثمَّ إنهُم لَا يَصُفُّونَ الصفَّ المطلوبَ، فتجدُ بعضَهُم يكونُ صفًّا
وحدَه، وهَذَا لَا تصحُّ صلاتُه، وصلاتُه باطلةٌ، فالصفوفُ فِي جماعةِ الصَّلاةِ عَلَى
الجنازةِ كالصفوفِ فِي جماعةِ الصلواتِ الخمسِ.

ثمَّ لماذَا نتقدَّمُ ونتزاحَمُ لندنو من الإمام! فَلا أصلَ لهذا، بلْ كلُّ واحدٍ يقفُ فِي مكانِه فِي الصفِّ، وإذا قُدمتِ الجنازةُ فالذينَ يَحملونهَا همُ الَّذِينَ يكونونَ حولَ الإمام؛ منْ أجلِ أن يَسْهُلَ حملُهم إياها بعدَ الصَّلاةِ عليها، أمَّا هَذَا التدافُعُ، فَلا أصلَ له، فهوَ تدافعٌ وزحامٌ شديدٌ بدونِ أنْ تكونَ هناكَ صُفوفٌ. نسألُ اللهَ للجميعِ الهداية.

— C

(٢٠٤٥) السُّؤَالُ: ما معنى قولِنا فِي الدُّعاء للميت: وأَبْدِلْهُ زَوْجًا خيرًا من زَوجِهِ، وأهلًا خَيرًا من أهلِه؟

الجَوَابُ: الصَّلاة عَلَى الميتِ شَفَاعة له، ولهذا قالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، لَا يُشْرِكُونَ بِاللهِ شَيْئًا، إِلَّا شَفَّعَهُمُ اللهُ فِيهِ»(٢).

⁽۱) أخرجه ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب صلاة الرجل خلف الصف وحده، رقم ۱۰۰۳)، وأحمد (٤/٢٣).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب من صلى عليه أربعون شفعوا فيه، رقم (٩٤٨).

فالصَّلاةُ شفاعةٌ، ولهذا ينبغِي للمصلِّي عَلَى الميتِ أَن يُخلِصَ فِي الدُّعاءِ له، بمعنى أَنْ يدعوَ بقلبهِ ولسانهِ. وأكثرُ المُصَلِّين -فيها أظنُّ- يصلونَ بألسنتهِم لَا بِقُلوبهِم، فتجدُه يدعو الدُّعاءَ لكن ليسَ هناكَ قوةٌ فِي الدُّعاءِ.

ولهذا يُروَى عنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه قال: «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى المَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ»^(۱).

والصَّلاةُ عَلَى الجنازةِ مرتَّبةٌ بالأحقِّ فالأحقِّ: أوَّلا: الفَاتِحَةُ. ثانيًا: الصَّلاةُ عَلَى النَّبي عَلِيْةٍ. ثالثًا: الدُّعاءُ للميتِ. النَّبي عَلِيْةٍ. ثالثًا: الدُّعاءُ للميتِ.

فإذا كبّرتَ الأولى فإنكَ تقرأُ الفَاتِحَةَ، وهي ثَنَاءٌ عَلَى الله عَرَّوَجَلَّ وتمجيدٌ له. وإذا كبَّرتَ الثَّانيةَ فإنكَ تصلي عَلَى النَّبِي عَلَيْكٍ؛ لأنَّه -والله- ما من بشرٍ أَعْظَم حقًا عليكَ من رسولِ الله عَلَيْكِ، فهُو أعظمُ البشرِ حقًا عليكَ، فهو الَّذِي دلّكَ، وَهُو الَّذِي حثَّكَ عَلَى الخيرِ، وَهُو الَّذِي بيَّنَ لكَ الشرَّ وحذَّركَ منه، فلهُ أكبَرُ فضلٍ لمخلوقٍ عَلَى مخلوقٍ.

ومن حقهِ عليكَ ألَّا تتجاوزَ سُنتَهُ بابتداعٍ، فتزيدَ فِيهَا ما لَيْسَ منها، أو بنقصٍ، فتُهدرَ منها ما كانَ منها. فاتبعْه إنْ كنتَ تريدُ شفاعتَه، وإنْ كنتَ تريدُ أن تكونَ فِي الجنّةِ معه، فعليكَ بسنتَه، لا تتجاوزُها، وإن زُينتْ لك البِدَعُ، وإنْ أَجْلَبَ مُبْتَدِعُوها بخيلِهم ورَجِلِهم، فإنمَّا ليستْ بشيءٍ، قالَ النّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ»(٢).

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت، رقم (٣١٩٩)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنازة، رقم (١٤٩٧).

⁽٢) أخرج البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨).

فإذا أردتَ أن تعرف الميزانَ الَّذِي يكون به القَبول، فاعْرِضْ هَذَا العملَ عَلَى الكِتَابِ والسُّنَّة فهو حتُّ، وإن لم يُوافِقِ الكِتَابِ والسُّنَّة فهو حتُّ، وإن لم يُوافِقِ الكِتَابِ والسُّنَّة فهو باطِل.

حسنًا، صَلَاةُ الجنازة أَوَّلها البداءةُ بالفَاتِحَةِ، وهي حقُّ اللهِ، ثمَّ الصَّلاةُ عَلَى النَّبِي عَلَيْقٍ، ثمَّ الدُّعاءُ العامُّ بعد التَّكبيرةِ الثَّالثةِ، تقول: اللَّهُمَّ اغفرْ لحيِّنا ومَيِّتِنا، وشاهِدنا وغائبِنا، وصغيرِنا وكبيرِنا، ثمَّ الدُّعاءُ الخاصُّ.

ونظيرُ هَذَا من بعضِ الوُجوهِ التَّشَهُّدُ؛ فأوَّله التحياتُ للهِ، ثمَّ سلامٌ عَلَى النَّبِي عَلَى النَّبِي عَلَى النَّبِي عَلَى النَّبِي عَلَى مَلَى عَلَى جَمِيعِ عَبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ.

وفِي الدُّعاءِ الحَاصِّ للميِّتِ تقولُ: «اللَّهُمَّ أَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلَا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ» (١).

أمَّا دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ فواضحةٌ لَيْسَ فِيهَا إشكالٌ، يعني: اجعلْ قبرَهُ خيرًا مِن قصرِه، وواللهِ إن القَبْرَ للمؤمنِ –أسألُ اللهَ أن يجعلني وإياكُم من المؤمنين – خيرٌ من القصور.

وأهلًا خيرًا منْ أهلِه؛ لأنَّ الإِنْسَانَ فِي أهلِه يجدُ منهمُ التنغيصَ أحيانًا، والمخالفةَ أحيانًا، ولا يستقيمونَ لَهُ عَلَى ما ينبغي، فتسألُ اللهَ أن يُبدِلَه أهلًا خيرًا من أهلِه.

وزوجًا خيرًا من زوجِه، هَذَا يُشكلُ عَلَى بعضِ النَّاسِ؛ أَنَّه إِذَا كَانَتِ الجَنَازَةُ امرأةً، فكيفُ تقولُ: زوجًا خيرًا من زوجِه، وهي إن كَانَت منْ أهلِ الجنَّةِ وَهُوَ من أهلِ الجنَّةِ، فهو زوجُها فِي الدُّنيا والآخرةِ؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت في الصلاة، رقم (٩٦٣).

نقول: التبديل يكونُ بالأعيانِ، ويكون بالصِّفَاتِ، فمثلًا إِذَا قلتَ لشخصٍ: أبدَلَ اللهُ صاحبَ جديدٌ، فزوجًا خيرًا من أبدَلَ اللهُ صاحبَ جديدٌ، فزوجًا خيرًا من زوجِه يعني: فِي معاملتِه إياها، ولا شَكَّ أن الزَّوْجَ مَعَ زوجتِه فِي الجُنَّةِ خيرٌ من الزَّوْجِ مَعَ زوجتِه فِي الجُنَّةِ في الدُّنيا.

إذن أبدلُه زوجًا خيرًا من زوجِه، إن كانَ الإِنْسَان لم يتزوجُ، فمعلومٌ أنَّه سيأتيه زوجٌ خيرٌ من زوجِه لَو قُدِّر، وإن كانَ متزوجًا فالمرادُ خيرٌ من زوجه فِي الصِّفَاتِ والمعاشرةِ.

(٢٠٤٦) السُّؤَالُ: كيف يُتِمُّ المسبوقُ صَلَاة الجنازةِ؟

الجَوَابُ: المسبوقُ فِي صَلَاةِ الجنازة يعني أنّه يدخلُ مَعَ الإمامِ وقد فاته بعضُ التَّكبيرِ، ولا أعلمُ فِي هَذَا سُنةً عَن الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لكن العُلَمَاء اجتهدوا فقالُوا: إن خَشِيَ أن تُرفَعَ الجنازةُ فله خيارانِ: إما أنْ يسلِّم مَعَ الإمام، وإما أن يتابعَ التَّكبيرَ ويسلِمَ قبلَ أن تُرفعَ، وأمَّا إذا أمِنَ مِن رفعِ الجنازةِ فليكمِلُ ما فاتَه.

والآن في عادة النَّاسِ هل يخشى الإِنْسَانُ من رفع الجنازة؟

نعم؛ لأنَّ الجنازةَ تُرفَعُ من حين أن يفرغَ الإمامُ، وَعَلَى هَذَا نقولُ للمسبوقِ: أنتَ بالخيارِ؛ إنْ شئتَ سلِّمْ مَعَ الإمامِ؛ لأنَّ فرضَ الكفايةِ حصلَ، وإن شئتَ تابع التَّكبيرَ: اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، وسلِّمْ.



(٢٠٤٧) السُّؤَالُ: هل يُدعَى للطفلِ المتوفَّى أثناء صَلَاة الجنازةِ؟

الجَوَابُ: الطفلُ المتوفَّى لَيْسَ عَلَيْهِ ذنوبٌ؛ لأنَّه لَا تُكتبُ الذنوبُ إِلَّا إِذَا بَلَغَ الإِنْسَانُ، وكانَ عاقلًا، فالمجنونُ لَيْسَ عَلَيْهِ ذنوبٌ، ولو كانَ كبيرًا، والصغيرُ لَيْسَ عَلَيْهِ ذنوبٌ، اللَّهُمَّ اجعلْه فَرَطًا لوالديه وذُخْرًا عَلَيْهِ ذنوبٌ، فيُدعَى بها يناسبُ لوالديه مثل: اللَّهُمَّ اجعلْه فَرَطًا لوالديه وذُخْرًا وشفيعًا مُجَابًا، اللَّهُمَّ ثَقِّلُ به موازينَهما، وأعظِمْ به أُجُورَهما، وألِحِقْه بصالحِ سَلَفِ المُؤْمِنِينَ.

(٢٠٤٨) السُّؤَالُ: ما رأيكم فيمن لَا يُصَلِّي عَلَى الجنائزِ بحجةِ الجهلِ بحالِ الميتِ، فيَقُول: لعلَّ الميتَ يَكُون مِن المبتدِعة، أو أَنَّهُ تارك للصلاةِ، فها ردُّكم عَلَى هؤلاء؟

الجَوَابُ: الحمدُ للهِ، ردي عَلَى هؤلاء أنْ يتوبوا إلى الله عَزَّوَجَلَّ من إساءةِ الظنِّ بالمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ لَو قيلَ له: أتشهدُ أن هَذَا الرجلَ لا يُصَلِّي؟ ما أمكنهُ أن يَقُولَ: نعم، وإنها هُوَ مجرَّدُ وَهم، أو ظَنُّ فاسِدٌ، وإني أقول لهذَا الرجل: أرأيتَ لَو كنتَ أنتَ الميت، وأساء الظنَّ بكَ واحدٌ مِن النَّاسِ وقال: لا تُصَلُّوا عَلَى هَذَا الرجل، أترضى؟ الجَوَاب: لا يرضى أبدًا، فهذَا الميتُ قُدِّم بين أيدينا في بلد إسلام لِنشفعَ لَهُ إلى اللهِ عَرَّفَكَل، وقد قَالَ النَّبِيُ عَيَا اللهِ عَرَفَكَ أَلُو اللهِ عَرَفَعَلَ، وقال النَّبِي عَيَا إلى اللهِ عَرَفَعَلَ، وقال النَّبِي عَيَا إلى اللهِ عَرَفَونَ بِاللهِ شَيْئًا، إلَّا شَفَعَهُمُ اللهُ فِيهِ اللهِ اللهِ عَنَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لا يُشْرِكُونَ بِاللهِ شَيْئًا، إلَّا شَفَعَهُمُ اللهُ فِيهِ اللهِ اللهِ أَلْ اللهِ فَيهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ بِاللهِ شَيْئًا، إلَّا شَفَعَهُمُ اللهُ فِيهِ اللهِ اللهِ أَلْ اللهِ عَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ بِاللهِ شَيْئًا، إلَّا شَفَعَهُمُ اللهُ فِيهِ اللهِ اللهِ أَللهُ فَيهِ اللهِ اللهُ فيهِ اللهِ اللهُ فيهِ اللهِ اللهُ اللهُ فيهِ اللهُ اللهُ فيهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ فيهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها، رقم (١٤٣٢)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب الشفاعة فيها ليس بحرام، رقم (٢٦٢٧). (٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب من صَلَّى عليه أربعون شفعوا فيه، رقم (٩٤٨).

فلا يَجُوزُ للإِنسَان أن يُسيءَ الظنَّ بإخوانهِ المُسْلِمِينَ إلى هَذَا الحلِّ، إلى أن يمتنعَ من الصَّلاةِ عليهم، لكن إِذا قُدِّر أن هَذَا الظنَّ لَهُ قرائنُ يعرِفها الإِنسَان، فهناك أمرٌ يُمكِنه أن يُوَدِّيَ ما يجبُ عَلَيْهِ نحو هَذَا الرجلِ الميتِ ويَسلَمَ مِن تبِعتِه فيها بينهُ وبينَ اللهِ، ألا وَهُو الشرطُ، وَهُو أن يَقُولَ: اللهمَّ إن كَانَ مؤمنًا فاغفر لَهُ وارحْه. وعلَّامُ الغيوبِ جَلَّوَعَلا يعلم أَنَّهُ مؤمن أو غير مؤمنٍ، فَإِنَّ كَانَ مؤمنًا غفر لَهُ إن أجاب الغيوبِ جَلَّوَعَلا يعلم أَنَّهُ مؤمن أو غير مؤمنٍ، فَإِنَّ كَانَ مؤمنًا غفر لَهُ إن أجاب دعاءَك، وإن كَانَ غيرَ مؤمنٍ لم يغفرُ له، والاستثناءُ في الدُّعَاء واردٌ في القُرْآن، قالَ الله تَعَالَى فِي آيات الملاعنة: ﴿فَشَهَدَهُ أَصَاهِمُ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِأَللَةٍ إِنّهُ, لَمِنَ الصَّكِوفِيكَ ﴿ اللهُ تَعَالَى فِي آيات الملاعنة: ﴿فَشَهَدَهُ أَصَاهِمُ أَرْبَعُ شَهَدَتٍ بِأَللَةٍ إِنّهُ, لَمِنَ الصَّكِوفِيكَ ﴿ وَلَلْمَاتِهِ بِأَللَةٍ إِنّهُ لَمِنَ الْكَذِبِينَ ﴿ وَلَا اللهَ إِنّهُ اللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَذِبِينَ ﴿ وَلَيْ وَيَلْمُ إِنَا الْمَالِقِينَ ﴾ [الغذابِ الَّذِي هُو عذابُ الزنا ﴿أَن تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَتِ بِأَللَةٍ إِنّهُ, لَمِنَ الْكَذِبِينَ ﴿ وَالنور: ١-٩].

فالاستثناءُ فِي الدُّعَاء واردُّ، فهَذَا الرجلُ الَّذِي قُدم بين يديكَ، وعندكَ من القرائنِ ما تَخشى أن يَكُون به كافرًا فقل: اللهمَّ إن كَانَ مؤمنًا فاغفرْ لَهُ وارحُمه وعافِه.. إلى آخرِه، وبذلكَ تُؤدِّي ما يجبُ عليكَ نحو أخيكَ إن كَانَ مؤمنًا، وتُبرئ فِمَتَكَ فيها بينكَ وبينَ اللهِ إن كَانَ غيرَ مؤمن.

وقد ذكر ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللهُ فِي كتابه (إعلام الموقِّعِينَ) (١) ، الكتاب المشهور الَّذِي ينبغي لكل قاضٍ أن يَعَضَّ عَلَيْهِ بالنواجِذِ؛ لِأَنَّهُ مبنيٌّ عَلَى كتاب أمير المؤمنينَ عمر بنِ الخطابِ إلى أبي مُوسى فِي القضاء؛ قال: إن شيخ الإسلام ابن تَيْمِيةَ رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ أَشْكُلُ عَلَيْهِ مسائلُ مِن مسائلِ الدِّين، وإن الله تَعَالَى قيَّض لَهُ رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ

⁽١) إعلام الموقعين، لابن القيم (٣/ ٣٠٠).

وَعَلَى آلِهِ وسلَّم فأفتاه، وَلَيْسَ هَذَا التقييضُ كتقييضِ الصُّوفِيَّةِ الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَن الرَّسُولَ عَيَهِ الصَّدَةُ وَالسَّكَمُ معهم باللَّيْل، وإذا قَالُوا ما قَالُوا مِنَ الأَذكارِ والأدعيةِ قَالُوا: مرحبًا مرحبًا مرحبًا بالحضرة، وقَالُوا: جاءَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ، لَا إنها قيَّضَ اللهُ لابن تَيْمِيةَ رَحَمُهُ اللهُ الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ رآه فِي المنامِ، ومنْ رأى النَّبِي عَلَيْهِ عَلَى صفته الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ رآه فِي المنامِ، ومنْ رأى النَّبِي عَلَيْهِ عَلَى صفته المعروفةِ فقد رآهُ حقًّا، لأنَّ الشيطانَ لا يتمثَّلُ به (۱)، يَقُول: فسألَ ابن تَيْمِيةَ رَحَمُهُ اللهُ رسول اللهِ عَنْ أشياءَ؛ منها أَنَّهُ قُدمَ إليه جنائزُ من أهلِ البدع وَهُوَ يشكُ فِي إسلامِهم، فقال لَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ: «يَا أَحْمَدُ، الشَّرْطَ الشَّرْطَ الشَّرْطَ»، أحمدُ هُوَ ابن تَيْمِية رَحَمُهُ اللهُ.

هَذَا الرجلُ تُشكلُ عَلَيْهِ المسألةُ فيُقيضُ الله عَرَّفَجَلَّ لَهُ أَن يرى رسولَه فيُفتيه، لَكِنَّهُ لَيْسَ كلما أشكل عَلَيْهِ أَفتاهُ الرَّسُولُ، إنها هَذِهِ قضيةٌ مرَّت عَلَيْهِ مرةً واحدةً.

وَهَذَا الَّذِي رَآه ابن تَيْمِيةَ رَحِمَهُ اللَّهُ واستفتى فِيهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ صحيح يَدُلِّ عَلَيْهِ القُرْآن.

فنقولُ لإخوانِنا هؤلاءِ: اتقُوا اللهَ فِي أنفسكُم، صلُّوا عَلَى المُسْلِمِينَ، وإذا كَانَ عندكم قرائنُ تُوجِبُ الشكَّ فِي إِيمَان هَذَا الميتِ، فعليكمْ بالشرطِ، والأمرُ بحمدِ اللهِ واسعٌ.



⁽١) كما في الحديث: «مَنْ رَآنِي فِي المَنَامِ فَسَيَرَانِي فِي الْيَقَظَةِ، وَلَا يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي». أخرجه البخاري: كتاب التعبير، باب من رأى النبي ﷺ في المنام، رقم (٢٥٩٢)، ومسلم: كتاب الرؤيا، باب قول النبي عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «من رآني في المنام فقد رآني»، رقم (٢٢٦٦).

(٢٠٤٩) السُّؤَالُ: هَلْ مِنَ المشروعِ أَنْ نَقُولَ فِي أثناءِ الدعاءِ للمَيِّتِ: «اللهُمَّ ارْحَمْنَا إِذا صِرْنَا إلى ما صَارُوا إليه» أَوْ لا؟

الجَوَابُ: هَذَا لِيسَ مِنَ المشروعِ؛ لأَنَّنِي لَا أَعْلَمُ أَنَّه وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللهِ وَسَلَّمَ؛ ولكِنْ لَو قَالَهُ بعدَ أَنْ يَأْتِيَ بالدعاءِ المشروعِ فَلا حَرَجَ.

(٢٠٥٠) السُّؤَالُ: كثيرٌ مِنَ النِّسَاء يسألونَ عَنْ حُكْمِ الصَّلاة عَلَى الجِنَازة، إِذَا جَاءَت وَهُنَّ فِي المَسْجِدِ، هَلْ تُصَلِّي المرأةُ عَلَى الجِنَازَةِ كَمَا يُصَلِّي الرَّجُلُ أَوْ لَا؟

الجَوَابُ: تصلّي المرأةُ عَلَى الجِنازةِ، فَإِذَا جَاءتِ الجِنازةُ، وَالمرأةُ فِي المَسْجِد تُصلي عَلَيْهَا كَمَا يُصَلِّي الرِّجالُ، ولها أجرُ الرِّجالِ، أَمَّا أَنْ تتبعَ الجِنازةَ مِنَ البَيْتِ فإِنَّ مَنْ عَنْهُ، نهي تحريم، أَوْ نَهْيَ كراهةٍ، وهُناكَ فرقٌ بَيْنَ أَنْ تَتْبَعَ المرأةُ الجنازة من بيتها، أَوْ مِنَ المَسْجِد للمقبرةِ، وبين أَنْ تصلي عَلَيْهَا إِذَا حضرتْ، فَالصَّلَاةُ عَلَى الجنازةِ إِذَا حضرتْ حكمُها جَائزةٌ.

وأمَّا اتَّبَاعُ الجنائزِ فقدْ قَالَتْ أَمُّ عطيةَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا: "ثَهِينَا عَنِ اتِّبَاعِ الجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا» (١)، وَقَدْ أَخذَ بعضُ العُلَمَاء رَحَهُ مُولَلَهُ بالجملةِ الأُولى مِنَ الحديث؛ وَهِي قولها: "ثَهِينَا عَنِ اتِّبَاعِ الجَنَائِزِ»، وقَالَ: إِنَّ الأصل فِي النَّهْي التحريمُ، وَأَمَّا قولها: "وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا»، فَهَذَا مِن فهمِها وَالعبرةُ بصيغةِ النَّهْي، وذَهَبَ أَكْثَر العُلَمَاء إِلَى النَّهْي لتحريم، فيكُون النَّهْي للكراهة. أَنَّ معنى قولها: "وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا»؛ أَيْ لَمْ يَكُنِ النَّهْي للتحريم، فيكُون النَّهْي للكراهة.

⁽۱) أخرجه أحمد (٤٥/ ٢٨٤ رقم ٢٧٣٠٣).

(٢٠٥١) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ صلاةِ المرأةِ عَلَى المّيَّتِ؟

الجَوَابُ: المرأةُ تُصَلِّي عَلَى الميتِ كَغَيْرِها مِنَ الرجالِ، وتَدْعُو له، ولا فَرْقَ أَنْ يَكُونَ مِنْ أقارِبِها، لأنَّ دعاءَ النساءِ كدُعاءِ الرجالِ.

(٢٠٥٢) السُّؤَالُ: أَثَابَكُمُ اللهُ، هل قراءة الفاتحة فِي صلاةِ الجنازةِ واجبة؟ وهل يدخل فِيهَا حديث عُبادَة بنِ الصامِتِ؟ وهل يلزَم تسويةُ الصفوفِ لها؟ وهل يلزم التكبيرُ بعد تكبيرة الإحرام؟

الجَوَابُ: صلاةُ الجنازةِ لَا بد فِيهَا من قراءةِ الفاتحةِ؛ لقولِ النَّبِي عَلَيْهِ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ» (١) وهَذَا عامٌ يشمل صلاةَ الجنازةِ ولأنَّ ابنَ عباسٍ وَخَلِيَّةُ عَنْهُا صَلَّى صلاةَ الجنازةِ فقرأَ الفاتحة وجهر بها، وقال: «لِيَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ (٢). ومُراده بقوله: سُنة، أي طريقة النَّبِي عَلَيْهِ وَلَيْسَ مراده بالسُّنة ما يقابل الواجب؛ لأنَّ السنة فِي لسانِ السلفِ الصالح تشملُ الواجبَ والمستحبَّ.

وأمَّا رفعُ اليدينِ فِي صلاةِ الجنازةِ، فَإِنَّهُ مشروعٌ فِي كُلِّ التكبيراتِ: الأُولى والثانية والثالثة والرابعة، وكذلك إن زاد الإِنْسَان خامسةً أو سادسة أو سابعة، فَإِنَّهُ يرفع يديه فِي كُلِّ تكبيرة.

وأما تسويةُ الصفوفِ فِيهَا فَهِيَ كغيرها، فتُسَوَّى فِيهَا الصفوف، ولهَذَا ذكر

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، رقم (٧٥٦)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٤).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة، رقم (١٣٣٥).

جابر رَضَوَالِلَهُ عَنهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْةٍ لَمَا أَعَلَنَ وَفَاةَ النَّجَاشِي، وخرجوا بالنَّاس إلى المصَلَّى صَفُّوا خَلْفَ النَّبِيِّ عَلَيْةٍ صفوفًا كصفوف الصَّلاة (١).

ومن العجبِ أننا نرى في هَذَا المسجدِ الحرامِ ظاهرةً عجيبةً بالنِّسْبَة للجنازةِ، فإذا قدمتِ الجنازةُ، فالَّذِينَ يكونونَ قريبينَ من الإمام تجدهُم يتزاحمونَ تزاحًا عظيًا ليكونوا إلى جنبِ الجنازةِ، وربما يَكُون الواحدُ منهم وحدَه، وهَذَا لَيْسَ مِن السُّنةِ.

(٢٠٥٣) السُّوَّالُ: ماذا يُقال قبلَ التسليمِ فِي الصَّلاةِ عَلَى الميِّت؟

الجُوَابُ: بعضُ العلماءِ يقول: فِي الصَّلاةَ عَلَى الميتِ إِذَا كَبَّرَ الإِنسانُ التكبيرةَ الَّتِي يليها التسليمُ لَا يقولُ شيئًا، ويسكتُ قليلًا ثُمَّ يسلِّم، وبعضهم قَالَ: يقولُ شيئًا، ولكن ما هَذَا الشيء الَّذِي يقوله؟ قَالَ بعضهم: تقول بعد التكبيرةِ الرابعةِ: «اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنَا بَعْدَهُ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ»، وقال بعضهم: تقول: ﴿رَبَّنَا عَلَمُ فِي مَذَا سُنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّادِ ﴾ [البقرة: ٢٠١]، ولا أعلمُ فِي هَذَا سُنَةً عَن رَسُولِ اللهِ عَيْنَهُ اللهِ عَيْنَهُ اللهِ عَنْ اللهِ عَيْنَهُ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

(٢٠٥٤) السُّوَّالُ: استَدَلَّ بَعضُ العُلَماءِ على رَفعِ اليَدَينِ في تَكبيراتِ صَلاةِ الجِنازةِ بالقِياسِ على الصَّلاةِ المُعتادةِ، فَهَل يَجوزُ القِياسُ في العِباداتِ؟

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه، رقم (١٢٤٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب في التكبير على الجنازة، رقم (٩٥١).

⁽٢) انظر المغنى لابن قدامة (٢/ ٣٦٥).

الجَوَابُ: القِياسُ في العِباداتِ مَمنوعٌ؛ وذَلِك لِأنَّ العِباداتِ تُتَلَقَّى مِنَ الشَّرْعِ، ولَيْسَ لَنا أَنْ نَقيسَ شَيئًا عَلَى شَيءٍ إلَّا حَيثُ جازَ ذَلِك في شَريعةِ الله، والَّذينَ قالوا: إنَّه يَرفَعُ يَديهِ في كُلِّ تَكبيرةٍ في صَلاةِ الجِنازةِ أسعَدُ بالدَّليلِ مِنَ الَّذينَ قالوا: إنَّه لا يَرفَعُ إلَّا في التَّكبيرةِ الأولى؛ وذَلِك لأنَّه صَحَّ عن عبدِ الله بنِ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهُا أَنَّه كانَ يَرفَعُ يَدَيه في كُلِّ تَكبيرةِ (۱)، ورُوي عنه مَرفوعًا.

واخَتَلَفَ العُلَمَاءُ في تَصحيحِ المَرفوعِ، والَّذي يَتَبَيَّنُ لِي أَنَّ المَرفوعَ صَحيحٌ؛ لِأَنَّه مُؤَيَّدٌ بِعَمَلِ ابنِ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهُا، فلَوْلا أَنَّ عِندَه أَصْلًا عنِ النَّبِيِّ يَظَلِيْهُ لَم يَفْعَلْه، فإذَا صَحَّ عَنهُ أَنَّه فَعَلَ ورُويَ عَنهُ أَنَّ الرَّسولَ فَعَلَه فإنَّ هَذا المَروِيَّ المَرْفوعَ يَتَأَيَّدُ بِفِعلِ عبدِ الله بنِ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهُا.

فالقَولُ الراجِحُ: أنَّ الإنسانَ في صَلاةِ الجِنازةِ يَرفَعُ يَدَيه في كُلِّ تَكبيرةٍ.



الإحداد:

(٢٠٥٥) السُّؤَالُ: ما واجبات المرأةِ نحو زَوْجِها الْمُتَوَفَّى عنها؟

الجَوَابُ: المرأةُ المتوفَّى عنها يجبُ عليها أَنْ تَتَرَبَّصَ فِي بيتِها ولا تخرجُ مِنْهُ إلَّا لضرورةٍ، ويجبُ عليها أَنْ تَتَجَنَّبَ جميعَ الأشياءِ الَّتِي فِيهَا زِينةٌ من لِباسٍ وحُلِيِّ وطِيبٍ وحُحلٍ ونحوِ هَذا مِمَّا يُعَدُّ زِينةً، ويجوزُ لها أَنْ تخاطِبَ النَّاسَ فِي التليفونِ مثلًا، ويجوزُ لها أَنْ تخاطِبَ النَّاسَ فِي التليفونِ مثلًا، ويجوزُ لها أَنْ تصعدَ إلى السطح، وأن تشاهدَ القمرَ، وقد قالَ بعضُ العوامِّ: إن المرأةَ المُجدَّ

⁽١) علقه البخاري: كتاب الجنائز، باب سنة الصلاة على الجنازة قبل حديث رقم (١٣٢٢)، ووصله في قرة العينين في رفع اليدين في الصلاة (١٠٦).

لَا يجوزُ لها أَنْ تشاهدَ القمرَ؛ لأَنَّ القمرَ عندهُم يَقُولُونَ: إنهُ وجهُ إنسانٍ، فإذا خرجتُ إلى السطحِ وَهِيَ تشاهدُ القمرَ فمعناهُ أَن إنسانًا يشاهدُها. وهَذَا كلهُ من الخُرافاتِ، فلها أَنْ تبقى فِي بيتِها وتذهبَ إلى فوقَ وإلى تحتَ كمَا تريدُ.

(٢٠٥٦) السُّؤَالُ: هل يجوزُ للمرأةِ التي فِي حِدَادٍ أَنْ تَخْرُجَ لصلاةِ التراويحِ؟

الجَوَابُ: لَا بُدَّ أَنْ نَسَأَلَ: مَنْ هِي المرأةُ التي يَلْزَمُها الإحدادُ؟ المرأةُ التي يَلْزَمُها الإحدادُ هي المرأةُ الله قَلْ عنها زَوْجُها، والإحدادُ تابعٌ للعِدَّةِ يطولُ بِطُولِها، ويَقْصُرُ بِقَصَرِها، فلو كانتِ المرأةُ التي تُوفِي عنها زَوْجُها حاملًا، ووضعتْ بعدَ يومينِ مِنْ وفاتِه، فقدِ انتهتْ عِدَّتُها، وانتهى إحدادُها أيضًا.

ولو أنَّ المرأةَ التي تُوفِيَ عنها زَوْجُها كانتْ حائلًا، يعني: لَيْسَ فِيهَا حملٌ؛ فإنَّه يَلْزَمُها أَنْ تَعْتَدَّ أربعةَ أَشْهُرٍ وعشرةَ أيامٍ، وأنْ تُحِدَّ فِي هَذِهِ الْدَّةِ كُلِّها.

وينبغي أَنْ نَعْلَمَ أيضًا ما هو الإحدادُ؟ الإحدادُ: هو اجتنابُ المرأةِ كُلَّ ما يُجَمِّلُها ويُزَيِّنُها، ويدعو إلى جِمَاعِها، فتَتَجَنَّبُ الأمورَ التاليةَ:

أُوَّلًا: كُلُّ لِبَاسٍ جميلٍ، فَلا يَحِلُّ لها -أيْ: للمحِدِّ - أَنْ تَلْبَسَ الثيابَ الجميلة. والثيابُ الجميلةُ هي التي إذا لَبِسَتْها المرأةُ قيلَ: إنَّها قد تَزَيَّنَتْ. وبناءً عَلَى ذلكَ، تكونُ الألبسةُ العاديةُ لا تنافي الإحداد، سواءٌ أكانَ لَوْنُها أخضرَ، أو أسود، أو أحرَ، أو بُنيًّا، أو غيرَ ذلك، المُهِمُّ ألَّا يكونَ الثوبُ ثَوْبَ زِينَةٍ.

ثانيًا: تَتَجَنَّبُ التَّحَلِّي بالذهبِ أوِ الفضةِ أو غَيْرِهما، فجميعُ ما يُعَدُّ خُلِيًّا فإنَّها

تَتَجَنَّهُ، سواءٌ أكانَ ذَهَبًا أو فضةً أو غَيْرَهما. فإذا كانتْ تَرْتَدِي خواتم، فالواجبُ خَلْعُها، لكِنْ إذا كانتِ الأسورةُ لاَ تَنْخَلِعُ خَلْعُها، لكِنْ إذا كانتِ الأسورةُ لاَ تَنْخَلِعُ إلاّ بالقصِّ؛ لأنها ضَيِّقَةٌ، فهل يَلْزَمُها أَنْ تَقُصَّها؟ الجوابُ: نَعَمْ، يَلْزَمُها أَنْ تَقُصَّها؟ لأَنَّ قَصَّها ليسَ فِيهِ تَلَفُ لها، وإنَّها هو قد يُنْقِصُ مِنَ القيمةِ، ولكِنْ ما لاَ يَتِمُّ الواجبُ إلاّ به فهو وَاجِبٌ.

وإذا كَانَتِ المرأةُ المُحِدُّ تَسْتَعْمِلُ سِنَّا مِنْ ذَهَبِ، فهل يَلْزَمُها خَلْعُه؟ يُنْظَرُ ؛ إِذا كَانَ فِي خَلْعِه مَضَرَّةٌ ، فإنَّه لَا يَلْزَمُها الخَلْعُ ، وإذا لم تَكُنْ فِيهِ مَضَرَّةٌ تَخْلَعُه. يعني : لَو فَرَضْنَا أَنَّ السِّنَّ مُلَبَّسٌ تَلْبِيسًا، فإنَّ هَذَا سَهْلُ أَنْ تَخْلَعَهُ ، وأمَّا إِذا كَانَ لَا يُمْكِنُ خَلْعُه إلَّا بمضرةٍ عليها ؛ فإنَّما لَا تَخْلَعُه ، لكِنْ يَحْسُنُ أَنْ تَحَاوِلَ إخفاءَه بقَدْرِ الإمكانِ . خَلْعُه إلَّا بمضرةٍ عليها ؛ فإنَّما لَا تَخْلَعُه ، لكِنْ يَحْسُنُ أَنْ ثَحَاوِلَ إخفاءَه بقَدْرِ الإمكانِ .

ثالثًا: تَتَجَنَّبُ كلَّ أنواعِ الطِّيبِ، يعني: لَا تَتَطَيَّبُ، لَا فِي بَدَنِها، ولا فِي ثِيَابِها، لَا فِي البَخُورِ، ولا فِي العُودِ، ولا غَيْرِها، كلُّ أنواعِ الطِّيبِ، إلَّا إِذَا طَهُرَتْ مِنَ الحَيضِ، فَلا حَرَجَ أَنْ تَتَطَيَّبَ بِالبَخُورِ؛ مِنْ أَجْلِ الرائحةِ التي تَبْقَى بعدَ الحيضِ. الحيضِ، فَلا حَرَجَ أَنْ تَتَطَيَّبَ بِالبَخُورِ؛ مِنْ أَجْلِ الرائحةِ التي تَبْقَى بعدَ الحيضِ.

رابعًا: أَنْ تَتَجَنَّبَ جميعَ التزْيِينَاتِ، مثلَ الكُحْلِ، والمكياجِ، والتحميرِ، والتحميرِ، والتسويدِ، وما أَشْبَهَ ذلكَ، فكلُّ شيءٍ يكونُ فِيهِ التجميلُ فإنَّها تَتَجَنَّبُه.

فإنْ قيلَ: الباروكةُ هل تَتَجَنَّبُها؟ نقولُ: نَعَمْ، والباروكةُ مِنَ الأصلِ فِي حِلِّها نَظَرٌ، أَوْ عَلَى الأقلِّ فِي حِلِّها تفصيلُ.

خامسًا: الخروجُ مِنَ البيتِ، فَلا يجوزُ لها أَنْ تخرجُ مِنَ البيتِ الذي مَاتَ زَوْجُها وهي ساكنةٌ فيه، إلَّا لحاجةٍ، نهارًا، أو لِضَرُورَةٍ ليلًا. إذن، الحروجُ فِي الليلِ أَشَدُّ مِنَ الحروجِ فِي النهارِ، والحاجةُ فِي النهارِ أَنْ تكونَ هَذِهِ المرأةُ ليسَ عندَها مَنْ

يأتي لها بطعامِها وشَرَابِها، أوْ يكونَ الذي يأتي بالطعامِ والشرابِ غيرَ حاضِرِ الآنَ، فتحتاجُ إلى الخروج.

ومِنْ ذَلِكَ أيضًا: إِذَا كَانَتْ مُدَرِّسَةً ولَم تُعْطَ فَرِصةً، ومِنْ ذَلَكَ إِذَا كَانَتْ طَالَبةً تَحْتَاجُ إِلَى الْحَرُوجِ للاختبارِ، ولا يَتَسَنَّى لَها أَنْ تُخْتَبَرَ فِي بَيْتِها، فَإِنَّ هَذَا كَلَّه مِنَ الحَاجةِ. قَتَاجُ إلى الحَرورةُ فِي الليلِ، فَمثلَ أَنْ يكونَ البيتُ آيِلًا للسقوطِ، ويَكْثُرُ المطرُ فِي تلكَ أَمَّا الضرورةُ فِي الليلِ، فَمثلَ أَنْ يكونَ البيتُ آيِلًا للسقوطِ، ويَكْثُرُ المطرُ فِي تلكَ الليلةِ، وتَخْشَى أَنْ يَسْقُطَ البيتُ، فحينئذٍ تخرجُ للضرورةِ، أو يَحترق البيتُ، وتخشى إنْ بَقِيتُ أَنْ تَحْرَجَ حينئذٍ.

فهذِهِ خمسةٌ كُلُّها تَتَجَنَّبُها الْمُحِدُّ.

وهنا أسئلةٌ:

أوَّلا: هل يجوزُ للمُحِدِّ أَنْ تَخاطِبَ الرجالَ؟ الجوابُ: هي فِي مخاطبةِ الرجالِ كغَيْرِ المُحِدِّ، فيجوزُ أَنْ تَرُدَّ عَلَى قارعِ البابِ، ويجوزُ أَنْ تُكلِمَ الرجالَ عمومًا؛ لأَنَّ كلامَ المرأةِ للرجلِ -إذا لم يُخشَ مِنْهُ الفتنةُ - ليسَ بحرامٍ، الحرامُ أَنْ تَخْضَعَ المرأةُ بالقَوْلِ؛ لِقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَا: ﴿ فَلَا تَخْضَعَنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلّذِي فِي قَلْمِهِ مَرَضٌ ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

ثانيًا: هل يجوزُ للمُحِدِّ أَنْ تَبْرُزَ للقمرِ ليلةَ النصفِ؟ يعني مثلًا: تخرجُ لساحةِ البيتِ، أو للسطحِ مثلًا، فهل يجوز أَنْ تَبْرُزَ له؟ نَعَمْ، يجوزُ أَنْ تَبْرُزَ له. وقد سَمِعْنَا عندَ العامَّةِ، أَوْ بَعْضِ العامَّةِ أَنَّه لَا يجوزُ.



(٢٠٥٧) السُّؤَالُ: هلْ يجوزُ للمرأةِ أَنْ تُؤَدِّيَ العمرةَ وهيَ فِي أيامِ العِدَّةِ بعدَ أَنْ تُؤفِّيَ عنها زَوْجُها؟

الجَوَابُ: لا، لَا يجوزُ لها؛ لأنَّ المرأةَ المُحِدِّ يجبُ أَنْ تَبْقَى فِي البيتِ الذي مَاتَ زَوْجُها وهي فيه، فإذا انتهتِ العِدَّةُ فلْتُحْرِمْ بالعُمْرَةِ أو غَيْرِها.



وصنع الطعام لأهل الميت:

(٢٠٥٨) السُّوَالُ: كيف يُصْنَعُ الطعامُ لأَهْلِ المَيِّتِ، وهل يجوزُ لأقارِبِهِم أَنْ يَأْكُلُوا معهم؟

الجَوَابُ: صُنْعُ الطعامِ لأهلِ الميِّتِ أَنَّ أهلَ الميتِ إِذَا اشْتَغَلُوا بسببِ مُصِيبَةٍ وانشَغَلُوا عَن إعدادِ الطعامِ لهم فإنَّه يُسَنُّ لِمَنْ عَلِمَ بمصيبتِهِمْ أَنْ يَبْعَثَ إليهم بطعامٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ حين جاءً نَعْيُ جعفرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «اصْنَعُوا لِآلِ بطعامٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ: «فَقَدْ أَتَاهُمْ جَعْفَرٍ طَعَامًا فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ » (١) ، وفي قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ: «فَقَدْ أَتَاهُمْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ » إشارة إلى أنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مُسْتَحَبًّا عَلَى سبيلِ الإطلاقِ، ولكِنَّه مستحبُّ إِذَا كَانَ أَهْلُ الميتِ قَدِ انشَغَلُوا عَنْ إعدادِ الطعامِ، أمَّا إِذَا كَانَ الأَمرُ طَبِيعِيًّا حكما هو المعروفُ في عَهْدِنا الآنَ – فإنَّه لَا يُسَنُّ أَنْ يُبْعَثَ إليهم بطعامٍ؛ لأنَّ المُيعيًّا حكما هو المعروفُ في عَهْدِنا الآنَ – فإنَّه لَا يُسَنُّ أَنْ يُبْعَثَ إليهم بطعامٍ؛ لأنَّ المُحْمُ يَدُورُ مع عِلَّتِه وُجُودًا وعَدَمًا، فالنبيُّ عَيْدِ الصَّلاةِ وَالكَ اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ عَلَى هَذُو اللهُ اللهُ مَا اللهُ مَعْلُوا عَنْ إللهُ مَعَلَى اللهُ عَلَى هَذَا فإذا لم يَكُنْ هناكَ إِشْغَالُ فإنَّه لَيْسَ هُنَاكَ طعامٌ.

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب صنعة الطعام لأهل الميت، رقم (٣١٣٢).

وإذا صُنِعَ طعامٌ وبُعِثَ إلى أَهْلِ الميتِ عَلَى الوَجْهِ المشروعِ فلهم أَنْ يَأْكُلُوا منه، وإذا كَانَ عِنْدَهُم أَحَدٌ مِنْ أقارِبِه فله أَنْ يَأْكُلَ معهم، وأمَّا أَنْ يَدْعُوا الناسَ إليه فإنَّ هَذَا نوعٌ مِنَ النِّيَاحَةِ، ولهذا يُكْرَهُ لأَهْلِ الميِّتِ أَنْ يَصْنَعُوا طعامًا ويَدْعُوا الناسَ إليه، وجذا يُعْلَمُ أَنَّ مَا يَصْنَعُه بعضُ المسلمين اليومَ إذا مَاتَ لهم مَيِّتٌ صَنَعُوا طعامًا أَو قَهْوَةً أو شايًا وجَمَعُوا الناسَ إليه يُعْلَمُ أَنَّ هَذَا يُعَدُّ مِنَ النياحةِ ومِنَ البِدَعِ.

(٢٠٥٩) السُّؤَالُ: هُنَاكَ عادَةٌ عندَ كثيرٍ مِنَ الناسِ، وهي أنهُمْ إِذَا مَاتَ لَمُمُ السِّوَالُ: هُنَاكَ عادَةٌ عندَ كثيرٍ مِنَ الناسِ، وهي أنهُمْ إِذَا مَاتَ لَمُمُ اللِّتُ يقومُ بعضُ جيرانِهِ أو معارِفُ أهلِهِ بدْعَوةِ أهلِ الميِّتِ وعمَلِ ذبائحَ مطبوخَةٍ الميِّتِ يقومُ بعضُ جيرانِهِ أو معارِفُ أهلِهِ بدْعَوةِ أهلِ الميِّتِ وعمَلِ ذبائحَ مطبوخَةٍ وجاهِزَةٍ تُقَدَّم لهم ولمَنْ حضرَ عندَهُم ويقولون: إن هَذَا لَيْسَ باجتهاعٍ، وإنها إطعامُ طعام، فها حُكْمُ هَذَا العمَلِ؟

الجَوَابُ: لَا بِأْسَ إِذَا كَانَ هَذَا إطعامُ طعامٍ، وهم صَادِقُونَ يوزِّعُونَهُ عَلَى البيوتِ، لكن هؤلاءِ يجْمَعُونَ الناسَ، وإني أقولُ كها قالَ الإمامُ مالِكُ رَحَهُ اللهُ: «لن يُصْلِحَ آخِرَ هَذِهِ الأُمَّةِ إلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلَهَا» (١)، فهل السلَفُ كانُوا يفْعَلُون ذلِكَ؟ يُصْلِحَ آخِرَ هَذِهِ الأُمَّةِ إلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلَهَا» (١)، فهل السلَفُ كانُوا يفْعَلُون ذلِكَ؟ أبدا، فأكثرُ ما يلبِّسُ به الَّذِينَ يَجتَمِعُونَ عندَ أهلِ الميِّتِ أن النَّبِيَّ عَيَيْهِ لها جَاءَ نَعْيُ أبدا، فأكثرُ با جاءً نَعْيُه قالَ النَّبِيُّ جعفرِ بنِ أبي طالِبٍ، وَهُو ابنُ عمِّ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لها جاءً نَعْيُه قالَ النَّبِيُّ لاهله: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَإِنَّهُ قَدْ أَتَاهُمْ أَمْرٌ شَعَلَهُمْ "")، والطعامُ فِي

⁽١) الشفا للقاضي عياض (٢/ ٨٨)، والاعتصام للشاطبي (١/ ١١١).

⁽۲) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب صنعة الطعام لأهل الميت، رقم (۳۱۳۲)، والترمذي: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يُصْنَعُ لأهل الميت، رقم (۹۹۸)، وقال: هذا حديث حسن. وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يُبْعَثُ لأهل الميت، رقم (۱۲۱۰).

عَهْدِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَيْسَ مَتَيَسِّرًا لَكُلِّ أَحدِ، فهؤلاءِ انشَغَلُوا بمُصِيبَهِمْ عَن إصلاحِ الطعامِ لِمُمْ، فقال: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَإِنَّهُ قَدْ أَتَاهُمْ أَمْرٌ شَغَلَهُمْ»، ويكون هَذَا من بابِ المساعَدةِ، ليسَ طعامًا يُصنَعُ للعَزاءِ، بل هو طعامٌ يُرادُ به إعانَةُ المصابِينَ عَلَى أن يَطعَمُوا؛ لأنه أتاهُمْ ما يَشغَلُهم.

وهل حَضَرَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الطعامَ عندَ آلِ جَعْفَرٍ؟ أبدًا ولا أَحَدٌ مِن أقارِبِ الرسولِ، ولا أحدٌ من أقاربِ آلِ جعْفَرٍ فيها نَعْلَمُ.

أما الناسُ الآن فتَجِدُ موائدَ عظيمةً، يذبَحُونَ خَرُوفا أو خَرُوفَيْنِ، أو أكثر، هَذَا يدخُلُ، وهَذَا يخرُجُ، حَتَّى إنك إِذَا مَرَرْتَ بالمأتمِ قلتَ: هَذَا حَفْلُ عُرسٍ، أنوارٌ مضاءةٌ، وكراسِي، هَذَا يدخلُ، وهَذَا يخرُجُ، ثم يشْتَرُونَ بآياتِ الله ثَمنًا قليلا، يأتُونَ بواحِدٍ يقْرَأُ القرآنَ بأُجْرَةٍ، والعَجِيبُ أن هَذَا الذي قَرَأَ القُرآنَ بأُجْرَةٍ يأثَمُ عَلَى أخذِ بواحِدٍ يقْرَأُ القرآنَ بأُجْرَةٍ، والعَجِيبُ أن هَذَا الذي قرَأَ القُرآنَ بأُجْرَةٍ يأثَمُ عَلَى أخذِ أَجْرَةٍ عَلَى كِتابِ اللهِ، والميِّتُ لَا ينتَفِعُ به؛ لأن هذِهِ القراءة استعاض عنها القارِئُ أَجْرَةٍ عَلَى كِتابِ اللهِ، والميِّتُ لَا ينتَفِعُ به؛ لأن هذِهِ القراءة استعاض عنها القارِئُ ثَمنًا مِنَ الدُّنيَا، ومَن عَمِلَ عملًا للدنيا حَبِطَ عملُهُ، قالَ الله تَعالَى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ اللّهِ اللهُ يَعْمَلُونَ ﴾ [مود:٥٠- الْحَيَوْةَ الدَّنيَا وَذِينَاهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ اللهُ يَعْمَلُونَ ﴾ [هود:٥٠- الْحَيَوْةَ الْاللهُ يَعْمَلُونَ ﴾ [هود:٥٠- اللهُ فِي اللهُ خَرَةِ إِلّا النّك أَنْ وَحَيِطَ مَا صَنعُوا فِيهَا وَهُمْ فِيهَا وَهُمْ عَمْ اللهُ عَمْلُونَ اللهُ الذَى عَمَلُ هَذَا القارِئ حابِطًا، فأين الأجرُ؟

إذن: هُنَاكَ خَسَارَةٌ مالِيَّةٌ بدونِ فائدَةٍ، وخسارَةٌ دِينِيَّةٌ عَلَى هَذَا القَارِئِ، وإذا كَانَ هَذَا العِوَضُ من مالِ المتَوَقَّ، وفيهِمْ قُصَّار صارَ هَذَا مِن بابِ أكلِ مالِ البَتِيمِ، كَانَ هَذَا اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُونَ أَمُولَ الْيَتَنَمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُونَ فِي بُطُونِهِمْ فَاللَّا الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُونَ أَمُولَ الْيَتَنَمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُونَ فِي بُطُونِهِمْ فَاللَّا وَسَيَصَلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ [النساء:١٠].

ولذلك فهذِهِ نصيحة لله عَرَّوَجَلَ ولإخواني المسلِمِينَ أَن يَدَعُوا هذِهِ الأمور، وأَن الإنسانَ إِذَا أُصِيبَ بمُصِيبَةٍ يقولُ ما قالَ الصابرون: ﴿إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِعُونَ﴾ وأن الإنسانَ إِذَا أُصِيبَ بمُصِيبَةٍ يقولُ ما قالَ الصابرون: ﴿إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِعُونَ﴾ [البقرة:٢٥٦] يستَرْجِعُ ويقولُ: «اللهُمَّ أَجِرْنِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا» (١)، فإذا قال ذَلِكَ بإيهانٍ آجَرَهُ الله عَلَى مُصِيبَتِهِ، وأَخلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا.

وسأُحدِّثُكُم بقصَّةٍ يتبَيَّنُ بها مصداقُ هَذَا الحديثِ، ماتَ أبو سلَمةَ وَعَالِلَهُ عَنْهُ وَرُوجتُهُ أُمُّ سلَمةَ بنتُ عَمِّهِ، وَهُو مِنْ أحبِّ الناسِ إليها، ولها ماتَ أبو سَلَمة حَزِنَتْ عليهِ، وكَانَت قد سَمِعَتِ النَّبِيَّ عَلَيْهُ يقولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ، فَيَقُولُ: ﴿إِنَّا عِلَيهِ وَإِنَا إلِيّهِ رَجِعُونَ ﴾ اللهُمَّ أَجِرْنِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْها، إِلَّا أَجَرَهُ اللهُ لِيهِ وَإِنَّا إليّهِ رَجِعُونَ ﴾ اللهُمَّ أجرْنِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْها، إِلَّا أَجَرَهُ اللهُ صَيبَتِهِ، وَأَخْلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْها» تقول رَحَيَالِلهَ عَنْها: فقلتُ ذلِكَ مؤمِنةً بقولِ الرسولِ فِي مُصِيبَتِهِ، وَأَخْلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْها» تقول رَحَيَالِلهَ عَنْها: فقلتُ ذلِكَ مؤمِنةً بقولِ الرسولِ صَلَاللهُ عَلَيْهِ وَعَلَالهِ وَسَلَمَةً؟ أبو بكور، عُمَرُ، صَلَاللهُ عَلَيْهُ مَنْ فَلَانُ عَلَيْ اللهِ عَلَيْهُ مَنْ أَلِي سَلَمَةً؟ أبو بكور، عُمَرُ، عثمانُ، عَلِيٌّ، فلانٌ فلانٌ، تفكِّرُ فِي نَفْسِها، مَن هَذَا الذي سيكون خيرًا مِن أبي سَلَمَة؟ عثمانُ، عَلِيٌّ، فلانٌ علانٌ، تعلَمُ أنه لَا بُدَّ أن يَقَعَ ما قالَ الرَّسولُ عَلَيْهَ المَدَالَةُ وَالسَلَمَةُ واذا برسولِ اللهِ عَلَيْهُ يَتَزَوَّجُها بعدَ أبي سَلَمَةً ، فكان تفكِّرُ: مَن خيرٌ من أبي سَلَمَةً ؟ فإذا برسولِ اللهِ عَلَيْهُ يَتَزَوَّجُها بعدَ أبي سَلَمَةً ، فكان تفكِّرُ: مَن خيرٌ من أبي سَلَمَةً ؟ فإذا برسولِ اللهِ عَلَيْهُ يَتَزَوَّجُها بعدَ أبي سَلَمَةً ، فكان

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند المصيبة، رقم (٩١٨).

خيرًا من أبِي سَلَمَةً، والله خير.

وقد قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاءُ وَالسَّلامُ حين دَخَلَ عَلَى أَبِي سَلَمَة وقدْ شَخَصَ بِصَرُهُ بِخروجِ رُوحِهِ فأغمضَ عَيْنَيْهِ وقالَ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ البَصَرُ »(۱)، سبحان الله، إذَا ماتَ الإنسان يرى رُوحَهُ خارجَةً مِن بدنِهِ فيشخُصُ بصَرُهُ فِي رُؤيَتِهَا، أحسنَ الله لِي ولكُمْ الحَاتِمَةَ، ثم أغمْضَ عَيْنَيهِ وقالَ: «اللهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ وَارْفَعْ دَرَجَتُهُ الله لِي ولكُمْ الحَاتِمَةَ، ثم أغمْضَ عَيْنَيهِ وقالَ: «اللهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ وَارْفَعْ دَرَجَتُهُ إِللهُ لِي ولكُمْ الحَاتِمِينَ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ العَالَمِينَ، وَافْسَحْ لَهُ فِي الغَابِرِينَ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ العَالَمِينَ، وَافْسَحْ لَهُ لِي قَرْمِ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ»، خمسُ جُمَلٍ والله تَزِن الدُّنْيَا كلّهَا، لَو وُزِنَتِ الدُّنْيا كلها بها لوزَنَتِ الدُّنْيا.

فهناكَ شيءٌ تحقَّقَ فِي الدُّنْيا ورَآهُ الناسُ، وَهُوَ أَنه صَارَ خَلَفهُ فِي عَقِبِهِ أَفْضَلَ البَشَرِ، وَهُوَ رسولُ الله ﷺ، والجُّمَلُ الأربَعُ نرجُو اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَن يكونَ حقَّقَها لأبي سلَمَةَ رَضِيُلِيَّهُ عَنْهُ.

فعلينًا بالصَّبْرِ والاحتسابِ عندَ المصائبِ، وأن نتَّبِعَ فِي ذَلِكَ طريقَ السلَفِ الصالِحِ، فلن يُصلِحَ آخرَ هذِهِ الأُمَّةِ إلا ما أَصْلَحَ أُوَّلَهَا.

-63P-

(٢٠٦٠) السُّؤَالُ: قلت فضيلتكم: إن وضع الطعامِ لأهلِ الميتِ من النياحةِ، لكن الرسول ﷺ أمر بوضعِ الطعامِ لأهلِ جعفرِ بنِ أبي طالبٍ عندما استشهد فِي إحدى الغزوات؟

الجَوَابُ: هَذَا صحيح أَنَّهُ لَمَا استُشهد جعفرُ بنُ أبي طالب رَضِالِيَّهُ عَنْهُ قَالَ النَّبِيّ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت والدعاء له إذا خُضِرَ، رقم (٩٢٠).

عَلَيْ الْمُنعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْعَلُهُمْ اللهُ النّبِي عَلَيْ اللهُ النّبِي عَلَيْ اللهُ اللهُو

(٢٠٦١) السُّؤَالُ: إِذَا قَالَ قَائلَ: كيف جعل السلفُ صُنْعَ الطعامِ واجتماع النَّاسِ إليه من النِّياحة مع قول النَّبِيِّ عَلِيْهُ حين جَاءَ نَعْي جَعْفَرِ بنِ أبي طالبٍ: «اصْنَعُوا لِنَّاسِ إليه من النِّياحة مع قول النَّبِيِّ عَلِيْهُ حين جَاءَ نَعْي جَعْفَرِ بنِ أبي طالبٍ: «اصْنَعُوا لِلَّالِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ»؟

الجواب عَن هَذَا أن نقول:

أولًا: إن النَّبِي ﷺ لم يأمرْ بِصُنع طعامٍ يكونُ كالوَلِيمة يُدعَى إليه النَّاسُ، وإنها أمرَ بِصُنْع طعامٍ عَلَى قَدْرِ حَالِهِم فقطْ، ويَفِي حاجَتهم.

ثانيًا: إن النَّبِي ﷺ أمر بِصُنْعِ الطعامِ ودفعه إِلَى آل جعفرٍ لَا من أجلِ أن يجمعَ النَّاسَ عَلَيْهِ، ويجمعَ القُرَّاءَ، ويبكونَ أو يتباكونَ، بل لدفع الضرورةِ فقط.



⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب صنعة الطعام لأهل الميت، رقم (۳۱۳۲)، والترمذي: أبواب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت، رقم (۹۹۸)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يبعث إلى أهل الميت، رقم (۱۲۱۰).

العزاء:

(٢٠٦٢) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ اجتماعِ أهلِ الميِّتِ عندَ المقبُرَةِ عَلَى هيئةِ صَفِّ مرَتَّبٍ ليقومَ الناسُ بتَعْزِيَتِهِمْ، كما هُو حاصِلُ هذِهِ الأيَّامِ؟

الجَوَابُ: اجتهاعُ الناسِ للعَزَاءِ عَلَى هَذَا الوَجْه يُريدُونَ به أَنْ يُيَسِّرُوا عَلَى مَن أَرَادَ التعْزِيَةَ، لئلا يتَفَرَّقُوا فِي أَنحاءِ المَقْبَرَةِ فيسألُ الناسُ: أينَ فُلانٌ؟ أين فلانٌ؟ فيقول: إنَّهُمْ يَصُفُّونَ هَذَا الصَّفَّ لأن ذَلِكَ أيسَرُ.

لكن الشيءَ الَّذِي لَا ينْبَغِي أَنْ يُفعَلَ هو أن هؤلاءِ المَعَزِّينَ إِذَا مَرُّوا بالجَهَاعَةِ صَارُوا يمْسَحُونَ عَلَى صُدورِهِمْ ويُقَبِّلُونَهُم، وهَذَا لَا وجْه له، فليسَ هُنَاكَ تَقْبِيلُ عندَ العَزاءِ، ولا مسحُ صَدْرٍ.

ثم إن العزاءَ إنها يكونُ للمُصابِ، سواءٌ كانَ قرِيبًا، أو زَمِيلًا، أو صَدِيقًا، أو غيرَ ذلك، كل مَن أُصِيبَ بمُصِيبَةٍ فَإِنَّهُ يُعَزَّى.

ومعْنَى التَّعْزِيَةِ: أَن تَأْتِي بِالأَلْفَاظِ التِي تُقَوِّي عزيمة هَذَا المصابِ عَلَى الصَّبْرِ، هَذَا هو المرادُ بِالتَّعْزِيَةِ، وما أحسنَ ما عَزَّى بِه النَّبِيُّ عَلَيْ إحْدَى بَنَاتِهِ حِين قالَ للرَّجُلِ الذي أَرسلَتْهُ إلى رسولِ اللهِ صَلَّلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ لَمَذَا الرَّجُلِ: «ارْجعْ إلَيْهَا الذي أرسلَتْهُ إلى رسولِ اللهِ صَلَّلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ لَمَذَا الرَّجُلِ: «ارْجعْ إلَيْهَا فَأَخْبِرْهَا أَنَّ للهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمَّى، فَمُرْهَا فَلْتَصْبِرْ فَأَخْبِرْهَا أَنَّ للهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمَّى، فَمُرْهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ »(۱)، هَذَا هُو العَزاءُ النافِعُ، أما العزَاءُ الذي يوجَدُ عند بعضِ الناسِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَنَّ أَيَّا مَا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، رقم (١٢٢٤)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت، رقم (٩٢٣).

يأتُونَ بألفاظِ تَبْعَثُ عَلَى الحُزن، كقولهم: أَعْظَمَ اللهُ أَجْرَكَ بوالِدِكَ الذي يأتي لكَ بالخُبزِ والطعَامِ والأكلِ والكِسْوَةِ، ويدْفَعُ إيجارَ البيتِ، ويأتي بالسَّيَّارَةِ، أَعْظَمَ الله أَجرَكُمْ عَلَى هَذَا الفَقِيدِ. فهذا يزِيدُهُم حُزْنًا، ولا يُرَوِّحُ عنْهُم، ولهذا يُنْهَى عَن العزَاءِ بمثلِ ذلِكَ.

وخرَجَ عَلِيٌّ بنُ عَقِيلٍ رَحْمَهُ اللهُ أحدُ الفُقهاءِ الحنابِلَةِ، خرَجَ فِي جِنازَةِ أكبرِ أُولادِهِ، وكان هَذَا الولَدُ طالِبَ عِلْم، وكان مَعْبُوبًا لدَىْ أبيهِ ولَدَى الناسِ، فليًا دُفِنَ الولَدُ أو لم يدْفُنْ المهِمُّ أنه فِي المَقْبُرَةِ صاحَ رجلٌ بأعْلَى صوتِهِ وقال: ﴿يَكَأَيُّهَا ٱلْعَزِيرُ الولَدُ أَو لم يدْفُنْ المهِمُّ أنه فِي المَقْبُرَةِ صاحَ رجلٌ بأعْلَى صوتِهِ وقال: ﴿يَكَأَيُّهَا ٱلْعَزِيرُ إِنَّ لَا يَهُ مَنَ ٱلمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف:٧٨]، إِنَّ لَذُهُ أَبًا شَيْخًا كَمِيرُافَخُذُ أَحَدَنَا مَكَانَهُ ﴿ إِنَّا نَرَىكَ مِنَ ٱلمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف:٧٨]، يعْنِي: يتَمَنَّى أَنْ يَكُونَ فداءً لهذا الولدِ لِأَجْلِ أَنْ يبْقَى لأبيهِ الشيخِ الكبيرِ، لما سَمِعَ يعْنِي: يتَمَنَّى أَنْ يَكُونَ فداءً لهذا الولدِ لِأَجْلِ أَنْ يبْقَى لأبيهِ الشيخِ الكبيرِ، لما سَمِعَ الناسُ هَذِهِ الآية ضَجُّوا بالبُكاءِ بَكُوْا فقَامُ ابنُ عَقِيلٍ رَحْمَهُ اللهُ وقال: يَا هَذَا إِنْ كَانَ النَّسُ عَلِيهِ الأَنْ وَلَمْ يَنْزِل لِلنَّوْحِ بَلْ لِتَسْكِينِ الأَحْزَانِ (١).

فتأمَّل، رَجُلُ أَتَى بآيَةٍ مِنَ القُرآنِ وقالَ مِثلَ هذَا الكلامِ، نعَمْ لأنه أَتَى بها فهَيَّجَ أَحزانَ الناسِ، فهكذا بعْضُ الناسِ عندَ العَزاءِ يأتي بالألفاظِ التِي تُهيِّجُ المُصَابَ، فيزُدَادُ بكاءً وَحُزنًا، فليسَ يقولُ لَهُ: يا أخِي اصِبْرِ واحتَسِبْ، هَذَا مِنَ اللهِ وإليه، للهِ منا أَخَذَ ولَهُ ما أَبْقَى، وكلُّ شيءٍ عندَهُ بأجلِ مسَمَّى. لا يقول هذا.

كذلك أيضًا يُوجَدُ فِي بعضِ المناطِقِ مَنْ يجعلُونَ أيامَ العَزاءِ كأيامِ الزَّواجِ، بحيثُ يجْتَمِعُ الناسُ بِمَحْفِلٍ كبيرٍ فِي خِيامٍ لها أنوارٌ وإضاءَةٌ، يدخُلُ رجلٌ ويَخْرجُ آخَرُ بقَهْوَةٍ تُصَبُّ، وشاي يُشرَبُ، وهكذا، فتكون أيامُ الموتِ كأنَّها أيامُ سُرورٍ،

⁽١) كشاف القناع عن متن الإقناع، للبهوتي (٢/ ١٦٤).

حَتَّى إِنْ مَن يمُرُّ عليهم يظُنُّ أَنْ هَذَا زُواجٌ، لأنه يجتَمِعُ فِيهِ ناس كثيرونَ.

ومع هَذَا كثيرًا ما يَأْتُونَ بِقارِئٍ يَقْرَأُ القرآنَ، وما أَدْراكَ ما هَذَا القارئُ، قارِئٌ يَقْرَأُ كُلُ حرْفِ بِقِرْش، ما يقرأ إلا بِقُروش، وهَذَا القارِئُ الذي يقْرَأُ بِقُروش عَلَيْهِ إِثْمٌ، لأنه باعَ عَمَلَ الآخِرَةِ بِعِوَضِ الدنْيَا، ولا يصِلُ إلى الميِّتِ مِن قِراءتِهِ أَجرُ حَرْفٍ واحِدٍ، لأنه لاَ أَجْرَ لَهُ حتَّى يكونُ أَجْرُه للميِّتِ، فيا الفائدة إذن! قولوالي: ما الفائدة من هَذَا القارِئُ الذي جِئنَاهُ يقْرَأُ وأعطَيْنَاه دراهِم كثيرة، وَهُو لاَ أَجْرَ له، ولا تُوابَ للمَيِّتِ؟ إنها إضاعَةُ الوقْتِ، واتِّخَاذُ القُرآنِ العظيمِ بمنزلَةِ السِّلعَةِ يُباعُ ويُشْتَرَى، وقد يكونُ هَذَا المالُ لأيتام صِغَارٍ يحتاجُونَ إليه، وقَدْ قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلا نَقْرَبُواْ مَالَ وقد يكونُ هَذَا المالُ لأيتام صِغَارٍ يحتاجُونَ إليه، وقَدْ قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلا نَقْرَبُواْ مَالَ الْمَيْتِ إِلَّا بِالنِّي هِى آَصَٰنُ ﴾ [الإسراء: ٣٤]، وقالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الذِينَ يَأْكُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَازًا وَسَيَصَلَوْرَ صَعِيرًا ﴾ [النساء: ١٠].

وأنا أعْجَبُ مِن عَمَلِ هؤلاءِ الناسِ مِثلَ هَذَا الْعَمَلِ مع أَنَّهُمْ لَا يَزْدَادُونَ خيرًا، ولا ينتَفِعُ بذلكَ الليِّتُ، بل إنه ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أنه قالَ: «إِنَّ المَيِّتَ لَيُعَذَّبُ خيرًا، ولا ينتَفِعُ بذلكَ الميِّتُ، بل إنه ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، رُوي هَذَا من حدِيثِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ (۱)، ثبت هَذَا أَنَّ الميِّتَ يعَذَّب ببكاءِ أَهْلِهِ، رُوي هَذَا من حدِيثِ عُمرَ وابنِه وطائفةٍ كثيرَةٍ مِن الصحابَةِ، وإنكارُ عائشةَ رَضَيُّ لَلهُ يُقَابَلُ بإثباتِ عُمَرَ لَهُ، والمُثْبِتُ مقدَّمٌ عَلَى النَّافِي، لأن النَّافِي لَيْسَ مَعَهُ إلا عدمُ العِلْمِ، والمُثْبِتُ معه عِلْمٌ.

والتعْذِيبُ الذي يحصُلُ للمَيِّتِ ببكاءِ أهلِهِ عليهِ، قالَ بعضُ العُلماءِ: إن هَذَا خَاصُّ بالكافِر، وهَذَا هو الذي فَهِمَتْهُ عائشةُ وقالت: إن المَيِّتَ الكافِرَ يُعَذَّبُ بِبُكاءِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «يُعَذَّبُ المَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». إذا كان النوح من سنته، رقم (١٢٨٦)، ومسلم: كتاب الكسوف، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم (٩٢٧).

أَهْلِهِ عَلَيْهِ، وليسَ المؤمِنُ، لأنه لَو عُذَّبَ المؤمِنُ بعمَلِ غيرِهِ لكان هَذَا منَافِيًا لقولِهِ تَعَالى: ﴿ وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام:١٦٤]، ولكِن بالله علَيْكُم أيها الفاهِمُونَ، هل نتخَلَّصُ بحَمْلِ الحديثِ عَلَى الكافِرِ مِن إيرادِ هذِهِ الآيةِ أو لم نتَخَلَّصُ ؟ لم نتَخَلَّصُ، لأن الكافِرَ سيُعَذَّبُ بعَمَلِ غيرِهِ.

إذن المعارَضَةُ -إن كَانَ هُنَاكَ معارضة للآية- ثابِتَةٌ سَواءٌ حُمِلَ الحدِيثُ عَلَى الكافِرِ، أو عَلَى المسْلِم.

وقال بعضُ العُلهاءِ: إن هَذَا فِي مَيِّتٍ أوصَى أهْلَه أَنْ يَبْكُوا عليهِ. ولكن هَذَا أيضًا غَالفٌ لظاهِرِ الحدِيثِ، لأن رسولَ الله ﷺ لَا شكَّ أنه أعْلَمُ الحَلْقِ بشَريعةِ اللهِ، ولا شكَّ أنه أنصَحُ الحَلْقِ نُطْقًا وأعظَمُهم بَلاغًا، ولا شكَّ أنه أنصَحُ الحَلْقِ نُطْقًا وأعظَمُهم بَلاغًا، ولا شكَّ أنه أنصَدُ ألحَلْقِ، ولا شكَّ أنه أفصَحُ الحَلْقِ نُطْقًا وأعظَمُهم وأبلَعُهم، ولا شكَّ أيضًا أنه أصْدَقُ الحَلْقِ، فهو أعْلَمُهم وأصَدَقُهم وأنصَحُهم وأبلَعُهم، وقدِ اجتمع فِي كلامِهِ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلامُ كل مُوجِباتِ القَبولِ، وهي كَمالُ العِلْمِ، وكمالُ الصَّدقِ، وكمالُ النَّصْحِ، وكمالُ الفصَاحَةِ، قالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّ المَيِّتَ لَيُعَذَّبُ وكمالُ الفَصَاحَةِ، قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ، ولم يقُلْ: إِذَا أَوْصَى به. ولو كانَ شَرْطُ التَّعْذِيبِ بالوصِيَّةِ لقالَهُ النَّبِيُّ عَلَيها صَلَامَةِ أن يقول: إِذَا أوْصَى به، النَّبِيُّ عَلَيها صَلَاعَةِ أن يقول: إِذَا أوْصَى به، لأَنَّ إضافَةَ عِبارَةِ: "إِذَا أوْصَى به، ضَرُورِيَّة هنا، لِثَلا يتوهَمَ الناسُ خلافَ مُرادِ رَسُولِ الله ﷺ.

وقال بَعْضُ العُلماءِ: الحديثُ مَحْمُولٌ عَلَى مَيِّتِ اعتَادَ أَهْلُهُ أَنْ يَبْكُوا عَلَى أَمْواتِهِمْ، فيعَذَّبُ إِذَا لَم ينْهَهُم. وهَذَا غيرُ الأوَّلِ، فالأوَّلُ قال: إِذَا أَوْصَى بِه، وهَذَا أَمْواتِهِمْ، فيعَذَّبُ إِذَا لَم ينْهَهُم. وهَذَا غيرُ الأوَّلِ، فالأوَّلُ قال: إِذَا أَوْصَى بِه، وهَذَا مَا أَوْصَى، لكنه يعلمُ مِن عادَةِ أَهلِهِ أَنهم يبْكُونَ عَلَى الليِّتِ، ولم يُوصِ بعدَمِه، فتر كُه ما أَوْصَى، لكنه يعلمُ مِن عادةِ أَهلِهِ أَنهم يبْكُونَ عَلَى الليِّتِ، ولم يُوصِ بعدَمِه، فتر كُه

للإيصاءِ جَعَلَهُ يعذَّبُ ببكاءِ أهلِهِ، لأن الواجِبَ عَلَيْهِ لها كانَتْ هَذِهِ عادَةُ أهلِهِ أَنْ ينْصَحَهُم وينْهَاهُم عَن ذلك.

والجوابُ عَلَى هَذَا أيضًا كالجوابِ الَّذِي قَبْلَهُ، فلو كانَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يريدُ هَذَا لقالَ: يعذَّبُ ببكاءِ أهلِهِ عَلَيْهِ إِذَا رَضِيَ بذلِكَ. الأول يقولُ: يعذَّب بِبُكاءِ أهلِهِ إِذَا رَضِيَ بذلِكَ. الأول يقولُ: يعذَّب بِبُكاءِ أهلِهِ عَلَيْهِ إِذَا رضِيَ بذلك. أهلِهِ إِذَا أَوْصَى بذلِكَ، وهَذَا يقولُ: يعذَّبُ ببكاءِ أهلِهِ عَلَيْهِ إِذَا رضِيَ بذلك.

فهذِهِ ثلاثَةُ أقوالٍ: حَمْلُه عَلَى الكافِرِ، وحَملُهُ عَلَى مَن أوصَى بِهِ، وحَمْلُه عَلَى الراضِي بذلِكَ.

والقولُ الرابعُ: أَنَّ الحديثَ محْمُولٌ عَلَى معْنَى صحيحٍ عَلَى إطلاقِهِ وهو: أَنَّ المِيتَ يعذَّبُ بِبِكاءِ أَهلِهِ، لَا عَذَابَ عُقوبَةٍ، ولكنه عذابُ تألمٌ وهمٌ، وما يُعَاقَب بنارٍ، ولا بتَضْيِيقِ قبْرٍ، ولا بشيءٍ، لكن يتألَّمُ ويتَعَذَّبُ، كما نقول: عذَّبَنِي ضَمِيرِي. فهل الضمِيرُ أخذَ مِطْرَقَةً وصار يضْرِبُ؟ لا، هل أخذَ حَديدةً محُمُاةً بالنارِ يكُويهِ بِها؟ لا، فمعْنَى عذَّبَنِي ضَمِيرِي، يعْنِي: آلمَنِي وأَتْعَبَنِي، وهَذَا معروفٌ، بل هناكَ حديثٌ لا، فمعْنَى عذَّبَنِي ضَمِيرِي، يعْنِي: آلمَنِي وأَتْعَبَنِي، وهَذَا معروفٌ، بل هناكَ حديثٌ يشْهَدُ بهذا، قال النَّبِيُ ﷺ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العَذَابِ»(۱)، فهل المسافِرُ يعَاقَب؟ أبدًا، لكنه يهتَمُّ للسَّفَرِ، حتَّى لَو سافَرَ عَلَى طائرةٍ مُريحَةٍ هو في عَذابٍ، يخشَى أن تسْقُطَ الطائرَةُ، أو أَلَّا تَنْزِلَ إلى الأرضِ، أو أن يأتيها بلاءٌ، كما أنه لَو سافَرَ عَلَى جَمَلٍ يكونُ فِي عذابِ، وهمٌ وتَعَبِ.

والعذَابُ المذكُورُ فِي الحديثِ ليسَ عذابَ العُقوبَةِ، ولكنه عذابُ التَّعْذِيبِ،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب السفر قطعة من العذاب، رقم (۱۸۰٤)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب السفر قطعة من العذاب، واستحباب تعجيل المسافر إلى أهله بعد قضاء شغله، رقم (۱۹۲۷).

فهؤلاء الذين يبْكُونَ ويصْنَعُونَ هَذِهِ المَآتِم أَلَمْ يعْلَمُوا أَنَّ الميِّتَ الآن يتَعَذَّبُ الآن فِي قَبْرِهِ، ويتألم مِن هَذَا الصَّنِيعِ، وإن كَانَ لَا يُعَاقَبُ مِن قِبَلِ اللهِ، لكنَّه يتَأَلَّم.

لو قِيلَ لهؤلاءِ الذين أقامُوا هَذِهِ المآتِمَ: إِنَّ أَباكُمْ يا جَمَاعَة يَتَأَلَّمُ الآن، مُتعَبُّ فِي قَبْرِهِ فَهَلْ يَرْضَوْنَ، أو يسْمَحُونَ لأنفسِهِمْ أَنْ يُقِيمُوا هَذِهِ المآتِمَ؟ أَبدَا لَا يمكنُ إلا إِذَا كَانُوا مِنْ أَعَقِّ الناسِ لأبِيهِمْ، أما إِذَا أَرَادُوا بِرَّ أَبيهِمْ وهم يؤمنونَ باللهِ واليومِ الآخِرِ، ويؤمِنونَ برسولِ اللهِ وبخبَرِهِ، فلن تُسَوِّغَ لهم أَنْفُسُهم أَنْ يفعَلُوا فعلًا يتألَّمُ به مَيَّتُهُم فِي قبرِهِ أَبدًا.

وَإِنَّهَا أَطَلْنَا فِي هَذِهِ المسألَةِ، لأن الناسَ محتَاجُونَ إليها كثيرًا، وأخشَى أن تنتَشِرَ فِي المسلِمِينَ مِن حيثُ لَا يَشْعُرُونَ.

والشَّيْطَانُ فِي الحقِيقَةِ يُسايِرُ الإنسانَ، فيأتِيهِ أحيانًا مِن ناحِيةِ العاطِفَةِ، وأحيانًا مِن ناحِيةِ الحَقِّ، والغَرِيبُ أن بعض الناسِ يقول: إنه إذا لم يُقِمْ هَذِهِ المَآتِمَ قال الناسُ: فَرِحَ بموتِ أبيه. وهَذَا كَذِبُ، هَذَا مِن الشيطانِ، فالذي لم يُقِمْ هَذَا العَزاءَ للمَيِّتِ أَرْضَى أَبَاهُ حَقِيقةً، وهَذَا هو الذي اتَّبَعَ شريعةَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَامُ حقيقةً، للمَيِّتِ أَرْضَى أَبَاهُ حَقِيقةً، وهَذَا هو الذي اتَّبَعَ شريعةَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَامُ حقيقةً، وهَذَا هو الذي التَّبَعَ شريعة النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَامُ مَن عَمَلِ السلفِ وهَذَا هو الذي ابتَعَدَ عَن هَذِهِ الأشياءِ المحدَثَةِ التي ليسَتْ مِن عَمَلِ السلفِ الصالِح، وهَذَا الذي لم يُقِم المَآتِمَ هو الَّذِي أَراحَ نفْسَهُ، وأراحَ غيرَهُ، وحَفِظَ مال السِّتِ، وسَلِمَ مِن الإثم، هَذَا هُو الواقِعُ فِي الحقِيقَةِ.

(٢٠٦٣) السُّؤَالُ: مِنَ المعلومِ أنَّ مدةَ التعزيةِ ثلاثةُ أيامٍ، وقد سَمِعْتُ بوفاةِ ابْنِ أَخِي، وأنا الآنَ مُعْتَكِفٌ، وقد تُوُفِّيَ مِنْ يومينِ، فهل أَخْرُجُ للتَّعْزِيَةِ ثم أَرْجِعُ؟

الْجَوَابُ: قُولُه: مِنَ المعلوم أنَّ وقتَ التعزيةِ ثلاثةُ أيام؛ أَرْجُو مِنَ الأخ السائلِ أَنْ يُبَيِّنَ لِي عَلَى أَيِّ شِيءٍ بَنَى هَذَا العِلْمَ أَنَّ مدةَ التعزيةِ ثلاثةُ أيام؟ ومَنْ كَانَ عندَه عِلْمٌ أَنَّ مدةَ التعزيةِ ثلاثةُ أَيَّامِ فلْيُتْحِفْنَا به، لَا أَعْلَمُ نَصًّا فِي هَذِهِ المسألةِ يُحَدِّدُها، والتعزيةُ سَبِّبُها المصيبةُ، فما دَامَتْ آثارُ المصيبةِ باقيةً عَلَى الْمُصابِ؛ فإنَّ التعزيةَ مشروعةٌ، والناسُ يَخْتَلِفُونَ؛ منهم مَنْ لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ المصيبةُ إطلاقًا، وقَدْ يَفْرَحُ بالمصيبةِ، واحدٌ لَهُ ابنُ عَمِّ عندَه ملايينُ الدراهم، وَهُوَ فقيرٌ، وبين هَذَا الرجلِ وابنِ عَمِّه فِي الحياةِ الدنيا مشاكلُ طويلةٌ عريضةٌ، فهاتَ ابنُ عَمِّه صاحبُ الملايينِ، هل يُصَابُ بِهَقْدِهِ؟ ولْنَفْرِضْ أَنَّ ابنَ عَمِّه هَذَا أيضًا مُسْرِفٌ عَلَى نَفْسِه، لكِنْ لم يَصِلْ إلى حَدِّ الحَجْرِ، وَهُوَ أَيضًا مُقَصِّرٌ فِي حَقِّ اللهِ، ويُؤْذِي ابْنَ عَمِّه، فيُؤَدِّي ذَلِكَ إلى بُغْضِه، لكِنْ هَذَا صاحبُ ملايينَ، وهَذَا فقيرٌ، فهاتَ صاحِبُ الملايينِ، فهل يُصَابُ الفقيرُ بِفَقْدِه ويَحْزَنُ عليه؟ قد يُصَابُ بفَرَحٍ، هل يُعَزَّى مثلُ هذا؟ لَا يُعَزَّى، ولولا أنِّي ما أُحِبُّ أنْ أجازِفَ لقُلْتُ فِي مِثْلِ هذا: إنَّه يُهَنَّأُ بِمَوْتِه.

على كلِّ حالٍ؛ الناسُ يَخْتَلِفُونَ بالتَأثُّرِ بالمصيبةِ، فنحن نُعَزِّي المصابِ ما دامَ متأثرًا بمُصِيبَتِه، والمطلوبُ بالتعزيةِ التقويةُ، تقويةُ هَذَا المصابِ عَلَى الصبرِ والجَلَدِ، وليس المقصودُ بالتعزيةِ النياحةَ والنَّدْبَ وتَرْقيقَ القلوبِ، لا، بلِ المقصودُ التقويةُ، وليس المقصودُ بالتعزيةِ النياحةَ والنَّدْبَ وتَرْقيقَ القلوبِ، لا، بلِ المقصودُ التقويةُ، ولاكَ تَجِدُ هَذِهِ المادةَ العينَ والزايَ والياءَ تَدُلُّ عَلَى التقويةِ، والصيغةُ للتعزيةِ هل هي صيغةٌ مُعَيَّنةٌ لا يتجاوَزُها الإنسانُ أو صيغةٌ مُنَاسِبَةٌ؟ لا، ليسَ لها صِيغةٌ مناسِبَةٌ، ليسَ لها صِيغةٌ مناسِبَةٌ، ليسَ لها صِيغةٌ مناسِبَةٌ، عَنَاسَ لَدَى الناسِ أو أكثرِهِمْ صيغةٌ مُعَيَّنةٌ للتعزيةِ، إذا قَالَ: عَظَّمَ اللهُ أَجْرَكَ، وأَحْسَنَ عَزَاءَكَ، وقد يَكُونُ القائلُ بهذه الصيغةِ أوْ بتلكَ لا يَدْرِي ما مَعْنَاهَا.

وأَحْسَنُ مَا يُعَزَّى بِهِ الإِنسَانُ مَا عَزَّى بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْ إِحْدَى بِنَاتِهِ وقد أَرْسَلَتْ إليه رَسُولًا تَطْلُبُ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ أَنْ يَخْضُرَ، فقالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ لهذا الرسولِ: «مُرْهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ»، كلمتانِ عظيمتانِ «فَإِنَّ للهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَبْقَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلِ مُسَمَّى »(١)، اللهُ أَكْبَرُ، ما أَعْظَمَ كلامَ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ وما أَلَذَّهُ عَلَى السَّمْعِ، وما أَشَدَّ تأثيرَه عَلَى القَلْبِ! «مُرْهَا فَلْتَصْبِرُ وَلْتَحْتَسِبْ»، هاتانِ الجملتانِ جملتانِ دالَّتانِ عَلَى الحُكْم، وَهُوَ وجوبُ الصَّبْرِ والاحتسابِ، «فَإِنَّ للهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَبْقَى»، هَذِهِ جَملةٌ تُطَمِّئِنُ الإنسانَ بأنَّ كلَّ شيءٍ مِلْكٌ للهِ، الولدُ أَوِ البنتُ بنتُ الرسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لِمَنْ هِيَ؟ للهِ، إِنْ أَخَذَهَا فهي له، وإِنْ أَبْقَاهَا فهي له، فله ما أَخَذَ، وله ما أَعْطَى، وكُلُّ شيءٍ عندَه بأَجَلِ مُسَمًّى، هَذَا الإيهانُ بالقدرِ، كُلُّ شيءٍ بَأَجَلِ محدَّدٍ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَخَلَّفَ أَبدًا، لَو أَنَّ رجلًا كَانَ يُعارِضُ فَكَّ حبلٍ مشدودٍ عَلَى طَرْدٍ مِنَ الطرودِ فِي عِلاجِهِ لشَدَّ الحبل، قال هكذا وانطلقَ الحَبْلُ، العادةُ إِذا شَدَّ الإنسانُ الحَبْلَ وانطلقَ تَرْتَفِعُ يَدُه حتَّى ضَرَبَتْ عَيْنَهُ وانْفَقَعَتْ، لَو قالَ هَذَا الرجل: لَو لَم أَحَاوِلْ فَكَّ هَذَا الحِبلِ مَا انْفَقَأْتْ عَيْنِي، فإنَّنا نَقُولُ لِثْلُ هذا: لَا مَفَرَّ، لَا يُمْكِنُ أبدًا، قضاء الله وَاقِعٌ ولا مَفَرَّ، ولهذا يَجِبُ عَلَى الإنسانِ أَنْ يُؤْمِنَ بِقَدَرِ اللهِ، فإذا أَرَدْنَا أَنْ نُعَزِّيَ مُصابًا فأَحْسَنُ مَا نُعَزِّي بِهِ مَا عَزَّى بِهِ الرسولُ ﷺ ابنتَه، ولكِنْ مع ذلكَ لَو أَنَّنَا رَأَيْنَا هَذَا المصابَ لم يَتَأَثَّرْ بمِثْلِ هَذَا الحديثِ نَأْتِي لَهُ بكَلِهَاتِ مصابِ مناسب، نقولُ: يا أَخِي، هَذَا أَمْرُ اللهِ، هكذا حَالُ الدنيا، هَذَا الرجلُ كَانَ مَعْدُومًا ثم وُجِدَ، ثم عُدِمَ، وسَتُعْدَمُ كما عُدِمَ، وما أَشْبَهَ ذلك؛ حتَّى تَزُولَ عَنْهُ هَذِهِ المصيبةُ،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه»، رقم (۱۲۸٤).

أمًّا أنْ نأتيَ بالعباراتِ المثيرةِ فهذا لَا يجوزُ.

يُذْكَرُ أَنَّ ابنَ عَقِيلِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تُوُفِّي لَهُ ولدٌ هو أَكْبَرُ أولادِه واسمُه -أي الولدُ-عَقِيلٌ، فَخَرَجُوا بِهِ إِلَى الْمُقْبَرَةِ، وكان أَبُوه رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُتَأَثِّرًا بِمَوْتِه؛ لأنَّ الولدَ نَشَأَ نشأةَ عِلْمٍ، فلمَّا رَأَى الناسُ تأثُّرَ هَذَا الشيخِ العالمِ تأثَّرُوا أيضًا، فصَرَخَ رجلٌ يقول: ﴿ قَالُواْ يَتَأَيُّهَا ٱلْعَـزِيرُ إِنَّ لَهُۥ أَبًا شَيْخًا كَبِـيرًا فَخُـذَ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥ ۚ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف:٧٨]، فلمَّا سَمِعَه العامَّةُ ضَجُّوا بالبكاءِ تَأَثَّرًا، فقال لهمُ ابْنُ عَقِيلِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إِنَّ القرآنَ إِنَّمَا نَزَلَ لتَسْكِينِ الأحزانِ، لَا لِتَهْيِيجِ الأحزانِ»، وهَذَا صحيحٌ، القرآنُ نَزَلَ لتسكينِ الأحزانِ لَا لتَهْيِيجِهَا، ونهاهم عَنْ ذلكَ، ذلكَ لأنَّ الإنسانَ إِذا كَانَ فِي مصيبةٍ وقَرَأَ القرآنَ بَتَدَبُّرٍ وتَمَعُّنِ نَسِيَ مُصِيبَتَهُ، فما هَذَا الذي نَسْمَعُه عَنْ بعضِ الناسِ مِنْ أَنَّه إِذا ماتَ الميِّتُ اجْتَمَعُوا فِي بيتِه وصاروا يَنْحَبُونَ ويَبْكُونَ ويَنْدُبُونَ! فهذا لَا يُعَدُّ تَعْزِيَةً؛ بِلْ يُعْتَبَرُ مصيبةً تُهَيِّجُ المصائبَ، هَذَا تَهْيِيجٌ للمصائبِ؛ ولهذا قَالَ بعضُ أَهْلِ العلمِ: إنَّه يَحْرُمُ النَّدْبُ والنياحةُ، وقال النَّبِيُّ ﷺ: «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبُ تُقَامُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ»(١)، نسألُ الله العافية.

فعلَى المسلمينَ ألّا يَنْظُرُوا إلى أحوالِ عَصْرِهِمْ وما يَفْعَلُه بعضُ الناسِ فِي هَذِهِ الأمورِ، بل يَنْظُرُوا إلى عَصْرِ السَّلَفِ الصالحِ مِنَ الصحابةِ والتابعينَ لهم بإحسانٍ. وأمَّا قَوْلُ الأخِ: هل أَخْرُجُ للتعزيةِ وأنا مُعْتَكِفٌ؟ فنقولُ: لَا تَخْرُجُ للتَّعْزِيَةِ وأنت معتكفٌ إلَّا إذا أَحْبَبْتَ أنْ تُبْطِلَ اعتِكافَكَ؛ لأنَّ الاعتكافَ إذا كَانَ سُنَّةً وليسَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب التشديد في النياحة، رقم (٩٣٤).

بواجبٍ فللإنسانِ أَنْ يُبْطِلَهُ، فإذا رَأَى أَنَّ عَدَمَ خروجِه للتعزيةِ يُؤَدِّي إلى قَطِيعَةِ الرَّحِمِ، وأَنَّه لَا بُدَّ مِنَ التعزيةِ؛ فلْيَخْرُجْ ولا يَدَعِ الشيءَ الواجبَ للبَقَاءِ عَلَى الشيءِ المسنونِ.

(٢٠٦٤) السُّؤَالُ: جرتِ العادةُ عند وفاةِ أيِّ شخصٍ أن تأتيَ مجموعةٌ لقراءةِ القُرْآنِ عَلَى الميتِ، ويُطْعِمُونهم الطعامَ، فهل يصلُ ثوابُ قراءةِ القُرْآنِ للميتِ؟ ومَا حُكْم الشرع فِي نَظَرِكم فِي ذلكَ؟

الجَوَابُ: الَّذِي نرى أن هَذَا الاجتماع بِدعة، يعني: الاجتماع عند أهلِ الميتِ لِقراءةِ القُرْآنِ عَلَى رُوحه -كما يَزعُمون- بِدْعة، ولم يكن معروفًا فِي عهدِ النَّبِيِّ عَلَى رُوحه وكما يَزعُمون بِدْعة، ولم يكن معروفًا فِي عهدِ النَّبِيِّ عَلَى ولا عهدِ أصحابِهِ، بل كانوا يَعُدُّون صُنع الطعامِ والاجتماع إليه فِي بيتِ الميتِ منَ النيّاحة، والنياحة من كبائرِ الذنوب.

وإذا أُتي بقارئٍ يَقرأ فِي هَذَا الاجتهاعِ صَارَ أَشدَّ وأعظمَ وأقربَ إِلَى البدعةِ المغلَّظة فِي هَذِهِ المسألةِ؛ وذلك لِأَنَّ قراءةَ القُرْآنِ فِي هَذهِ الحالِ لَيْسَ فِيهَا أُجرُّ، المغلَّظة فِي هَذِهِ المسألةِ؛ وذلك لِأَنَّ قراءةَ القُرْآن، ومَن قَرَأَ القُرْآن بأجرةٍ فَإِنَّهُ حيث إِن القارئ اتَّفَقَ معهم عَلَى أُجرةٍ ليقرأَ القُرْآن، ومَن قَرَأَ القُرْآن بأجرةٍ فَإِنَّهُ لا ثوابَ له، وإذا لم يكنْ لَهُ ثوابٌ فَإِنَّ الميتَ لن ينتفعَ به. وهَذَا لَيْسَ من مِنهَاجِ السَلَف، ويعدُّونه من النياحة.

-599-

(٢٠٦٥) السُّؤَالُ: تذهبُ بعض الملتزِمات إلى مَن عندهم عَزَاء لقراءةِ القُرْآنِ وخَتمه، وفي بعض الأحيانِ يأخذنَ مالًا عَلَى هَذِهِ القراءةِ، فهل هَذَا العملُ صحيحٌ؟

الجَوَابُ: أَوَّلًا: يجب أن نعلمَ أن العزاءَ يُراد به تقويةُ المُصاب عَلَى تحمُّل المصيبةِ، هَذَا هو العزاء، وفيه خيرٌ، وفيه أجرٌ؛ لأنَّه يُسلِّي المصاب ويُعينه عَلَى تحمُّل المصيبةِ، ولكن ما يصنعه بعض النَّاس اليوم فِي العزاءِ شيءٌ مُبْتَدَع عَلَى خلافِ ما كَانَ عَلَيْهِ السلفُ الصالِحُ، حيث يَجلسون فِي البيوتِ يَتَلَقُّوْنَ الناسَ، ويأتي النَّاس إليهم أفواجًا من كل فَجِّ، وربها أوقدوا المشاعِلَ -يعني الكهرباء- ونصبوا الكراسيَّ، ونَصَبوا الخِيَام لاستقبال المُعَزِّينَ، وربها صَنعوا الطعامَ لِيُطْعِمُوا مَن يحضُر منَ الْمُعَزِّينَ، وقد كَانَ الصَّحَابة رَضِحَالِلهُ عَنْهُمْ يَعُدُّونَ الاجتماعَ إلى أهلِ الميتِ، وصُنْع الطعام منَ النَّيَاحة، والنياحةُ من كبائرِ الذنوبِ؛ لأن النَّبِيِّ ﷺ لَعَنَ النَّائِحَةَ وَالْمُسْتَمِعَةُ (١)، وربها يحصُل فِي هَذَا الاجتماع -ولا سيما من النِّسَاء- بكاءٌ عَلَى الميتِ، والبكاءُ عَلَى الميتِ يُعَذَّب به الميتُ فِي قبرِه، فتسيء إلى ميتِكَ وأنت لَا تشعُر، قال النَّبِيّ عَلَيْكُم: «إِنَّ المَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ »(٢)، فلو أنك رأيتَ أحدًا يعذِّب قريبَك، أو صديقَكَ لدافعتَ عَن قريبكَ وصديقك، فكيف تكون أنت السببَ فِي تعذيب هَذَا الميتِ المسكينِ فِي قبرِه، «إِنَّ المَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، ولكن هَذَا العذاب لَيْسَ عذابَ عقوبةٍ، فَلا ينافي قولَ اللهِ تعالى: ﴿وَلَا نَزِرُ وَاذِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام:١٦٤]، وإنها هو عذاب تألُّم كما يتعذُّب الإِنْسَان مِنَّا بالسفَر ومتاعبه، فكذلك هَذَا الميتُ يُعَذَّب ببكاءِ أهلِه عذابَ تألُّم لَا عذاب عقوبةٍ، وجذا يَندفِع الإشكالُ الَّذِي أوردهُ بعض العلماءِ عَلَى هَذَا الحديثِ، وَهُوَ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا نُزِرُ وَاذِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾، حَتَّى

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب النوح، رِقم (٣١٢٨).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النَّبِيِّ ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه» إذا كان النوح من سنته، رقم (١٢٨٦)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم (٩٢٧).

إن بعض العلماءِ حملَ هَذَا الحديثَ عَلَى مَن أوصى أهله أَنْ يبكوا عَلَيْهِ، أو عَلَى مَن كَانَ عادتهم أَنْ يبكوا عَلَى الميت ولم يَنْهَهُمْ عَن ذلك، ولكن الصَّحِيح أنه لا حاجة إلى تقييدِ النصِّ بهذا، بل نقول: إن العذاب نوعانِ: عذاب عقوبةٍ، وهَذَا لا يكون إلاّ عَلَى ذنبٍ، وعذابُ تألمُّ، وهَذَا يكون حَتَّى عَلَى فعلِ الغيرِ.

وأمَّا الاجتماعُ الَّذِي يتضمَّن قراءةَ القُرْآنِ، فهذا أشدُّ نُكرًا؛ لأنَّه جعلَ القُرْآنِ وسيلةً، أو جعله يقرأ في حالٍ ليستْ من عادة السلف، وإذا كَانَ القارئ الَّذِي جِيء به يقرأ بأُجرةٍ، فالأمرُّ أشدُّ؛ لأن القارئ الَّذِي يقرأ بأجرةٍ لَيْسَ لَهُ أجرُّ، فأجرُه هَذِهِ الدراهمُ الَّتِي حصَّلها، وإذا لم يكنْ لَهُ أجرٌ فلا يَنْتَفِع الميتُ بقراءتهِ.

وعلى هَذَا يكون فِي هَذِهِ القراءةِ حَمل وِزرٍ عَلَى القارِئِ، حيث قرأً قراءةً لَا يريد بها وجه اللهِ، ويكون فِيهَا إضاعة للهالِ، وإذا كَانَ مِن الترِكة، وفي الورثة قُصَّرٌ كَانَت جنايةً عَلَى أموالِ القُصَّرِ.

لهذا ننصحُ إخواننا الذين ابتُلوا بهذه الصفةِ من صِفة العزاءِ أَنْ يَتَقُوا اللهَ عَرَّا اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ الل

373

والسنَّة في العزاء إذا رأيت الرجل مُصابًا متأثّرًا في مُصيبتِه، سواء موت قريب، أو فقد مالٍ، أو حادث، أو ما أشبه ذلك أن تُورِد عَلَيْهِ مِن الأدلَّة ما يجعله يتحمَّل الصبرَ، وأحسنُ صيغةٍ يُعزَّى بها المصابُ ما عَزَّى به النَّبِيُّ عَلَيْهُ إحدى بناتِه، حيثُ أرسلَ إليها رسولًا وقال: «إنَّ لله مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمَّى، فَلْتَصْبِرْ، وَلْتَحْتَسِبْ» (١). فهذِهِ أحسنُ صِيغةٍ، نقول للمصاب: يا أحي، لَا تَجْزَعْ، اللّكُ للهِ، إذن لله ما أخذَ وله ما أعطى، فهذا الشيءُ المقدّر جَاءَ مُقدَّرًا بأجَل لَا يَتقَدَّم عَنْهُ ولا يَتأخّر، ولا يُمكِن أَنْ يتغيَّر المقدورُ عمَّا كَانَ عَلَيْهِ مَها كان، فما عليك إذا وَقَعَ المقدورُ إلَّا الصبر والتحمُّل واحتساب الأجرِ منَ اللهِ تعالى.

ولذلك لَو أن الإِنْسَانَ تفكَّر قليلًا لَعَلِمَ أن المقدورَ لَا يمكِن أَنْ يَتَرَخْزَحَ أبدًا، حَتَّى -مثلًا- لَو ذهبَ قَريبك أو صديقكَ فِي سَفْرٍ وحصل لَهُ حادثٌ، فَلا تقلْ: لَيْتَهُ لَم يسافِرْ، أو لماذا سافَر؟ فهذا أمرٌ مكتوبٌ لَا يمكِن أَنْ يتغيَّر مهما كَانَ الأمر، فما عليك أمامَ هَذَا الشيءِ الواقعِ إلَّا أن تصبِر وتَحْتَسِبَ الأَجرَ عَلَى اللهِ عَنَّوَجَلَّ.

قال النَّبِي ﷺ: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَإِنَّهُ قَدْ أَتَاهُمْ أَمْرٌ شَعَلَهُمْ "''، هَذَا هو العُكَّازِ الَّذِي يَتَوَكَّأُ عَلَيْهِ الأعرجُ والزَّمِن، ولكنه لَيْسَ بعكاذٍ، فآلُ جعفرٍ أتاهم ما يَشْغَلُهم، فقال النَّبِي ﷺ: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا»، ولم يقلِ: اصنعوا لآلِ جعفرٍ، ولمَن يَلْتَقِي بهم مِنَ النَّاسِ حَتَّى تَجتمعَ أُمَمٌ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النَّبِي ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه» إذا كان النوح من سنته، رقم (١٢٨٤)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت، رقم (٩٢٣).

⁽۲) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب صنعة الطعام لأهل الميت، رقم (۳۱۳۲)، والترمذي: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يُصْنَعُ لأهل الميت، رقم (۹۹۸)، وقال: هذا حديث حسن. وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يُبْعَثُ لأهل الميت، رقم (۱۲۱۰).

وأيضًا عَلَلَ فقال: «أَتَاهُمْ أَمْرٌ شَغَلَهُمْ»، والآن -وللهِ الحمدُ- لَيْسَ عند المصابين مِنَّا ما يشغله، فإذا احتاج الطعام أرسل أصغرَ الأولادِ إلى المطعم وأتى بكلِّ نعمةٍ، والحكمُ يدورُ معَ عِلَّتِه، فإذا لم يُشغَل هؤلاء المصابونَ، فَإِنَّ العلةَ الَّتِي أَمرَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ مِن أَجلِها قد زالتْ، فلا يكون فِيهِ حُجَّة. وهل قال الرَّسولُ: اذبحُوا الذبائح، واجمعُوا العالمَ لآلِ جعفرِ؟ أبدًا ما قالَ هذا.

-699

(٢٠٦٦) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ قِراءةِ القُرآنِ عَلَى الميِّتِ، واجتهاعِ النَّاسِ لذلِكَ، حَتَّى إنك تَرَى بيتَ الميِّتِ كخلِيَّةِ النَّحْلِ من كثرةِ الداخِلِ والخارِجِ؟

الجَوابُ: هَذَا من البِدَعِ المَنْكَرَةِ، وليس مِنْ هَدْي الرَّسولِ عَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلامُ أَن يُقْرَأُ عَلَى اللَّتِ، بل يُدْعَى لَه ولا يُقْرَأُ عَلَيْهِ القُرآنُ، وسأُحدَّثُكُم بحديثٍ فِي هَذَا الموضوعِ: دخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَبِي سَلَمَة وَعَلَيْكَ عَنْهُ، فوجَدَهُ الموضوعِ: دخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آله وسلم: "إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قَد شَخَصَ بَصَرُهُ، أَي: مات، فقالَ النَّبِيُّ صلى عَلَيْهِ وَعَلَى آله وسلم: "إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قَبِضَ تَبِعَهُ البَصَرُ"، فلكَا سَمِعَ هَذَا أهلُ البَيتِ ضَجُّوا أي: صَاحُوا؛ لأنَّهم عَرَفُوا أن أَبا سَلَمَة قَدْ مات، فقال النَّبِيُّ صلى عَلَيْهِ وَعَلَى آله وسلم: "لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، فَإِنَّ المَلائِكَةَ يُؤمِّنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ". ثم أغمضَ الرسولُ عينيه هكذَا، ثم يخيْر، فَإِنَّ المَلائِكَةَ يُؤمِّنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ". ثم أغمضَ الرسولُ عينيه هكذَا، ثم قال: "اللهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَة وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي المَهْدِيِّينَ، وَاخْلُفْهُ فِي عَقِيهِ فِي النَّابِينَ، وَاغْفِرْ لَهُ فِيهِ". (المَالُهُمُ اغْفِرْ لِنَا وَلَهُ يَا رَبَّ العَالَيْنَ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ". (اللهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ العَالَيْنَ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ". (النَّا لَهُ لَهُ يَا رَبَّ العَالَيْنَ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِه، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ". (اللهُمَّ وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ العَالَيْنَ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِه، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ". (المُ

هَكَذَا دِعَا لَهُ خُسَ دعواتٍ، ولم يَقْرَأْ عَلَيْهِ القُرآنَ، ولم يَقْرَأْ أَحَدٌ عَلَيْهِ القُرآنُ،

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنازة، باب في إغهاض الميت والدعاء له إذا حضر، رقم (٩٢٠).

ولا اجتَمَعُوا عندَ أهلِهِ يَقْرءونَ القُرآنَ، لَا بأَجْرَةٍ، ولا بغيرِ أُجْرَةٍ.

نرجعُ لهذا الحديثِ لنأخُذَ ما فِيهِ مِنَ الفَوائدِ:

أولًا: فِي هَذَا الحَدِيثِ تواضُعُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ويؤخُذُ ذَلِكَ من كونِهِ يعودُ المَرْضَى، فإذا مَرِضَ أحدٌ من الصحابَةِ ذَهَبَ إليه يعودُهُ، وهَذَا مِنَ السَّنَّةِ؛ أن تعودَ المريضَ، وتقولُ لَهُ: لَا بأسَ طَهُورٌ إنْ شاءَ اللهُ، وأنتَ اليومَ والحمد لله - بصِحَةٍ جيِّدَةٍ، وتُوسِّعَ لَهُ الأملَ.

ثانيًا: أن الرُّوحَ إِذَا خَرَجَتْ مِنَ البَدَنِ فَإِنَّ الإنسانَ يشاهِدُهَا ويرَاها بعينِهِ القولِهِ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ البَصَرُ»، وهَذَا شيءٌ لَا نَعْلَمُهُ لولَا أنَّ الرسولَ أَخْبَرَنَا بِهِ، ونحنُ نؤمِنُ بذلِكَ.

ثالثًا: أنه يُسْتَحَبُّ لمن حضَرَ الميِّتَ إِذَا شَخَصَ بَصَرُ الميِّتِ ومَاتَ أَن يُغْمِضَ عَيْنَيْهِ؛ لأَن النَّبِيَّ ﷺ أَعْمَضَ عَيْنَيْ أَبِي سَلَمَةَ، والفائِدَةُ مِنْ إغهاضِ العَيْنِ أَلَّا يكونَ الإنسان مُشَوَّهًا؛ وكذلك حمايَةٌ للعَيْنِ.

رابعًا: أنه ينْبَغِي لأهلِ الميِّتِ إِذَا مَاتَ أَنْ يَدْعُوا لأَنْفُسِهِمْ بِالخَيْرِ، لَا أَنْ يَفْعَلُوا كَمَا يَفْعَلُوا كَمَا يَفْعَلُوا الْمَالُوا: يَا وَيلَاهُ، يَا ثُبُورَاهُ، ومَا كَمَا يَفْعَلُ أَهْلُ الجَاهِلِيَّةِ فِي الجَاهِلِيَّةِ؛ إِذَا مَاتَ الميِّتُ قَالُوا: يَا وَيلَاهُ، يَا ثُبُورَاهُ، ومَا أَشْبَهُ ذَلِكَ، يَدْعُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالويلِ وَالثَّبُورِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالويلِ وَالثَّبُورِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِالْخَيْرِ».

خامسًا: أن الدُّعاءَ عندَ المصِيبَةِ بالموتِ تؤمِّنُ عَلَيْهِ الملائكَةُ، فإذا قالَ الإنسان: آجرْنِي فِي مُصِيبَتِي. مثلًا قالتِ الملائكَةُ: آمِينَ، وَعَلَى هَذَا فإذا ماتَ للإنسانِ مَيِّتُ فلْيَدْعُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَهُ وللمَيِّتِ، وأحسنُ ما يُدْعَى به أن يقولَ الإنسانُ: إنَّا للهِ وإنَّا إليهِ فلْيَدْعُ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَهُ وللمَيِّتِ، وأحسنُ ما يُدْعَى به أن يقولَ الإنسانُ: إنَّا للهِ وإنَّا إليهِ

رَاجِعُونَ؛ لقولِ الله تعالى: ﴿وَبَشِرِ ٱلصَّابِرِينَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ مَصِيبَةٌ قَالُواْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِعُونَ ﴾ [البقرة:١٥٥-١٥٥]، فيقول: إنَّا للهِ وإنَّا إليه راجِعُونَ، اللهم أجرْنِي فِي مُصِيبَتِي، وأخلِفْ لي خَيرًا مِنْهَا، فإنَّ الله يأجُرُهُ عَلَى مُصِيبَتِهِ، ويخلُفُ لَهُ خَيرًا مِنْهَا.

سادسًا: أنه ينبَغي لمن حَضَرَ اللِّتَ عندَ موتِهِ أن يَدْعُو لَه، وأحسن ما نَدْعُو بِهِ للمَيِّتِ ما دَعَا به النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لأبي سَلَمَةً؛ فإذا قَدَّرْنَا أن اللّه عَدُ اللهِ، قُلْنا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لعبدِ اللهِ، وارْفَعْ درَجَتَه فِي المهدِيِّينَ، وأفسِحْ لَهُ إليّ سَمُهُ عبدُ اللهِ، قُلْنا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لعبدِ اللهِ، وارْفَعْ درَجَتَه فِي المهدِيِّينَ، وأفسِحْ لَهُ فِي قَبْرِه، ونوِّرْ لَهُ فِيهِ، واخْلُفْه فِي عَقِبِهِ. كما دَعَا بذلكَ النَّبِيُّ صَلَى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وبعد أن ماتَ أبو سَلَمَة تَزَوَّجَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ أَمَّ سَلَمَة، وصار عَقِبَ أبي سَلَمَة وَسَلَّمَ، وبعد أن ماتَ أبو سَلَمَة تَزَوَّجَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ أُمَّ سَلَمَة، وصار عَقِبَ أبي سَلَمَة فِي حَضَانَةِ الرسولِ عَيْهِ السَّكَةُ وَالسَّلَامُ، فَخَلَفُهُ الله فِي عَقِبِهِ؛ حيثُ جَعَلَ رسولَهُ عَلَيْهِ فَي عَقِبِهِ؛ حيثُ جَعَلَ رسولَهُ عَلَيْهِ فَي عَقِبِهِ؛ حيثُ جَعَلَ رسولَهُ عَلَيْهِ.

والخُلاصةُ أن القِراءَةَ عَلَى الميِّتِ بِدْعَةٌ، والاجتماعُ لذَلِكَ بِدْعَةٌ، وأن الأَوْلَى بِذُعَةٌ، وأن الأَوْلَى بِنَا أن نَفْعَلَ كَما فَعَلَ سَلَفُنَا الصَّالِحُ؛ لأن الإمامَ مالِكًا رَحِمَهُ اللهُ قالَ كَلِمَةً طَيِّبَةً، قالَ: لا يصلحُ آخِر هَذِهِ الأُمَّةِ إلا بِمَا صَلحَ أَوَّلُهَا (۱). فالطَّرِيقُ السلِيمُ أن نَسْلُكَ طريقَ السلفِ الصالح.

(٢٠٦٧) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ التجمُّع للعزاءِ عند أهلِ الميتِ والتكلُّف بالطعامِ وغيرِ ذلكَ من قراءةِ القرآنِ والدُّعَاءِ للميِّت فِي جماعةٍ؟

⁽١) مسند الموطأ (ص:٥٨٤).

الجَوَابُ: الاجتماع للعزاءِ بِدعة، وما كَانَ الصحابةُ يَعرِفونه، بل قَالَ جَرِيرُ بنُ عَبدِ اللهِ البَجَلِيُّ رَضَالِلَهُ عَنهُ، وَهُوَ مِنَ الصَّحَابَةِ: كنَّا نَعُدُّ الاجتماعَ إِلَى أهلِ الميتِ وصُنعَ الطعامِ منَ النيَّاحَةِ (۱).

والنِّيَاحَةُ من كبائرِ الذُّنوبِ؛ فقد لَعَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ النَّائِحَةُ وَعَلَيْهَا النَّائِحَةُ وَعَلَيْهَا النَّائِحَةُ وَعَلَيْهَا النَّائِحَةُ وَعَلَيْهَا النَّائِحَةُ وَعَلَيْهَا مِنْ قَطِرَانٍ، وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبِ (٢)، نسأل اللهَ العافية.

فَهُوَ بِدعة، وَهُوَ يُجَدِّد الأحزانَ، ومَن ماتَ لَهُ ميِّت فليقلْ ما أرشدَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّرَةُ وَالسَّلَامُ وما جَاءَ به القرآنُ:

أمَّا ما جَاءَ به القرآنُ فقد قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَبَشِيرِ ٱلصَّابِرِينَ ﴿ اللهِ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَبَشِيرِ ٱلصَّابِينَ اللهُ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَبَشِيرِ ٱلصَّابِينَ اللهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِعُونَ ﴾ [البقرة:١٥٦-١٥٦].

وأمَّا السُّنَّة فقد قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ تُصِيبَةُ مُصِيبَةٌ مُصِيبَةٌ فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اؤْجُرْنِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَجَرَهُ اللهُ فِي مُصِيبَتِهِ، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا». وأمُّ سَلَمَةَ راويةُ الحديثِ مات زَوجُها أبو سَلَمَةَ، وَهُوَ ابنُ عَمِّها وأبو أولادِها، ومِن أحبِّ النَّاسِ إليها، فقالت هَذَا الحديثَ سَلَمَةَ، وَهُوَ ابنُ عَمِّها وأبو أولادِها، ومِن أحبِّ النَّاسِ إليها، فقالت هَذَا الحديثَ «اللَّهُمَّ اؤْجُرْنِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا»، قالت ذلكَ مؤمنةً بكلامِ الرَّسُولِ عَمْرُ، عَمْرُ، عَمْرُ، وَلَا اللَّهُمَّ الْوَالِدَةُ وَالسَّلَةُ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا أَوْ بكرِ، عمرُ،

⁽۱) أخرجه ابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام، رقم (١٦١٢).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في النوح، رقم (٣١٢٨).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب التشديد في النياحة، رقم (٩٣٤).

فلان، فلان.. فِي نَفْسِها، فَهِيَ قالتْ هَذَا ليستْ شاكَّةً فِي الحديثِ، لكن تقولُ: مَن هَذَا الَّذِي هو خيرٌ مِن أبي سَلَمَةً، فكانَ رسولَ اللهِ ﷺ، فها أنْ تمَّتْ عِدَّتُها حَتَّى خَطَبَها النَّبِيُّ ﷺ في ذلكَ.

فأقول: لَو أَن أهل الميتِ اتَّقُوا اللهَ وفعلوا مَا أُمِروا به، وتَركوا مَا لَم يَفعلُه أَسلافُهم؛ لَكَان خيرًا لهم. وإني أقولُ لهؤلاء الَّذِينَ يَصنعون مَا يصنعونَ: إنها ميَّتكم يُعذَّب بِصَنِيعِكُم، فالميتُ نفسُه الَّذِي أنتم تُعَزَّوْنَ به يُعَذَّبُ بِصَنِيعِكُمْ؛ فقد ثبت عن النَّبِي ﷺ أَن الميِّت يُعَذَّبُ بِها نِيحَ عليه (٢).

ونحن لَا نقول هَذَا عَن فراغ، بل نَقولُه بأدلَّة، ولسنا نقوله لأننا -والحمدُ للهِ مَعصومونَ مِنه وليس فِي بِلادِنا، بل نقوله بأدلَّة، وبيننا وبين مَن يَفعَل ذَلِكَ كِتابُ اللهِ وسُنَّةُ رسولِهِ عَلَيْكِيَّ.

والمؤمنُ إِذَا قَضَى الله ورسولُه أمرًا لم يكنْ لَهُ الْجِيرَةُ مِن أَمرِ اللهِ ورسولِه؛ كما قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَأَمْرًا أَن يَكُونَ لَمُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَأَمْرًا أَن يَكُونَ لَمُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَأَمْرُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب:٣٦].

فَهَا الَّذِي يَستفيد مِنْهُ المِيتُ إِلَّا أَنه يُعذَّب فِي قبرِه، ومَا الَّذِي يَستفيد مِنْهُ المَصابُ إِلَّا أَنَّ الحَزْنَ يَتَجَدَّد فِي نفْسه، ومَا الَّذِي يُصيبه مَن ذَهَبَ وأكلَ من الطعامِ إِلَّا أَنه شارَكَ النَّيَّاحِينَ فِي نِيَاحَتِهِم، إذن لماذا نفعل هذا؟!

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند المصيبة، رقيم (٩١٨).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: "يُعَذَّبُ اللَيْتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ" إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ، رقم (١٢٨٦)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم (٩٢٨).

ثُمَّ هُنَاكَ الحسائِر المادِّيَّة والحسائر الوقتيَّة بسبب هَذَا الفعلِ، وهِيَ مَحسوبةٌ عَلَى الإِنْسَانِ؛ محسوبة فِي مالِه، ومحسوبةٌ فِي عُمُرِهِ، وسيُسألُ الإِنْسَانَ عَمَّا أنفقَ مالَه فيه، وسيُسألُ الإِنْسَانَ عَمَّا أنفقَ مالَه فيه، وسيُسأل عمَّا أنفقَ وقتَه فيه.

وقد بَلَغَنا أنه يَقْدَم أُناسٌ من قُرَى بعيدةٍ أو قريبةٍ لهَذَا الاجتهاع، ويَضَعون الشُّرادِقَ والأنوارَ الكاشفة، والكراسيَّ المستورة، والأواني المبثوثة، ويأتي القُرَّاء الَّذِينَ لَيْسَ لهم فِي الآخِرة من نَصيب، فيأتون بقارئٍ يقرأُ، لكنَّه لَا يقرأُ تَطَوُّعًا، بل بأُجْرَةٍ، والَّذِي يقرأُ بأجرةٍ ليسَ لَهُ نَصيب منَ الأَجْرِ، فتكون قراءة هَذَا المسكينِ وِزرًا عَلَيْهِ، ولا فائدة للميتِ منها؛ يعني لَيْسَ فِيهَا أَجْرٌ.

وقد سُئل الإِمَامُ أَحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَن إمامٍ قال لقومٍ: أُصلِّي بكم رمضانَ بكذا وكذا دِرهمًا، قال: أسألُ اللهَ العافيةَ، مَن يُصلِّي خلفَ هذا؟!(١).

فهَذَا القارئُ الَّذِي لَم يَقْرَأُ إِلَّا بِفلُوسٍ مَن يرجو بركةً قِراءتِه! لكنها العادات السيِّئة، فلذلكَ أنا بها حصلتُ مِن علم -أرجو الله َأن يَنفعني به- أقولُ لإخواني: إن الواجبَ عَلَى العُلَمَاء البلاغُ، والواجبَ عَلَى الأُمَّة السَّمع والطاعة، فإذا بُلِّغُوا عنِ اللهِ

⁽١) مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود السجستاني (١/ ٩١).

ورسولِه فليقولوا: سَمِعنا وأَطَعنا، والحمدُ للهِ نَكُفُ عَن الأمرِ ونستريح ونُريح، وندعو للميِّت.

فلْيَبْحَثُوا فِي الحديثِ هل جلسَ النَّبِيُّ ﷺ للعزاء؟ هل جلسَ الصحابةُ؟ هل جَلَسَ الصحابةُ؟ هل جَلَسَ التابعونَ؟ هل أوقدوا المصابيح؟ هل جَلَبُوا القُرَّاءَ؟ هل رصُّوا الكراسيَّ؟ هل صَنَعوا مُحَيَّا؟ فلْيُجِيبُوا عَن هَذِهِ الاستفهاماتِ ولن يجدوا جوابًا أَبَدًا.

إذن لن يُصْلِحَ آخِرَ هَذِهِ الأُمَّة إِلَّا ما أصلحَ أُوَّلَها، فإذا كَانَ أُوَّل هَذِهِ الأُمَّة لم يَصنَع هَذَا فَإِنَّ صُنْعَنا إِيَّاه لَيْسَ سبيلًا إِلَى الصلاحِ.

فالآن ذكرنا قراءة القرآنِ، وأن قراءة هَذَا الرجلِ لَا خيرَ فيها؛ لأنَّه لَيْسَ لَهُ أَجرٌ؛ فقدِ استعجلَ أجرَه وأخذَ الأجرَ عَلَى قراءةِ القرآنِ من الدُّنيا، والميت لن ينتفعَ بذلك؛ لأنَّه لَا أَجرَ له.

أمَّا صُنع الطعام، وما أدراك ما صُنع الطعام، فتُوفَد الذبائحُ وأكياسُ الرُّزِّ إِلَى بيتِ أهلِ الميتِ كأنها هو حفلُ عُرْسٍ. ودليلهم أنه لها جاءَ نعيُ جَعْفَرِ بنِ أبي طالبٍ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ قَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا؛ فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ» (١).

فنقول: كلُّ ذي باطلٍ يَستدِلُّ عَلَى بُطلانِه بدليلٍ حقَّ سيكونُ هَذَا الدَّلِيلُ عَلَى رَاسِه ولَيْسَ دليلًا له، وهَذِهِ القاعدةُ أخذتها من كلامِ شيخِ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ انَّ كلَّ دَي باطلٍ يَستدِلُ عَلَى باطلهِ بدليلٍ حقَّ فسيكون هَذَا الدَّلِيل عَلَيْهِ وليس له (٢).

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب صنعة الطعام لأهل الميت، رقم (۳۱۳۲)، والترمذي: أبواب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت، رقم (۹۹۸)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يبعث إلى أهل الميت، رقم (۱۲۱۰).

⁽٢) المستدرك على مجموع الفتاوي (٢/ ٢٥).

نقولُ: حديثُ جعفرِ بنِ أبي طالبٍ دليلٌ عليكم: أوَّلًا: هل أرسلوا لآلِ جعفرٍ أكياسَ الرُّزِّ وسَوارِحَ الأغنام؟ أَبَدًا.

ثانيًا: إن النَّبِيَّ عَلَيْهِ قَالَ: «قَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ». وقد عُلِم ذَلِكَ مِن حالِ آلِ جعفرٍ؛ لأَنَّ جعفرَ بنَ طالبٍ ابنُ عمِّه، فيعرِف الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ ويدري أنه لَمَّا جَاءَ نَعيُه رَضَالِيَّهُ عَنْهُ سوف يُحزِنهم كثيرًا، وسوف لا يَتَمَكَّنُونَ من صُنع الطعامِ، فأمرَ أن يُصنعَ لهم طعامٌ، فقال ذَلِكَ لآلِ بيتِه وليس للنَّاس كلِّهم.

(٢٠٦٨) السُّؤَالُ: بعض النَّاسِ إِذا مات لهم ميِّت بَقُوا فِي البيتِ ثلاثة أيامٍ لاستقبالِ المعزِّينَ، فهل لهذا أصلٌ؟

الجَوَابُ: هَذَا لَيْسَ لَهُ أَصلُ، فبقاء النَّاسِ فِي البيتِ يَستقبلونَ المعزِّين ثلاثة أيامٍ أو أكثرَ هَذَا لَيْسَ لَهُ أَصلُ، وهذه سُنَّةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَعَلَآلِهِ وَسَلَّمَ بيننا، وهَذَا عَمَلُ الصحابةِ بيننا، والمسألة ليستْ معقودةً بالتخرُّص، إنها المسألة بدليلٍ، ولسنا نحنُ الَّذِينَ نَعترِض عَلَى قضاءِ اللهِ وقَدَره فِي إقامةِ المآتِم، فالموت بيدِ اللهِ، والحياة بيدِ اللهِ، والحياة بيدِ اللهِ، والحياة بيدِ اللهِ، وكلُّ شيءٍ بيدِ اللهِ عَنَّهَ جَلَّ، فموقفنا من هذِهِ المصائبِ هُو أن نقولَ كها قَالَ الصابرونَ ﴿ الّذِينَ إِذَا أَصَبَتَهُم مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلهِ هَذِهِ المصائبِ هُو أن نقولَ كها قَالَ الصابرونَ ﴿ الّذِينَ إِذَا أَصَبَتَهُم مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَا لِلهِ وَإِنَّا لِلهِ عَنْ وَعُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٦]: اللَّهُمَّ أَجِرْنِي فِي مُصيبتي واخْلُفْنِي خيرًا منها.

وأُمُّ سَلَمَةً رَضَاٰلِيَهُ عَنَهَا لَمَّا تُوُفِّيَ أَبُو سَلَمَةً رَضَاٰلِيَهُ عَنْهُ وكان ابنَ عَمِّها، ومِن أحبً النَّاسِ إليها، أُصيبتْ به؛ لأنَّهُ زوجها وابنُ عمِّها وحَبيبها، وكَانَت رَضَالِيَّهُ عَنْهَا قد سمِعتِ النَّبِيِّ يَتَلِيُّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَجِرْنِي فِي سمِعتِ النَّبِيِّ يَتَلِيُّ يقول: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَابُ بِمُصِيبَةٍ فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ أَجِرْنِي فِي

مُصِيبَتِي وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَجَرَهُ اللهُ فِي مُصِيبَتِهِ»، فقالت هَذَا القولَ وكانتُ فِي نَفْسِها تقولُ: مَن خيرٌ من أبي سَلَمَة؟ هِيَ لم تقلْ هَذَا شَكَّا فيها قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لكنَّها تُفكِّر: مَن خيرٌ من أبي سَلَمة. فلكَّا انقضتْ عِدَّتُها خَطَبَها عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهُ خيرًا من أبي سَلَمةً (۱). النَّبِي عَلَيْهُ خيرًا من أبي سَلَمةً (۱).

أقول: إن الَّذِينَ يصابون بالميتِ لَيْسَ مِن وَظِيفتهم أَن يَفْتَحوا أبوابهم للناسِ للعزاءِ والاجتهاع، وإتلاف الأموالِ وإضاعتها، وإيقاد السُّرُج وإحضار القرَّاء، فكلُّ هَذَا مِنَ البِدَع، ونحن أُمَّة مُسْلِمَةٌ لها سَلَف، فالواجب علينا أَن نَتَّبَعَ سَلَفَنا فِي هذا، فالنبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ لم يجلسُ لتلقِّي العَزاء، والصحابةُ لم يَجْلِسوا لتلقِّي العزاء، وإنها قالوا ما قالَه الصابرونَ: إنَّا للهِ وإنَّا إليه راجعونَ.

لكن قد يقولُ قائلٌ: هَذَا أمرٌ جَرَى بيننا، ومن عاداتنا وتقاليدنا، ولو أننا تَركنا ذَلِكَ لقالوا: إن هؤلاء يكرهون هَذَا الميتَ ويفرحون بموتِه؛ لأنَّهُم لم يُقِيموا الأحزانَ عليه؟

فالجواب عَن هَذَا أَن نقولَ: هَذَا غير مُسَوِّغٍ ولا مُبَرِّرٍ لأَنْ نفعلَ هَذَا الشيءَ الَّذِي لَا يفعله أسلافُنا، وهل أَغنَى الَّذِينَ احْتَجُّوا بآبائهم احتجاجهم عنهم شيئًا، الَّذِينَ قالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا ءَابَآءَنَا عَلَىٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٓ ءَاثَرِهِم مُقْتَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٣]؟

ولكننا نقولُ: نحن نأتيكم بها هُوَ خيرٌ من ذلك، أن تقولوا: إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، اللَّهُمَّ أَجِرْنَا فِي مُصِيبَتِنا، وَاخْلُفْنَا خيرًا منها، وتُغْلِق الأبوابَ.

وقد بَلَغَنِي عَن بعضِ النَّاسِ أنهم يَجتمعونَ فِي البيوتِ كأنها ليالي عُرْس،

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند المصيبة، رقم (٩١٨).

ويُحْضِرون القرَّاء، ومنهم مَن يَقرَأ ويَتبَاهَى وإذا لَم يحصُل عَلَى دموعٍ من عينيْه بَلَها بِرِيقِه، فيأخذ أموالَ النَّاسِ عَلَى أمرٍ لَا يَستفيدون منه؛ لأنَّ هَذَا الرجلَ إنها قرأ من أجلِ المالِ، وكلُّ عملٍ يُتَقَرَّبُ به إلى اللهِ إذا قُصِدَ به المالُ صارَ باطلًا، فيكون هَذَا أخذَ مالًا بغيرِ حقِّ، ولم يَنتَفِع الميتُ بقراءتِه، ونحنُ أعنَّاه عَلَى الإثمِ؛ حيث حَمَلناه عَلَى أن يريدَ بكلامِ اللهِ شيئًا من الدنيا.

بعد هَذَا قد يقولُ قائلٌ: إن الرَّسُولَ ﷺ قال حين جَاءَ نَعْيُ جعفرٍ: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ »(١)، فها جَوَابنا عَن هذا؟

فالجواب عن هَذَا أن نقولَ: إنَّ النَّاسَ لم يَجْتَمِعُوا عندَ آلِ جعفو، إنها قَالَ فقط: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا» وفي ذَلِكَ الزمنِ يحتاجُ أهلُ البيتِ إلى طبخ، وإلى تعب في تحضيرِ الطعام، وقد كَانَ يَمضي عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ شهرانِ أو ثلاثةٌ لا يُوقد في بيته نارٌ (٢)، وإنها طعامُه التمرُ والماءُ، فإذا كَانَ الأمرُ كذلكَ فَإِنَّ الموجودَ في ذلكَ الوقتِ لَيْسَ موجودًا في وقتنا هذا، فلا يُمكِن أن ينشغلَ أهلُ الميتِ عَن إصلاحِ الطعام لهم بسببِ المصيبةِ، فقد يُرسِلون أصغرَ صِبيانهم إلى المطعم ويأتيهم إلى المطعم ويأتيهم بها شاؤوا من الطعام.

فعلى طَلَبَةِ العلمِ أَن يَقْضُوا عَلَى هَذِهِ البدعةِ المنكرةِ، الَّتِي فِيهَا إضاعةُ المالِ،

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب صنعة الطعام لأهل الميت، رقم (۳۱۳۲)، والترمذي: أبواب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت، رقم (۹۹۸)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يبعث إلى أهل الميت، رقم (۱۲۱۰).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب: كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه، وتخليهم من الدنيا، رقم (٦٤٥٩).

وإضاعةُ الأوقاتِ، وإرادةُ غير اللهِ فيها يُتَقَرَّب به إلى اللهِ؛ كقِراءة المقرِئِ، ويكونون بذلكَ قد وافقوا السَّلَف فِي هَدْيِهِم. ومِنَ المعلومِ أن خيرَ الهديِ هديُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ، وأننا مأمورونَ باتباعِ سَلَفِنا، قَالَ النَّبِي عَلَيْهِ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، وما خالفَ الشرعَ وَجَبَ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ وما له يخالفِ الشرعَ فإنَّهُ يُقرَّن فِي مِيزانِ الشَّرع، وما خالفَ الشرعَ وَجَبَ إبطالُه، وما لم يخالفِ الشرعَ فإنَّهُ يُقرَّ، وما وافقَ الشرعَ فإنَّهُ يُمدَح.

فالعاداتُ إذن لها ثلاثُ حالاتٍ:

الحالُ الأُولى: مُوافِقةٌ للشَّرع.

الحالُ الثَّانيةُ: خالِفةٌ.

الحالُ الثالثةُ: لَا مُوافِقة ولا مُحَالِفَة.

فالموافقة للشَّرع تُحْمَد، والمخالفةُ للشَّرع تُذَمَّ وتُبطَل، وما لم ثُخالِفِ الشرعَ فإنها تَبْقَى، ولا يُنهَى عنها ولا يُؤمَر بها؛ لأنَّ الأصلَ فِي العاداتِ هُوَ الحِلُّ.

(٢٠٦٩) السُّوَّالُ: ذكرتُم فِي درسِ سابقٍ أن التجمُّع للعزاء فِي البيوتِ بِدْعَةُ، فما البديل فِي نَظَرِكُم؟

الجَوَابُ: البديلُ فِي نظرنا أن يُعَزَّى الإنسانُ بالعَزاء الَّذِي عَزَّى به النَّبِيُّ عَلَيْهُ النَّبِيُّ عَلَيْهُ اللهِ رسولًا لِيَحْضُرَ موتَ غلامِ لها، فقالَ للرسول: «إِنَّ للهِ إحدى بناتِه، أرسلتْ إليه رسولًا لِيَحْضُرَ موتَ غلامٍ لها، فقالَ للرسول: «إِنَّ للهِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، رقم (٣٦٥١)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣).

مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ عِنْدَهُ بِأَجَلِ مُسَمًّى، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ »(١).

والعَزاءُ لَيْسَ بالأمرِ الَّذِي لَا بدَّ منه، فإنها يُعَزَّى الإنسانُ لِيَقْوَى عَلَى الصبرِ عَلَى المصيبةِ، فليس هُنَاكَ بَديل، فَلا تُعَلَّق الأبوابُ وتُطفأ الأنوارُ ويُترك البيت كها هُو قبلَ موتِ الميِّت. وإذا أخذَ النَّاسُ عَلَى هَذَا الأمرِ لم يَحتاجوا إلى إقامةِ بديلٍ. وَفِي البلادِ الَّتِي لَا تُقيم العزاءَ لَا يجد النَّاسُ فراغًا يحتاجون إلى سدِّه، فيموت الميِّتُ ولا يكون بيوتُ عَزَاء، ولا قُدُوم غائبٍ، ولا شيء، وكأن الأمر أمر طبيعيّ، فهذا السائلُ إنها سألَ لأني أظنَّه من بلادٍ ابتُلِيَتْ بهذه البدعة، وإلا في البلادِ الَّتِي لم تُبْتَلَ السائلُ إنها سألَ لأني أظنَّه من بلادٍ ابتُلِيَتْ بهذه البدعة، وإلا في البلادِ الَّتِي لم تُبْتَلَ بهذه البدعة وتُنسَى، وإذا وُجِدَ الإنسانُ المُصابُ في المسجدِ أو في السوقِ أو في دُكانه، ورُئِيَ أنَّه متأثّر بالمصيبةِ فَإِنَّهُ النِيَّ يَعَالِيُ البنَهُ عا أخذَ وله من أبقَى، وكلُّ شيءٍ عنده بِأَجَلِ مُسَمَّى.



(٢٠٧٠) السُّؤَالُ: ما حُكم الوَعظ فِي المقابرِ والدُّعاء للميِّت جهرًا والناس يؤمِّنون عَلَى دعاءِ الواعظِ؟

الجَوَابُ: أَمَّا الشِّقُّ الأَوَّل -وهو الوعظ فِي المقبرة- فَإِنَّ الشَّنة تدلُّ عَلَى أن الوعظ فِي المقبرةِ عَلَى قِسمينِ:

القِسم الأوَّل: الحديث بها تكونُ به الموعظةُ، مِثل أَنْ يَكُونَ الرجلُ جالسًا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه» إذا كان النوح من سنته، رقم (١٢٨٤)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت، رقم (٩٢٣).

منتظرًا فراغ النَّاسِ مِنَ الدَّفن، أو مِن اللَّحدِ، فيُحَدِّث أصحابَه بها يُليِّن القلوبَ، ولا سِيَّها ما يَتَعَلَّق بأمرِ الموتِ، فهذا قد جاءتْ به السُّنة، فإنَّ النَّبِيَ عَلَيْ خرج ذات يَوْمٍ إلى البَقِيعِ وانتهَى إلى الصَّحَابةِ ولم يُلْحَدِ القبرُ، فجَلَسَ وجَعَلَ عَلَيْهُ يُحَدِّثُهُم عَن حالِ الإِنْسَانِ عندَ الاحتضارِ وعندَ الدَّفن (۱).

فمِثل هَذِهِ الموعظةِ الخفيفة لَا بأسَ بها، أما أَنْ يقومَ قائمٌ يخطُب النَّاسَ ويَعِظُهم كَأْنها قامَ عَلَى مِنبر، فَإِنَّ هَذَا لَا أصلَ لَهُ مِنَ السُّنَّة، ولم يَبْلُغْنِي حَتَّى الآن أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَى مِنبر، فَإِنَّ هَذَا لَا أصلَ لَهُ مِنَ السُّنَّة، ولم يَبْلُغْنِي حَتَّى الآن أَنَّ النَّبِيَ ﷺ فَعَلَه أَو أَن أحدًا مِن الصَّحَابة فعله، ومثل هَذِهِ المواعِظِ تكون فِي المساجِدِ، أو فِي المدارِس، أو ما أشبة ذلك. هَذَا ما يَتَعَلَّق بالموعظةِ عند الدفنِ.

أما الدُّعاء عندَ القبرِ بَعد الدَّفنِ، فهذا قد أمرَ به النَّبِيُّ ﷺ فقد كَانَ إِذا فَرَغَ مِن دَفْنِ الميِّت وَقَفَ عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَاسْأَلُوا لَهُ التَّشْبِيتَ؛ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ» (٢)، ولكنَّه لم يكنْ يدعو فيُؤمِّن الناسُ، وإنها أَمَرَهُم بالدُّعاء، وكلُّ يَدعو بها شاء.

⁽۱) يعني حديث عَلِيِّ رَحَوَالِلَهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الغَرْقَدِ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ عَلَيْ فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ خِصْرَةٌ، فَنَكَس فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمِخْصَرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: "مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَ شَقِيَّةً أَوْ سَعِيدَةً». فَقَالَ رَجُلُ: يَا رَسُولَ الله، أَفَلَا نَتَكِلُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدَعُ الْعَمَلَ؟ فَمَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيَيَسَّرُونَ مَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ الشَّعَادَةِ فَيَيَسَرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ، قَالَ: "أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيسَرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ» ثُمَّ قَرَأً: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيسَرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ» ثُمَّ قَرَأً: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيسَرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ» ثُمَّ قَرَأً: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَهْلُ السَّعَادَةِ وَيُيسَرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ» ثُمَّ قَرَأً: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيسَرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ» ثُمَّ قَرَأً: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَهْلُ السَّعَادَةِ وَلَيُسَرُونَ لِعَمَلِ الشَقَاوَةِ » ثُمَّ قَرَأً: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيسَرُ ونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ » ثُمَّ قَرَأً: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْلَى وَأَمَّا مَنْ أَعْلَى وَالْقَيْ فَى وَمَدَى السَّعَادَةِ وَلَوْ السَّعَادَةِ وَقَالَ السَّعَادَةِ وَلَقَى اللَّهُ وَلَا اللَّهُ مَلَ السَّعَادَةِ وَلَعُولُ السَّعَادَةِ وَلَا اللَّهُ مِنْ أَمْلُ السَّعَادَةِ وَلَيْ اللَّهُ إِلَى عَمَلِ السَّعَادِةِ اللَّهُ مِنْ أَمْنَ مَنْ أَعْلَى وَالْعَلَى وَالْمَالِقَةُ وَلَيْ إِلَى عَمْلِ السَّعَلَى الْقَالِقِ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ السَّعَادِةُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَقَالَ اللَّهُ مَلُ اللَّهُ وَلَا الْعَلَى مَلَامِ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَمَا أَوْلُولُونَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت، رقم (٣٢٢١).

فعليك أن تقفَ بعدَ الدفنِ عَلَى القبرِ وتقول: اللهمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللهم اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ اللهم اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ اللهم أَبِّتُه، اللهمَّ ثَبِّته، وتَنْصَرِف، وأمَّا الدُّعاء جماعة، والتأمين عَلَى ذلك، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ السُّنَّة.

(٢٠٧١) السُّؤَالُ: أشكل عليَّ وَعَلَى كثير من طلَّاب العلم حُكم أكل طعام أهل الميت عند تعزيتهم؟

الجَوَابُ: أولًا: لَيْسَ منَ السُّنَة أن يجتمع النَّاس عند أهلِ الميتِ ويأتوا بالطعامِ الميهم، وكأنّها وَلِيمة فَرَح، يعني: عُرس، فهذَا لَيْسَ منَ السنَّة، والذي أُحِبُّه من إخواننا المُسْلِمِينَ أن يَدَعوا هَذِهِ العاداتِ؛ لأنها غير مشروعة، وفيها إضاعة وقت، وإضاعة مالٍ، وربها يَصحَبُها نِيَاحة أو نَدْب. فيدَعُون هذا، والحمد لله كل حيِّ سيموت، وإن رسول الله عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ مات لَهُ ابن، وَهُوَ إبراهيم، وقال عند موته: "إنَّ العَيْنَ تَدْمَعُ، وَالقَلْبَ يَحْزَنُ، وَلا نَقُولُ إلَّا مَا يُرْضِي رَبَّنَا، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمُ لَمْخُرُونُونَ» (أ).

ولم يفتح البابَ للنَّاسِ يُعزُّونه، ومات لَهُ ثلاثُ بناتٍ فِي حياتِه، ولم يفتح بابه للنَّاسِ يعزونه، وأكثر ما جَاءَ فِي هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ لَمَا جَاءَ نعيُ جعفرٍ رَضَالِيَّهُ عَنهُ قال: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ»(٢).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «إنا بك لمحزونون»، رقم (۱۳۰۳)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب رحمته ﷺ الصبيان والعيال وتواضعه وفضل ذلك، رقم (۲۳۱۵).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب صنعة الطعام لأهل الميت، رقم (٣١٣٢)، والترمذي: أبواب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت، رقم (٩٩٨)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يبعث إلى أهل الميت، رقم (١٦١٠).

وهَذَا من بابِ الرأفةِ بهم وخِدمتهم في هَذَا اليومِ الَّذِي أَتَاهُم فِيهِ مَا يُحْزِنهم وانقبضتْ نفوسُهم، ولا يتمكّنون من صناعة الطعام، ومع ذَلِكَ لم يجتمع بهم ولم يذهب إليهم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ففي مثل هَذِهِ الأمور يَنبغي لنا أن نَعرِض العاداتِ عَلَى الأُدلَّة الشرعيَّة؛ إنْ أقرَّتُها فهي عادةٌ محمودةٌ، وإلا فالمحمودُ تَرْكُها.

وبعض العُلَمَاء قالَ: إنها بِدْعَة.

(٢٠٧٢) السُّؤَالُ: يُشكِلُ علينَا أمرٌ فِي العزاءِ، وَهُوَ كيفَ نَجمَعُ بينَ أَنَّ أَجرَ الَّذِي يُعَزِّي أَخاهُ المصابَ أَجرٌ عظيمٌ، وبينَ أَنَّ الذهابَ للعزاءِ منَ الأمورِ غيرِ المشروعةِ؟

الجَوَابُ: إنه يَنبغي لطالبِ العلمِ أن يعلمَ أن إطلاقاتِ الشَّرِعِ ثَقيَّدُ بالعملِ، فالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَمُ لم يكنْ يذهبُ إِلَى المصابِ ويعزّيهِ، بل إن إحدى بناتِه لما كانَ عندَها صبيٌّ فِي سياقِ الموتِ، أرسلتْ إِلَى النَّبِي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقالَ النَّبِي عَلَيْهِ للرَّسُولَ: «ارْجعْ إِلَيْهَا فَأَخْبِرْهَا أَنَّ للهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ للرَّسُولَ: «ارْجعْ إِلَيْهَا فَأَخْبِرْهَا أَنَّ للهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، لَكنَّها أقسمتْ عليهِ، بِأَجَلٍ مُسَمَّى، فَمُرْهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ»(١). ولم يذهب، لكنَّها أقسمتْ عليهِ، وحضرَ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ.

ولا أُعلَم -إلى ساعتي هذهِ- أن الصَّحَابَة كانوا يجلسونَ فِي بيوتِهم لِيَتَلَقَّوُا العَزاءَ، بل قالَ جَرِيرُ بنُ عبدِ اللهِ البَجَلِيُّ رَضَاً لِللَّهُ عَنهُ: «كُنَّا نَرَى الإَجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ المَيِّتِ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه» إذا كان النوح من سنته، رقم (١٢٨٤)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت، رقم (٩٢٣).

وَصَنْعَةَ الطَّعَامِ مِنَ النِّيَاحَةِ»(١).

والحقيقة أن هَذَا كها هُو غيرُ موافقٍ للشرع، فهو غيرُ موافقٍ للعقلِ أيضًا، وأنتَ إذَا جلستَ في بيتك، وفتحت البابَ للناسِ، أو أصلحت مهرجانًا، فكأنك تقولُ للناسِ: أيها النّاسُ، إنّي مصابٌ فعزّوني، فهل هَذَا لائقٌ بالعقلِ! لكن إذا علمتَ أن صاحبكَ حقيقةً مُصابٌ، وذهبتَ إِلَى بيتِه لكونِه قريبًا لكَ، أو صديقًا لكَ، تُصَبِّرُه عَلَى المصيبةِ، فهذا خيرٌ، ولا يُقالُ: إنه بِدْعَةٌ، لكنَّ الجُلُوسَ للعَزاءِ وإتيانِ النَّاسِ زَرَافَاتٍ (٢) ووُحدانًا، هَذَا هُوَ الَّذِي يُنكَرُ.

-699-

ك | الدفن والقبور:

(٢٠٧٣) السُّؤَالُ: قَريةٌ مُحَاطةٌ مِن ثَلاثِ جِهاتٍ، ولَيسَ لها مَنفذٌ إلا مِن جِهةٍ واحِدةٍ، ولَكن هَذه الجِهةُ بهَا آثارُ قُبورٍ، ولكنها مُنذُ زمنٍ بَعيدٍ، وتَمَّ حفرُ خطِّ صرفٍ صحي، وقَد وُجدَ فِيهِ لحدٌ لقَبرٍ قَديمٍ، فهَا الحُكمُ؟

الجَوَابُ: هذَا السؤالُ يَنبغي أَن يُوجهَهُ الأَخُ -إذا كَانَ الأَمرُ كَمَا ذَكرَ- إِلَى المَسؤُولِينَ عندَهم فِي البَلديةِ، حتَّى يَتبينَ الأَمرُ ويَتضحَ، وإذَا اتَّضحَ أَمكنَ العَملُ عَلَى حَسَبِ ما يَرتبطُ به المقَامُ.



⁽١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام، رقم (١٦١٢).

⁽٢) زرافات، أي: جماعات.

(۲۰۷٤) السُّؤَالُ: ما رأيُ فَضِيلتكم فِي قومٍ إِذَا دَفَنُوا مَوتاهم قَرَؤوا عليهم سورة (يس) ثمَّ الفاتحة أكثرَ من مرتينِ، وقد تصل إلى أربع مرَّاتٍ، وذلك حول قُبُور الموتى، فهل هَذَا مخالِفٌ للدِّين؟

الجَوَابُ: نعم، القراءةُ عَلَى الأمواتِ بعد أن يُدفَنوا أمرٌ مُحُدَثٌ مُبْتَدَعٌ، وقد قَالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»(١).

وعلى هَذَا فَلا يجوزُ للمرءِ إِذا ماتَ اللِّت أَن يأتي إلى قبرِه ويقرأ عَلَيْهِ أو يؤجِّر شخصًا يقرأ عَلَى قبرِه، وإذا كَانَ صادقًا فِي إرادةِ نفعِ الميتِ فعليه بالدُّعَاءِ لهذا الميتِ وَهُوَ فِي بيتِه، والنَّبِي ﷺ كَانَ يزورُ القبورَ، ولم يكنْ يقرأُ عليهم القرآنَ؛ لَا الفاتحةَ ولا غيرَها، وإنها كَانَ يقول: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَا حِقُونَ، يَرْحَمُ اللهُ المُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَمِنْكُمْ وَالمُسْتَأْخِرِينَ، نَسْأَلُ اللهَ لَنَا وَلَكُمُ العَافِيَة، لَا حَثْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَفْتِنَا بَعْدَهُمْ "" وما نحو ذلك، ولم يقرأ عليهمُ القرآنَ لَا فاتحةً ولا غيرَها.

-599

(٢٠٧٥) السُّؤَالُ: ما رأيُكُم فيهَا ظَهَر هذِهِ الأيام مِنْ إضاعَةِ الوقْتِ فِي خطْبَةٍ طويلَةٍ عندَ دَفْنِ المَوْتَى؟

الجَوَابُ: أرى أن الوعْظَ عندَ القُبُورِ أمرٌ لَا يُشْرَعُ، ولا ينْبَغِي أن يُتَخَّذَ سُنَّةً دائمَةً، فَإِنَّ وُجِدْنَا أَنَاسًا فِي المقبرَةِ عندَ الدَّفْنِ دائمَةً، فَإِنَّ وُجِدْنَا أَنَاسًا فِي المقبرَةِ عندَ الدَّفْنِ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤).

يضْحَكُونَ ويلْعَبُونَ ويتهازَحُونَ، فَلا شكَّ حينئذً أن الموعْظِةَ حسنَةٌ وطَيِّبَةٌ؛ لأنه وُجِدَ لها سَبَبٌ يقْتَضِيهَا.

أما مجرَّدُ أن يكونَ الإنسانُ خَطِيبًا عندَ الناسِ وهُمْ يَدْفِنُونَ الميِّت، فهذا لَا أصلَ لَهُ فِي هَدْي النَّبِيِّ عَيَالِهِ، ولا ينْبَغِي أن يُفْعَلَ.

وقد صحَّ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ انتهى إلى جِنازَةِ رجلٍ مِنَ الأنصارِ، ولم يُجْلِسْ إلا بعدَمَا أَكْمَلُوا لَحْدَ القَبْرِ، فَجَلَسَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وجلس حولَهُ أصحابُه كأنَّ على رُؤوسِهِمُ الطيرَ من الهَيْبَةِ والعظمَةِ، والشعورِ بالحالِ الواقِعَةِ، وكان مع الرسولِ عَلَيْهِ الطَّيرَ من الهَيْبَةِ والعظمَةِ، والشعورِ بالحالِ الواقِعَةِ، وكان مع الرسولِ عَلَيْهِ الطَّيرَ من الهَيْبَةِ والعظمةِ، والشعورِ بالحالِ الواقِعَةِ، وكان مع الرسولِ عَلَيْهِ الطَّيرَ من الهَيْبَةِ والعظمةِ، والشعورِ بالحالِ الواقِعَةِ، وكان مع الرسولِ عَلَيْهِ الطَّيرَ من الهَيْبَةِ والعظمةِ، والشعورِ بالحالِ الواقِعَةِ، وكان مع الرسولِ عَلَيْهِ الطَّيرَ من الهَيْبَةِ والعظمةِ، والشعورِ بالحالِ الواقِعَةِ، وكان مع الرسولِ عَلَيْهِ الطَّيرَ من الهَيْبَةِ والعظمةِ، والشعورِ بالحالِ الواقِعَةِ، وكان مع الرسولِ عَلَيْهِ الطَّيرَ من الهَيْبَةِ والعظمةِ، والمُعْمَلِ يُحَدِّقُهُم عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ عَن حالِ الرَّجلِ عندَ مَوتِهِ، وبَعْدَ وفاتِهِ (۱).

هذا أمرٌ واضِحٌ، فالنَّبِيُّ لم يَقُمْ خَطِيبًا يُخْطُبُ الناسَ ويَعظُهُم، لكنه جالِسٌ وحولهُ أصحابه ينتظِرُونَ متى يُلْحَدُ هَذَا القَبْرُ، فحدَّثَهُم، كما لَو كُنْتَ أنتَ وأصحابُكَ تنتظِرُونَ دفنَ اللِّتِ، فجَعَلْتَ ثُحَدِّتُهم فِي هَذَا الشيء، وهناك فَرْقٌ بينَ الحديثِ الخاصِ الذي يكونُ بينَ الجُلساءِ، وبين ما يُفْعَلُ عَلَى سَبِيلِ الخُطْبَةِ، كذلكَ كانَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَاللَّهُ إِذا دَفَن اللِّتَ وقَفَ عليهِ، وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَاسْأَلُوا لَهُ التَّنْبِيتَ؛ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ »(٢)، فهذِهِ مسألةٌ خاصَّةٌ، وليستْ بِخُطْبَةٍ.

كذلك وُقوفُه عندَ قبرِ إحْدَى بناتِهِ أو أحدِ أصحابِهِ، فجعلَ يَحَدِّثُ أصحابَهُ وعَينَاهُ تَذْرِفانِ، ويقول: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَمَقْعَدُهُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موعظة المحدث عند القبر، وقعود أصحابه حوله، رقم (۲٦٤٧). (۱٣٦٢)، ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الأدمي في بطن أمه وكتابه ورزقه، رقم (٢٦٤٧). (٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت، رقم (٣٢٢١).

مِنَ النَّارِ...»(١)، هَذَا الحِدِيثُ وما كانَ فِي مَعناه كلُّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى مشْرُ وعِيَّةِ الخُطْبَةِ عندَ الدَّفْنِ عَلَى سبيلِ الأمرِ الَّذِي يكونُ عادَةً متَّبَعَةً.

ومثل هَذِهِ المسائلُ ينْبَغِي لنَا أَن نَتَحَرَّى فيها، أَمَا إِذَا وُجِدَ السَّبَ -كما قلت - كأن نَجِدَ أَنَاسًا يضْحَكُونَ ويَلْعَبُونَ ويتَمَازَحُونَ ويتَدَافَعُونَ، وما أشبه ذلك. فهنا يَضْحَكُونَ ويلْعَبُونَ ويتَمَازَحُونَ ويتَدَافَعُونَ، وما أشبه ذلك. فهنا يَخْسُنُ أَن نتكَلَّمَ بكلامٍ مسْمُوعٍ يَسْمَعُه الناسُ كلُّهُمْ، بأنه ينبَغِي للإنسانِ في هَذَا المقَامِ أَن يكونَ متَعِظًا خَائفًا وَجِلًا.

(٢٠٧٦) السُّؤَالُ: هَلْ يَجُوزُ للإنسانِ إِذا مات الميِّت ووَلَّى عَنْهُ النَّاسُ أَن يجلس عند قبرِه ويقول له: يا فلان بن فلان، إِذا جاءك المَلكَان وسألاك: مَن ربُّك؟ فقُل: ربِّيَ اللهُ، ما دينُك؟ فقلِ: الإسلامُ، مَن نبيُّك؟ فقل: مُحَمَّد؟

الجَوَابُ: هَذَا التلقينُ بعدَ الموتِ رُوي فِيهِ حديثٌ عَن أبي أُمامة الباهليِّ عَن النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلامُ، وإنها الَّذِي جَاءَ عَن النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلامُ، وإنها الَّذِي جَاءَ عَن النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلامُ، وإنها الَّذِي جَاءَ عَن رسولِ اللهِ عَلَيْهِ ما رواه أبو داود؛ وَهُو أَنَّه عَلَيْهِ كَانَ إِذا مات الميت وفُرغَ من دَفنه وقف عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَاسْأَلُوا لَهُ التَّنْبِيتَ؛ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ» (٣)، وهذَا هُوَ عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَاسْأَلُوا لَهُ التَّنْبِيتَ؛ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ» (٣)، وهذَا هُوَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿فَأَمَّامَنْ أَعْطَىٰ وَٱنَّقَىٰ ﴾ [الليل: ٥]، رقم (٤٩٤٥)، ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم (٢٦٤٧).

⁽٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ٢٩٨، رقم ٧٩٧٩).

⁽٣) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٣٢٢١).

الَّذِي يَنبغي أَن يُفعلَ؛ أَن يقفَ الإنسانُ ويسأل اللهَ تعالى لصاحبِ القبرِ التثبيتَ ويَستغفر له، فيقول: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لهُ، اللَّهُمَّ ثَبَّتُهُ بالقولِ الثابتِ.. وهكذا، هَذَا هُوَ الَّذِي جَاءَ عَن النَّبِي ﷺ، أمّا التَّلقينُ فإنَّه لَا يَصِحُّ، وَهُوَ من البِدَع؛ إذ إنَّه إذا لم يَصِحَّ الحديثُ فِي شيءٍ صَارَ اتِّخاذه سُنَّةً من البِدَع.

(٢٠٧٧) السُّؤَالُ: هل عذاب القبر بالجَسَدِ والرُّوحِ أم بالرُّوحِ فقطْ؟ وكيف نجمعُ بين ذَلِكَ وبين ما نشاهدهُ من رمادِ العظام، خاصَّة فِي مقابرِ مَكَّة؟

الجَوَابُ: نقولُ: الأصلُ أنَّ العذابَ يكون عَلَى الرُّوح، ولكن قد تتَّصل بالبدنِ، ولا يَلزَم لذلكَ أن يكون هَذَا العذابُ الجسميُّ محسوسًا منظورًا؛ لأنَّه لَو كَانَ عذابُ الإنسانِ بعد موتِه عَلَى جسمِه محسوسًا منظورًا لَكانَ الإيهان به من الإيهانِ بللحسوسِ، لا من الإيهانِ بالغيبِ، وإذا كَانَ من الإيهانِ بالمحسوسِ لم يكنْ للامتحانِ بالإيهانِ به فائدةٌ. ولهذا قد يُعَذَّبُ الإنسانُ فِي قبرِه عذابًا عَلَى جسدِه ونحن لا نشعُر به لَو أننا حفرنا القبرَ؛ لأنَّ ذلكَ لا يُقاس بأمر الدُّنيًا، فالعذابُ الَّذِي يكون عَلَى الجسدِ فِي القبرِ ليسَ كالعذابِ الَّذِي يكونُ عَلَى الجسدِ فِي الدُّنيًا؛ وذلك لأنَّ تعلَّق الرُّوح بِجَسَدِها بعد الموتِ ليسَ كَتَعَلَّقِها بِجَسَدِها فِي الحَياةِ.

وأنا أضرِب لكم مثلًا يبيِّن الواقعَ ويُقرِّبه، وإن كَانَ بينهما فرقٌ فيها أضرِب المثلَ به وله، فالإنسان النائم أحيانًا يرى في المنامِ أنَّه يُضرَب وأنه يُعذَّب وأنه في ضِيق وأنه في غمِّ، ويرى أنَّه قد قامَ وقد سافرَ، ومع ذَلِكَ فهو عَلَى فِراشه وتحت غِطائه لم يتحرَّكُ، وذلك لأنَّ الرُّوح تَعَلُّقها بالجسدِ في حالِ النَّوْم ليسَ كتعلُّقها به في

حالِ اليقظةِ، وكذلك تعلقها به بعد الموت لَيْسَ كتعلقها به فِي حال الحياةِ.

وعلى هَذَا فَيُمكِن أَن يُعذَّب الجسمُ فِي القبرِ وإنْ كنَّا لَو فَتَشْنَا عَنْهُ لَم نَر ذَلِكَ التعذيب. وقد ثبتَ عنِ النّبِيِّ عَلَيْهُ أَنَّ الميِّتَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِه وتولَّى أصحابُه عَنْهُ حتَّى إِنَّه لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِم، يأتيه مَلكَانِ ويُجْلِسَانه (۱)؛ يُقعِدانه فِي قبره إقعادًا حقيقيًّا؛ لأنَّ النّبِي عَلَيْهِ أخبر به، ومع هَذَا فإنّنا لَو رَجَعْنَا إلى الشاهِدِ المحسوسِ لَوَجَدْنا أَن القبرَ لَا يتَسع لأنْ يقعدَ هَذَا فيه؛ لأنّه قد أُدخِلَ فِيهِ إِدخالًا وقد صُفَّ عَلَيْهِ اللّبِنُ، ولكن أحوال الآخرةِ لَا تُقاس بأحوال الدُّنيا.

(٢٠٧٨) السُّوَّالُ: أرجو أن تشرحَ لنا آدابَ اتباع الجنائزِ؛ لأننا نشاهد بعض النَّاس يتصرفون تصرُّفات لَا ندري هل هي جائزة شرعًا أو لا، ومنها بعض الأشخاص الذين يقولون في الطريق إِلَى المقبرة: وحِّدوه بصوت مرتفع، يمدُّون بها، وإقامة سرادقات العزاء؟

الجَوَابُ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا فَرِغَ مِن دَفْنِ الميتِ وقفَ عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ بِالتَّشْبِيتِ، فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ» (٢)، وقفَ عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ بِالتَّشْبِيتِ، فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ» (٢)، وقف عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ بِالتَّشْبِيتِ، فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ وَلَهُ يَكُن يُطِيل ولم يكن يُطِيل

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب: الميت يسمع خفق النعال، رقم (١٣٣٨)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، رقم (٢٨٧٠).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٣٢٢١).

الوقوفَ. ومن عادةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّه إِذَا دَعَا دَعَا ثلاثًا (١). وعليه فيكفي أن تقف وتقول: اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ أَبُتْهُ، وتَنصِرِف.

وينبغي إذا انتهينا من الدُّعاء لَهُ عَلَى صفة ما وردَ أن ننصرفَ إِلَى بيوتنا وأن ينصرفَ أهلُ الميتِ إِلَى بيوتهم، ولا يفتحوا أبوابهم للتعزية، أو يجعلوا مهرجانًا كمهرجان الزَّواج من الأنوارِ والخيامِ والكراسيِّ، فكل هَذَا مِنَ البِدَع، حتَّى قال بعض إخواننا: إن هَـذَا متلقَّى من غيرِ المُسْلِمِينَ؛ لأنَّهم هم الَّذِينَ يفعلون هَذَا لِيَطْرُدُوا عنهم الحزنَ بهذه التجمُّعات، ولكن السنَّة ألا نفتحَ بابًا ولا نجلِس لأحدٍ، ومَن وَافَقْنَا فِي السوقِ أو فِي المُسْجِدِ فلْيُعَزِّ، ومَن لا يوافقنا فالتعزيةُ ليستْ بواجبةٍ.

ثمَّ إن التعزية أحسن ما تكون عَلَى الصِّيغةِ الَّتِي وَرَدَتْ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ وذلك أن رسول الله عَلَيْهُ أرسلتْ إليه إحدى بناتِه تدعوه ليحضرَ أحد أو لادها وَهُو ينازعه الموت، فجاء رسول المَرْأة إِلَى النَّبِي عَلَيْهُ وطلب مِنْهُ الحضور، فقال لَهُ الرَّسُول عَلَيْهُ: «ارْجعْ إِلَيْهَا فَأَخْبِرْهَا أَنَّ للهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمَّى، فَمُرْهَا فَلْتَصْبرْ وَلْتَحْتَسِبْ »(١).

الله أكبرُ! ما أعظمَ هَذِهِ الصِّياغةَ للعزاءِ، هَذِهِ أحسنُ من قول النَّاسِ: عَظَّمَ اللهُ أَجْرَكَ، وأحسنَ عزاءَكَ، وغفرَ لميتِكَ، وهَذِهِ الصيغة الأخيرة لَا شكَّ أنها خيرٌ،

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين، رقم (۱۷۹٤).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه» إذا كان النوح من سنته، رقم (١٢٨٤)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت، رقم (٩٢٣).

لكن الصيغة الَّتِي وردتْ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَفْضُلُ وأحسنُ.

فلتصبِرْ عَلَى المصيبةِ، ولْتَحْتَسِبِ الأَجرَ منَ اللهِ، والثوابَ عَلَى هَذَا الصبرِ، فالموت الَّذِي قُدِّرَ عَلَى هَذَا الإِنْسَانَ لَم يَتَقَدَّمْ ولن يتأخَّرَ، قالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَمَا تَدْرِى نَفْسُ بِأَيِ أَرْضِ تَمُونُ ﴾ [لقان:٣٤].

ولقدْ جَرَى قِصَّتانِ منْ آياتِ اللهِ، إحداهُما حَدَّثني بها مَن أثقُ به، قالَ: قدِمنا إلى مَكَّة حُجَّاجًا عَلَى الإبلِ، وذلك قبلَ أن تأتي السيارات، فلما رجعنا فإذا رجلٌ مِنَّا قد مَرِضتْ أُمه، وفي آخِر اللَّيْلِ ارتحلنا، وبقي هَذَا الرجلُ يُوَطِّئ لأمه لِيُرْكِبَها عَلَى فراشٍ ليِّن من أجلِ مَرَضِها، فلما مشى تاه في الطريقِ في الجبالِ.

يقول: فذهبَ مَعَ هَذِهِ الأوديةِ وهذه الجبالُ يطلبُ الحجَّاجَ، فلما ارتفعتِ الشَّمْسُ وازدادتْ حرارةُ الجوِّ فإذَا بخِدرِ باديةٍ -خيمةٍ صغيرةٍ - فذهبَ إليه وسلَّمَ وسألهُم: أينَ الطريقُ؟ قَالُوا: الطريقُ وراءكَ بعيدٌ ولكنِ اجلسْ وأنِخِ البعيرَ حتَّى يبردَ الجوُّ وتمشي.

يقول: فأناخَ البعيرَ وأنزلَ أُمَّه، وما أن نزلتْ فِي هَذِهِ الأرضِ قبضَ اللهُ رُوحَها. اللهُ أكبرُ! هِيَ من أهلِ القصيمِ وحجَّتْ ورجعتْ وماتتْ فِي أرضٍ ما كانَ يحلمُ أنَّه يأتي إليها، لكنَّ اللهَ قادَها إِلَى الأرضِ الَّتِي أرادَ أن تموتَ فيها، سُبْحَانَ اللهِ العظيم! هَذِهِ من آياتِ اللهِ.

القصةُ الثَّانية: أن الإِنْسَانَ لَا يَدري متى يموتُ، فقد حَدَثَ أن تقابلَ دَبَّابٌ^(۱)، وعليه راكبانِ، وأقبلتْ سيارةٌ من الطريقِ المتقاطِع، فلما قربت منَ السوقِ الَّذِي جَاءَ

⁽١) الدباب: الدراجة النارية.

مِنْهُ الدَبَّابِ وقَفْتِ السيارةُ يريدُ السائقُ أن يعبرَ الدَبابُ، والدَبابُ وقفَ يريدُ أن تعبرَ السيارةُ، وفي خلالِ ثوانٍ تَقَدَّمَ صاحبُ الدَبابِ وتقدَّمَ صاحبُ السيارةِ جميعًا واصطدما، فهاتَ الراكبُ المؤخَّرُ الَّذِي عَلَى الدَبَّابِ. فانظرِ العبرةَ كيفَ تأخَّرَ هَذِهِ اللحظاتِ حتَّى يتمَّ أَجَلُه، ولم يتقدمْ بسرعةٍ حتَّى تدهسَه السيارةُ، ولكنْ وقفَ كلاهُما ولمَّا حانَ الأَجَلُ المحدَّدُ مَشَى كلُّ مِنهما إِلَى الآخَرِ وحصلَ الحادِثُ.

وكلَّ هَذَا يَدُلُّنَا عَلَى مَا قَالَهِ اللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ. بِمِقْدَارٍ ﴾ [الرعد: ٨]، وَعَلَى مَا قَالَهِ الرَّ سُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلِ مُسَمَّى ﴾.

فهذا هُوَ العَزاء المشروعُ، فإذا رأيتَ الإِنْسَان مُتَكَدِّرًا حَزِينًا عَلَى ميتِه فَتَلَطَّفْ لَهُ وقل: يا أخي، اصبِر واحتَسِبْ؛ فَإِنَّ للهِ ما أخذَ، وله ما أعطى، وكلَّ شيءٍ عنده بأجلٍ مسمَّى. ولا بأسَ أن تَزيدَ مثلًا فتقولَ: هَذِهِ حالُ الدُّنيا، هل رأيتَ أحدًا مُحَلَّدًا، ألم يَمُتْ آباؤُنا وإخوانُنا وأبناؤُنا، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ من الأمورِ الَّتِي تقوِّيه عَلَى الصبرِ.

أما فتحُ الأبوابِ للنَّاسِ، وإنارةُ المحلَّاتِ، وضربُ الجيامِ، فهذِهِ كلُّها منَ البِدَع الَّتِي أرجو من إخواني طَلَبةِ العلمِ أن يُبَيِّنُوها للنَّاسِ، وأن يَدْعُوا النَّاسِ إِلَى تركِها، ولكن بالحكمةِ واللِّين، ويجبُ أن نعلمَ أن الأمورَ الَّتِي مَكَثَتْ فِي النَّاسِ لَيْسَ نَزْعُها منهمْ بالأمرِ الهيِّنِ، بل تحتاجُ إِلَى نيةٍ وإخلاصٍ واحتسابٍ وصدقٍ مَعَ اللهِ عَرَّفَها منهمْ بالأمرِ الهيِّنِ، بل تحتاجُ إِلَى نيةٍ وإخلاصٍ واحتسابٍ وصدقٍ مَعَ اللهِ عَرَّفَها حتَّى تزولَ هَذِهِ الأمورُ الَّتِي لَيْسَ لها أصلُ منَ الشَّرع.

أما قولُ النَّاس الَّذِينَ يمشونَ مَعَ الجماعةِ: وحِّدوا، أو قولوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَلا أُصلَ لها أيضًا من السنَّة، وإنها يقولُ المشيِّع كها قلتُ آنِفًا، ويكون خاشعًا يتأمَّل ويتفكَّر فِي مَصيرِه.

وأما استعمالُ الموعظةِ بعدَ الدفنِ فهذا لَا أصلَ لَهُ ولم يَرِدْ عنِ النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

والذي وردَ عَن الرَّسُول عَنهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ الموعظةُ بصفةِ الجلوسِ^(۱)، لَا بصفةِ الخُطبةِ، وذلكَ إِذا كانوا يَنتظِرون لحدَ القَبْرِ، أما إِذا كانَ القَبْر جاهزًا فالنَّاسُ سوف يَشتغلونَ بالدفنِ، ولا ينبغي الموعظةُ، وأما الموعظةُ بعد الدفنِ فليسَ لها أصلُ إطلاقًا، والرَّسُول عَليه الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ كَانَ إِذا فرغَ من الدفنِ لَا يَعِظ النَّاس، وَهُوَ أَحرصُ النَّاس عَلَى البلاغِ، وأحكم النَّاس في التبليغ، وإنها يقف ويقول: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ بِالتَّثْبِيتِ».

(٢٠٧٩) السُّؤَالُ: بعض النَّاس يُوصي بأن يُدفَن فِي مدينةٍ أخرى غير المدينةِ التَّي تُوفِي فيها، ويقول: ادفنوني بجوارِ آبائي وأجدادي فِي مدينةِ كذا، فيكفنوه فِي المدينة الَّتِي توفي بها وينقُلونه إلى تلك المدينةِ ليُدفَن فيها، فهل تُنفَّذ وصيتُه؟

الجَوَابُ: الإِنْسَانُ إِذَا مَاتَ فِي بَلَدٍ فَإِنَّه يُدفَنُ فِيه؛ لأَن النَّاسَ كلَّهم سوف يُحشرونَ يومَ القيامةِ فِي مكانٍ واحدٍ مهما تباعدتِ الأقطارُ، ولا ينبغي للإنسانِ أَنْ يُحَشّرونَ يومَ القيامةِ فِي مكانٍ واحدٍ مهما تباعدتِ الأقطارُ، ولا ينبغي للإنسانِ أَنْ يُحَمِّلُ إِلَى البلدِ الفلانيِّ، أو المكان الفلاني؛ لأَن ذَلِكَ يُحَلِّفُ مَن وراءَه فيوصي بأَن يُحمَّلُ إلى البلدِ الفلانيِّ، أو المكان الفلاني؛ لأَن ذَلِكَ ربها يَشُقُّ عليهم ويؤدِّي إلى تأخير دفنِه، وتأخيرُ الدفنِ خلافُ السُّنة.

وبهذه المناسبةِ أودُّ أن أُذَكِّر إخواني بأن النَّبِيِّ ﷺ أخبر أن الرجلَ إِذا خرجَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موعظة المحدث عند القبر، وقعود أصحابه حوله، رقم (۱) أخرجه البخاري: كتاب القبر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم (٢٦٤٧)، وليس فيهم جلوسه على شفير قبر ابنته وهي تدفن.

النَّاسُ به من بيتِه ميتًا وكان من الصالحين فَإِنَّ رُوحه تقول: «قَدِّمُونِي، قَدِّمُونِي»، وإن كَانَ عَلَى خِلاف ذَلِكَ فَإِنَّ رُوحه تقول: «يَا وَيْلَهَا، أَيْنَ يَذْهَبُونَ بِهَا؟»(١).

وثبت عَنْهُ عَلَيْهُ أنه قال: «أَسْرِعُوا بِالجِنَازَةِ، فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا، وَإِنْ يَكُ سِوَى ذَلِكَ، فَشَرُّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ (٢)، وإذا كَانَ كذلك فَإِنَّ من الجناية عَلَى الميتِ أن نحبسه، ولا ندفنه لمدَّة يومٍ أو يومينِ مِن أجل أَنْ يأتي أقاربه فيحضُروا جنازته، فَإِنَّ هَذَا خطأُ خالِفٌ للسُّنَّة من وجهٍ وإساءةٌ إلى الميتِ من وجهٍ آخرَ، فالميتُ نرجو أَنْ يَكُونَ صالحًا، فيحبُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ إلى قبرِه إلى النعيمِ الَّذِي هو أعظمُ مِن الدُّنْيَا كلها، فَإِنَّ الإِنْسَان إِذَا وُضِع فِي قبرِه وأتاه مَلكَان يسألانِه عَن ربّه ودِينه ونَبِيّه وأجاب بالصوابِ فإنَّه يُفسَح لَهُ فِي قبرِه مَدَّ البصرِ، ويُفتح لَهُ بابٌ إلى الجنةِ (٢)، ويأتيه من نعيمها، فإذا حبسناهُ عَن ذَلِكَ فقد جَنَيْنَا عليه.

يقول بعضُ الناسِ: ابنه غائبٌ، أو أخوهُ الشقيقُ، أو أبوهُ، ولا نحبُ أن يُصَلُّوا ندفنه فِي غيرِ حضورِهم. نقول: الحمدُ للهِ، هؤلاء إذا جاؤُوا بإمكانهم أَنْ يُصَلُّوا عليه؛ لأن الصَّلاة عَلَى القبرِ جائزةٌ، فإنَّ امرأةً كَانَت تَقُمُّ المَسْجِدَ فِي عهدِ الرَّسولِ صَلَّاللَهُ عَلَى القبرِ عائزةٌ، فإنَّ امرأةً كَانَت تَقُمُّ المَسْجِدَ فِي عهدِ الرَّسولِ صَلَّاللَهُ عَلَى القبرِ عائزةٌ، فإنَّ الليلِ فَدَفْنَها الصَّحَابةُ رَضَيَّالِهِ وَسَلَّمَ يعني تكنسه، فهاتتْ فِي الليلِ فَدَفْنَها الصَّحَابةُ رَضَيَّالِهِ وَسَلَّمَ عنها حين فَقَدَها، قالوا: يا رسولَ اللهِ، إنها ماتتْ، فقال: النَّبِي صَلَّاللَهُ عَلَى اللهِ عني أَعْلَمْتُمُونِي، فكأنهم تَقالُّوها وصغَّروا من شأنها، فقال

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب كلام الميت على الجنازة، رقم (١٣١٤).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنازة، رقم (١٣١٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب الإسراع بالجنازة، رقم (٩٤٤).

⁽٣) أخرجه الترمذي: كتاب صفة القيامة، بابٌ، رقم (٢٤٦٠).

عَلِيْةِ: «دُلُّونِي عَلَى قَبْرِهَا» فَأَتَى قَبْرَهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا(١).

فنقولُ لهؤلاء: إِذَا قَدِم أَبُوهُ أَوِ ابنُه أَو أَخُوهُ أَو صَدَيقَهُ فَإِنَّهُ يُصَلِّي عَلَى قَبِرِه، والمقصودُ الدُّعاءُ لهُ، وقد حصلَ، أما أن نحبِسَ جنازةَ الميتِ مِن أَجَلِ إنسانٍ يأتي بعد يومٍ أو يومينِ، فهذا خطأٌ، وَهُوَ خِلافُ السُّنةِ، وإساءةٌ للميِّتِ.

(٢٠٨٠) السُّؤَالُ: أثابكم الله، يَقُول السَّائِلُ: هل تجوزُ صَلَاة الفريضةِ فِي المقبرةِ إن كنَّا ندفنُ مَيِّتًا وحان وقتُ الصَّلاة؟

الجَوَابُ: المقبرةُ ليستْ مَحَلَّا للصلاةِ، وقد رَوَى التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حديثًا عمِل به العُلَهَاء: «الأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا المَقْبَرَةَ وَالحَهَّامَ» (٢). فالمقبرةُ لَا تجوزُ فِيهَا الصَّلاةُ، سواء كَانَتِ القبورُ أمامَكَ، أو عَن يَمِينِكَ، أو عَن شِمالِك، أو خَلفك، فلا يَجُوز بأيِّ حالٍ منَ الأحوالِ أنْ يُصَلِّي الإِنْسَانُ فِي المقبرةِ إِلَّا صَلَاةً واحدةً، وهي الصَّلاةُ عَلَى القبر، أو الصَّلاة عَلَى الجنازةِ وهم يَنتظِرون دفنها.

-690

(٢٠٨١) السُّؤَالُ: هل يجوزُ العمَلُ بوصِيَّةِ مَنْ أوصَى بالصلاةِ عليهِ فِي المسجدِ الحرَام، عِلما بأنَّهُ فِي بلَدِ آخر؟

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب كنس المسجد والتقاط الخرق والقذى والعيدان، رقم (٤٥٨)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب الصَّلاة على القبر، رقم (٩٥٦).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة، رقم (٤٩٢)، والترمذي: أبواب الصلاة، باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام، رقم (٣١٧)، وابن ماجه: كتاب المساجد والجماعات، باب المواضع التي تكره فيها الصلاة، رقم (٧٤٥).

الجَوَابُ: إِذَا أَوْصَى الإنسانُ أَن يُصَلَّى عَلَيْهِ فِي المسجدِ الحرامِ فَلا تُنَفَّذُ وصِيتُهُ، لَا سِيَّا مع بُعدِ المسافَةِ، أما لَو كَانَ الإنسانُ فِي جُدَّةَ أُو فِي الأماكنِ القَرييَةِ، فهذا ربها نقولُ: تُنَفَّذُ الوصيَّةُ، أما معَ البعدِ فَلا.

وكذلك لَو أوْصَى أَن يُدْفَنَ فِي البَقيعِ؛ لأَن أهلَ البَقِيعِ دَعَا هُمُ الرَّسولُ عَلَيْهِ الْخَرْقَدِ» (١) ، فَلا تُنَفَّذُ وصِيَّتُهُ، حَتَّى عَلَيْهِ الضَّلَا ثُولَا تُنَفَّذُ وصِيَّتُهُ، حَتَّى لَو كَانَ ذَا مالٍ كثيرٍ، ويُمْكِنُنَا أَن نستأجِرَ من ينْقُلُهُ إلى المكانِ مِن تَرِكَتِهِ، فَلا تُنَفَّذُ الوصِيَّةُ، وإنها يُدْفَنُ الإنسانُ فِي المكانِ الذي ماتَ فيه، ويُصَلَّى عَلَيْهِ فِي المكانِ الذي ماتَ فيه، ويُصَلَّى عَلَيْهِ فِي المكانِ الذي ماتَ فيه، ويُصَلَّى عَلَيْهِ فِي المكانِ الذي ماتَ فيه، والأرضُ أرضُ الله.

والمشروعُ فِي الميِّتِ الإسراعُ والمبادرَةُ فِي دَفْنِهِ، لقولِ النَّبِيِّ عَيَّى: «أَسْرِعُوا بِالجِنازَةِ، فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرُ تُقَدِّمُونَهَا، وَإِنْ يَكُ سِوَى ذَلِكَ، فَشَرُّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ (٢)، ولهذا أنا آسَفُ كثيرا مما يفعَلُهُ بعضُ الناسِ، يموتُ الميِّتُ فينتَظِرُ بِهِ يومًا أو يومَيْنِ حَتَّى يَقَدَمَ ولدُهُ مِن أمريكا، أو من لَنْدن، أو مِنْ بَاريس، أو مما وراء ذَلِكَ يقول: لَنْ نَدْفِنَهُ حَتَّى يحضرَ الابنُ. أعوذُ باللهِ، هَذِهِ جنايَةٌ عَلَى الميِّتِ، الميِّتُ لَيْكِبُ أَن يتَقَدَّمَ إلى الدَّفْنِ، كما جاءَ فِي الحدِيثِ الصحيحِ: أنَّ الرَّجُلَ إِذا حَرَجَ الناس بَجِنازَتِهِ وَهُوَ صَالَحٌ قَالَ: قَدِّمُونِي قَدِّمُونِي أَلَى يعني: أسرِعُوا بي إلى مكانِ التَّوابِ بجِنازَتِهِ وَهُوَ صَالَحٌ قَالَ: قَدِّمُونِي قَدِّمُونِي أَن يعني: أسرِعُوا بي إلى مكانِ التَّوابِ الذي يُفتَحُ لَهُ فِيهِ بابٌ إلى الجَنَّةِ، جَعَلَنَا الله وإياكُمْ من هؤلاءِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنازة، رقم (١٣١٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب الإسراع بالجنازة، رقم (٩٤٤).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب كلام الميت على الجنازة، رقم (١٣٨٠).

فهو جِنَايَةٌ عَلَى اللَّيْتِ أَن يُحِبَسَ، وَهُو خِلافُ السُّنَةِ فِي الأَمرِ بالإِسْراعِ، يقالُ: يا أَخِي أَسْرِعْ به، صَلِّ عَلَيْهِ وادفِنْهُ، وقريبُهُ أَو ولَدُهُ أَو أَبوه الذي فِي مكانٍ آخَرَ إِذَا جَاءَ فَالأَمرُ واسِعٌ، فله أَن يُصَلِّي عَلَى قَبْرِهِ، لأَنَّ النَّبِي ﷺ صلَّى عَلَى قَبْرِ امرأةٍ كَانَتْ تَقُمُّ المسجدَ - يعني: تَكْنُسُهُ - فَفَقَدَها الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ أَو لَم يفْقِدُها، وسألَ عنها فقالُوا: إنها ماتتِ البارِحة فقالَ: «أَفَلا كُنْتُمْ آذَنْتُمُونِي؟» يعني: أعلَمْتُمُونِي، عنها فقالُوا: إنها ماتتِ البارِحة فقالَ: «أَفَلا كُنْتُمْ آذَنْتُمُونِي؟» يعني: أعلَمْتُمُونِي، في هذَا اللَّيْلِ؟ كَانَتُم تَقَالُوا مِنْ أَمْرِها وقالوا: لِمَ نُزعِجُ الرَّسولَ عَلَيْوَالصَّلاهُ وَالسَّلامُ لَيْ خَدَمَ بيوتِ اللهِ قالَ: «دُلُّونِي عَلَى قَبْرِهَا»، وهي امرأةٌ سَودَاءُ ما لها قِيمَةٌ فِي المَجتَمَع، لكِنْ: ﴿إِنَّ آكُمَ هُوالسَّلامُ هُنَ اللهِ وَيمَةٌ فِي المُجتَمَع، لكِنْ: ﴿إِنَّ آكُمَ كُولُونِي عَلَى قَبْرِهَا» فَعَلَى قَبْرِهَا». فَدَلُوهِ عَلَى قَبْرِهَا، فَصَلَى عَلَى قَبْرِهَا، فَصَلَى عَلَى قَبْرِهَا». فَلَا اللهُ إِنَّ الْحَرَمَكُمُ المِعْ الْمَاقِيمَةُ فِي المُجتَمَع، لكِنْ: ﴿ إِنَّ الْحُرَاتِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

فنقول لهؤلاء: إِذَا كَانَ الأَبُ أَوِ اللَّبِنُ أَوِ القَرِيبُ أَوِ الصَّدِيقُ فِي مَكَانٍ آخرَ وَجَاءَ فَلَهُ أَن يُصَلِّيَ عَلَى القَبْرِ، والأَمرُ واسِعٌ، لكن لَا تُعَطِّلِ الميِّتَ عَن مصْلَحَتِهِ فَتُؤخِّرَهُ.

فإذا قال إنسانٌ: أليسَ النَّبِيُّ ﷺ ماتَ يومَ الاثنينِ ولم يُدْفَنْ إلا ليلةَ الأربعاءِ، يعْنِي: بَقِيَ أكثرَ من يومٍ؟

قلنا: بلى لكنَّهُم أَخَّرُوا دفْنَهُ، لِأَنَّهُم لَا يُريدُونَ أَن يدْفِنُوا رسولَ اللهِ ﷺ حَتَّى يقومَ خَلِيفتُهُ فِي أُمتِهِ قبل أَن يُدفَنَ.

⁽١) أخرجه البخاري كتاب الصلاة، باب الخدم للمسجد، رقم (٢٦٠)، ومسلم كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر، رقم (٤٦٠)، واللفظ لمسلم.

وتعلمونَ أن الخِلافَةَ لم يَعْهَدْ بها الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بنصِّ صَرِيحٍ إلى أحدٍ، فلذلك وقَعَ فِيهَا التَّشَاوُرُ بينَ الصحابَةِ رَضَيَالِتَهُ عَنْهُ وصارَ اختِيارُ الصحابَةِ لمَا يريدُهُ الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَامُ، فاختَارُوا أبا بكْرٍ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ بإجماع الصحابَةِ.

فالصحابَةُ أخَّرُوا دَفْنَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ لِئَلَّا تَخْلُوَ الأرضُ من خليفَةٍ، فلو دَفَنُوه لبقِيَتِ الأرضُ لَا خلافَةَ فِيهَا منذ دَفْنِهِ حَتَّى يُقامَ الخليفَةُ، ومعلومٌ أن هَذَا المعنى لَا يُوجِدُ فِي غيرِهِ.

والمشرُوعُ فِي تجهيزِ الميِّتِ الإسراعُ والمبادَرَةُ، لكن إِذا ماتَ فِي بَلَدِ الكَفْرِ وكان هناكَ مقْبرَة للمسلِمِينَ دُفِنَ فِيها، وإن لم يكن هُنَاكَ مقْبرَة للمسلِمِينَ دُفِنَ فِي أيِّ مقْبرَةٍ مِن مقابرِ المسلِمِينَ مُما حَولَهُ.

(٢٠٨٢) الشُّؤَالُ: مَا حُكْمُ الدُّعاء الجهاعيِّ عند دفنِ الميتِ وقولهم كلمة (وَحِّدُوه)، ثمَّ يردد الآخَرونَ (لا الله إِلَّا لله) فِي طريقهم إِلَى المقبرة؟

الجَوَابُ: أما قولُ: «وَحِّدُوه» فهذِهِ بِدْعَة، فالرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دُفن فِي عهده جنائزُ، وكانَ الصَّحَابَة يتَّبعون هَذِهِ الجنائزَ ؛ لأنَّ الرَّسُول ﷺ حثهُم عَلَى ذَلِكَ فقال: «مَنْ شَهِدَ الجِنازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطُ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطُانِ» (۱)، فلم يكونوا يقولون: وحِّدوا أو وحِّدوه أبدًا، فهل نَحْنُ أعلم بشريعةِ اللهِ منهم؟! وهل نَحْنُ أحرصُ عَلَى توحيدِ اللهِ منهم؟! إذن لماذا نُحدِث فِي شَريعة

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تدفن، رقم (١٣٢٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، رقم (٩٤٥).

اللهِ مَا لَيْسَ مِن شرعِ اللهِ؟!

وكذلك أيضًا الَّذِينَ إِذَا وَقَفُوا عَلَى القَبْر بعد الدفنِ دَعَوْا بدعاءِ جَمَّاعِيِّ نقول: هَذَا أَيضًا بِدْعَة؛ فَإِنَّ الرَّسُول عَيْدِالصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ كَانَ يقف عَلَى القَبْر ويقول: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ» (١) ولَيْسَ يَنشُد به نشيدًا، ونحن لسنا أعلم بشريعةِ اللهِ من رسولِ اللهِ، ولا من أصحابِ رسولِ اللهِ. وواللهِ ما ضَرَّنَا إِلَّا التخلُّفُ عَن اتِّباعِ آثارِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِه وأصحابِه، هَذَا الَّذِي ضَرَّ المُسْلِمِينَ فصار كلُّ واحدٍ يكون فِي مُخِّةِ شيءٌ يقول: هَذَا هُو المستحبُّ، كأنَّهم جعلوا الشَّرع ذَوقًا لَا شَرعًا، ولو أن الشَّرَع يَتَبعُ الأَدُواقَ لَكَانِ الأَمرُ كَهَا قَالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَلَوِ اتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ الشَّرَع يَتَبعُ الأَدُواقَ لَكَانِ الأَمرُ كَهَا قَالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَلَوِ اتَّبَعَ ٱلْحَقُ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ الشَّرَعَ يَتَبعُ الأَدُواقَ لَكَانِ الأَمرُ كَهَا قَالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَلَوِ ٱتَبَعَ ٱلْحَقُ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَونَ وَٱلْمَانُونَ وَمَن فِيهِنَ ﴾ [المؤمنون: ٢١].

فإذا قالَ هَوُّ لاءِ الَّذِينَ يَدعون للميتِ بعد دفنِه: ماذا نقول؟

قلنا: كلُّ واحدٍ يقول بنفسِه: اللَّهُمَّ اغفِرْ له، اللَّهُمَّ اغفر له، اللَّهُمَّ اغفر له، اللَّهُمَّ اغفر له، اللَّهُمَّ ثبته، اللَّهُمَّ ثبته، وينصرف.

(٢٠٨٣) السُّؤَالُ: هل يجوز تذكير النَّاس فِي المقبرةِ أحيانًا، إِذا رأى أن النَّاس قِي المقبرةِ أحيانًا، إِذا رأى أن النَّاس قد أصابتهم الغفلةُ والإعراضُ عَن اللهِ، وأراد أن يُعلّمهم بعض أحكام الجنائز، مَعَ ذِكر خطبة الحاجةِ بين يَدَي المَوعظة؟

الجَوَابُ: أنا لَا أَرَى هذا، وأرى أن مكان المواعِظ هُوَ المَسَاجِد، وأما المقابر

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٣٢٢١).

فليستْ مَحَلَّا للمواعظِ، اللَّهُمَّ إِلَّا نادرًا لسبب، لكن بشرط ألَّا يكون كالخُطبة فيقوم ويخطب، وذلك أنَّه لم يَرِد عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهُوَ أَحرصُ النَّاسِ عَلَى بذلِ الخيرِ والنصيحة، أنَّه خطب النَّاسِ فِي المقبرةِ أبدًا.

وغاية ما ورد -فيها نعلم- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ شَيْئًا فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهِ الأَرْضَ، فَقَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلا نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدَعُ الْعَمَلُ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٌ لِهَا خُلِقَ لَهُ» (١).

فهَذِهِ مَوعظة لَا شك، لكن ما هِيَ أنَّه قام وخطب خطبةَ الحاجةِ، وأطال الكلام.

ثانيًا: أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّكِيْ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ دَفْنِ المَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ بِالتَّشْبِيتِ، فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ»(١).

ولهذا ينبغي للإِنْسَان إِذا حضرَ جنازةً، وتمَّ دفنُ الميتِ، أن يقول: اللَّهُمَّ اغفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ اغفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ثَبَته، اللَّهُمَّ ثبته، اللَّهُمَّ ثبته؛ لأنَّه الآن يُسأل، في أن اللَّهُمَّ اغفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ثبته اللَّهُمَّ ثبته اللَّهُمَّ ثبته؛ ونيه، ونيه، فيسأل الإِنْسَان فِي قبره من حين أن يُدفَن عَن ثلاثةِ أشياءً: عَن ربه، ودينه، ونبيه. فنسأل الله تَعَالَى أن يثبِّننا وإياكم بالقول الثابت فِي الحياة الدُّنيا، وفي الآخرةِ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿فَسَنُيَتِرُهُۥ لِلْعُسَرَىٰ﴾ [الليل:١٠]، رقم (٤٩٤٩)، ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الأدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم (٢٦٤٧).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٣٢٢١).

والخُلاصة أنَّه لَيْسَ من السنَّة إقامة الخُطب والمواعظ فِي المقابر إِلَّا عَلَى حَسَب ما ورد عنِ النَّبِيِّ عَلَيْكِيْر.

(٢٠٨٤) السُّوَّالُ: هل يَلزم فِي اتباع الجنازةِ المشيُّ بالقُرب منها، والمشاركةُ فِي الدفنِ؛ لكي أحصلَ عَلَى الأجر، وذلك لأنني أصل متأخرًا وهي تُدفَن أحيانًا، ولا أشارك فِي الدفن ولا فِي الحمل؟

الجَوَابُ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «مَنْ شَهِدَ الجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ، فَلَهُ قِيرَاطُ، وَمَنْ شَهِدَ الجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ، فَلَهُ قِيرَاطُ، وَمَنْ شَهِدَ حَتَّى تُدْفَنَ كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ»، قِيلَ: وَمَا القِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الجَبَلَيْنِ العَظِيمَيْنِ» (١).

فالأجرُ عظيمٌ فِي اتباعِ الجنازةِ، لكنْ مَن شهدَها حتَّى يُصلَّى عليها فلهُ قيراطٌ، ومَن تابَعَها حتَّى تُدفَنَ، فلهُ قيراطانِ.

فإن قلت: لَو شهِد الصَّلاة دون أن يَتْبَعَها من بيتها، هل يحصل عَلَى قيراط؟ فالجواب أن الظاهرَ أنَّه يحصلُ؛ لأنَّ المهمَّ هُوَ الصَّلاة عَلَى الميتِ، فإذا حصلتُ فإنّه يُرجَى أن يحصلَ الإِنْسَان عَلَى القيراطِ، ثمَّ إِذا تابع ومشى معها حتَّى تُدفنَ، فله قيراطانِ، سواء شاركَ فِي الدفنِ، أم جلسَ ينتظِر حتَّى تُدفَن؛ لأنَّ الرَّسُول عَلَيْهِ لم يشترطْ أن يشارك فِي الدفنِ،

أما القُربُ منها فإذا لم يكنْ هناكَ زِحامٌ وأذيَّةٌ، فهو أحسنُ؛ ليكونَ الإِنْسَانُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تدفن، رقم (۱۳۲٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، رقم (٩٤٥).

مستعدًّا للمشاركةِ فِي الحملِ، وأمَّا إِذا كانَ هُنَاكَ زحامٌ وأذيَّةٌ، فلْيَسْلُكِ الإِنْسَان ما هُوَ أسهلُ لَهُ ولغيرِه.

(٢٠٨٥) السُّوَّالُ: هل يجوز رفع الصوتِ عند حملِ الجنازةِ بأذكارِ معيَّنة؟ الجَوَابُ: لا، إِذَا حُملتِ الجنازةُ فليسَ هُنَاكَ أَذكارٌ تُقال؛ لَا بصوتٍ ولا بغيرِ صوتٍ، وإنها يتأمَّلُ الإِنْسَانُ ويفكِّرُ فِي أمرِه، وأنَّهُ الآنَ قد نقلَ هَذَا وسوف يُنقَلُ هُوَ كها نقلَ هُوَ، ويفكرُ فِي أنه سيأتي اليومُ الَّذِي يتجاذبُ فِيهِ أهلُكَ أيهم يُمسِكُ بِخَشَبَةِ النعْشِ، وسيأتي اليومُ الَّذِي يقولُ أهلكَ: من أين نَحمِلُه؛ من هنا أمْ من هنا، وأين نذهبُ به.. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فيتأملُ الإِنْسَانُ حالَه فِي هَذهِ الحالِ؛ لأنَّه ما من حيًّ إلَّا سيموتُ.

(٢٠٨٦) السُّؤَالُ: ما حُكم رفع اليدينِ عند سؤالِ التثبيتِ للميتِ بعد دفنِه فِي المقبرةِ؟ وهل يُفعل ذَلِكَ إِذا كَانَ العامَّة يَظُنون أنه يقرأ الفاتحة، أو سورة ياسين؟

الجَوَابُ: الأصلُ فِي الدُّعاءِ رفعُ اليدينِ؛ لأن مِن آدابِ الدُّعاءِ أَنْ يرفعَ الإِنْسَان يديه، إلَّا ما وردتِ السُّنة بعدمِه، والدليل عَلَى أن رفع اليدينِ من آدابِ الدُّعاءِ وأن ذلك هو الأصلُ؛ قولُ النَّبِيِّ عَيْلِيَّةِ: "إِنَّ اللهَ حَبِيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَحِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا»(١).

⁽١) أخرجه أحمد (٥/ ٤٣٨)، وأبو داود: كتاب الصَّلاة، باب الدعاء، رقم (١٤٨٨)، والترمذي: كتاب الدعوات، بابٌ، رقم (٣٥٥٦).

وذكر النّبِيُّ عَلَيْ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ، يَا رَبِّ اللهِ وَهَذَا يدل عَلَى أَن رَفْعَ اليدينِ فِي الدُّعاءِ مِن آدابِ الدُّعاءِ، إلَّا ما وردتِ السُّنة بعدمه ومن ذَلِكَ الي عما وردتِ السُّنة بعدمه رفع اليدينِ حالَ الدُّعاءِ فِي خُطبةِ الجمعةِ، فإنَّه لَا تُرفعُ الأيدي فِي الدُّعاءِ حالَ خُطبةِ الجمعةِ، لَا مِن الدُّعاءِ فِي خُطبةِ الجمعينَ إلَّا فِي حالينِ فقط: حالِ الاستسقاءِ، وحالِ الاستصحاءِ، يعني إذا استسقى الإمامُ فِي الخطبةِ قال: اللهمَّ أَغِثنا، فإنَّه يرفعُ يديهِ وكذلكَ يعني إذا استمعونَ يرفعونَ أيديَهم. وكذلكَ إذا استصحَى، فَإِنَّ السُّنةَ جاءتُ بأن الإمامَ يرفعُ يديهِ المناعِ من المستمعونَ عرفعُ المناعِ الإمامَ وكذلكَ إذا استصحَى، فإنَّ السُّنة جاءتُ بأن الإمامَ يرفعُ يديهِ أَعْديهِ.

أما الدُّعاءُ للميتِ بالتثبيتِ بعدَ الدفنِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يكنْ يدعو بأصحابِه، ولكنهُ كانَ إِذا فرغَ منْ دفنِ الميتِ وقفَ عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ بِالتَّثْبيتِ؛ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ اللهُ .

وعلى هذا، فَلا يُستغفَرُ لَهُ ويُسأَلُ لَهُ التَّثبيت عَلَى وجهِ جماعيٍّ، يعني لَا يقفُ واحدٍ يقولُ: اللهمَّ ثَبِّتُه، اللهمَّ اغفِرْ له، وهُم يُؤَمِّنون، فَإِنَّ هَذَا مِن البِدَع، بل يقف عَلَيْهِ ويقول: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ثَبِّتُهُ، اللَّهُمَّ ثَبِّتُهُ، اللَّهُمَّ ثَبِّتُهُ، اللَّهُمَّ ثَبِّتُهُ، ثمَّ ينصرف؛ فَإِنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ كَانَ إِذَا دَعَا دَعَا ثَلَاثًا (أللَّهُ اللَّهُمَّ بَيْتُهُ، فيدعو ثلاثًا بالاستغفارِ وثلاثًا لسؤالِ التثبيتِ ثمَّ ينصرف.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، رقم (١٠١٥).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٣٢٢١).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب ما لقي النَّبِيِّ ﷺ من أذى المشركين والمنافقين، رقم (١٧٩٤).

(٢٠٨٧) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ وضعِ النباتِ الأخضرِ عَلَى القبورِ احتجاجًا بحديثِ ابنِ عبَّاسٍ؟

الجَوَابُ: حديثُ ابن عباسٍ رَحَوَاللَهُ عَنْهَا هو أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيهِ مَنَّ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْلِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ». ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً، فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، فَعَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرِ وَاحِدَةً، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُحَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ قَبْرُنا عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى هَذَا الحديثِ قِيَاسًا باطلًا، قَالَ: ينبغي إذ قَبَرْنا الرَّجَلَ أَوِ المَرْأَةُ أَن نضع عَلَى القبرِ شيئًا أخضرَ؛ إما جريدة، وإما أوراق شَجرٍ، أو غير ذلك.

وهَذَا قِيَاسٌ مَعَ الفارِقِ الكبيرِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُشف لَهُ عَن عذابِ صاحبي هذينِ القبرينِ، وَلَمْ يُكْشَفْ لَك عَن عذاب صاحبِ هَذَا القبرِ فَلَا يَصِحُّ القياسُ؟!

ثم إنَّ وَضْعَ الوَرَق الأخضرِ، أو الغُصن الأخضرِ، أو الجريد عَلَى القبرِ إساءةُ ظنِّ بصاحبِ القبرِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ للم يكنْ يضعه عَلَى كُلِّ قبرٍ، بل إنها وضعه عَلَى قبرٍ يُعذَّب صاحبُه، وأنت إذا وضعتها عَلَى أبيكَ فقد أعلنتَ بالشهادةِ الفرديَّة أن أباك يُعذَّب، فأيُّ عُقوقٍ أعظمُ مِن هَذَا؛ لأنَّ مَن مرَّ بهَذَا القبرِ قال: هَذَا يُعذَّب؛ لأنَّ عَلَيْهِ جَريدة رَطبة، أو غُصنًا رَطْبًا، أو ما أشبة ذلك.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب ما جاء في غسل البول، رقم (۲۱۸)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (۲۹۲).

ولهَذَا نَرَى أَنَّ مِنَ الخطأِ أَن يُفعلَ ذلك؛ لِأَنَّهُ إساءة ظنِّ بالميِّت، وقياس مَعَ الفارِق.

—~~

(٢٠٨٨) السُّؤَالُ: نود كلمةً بشأنِ الحياةِ البَرْزَخِيَّةِ.

الجَوَابُ: من أصولِ أهل السُّنَّة والجماعةِ إثبات نعيم القبر وعذاب القبر، وهَذَا قد دل عَلَيْهِ القَّرَان ظاهرًا، ودلت عَلَيْهِ السُّنَّة صريحًا، وكلنا في الصلاة يقول: «أَعُوذُ باللهِ منْ عذابِ جهنم، ومن عذابِ القبرِ»(١) فهذا أمر يكاد يكون كالمجمع عليه.

ولكن هلْ عذابُ القبرِ يُقاس بعذابِ الدنيا؟

نقول: أمورُ الآخرةِ لَا تُقاسُ؛ لأن البرزخَ عذابُه من أمورِ الغيبِ التي لَا يعلمُها إلا الله عَرَّبَ أو من أطلعَهُ الله عَلَيْهِ، لكن علينا أن نؤمنَ بذلكَ، وفي القرآنِ الكريمِ يقولُ الله عَرَّبَ أَفْتَ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّلِمُونَ فِي غَمَرَتِ الْمُؤتِ وَالْمَلَيْكَةُ القرآنِ الكريمِ يقولُ الله عَرَّبَ أَنفُسَكُم العطونَا إياهَا، أخرجوها، لكنهم شحيحونَ باسِطُوا أَيَدِيهِم أَخْرِجُوا أَنفُسَكُم العطونَا إياها، أخرجوها، لكنهم شحيحونَ بها؛ لأنهم قد بشرُ وا بالعذابِ، والعياذُ بالله، فلا يريدونَ أن تخرجَ أرواحهُم ﴿ اللهُ عَنْ اللهِ عَيْرَ المُهَنِ عَنَ اللهِ عَيْرَ المُهَنِ عَنَ اللهِ عَيْرَ المُهَنِ عَلَى اللهِ عَيْرَ المُواهِ وَكُنتُمْ عَنْ اللهِ عَيْرَ المُهَنِ عَلَى اللهِ عَيْرَ المُهَنِ عَلَى اللهِ عَيْرَ المُواهِ وَكُنتُمْ عَنْ اللهِ عَيْرَ المُواهِ وَكُنتُمْ عَنْ اللهِ عَيْرَ المُواهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَيْرَ المُواهِ عَلَى اللهِ عَيْرَ المُواهُ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ عَيْرَ المُواهِ وَلَا اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَيْرَ المُواهِ وَلَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَيْرَ المُواهِ وَالْهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَيْرَ المُواهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَيْرَ المُواهِ عَلَى اللهِ عَلَ

⁽١) أخرج البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، رقم (٨٣٢)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يستعاذ منه في الصلاة، رقم (٥٨٩) أن رسول الله ﷺ قال: "إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ الآخِرِ، فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللهِ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المَحْيَا وَالْمَهَاتِ، وَمِنْ شَرِّ المَسِيح الدَّجَّالِ».

ولهذا كُشفَ للنبيِّ عَلَيْ عَن رجلينِ يُعذبانِ فِي قبورهِما؛ أحدهُما لَا يستبرئ من البولِ، والثاني يمشي بالنَّميمة؛ أي يُفْسِد بين الناسِ، فيأتي للرجلِ ويقول: فلانُ قالَ فيكَ كذا، وقالَ فيكَ كذا، فكُشفَ للنبيِّ عَلَيْ عَن عذابِها، فدعَا بجريدةٍ رطبةٍ فشقَها نصفينِ، وغرزَ فِي كل قبرِ واحدةً، قيلَ: يا رسولَ الله لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قال: «لَعَلَّهُ أَنْ يُحَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا» (۱).

ومنْ جهلِ بعضِ الناسِ أنه صارَ إِذا دُفِنَ الميتُ وضعَ عَلَيْهِ غصنًا من شجرةٍ، أو جريدةٍ خضراء، فهل شَهِدَ أن هَذَا الرجلَ يُعذبُ؟! ما شهدَ.

والحقيقة أن الذي يفعلُ هَذَا بقريبِه قد أساءَ الظنَّ به؛ لأنه إنها غرزَ ذلكَ من أجلِ أن يخفف عنه، فكأنه يقولُ: أيها الناسُ، اشهدُوا أني أشهدُ أن قريبِي يُعذبُ الآن، وهَذَا ليسَ بصحيح، وأيضًا هو ليسَ بسُنةٍ مطلقًا؛ لأن الرسولَ عَلَيْهُ ما كانَ يفعلُ هَذَا عَلَى كلِّ قبرٍ يدفنُ، لكن كُشِفَ لهُ عَن هذينِ الرجلينِ لحكمةٍ أرادَها اللهُ عَنَ هذينِ الرجلينِ لحكمةٍ أرادَها اللهُ عَنَ هذينِ الرجلينِ المنهولَ عَنَهَ ونحذرَ النهاونَ بالبولِ.

— C

(٢٠٨٩) السُّوَالُ: الرجلُ حين يُوضَع فِي قبره فيُسأَل فيُجيب فيُفلح، أو لَا يجيب فيحسر، وسؤالي: ما مصير الفاسِق؟

الجَوَابُ: الحَدِيثُ جاءَ فِي المؤمنِ وفي المنافقِ، والفاسقُ مؤمنٌ، لكن لَيْسَ كاملَ الإيهانِ، فإذا كانَ مؤمنًا فالظاهرُ أنَّه يجيب جوابَ المؤمنِ، لكن مَعَ ذَلِكَ لَا ينبغي

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب: من الكبائر أن لا يستتر من بوله، رقم (٢١٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (٢٩٢).

أَن نبحثَ فِي هذا، ونقول: إن الفاسق قد يُعذَّب فِي قبره كما ثبت ذَلِكَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قصةِ الرجلينِ حين مرَّ بقبرينِ وهما يُعذَّبان فقال: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعذَّبانِ فقال: الإِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي إِللَّهِ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي إِللَّهِ مِيمَةٍ» (١).

(**٢٠٩٠) السُّؤَالُ:** منطقة أصحاب الأُخْدُود الَّتِي دُفِنَ فِيهَا المؤمنونَ، هل تُزار عَلَى أنها قُبُور؟

الجَوَابُ: ما هِيَ مؤكَّدة، ونحن لَا يمكِن أن نتأكَّد من الشَّيْء إِلَّا ما بَيَّنه الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَٱلسَّلَامُ.

-692

(٢٠٩١) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ زيارَةِ النِّساءِ للقُبُورِ؟

الجَوَابُ: زيارَةُ النِّساءِ للقُبورِ حَرامٌ، بل هِيَ مِن كبائرِ الذُّنوبِ؛ لأن النَّبِيَّ وَمَرَّتْ بالمقْبرةِ، وَمَرَّتْ بالمقْبرةِ، وَمَرَّتْ بالمقْبرةِ، وَمَرَّتْ بالمقْبرةِ، وَمَدَّ بَاللهُ بَاللهُ اللهُ اللهُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب: من الكبائر أن لا يستتر من بوله، رقم (۲۱٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (۲۹۲). واللفظ للنسائي: كتاب الجنائز، باب وضع الجريدة على القبر، رقم (۲۰۲۹).

⁽٢) أخرجه أحمد (٣/ ٤٧١، رقم ٢٠٣٠)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم (٣٧٣٦)، والترمذي: أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجدًا، رقم (٣٢٣٦)، والنسائي: كتاب الجنائز، باب التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (٢٠٤٣)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور، رقم (١٥٧٥).

عائِشَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا الذي رَواهُ مُسْلِمٌ (١) فيما تَقولُهُ فِي المَقْبرَةِ، وما صحَّ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْكُ مِن أَنَّه «لَعَنَ زَائِرَاتِ القُبُورِ».

فالمرأةُ إِذَا خَرَجَتْ مِن بَيْتِهَا لِأَجْلِ الزيارَةِ فَهِي مَلْعُونَةٌ، وأما إذَا مَرَّتْ بالقَبْرِ بِدُونِ أَن تقْصِدَهُ بالزيارَةِ، فَإِنَّهُ لَا شيءَ عليها إِذَا دَعَتْ بالدُّعاءِ المشْرُوعِ، ولا فَرْقَ بين قَبْرِ الرَّسولِ وغيرِهِ، لأن الحديثَ عَامٌّ.

-69P

(٢٠٩٢) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ بناءِ القبورِ فوق سطحِ الأرضِ؛ مَعَ العلمِ إِذا حَفَرنا الأَرضَ كي نَدفِن فِيهَا طلعَ منها الماءُ ولم يَتَيسَّرُ لنا ذلك؟

الجَوَابُ: إِذَا كَانَت الأَرضُ إِذَا حُفِرَتْ فِيهَا القبورُ طَلَعَ المَاءُ، فَإِنَّ الواجبَ البحثُ عَن أَرضٍ تكونُ سالمةً من هَذِهِ الآفةِ، وإذا لم يوجدْ أَرضُ سالمة من هَذِهِ الآفة، فإنَّه من الممكِن أن يُوضَع شيءٌ فاصلٌ يَفصِل المَاءَ إِذَا حُفِرَتِ الحَفرةُ حتَّى ينشفَ المكانُ ويُدْفَن، فَإِنَّ لم يمكِن ذَلِكَ فَلا حرجَ أن يُوضَع شيءٌ معيَّن مثل التابوتِ ويُثبَّت فِي الأَرضِ، ويكون من حَجَر، أو من طِينٍ، أو ما أشبه ذلك، ويُجعل الأمواتُ فيه.

⁽١) يعني حديث عائشة رَضِيَلِيَّهُ عَنْهَا فِي أَهِلِ البقيع: قَالَتْ: قُلْتُ: كَيْفَ أَقُولُ لَهُمْ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «قُولِي: السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ المُؤْمِنِينَ وَالمُسْلِمِينَ، وَيَرْحَمُ اللهُ المُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالمُسْتَأْخِرِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَلَاحِقُونَ ». أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤).

(٢٠٩٣) السُّؤَالُ: أبي كانَ مُشْرِفًا عَلَى بناءِ ضَرِيحٍ لأحدِ الأولياءِ، وقد كَانَ عَمَلُه هَذَا عَلَى جَهَلِ، فها الحُكْمُ فِي ذلك؟ وهل يَجُوز لي هَدْمُ هَذَا الضَّريح؟

الجَوَابُ: الضَّريح هُوَ البناءُ عَلَى القبرِ. يقولُ: إن أباهُ كَانَ مُشْرِفًا عَلَى هَذَا البناء، فهو مُشْرِفٌ عَلَى عملٍ مُحَرَّم، وما أخذه عَلَى إشرافِهِ منَ الأُجرة فهو حرامٌ عليه.

أمَّا قولُ السائلِ: هل لي أن أَهْدِمَ؟ فأقول: إِذا قدرتَ عَلَى ذَلِكَ فاهْدِمْهُ؛ لِأَنَّهُ يَجِب أَن تُهْدَمَ القِبابُ الَّتِي عَلَى القبورِ، سواء كَانَت عَلَى شكلِ قُبَّة، أو مُرَبَّعة عَلَى شكل كَعبةٍ، أو غير ذلك، فكُلُّ بناءٍ عَلَى القبورِ فَإِنَّهُ يَجِبُ هَدْمُه؛ لِأَنَّهُ إما شِرْكُ أو وسيلةٌ للشِّركِ.

(٢٠٩٤) السُّؤَالُ: هل يشعرُ الميتُ بزيارةِ أقربائِه له، وهل يشعرُ بِدُعائِهِم لَهُ إِذَا كَانُوا خَارَجَ القبورِ أو بداخلها؟

الجَوَابُ: ذكرَ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كتابِ (الرُّوح) (١) حديثًا صَحَّحه ابنُ عبدِ عبدِ البَرِّ، وأقرَّه عَلَى ذَلِكَ ابنُ القيِّم؛ أَنَّهُ ما من رجلٍ يَمُرُّ بِقَبْرِ رجلٍ يَعرِفه فِي الدُّنْيَا فَيُسَلِّم عَلَيْهِ، إلا ردَّ اللهُ عَلَيْهِ رُوحَهُ فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلام (١).

(٢٠٩٥) السُّؤَالُ: هل وَرَدَ عَنِ الصحابةِ تجهيزُ المسلمِ كَفَنَهُ قبلَ موتِه، وهل هَذَا مِنَ السُّنةِ؟

⁽١) (ص:٥).

⁽٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠/ ٣٨٠، رقم ٢٥٩٢).

الجَوَابُ: أنا لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا حديثًا إِلَّا قِصَّةَ صاحبِ الجُبَّةِ حينَ أُهدِي إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْ جُبَّةٌ طَلَبَها هَذَا الرجلُ منه، فقيلَ له: كيفَ تَطْلُبُ الجُبَّةَ مِنْ رسولِ اللهِ عَلَيْ وَأَنتَ تعلمُ أَنَّه لَا يُسْأَلُ شيئًا إِلَّا أعطاهُ إِيَّاه، وَهُوَ محتاجٌ إليها؟! فقال الرجلُ: أنا أريدُ أنْ تَكُونَ كَفَنِي، فكانتْ كَفَنَهُ (۱)، وهَذَا إِنَّمَا طَلَبَ ذلكَ تَبَرُّكًا بالنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ يجوزُ التبركُ بذاتِه.

والدليلُ عَلَى أَنَّه يجوزُ التبرُّكُ بذاتِه: أنَّ الصحابة يتبادَرُونَ عَرَقَه؛ بلْ إنَّه فِي صُلْحِ الحديبيةِ كَانَ إِذَا تَنَخَّمَ نُخَامةً لَم تَقَعْ إلَّا فِي كَفِّ وَاحْدٍ منهم، فيَمْسَحُ بها وَجْهَه وصَدْرَه (٢)، وكذلك أيضًا لها تُوفِيَتْ إحدَى بناتِه أَعْطَى اللاتي يُغَسِّلْنَها حِقْوَهُ، يعني: إزارَه، وقال: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ» (٣)، يعني: اجْعَلْنَهُ مَمَّا يلي جَسَدَها.

وكذلك كَانَ الصحابةُ إِذَا كَانَ فِي الصَّبَاحِ يَأْتُونَ إليه بالمَاءِ فِي الأَوانِي، فيَغْسِلُ يَدَيْهِ به عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثم يَتَبَرَّكُونَ بآثارِه صَلَّى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم (١٠).

أَمَّا غيرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ لَا يُتَبَرَّكُ بِآثارِه، ولو كانَ مِنْ أَتْقَى الناسِ، فَلا يجوزُ أَنْ تَأْخُذَ عَرَقَ الإنسانِ لِتَتَبَرَّكَ بِه، أو أَنْ تَأْخُذَ فَضْلَ وَضُوئِه لِتتبرَّكَ بِه، أَوْ أَنْ تَأْخُذَ ثيابَه لتتبركَ بها، أو أَنْ تمسحَ ظَهْرَه، أو تمسحَ كَتِفَهُ وَضُوئِه لِتتبرَّكَ بِه، أَوْ أَنْ تأخذَ ثيابَه لتتبركَ بها، أو أَنْ تمسحَ ظَهْرَه، أو تمسحَ كَتِفَهُ وكأنَّه الحَجَرُ الأسودُ، فكلُّ هَذَا لَا يجوزُ، فَلا يجوزُ التبركُ بآثارِ أَحَدٍ إلَّا النَّبِيَّ عَلَيْهُ،

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب من استعد الكفن، رقم (١٢٧٧).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، رقم (٢٧٣١).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر، رقم (١٢٥٣)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب في غسل الميت، رقم (٩٣٩).

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، بابٌ، رقم (١٨٩).

وبعدَ مَوْتِه لستَ قادرًا عَلَيْهِ، فهو فِي قَبْرِه بعدَ الموتِ.

وبناءً عَلَى ذلكَ فإنَّ إعدادَ الكَفَنِ ليسَ مِنَ السَّنةِ، وكذلكَ ما يَفْعَلُه بعضُ الناسِ تَبَعًا لفِعْلِ بعضِ السلفِ، أَنَّه إِذا أرادَ أَنْ يَعِظَ نَفْسَه ذهبَ إلى المَقْبرَةِ، واضْطَجَعَ فِي القبرِ، فإنَّ هَذَا أيضًا ليسَ مِنَ السَّنةِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَيَلِيْهُ قَالَ: «زُورُا القُبُورَ، وَاضْطَجَعَ فِي القبورِ لتَتَذَكَّرُوا الآخرةَ». والتنطُّعُ فَإِنَّمَا تُذَكِّرُ الآخِرَةَ» (۱)، ولم يَقُلِ «اضْطَجِعُوا فِي القبورِ لتَتَذَكَّرُوا الآخرةَ». والتنطُّعُ فِي دِينِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ سَبَبٌ للهلاكِ، كما قالَ عَلَيْهِ الصَّلامُ وَالسَّلامُ: «هَلَكَ المُتنطِّعُونَ، هَلَكَ المُتنطِّعُونَ، هَلَتَ المُتنطِّعُونَ، هَاللَّعَالَعُونَ اللَّهِ عَنْ اللَّهُ الْمُتنطِّعُونَ اللَّعَلَيْنَ الْمُلْتُ الْمُتَعَلِّ الْمُلْلِلْكِ الْمُلْتَلُقِيْنَ اللَّهَ الْمُتنَالِيْنَ الْمَلْتَ الْمُتنَالِيْنَ اللَّهُ الْمُتنَالِيْنَ اللَّهُ الْمُتنَالِيْنَ الْمُتنَالِقُونَ الْمُتنَالِيْنَ الْمُتنَالِيْنَالِيْنَ الْمُتنَالِيْنَ الْمُتنَالِيْنَ الْمُتنَالِيْنَ الْمُتنَالِيْنَ الْمُتنَالِيْنَ الْمُتنَالِيْنَ الْمُتنَالِيُ الْمُتنَالِيْنَالِيْنَالِيْنَالِيْنَ الْمُتنَالِيْنَالِيْنَالِيْنَالِ

(٢٠٩٦) السُّوَّالُ: صليتُ بمسجدٍ فِيهِ ضريحٌ، عِلْمًا بأنَّ الضريحَ فِي غُرْفَةٍ داخلِ المسجدِ، فما حُكْمُ الصلاةِ فِي هَذَا المسجدِ؟

الجَوَابُ: المساجدُ التي فِيهَا قبورٌ إِنْ كانتِ المساجدُ بُنِيتْ عَلَى القبورِ فإنَّ المساجدُ بُنِيتْ عَلَى الصلاةَ فِيهَا لَا تَصِحُ الأَنَّ هَذِهِ المساجدَ يَجِبُ هدمُها، وإِنْ كانتِ المساجدُ سابِقَةً عَلَى القبورِ، ولكِنْ دُفِنَ فِيهَا المَيِّتُ، فإِنَّه يَجِبُ نَبْشُ المَيِّتِ، ودَفْنُه فِي المقابرِ مَعَ الناسِ، والصلاةُ فِي هَذِهِ المساجدِ صحيحةٌ، إلَّا إِذا كانَ القبرُ فِي القِبْلَةِ يُصَلِّي الناسُ إليه، فإنَّ والصلاةَ غيرُ صحيحةٍ الأَنَّ النَّبِيَ عَيَالِةٍ قالَ: «لَا تُصَلُّوا إِلَى القُبُورِ»("). فصارَ فِي المسألةِ تفصيلٌ عَلَى النَّحْوِ الذي بيَّناهُ آنِفًا.

⁽١) أخرجه الترمذي: أبواب الجنائز، باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور، رقم (١٠٥٤)، والنسائي: كتاب الضحايا، باب الإذن في ذلك، رقم (٤٤٣٠).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (٢٦٧٠).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الكسوف، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه، رقم (٩٧٢).

(٢٠٩٧) السُّؤَالُ: ما صفةُ زيارةِ قبرِ الميتِ؟ وأين يَقِف الزائرُ؟ وهل يَجعل القبرَ بينه وبين القبلةِ، مُسْتَقْبِلًا للقبلةِ، وهل يَرفَع يديْه عند الدُّعَاء؟

الجَوَابُ: زيارةُ المَقْبَرَةِ عُمومًا مِمَّا جاءتْ به السنَّة، فتقف أمامَ القبورِ وتسلِّم: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقونَ، يَرْحَمُ اللهُ المُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَالمُسْتَأْخِرِينَ، نَسْأَلُ اللهَ لَنَا وَلَكُمُ العَافِيَةَ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ».

فَهَذِهِ هِيَ الزيارةُ الشرعيَّة، أما الزيارةُ البِدعيَّة فَمَا يَفْعَلُه بَعْضُ النَّاسِ بأن يذهبَ إِلَى المقابرِ ويأخذ منَ تُرابِ القبرِ يَزْعُمُ أَنَّ فِيهِ بَركةً، وربما يدعو صاحبَ القبرِ، وإذا دعا صاحبَ القبرِ كانَ مُشْرِكًا شِركًا أكبرَ مُحْرِجًا عَن المِلَّةِ، فيجب عَلَيْهِ أَن يُجَدِّدَ إسلامَه فيَغتسِل ويقول: أشهدُ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّ محمدًا رسولُ اللهِ.

أمَّا الزيارةُ الخاصَّة بأن يزورَ الإِنْسَانُ قبر أبيه أو أُمِّه أو عمِّه أو خاله، فإنَّه يقف أمامَه، وَعَلَى هَذَا تكون القبلُ خلفَ ظهرِه، فيقف أمامَ صاحبِ القبرِ ويقول: «السَّلامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ » ويقول ما شاء اللهُ مِنَ الدُّعَاء.

-699

(٢٠٩٨) السُّؤَالُ: أثابكم اللهُ، يَقُول السَّائِلُ: كيف نوفِّق بين قوله تَعَالَى: ﴿وَمَا السَّائِلُ: كيف نوفِّق بين قوله تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعِ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ﴾ [فاطر:٢٢] وقِصَّة مُناداةِ الرَّسُولِ ﷺ لأهْلِ قَلِيب بدرٍ (١)؟ الجَّوَابُ: قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعِ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ﴾ يعني أنَّك الجَوابُ: قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعِ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ﴾ يعني أنَّك

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل، رقم (٣٩٨٠).

لَا تُسمِع هؤلاء دعوتهم إِلَى الحقِّ كما أنَّك لَو ذهبتَ إِلَى المقبرةِ لِتَدْعُوهم لم تُسْمِعُهم، وليس المعنى أن أصحابَ القبورِ لَا يَسمعون، فهم يَسمعون؛ وقد ثبتَ عنِ النَّبِيِّ عَيَالِيْ الله الرجل إِذا دُفِنَ وتَوكَّى عَنْهُ أصحابُهُ أنه يَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ (۱).

ووردَ أيضًا فِي حديث صَحَّحه ابنُ عبدِ البَرِّ (٢) وأقرَّه ابنُ القَيِّمِ فِي كتابِ (الرُّوح) (٢) أن الإِنْسَان إِذا وقفَ عَلَى قبرٍ يَعرِفه وسلَّم عَلَيْهِ فإنَّ اللهَ يَرُدُّ رُوحَ صاحبِ القبرِ فيَرُدُّ السلامَ عَلَى مَن سَلَّمَ عليْه (٤).

فمعنى الآية ﴿وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعِ مَن فِي ٱلْقُبُورِ ﴾ يعني أنَّك لَو ذهبتَ إِلَى أصحابِ المقبرةِ ودعوتَهم إِلَى اللهِ ما سمِعوا منك؛ كهؤلاء المشركين الَّذِينَ لم يَقبلوا دعوتك.

(**٢٠٩٩) السُّؤَالُ:** أَثَابِكُمُ اللهُ، مَا حُكْمُ سلامِ المُّرَأَةِ عَلَى المقابرِ؟ وهل يدخل هَذَا فِي الزيارةِ؟

الجَوَابُ: سلامُ المُرْأَةِ عَلَى المقابرِ إِذَا كَانَتْ مرَّت بالمقبرةِ دون أَن تَقصِد زِيارَتها فَلا بأسَ، ولهَذَا سألتْ أمُّ المؤمنينَ عائشةُ النَّبِيَّ ﷺ ماذا تقول إِذَا هِيَ مرت بالمقابرِ، فأرشدها إلى أَن تقولَ كما يقولُ الرجلُ (٥).

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب: الميت يسمع خفق النعال، رقم (١٣٣٨)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، رقم (٢٨٧٠).

⁽٢) الاستذكار لابن عبد البر (١/ ١٨٥).

⁽٣) (ص:٥).

⁽٤) أخرجه ابن عبد البر من حديث ابن عباس، وأخرجه نحوه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠/ ٣٨٠، رقم ٢٥٩٢) من حديث أبي هريرة.

⁽٥) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤).

أما إِذَا خرجت من بيتها لقصدِ الزيارةِ، فهَذَا لَا يَجُوزُ، بل هُوَ من كبائرِ الذنوبِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لعنَ زائراتِ القبورِ، واللعنُ هُوَ الطردُ والإبعادُ عَن رحمةِ اللهِ.

(٢١٠٠) السُّوَّالُ: يوجد مسجِدٌ فِي إحدَى القُرَى تحيطُ به المقبرَةُ من جميعِ الجِهاتِ، والطريقُ المؤدِّي إلى المسجدِ من بينِ المقابِرِ فَمَا حكْمُ الصلاةِ فِي هَذَا المسجدِ؟

الجَوَابُ: الواجب أن يُنقَلَ المسجِدُ عَن هَذَا المكانِ؛ لأن الناس سيتَخَطَّوْنَ القُبورَ، وربها يلتَهِمُونَها، ولكن لَو فُرِضَ أن القبرَ فِي وسطِ المسجدِ، فهل تَصِحُّ الصلاةُ فِي هَذَا المسجدِ أو لَا؟ الجوابُ فيهِ تَفْصِيلٌ: إن كَانَ القَبْرُ قَبلَ المسجدِ فَلا تَصِحُّ، يعني: أن المسجدِ بُنِي عَلَى القَبْرِ، فالصلاةُ غيرُ صَحِيحَةٍ، والواجبُ هَدْمُ المسجدِ، ونقْلُهُ إلى مكانٍ آخر، وإن كَانَ المسجِدُ سابِقًا عَلَى القبْرِ، بمعنى: أن اللّذِي بنى المسجِد قالَ لأهلِهِ: ادفِنُوني فِي مَسْجِدِي. فهنا يجبُ أن يُنبَشَ القبْرُ، ولا يجوزُ تنفيذُ الوصِيَّةِ، ويُدْفَنُ الرجلُ مع الناسِ، ولو فُرضَ أنهم لا يدْرُونَ ودَفَنُوا صاحبَ المسجدِ فِي مسجِدِهِ، فالواجبُ نَبشُه ولو بعدَ حينٍ وإزالَةُ أثرِ القبرِ، ويُدفَنُ ما بقِيَ من عِظامِهِ مع النَّاسِ، وحينئذ تصحُّ الصلاةُ.

فإن قال قائلٌ: أليس قَبْرُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ فِي وسطِ المسجِدِ النَّبُوِيِّ؟

فإننا نقول: لَا لَيسَ فِي وسَطِ المسجِدِ النَّبُوِيِّ، قبرُ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيتِهِ وكان بَيتُهُ حين دُفِنَ الرَّسولُ ﷺ فِيهِ خارِجَ المسجِدِ كلُّ يُعرِفُ ذلِكَ، فالمسجِدُ لم يُبنَ عَلَى

العَبْرِ، والعَبْرُ لم يُبْنَ فِي المسجدِ؛ لأن النَّبِيَ عَلَيْهُ دُفِنَ فِي بيتِهِ خارجَ المسجدِ، ولها اضطر الناسُ إلى توسِعَةِ المسجدِ رَأَوْا أن يُدخِلُوا بيوتَ زوجَاتِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ فِي النَّسِ إلى توسِعَةِ المسجدِ، وأوا أن يُدخِلُوا بيوتَ الَّذِي فيهِ النَّبِيُ عَلَيْهِ فِي المسجدِ، وبقِي المسجدِ ومن بينِها بيتُ عائشة، فدخل البيتَ الَّذِي فيهِ النَّبِيُ عَلَيْهِ، فَلا شُبهة حينئذِ، مقصورًا منْفَردًا، لَيْسَ داخِلَ المسجدِ، وليس المسجدُ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ، فَلا شُبهة حينئذِ، لا شبهة فِي ذلك، ولا يمكنُ أن يَجْرِي أحدٌ بهذِهِ الشبهةِ إلا كالذينَ يتَبعُونَ ما تَشَابَه منه، فقد قالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: "إِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَبعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فَاحْدَرُوهُمْ "(۱)، وصَفَهُم الله بأنَّ فِي قلوبِهِمْ زَيْغًا، قالَ: ﴿فَامَا النَّينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغًا، قالَ: ﴿فَامَا النِّينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغًا، قالَ: ﴿فَامَا اللّهِ بِنَهُ وَاللهُ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٧].

فالقُبُورِيُّونَ يُلبِّسُونَ عَلَى الناسِ بِقَضِيَّةِ قبرِ النَّبِيِّ ﷺ، ولكنه -والحمدُ لله-لَيْسَ فِيهِ تَلْبِيسٌ، فالأمرُ واضِحٌ، فالمسجدُ لم يُبْنَ عَلَى القَبْرِ، ولم يُدفَنِ الرَّسولُ فِي المسجِدِ، وإنها دُفِنَ فِي بيتِهِ، وبيتُهُ خارِجَ المسجِدِ، فزالَ هَذَا التَّلْبِيسُ، وصارَ هَذَا من بابِ اتِّبَاع المتشَابِهِ.

بقي أن يُقالَ: لماذا قُدِّمَ القبرُ فِي المسجِدِ؟ قلتُ لكم الجوابَ عَنْ هذا، وَهُوَ أَن الذينَ وَسَّعُوا المسجِدَ أرادُوا أن يُدخِلُوا بُيوتَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ، وبيوتُهُ كُلُّها ليسَ فِيهَا قبرٌ إلا بيتَ عائشَة، فاضطر أن يُدْخِلَ البيتَ مع بَقِيَّةِ البيوتِ، ومع ذَلِكَ أَبْقَوْهُ منْفَرِدًا بحُجْرَةٍ منفردةٍ.

واعلم أن الزيادة في المسجدِ النَّبُوِيِّ التي أدتْ إلى إدخالِ بيوتِ زوجاتِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَا أَوَالسَّلَامُ لَم تكن فِي عَهْدِ جَهُورِ الصحابَةِ، فما كانتْ إلا فِي عامِ تِسْع

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿مِنْهُ ءَايَكُ مُحَكَمُكُ ﴾ [آل عمران: ٧]، رقم (٤٥٤٧)، ومسلم: كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، رقم (٢٦٦٥).

وتسعينَ من الهِجْرَةِ يعْنِي: بعدَ موتِ أكثرِ الصحابَةِ، وعارَض فِيهَا مَن عارَضَ أيضا، فهناك بعض التَّابِعِينَ عارَضُوا إدخالَ بيوتِ زوجاتِ النَّبِيِّ ﷺ فِي المسجِدِ وقالوا: نودُّ أن تَبْقَى البيوتُ حَتَّى يَعرِفَ الناسُ كيفَ كانَ النَّبِيُّ ﷺ زاهِدًا فِي الدُّنيا، وأن بيوتَهُ عَلَى هَذَا الشَّكْلِ، ولكن الذي أرادَهُ اللهُ هو الخيرُ أن تُهْدَمَ البيوتُ وتدْخُلَ فِي بيوتَهُ عَلَى هَذَا الشَّكْلِ، ولكن الذي أرادَهُ اللهُ هو الخيرُ أن تُهْدَمَ البيوتُ وتدْخُلَ فِي المسجدِ، ولعلَّ ذَلِكَ فِيهِ خيرٌ للرسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ ولزَ وجاتِهِ أن تكون بُيوتُهُم عَلَى عبادَةٍ وصلاةٍ تابِعَةٍ للمسجِدِ النَّبُويِّ.

فهذا هو الجَوابُ عَن هَذَا الإشكالِ الذي يُورِدُهُ القُبُورِيُّونَ الذين يريدونَ الذين يريدونَ أن يَبْنُوا المساجِدَ التي هي محلُّ التوحيدِ، وعبادةِ اللهِ علَى القُبورِ حَتَّى تكونَ محلَّ شرْكٍ وأوثانٍ.

وإني أقولُ لكُمْ: كلُّ مسجِدٍ بُنِيَ عَلَى قَبْرٍ لَا تُصَلُّوا فيه، فالصلاةُ فِيهِ باطلَةٌ، لأنه مسجدٌ حرامٌ أُسِّسَ عَلَى غيرِ تَقْوَى، وقدْ قالَ اللهُ تَعَالَى فِي مسجدِ ضِرَارٍ: ﴿ لَا نَعْدُ فِيهِ أَبَدُأُ لَمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقُوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ [التوبة:١٠٨]، فهناك -والحمد لله - مساجِدُ أَخْرَى ما بُنِيَتْ عَلَى القُبورِ.

فإياكم أن تصَلُّوا فِي مساجدَ بُنَيْتَ عَلَى القُبورِ فتَقَعَ صلاتُكُم باطلةً غيرَ مقبولَةٍ عندَ اللهِ.

أما إذا دُفِنَ الإنسانُ فِي المسجِدِ بعدَ أن قامَ المسجِدُ فالواجبُ نبشُهُ وإخراجُهُ من المسجدِ؛ لأن المساجِدَ للهِ، ويدفَنُ معَ الناسِ حَتَّى لَو لم يَبْقَ منْه إلا الرَّمِيمُ، يُنْقَلُ ويدْفَنُ مع الناسِ، ويُطْمَسُ القبر تمامًا، ويُسَوَّى بأرضِ المسجِدِ.

(۲۱۰۱) السُّوَّالُ: هل يجوزُ موعِظَةُ الناسِ عندَ القَيْرِ بعدَ الفراغِ مِنْ دفْنِ النِّتِ؟ الْجَوَابُ: لَا أُعلَمُ فِي هَذَا سُنَّةً عَن الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلامُ عَايَةَ ما بَلَغَنِي وَوَوَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٍ - أَنَّ النَّبِيَ ﷺ أَتَى إلى البَقِيعِ وهم يدْفِنُونَ رجلًا، لكنَّهُم لم يلْحِدُوا لَهُ بعْدَ، فجلس وجَلسَ أصحابَهُ حولَهُ، وجعلَ يُحدَّثُهم عَن حالِ الإنسانِ عندَ الموتِ، وعن حالِهِ إِذَا دُفِنَ، يعني: مُجَرَّدُ كلامٍ عادِيِّ، قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدِ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَ شَقِيَّةً وَلَا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَا مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مَنَا مَنْ أَعْلَى وَالَعَمَلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ عَمَلِ أَلْسَلَانَةً إِلَى عَمَلِ الشَّقَاوَةِ، قَالَ: «أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مَنَ الْكَةَ وَلَا السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ أَعْلَى وَاللَانَةَ الْمَلِ السَّعَادَةِ وَمَلَى السَّقَاوَةِ وَلَى السَّعَادَةِ وَلَا السَّعَادَةِ وَاللَّهُ السَّعَادَةِ وَلَا مَنْ الْمَالَ السَّعَادَةِ وَلَا السَّدَةَ الْمَالَالَ السَّعَادَةِ وَالْمَا أَلْكُولُ السَّعَادِ الْسَالِقَ الْمَالِقَالَ السَّعَادِ الْمَالِقَالَةُ الْمُلْ السَّعَالَ السَّعَادِ الْمَالِسُلِهُ السَّعَادِ الْمَالِقُولُ السَّعَادِ

الكلامُ واضِحٌ، ثم إنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ وَهُوَ الذي قولُه حَقَّ، وقولُهُ حُجَّة استَدَلَّ بالقرآنِ -سبحان الله - الرسولُ يَسْتَدِلُّ بالقُرآنِ، قرأً قولَ اللهِ تَعَالَى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانَقَىٰ بالقرآنِ وَصَدَقَ بِالْحُسْنَىٰ الله صَنْكِينِهُ أَهُ لِلْيُسْرَىٰ اللهُ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ اللهِ وَكَذَبَ بِالْحُسْنَىٰ اللهِ فَسَنُيسِهُ أَهُ لِلْيُسْرَىٰ اللهِ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ اللهِ وَكَذَبَ بِالْحُسْنَىٰ اللهِ فَسَنُيسِهُ أَهُ لِللهُ مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ اللهِ وَكَذَبَ بِالْحُسْنَىٰ اللهِ فَسَنُيسِهُ أَهُ لِللهُ مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ اللهِ وَكَذَبَ بِالْحُسْنَىٰ اللهِ وَسَلَمُ مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ اللهِ وَكَذَبَ بِالْحُسْنَىٰ اللهِ فَسَنُكُ مِنْ مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ اللهِ وَكَذَبَ بِالْحُسْنَىٰ اللهِ فَسَانُكُ مِنْ مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ اللهِ وَكَذَبَ بِالْحُسْنَىٰ اللهِ وَلَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ وَلَوْ اللهُ ال

وأما أن يَقِفَ الإنسانُ خَطِيبًا، فلم يَبْلُغْنِي هذَا، ومَن كَانَ عِندَهُ عِلْمٌ بذلِكَ فليُقْدِّمْهُ إليَّ، لكن لن يَجِدَ إلى ذلِكَ سَبِيلًا، المواعِظُ للخُطَبِ محلُّها المساجِدُ، أو مجتمعاتُ الناسِ إذَا طلَبُوا أحدَ الناسِ أن يَخْطُبَ فيهِمْ، وأما عندَ القَبْرِ، فكانَ النَّبِيُّ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موعظة المحدث عند القبر، وقعود أصحابه حوله، رقم (۲۲٤۷). ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابه ورزقه، رقم (۲٦٤٧).

عَيْكُ إِذَا فَرَغَ مِن دَفْنِ المِيِّتِ قَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَاسْأَلُوا لَهُ التَّثْبِيتَ؛ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ» (١)، ولَا يَخْطُبُ فِي النَّاسِ.

فعليكَ أن تَقِفَ عَلَى القَبْرِ وتقولَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللهم اغْفِرْ له، اللهم أَبِّتُهُ اللهم ثبِّتُهُ اللهم ثبِّتُهُ اللهم ثبِّتُهُ وإن شئتَ فأكمِلِ الآيةَ، اللهم ثبِّتُهُ بالقولِ الثابتِ فِي الحياةِ الدُّنْيَا وفي الآخرةِ ثلاث مرات، وإنها قُلْتُ: إنَّك تقولُهُ ثلاثَ مرَّات؛ لأن غالِبَ دعواتِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ إِذا دَعَا أن يدْعُو ثلاثًا (٢).

وكلِمَةُ: استَغْفِرُوا، والتَّشِيتُ يَصْدُقُ بواحِدَةٍ، لكن نقولُ: المقامُ مقامُ دُعَاءٍ، وكان النَّبِيُّ عَلِيَةٍ إِذا دَعَا غالِبًا يَدْعُو ثلاثًا.

ثم ينْصَرِفُ الناسُ، ويبْقَى الإنسانُ فِي قَبْرِهِ معه عَمَلُهُ، ولهذا أخبرَ النَّبِيُّ ﷺ وَاحَدُّ، أَن الإنسانَ إِذَا مَاتَ يَتْبَعُهُ ثلاثٌ: أَهلُهُ، ومالُهُ، وعَمَلُهُ، فيرْجِعُ اثنان، ويبْقَى واحدٌ، يرجِعُ أهلُه الذين هُم أشدُّ الناسِ شَوْقًا إليه ورَحْمَةً به، ويرجِعُ مالُه، ويبقَى عمَلُه (٣). أسألُ الله أن يُصْلِحَ لي ولكُمُ العَمَل، وأن يجعَلهُ أنيسنا في قُبُورِنَا.

-692

(٢١٠٢) السُّوَّالُ: مَا حُكْمُ إلقاءِ الموعظةِ فِي المقبرةِ بعدَ دفنِ الميِّت؟ الجَوَابُ: ما علِمتُ أن هُنَاكَ إلقاءَ مَوعِظةٍ عَلَى سبيلِ الخُطبة؛ بأن يقوم إِنْسَانٌ

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت، رقم (٣٢٢١).

⁽٢) أخرَجه مُسَلم: كتاب الجهاد والسير، باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين، رقم (١٧٩٤).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب سكرات الموت، رقم (٦٥١٤)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، رقم (٢٩٦٠).

ويخطُب النَّاسَ ويَعِظهم، فها سمِعتُ بهذا عَن النّبِيِّ عَلَيْدٍ. وغايةُ ما هنالِكَ أَنَّ النّبِيَّ عَلَيْدِ كَانَ ذَاتَ يوم عَلَى القبرِ وَهُوَ يدفِن، فقال: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدِ إِلّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ النّارِ»(۱)، اللهمَّ اجعلْ مَقْعَدَنَا فِي الجنّةِ، ثم قرأ: ﴿ فَامّا مَنْ عَطْنَ وَالنّقَعْنَ ﴿ وَمَدَقَ بِالحَسْنَى ﴿ اللّهِمَّ اجعلْ مَقْعَدَنَا فِي الجنّةِ، ثم قرأ: ﴿ فَامّا مَنْ النّفَى وَاللّهُ مَنَ النّاسِ مَن السَنّة، ولا ينبغي، وأمكنةُ المواعظِ المساجد، والمقابِرُ للاتّعاظِ وليست فليس من السنّة، ولا ينبغي، وأمكنةُ المواعظِ المساجد، والمقابِرُ للاتّعاظِ وليست لإلقاءِ الحُطبِ فِي المقابرِ ربها يؤدِّي إلى مَفَاسِدَ فِي المُستقبلِ، وهي أن يَعْكُفُ النّاسُ عَلَى القُبُورِ. والمشروعُ إذا دُفِنَ الميتُ أَنْ يقفَ الإِنْسَانُ عَلَى القبر ويقول: «اللّهُمَّ الْمُؤْدِ، والمشرفُ إذا فَنِ الميتُ أَنْ يقفَ الإِنسَانُ عَلَى القبر ويقفَ عَلَيْهِ وقال: «السَّعْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُوا النَّبِيَ عَيْفِ كَانَ إذا فرغَ من دفنِ الميتِ وقف عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُوا النَّبِيَ عَيْفِ كَانَ إذا فرغَ من دفنِ الميتِ وقف عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُوا النَّبِيَ عَلَيْهِ أَنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ» (۱٪). ثم يَنصرِف النَّاسُ.

وَأَمَّا أَن يقوم الإِنْسَان خطيبًا يخطب النَّاس فلا، وواللهِ لخيرُ مذهبٍ وخيرُ سنَّة وخير طريقٍ طريق النَّبِي ﷺ، فها لنا نغلو فِي دينِ اللهِ ونعِظ النَّاسَ فِي مواطنَ لم يَعِظْهم فِيهَا رسولُ الله ﷺ. وما نَدري لعلَّه فِي يومٍ من الأيام يقومُ هَذَا الخطيبُ بالنَّعي والنَّدب للميِّت.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قال تعالى: ﴿فَسَنُيْسَرُهُۥلِلْمُسْرَىٰ﴾ [الليل: ١٠]، رقم (٩٤٩)، ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم (٢٦٤٧).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٣٢٢١).

(٢١٠٣) السُّؤَالُ: هل يَسمعنا مَنْ فِي القبور؟

الجَوَابُ: الأمواتُ يَسمَعونَ فِي قُبورهِم، ولا نقولُ: إنهم يَسْمَعُونَ عَلَى الإطلاقِ، لكن يَسْمَعُونَ فيها وردتْ به السنَّةُ فقطْ، فهو عند دَفْنِه يَسمَعُ قرعَ نعالِ الذينَ شَيَّعوهُ، لكن لا نقولُ: إنه يسمعُ نعالَ كلَّ مَن مرَّ به فِي غيرِ هَذِهِ الساعةِ؛ لأن هَذِهِ أمورٌ غَيْبِيَّة، والأمورُ الغيبيَّة يُقتصَر فِيهَا عَلَى ما جَاءَ به النصُّ فقطْ.

(٢١٠٤) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ زيارةِ النِّسَاء للقبر خاصَّة، والقُبُور عامَّة، لأن هَذَا يَكثُر عندنا بالمَدِينَة النبوية؟ وما حُكم زيارة النِّسَاء لقبرِ النَّبِيِّ ﷺ، حيثُ إنه يُجعَل لهنَّ مُصَلَّى –مكان للصلاة– بقُرب القَبْر؟

الجَوَابُ: زيارةُ القُبُور سُنةٌ أمرَ بها النَّبِيُّ ﷺ بعد أن نَهَى عنها، فقالَ عَلَيْهُ اللَّهُ وَالسَّلَامُ: «قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا»(١).

وبيَّن الرَّسُول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أَنهَا تَذَكِّر الآخرة (٢).

ولهذا يُقالُ: زيارةُ القُبُور تذكِّر الآخرة، وعيادةُ المرضَى ترقِّق القلوبَ، فَإِنَّ الإِنْسَان إِذا عاد أخاه المريضَ رَقَّ قلبه وحصل عنده تذكُّر لنعمةِ الله عَلَيْهِ بالعافيةِ، وصار لديه عطفٌ عَلَى أخيه.

وهَذَا الْحَدِيث «قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا» مُوجَّه للرجالِ خاصَّة، أما النِّسَاء فالصحيح أنَّه لَا يَحِلُّ لهنَّ زيارة القُبُور؛ فقد لعنَ النَّبِيُّ ﷺ زائراتِ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَرَّفَجَلَّ في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٧).

⁽٢) أخرجه الترمذي: أبواب الجنائز، باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور، رقم (٥٤ ٠ أ).

القُبُورِ، والمتَّخِذِينَ عليها المَسَاجِدَ والسُّرُجَ(١).

وزيارةُ النِّسَاءِ للقُبُورِ فيها:

أُولًا: التعرُّض لهذا العقابِ، وَهُوَ اللعنةُ، واللعنةُ هِيَ الطَّرْدُ والإبعادُ عَن رحمةِ اللهِ عَزَّقِجَلً.

ثانيًا: وفيها أيضًا أن المَرْأَة سريعةُ العاطفةِ ليِّنة، قد لَا تملِك نفسها عند زيارةِ القُبُورِ فتقوم بالنَّدْب والنِّياحة ولَطْم الحَدِّ وشَقِّ الثوبِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ثالثًا: أن تمكينَ النِّسَاء من زيارة القُبُور، ولا سيَّما فِي المقابِرِ الَّتِي تكون بعيدةً عَن البلدِ، فِيهِ خطرٌ عَلَى المُرْأَة أن يتعرضَ فاجِرٌ من أهلِ الفجورِ أو غير ذلك، ففيها مفاسدُ.

ولهذا نقول: لَا يَجِلُّ للمرأةِ أن تزورَ القُبُورَ.

أما قبر النَّبِي عَلَيْهِ فَإِنَّ من أهل العلم مَن رخَّص للنساء فِي زيارةِ قبرِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ، وعَلَّل ذَلِكَ بقولِه: إن قبرَ الرَّسُول عَلَيْهِ مَحُوطٌ بجُدرانٍ ثلاثةٍ، وأنه لا يمكِن زيارتُه الزيارة المعهودة الَّتِي يقف فِيهَا الزائرُ عَلَى القَبْر أو عَلَى المقابر ويسلِّم.

ولكن الَّذِي يَتَرَجَّحُ عندي أن الأحوطَ للمرأةِ أن تتجنبَ زيارةَ القُبُورِ مطلقًا، ونقولُ للمرأةِ: إن سلامَكِ عَلَى الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَبْلُغُه فِي أَيِّ مكانٍ كنتِ، واحمدي الله عَلَى هذَا ما دام الأجرُ سيحصُلُ لكِ، وإذا ذهبتِ وزُرتِ قبرَ الرَّسُول

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم (٣٢٣٦)، والترمذي: أبواب الحنائز، الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجدًا، رقم (٣٢٠)، والنسائي: كتاب الجنائز، التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (٢٠٤٣).

عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَقَعْتِ فِي خلافِ بَيِّنٍ وعَرَّضْتِ نفسَكِ للإثمِ عَلَى قول مَن يقول: إنها آثمةٌ، فاحمدي الله عَلَى العافيةِ، ولا تَتَعَرَّضِي لذلكَ. وهَذِهِ المسألةُ فِيهَا خلافٌ بين أهلِ العلم رَحِمَهُ واللهُ.

—SSO—

(٢١٠٥) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ الَّذِينَ يقولون الأشعار عند القبور؟

الجَوَابُ: زيارةُ القُبُورِ يُقصدُ بها أمرانِ، وهما: تذكُّر الآخرةِ، والدُّعاء للميتِ، وهذه القصائدُ الَّتِي تُتلى عند القُبُورِ ما هِيَ إِلَّا تجديد أحزان، ولهذا تجد الإِنْسَان يبكي لَا خوفًا من العذابِ، ولكن يبكي حزنًا عَلَى هَذَا الميتِ، هَذَا إِنْ سلِمت القصائدُ من الشركِ، وغالبُ هَذِهِ القصائدِ تتضمَّن الشركَ إما الأصغرَ وإما الأكبرَ.

ولهذا نقول لإخواننا الَّذِينَ يزورون البَقِيع: خيرُ الهدي هديُ مُحَمَّدٍ ﷺ، فاقتصروا عَلَى ما اقتصر عَلَيْهِ وعلَّمه أُمَّتَه، وفيه كفايةٌ.

-5 Selow

(٢١٠٦) السُّؤَالُ: ماذا يُستحَبُّ عند زيارةِ القُبُور؟

الجَوَابُ: إِن زِيارة القُبُور نَهَى عنها النَّبِي صَلَّاللَهُ عَنَهُ وَعَا إِنْ زِيارة القُبُور نَهَى عنها النَّبِي صَلَّاللَهُ عَنَهُ وَعَا إِنْ زِيارة القُبُور نَهَى عنها النَّبِي صَلَّاللَهُ عَنْ يَتَعَيَّرُ: "قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ للشِّرك، فلمَّا رَسَخَ الإيهانُ فِي قلوب النَّاسِ أَمرَ بها، قالَ النَّبِي يَيَّيِرُ: "قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ للشِّرك، فلمَّا رَسَخَ الإيهانُ فِي قلوب النَّاسِ أَمرَ بها، قالَ النَّبِي يَتَعَيِّرُ: "قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الآخِرَةَ "(1) وفي لفظ: "تُذَكِّرُ المَوْتَ"(1).

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَرَّيَجَلَّ في زيارة قبر أمه، رقم (۱۹۷۷). وزيادة «تُذَكِّرُ الأَخِرَةَ» من الترمذي: أبواب الجنائز، باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور، رقم (۱۰۵٤).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي عَنْ ربه عَزَّوَجَلَّ في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٦).

فإذا زار الإِنْسَان القُبُورَ فلْيُؤْرُهَا مُتَّعِظًا لَا عاطفة، فبعض النَّاس يزور قبر أبيه وقبر أمه عاطفة وحنانَ مَجَبَّة، وهَذَا وإن كانَ من طبيعة البشرِ لكن الأولى أن تزورَها للعلَّة الَّتِي ذكرها النَّبِي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ وهي تذكُّر الآخرة وتذكر الموت، فهو لا علقه النَّبِي وَلَيْهِ السَّمِ عَلَيْ فهر الأرض، والآن أصبحوا في اللَّذِينَ فِي القُبُور الآن هم كانوا بالأمس مِثلَك عَلى ظهر الأرض، والآن أصبحوا في بطونها مُرْ تَهَيْنِ بأعمالهم، لا يملِكون زيادة حسنة ولا إزالة سيئة، فتذكّر، وليس بينك وبين أن تكون في القبر مدًى معلومٌ؛ لأنك لا تدري متى يَفْجَوُك الموت، قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ: «يُوشِكُ أَنْ يَأْتِي رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ» (١)، فالإِنْسَان لا يدري متى يموت، فتذكّر يا أخي، أليس من النَّاس مَن خرج لعملٍ حاملًا حقيبتَه ورجع محمولًا ميّتًا! إذن نقول: تذكّرِ الموت، وتذكر الآخرة، فهذا هُوَ المطلوب من زيارة القُبُور.

فلو قالَ قائل: هل للدُّعاء عند القُبُور مَزِيَّة عَلَى الدُّعاء فِي غير ذَلِكَ المكان؟ فالجَوَاب: لا، ومن قصد القُبُور ليدعوَ الله عندها فقدِ ابتدع وأخطأ؛ لأنَّ أقرب مكان يُجاب فِيهِ الدُّعاء المَسَاجِد بيوت الله، أما القُبُور فلا.

فإذا كانَ هَذَا هُوَ حال القلب عند الزيارة؛ التذكُّر، فهاذا يقول باللسان؟

الجَوَابُ: يقول ما جَاءَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، يَرْحَمُ اللهُ المُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالمُسْتَأْخِرِينَ، نَسْأَلُ اللهَ لَنَا وَلَكُمُ اللهُ اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهَ اللهُ اللهُ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب، رقم (٢٤٠٨).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤).

وأما ما يوجد الآن من كُتيِّبات تُقال عند زيارة البَقِيع، فكلها بِدْعَة؛ إِلَّا ما وافقَ السنَّة، ولا يَنبغي أن يُتعِبَ الإِنْسَان نفسَه بشيءٍ لم يَرِدْ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقصد التعبُّدَ به لله؛ لأنَّه إِذا فعل ذَلِكَ فإنَّه لَا يَزداد منَ الله إِلَّا بُعدًا.

-699

(٢١٠٧) السُّؤَالُ: هل زيارة القُبُور جائزة للنساءِ أو لا؟

الجَوَابُ: الصحيحُ أن زيارةَ النِّسَاءِ للقُبُورِ حرامٌ، ولا تجِل؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهَ المَسَاجِدَ والسُّرُجَ (١). وهَذَا من الحكمةِ البالغةِ؛ لأنَّه لَو أُذِن للنساءِ أن يَزُرْنَ القُبُور، لرأيتَ المقبرة مملوءةً من النِّسَاء دائمًا وأبدًا؛ لأنَّ المُرَّأة لا تصبِر، فتجد كل امرأة تذهب أول النهار لابنتها، وآخِرَ النهار لأختها، وأول النّال لأمها، وآخر اللّيل لجدَّتها، فالمَرْأة لا تصبر، لهذا كانَ من الحكمة أن النّسَاء لا يَزرنَ القُبُور.

فإنْ قالَ قائلٌ: ماذا تقول فِي زيارة المَرْأَة لقبر الرَّسُول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؟

قلنا: إن الله تَعَالَى قد أغناها عَن الزيارةِ، فهي تقول: السَّلام عليك أيها النَّبِي ورحمة الله وبركاته فِي أيِّ مكانٍ من الأرض؛ وسلامها سوف يصل إِلَى النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِه وسلم، وحينئذٍ لَا حاجة إِلَى أن تذهبَ إِلَى القَبْر وتسلم.

-692

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم (٣٢٣٦)، والترمذي: أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجدًا، رقم (٣٢٠)، والنسائي: كتاب الجنائز، التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (٢٠٤٣).

(٢١٠٨) السُّؤَالُ: هل عندما نَزُور القُبُور، سواء كانوا من أهلِنا أو غيرهم، فنُسلِّم عليهم، هل يَسمعون كلامنا، وهل يَسْتَأْنِسُونَ بزيارتنا لهم؟

الجَوَابُ: هَذَا فِيهِ خِلاف بين العُلَمَاءِ؛ هل يسمعون أو لا؛ وقد ورد حديث صحَّحه ابنُ عبدِ البرِّ^(۱) أنَّه ما من رجل يسلم عَلَى قبر يعرفه فِي الدُّنيا، إِلَّا ردّ الله عَلَيْهِ رُوحه فردَّ عَلَيْهِ السَّلام^(۲). لكنَّ بعضَ المتأخرينَ قال: هَذَا حديثُ لَا يصحُّ.

فالعُلَمَاءُ مختلفونَ فِي تصحيحهِ، ثمَّ إننا لَو قلناً: إن الميتَ يَستأنسُ بزائرِه، لامتلاً البَقِيع من النَّاس؛ لأنَّ كل واحدٍ يجب أن يُؤنِسَ أباه، ويجب أن يونس أُمَّه، ولا علِمنا أن أحدًا من الصَّحَابَة يَخرج إِلَى البَقِيع من أجل أن يُؤنِس ميتَه، أبدًا، لكن إذا سلَّم الإِنْسَان عَلَى أهل القُبُور فَإِنَّهُ يقول: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ..» (١) كما سلَّم النَّبِي عَيْكِيدٍ، أما هل يَستأنسون بنا أو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فالله أعلمُ.

(٢١٠٩) السُّؤَالُ: بعد دفنِ الميتِ أردتُ الدُّعاء له، فهل أرفع اليدينِ بالدُّعاء وأستقبل القبلة، أو لا؟

الجَوَابُ: الَّذِي يظهرُ من كونِ الرَّسُولِ ﷺ إِذا فرغَ من دفنِه وقفَ عَلَيْهِ وقالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ بِالتَّشْبِيتِ» (١) أنه لَا تُرفَعُ الأيدي، لكن لَو رفعَ الإِنْسَانُ

⁽١) الاستذكار لابن عبد البر (١/ ١٨٥).

⁽٢) أخرجه ابن عبد البركما سبق من حديث ابن عباس، وأخرجه نحوه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠/ ٣٨٠، رقم ٢٥٩٢) من حديث أبي هريرة.

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤).

⁽٤) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٣٢٢).

يديهِ وَهُوَ متَّجِهٌ إِلَى القَبْرِ، فَلا بأسَ.

(٢١١٠) السُّؤَالُ: هل عذاب القبرِ عَلَى الروحِ والجسدِ؟ مَعَ تفسيرِ قولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمُونًا لَمْ أَحْيَاتُهُ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾.

الجَوَابُ: الأصلُ فِي عذابِ القبرِ أن يَكُون عَلَى الرُّوح، هَذَا هُوَ الأصلُ، لكن قد تتَّصل بالبَدن أحيانًا، فينال البَدن مِن العذابِ أو النعيمِ ما ينالُه، لكن ما يَكُونُ فِي قد تتَّصل بالبَدن عَلَى الجسدِ؛ لأنَّ الكافر يُضَيَّقُ عَلَيْهِ قبرُه حَتَّى تختلفَ أضلاعُه (۱)، والمؤمن يُفسَح لَهُ مَدَّ البَصَرِ (۲).

-699-

(٢١١١) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ من أنكر عذاب القبرِ؛ سواء كَانَ هازلًا أو جادًّا؟

الجَوَابُ: مَن أَنكرَ عذابَ القبرِ بعد أَن عَلِم أَنّهُ ثابتٌ بالكتابِ والسَّنةِ فهو مُكذِّب لله ورسولِه، والمكذب لله ورسولِه كافرٌ. وقولُ السائلِ: سواء جادًا، أو مازحًا؛ اعْلَمْ أَن ما يكفَّر به المرءُ -أي ما يَكُون سببًا فِي الكفرِ - لَا فَرْقَ فِيهِ بين الجادِّ والهازِل، بل قد يَكُون الهازِلُ أعظمَ؛ لقولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَهِن سَاأَلْتَهُمُ لَيَعُونُ وَلَهِن سَاأَلْتَهُمُ لَيَعُونُ وَنَلْعَبُ قُلُ أَيِاللّهِ وَءَاينِهِ، وَرَسُولِهِ، كُنتُمُ تَسَمَّزِهُونَ وَلَيْ اللهِ يَعَالَى: ﴿ وَلَهِن سَاأَلْتَهُمُ لَيَعُونُ وَنَلْعَبُ قُلُ أَيِاللّهِ وَءَاينِهِ، وَرَسُولِهِ، كُنتُمُ تَسَمَّزُهُونَ وَلَيْ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

والدِّين لَيْسَ بالهزلِ، فمَنِ استهزأ باللهِ، أو بآياتِه، أو برسولِهِ فَهُوَ كافِر.

⁽١) أخرجه الترمذي: كتاب صفة القيامة، باب، رقم (٢٤٦٠).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر، رقم (٤٧٥٣).

(٢١١٢) السُّوَالُ: هل معنى عذاب القبرِ أو نعيمِه أن يبقى الإِنْسَان حَيَّا فِي قبره؟ الجَوَابُ: الحياة فِي القبرِ ليستْ كحياةِ الدُّنْيَا، بل هِيَ حياةٌ بَرْزَخِيَّة، ولهذَا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ ٱللّهِ أَمْوَتًا بَلَ أَحْيَاةً عِندَ رَبِهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ ٱللّهِ أَمْوَتًا بَلَ أَحْيَاةً عِندَ رَبِهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ [آل عمران:١٦٩]، لَكِنَّهَا حياة برزخية لَا تُشبه حياة الدُّنْيَا.

ولهَذَا لَا يحتاج الحيُّ فِي قبرِه إلى ماءٍ، ولا طعامٍ، ولا هواءٍ، ولا دِف، ولا تبريد؛ لأنَّ الحياة فِي القبرِ ليستْ كالحياة فِي الدُّنْيَا، فَهِي حياةٌ برزخيَّة لَا تُشبِه حياةَ الدُّنْيَا، ولهَذَا أَنكرَ الفلاسفةُ عذابَ القبرِ وقَالُوا: كيف تقولون بعذابِ القبر، ونحن لَو حَفَرنا القبرَ بعد يومٍ أو يومينِ لَوَجَدنا الجُنَّةَ عَلَى ما هِي عليه. وهَذَا مُعارَضة للنصِّ بقياسٍ فاسدٍ، وعقلٍ خَرِب؛ وذلك لأنَّ الإِنْسَان فِي مَنامه الآن يرى مُعارَضة للنصِّ بقياسٍ فاسدٍ، وعقلٍ خَرِب؛ وذلك لأنَّ الإِنْسَان فِي مَنامه الآن يرى أَنَّهُ ذهب وجاء وقام وقعد، وأكل وشرِب، ومع ذَلِكَ هُوَ فِي مكانهِ لم يتحرَّكْ، فقد نكون نَحْنُ عنده جلوسًا وَهُوَ فِي نومِه لعلَّه يُقاتِل فِي سبيلِ اللهِ عَلَى فرسٍ، فهل نَحْنُ نناهد الرجل عَلَى فرسٍ؟ الجواب: لا نشاهده إلَّا نائمًا، فإذا كَانَ لا يراه الإِنْسَان فِي منامه فِي الدُّنْيَا، فكذلك ما يَكُون بعد موتِه لا يُشبه ما يَكُون فِي حياته.

فعذابُ القبرِ حقيقة، ولكنه لَيْسَ كالمشاهَد فِي الدُّنْيَا.

(٢١١٣) السُّؤَالُ: عندنا إِذا مات الميتُ فَإِنَّهُ يُعطَى لقارئٍ نقودٌ، ويَقرأ عَلَيْهِ القرآنَ فوق قبرِه أو فِي بيتِه، فهل هَذَا جائز؟

الجَوَابُ: هَذَا منَ المنكر، ومن أكلِ المالِ بالباطلِ.

إذا ماتَ الميتُ يقولُ السائلُ: إنه يُؤتى بقارئٍ يقرأُ القرآنَ، إما عَلَى قبرِه وإما فِي

بيتهِ بدراهمَ، نقولُ: إن هَذَا محرَّمٌ ولا يجوزُ، لَا سيها إِذَا كَانْتِ الدراهمُ من الترِكةِ التي يرِثُها قُصَّرٌ فِي عقولِهم، أو فِي أعهارِهم، فَإِنَّهُ أكلُ لمالهِم بالباطلِ، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْمِيْتِيمِ إِلَّا بِٱلِّتِي هِيَ آحَسَنُ ﴾ [الأنعام:١٥٢].

ثمَّ إِنَّ هذهِ القراءةَ التي قرأهَا القارئُ من أجلِ الدراهمِ قراءةٌ مردودةٌ، لَيْسَ فِيهَا أُجرٌ، بل هي مردودةٌ عَلَى صاحبها، ولا يَقبَلُها الله عَنَّوَجَلَّ؛ لأن كلَّ عملٍ تعبُّديًّ يُراد به الدنيا، فَإِنَّهُ لَا يُقبَل عندَ الله، قال الله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنيَا وَرْيِنَنَهَا نُونِ إِلَيْهِمَ أَعَمَلَهُمُ فِيهَا وَهُمِّ فِهَا لاَ يُبْخَسُونَ ﴿ أَنُ الْوَيَكِ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمُ فِي ٱلْآخِرَةِ إِلَيْهِمَ أَعَمَلَهُمُ فِيهَا وَهُمِّ فِهَا لاَ يُبْخَسُونَ ﴿ أَنُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَمَلُونَ ﴾ [هود:١٥-١٦].

فهذا القارئ لَيْسَ لقراءتِه أجرٌ، فيكونُ أخذَ مالًا بغير عِوضٍ، فأكلَ مالًا بالله بعن عِوضٍ، فأكلَ مالًا بالباطلِ، والميتُ لم ينتفعُ به؛ لأنه لَيْسَ هناكَ أَجْرٌ حتَّى ينتفعَ به.

إذن لَا يجوزُ لأهلِ الميتِ أن يَصنعُوا ذلك، ولا يجوزُ لأحدٍ أن يقرأ بهذا العِوَضِ؛ لأنه أكلُ للمالِ بالباطِل.

ويبقى النظرُ فيها لَو قرأَ الإنسان القرآنَ لميتٍ بدونِ أُجرٍ، فهل هَذَا من الأمور الجائزة، أم من الأمور الممنوعة؟

يرى كثير من أهلِ العلمِ أنه لَا يُشرَع، ولا يصِل ثواب القراءة إلى الميت؛ لأن الله يقول: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَنِ إِلَا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩]، ويرى آخرونَ أن ثواب القراءة يَصِل إلى الميتِ، ولكنه لَيْسَ من الأمورِ المشروعة، بل هو من الأمورِ الجائزة، وأن الدعاء للميتِ أفضل من إهداء القُرَب إليه، ويَستدِلُّون لهذا بقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ

﴿ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ »(١).

ولم يقل رسول الله ﷺ: أو ولد صالح يقرأ له، أو يصلي له، أو يطوف له، بل قال: «أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ». فعُلِمَ بهذا أن الدعاءَ للأمواتِ أفضلُ من إهداءِ القُرَب إليهم.

ومع ذَلِكَ فَإِنَّ الراجح من أقوالِ أهل العلم أن الثوابَ يَصِل إليهم، ولكنه لَيْسَ من الأمورِ التي تُطلَب منَ المَرْءِ، بل المرءُ يُطلَب مِنْهُ أن يدعوَ لأمواتِه، واستمعوا إلى قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَاللَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَغْفِرُ لَنَ وَلِإِخْوَانِنَا اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَغْفِرُ لَنَ وَلِإِخْوَانِنَا اللهِ عَرَقَهُ لَنَ وَلا تَجْعَلُ فِي قُلُوبِنَا غِلَا لِللَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُونُ رَحِيمُ ﴾ الذِينَ مَامَنُواْ رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُونُ رَحِيمُ ﴾ الخشر: ١٠].

(٢١١٤) السُّوَّالُ: أريد من سَهاحتكم بيانَ حُكْمِ تلقينِ الميتِ بعدَ الدفنِ؟ الجَوَابُ: الصحيح أن تلقينَ الميتِ بعد الدفنِ بِدْعَة؛ لأنَّ الحَدِيث (٢) الواردَ فِي ذَلِكَ ضعيف جِدًّا.

وكان النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا فَرَغَ مَن دَفَنِ المَيتِ وقف عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ بِالتَّثْبِيتِ، فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ»(٣).

ثمَّ التلقينُ لَا يمكِن أن ينفعَ الميت، فالميت انقطعَ عَمَلُه؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

⁽٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ٢٩٨، رقم ٧٩٧٩).

⁽٣) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٣٢٢١).

عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ»(١)، فَلا ينفعه، ولو لقَّنته وَهُوَ مَّن لَا يَشْهَد أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فَمَا يُمكِن أَن يشهدَ.

وأمور الآخرةِ أمورُ غيبٍ، يجبُ علينا أنْ نسلِمَ بها، وأنْ نؤمنَ بها صحَّ منها، وأمَّا ما لم يَصِحَّ فندَعه، وحديثُ التلقينِ كها ذكرتُ ضعيف لَا يُحتَجُّ به.

-699

(٢١١٥) السُّوَالُ: هل الدفنُ ليلًا جائزٌ؟

الجَوَابُ: نعم، الدفنُ ليلًا جائز إِذا كَانَ يَتُوفَّر القيامُ بواجبِ التغسيلِ والتكفينِ والتشييع، فإنَّه يجوز ليلًا ونهارًا، والنبي صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُفِنَ ليلًا؛ لأَنَّه تُوُفِي يوم الاثنين، ودُفن ليلةَ الأربعاء، وإنها تأخّر دفنه -صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه- لأنَّ الصَّحَابَة أرادوا ألا يدفنوا إمامهم مُحَمَّدًا عَلَيْهِ حتَّى يقيموا الخليفة مِن بعده، فلما بُويعَ لأبي بكرِ الصِّدِيق رَضَائِللهُ عَنْهُ بالخلافة، وَهُو أجدر الصَّحَابَة بها، دَفنوه. وقلنا: أجدرُ الصَّحَابَة لأمورِ:

أولًا: أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ لَم يَرضَ أحدًا أن يَخْلُفَه فِي الصَّلاةِ فِي أُمَّتِه إِلَّا أَبَا بكر (٢). ثانيًا: أنَّه جعله نائبًا عَنْهُ فِي الحجِّ سَنَةَ تسعِ بالنَّاسِ، وأردفَه بعليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضَى لِللَّهُ عَنْهُ من أُجلِ أن يُعلِن ألَّا يطوفَ بالبيتِ عُريانٌ، ولا يحجَّ بعد هَذَا العامِ مُشرِك،

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب: أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، رقم (٦٧٨)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر، وغيرهما من يصلي بالناس، رقم (٤١٨).

وبالبراءة من المشركين حتَّى لَا يحجوا مرةً أُخرى(١).

ثالثًا: أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ قَالَ فِي مَرَضِه: «لَا يَبْقَيَنَّ فِي المَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ، إِلَّا بَابُ أَبِي بَكْرٍ»(٢).

رَابِعًا: أَن امرأة أَتَتِ النَّبِيَّ عَلِيْ فَكَلَّمَتْهُ فِي شَيْءٍ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ جِئْتُ وَلَمْ أَجِدْكَ؟ كَأَنَّهَا تُرِيدُ المَوْتَ، قَالَ: "إِنْ لَمْ تَجِدِينِي، فَأْتِي أَبَا بَكْرِ» (٣).

خامسًا: أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْةٍ قال: «يَأْبَى اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ »(١).

والأدلّة على هَذَا كثيرة، ولو لم يكنْ منها إِلّا إجماع الصَّحَابَة رَضَالِلَهُ عَنَهُ عَلَى ذلك، فإنّه لم يَتَخَلَف أحدٌ منهم عَن البيعة لأبي بكر، ثمّ من بعده عمر بن الخطاب بوصية من أبي بكر رَضَالِلَهُ عَنْهُ، وهي وصيّة خليفة، فله أن يخلف مِن بعدِه مَن يراه أقوم بالخلافة، أما عثمان رَضَالِلَهُ عَنْهُ فكَانَت خلافته بالشُّورَى، وأما عليُّ رَصَالِلَهُ عَنْهُ فكَانَت خلافته بالشُّورَى، وأما عليُّ رَصَالِلَهُ عَنْهُ فكَانَت خلافته بالشُّورَى، وأما عليُّ رَصَالِلَهُ عَنْهُ فكانَت خلافته بالخلافة من بعد عثمان من غيره، رضي الله عَن الجميع.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب لا يطوف بالبيت عريان ولا يحج مشرك، رقم (١٦٢٢)، ومسلم: كتاب الحج، باب لا يحج البيت مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، رقم (١٣٤٧).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد، رقم (٤٦٦)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُم، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٣٨٢).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب الاستخلاف، رقم (٧٢٢٠)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِحَالِيَّكُ عَنْهُ، رقم (٢٣٨٦).

 ⁽٤) أخرجه مسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُمْ، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ،
 رقم (٢٣٨٧).

(٢١١٦) السُّؤَالُ: هل المجنونُ يُفتَن فِي قبرِه؟

الجَوَابُ: المجنونُ كالصغيرِ لَا يُفتَن فِي القبرِ؛ لِأَنَّهُ غيرُ مكلَّف، إلَّا إِذَا جُنَّ بعد أَن كَانَ مُكلَّفًا، مثل أَن يَكُون الجنونُ أصابَه بعد عِشرينَ سَنةً، أو ما أشبه ذلك، فَإِنَّهُ يُسأَلُ بناءً عَلَى أَنَّهُ مرَّ عَلَيْهِ زمنٌ وَهُوَ مكلَّفٌ.

(٢١١٧) السُّؤَالُ: ذكَرْتُمْ فِي درْسِ سابِقِ أَن الَّذِي يدعو صاحِبَ القبْرِ أُو يستَغِيثُ بِهِ، فَإِنَّهُ يُتْرَكُ حَتَّى يَفْرُغَ مِن ذلِكَ الدعاءِ ثم تُقدَّمُ لَهُ النَّصِيحَةُ، أليْسَتْ هذِهِ مفسَدَةٌ وهي أنه قد يموتُ من فورِهِ ولم يُنصَحْ؟

الجَوَابُ: نعم قَدْ يموتُ، وقد يَمُوتُ أَيْضًا من حينِ أَن تُنكَرَ عليهِ، وقد يموتُ قَبْلَ أَن يُنكَرَ عليهِ، وقد يموتُ قَبْلَ أَن يُنكَرَ عليهِ، والمقصودُ هو إصلاحُ الخَلْقِ واستعمالُ ما يكونُ به الصلاحُ وهَذَا أقربُ مَا يكونُ.

(٢١١٨) السُّؤَالُ: إِحْدَى الجمعياتِ الخيريةِ فِي جدةَ لها نشاطٌ ملحوظٌ فِي أَعْمَالِ الخيرِ، وقامتُ بعملِ مشروعٍ خَيْرِيٍّ أَسْمَتْهُ بِـ(مشروع إكرامِ الميتِ)، وهَذَا المشروعُ تَفْصِيلُه يَتَضَمَّنُ الآتيَ:

أُوَّلًا: عندما يَمُوتُ الميتُ يَقُومُونَ بتكفِينِه، وتجهيزِه ودَفْنِه، إنْ أرادَ أَهْلُ الميتِ دَفْنَه الميتِ دَفْنَه فِي جدةَ يَدْفَعُونَ مبلغَ سَبع مئةٍ وخمسينَ رِيَالًا، وإنْ أرادَ أَهْلُ الميتِ دَفْنَه فِي مكة يَدْفَعُونَ أَلفًا وسبعَ مئةٍ ريالٍ، وإنْ أرادوا دَفْنَه فِي المدينةِ يَدْفَعُونَ أَلفًا وسبعَ مئةٍ وخمسينَ ريالًا، فها حُكْمُ ذلكَ وَفَقَكُمُ اللهُ؟

الجَوَابُ: حُكْمُ ذلكَ أَنَّه مُنكَرٌ، والميتُ إكرامُه بتَغْسِيلِه، وتكفِينِه، والصلاةِ عَلَيْهِ، ودَفْنِه عَلَى الوجهِ المشروع، ولكنَّ بعضَ الناسِ يَعْمَلُ الخيرَ بدونِ أَنْ يَسْتَشِيرَ أَهلَ العلمِ، وأَرَى أَنَّ هؤلاء يَجِبُ أَنْ يَتَوَقَّفُوا عنِ المضيِّ فِي هَذَا المشروع؛ حتَّى يَسْأَلُوا أَهلَ العلمِ، وأَرَى أَنَّ هؤلاء يَجِبُ أَنْ يَتَوَقَّفُوا عنِ المضيِّ فِي هَذَا المشروع؛ حتَّى يَسْأَلُوا أَهْلَ العِلْمِ هل هَذَا جائزٌ، أو أَنَّ هَذَا مِفتاحٌ لابتزازِ أموالِ الناسِ. الميتُ إذا مَاتَ فالحكومةُ -وَفَقها اللهُ- قد جَعَلَتْ فَرْعًا مِنْ أعالِ البلدياتِ تُولِي تَغْسِيلَ الميتِ، وتَكْفِينَه، ودَفْنَه، ولا حاجة إلى أَنْ نَأْخُذَ مِنَ الناسِ سبعَ مئةٍ وخسينَ، وألفًا وخسَ مئةٍ، وألفًا وسبعَ مئةٍ وخسينَ، هذَا إنْ كَانَ لمكة والمدينةِ، وخسة آلافٍ إذا كَانَ لبيتِ المقدسِ!! لَا حاجة لهذا.

فأنا أَرَى أَنَّه يجبُ عَلَى هَذِهِ الجمعيةِ -نَسْأَلُ اللهَ لها التوفيقَ- أَلَّا تَتَقَدَّمَ خُطُوةً واحدةً إلَّا بعدَ عَرْضِ المسألةِ عَلَى أَهْلِ العلمِ، فإنْ وَافَقَ أَهْلُ العِلْمِ عَلَى ذَلِكَ - واحدةً إلَّا بعدَ عَرْضِ المسألةِ عَلَى أَهْلِ العلمِ، فإنْ وَافَقَ أَهْلُ العِلْمِ عَلَى ذَلِكَ - ولا يُمْكِنُ أَنْ يُوَافِقُوا- مَضَتْ فِي سَبِيلِها، وإلَّا فَلَا.

ونَظِيرُ ذلكَ ما اقْتُرِحَ قبلَ سنواتٍ مِنْ إقامةِ قَصْرٍ للأحزانِ، كما يُقَامُ قَصْرٌ للأفراحِ! وقالُوا: سَنُقِيمُ قصرًا للأحزانِ، أيْ: إنَّ الناسَ المحزونينَ يأتونَ إلى هَذَا القَصْرِ، لِيَجْلِسُوا فيه، فيأتي الناسُ إليهمْ يُحَزِّنُونَهُمْ كما يأتونَ إلى قُصُورِ الأفراحِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُفْرِحُوهُمْ! يعني: بعضُ الناسِ -هداهمُ اللهُ- يأتونَ بالمشروعاتِ التي لها مَساسٌ بالدِّينِ، فيقدمونَ عليها بدُونِ مشاورةِ أَهْلِ العِلْمِ، فهلِ البلادُ ليسَ فيها أَهْلُ العلمِ حتَّى لا يُسْتَشَارُوا في هذا؟! الحمدُ للهِ، لم تَخْلُ البلادُ مِنْ علماءَ.

فالواجبُ عَلَى هؤلاءِ أَنْ يتوَقَّفُوا حتَّى يَسْأَلُوا أَهلَ العلمِ بأَنْ يَكْتُبُوا إِلَى أَيِّ إِنسانٍ يَثِقُونَ به مِنَ الجهاتِ التي لها التنفيذُ، ويسألونَ عنْ ذلك. ولا أَرَى أنَّ أحدًا

الآنَ يُسَاعِدُهُمْ فِي هذا، أَوْ يَبْذُلُ إليهمْ أموالًا، بَلْ يكونُ إكرامُ ميِّتِي أَنْ أُغَسِّلَهُ، وأُكَفِّنَه، وأُصَلِّي عَلَيْهِ، وأَدْفِنَه فِي بَلَدِه.

— CO

(٢١١٩) السُّؤَالُ: ما حُكمُ وضعِ خِرقَةٍ عَلَى نعْشِ الميِّتِ مكتُوبِ عليهَا بعضُ آيات القُرآنِ؟

الجَوَابُ: أوَّلًا: النَّعْشُ إِن كَانَتِ امرأةً فَمِنْ أَحسَنِ مَا يَكُونُ مَا يَفْعَلُهُ كَثَيرٌ مِن النَّاسِ اليومِ يَجْعَلُونَ عَلَى النَّعْشِ قُبَّةً حَتَّى يُسْتَرَ بَدَنُ المرأةِ، وهَذَا معروفٌ مِن عَهْدِ مِن النَّاسِ اليومِ يَجْعُلُونَ عَلَى النَّعْشِ قُبَّةً حَتَّى يُسْتَرَ بَدَنُ المرأةِ، وهَذَا معروفٌ مِن عَهْدِ القُبَّة، السَّلَفِ الصَالِحِ، وأما إِذَا كَانَ رَجُلًا فَيُعْطَى بَكِسَاءٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُغَطَى هَذِهِ القُبَّة، أَوْ نَغَطِّى المَّالِي السَبَيْنِ:

السببُ الأوَّلُ: أن هذِهِ التَّغْطِيَةَ لَا تَخْلُو مِن اعتِقَادٍ، وهَذَا الاعتقادُ هو أن الميِّتَ ينتَفِعُ به، ونحنُ نقولُ: إن الميِّتَ لن ينتَفِعَ به أبدًا؛ لأن انتِفَاعَ الميِّتِ بشيءٍ لَا بُدَّ أن يكونَ لَهُ دَلِيلٌ مِن الكِتَابِ والسُّنَّةِ، ولا دَلِيلَ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ عَلَى أن هذَا الميِّتَ ينتَفِعُ بخِرْقَةٍ توضَعُ عليهِ.

ثَانيًا: أَنْ فِي وَضْعِ هَذِهِ الجِرْقَةِ التي فِيهَا أَعظُمُ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللهِ، أَو فِيهَا سُورَةٌ تَعْدِلُ ثُلثَ القُرآنِ يُغَطَّى بِهَا الميِّتُ، وتكونُ حِذاءَ قَدَمَيْهِ لَا شَكَّ أَنه امتِهانُ لكلامِ اللهِ، وأن الذينَ يفْعَلُونَ ذلِكَ آثِمُونَ مُمْتَهِنُونَ لكتابِ اللهِ عَنَّوَجَلً.

كيف يَلِيقُ بالمسلِمِ أَن يَرَى آيةَ الكُرْسِيِّ وقد لُفَّتْ بها قَدَمُ الإنسانِ؟ واللهِ لَو أَن رَجُلًا حيًّا -والحيُّ أَكرَمُ مِن الميِّتِ- لُفَّت قدَمُه بآيَةِ الكُرْسِيِّ لَانتَقَدَهُ كلَّ أحدٍ، فكيفَ وَهُوَ مَيِّتٌ؟ وأقولُ لكُمْ: إن الحَيَّ أعْظَمُ حُرِمَةً مِنَ الميِّتِ، أقولُ هَذَا لأَنَّه هكذا قالَ العُلماءُ؛ لَو أن رجُلا حَيَّا اضطُّرَ إلى أكلِ مَيِّتٍ، وهذه ربها تَقَعُ، ربها يكونُ رجلانِ مسافِرَانِ أَدْرَكُهما الجَوعُ، فهاتَ أحدُهما قبلَ الآخرِ وبَقِيَ الآخرُ إن لم يأكُلْ مِن صاحِبِهِ هَلَكَ، فإنَّهُ يأكلُ لأن حُرمَةَ الحيِّ أعظمُ مِن حُرمَةِ الميِّتِ.

فأقول: كيف يَلِيقُ بالإنسانِ؟ وكيفَ تَطِيبُ نفْسُهُ أَن يَرَى كلامَ اللهِ عَنَوْجَلَّ مَلْفُوفا بِهِ رَجُلُ ميِّتٌ؟ هَذَا غَيْرُ لائقٍ، ولا يجوزُ، سبحانَ اللهِ، أَوْ ﴿ قُلُ هُوَ اللهُ مَلْفُوفا بِهِ رَجُلُ ميِّتٌ؟ هَذَا غَيْرُ لائقٍ، ولا يجوزُ، سبحانَ اللهِ، أَوْ ﴿ قُلُ هُوَ اللهُ أَحَدُ ﴾ يُلفُّ بِهَا الميِّتُ، فصارَ هَذَا مَبْنِيًّا عَلَى عقيدةٍ فاسدةٍ، وهي اعتقادُ أن الميِّتَ ينتَفِعُ، وَهُوَ لم ينتَفِعْ، الثاني: أن فيهِ امتِهانا لكلامِ اللهِ أن تُلفَّ القَدَمُ بالقرآنِ الكريم، واللهُ المستعانُ.

(٢١٢٠) السُّؤَالُ: هل يُشرَع الدعاءُ والتأمينُ عند دفنِ الميتِ؟

الجَوَابُ: الرَّسُول ﷺ كَانَ إِذَا فَرَغَ من دَفْنِ الميتِ وقفَ عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ بِالتَّنْبِيتِ؛ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ»(١).

ولم يكن يدعو بأصحابه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أُو يرفع صوتَه ويؤمِّنون، وخيرُ الهَدْي هديُ النَّبِي عَلَيْهِ.

فتقف وتقول: اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ ثَبِّتُهُ، ثمَّ تَنصِرِف.



⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٣٢٢).

(٢١٢١) السُّوَّالُ: لدينا أرضٌ للمقابِرِ إِذَا حَفَرنا للدَّفن خرج ماء من باطِنِ الأرضِ، فبنينا المقابرَ بالطُّوب الأحمرِ والإسمنتِ فوقَ الأرضِ، فهل هَذَا جائزٌ؟

الجَوَابُ: هو جائز، ولكن لماذا لَا يَختارونَ مكانًا آخَرَ يَسلمون به مِن هَذِهِ الرواسِبِ؟ فإذا كَانَ يمكِن أَنْ يجدوا مَكانًا ملائمًا لَا تَتَسَرَّب فِيهِ المياه، فلْيَنْتَقِلوا عنِ المَقْبَرَةِ الأُولى إلى هَذَا المكانِ، وإذا كَانَ لَا يمكِن، فلا حرجَ أَنْ يضعوا ما يحجُز الماءَ عَن الأمواتِ.

-699-

(٢١٢٢) السُّؤَالُ: نحن فِي فرنسا، والدفنُ فِي فرنسا يكلِّف مبالغَ باهظةً، ونقل الميتِ إلى بلادٍ أخرى أسهلُ، فهل فِي هَذِهِ الحال ننقُله؟

الجَوَابُ: نعم لَا بأسَ، مِن أجلِ ألا يضيعَ المالُ لهؤلاءِ النَّصارى.

-699-

(٢١٢٣) السُّؤَالُ: هلْ مِنَ المشروعِ زيارةُ المقابِرِ فِي الأعيادِ لتهنئةِ المُوْتَى بالعيدِ أَوْ لا؟

الجَوَابُ: لا، ليسَ هَذَا بمشروع، والمشروعُ أَنْ يُسَلِمَ عَلَى الأمواتِ ولو كَانَ فِي بَيْتِه؛ لأنَّ الأمرَ –والحمدُ للهِ- واسعٌ، وهم يَسْمَعُونَ الدعاءَ لهم.

-6900

(۲۱۲۴) السُّؤَالُ: أرجو من فضيلتكم التعليق عَلَى حديثِ عمرِو بنِ العاصِ: «ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنْحَرُ جَزُورٌ وَيُقْسَمُ لَحُمُهَا»(۱).

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج، رقم (١٢١).

الجَوَابُ: عمرُ و بنُ العاصِ رَضَالِتُهُ عَنهُ صحابيٌّ جليلٌ، لكنه لَيْسَ مَعصومًا، وقد قال: «ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنْحَرُ جَزُورٌ وَيُقْسَمُ لَحُمُهَا، حَتَّى أَسْتَأْنِسَ بِكُمْ، وَأَنظُرَ مَاذَا أُرَاجِعُ بِهِ رُسُلَ رَبِّي»، فنقول: هَذَا باجتهادِه وليس بمعصوم، ويدل لذلك أننا ما سمِعنا أحدًا قالَ بقولِه؛ لَا الرَّسُول ولا أبو بكر ولا عمرُ ولا عثمانُ ولا عَليُّ رَضَالِتُهُ عَنْهُم، فإذن هَذَا من الاجتهاد المغفور، وليس من الشَّرع المأثورِ.

لذلك نقول: هَذَا اجتهاد من عمرِو بن العاصِ، ولا يُعمَل به؛ لأنَّ ذَلِكَ لم يكنْ فِي عهد الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ولا فَعَلَه الخُلفاء الراشدونَ.

-690-

(٢١٢٥) السُّؤَالُ: هل من كلمةٍ عَن حالِ الميتِ بعدَ وضعِه فِي القبرِ؟

الجَوَابُ: إِذَا وُضِع الميتُ فِي القبرِ وتولَّى عَنْهُ أصحابه فَإِنَّهُ يأتيه مَلَكَان يَسألانِهِ عَن ربِّه ودِينِه ونبيِّه، فأما المؤمِنُ -جَعَلَني الله وإيَّاكم منهم - فيُثَبِّتُه اللهُ بالقولِ الثابتِ فِي الحياةِ الدنيا وفي الآخرةِ، فيقول: ربِّي اللهُ، ودِيني الإسلامُ، ونَبِيِّي محمدٌ، وأمَّا المُرتاب والمنافِق فَإِنَّهُ لَا يُجيب، بل يقول: هاهْ هاهْ، لَا أَدْرِي، سمِعتُ الناسَ يقولونَ شيئًا فقلتُه.

(٢١٢٦) السُّوَّالُ: هل تُشرَع قراءة (يس) عند المُحْتَضَر؟ الجَوَابُ: المُحْتَضَر: هو الَّذِي جاءه الموتُ.

وقراءةُ سُورَة (يس) عند المحتضر مبنيَّة عَلَى صحَّة الحَدِيث «اقْرَؤُوا يس عَلَى

مَوْتَاكُمْ "()، فإذا كانَ الحَدِيث حُجَّةً لكونِه صحيحًا أو حَسَنًا، فإنَّما تُقرَأ عند المحتضر، وقد قالَ بعض العُلَمَاء: إنها مُجُرَّبَة فِي تسهيل خُروج الرُّوح، وإنَّ المحتضر إذا سمِع قراءة يس سهُل خروج رُوحه؛ لأنَّ فِي سُورَة يس ﴿ قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلجُنَّةُ قَالَ يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ [يس:٢٦]، فإذا سمِع المحتضر ﴿ قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلجُنَّةَ ﴾ اشتاق وسهُل خروج الروح.

ولهذا إذا بشَّر الإِنْسَانَ الملائكةُ الَّذِينَ يحضرون لقبضِ رُوحه بالجنَّة سهُل خروج الروح، وخرجت مُنقادةً تمامًا كما تُسَلُّ الشعرةُ من العجينِ، وإذا بُشِّر بالنَّار - والعِيَاذُ باللهِ - فإنَّه تَتَفَرَّق الرُّوح فِي الجسدِ وتهرُب من هَذِهِ البِشارة. نسأل الله لي ولكم حُسنَ الخاتمةِ.

(٢١٢٧) الشُّوَّالُ: نَرَى كثيرًا منَ النَّاسِ بعد دفنِ الميِّت يُلَقِّنُ الميِّت، فيقول: إِذا قيلَ لك: مَن نَبِيُّكَ فقل: محمدٌ، وإذا قيل لك: مَن نَبِيُّكَ فقل: محمدٌ، وإذا قيل لك: ما دِينُكَ فقل: الإسلام، فهل فِي هَذَا العمل شيء؟

الجَوَابُ: هَذَا عملٌ منكَرٌ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يُرْشِدْ إليه، بل إِذَا كَانَ فرغَ من دفنِ الميتِ وقفَ عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَاسْأَلُوا لَهُ التَّشْبِيتَ»(٢) ولم يُلقِّنْه، وهُو تلقينٌ لَا فائدةَ فِيهِ إطلاقًا؛ لأنَّ الميِّت لَا يسمعُ؛ كما قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ وَهُو تلقينٌ لَا فائدةَ فِيهِ إطلاقًا؛ لأنَّ الميِّت لَا يسمعُ؛ كما قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب القراءة عند الميت، رقم (۳۱۲۱)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب الجنائز، باب الجنائز،

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٣٢٢١).

ٱلْمَوْقَ ﴾ [النمل: ٨٠] يعني لا يسمع التلقينَ، ولكنه يَسْمَع قَرْعَ النِّعال (١)، ولأنه لا يَنتفِع يَنتفِع بالتلقينِ إِذا لم يكن من أهلِ الإيهانِ، وإن كَانَ من أهلِ الإيهانِ فَلا حاجة لَهُ إِلَى التلقينِ؛ لأنَّه سيُجيب، وإن كَانَ منافقًا لم ينفعُه التلقينُ؛ لأنَّه سيُجيب، وإن كَانَ منافقًا لم ينفعُه التلقينُ.

(٢١٢٨) السُّؤَالُ: هلْ تَجُوزُ قِراءَةُ القُرْآنِ على الأمْواتِ؟ وأيضًا هَلْ تَجُوزُ قِراءَةُ القُرْآنِ جَماعَةً؟

الجَوَابُ: قِراءةُ القُرْآنِ علَى القَبْرِ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ، بلْ هِيَ مَكْرُوهَةٌ.

والقَبْرُ إِذَا دُفِنَ الإِنْسَانُ فَإِنَّهُ سَاعَةَ دَفْنِهِ يُسْتَغْفَرُ لَهُ، ويُسْأَلُ اللهُ لَه التَّشْبِيت؛ لأَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ دَفْنِ المَيِّتِ وَقَفَ عليْهِ، وقالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَاسْأَلُوا لَهُ التَّشْبِيتَ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ» (٢) يُسْأَلُ عَنْ ثَلاثَةِ أَشْيَاءَ: عَنْ رَبِّهِ، ودِينِهِ، ونَبِيهِ، ونَبِيهِ، وَفِينِهِ، وَدِينِهِ، وَاسْأَلُوا لَهُ التَّشْبِيتَ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ » (٢) يُسْأَلُ عَنْ ثَلاثَةِ أَشْيَاءَ: عَنْ رَبِّهِ، ودِينِهِ، ونَبِيهِ (٢).

وأمَّا القِراءَةُ على القَبْرِ فلَيْسَتْ مَشْرُوعَةً، والقِراءَةُ على المَيِّتِ بعدَ مَوْتِهِ وقَبْلَ دَفْنِهِ هي أيضًا غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ، وإنَّما اسْتَحَبَّ بعضُ العُلَماءِ أَنْ يُقْرَأَ على المُحْتَضِرِ الَّذِي

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب: الميت يسمع خفق النعال، رقم (۱۳۳۸)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، رقم (۲۸۷۰).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت، رقم (٣٢٢١)، من حديث عثمان بن عفان رَضِيًا لِللهُ عَنهُ.

⁽٣) أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٧)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر، رقم (٣/ ٤)، من حديث البراء رَفِخَالِللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه أحمد (٣/ ٣)، والترمذي: كتاب صفة القيامة، رقم (٢٤٦٠)، من حديث أبي سعيد رَفِخَالِلَّهُ عَنْهُ.

يُنازِعُهُ المَوْتُ سُورَةَ (يس) احْتِجَاجًا بِمَا يُرْوَى عنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اقْرَؤُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يَسَالُ الْمُوتَةُ اللَّهُ الْمُؤْتُ اللَّهُ الْمُؤْتُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُ الللِّهُ اللَّهُ الللِهُ اللِهُ الللِهُ الللْمُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ

وأمَّا القِراءَةُ الجماعِيَّةُ فإذا كانتْ فِي التَّعْلِيمِ كما لوْ قرأَ الأستاذُ القُرْآنَ وتابَعَهُ التلاميذُ فهذَا لا بَأْسَ بهِ؛ لأنَّ هذَا للتَّعْلِيمِ وليسَ للتَّعَبُّدِ بالقِراءَةِ جَمِيعًا، وإنْ كانَ ذلكَ على سَبِيلِ التَّعَبُّدِ فإنَّهُ ليسَ مَعْرُوفًا عندَ السَّلَفِ.

(٢١٢٩) السُّؤَالُ: في قَولِه ﷺ في الَّذي وَقَصَته ناقَتُه: «كَفِّنوهُ في ثَوبَيهِ» (٢) هل يُؤخَذُ منه مَشروعيَّةُ أَنْ يُكفَّنَ الإِنسانُ في إِحرامِه الَّذي اعَتمَرَ فيه وحَجَّ فيه ؟

الجَوَابُ: يُؤخَذُ مِن قَولِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الرَّجُلِ الحَاجِّ الَّذي وَقَصَته ناقَتُه: «وَكَفَّنوهُ فِي ثَوبَيهِ» أَنَّ الأَفضَلَ أَنْ يُكَفَّن المُحرِمُ فِي ثَوبَيهِ، أَي: في إِزارِه وَرِدائِه، ولا يُؤتَى لَه بكَفَنِ جَديدٍ.



⁽۱) أخرجه أحمد (۲۵۷/٤)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب القراءة عند الميت، رقم (۳۱۲۱)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء فيها يقال عند المريض إذا حضر، رقم (۱٤٤۸)، من حديث معقل بن يسار رَضِخَالِلَّهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب سنة المحرم إذا مات، رقم (١٨٥١)، ومسلم: كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، رقم (٢٠٦)، من حديث ابن عباس رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُا.

ا قبرالنَّبي ﷺ:

(٢١٣٠) السُّؤَالُ: ورد عنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه قالَ: «لَعْنَةُ اللهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، التَّخُذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» (١). فنرجو منكم التوضيح فِي أن قبر النَّبِي ﷺ داخل المَسْجِد الآن، وبعد التوسِعة هُوَ يتوسَّط المَسْجِدَ.

الجَوَابُ: نعم ثبتَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه قالَ «لَعْنَةُ اللهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، التَّخُذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» قالَ ذَلِكَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ فِي آخِر حياته تحذيرًا لأُمَّتِه أَن يتَخذوا القُبُورَ مساجدَ حَقَّتْ عليهم اللعنةُ كها أن يتَخذوا القُبُورَ مساجدَ حَقَّتْ عليهم اللعنةُ كها حَقَّتْ عَلَى بني إسرائيلَ؛ لأنَّ البشرَ بالنِّسْبَة إِلَى اللهِ عَلَى حدِّ سَواء، وأكرمُ الخلقِ عندَ اللهِ أَتقاهم، فإذا لُعن بنو إسرائيلَ عَلَى ذَلِكَ فَمَن فعل مثل فِعلهم استحقَّ مثل جزائِهِم.

ولهذا لَو بُني مَسْجِدٌ عَلَى قبرٍ وَجَبَ هَدْمُ المَسْجِدِ، ولم تَجُزِ الصَّلاةُ فيه، والصَّلاة فِيهِ غير صحيحة. أمَّا لَو دُفن ميتٌ فِي مَسْجِد فَإِنَّ الواجبَ نَبْشُه وأن يُدفَن والصَّلاة فِيهِ غير صحيحة. أمَّا لَو دُفن ميتٌ فِي مَسْجِد فَإِنَّ الواجبَ نَبْشُه وأن يُدفَن الميتُ فِي المَسْجِد، فِي المقابرِ، فهناك فرقٌ بين أن يُبنى المَسْجِدُ عَلَى قبرٍ وبين أن يُدفَن الميتُ فِي المَسْجِد، فإنْ دُفن فِي المَسْجِد وجبَ إخراجُه إِلَى المقابرِ، وإن بُنيَ عَلَيْهِ المَسْجِدُ وجبَ هَدْمُ المَسْجِدِ حتَّى لَا تُتَخذَ القُبُورُ مساجدَ.

أما بالنَّسْبَةِ لقبرِ الرَّسُولِ ﷺ فإنَّه منَ المعلومِ أن المَسْجِدَ لم يُبْنَ عَلَى قبرِه، لَا شَكَّ فِي ذلك، وأنه ﷺ كانَ مدفونًا ببيتِ عائشةً، ودُفن معه صاحباه رَضَالِلَهُ عَنْهُا؛

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، رقم (٤٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (٥٣١).

أبو بكرٍ وعمرُ، وكان خارج المُسْجِد، ولم يُبْنَ عَلَيْهِ المُسْجِد، ولكن لَمّا حَصَلَتِ التوسعةُ فِي زَمَن الوَلِيد، وفي حدود التسعينَ منَ الهجرة زاد المَسْجِد، وأدخلَ فِيهِ بيوتَ رسولِ اللهِ عَلَيْهُ فكلُّ البيوتِ الَّتِي للرَّسُولِ دخلتْ فيه، وبقيَ هَذَا البيتُ منفرِدًا متَّحِدًا لَيْسَ من المَسْجِدِ، ولا يمكن فِي ذَلِكَ الوقتِ هَدْمُه كها هُدمت البيوتُ الأخرى؛ لأنَّه مكان قبرِ الرَّسُولِ عَيْهِ السَّكَةُ وَلكَ الوقتِ هَدْمُه كها هُدمت البيوتُ الأخرى؛ لأنَّه مكان قبرِ الرَّسُولِ عَيْهِ السَّكَةُ وَلسَّلهُ وقبر صاحبيه، بل يجب أن يَبقَى عَلَى ما هُوَ عليه. والأصلحُ والأولى ألَّا يُدخَلَ القَبْرُ أو بيت عائشةَ فِي مَسْجِد الرَّسُول عَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ وقبر صاحبيه، بل يجب أن يَبقَى عَلَى ما هُوَ عليه. والأصلحُ والأولى ألَّا يُدخَلَ القَبْرُ أو بيت عائشةَ فِي مَسْجِد الرَّسُول عَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّهُ وَلَى المُسْجِد، ولا بُنِيَ عَلَيْهِ المَسْجِد، ولا بُنِيَ عَلَيْهِ المَسْجِد، ولا بُنِيَ عَلَيْهِ المَسْجِدِ، ولا بُنِيَ عَلَيْهِ المَسْجِدِ، ولا بُنِيَ عَلَيْهِ المَسْجِدِ، ولا دُفِنَ الرَّسُولُ عَيْهِ وصاحباه فِي المَسْجِدِ.

وأما بالنّسبة للتوسعة فالتوسعة كما نشاهد جميعًا لَا تجعل القَبْرَ فِي وسطِ السّجِد؛ لأنَّ الجهة الشرقية ممَّا يجاذي القَبْر لَيْسَ فِيهَا بناءٌ، ولم يُبْنَ فيها، وخالية فَضَاء، ومواقف سيارات، وأما الزيادة من محاذاة الزيادة الأولى فإلى الشمال، وليست في محاذاتِه، ولا يمكن أن يكونَ القَبْرُ متوسطًا.

(٢١٣١) السُّؤَالُ: نَرَى بعضَ الْمُصَلِّين فِي المَسْجِدِ النَّبُوِيِّ عندما يَنتهونَ من صَلَاةِ الجهاعةِ يستقبلون قبرَ النَّبِي عَيِّلِهِ وهم وقوفٌ، وهم بعيدونَ عَن قبرِه عَلِيلَا ثمَّ شَمَّ يسلِّمون عَلَيْهِ، وبعضهم يدعو وَهُوَ مُستقبِل القَبْر، وبعضهم يَتَمَسَّح بحاجز القَبْر، فنرجو منكم توضيح حُكم هَذَا الفعلِ، وما حكم المُزَوِّرِينَ الَّذِينَ يقومون بتزويرِ النَّاسِ قبر الرَّسُولِ عَلَيْهِ والمُطَوِّفِينَ بمَسْجِد الحَرَمِ المَكِّيِّ؟

الجَوَابُ: من المعلومِ أن الإِنْسَان إِذا قالَ: السَّلام عليك أيُّها النَّبِي ورحمةُ اللهِ وبرحاتُه فِي صلاتِه، فِي أيِّ مكانٍ منَ الأرضِ، فَإِنَّ سلامَه سوف يبلُغ النَّبِيَّ ﷺ؛ كما قالَ الرَّسُول: «إِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَهَا كُنْتُمْ»(۱).

ومن المعلوم أن الإِنْسَان فِي صلاتِه أحسنُ حالًا مِنْهُ بعد صلاتِه؛ لأنَّه فِي حالِ صلاتِه يُناجي ربَّه (١) ، وإذا انصرفَ انتهتِ المناجاةُ، ولهذا شُرع بعدَ الصَّلاة الذِّكرُ، وشُرعَ فِي آخِرِ الصَّلاةِ الدُّعاءُ.

قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْكُ فِي حديثِ ابن مَسعود لَمَّا ذكرَ التَّشَهُّد: «ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ» (٣). وقال الله تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذَٰكُرُواْ ٱللهَ ﴾ [النساء:١٠٣].

فَالدُّعَاءَ مَحَلُّهُ قبل السَّلام قبل أن تنصرفَ من مُناجاة اللهِ عَزَّقِجَلَّ، والذِّكرُ والثناءُ عَلَى اللهِ بعد السَّلام.

فإذا كانَ الأمرُ كذلك فَإِنَّ قول الإِنْسَان المُصَلِّى فِي صلاتِه: «السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ» يُغنِي عَن كونِه إِذا انتهى من الصَّلاةِ قام واستقبلَ القَبْرَ وقال: السَّلام عليك يَا رَسُولَ اللهِ.

ولم أعلمْ وإلى ساعتي هَذِهِ أن أحدًا منَ الصَّحَابَة كانَ يفعل ذلك، أي: إِذَا سُلَّمَ قام لِيَتَّجِهَ إِلَى القَبْر فيسلم عَلَى الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وإذا كانَ الصَّحَابَة

⁽١) أخرجه أبو يعلى في مسنده (١/ ٣٦١، رقم ٤٦٩).

⁽٢) أخرج البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب: المصلي يناجي ربه عَزَّقِجَلَّ، رقم (٥٣١)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها، رقم (٥٥١) أنه ﷺ قال: ﴿إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ».

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٢٠٤).

لم يفعلوه فأنا أسألُ فاعلَه: هل أنت أعلمُ بشريعةِ اللهِ من أصحابِ رسول اللهِ؟ سيقول هو بنفسِه: لا.

وهل أنت تحب الرَّسُول صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أَكثر من مَحَبَّة الصَّحَابَة له؟ سيقول: لا.

وهل أنت أحرصُ من الصَّحَابَة عَلَى تعظيم الرَّسُول صَاَّلَاتُهُ عَلَيْهِ وَعَالَالِهِ وَسَلَّمَ؟ سيقول لا.

إذن لماذا لَا يفعلون ذَلِكَ وأنت تفعله؟ هل هو الجهل أو العِناد؟

وبعض النَّاس قد يُعَلَّم ويُبلّغ ويَتَبَيّن لَهُ الحَقُّ، ولكن يُصِرُّ عَلَى ما كانَ عَلَيْهِ، والإصرار عَلَى الباطلِ بعد معرفة الحقِّ خطرُه عظيمٌ؛ يقول الله تَعَالَى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَيّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعُ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُولِدٍ، مَا تَوَلَّى وَنُصَلِدٍ، جَهَنَمُ وَسَاءَتُ مَصِيرًا ﴾ [النساء:١١٥].

فالمؤمنونَ الَّذِينَ هم أكملُ مِنَّا إِيهانًا، وأشدُّ منَّا تعظيمًا للرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، وأقوى منا مُحَبَّة له؛ لم يكونوا إِذا سلَّموا من الصَّلاة لَا قُرب القَبْر ولا فِي مكان صلاتهم يسلمونَ عَلَى الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ؛ لأنَّهم أفقهُ مِنَّا وأعلمُ.

فنصيحتي لإخواني الَّذِينَ يفعلون هَذَا أَن يَتُوبُوا مَمَّا فعلوا، وأَن يَقتصروا عَلَى ما شُرِعَ لهم من العباداتِ، فالنبي عَلَيْكَ وأصحابه رَضَالِلَهُ عَنْهُمْ هم خير من يُقتدَى جم.

وأمَّا ما يَتَعَلَّق بالْمُزَوِّرِينَ والمطوِّفينَ فِي المَسْجِدِ الحرامِ، فهؤلاء إِذا اتَّقُوا اللهُ عَزَّوَجَلَّ ودلُّوا النَّاسَ عَلَى ما تَقتضيهِ الشريعةُ، وأتت به السنَّة، وقَالُوا للنَّاسِ: سلِّموا

عَلَى الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بأحسن صيغةٍ من السَّلامِ عَلَيْهِ، ثمَّ سلِّموا عَلَى أبي بكرٍ، ثمَّ عَلَى عمرَ، ثمَّ انصرِ فوا؛ إذا دلُّوهم إلَى هَذَا العملِ فهم مُصيبونَ، ولهم أجرٌ إنْ لم يستعجلوا الأجرَ ويأخذوا الدراهمَ بدلًا منَ الثوابِ.

وأكمل صِيغة فِي السَّلامِ عَلَيْهِ هي ما علَّمه الرَّسُول ﷺ أُمَّتَه: «السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ»، أما هَذَا الدُّعاء الطويلُ العريضُ الَّذِي قد يَكون بعضُه لَيْسَ بصحيحٍ، فهذا لم يَرِدْ، ومَن عمِل عملًا لَيْسَ عَلَيْهِ أمرُ اللهِ ورسوله فهو ردُّ(۱)، فما لم يَرِد منَ العباداتِ فهو رَدُّ.

فتقول: السَّلام عليك يَا رَسُولَ اللهِ، يا حبيبَ الله، يا كذا يا كذا، السَّلام عليك أيها النَّبِي ورحمة الله وبركاته، ثمَّ تخطو قليلًا لتقف أمامَ أبي بكرٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ وتقول: السَّلام عليك يا خليفة رسولِ اللهِ، وجزاك عَن أُمةٍ مُحَمَّدٍ خيرًا، وتقول مثلَ ذَلِكَ لعمرَ، وتنصرف.

ويُذكَر عَن ابنِ عُمَرَ رَضَيَلِتُهُ عَنْهُا أَنَّه كَانَ يقول: «السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبْتَاهُ» ويمشي (٢).

وهم واللهِ خيرٌ مِنَّا، وأتقَى للهِ، وأحرصُ عَلَى طاعةِ اللهِ.

وكذلك فِي المُطَوِّفين فِي المُسْجِد الحرام؛ إِذا دلوا النَّاس عَلَى ما تَقتضيه الشريعةُ

⁽۱) أخرج البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، أنه عليه قَلْ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ».

⁽۲) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٥٧٦، رقم ٦٧٢٤)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٢٨، رقم ١١٧٩٣).

فهم مأجورونَ ومُثابونَ عَلَى ذلك، ومُحسِنون، وإنْ خرجوا بهم عَن مُقتضَى الشريعةِ فعليهم ما يكون عَلَى مَن خرج من مُقتضَى الشريعةِ.

(٢١٣٢) السُّؤَالُ: ما حُكم التردُّد عَلَى قبر الرَّسُول عَلَيْ بعد الصلوات؟

الجَوَابُ: التردُّدُ عَلَى قبرِ الرَّسُول ﷺ بعد كل صَلَاةٍ من الأمورِ البِدعيَّة، وليس بمشروع، ولا كانَ الصَّحَابَة يفعلون ذلك، ولا عُلِمَ عَن أحدٍ من الأئمَّةِ أَنَّه يفعل ذلك. ويا سُبْحَانَ اللهِ! فأنت في صلاتِك إذا كَانَت ثلاثيةً أو رباعيَّة فإنك تسلِّم عَلَيْهِ مرَّتينِ، وإذا كَانَت ثُنائيَّة فإنك تسلِّم مرةً واحدةً.

(٢١٣٣) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ زيارَةِ قَبْرِ الرَّسولِ ﷺ للنِّساءِ؟ وما حكمُ زِيارَةِ النِّساءِ للقُبورِ عامَّة؟

الجَوَابُ: أَمَّا زِيارَةُ المرأةِ للقُبورِ فَهِي محرَّمَةٌ، بل من كبائرِ الذُّنوبِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ وَكَنْ زَائرَاتِ القُبُورِ، وَالْمَتَّخِذِينَ عَلَيْهَا المَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ^(۱)، ولأن المرأة ضَعِيفَةُ العَقْلِ، وسَريعَةُ العَاظِفَةِ، وسَريعَةُ التَّأثُّرِ، فزِيارَتُهَا للقَبُولِ يكونُ فيهَا محاذِيرُ عَديدةٌ، ولأن المرأة إذا زَارَتِ القُبُورَ فإنها لعَاظِفَتِهَا ولِينِها، رُبَّما تُكرِّرُ هَذِهِ الزيارَةَ، فتَبْدُو المقابِرُ مملوءةً بالنساءِ، ولأنه إذا حدَثَ ذلِكَ فرُبَّما يكونُ هَذَا مَرْتَعًا لأهلِ الحُبْثِ

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم (٣٢٣٦)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يُتَّخَذَ على القبر مسجدا، رقم (٣٢٠)، وحسَّنه من طريق ابن عباس. والنسائي كتاب الجنائز، باب التغليظ في اتخاذ السُّرُج على القبور، رقم (٢٠٤٣)، وأحمد (١/ ٣٣٧)، رقم (٣١١٨).

والفُجُورِ، يتَرَصَدُّونَ للنساءِ فِي المقابِرِ، والغالِبُ فِي المقابِرِ أن تكونَ بعيدَةً عَن محلِّ السَّكَنِ، فيكونُ فِي ذلِكَ خَطَرٌ عظيمٌ.

لذلك كَانَ لَعْنُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ لزَائرَاتِ القُبُورِ مَبْنِيًّا عَلَى حِكَمٍ عَظِيمَةٍ توجَدُ فِي زِيَارَةِ المرأةِ للمَقْبرَةِ من غيرِ قَصْدٍ لزِيَارَةٍ ا، ووَقَفَتْ زِيَارَةِ المرأةِ للمَقْبرَةِ من غيرِ قَصْدٍ لزِيَارَةٍ ا، ووَقَفَتْ وسَلَّمَتِ السَّلامَ المشرُوعَ، وهو: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ المُؤْمِنِينَ وَالمُسْلِمِينَ، وسَلَّمَتِ السَّلامَ المشرُوعَ، وهو: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ المُؤْمِنِينَ وَالمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ »(١)، فإنَّ ذلك لَا بأسَ به؛ لأنَّ عائشَة رَضَالِيَهُ عَنَهَ سألتِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ ماذا تَقُولُ إذا مَرَّتُ بالقُبورِ، فبَيَّنَ لها الرَّسولُ عَيْدِ الصَّلاهُ هَذَا الذِّكْرَ.

أما أن تَتَعَمَّدَ الزيارَةَ فَإِنَّ ذَلِكَ مُحَرَّمٌ، ومن كبائرِ الذُّنوبِ.

ويبْقَى النَّظُرُ فِي زيارَةِ النِّساءِ لقَبْرِ النَّبِيِّ عَلِيْهِ، فَإِنَّ الظاهِرَ أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي العُمومِ، وأن المرأة لَا تَزُورُ قَبْرَ النَّبِيِّ عَلِيهِ، وقالَ بعضُ العُلماء: إنها تَزورُ قَبْرَ الرسولِ عَلِيهِ، وقالَ بعضُ العُلماء: إنها تَزورُ قَبْرَ الرسولِ عَلِيهِ لَيْسَ بارِزًا كالقُبورِ الأَخْرَى، بل هو مُحاطِّ بثلاثَةِ جُدران، فهي إذا زَارَتُه لم تكُنْ قد زَارَتُهُ فِي الحقيقةِ، بل وقَفَتْ حولَهُ، ولكِنَّ الظاهِرَ أن هَذَا يُسَمَّى إذا زَارَتُه لم تكُنْ قد زَارَتُهُ فِي الحقيقةِ، بل وقَفَتْ حولَهُ، ولكِنَّ الظاهِرَ أن هَذَا يُسَمَّى زيارَةً فَلا تَزُرْ، ويَكْفِيها أن تقولَ: السلامُ عليكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ ورحمةُ اللهِ وبَركَاتُه. وهي تُصَلِّي، فإنَّ تَسْلِيمَهَا هَذَا يبْلُغُ النَّبِيَّ صَالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنَّ تَسْلِيمَهَا هَذَا يبْلُغُ النَّبِيَّ صَالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنَّ تَسْلِيمَهَا هَذَا يبْلُغُ النَّبِيَّ صَالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّهُ، وَنَالُ به الثَّوابَ.

(٢١٣٤) السُّؤَالُ: بالنَّسْبَة لزيارة النِّسَاء لقبر الرَّسُول ﷺ هل هُنَاكَ منعٌ من ذلك؟

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقم (٢٤٩).

الجَوَابُ: الاحتياطُ أَلَّا تزورَ قبرَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأن تَكتفيَ بالسلام عَلَيْهِ فِي صلاتها، وبالصَّلاة عَلَيْهِ أيضًا فِي صلاتها، أو تصلي عَلَيْهِ وتسلِّم خارج صلاتها، لكن كونها تأتي إِلَى القَبْر وتقول: إنِّي زرتُ قبر النَّبِيِّ، فالاحتياطُ أَلَّا تفعلَ؛ لأنَّ زيارة النِّسَاء للقُبُور جائزة، والأولى تَرْكُها، بل نرى أن زيارة المُرُأة للقُبُور محرَّمة، بل من كبائر الذنوب، ولكن لها كانَ قبر النَّبِي ﷺ مُحاطًا بحُجرة، وثلاثةِ جُدرانٍ، قالَ بعض أهلِ العلم: إن وقوفَ كانَ قبر النَّبِي ﷺ مُحاطًا بحُجرة، وثلاثةِ جُدرانٍ، قالَ بعض أهلِ العلم: إن وقوفَ المُرْأة عندَ القَبْرِ ليستْ زيارةً للقبر؛ لأنَّ بينها وبين القَبْر ثلاثةَ جدرانٍ، فليستْ زيارةً، لكن أقولُ: بها أن النَّاس يُسَمُّونها زيارةً، فالاحتياط ألَّا تَزورَها.

أما لَو خرجتْ لقُبُور أخرى، فهذا لَا يجوز، لكن لَو مرَّت بالمقبرة فهل تسلّم أو لَا تسلم؟

نقول: تسلم و لا بأسَ، فتقول: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ...» إِلَى آخِره (١).



(٢١٣٥) السُّؤَالُ: وَردَ عنْ رسولِ اللهِ عَلَيْهِ عددٌ منَ الأحاديثِ التي تَنهَى عنِ اتخاذِ القبورِ مساجد، وأن يُتخذَ قَبرُهُ عَلَيْهِ مسجدًا، فكيفَ نَردُّ عَلَى مَن جوَّزَ بناءَ المساجدِ عَلَى القبورِ مُحتجًا بقبرِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ فِي المسجِدِ؟

الجَوَابُ: لَا شَكَّ أَنَّ الرَسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَهَى أَن تُبنَى المساجدُ عَلَى القُبورِ، وأن بِناءَ المساجدِ عَلَى القُبورِ يُعتبرُ شِركًا، وأنهُ إِذا بُني مَسجدٌ عَلَى قبرٍ وجبَ هدمُ المسجدِ ولم تصحَّ الصلاةُ فيهِ لأنهُ مسجدُ معصيةٍ، ولا يكونُ مسجدُ المعصيةِ مسجدَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤).

طاعةٍ، بخلافِ ما لوْ دُفنَ ميتٌ فِي مسجدٍ فَإِنَّ المسجدَ لَا يُهدمُ ويجبُ أَن يُنبشَ القبرُ ويُدفنَ الميتُ خارجًا عنه.

وليسَ وجودُ قبرِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ الآنَ فِي المسجدِ النبويِّ مُعارضًا لما نَهى عنهُ الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ لأن قبرَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ كانَ فِي البدايةِ مُنفصلًا عنِ المسجدِ، فقدْ كانَ فِي حُجرةٍ لعائشةَ رَضَالِيَهُ عَنها ودُفنَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ فيهِ؛ لأنهُ ما مِن نبيًّ أَلسَّجدِ، فقدْ كانَ فِي حُجرةٍ لعائشة رَضَالِيَهُ عَنها ودُفنَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ فيهِ؛ لأنهُ ما مِن نبيًّ قُبضَ إلا ودُفنَ فِي المكانِ الذي يُقبضُ فيهِ (١)، هَذَا مِن وَجهٍ.

ومنْ وجه آخر لو دُفنَ في البقيع لكانَ يُتخذُ مَسجدًا، لكن لها دُفنَ في هذه الحجرة المحوطة المحصورة كانَ ذلكَ أبعدَ عنِ اتخاذِه مَسجدًا، وبَقيَ هكذَا خارجَ المسجدِ مُنحصرًا إلى أن ضُمَّ للمسجدِ في زَمنِ الوليدِ بنِ عبدِ الملكِ، في حدودِ السنةِ الرابعةِ والعشرينَ منَ الهجرةِ، حيثُ زِيدَ المسجدُ، ولأمرٍ ما لا نَعلمُهُ كانتِ الزيادةُ منَ الضرورةِ أن يَدخلَ ضِمنَها القبرُ، فاضطرُّوا إلى أنْ يَجعلُوا القبرَ في الزيادةِ، لكنهُ حُجِّرَ بجدرانٍ عنِ المسجدِ كَيلا يُصلَّى فيهِ، وبَقيَ هكذَا.

وبهذا يتبينُ أن المسجد لم يُبنَ عليهِ، وأنهُ صَلواتُ اللهِ وسَلَامُهُ عليهِ لم يُدفنْ فِي المسجدِ، ولا حجة فيهِ لَمنْ يَحتجُّ بذلكَ أنهُ يَجوزُ أن يُبنى المسجدُ عَلَى القبورِ، لأنهُ كما عَلمتُم لم يُبنَ مسجدُ الرسولِ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى القبرِ، وإنها أُسسَ - واللهِ - عَلَى التَّقوى لا عَلى الشّركِ، ولا على وسائلِ الشركِ، فلا وَجهَ لا حتجاجِ مَن يَحتجُّ بهِ عَلى جوازِ بناءِ المساجدِ عَلى القبورِ.



⁽١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ﷺ، رقم (١٦٢٨).

(٢١٣٦) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ زيارة قبر الرَّسُول ﷺ للنساء؟

الجَوَابُ: يرى بعض العُلَمَاء أن زيارة النِّسَاء لقبر النَّبِي ﷺ جائزة، ويقول: إنها ليست زيارة في الواقع؛ لأنَّ بين المَوْأَة إِذا وقفت وبين الرَّسُول ﷺ حواجزَ وجُدرانًا متعدِّدة، فهي في الواقع لم تَزُرْه، وإن سَمَّت ذَلِكَ زيارةً، ولهذا أباحوا أن تزورَ المَوْأَة قبرَ النَّبِي ﷺ.

ويقول بعض العُلَمَاء: إنها لَا تزور قبر النَّبِي؛ لأنَّ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لعن زائراتِ القُبُورِ^(۱)، وهذه زيارة عُرفًا، وإن لم تكن زيارة حقيقة، فهي عرفًا زيارة.

ثمَّ إننا نقول: الأمر فِيهِ شُبهة، وما دام فِيهِ شبهة فإنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ يقول: «مَنِ الثَّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ»(٢).

ثمَّ نقول للمرأةِ: أبشري، فأنت إِذا سلمتِ عَلَى الرَّسُول ﷺ ولو فِي أقصى السُّجِدِ، ولو فِي أقصى السُّجِدِ، ولو فِي أقصى مكان فِي الأرضِ، فَإِنَّ تسليمَكِ عَلَيْهِ يبلغه، ولا حاجة أن تقفي عَلَى القَبْر.

ونقول أيضًا: كل مؤمن يسلم عَلَى الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فِي كل يوم خمسَ مراتٍ عَلَى الأقلِّ، وأكثر؛ لأنَّ بعض الصلوات فِيهَا تشهُّدان، وهي الظُّهْر والعَصْر

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم (٣٢٣٦)، والترمذي: أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجدًا، رقم (٣٢٠)، والنسائي: كتاب الجنائز، التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (٢٠٤٣).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (١٥٩٩).

والمَغْرِب والعِشَاء، فيكون المجموع تسع مرات يسلم عَلَى النَّبِي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كل يوم فرضًا، فَلا حاجة إِلَى أَن تتكلَّف المُرْأَة حتَّى تقف عَلَى قبر النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مَعَ الشُّبهة.

وهل يقول المسَلِّم عَلَى الرَّسُول: السَّلام عليك أيها النَّبِي أم السَّلام عَلَى النَّبِي؟ جاء فِي صحيح البخاري عَن عبد الله بن مسعود رَضَّالِلَهُ عَنْهُ قال: كُنَّا نقول فِي عهد النَّبِي عَلَيْكُمْ النَّبِي وبعد موته نقول: السَّلام عَلَى النَّبِي (۱).

ولا شَكَّ أن عمر أعلم من عبد الله بن مسعودٍ رَضَّالِلَّهُ عَنْهَا، ولا سيما وأنه أعلنه

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الأخذ باليدين، رقم (٦٢٦٥).

⁽٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣١٩)، ومنهاج السنة (٣/ ٣٦٨).

⁽٣) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٩٠).

عَلَى المَلاً، ولم يقل أحد من النَّاس: إنه لَيْسَ كذلك.

وعلى هَذَا فيكون قول ابن مسعودٍ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ رأيًا رآه، ولكنه لَيْسَ مُصِيبًا فِي ذلك؛ لأنَّ المجتهد يُخطِئ ويصيب، وابن مسعود رَضَّالِلَهُ عَنْهُ مَعَ عِلمه وفِقهه لَيْسَ معصومًا، ولا أحد يتكلم فِي الشريعة وَهُوَ معصومٌ من الخطأ أبدًا إلَّا الرَّسُول عَلَيْهِ السَّرَاءَةُ وَالسَّلَامُ.

فأبو مُوسَى قاله عَن اجتهاد ولم يُوفَّق للصواب، وفضلُ اللهِ يُؤتيه من يشاء، وابن مسعود رَضَايَّكُ عَنْهُ وُفِّق للصواب مستدِلًا بقضاء رسولِ اللهِ عَيَالِيَهُ، فلا يعني أن ابن مسعود رَضَايَلَهُ عَنْهُ إِذَا أخطأ فِي مسألة فَإِنَّ كل قضاياه تكون خطأ، فابن مسعود من أفقه الصَّحَابَة وأكثرهم فتوى رَضَايَلَهُ عَنْهُ.

-699-

(٢١٣٧) السُّؤَالُ: ما حُكم صَلَاة الفريضةِ مُسْتَقْبِلًا حُجرة النَّبِي عَلَيْهُ؟

الجَوَابُ: إِذَا صَلَّى الفريضةَ أَو النافلةَ مستقبلًا لحجرةِ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللهِ وَسَلَّمَ وَالقبلةُ عَن يمينِه، أو عَن يسارهِ، أو خلفَ ظهرِه، فصلاتُه غير صحيحةٍ؛ لأنَّه لم يستقبِلِ القبلةَ، وإنِ استقبلَ الحُجرةَ وَهُوَ مستقبلُ القبلةَ، أي أن الحجرة كانتُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب ميراث ابنة الابن مع بنت، رقم (٦٧٣٦).

بينة وبين القبلةِ فصلاتُه صحيحةٌ.

فإنْ قالَ قائلٌ: أليسَ قد ثبتَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «لا تُصَلُّوا إِلَى القُبُورِ»(١)؟

قلنا: إن قصدَ الرجلُ وتعمَّدَ أن يكونَ مصليًا إِلَى قبرِ الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فقد وقعَ فيها نهَى عَنْهُ الرَّسُول، وأمَّا إِذا لم يقصدُ ولكن صادفَ أن مكانَه فِي الصفِّ فِي هَـذَا المكانِ الَّذِي تكونُ الحجرةُ بينه وبين القبلةِ، فهذَا لا بَأْسَ به.

(٢١٣٨) السُّوَّالُ: هل يجوز شدُّ الرِّحالِ إِلَى قبرِ رسولِ عَلَيْ للسلام عليه؟

الجَوَابُ: نقولُ: إن اللهَ قدْ كفاكَ، فأيُّ إِنْسَان يسلِّم عَلَى الرَّسُول فِي أيِّ مكانٍ فَإِنَّ تسليمَه يبلغُه؛ فلهاذا تشدُّ الرحالَ وتكلِّف الناقة وتكلِّف نفسك أو تتكلف أُجرة تذكرة وغير ذلك.

فلا يجوزُ أن يَشُدَّ الإِنْسَان الرَّحل لزيارة قبر النَّبِي ﷺ؛ لأنَّ أقلَ ما فِيهِ أنَّه إضاعةُ مالٍ، وإضاعةُ المالِ محرَّمة، لكن لَو شدَّ الرحل للمَسْجِد النَّبُويِّ فَإِنَّهُ يجوز؛ لأنَّ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «لا تُشَدُّ الرِّحالُ إِلَّا إِلَى ثَلاثَةِ مَسَاجِدَ: لأنَّ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَمَسْجِدِي »(١). وإذا وصلتَ إِلَى المَسْجِد فَقُم

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، رقم (٩٧٢).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب مسجد بيت المقدس، رقم (١١٩٧). (١١٩٧)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (٨٢٧).

بزيارة قبر الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ وصاحبيه أبي بكر وعمر رَضَيَالِللهُ عَنْهَا، وقم بزيارة أمير المُؤْمِنِينَ عثمان رَضَيَالِللهُ عَنْهُ فِي البَقِيع، وبزيارة أهل البَقِيع كلهم؛ لأنَّ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يزور البَقِيع (١)، ولكن تزور البَقِيع لَيْسَ لأجل أن تدعوَ الله عندها، ولا أن تستغيث بأهل القُبُور، قالَ النَّبِيُّ وَهُوَ المشرِّع للأُمَّة المبيِّن الحُكم الشريعة، قال: «قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ المَيْقِ المُقصود.

الآخِرَةَ (١) وفي لفظ: «تُذَكِّرُ المَوْتَ (١) فهذَا المقصود.

وهَوُّلاءِ القوم هم الآن فِي بطنِ الأرضِ لَا يملكون زيادة حسنةٍ ولا نقصَ سيئةٍ من أعمالِهم، وأنت الآن عَلَى ظهر الأرض تستطيع أن تزيد حسنةً فِي حسناتِك، أو أن تستغفرَ من سيئةٍ، فتذكَّر الموت وتذكَّر الآخِرة وهي دار الجَزاء، هَذَا هُوَ المقصود، وهل عندك عهد من الله أنك ستبقى مدةً بعد هَذِهِ الزيارة؟

الجَوَابُ: لا، إذن يا أخي ما تدري لعلك تزور هَؤُلاءِ الموتى صباحًا ويزورك أقاربك فِي هَذِهِ القُبُور مساءً، فاستعِدَّ للموتِ وتُب إِلَى الله عَزَّهَجَلَّ ممَّا فرطتَ فِي حق الله وفرطتَ فِي حقّ عِبَاد اللهِ.

هَذَا هُوَ المقصود من زيارة القُبُور، أما الدُّعاء عندها فلا، فإذا أردتَ أن تدعوَ الله فادعُهُ فِي بيوته، وهي المَسَاجِد، أما أن تخرجَ هُنَاكَ وتدعو فهذا غلط.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤).

⁽٢) أخرَجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَزَّقَجَلَّ في زيارة قبر أمه، رُقم (١٩٧٧). وزيادة «تُذَكِّرُ الآخِرَةَ» من الترمذي: أبواب الجنائز، باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور، رقم (١٠٥٤).

⁽٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَزَّقَجَلَّ في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٦).

وأقبح من ذَلِكَ أن يخرجَ ليدعوَ أهلَ القُبُور يقول: يا وليَّ الله، يا سيِّدي، يا فَلَان، افعل بي كذا وكذا، ارزقني، فهذَا شركٌ أكبرُ يَستحِق فاعلُه ما ذكره اللهُ فِي قوله: ﴿إِنَّهُ, مَن يُشْرِكَ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَلَهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّلِلِمِينَ مِنَ أَنصَكَادٍ ﴾ [المائدة:٧٧].

نسأل الله تَعَالَى أن يختمَ لنا ولكم بالتَّوْحِيد والإخلاص والسنَّة، إنه عَلَى كل شيء قدير.

-599-

(٢١٣٩) السُّؤَالُ: ما حُكم زيارة النِّسَاء لقبرِ النَّبِيِّ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ النِّسَاء لَقبر لَا يأتينَ من أجل الصَّلاة فِي الرَّوضة، بل يأتينَ لزيارة القَبْرِ؟

الْجَوَابُ: هَذِهِ المسألة فِيهَا خلاف بين العُلَمَاء:

أولًا: فِي زيارة المَرْأَة للقُبُور مطلقًا، هل هِيَ جائزة أو لا، والصحيح أنها حرامٌ، وأنه لَا يجوز للمرأة أن تزور القُبُور.

ثانيًا: هل زيارة قبر الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ زيارةٌ لقبره أو لا، بِناء عَلَى أن قبر النَّبِي ﷺ لَيْسَ بارزًا خارجًا، فبيننا وبينه ثلاثةُ حوائل -ثلاثة جدران- فزيارته ليستْ زيارةً حقيقيَّةً للقُبُور لوجود الفاصِل.

ونَحْنُ نرى أن الأحوط بالنّسْبَة لزيارة المَرْأَة لقبر النّبِي عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ أَلّا تَزورَه، والسلامةُ خيرٌ من الوقوعِ فِي المشتبِه. والحمدُ لله، إِذا قالت المَرْأَة: السَّلام عليك أيها النّبِيُّ، ولو كَانَت فِي أقصَى المشرِق أو المَعْرِب، فَإِنَّ الله وكّل ملائكةً

يجمِلون هَذَا السَّلامَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، ولا حاجةً أن تأتيَ بشيءٍ مُشْتَبَه فِي حُكمه مَعَ وجودِ أمرٍ واضح.

-ESIM

(٢١٤٠) السُّؤَالُ: ما حُكم الصَّلاة خلف قرِ الرَّسُولِ ﷺ أو جعل القَبْر عَلَى يَكِيُّ أو جعل القَبْر عَلَى يَمينِ المُصَلِّي؟

الجَوَابُ: قبر النَّبِي عَلَيْوَالصَّلَاءُ وَالسَّلَا مَعُوط بِالجَمُّرِان، ولا يُمكِن أن يكون القَبْر بين يَدي المُصَلِّي مُشاهَدًا، فكأنَّه فِي بيتٍ مستقلً عَن النَّبِيد، فالصَّلاة خلفه لا بَأْسَ بها، اللَّهُمَّ إِلَّا أن يكون فِي قلب إِنْسَان جاهل أنَّه يُصلِّي فِي هَذَا المكان من أجل أن يُصلِّي إِلَى القَبْر، فَإِنَّ كَانَت هَذِهِ نِيَته فقد ثبتَ عن النَّبِي عِيَا فِي صحيح مسلمٍ من حديث أبي مَرْثَلِ الغَنُويِّ أَنَّ النَّبِي عِيَا قال: ﴿ لَا تُصلُّوا إِلَى القَبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا ﴾ (أ). أمَّا إذا لم يكنُ عند الإِنْسَان نَيَة فَلا بِأَسَى بِذَلَك؛ لأَنَّ القَبْر تَحُوطه جُدران.

--- J/J-

(٢١٤١) السُّوَّالُ: ما حُكم زيارةِ النِّسَاءِ تَقرِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ؟

الجَوَابُ: زيارة المَوْأَة للمقبرة مُحَرَّمة؛ لأنَّ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لعن زائراتِ القُبُورِ(''، واللعنُ هُوَ الطردُ والإبعادُ عَن رحمة الله، ولا لعنَ عَلَى فِعل

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب النهي عن جسوس عن القير والصلاة عليه، رقم (٩٧٢).

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم (٣٢٣٦)، والترمذي: أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يتحد عن القر مسحد رقم (٣٢٠)، والنسائي: كتاب الجنائز، التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (٣٤٠).

إِلَّا من كبائر الذنوب. ولهذا قالَ العُلَمَاء: كل ذنبٍ كَانَت عقوبته اللعنة فهو من كبائر الذنوب.

يبقى علينا زيارة النِّسَاء لقبرِ الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ؛ يرى بعض العُلَهَاء أَنَّه لَا بأس أن تزورَ المُرْأَة قبرَ الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ؛ لأنَّ زيارتها لقبرِه ليست زيارةً حقيقيةً، فالقَبْر مُحاط بجدرانٍ مُنفصِلة، حتَّى لَو وقفتْ عنده تريد الزيارة فهي لم تَزُر القَبْر، وبينها وبين القَبْر كها قالَ ابنُ القَيِّمِ (۱):

وَأَحَاطَهُ بِثَلاثَةِ الجُهِ لَرَانِ

فبينها وبينه جُدُر، وليست كالتي تقف علي القَبْر بدونِ أن يحيل بينها وبينه شيء.

ولهذا استثنى بعض العُلَمَاء وقَالُوا: إنها حقيقةً ليست زيارةً؛ لأنَّ المَرْأَة لَا تُباشِر القَبْر، ولكن لَا شك أن الاحتياطَ والأولى ألَّا تزورَ، ونقول للمرأة: هوِّني عليكِ، إِذا قلتِ: السَّلام عليك أيها النَّبِي ورحمة الله وبركاته فهناك أمناء يَنقُلون هَذَا السَّلامَ إِلَى الرَّسُول عَلَيْكُمْ، قال: "إِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَهَا كُنْتُمْ»(٢).

فهي وإن كَانَت فِي أبعد ما يكونُ عَن القَبْر إِذَا سلمتْ عَلَى الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ السَّلام يبلغه، فلتهوِّن عَلَى نفسها ولْتعلمْ أنها والحمدُ اللهِ لم تُحرَم الخيرَ.

أما الروضةُ فقد قالَ فِيهَا الرَّسُولَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ

⁽١) نونية ابن القيم الكافية الشافية (ص:٢٥٢).

⁽٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده (١/ ٣٦١، رقم ٤٦٩).

مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ الله وهَذَا عامٌّ للرجالِ والنِّسَاء.

-590

(٢١٤٢) السُّؤَالُ: ما حُكم تكرار زيارةِ قبرِ النَّبِيِّ ﷺ؟ وما هُوَ المشروع عند زيارةِ قبرهِ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَمْ؟

الجَوَابُ: تكرار زيارةِ قبرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَيْسَتْ منَ السنَّة، وليس من مُنة الخلفاء الراشدين، ولا الصَّحَابَة، وإنها يزوره الإِنْسَان مثلًا فِي الجُمُعَة مرةً، أو المسافرُ إذا قَدِم إِلَى المَدِينَة، وصلى فِي المَسْجِد فزارَه، وإذا أراد أن يسافر أيضًا زاره، أما تكرار ذَلِكَ كلَّ فرضٍ، أو كل صَلَاة فجرٍ، فهذا لَا أصلَ له.

وإذا صَلَى الإِنْسَان الفَجْرَ ورأى هَذِهِ الأُمَّةَ العظيمةَ الَّتِي تَفِد عَلَى القَبْر، كأنها يفدون عَلَى الكعبة ليطوفوا بها، هُوَ فِي الحقيقة يتألَّم؛ لأنَّ هَذَا لَيْسَ من هَدْيِ الصَّحَابَة رَضَالَتَهُ عَنْهُمْ.

وإني -والله - أَشهَد أَنَّ مَحَبَّة الصَّحَابَة للرَّسُولِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعظمُ من محبَّنا إياه بلا شك، وأن اتباع الصَّحَابَة للسنّة أقوم من اتباعنا نَحْنُ لها.

أما ما يقول عند قبره، فأحسن ما يقال ما علَّم أُمَّته إياه: «السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَبِيدٌ بَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى الرِّاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَبِيدٌ بَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَبِيدٌ بَجِيدٌ».

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل ما بين القبر والمنبر، رقم (١١٩٦)، ومسلم: كتاب الحج، باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة، رقم (١٣٩١).

ثُمَّ يَخْطُو خطوةً عَن يمينه ليكونَ أمام أبي بكر رَضَالِلَهُ عَنْهُ ويقول: «السَّلام عليك يا خَلِيفَةَ رسولِ اللهِ، رَضِيَ اللهُ عنك، وجزاكَ عَن أُمَّةِ مُحَمَّدٍ خيرًا».

ثمَّ يخطو خُطوة عَن يمينه أيضًا ليكونَ أمامَ أميرِ المُؤْمِنِينَ عمرَ بنِ الخَطَّابِ وَخَلِيَةُ عَنْهُ فيقول: «السَّلامُ عليكَ يا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُه، رَضِيَ اللهُ عَنك، وَجَزَاكَ عَن أُمَّةِ مُحَمَّدٍ خيرًا» ثمَّ ينصرف.

(٢١٤٣) السُّوَّالُ: ما حُكم الدعاء عند قبر الرسول صَاَّلَتُهُ عَلَيْهِ وَسَاَّمَ؟ وهل لَهُ مزيَّةٌ معيَّنة؟

الجَوَابُ: الدعاءُ بالسلامِ عليهِ -صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه- جائزٌ، فإذا وقفتَ عَلَى قبرِه فإنكَ تقولُ: السلامُ عليكَ أيها النَّبِيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه، وهَذَا أحسنُ ما نسلّم به عليه؛ لأنّ هَذَا السلامَ الذي علمنا إياهُ هو الرسولُ عَظِيهُ، إذنْ هو أحسنُ ما يكونُ: السلامُ عليكَ أيها النَّبِيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه. ثم تخطُو خطوةً واحدةً عَلَى ما يكونُ السلامُ عليكَ أيها النَّبِيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه. ثم تخطُو خطوةً واحدةً عَلَى اليمينِ لتقفَ أمامَ أبي بكرٍ رَضِيَالِيَهُ عَنْهُ، فتقولَ: السلامُ عليكَ يا خليفة رسولِ اللهِ، رضيَ اللهُ عنكَ، وكذلكَ تقولُ بالنسبةِ لعمرَ بنِ الخطابِ، رَضَالِيَهُ عَنْهُ.

أما أن تدعوَ لنفسكَ فِي هَذَا المكانِ فليسَ بمشروعٍ؛ لأنه لم يردْ أن هَذَا المكانَ مكانُ دعاءٍ.

فإذا قال قائلٌ: معلومٌ أنه لم يردْ لأن الرسولَ دُفِن بعد أن انقطعَ الوحيُ. قلنا: لَو كانَ موضعَ دعاءِ لبيّنهُ الرسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كما قال: «مَا بَيْنَ بَيْتِي

وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ ١ (١).

(٢١٤٤) السُّوَّالُ: سمعنا كثيرًا من الناسِ يقول لبعضِ أصحابِه المسافرينَ إلى المُلدينة: بَلِّغ الرسول ﷺ مني السلام، فَإِنَّهُ يصلُه، فها صحةُ ذلك؟

الجَوَابُ: هَذِهِ وصيةٌ غيرُ صحيحةٍ؛ لأن هُنَاكَ من يُبَلِّغ السلامَ إلى الوسول عَلَيْهِ الضَّلاةُ وَالشَّلامُ أُوثُقُ من هَذَا الرجلِ وأحرصُ وأسرعُ، وهم الملائكةُ، إن الإنسانَ عَلَيْهِ السَّمَ عَلَى الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي أي موضع، وفي أي مكانِ من الأرضِ، ولو فِي أجواءِ الطائرةِ، فَإِنَّ هناكَ ملائكةً تبلغُ النَّبِيَ عَيْهِ سلامَ هَذَا الرجل، إذن لا حاجة إلى أن نوصي أحدًا، فهي وصيةٌ باطلةٌ.

وبهذه المناسبة أودُّ أن أنبه إلى مسألة وهي: ما صحَّ عَن عبد الله بن مسعود وَمَنَ المُّرَاتِنَ عَالَى: عَلَمَنِي رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ وَكَفِّي بَيْنَ كَفَّيْهِ، التَّشَهُّدَ، كَمَا يُعَلِّمْنِي السُّورَة مِنَ المُّرَّآنِ: «التَّحِيَّاتُ للهِ، وَالصَّلُواتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيَّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَمَرَ كَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ مُعَدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَهُو بَيْنَ ظَهْرَانَيْنَا، فَلَمَا قُبِضَ قُلْنَا: السَّلامُ عَلَى النَّبِيِّ أَنْ مُعَدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَهُو بَيْنَ ظَهْرَانَيْنَا، فَلَمَا قُبِضَ قُلْنَا: السَّلامُ عَلَى النَّبِيِّ أَنْ مُعَدًا الأَثْرِ عَن ابن مسعود جَاءَ فِي صحيح البخاري وليس عَلَيْهِ غُبارٌ، لكن عَمْ اللهُ عَلَيْهِ فُبارٌ، لكن أَمْ المُؤْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَرْهُ مَنْ المُن مسعود، أما غيره من الصحابة عن هو أعلم مِنْهُ فخالفُوه؛ فقد قال أميرُ المؤمنينَ عمرُ مِنْ الحُطَابِ رَمْ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهُ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهُ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمُ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهُ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَمُ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهُ وَسَلَّمَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهُ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهُ وَاللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ

 ⁽١) أحرجه البيناري: كلاب طغيل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل ما بين القبر والمنبر، رقم
 (١) ١٩١١)، ٢ مسلم: كلاب الحبح، باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة، رقم (١٣٩١).
 (٢) أحرجه الهذاري: كلاب الأحس، باب الأحذ باليدين، رقم (٦٢٦٥).

والناسُ يسمعونَ، وَهُوَ يعلمهمُ التشهدَ بعدَ موتِ الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فقال لهم: «السلامُ عليكَ أيها النَّبِيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه» (١). ولم ينكرْ عَلَيْهِ أحدٌ.

ثم إن النَّبِي ﷺ عَلَّم ابنَ عباس (٢) وابنَ مسعود (٦) التشهدَ، وفيه: «السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ»، ولم يقل: ما دمت حيًّا، فلم يقيده.

ثم إن هُنَاكَ شيئًا ثالثًا: هل الصحابةُ الذينَ يقولونَ: السلامُ عليكَ يقصدونَ مخاطبةَ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَمُ؟

الجَوَابُ: لَا قطعًا؛ لأن الرسولَ لَا يَسمعُهم، ولأن الناس يقولون هَذَا فِي حياته فِي بلاد أخرى كمكة وغيرها، فليس هو سلامًا عَلَى صفة السلام الذي يخاطب به الإنسان صاحبه، لكنه سلامٌ عَلَى غائبٍ، إلا أن الإنسان من قوة استحضاره صار يقوله بصيغة المخاطب.

إذن نقول فِي السلامِ فِي التشهدِ: «السلامُ عليكَ أيها النَّبِيُّ ورحمةُ الله وبركاتُه».



(٢١٤٥) السُّؤَالُ: هل تجوزُ الوصِيَّةُ لزائرِ المدِينَةِ النَّبُوِيَّةِ بالسَّلامِ عَلَى الرسولِ عَلَى الرسولِ عَلَى الناسِ؟

الجَوَابُ: يجوزُ أن يوصِيَ أحدًا بأن يُسَلِمَ عَلَى الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بشرطِ

⁽١) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٩٠).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٢٠٣).

 ⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب، رقم
 (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠١).

أَن يَجِدَ النَّبِيّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي المسجِدِ يُصَلِّي؛ لأن نَقْلَ السلامِ إلى الحَيّ، لا إلى الميّتِ.

ونحن نقولُ لهذا الأخ الذي أوصَى غيرَهُ بأن يسَلِمَ عَلَى الرسولِ: إن الملائكة تَنْقُلُ سلامَكَ إلى الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي أَيِّ مكانٍ، والملائكةُ أشدُّ أمانَةً وأشَدُّ وَشَدُّ عَنْقُلُ سلامَكَ إلى الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَى الملائكةَ تَنْقُلُ السلامَ فِي حِينِهِ، هَذَا الرجلُ ربَّما يعوتُ قبلَ أن يَصِلَ إلى المدينَةِ، وربها ينسَى، وربها يلتزِمُ بأن يسلِمَ عَلَى الرَّسولِ، لكن يبدُو لَهُ ألَّا يُسَلِمَ، ثم يتْرُكَ العَمَلَ بالوصِيَّةِ.

فلهذا نقول: يا أُخِي رُويدًا، لَا تُوصِ أحدًا أن يسلِّم لكَ عَلَى الرسولِ عَلَيْهِ وَلكن هناكَ ملائكةٌ ينْقُلُونَ سلامَكَ عَلَى الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ فِي أَيِّ مكانٍ كُنْتَ، حَتَّى لَو كنتَ فِي أبعدِ البِلادِ.

فإني أُخْبِرُكُم أن الإنسانَ إِذا قالَ فِي الصلاةِ: السَّلامُ عليكَ أيها النَّبِيُّ، ورحمَةُ اللهِ وبركاتُهُ. أن هَذَا يُنقَلُ للرسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ بأن فُلانًا سَلَّم عليكَ، والذي ينقُلُهُ هم الملائكةُ الذين هُمْ أشدُّ الحَلْقِ حِفْظا للأمانَةِ، فلا تكلِّف نفْسَك، ولا تُكلِّف غيرَك.

لكن لَو قَالَ قَائلٌ: هل يجوزُ للإنسانِ أن يُوصِيَ شخْصًا بالسلامِ عَلَى آخَرَ، ويقولُ: يا فلانُ سَلِّم لِي علَى فُلانٍ؟

نقول: نعم يجوزُ، وهل يجِبُ عَلَى مَن وُصِّيَ بذلِكَ أَن يُنَفِّذَ، أَو لَا يجِبُ؟ قال العلماءُ: فِيهِ تفصِيلٌ: إِنِ التَزَمَ الموصَى وجبَ عَلَيْهِ أَن يُنَفِّذَ؛ لأَن هَذَا أَمانَةٌ، وإِنْ لم يلتَزِمْ، بل سكَتَ لم يجِبْ عَلَيْهِ، وهَذَا يقَعُ كثيرًا، يقولُ: سلّم لي عَلَى فلانٍ فتَسْكُتُ، يلتَزِمْ، بل سكَتَ لم يجِبْ عَلَيْهِ، وهَذَا يقَعُ كثيرًا، يقولُ: سلّم لي عَلَى فلانٍ فتَسْكُتُ،

فَهَذَا لَيْسَ التِزَامًا، والناسُ إِذَا أَوْصَيْتَهُم بالسلامِ عَلَى فُلانِ إِمَا أَن يقولَ: لا. أَو يقولَ: نَعَمْ. أَو يَسْكُتَ، فإذَا قُلْتَ: يَا فُلانُ سلِّم لِي عَلَى فُلانِ، قال: لا، فَلا يَلْزَمُهُ، وإذَا قلتَ: يَا فُلانُ سلِّم قَلْتَ: يَا فُلانُ سلِّم قَلْتَ: يَا فَلانُ سلِّم قَلْتَ: يَا فَلانُ سلِّم لِي عَلَى فَلانِ. فقال: نَعَمْ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ، وإذَا قلتَ: يَا فَلانُ سلِّم لِي عَلَى فَلانِ. فقال: نَعَمْ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ، وإذَا قلتَ: يَا فَلانُ سلِّم لِي عَلَى فَلانٍ. فَسكَتَ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ.

ولكن هل ينْبَغِي للإنسانِ أن يقولَ للشَّخْصِ: سلِّم لي عَلى فُلانٍ؟

الجَوَابُ: لا، لكِنْ إِذَا أَحْبَبْتَ مِثلَ هَذَا فَقُلْ: يا فلانُ سلِّم لي عَلَى مَن سألَ عَنِي. فإذَا سألوا عنْه تذكَّر، فإذَا قال له: كيفَ حالُ فلانٍ، لعلَّه طيِّبُ؟ قال: نعم هو يُسَلِّم عليكَ.

وكون الإنسانِ يُوصِي الشخص، ويقولُ: سلِّم لِي عَلَى مَن سألَ عنِّي. هَذَا طيِّبٌ جِدَّا، لأن الموصَى إِذَا سُئِلَ عَنْهُ يقولُ: نعم، طَيِّبٌ ويسلِّمُ عليكَ، أحسنُ مِن كونِهِ يقولُ: طيِّبٌ ولا يقول: يسَلِّم عليكَ؛ لأن الإنسان إِذَا قالَ: إنه طيِّب ويسَلِّمُ عليكَ فَرِحَ بهذَا.

وإذا أوصَاكَ رجلٌ بأن تَدْعُو لَهُ فالأَوْلَى أن يَدْعُو بنَفْسِهِ، ولا يسْهُو، لكن لَو قُلْتَ: نعم. فاعلَمْ أنكَ تَدْعُو لَهُ فِي الصلاةِ مرَّتَينِ أو ثلاثا إِذا كَانَ يستَحِقُّ الوصف، يعني: إِذا كانَ من الصالحِينَ، فأنتَ تقولُ فِي كلِّ صلاةٍ: السلامُ علينَا وعَلَى عبادِ اللهِ الصالحِينَ. وتقولُ أيضا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى محمَّدٍ، وعلَى آل محمَّدٍ، وآلُ محمَّدٍ: هُمْ أَتباعُهُ عَلَى دِينِهِ.

انظر كيفَ فضل الإسلام والإيهان، كلَّ المسلِمِينَ يدْعُون بعْضُهم لبَعْضٍ فِي قُولِهِمْ: السَّلَمُ علينا وَعَلَى عبادِ اللهِ الصالِحِينَ، وقولهِمْ: اللَّهُمَّ صلِّ عَلَى محمدٍ، وَعَلَى قُولِهِمْ: اللَّهُمَّ صلِّ عَلَى محمدٍ، وَعَلَى

آل محمَّدِ. لأن آل محمَّدِ همُ المؤمنونَ بِهِ، اللَّهُمَّ بارِكْ عَلَى محمَّدِ وعلَى آل محمَّدِ.

(٢١٤٦) السُّوَّالُ: نَرَى بعضَ النَّاسِ يَحمِلُون كُتيِّبات عند السلامِ عَلَى النَّبِيِّ فِي الرَّوضَة الشَّريفة، ويُكثِرون منَ السلامِ عَلَيْهِ، فها الحُكْم؟

الجَوَابُ: هَذَا مِنَ البِدَعِ، فَإِنَّ زيارةَ قبرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ لَيْسَ لها دعاءٌ محصوصٌ يُكتَب ويُقرأ، بل إن النَّبِيَ عَلَيْهِ إذا سلَّمتَ عَلَيْهِ، فإما أن تقول السلامَ العامَّ: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ»، وإما أن تقول: «السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، صَلَّى اللهُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، صَلَّى اللهُ عَلَيْكَ»، أو «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ مُحَمَّدٍ كَهَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى اللهُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، وَعَلَى اللهُ عَلَيْكَ »، أو «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ مُحَمَّدٍ كَهَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى اللهُ وَعَلَى اللهُ عَلَى أَلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ بَحِيدٌ»، وكذلك تُسَلِّمُ عَلَى أبي بكرٍ، وتقول: «رَضِيَ اللهُ عَنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ خَيْرًا»، وكذلك تُسلِّم عَلَى عمرَ وتقول: «رَضِيَ اللهُ عَنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ خَيْرًا»، وكذلك تُسلِّم عَلَى عمرَ وتقول: «رَضِيَ اللهُ عَنْكَ، وَجَزَاكَ عَنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ خَيْرًا»، أمّا هَذِهِ الأدعيةُ المطوَّلة المُسَجَّعَة فهذِهِ لَا أصلَ عَنْكَ، وَجَزَاكَ عَنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ خَيْرًا». أمّا هذِهِ الأدعيةُ المطوَّلة المُسَجَّعَة فهذِهِ لَا أصلَ لها.

-690

(٢١٤٧) السُّوَّالُ: هل يجوز الاستغفارُ عند قبرِ رسولِ اللهِ ﷺ؛ امتثالًا لقولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذَ ظُلْمُوا أَنفُسَهُمْ جَاآمُوكَ فَأَسْتَغَفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّابُ رَّحِيمًا ﴾ [النساء:٦٤]؟

الجَوَابُ: أمَّا الاستغفارُ عند قبرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَلا بأسَ به، لكن الطلب من الرَّسُولِ أن يستغفرَ للإِنْسَانِ هَذَا مُنْكَرٌ ولا يَجُوزُ، وقصةُ العتبيِّ

هَذِهِ باطلة، ولا صحة لها، وهي الَّتِي ذكرها ابنُ كَثِيرٍ فِي التفسيرِ (١).

فهَذِهِ الآيةُ لَا تدلُّ عَلَى أَن الرَّسُولَ إِذَا أَذَنَبَ النَّاسُ جَاؤُوا وطلبوا مِنْهُ الاستغفارَ، فاقرأِ الآيةَ إِنْ كنتَ عربيًّا مُبينًا: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذَ ظَلْمَهُمُ أَ أَنفُسَهُمْ ﴾ و(إذ) للماضي وليس للمستقبَل، فهي تَتَحَدَّثُ عَن شيءٍ مَضَى.

ثم إن قوله: ﴿ وَاسْتَغْفَكَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ ﴾ لَا يمكِن أَن يَتَنَزَّلَ عَلَى الَّذِي بعد موتِه؛ لقولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿ إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ مُوتِه؛ لقولِ النَّبِيِّ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ ﴾ (١) فالنَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بعد موتِه انقطعَ عملُهُ.

وما نَفْعَلُه من قولٍ أو فعلٍ أو عقيدةٍ فللنبيِّ ﷺ مثلُ أُجورنا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي دَلَّنا عَلَى الخير، ومَنْ دَلَّ عَلَى الخَيْرِ فَهُوَ كَفَاعِلِهِ.

ولهذا يُخْطِئ مَن يقرأ الفاتحة مثلًا ويقول: هَذِهِ لِرُوح سيِّدنا مُحَمَّدٍ، ما أَجْهَلَكَ! أنت الآنَ حرمتَ نفسَكَ الثوابَ، والنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ سوف يكون لَهُ الثواب وإنْ لم تُهْدِهِ إليه.

وبعض النَّاسِ يُصَلِّي ركعتينِ ويقول: هَذِهِ للرسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ، أُهْدِي ثُوابِها للرسول، فنقول: يا مِسكين، يا أحمَّى، الرَّسُولُ ﷺ مُسْتَغْنِ عَن هذا؛ لأن أجرَ الركعتينِ له؛ سواء قلتَ: ثوابها لَهُ أو لا. لكن بعض النَّاس يكون معه عاطفة ومحبَّة للرسول عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ، وحتُّ للإِنْسَان أن يجبَّ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، لكن

⁽١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٣٤٨).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

يَعمَل بالشرع والعقل.

فإذا سأل سائل: هل يسمعُ الرَّسُولُ ويردُّ علينا؟

فَالْجَوَابِ: لا، ما يسمع طَلَبَ الاستغقارِ أَيلًا، فيسمع إِذَا سلمتَ عَلَيْهِ وردَّ عليكَ.

-5 SID-

(٢١٤٨) السُّؤَالُ: زاتر لمسجد التَّبِي ﷺ يساَّل: هل يَصِحُ تبليغُ النَّبِي ﷺ السَّلامَ من أَخِ لَهُ طلب مِنْهُ أَن يسلَّم عَلَى الرَّسُول ﷺ؟

الجَوَابُ: والله هَذَا غريبُ هل أَحدُ يقعل قَلْتُ؟!.. إِذَا سلَّمَتَ عَلَى النَّبِيِّ وَيَعْلَى عَلَى النَّبِي وَيَنِيْهُ فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنَ الأَرْضِ قَإِنَّ تَسليمَكَ يَسُعَهُ: تحمله الْلاَئكَةُ لِلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ الْصَلَادُ وَحَلَّى اللاَئكَةِ حَيرٌ من حمل البشر لَا شَتْ.

ثم هَذِهِ بِدْعَة، قأين الصَّحَابَة عَن هَدَ اعمل! هل كانَ الصَّحَابَة يُوصي بعضهم بعضًا: إذا وصلتَ المَدِينَة فسلَّم ي عَنَى الرَّسُور! م أحدُّ يفعل هذا؛ لأنهم أعقلُ من أن يَفعلوا ذلك، ما دام الرَّسُور عَنَهَ الصَّمَاتُ يَقول: الإِنَّ تَسْلِيمَكُمْ مَن أَن يَفعلوا ذلك، ما دام الرَّسُور عَنَهَ الصَّمَاتُ يَقول: الإِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَنْكُنُني أَيْنَا كُتُمُ الله فلا أوصي هَلَا الرحل! كن إن كانَ يريد أن يبلغ هذَا السَّلام إلى الرسول عَنَه الصَّحَابة فليُحْمِلُه! إلى الرسول عَنه الصَّحَابة فليُحْمِلُه! وه جله جالسًا فِي التَسْجِدِ مِحلَّت الصَّحَابة فليُحْمِلُه! وه جله على السَّلام على السَّلام بواسطة الحي اتَّى يكون تلحي، أما السَّلام على الرَّسُول عَنه السَّلام على الرَّسُول عَنه اللاحكة .

- 5/7

⁽١) أخرجه أبويعلي في مستلع (١/ ٣٦٦م. وقع ٤٦٩).

(٢١٤٩) السُّؤَالُ: نرى بعض النَّاس فِي المَسْجِد النبويِّ يقف مستقبلًا قبرَ النبويِّ يقف مستقبلًا قبرَ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من أيِّ مكان فِي المَسْجِد كَأَنَّه يسلِّم عَلَى الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فهل هَذِهِ الصِّفَة مشروعة؟

الجَوَابُ: إِذَا كَانَ يَرِيدُ بِذَلِكُ أَن يَسَلَمَ عَلَى الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَإِننَا نقول: ادن من القَبْر؛ فَإِنَّ زيارة القَبْر لَا بُدَّ فِيهَا من الدنوِّ، وإذا كنت تريد أن تدعو فهو عَلَى قسمينِ: الأول أن توجه الدُّعاء للرَّسُول عَيَنهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، فهذا شِركُ أَكِبرُ يُخرجك من مِلَّة الرَّسُول عَيَنهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، أو أن تدعو الله متوجِّهًا إلى القَبْرِ فهذا بِدْعَة ووسيلة إلى الشركِ.

ويا سُبْحَانَ اللهِ! هل من المعقول أن تنصرفَ عَن بيت الله عَرَّقَجَلَّ إِلَى قبرِ الرَّسُول؟! أيهما أفضل: بيت الله الَّذِي يجب عَلَى كل مسلمٍ أن يتجهَ إليه فِي صلاتِه، أو قبر الرَّسُول؟

لا شكَّ أن بيت الله أفضل، فأفضل بُقعةٍ عَلَى وجه الأرض هي بيتُ اللهِ عَنَوْجَلَ؛ الكعبة، فكيف يَليق بك وأنت تدَّعي أنك تعبد الله أن تتوجّه بدعائك إلى قبر الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَمُ دون أن تتوجه إلى بيتِ اللهِ! فهذا من السَّفَه، وهذا من إضلالِ الشيطانِ لبني آدمَ وإغوائِه إياهم، وإلا فبمجرَّد أن يفكِّر الإِنْسَان بقطع النظر عَن الدَّلِيل الشَّرعي يعلم أن هَذَا ضلالٌ وسفهُ.

حينئذ نقول: الواقف عَلَى هَذَا الوجهِ يريد التسليمَ عَلَى الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فإننا نقول له: اندفع وقِف عَلَى القَبْر، والواقف عَلَى هَذَا الوجه يدعو الله عَزَّوَجَلَّ متوجهًا إِلَى القَبْر نقول له: هَذَا بِدْعَة ووسيلة إلى الشرك وخطأ وضلال في الدين وسَفَةً فِي العقل؛ لأنَّ توجُّهك إِلَى بيت الله أولى من توجهك إِلَى قبر الرَّسُول عَلَيْهِ السَّكَةُ وَالسَّلَةُ مُ الثَّا: إِذَا كَانَ يَتُوجِه هَذَا التَّوجِه ليدعو الرَّسُول فهو مُشْرِك شِركًا أكبرَ يُخرِجه عَن ملة الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

فالأقسام إذن ثلاثة:

الأول: إن قصد دعاء النَّبِي عَلَيْ فهو شِرك أكبرُ يخرجه من الملة. الثاني: إن قصد دعاء الله عَرَّقَجَلَ فهو بِدْعَة؛ لأنَّ التوجه إلى بيت الله أولى. الثالث: إن قصد السَّلامَ عَلَى النَّبِي عَلَيْ قلنا له: ادنُ من القَبْر.

-5-9/0-

(٢١٥٠) السُّؤَالُ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ عِنْدَ قَبْرِي سَمِعْتُهُ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيَّ نَائِيًا وُكُلِ بِهَا مَلَكُ يُبَلِّغُنِي، وَكُفِي بِهَا أَمْرَ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ، وَكُنْتُ لَهُ شَهِيدًا عَلَيَّ نَائِيًا وُكُلِ بِهَا مَلَكُ يُبَلِّغُنِي، وَكُفِي بِهَا أَمْرَ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ، وَكُنْتُ لَهُ شَهِيدًا أَوْ شَفِيعًا». رواه البَيْهَقِيُّ والحَطِيب عَن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهَ عَنهُ اللهُ وَالسُّؤَال: هل هَذَا الحَدِيث صحيح؟

الجَوَابُ: نطالب مُورِده بصحة النقلِ(١)، فإذا صحَّ عنده الحَدِيث فليأتِ به، أما المعروفُ فهو أنَّ النَّبِيَّ وَعَلِيْهِ إذا صُلِّي عَلَيْهِ أو سُلِّم عَلَيْهِ فِي أي مكان، فإنَّه يَبْلُغُه، قالَ عَلَيْهِ أَنْ السَّرِي وَعَلِيْهِ إذا صُلِّي عَلَيْهِ أَوْ سُلِّم عَلَيْهِ فِي أي مكان، فإنَّه يَبْلُغُه، قالَ عَلَيْهِ أَنْ أَنْ السَّلِمَ عُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَهَا كُنْتُمْ (١).

--559

⁽١) أخرجه البيهقي في الشعب (٤/ ٢٦٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٢٦٨).

 ⁽۲) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (۲۷/ ۲٤۱) أنه موضوع، وقال: «وهذا إنها يرويه محمد بن مروان السدي عن الأعمش، وهو كذاب بالاتفاق».

⁽٣) أخرجه أبو يعلى في مسنده (١/ ٣٦١، رقم ٤٦٩).

(٢١٥١) السُّوَّالُ: ظَهَر أمر فِي المَسْجِد النَّبَوِيّ الشريف، وَهُوَ أَن كثيرًا من النَّاس يَتجه نحو قبر النَّبِي ﷺ سواء كانَ القَبْرُ فِي جهةِ القبلةِ، أم الشهال، أم الشرق، أم الغرب، فأينها كانَ هَذَا الشخص فإنَّه يتجه نحو القَبْر، ثمَّ يحرِّك شفتيه بكلام اللهُ أعلمُ به، وقد يضع يمينه عَلَى شِهاله، وقد يُسدِل يديه، فهَا حُكْمُ هَذَا الأمر؟ فَإِنَّ كَانَ هَذَا الأمر لَا يجوز، فها الواجب علينا نحو من يفعل هَذَا الفعل، علمًا أني لم أرَ مَن أنكرَ عَلَى أحدٍ منهم إلَّا نادرًا؟

الجَوَابُ: لَا شَكَ أَن مثل هَذَا الحَشوع لَا يصح إِلَّا لله ربِّ العالمينَ.. يقف الإِنْسَان صامتًا واضعًا يديه إحداهما عَلَى الأخرى أمام قبر النَّبِي ﷺ كأنها يُصَلِّي له، فهذا لَا يجوز، ولكن يبدو لي -والله أعلم- أن الحامل عَلَى هَذَا الفعل هُوَ شِدَّة عَبَّة الرجل للرَّسُول عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فنقول له: إِذا كنت تحب الرَّسُول ﷺ شديدًا، فعليك بِسُنَّتِه: ﴿ قُلُ إِن كُنتُمْ تُجِبُونَ اللهَ فَاتَبِعُونِي يُحْبِبُكُمُ الله ﴾ [آل عمران:٣١] ونتكلم معه برفق.

أما أن يأتيَ إنسانٌ ويجده قائمًا هكذا، ثمَّ يفكُّ يديه، ويقول: أشركتَ باللهِ، وهَذَا لَا يُقْبَلُ، لكن كلِّمه بهدوءٍ، وقلْ له يَ اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ ال

(٢١٥٢) السُّؤَالُ: هُنَاكَ مَن يقول: إن الرَّسُول ﷺ حيُّ فِي قبرِه، ونحن ندعوه، وضحْ لنا ذلك، جزاكم اللهُ خيرًا.

الجَوَابُ: نقول: ما هِيَ الحياة الَّتِي يقول -إن الرَّسُول ﷺ حيٌّ- أهي حياة

الدُّنيا الَّتِي هِيَ حياة العمل، أم حياة بَرزخيَّة لا نظير لها فِي حياة الدُّنيا؟

إن قال: إنها الأُولى، أي: حياة الدُّنيا، فهذا يعني أن الصَّحَابَة دَفنوا نبيهم وَهُوَ حيُّ - والعِيَاذُ باللهِ - ووَأَدُوه وَهُوَ حيُّ! ولا أحد يمكِنه أن يَفُوهَ (١) بهذا القولِ أبدًا.

وإن قَالُوا: إنه حيُّ حياةً برزحيَّة، الله أعلم بها، فإننا نقول: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»(٢).

و مُحَمَّد عَلَيْهِ منِ ابنِ آدمَ، فعَمَلُه مُنْقَطِع بموتِه، لكن لا يَنقطع ثوابُه؛ لأنَّه قالَ عَلَيْهِ النَّبي عَلَيْهِ. عَلَيْهِ النَّبِي عَلَيْهِ. عَلَيْهِ النَّبي عَلَيْهِ.

وعلى هَذَا فكل ما عمِلت الأُمَّة من خيرٍ، فَإِنَّ للنبي ﷺ مثله؛ لأنَّ علومه عَلَيْهِ أَلْسَلَمْ انتفعتْ بها الأمَّة، وَهُوَ الدالُّ عَلَى الخير، ومَن دلَّ عَلَى خيرٍ فله مثلُ أَجرِ فاعلِه.

ومن ثمَّ كانَ من السَّفَه أن الإِنْسَان يتصدق للرَّسُول عَلَيْهِ أو يُصَلِّى رَكْعَتَيْنِ، ويقول: لرسول الله عَلَيْهِ، فهذَا غَلَط وخَطَأ؛ ويقول: لرسول الله عَلَيْهِ، فهذَا غَلَط وخَطَأ؛ لأننا نقول لهذا الفاعِل: أأنتَ أعلمُ أم أصحاب رسول الله عَلَيْهِ؟ فسيقول: أصحاب رسول الله عَلَيْهِ؟

ثم نقول له: وإذا كانوا أعلمَ منك، فهل أنت أشدُّ حُبًّا منهم لرسول الله عَلَيْتُهُ

⁽١) فَاهَ بالكلام لفظ به، من باب قال، وتَفَوَّهَ به أيضًا، يقال: ما فهتُ بكلمة وما تفوهت، أي: ما فتحتُ فمي بها. مختار الصحاح (فوه).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

أم هم أشدُّ حبًّا منك؟ هم أشدُّ لَا شك.

وهل كانَ أحد من الصَّحَابَة رَضَالِلَهُ عَنْهُ يقوم بعمل صالح، ويقول: هَذَا لُحَمَّد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟ أبدًا، فها جَاءَ عنهم هَذَا إطلاقًا.

ثمّ نقول: أيُّ عملٍ صالح تقوم به فللنبيِّ عَلَيْهِ مثله؛ فإنْ صليتَ فللرسُول عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ مثل صلاتِك، وإنْ تصدقتَ فللرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ مثل صدقتِك، وإنْ صُمت فللرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ وإنْ صجحت فللرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ مثل حجحت فللرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ مثل حجحت فللرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ مثل حَجِّك؛ لأنَّه هُو الَّذِي دلَّنا عَلَى هذا، والدالُّ عَلَى الخير كفاعلِه، ولأننا ورِثنا العلم منه، ولا ينقطع أجره عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ لأنَّ العلم لا يزال باقيًا إلى يوم القيامة.

فإذا صليتَ رَكْعَتَيْنِ وقلت: هَذِهِ لرسول الله عَلَيْهِ فيعني ذَلِكَ أنك حرمتَ نفسكَ من الأَجْر فقط؛ إذ إن أجرَ صلاتِك الرَّكْعَتَيْنِ ثابتٌ للرَّسُول عَلَيْهِ سواء قلت: هَذَا للرَّسُول عَلَيْهِ أم لا.

فعلى هَذَا يُؤجَر الإِنْسَان عَلَى صَلَاة الرَّكْعَتَيْنِ لِنَفْسِهِ أَجرَ الفعلِ، ويُؤجَر الرَّسُول عَلَيْهِ الطَّلَةُ وَالسَّلَامُ عَلَى ذَلِكَ أُجرة الدلالة، فله مثل أُجرِه.

ولهذا لم يكن أفقه الأُمَّة -وهم الصَّحَابَة- يفعلون الفعلَ ويقولون: هَذَا ثُوابُه للرَّسُول ﷺ، فها فعلوا هَذَا إطلاقًا.

(٢١٥٣) السُّؤَالُ: يقال: إن الحُجرة الشريفة أفضلُ من الحَرَم فِي مكَّة، وأفضلُ من مكانِ الكعبةِ؛ لوجود أطهرِ الأجسادِ؛ جسدِ سيِّدنا مُحَمَّد ﷺ، فها قولكم فِي هذا؟

الجَوَابُ: هَذَا من أبطل الأقوالِ؛ أنْ يَقولَ قائل: إن الحجرة النَّبُوِيَّة أفضل من الكعبةِ، أو من المُسْجِد الحرام.

نعم، الجسد الَّذِي فِيهَا لَا شَكَّ أَنَّه أفضل بني آدمَ، وأفضل الخلقِ عَلَى الإطلاقِ، كما صرَّح بذلك كثير من العُلَمَاء، وأما أن نجعلَ نفس الحجرةِ فهَذَا غلط.

والحجرةُ بيت لعائشةَ، وتوفي النَّبِي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ودُفِن فيه، قالت عائشة رَضِحُلِللَّهُ عَنْهَا: «فَلُوْ لَا ذَاكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خُشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا»(١). فدُفن فِي بيته حتَّى لَا يَتَرَدَّدَ أَحدٌ إليه.

فالبيتُ أصله بيت عائشة، ولكن دُفن الرَّسُول ﷺ فِيهِ لِئَلَّا يُتَّخَذَ قبرُه مَسْجِدًا، وبقي الْمُسْلِمُونَ عَلَى هذا. فمَن قالَ ذَلِكَ -أي: أن الحجرة أفضل من الكعبة- فقد قالَ قولًا باطلًا بلا علم، وسوف يُحاسبه الله عَرَّفَجَلَّ عَلَى ذلك.

— SPA

(٢١٥٤) السُّوَّالُ: نريدُ من فضيلتِكم أَنْ توضِّحوا لنا نَحْنُ خاصَّة سُكَّان المَدِينَة النبوية كيف نتأدَّب مَعَ رسول الله ﷺ، وهل تُشرَع لنا زيارته بين الحين والآخر، خاصَّة إذا رجعنا من السَّفَر، نودُّ أَن تبيِّنوا لنا منهجَ السلَف الصَّالِح فِي ذلك؟

الجَوَابُ: الواجبُ عَلَى أهل المَدِينَة وغير أهل المَدِينَة أن يتأدَّبوا مَعَ الله ورسوله؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا نُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللّهِ وَرَسُولِهِ ٤ ﴾ أي: لا تقدموا

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته، رقم (٤٤٤١)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (٥٢٩).

شيئًا بين يدي الله ورسوله ﴿وَالنَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [الحجرات: ١]، وأهلُ المَدِينَة يَنبغي أن يكونوا هم أحقَّ النَّاس بالتأسِّي برسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّهم أهل بلدِه؛ أهل المَدِينَة النَّبوِيّة؛ أهل طيبة، أهل المَدِينَة الَّتِي تَنْفِي الحَبَث، في الخَبَث، في أن يكونوا من أشدِّ النَّاسِ تأسيًا برسول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. هَذِهِ واحدة.

ثانيًا: بالنَّسْبَة لزيارةِ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَتَّبعون فِي ذَلِكَ أَثَر السَّريف السَّلف، فلم يكن من عادة الصَّحَابَة أنَّهم كلَّما صلَّوا أتوا إِلَى القَبْر الشريف وسلَّموا، لكن كانَ ابنُ عُمَرَ رَضَيُلِيَّهُ عَنْهُ إِذَا قَدِم من سفرٍ أتى إِلَى القَبْر الشريف فسلَّم (۱)، فإذا فعل الإِنْسَان هَذَا فَلا بأس، أما كونُه يكرِّر فهذا لَيْسَ من هَدْي السلَف الصَّالِح.

-590

ا شدُّ الرِّحال إلى قبرِ النَّبِيِّ عَلَيْكِمْ:

(٢١٥٥) السُّؤَالُ: هل يجوزُ شدُّ الرِّحالِ إلى قبرِ النَّبِيِّ ﷺ أَمْ أَنَّ المشروعَ زِيارة المَسجِدِ النبويِّ؟

الجَوَابُ: يُشرَع زيارة المُسْجِدِ النبويِّ، وزيارة قبرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى اللهِ وَسَلَّمَ وصاحبيْه، وزيارة البَقِيع، وزيارة شُهداء أُحُد، وزيارة قُبَاء، لكن لا تُشدُّ الرحالُ إلَّا لواحدٍ من هَذِهِ الخمسةِ، وهي زيارة المَسْجِد النبويُّ؛ لقولِ النَّبِيِّ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَالَمَ : «لَا تُشَدُّ الرِّحالُ إلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: المَسْجِدِ الحَرَام، وَمَسْجِدِي

⁽١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٥٧٦).

هَذَا، وَالمَسْجِدِ الأَقْصَى »(١).

وهناك فرق بين الزيارةِ وبينَ شَدِّ الرَّحل، فشدُّ الرَّحل خاصُّ بالمَسْجِدِ النبويِّ، والزيارة لكلِّ هَذِهِ الأشياءِ الخمسةِ.

-699

(٢١٥٦) السُّؤَالُ: انتشرتْ ظاهرة في الفترة الأخيرة في المَسْجِد النَّبُويّ، وهي أنه بعد أن يفرغ أحدهم من أداء الصَّلاة يقوم واقفًا متجهًا إلى قبر الرَّسُول ﷺ ويبدأ بالسلامِ عَلَيْهِ مُرْخِيًا رأسه إلى الأرض، وتلاحظ عَلَيْهِ الانكسارَ والحشوع، وعندما تسألُه عَن سببِ فعله ذَلِكَ يجيبك بأنه يفعلُ ذَلِكَ تأدُّبًا مَعَ الرَّسُول ﷺ والشَّؤَال: هل هَذَا عملٌ جائزٌ؟ وماذا نقول لهم إذا لم يكن جائزًا؟

الجُوَابُ: لَا شَكَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَجِبُ الأدبُ عند السَّلامِ عَلَيْهِ، بأن يَخفضَ الرجلُ صوتَه، وأن يقفَ مُسْتَحْضِرًا لرسولِ اللهِ ﷺ وكأنّه أمامه، ولا يرفع الصوت عنده، أما أن يقفَ خاشعًا كما يخشع لربِّ العالمينَ فهذا لا يجوز، بل قيل لي: إن بعضهم يخشَع أمام قبر النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أكثر ممَّا يخشع في صلاتِه، وهَذَا غلط، إنَّما يجب الأدب عند السَّلام عَلَى الرَّسُول صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهَذَا التزاحُم الَّذِي نجده الآن لم يكن معروفًا عند السلف، ولم يكن السلف يتردَّدون عَلَيْهِ كل صلاة، بل يسلِّمون عَلَيْهِ أحيانًا، وكان ابن عُمَرَ رَضَّالِلَهُ عَنْهُا

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب فضل الصَّلاة في مسجد مَكَّة والمدينة، رقم (۱۱۸۹)، ومسلم: كتاب الحج، باب لَا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد، رقم (۱۳۷۹).

إذا قدِم من السَّفَرِ سلَّم عليه (١)، وغير ذَلِكَ لَا يسلِّم.

أما كون بعض النَّاس الآن كلما صَلَّى فريضةً ذهب يُزاحم النَّاسَ، وربما لا يتأدَّب عند قبر النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فهذا غلط، وأنت إذا سلمتَ وأنت في مكان بعيدٍ فقلتَ: السَّلام عليك أيها النَّبِي ورحمة الله وبركاته، فَإِنَّ سلامك يَبلُغه.

وسألني سائل فقال: إن فُلانًا لَمَّا علِم أني سآتي إلى المَدِينَة قالَ: من فضلك سلِّمْ لي عَلَى الرَّسُول؟

أقول: هَذَا غير صحيح؛ لأنَّ السَّلام عَلَى الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عبادة، والعبادة لَا يُوكَّل فيها، فمثلًا لَا يمكن أن تقول لإِنْسَان: أنا اليوم مريض فمن فضلك توضَّأ عني، ويقول للثاني: أنا مريض ولا أستطيع أن أُصليَ، وأخاف منَ النُّعاس فمن فضلك صلِّ عنِّى، فهذا لَا يجوز.

إذن السَّلام عَلَى الرَّسُولِ عبادة، فكيف تقول: سَلِّمْ لي عليه!

ثمَّ نقول: إنه سيُنقل سلامُك عَلَى وجهِ أوثقَ من هَذَا الرجلِ الَّذِي وصيتَه، فسينقُله الملائكة من أيِّ مكان كانَ فسينقُله الملائكة من أيِّ مكان كانَ فِي الأرض، والملائكة أمناءُ أقوياء نعلَم أنَّهم سيؤدون هذا، لكن لَو وصيتَ إنسانًا فيمكن أن يموتَ، ويمكن أن ينسى، ويمكن أن يقال له: هَذَا ما يصلح ويترك.

إذنْ سلِّم عَلَى الرَّسُول عَلَيْ وثِقْ بأن سلامَك يبلغه أينها كنت.



⁽١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٥٧٦، رقم ٦٧٢٤).

ك | إهداء ثواب العمل للميت:

(٢١٥٧) السُّؤَالُ: أنا مواطِنٌ من الأردن، أتَيْتُ لأداءِ العُمْرَةِ، ويفَضْلِ اللهُ اعتَمَرْتُ مِن أبيارِ عَلِيٍّ، وأريدُ أن آتِيَ بعُمرةٍ ثانية عَن والِدَتِي المتوفاة، فهل يجوزُ ذلك؟ وهل يجوزُ أن أُحْرِمَ مِن التَّنْعِيمِ؟

الجَوَابُ: أقول: إذا أتى الإنسانُ بالعُمرةِ فِي سفْرَةٍ فَلا يُكَرِّرُهَا مرَّةً أخْرَى فِي هَذِهِ السَّفْرَةِ، يعني: أتيتَ بعُمْرةِ حين قَدِمْتَ إلى مكَّة لنفْسِكَ، وأرَدْتَ أن تأتِيَ بعُمْرةِ ثانية لنفْسِكَ، أو لأحدٍ من أقارِبِك، نقول: هَذَا لَيْسَ بمشروعٍ، وَلَيْسَ من عادةِ السَلَفِ، ولا ينْبَغِي لكَ أن تفْعَلَ، وأنا أقول، ثم أقولُ، ثم أقولُ وأُكرِّرُ: إنَّ الدُّعاءَ للوالِدَيْنِ والأقارِبِ أفضلُ مِن إهداءِ العباداتِ لهم. يعْنِي: لَو سألنِي سائلٌ: هل الأفضلُ أن أتصَدَّقَ عَن أبي، أو أدْعُوَ له؟ قلنا: أن تَدْعُو لَهُ، واترُكِ العملَ الصالحَ الكَ؛ لأنه سيأتي اليوم الذي تحتاجُ فِيهِ للعَمَل.

ويدل عَلَى أَنَّ الدُّعاءَ لهم أفضلُ قولُ النَّبِيِّ عَيَّهُ فيها رَواهُ مسلمٌ مِن حديثِ أَي هُريرَةَ: "إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يتَصَدَّقُ عنه، أو يُصَلِّي يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يتَصَدَّقُ عنه، أو يُصَلِّي عنه، أو يعتَمِرُ عنه، بل قال: "يَذْعُو لَهُ"، مع أن سياقَ الحديثِ فِي العمَلِ، وكان عنه، أو يعتَمِرُ عنه"، بل قال: "يَذْعُو لَهُ"، مع أن سياقَ الحديثِ فِي العمَلِ، وكان المُعروض -لوكانَ العَمَلُ مَوْعُوبًا - أن يقول: "أو ولَدُّ صالحٌ يعْمَلُ له"؛ لأن الكلامَ الأن فِي العَمَل.

فلهذا أقول: إن الأفضل لمن أراد أنْ يَبَرُّ والِدَيْدِ أَنْ يَدْعُوَ لهما فِي سُجودِهِ، فِي

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

تشهُّدِهِ، فِي الصلاةِ، فيها بينَ الأذانِ والإقامَةِ، فِي مواطِنِ الإجابةِ كلِّها، فهذا أفضَلُ من أَنْ يتَعَبَّدَ لله بعبادَةِ، ثم يجعلَ ثوابَها لهم.

ومع ذَلِكَ لَو فَعَل وتعبَّد للهِ بأيِّ عبادَةٍ لوالِدَيْهِ؛ فَإِنَّ ذلكَ جائزٌ.

-690-

(٢١٥٨) السُّوَّالُ: هل يجوزُ الاعتمارُ عَن المتَوَفَّى مثلُ الحجِّ؛ لأني سَمِعْتُ أمسَ الأُوَّلِ أنه لَا يجوزُ الطَّوافُ عَن الميِّتِ؟

الجَوَابُ: الاعتِمَارُ عَن الميِّتِ جائزٌ، كما يجوزُ الحجُّ عَنْهُ، وكذلك الطَّوافُ عَنْهُ يَجوزُ، وكذلك جميعُ الأعمالِ الصالحِةِ تجوزُ عَن الميِّتِ، قالَ الإمامُ أحمدُ رَحَمَهُ اللَّهُ: «كلُّ يُجوزُ، وكذلك جميعُ الأعمالِ الصالحِةِ تجوزُ عَن الميِّتِ، قالَ الإمامُ أحمدُ رَحَمَهُ اللَّهُ: «كلُّ قُرْبَى فَعَلَها وجعَلَ ثوابَهَا لحَيٍّ أو مَيِّتٍ مسلِمٍ نفَعَ، ولكِنَّ الدُّعاءَ للمَيِّتِ أفضلُ من إهْداءِ الثَّواب لَهُ »(١).

فأنْتَ ادْعُ لَهُ، واجْعَلِ العَمَلَ لنَفْسكَ، والدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قُولُ الرَّسُولِ ﷺ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»(٢).

ووَجْهُ الدَّلالَةِ مَن الحديثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَم يَقُلْ: أَو وَلَدٍ صَالِحٍ يَتَعَبَّدُ له، أو يَقُونُ، أو يَصُومُ، أو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، مَع أَنَّ الحديثَ فِي سياقِ العَمَلِ، أو يعتَمِرُ، أو يَصُومُ، أو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، مَع أَنَّ الحديثَ فِي سياقِ العَمَلِ، ويتَحَدَّثُ عَن العَمَلِ الذي ينقَطِعُ بالموتِ، ولو كَانَ المطلوبُ من الإنسانِ أَنْ يعمَلُ لأبيهِ وأُمِّه، لقال النَّبِيُ ﷺ: أو ولَدٍ صالِحٍ يعمَلُ لَهُ. وأنت محتَاجٌ إلى العَمَلِ يعمَلُ لأبيهِ وأُمِّه، لقال النَّبِيُ ﷺ: أو ولَدٍ صالِحٍ يعمَلُ لَهُ. وأنت محتَاجٌ إلى العَمَلِ

⁽١) المغنى لابن قدامة (١٠/ ٢٨).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

الصالِح، وسوف تَتَمَنَّى أَن تكونَ فِي كِتَابِكَ زِيادَةُ حسنَةٍ، أَو نَقْصُ سيَّئَةٍ، وما دامَ إلى أَن نَدْعُو للميِّتِ، فَإِنَّهُ لَا ينْبَغِي العُدولُ عَا إمامُنَا ورَسُولُنا محمَّد ﷺ أَرْشَدَنَا إلى أَن نَدْعُو للميِّتِ، فَإِنَّهُ لَا ينْبَغِي العُدولُ عَا أَرْشَدَ إليه.

ولكن لَو فَعَلَ الإنسانُ وأَهْدَى ثوابَ الأعمالِ، أو تعبَّدَ بِنِيَّةٍ مِنْ أَوَّلِ العِبادَةِ أَنها لفُلانٍ مِن المسلِمِينَ، فَإِنَّ ذَلِكَ جائزٌ.

(٢١٥٩) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ إهداءِ الأجرِ فِي العباداتِ؛ كالطَّوَاف أو الصَّلاةِ الصَّدةِ مثلًا، أن يقال: اللهمَّ اجعلْ ثوابَ العملِ هَذَا لفلانِ بنِ فلانٍ؟

الجَوَابُ: هَذِهِ مسألة كثر فِيهَا الكلامُ وكثر فِيهَا الاستدلالُ إيجابًا ونفيًا من أهلِ العلم، والذي يَتَرَجَّحُ عندي أنّه يجوزُ للإنسانِ أن يعملَ طاعةً لشخصٍ منَ المُسلِمينَ ولكن ذَلِكَ لَيْسَ من الأمورِ المشروعةِ، يعني لَا يُشرَع للإنسانِ أنْ يصلي لوالديْه، ولا يُشرَع أن يطوفَ لوالديْه، ولا يُشرع أن يصوم عَن والديه؛ لأنّ ذَلِكَ لم يَرِدْ عنِ النّبِي عَيَهِ الصَّرَةُ وَالسَّلامُ أنّه أمرَ به أو حَثَّ عَلَيْهِ، وإنها قَالَ ﷺ: «إِذَا مَاتَ العَبْدُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلّا مِنْ ثَلَاثِ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ العَبْدُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلّا مِنْ ثَلَاثِ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»، لم يقل: ولد صالح يصلي لَهُ أو يصوم له، أو يطوف له، أو يرحع له، بل يَدْعُو لَهُ». ولهذا نرى أن الدُّعَاء للميِّت من أبٍ أو أمَّ أو غيرِهما أفضلُ من قال: «يَدْعُو لَهُ». ولهذا نرى أن الدُّعَاء للميِّت من أبٍ أو أمَّ أو غيرِهما أفضلُ من أن يهبَ الإنسانُ لَهُ ثوابَ عبادةٍ من العباداتِ، فأنت يا أخي مُحتاج إلى ثواب العبادةِ كَا أن المؤهوبَ لَهُ مُحتاجٌ إليه، وابدأ بنفسِكَ.

فإذا قَالَ قائل: كيف تقولون: إنها غيرُ مشروعةٍ، أي أن إهداء القُرَب

والطاعاتِ للوالدينِ أو غيرِهما من المُسْلِمينَ غير مشروع، والنَّبِي ﷺ قد ضحَّى بشاةٍ عَنْهُ وعن أُمَّتِه، والنَّبِي ﷺ أذِن لِسَعْدِ بنِ عُبَادَةَ أنْ يجعلَ بُستانَه لِأُمِّه (١)، وكذلك استأذنه رجلٌ فقالَ: إن أمي افتُلِتَتْ نفسُها، وإنها لَو تَصَدَّقَتْ لَتَكَلَّمَتْ، أفأتصدَّقُ عنها؟ قَالَ: «نَعَمْ» (٢).

فنقول: إنَّ هُنَاكَ فرقًا بينَ أن نجعلَ هَذَا من الأمورِ المشروعةِ المطلوبةِ من كلِّ شخصٍ، وبين أن نقولَ: إن هَذَا من الأمورِ الجائزةِ، فنحن نقولُ: إنَّه من الأمورِ الجائزةِ أن يهبَ الإنسان ما شاء من ثوابِ العباداتِ لوالدیْه أو غیرِهما، ولكن لا نقول: إن هَذَا مطلوبٌ منكَ، ولهذا ما شَرَعَ النَّبِيُّ ﷺ من ذَلِكَ لِأُمَّته عَلَى سبيلِ العموم، وفرقٌ بين هَذَا وهذا.

وإذا أردتُم إيضاحًا فاستمعوا إلى ما ثبت به الحديثُ في قِصَّةِ الرجلِ الَّذِي بعثه النَّبِي عَلَى سَرِيَّةٍ، فكان يقرأُ لأصحابِه فيَختِم بِ ﴿ قُلْ هُو اللّهُ أَحَدُ ﴾، فلمَّا رَجَعُوا إلى النَّبِي عَلَيْ أَخْبَرُوه بذلك، فقال: «سَلُوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَصْنَعُ؟». فقال: لأنّها صفةُ اللهِ، صفةُ الرحمنِ، وأنا أُحِبُ أن أقرأها. فقال: «أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُجِبُّهُ» (١)، فأقرَّه النّبِي عَلَيْ عَلَى فِعله، ومع ذَلِكَ لم يَشْرَعُ لأَمته أَنْ يَختِموا قراءةَ الصَّلاةِ بِ ﴿ قُلْ هُو اللّهُ أَحَدُ ﴾، ولا كَانَ هُو أَيْضًا يَختِمها بِ ﴿ قُلْ هُو اللّهُ أَحَدُ ﴾.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله عن أمي فهو جائز، وإن لم يبين لمن ذلك، رقم (٢٦٠٥).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغتة، رقم (١٣٢٢)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم (١٠٠٤).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله، رقم (٦٩٤٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة قل هو الله أحد، رقم (٨١٣).

فينبغي لطالبِ العِلمِ أَنْ يَعرفَ الفرقَ بِينَ الأمرِ المشروعِ المطلوبِ من كل إنسانٍ فِعلُه، وبين الأمرِ الجائزِ الَّذِي أذِن به الشرعُ ولكنَّه لم يَطْلُبُه من كلِّ أحدٍ. وَعَلَى طالبِ العلمِ ألَّا يَتَعَجَّلَ فِي الأمورِ، وأن يعرِفَ الدقائقَ والمعانيَ المؤثرةَ فِي الأحكامِ؛ فَإِنَّ بعض الأشياءِ قد يَظُنُّ الإنسان لأوَّل وهلةٍ أَنَّهَا مُتَشابِه، ولكنه عندَ التأمُّل يَرَى أن بينها فرقًا، وبهذا يكون من العُلَهَاءِ الراسخينَ فِي العلمِ إذا عرفَ الفروقَ والأسرارَ ولم يَتَعَجَّلْ فِي أحكامِه.

(٢١٦٠) السُّؤَالُ: إِذَا تَصَدَّقْتُ وجعلتُ ثوابَ الصدقةِ لوالدي المتوفيةِ، فهل يكون الثوابُ كلُّه لها أمْ يكونُ لي ولها؟

الجَوَابُ: إِذَا تَصَدَّقَ الإنسانُ عَن أُمِّه أو عَن أبيه أو عَن أحدٍ من المُسْلِمين، فَإِنَّ ثواب الصدقة يكون لمن أُهدِيت إليه، وأمَّا العامِل الَّذِي تصدَّق بهذه الصدقة فَإِنَّ ثواب الصدقة يكون لمن أُهدِيت إليه، وأمَّا العامِل الَّذِي تصدَّق بهذه الصدقة فَإِنَّ لَهُ أَجرَ الإحسانِ إلى هَذَا المُتَصَدَّق عليه؛ لأنَّ هَذَا الرجلَ الَّذِي أَهدَى الثوابَ لغيرِه معناه أنَّه رضيَ أن يكونَ ثوابُ هَذِهِ العبادةِ لغيرِه، لكنه فِي الحقيقةِ يُثاب عَلَى لغيرِه معناه أنَّه رضيَ أن يكونَ ثوابُ هَذِهِ العبادةِ لغيرِه، لكنه فِي الحقيقةِ أيثاب عَلَى ذلكَ ثوابَ المحسِن إلى الغيرِ فقطْ، ولا يكونُ لَهُ من ثوابِ الصدقةِ الخاصّ شيءٌ؛ لأنَّه قد أهداهُ إلى هَذَا.

ولذلك لا ينبغي للإنسانِ أن يُهْدِيَ إلى رسولِ اللهِ عَلَيْ شيئًا من العباداتِ، يعني لا يتصدَّق بدراهم ويقول: ثوابُه للنبيِّ عَلَيْهُ، ولا يقرأ القرآنَ ويقول: ثوابُه للنبيِّ عَلَيْهُ، ولا يَعْرَأ القرآنَ ويقول: ثوابه للنبي عَلَيْهُ، ولا يَحُبِّ ويقول: ثوابه للنبي عَلَيْهُ، وذلك لأمرين:

الأمرُ الأوَّل: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ مُسْتَغْنِ عَن هَدِيَّتِكَ لِثَوَابِ هَذَا العملِ؛ لكونه عَلِيهِ لَهُ ثوابُ عملِك؛ لأنَّه عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ هُوَ الَّذِي دلَّنا عَلَى الخيرِ، والدالُّ عَلَى الخيرِ لَهُ ثوابُ عملِك؛ لأنَّه عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ هُو الَّذِي دلَّنا عَلَى الخيرِ، والدالُّ عَلَى الخيرِ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ (۱). فكلُّ ما نَعْمَلُه نحن أُمَّة مُحَمَّد ﷺ فإنَّ لرسولِ اللهِ ﷺ مثل أَجْرِنا من أُجُورِنا شيءٌ.

وعلى هَذَا فأنت إِذَا أهديتَ الثوابَ للرسولِ ﷺ فها زِدتَ عَلَى أَنْ حرمتَ نفسَكَ مِنْهُ فقطْ، والرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ مُستغنٍ عَن تلك الهَدِيَّة بها يأتيهِ من أجرِها عند اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

أما الوجه الثاني من كون هَذَا الأمرِ غيرَ مشروعٍ فلأن الصَّحَابَة رَضَالِلَهُ عَنْهُ وهم بلا ريبٍ يُحِبُّون النَّبِيَّ عَلَيْهِ أكثرَ مِن مَحَبَّتِنا له، وهم بلا ريبٍ أشدُّ حرصًا مِنَّا عَلَى الخيرِ، ما كَانَ أحدُ منهم يفعلُ العبادةَ ويُهدِي ثَوَابَها إلى رسولِ اللهِ عَلَيْهِ.

وقد ذُكِر أن أوَّل مَن فعل ذَلِكَ أحدُ أهلِ العلمِ فِي القرنِ الرابعِ الهِجريِّ، وَعَلَى هَذَا فيكون هَذَا الأمرُ من الأمورِ المبتدَعة، وَهُوَ إهداءُ ثوابِ الأعمالِ الصالحةِ إلى الرَّسُولِ عَلَيْةٍ.

-6

(٢١٦١) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ إهداءِ ثوابِ القرآنِ إلى رُوحِ الميِّتِ، وكيفَ نُوَجِّهُ مَنْ قالَ بجوازِه مِنْ أَهْل السُّنةِ؟

الْجَوَابُ: هَذَا سؤالٌ مُهِمٌّ وجيِّدٌ: هل إِذا قَرَأْنا القرآنَ بنيةِ أنَّ ثوابَه لفلانٍ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره، وخلافته في أهله بخير، رقم (١٨٩٣).

الميتِ؛ هل يَنْتَفِعُ بهذا أَوْ لا؟ هَذِهِ واحدةٌ، وكيفَ نُجِيبُ مَنْ قالَ إِنَّه يَنْفَعُه، ونقولُ جوابًا عليه: أَوَّلًا -يا إخواني- تَعْلَمُونَ أَنَّ الميتَ إِذَا ماتَ انْقَطَعَ عملُه؛ ولذلكَ يَجِبُ علينا أَنْ نُبَادِرَ الوقتَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِينَا الموتُ وأَنْ نَعْمَلَ، «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ؛ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ اللهِ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ؛ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: أَوْ ولدٍ صالحٍ يَعْتَمِرُ له، أَوْ ولدٍ صالحٍ يَصُومُ يَقْرَأُ القرآنَ له، أَوْ ولدٍ صالحٍ يَعْتَمِرُ له، أَوْ ولدٍ صالحٍ يَصُومُ عنه أَوْ ولدٍ صالحٍ يَعْتَمِرُ له، أَوْ ولدٍ صالحٍ يَشُومُ عَنه أَوْ ولدٍ صالحٍ يَعْتَمِرُ له، أَوْ ولا مِن اللهِ وَسَلَّمَ: «أَوْ وَلدٍ صالحٍ يَصُومُ عَنه؟! كلُّ هَذَا لم يَقُلُه، بَلْ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «أَوْ وَلدٍ صالحٍ يَدْعُو وَاللهِ، ثمَّ واللهِ، ثمَّ واللهِ لاَ أَجِدُ أَحدًا، ولا أَعْلَمُ أَحدًا أَنْصَحَ للخَلْقِ مِنْ رسولِ اللهِ وَاللهِ، ثمَّ واللهِ، ثمَّ واللهِ لاَ أَجِدُ أَحدًا، ولا أَعْلَمُ أَحدًا أَنْصَحَ للخَلْقِ مِنْ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولو كَانَ العملُ للمَيِّتِ أَفْضَلَ مِنَ الدعاءِ له؛ لَذَلَ عَلَيْهِ الرسولُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولو كَانَ العملُ للمَيِّتِ أَفْضَلَ مِنَ الدعاءِ له؛ لَذَلَ عَلَيْهِ الرسولُ عَلَيْهِ آلرسولُ عَلَيْهِ آلمَا مَا لَكُوا هَذِهِ الحقيقة .

إذن؛ لَو قَالَ قائلٌ: أَيُّهُما أفضلُ: أَنْ أَدْعُوَ لأَبِي وأُمِّي، أَوْ أَنْ آتِيَ بعمرةٍ لهما؟ أَيُّهُما أفضلُ؟ الدعاءَ يا إخواني الدعاءَ، هَذِهِ واحدةٌ، إذن المطلوبُ منَّا بالنسبةِ لأمواتِنَا أَنْ نَدْعُوَ لِهُمْ.

لكِنْ وردتِ السُّنةُ بجوازِ أشياءَ عَنِ الميتِ كالصدقةِ وذلكَ فيها رُوِيَ عنْ سعدِ ابنِ عُبادَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنه أَتَى إلى رسولِ اللهِ عَلَيْهُ وأَخْبَرَهُ أَنَّ أُمَّه ماتت، وأنَّ عندَه مِخْرَافًا ابنِ عُبادَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنه أَتَى إلى رسولِ اللهِ عَلَيْهُ وأخْبَرَهُ أَنَّ أُمَّه ماتت، وأنَّ عنده مِخْرَافًا ابنِ عُبادَةً رَضَالِهُ عَنه أَنه وأَناه رجلٌ وقالَ يا رسولَ، إنَّ العني بستانًا - أَفَأَتَصَدَّقُ به عنها؟ قال: «نَعَمْ»(٢)، وأتاه رجلٌ وقالَ يا رسولَ، إنَّ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله عن أمي فهو جائز، وإن لم يبين لمن ذلك، رقم (٢٦٠٥).

أُمِّي احْتُبِسَتْ نَفْسُها وأَظُنُّها لَو تكلمتْ لَتَصَدَّقَتْ، أَفَأَتَصَدَّقُ عنها؟ قال: «نَعَمْ» (۱)، الصدقة أَقَرَّها الرسولُ عَلَيْهِ الصَّدَةُ وَالسَّلَامُ؛ ولكِنْ هلْ قالَ أَيُّها الناسُ تَصَدَّقُوا عنْ أمواتِكُمْ؟! لا، لم يَقُلْ ذلك، وهناكَ فَرْقٌ بينَ أَنْ تكونَ الصدقة عَنِ الميتِ سُنة، وأَنْ تكونَ الصدقة عَنِ الميتِ سُنة، وأَنْ تكونَ جائزة، فالرسولُ لم يُنكِرْها، لكِنْ لم يَأْمُرْ بها، فها الذي أَرْشَدَ إليه الرسولُ؟ أَرْشَدَ إلى الدعاءِ، وهذه واحدة .

أمَّا قراءةُ القرآنِ؛ فقدِ اختلفَ فِيهَا العلماءُ هلْ تَصِلُ الميتَ أوْ لا؟ وأنا أَقُولُ لَكُمْ: قراءةُ القرآنِ بالأُجْرَةِ لَا تَصِلُ إلى الميتِ قَطْعًا، يعنى لَو أَتَيْنَا بقارئِ يَقْرَأُ خَتْمَةً، فقالَ لنا: كَمْ تُعْطُونَنِي؟ قُلْنَا: عشرينَ ريالًا، فهلْ يُوافِقُ أو لَا يُوافِقُ؟ نظن أنه سيقول قليلة، ولو قُلْنَا له: خُذْ ثلاثينَ، ويَصِلُ بنا الحالُ إلى أَنْ نُعْطِيَه مئةَ ريالٍ، فوافَقَ عَلَى المئةِ ريالِ؛ هل لهذا القارئِ مِنْ أَجْرِ؟ لَيْسَ لَهُ أَجْرٌ، القارئُ اسْتَعَجَل أَجْرَه عندما قالَ مئةَ ريالٍ، إذن؛ ليسَ لَهُ أَجْرٌ، وإذا لم يَكُنْ لَهُ أجرٌ هل يَنْتَفِعُ الميتُ بهذا؟ لَا يَنْتَفِعُ، وأَشْكُو إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ جَهْلَ كثيرِ مِنْ إخوانِنا المسلمينَ إذا مَاتَ الميتُ وَضَعُوا سُرَادِقَ -كراسيَّ وأنوارًا وقارئًا يَقْرَأُ- فكمْ يأخذُ هَذَا القارئُ؟ يَأْخُذُ أَلْفَ رِيالٍ، ومِنْ أينَ تأتي الألْفُ ريالٍ؟ مِنْ تَرِكَةِ الميتِ، ورُبَّها يكونُ لهذا الميتِ قُصَّرٌ فيَأْكُلُونَ أموالَهُمْ أموالَ هؤلاءِ القُصِّرِ؛ لأنَّ الميتَ مِنْ يومِ تَطْلُعُ رُوحُه يَنْتَقِلُ مالُه إلى وَرَثَتِه، سبحانَ اللهِ قَبْلَ أَنْ يُغَسَّلَ ينتقلُ مالُه إلى الورثةِ؛ لكِنِ الدَّيْنُ والوصيةُ مُقَدَّمَيْنِ، فانْتَبَهُوا لذلكَ، إذن هَذَا خَسِرْنا عَلَى قِراءَتِه مالًا ولم نَكْسِبْ أَجْرًا، ولم يَنْتَفِعِ الميتُ بذلكَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغتة، رقم (١٣٢٢)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم (١٠٠٤).

أمَّا القراءةُ التي يقرَأُها الإنسانُ تَبَرُّعًا؛ حيثُ إنَّه يقرأُ بنيةِ أنْ يكونَ ثوابُ القراءةِ لوالِدَيْهِ، فهذِهِ اختلفَ فِيهَا العلماءُ رَحَهُمُ اللهُ فَأَنْكَرَها بعضُ أَهْلِ العلمِ، وقالوا: لا يُمْكِنُ أَنْ يَصِلَ الميتَ شيءٌ مِنْ ذلكَ؛ لأنَّ الذي وَرَدَتْ به السُّنةُ إنَّما هي الأعمالُ الماليةُ، وهي الصدقةُ، أمَّا غيرُ الماليةِ فَلا تَنْفَعُه؛ لِقَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلإِنسَانِ المَّاليةِ مَا سَعَى ﴾ [النجم: ٣٩]، لكِنْ لكما وردتِ السُّنةُ بجوازِ الصدقةِ فيجِبُ علينا أنْ نَقْتَصِرَ عَلَى ما وَرَدَ فَقَطْ، والباقِي لَا يَصِحُ.

وقالَ بَعْضُ أَهْلِ العلمِ: إنَّما وردتِ السُّنةُ بقضايا أعيانٍ، ولا نَدْرِي لَو أَنَّ أَحَدًا قَرَأً وجعلَ ثوابَ القراءةِ للمَيِّتِ وسَأَلَ الرسولَ؛ لَا نَدْرِي هل يَمْنَعُه أو لَا يَمْنَعُه، وقضايا الأعيانِ لَا تُعَدُّ للتخصيصِ، فيُقَاسُ عَلَى الصدقةِ الأعمالُ البدنيةُ. والمسألةُ عندي فِيهَا تَرَدُّذُ، لَكِنِّي لَا أَحْمَدُ أولئكَ القومَ الذين يَجْعَلُونَ غالِبَ أعمالِهِمْ لأمواجِمْ.

(٢١٦٢) السُّوَّالُ: يُوجَدُ لدينا عاداتٌ منها: أنَّه إِذا ماتَ الميتُ فإنَّ أَهْلَه يَدْفَعُونَ لرَجُلٍ نُقُودًا لِيَقْرَأَ عَلَيْهِ مُصْحَفًا فَوْقَ قَبْرِه أو فِي بَيْتِه، فها الحُكْمُ؟

الجَوَابُ: هَذَا مِنَ المُنْكَرِ ومِنْ أَكْلِ المالِ بالباطلِ، وَهُوَ مُحُرَّمٌ ولا يجوزُ، لَا سِيَّا إِذَا كَانْتِ الدراهمُ مِنَ التَّرِكَةِ التي يَرِثُها قُصَّرٌ فِي عُقُولِهِمْ أُو فِي أَعَارِهِمْ فَإِنَّه أَكْلُ لَمَالِهِمْ بالباطلِ، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَلَا نَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِاللَّيِي هِي آحَسَنُ ﴾ لمالِهِمْ بالباطلِ، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَلَا نَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِاللَّهِمْ قراءةٌ مَرْدُودَةٌ [لانعام:١٥٢]، ثمَّ إِنَّ هَذِهِ القراءةَ التي قَرَأَهَا القارئُ مِنْ أَجْلِ الدراهمِ قراءةٌ مَرْدُودَةٌ ليسَ فِيهَا أَجْرٌ؛ بل هي مردودةٌ عَلَى صاحِبِهَا ولا يَقْبَلُها اللهُ عَنَّوَجَلً؛ لأنَّ كلَّ عملِ ليسَ فِيهَا أَجْرٌ؛ بل هي مردودةٌ عَلَى صاحِبِهَا ولا يَقْبَلُها اللهُ عَنَّوَجَلً؛ لأنَّ كلَّ عملِ

ويَبْقَى النظرُ فِي ما لَوْ قَرَأَ إِنسَانُ القرآنَ لَيِّتِ بِدُونِ أَجْرٍ، فَهِلَ هَذَا مِنَ الأَمُورِ الجَائزةِ أَو مِنَ الأَمُورِ المَمْوعةِ؟ يَرَى كثيرٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّه لَا يُشْرَعُ، ولا يَصِلُ ثُوابُ القراءةِ إلى الميِّت؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩].

ويرَى آخَرُونَ بأنَّ ثوابَ القراءةِ يَصِلُ إلى الميتِ؛ ولكِنَّه ليسَ مِنَ الأمورِ المشروعةِ؛ بَلْ هو مِنَ الأمورِ الجائزةِ، وأنَّ الدعاءَ للميتِ أَفْضَلُ مِنْ إهداءِ القُرَبِ الشروعةِ؛ بَلْ هو مِنَ الأمورِ الجائزةِ، وأنَّ الدعاءَ للميتِ أَفْضَلُ مِنْ إهداءِ القُرَبِ إليه، ويَسْتَدِلُّونَ لهذا بقولِ النَّبِيِّ عَلَيْ (إِذَا مَاتَ العَبْدُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثِ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ (١)، ولم يَقُلِ الرسولُ عَلَيْ أَو ولدٍ صالحٍ يَقْرَأُ له، أو يُصَلِّي له، أو يَطُوفُ له؛ بلْ قالَ: «أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ اللهِ فَعُلِمَ بهذا أَنَّ الدعاءَ للأمواتِ أَفْضَلُ مِنْ إهداءِ القُرَبِ إليهم، مع ذَلِكَ فإنَّ الراجحَ مَنْ أقوالِ أهلِ العلمِ أَنَّ الثوابَ يَصِلُ إليهم؛ ولكِنَّه ليسَ مِنَ الأمورِ التي تُطْلَبُ مِنَ المرء؛ بَلِ المرءُ يُطْلَبُ مِنْ أَقوالِ اللهِ عَزَقِجَلَّ: ﴿وَالَذِينَ اللهِ عَرَقَجَلَّ: ﴿وَالَذِينَ وَلا اللهِ عَرَقَجَلَ: ﴿وَالَذِينَ اللهِ عَرَقَجَلَ: ﴿وَالَذِينَ وَلا اللهِ عَرَقَجَلَ: ﴿وَالَذِينَ وَلا اللهِ عَرَقَجَلَ: ﴿وَالَذِينَ وَلا اللهِ عَرَقَجَلَ: ﴿وَالَذِينَ وَلا اللهِ عَرَقَجَلَ: ﴿ وَالَذِينَ وَلا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ كَرَبَا أَغْفِرْ لَنَا وَالْمِ وَلاَ اللهِ عَرَقَجَلَ: ﴿ وَالَذِينَ وَلا اللهِ عَرَقَجَلَ: ﴿ وَالَذِينَ وَلا اللهِ عَرَقَجَلَ: ﴿ وَالْمِينِ وَلا اللهِ عَرَقَجَلَ: ﴿ وَالْمَاكِ مِنْ وَلَا مَا مَلُهُ وَا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ كَرِينَا أَغْفِرْ لَنَا وَلِهُ إِنْ اللهِ عَرَقَتَ فِأَلِهِ مَا وَلَهُ وَلَا اللهِ عَرَقَتَ اللهِ عَرَقَعَلَ الْمَاكِ وَلا اللهِ عَرَقَتَكَ الْمَاكِ وَلا اللهِ عَرَقَتَلَ الْوَلِي اللهِ عَرَقَتَهُ اللهِ عَلَى المَاكِمُ وَلا اللهُ عَرَقَتَ المُورِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَرَقَتَهُ عَلَلِكُ اللهُ عَرَقَتَهُ اللهِ اللهِ اللهُ عَرَقَامِلُ المَالِقُولَ اللهُ عَرْهُ اللهُ عَرَقَتَهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَرَقَتَهُ اللهُ وَلَا اللهُ عَوْلَهُ اللهُ عَلَالَهُ عَلَى اللهُ عَلَالَكُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَالَهُ عَلَا اللهُ عَلَالَهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَا المَالِقَ اللهَ عَلَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

تَجْعَلَ فِي قُلُوبِنَا غِلَّا لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبُّنَاۤ إِنَّكَ رَءُوكٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر:١٠].

(٢١٦٣) السُّوَّالُ: امرأةٌ جاءتْ معْتَمِرةً مِنَ الرياضِ، ونَوَتِ العُمْرة، وحيث إنها سبق واعتَمَرَتْ، فقد خطر لها عند بداية الطَّوافِ أن تُهْدِي أجر هَذِهِ العُمرةِ لها اللهِ اللهِ اللهُ المُعَرةِ للمتوفِّى وما حكم مَنْ لوالِدِهَا المتوفِّى ولم يسبق لهُ العُمرة، فما حُكْمُ إهداءِ العُمرةِ للمتوفِّى وما حكم مَنْ ينوي الإهداء قبلَ بِدَايَةِ الطوافِ وليس مِنْ منطقةِ الإحرامِ وما حكم ثوابِ إهداء صدقةِ الطعام والشرابِ والمال للمتوفَّى ؟

الجَوَابُ: ذكر أهلُ العِلْمِ أن الإنسانَ الذي يُريدُ أن يُهْدِيَ الثوابَ إلى الميِّتِ لَهُ وَجْهانِ:

الوجه الأوَّل: أن يَنْوِيَ من أوَّلِ العملِ أن هَذَا العَمَلَ لفلانٍ، وهَذَا واضِحٌ، ومنه حديثُ ابن عبَّاسٍ رَضَّالِللهُ عَنْهُا أن النَّبِي ﷺ سمع رجلًا يقولُ: لبيكَ عَن شُبرمةً، فقال: «مَنْ شُبْرَمَةُ؟» قَالَ: أَخُ لِي، أو: قَرِيبٌ لِي. قالَ: «حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟» قال: لا حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟» قال: لا قالَ: «حُجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ» (۱).

فإذا لَبَّى الإنسانُ بالنَّسُكِ عَن شخصٍ من أوَّلِ الأمْرِ فهذا ظاهِرٌ أنه جائزٌ. والوجهُ الثَّانِي: أنه بعدَ أن ينتَهِيَ العَمَلُ أو فِي أثناءِ العمَلِ يقولُ: «اللَّهُمَّ ما جَعَلْتَ مِنْ ثوابٍ عَلَى هَذَا العمَلِ فاجْعَلْهُ لفُلانٍ»، وهذه الصورةُ أو هَذَا الوجه يعارِضُ فِيهِ بعْضُ الناسِ، ويقولون: إن الثَّوابَ إذا ثَبَتَ بالعمَلِ ثبتَ للعاملِ،

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الحج، باب الرجل يحج عن غيره، رقم (۱۸۱۱)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب الحج عن الميت، رقم (۲۹۰۳).

ولا يمْلِكُ العامِلُ أن يُحَوِّلَ الثوابَ إلى الذي جعَلَ له، بخِلافِ مَنْ قَصَدَ مِنْ أُوَّلِ الأمرِ أن العمَلَ للمَيِّتِ، فَإِنَّ هَذَا جائزٌ.

ولكن بعد هَذَا نقولُ: الأفضلُ للإنسانِ ألا يُهْدِي ثوابَ العمَلِ لغيرِهِ، لاَ النَّبِيَّ عَلَيْهُ لم يُرْشِدْ أُمَّتَهُ لذلك، بل قالَ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ اللهِ لَهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ لَهُ اللهُ اللهُ لَهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ لَلهُ لَهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

وأيضا أنت أيها الإنسانُ ستكُونُ محتَاجًا إلى العملِ فِي وقتٍ لَا تَقْدِرُ فِيهِ عَلَى العملِ فِي وقتٍ لَا تَقْدِرُ فِيهِ عَلَى العملِ، فدَع العمَلَ لنَفْسِكَ، واسأَلْ لموتَاكَ المغفرةَ والرَّحْمَةَ.

وهَذَا هو الأفضلُ وَهُوَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ السَلَفُ الصَالِحُ، ومع ذَلِكَ لَو أن إنسانًا تصَدَّقَ بشيءٍ ونواه لقَريبِهِ أو صَلَّى ونَواهُ لقَريبِهِ فَلا بأسَ، ولكن بشَرْطِ أن لا تكونَ الصلاةُ أو الصدَقَةُ واجِبَةً، فَإِنَّ كانتْ واجِبَةً فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أن ينْوِيَها الإنسانُ عَن نفْسِهِ.

(٢١٦٤) السُّوَّالُ: أريدُ أن أقومَ بأداءِ العُمْرَةِ لأبي المتوفَّى، فهل أستطيعُ فعلَها بعد أداءِ مناسكِ الحجِّ؟ ومن أين أُحرِم؟

الجَوَابُ: هَذَا يريد أن يعتمرَ بعد أداءِ المناسِك عَن أبيه الميت، فنقول له:

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

يا أخي، خيرُ الهَدْي هديُ محمدٍ ﷺ، وخيرُ النَّاسِ أصحابُه، ولم يَرِدْ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ولا عَن أصحابِه أنهم اعتمَروا بعد أداء مناسِكِ الحج؛ إلَّا قضيَّة عائشةَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا (١)، وهي قضيَّة خاصَّة؛ وذلك أن عائشةَ رَضَالِلَهُ عَنْهَا كانتُ قد قدِمتِ المَدِينَةَ محرِمةً بالعُمْرَة، تريد التمتُّع، والمتمتِّع يأتي بعُمْرَةٍ مُستقِلَّة ويحجِّ مستقِلً، ولكن الله تَعَالَى قدَّر عليها أن حاضتْ فِي مَوضِع يقالُ له: سَرِف، فدخل عليها النَّبِي ﷺ وهي تبكي، قَالَ: «مَا يُبْكِيكِ؟». قالت: إنها حاضتْ، فقَالَ لها: «إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ»، قَالَ هَذَا مُسَلِّيًا لها، ثُمَّ أمرها فأحرمتْ بالحجِّ، أي أدخلتِ الحجَّ عَلَى العُمْرَةِ، فصارت قارنةً، وفعلُ القارنِ كفعلِ المفرِدِ سواء بسواءٍ، فلمَّا انتهتْ قالت: يَا رَسُولَ اللهِ، يَرجِع النَّاس بحجِّ وعُمْرَةٍ وأرجِع بحجٍّ. فقَالَ لها: ﴿يَسَعُكِ طَوَافُكِ» بالبيت وبالصَّفَا والمَرْوَة «لَجِجِّكِ وَعُمْرَتِكِ»، فأبتْ إلا أن تعتمرَ، فأمر النَّبِيُّ عَلَيْةٍ أَخاها عبد الرحمن بنَ أبي بكرٍ رَضَالِتَهُ عَنْهَا أَن يَخْرِجَ جِهَا إِلَى التَّنْعِيم فتأتي بعُمْرَةٍ، فخرج بها إِلَى التَّنْعِيمِ وأتتْ بعُمْرَةٍ وَهُوَ معها، ولم يأتِ هُوَ بعُمْرَةٍ؛ لأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ معروفًا عند الصحابةِ رَضَالِلَّهُ عَنْهُمَ.

فنقول لأخينا هَذَا: لَا تأتِ بعُمْرَةٍ لأبيك، ويكفيك أن تُهدِيَ لأبيكَ ما أرشدكَ إليه نبيَّك محمد صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والَّذِي أرشد إليه الرَّسُول هو الدُّعَاء، قَالَ: ﴿إِذَا اللهِ نبيَّك محمد صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والَّذِي أرشد إليه الرَّسُول هو الدُّعَاء، قَالَ: ﴿إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ؛ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب: تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة، رقم (١٦٥١)، ومسلم: كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه، رقم (١٢١١).

صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(۱)، فادعُ لأبيك فِي الطوافِ، وفِي الصَّلاةِ، وبين الأذانِ والإقامةِ، أي فِي أوقاتِ الإجابةِ، وهَذَا خيرٌ لك من أن تأتي لَهُ بعُمْرَةٍ.

(٢١٦٥) السُّؤَالُ: ما هِيَ العباداتُ الَّتِي يُمكِن إهداؤها إِلَى الميتِ؟

الجَوَابُ: القولُ الراجِحُ أن جميعَ العباداتِ يمكن إهداؤها إِلَى الميتِ؛ كالحجّ، والصَّوْمِ، والصدقةِ، والإعتاقِ عنه، وقراءة القُرْآن له، والعُمْرَة، وغير ذلك، ولكن الَّذِي دَلَّت عَلَيْهِ السنَّة ألا تُهْدِيَ الأعهالَ الصالحة للأمواتِ؛ يعني أن ذَلِكَ ليسَ بمشروعٍ ولا مطلوبٍ من الإنسانِ أن يُهديَ العباداتِ إِلَى الأمواتِ وإن كَانَ جائزًا، وإنها المشروعُ أن يدعوَ لهم؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: "إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ وَإِنا المشروعُ أن يدعوَ لهم؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: "إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ").

وعلى هَذَا لَو جَاءَ إِنسانٌ يسألُ: هل الأفضلُ أن آتي بعمرةٍ لأبي أو الأفضل أن أدعوَ له؟ قُلْنَا: الأفضل أن تدعو له؛ لأنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي أرشدَ إليه النَّبِيُّ عَلَيْةٍ.

-692

(٢١٦٦) السُّؤَالُ: هل يجوزُ أن يعتَمِرَ بعدَ الحجِّ لوالِدَيْهِ المتَوَفَّيَيْنِ؟

الجَوَابُ: هُنَاكَ مسألةٌ أودٌ أن أُنبّه عليها، فبعضُ الناسِ يظُنُّونَ أن الإنسان إِذا تَصَدَّقَ عَن أبيهِ أو عَنْ أُمِّهِ، أو اعتَمَرَ عَن أبيهِ أو أُمِّهِ، أو صامَ عَن أبيهِ أو أُمِّهِ، أو صلَّى عَن أبيهِ أو أُمِّهِ، أو عَنْ أُمِّهِ، أو اعتَمَرَ عَن أبيهِ أو أُمِّهِ، أو صامَ عَن أبيهِ أو أُمِّهِ، أو صلَّى عَن أبيهِ أو أُمِّهِ، أن هَذَا أفضلُ ما يصنَعُونَهُ، ولكن الأمرَ ليسَ كذلِكَ، والأحسنُ من عَن أبيهِ أو أُمِّهِ، أن هَذَا أفضلُ ما يصنَعُونَهُ، ولكن الأمرَ ليسَ كذلِكَ، والأحسنُ من

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

هَذَا أَن تَدْعُوَ لِمُمْ؛ والدليلُ أَنَّ الرسولَ ﷺ قال: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِه، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ»(١).

ولم يقل: أوْ ولَدِ صالِحٍ يعتَمِرُ له، أو يتَصَدَّقُ عنْه، أو يُصَلِّي لَهُ. بل قالَ: «وَلَدِ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أن الإنسانَ ينْبَغِي أن يجعَلَ العمَلَ الصالحَ لنَفْسِهِ وَالدَّعَاء لوالِدَيْهِ، أما أن يقولَ: أريدُ أن أعتَمِرَ لأبِي، أريدُ أن أصُومَ لأبِي، أريدُ أن أصَلِي المَدُ أن أصَلِي المَدُ أن أصَلِي المَدُ أن أصَلِي المَدُ أن أصَلِي المَدَ أن أصَلَى لأبِي، فهذَا لَيْسَ مما أرْشَدَ إليه الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ.

-68A

(٢١٦٧) السُّؤَالُ: نَسْمَعُ الكثيرَ من الناسِ خاصَّةً كبارَ السِّنِّ أنهم إِذَا انْتَهَوْا من خَتْمِ القرآنِ أَهَدُوا ثوابَ ذلِكَ للمَيِّتِ مِنْ والدِ أو الدَةٍ أو أي قريبٍ، فهل هَذَا جائزٌ، وكذلك هل تَجوزُ الأضْحِيَّةُ عَن الميِّتِ والصدَقَةِ عنه، وما الجمْعُ بينَ ذلكَ وبين قولِهِ تعالى: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلإِنسَنِ إِلّا مَا سَعَى ﴾ [النجم: ٣٩]، وقولُهُ ﷺ: ﴿ إِذَا ماتَ العَبْدُ انقَطَعَ عَمَلُهُ إلا مِنْ ثَلاثٍ » (٢)، وليسَتِ الأُضْحِيَّةُ من هَذِهِ ؟

الجَوَابُ: ما كَانَ يَصْنَعُه الناسُ سابِقًا أنهم إِذَا أَكُثُوا القُرآنَ جَعَلُوا ثُوابَ الخَتْمَةِ لأُمِّهِمْ وآبائهِمْ وهكذا فَهذا لَا أَصْلَ لهُ، وقد ذَهَبَ كثيرٌ من العُلماءِ من الفقهاءِ وغيرِهِمْ إلى أن الثَّوابَ لَا يَصِلُ إلى الميِّتِ ولا ينتَفِعُ بِهِ، لأن اللهَ قالَ: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلَا مَا سَعَى ﴾ [النجم: ٣٩]، وهَذَا عَمَلٌ بَدَنِيٌّ يتَعَلَّقُ ببدنِ الإنسانِ، وقَدْ ذَهَبَ كثيرٌ من العلماءِ إلى أن الميِّتَ لَا ينتَفِعُ بالعمَلِ البَدَنِيُّ المُهْدَى إليه.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

⁽٢) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

أما العَمَلُ المالِي كالصَّدَقَةِ، فقد جاءَتْ السُّنَّةُ بأن الميِّتَ ينتَفِعُ بِهَا، فقد أَذِنَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لسَعْدِ بنِ عُبادَةَ أَن يتَصَدَّقَ بنَخْلِه لأُمِّه بعدَ موجها (۱)، وأَذِنَ للرَّجُلِ الذي قال: يا رَسُولَ اللهِ إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا، يَعْنِي: ماتَتْ بَغْتَةً، ولو تَكَلَّمَتْ لتَصَدَّقَتْ أَفاتَصَدَّقُ عنْهَا؟ قال: «نَعَمْ»(٢).

وأما الَّذِينَ يَقُولُونَ بأن العَمَلَ الصالِحَ يصِلُ إلى الميِّتِ ولو كانَ بَدَنِيًّا، فيقولُونُ: إن كونَ الإنسانِ إِذَا حَفِظَ فِي هذَا الشَّهْرِ المباركِ القُرآنِ أهدَاهُ لأبِيهِ وأُمَّهِ خطاً؛ لأنه هو محتَاجٌ أكثرُ من أبيهِ وأُمِّهِ، ورسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ هو المرْشِدُ هُذِهِ الأُمَّةِ، وَهُوَ المبَيِّنُ لها الطَّريقَ الصحيح، لما قال: "إِذَا مَاتَ الإِنسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»، ولم يَقُلْ: ولَدٌ صالِحٌ يَعْمَلُ له، مع أنَّ السِّياقَ سياقُ العَمَلِ، ومع ذلِكَ عَدَلَ عَدَلَ عَدَلَ عَدَلَ عَدَلَ عَدَلَ عَدَلَ اللَّعَالَ الدُّعاءِ فقالَ: "أَوْ وَلَدٍ صَالِح يَدْعُو لَهُ».

ولهذا لَو سألنا سائِلُ: أنا أُريدُ أن أتصَدَّقَ عَلَى أبِي أو أدْعُو له، أيهُما أفْضَلُ؟ قلنا: الدُّعاءُ لَهُ أفْضَلُ؛ لأن هَذَا هُو الَّذِي وجَّهَنَا إليهِ الرَّسولُ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أما أن أَحْرِمَ نَفْسِي من الصَّدَقَةِ، وكلَّمَا تصَدَّقْتُ أهدَيْتُ ثوابَهُ لأبِي وأُمِّي، وكلما خَتَمْتُ القرآنَ فهو لأبِي وأُمِّي، فهذا ليسَ هو الأمرُ الذي وَجَه إليه النَّبِيُّ عَلَيْهُ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله عن أمي فهو جائز، رقم (٢٧٥٦).

⁽٢) أخرَجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغتة، رقم (١٣٨٨)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم (٤٠٠٤).

(٢١٦٨) السُّؤَالُ: هلْ يجوزُ للشخصِ أن يطوفَ ويقولُ: «اللهُمَّ اجعلْ ثوابَ طوافي هَذَا لأَبِي أَوْ أُمِّي»، وجزاكمُ اللهُ خيرًا؟

الجَوَابُ: هذَا مَبنيٌ عَلَى إهداءِ القُربِ، وهلْ يجوزُ للإنسانِ أن ينويَ القيامَ عَن شخصٍ ميتٍ بقُربةٍ منَ القربِ؟ والجَوابُ: أنَّ ما جاءتْ بهِ السنةُ فَلا شكَّ بجوازِه، فَإِنَّ مما جَاءتْ بهِ السنةُ فَلا شكَّ بجوازِه، فَإِنَّ مما جَاءتْ بهِ السنةُ أن يصومَ الإنسانُ عَن ميتٍ ماتَ وعليهِ صيامٌ؛ لقولِ النَّبِيِّ فَإِنَّ مما حَانَ وَعليهِ صيامٌ؛ لقولِ النَّبِيِّ وَعَلَيْهِ صِيامٌ صامَ عَنْهُ وَلِيَّهُ اللهُ اللهِ وَلا فرقَ فِي ذلكَ بينَ صيامِ رمضانَ وصيامِ النذرِ، فلو ماتَ ميتُ وعليهِ أيامٌ من رمضانَ قلنا لِوَلِيِّهِ: يُستحبُّ لكَ أن تصومَ عنْ هَذَا الميتِ، والدليلُ قولُهُ عَلَيْهِ: "مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ".

فإن قالَ قائلٌ: هذَا فِي النَّذرِ وليسَ فِي صيامِ الفرضِ؟

فَالْجُوابُ: أَنْ هَذَا الْحَديثَ عَامٌ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ»، ولم يقلُ صيامُ النذرِ، ولو أرادَ النَّبِيُ عَلِيْهُ صيامَ النذرِ لبيَّنَهُ لأُمتِهِ.

ثم نقول: لَا يصحُّ حملُ الحديثِ عَلَى النذرِ لأنكَ لَو حملتَه عَلَى النذر لحملتَه عَلَى معنَى لَا يقعُ إلا نادرًا بالنسبة لصيامِ الفرضِ، فأيها أكثرُ أن يموتَ الإنسانُ وعليهِ صيامٌ مِن رمضانَ أو يموتَ وعليهِ صيامٌ نذرٍ؟ والجوابُ أن يموتَ وعليهِ صيامٌ من رمضانَ، فكيفَ نحملُ الحديثَ عَلَى المعنى النادرِ ونَدَعُ المعنى الكثيرَ؟.

ولهذَا فَلا شكَّ أَن هَذَا الحديثَ دالٌّ عَلَى أَنهُ يُصامُ عَن الميتِ ما كانَ واجبًا بأصلِ الشرعِ بسببٍ كالكفارةِ،

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، رقم (۱۹۵۲)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (۱۱٤۷).

وما كانَ واجبًا فِي النذرِ كالذي يَنذِرُ أن يصومَ يومينِ أو ثلاثةً مثلًا.

أما ما لَمْ تَرِدْ بهِ السنةُ منَ الأعمالِ الصالحةِ فقدِ اختلفَ العلماءُ فِي جواذِ إهدائِهَا إلى الميتِ، فمنهمْ مَن قالَ إنهُ جائزٌ، ومنهمْ مَن قالَ إنهُ ليسَ بجائزٍ، والراجحُ أنهُ جائزٌ، وأن جميعَ الأعمالِ الصالحةِ إذا نَوى الإنسانُ أن تكونَ للميتِ وهوَ مِنَ المسلمينَ فلا بأسَ بذلكَ.

ولكنْ لَو قالَ قائلٌ: هلْ هذَا مِنَ الأمورِ المشروعةِ التي ينبغِي للإنسانِ أن يَفعلَها، أَمْ هيَ منَ الأمورِ الجائزةِ المقبولةِ؟

قلنا: إنهُ منَ الأمورِ الجائزةِ المقبولةِ؛ بدليلِ أن رسولَ اللهِ عَلَيْهُ لم يأمرُ أُمتَه أن يَتطوَّعُوا بالعباداتِ ويجعلُوها للأمواتِ أبدًا، وغايةُ ما هنالكَ أَنْ وردَ الأمرُ بالشيءِ الواجبِ كالصيامِ الذي أشرنَا إليهِ قبلَ قليلٍ، أما التطوعُ فلمْ يأتِ عنْ رسولِ اللهِ عَلَيْ حديثٌ فِي أَنْ نتطوعَ بالعباداتِ لموتانا لا في الأضاحيِّ ولا في الصدقاتِ ولا في الصلاة ولا في قراءةِ القرآنِ ولا غيرِها، وغايةُ ما هنالكَ أنهُ جاءتْ قضايا معينةٌ سُئلَ فيها رسولُ اللهِ صَلَّاللَهُ عَيْدِوسَلَمَ هلْ يجوزُ ذلكَ فأباحهُ عَلَيْهِ الصَّلَامُ، مثل الرجلِ الذي قال: يا رسولَ اللهِ إن أُمي افْتُلِتَتْ نَفسُها وأظنُها لَو تكلمتْ لَتَصَدَّقَتْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ إن أُمي افْتُلِتَتْ نَفسُها وأظنُها لَو تكلمتْ لَتَصَدَّقَتْ مَن رسولِ اللهِ افاتَد هنا عَبادةَ رَضَالِيَهُ عَنهُ مِن رسولِ اللهِ افاتَد عَنهَ اللهُ عَلَى عَلَيْهَا مُن يعلِه اللهُ اللهُ أَمْ يتصدقُ بهِ لها، فأذِنَ لَهُ (١)، وأما أنهُ أمرَ اللهُ اللهُ أَمْ يتصدقُ بهِ لها، فأذِنَ لَهُ (١)، وأما أنهُ أمرَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغتة، رقم (۱۳۸۸)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم (۱۰۰٤).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله عن أمي فهو جائز، وإن لم يبين لمن ذلك، رقم (٢٧٥٦).

بذلكَ أمرًا عامًّا فلم يَرِدْ.

وبناءً عَلَى ذلكَ فإني أقولُ ومِن هذَا المكانِ: إن دعاءَ الإنسانِ لأمواتِه أفضلُ مِن إهداءِ القُربِ أي العباداتِ، فكونُكَ تدعو للميتِ أفضلُ من أن تتصدقَ لهُ، وأفضلُ مِن أن تطوفَ لهُ، وأفضلُ من أنْ تعتمرَ لهُ؛ لأن هذَا هوَ الذي أرشدَ إليهِ رسولُ اللهِ عَلَيْهُ حيثُ قَالَ: «إِذَا مَاتَ الإِنسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلّا مِنْ ثَلَاثَةٍ، إِلّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أو عِلْمٍ يُنتَفَعُ بِهِ، أوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُولَهُ»(١).

ومنَ العَجِبِ أَن كثيرًا منَ الناسِ ولا سيا فِي شهرِ رمضانَ يقرأُ القرآنَ عدةَ مراتٍ، كلُّ ختمةٍ يَجعلُها لواحدٍ مِن أمواتِهِ ولا يأتي بواحدةٍ لنفسِه، ولا شكَّ أن هَذَا عملٌ مخالفٌ لها كانَ عليهِ سلفُنا الصالح، فلم يكنِ السلفُ الصالحُ يعتادونَ مثلَ هذَا.

وأنتَ يا أخي سَتفتقدُ إلى الأعمالِ الصالحةِ، وستتمنَّى أن يكونَ فِي صحيفةِ حسناتِكَ زيادةُ حسنةٍ واحدةٍ فافعلْ ما أرشدكَ إليهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ من الدعاءِ لأمواتِك واجعلِ العباداتِ لنفسِك، ولا تُعَدُّ بذلكَ عاقًا ولا بقاطع رحم.

-599

(٢١٦٩) السُّؤَالُ: هل يُشرعُ إهداءُ ثوابِ العباداتِ كالصلاةِ والصومِ وقراءةِ القرآنِ للأمواتِ؟ وما الضابطُ فِي ذلك؟

الجَوَابُ: لَا يُشرعُ للإنسانِ أن يهدي العباداتِ للأمواتِ، بمعنى أننا لا نطلبُ من الإنسانِ أن يصلي لأبيه، أو يصومَ لأبيهِ، أو يتصدقَ لأبيهِ أو لأمهِ، أو ما أشبهَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الهبات، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

ذلك، يعني ما نقول: افعل كذا؛ ولا نقولُ هَذَا لأنَّ نبينًا محمدًا ﷺ وهوَ الناصحُ الأمينُ لم يقلْ لأمته: افعلوا لأمواتِكم كذا وكذا، فها قال: صُوموا عنهم، ولا صَلُّوا عنهم، ولا صَلُّوا عنهم، ولا تَصَدَّقُوا عنهم، وإنها قال فِي الشيء الواجب: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيَّهُ»(۱).

وفي الحجِّ أيضًا قالَ للمرأةِ التي استأذنتهُ أنْ تحجَّ لأمها التي نذرتْ ولَمْ تحجَّ حَتَّى ماتتْ قال: «نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا» (٢) ، لكن في التطوع لم يأمرِ النَّبِيُ عَنِهَا الله أدن؛ فقد استأذنهُ سعدُ بن عُبادةَ رَضَالِلهُ عَنْهُ وهو سيدُ الخورجِ، وسعدُ بن معاذٍ سيدُ الأوسِ، وهما قبيلتانِ عظيمتانِ من الأنصارِ، اللهمَّ احشرنا معهمْ يا ربَّ العالمينَ - سعد بن عبادة كَانَ لَهُ مِحْرَافٌ - وهو البُستان فاستأذنَ النَّبِيَ عَلَيْهُ أن يتصدقَ به عَن أمهِ، فأذنَ له، فتصدقَ به عنها (٢). هَذَا واحدٌ.

ثانيًا: حديث آخر جاءه رجل وقال: إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا، وَأَظُنَّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»(١).

فهنا استؤذنَ فأذنَ، لكن لم يأمر، بل أشار عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ إلى أن الأرجح

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، رقم (۱۹۵۲)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (۱۱٤۷).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب الحج والنذور عن الميت، والرجل يجج عن المرأة، رقم (١٨٥٢).

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله عن أمي فهو جائز، وإن لم يبين لمن ذلك، رقم (٢٧٥٦).

⁽٤) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موت البغتة، رقم (١٣٨٨)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم (٤٠٠١)، وابن الجارود في المنتقى (ص:٢٣٨، رقم ٩٤٩).

ألا تعمل لوالديك، وألا تتصدق عليهم.

وقد أكونُ قد أتيتُ لكمْ بعجيب، لكن ليسَ عجيبًا إِذا كانَ هَذَا هو السَّنةَ، فغي الحديثِ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ» يعني: شَيء يتصدقُ به فِي حياتِه ويجري ثوابُه له؛ كحفرِ بئرٍ وما أشبة ذلك، «أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدِ صَالِحٍ حياتِه ويجري ثوابُه له؛ كحفرِ بئرٍ وما أشبة ذلك، «أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدِ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» (۱)، ولم يقل: يتصدقُ له، مع أن سياقَ الحديثِ فِي الأعمالِ، فعدلَ عَن العملِ للأبِ الميتِ إلى الدعاءِ لهُ.

فيا إخواني دعونا نسترشدُ بإرشادِ النَّبِي عَلَيْكُم، فآباؤُنا وأمهاتُنا الأمواتُ ندعو لهم، واللهِ لَو قبل اللهُ دعوةً لسعد بها فِي الدنيا والآخرة، فإذا قلت: اللهم اغفر لأبي وأمي فغفرَ لهما فهذ السعادة، وهَذَا هو الذي أرشدَ إليه الرسول عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ،، فدعونا نسترشدُ بإرشادِ الرسول، وما نأخذ المسألة بالعاطفة والتقليد.

والآن كثيرٌ من الناس يظن أنه يتصدقُ بريال واحد لأبيه أو أمه الميتين أفضل مما لَو قال: اللهم إني أسألكَ أن تسكنَ أبي وأمي جناتِ النعيم، والأفضل هو الثاني؛ لأنه هو الذي دلَّنا عَلَيْهِ رسولُ الله ﷺ.



(٢١٧٠) الشُّؤَالُ: ما حكمُ الطوافِ عَن الوالِدِ الحَيِّ والميتِ كذلك؟ الجَوَابُ: أقولُ -أيها الإخوة-: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ أَنصَحُ الحَلْقِ للخَوْابُ: أقولُ -أيها الإخوة-: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ أَنصَحُ الحَلْقِ للخَلْقِ، لم يُرشِدِ الأُمَّة إلى أَنْ يتَعَبَّدُوا لأحْيَاثِهِمْ، أو أَمْوَاتِهِمْ، وإنها أَرْشَدَ الأُمَّة إلى للخَلْقِ، لم يُرشِدِ الأُمَّة إلى أَنْ يتَعَبَّدُوا لأحْيَاثِهِمْ، أو أَمْوَاتِهِمْ، وإنها أَرْشَدَ الأُمَّة إلى

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

أَنْ يَدْعُوا لأمواتِهِمْ وأَحْيائِهِمْ، قالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَا مِنْ ثَلَاثَةِ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُولَهُ (())، ولم يَقُلْ: اللهِ مَالِحٍ يَدْعُولَهُ (ا)، بل قالَ: "أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَقُلْ: «أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يعْمَلُ لَهُ، يقْرَأُ لَهُ، يُصَلِّي لَهُ، يصومُ لَهُ »، بل قالَ: "أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يعْمَلُ لَهُ عَمَلُ اللهَ يَعْمَلُ لَهُ عَمَلُه ، ولو كَانَ العَمَلُ عما يُطْلَبُ مِن يَدْعُولَهُ »، مع أنه إذا ماتَ الإنسانُ انقَطَعَ عمَلُه، ولو كَانَ العَمَلُ عما يُطْلَبُ مِن الإنسانِ أَنْ يَعْمَلَ للمَيِّتِ أو للحَيِّ، لقالَ: أو ولَدٌ صالحٌ يعمَلُ له، ليكونَ المستثنى مِن جُنسِ المستثنى مِنْهُ، فالدُّعاءُ للحَيِّ أو للمَيِّتِ أفضَلُ مِن أن تَجْعَلَ لَهُ شَيْنًا من عِبَادَاتِ لنَفْسِكَ، والله الموفِّقُ.

-620-

(٢١٧١) السُّؤَالُ: ما أفضَلُ الأعمالِ الصالِحَةِ التي ينتَفِعُ بها الميِّتُ بعدَ موتِهِ مِنْ تلاوَةٍ للقُرآنِ وعُمْرَةٍ، ومثل ذلك؟

الجَوَابُ: أحسنُ ما يَنْتَفِعُ به الميِّتُ بعد موتِهِ هو الدُّعاءُ، فعليكَ بالدُّعاءِ للأمواتِ، واجعلِ الأعمال الصالحة لنفْسِك؛ لأنه سيأتِي يومٌ مِن الدَّهْ ِ تكونُ أنت محتَاجًا إلى العَمَلِ، وإني أسألكُمْ يا إخواني: مَن أعلَمُ الناسِ بشريعةِ الله؟ إنه محمَّدٌ عَلَيْهُ، ومَن أصدَقُ الحَلقِ قَوْلا؟ إنه محمَّدٌ عَلَيْهُ، ومَن أصدَقُ الحَلقِ قَوْلا؟ إنه محمَّدٌ عَلَيْهُ، ومَن أصدَقُ الحَلقِ قَوْلا؟ إنه محمَّدٌ عَلَيْهُ، ومَن أَصْحَهُمْ تَعْبِيرًا؟ إنه محمَّدٌ عَلَيْهُ نحن متَّفِقُونَ عَلَى هَذَا.

إذن: اسْمَعْ كلامَ الرسولِ ﷺ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ»، الرسولُ يَتَحَدَّثُ هل للمَيِّتِ عمَلُ بعدَ موتِهِ قالَ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ يَتَحَدَّثُ هل للمَيِّتِ عمَلُ بعدَ موتِهِ قالَ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ فَعَلَهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمِ يُنْتَفَعُ بِهِ»(٢)، وهَذَا مِن فِعلِهِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الهبات، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١). (٢) انظر التخريج السابق.

صدَقَةٌ جارِيَةٌ: يعنِي رَجُلُ وقَفَ عقارًا للفُقراءِ، فهذِهِ صَدَقَةٌ جارِيَةٌ، أو حَفَرَ بئرًا يَسْتَسْقِي منْها الناسُ، فهذِهِ صدَقَةٌ جارِيَةٌ، أو بنى مسْجِدًا يُصَلِّي فِيهِ الناسُ ويتَعَبَّدُونَ فيه، فهذِهِ صدَقَةٌ جارِيَةٌ.

أَوْ عِلْمٌ يُنتَفَعُ بِهِ: فالذي علَّمَ هو الميِّتُ لَا عِيالُهُ، فهذا فِعل الميِّتِ، عِلْمٌ يُنتَفَعُ

(٢١٧٢) السُّؤَالُ: وَرَدَ فِي الحديثِ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»، فهل مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»، فهل المقْصُودُ الصدَقَةُ التي يُوصِي بها المَيِّتُ قَبْلَ موتِهِ بدَلالَةِ أَن بَقِيَّةَ الحديثِ تدُلُّ عَلَى أَنَّ المُعْمَلُ المُعْمَلُ المُلِّعِ، والعِلم فَهُو الأعمالَ الأَعْمالَ الأَعْمالَ الأَعْمالَ المُؤْدِ الصالِحِ، فهو مِن صُلْبِهِ، والعِلم فَهُو الذي ورَّثَهُ ؟ أفيدُونَا أثابَكُمُ اللهُ.

الجَوَابُ: الظاهِرُ أَن قولَهُ: "إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ" يعْني: من الميّتِ نفْسِهِ، وَلَيْسَ مَا يَجعَلُه أُولادُهُ لَهُ مِن بَعدِهِ؛ لأن ما يكونُ مِن الولَدِ بَيَّنَهُ النَّبِيُّ عَيَالِيَّهُ فِي قولِهِ: "أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ"، فالميِّتُ إِذَا كَانَ قَدْ أُوصَى بشيءٍ يكون صدَقَةً جارِيَةً، أَو أَوْقَفَ شيئًا يكونُ صدَقَةً جارِيَةً، فَإِنَّهُ ينتَفِعُ به بعدَ موتِهِ، وكذلك العِلم، فَإِنَّهُ مِن كُسْبِهِ، والولَدُ إِذَا يكونُ صدَقَةً جارِيَةً، فَإِنَّهُ مِن كُسْبِهِ، والولَدُ إِذَا يكونُ صدَقَةً جارِيَةً، فَإِنَّهُ ينتَفِعُ به بعدَ موتِهِ، وكذلك العِلم، فَإِنَّهُ مِن كُسْبِهِ، والولَدُ إِذَا يَعْمَلُ لَهُ، ولهذا لَو قِيلَ لنا: هل الأفضَلُ أَن أُصَلِّي رعْعَتِينِ لِي وأَدْعُو لوالِدِي فيهِما؟ قلنا: الأفضَلُ أَن تُصَلِّي ركْعَتَينِ لِي وأَدْعُو لوالِدِي فيهما؟ قلنا: الأفضَلُ أَن تُصَلِّي ركْعَتَينِ لِكَ، وتَدْعُو للوالِدِي فيهما؟ قلنا: الأفضَلُ أَن تُصلِّي ركْعَتَينِ لِكَ، وتَدْعُو للوالِدِ فيهما؟ قلنا: الأفضَلُ أَن تُصلِّي ركْعَتَينِ لِكَ، وتَدْعُو للوالِدِ فيهما؟ الأَن هَذَا هو ما أَرْشَدَ إليه النَّبِيُّ صَالَاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ.

(٢١٧٣) السُّؤَالُ: هل أصلي صَلَاة النافلة عَن الوالد؟

الجَوَابُ: صَلَاة النافلة عَن الوالد المتوفَّى جائزةٌ، ولكن الأفضل من الصَّلاة أن يَدْعُوَ له، فالدُّعاءَ لَهُ أفضل، واجعل الصَّلاةَ لك.

(٢١٧٤) الشُّؤَالُ: ما حُكم قراءةِ القُرْآنِ عَلَى أن يكون الثوابُ لأحدِ الموتَى؛ كالأبوينِ مثلًا؟

الجَوَابُ: هَذِهِ المسألة فِيهَا خِلاف بين العُلَمَاء؛ هل يجوز إهداء الأعمال البدنيَّة المَحْضَة للأموات أو لا، كقراءة القُرْآن.

فمنَ العُلَمَاء منْ يقولُ: إنَّ الميتَ لَا يَنتفعُ إِلَّا بَمَا جاءتْ بِهِ السنَّة فقطْ، ومَا عداهُ لَا ينتفعُ بِهِ، وعَلَى هَذَا فإذَا قرأتَ القُرْآنَ وأهديتَ ثوابَه لأبيكَ أو أُمكَ فإنهُ لا ينفعُهم، ولكنَّ الراجحَ أنَّ جميعَ الأعمالِ الصَّالِحةِ تنفعُ الميت، وما جاء في السُّنةِ فهوَ ثابتُ بالسُّنَةِ، ومَا لَمْ يأتِ بالسُّنةِ فإنَّه لا فرقَ بينهُ وبينَ مَا جاء في السُّنَةِ؛ لأنَّه عملَ عبادةً أهدى ثوابَها للميتِ.

ولكنْ هلْ ينتفعُ الميتُ بها يَقرؤهُ القارئُ فيها يسمونها أيَّامَ العزاءِ أَوْ لَا ينتفعُ؟ الجَوَابُ: لَا ينتفعُ، حتَّى عَلَى القولِ الراجحِ؛ لأنَّ هَذَا القارئ إنَّها يقرأُ بالفلوسِ، ومنْ أخذَ أجرًا عَلَى قراءتِه -أعني فلوسًا- فهذَا حَظُّهُ منْ قراءتِه، وليسَ في قراءتِه ثوابٌ، عَلَى أَنَّ أُخذَ هَذِهِ الفلوسِ مُحَرَّمٌ؛ لأنَّ هَذِهِ عبادةٌ بَدَنيةٌ خاصَّةٌ.

ثمَّ إنِّي أقولُ لإخوانِي الَّذِينَ تحملُهم العاطفةُ عَلَى أنْ يعملُوا العملَ بأمواتِهم؛

أقول: استرشِدوا بإرشادِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ؛ قالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ» يعني هُوَ يضعُها «أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»(۱) ، ولَمْ يقل: أوْ ولدٍ صالحٍ يَتَعَبَّدُ يضعُها «أَوْ يعملُ لهُ، مَعَ أن سِياقَ الحَدِيثِ فِي الأعمالِ، ومعَ ذلكَ عَدَلَ نبينا عَلَيْهُ عنِ العملِ إِلَى الدُّعاءِ، فالدُّعاءُ أفضلُ.

فَالِحَّ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ بِالدُّعاءِ أَنْ يَغْفَرَ لُوالدَيْكَ ولأَجدادِكَ وجَدَّاتكَ وعَمَّاتكَ وأعهامِكَ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فهَذَا أفضلُ منْ أَنْ تَتَصَدَّق لهمْ.



(٢١٧٥) السُّؤَالُ: هلْ قراءةُ القرآنِ عَلَى الميتِ تصلُ إليهِ؟

الجَوَابُ: فِي هَذَا خلافٌ بينَ العلماءِ، منهمْ منْ قالَ: إن الإنسانَ إذا قرأَ القرآنَ بنيةِ أن ثوابَه إلى الميتِ، وصلَ إليهِ، ومنهمْ منْ يُفرِّقُ بينَ ما إذا كانَ القارئُ مِن ذريةِ الميتِ أو لا، فَإِنَّ كانَ من ذريتهِ وصلَ إلى الميتِ، وإلا فلا، ومنهمْ منْ قالَ: إن قراءةَ القرآنِ لا تصلُ إلى الميتِ، لا منْ ذُريتِه ولا منْ غيرِه.

والدعاءُ للميتِ أفضلُ؛ لأنهُ هوَ الذي جاءتْ بهِ السُّنَّةُ، قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، وَعِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، وَوَلَدٍ صَالِح يَدْعُو لَهُ»(٢).

وعلى هذا، فإذا قالَ القائلُ: أيهما أبرُّ بوالدي الميتِ أو والدَتِي الميتةِ، أن أُخرجَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

⁽٢) انظر التخريج السابق.

إلى التنعيم وآتي للم العمرة، أم أدعو للما؟ قلنا إن الدعاء أبرُّ وأفضلُ وأنفعُ؛ لأن هَذَا هوَ الذي أرشدَ إليهِ النَّبِيُّ عَلَيْةً وتاللهِ ما أرشدَنا الرسولُ عَلَيْهُ إلى شيءٍ وهوَ يعلمُ أن غيرَهُ أفضلُ، أبدًا، نجزمُ بهذا جَزمنا بالشمسِ في رابعةِ النهارِ، وهلْ غابَ عن النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حينَ تحدثَ عَن عملِ الميتِ أن يعملَ الناسُ لهُ عملا؟ ما غابَ عنهُ، بلْ قالَ: «وَوَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُولَهُ».

ولذلك أحثُ إخواني إذا كانوا يريدونَ أن يَنفعُوا موتاهُم، فلْيدعوا لهمْ، هَذَا هوَ الذي جاءتْ بهِ السُّنَّةُ، وإن كانتِ السُّنَّةُ جاءتْ بإقرارِ المرءِ عَلَى الصدقةِ عنْ أمهِ، كما جاءَ فِي قصةِ الرجلِ الذي جاءَ إلى الرسولِ عَلَيْ وقالَ: «يا رَسُولَ اللهِ، إن أُمي افْتُلِتَتْ نَفْسُها، ولوْ تَكلمت لتصدقت، أَفاتصدَّقُ عَنْهَا؟ قالَ: «نَعَمْ»(۱).

وكان سعدُ بن عُبادةَ لهُ خِرُافٌ -يعني: حَائطًا- فاستأذنَ النَّبِيَ ﷺ أَن يجعلَهُ لأمهِ، فأذنَ لهُ، لكنْ هَذِهِ صدقةٌ ما هي عملُ بدنيٌّ محضٌ.

الخلاصةُ: قراءةُ القرآنِ للميتِ اختلفَ العلماءُ رَحِمَهُ اللهُ فِي وصولِ أَجرِهَا إلى الميتِ، وَعَلَى كلِّ حالٍ فالدعاءُ للميتِ أفضلُ منَ القراءةِ لهُ.

(٢١٧٦) السُّؤَالُ: ما أفضلُ الأعمالِ الصالحةِ التي يَنتفعُ بها الميتُ بعدَ موتِهِ منْ تلاوةِ قرآنٍ، وعمرةٍ، ونحوِ ذلكَ؟

الجَوَابُ: أحسنُ ما ينتفعُ بهِ الميتُ بعدَ موتهِ هوَ الدعاءُ، فعليكَ بالدعاءِ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغتة، رقم (۱۳۲۲)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم (۱۰۰٤).

للأمواتِ، ودعِ الأعمال الصالحة لنفسك؛ لأنهُ سيأتي يومٌ منَ الدهرِ تكونُ أنتَ مُحتاجًا للعملِ.

ودليلُ ذلكَ ما وردَ عنْ أعلمِ الناسِ بشريعة اللهِ محمدٍ عَلَيْهِ وأنصحِ الخلقِ للخلقِ وأصدقِ الخلقِ الناسِ بشريعة اللهِ محمدٍ عَلَيْهُ وأنصحِ الخلقِ للخلقِ وأصدقِ الخلقِ قَولًا وأفصحِهِم تعبيرًا حيثُ قالَ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ »(۱).

فالرسولُ ﷺ يتحدثُ: ما قالَ إن للميتِ عَمَلًا بعدَ موتِهِ، بلْ قالَ: "إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ ﴾ وهَذَا منْ فعلِ الإنسانِ حالَ حياتِهِ، فقولهُ ﷺ «صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ » كما لَو أَن رجلًا وقَفَ عَقارًا للفقراءِ، فهذهِ صدقةٌ جاريةٌ، أو حفرَ بئرًا يَستسقِي منها الناسُ، فهذهِ صدقةٌ جاريةٌ.

(٢١٧٧) السُّوَّالُ: الصَّدَقاتُ التي تكونُ عَنِ الأمواتِ، كطعامِ للفُقراءِ، أو توزيعِ الأموالِ بينهُمْ، هل ذَلِكَ يُعْتَبَرُ صَدَقَةً عَن الميِّتِ التي ينتَفِعُ بها صاحِبُها؟ الجَوَابُ: هَذَا لَا شَكَّ أنه من الصَّدَقَةِ عَلَى الميِّتِ التي ينتَفِعُ بها الميِّتُ، إنسانُ اطعَمَ طعامًا، أو تَصَدَّقَ بدراهِمَ عَلَى الفُقراءِ بعدَ موتِ أبيهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ ينْفَعُ الأب، ويحصُلُ لَهُ أَجْرُهُ، ويكونُ للابنِ أجرُ البِرِّ لَا أجرُ الصَّدَقَةِ المعَيَّنَةِ؛ لأن الابن اختار أن يكونَ أَجْرُ الصدقةِ لأبيهِ -مثلا - فيكونُ لَهُ أَجْرُ الإحسانِ فَقَط، وللذِي جعَلَ أن يكونَ أَجْرُ الصدقةِ لأبيهِ -مثلا - فيكونُ لَهُ أَجْرُ الإحسانِ فَقَط، وللذِي جعَلَ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

لَهُ النَّوابَ أَجِرُ النَّوابِ.

ولكن ليس هَذَا هُوَ الأفضَلُ، يعْنِي: أَنَّنَا لَا نَامُرُ الإِنسانَ أَن يتَصَدَّقَ عَن أُمِّهِ، أُو عَنْ أَبِيهِ، لكن لَو جاءَ يسألُنَا: أتجوزُ الصدقَةُ؟ قلنا: نَعَمْ. ودليلُ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ اللَّهِ اللهِ عَنْ أَبِيهِ، لكن لَو جاءَ يسألُنَا: أتجوزُ الصدقَةُ؟ قلنا: نَعَمْ. ودليلُ هَذَا أَنَّ النَّبِي عَلَيْ اللهُ عَنْ الأَبِ أَو الأُمِّ، بل أَشَارَ إلى أَنَّ الدُّعاءَ أَفضُلُ من ذلك، فقالَ صَلَقَةِ عَن الأَبِ أَو الأَمِّ، بل أَشَارَ إلى أَنَّ الدُّعاءَ أَفضُلُ من ذلك، فقالَ صَلَقَةٍ جَارِيَةٍ، صَلَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحِ يَدْعُو لَهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ ثَلَاثٍ: هَا مَاكَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحِ يَدْعُو لَهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

(٢١٧٨) السُّؤَالُ: وَالِدِي تُوُفِّيَ قبلَ شَهْرَيْنِ، وأنا الآنَ أَقُومُ بِعَمَلِ صدقةٍ له، وهي إفطارُ الصائِمِينَ، فهل مِنَ الأفضلِ أَنْ أَنْوِيَ بنَصِيبٍ لِي مِنَ الصدقةِ؟

الجَوَابُ: الأفضلُ لَكَ أَنْ تَدْعُوَ لوالِدِكَ، والصدقةُ اتْرُكُها لِنَفْسِكَ، والدليلُ عَمَلُهُ عَلَى هَذَا قولُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»، ولم يَقُلْ يَسَادُ فَولا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»، ولم يَقُلْ يَصَدَّقُوا له، فالأفضلُ لَكَ -يا أَخِي- أَنْ تَدْعُو لوالِدِكَ فِي الطوافِ فِي الصلاةِ فِي كلِّ مَا يُدْعَى به، وأمَّا الصدقةُ فدَعْهَا لنَفْسِكَ.

-69P

(٢١٧٩) السُّؤَالُ: هلْ يَجُوزُ أَنْ أُؤَدِّيَ عُمْرَةً عَنْ وَالِدِي أَوْ وَالِدَتِي الْمُتَوَقَّيَيْنِ؟ الجَوَابُ: إِذَا كَانَتْ عُمْرَةً مُسْتَقِلَّةً فَلا بَأْسَ، يعني أَنَّه أَتَى بالعمرةِ لِوَالِدِهِ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

أو أُمّه مِنْ بَلَدِه، وأمَّا أَنْ يُكَرِّرَ العمرةَ فِي سَفَرٍ واحدٍ لِأَبِيهِ أَو أُمّه أَو جَدَّه أَو جَدَّتِه فَهذا مِنَ البدعةِ؛ لأنّنا لَا نَعْلَمُ أَنَّ أحدًا فَعَلَهُ، ولو كَانَ هَذَا مِنَ الخيرِ لَفَعَلَهُ الصحابةُ وَخَالِيَةُ عَنْهُ، فلمّ اللهِ والحمدُ للهِ الأمورُ مُيسَّرَةٌ، وَخَالِيَةُ عَنْهُ، فلمّ اللهِ والحمدُ للهِ الأمورُ مُيسَّرَةٌ، الآنَ ينعمرةٍ لِوَالِدِهِ أو والِدَتِهِ مُسْتَقِلَّةٍ.

ومع ذلكَ أَقُولُ: الأفضلُ أَنْ يَدْعُوَ لوالِدَيْهِ، فالدعاءُ لِوَالِدَيْهِ أفضلُ مِنَ العمرةِ وَأَفْضَلُ مِنَ الصدقةِ، ودليلُ هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِح يَدْعُو لَهُ».

(٢١٨٠) السُّؤَالُ: رجلٌ اعتادَ فِي العشرِ الأواخرِ من رمضان أن يذبحَ كبشينِ ويَتَصَدَّق بهما، وينوي أن أجرَهما عَن والديْه المُتَوَفَّيَيْنِ، فَمَا حُكْم ذلك؟

الجَوَابُ: إِن كَانَ هَذَا الَّذِي يَذبحُ الكبشينِ فِي العشرِ الأواخرِ من رمضان، يَعتقِد أَن فِي الذبحِ نفسِه أجرًا، فهَذِهِ بدعةٌ؛ لِأَنّهُ إِذا اعتقدَ أَن فِي الذبحِ نفسِه أجرًا، فهَذِهِ بدعةٌ؛ لِأَنّهُ إِذا اعتقدَ أَن فِي الذبحِ نفسِه أجرًا، فهَذه فقد جعلَ هَذِهِ الأيامَ كأيامِ الأضحى الَّتِي يكونُ فِيهَا الأجرُ بذبحِ الذبائحِ، أما إِذا كَانَ يذبحُ هَذِهِ الذبائحَ يريد بذلك اللَّحم فقطْ، فهذَا لَا بَأْسَ به، أي: لَا بَأْسَ أَن يذبحُ الإِنْسَانُ الذبيحة أو الذبيحتينِ أو الثلاثَ حَسَبَ الحاجةِ؛ لِيُطْعِمَ المساكينَ ومَن يذبحَ الإِنْسَانُ الذبيحة أو الذبيحتينِ أو الثلاثَ حَسَبَ الحاجةِ؛ لِيُطْعِمَ المساكينَ ومَن يَذبحَ من الجيرانِ.

فالمسألةُ فِيهَا تفصيلٌ: ما الَّذِي أراد بالذبحِ؟ هل أراد أن الذبحَ هنا قُربة إِلَى اللهِ، فهَذَا لَا يَجُوز، بل هُوَ بدعة؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَقَرَّبُ إِلَى اللهِ بالذبحِ إلا فِي عيدِ الأضحى،

أو بالذبائحِ المشروعةِ كالعَقِيقة، والهَدْيِ، وما أَشْبَهَهُما. وأما إِذَا كَانَ يريد اللحمَ فقطْ، ولكن بدلًا من أن يشتريَ لحمًا مَذبوحًا اشترَى ذبيحةً وذبحها هُوَ بنفسِه، وفرَّق لحمها، فهَذَا لَا بَأْسَ به.

ح | سماع الميت للأحياء:

(٢١٨١) السُّوَّالُ: هل الميتُ يسمعُ الكلامَ؟

الجَوَابُ: نَعم الميتُ يسمعُ الكلامَ حَسَبَ ما جاءَ فِي السنَّة؛ ومن ذلكَ سَمَاعُ المشركينَ لكلامِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ حين أُلْقُوا فِي قَلِيبِ ووقفَ عليهم يُوَبِّخهم (١)، هَذَا واحدٌ.

ومنها أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أُخبرَ أَن الميتَ إِذَا دُفِنَ فَانصر فَ عَنْهُ أصحابُه فَإِنَّه يَسْمَعُ قَرْعَ نِعالِهم، وَهُوَ صوتٌ خفيٌّ ومع ذَلِكَ يسمعهُ (٢).

وكذلكَ ذكرَ ابنُ القَيِّم فِي كتابِ الرُّوحِ^(۱) أن الرجلَ إِذا مرَّ بقبرِ أخيهِ يَعرِفه فِي الدُّنيا فسلَّم عَلَيْهِ فإنَّه يردُّ عَلَيْهِ السَّلامَ، صَحَّحَهُ ابنُ عبدِ البَرِ^(۱)، وسكتَ عَنْهُ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، رقم (٢٨٧٤).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب: الميت يسمع خفق النعال، رقم (١٣٣٨)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، رقم (٢٨٧٠).

⁽٣) كتاب الروح لابن القيم (ص:٥).

⁽٤) الاستذكار لابن عبد البر (١/ ١٨٥) عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ مَرَّ بِقَبْرِ أَخِيهِ اللَّؤْمِنِ كَانَ يَعْرِفُهُ فِي الدُّنْيَا، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، إِلَّا عَرَفَهُ وَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ».

ابنُ القَيِّمِ فِي كتابِ الرُّوح، فالله أعلمُ، لكن لَيْسَ هُنَاكَ ما يَمنَع من سماعِ الأمواتِ، كما ذكرَ ذَلِكَ كثيرٌ من العُلَمَاء.

(٢١٨٢) السُّؤَالُ: هل يَعلمُ الميتُ إِذا حجَّ عنهُ أحدٌ، وما الدليلُ عَلَى ذلك؟ الجُوَابُ: إِذا حجَّ الإنسانُ عَن الميتِ أو تصدَّقَ عنهُ كَتَبَ اللهُ ذلكَ فِي حسناتِ الميتِ، أما كونُ الميتِ يعلمُ أو لَا يعلمُ فَلا أدري.

-680-

الطبُّ والرُّقى:

(٢١٨٣) السُّؤَالُ: يَدخلُ فِي تَركيبِ بعضِ الأدويةِ بعضُ الكُحول؛ بحَيث يُعرفُ بنسبةٍ منَ الرائحةِ والطَّعم، علمًا بأن جُرعةَ الدواءِ لَا تُسكرُ، فما الحكمُ؟

الجَوَابُ: ثبتَ عنِ النَّبِي عَلَيْ أنه قَالَ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» (١). ومعنَى ذلك إذا كَانَ الشرابُ إن أَكثَرتَ مِنْهُ سَكِرتَ، وإن أقللتَ مِنْهُ لم تُسكر، فَإِنّهُ يَكُونُ حَراما، والمُعتبرُ الشرابُ نفسُه لا الشاربُ؛ لأنَّ بعضَ الشاربينَ المدمِنين للخمر قَد يَشربُون كثيرًا ولا يَسكرون؛ لِأَنَّهُم اعتَادوا عَلَيْهِ، لكنِ الرسولُ عَلَيْهُ اعتبرَ الشرابَ دونَ الشاربِ، فالشرابُ إذا كانَ الكثيرُ مِنْهُ يُسكر؛ فَإِنَّ القليلَ مِنْهُ يُسكرُ أيضًا. وما أسكرَ مِنْهُ عَرَقٌ، والعَرَقُ مِكيال يَسعُ ستةَ عَشرَ صاعًا، فَمل ُ الكف مِنه حرامٌ.

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر، رقم (٣٦٨١)، والترمذي: أبواب الأشربة، باب ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام، رقم (١٨٦٥)، وقال حديث حسن غريب. والنسائي: كتاب الأشربة، باب تحريم كل شراب أسكر كثيره، رقم (٥٦٠٧)، وابن ماجه: كتاب الأشربة، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام، رقم (٣٣٩٢).

وهذه النُّقطة يُخطئ فِي فَهمها بعضُ الطلبة؛ لِأَنَّهُم يَظنونَ أَن مَعنى قَولِ الرسولِ عَيَنهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ هَمَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» أَن مَا اختلط به قليلٌ منَ الحَمْرِ فَهو حرامٌ، وليسَ الأمر كذلكَ، فَإِنَّ مَا اختلط به شيءٌ منَ الخمر، إذا كانَ هَذَا المختلِطُ أو هَذَا المخالِطُ لَا يُؤثرُ فِي المختلَطِ معه فَإِنَّهُ لَا أَثرَ لَهُ ولا حُكمَ له. فإذا قُدرَ مثلًا أن هَذِهِ الأَدوية فِيهَا نِسبةٌ منَ الكحولِ، ولكن هذِه النسبة ليسَ لها أثرٌ فِي الإسكارِ، فَإِنَّ هَذه الأَدوية لَا تَحرمُ بمجردِ أَن فِيهَا خَليطًا منَ الكحولِ؛ لأن الشيءَ النجسَ أو الشيءَ المحرمَ إذا اختلَط بالطاهرِ، أو اختلط المحرمُ بِما، ولم يَظهرْ لَهُ النجسَ أو الشيءَ المطاهرِ أو المباح.

-690)

(٢١٨٤) السُّؤَالُ: امرَأَةٌ مُصابةٌ بمَرضِ الصُّفارِ الكَبِديِّ، وعِندَ حَملِها الأوَّلِ تَعِبَت تَعَبًا شَديدًا وأُصيبَ طِفلُها في بِدايةِ وِلادَتِه، ولَكِنْ -ولله الحَمدُ- شُفِيَ مِنَ الصُّفارِ، ونَصَحَ الأطبَّاءُ بالتَّوَقُّفِ عَنِ الحَمْلِ حتَّى يَذَهَبَ المَرضُ، وذَلِك بَعدَ سَنتينِ أو ثَلاثِ سَنواتٍ، وقد نُصِحتُ بِأَخذِ اللولَبِ الَّذي يَمنَعُ الحَملَ مُؤقَّتًا لِهِذِه الفَترةِ، فا رَأَيْكَ في هَذا أثابَك الله؟

الجَوَابُ: نَرى أَنَّ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، فَإِذَا نَصَحَ الأَطِبَّاءُ بِالتَّوَقُّفِ عِنِ الحَمْلِ لُدَّةٍ مُ مُعَيَّنةٍ مِن أَجْلِ القَضاءِ عَلى هَذَا المَرضِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لا بَأْسَ بِهِ، وقَد ثَبَتَ أَنَّ الصَّحابة مَعَيَّنةٍ مِن أَجْلِ القَضاءِ عَلى هَذَا المَرضِ، فإنَّ ذَلِكَ لا بَأْسَ بِهِ، وقَد ثَبَتَ أَنَّ الصَّحابة وَضَالِيَهُ عَلَى المَائِهِم في عَهدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، والعَزْلُ مُحَاوَلةٌ لَمَنْعِ الحَمْلِ، وهُو أَنْ الرَّجُلَ إِذَا جَامَعَ أَهْلَهُ وأَرَادَ أَنْ يُنزِلَ نَزَعَ مِن أَهلِهِ، وأَنزَلَ خارِجَ المكانِ، وإذًا كَانَ هَذَا قَد فَعَلَه الصَّحابةُ فَهُوَ جَائِزٌ.



(٢١٨٥) السُّؤَالُ: مَا حكمُ الأدويةِ المنتشرةِ الآنَ، التي يَدخلُ فِي تَركيبِهَا الكُحول، ومِن المعرُوفِ أن الكُحُول أنواعٌ، ربها يَصلُ إلى أَربعَةَ عَشرَ نوعًا، فهلْ كلُّ هَذِه الأنواع مُسكرَةٌ؟ وهَل كلُّ مُسكرٍ نَجسٌ؟

الجَوَابُ: هذِه الأنواعُ التِي ذَكرتَها هَل كلَّها مُسكرةٌ أو لَا؟ ولكن النَّبِيَّ ﷺ وَيَقِهُ اللهُ وَلَكُن النَّبِيَ ﷺ أَلْعُولُ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ»(١). فإذَا كَانَ الشرَابُ إذَا أَكثرَ الإنسانُ مِنه أَسكَرَهُ، وإذا لم يُكثِرْ لم يُسكِره، صَار حَرامًا، ولا يَجوزُ تَعاطِيه، ويَجبُ اجتنابُه.

وأما قُولُ السائلِ: إِذَا كَانَ فِيهَا شَيءٌ مِنَ الكحول. فَإِنَّ الْمُسكِرَ إِذَا كَان يَسيرًا لَا يُؤثرُ عَلَى المُختَلَطَ مَعهُ، فَإِنَّهُ لَا حُكمَ له. وقد نصَّ عَلَى ذلكَ أهلُ العِلم، فقالُوا: إذا اختلَطَ الحَمرُ بشيءٍ، ولم يَظهرْ لَهُ أَثرٌ، لَا فِي الطَّعمِ، ولا فِي اللونِ، ولا فِي الرائحَةِ، فَإِنَّهُ لَا حُكمَ له، ويَبقَى الشيءُ مُباحًا.

ويَدلُّ لذلكَ مَا رُويَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ مِن قَولِه: «إِنَّ المَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» (٢)، إلا ما غَلبَ عَلَى طعمِه، أو لَونِه، أو رِيحه بنَجاسَةٍ تَحَدُثُ فيه.

ويَدلُّ علَى ذلكَ أيضًا النظرُ؛ فالأصلُ أن الأحكامَ مَربوطَةٌ بعِلاجها ومؤثراتِها، فإذَا لم تُوجِدِ العلَّة انتفى الحُكْمُ، وهَذَا أَمرٌ واضِحٌ. وأما سُؤالُه عنِ الحَمرِ هل هُو

⁽۱) أخرجه أبو داود: كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر، رقم (٣٦٨١)، والترمذي: أبواب الأشربة، باب ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام، رقم (١٨٦٥)، وقال حديث حسن غريب. والنسائي: كتاب الأشربة، باب تحريم كل شراب أسكر كثيره، رقم (٥٦٠٧)، وابن ماجه: كتاب الأشربة، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام، رقم (٣٣٩٢).

⁽٢) أخرجه أحمد (٣٥٨/١٧، رقم ١١٢٥٧)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب ما جاء في بئر بضاعة، رقم (٦٦)، والترمذي: أبواب الطهارة، باب ما جاء في أن الماء لا ينجسه شيء، رقم (٦٦)، والنسائي: كتاب المياه، باب ذكر بئر بضاعة، رقم (٣٢٦).

نَجسٌ أو لا، فالرَّاجحُ عِندي أن الحَمرَ ليسَ بنَجسٍ نَجاسةً حِسيةً، بمَعنَى أنه إذَا الحَملَ بيْتَبكَ أو ببكنكَ، لَا يَجبُ عَليكَ أن تطهُرَ منهُ، وإن كَانَ هُو مِن أخبثِ الأشياءِ من حَيثُ المعنَى، ولهذَا قَالَ الله عَنَهَجَلَّ: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِنَما الْخَنَرُ وَالْمَيْسِرُ الأشياءِ من حَيثُ المعنى، ولهذَا قَالَ الله عَنَهَ عَلَا اللهِ عَنهَ عَلَل اللهَيْسِرُ والأَزلامِ. ومِن المعلومِ أن هَذهِ فهو رجسٌ عَملي، ولهذا قُرِنَ بالأنصابِ والميسِرِ والأَزلامِ. ومِن المعلومِ أن هذهِ النَّلاثةَ ليسَتْ نجِسةَ العَينِ، بل هِي نجسةُ المعنى؛ لأنها عَملٌ خبيثٌ. فهذِه الآيةُ لا تَدلُّ عَلَى نجاسةِ معنويةً عملية، لا نَجاسةً عينيةً حسيةً وعملية، لا نَجاسةً عينيةً حسيةً وعلى هذا فإذَا لم يكنْ هُناكَ دليلٌ عَلَى نَجاستِه فإنَّ الأصلَ في عنينةً حسيةً، ولا يَلزمُ مِن تَحريمِ الشيءِ أن يَكونَ نَجسًا، كما هُوَ مَعلُومٌ؛ لأن النَّجاسةَ أخبثُ من الحُرمةِ، يَلزمُ من كُل نَجسٍ أن يَكونَ خَرامًا، ولا يَلزمُ مِن كُل نَجسٍ أن يَكونَ حَرامًا، ولا يَلزمُ مِن كُل مَا عَرامًا أن يَكونَ نَجسًا، كما هُو مَعلُومٌ؛ كأن حَرام أن يَكونَ نَجسًا.

فهذا الدخانُ مثلًا حَرامٌ، لَا يَجوزُ للمُسلمِ أَن يَشربَه لَما فِيه منَ الضررِ عَلَى جِسمِه، وعَلَى مالِه، وَعَلَى سُلوكِه فِي الغَالِب، ومعَ ذَلِكَ فالدُّخانُ طاهرٌ، لَو صَلَى الإنسانُ وَهُوَ حَاملٌ للدُّخانِ لَم تَبطُل صَلاتُه. وهذَا السُّمُّ حرامٌ، ومعَ ذلكَ فهوَ طَاهرٌ، ولَيسَ بنَجِس، فَلا يَلزمُ منَ التحرِيم النجَاسةُ.

وإذا كَانَ الأمرُ هكذَا، وأن الأصلَ الطهَارةُ إلا بدَليلٍ، فَنقولُ أيضًا: عِندنَا دليلٌ إيجابي لطَهارةِ الحَمرِ طَهارةً عَينيةً، ولأنه لها حُرِّمتِ الحَمرُ لم يأمرِ النَّبِيُ ﷺ وَلَيْ الْحَمرِ الْحَمرِ الْمَورِ النَّبِي ﷺ بغَسلِ بغَسلِ الأواني منها، ولها حُرِّمتْ لحومُ الحُمرِ -أي الحَمير - أمرَ النَّبِي ﷺ بغَسلِ الأواني مِنها، فدَلَّ ذلكَ عَلَى أن الخمرَ ليستْ بنَجسَة، وإلا لَزِمَ أن تُغسلَ الأواني مِنها.

ففي صَحيحِ مُسلم أنَّ رَجلًا أَتى إلى النَّبِيِّ عَلَيْهِ برَاوِيَةٍ مِن خَمر، بعدَ ما حرِّمتِ الحَمرُ، وأهدَاهَا إلى النَّبِيِّ عَلَيْهِ، وهُو لَا يَعلمُ أنها قَد حُرمت، فقالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «هلْ عَلِمتَ أَنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَهَا؟». ففك الرجلُ فمَ القِربة أو الرَّاويةِ، حَتَّى أراقَ الحَمرَ بحضرةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، وبالمكانِ الذِي يَطؤُه الناسُ بأقدامِهم، ولم يَأمرهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ بغسل الرَّاويةِ، ولا نهاهُ أن يُريقَه فيهَا تَطؤُه أقدامُ المسلِمينَ (۱).

فالأشياءُ النَّجسةُ لَا يَجوزُ إِراقتُها فيها تَطؤه أقدامُ المسلِمينَ، ولكِن هذا القَولَ لِيسَ قَولِي، فلَستُ أقولُ ذلكَ تَخفيفًا مِن شأنِ الحَمرِ، بل أقولُ إن الخمرَ هُو لَيسَ قَولِي، فلَستُ أقولُ ذلكَ تَخفيفًا مِن شأنِ الحَمرِ، بل أقولُ إن الخمرَ هُو أَمُّ الكَبائرِ، وإنه تجبُ عُقوبةٌ فاعلهٌ، وإنه إِذا جُلدَ أربعَ مراتٍ فَإِنَّهُ يَجوزُ لِولِي الأَمرِ أن يَقتلَه ويُعدِمَه، إِذا كَانَ الناسُ لَا يَنتهونَ بِدونِ ذلكَ، كما قالَ ذلكَ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمية رَحْمَهُ اللَّهُ، وهذا القولُ قولُ وَسطُّ: بينَ مَن يقولُ إنه إذا جُلدَ فَفي المرةِ الرابعةِ يَجبُ قتلُه. وبين من يقولُ إن هذا الحديثَ منسوخٌ. فالصحيحُ في هذهِ المسألةِ أن قتلَه راجعٌ إلى المصلحةِ، فإذا رأى وليُّ الأمرِ أن قتلَ مَن تكررَ مِنه شُربُ الخَمرِ، وجُلدَ عليه، أصلَحُ، فَإنَّهُ يُقتلُ لِيرتَدعَ الناسُ عَن أُم الخَبائثِ.



(٢١٨٦) السُّؤَالُ: مَا حُكُمُ شُربِ الدُّخَانِ: هَلَ هُو حَرَامٌ أَمْ مَكُرُوهٌ؟ الجَّوَابُ: الصَّحيحُ أَنَّ شُربَ الدُّخَانِ حَرَامٌ، لَمَا فيه مِن المَضرَّة على البَدنِ، وقد قالَ الله تَعالى: ﴿وَلَا نَقْتُلُوٓا أَنفُسَكُمُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء:٢٩].

ولما فيه مِن إضاعة المالِ، وقد قالَ الله تَعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا ٱلسُّفَهَاءَ أَمْوَلَكُمُ ٱلَّتِي

⁽١) صحيح مسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر، رقم (١٥٧٩).

جَعَلَ اللَّهُ لَكُرُ قِينَمًا ﴾ [النساء:٥].

وَلِنَهِيِ النَّبِيِّ عَلَيْ عَن إِضاعة المالِ^(۱)؛ ولِأَنَّه يُثَقِّل على شارِبِه العِباداتِ، ولاسيَّا الصِّيام؛ ولأنَّه يُكرِّه لشارِبِه مُجالَسة أهلِ الخيرِ والعِبادة؛ لأنَّه إذا جَلَسَ معهم فَسَوفَ يَمتَنِعُ عن التدخينِ فيَثقُلُ عليه مُصاحَبَتِهم، ولِأُمورٍ أُخرَى؛ فلِذَلك نَرى أَنَّ شُرْبَ الدخانِ حَرامٌ، وأَنَّ اللُّحرِمَ إذا شَرِبَه نَقُصَ نُسُكُه؛ لأنَّ الله تَعالى يقولُ: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِ كَ البقرة: ١٩٧].

والإِصرارُ على شُربِ الدُّخانِ -وإن كانَ الدُّخانُ مِن صَغائِرِ الذُّنوبِ- يُحوِّلُه إلى كَبِيرة على قاعِدة أَكثَرِ العُلَماءِ: أنَّ الإِصرارَ على الصَّغيرة يَجعَلُها كَبيرة.

-680-

(٢١٨٧) السُّؤَالُ: رَجُلُ أصابَهُ الله بمَرَضٍ أَدَّى بِهِ إلى الهَذَيانِ، وأصبَحَ يَتمَنَّى المَوتَ، وفي يَومٍ مِنَ الأيامِ رَمَى بِنَفْسِه مِنْ عِهارةٍ عالِيةٍ وماتَ، فها حُكمُه؟ وهَل يَجُوزُ تَغْسيلُه وتَكْفينُه والصَّلاةُ عَلَيهِ ودَفنُه في مَقابِرِ المُسلِمينَ؟

الجَوَابُ: هَذَا الرَّجُلُ قَتَلَ نَفْسَه، والقاتِلُ لنَفْسِهِ مُسلِمٌ، فيَجِبُ أَنْ يُغَسَّلَ ويُكَفَّنَ ويُصَلَّى عَلَيهِ ويُدفَنَ مَع المُسلِمينَ، ولكِنْ إذا رَأَى قاضي البَلَدِ أَو أَميرُ البَلَدِ أَو وَجِيهُ البَلَدِ أَن لا يُصَلِّى عَلَيهِ تَنكيلًا لِغَيرِه فلا بأسَ؛ لأنَّ النَّبِيَ ﷺ أُتِيَ إليه برَجُلٍ قَد قَتَلَ نَفْسَه فلم يُصَلِّ عليه وأَمَرَهم أَنْ يُصَلُّوا عَلَيه.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب ما ينهى عن إضاعة المال، رقم (٢٤٠٨)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات، وهو الامتناع من أداء حق لزمه، أو طلب ما لا يستحقه، رقم (٩٣٥)، من حديث المغيرة بن شعبة رَضَيَالِيَّهُ عَنهُ.

فالقاتِلُ لنَفسِهِ مُسلِمٌ، له ما للمُسلِمينَ إذا مات، ولَكِنْ سَوفَ يُعذَّبُ في نارِ جَهَنَّمَ بها قَتَلَ به نَفْسَه، والغَريبُ أنَّ الإنسانَ مِن جَهلِه يَستَجيرُ مِنَ الرَّمضاءِ بالناِر، فيقتُلُ نَفسَه ليَسلَمَ مِن عَذابِ الدُّنيا، ولَكِنَّه يُصابُ بِعَذابِ الآخِرةِ والعِياذُ بالله.

وأمَّا عن هَذيانِه: فلا نَدري هَل فَقَد عَقلَه أو لا، لَكِنْ في السُّؤالِ يَقولُ: إنَّ هَذا الرَّجُلَ كَانَ يَدعو عَلى نَفسِه بِالمَوتِ، والَّذي يَدعو عَلى نِفسِه بِالمَوتِ يَعني: أنَّه عاقِلٌ، يَشْعُرُ بها يَقولُ، ويَعْلَمُ ما يَقولُ، فإذا كَانَ الرَّجُلُ قَد بَلَغَ بِه الحَدُّ إلى أَنْ فَقَد عَقلَه وتمييزَه؛ فإنَّه لا إثْمَ عَليهِ؛ لأنَّه قَد رُفِعَ عَنهُ القَلَمُ.

-699-

(٢١٨٨) السُّؤَالُ: ما حُكمُ العزائم مِنَ القرآنِ وغَيرِه، وهيَ أُوراقٌ يُكتبُ عَليهَا بالزعفَرانِ آياتٌ وغَير ذلكَ؟ وهَل يَجوزُ القراءةُ عَلَى الماءِ ثُمَّ بيعهَا للناسِ؟

الجَوَابُ: أولًا يُسألُ عَن هذِه الطريقةِ: هَل هيَ مما فَعلَهُ السلفُ أَو لا؟ ثُمَّ مَن الذِي كَتَبهَا، فقد يَكونُ مِن أَشرِّ الناسِ، ثم قَد لَا يَكونُ فيهَا شفاء أيضًا، قد يَكونُ كَذبًا، أو قَد لَا يَكونُ فيها قُرآنٌ أصلًا. فَالأَولَى حرقُ هذِه الأمورِ، وأن يُقرأَ عَلَى المريض مُباشرةً.

-65P

(٢١٨٩) السُّؤَالُ: أُصِيبَ أخي بمرضِ الصَّرَع، فذهبنا إلى رجلٍ أعطانا خيطًا فيهِ عُقدة يزعُم أن فِيهَا آياتٍ وأذكارًا، فلمَّا لَبِسَها شُفِيَ، وأوصانا بِعَدَمِ حَلِّها، فها حُكْمُ ذلك؟

الجَوَابُ: نقولُ: إنَّ الشفاءَ الَّذِي حصلَ بهذه العُقدة لَا نستطيعُ أَن نُثْبِتَ أَنَّه

بِسَبَبِها، فقد يكونُ الشفاءُ منَ اللهِ وصارَ مُؤَجَّلًا بِعَقْدِ هَذِهِ العُقدة امتحانًا، فعَقْدُ العُقدة وأن تعاملُوه بالقرآنِ، العُقد اللهُ تعالى ألا يعيدَ عَلَيْهِ مَكروهًا.

— C

(٢١٩٠) السُّوَّالُ: ما هو حُكم كشفِ الرجلِ أمام المرأةِ الطبيبةِ، وكشفِ المرأةِ أمام الطبيبِ الرجُل؟

الجَوَابُ: يجوزُ للمرأةِ أن تعالجَ الرجلَ إِذا لم يوجدُ رجلٌ يعالِجُ الرجل؛ لأنَّ ذَلِكَ حاجةٌ، فإذا كَانَ هَذَا المريضُ حضرَ إلى المستشفَى ولم يجدُ رجلًا يقومُ بعلاجِه فَلا حرجَ أن تعالجه امرأةٌ، لكن بشرطِ ألا تخلوَ به؛ لأنَّ خَلْوةَ المرأةِ بالرجلِ مُحرَّم؛ لقولِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» (١)، وقال: «إيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ». قالوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ الحَمْوُ (٢)؟ قَالَ: «الحَمْوُ المُوتُ» (١).

فلا يجوزُ للرجلِ أن يخلوَ بامرأةٍ حتَّى لَو كَانَ قريبًا لِزَوجها، لكن من أعجب ما رأيتُ أن بعضَ العُلَمَاء قَالَ فِي قولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «الحَمُو المُوْتُ»: يعني أن الحموَ لا بُدَّ أن يحيل على امرأةِ أخيهِ كما أن الموتَ لَا بُدَّ أن يُصِيبَ كلَّ حيٍّ! وهَذَا المفهوم

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم، والدخول على المغيبة، رقم (٤٩٣٥).

⁽٢) الحمو: قريب الزوج.

⁽٣) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم، والدخول على المغيبة، رقم (٢١٧٢). ومسلم: كتاب السلام، باب تحريم الخلوة بالأجنبية، رقم (٢١٧٢).

ليسَ صحيحًا، ولكن معنى «الحَمْوُ المَوْتُ»: فِرَّ مِنْهُ كما تفِرُ من الموتِ، فالحموُ أشدُّ خطرًا من البَعيد؛ لأنَّ الحموَ يدخلُ بيتَ قريبِه ولا يُحَشَّ به ولا يُسْتَنْكَر ولا يُستغرَب، بخِلاف الرجلِ الأجنبيِّ فالنَّاس إِذا دخلَ الأجنبيُّ بيتَ رجلٍ لَا بُدَّ أن يتساءلُوا، ولا بُدَّ أن يبلِغوا صاحبَ البيتِ، لكن إِذا دخلَ أخوهُ فالأمرُ يختلف، فمعنى قولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الحَمْوُ المَوْتُ» يعني فِرَّ مِنْهُ كما تَفِرُ من الموتِ أو احذرْه كما تَخذرُ الموتَ أو احذرْه كما تحذرُ الموتَ.

والرجلُ الطبيبُ يجوزُ لَهُ كَشْف المرأةِ كذلكَ إِذا احتاجَ إلى ذلكَ ولا حرجَ، ولكن لَا بُدَّ ألَّا يكونَ هناكَ خَلوةٌ، فَلا بُدَّ أن يكونَ مَعَها مَحْرَمُها.



(٢١٩١) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ النَّفْثِ فِي الماءِ؟ الجَوَابُ: النَّفْثُ فِي الماءِ عَلَى حُكْمَيْنِ:

الأولُ: أنْ يُرَادَ بهذا النفخِ التبركُ بِرِيقِ النافثِ، وهَذَا لَا شَكَّ أنه حرامٌ، ونوعٌ مِنَ الشِّرْكِ؛ لأنَّ رِيقَ الإنسانِ لَيْسَ سببًا للبركةِ والشفاءِ، ولا أَحَدَ يُتَبَرَّكُ بآثارِه إلاّ محمدٌ رسولُ اللهِ ﷺ، أمَّا غيرُه فَلا يُتَبَرَّكُ بآثارِه، فالنبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَهُ وَالسَّلامُ يُتَبَرَّكُ بآثارِه فِي حياتِه، وكذلك بعد مماتِه إذا بَقِيَتْ تلك الآثارُ كها كانَ عندَ أُمِّ سلمةَ رَحَوَلِلهُ عَنهَ كِيسٌ مِنْ فِضَةٍ فِيهِ شَعَرَاتٌ مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَشْفِي بها المُرْضَى، فإذا جَاءَ أَحَدٌ كِيسٌ مِنْ فِضَةٍ فِيهِ شَعَرَاتٌ مِنْ شَعْرِ النَّبِيِ ﷺ يَسْتَشْفِي بها المُرْضَى، فإذا جَاءَ أَحَدٌ مِن الناسِ مريضًا صَبَّتْ عَلَى هَذِهِ الشعراتِ ماءً ثمَّ حَرَّكَتُهُ، ثم أعطتُه الماءَ، لكِنْ غيرُ النَّبِيِ ﷺ لا يجوزُ لأَحَدٍ أَنْ يَتَبَرَّكَ بِرِيقِه أو بعَرَقِهِ أو بثَوْبِه أو بمَكَانِه أو بغيرِ ذلكَ، النَّهِ عَلَيْهِ المَا وَالنَّهِ فَإِنْ النَفْ فَإِنْ النَفْ فَي المَاءِ مِنْ أَجْلِ التبركِ بريقِ النافثِ فإنَّه حرامٌ ونَوْعٌ بل هَذَا حرامٌ، فإذا كَانَ النَفْثُ فِي المَاءِ مِنْ أَجْلِ التبركِ بريقِ النَافثِ فإنَّه حرامٌ ونَوْعٌ بل هَذَا حرامٌ، فإذا كَانَ النَفْثُ فِي المَاءِ مِنْ أَجْلِ التبركِ بريقِ النَافثِ فإنَّه حرامٌ ونَوْعٌ بل هَذَا حرامٌ، فإذا كَانَ النَفْثُ فِي المَاءِ مِنْ أَجْلِ التبركِ بريقِ النَافثِ فإنَّه حرامٌ ونَوْعٌ

مِنَ الشِّرْكِ، كيف كَانَ ذَلِكَ نَوْعًا مِنَ الشِّرْكِ؟

نقول: هُنَاكَ قاعدةٌ وهي: أنَّ كلَّ مَنْ أَثْبَتَ لشيءٍ سببًا غيرَ شرعيٍّ ولا حسيٍّ فإنَّهُ يكونُ مُشْرِكًا؛ لأنَّه جَعَلَ نَفْسَهُ مُسَبِّبًا مع اللهِ، وثبوتُ الأسبابِ لمسبباتِها إنَّها يُتَلَقَّى مِنْ قِبَلِ الشَّرْعِ، فلذلكَ كلُّ مَنْ تَمَسَّكَ بسببٍ لم يجعلِ اللهَ سببًا لَا حِسًّا ولا شَرْعًا فإنَّه يكون مُشْرِكًا.

الثاني: وَهُوَ القِسْمُ الثاني مِنَ النفثِ: كَأَنْ يَنْفُثَ الإنسانُ برِيقِ تَلَا فِيهِ القرآنَ مثلَ أَنْ يقرأَ الفاتحة، والفاتحةُ رقيةٌ، وهي مِنْ أعظمِ ما يُرْقَى به عَلَى المريضِ، يرقى مثلَ أَنْ يقرأَ الفاتحة، والفاتحةُ رقيةٌ، وهي مِنْ أعظمِ ما يُرْقَى به عَلَى المريضِ، يرقى بها فِي الماءِ فإنَّ هَذَا لَا بَأْسَ به، وقد فَعَلَهُ بعضُ السَّلَفِ. وَهُوَ أيضًا مُجَرَّبٌ ونافعٌ بإِذْنِ اللهِ، ولقدْ كَانَ النَّبِيُ عَلَيْهِ يَنْفُخُ فِي يَدَيْهِ عَنْ نَوْمِه بِ ﴿ وَلَا هُو اللهَ أَحَدُ ﴾ [الإخلاص:١]، و ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِ النّاسِ ﴾ [الناس:١]، فيمسَحُ و ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِ النّاسِ ﴾ [الناس:١]، فيمسَحُ بها وَجْهَه وما استطاع مِنْ جَسَدِهِ عَلَيْهِ (١).

(٢١٩٢) السُّؤَالُ: هَلِ المؤمِنُ يَمْرَضُ نَفْسيًّا؟ وما المَرْضُ النَّفْسِيُّ الشَّرُّ؟ وكَيفِيَّةُ عِلاجِهِ، مثل القَلَقِ؟ وهل النَّفْسُ اللواهَّةُ تُسَبِّبُ القَلَقَ، فالأطبَّاءُ هنا يُعالجُونَ المرَضَ بالأمراضِ العَصْرِيَّةِ، وهي الأَدْوِيَةُ العَصْرِيَّةُ بطريقَةِ أَمْريكا وأُرُوبا، ولا يستَعْمِلُونَ العِلاجَ الرَّوجِيَّ؟

الجَوَابُ: لَا شُكَّ أَن الإنسانَ مُصابٌ بالأمراضِ النَّفْسِيَّةِ؛ بالهَمِّ للمُسْتَقْبَلِ، والحُزْنِ عَلَى الماضِي، وتَفْعَلُ الأمراضُ النَّفْسِيَّةُ بالبدنِ أكثرَ ما تَفْعَلُ الأمراضُ الحِسِّيَّةُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب فضل المعوذتين، رقم (١٧).

البدنيَّةُ. ودَواءُ هَذِهِ الأَمْراضِ بِالرُّقْيَةِ الشَّرْعِيَّةِ أَنجَحُ مِن عِلاجِهَا بِالأَدْوِيَةِ الحِسِّيَةِ، كَمَا هُو معلومٌ، ومِنْ أَدْوِيَتِهَا الحديثُ الصحيحُ عَنِ ابنِ مَسْعودٍ رَحِالِللهُ عَنْهُ، «أَنَّهُ مَا قَالَ عَبْدُ قَطُّ إِذَا أَصَابَهُ هَمُّ وَحَزَنٌ: اللّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، وَابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، مَا قَالَ عَبْدُ فَطُ إِذَا أَصَابَهُ هَمٌّ وَحَزَنٌ: اللّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، وَابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيتِي بِيدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُو لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثُوْتَ بِهِ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثُوْتَ بِهِ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَو اسْتَأْثُوْتَ بِهِ فَي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ القُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هُو كِيَا اللهُ عَرَقِبَلَ هَمُهُ وَأَبِدُلَهُ مَكَانَ حُزْنِهِ فَرَحًا». قَالُوا: وَذَهَابَ هُو يَنْ اللهُ يَنْبُغِي لِمَنْ سَمِعَهُنَ يَا أَنْ نَتَعَلَّمَ هُو لَاءِ الكَلِمَاتِ؟ قَالَ: «أَجَلْ، يَنْبُغِي لِمَنْ سَمِعَهُنَ يَا رَسُولَ اللهِ يَنْبُغِي لَنَا أَنْ نَتَعَلَّمَ هُولًاءِ الكَلِمَاتِ؟ قَالَ: «أَجَلْ، يَنْبُغِي لِمَنْ سَمِعَهُنَ يَا رَسُولَ اللهِ يَنْبُغِي لَنَا أَنْ نَتَعَلَّمَ هُولَاءِ الكَلِمَاتِ؟ قَالَ: «أَجَلْ، يَنْبُغِي لِمَنْ سَمِعَهُنَ اللّهُ وَلَاء السَرَعِية الشَرَعية الشَرَعَة الشَرَعِية الشَرَعُونَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ المَالَوا اللّهُ الْقُلْ الْمَولِية الشَرْعِية الشَرْعِية الشَرَعِية الشَرَاقِ السَرَاقِية الشَرَاقِ الْمَالِقَ الْمَالِقَ الْمَلَاقُ الْمَلْقُولُ الْمَالِقُولُ السَلَّهُ الْمَالِقُ الْمَالِقُولُ اللْهُ اللّهُ اللّهُ الْمَالِقُ اللْهُ الْمَالِقُ الْمَالَ الْمَالِقُولُ اللّهُ اللّهُ الْمَالِقُولُ اللّهُ الْعَلْمُ الْمَالِهُ الْمَالِقُولُ الْمَالِقُولُ الْمَلْهِ الْمَالِقُولُ الْمِلِيقِ الْمَالِمُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمَلْمُ اللّهُ

ومن الأَدْوِيَةِ الشرعِيَّةِ كذلك أَن يقولَ الإنسانُ: ﴿ لَا إِلَنَهَ إِلَا أَنتَ سُبْحَنكَ إِنِّ حَنتُ مِن الظَّلِمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ومن أرادَ مَزِيدًا من ذَلِكَ فلْيَرْجِعْ إلى المؤلَّفاتِ العُظْمِي فِي بابِ الأذكارِ، كـ (الوابِلِ الصَّيِّبِ) لابنِ القَيِّمِ، و (الكلِم الطَّيِّبِ) المؤلَّفاتِ العُظْمِي فِي بابِ الأذكارِ، كـ (الوابِلِ الصَّيِّبِ) لابنِ القَيِّمِ، و (الكلِم الطَّيِّبِ) لشيخِ الإسلامِ ابن تَيمِية، و (الأذكارِ) للنَّوَوِي، وكذلك (زَاد المَعَاد) لابنِ القَيِّمِ.

لكن لما ضَعُفَ الإيمانُ ضَعُفَ قَبُولِ النَّفْسِ للأَدْوِيَةِ الشَّرِعِيَّةِ، وصارَ الناسُ الآن يعتَمِدُونَ عَلَى الأَدْوِيَةِ الجِسِّيَّةِ أَكثرَ مِن اعْتَادِهِمْ عَلَى الأَدْوِيَةِ الشَرْعِيَّةِ، ولما كانَ الإيمانُ قَوِيًّا كَانَت الأَدْوِيَةُ الشَرْعِيَّةُ مؤثِّرةً تمامًا، بل إن تَأْثِيرَهَا أسرعُ من تأثيرِ الأَدْوِيَةِ الجُسِّيَّةِ، ولا يَخْفَى علينا جميعًا قِصَّةُ الرجلِ الذي بَعَثَهُ النَّبِيُّ عَيَّاتٍ فِي سَرِيَّةٍ، فنزَلُوا عَلَى قومٍ من العَرَبِ، ولكن هؤلاءِ القَومِ لم يُضَيِّفُوهُمْ، فشاءَ اللهُ عَرَّوَجَلَّ أن

⁽۱) أخرجه أحمد (۱/ ٤٥٢، رقم ٤٣١٨).

سيَّدَ القَومِ لَدَغَتْهُ حيَّةٌ، فقالَ بعضُهم لبَعْضِ: اذهَبُوا إلى هؤلاءِ القَومِ الذين نَزَلُوا، لعلَّكُمْ عَجِدُونَ عِنْدَهم رَاقِيًا يَرْقِي هَذَا المريضَ الذي لَدَغَتْهُ الحيَّةُ. فقال الصحابَةُ لهم: لا نَرْقِي سيِّدَكُم إلا إِذا أَعْطَيْتُمونَا كذَا وكذَا مِنَ العَهْدِ. فقالوا: لا بَأْسَ. فذهبَ أحدُ القَومِ مِنَ السَّرِيَّةِ يقْرأُ عَلَى هَذَا الذي لُدِغَ سورةَ الفاتِحةِ فقط، فقامَ هذَا اللَّدِيغُ كأنها القومِ مِنَ السَّرِيَّةِ يقْرأُ عَلَى هَذَا الذي لُدِغَ سورةَ الفاتِحةِ فقط، فقامَ هذَا اللَّدِيغُ كأنها نَشِطَ مِنْ عِقَالٍ، ومَعْنَى (كأنَّها نَشِطَ من عِقَالٍ) أي: كأنّه بعيرٌ فُكَّ عِقَالُه، فقامَ بشرْعَةٍ، هكذا أثَّرَتْ قِراءةُ الفاتِحةِ عَلَى هَذَا اللَّدِيغِ؛ لأنها صدَرَتْ من قلْبٍ مملوءِ بشرْعَةٍ، هكذا أثَرَتْ قِراءةُ الفاتِحةِ عَلَى هَذَا اللَّدِيغِ؛ لأنها صدَرَتْ من قلْبٍ مملوءِ إيهانًا، فقالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ بَعْدَ أن رَجَعُوا إليه: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟» (١).

لكن في زَمَنِ المحابَاةِ ضَعُفَ الدِّينُ وضَعُفَ الإيهانُ، وصارَ النَّاسُ يعتَمِدُونَ عَلَى الأُمورِ الحِسِّيَّةِ الظاهِرَةِ، وابتُلُوا بها في الواقِع، ولكن ظَهَرَ في مقابِلِ هؤلاءِ قومٌ أهلُ شَعْوَذَةٍ ولَعِبِ بعقولِ الناسِ، ومُقَدَّرَاتِهم وأمْوالِهِمْ، يزْعُمونَ أنهم قُرَّاءُ بَرَرةٌ، ولكنهم أكلَةُ مالٍ بالباطلِ، بل هُمْ أناسٌ يبْتَزُّونَ أموالَ الناسِ بالباطلِ، ويضحكُونَ عَلَى عُقولِ النَّاسِ، فالناسُ بين طَرَقَيْ نقِيضٍ، منهم مَنْ تَطرَّفَ، ولم يَرَ لقِراءتِهِ أثرًا إطلاقًا، ومِنْهُم من تَطرَّفَ ولَعِبَ بعقولِ الناسِ بالقِراءاتِ الكاذِبَةِ الخادِعَةِ، ومنهم الوسَطُ.

-65P

(٢١٩٣) السُّؤَالُ: هناكَ شخْصٌ أصابَهُ أَلمٌ فِي قَدَمِهِ، فطلَبَ منْه شخصٌ آخرُ أن يكتُبَ عَلَى مكانِ الأَلمِ شَيئًا مِنَ القُرآنِ، ويزْعُمُ أن هذِهِ مِنَ الرُّقْيَةِ، ولقد كتَبَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، رقم (٢٢٧٦).

عَلَيْهِ آيةَ الكُرْسِيِّ، فهَلْ هذَا العَمَلُ صحيحٌ؟

الجَوَابُ: نَرَى أَلَّا يَفْعَلَ، لَا سِيِّمَا إِذَا كَانَت الكتَابَةُ فِي أَسَفْلِ القَدَمِ؛ لأَن فِي ذَلِكَ من امتِهَانِ القُرآنِ ما هُوَ ظاهِرٌ معلُومٌ، ويكْفِي عَن الكتابة أَن يَنْفُثَ عَلَى موضِعِ الأَلَمِ، ويقْرَأَ سورةَ الفَاتِحَةِ إِذَا قُرئتْ عَلَى المريضِ، أو عَلَى المتَألِّم، فهي أَنفَعُ ما يكونُ مِنَ الدَّواءِ.

والدليلُ عَلَى هَذَا ما ثَبَتَ فِي الحديثِ الصَّحِيحِ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ بَعَثَ سَرِيَّةً، فَنَزَلُوا عَلَى قَومٍ ضُيُوفًا، ولكنَّ هؤلاءِ القومَ لم يُضَيِّفُوهُم، فقدَّرَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَل عَلَى سيِّدِهِمْ أَن يلْدَغَهُ العَقْرِبُ، وكَانَت لدْغَتُها شديدةً جِدًّا، فتساءلوا: هل فيكُمْ مَن يرْقِيهِ؟ حَتَّى جَاؤُوا إلى الصحَابَةِ رَحَى اللَّهُ عَنْهُمْ ثم قالوا: هلْ فِيكُمْ مِنْ راقٍ؟ أي: مَن يَرْقِيهِ؟ حَتَّى جَاؤُوا إلى الصحَابَةِ رَحَى اللَّهُ عَنْهُمْ ثم قالوا: هلْ فِيكُمْ مِنْ راقٍ؟ أي: مِن قارِئٍ؟ قالوا: نعم، ولكنْ لا نَرْقِيكُمْ وأنتُمْ لم تُضَيِّفُونَا، حَتَّى تَجَعَلُوا لنَا جُعْلًا. فجعلُوا لهم قطيعا مِن الغَنَمِ، فتقدَّمُ أحدُ الصحابَةِ إلى هَذَا الَّذِي لُدِغَ، فجعلَ يقرأُ فجعلُوا لهم قطيعا مِن الغَنَمِ، فتقدَّمُ أحدُ الصحابَةِ إلى هَذَا الَّذِي لُدِغَ، فجعلَ يقرأُ عَلَيْهِ سورَةَ الفاتِحَةِ حَتَّى قام كأنها نُشِطَ من عِقَالٍ. فلما قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ عَيَالِهُ وأَحبَرَوهُ، قالَ له: «وَمَا أَدْرَاكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟» (١).

وعَلَى هَذَا، فالقراءةُ عَلَى المريضِ أو عَلَى الأَلَمِ بالفاتِحَةِ من أسبابِ الشَّفاءِ والعافِيَةِ، وكما صحَّ بها الحديثُ، فهي أَيْضًا مجرَّبَةٌ، فَلا يُوجَدُ شيءٌ مِنَ القرآنِ أعظمَ منْها وسِيلَةً للشِّفاءِ، فبَدَلًا من أن يكتُبَ آيةَ الكُرْسِيِّ فِي هَذَا الموضع الذِي يُعْتَبَرُ كتَابَتُهُ فيهِ امتِهَانًا، فلْيَقْرَأْ عَلَيْهِ بالفاتِحَةِ.



⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، رقم (٢٢٧٦).

(٢١٩٤) السُّؤَالُ: مَا هيَ أفضلُ الطرقِ للعلاجِ بالقرآنِ؟ وما صفةُ الرقيةِ الشرعيةِ؟

الجَوَابُ: أحسنُ شيءٍ يُقرأُ به عَلَى المريضِ الفاتحةُ، فينفثُ الإنسانُ عَلَى المريضِ ويقرؤُها، وهَذَا من أكبرِ أسبابِ الشفاءِ، سواءٌ كَانَ المرضُ عضويًّا أو ذهنيًّا أو فكريًّا، أو أي شيءٍ. والدليلُ لهذا أنه انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَاَلَتَهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ الهِ وَسَلَمَ فِي سَفْرَةٍ سَافَرُوهَا، حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ العَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبُوا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ، فَلُدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُضَيِّقُوهُمْ، فَلُدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَوُلاءِ الرَّهُطُ الَّذِينَ نَزَلُوا، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ، فَقَالُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ يَا أَيُّهَا الرَّهُطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ، وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاللهِ إِنِّي لَأَرْقِي، وَلَكِنْ وَاللهِ لَقَدِ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا، فَهَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الغَنَمِ. فَضَيِّفُونَا، فَهَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الغَنَمِ. فَانْطَلَقَ يَتْفِلُ عَلَيْهِ، وَيَقْرَأُ: الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالِينَ، فَكَأَنَّمَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ.

ومعنى نُشط من عِقالٍ أن البعيرَ تُعقلُ يدُه ويُشدُّ عليها الحبلُ وَهُوَ باركٌ، فإذا نشطَ الحبلُ قامَ.

قَالَ: فَأَوْفَوْهُمْ جُعْلَهُمُ الَّذِي صَالِحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْسِمُوا، فَقَالَ الَّذِي رَقَى: لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ الِهِ وَسَلَّمَ فَنَذْكُرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَنَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا.

فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ، فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ»، ثُمَّ

قَالَ: «قَدْ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا»(١).

فأفتاهُم وشاركَهم حَتَّى تطمئنَ نفوسُهم أن شارَكهم النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

فالفاتحةُ هي من أكبرِ أسبابِ العلاجِ، بل هي أفضلُ علاجٍ يعالجُ به فِي القراءةِ.
—————

(٢١٩٥) السُّؤَالُ: ما هي الضوابطُ فِي الرقيةِ الشرعيةِ ؟ وبهاذا تكونُ ؟

الجَوَابُ: ضوابطُ الرقيةِ الشرعيةِ أن تكونَ مما جاءتِ الشريعةُ به، مثل الفاتحةِ، ففاتحةُ الكتابِ تنفعُ من كلِّ داءٍ إِذا قُرئتْ عَلَى المريضِ، ودليلُ هذَا:

انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَيَّا فِي سَفْرَةٍ سَافَرُوهَا، حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ العَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبُوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ، فَلُدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ إِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَوُلاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا، لَعَلَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ، فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ، وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاللهِ إِنِّي لَأَرْقِي، وَلَكِنْ وَاللهِ لَقَدِ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا، فَهَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَصَالِحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الغَنَمِ. فَضَيِّفُونَا، فَهَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَصَالِحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الغَنَمِ. فَانْطَلَقَ يَتْفِلُ عَلَيْهِ، وَيَقْرَأُ: الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالِينَ، فَكَأَنَّمَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ. يعني كأنه

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، رقم (٢٢٧٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار، رقم (٢٢٠١).

بعيرٌ حُلَّ عقالُه وانطلقتْ رجلُه أو يدهُ فقامَ بريئًا.

قَالَ: فَأَوْفَوْهُمْ جُعْلَهُمُ الَّذِي صَالِحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْسِمُوا، فَقَالَ الَّذِي رَقَى: لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ فَنَذْكُرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَنَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا.

فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ، فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةً»، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهُمًا»(۱). اللهم صلِّ وسلمْ عَلَيْهِ، فانظرْ كيفَ التعليمُ وكيفَ الإقناعُ.

(٢١٩٦) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ كتابةِ الآياتِ القُّرْآنيةِ عَلَى اللَّوحِ، ثمَّ يُغسَلُ الإِناءُ بهاءِ فيسقَى به، أفتونا مأجورينَ؟

الجَوَابُ: هَذَا يُكتَب للمَريض عَلَى لَوحٍ بزعفرانٍ أو شِبهه، ويُغسَل ويَشربه المريضُ، وهَذَا فَعَله بعضُ السلَف، واستدلوا عَلَى ذَلِكَ بعمومِ قولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء: ٨٦]، فأيُ طريقةٍ استعملت القُرْآن للشفاءِ بها وهي غيرُ محرَّمة، فإنَّه لَا بأسَ بها، لكن أحسن من هَذَا أن يُقرَأ عَلَى المريض، هَذَا هُوَ الأحسنُ.

وفي الحديثِ: انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفْرَةٍ سَافَرُوهَا، حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ العَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبُوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ، فَلُدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، رقم (٢٢٧٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار، رقم (٢٢٠١).

الحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَوُلاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ الْحَيِّ، فَسَعُوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَأَتُوهُمْ، فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ، فَرَّلُوا، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ، فَأَتُوهُمْ، فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟
وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاللهِ إِنِّي لَأَرْقِي، وَلَكِنْ وَاللهِ لَقَدِ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَصَا لَحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الغَنَمِ. فَضَيِّفُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَصَا لَحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الغَنَمِ. فَانْطَلَقَ يَتْفِلُ عَلَيْهِ، وَيَقْرَأُ: الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالِينَ، فَكَأَنَّمَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ (١).

قَالَ: فَأَوْفُوهُمْ جُعْلَهُمُ الَّذِي صَالِحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْسِمُوا، فَقَالَ الَّذِي رَقَى: لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ عَلَيْهٍ فَنَذْكُرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَنَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا.

فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ، فَقَالَ: "وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟"، ثُمَّ قَالَ: "قَدْ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهُمًا" (٢). من أجل أن يُطَمْئِنَهُم عَلَى قَالَ: "قَدْ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهُمًا "(٢). من أجل أن يُطَمْئِنَهُم عَلَى أن هَذَا لَا بَأْسَ به، ولهذا يَنبغي للعالم إِذَا أَفتَى بقولٍ مُسْتَغْرَبٍ، ويَخشَى أَلَّا تَطمئنَ نَفُوسُهم. نُفُوسُ المستفتينَ به، أن يفعل ذَلِكَ حتَّى تطمئنَ نفوسُهم.

وما أحسنَ قصةً عَن شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رَحْمَهُ اللهُ وشيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحْمَهُ اللهُ تَعَالَى علمَ المأثورِ، وعلمَ المنظورِ، يعني: أعطاهُ اللهُ تَعَالَى علمًا بالأثارِ، وعلمًا بالعقلِ، وعندَه من الأدلَّة العقليَّة والنقليَّة ما يُفجِم به خَصمَه، حتَّى إنه رَحْمَهُ اللهُ يستدلُّ بالنصوصِ الَّتِي استدلَّ بها خَصْمُه عَلَى خَصْمِه.

⁽١) أي: فُك من حبل كان مشدودًا به.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، رقم (٢٧٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار، رقم (٢٢٧٦).

لها نـزلَ التتارُ بالشام، وفتنةُ التتارِ مَعروفةٌ، فهي فِتنةٌ عظيمةٌ، لكنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَقَعَالَى يُسلِّطُ بعضَ النَّاسِ عَلَى بعضٍ، نزلُوا دِمَشْقَ فِي رَمَضَانَ، وأَفتى رَحِمَهُ اللَّهُ الجُنْدَ بأنْ يُفطِروا؛ منْ أجلِ أنْ يتَقَوَّوْا عَلَى الجِهادِ والقتالِ، واستُفتيَ غيرُه منْ أهلِ المحلمِ وقَالُوا: لَا رُخصةَ لكمْ فِي الفِطر، فالفِطرُ إمَّا لمرضٍ أو سَفَر، وأنتمْ لستُم مَرضى ولا مُسافرين، وليسَ لكمْ رُخصةٌ، أما هُو رَحِمَهُ اللَّهُ فأصرَّ عَلَى أنَّ همْ رُخصةً، واستدلَّ بقولِ النَّبِيِّ عَلِي غزوةِ الفتحِ، وكانتْ فِي رَمَضَان، أنَّه لَيَّا دَنَا من مَكَّة وَاستدلَّ بقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ فِي غزوةِ الفتحِ، وكانتْ فِي رَمَضَان، أنَّه لَيَّا دَنَا من مَكَّة أَمَرَهم بالفطرِ بأنَّه أقوى لهم، فدلَّ ذَلِكَ عَلَى أن الإِنْسَانِ إذا أفطرَ للقتال فِي سبيلِ أمرَهم بالفطرِ بأنَّه أقوى لهم، فدلَّ ذَلِكَ عَلَى أن الإِنْسَانِ إذا أفطرَ للقتال فِي سبيلِ اللهِ، فإنَّه لا حرجَ عَلَيْهِ، ومع ذَلِكَ كانَ رَحَمَهُ اللهُ يمشي فِي صفوفِ المُسْلِمِينَ ومعه اللهِ، فإنَّه لا حرجَ عَلَيْهِ، ومع ذَلِكَ كانَ رَحَمَهُ اللهُ يمشي فِي صفوفِ المُسْلِمِينَ ومعه كِسرة من خُبز يأكلُها فِي رَمَضَان؛ لأجل أن يُطَمْئِنَهم أنَّه ما أفتى إلَّا عَن اقتناعٍ، واقتناعُ الإِنْسَانِ بالعمل أشدُّ مِنَ اقتناعِه بالقولِ (۱).

وكذلك هُنَاكَ دليلٌ آخر: لها حصلَ صُلح الحُدَيْبِية بين الرَّسُول بَيْكِ وَقُرَيْش، أَمرَ النَّبِيُّ عَيْدِالصَّلَامُ أَصحابَه أَن يحلّوا ويحلِقوا، لكن تعلمونَ أن الشروطَ فِي صلح الحُدَيْبِية كَانَت عَلَى المُؤْمِنِينَ ثقيلةً، وعظيمةً، فتمنَّعوا بعض الشَّيْء، لعلَّ الله أن يأتي بفَرَج، فدخلَ النَّبِي عَيَكِ عَلَى زوجته أُمِّ سَلَمَة، فَذَكَرَ لَهَا مَا لَقِيَ مِنَ النَّاسِ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا نَبِيَ اللهِ، أَتُحِبُّ ذَلِكَ، اخْرُجْ ثُمَّ لَا تُكلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً، حَتَّى فَعَلَ ثَنْحَرَ بُدْنَك، وَتَدْعُو حَالِقَكَ فَيَحْلِقَكَ. فَخَرَجَ فَلَمْ يُكلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ؛ نَحَرَ بُدْنَك، وَتَدْعُو الرَّهُ فَحَلَقَهُ، فَلَمَّا رَأُوا ذَلِكَ قَامُوا فَنَحَرُوا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب أجر المفطر في السفر إذا تولى العمل، رقم (١١٢٠).

⁽٢) انظر البداية والنهاية لابن كثير (١٤/ ٣٠).

يَحْلِقُ بَعْضًا حَتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا غَيًّا (١)؛ لأنَّهم اقتنعُوا، واقتناعُ الإِنْسَان بالفعلِ أقوى من اقتناعِه بالقولِ.

(۲۱۹۷) السُّؤَالُ: نودُّ إيضاحَ مسألة جوازِ الرُّقْيَة الشَّرعيَّة عَلَى المريضِ، حيث إن بعض المنتسبينَ للعلمِ يرى عدمَ مشروعيَّة القراءةِ لغير المريضِ عَلَى نفسِه، أو أقرب النَّاس إليه، وكذلك مسألة تَلبيس الجنِّ بالإِنْسَان، حيث إنَّه يوجد مَن يقول: إن هَذَا غير صحيح، وجزاكم الله خيرًا؟

الجَوَابُ: الرُّقْيَةُ الشَّرعيَّة تَنقسم إِلَى قِسمينِ:

القسم الأوَّل: من القُرْآنِ والسنَّة، وهَذَا لَا إِشكالَ فيه، فمِنَ القُرْآنِ سُورَة الفَاتِحَة، فهي رُقْيَةٌ؛ لقول النَّبِيِّ عَيَالِةٍ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟»(٢).

وكذلك إِذَا قراً عَلَى المُصابِ بمرضٍ بها يُناسب ذَلِكَ المرضَ كَمَا لَو قَراً عَلَى الْمُسْحُورِ بآياتِ السِّحر، مِثْل قولِه تَعَالَى: ﴿ فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ السَّحرِ بآياتِ السِّحرُ السِّحرُ السِّحرُ السِّحرُ السَّمِينَ ﴾ [يونس: ٨١].

وكما فِي قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَنَى ﴾ [طه:٦٩]، وأمثال ذلك.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، رقم (٢٧٣١).

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، رقم (٢٢٧٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار، رقم (٢٢٠١).

وأمَّا السنَّة فكذلكَ فِيهَا أحاديثُ كثيرةٌ، وفيها أدعيةُ المرضِ.

القسم الثّاني: ما لم يَرِدْ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة، لكنه دعاء، مثل أنْ يَقولَ الإِنْسَانَ وَهُوَ يقرأ عَلَى المريض: اللَّهُمَّ عافِ هَذَا المريض، اللَّهُمَّ أَزِلْ مَرَضَه، اللَّهُمَّ عجِّل لَهُ بالعافيةِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ من الكلماتِ الَّتِي لَا تُنافي ما فِي القُرْآن والسنَّة، لكنَّها لم تأتِ بلفظها فِي الكِتَابِ والسُّنَّة.

أما الكلماتُ الَّتِي لَا يُفهَم مَعناها، أو الكتاباتُ الَّتِي تكونُ طَلاسِمَ مُرَبَّعات ومُدَوَّرات ومُثَلَّثات ومُنَجَّمات، فهذِهِ كلهَا حرامٌ لَا تَجوزُ الرُّقْيَة بها بأيِّ حالٍ من الأحوالِ.

أما إنكارُ أَنْ يكونَ الجنُّ يَتَلَبَّس بالإِنْسَان فهذا خطأً؛ لأَنَّه جَاءَ فِي القُرْآن الكريمِ ما يدلُّ عَلَى ذلك، أي: عَلَى تلبُّس الجنِّ بالإنسِ، يعني يداخله حتَّى يكونَ كاللِّباس لَه، وكذلك فِي السنَّة وُجِدت آثارٌ كثيرةٌ عَن السلَف فِي هَذَا الموضوع، ولا يمكِن إنكارُ مثل هَذَا؛ قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ٱلَذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ اللَّهِ عَالَى: ﴿ٱلّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ اللّهِ عَنَا اللهُ ا

وجاء فِي مُسندِ الإمامِ أَحمدَ بنِ حَنبلِ رَحْمَهُ اللّهُ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْتُهُ مَعَهَا صَبِيٌّ لَهَا بِهِ لَمُ (١)، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «اخْرُجْ عَدُوَّ اللهِ، أَنَا رَسُولُ اللهِ». فَبَرَأَ (٢).

وأما الواقعُ فشاهدٌ بذلكَ، فكثيرٌ منَ العُلَمَاء يشهدونَ بها، قالَ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي زَادِ المعادِ:

⁽١) اللمم: طرّف من الجنون يُلِمُّ بالإنسان. النهاية (لمم).

⁽٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٧١).

(وَشَاهَدْتُ شَيْخَنَا) وَهُوَ ابن تَيْمِيَّةَ (يُرْسِلُ إِلَى المَصْرُوعِ مَنْ يُخَاطِبُ الرُّوحَ الَّتِي فِيهِ، وَيَقُولُ: قَالَ لَكِ الشَّيْخُ: اخْرُجِي، فَإِنَّ هَذَا لَا يَجِلُّ لَكِ، فَيُفِيقُ المَصْرُوعُ، وَرُبَّهَا خَاطَبَهَا بِنَفْسِهِ، وَرُبَّهَا كَانَتِ الرُّوحُ مَارِدَةً فَيُخْرِجُهَا بِالظَّرْبِ فَيُفِيقُ المَصْرُوعُ وَلَا يُجِسُّ بِأَلَمٍ، وَقَدْ شَاهَدْنَا نَحْنُ وَغَيْرُنَا مِنْهُ ذَلِكَ مِرَارًا.

وَكَانَ كَثِيرًا مَا يَقْرَأُ فِي أُذُنِ المَصْرُوعِ: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَكُمْ عَبَثَا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون:١١٥].

وَحَدَّثَنِي أَنَّهُ قَرَأَهَا مَرَّةً فِي أُذُنِ المَصْرُوعِ، فَقَالَتِ الرُّوحُ: نَعَمْ، وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ. قَالَ: فَأَخَذْتُ لَهُ عَصًا وَضَرَبْتُهُ بِهَا فِي عُرُوقِ عُنُقِهِ حَتَّى كَلَّتْ يَدَايَ مِنَ الضَّرْبِ، قَالَ: فَأَخَذْتُ لَهُ عَصًا وَضَرَبْتُهُ بِهَا فِي عُرُوقِ عُنُقِهِ حَتَّى كَلَّتْ يَدَايَ مِنَ الضَّرْبِ، وَلَمْ يَشُكُّ الْحَاضِرُونَ أَنَّهُ يَمُوتُ لِذَلِكَ الضَّرْبِ. فَفِي أَثْنَاءِ الضَّرْبِ قَالَتْ: أَنَا أُدِيدُ أَنْ أَحُجَّ بِهِ، فَقُلْتُ لَهَا: هُو لَا يُرِيدُ أَنْ أَحُجَّ بِهِ، فَقُلْتُ لَهَا: هُو لَا يُرِيدُ أَنْ أَحُجَّ بِهِ، فَقُلْتُ لَهَا: هُو لَا يُرِيدُ أَنْ يَحْجَ مَعَكِ، فَقَالَتْ: أَنَا أَدَعُهُ كَرَامَةً لَكَ، قَالَ: قُلْتُ: لَا وَلَكِنْ طَاعَةً للهِ وَلِرَسُولِهِ، قَالَتْ: فَأَنَا أَخُرُجُ مِنْهُ.

قَالَ: فَقَعَدَ الْمَصْرُوعُ يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَقَالَ: مَا جَاءَ بِي إِلَى حَضْرَةِ الشَّيْخِ؟ قَالُوا لَهُ: وَهَذَا الضَّرْبُ كُلُّهُ؟ فَقَالَ: وَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ يَضْرِبُنِي الشَّيْخُ وَلَمْ أُذْنِب، وَلَمْ يَشْعُرْ بِأَنَّهُ وَقَعَ بِهِ ضَرْبُ البَتَّةَ»(١).

وكذلك رُوي عَن الإمامِ أحمدَ وغيرِه من أهلِ العلمِ ما يؤيِّد ذَلِكَ ويُثبته. ولكن الشَّيْء الَّذِي يكدِّر الخاطرَ أن كثيرًا من النَّاس اليوم عندهم خوفٌ وهَلَع، فكلما أُصيب الإِنْسَان بشيءٍ قال: هَذَا جِنِّيٌّ، هَذَا سِحر، هَذَا عَين، وهَذَا غَلَط،

⁽۱) زاد المعاد (۲۸/٤).

فهَذَا منَ الهَلَع، والإِنْسَان إِذا خاف استولتْ عَلَى نفسِه الانفعالاتُ فصارَ الوَهمُ عندَه حقيقةً.

ولذلك يجبُ عَلَى الإِنْسَان أن يستعملَ الأورادَ الشَّرعيَّة فِي كلِّ صباحٍ ومساء، إذا كانَ يريدُ أن يَحمِيه الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ مَن قَرَأً آيةَ الكرسيِّ فِي ليلةٍ لم يَزَلُ عَلَيْهِ مِنَ اللهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرَبُهُ شَيْطَانٌ حتَّى يُصْبِحَ (۱).

وبعضُ القرَّاء اتَّخذوا هَذَا مهنةً، وسمِعتُ أنَّهم فَتَحوا عياداتٍ، وجَعلوا بطاقاتٍ مكتوبٌ فِيهَا سعرُ الدرجةِ الأُولى والدرجةِ الثَّانيةِ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وهَذَا لَا يجوزُ.

(٢١٩٨) السُّؤَالُ: هل الرُّقْيَةُ تُنافِي التَّوكُّلَ، أرجُو إيضاحَ ذلِك؟

الجَوَابُ: التوكُّل هو صِدْقُ الاعتهادِ عَلَى اللهِ عَنَّهَ عَلَى اللهِ عَنَّهَ عَلَى إِللهِ عَنَهِ المنافِعِ، ودفْعِ المضارِّ، يعني: أن تعتَمِدَ عَلَى اللهِ اعتهادًا صادِقًا فِي جلْبِ المنافِعِ ودفْعِ المضارِّ، مع فِعلِ المُسبابِ التي أَمَرَ اللهُ بها، وَلَيْسَ التوكُّلُ أن تعتَمِدَ عَلَى الله بِدُونِ فعلِ أسبابٍ؛ فَإِنَّ الاعتِهادَ عَلَى اللهِ بِدُونِ فعلِ أسبابٍ؛ فَإِنَّ الاعتِهادَ عَلَى اللهِ بِدُونِ فِعْلِ أسبابِ طعْنٍ فِي اللهِ عَنَّهَ جَلَّ وفي حِحْمتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لأَنَّ اللهُ تَعَالَى ربَطَ المسبَّبَاتِ بأسبَابِها.

وهنا سؤالٌ: مَن هو أعظمُ الناسِ تَوكُّلا عَلَى اللهِ، وأكمَلُهم توكُّلًا عَلَى اللهِ؟ الرسولُ عَلَيْهِ الضَّرَرَ؟ نعم، كَانَ الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَامُ، هلْ كانَ يعْمَلُ الأسبابَ التي يَتَّقِي بِهَا الضَّرَرَ؟ نعم، كَانَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الوكاة، باب إذا وكل رجلا، فترك الوكيل شيئًا فأجازه الموكل فهو جائز، وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز، رقم (۲۳۱۱).

إِذَا خَرَجَ إِلَى الْحَرْبِ يلْبَسُ الدُّرُوعَ يتَوقَّى بها السِّهَامَ، وفي غزْوَةِ أُحُدِ «ظَاهَرَ بَيْنَ دِرعينِ» (١) ، يعني: لبسَ درعينِ، كلُّ ذَلِكَ استعدادًا لها قَدْ يحدُثُ.

فَفِعلُ الأسبابِ لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَ إِذَا اعتَقَدَ الإنسانُ أَنَّ هَذِهِ الأسبابَ مجرَّدُ أُ أسبابٍ فقط، لَا تأثِيرَ لها إلا بإذنِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وعَلَى هَذَا، فقِراءَةُ الإنسانِ عَلَى نفْسِهِ، وقراءته عَلَى إخوانِهِ المُرْضَى لَا تُنَافِي التُوكُلُ، وقد ثبَتَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه كَانَ يَرْقِي نَفْسَهُ بِالْمُعَوِّذَاتِ (٢)، وكانَ يَرْقِي أَلْسَهُ بِالْمُعَوِّذَاتِ (٢)، وكانَ يَرْقِي أَصحابَهُ إِذَا مَرِضُوا (٣).

(٢١٩٩) السُّوَالُ: هل يَجُوز للأطباءِ أن يردُّوا كلامَ الرَّسُولِ ﷺ فِي بعض العلاجاتِ والأدويةِ التي نصحَ بها رسولُ اللهِ ﷺ؛ مُحْتَجِّينَ بحديث: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ»(١)؟

(۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجهاد، باب في لبس الدروع، رقم (۲۰۹۰)، وابن ماجه: كتاب الجهاد، باب السلاح، رقم (۲۸۰٦).

(٢) كَمَا فِي حَدِيثُ عَائِشَةً رَضَالِلَهُ عَنْهَا ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا اشْتَكَى نَفَتَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ، وَمَسَحَ عَنْهُ بِيَدِهِ، فَلَيَّا اشْتَكَى وَجَعَهُ الَّذِي تُوُفِّي فِيهِ، طَفِقْتُ أَنْفِثُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ الَّتِي كَانَ يَنْفِثُ، وَأَمْسَحُ بِيَدِ النَّبِي ﷺ ووفاته، رقم وَأَمْسَحُ بِيَدِ النَّبِي ﷺ ووفاته، رقم (٤٤٣٩)، ومسلم: كتاب السلام، بإب رقية المريض بالمعوذات والنفث، رقم (٢١٩٢).

(٣) كما في حديث عائشة رَضَالِلَهُ عَنْهَا : أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَتَى مَرِيضًا أَوْ أُتِيَ بِهِ، قَالَ: «أَذْهِبِ
الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ، اشْفِ وَأَنْتَ الشَّافِي، لاَ شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لاَ يُغَادِرُ سَقَهًا». أخرجه
البخاري: كتاب المرضى، باب دعاء العائد للمريض، رقم (٥٦٧٥)، ومسلم: كتاب السلام،
باب استحباب رقية المريض، رقم (٢١٩١).

(٤) أخرجه أحمد (٣/ ١٥٢،رقم ٦٦ ١٢٥)، وابن ماجه: كتاب الرهون، باب تلقيح النخل، رقم (٢٤٧١). الجَوَابُ: إِذَا ثَبْتَ الحديثُ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي شيءٍ من أمورِ الدِّينِ، أوِ الدُّنْيَا، أو طبِّ القلوبِ، أو طبِّ الأبدانِ، فَإِنَّ الواجبَ عَلَى المؤمِنِ تصديقُه، ولا يجل لَهُ أن يُعارِضَ بشيءٍ؛ لأننا نعلمُ أنَّ مَا صحَّ عَن رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ حَقُّ، وأنه لَا يمكِن أن يعارضَه حقٌّ أبدًا؛ إذ إن الحقَّ لا يتناقضُ، فمَن ردَّ أحاديثَ الرَّسُولِ عَلَيْوَالصَّلَامُ الثَّابِتة عَنْهُ فِي شيءٍ ذُكر فِيهِ لِا يتناقضُ، فمَن ردَّ أحاديثَ الرَّسُولِ عَلَيْوَالصَّلَامُ الثَّابِتة عَنْهُ فِي شيءٍ ذُكر فِيهِ شِفَاء، فَإِنَّهُ يَجِبُ أن يراجعَ نفسَه خوفًا مِن أن يَضِيق قلبُه فيهلِك، فالواجبُ الإِيمَانُ بها صحَّ عَن النَّبِيِّ عَيَالِيَّة.

ويقال: إن ما أخبرَ به النّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من الشفاءِ في بعضِ الأشياءِ لَيْسَ عَن تَجرِبةٍ حَتَّى نقولَ: يمكنُ أن يخطِئ، ويمكنُ أن يصيبَ، ولكنه عَن وحيٍ؛ لأنَّ النّبِيَّ عَلَيْهِ لَيْسَ طبيبَ أبدانٍ حَتَّى يعرِف خصائص الأشياء، إنها يتكلّم بوحي من اللهِ، فإذا قَالَ مثلًا: «في الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ»(۱)، وجبَ علينا أن نقبلَ هَذَا، وإذا قُدِّر أن أحدًا استعملها ولم يجد شفاءً، فَإِنَّ النّبِيِّ قال: «إِلَّا السَّامَ»، وَهُوَ الموت، يعني الَّذِي لَا بد منه، فإذا كَانَ الله قد قدَّر عَلَى الإِنْسَان شيئًا، فلن ينفعَ فِيهِ دواء.

والعسلُ فِيهِ شفاءٌ للناسِ، كما جَاءَ فِي القُرْآن، فهل يمكِن لمؤمنٍ أن يَقُول: إنه لَا شفاءَ فِيهِ أبدًا؟!



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب الحبة السوداء، رقم (٥٦٨٨)، ومسلم: كتاب السلام، باب التداوي بالحبة السوداء، رقم (٢٢١٥).

(٢٢٠٠) السُّوَّالُ: أَثَابَكُمُ اللهُ، مَا حُكْمُ الشَّرْعِ فِي عمليةِ طفلِ الأنابيبِ؛ لأنَّهَا انتشرت فِي الوقت الأخير انتشارًا كبيرًا؟

الجَوَابُ: لِي ملاحظةٌ عَلَى هَذَا الشَّوَال، وَهِيَ قُولُ السَّائِ : «مَا حُكْمُ الشَّرْع»؛ لأنَّ حكمَ الشَّرْع لا يمكنُ أن يُوجَه لإِنْسَانٍ يخطئ ويصيبُ؛ لأنَّ هَذَا الَّذِي وجَّه إليهِ الشُّوَال لَو أَجابَ بخطأٍ صَارَ الخطأُ منسوبًا للشرع.

ولهَذَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوجِّهُ مِثْلُ هَذَا الشُّؤَالُ فَإِنَّهُ يَقُولُ: مَا حُكْمُ الشَّرْعِ فِي نظرِكم؛ لِيكونَ مَربوطًا بنظرِ الإِنْسَانِ الَّذِي قد يُخطِئ وقد يصيبُ.

فينبغي للسائل أن يُحرِّرَ العبارةَ فيَقُول: ما ترونَ فِي كذا؟ أو ما الحُكم فِي كذا؟ ولا يذكر الشريعة، أو يقيِّد الشريعة فِي نظرِكم، وفي رأيكم، وما أشبه ذلك.

أما ما يتعلَّق بطفل الأنابيبِ فأنا متوقِّف عَن الفَتوى به، ولا أُفتي به؛ لَا بِحِلِّ، ولا بحُرمةٍ، لأنَّ مسألتَه خطيرةٌ، فخوفًا مما ينتجُ منَ النتائجِ السيئةِ توقفتُ عَن الفتوى به، وإن كَانَ الأمرُ ظاهرًا عندي فيهِ، لكن أتوقَف عَن الفَتوى فيه؛ لِأنَّهُ ربها يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مفاسدُ لَا يعلمُ مَداها إلَّا اللهُ.

(٢٢٠١) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ الاستعانةِ بالجنِّ المسلمينَ لِفَكَّ السحرِ، أو مداواة المسوسِ الَّذِي به مَسُّ؟

الجَوَابُ: نحنُ نُحِيل السائلَ إِلَى ما ذكرهُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيةَ رَحِمَهُ اللّهُ فِي هَذَا البابِ، وقد ذكرَ أَنّهُ يَجُوزُ الاستعانةُ بالجنِّ لكن بشروطٍ، فمَن أراد أن يَطَّلِعَ عليها فلْيَبْحَثْ عنها فِي كتابِ (الفَتَاوى)، وقد ذكرَها فِي كتابِ (إيضاحِ الدلالةِ

عَلَى عموم الرسالةِ)، وكذلكَ ذكرَها فِي كتابِ (النُّبُوَّات).

(۲۲۰۲) السُّؤَالُ: ما حُكم الاستعانةِ برجلٍ مصابٍ بِمَسِّ منَ الجنِّ لكي يدُلَّ النَّاسَ عَلَى تشخيصِ الأمراضِ، وبيان مواضعِ السِّحرِ وغيره؛ لأن هَذَا الرجل النَّاسَ عَلَى تشخيصِ الأمراضِ، وبيان مواضعِ السِّحرِ وغيره؛ لأن هَذَا الرجل المصاب بالمسِّ يَتَعَرَّف عَلَى هَذِهِ الأمورِ عَن طريق الجِنِّيِّ المتلبِّس به، أفيدونا مأجورينَ؟

الجَوَابُ: أما أنا -باركَ اللهُ فيكم- فإني أعيشُ فِي عالمِ الإنسِ، واسألوا مَن يعيشُ فِي عالمِ الجنِّ، واعْلَموا أن الشَّريعة الإسلاميَّة لَا تأتي بها يُصادِم المصالحَ، فكلُّ ما فِيهِ مصلحةٌ، وليسَ فِيهِ مَضَرَّةٌ دِينيَّة ولا دُنيويَّة، فَإِنَّ الشَّريعة الإسلاميَّة لَا تأباه، لأنها كلَّها تقرِّب المصالحَ وتنفي المفاسدَ.

وقد ذكرنَا أنَّ الأشياءَ لَا تَخلو مِن خمسةِ أمورٍ حولَ هَذَا الموضوع: مصلحةُ خالصةٌ ومَفسدةٌ ومَفسدةٌ ومَفسدةٌ ومَفسدةٌ ومَفسدةٌ ومَفسدةٌ ومَفسدةٌ لَا تُرجَّحُ إحداهُما عَلَى الأخرى.

فمعنى مصلحة خالصة : يعني مصلحة ليْسَ فِيهَا مَفْسَدة ، ومفسدة خالصة : ليْسَ فِيهَا مَفْسَدة ، ومفسدة خالصة : والمفسدة ليْسَ فِيهَا مصلحة الراجحة . والمفسدة الراجحة والمفسدة الخالصة والمفسدة والمفسدة والمفسدة والمفسدة والمفسدة والمفسدة الخالصة والمفسدة والمفسدة فترك المفاسِد أولى مِن جَلبِ المصالِح .



(٢٢٠٣) السُّوَّالُ: يُوجَد فِي بلدنا امرأةٌ تَستعين بالجنِّ المسلمين فِي علاجِ المرضَى، وفكِّ السِّحْرِ تَدَّعِي أَنَّ جِنَّيًا مِنَ الجنِّ يأتيها فَيَتَلَبَّس بها، وينطِق بلِسَانها، فيأتي الناس ويصف لهم العلاج، وهي مع ذَلِكَ تأخذُ أجرًا كبيرًا وتقول: إِنَّ هَذَا المال لَيْسَ لِي، وإنها لهذا الجِنِّي، وتدَّعي أنها تعمل الخيرَ فقط، ويُنقَل عنكم أنكم لا تَرَوْنَ بأسًا فِي ذلك، أفيدونا، بارك الله فيكم؟

الجَوَابُ: ذكرَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رَحْمَهُ اللهُ فِي عددٍ مِن كتبهِ أنه يجوزُ أَنْ يَستعينَ الرجلُ الصالحُ بصالِح الجنِّ لكن بشرطينِ:

الشرط الأوَّل: ألا يستعينَ بهم عَلَى مُحُرَّم.

والشرط الثَّانِي: ألا يكونَ طريقُ الاستعانةِ بهم مُحُرَّما.

مثال الأول: ألَّا يستعينَ بهم عَلَى إفسادِ أموالِ الناسِ، كأن يستعينَ بالجنِّ عَلَى أَنْ يُنَفِّرُوا ابنَ الرجلِ، أو ماشيتَه، أو يخربُوا سيارتَه، أو ما أشبهَ ذلكَ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَجوزُ؛ لأن هَذَا عدوانٌ، ولا يجوزُ التعاونُ عَلَى الإثم والعدوانِ.

ومثالُ الشرطِ الثَّانِي: إِذَا كَانُوا لَا يُوافقُونَ عَلَى معونتهِ إِلَّا إِذَا أَشْرَكَ بَهُم مَعَ اللهِ، بأنْ قالوا: اذبحْ لنا، أو انذرْ لنا، أو كَانَ رجلًا لَا يُعِين المرأةَ إِلَّا إِذَا مَكَّنَتُه من نفسها يزني بها، أو كَانَ رجلًا لَا تُعينه الجِنيَّة إِلَّا إِذَا فعل بها الفاحشة، فَإِنَّ هَذَا لَا يَجُوز.

ومن أراد أَنْ يُراجع هَذَا فِي كلامِ شيخِ الإسلامِ فإنَّه موجودٌ فِي الفَتَاوي(١)،

⁽١) مجموع الفتاوي، لشيخ الإسلام ابن تيمية (١١/٣٠٧).

وموجود فِي كتاب النبوَّات (١١)، وموجود فِي إيضاحِ الدلالةِ عَلَى عمومِ الرسالةِ.

(٢٢٠٤) السُّؤَالُ: أنا مُصاب بسِحر أشعر به في بَطني وفي رأسي، وَهُوَ يؤثّر فِي مُباشرتي لِزَوْجَتي إِلَى حدِّ كبير، وحاولتُ جَاهدًا القضاء عَلَيْهِ ولكن لم أستطِع، وأنا أُصلِّي الجهاعة وأقول الأذكار، وأقرأ القرآنَ وللهِ الحمدُ، ولكنِ استمرَّ هَذَا السحرُ مَعِي، ولا أَدْرِي ما أفعلُ فيه، فبهاذا تَنْصَحُونَنِي؟

الجَوَابُ: أنصحه بدوامِ القراءةِ وَالأذكارِ والدُّعَاءِ، واللهُ سُبَحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى كل شيءٍ قديرٌ، فَهُوَ جَلَّوَعَلَا الَّذِي بيده الداءُ والدواءُ، ولا يأسَ مِن رحمةِ اللهِ، فإنَّه لا يَيْس مِن رَوح الله إلَّا القومُ الكافرونَ، وأرجو لَهُ الشفاءَ العاجِل، وأنْ يُمَتِّعَهُ اللهُ تَعَالَى بالصحَّة ويُقِرَّ عينَه بأهلِه.

-599-

(٢٢٠٥) السُّؤَالُ: امرأةٌ مصابَةٌ بمَرَضٍ فِي صدْرِهَا، ولدَيْهَا مراجعاتٌ عندَ الطَّبِيبِ، مما يضطرُّهَا إلى أن تنْكَشِفَ المنطقَةُ المصابَةُ عند الطَّبِيبِ، فها الحُكْمُ فِي ذلكَ؟

الجَوَابُ: لَا ينْبَغِي للمرأةِ أَن تُعالَج عنْدَ طَبِيبٍ رَجُلٍ إِلا إِذَا لَم تَكُنِ امرأةٌ تَقُومُ بِاللازِمِ، فَلا تُعَالَجُ عندَ الرَّجُلِ؛ لَمَا فِي تَقُومُ بِاللازِمِ، فَلا تُعَالَجُ عندَ الرَّجُلِ؛ لَمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الفِتْنَةِ عليهَا، وَعَلَى الطبيبِ.

⁽١) النبوات، لابن تيمية (٢/ ٩٩٦).

وأما إذا دَعَتِ الحَاجَةُ إلى أن تذهَبَ إلى رَجُلٍ لعَدَمِ وجودِ امراًةٍ، فَإِنَّ للطَّبِيبِ أَن يَنظُرُ إلى كلِّ ما يحتاجُ إليه فِي العِلاجِ، ولكن لَا يجوزُ أن يَخْلُو بهذِه المرأةِ، بل لَا بُدَّ أن يَنظُرُ إلى كلِّ ما يحتاجُ إليه فِي العِلاجِ، ولكن لَا يجوزُ أن يَخْلُو بها فِي غُرفَةِ العَمَلِيَّاتِ أن يكونَ عندَهُ وَلِيُّ أَمْرِهَا، أو أحدٌ ممَّنْ يُوثَقُ بِهِ، أما أن يَخْلُو بها فِي غُرفَةِ العَمَلِيَّاتِ اللهُ عَذَهُ وَلِيُّ أَمْرِهَا، فَإِنَّ ذلِكَ حرامٌ؛ لقولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ»(١).

(٢٢٠٦) السُّؤَالُ: هل يجوز للمرأةِ الَّتِي لم تُنْجِب إِذا تبيَّن لها أن بها مانعًا طبيًّا أن تتداوى عند طبيب، أو تستسلم لقضاءِ الله وقَدَرِه؟

الجَوَابُ: إِذَا تبينَ لدى المرأةِ أن عندَها مانعًا مِن موانعِ الحَملِ، وأرادتْ أن تُزيلَ هَذَا المانعَ فَلا حرجَ عليها، ولا بأسَ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قد أباحَ للإنسانِ أَنْ يُزيلَ هَا المانعَ فَلا حرجَ عليها، ولا بأسَ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قد أباحَ للإنسانِ أَنْ يُزيلَ ما به مِن مانع، وأنْ يتداوى مِن المرضِ بأنْ يَسُدَّ العيبَ الَّذِي حصلَ له، بخلافِ التجميلِ، فَإِنَّ الإِنْسَان لَا يجوزُ لَهُ أَنْ يصنعَ عملياتٍ من أجلِ التجميلِ.

وهنا فرقٌ بين العمليةِ لإزالةِ العَيبِ والعمليةِ للتجميلِ، فمثلًا: لَو أن شخصًا صَارَ معه سِتةُ أصابعَ، فإنَّه يجوزُ أَنْ يزيلَ السادسَ؛ لأَنَّه إزالة عيبٍ، فَإِنَّ ستة أصابعَ خلافُ ما هو مُعتادٌ، والناسُ يَنظرون إليه، فيَلحَقُه بذلك ضِيقٌ نَفْسيُّ، فله أَنْ يزيلَ هَذَا الإصبعَ، لكنْ بشرطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى يدِ طبيبٍ حاذقٍ، فَلا يجوزُ أن يأتي الشخصُ بسِكِّين المطبخِ ويقطعَ إصبعَه. فإذا كَانَ كذلكَ فَلا بأسَ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لَا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم، والدخول على المغيبة، رقم (٤٩٣٥)، ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (١٣٤١).

ولوِ انقطعَ أنفُ الإِنْسَانِ، وأرادَ أَنْ يعملَ عمليةً لتركيبِ أنفٍ صناعيٍّ، أو من بعضِ أعضائه فإنَّه يجوزُ.

ولو كَانَ هُنَاكَ شَرمٌ فِي الشَّفَة، وأرادَ أَنْ يَسُدَّ هَذَا الشَّرمَ، فَلا بأسَ، لكن لَو كَانَ تجميلًا مِثل وَشْرِ الأسنانِ، أو النَّمص فِي الحواجبِ، لكانَ ذَلِكَ حرامًا؛ لأن هُنَاكَ فرقًا بين التجميلِ وبين إزالةِ العَيبِ، فإزالةُ العيبِ جائزةٌ، وأما التجميلُ فليسَ بجائز.

ولو كَانَ فِي وجهِ الإِنْسَان بُقع سوداءُ مُشوِّهة لمنظرِه فإنَّه يجوزُ لَهُ أَنْ يعملَ عمليةً لإزالةِ هَذِهِ البقعِ السوداءِ؛ وذلكَ لأن هَذَا من بابِ إزالةِ العيبِ.

لكنْ لَو كَانَ لُونُه أُسُودَ، وأَرادَ أَنْ يُجريَ عمليةً تحقنُ شيئًا أبيضَ فِي وجهِه حَتَّى يكونَ أبيضَ، لَو أمكنَ ذَلِكَ فإنَّه لَا يجوزُ؛ لأن هَذَا تجميلٌ، معَ أنَّ السوادَ عندَ قوم جَمالٌ أجملُ مِن البياضِ.

فهذا الَّذِي ذكرتَه من بابِ إزالةِ عيبٍ، فلها أنْ تذهبَ إلى الطبيبِ حَتَّى تُجرِيَ عمليةً للإنجابِ، ولا بأسَ.



(٢٢٠٧) السُّؤَالُ: هل يُشْرَعُ قراءةُ القرآنِ عَلَى الماءِ طَلَبًا للشِّفاءِ؟

الجَوَابُ: الذي جاءتْ بِه السُّنَّةُ أَن يقرأَ عَلَى المريضِ مباشَرَةً، ولكنَّ بعضَ السَّلَفِ صارَ يقرأُ فِي الماءِ، ويَسْقِى المريضَ، أو يَدْهِنُ بِه، أخذوا هَذَا مِنْ كونِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يأخُذُ بِريقِهِ مِنَ التُّرابِ، ويمْسَحُ به المحِلُّ الذي يريدُ أَن يَبْرَأً

فيقول: «بِسْمِ اللهِ، تُرْبَةُ أَرْضِنَا، بِرِيقَةِ بَعْضِنَا، يُشْفَى سَقِيمُنَا، بِإِذْنِ رَبِّنَا»(١).

فالإنسانُ إِذَا قَرَأً فِي المَاءِ فَلَا بِأْسَ أَن يَسْقِى المريضَ مِنْهُ، لَكَن يجِبُ عَلَى القَارِئ إِذَا كَانَ يعرِفُ أَن فِي فَمِهِ مَرَضًا، فَإِنَّهُ لَا يقْرَأُ؛ لأنه ربَّما ينتَقِلُ المرضُ إلى المصابِ المريضِ فيكونُ فِي ذلكَ ضررٌ عَلَى المريضِ، أما إِذَا عَرَفَ الإنسان من نَفْسِه السَّلامَة، فَلا بأسَ أَن يقْرَأَ، لكن كَمَا قلتُ القراءةُ عَلَى المريضِ مباشَرَةً هي الأَوْلى والأَفْضَلُ.

(٢٢٠٨) السُّؤَالُ: أخْتِي لم تُنْجِبْ منْذُ ثمانِي سنواتٍ، وعَرَضْنَاهَا عَلَى طبيباتِ نِساءٍ وولادَة فنَصَحُونا بالتَّلْقِيحِ الصِّنَاعِيِّ، فها رأي سهاحتُكم فِي ذلك؟ عِلْما بأننا نسمَعُ بعضَ الشُّبُهَاتِ حول هَذَا التلقيح؟

الجَوَابُ: نحن لَا نُفْتِي فِي أطفالِ الأنابِيبِ؛ لأنه يتَرَتَّبُ عليها أخطارٌ عظيمةٌ حَتَّى لَو قُدِّرَ أَن الطبيبَ ثِقَةٌ، وأَن الماءَ نُقِلَ من زوجِ المرأة يَقِينًا، فإننا لَا نُفْتِي بذلك؛ لأننا نَعْلَمُ أَن المسألة خطيرَةٌ، وأنه ربها يأتي شخصٌ لَا يَخافُ اللهَ فيَنْقُلُ ماءَ شخصٍ إلى رَحِمِ امرأة ليست زوْجة له، فيَحصُلُ بذلك اختلاطُ الأنسابِ واشْتِبَاهُها، ويحصلُ بذلك اختلاطُ الأنسابِ واشْتِبَاهُها، ويحصلُ بذلك اختلاطُ الأنسابِ وأَسُّتِبَاهُها، الوارِثُ لا يدْرِي من أَبُوه، ويُصْبِحُ الوارِثُ لا يدْرِي من أَبُوه، ويُصْبِحُ الوارِثُ لا يدْرِي مَنْ يَرِثُهُ، ويترتب عَلَى هَذَا أَيْضًا محْرَمِيَّةٌ ونَسَبٌ ومصَاهَرَةٌ؛ لهذا لا فَتِي بأطفالِ الأنابِيبِ مهما كَانَ الأمر.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب رقية النبي ﷺ، رقم (٥٧٤٥)، ومسلم: كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة، رقم (٢١٩٤).

والمرأةُ إِذَا قُدِّرَ لَهَا أَنَهَا لَا تُنْجِبُ يَظُلُبُ امرأةَ ثَانِيَةً تُنْجِبُ؛ لأَنَّ اللهَ قد أَباحَ للرَّجُلِ أَن يَتَزَوَّجَ مَثنى وثلاثَ ورُباع، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يقولُ فِي كِتَابِهِ العزيز: ﴿ لِللَّهُ مُلكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ يَخَلُقُ مَا يَشَآهُ لِمَن يَشَآهُ إِنَكُ وَيَهَبُ لِمَن يَشَآهُ اللَّهُ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ يَخَلُقُ مَا يَشَآهُ يَهَبُ لِمَن يَشَآهُ إِنَكُ وَيَهَبُ لِمَن يَشَآهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَيَعَمَلُ مَن يَشَآهُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾ اللهُ الحَلْقَ إلى أربعةِ أصنافٍ:

الأول: ﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَافًا ﴾ هَذَا واحِدٌ، يعْنِي: أَن الرَّجُلَ لَا يأتِيهِ إلا إِناثٌ فقط.

الثاني: ﴿ وَبِهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴾ يعني: لَا يأْتِيهِ إلا ذُكورٌ. الثالث: ﴿ أَوْ يُزُوِّجُهُمْ ذُكُراناً وَإِنَاثاً ﴾ يعني: يَجْعَلُهم صِنْفَيْنِ ذُكورًا وإناثًا. الرابع: ﴿ وَيَجَعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا إِنَّهُ، عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾.

(٢٢٠٩) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ التَّدَاوِي بالأَبْوالِ؛ وخاصَّةً بولِ الإبل؟

الجَوَابُ: التَّدَاوِي ببولِ الإبلِ تَدَاوِ بدواءٍ نَبَوِيِّ، وذلك أن نَفَرًا من عُرينَة دخَلُوا المدينة، فاجْتَووها ولم يَطِبْ لللهُم السُّكنَى فيها، وأُصيبُوا بالحُمَّى أو مَرَضٍ آخر، فأمرهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهُ أن يلتَحِقُوا بإبلِ الصدَقةِ، وكانَ عندَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ إبلُ للصَّدَقةِ، لأنه يأخُذُ من الأعْرابِ الصَّدَقاتِ، فالتَحَقُوا بالإبلِ، وأمرهم أن يَشْرَبُوا مِنْ أبوالها وألْبَانِهَا، فصَحُوا بإذن الله، وبَرِئُوا مِنَ المَرضِ، ولكنهُمْ -والعياذ بالله - كَفَرُوا نعْمَة الرسولِ عَيْنِهُ والصَّدَةُ وَالسَّمْلُ معنَاه: أن يُحْمَى المُسْمَارُ بالنَّارِ ثم تُكحل بِهِ العَينُ، واستَاقُوا الإبلَ، فبلَغَ ذلِكَ والسَّمْلُ معنَاه: أن يُحْمَى المُسْمَارُ بالنَّارِ ثم تُكحل بِهِ العَينُ، واستَاقُوا الإبلَ، فبلَغَ ذلِكَ

النَّبِيُّ عَلَيْهُ، فأرسَلَ أُنَاسًا فِي أثَرَهِمْ، فَجَاؤُوا بِهِمْ، وقد ارتَفَعَ النهارُ، فأمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ النَّهِ عَلَيْهُ النَّبِيُّ عَلَيْهُ النَّهُمُ، فَقُعِلَ بِهِمْ ذلك، أن تُصمَلَ أعينُهُم، فَقُعِلَ بِهِمْ ذلك، وأمرَ أن تُسمَلَ أعينُهُم، فَقُعِلَ بِهِمْ ذلك، وأَنْ تُصمَلَ أعينُهُم فَعَلُوا فِعْلَةً مَنْكُرةً. وأَنْقُوا فِي الحَرَّ يَسْتَسْقُونَ فَلا يُسْقَوْنَ، حتَّى مَاتُوا (۱). لأنَّهُم فَعَلُوا فِعْلَةً مَنْكُرةً.

والشَّاهِدُ من هذَا الحديثِ أنَّ الرَّسولَ أمَرَهُم أن يتَدَاوَوْا بأبوالِ الإبِلِ وألبانِهَا.

(۲۲۱۰) السُّؤَالُ: رجلٌ يتنَاولُ المخدِّرَاتِ، وقد أَدْمَنَها، وإن فارَقَها لَقِي حَثْفَهُ، حيث صارَتْ جُزءا من دَمِهِ ولحُمِهِ وعَصَبِهِ، وصارتْ غِذَاء له، فكيف يتُوبُ مِنْهَا؟

الجَوَابُ: هَذَا الَّذِي كَانَ يَتَعَاطَى المَخَدِّرَاتِ -والعياذ بالله - حَتَّى صارَتْ جُزْءا مِنْ دَمِهِ ولحْمِه وعَصَبِه، إِذَا كَانَتْ عندَهُ قُوةُ إِيهَانِ باللهِ عَنَّوَجَلَّ سَهُلَ عَلَيْهِ أَنْ يدْعَهَا، ولهذا لها حُرِّمَتِ الحَمْرُ فِي عَهِدِ النَّبِيِّ عَيَّ وكان تَحْرِيمُها فِي السَّنَةِ السادسَةِ مِن الهِجْرةِ - يعني: متأخِّرًا - والناس قَدْ أَلِفُوهَا إِلْفًا تامًّا، ما قالوا: والله نَشَأ عليها دمُنَا ولحَمْنا وعَصَبُنا، يصْعُبُ علينَا تَرْكُها. ولكنهم أَرَاقُوها فِي الأَسُواقِ، ولم يُبالُوا ولا أَنَّ الله بحِكمَتِهِ جعلَ تَحْرِيمَ الخمرِ بالتَّدْرِيج.

فنقولُ لهذا المُدْمِنِ: اترُكْ هَذَا الشيءَ بالتَّدْرِيجِ، اتْرُكْه بالتَّدْرِيجِ شيئًا فشيئًا، واستَعْمِلْ ما يَنْقُلُ جَراثِيمَ هَذَا الدَّاءِ الخبيثِ عَن بِدَنِكَ، وذلك بتفْرِيغِ الدَّمِ، وحَقْنِ واستَعْمِلْ ما يَنْقُلُ جَراثِيمَ هَذَا الدَّاءِ الخبيثِ عَن بِدَنِكَ، وذلك بتفْرِيغِ الدَّمِ، وحَقْنِ دماءٍ جدِيدَةٍ، فإذا تمرَّنَ، أو: إذا حصَلَ هَذَا التَّفْرِيغُ مرة بعدَ أَخْرَى؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أقرَبُ

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب أبوال الإبل، والدواب، والغنم ومرابضها، رقم (٢٣٣)، ومسلم: كتاب القسامة، باب حكم المحاربين والمرتدين، رقم (١٦٧١).

إلى تَركِهِ، وإذا لم يتيَسَرَّ لكَ ذلكَ، فأنت تَتْرُكُه شيئا فشيئا، مع الاستِعَانَةِ باللهِ عَرَّقَجَلَّ وسؤالِ الله تَعَالَى العِصْمَة.

السُّوَّالُ: أنا طبيبُ تخديرٍ فِي مُستشفًى عامٍّ؛ يَرِد إليهِ كافَّة الحالات الخطيرة خلال أربع وعشرين ساعة، وهناك نِسبةٌ مئويةٌ فِي الكتبِ الطبَّيَّة العالميَّة والمُلدَوَّنَة طبقًا لتقاريرَ دوليَّةٍ لحالاتِ الوفاةِ نتيجة التخديرِ، رغم كافَّة الاحتياطاتِ النِّي تُؤخَذ ثُجاه هَذِهِ الحالاتِ، وهناك محاولاتُ تَضييقِ هَذِهِ الأمورِ داخل غرفةِ التعملياتِ لإنفاذِ المريضِ، ورغم ذَلِكَ تتمُّ الوفاةُ فِي حالاتٍ نادرةٍ جدًّا، فهل هَذِهِ الحالاتُ تعتبَر قتلَ خطأٍ فهل يُوجِب الديةَ الَّتِي نصَّت عليها الآيةُ؟

الجَوَابُ: إِذَا كَانَ الطبيبُ حاذقًا، وأعطى الدواءَ بأمرِ المريضِ ورضاهُ، ونَتَجَ عَن ذلكَ وفاةُ المريضِ، فإنَّه لَا ضهانَ عَلَى الطبيبِ؛ لأَنَّه كَانَ حاذقًا، وقدِ اجتهدَ وأدَّى ما عَلَيْهِ، فلا يَضمَن.

أمَّا إِذَا كَانَ غيرَ حاذقٍ، يعني لَيْسَ عنده علمٌ فِي الطبِّ، ولكنه يريد أن يتمرَّن عَلَى هَذَا الشخصِ، فإنَّه بذلك آثِم، وتَلزمه الدِّيَةُ، وتلزمه أيضًا الكَفَّارَة؛ لأنَّه لَا يَجِلُّ للطبيبِ أن يتمرَّن بأجسادِ بني آدمَ، بل إِذَا تمرَّن فإنَّه يَتَمَرَّن عَلَى أجسادِ الحيواناتِ الأخرى المقارِبِ تركيبُها لتركيبِ البشرِ.

السَّائل: يكون المريضُ ليسَ فِي حالةِ الوعي؟

الجَوَابُ: إِذَا كَانَ لَا يمكِن استئذان المريضِ لكونه فاقدًا لوعيهِ فيجتهد هُوَ

بنفسِه، فإذا رأى من المصلحةِ إجراء العمليَّة أجراها وإلَّا تَركها.

—622

(٢٢١٢) السُّؤَالُ: هُنَاكَ طرق للتخسيس، وهي عملية إزالةِ الدهونِ من أحدِ الأعضاءِ، سواء البَطن أو الفَخِذين أو الصدر عَن طريقِ العمليةِ، فها حُكمها؟ الجَوَابُ: هُنَاكَ طرقٌ لتخفيفِ الشحم، وهناكَ شيءٌ أظنُّ يُسَمُّونه الرِّجيم،

الجَوَابُ: هُنَاكَ طرقٌ لتخفيفِ الشحمِ، وهناكَ شيءٌ أظنُّ يُسَمُّونه الرِّجِيم، بمعنى أن يَتَوَقَّى الأطعمة الَّتِي تُوجِب السِّمنة.

أما العمليةُ فإذا كانَت هَذِهِ الدهونُ تُؤذِيهِ ويتأذَّى بها، وقرَّر الأطبَّاءُ أنَّه لَا ضررَ عَلَيْهِ فِي العملية، فَلا بأسَ، أما إذا كانَت هَذِهِ الدهون بغير إيذاءٍ، ولكن يحبُّ الخِفَّة فلا، وكذلك لَو قالَ الأطباءُ: إنكَ لَو أجريتَ العملية، لكانَ هَذَا خطرًا عَلَى صحتكَ وحياتك، فَلا يجوزُ.

(٢٢١٣) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ الجِجامة للمرأة؟ وما حُكمها إِذا قام الرجل بحجامة المُرْأة لعدم وجود امرأةٍ تحجمُ؟

الجَوَابُ: الحجامةُ تكونُ عندَ الحاجةِ إليها للرجالِ والنِّسَاء، وإذا قُدِّرَ أن المُؤَّة احتاجتْ إِلَى الحجامةِ، ولم يوجدْ إِلَّا ذَكَر، فَلا بـأسَ بذلكَ، لكن بشرطِ ألا يخلوَ بها، وأن يكونَ عندَها محرَّم كسائرِ المعالجاتِ، فالمُرْأَة إذا لم يوجدْ مَن يعالجُها إِلَّا رجلٌ، فلا بأسَ أن يعالجُها رجلٌ، لكن بشرطِ ألَّا يخلوَ بها، وأن يكونَ عندَها محرمٌ.

(٢٢١٤) السُّؤَالُ: إنني متزوجٌ منذ ثلاث سنوات، ولم أُرزَقْ بطفلٍ حتَّى الآن، وبعد الفحوصات تبيَّن لي أني لَا أقدِر عَلَى الإنجاب إِلَّا عَن طريق أطفالِ الأنابيبِ. فها الحكمُ؟

الجَوَابُ: أطفالُ الأنابيبِ أنا لا أُفتي فيها، لكنْ من العُلَمَاء المعاصرينَ مَن يُفتي فيها، أما أنا فكل أُفتي فيها.

-622

(٢٢١٥) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ استخدامِ الدواءِ الَّذِي يَحتوي عَلَى مادَّة مُخَدِّرة؟ ومَا حُكْمُ وَصفِه للمريضِ إن كنتُ أعملُ طبيبًا؟

الجَوَابُ: الدواء الَّذِي به التخديرُ إِذَا كَانَ ضروريًّا فَلا بأسَ، فالبنجُ دواءٌ فِيهِ التخديرُ، ولَا بَأْسَ به، ويجبُ أن نعرِف الفرقَ بينَ التخديرِ والإسكارِ، فالإسكارُ ذهابُ العقلِ، لكن عَلَى وجهِ اللَّذَّةِ والطَّرَبِ، فالسكرانُ -نسألُ الله العافية - عقلُه ذاهِب لَكِنَّه كالمجنون، لَيْسَ كالمتخدِّر، فالمتخدر يَفقِد الإحساسَ واللَّمْسَ وما أشبة ذلك، والسكران لا يَفقِد هَذَا، لكن يفقدُ التصرف كما يَفقِد المجنونُ تصرُّفَه.

ثُمَّ هُوَ أيضًا يَستشعِر أنه فوق النَّاس، كما قَالَ الشاعرُ(١):

وَنَشْرَبِهِا فَتَثْرُكنَا مُلُوكًا

انظروا إِلَى قِصَّة حَمْزَةَ بنِ عبدِ المطَّلِب رَضَالِلَهُ عَنْهُ، سيِّد الشُّهداء، حين مرَّت به ناضحانِ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ، وكان حمزةُ سَكْرَانَ، وجعلتْ جاريةٌ عنده

⁽١) صدر بيت لحسان بن ثابت، انظر الكامل للمبرد (١٠٦/١).

تغني لَهُ وتقول:

أَلَا يَسَا حَمْنُ لِلشُّرُفِ النِّوَاءِ

ثُميِّجه عَلَى أن ينحرَ البعيرينِ ويأكلَها، فقام وأخذ حربةً وبَقَرَ بُطُونَها ليأكلَ، وَهُوَ سكرانُ. فأتى عليُّ بنُ أبي طالبِ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَامُ يَشكو عمَّه، فأتى النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَامُ يشكو عمَّه، فأتى النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَامُ يشكو عمَّه، فأتى النَّبِيُّ عَزَةً لِيُكلِمَه، ووجده إلى الآن ما صَحَا، فجعل حمزة يقول للرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَامُ اللهم صلِّ وسلِّم وبارِكْ عليه؛ يقول: هل أنتم إلَّا عَبِيدُ أبي. يعني عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ اللهم صلِّ وسلِّم وبارِكْ عليه؛ يقول: هل أنتم إلَّا عَبِيدُ أبي. يعني كيف تكلِّمني وأنت عبد من عبيد أبي، يقوله للرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ ! وهَذِهِ كلمةُ كفر، لكن الرجل سكرانُ، فرجعَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ وتركه (۱)، فالسكر يُلحِق الإِنْسَان بالجنونِ.

وهَذِهِ القصةُ كانتْ قبلَ تحريمِ الخمرِ؛ لأَنَّ هزةَ بن عبد المطلبِ سيِّد الشهداءِ قُتِلَ شهيدًا فِي سنةِ ثلاثٍ من الهجرةِ فِي غزوةِ أُحد، وتحريمُ الخمرِ كَانَ بعد ذلك؛ إما فِي الخامسة أو السادسة من الهجرةِ، ومعلوم أنه إذا كَانَ الشَّيْء حَلالًا فلا بَأْسَ أن يتناولَه الإِنْسَان.

عَلَى كلِّ حالٍ، أنا ضربتُ هَذَا المثلَ لِيَتَبَيَّنَ أن الإسكارَ غيرُ التخديرِ، فإذا كَانَ للمريضِ فائدة فِي التخديرِ فلا باسَ به، ولَا بَأْسَ أن يَصِفَهُ الطبيبُ للمريضِ.



⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب بيع الحطب والكلأ، رقم (۲۳۷۵)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر.. رقم (۱۹۷۹).

(۲۲۱٦) السُّؤَالُ: متى يكونُ التداوي والعلاجُ واجبًا، ومتى يكونُ مستحبًا، ومتى يكونُ مستحبًا، ومتى يكونُ مستحبًا، ومتى يكونُ تركُه أفضلَ؟

الجَوَابُ: القولُ الراجحُ فِي التداوي أنهُ ليسَ فِيهِ شيءٌ واجبٌ، ولكنه يستحبُّ ويتأكدُ إذا كانَ الشفاءُ بهِ أقربَ من عدمِ الشفاءِ، أما إذا تساوى الأمرانِ صارَ العلاجُ مباحًا، وإذا لم يُعلمْ فِي العلاجِ فائدةٌ فتَرْكُهُ أفضلُ.

فصارتِ الأقسامُ ثلاثةً:

الأولُ: أن يكونَ فعلُه أفضلَ وهَذَا فيها إِذا غلبَ عَلَى ظنَّه منفعتُه.

الثاني: أن يكونَ مباحًا إِذا تساوى عندَه الأمرانِ.

الثالثُ: أن يكونَ تركُه أفضلَ إِذا لم يغلبْ عَلَى ظنِّه أنه ينفعُ.

وحتى لَو تناولتَ الدواءَ، فَلا تجعلِ الشفاءَ منَ الدواءِ، بلِ اجعلْه مِنَ الذي خَلَقَ الدواءَ عَزَّوَجَلَّ لأنه كَم مِن دواءٍ نفعَ واستعملُه مَن يستعملُه، ولم ينتفعْ بهِ؛ لأن الشفاءَ بيدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

(٢٢١٧) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ تناوُلِ المرأةِ لحبوبِ مَنْعِ العادةِ الشهريةِ قَبْلَ رمضانَ؛ لِتَتَمَكَّنَ مِنْ صيامِه وقيامِه، وخُصُوصًا العشرةَ الأواخرَ منه؟

الجَوَابُ: لَا أَرَى أَنَّ المرأة تستعملُ هَذِهِ الحبوبَ؛ أَوَّلًا: لأَنَّ دمَ الحيضِ دمٌ طبيعيٌّ، لَهُ وَقْتٌ يَخرجُ فيه، فإذا حُبِسَ عَنْ وَقْتِه أصبحَ فِي ذَلِكَ ضررٌ عَلَى المرأةِ، كما لَو حَبَسَ الإنسانُ البَوْلَ أو الغائطَ فإنَّه يَضُرُّه، هكذا أيضًا دمُ الحيضِ إذا حُبِسَ

عَن وَقْتِه، فإنَّه يَضُرُّ المرأةَ ولا بُدَّ.

ثانيًا: بعضُ الأطِبَّاءِ كَتَبَ لِي أكثرَ مِنْ خمسةَ عشرَ نوعًا مِنَ الأضرارِ تَتَرَتَّبُ عَلَى هَذِهِ الحبوبِ، ومنها: أنَّ ذَلِكَ سببٌ لِتَشْوِيهِ الأَجِنَّةِ، يعني: سببٌ لِأَنْ يكونَ الحملُ مُشَوَّهًا؛ إمَّا فِي رأسِه، أو يَدَيْهِ، أو رِجْلِه، وما أشبهَ ذلك.

ثَالثًا: إِنَّ الذي كَتَبَ الدمَ عَلَى بناتِ آدَمَ اللهُ عَنَّوَعَلَ، ولهذا لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ عَلَى عائشةَ رَضَالِيَهُ عَهَا وهي تَبْكِي، وقد أحرمتْ بالعمرةِ، فقال لها: «مَا يُبْكِيكِ؟» عَلَى عائشةَ رَضَالِيهُ عَهَا وهي تَبْكِي وقد أحرمتْ بالعمرةِ، فقال لها: «مَا يُبْكِيكِ؟» قالتْ: إِنَّها لَا تُصَلِّي، فقال النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَتَبهُ اللهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ» يعني: فارْضي به؛ لأنَّه دمٌ طبيعةٌ وجِبِلَّةٌ، فَلا ينبغي للمرأةِ أَنْ تُعَاكِسَ هَذِهِ الطبيعةَ وهذه الجِبِلَّةَ.

فالذي أُشِيرُ به عَلَى النساءِ ألَّا يَسْتَعْمِلْنَ هَذِهِ الحبوب، وكَوْنُهَا إِذَا أَتَاهَا الحيضُ لَا تَصُومُ ولا تُصَلِّي، فهذا مِنْ حُكْمِ اللهِ عَنَّقَجَلَّ وإتيانُ الحيضِ مِنْ قَدَرِ اللهِ، فتكونُ بذلك جامعةً بينَ الرِّضا بقَدَرِ اللهِ، والرِّضَا بشريعةِ اللهِ، فَلا أُشِيرُ عَلَى النساءِ باستعمالِ هَذِهِ الحبوبِ.

-699

(٢٢١٨) السُّوَّالُ: لقَدْ ذَكَرْتُمْ أَن رَسولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ خروجِ الشخصِ مِنَ البِلَدِ التي وَقَعَ فيهَا الطاعُونُ، فكيف نجَمَعُ بينَ هَذَا وبينَ الإيهانِ بالأسبابِ؟ البَلدِ التي وَقَعَ فيهَا الطاعُونُ، فكيف نجَمَعُ بينَ هَذَا وبينَ الإيهانِ بالأسبابِ؟ الجَوَابُ: النَّبِيُ ﷺ قال: «لَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ»(١)، لأنَّ الفارَّ من ذلِكَ يعتَقِدُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٤٧٣)، ومسلم: كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، رقم (٢٢١٨).

أَن فَعْلَ السببِ قَاضٍ عَلَى قُدْرَةِ اللهِ وإِرادَتِهِ، والخروجَ مِنْ أَرضِ الطَّاعُونِ سبَبُ للنَّجاةِ مِنْه، لكن الَّذِي يخرُجُ من البلَدِ بعدَ أَن وقَعَ الطَّاعُونُ فيهِ، كأنه يريدُ أَنْ يعارِضَ قَدَرَ اللهِ بفِعْلِ الأسبابِ، وهَذَا غلَطٌ. ونظيرُ ذلِكَ: ﴿ اللَّهِ بفِعْلِ الأسبابِ، وهَذَا غلَطٌ. ونظيرُ ذلِكَ: ﴿ اللَّهِ مَن حَرَجُوا مِن يعارِضَ قَدَرَ اللهِ بفِعْلِ الأسبابِ، وهَذَا غلَطٌ. ونظيرُ ذلِكَ: ﴿ اللَّهِ مَن البَقْرَةِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللّ

(٢٢١٩) السُّؤَالُ: هناكَ بعضُ المستشفياتِ عندَ التبرعِ بالدمِ يُعطونَ هديةً للمتبرع، فها حكمُ ذلك؟

الجَوَابُ: لَا بأسَ إِذَا أَعطَوْهُ جَائِزةً، بشرطِ أَلَا تكُونَ مَشرُوطةً، فَإِنَّ كَانْتُ مشرُوطةً فَلا يَجُوزُ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدَّم»(١).

—500m

(۲۲۲۰) السُّؤَالُ: ما هِيَ الوسائلُ الَّتِي تُعين العبدَ عَلَى حِفظ بَصَرِه؟ الجُوَابُ: هَذَا سؤالٌ مهمُّ جدَّا، وجديرٌ بالعنايةِ، ولكني أُحيلُ السَّائلَ عَلَى الأَطباءِ.

-690

(۲۲۲۱) السُّؤَالُ: هَلْ يَجُوزُ لطالِبٍ فِي كُلِّيَةِ الطِّبِّ أَن تَتَكَشَّفَ لَهُ المرأةُ لضَرُورَةِ التعلِيم، فمِنَ التَّدرِيبِ أَن يشاهِدَ الطالِبُ الأساتِذَةَ وهُم يتَعامَلُونَ مع مَرضاهُم، بها فيهِمُ النساءُ؛ لأن هَذَا مِنْ بابِ التعليم، مع العِلْمِ بأن تَركَ هَذَا الشيءِ يؤثّرُ كَثِيرًا عَلَى فيهِمُ النساءُ؛ لأن هَذَا مِنْ بابِ التعليم، مع العِلْمِ بأن تَركَ هَذَا الشيءِ يؤثّرُ كَثِيرًا عَلَى

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب موكل الربا... رقم (٢٠٨٦).

كَفَاءَةِ الطَالِبِ ليكونَ طَبِيبًا فِي المُستَقْبَلِ، كَمَا أَنه يُعَرِّضُهُ لضَرَرٍ فِي الامتحاناتِ، فما الحُكم؟

الجَوَابُ: هَذِهِ المسألةُ ليستْ مسألَةً فرْدِيَّةً حَتَّى يُمْكِنُ أَن أُفْتِيَ بِهَا، لكنَّها مسألَةٌ عامَّةٌ، وأَرَى أَن يُكْتَبَ فِي هذَا إلى إدارَةِ البُحوثِ والإفتاءِ فِي المملكةِ العَربِيَّةِ عامَّةٌ، وأَرَى أَن يُكْتَبَ فِي هذَا إلى إدارَةِ البُحوثِ والإفتاءِ فِي المملكةِ العَربِيَّةِ السَّعودِيَّةِ؛ لتنْظُرَ الأمرَ من جميعِ جوانِبِه، وتُصْدِرَ ما تَراهُ واجِبًا فِي هَذَا المجالِ.

(٢٢٢٢) السُّؤَالُ: عِنْدَنَا فِي دَوْلَتِنَا بعضُ الأماكنِ لعِلاجِ إدمانِ المخَدِّرَاتِ من الشَّبابِ، فهل يَجُوزُ استِعْمَالُ التَّنويمِ المغْنَاطِيسِي لعلاج الشَّبابِ؟

الجَوَابُ: أَنَا أَخْشَى إِنْ استَعَمَلَ الإنسانُ التَّنويمَ المغْنَاطِيِسِيَّ فِي تقريرِ الإنسانِ بالشيءِ أن يتَجَاوَزَ الحَدَّ؛ بحيث يقرِّرهُ بأشياءَ سِرِّيَةٍ لَا يُحِبُّ أن يطَّلِعَ عليها أحَدُّ، ويكون فِي هَذَا عُدُوانٌ عَلَى غَيرِهِ.

لذا أَرَى ألا نَلْجَأَ إلى ذلِكَ، وأن نَلْجَأَ إلى القَرائنِ الظاهِرَةِ البَيِّنَةِ التي لَا يَشْتَبِهُ عَلَى أَحَدِ أَمْرُها، أما هذِه الطريقة فأرَى أنَّها لَا تجوزُ؛ لما يُخْشَى فِيها مِنْ فُشُوِّ أسرارِ الإنسانِ التِّي استَودَعَها فِي ذاكِرَتِهِ.

-692

(٢٢٢٣) السُّؤَالُ: أنا جديدٌ فِي دينِ اللهِ، وأخبرَني أخٌ أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ بالنسبةِ للذينَ يدخلونَ الجنةَ بدونِ حسابٍ وبدونِ عذابٍ: هُم الذينَ لم يفعلُوا رُقيةً، وأنا أريدُ أنْ أعرفَ مَنْ هؤلاءِ، ولكن قالَ لي الأخُ: الواجبُ أنْ يكونَ عندكَ إيانٌ قويٌّ قبلَ ذلكَ، فهل هَذَا صحيحٌ؟

الجَوَابُ: لَمَّا حدَّث النَّبِي عَلَيْ أَنه عُرضت عَلَيْهِ أَمتهُ ومعهم سبعونَ أَلفًا يدخلونَ الجنة بغيرِ حسابِ ولا عذابٍ -جعلنا اللهُ وإياكم منهم- خَاضَ النَّاسُ فِي أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الجَنَّة بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وَلِدُوا فِي الإِسْلَامِ وَلَمْ يُشْرِكُوا صَحِبُوا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِمْ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الإِسْلَامِ وَلَمْ يُشْرِكُوا صَحِبُوا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِمْ وَسُولُ اللهِ عَلَيْهُمْ وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَسَعَيْرُونَ، وَلَا يَسَعَرُونَ، وَلَا يَسَعَرُونَ، وَلَا يَسَعَرَبُونَ، وَلَا يَسَعَرُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَسَعَرُونَ، وَلَا يَسَعَرَونَ، وَلَا يَسَعَرُونَ وَلَا يَسَعَرُونَ وَلَا يَسَعَلَى وَهُمْ اللهِ يَعْضُهُمُ اللهِ يَعْمُونَ اللهِ يَعْمَلُونَ اللهِ يَعْمَلُونَ اللهِ يَعْمَلُونَ اللهِ عَلَى وَاللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ الل

فطلبُ الرقيةِ من الغيرِ لَا ينبغي للإنسانِ أن يقومَ به، لكنْ لَو جاءَ إنسانٌ وأرادَ أن يقرأَ عَلَيْهِ وَهُوَ مريضٌ فَإِنَّهُ لَا ينافي الحديث، وإنها كانَ طلبُ الرقيةِ من الغيرِ يخرجُ الإنسانَ عَن هَذِهِ الأوصافِ؛ لأن الإنسانَ قد يتعلقُ قلبُه بهذا القارئِ فيضعف بذلكَ توكلُه عَلَى اللهِ عَنَّوَجَلَ.

-620

(٢٢٢٤) السُّوَّالُ: هل يجوزُ حملُ الزَّوْجة عَن طريقِ الأُنبوب، علمًا بأن الحيوانَ المَنوِيَّ من الرجل، ومنَ المَرْأَةِ البويضةُ؟

الجَوَابُ: هَذَا واللهِ لَا أُفتي به أنا، وهناك مَن يُفتِي بالجوازِ بشروطٍ معروفةٍ، أما أنا فَلا أُفتِي به؛ لأنَّ المسألةَ خطيرةٌ، ومَن الطبيب الَّذِي يُؤتمَن؟ فأنا مُتوقِّف عَن الإفتاءِ في هذا.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو، رقم (٥٠٠٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم (٢٢٠).

(٢٢٢٥) السُّوَّالُ: سهاحة الشيخِ، قلتَ فِي محاضرتِك الَّتِي ألقيتَها فِي مُستشفَى الملِك فهد: إنَّه يجوزُ حَقْنُ المسلمِ مِن دَمِ الكافرِ، فهل يجوزُ حقنُه إن كانَ الكافرُ بلكِك فهد: إنَّه يجوزُ حَقْنُ المسلمِ مِن دَمِ الكافرِ، فهل يجوزُ حقنُه إن كانَ الكافرُ بأكلُ لحمَ الجِنزير ويشرب الخمرَ، أفيدونا مأجورين؟

الجَوَابُ: نعم يجوزُ هذا؛ لأنَّ الكافرَ لا يأكلُ لحمَ الخنزير دائيًا، وليس أكثر طعامِه، وكذلك الخمرُ لَيْسَ أكثرَ شرابِه، فأكثرُ ما يأكله الكافرُ من الأشياءِ الطاهرةِ، وإذا قُدِّرَ أَنَّه لَا يأكلُ إِلَّا الشَّيْء النجِس فإنَّه يكونُ هَذَا من جنسِ الجلَّالة، وهي الدابَّة الَّتِي يكونُ أكثرُ عَلَفِها النجاسَة، فيكونُ دَمُه نَجِسًا، إِلَّا عَلَى رأي مَن يرَى أنَّ الاسْتِحَالَة تُطهِّرُ النَّجسَ؛ كشيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةً (أ) رَحَمَهُ اللَّهُ وجماعةٍ من العُلَهَا، فإنَّه يكونُ طاهرًا ولو كانَ هَذَا الكافرُ يتغذَى بالنجاسةِ.

(٢٢٢٦) السُّؤَالُ: هل يَجُوزُ الاستعانةُ بالجنِّ المسلِمِ فِي الخيرِ، وفي المساعدةِ عَلَى العلاجِ بالقُرْآنِ والسنَّة منَ المَسِّ؟

الجَوَابُ: الجوابُ عَنْ هَذَا الشُّؤَال موجودٌ فِي فَتَاوَى شيخِ الإِسْلَامِ ابنِ تَيْمِيةَ (٢) رَحْمَهُ ٱللَّهُ وفي رسالةٍ لَهُ سَمَّاها (إيضاحَ الدلالةِ فِي عُمومِ الرِّسالةِ).

-600-

(٢٢٢٧) الشُّؤَالُ: البعضُ منَّا قد دخلَ كُلِّيَّة الطِّبِّ البَشَرِيِّ، ولم يكنْ عَلَى علم ووعي تامِّ بها فِي ذَلِكَ من مُنكرات نَراها، ويفكِّر فِي التحويلِ من هَذِهِ الكليةِ،

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۱/ ٤٧٤).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۱۱/۳۰۷).

ولكننا نتذكَّر أننا إِذا خرجناً منْ هَذَا المكانِ فقدْ يَخلو منَ الخيرِ، ولذلكَ نحنُ فِي حَيرةٍ، ونتساءلُ هنا، ونَرجو إبداءَ النصحِ والتوجيهِ؟

الجَوَابُ: الظاهرُ أن الأمرَ ليسَ فِيهِ حَيرة، فَإِنَّهُ إِذا ثبتَ ما قاله من المنكراتِ يمكنُ أن يتفادَاها الإِنْسَانُ بالنصيحةِ والإرشادِ عَن طريقِ أفرادِ الكليةِ من الطلبةِ، أو عَن طريقِ مَن فَوقهم، ولعلَّ اللهَ أن يَنْفَعَه به، فبقاؤه فِي محلِّ دراستِه خيرٌ من تَحَوُّلِهِ إِلَى حُلِيَّة أُخرى، لَا سِيَّا إِذا كَانَ قدِ ارتقَى إِلَى مستوَّى عالِ كالثَّالِثة أو الرَّابِعة مثلًا، أو ما فوقها، فَإِنَّهُ يبقى حَتَّى يَتَخَرَّجَ ويَنْتَفِعَ ويَنْفَعَ المسلمينَ.

(٢٢٢٨) السُّؤَالُ: نحنُ طالباتٌ بكلِّيَّة الطبِّ البشريِّ، وندخل عَلَى المرضَى النُّكور، فهل يَجُوز الكشفُ عَلَى منطقةِ العَوْرة؟

الجَوَابُ: لَا شَكَّ أَن كَشَفَ العورةِ محرَّم إلا للزَّوج، أو الزوج لزوجتِه؛ لقول الله سُبَحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ هُرَ لِفُرُوجِهِمُ حَنفِظُونَ ﴿ آ لَا عَلَىٓ أَزْوَجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتَ أَيْمَنُهُمْ الله سُبَحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ هُرَ لِفُرُوجِهِمْ حَنفِظُونَ ﴿ آ لَا عَلَى كَشْفِ العورةِ لدفعِ ضررٍ، أو لجلبِ فَإِنَّهُمْ عَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ [المعارج: ٢٩- ٣٠]. فإذا احتيجَ إِلَى كشفِ العورةِ لدفعِ ضررٍ، أو لجلبِ مصلحةٍ، فلا بَأْسَ به، ولكن بشرطِ ألَّا تكونَ خلوةً، أي: خلوةُ رجلِ بامرأةٍ، وألَّا تكونَ خلوةً، أي: خلوةُ رجلِ بامرأةٍ، وألَّا تكونَ هُنَاكَ شهوةٌ، وأن يُؤْمَن من ثورانِ الشهوةِ، فإذا تمَّت هَذِهِ الشروطُ، فلا بَأْسَ تكونَ هُنَاكَ شهوةٌ، وأن يُعالِحها؛ لِأَنَّهُ قد لَا يَتَسَنَّى أن نجدَ أنثى لأنثى وذكرًا للذَّكر.

ولكن يجبُ عَلَى المسؤولينَ فِي هَذَا الحقلِ أَنْ يَحِرِصُوا غايةَ الحرصِ عَلَى أَن

يُخَصِّصوا أمراضَ النِّسَاءِ للنساءِ، وأمراضَ الرجالِ للرجالِ.

(٢٢٢٩) السُّوَّالُ: ما حكمُ ذهابِ المرأةِ المريضةِ إلى الطبيبِ المسلمِ؛ كيْ يُجريَ الكشفَ الطبيّ عليها؟

الجَوَابُ: لَا بأسَ أَن تذهبَ المرأةُ إلى الطبيبِ الرجلِ ليكشفَ عليهَا، لكنْ بشرطِ أَن يكونَ مَعها مَحْرَمٌ، بحيثُ لَا يخلو بها فِي مكانٍ واحدٍ، وإذا وجدتِ امرأةٌ تقومُ مقامَ الرجلِ فِي العلمِ، والأمانةِ، والجذقِ، فلا شكَّ أَن المرأةَ أَوْلَى.

(٣٢٣٠) السُّؤَالُ: هل يجوزُ تناولُ حبوبِ منعِ الدورةِ منْ أجلِ الإعانةِ عَلَى القيامِ وتلاوةِ القرآنِ فِي هَذَا الشهرِ الكريمِ؟

الجَوَابُ: لَا تستعملُ المرأةُ حبوبَ منعِ الدورةِ؛ لأنهُ ثبتَ أنها مضرةٌ بالنسبةِ للرحمِ، وبالنسبةِ للدمِ، وبالنسبةِ للأعصابِ. لهذا أقولُ لكمْ باعتبارِ ما نُسألُ دَائها عنهُ: إنهُ كثرتِ المشاكلُ الآنَ فِي كونِ الأجنةِ يحصلُ فيهم تشويهٌ، ويقالُ: إن ذلكَ من أسبابِ هذهِ الحبوبِ فهي مُضرةٌ وكلَّ شيءٍ مضرٌ فإنهُ منهيٌّ عنهُ، لقولِ النَّبِيِّ من أسبابِ هذهِ الحبوبِ فهي مُضرةٌ وكلَّ شيءٍ مضرٌّ فإنهُ منهيٌّ عنهُ، لقولِ النَّبِيِّ من أسبابِ هذهِ ولا ضِرَارَ»(١).



⁽۱) أخرجه ابن ماجه: كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، رقم (٢٣٤١)، وأحمد (٣١٣/١، رقم ٢٨٦٧).

(٢٢٣١) السُّؤَالُ: مَا حُكُمُ كِتَابَةِ العَزَائِمِ، وهِيَ وَرَقٌ كُتِبَ عَلَيهَا آيَاتُ القُرآنِ بِهَاءِ الزَّعفَرانِ؟ ومَا حُكُمُ شُربِهَا للشَّخصِ المَريضِ؟

الجَوَابُ: أولًا يَنبَغي أَنْ نَعلَمَ أَنَّ القِراءةَ على المَريضِ مُباشَرةً أفضَلُ وأَنفَعُ، وهَذا هُوَ الَّذي جاءَت بِهِ السُّنَةُ عنِ النَّبِيِّ عَيْقِهِ فإنَّه كانَ يَرقِي المَرضى ويقولُ: «بِسْمِ الله أَرقيكَ، مِنْ كُلِّ داءٍ يُؤْذيكَ، مِنْ شَرِّ كُلِّ عَينٍ أو حاسِدٍ الله يَشفيكَ»(۱) ويقولُ في الرُّقيةِ: «رَبُّنا الله الَّذي في السَّماءِ، تَقَدَّسَ اسْمُك، أَمْرُكَ في السَّماءِ والأرْضِ، كَما في الرُّقيةِ: «رَبُّنا الله الَّذي في السَّماءِ، تَقَدَّسَ اسْمُك، أَمْرُكَ في السَّماءِ والأرْضِ، كَما رَحَمَتُك في السَّماءِ فاجْعَلْ رَحَمَتَك في الأَرضِ، أنتَ رَبُّ الطَّيِّبِينَ، اغفِرْ لَنا حوبَنا وخطايانا، أنزِلْ رَحمةً مِنْ رَحمَتِك وشِفاءً مِن شِفائِك عَلى هَذا الوَجَع»(١) فيبرأُ.

ولَكِنْ مَع ذَلِك، فَقَدِ استَعمَلَ بَعضُ السَّلَفِ ما ذَكَرَه السائِلُ مِن كِتابةِ القُرآنِ بالزَّعفَرانِ في إناءٍ، ثم يُخَضُّ في الماءِ، ثم يَشرَبُه بالزَّعفَرانِ في إناءٍ، ثم يُخَضُّ في الماءِ، ثم يَشرَبُه المَريضُ، وهَذا لا بَأْسَ به؛ لِأَنَّه قَد يَكُونُ داخِلًا في عُمومِ قَولِه تعالى: ﴿ وَنُنزِلُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء: ٨٢].

ولَكِنْ المَحْظُورُ: مَا يَفْعَلُهُ بَعضُ الجَهَلَةِ، حَيثُ يَقرأُ فِي مَاءٍ فيه زَعفَرانُ، ثم يَغْمِسُ عُودًا فِي هَذَا الزَّعفَرانِ، ويَجَعَلُ يُخَطِّطُ عَلَى ورَقةٍ خُطُوطًا مُرَبَّعةً أو مُدوَّرةً لَيسَ لها مَعنَى ولا تُفهَمُ، ثم تُخَضُّ فِي الماءِ، ثم يَشْرَبُها المَريضُ، فَهَذَا الفِعلُ مُنكَرُّ ولَمْ يَفْعَلْهُ الصَّحَابةُ رَضَيُلِكَ عَنْهُ ولا الأئِمَّةُ.

وعَلَى هَذَا، فَنَقُولُ لِهِذَا الرَّجُلِ: إِنَّ فِعلَك هَذَا مُنكَرٌّ، وإذَا شِئتَ أَنْ تَكْتُبَ

⁽۱) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب الطب والمرض والرقى، رقم (۲۱۸٦)، من حديث ابي سعيد الخدري رَضَّالِلَهُ عَنْهُ.

⁽٢) أخرجه أبو داود: كتاب الطب، باب كيف الرقى، رقم (٣٨٩٢)، من حديث أبي الدرداء رَضِّالِيَّهُ عَنْهُ.

بالزَّعفَرانِ فاكتُبْ آياتٍ مِنَ القُرآنِ أو أحاديثَ مِن الأدعِيةِ النَّبُوِيَّةِ الَّتي جاءَتْ عنِ النَّبِيِّ عَيَالِةٍ.

—~~

الإجهاض:

(٢٢٣٢) السُّؤَالُ: هل يجوزُ شَرْعًا أن يَتِمَّ إجهاضُ جَنينٍ إِذا ثبَتَ أنه مَرِيضٌ بمرَضٍ خَطِيرٍ جِدًّا فِي مرحَلَةٍ من مَراحِلِ الحمْلِ؟

الجَوَابُ: الحمْلُ لَهُ مراحِلُ: المرحلَةُ الأُولَى نُطفَةٌ. والثانِيَةُ عَلَقَةٌ. والثالِثَةُ مُضْغَةٌ. والرابِعَةُ نشأةٌ، كها قالَ تَعَالَى: ﴿ ثُورٌ أَنشَأْنَهُ خَلَقًا ءَاخَرَ ﴾ [المؤمنون:١٤]، وبعدَ النشأةِ والرابِعَةُ نشأةٌ، كها قالَ تَعَالَى: ﴿ ثُورٌ أَنشَأْنَهُ خَلَقًا ءَاخَرَ ﴾ [المؤمنون:١٤]، وبعدَ النشأةِ لا يُمكِنُ أن يسقُطَ بأيِّ حالٍ مِنَ الأحْوالِ؛ أي: بعدَ أن تُنفَخَ فيهِ الرُّوحُ، فَلا يجوزُ إسقاطُهُ، سواء كَانَ مشوَّهًا، أو فِيهِ مَرَضٌ، أو خِيفَ عَلَى أمِّهِ أن تموتَ، أو غيرَ ذلِكَ، لا يجوزُ بأي حالٍ مِنَ الأحوالِ، حَتَّى لَو قَرَّرَ الأطباءُ -بعد أن نُفِخَتْ فيهِ الرُّوحُ- أنه لا بُدَّ مِنْ إنزالِهِ، وأنَّه إذا لَمْ يُنزَلُ ماتَتْ الأُمُّ. فنقولُ: فَلْتَمُتْ.

فإذا قالَ قائل: إذا قُلْتُم هَذَا لَزِمَ أَن يموتَ الجَنِينُ وتموتَ الأُمُّ؛ لأَن الأُمَّ إِذَا مَاتَتْ فَلا بُدَّ أَن يموتَ الجَنِينُ واللَّمُ اللَّمُ إِذَا مَاتَتْ فَلا بُدَّ أَن يموتَ الجَنينُ، إلا أَن تُجْرى عَمِلِيَّةٌ جِرَاحِيَّة سريعة يُخْرَجُ بها الجنِينُ قبلَ أَن يَموتَ الأُمِّ، فقد تَسْلَمُ. قبلَ أن يَموتَ الأُمِّ، فقد تَسْلَمُ.

فنحنُ إِذا أَنْزَلْنَاهُ فهاتَ كنَّا السبب فِي ذلِكَ، وإذا فَعَلْنَا لَا نَضْمَنُ بقاءَ أُمِّهِ، فرُبَّها تموتُ أثناءُ العمليةِ الجِرَاحِيَّةِ، فليس هناكَ ضهانٌ، فنكون قَدْ ارتكبْنَا المفسدة للصلَحة موهُومَة، ولا يجوزُ أيضًا أن نَقْتُلَ شخصًا لاستِنقاذِ حيَاةِ شخصٍ آخَرَ بأيً حالٍ من الأحوالِ.

أرأيتَ لَو كَانَ اثنانِ فِي سَفَرٍ، وأصابَتْهُم محمْصَةٌ؛ وهي الجُوعُ الشَّدِيدُ، وكَانَ لا بُدَّ أَن يَفْتَلَ أحدُهُما الآخَر ليأكُلَ لحْمَهُ، فهل يجوزُ أَن يفْعَلَ؟ لا، ثم لا، ثم لا. ولا يمكنُ أَن نقولَ للقويِّ : انظُرْ إلى هَذَا الضَّعِيفِ فكلهُ حَتَّى لَا تموتَ جُوعًا! هذَا لا يكونُ أبدًا بأيِّ حالٍ من الأحوالِ.

إذن لَا يمكِنُ أَن نُنْزِلَ الجَنينَ فيمُوتُ؛ حَتَى نحافِظَ عَلَى حياةِ أُمِّهِ، فأَمُّهُ قد تُنْقَى وقد لَا تَبْقَى، إِذَا تَرَكْنَاهُ ولم نُنْزِلْهُ، وماتتِ الأمُّ بسببِ بقاءِ الجنينِ فِي بَطْنِهَا، فالذي قتَلَهَا هُوَ اللهُ، والله تَعَالَى يفعَلُ فِي خلقِهِ ما شاءً؛ فنَحْنُ لم نَقْتُلْها، والذي خلق الجنينَ عَلَى هذَا الوجه، وجعلَهُ سببًا لموتِ أُمِّهِ، هوَ اللهُ عَنَّوَجَلَ.

فالقاعدةُ إذن: أن الجنينَ بعدَ نفْخِ الرُّوحِ فيهِ لَا يمكِنُ إنزالُهُ بأيِّ حالٍ مِنَ الأَّحوالِ، إذا كَانَ يُخْشَى أن يَموتَ بهذَا الإِنْزالِ، قبل أن تُنْفَخَ فيهِ الرُّوحُ، وهناكَ ثلاثُ مَراحِلَ قبلَ نفْخِ الرُّوحِ: مُضْغَةٌ، وعَلَقٌ، ونُطْفَةٌ.

فَفِي مرحلة النَّطْفَةِ يُرَخِّصُ بعضُ العُلماءِ رَحِمَهُ النَّالَهَا، ولو لغيرِ سَبَبٍ؛ لأن النَّطْفَةَ إنَّما هي مِنَ الزَّوْجِ فِي رحِمِ زوجَتِهِ. وبعضُ العلماءِ يقولُ: لَا يجوزُ إنْزَالُها؛ لأن النَّطْفَة إنَّما هي مِنَ الزَّوْجِ فِي رحِمِ زوجَتِهِ. وبعضُ العلماءِ يقولُ: لَا يجوزُ إنْزَالُها؛ لأن الله تَعَالَى وصفَ الجنينَ فِي بطنِ أمِّهِ بأنَّه فِي قَرارٍ مكِينٍ، بعد أن يكونَ علقةً ومُضْغَةً.

ونحن نقول: إِذَا كَانَ هُنَاكَ حَاجَةٌ أَو ضَرُورَةٌ، فَلا بِأْسَ أَن نُنْزِلَهُ؛ مثل أَن يَكُونَ الْجَنينُ -كما قال السائل- مُشَوَّهًا لَا يمكِنُ أَن يَحْيَا معَهُ، لَو أَنه نُفِخَتْ فِيهِ الرُّوحُ، فحينئذِ نقول: لَا بأسَ من إنْزالِهِ، أو تكونُ الأمُّ عَلَى خطرٍ فَلا بأس حينئذٍ مِنْ إنزالِهِ.

(٣٢٣٣) السُّوَّالُ: مَا حُكْمُ إِنْزَالِ الجنينِ لِضَرُورَةٍ وخطورةٍ قَرَّرَهَا الأطباءُ؛ وحَيْثُ إِنَّهَا لَا تُنْجِبُ إِلَّا بعمليةٍ، وقد أُنْذِرَتْ بِعَدَمِ الحَمْلِ، وقد شَاءَ اللهُ لها أَنْ تَخْمَلَ، فهل تُنْزِلُه؟ أَفِيدُونَا جزاكمُ اللهُ خيرًا.

الجَوَابُ: إِذَا تحقَّقْنَا أَنَّ هَذَا الجنينَ إِذَا بَقِيَ تحقَّقَ معه الضررُ، أو ماتتْ بسببِه المرأةُ؛ فإنَّه يجوزُ الإجهاضُ؛ لكِنْ قبلَ أَنْ تُنْفَخَ فِيهِ الرُّوحُ، والرُّوحُ تُنْفَخُ فِي المولودِ إِذَا مضَى لَهُ أُربعةُ أَشْهُرٍ، فإذَا نُفِخَتْ فِيهِ الرُّوحُ فإنَّه لَا يجوزُ إجهاضُه بحالٍ مِنَ الأحوالِ؛ لأنَّ إجهاضَه يَسْتَلْزِمُ قَتْلَ نفسٍ مُحرَّمَةٍ، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَا مُتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ مَ جَهَنَمُ خَلِدًا فِيهَا وَعَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَعَنهُ وَاعَدَا اللهُ عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٩٣].

(٢٢٣٤) السُّؤَالُ: امرأة متزوجةٌ حديثًا، وبعدَ مُضِيِّ فترةٍ مِنْ زواجي، تأخَّرَ مجيءُ الدورةِ عَنْ موعدِها المعتادِ عندها، فأخذَتْ تَقْفِزُ لِكَيْ تَنْزِلَ الدورةُ، وبعدَ ذَلِكَ نَزَلَ دمٌ، وَهُوَ دمُ إسقاطٍ وإجهاضٍ، والسؤالُ هو: هلْ عليها شيءٌ فِي هَذَا الإسقاطِ، وهلْ تكون آثِمَةً فِي ذلك؟ مع العِلْمِ أنها لم تقصد إسقاط الحَمْل؛ ولكِنّه وَقَعَ مِنْ غيرِ إرادتها. أَفْتُونا مَأْجُورِينَ.

الجَوَابُ: إِذَا كَانَتْ لَا تَدْرِي أَنَّهَا حَامِلٌ وَعَمِلَتْ هَـٰذَا الْعَملَ، ثم سَقَطَ مِنْ بطنِها مـا هـو حَمْلٌ؛ فإنَّه لَا إثمَ عليها؛ لأنَّها لم تَعْلَمْ بذلكَ.

(٢٢٣٥) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: تأخّرتِ العادةُ الشهريةُ، فأخذتُ حقنًا لإزالتها، فلم تَزُلْ، وبالتحليل اتضحَ أنَّه حملٌ، ومن مضاعفاتِ هَذه الحقنِ أنها تشوِّه الجنينَ، وفي نفس الوقت أُصِبتُ بالحصبة الألمانيَّة، وهذهِ أيضًا تصيبُ الجنينَ بالصَّمَمِ أو التخلُّفَ العقليَّ، والآن عُمُر الجنينِ شهرانِ:

أولًا: هلْ يجوزُ إسقاطُه بعمليةٍ جراحيةٍ؟

ثانيًا: هلْ كانَ من الجائزِ إسقاطُه بعد الأربعينَ كما يقولُ بعضُ العُلَمَاء؟

الجَوَابُ: إسقاطُ الجنينِ إذا لم تُنفَخ فِيهِ الروحُ جائزٌ إذا دعتِ الضرورةُ إليه، مثل أنْ يَقولَ الأطباءُ: إن الجنينَ مُشوَّه، فإنَّه يجوزُ إسقاطُه إذا كانَ قبلَ أن تُنفَخَ فِيهِ الروحُ.

وتُنفَخُ فِيهِ الروحُ إِذا تمَّ لَهُ أَربعةُ أَشهرٍ؛ لحديثِ ابنِ مسعودٍ رَضَالِيَهُ عَنهُ قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ، وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ، قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ، وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ، قَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ مَضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُثَنِّ بَارُبُعِ كَلِمَاتِ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَعِينٌ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ»(۱).

أما إذا كانَ بعد تمامِ أربعةِ أشهرٍ، أي بعدَ نفخِ الرُّوحِ فيهِ، فإنَّه لَا يجوزُ إسقاطُه بحالٍ من الأحوالِ، حتَّى لَو قالَ الأطباءُ: إنه إذا بقيَ هلكتْ أُمه، فإنَّه لَا يجوزُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (۳۲۰۸)، ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم (۲٦٤٣).

إسقاطُه؛ لأنَّه لَا يجوزُ قتلُ نفسٍ لإحياءِ نفسٍ أخرى.

(٢٢٣٦) السُّوَّالُ: ما حُكم إسقاطِ الحملِ فِي الشهورِ الأُولى؟

الجَوَابُ: إسقاطُ الحملِ بعد أن تُنفخَ فِيهِ الرُّوح، يعني بعد تمامِ أربعةِ أشهرٍ، لَا يَجوزُ بأيِّ حالٍ منَ الأحوالِ، حَتَّى لَو قَرَّرَ الأطبَّاء أنه لَو بقي لماتت الأمُّ، قلنا: ولْتَمُتْ، وهَذَا بعد أربعةِ أشهرٍ، فلا يجوزُ إسقاطُه بأيِّ حالٍ من الأحوالِ؛ لأنه لَا يجوزُ استبقاءُ حياةِ إنسانِ بموتِ غيرِه، وإلا لجازَ للإنسانِ إذا جاع ومعَه صبيٌّ أن يأكلَه، فهذا لَا يجوزُ.

فإذا قالوا: لَو بقيَ فِي بطنِ أُمه ماتتِ الأمُّ، وإذا ماتت الأمُّ ماتَ هو؟ فالجواب: أولًا: قد يُقَرِّرُ الأطبَّاءُ أنه لَو بقيَ فِي بطنِ أُمه لماتت، ثُم لَا تموتُ، فهذا لَيْسَ بيقينٍ.

ثانيًا: ثم إِذَا قُدِّرَ أنها ماتتْ فهناك عمليةٌ جِراحيَّة سريعةٌ ويُمكن أنْ يُستخرَجَ الجنينُ قبل أن يموت.

ثَالثًا: وإذا انتفَى هَذَا فإذا ماتتِ الأمُّ فهل ماتت بفعلِنا أو بفعلِ الله؟

الجواب: بفعلِ اللهِ، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ هو الذي جعلَ هَذَا الجنينَ سَببًا لهلاكِها، أما إِذا أَخرجنا الطفلَ بعد نفخ الرُّوح فِيهِ فنحنُ الذين قتلناهُ.

إذن القاعدةُ: إسقاطُ الجنين بعدَ نفخِ الرُّوحِ فِيهِ إِذا كَانَ يَستلزِم هَلاكَه فهو حرامٌ، ولا إشكالَ فِي ذلك، أما قبل ذلكَ فإذا قرَّر الأطبَّاءُ أن بقاءَه ضررٌ عَلَى الأمِّ

فَلا بأسَ بإسقاطِه، وكذلك لَو قرَّر الأطباءُ أنه إِذا بقيَ خَرَجَ مُشَوَّهًا أو مُتَخَلِّفًا فهذا أيضًا لَا بأسَ بإسقاطِه، ولكن قبلَ أربعةِ أشهرِ.

(٢٢٣٧) السُّوَّالُ: إِذَا كَانَ الجنينُ طَفَلًا غيرَ شرعيٍّ -والعِيَاذُ باللهِ- فهل يجوزُ إسقاطُه للستر؟

الجَوَابُ: هَذَا الحقيقةُ لَا يمكنُ فتحُ البابِ فيه، لَا يمكنُ أبدًا، وإلا لكثر الزُّناةُ والزانياتُ، وإذا حملت أسقطَتْه، ولهذا لَا نُفتي بهذا فِي هَذَا الموضع.

(٢٢٣٨) السُّؤَالُ: زوجةٌ وهي أمُّ لولدٍ أُصيبَ ولَدُهَا بمرضٍ يُسميهِ الأطباءُ الحُصبةَ الألمانية، وهي حاملٌ فِي الشهرِ الثاني فأوصَى الأطباءُ زوجَها بأن عَليها أن تُنزلَ الجنينَ وإلا نَزلَ مُشوهًا حسبَ قولهِم، فهلْ يَجوزُ لهُ أن يفعلَ ذلكَ بزوجتِهِ أَخذًا بكلامِ الأطباء؟

الجَوَابُ: أولًا: إِذَا كَانَ هَذَا الجنينُ قَد نُفخَ فيهِ الرُّوحُ فإنهُ لَا يَجُوزُ بأيِّ حالٍ منَ الأحوالِ إجهاضُ هَذَا الجنينِ، حَتَّى لَو أَدَّى إلى موتِ الأمِّ ومرضِ الجنينِ؛ لأن هذَا الجنينَ حيُّ نَفسُهُ مُحترَمةٌ، فَإِنَّ الجنينَ إِذَا تمَّ لهُ أَربعةُ أَشهرٍ أَرسلَ اللهُ إليهِ ملكًا ينفخُ فيهِ الروحَ ويُؤمرُ الملكُ بأربعِ كلماتٍ بكَتْبِ رزقِهِ وأجَلِهِ وعمَلِهِ وشَقِيِّ المُ سَعِيدِ (۱).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (٣٢٠٨)، ومسلم: كتاب القدر،

أما إذا كانَ قبلَ أن تُنفخَ فيهِ الروحُ وصارَ ما ذكرهُ الأطباءُ أمرًا معلومًا لا يَخفى، فَإِنَّ هَذَا لَا بأسَ بإنزالِه؛ لأنهُ لم يَصلْ إلى حدِّ يكونُ فِيهَا نَفْسًا، فإذا تَيقنَّا أن هَذَا الجنينَ سوفَ يكونُ كها ذكرَ الأطباءُ ينزلُ مُشوهًا يكونُ عِبتًا عَلَى نفسِهِ وَعَلَى أَن هَذَا الجنينَ سوفَ يكونُ كها ذكرَ الأطباءُ ينزلُ مُشوهًا يكونُ عِبتًا عَلَى نفسِهِ وَعَلَى أهلِهِ فَلا بأسَ بإنزالِهِ؛ لأنهُ ليسَ نَفْسًا محرَّمةً لكنهُ بلا شكِّ مُحترَمٌ، إنها إذا عَلِمنَا أو غَلَبَ عَلَى ظننًا غلَبة قوية بأنهُ سينزلُ مُشوهًا ولم يُنفخُ فيهِ الروحُ فَلا بأسَ من إنزالِهِ وإجهاضِهِ.

حكم التبرع بالأعضاء وبيعها:

(٢٢٣٩) السُّؤَالُ: ما الأشياءُ الَّتي يجوزُ للإنسانِ أن يَتَبَرَّعَ بها من جَسدِهِ حالَ الحياةِ أو حالَ الوفاةِ؟

الجَوَابُ: لَا أَعلَمُ شيئًا يجوزُ التَّبَرُّعُ بِهِ، إِن قُلْنَا: أَظَافِرُهُ. فَالأَظَافِرُ ليس فِيهَا فَائدةٌ، الشَّعَرُ، شَعَرُ الرأسِ إِذَا كَانَ شَعَرُ رأسِهِ طويلًا وتَبَرَّعَ به لزَوجتِهِ، لا نَدْري.

إِذِن السؤالُ يجِبُ أَن يُحَدَّدَ، نَرَى أَنه لَا يجوزُ أَن يتَبَرَّعَ أَحدٌ بشَيْءٍ مِن أعضائهِ أَبدًا، لَا الكُلَى، ولا بشيءٍ مِنْ أعضائِهِ، فلنكُنْ محدَّدِينَ.

على كلِّ حالٍ: كلُّ عُضْوِ منْ أعضاءِ الإنسانِ لَا يَجِلُّ لَهُ أَن يَتَبَرَّعَ بِهِ لَا حَيَّا وَلا مَيتا؛ لأن جِسمَكَ أمانَة عنْدَكَ، ولهذا قالَ اللهُ لكَ: ﴿ وَلَا نَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ﴾ [النساء:٢٩] وعلماءُ الحنابِلَةِ رَجَهُمُ اللهُ نصُّوا نَصًّا صريحًا فِي كتابِ الجنائـزِ عَلَى أَنه

باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم (٢٦٤٣).

لَا يجوزُ أَن يُؤخَذَ شيءٌ مِنْ أعضاءِ الميِّتِ، ولو أَوْصَى بِهِ، حَتَّى لَو أَوْصَى الإنسانُ وقالَ: إِذَا مِتُ فَأَعْطُوا قَرَنِيَّة عيني فلانًا، أو أعطُوهُ كُلْيَتِي، وما أشبَه ذلِكَ، فَلا يجوزُ تَنْفِيذُهُ؛ لأن هَذَا أمانَةٌ.

أما الدَّمُ، فليسَ مِنَ الأعضاءِ، فيجوزُ التَّبَرُّعُ به، لكن بشَرْطِ ألا يتَضَرَّرَ المتبَرِّعُ بنقْصِ الدَّمِ، فَإِنَّ تَضَرَّرَ كانَ حرامًا، لأن كلَّ شيءٍ تَفْعَلُه يُضِرُّ ببكنِكَ فَإِنَّهُ منْهِيٌّ بنقْصِ الدَّمِ، فَإِنَّ تَضَرَّرَ كانَ حرامًا، لأن كلَّ شيءٍ تَفْعَلُه يُضِرُّ ببكنِكَ فَإِنَّهُ منْهِيًّ عنْه، ألم تعْلَمُوا أن عبدَ اللهِ بنَ عمْرِو بنِ العاص رَضَالِلَهُ عَنْهُ أرادَ أن يصُومَ ولا يُفْطِر، وأنْ يقومَ فلا ينَامُ، فنهاه الرسولُ ﷺ وقالَ: «إِنَّ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا» (١)؟

فالتَّبَرُّعُ بالدَّمِ جائزٌ بشَرْطِ ألا يكونَ عَلَى المتَبَرِّعِ به ضَرَرٌ، ووجه ذَلِكَ أن الدَّمَ إذا سُحِبَ خَلَفَهُ غيرُهُ فِي الحالِ.

(٢٢٤٠) السُّوَّالُ: هل يجوزُ التبرعُ بالأعضاءِ؛ كالقلبِ والكُلْيةِ، بعد الماتِ؛ وذلك لإنقاذِ حياةِ إنسانٍ؟

الجَوَابُ: لَا يجوزُ للإنسانِ أَنْ يتبرعَ بشيءٍ من أعضائهِ لأحدِ؛ لأنَّ جسدَك أمانةٌ عندكَ، فإذا كانَ لَا يجوزُ أَنْ تقطعَ أُنْمُلَةٌ من أُصبَعِ فكيف بالكُلْيَةِ! فإذا قال: أمانةٌ عندكَ، فإذا كانَ لَا يجوزُ أَنْ تقطعَ أُنْمُلَةٌ من أُصبَعِ فكيف بالكُلْيَةِ! فإذا قال: أنا أريدُ أَنْ أنقذَ حياةَ هَذَا الرجلِ المحتاجِ إلى كُلْيَةٍ، قلنا: وهلْ أنتَ تتيقنُ أَنْ جسدَهُ يقبلُ هَذِهِ الكلية؟ الجوابُ: لَا يمكنُ اليقينُ، لكن قدْ يترجحُ إلى تسعةٍ وتسعينَ بلئةِ، لكن ما دامَ هناكَ واحدٌ فِي المئةِ أنه لَا يقبلُها الجسمُ فإنَّ ذلكَ يكفي.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافَا﴾ وكم الغِنَى، رقم (١٤٧٧).

ثم إنكَ إِذَا تبرعتَ بالكُلْيَةِ فقدْ جنيتَ عَلَى نفسكَ؛ فنحنُ نعلمُ أنَّ الخلاقَ العليمَ عَنَّوَجَلَّ لَمْ يخلقِ الكُلْيَتَيْنِ عَبَثًا، بلْ لتوازنِ الجسمِ، وتوازنِ النوافذِ لفضلاتِ الماء؛ لأنَّ الكُلْيَةَ مثلُ المصفاةِ للهاءِ، تصفِّي الماءَ وتفرزُ الرديءَ يَنزل إلى المثانةِ، والنَّافع للجسمِ يتفرقُ فِي الدمِ، فلولا أنَّ للثانيةِ فائدةً كبيرةً لكان خلقُها عَبَثًا.

ثالثًا: إِذَا قُدِّرَ أَنَ الْإِنسَانَ تَبرَعَ بِالْكُلْيَةِ، وأَصِيبَ الْبَاقِيةُ بشيءٍ، فَإِنَّهُ يَهلكُ، فَيكُونَ هُو السببَ فِي إِهلاكِ نفسِه، أما بالنسبةِ للآخرِ المريضِ فنقولُ: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلَّ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسَتَغْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسَتَغْفِرُونَ ﴾ [يونس: ٤٩]، ومنْ لم يَمُتِ اليومَ فإنهُ يموتُ غدًا، فَلا يحلُّ لإنسانٍ أَنْ يتبرعَ بالكُلْيَةِ، فلا يتبرعُ بأيِّ شيءٍ منْ جسدِه؛ لأنهُ إِذَا فعلَ ذلكَ فقد جنى عَلَى نفسِه، وأضاعَ الأمانةَ التي حَمَّلَهُ اللهُ إِياهَا، وصاحبُه إِذَا كَانَ اللهُ قد قدَّرَ اللهُ لَهُ الموتَ فربا يكونُ الموتُ خيرًا له، وفي الحديث: «اللهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَقَّنِي إِذَا كَانَتِ الوَفَاةُ خَيْرًا لِي» (١).

وقد بلغنا أنه في بعضِ البلادِ الوثنيةِ يخطفونَ الأطفالَ، ويشقونَ بطونَهم، ويأخذونَ الأعضاء؛ الكبِدَ والكُلَى، وهذهِ مفسدةٌ عظيمةٌ، كذلك أيضًا سمعنا أن بعض الناسِ يتعجلُ موتَ المريضِ ليأخذَ أعضاءَهُ ويقولُ: ماتَ موتًا دماغيًّا، وأنا ما أدري عَن هَذَا شيئًا.

والخلاصة أنني أرى أن التبرعَ بأيِّ عضوٍ من أعضائِكَ حرامٌ، وأما التبرعُ بالدمِ فهذا لَا بَأْسَ به؛ لأنَّ الدمَ إِذا سُحِبَ مِنَ الإنسانِ خلفَهُ دَمٌ فِي الحالِ، أما العضوُ فها يخلفُه عضوٌ.

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت، رقم (۵۷۱)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب كراهة تمني الموت لضر نزل به، رقم (۲٦٨٠).

(٢٢٤١) السُّؤَالُ: أنا رجلٌ فقيرٌ، وأريدُ أن أبيعَ كُلْيَتي لكيْ أساعدَ أسرتي، فهل عليَّ إثمٌ أو لا؟

الجَوَابُ: لَا أَحدَ يَملِكُ أَنْ يقطعَ عُضوًا من أعضائِهِ؛ لأن الله يقولُ: ﴿وَلَا نَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ﴾ [النّساء:٢٩]، والنهيُ عَن قتلِ النفسِ لَيْسَ المعنى أن تقتلَه بالسكِّين فقط، بل حَتَّى فيها فِيهِ الضررُ، والدليلُ عَلَى هَذَا أن عمرَو بن العاص رَعَوَلِيَهُ عَنهُ أرسلهُ النَّبِيُ عَلَيْهِ فِي سَرِيَّةٍ فأصابتُه الجنابةُ، وليس عنده ماءٌ ساخِن، فتيمَّم وصلى بأصحابِه، فلها رجع إلى النَّبِي عَلِي قال: «يَا عَمْرُو، صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبُ؟»، قال: يا رسولَ اللهِ، ذكرتُ قول الله تعالى: ﴿وَلَا نَقَتُلُوا أَنفُسَكُمُ إِنَّ اللهِ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ يا رسولَ اللهِ، ذكرتُ قول الله تعالى: ﴿وَلَا نَقَتُلُوا أَنفُسَكُم اللهِ عَلَى وَلَمْ يَقُلْ شَيْءًا (الله عَلَى أن النهي عَن قتلِ النفسِ نهي عها يَضُرُّ النفس، فكيف تبيع إقرارًا. فدلًا هَذَا كَل يَعونُ لأنكَ إِذا بِعتَها يَبقى معكَ واحدةٌ، فيكونُ الجِملُ عَلَى واحدةٍ، والحدةٍ، فيكونُ الجُملُ عَلَى واحدةٍ، والجمل عَلَى الثّنتين أيسرُ، والله عَنْ عَلَى حكيم؛ لم يخلُق الكُليتينِ عَبَنًا.

ثم إن هَذِهِ الكُلْيَة الباقية مع الضغطِ عليها، أو لسببٍ أو لآخَرَ قد يُصيبها العيبُ، وإذا أصابَها العَيبُ فإلى المَقْبَرَةِ؛ لأنَّه يبقى الإِنْسَان بلا كُلى، لكنْ لَو أصابَ العيبُ هَذِهِ الباقية، وكانَ عندَه الكُليةُ الأخرى لَقَامتِ الأخرى مَقامَها.

ولهذا نرى أنه لَا يجوزُ أَنْ يَبِيعَ الإِنْسَانُ شيئًا مِن أعضائِه أبدًا؛ لأن ذَلِكَ أمانةٌ عندَه، وسبحانَ اللهِ العظيم، يأخذُ دراهمَ بدلَ عضوٍ من أعضائِه، وربها يَهلِكُ قبل أَنْ

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الطَّهَارة، باب إذا خاف الجنب البرد أيتيمم، رقم (٣٣٤)، والبخاري تعليقا: كتاب التيمم، باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت، أو خاف العطش، تيمم.

ينتفعَ بهذهِ الدراهمِ، وتكونُ الدراهمُ لغيرِه، ويُهلِكُ نفسَه.

أما التبرُّع، فقد نقولُ: إنه مِن بابِ الإيثار؛ لأن الإيثار جاءتْ به الشَّريعة، ولكن هَذَا الإيثار هل يُحقِّق نفعًا للمُؤثَر، أو ربها تُزرَع فِي جسدِه ويرفضها الجسد، ونكونُ قد ارتكبنا محظورًا لمصلحةٍ غيرِ محقَّقة، وهُنا تَأْتي القاعدةُ: «دَرْءُ المَفاسِدِ مُقدَّمٌ عَلَى جَلْبِ المصالِحِ»، فكثيرًا ما يَرفُض الجسمُ ما يُوضَع فِيهِ مِن كُلى، أو غيرِها، وحينئذٍ تَتحقَّق المَفسدةُ فِي نزعِ هَذِهِ الكُلْية مِن المَقرِّ الَّذِي وَضَعَها الله فِيهِ إلى مَقرِّ آخَرَ قد لا يتلاءَمُ معها وتفسُدُ.

- SPA

(٢٢٤٢) السُّؤَالُ: ما تقولُ فِي نقلِ أعضاء الإِنْسَانِ إِلَى شخصٍ آخرَ عَلَى قول الأطباء، هل يجوز أو لا؟

الجَوَابُ: هَذَا السُّؤال قدْ صَدَرَ فِيهِ فَتوى منْ دارِ الإِفتاءِ وانتشرتْ، وهيَ معلومةٌ لَدى الجهاتِ المسؤولةِ، ولْنَدَعْ هَذَا الأمرَ لهذَا الجوابِ.



تَمَّ المُجَلَّدُ الرَّابِعَ عَشَرَ بِحَمدِ الله تَعَالَى وَتَوْفِيقِهِ وَيَلِيهِ بِمَشِيئَةِ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ المُجَلَّدُ الخَامِسَ عَشَرَ وَيَلِيهِ بِمَشِيئَةِ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ المُجَلَّدُ الخَامِسَ عَشَرَ وَأَوَّلُهُ فَتَاوَى الزَّكَاةِ



فهرس الآيات

الصفحة		الايسة
١٤	فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَنَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾	﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمُشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ
V	، فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن نَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوْةِ ﴾	﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ
١٧	نَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّكَاوَةَ فَلْنَقُمْ طَآبِفَتُهُ مِنْهُم مَّعَكَ ﴾	﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَفَ
اَللَّهِ ﴾١٩	ذَا نُودِئَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ	﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوۤا إِ
٤٨،٣١،١٨	، فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن نَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوْةِ ﴾	﴿ وَإِذَا ضَرَبُّكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ
٤٣	نَلَ عَلَيْتُكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَنكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾	﴿ مَا يُرِيدُ أَلَّهُ لِيَجْعَ
٧٣، ٣٤، ٩٤، ١٣١	ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾	﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي
٤٩	شرک <i>ه</i>	﴿ رُبِيدُ اللَّهُ بِكُمُ اللَّهِ
٤٩	وَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾	﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتُ فَ
٧٦	وَآ إِن يَـنتَهُوا يُغَـفَرَ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾	﴿ قُل لِلَّذِينَ كَفَرُ
۸٠) ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ﴾	
۸٠	وِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾	﴿ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ
۸١	غُرِيّ ﴾	﴿ وَأَقِيمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكَ
	نَسِينَآ أَوۡ أَخۡطَـٰأَنَا﴾	-
۸٧	طَهَّرُواْ ﴾	﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَأ
۹۷،۹٤	ةً فَأَذَكُرُوا ٱللَّهَ قِيكُمَّا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ﴾	﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوْ
١٠١	وَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا لَقَبَّلُ مِنَّا ﴾	﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِنْزَهِـِئُمُ ٱلْقَا

١٠٢	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾
۱۰۸	﴿ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾
١٠٨	﴿ أَلِيْسَ اللَّهُ بِأَخَكِمِ ٱلْحَكِمِينَ ﴾
١٠٨	﴿ أَلَيْسَ ذَالِكَ مِقَادِدٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْتِى ٱلْمُؤَتَّىٰ ﴾
، مِثْلَهُم ﴾	﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَادِدٍ عَلَىٓ أَن يَعْلُقَ
بِخَلْقِهِنَّ ﴾	﴿ أُولَةِ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْى
1 • 9	﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾
1 • 9	﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنْنِقَامِ ﴾
1 • 9 . 8 1 . 7 7 . 1 8	﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾
111	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَنَهِكَتَهُ. يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾
مْ ظَلْلِمُونَ﴾ ١١٣	﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ
110	﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾
117	﴿ فَأَعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهُ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾
بِٱلْقِسْطِ﴾	﴿ شَهِدَ اللَّهُ آنَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَتَ كِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَابِمُنَا
117	﴿ ٱتْلُ مَا أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِنَابِ وَأَقِيمِ ٱلصَّكَافَةَ ﴾
١٢٥	﴿ أُوْلَتِهِكَ عَلِيْهِمْ صَلَوَتُ مِن زَّبِهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾
ييهِ وَٱلْبَادِ ﴾ ١٣٥	﴿ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَكَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلْنَكُ لِلنَّكَاسِ سَوَّآءٌ ٱلْعَنكِفُ فِ
عَسَبُوا ﴾ ١٦٥ ، ١٦٥	﴿ وَالَّذِينَ يُؤَدُّونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا آكَ
۸۳۱،۸۵۱،۱۲۱،۲۲۱	﴿ وَمَلَةٍ رَّ بَيْتِيَ لِلطَّا بِفِينَ وَٱلْقَا بِمِينَ وَٱلرُّكِّعِ ٱلسُّجُودِ
10.	﴿ وَلَا تَجْمَهُرْ بِصَلَائِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا وَٱبْتَغِ بَايْنَ ذَالِكَ سَبِيلًا

١٥٠	﴿ أَدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَمُّوعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾
1, 777, 197	﴿ فَإِن لَنَازَعْكُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ ٨، ٦٣، ٥٠
۲۵۱	﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَأُضْرِب بِهِ ، وَلَا تَحْنَثُ ﴾
١٨٠	﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾
١٨٩	﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ ٱلَّيْلِ ﴾
١٩١	﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَكَا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَهِءَ ﴾
1946191	﴿قُلْ يَتَأَهَّلَ ٱلْكِنَابِ تَعَالُواْ إِلَىٰ كَلِمَةِ سَوَآعِ بَيْنَانَا وَبَيْنَاكُونَ ﴿
۴۳۱ ﴿	﴿ قُل لَّا أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَابِنُ ٱللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكُ
۲ ۳۲	﴿ يَسْـتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمٌ ﴾
۸۲۲	﴿ قَدْ أُجِيبَت دَّغُوتُكُما ﴾
♦ ۸ ۲۲	﴿ رَبَّنَا ٱطْمِسُ عَلَىٰٓ ٱمۡوَالِهِمْ وَٱشۡدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُا ٱلْعَذَابَ ٱلأَلِيمَ
YV•	﴿ وَيَخِرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾
۲۷۱	﴿يَكَأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِغٌ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِكَ ﴾
۲۷۱	﴿ فَإِنَّ مَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَغُ وَاللَّهُ بَصِيرًا بِٱلْعِبَادِ ﴾
۳۷۲, ۵03	﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفُسَدَتِ ٱلسَّمَاوَتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَ ﴾
۲۷٦	﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾
۲۷٦	﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّلِ شَيْءٍ ﴾
Y 9 E	﴿ وَمِنَ ٱلَّذِلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ مَ نَافِلَةً لَّكَ ﴾
Y 9 £	﴿ إِنَّ رَبِّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُفِي ٱلَّيْلِ وَنِصْفَدُ. وَثُلَّنَهُ. وَطُآبِفَةٌ مِنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَ ﴾
୯ ۳۸	﴿ وَلَقَدْ نَعَكُمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴾

﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَكُمْ عَبَثَا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ ٨٢٠
﴿إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَاتُواْ وَهُمْ فَاسِقُونَ ﴾١٥٣
﴿ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّكَاوَةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَدْرِهُونَ ﴾
﴿ رَبَّنَآ ءَانِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ ٣٥٨، ٢٠١
﴿ وَٱلْخَنِمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَندِبِينَ ﴾
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾
﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْوَانَ فَأَسْتَعِذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ ﴾٧٥
﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزَّوَجَهُمْ وَلَرْ يَكُن لَمُّمْ شُهَدَآءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ ﴾
﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِي قَلْبِهِ - مَرَضٌ ﴾
﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَانَهَا نُوَقِ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِبِهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴾ ٨٠
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمُولَ ٱلْيَتَنَمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾
﴿ قُلْ هَلْ نُنَيِّئُكُمْ مِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَنَالًا ﴿ آَنَ اللَّهِ اللَّهِ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ الْمُعْمَامِ فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا ﴾
﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا ٓ إِلَيْهِ رَجِعُونَ ﴾
﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلْعَـٰزِيزُ إِنَّ لَهُۥ أَبَّا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُـٰذَ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥ ﴾ ٢٠،٤١٣ .
﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْمِيَسِمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾
﴿ وَلَا نَزِرُ وَازِرَةً ۗ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾
﴿ إِنَّ ٱللَّهُ يُدَافِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓ أَ﴾
﴿ وَبَشِرِ ٱلصَّابِرِينَ ١ الَّذِينَ إِذَآ أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّاۤ إِلَيْهِ رَجِعُونَ ﴾ ٢٧
﴿ وَمَا كَانَ لِمُوْمِنِ وَلَا مُوْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَأَمْرًا أَن يَكُونَ لَمُثُمُ ٱلَّخِيرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ ٢٩
﴿ اَمَنَكَا بِاللَّهِ وَمَا ٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَهِ عَمَ ﴾

٤٣٣	﴿إِنَّا وَجَدْنَا ءَابَآءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ ءَاثَنرِهِم مُّفْتَدُونَ ﴾
ξ ξ V	﴿ وَمَا تَدْرِى نَفْسُ بِأَيِّ أَرْضِ تَمُوتُ ﴾
٤٤٨	﴿ وَكُلُّ ثَنَّ عِندَهُ، بِمِقْدَادٍ ﴾
٤٥٣	﴿إِنَّ أَكْرَمُكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَنْقَنَكُمْ ﴾
£71	﴿ وَلَوْ تَرَى ٓ إِذِ ٱلظَّالِمُونَ فِي غَمَرَتِ ٱلْوَتِ وَٱلْمَلَتِ كُهُ بَاسِطُوۤ ٱلَّذِيهِم
173	﴿ ٱلْيُوْمَ أَجِّزُونَ عَذَابَ ٱلْهُونِ ﴾
173	﴿ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَنتِهِ، تَسْتَكَابِرُونَ ﴿
٤٦٨	﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ﴾
٤٧١	﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْعٌ فَيَكَّبِعُونَ مَا تَشَكِهَ مِنْهُ ﴾
نُومَ فِيهِ ﴾ ٤٧٢	﴿ لَا نَقُمُ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدُ أُسِسَ عَلَى ٱلتَّقَوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَا
	﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَأَنَّقَىٰ ٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَى ٥ فَسَنْيَسِّرُهُ, لِلْيُسْرَىٰ ﴿
وُنَ ﴾ ٢٨٤	﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَتَّا بَلَ أَحْيَآهُ عِندَ رَبِهِمْ يُرْزَقُ
٤٨٢	﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾
	﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْمَيْتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾
٤٨٤	﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَكُهَا نُوَقِ إِلَيْهِمْ أَعْمَلُهُمْ ﴾
	﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾
٤٨٥	﴿ وَالَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا آغْفِـرْ لَنَـا وَلِإِخْوَنِنَا ﴾
٤٩١	﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـٰذُ ﴾
	﴿ قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةُ قَالَ يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾
٤٩٤	﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَى ﴾

﴿ فَإِذَا قَضَيْتُ مُ ٱلصَّلَوْةَ فَأَذَّ كُرُوا ٱللَّهَ ﴾
﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ ﴾
﴿ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكَ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْتِهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَنَهُ ٱلنَّـارُ ﴾
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظُلْمُوٓا أَنفُسَهُمْ جَآمُوكَ فَأَسْتَغْفَرُوا ٱللَّهَ ﴾٢٠
﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَأُتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾
﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا نُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَي ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ۦ ﴾
﴿ وَٱنَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيتُ عَلِيمٌ ﴾
﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِ ٱلْفَلَقِ ﴾
﴿ قُلُّ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾
﴿ لَا إِلَكَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَننَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّالِمِينَ ﴾٧٢
﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُدْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾٧٧
﴿ فَلَمَّا ٓ أَلْقَوْا قَالَ مُوسَىٰ مَا جِنْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥ ﴾٠٠٠ ٨٠
﴿ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَاحِرٌ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَنَّ ﴾
﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوْا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَانُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾. ٨١
﴿ لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ يَغَلْقُ مَا يَشَآهُ يَهَبُ لِمَن يَشَآهُ إِنَكَا ﴾ ٩٣
﴿ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَنْرِهِمْ وَهُمْ أَلُوفُ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾١٠
﴿ وَالَّذِينَ هُرَ لِفُرُوجِهِمْ حَنفِظُونَ ﴿ ۚ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتَ أَيْمَنُهُمْ ﴾
﴿ وَمَن يَقْتُ لَ مُؤْمِنَ الْمُتَعَيِّدُا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَمُ ﴾١٠
﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلُّ إِذَا جَآءً أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَنْخِرُونَ سَاعَةٌ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾
﴿ وَلَا نَقْتُكُواْ أَنفُسَكُمُّ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾

فهرس الأحاديث والأثار

45444)	-636	الحديث
17	(j	«أَتُريدُ أَن تَكُونَ يا مُعَاذَ فَتَّا
• 1 ، 0 1 ، 777 ، ۲77	سَفْرٌ»شُرُّ	«أُتِمُوا يَا أَهْلَ مَكَّةَ، فَإِنَّا قَوْمٌ
۲۸۲، ۶۶۲، ۸۰۳، ۸ ۱۳	يْلِ وِتْرًا» ۲۲۰،۲۲۰، ۲۲۹،	«اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّ
1.0	•••••	«اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ»
٢٣٦، ٢٣٦، ٢٤٣	•••••••	«اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ»
٠٦٥،١٣٨	••••••	«اجْلِسْ، فَقَدْ آذَيْتَ»
Y & 0 . V 9		«أَحَقُّ مَا يَقُولُ ذُو اليَدَيْنِ؟
٥٣٥	••••••••••	«أُخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ»
۳۷۷،۳٥۸	لَاةَ إِلَّا المَكْتُوبَةَ»	«إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَا
۳۱۰	<i>خَفَّ</i> فُ»	«إِذَا أُمَّ أَحَدُكُمُ النَّاسَ، فَلْيُ
٤٩	مَا اسْتَطَعْتُمْ»ما	«إِذَا أَمَرْ تُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ
١٤٠	ُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ»	«إِذَا أُمَّنَ الإِمَامُ فَأَمِّنُوا، فَإِنَّهُ
۲۰۹،۲۰۰،۱۹۰	فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ»	﴿إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المُسْجِدَ
Y·V،199	فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ»	﴿إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المُسْجِدَ
ُ فَاحْذَرُوهُمْ» ۲۷۱	تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ	﴿إِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا
هَا»	إِوْ، أَوْ غَفَلَ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَ	﴿إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَا
ገ ለ 	ا إِلَى الصَّلاةِ»	«إذًا سَمعتُمُ الإِقَامةَ فامشُو

«إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ»
«إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَلْيَنْصِبْ عَصَّا» ١٤٧
«إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ، فَلَا تَصِلْهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ»
«إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى المَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ»
«إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ الجَمَاعَةِ فَصَلِّيَا مَعَهُمْ؛ فَإِنَّهَا لَكُمَا نَافِلَةٌ» ٢١٨
«إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّى فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ»
«إِذَا قَرَأً: ﴿وَلَا ٱلضَآ آلِينَ ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ»
«إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى» ١٤٧
«إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ» ٤٨٤، ٢١٥، ٥٣٨، ٥٣٨، ٤٥٥، ٥٥،
«إِذَا مَرِضَ العَبْدُ، أَوْ سَافَرَ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيعًا صَحِيحًا»٣٠
«أَرَادَ أَلَّا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ»
«ارْجِعْ إِلَيْهَا فَأَخْبِرْهَا أَنَّ للهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى» ٤٢٦، ٤٣٩، ٤١٤
«ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّي»
«اسْتَتَرُوا فِي صَلَاتِكُمْ وَلَوْ بِسَهْمِ»٧٤١
«اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَاسْأَلُوا لَهُ التَّثْبِيتَ» ٤٣٧، ٤٤١، ٤٥٥، ٤٧٤، ١١، ٤٩١
«اسْتَوُوا، وَلَا تَخْتَلِفُوا، فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ» ٢٧٠
«أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ» «أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ» ٣٤٩، ٥٠٤
«اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا»««اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا»
«أَصَلَّيْتَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: قُمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا» ٢٠٢،٢٠٠
«اصْنَعُوا لِآل جَعْفَر طَعَامًا»«اصْنَعُو الِآل جَعْفَر طَعَامًا»

بُوْمٍ وَلَيْلَةٍ»ب	«أَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَ
	«أَعَلَيْهِ دَيْنٌ؟»
٤٥٦	«اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٌ لِهَا خُلِقَ لَهُ»
۲۸۰،۲۳۷	«أَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ الشُّجُودِ»
798	
	«أَفْضَلُ صَلَاةِ المَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا المَكْتُوبَةَ»
YV •	«أَقْرَبُ ماَ يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»
	«اقْرَوُّوا يس عَلَى مَوْتَاكُمْ»
٩٦	«أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَيْءٍ تُدْرِكُون بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ»
لرُّكُوعُ فَعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ» ١٠٤	«أَلَا وَإِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ القُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، فَأَمَّا ال
	«الأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا المَقْبَرَةَ وَالْحَيَّامَ»
7.87, \$27, \$57, \$77, \$187	«الخِلَافُ شَرُّ» ۲۲۹، ۲۲۹، ۲۲۹،
	«السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العَذَابِ»
. 133, 173, 243, 300, 40	«السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ»
	«اللهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَقَّنِي إِذَا كَانَ
•	«اللهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي المَهْدِيِّينَ»
	«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَهْلِ بَقِيعِ الغَرْقَدِ»
	«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا، وَمَيِّتِنَا، وَصَغِيرِنَا، وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرِنَا
	«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ، وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُّ
	«اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا مَا نَ
	-

٤٧٥،٤٤٦،٤٣٨	«اللَّهُمَّ ثَبَّتُهُ»
ِ گَلْتُ»	«اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَ
مرْ بَالُّ مِنْ قَطِرَانٍ » ٤٢٠، ٤٢٨	«النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبُ تُقَامُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِ
YA0«	اإِنَّ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَكُ ﴾ تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ
زُمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ» ٢١١	"إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْ
»317,177, V37, 307, 377	﴿إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ
277, 270, 21.	﴿إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ البَصَرُ»
ُخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ» ٣٢٨	﴿إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، لَا يَنْ
؟ مَا يَرْضَى رَبُّنَا» ٤٣٨	﴿إِنَّ الْعَيْنَ تَدْمَعُ، وَالْقَلْبَ يَخْزَنُ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا
عَ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا» ٤٥٨	﴿إِنَّ اللهَ حَبِيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَحِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ
٥٦٤	﴿إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»
277, 210, 212, 013, 773	﴿إِنَّ الْمِيَّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»
۰۲٤،۵۲۲،۵۱۳،٤٩٩	(إِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَا كُنْتُمْ»
عُتُهُمَا» [النعلان] ١٨، ٨٨	﴿إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَذَرًا، فَخَلَا
لُ مِنَ المَكْتُوبَةِ» ٥٩، ٩٨، ١٠١	﴿إِنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ، بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ
٣٦٦	اَأَنْ لَا يَمَسَّ القُّرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ »
٤٨٧	اِنْ لَمْ تَجِدِينِي، فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ»
٦١٥	لْإِنَّ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا»
٥ ٤ ٤	"إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ"
٥٨٤	«أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ»

٥٧٩«۱	«إِنَّكُمْ مُصَبِّحُو عَدُوِّكُمْ، وَالفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ فَأَفْطِرُو
۳۲۱	«إِنَّهَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّهَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»
11.11.40.40.14.577.037	﴿إِنَّهَا الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ» ٧،
جِدِي، وَمَسْجِدِ إِيلِيَاءَ» ١٥٤	﴿إِنَّهَا يُسَافَرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الكَعْبَةِ، وَمَسْجِ
عَبْدُكَ»	«أَنَّهُ مَا قَالَ عَبْدٌ قَطُّ إِذَا أَصَابَهُ هَمٌّ وَحَزَنٌ: اللَّهُمَّ إِنِّي
نَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ البَوْل» . ٤٦٠، ٤٦٣	﴿ إِنَّهُ ۚ لَيْعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَا
Y Y V	«إِنِّي أَقُولُ: مَا لِي أُنَازَعُ القُرْآنَ؟»
٥٦٩	«إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ»
، بِإِذْنِ رَبِّنَا» ٩٢ ه	«بِسْمِ الله، تُرْبَةُ أَرْضِنَا، بِرِيقَةِ بَعْضِنَا، يُشْفَى سَقِيمُنَا
۱۹۷،۱۸۳،۱۸۰	«بَيْنَ كُلِّ أَذَانَينِ صَلَاةً»
۷۰،٦٩،٦٦،١٨،٩،٥	«تلك هِيَ السُّنَّةُ»
كَنْمُهَا»	«ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنْحَرُ جَزُورٌ وَيُقْسَمُ
۱۰٦،۹٧،٩٤	«ثُمَّ لْيَتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ»
رَ العِشَاءِ» ٤٥	«جَمَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ، وَالمَعْرِبِ وَ
١٠٢	«جَوْفَ اللَّيْلِ الآخِر، وَدُبُرَ الصَّلَوَاتِ المَكْتُوبَاتِ».
ο ξ Υ	لاحُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ»
کْعَتَیْنِ رَکْعَتَیْنِ»ک	«خرجنًا مَعَ النَّبِي منَ المَدِينَة إِلَى مَكَّة فَكَانَ يُصَلِّي رَأَمْ
هم» ٢٥٠	«خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُومَ
۳۷۱	«خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّهُمَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا»

	_
٤٥٣،٤٥١	«دُلُّونِي عَلَى قَبْرِهَا»
ِ إِنْ شَاءَ اللهُ ﴾	«ذَهَبَ الظَّمَأُ، وابْتَلَّتِ العُرُوقُ، وبَقِيَ الأَجْرُ
نبُرْنِي»	«رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَعَافِنِي وَارْزُقْنِي وَاجْ
رُّخِلْهُ الجَنَّةَ. قُلْتُ: آمِينَ»١١٢	«رَغِمَ أَنْفُ عَبْدٍ أَدْرَكَ أَبُويْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا، لَمْ يُكَا
١٩٧،١٩٢، ٢٩١، ٧٩١	«رَكْعَتَا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»
۳۳، ٤٦	«رَكْعَتَيْنِ سُنَّةَ أَبِي القَاسِمِ ﷺ»
779	﴿زَادَكَ اللهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ»
١٣٢	«سُترَةُ الإِمام سُترَةٌ لها وَرَاءَهُ»
٥٣٥	«سَلُوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَصْنَعُ؟»
سْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»٥٠، ٢٤، ٥٠، ٥	«صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْ
الصَّبْحَ» ۲۱۰، ۲۳۷، ۲۸۷، ۳۱۷	«صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمُ ا
	«صَلُّوا المَغْرِبَ قَبْلَ المَغْرِبِ»
۳۸۰،۳٤٦	«صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»
۲۸۰،۱۲۵،۲۰	«صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»
	«ظاهَرَ بَيْنَ دِرْعَيْنِ»
177	«عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُو لَهُنَّ فِي الوِتْرِ
	وفي الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءِ إِلَّا السَّامَ
	رِيُّ «قَدْ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمَ
	«قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا فَ
	«قَدِّمُ نِي قَدِّمُ نِي »قُدِّمُ اللهِ عَلَيْمُ اللهِ عَلَيْمُ اللهِ عَلَيْمُ اللهِ عَلَيْمُ اللهِ

18	«قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ»
7	«قُمْ أَبَا تُرَابٍ»
177	«كَانَ إِذَا كَانَ فِي وِتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا»
Y11	«كَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ فِي رَمَضَانَ»
**'.*'\\.4\	«كَانَ النَّبِي إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ، أَوْ وَجَعٌ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ»
180	«كَانَ رَسُولُ اللهِ يُصَلِّي بِمِنِّي إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ»
۳۱٦	«كَانَ رَسُولُ اللهِ يُصَلِّي فِيهَا بَيْنَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاةِ العِشَاءِ»
177	«كَانَ يَسْتَحِبُّ الجَوَامِعَ مِنَ الدُّعَاءِ، وَيَدَعُ مَا سِوَى ذَلِكَ»
£ £ \	«كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»
۲٦٠	«كُلُّكُمْ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَجْهَرْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي القِرَاءَةِ»
٤٣٩	«كُنَّا نَرَى الإجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ المَيِّتِ وَصَنْعَةَ الطَّعَامِ مِنَ النِّيَاحَةِ»
747	«كُنَّا نَعْزِلُ وَالقُرْآنُ يَنْزِلُ»
۱۰۲،۹۹،۹٦	«كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ»
٩١،٢٤،٣٢	«كَيْفَ أُصَلِّي إِذَا كُنْتُ بِمَكَّةَ، إِذَا لَمْ أُصَلِّ مَعَ الإِمَامِ»
۲۸۲، ۲۸۳	«كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا كَثُرَ قُرَّاؤُكُمْ وقَلَّ فُقَهَاؤُكُمْ»
١٥٤	«لَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَامٍ»
١٥٤	«لَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي هَذِّهِ المَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ»
٦٠٠	«لَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ»«لَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ»
٩٤	«لَا تَدَعَنَّ أَنْ تَقُولَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ»
ُونَ» ٤٢٥	«لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، فَإِنَّ الْلَائِكَةَ يُؤَمِّنُونَ عَلَى مَا تَقُولُ

ለ ኘ	«لَا تُزْرِمُوهُ دَعُوهُ» [الذي بال في المسجد]
	«لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ»
017.0.9.277	«لَا تُصَلُّوا إِلَى القُبُورِ»
۲٦٩،۲۲۷	«لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأُمِّ القُرْآنِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةً لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا»
١٧٦٢٧١	«لَا تَنْتَقِبْ وَلَا تَلْبَسِ القُفَّازَيْنِ»
صَلاةِ المغرِبِ» ٣١٥	«لَا تُوتِرُوا بِثَلاثٍ، أَوْتِرُوا بِخَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ، وَلا تَشَبَّهُوا بِه
	«لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطُّعَامِ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الأَخْبَثَانِ»
77, 777, 877, 837, ••3	«لَا صَلَاةً لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ» ٢٢٠،٧
۰ ۲۹۲ ۲۶۳	«لا صَلَاةَ لمُنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ»
ጎ• ኘ	«لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»
٨٤٢، •• ٣، ٢٠٣، ٥٠٣	«لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ»
٤۸٧	«لَا يَبْقَيَنَّ فِي المَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ، إِلَّا بَابُ أَبِي بَكْرٍ»
Y7.	«لَا يَجْهَرَنَّ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي القِرَاءَةِ»
09.6079	﴿ لَا يَخْلُونَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ»
	«لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَ
۸٧	«لَا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ»
َ فَقَدْ خَانَهُمْ»	الَا يَوُمَّنَّ أَحَدُكُمْ فَيَخُصَّ نَفْسَهُ بِالدُّعَاءِ دُونَهُمْ ، فَمَنْ فَعَلَ
	«لَأَنْ يُهْدَى بِكَ رَجُلٌ وَاحِدٌ خَيْرٌ لَكَ مِنْ مُمْرِ النَّعَمِ»
	«لَعَلَّكُمْ تَقْرَوُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ؟»
	«لَعَنَ زَاثِرَاتِ القُبُورِ»«لَعَنَ زَاثِرَاتِ القُبُورِ»

نسَاجِدَ»	«لَعْنَةُ اللهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَ
ا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ» ٥٠٨	«لِلاِبْنَةِ النِّصْفُ، وَلاِبْنَةِ ابْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّكُثَيْنِ، وَمَ
Y & &	«لَمْ أَنْسَ، وَلَمْ تُقْصَرْ» [الصَّلاة]
ξ·Υ	«لن يُصْلِحَ آخِرَ هَذِهِ الأُمَّةِ إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلَهَا»
ادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ ۗ١٩	«لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجَبَتْ، وَلَمَا اسْتَطَعْتُم، الحَجُّ مَرَّةً، فَهَا زَ
ِفَ»۱۲، ۷۶۲، ۶۸۲	«لَوْ نَفَّلْتَنَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِنَا، قال: مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِ
١٧٠، ١٦٢، ١٥٢، ١٤٨، ١٣٩	«لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ» ١٣٠،
٥٢٨	«لَوْ لَا ذَاكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خُشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا»
هَا» [سجدة ص] ٣٤٢	«لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وقدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ يَسْجُدُ فِي
377, 207	«لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ»
٤٠٠	«لِيَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ»
۳۰۴	«لَيَنْتَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ»
۰٦٤،٥٦٣،٥٦٢	«مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ»
٦٠٣٣٠٠٠	«مَا الَّذِي تَخُوضُونَ فِيهِ؟»
۸۲	«مَا بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»
017.014	لاَمَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ»
۱۲, ۸۱۲, ۵۰۲, ۳۷۲	لامًا كَانَ رَسُولُ الله يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ»
رَجُلَا»۲۷۲، ۲۹۳، ۲۹۳	المَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جِنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ وَ
ينَ﴾» ٩٠٤، ٨٢٤	لاَمَا مِنْ عَبْدٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ، فَيَقُولُ: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِعُ
٤٧٥،٤٥٦،٤٤٢	 لامًا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ»

كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ» ٤٧٣	«مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا
٦٠٠،٥٤٤	«مَا يُبْكِيكِ؟»
٥٠٦	«مَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ».
بُلَاةَ» ٩٥٣، ٣٧٧	«مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلاةِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّ
َ وَالكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ» ٢٧٢، ٢٧٢	«مَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيَتَجَوَّزْ؛ فَإِنَّ خَلْفَهُ الضَّعِيفَ
يْحَفِ»٠٠٠٠	«مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ فَلْيَقْرَأُ فِي اللَّهُ
اطٌ»٢٥٦، ٢٥٤، ٧٥٤	«مَنْ شَهِدَ الجِنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَا
، اللَّيْلِ»	«مَنْ صَلَّى العِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ
ى عَلَيَّ نَائِيًا وُكِّلَ بِهَا مَلَكُ يُبَلِّغُنِي ٢٤٥	«مَنْ صَلَّى عَلَيَّ عِنْدَ قَبْرِي سَمِعْتُهُ، وَمَنْ صَلَّى
۳۹۳،۹۰،۸۱،۷٦،۲۰	«مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ"
نَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»٠٠٠٠ ٢٥٦، ٢٣٤، ٢٥٦	«مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيهَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَ
۱۱۸	«مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الجَنَّا
Υ٦Λ	«مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ، فَقِرَاءَةُ الإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ»
٥٥١،٥٤٨،٧٢	«مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»
رَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ» ٧١، ٩٢	المَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَ
٦٠١	لَّنَهَى عَنْ ثَمَنِ الدَّمِ»لأَمَهَى عَنْ ثَمَنِ الدَّمِ»
٣٩٩	الْمُهِينَا عَنِ اتِّبَاعَ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا»
۳۸۰	
ξ V	
٥٦٦	

YYY	«هَلْ قَرَأً مَعِي أَحَدٌ مِنْكُمْ آنِفًا؟»
٤٦٧	«هَلَكَ المُتَنَطِّعُونَ»
ونَ، وَعَلَى رَبِّمِ مُ يَتَوَكَّلُونَ» ٢٠٣	«هُمُ الَّذِينَ لَا يَرْقُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُهِ
۰۸۰،۰۷۸،۰۷۷،۰۷۰،۰۷۳	«وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ»
۳۰٤،٦٢	«يَا أَهْلَ البَلَدِ، صَلُّوا أَرْبَعًا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ»
۳۰۲،۲٤۱	«يَا أَهْلَ مَكَّةَ أَتِمُّوا، فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ»
٠٥٧،٥٥١،٥٤٩،٥٤٧،٥٣٥	«يا رَسُولَ اللهِ، إن أُمي افْتُلِتَتْ نَفْسُها»
٦١٧	«يَا عَمْرُو، صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ؟».
٤٨٧	«يَأْبَى اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ»
۳۱٦،۳۱۱	«يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ»
هِ مُؤْخِرَةُ الرَّحْلِ: المَرْأَةُ وَالْجِمَارُ» ١٤١	«يَقْطَعُ صُلَاةَ الرَّجُلِ المسْلِمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْ
	«يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ»

فهرس الفوائد

الصفحة		الفائدة
١٠	نَ إمامًا بالمقيمينَ	يجوزُ للمسافرِ أَنْ يَكُو
١٤	ن كَانَ في سفرٍ واشتبهتْ عَلَيْهِ القِبلةُ	لا يَجِب القضاءُ عَلَى مَ
٠٦	مِي السفرِ	المسافرُ يَتَرَخَّصُ برُخَه
۲۳		مسافّة القصر اختلف
Υ ξ	نْ يؤدُّوا الصَّلاة عَلَى قدر استطاعتهم	المرضى يَجِب عليهم أَد
۳•	تمامُ	المسافرُ لَا يُشرَع له الإ
٣١	رًا لَا يَتمُّ	الإِنْسَان إذا كَانَ مساف
٣٢	ں سفرِ	القصرُ هُوَ السُّنَّة فِي كَا
لهُ القصرُ ٣٥	رِهِ مِن بلدِهِ ليومينِ أو ثلاثةٍ، فإنهُ مسافرٌ	مَن خرجَ الإِنْسَانُ للنز
٤٩	صحةِ الصَّلاةِ	
٥٢	كُنَّةَ بنيَّة الإقامةِ يومًا أو يومينِ، فَهُوَ مُسافِرٌ.	
	بل حلولِ وقتِ العشاءِ له أَنْ يجمعَ بين المغر	
	أَنْ يجمعَ بين المغربِ والعشاءِ من حين أَنْ يص	
	لَا يجوزُ لكَ أن تقصرَ الصَّلاةَ حتَّى تغادرَ	
	بِلَدِهِ فَقَدِ انتَهَتْ رُخصَةُ السَّفَرِ	
	برِ وذكرها وهو مسافرٌ فإنَّه يَجِب عَلَيْهِ أَنْ يُصَ	
طْه	رِ وذكرها فِي الحَضرِ فإنَّه يصليها رَكْعَتَيْنِ فقا	إذا نسيَ صَلَاة فِي السَّفَ

٥٩	لقَضَاءُ يَحكي الأداءَ
٦٠	ذا صلَّى المسافِرُ خلفَ مَن يُتِمُّ لَزِمَه الإتمامُ
77	سُترةُ الإمام سترةٌ لمن خلفَه
٧٢	لصَّلاةُ لَا تُقضَى عن الميتِ
صلاته صحيحةٌ٧٣	ن المريضَ إذا صَلَّى بنجاسةٍ وهو لَا يستطيعُ التخلُّصَ منها فإن
νξ	إذا نسيَ الإِنْسَانُ صلاةً فإنَّه يُصَلِّيها إذا ذَكَرَها
بَل منه	مّن تعمَّد تأخيرَ الصَّلاةِ عن وقتها ثمَّ صلاها بعد الوقتِ، لَا تُق
ΑΥ	مَن أمكنَهُ مشاهَدَةُ الكعْبَةِ، فإن الواجِبَ أَنْ يستَقْبِلَ عَيْنَها
فلْيَخْلَعْهَا٧٨	إذا تَذَكَّرَ الإِنْسَانُ أَنَّ ملابِسَه الداخليةَ نَجِسَةٌ، فإنْ أمكنه خَلْعها
۸٩	مَن كان لَا يُصَلِّي ثُمَّ مَنَّ الله عَلَيْهِ فاهتدى، فَإِنَّهُ لَا يقْضي ما فاتَ
۸٩	التوبةُ تَجُبُّ ما قَبلها.
٩٤	التزامُ الدُّعَاء بعد الصلواتِ سواءٌ لم تَرِدْ به السنَّة
٩٧	لا حرجَ أن الإِنْسَان يدعو بعد الصَّلاةِ أحيانًا
٩٨	رفعُ الصوتِ بالذِّكْرِ بعدَ الصَّلاةِ سُنَّةٌ مهجُورَةٌ
١٠٢	إِنْ الدُّعاء بعد صَلَاة الفريضةِ أو النافلةِ غيرُ مشروعٍ
١٠٤	من يُصَلِّي وحدَه فله أَنْ يطوِّل ما شاء في الفريضةِ وفي النافلةِ
١٠٤	يجوزُ للمصلِّي أَنْ يدعوَ في حالِ سجودِه بدعاءٍ من القُرْآنِ
١٠٥	الصَّلاةُ كلُّها قراءةٌ وذكرٌ ودعاءٌ
\ • \	إذا كُنْتَ تَفْطِرُ وسمِعْتَ الأذانَ، فإنك تجيبُ المؤذِّنَ
١٠٧	كُلُّ ذِكْرٍ وُجِدَ سَبَبُه فِي الصَّلاةِ؛ فإنَّهُ يُقالُ

1 • 9	الدعاءُ بغيرِ العَرَبِيَّةِ ممن لَا يعرِفُ العربِيَّةَ جائزٌ
111	المشرُوعُ للمأمومِ إذا قَرَأَ إمامُهُ الفاتِحَةَ أَنْ يقولَ عندَ انتهائهَا: آمينَ
۱۱۲	السؤالُ عندَ آيةِ الرَّحْمَةِ والتعَوُّذِ عندَ آيَةِ الوعيدِ، جائزٌ
۱۱۳	اللعنةُ هِيَ: الطردُ والإبعادُ عن رحمةِ اللهِ
۱۱۳	يجوزُ الدُّعاء لشخص بعينِه فِي الصَّلاة
118	الصَّلاةُ على النبيِّ عَلَيْةٍ في دُعاءِ القُنوتِ لم تَثبتْ
۱۱۸	إذا دعا الإمامُ فِي القنوتِ بدعاءِ يَقتضي التسبيحَ فلا بَأْسَ أَنْ يسبِّح المأمومُ
119	خيرُ الأُمورِ الوسَط
177	دعاءُ القنوت فِي الفرائضِ لَيْسَ بمشروعٍ إِلَّا عندَ النوازلِ
۱۲۳	المدلِّسُ إذا عَنْعَنَ فإنَّه لَا يُقبَل حَدِيثُه
۱۲۸	الأصلُ في أفعالِ النَّبِيِّ عَلَيْةِ التَّعَبُّدُ
179	مُرورُ النساءِ بينَ يدَيِ المصَلي يُبطلُ الصَّلاة
۱۳۱	لا يَجوزُ للإنسان أَنْ يَمر بينَ يدي المصلي.
۱۳۷	الصَّلاةُ بغيرِ سترةٍ جائزةٌ في الحرمِ وغير الحرمِ
۱۳۸	لا يجوز لأحدٍ أَنْ يصليَ في المطافِ وهو يَعُوقُ الطائفينَ
	المُسْجِدُ الحرامَ كغيرِه من المساجدِ في الشُّترة
١٤٧	السُّتْرَةُ لَا يُشْتَرَطُّ أَنْ تَكُونَ كَبِيرَةً
۱٤٧	السُّتْرَةُ للمصلِّي جائزةٌ بكلِّ شيءِ
۱٤٧	لا ينْبَغِي للإنسانِ أَنْ يَجْعَلَ النَّعْلَيْنِ سُتَرَةً له
107	كُلُّ حِيلة عَلَى إسقاطِ واجب، أو فِعل محرَّم فَهيَ حرام

101	لسُّترة للإمامِ والمنفرِد سُنَّة
	لسُّترةُ إنها تُشَرَع إذا خاف الإِنْسَان مرورَ أحدٍ
101	لسترةُ يُسَنُّ اتِّخاذُها فِي الحِضَر والسَّفَر
109	لا يقطعُ الصَّلاة إِلَّا ثلاثةُ أصنافٍ: المرأة البالغةُ، والكلبُ الأسودُ، والحِمارُ ا
171	
171	
١٦٥	
140	لمرأةُ إذا كانَتْ تُصَلِّي فإنَّ المشْرُوعَ في حَقِّهَا ألَّا تَلْبَسَ ما يَحُولُ بينَها وبينَ السجودِ . ﴿
	لمرأةُ المحرِمَةُ لَا يجِلُّ لها لُبْسُ النِّقابِ
	لمرأةُ إذا كَانتْ تُصلي في بيتِهَا أو في مُكانٍ لَا يَطَّلِعُ عَليهَا إلا المحارمُ فالمشروعُ لها
۱۷۶	كشفُ الوجهِ واليدينِكشفُ الوجهِ واليدينِ
	صلاةُ الإشراقِ؛ لَا تُحْزِئُ عن سُنَّةِ الفجْرِ
	صلاةُ العشاءِ لها راتبةٌ بعدَها وليسَ لها راتبةٌ قبلَها
۱۸۱	صلاةُ العصرِ ليسَ لها راتبةٌ لَا قَبلَهَا ولَا بعدَها
۱۸٤	المشروعُ إذا قَدِم بَلَدَهُ أولَ ما يَقْدَمُ أَنْ يذْهَبَ إلى المسجدِ ويُصَلِّي ركْعَتينِ
۱۸۱	الإِنْسَانَ إذا توضأ فَإِنَّهُ يُسنُّ له أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ
	ءُ كُلُّ نَفْلِ لَهُ سَبِبٌ فَلْيَسَ عَنْهُ نَهِيكُلُّ نَفْلِ لَهُ سَبِبٌ فَلْيِسَ عَنْهُ نَهِي.
	وقتُ السنَّة الراتبةِ لصلاةِ العشاءِ إِلَى نصف اللَّيْل
	السُّنَّة القبليَّة وقتها ما بين دخولِ وقتِ الصَّلاةِ وفعل الصَّلاة
197	كلُّ عبادةٍ مُوَقَّتَة بوقتٍ فإنَّه إذا خرجَ وقتها لَا تصحُّ ولا تُقبَل ١
191	الطوافُ جائزٌ في كلِّ وقتٍ الطوافُ جائزٌ في كلِّ وقتٍ.

199.	تحيَّة المُسْجِد عَلَى قولِ أكثر أهلِ العلمِ سُنة مؤكَّدة، ولَيْسَتْ بواجبةٍ
۲۰۰.	
۲۰۲.	لَا ينبغِي للإنسانِ إذا دخلَ المسجدَ أَنْ يَدَعَ تحيةَ المسجدِ
۲۰۲.	تحيةُ المسجدِ سُنَّةُ
۲۰٤.	كلُّ صلاة لها سبب فلا نهي عنها
۲۰۹.	مَن دَخَلَ المسجِدَ الحَرَامَ ، فتَحِيَّتُهُ ركعتانِ
۲۰۹.	مَن دَخَلَ لِيَطُوفَ فالطَّوافُ مُغْنِ عِنِ الرَّكْعتينِ
۲۱۱.	وفاقُ الأُمَّة واجتماعها وعدم اختلافِها أمرٌ مقصودٌ للشَّرع
۲۱۳.	موافقةُ الأئِمَّةِ فيها زاد عن إحدَى عَشْرَةَ ركعةً لَا بأسَ بها
271.	لا يَنبغي للمرءِ أَنْ يبقَى في التَّراوِيح وهو يُدافِع الرِّيح
270.	الحركةُ لمصلحةِ الصَّلاةِ جائزةٌ
۲۲ ۸.	الاقتصارُ في التَّراوِيح عَلَى إحدى عشْرةَ ركعةً أو ثلاثَ عشْرةَ ركعةً هو السُّنَّة
۲۳۱.	أن صلاة المفترِض خلفَ المتنفِّلِ جائزةٌ
788.	الإِنْسَان إذا تكَلُّم عَمَّا فِي نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ
Y01.	الْمُتَنَفِّل تَجُوزُ له الصَّلاة قائمًا، وتجوز الصَّلاة قاعدًا
۲۷۰.	مَن بَكَى من خشْيَةِ اللهِ، فإن صلاتَهُ لَا تَبْطُلُ
	إن الأمر في عدد ركعات التراويح واسِع
1	إذا ذُكر بعضُ أفرادِ العامِّ في حكمٍ لَا يَتنافَى مع حكمِ العامِّ، فليسَ هذَا مِن بابِ
۲۸۷.	التخصيصِ
۲۸۷.	فِعلُ بعضِ الأفرادِ عَلَى وجهِ لَا يخالفُ المطلقَ لَا يُعدُّ تقييدًا
۳۰۱.	الَّذِي يُسميه النَّاسُ الشفعَ هُوَ في الحقيقةِ مِنَ الوترِ

411	رفعُ اليدينِ فِي القُنوتِ فِي الوِتْر صحيحٌ
۳۱۲	
٣٢٢	
٣٢٣	إِذَا قُدِّرَ أَنَّ الإِنْسَانَ أَوْتَرَ؛ ثُمَّ بَدَا له بَعْدُ أَنْ يُصَلِّيَ؛ فلا حَرَجَ
٥٢٣	.a.
۲۲٦	صَلَاةُ الاستخارة مشروعةٌ إذا همَّ الإِنْسَان بالشَّيْء وتردَّد
۱۳۳	الأصلُ في العِباداتِ المنعُ إلا إذا ثَبَتَتْ مشْرُ وعِيَّتُهَا بدليلٍ صحيحِ
۱۳۳	صلاةُ التسَابِيحِ لم تَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْكَةٍ
۱۳۳	صَلَاةُ التَّسبيحُ لَيْسَتْ مُسْتَحَبَّة؛ لأنَّ حَدِيثها ضعيفٌ جِدًّا
٣٣٣	قالَ بعضُ العلماءِ: يُكْرَهُ للإمامِ أَنْ يَقْرَأُ سجدةً في صلاةِ السِّرِّ
٥٣٣	سجودُ التِّلاوة إن كَانَ في الصَّلاةِ فله تكبيرٌ في أوَّله وتكبيرٌ إذا قام منه
45 8	سجودُ الشكر صِفته كصفةِ سجودِ التلاوةِ
450	الصلاةُ عَلَى الجنازةِ فَرْضُ كفايةٍ
٣٤٦	إذا قُتِلَ الإنسانُ شهيدًا فِي سبيلِ اللهِ، كَفَّرَتِ الشهادةُ عَنْهُ كُلَّ شيءٍ، إلَّا الدَّيْنَ
۳0٠	يَجوزُ للمَرأةِ أن تُصليَ عَلى المَيتِ فِي المَسجدِ الحَرامِ، وفي غَيرِه أيضًا
	صلاةُ المرأةِ عَلَى الميتِ جائزةٌ، ولها فِيهَا أَجْرٌ
401	الدعاءُ المُعَلَّقُ جائزٌالله الله عاءُ المُعَلَّقُ جائزٌ
	يُقالُ جَنازةٌ بِالفَتْحِ: وَهُوَ الميتُ، وجِنازةٌ بِالكَسْرِ: وَهُوَ النَّعْشُ عَلَيْهِ الميتُ
404	تكبيراتُ الجِنازةِ أَرْبَع، وتكونُ خَمْسًا أو سبعِا
407	من يموتُ بحادثِ سيارةٍ أو سقوطِ عقارٍ عَلَيْهِ أو ما أشبهَ ذلكَ يكون شهيدًا

	إذا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ وأنتَ قد قُمْتَ إلى الركْعَةِ الثانية فكَمِّلها خفِيفَةً، وإذا أُقِيمتِ
409	4
410	•
***	إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاةِ وأنتَ في الركعَةِ الثانِيَةِ، فأتِمَّهَا خفِيفَةً
	الأَفْضَلِ أَلَّا يُصَلِّي عَلَى الجِنَازَةِ إلا فِي أُوَّلِ الليلِ؛ حَتَّى نُعْطِيَ من يريدُ أن يتَّبعَ الجِنَازَةَ
٣٧٨	فرصَةًفرصَةً
۳۸۳	صلاةً الجنازةِ تجوزُ فِي كل وقتٍ
3 1 2	من قُدم لنا فإننا نُصلي عَلَيْهِ، ولا نسأل هل يصلي أو لا
۲۹۲	ينبغي للمصلي عَلَى الميت أن يُخلِص فِي الدُّعاءِ له
۳۹٦	الطفلُ المتوفَّى لَيْسَ عَلَيْهِ ذنوب
٣٩٧	الاستثناء فِي الدُّعَاء واردٌ
٤٠٠	صلاة الجنازةِ لَا بد فِيهَا من قراءةِ الفاتحةِ
	المرأةُ المتوفَّى عنها يجب عليها ألا تخرج من بيتها إلَّا لضرورةٍ، وتَتَجَنَّبَ جميعَ الأشياءِ
٤٠٢	اَلَّتِي فِيهَا زِينةا
٤٠٣.	المرأةُ التي يَلْزَمُها الإحدادُ هي المرأةُ المُتوفَّى عنها زَوْجُها
٤٠٣.	الإحدادُ تابعٌ للعِدَّةِ يطولُ بِطُولِها، ويَقْصُرُ بقِصَرِها
٤٠٦.	المرأةَ الْمُحِدّ يجِبُ أَنْ تَبْقَى فِي البيتِ الذي مَاتَ زَوْجُها وهي فيه
٤٠٨.	مَن عَمِلَ عملًا للدنيا حَبِطَ عملُهُ
٤١٢.	العزاءَ إنها يكونُ للمُصابِ
٤١٨.	التعزيةُ سَبُّها المصيبةُ

٤١٨	المطلوبُ بالتعزيةِ تقوية المصابِ عَلَى الصبرِ والجَلَدِ
٤٢٠	يَخْرُمُ النَّدْبُ والنياحةُ
٤٢٠	لَا تَخْرُجْ للتَّعْزِيَةِ وأنتَ معتكفٌ
٤٢١	مَن قَرَأَ القُرْآن بأجرةٍ فَإِنَّهُ لَا ثُوابَ له، ومن ثُمَّ فَإِنَّ الميتَ لن ينتفعَ به
	لسنَّة فِي العزاءِ إِذا رأيتَ الرجلَ متأثِّرًا فِي مُصيبتِه أن تُورِد عَلَيْهِ مِن الأدِلَّة ما يجعله
£ Y £	
٤٢٥	يس مِنْ هَدْي الرَّسولِ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أَن يُقْرَأَ عَلَى الميِّتِ، بل يُدْعَى لَه
٤٢٦	بُسْتَحَبُّ لمن حضَرَ الليِّتَ إِذا شَخَصَ بَصَرُ الليِّتِ وماتَ أن يُغْمِضَ عيْنَيْهِ
٤٢٦	بنْبَغِي لأهلِ الميِّتِ إِذا ماتَ أن يَدْعُوا لأنْفُسِهِمْ بالخيرِ
٤ ٢ ٧	بْبَغي لمن حَضَرَ الميِّتَ عندَ موتِهِ أن يَدْعُوَ لَه
٤٢٧	لقِراءَةَ عَلَى الميِّتِ بِدْعَةٌ، والاجتهاعُ لذَلِكَ بِدْعَةٌ
£ Y A	_
٤٢٨	النِّيَاحَةُ من كبائرِ الذُّنوبِاللَّهُ عن كبائرِ الذُّنوبِ
٤٣٨	لَيْسَ منَ السُّنَّة أن يجتمع النَّاس عند أهلِ الميتِ ويأتوا بالطعامِ إليهم
133	الوعْظ عندَ القُبُورِ أمرٌ لَا يُشْرَعُ، ولا ينْبَغِي أن يُتَخَّذَ سنَّةً دائمَةً
११९	الإِنْسَان إِذا ماتَ فِي بلدٍ فإنَّه يُدفَن فيه
٤٤٩	لا ينبغي للإنسانِ أَنْ يُكَلِّفَ مَن وراءَه فيوصي بأن يُحمَل إلى مكان معين
807	إذا أَوْصَى الإنسانُ أَن يُصَلَّى عَلَيْهِ فِي المسجدِ الحرامِ فَلا تُنَفَّذُ وصِيتُهُ
१०१	المشرُوعُ فِي تجهيزِ الميِّتِ الإسراعُ والمبادَرَةُ فِي دَفْنِهِ
807	لَيْسَ من السنَّة إقامة الخُطب والمواعظ فِي المقابر إِلَّا عَلَى حَسَب ما ورد عنِ النَّبِيِّ ﷺ .
£01	إذا حُملت الجنازةُ فليس هُنَاكَ أَذكار تُقال

801	الأصل فِي الدُّعاءِ رفعُ اليدينِالأصل فِي الدُّعاءِ رفعُ اليدينِ
٤٦٠	إِنَّ وَضْعَ الوَرَق الأخضرِ أو الجريد عَلَى القبرِ إساءة طنٌّ بصاحبِ القبرِ
٤٦١	من أصول أهل السنة والجماعة إثبات نعيم القبر وعذاب القبر
173	البرزخ عذابه من أمور الغيب التي لا يعلمها إلا الله
٤٦٣	الفاسق قد يُعذَّب فِي قبرهالفاسق قد يُعذَّب فِي قبره
٤٦٣	زيارَةُ النِّساءِ للقُبورِ حَرامٌ
٤٦٥	الضَّريح هُوَ البناءُ عَلَى القبرِ
	لا يجوزُ أَنْ تَأْخُذَ عَرَقَ الإنسانِ لِتَتَبَرَّكَ به، أو أَنْ تَأْخُذَ فَضْلَ وَضُوبِه لِتتبرَّكَ به،
٤٦٦	أَوْ أَنْ تَأْخِذَ ثِيابَه لِتَتْبِرِكَ بِهَا، أَو أَنْ تَمْسَحَ ظَهْرَه، أَو تَمْسَحَ كَتِفَهُ
٤٦٧	التنطُّعُ فِي دِينِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ سَبَبٌ للهلاكِ
	المساجدُ التي فِيهَا قبورٌ إنْ كانتِ بُنِيتْ عَلَى القبورِ فإنَّ الصلاةَ فِيهَا لَا تَصِحُّ؛ لأنَّه
	يَجِبُ هدمُها، وإنْ كانتِ سابِقَةً عَلَى القبورِ، ولكِنْ دُفِنَ فِيهَا المَيِّتُ، فإنَّه يَجِبُ نَبْشُ
٤٦٧	الميَّتِا
٤٦٩	سلامُ المُرْأَةِ عَلَى المقابرِ إِذا مرَّت بالمقبرةِ دون أن تَقصِد زِيارَتها فَلا بأسَ
	اعلم أن الزيادةَ فِي المسجدِ النَّبُوِيِّ التي أدتْ إلى إدخالِ بيوتِ زوجاتِ الرسولِ
٤٧١	عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لَم تَكُن فِي عَهْدِ جَمهورِ الصحابَةِ
	إياكم أن تصَلُّوا فِي مساجدَ بُنَيْتَ عَلَى القُبورِ فَتَقَعَ صلاتُكُم باطلةً غيرَ مقبولَةٍ
277	عندَ اللهِ
٤٧٥	إلقاءُ الخطبِ فِي المقابرِ ربها يؤدِّي إلى مَفَاسِدَ فِي المُستقبَلِ
	المشروعُ إِذا دُفِنَ الميتُ أَنْ يقفَ الإِنْسَانُ عَلَى القبرِ ويقول: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ» ثلاثَ
٤٧٥	مراتٍ، «اللَّهُمَّ ثَبُّتُهُ» ثلاث مراتٍ، ويَنصرِف

	الأموات يَسمَعون فِي قُبورهم، ولا نقول: إنهم يَسْمَعُونَ عَلَى الإطلاقِ، لكن
٤٧٦	يَسْمَعُون فيها وردتْ به السنَّة فقطْ
٤٧٦	زيارة القُبُور تذكِّر الآخرةَ، وعيادةُ المرضَى ترقِّق القلوبَ
٤٧٨	زيارة القُبُور يُقصد بها أمرانِ، هما: تذكُّر الآخرةِ، والدُّعاء للميتِ
	بعض النَّاس يزور قبر أبيه وقبر أمه عاطفةً وحنانَ مَحَبَّة، لكن الأُولى أن تكون
٤٧٩	لتَذَكُّرِ الآخرةِ وتذَكُّرِ الموت
	مَن أنكر عذابَ القبرِ بعد أن عَلِم أَنَّهُ ثابتٌ بالكتابِ والسُّنةِ فهو مُكَذِّب لله ورسولِه،
273	والمكذب للهِ ورسولِه كافرٌ
273	مَنِ استهزأ باللهِ، أو بآياتِه، أو برسولِهِ فَهُوَ كافِر
٥٨٤	الدعاءَ للأمواتِ أفضلُ من إهداءِ القُرَبِ إليهم
٥٨٤	الصحيح أن تلقينَ الميتِ بعد الدفنِ بِدْعَة
٤٨٥	التلقينُ لَا يمكِن أن ينفعَ الميت، فالميت انقطعَ عَمَلُه
٤٨٦	أمور الآخرةِ أمورُ غيبٍ، يجب علينا أن نسلِّم بها
	الدفنُ ليلًا جائز إِذا كانَ يَتَوَفَّر القيامُ بواجبِ التغسيلِ والتكفينِ والتشييعِ
	المجنونُ كالصغيرِ لَا يُفتَن فِي القبرِ؛ لِأنَّهُ غيرُ مكلَّف
٤٨٩	الميتُ إكرامُه بتَغْسِيلِه، وتكفِينِه، والصلاةِ عَلَيْهِ، ودَفْنِه عَلَى الوجهِ المشروعِ
	إذا وُضع الميتُ فِي القبرِ وتولَّى عَنْهُ أصحابه فَإِنَّهُ يأتيه مَلَكَان يَسألانِهِ عَن رَبِّه ودِينِه
٤٩٣.	ونبيّه ونبيّه
٤ ٩٣ .	الْمُحْتَضَر: هو الَّذِي جاءه الموتُ
o••.	الإصرار عَلَى الباطلِ بعد معرفة الحقِّ خطرُه عظيمٌ
٥٠٢.	التردُّدُ عَلَى قبرِ الرَّسُولِ عَلَيْ بعد كل صَلَاةٍ من الأمورِ البِدعيَّة، وليس بمشروعٍ

كل ذنبٍ كَانَت عقوبته اللعنة فهو من كبائر الذنوب١٣٥٠
زيارةَ قبرِ النَّبِيِّ عِينَا لَيْسَ لها دعاءٌ مُحصوصٌ يُكتَب ويُقرأ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
إذا سلَّمتَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْ إِنَّ عَكَانٍ مِنَ الأرضِ فَإِنَّ تَسليمَك يَبلُغه١٥٠
كل ما عمِلت الأُمَّة من خيرٍ، فَإِنَّ للنبي ﷺ مثله
الاعتِهَارُ عَن الميِّتِ جائزٌ، كما يجوزُ الحجُّ عَنْهُ، وكذلك الطَّوافُ عَنْهُ يجوزُ ٣٣٥
يَنبغِي لطالبِ العِلمِ أَنْ يَعرفَ الفرقَ بينَ الأمرِ المشروعِ المطلوبِ من كل إنسانٍ
فِعلُه، وبين الأمرِ الجَائزِ
إذا تَصَدَّق الإنسانُ عَن أُمِّه أو عَن أبيه أو عَن أحدٍ من المُسْلِمين، فَإِنَّ ثواب الصدقةِ
يكون لمن أُهدِيت إليه، وأمَّا العامِل الَّذِي تصدَّق بهذه الصدقةِ فَإِنَّ لَهُ أَجرَ الإحسانِ
إلى هَذَا الْمُتَصَدَّق عليه
لا ينبغي للإنسانِ أن يُهْدِيَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ شيئًا من العباداتِ
الأفضلُ للإنسانِ ألا يُهْدِيَ ثوابَ العمَلِ لغيرِهِ
لو أن إنسانًا تصَدَّقَ بشيءٍ ونواه لقَريبِهِ أو صَلَّى ونَواهُ لقَريبِهِ فَلا بأسَ، ولكن
بشَرْطِ أَن لَا تَكُونَ الصَلاةُ أَو الصَدَقَةُ واجِبَةً
القولُ الراجِحُ أن جميعَ العباداتِ يمكن إهداؤها إِلَى الميتِ ٥٤٥
يجوز للمرأةِ أن تعالجَ الرجلَ إِذا لم يوجدُ رجلٌ يعالِجُ الرجلَ
لا يجوز للرجلِ أن يخلوَ بامرأةٍ حتَّى لَو كَانَ قريبًا لِزَوجها
الرجلُ الطبيبُ يجوزُ لَهُ كَشْف المرأةِ للضرورة، ولكن لَا بُدَّ أَلَّا يكونَ هُنَاكَ خَلوة. • ٧٥
لا أَحَدَ يُتَبَرَّكُ بآثارِه إِلَّا محمدٌ رسولُ اللهِ ﷺ
كلَّ مَنْ أَثْبَتَ لشيءٍ سببًا غيرَ شرعيٌّ ولا حسيٌّ فَإِنَّهُ يكونُ مُشْرِكًا
ثبوتُ الأسبابِ لمسبّباتِها إِنَّها يُتَلَقَّى مِنْ قِبَلِ الشَّرْعِ

٥٧٤	القراءةُ عَلَى المريضِ أو عَلَى الأَلَمِ بالفاتِحَةِ من أسبابِ الشِّفاءِ والعافِيَةِ
۰۷٦	ضوابط الرقية الشرعية أن تكون مما جاءت الشريعة به
انَ	يجِبُ عَلَى الإِنْسَان أن يستعملَ الأورادَ الشَّرعيَّة فِي كلِّ صباحٍ ومساء، إِذا كا
۰۸۳	يريد أن يَحمِيَه الله عَزَّوَجَلَّ
۰۸۳	التوكُّل هو صِدْقُ الاعتمادِ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ فِي جلْبِ المنافِعِ، ودفْعِ المضَارِّ
٥٨٤	فِعل الأسباب لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَفعل الأسباب لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَ
٥٨٤	قِراءَةُ الإنسانِ عَلَى نفْسِهِ، وقراءته عَلَى إخوانِهِ المرْضَى لَا تُنَافِي التوكُلُّ
o	إذا ثبت الحديثُ عنِ النَّبِيِّ عِينَ إِن شيءٍ فَإِنَّ الواجب عَلَى المؤمِنِ تصديقه
۰۸۷	الشريعَةَ الإسلامِيَّةَ لَا تأتِي بها يُصادِمُ المصالِحَ
۰۸۹	لا ينْبَغِي للمرأةِ أن تُعالَج عنْدَ طَبِيبٍ رَجُلٍ إلا إِذا لم تَكُنِ امرأةٌ تقُومُ باللازِمِ
۰۹۲	نحن لَا نُفْتِي فِي أطفالِ الأنابِيبِ؛ لأنه يترَتَّبُ عليها أخطارٌ عظِيمَةٌ
۰۹۳	التَّدَاوِي ببولِ الإبِلِ تَدَاوٍ بدواءٍ نَبَوِيٍّ
٥٩٧	أطفال الأنابيب أنا لا أُفتي فيها، لكنْ من العُلَمَاء المعاصرين مَن يُفتي فيها
٥٩٧	الدواء الَّذِي به التخديرُ إِذا كَانَ ضروريًّا فَلا بأسَ
	إسقاطُ الجَنِين بعدَ نفخِ الرُّوحِ فِيهِ إِذا كَانَ يَستلزِم هَلاكَه فهو حرامٌ
٦١٤	نَرَى أنه لَا يجوزُ أن يتَبَرَّعَ أحدُّ بشَيْءٍ مِن أعضائهِ أبدًا
	التَّبَرُّعُ بالدَّمِ جائزٌ بشَرْطِ ألا يكونَ عَلَى المتَبَرِّعِ به ضَرَرٌ
	دَرْءُ المفاسِدِ أَوْلَى مِن جَلْبِ المصالِحِ
	لا يجوز أَنْ يَبِيعَ الإِنْسَان شَيئًا مِن أَعضائِه
٦٢٢	إذا ترك الإِمَام سجود السَّهُو لنسيانٍ ، فإن المأموم يسجدُ

فهرس الموضوعات

صفحة		الموضوع
٥	••••••	فتاوى الصلاة
٥	ين وذوي الأعذار:	 صلاة المسافر
٥	لَّى مسافرٌ خلفَ إمامٍ مُقيمٍ	(۱۶۷۲)إذا صَ
٥	طلبةُ في الخارجِ مسافَرونَ؟	(١٦٧٣) هَلِ ال
٦	لقصرلقصر	
	الرجلُ إلى بَلد غيرِ بلدِه، ويُريدُ السكنَ مُدةَ سنتينِ، فَهل يَجوزُ له	(۱٦٧٥) سَافر
٦	الصَّلاةِ؟	قُصرُ
	جلٌ من أهلِ الرِّياض، أُتيتُ إلى مكةَ لأجلِسَ بها شهرَ رمضانَ	(۱۲۷٦) أنا ر
٧	فَهِل أَقْصِرُ أَم أُتمُّ، مع ذِكر الأدلةِ؟	کلّه،
۸	السُّنةُ التي يُلْزَمُ بها المسافرُ؟	(۱٦۷۷) ما هي
١٠	بُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ المقيمونَ خَلْفَ المسافرِ وهو يَقصُر؟	(١٦٧٨) هَلْ كَ
١٠	ط الجمع والقصر	(۱٦٧ ٩) ضواب
١١	ر إذا صلى وراء مقيم يتم معه	(۱٦٨٠) المساف
	وصولِنا الحَرَمَ وَجَدنا الجَهاعةَ في صَلاةِ العِشاءِ، وقِد سَبَقُونا	(۱۹۸۱) عِندَ
١١	 إن فدَخَلنا مع الجمَاعةِ ولَجِقتُ ثَلاثَ رَكعاتٍ فنَويتُ المَغربِ ؟ 	برَكعا
١٢	ر لقائد الطائرة	(١٦٨٢) القصر
١٤	ة إلى غير القبلة جاهلا	(١٦٨٣) الصَّلا

(١٦٨٤) المسافر إذا فاتته ركعتانِ فَهَلْ عَلَيْهِ الإِتمَامُ؟
(١٦٨٥) من فاتته ركعتانِ فَهَلْ عَلَيْهِ الإِتمامُ؟
(١٦٨٦) مَن يَزُور أَقَارِبَه ويجهزون له مَسْكَنِا، فَهَلْ هَذَا يَتَرَخَّصُ بِرُخَصِ السَّفَرِ؟ ١٦
(١٦٨٧) المسافر إذا فاتَتْه ركعتانِ فَهَلْ عَلَيْهِ الإِتمَامُ؟
(١٦٨٨) مَا خُكْمُ الجمع والقصر فِي حال المسافر إذا وصل إِلَى بلده؟١٨
(١٦٨٩) هل الطلَّابُ فِي الجامعةِ يَقصُرون الصَّلاةَ ماداموا بَعيدينَ عن بلادِهِم؟ ٢٠
(١٦٩٠) مقيمٌ في مكةَ مدةَ شهرِ رمضانَ، فهلْ يجوزُ إذا فَاتتنِي الصَّلاةُ الرباعيةُ أن
أصليها قَصْرًا؟
(١٦٩١) حُكم من يجمع بينَ الصلاتينِ، وهو مُقِيمٌ في بَلَدِهِ
(١٦٩٢) مسافَةُ القَصْرِ
(١٦٩٣) هَلْ تَصِحُّ صَّلاة المريض من دون وضوءٍ ولا تيثُم ؟ ٢٤
(١٦٩٤) صَّلاة المريض بِدُونِ وضوءٍ ولا تيمُّم خوفًا من زيادةِ المرضِ٢٦
(١٦٩٥) لو سافَرَ الرَّجُلُ إلى بلَدٍ ما في مُهِمَّةٍ لمَدَّةِ سنَتَينِ، فهَلْ يتَرَخَّصُ برُخصَةِ
السَّفَرِ؟
(١٦٩٦) أحكامُ السَّفَرِ
(١٦٩٧) مَا حُكْمُ تغييرِ النيَّة فِي الصَّلاةِ من الإتمامِ إِلَى القصرِ فِي السَّفَرِ؟٣٠
(١٦٩٨) أنا أعملَ في الطيرانِ وعَمَلِي سفَرٌ مستَمِرٌ، فَهَلْ أَقْصُرُ الصَّلاةَ؟٢١
(١٦٩٩) أرجو من فضيلتكم التفصيلَ فِي حُكم القصر والجمع فِي الصَّلاة ٣٢
(١٧٠٠) ضابط القصر والجمع٣٣
(۱۷۰۱) مسافة القص

	(١٧٠٢) هَلْ يصحُّ قصرُ الصَّلاة وجمعها للَّذِينَ يداومون للعمل فِي مسافة تزيد
٣٤.	عَلَى ١٥٠ كم يوميًّا؟
	(١٧٠٣) يَبْعُدُ مَكَانُ عَمَلِي عَنِ البيتِ مِئَةً وعِشْرِينَ كِيلُو تَقْرِيبًا، فَهَلْ لِي أَن أَقْصُرَ
٣٤.	الصَّلاةَ وأجمعَ؟
٣٥.	(١٧٠٤) نَخْرُجُ أَحِيانًا للنزهةِ لمسافاتٍ بعيدةٍ، فهلْ نَقصرُ الصَّلاةَ؟
٣٥.	(٥٠٥) ما هي السنة لأهل مكة أيام الحج: القصر في منى أم الإتمام؟
	(١٧٠٦) رجلٌ يسكنُ فِي مَدينة أبها، وعمله في مدينة الباحة ، فإذا ذهبَ إِلَى أبها
٣٦.	لِلزِّيارة فِي إجازةِ الرَّبيع، فَهَلْ يَقْصُرُ الصَّلاةَ؟
٣٧.	(۱۷۰۷) من عنده سَلَسَ البَوْل
٣٧.	(١٧٠٨) هَلْ لَمَن نَوَى قَضاء العشرِ الأواخرِ فِي مَكَّةَ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلاةَ؟
٣٩.	(١٧٠٩) الصَّلاة في الطائرة
	(١٧١٠) امرِأَةٌ حامِلٌ وتَرغَب فِي صلاةِ التهجُّد معَ الإمامِ، فَهَلْ لها أَنْ تنتظرَ
٤٠.	حَتَّى يُوشِكَ الإمامُ عَلَى الرفعِ فتسجد وتركع؟
٤٠.	(١٧١١) حكم قضاء الفوائت من الصلوات
٤٢.	(١٧١٢) هَلْ يجوز تأخير الصَّلاة إذا كانَ الشخص مكلَّفًا بعمل حراسةٍ ؟
٤٣	(١٧١٣) شخصٌ لَا يَتحكمُ في البولِ، فكيفَ يتطهرُ للصلاةِ؟
	(١٧١٤) إذا نَوَى جماعةٌ مِمَّن أتوا إِلَى مَكَّة في رمضان الجلوسَ فيها إِلَى أيَّام العيدِ،
٤٤	فَهَلْ يُعتبرون مسافرينَ؟
٤٥	(١٧١٥) مسافة ومدة القصر
	(١٧١٦) شخْصٌ ابتَلاهُ الله بسَلَسِ البَولِ ماذا يفعَلُ إذا بَقِيَ في المسجِدِ بينَ المغْرِبِ
5 V	ه العشاء؟

٤٧.	(١٧١٧) أتيتُ بالعمرةِ في شوالٍ، وبقيتُ في مكةَ حتى الحجِّ، فهلْ أَقصُرُ الصَّلاةَ؟
٤٩.	(١٧١٨) حكم الصَّلاة لغير القبلة لعذر
٥١.	(١٧١٩) كَيْفَ أصلي الفريضةَ فِي السَّفَر إذا كنتُ فِي طائرةٍ أو فِي قِطار؟
	(١٧٢٠) رجل جاء إلى مكةَ المكرَّمة للعُمرة، ثمَّ أَرَادَ السفرَ قبل صلاةِ العصرِ،
٥١.	فَهَلْ له أَنْ يجمعَ العصرَ مع الظهر، وهل يَقصُر أو لا؟
٥٢.	(١٧٢١) هَلْ يُعتبَر الطريق من جُدَّةَ إِلَى مَكَّةَ سفرًا أوم لا؟
٥٣.	(١٧٢٢) النوافل للمسافر
٥٣.	(١٧٢٣) مَا حُكْمُ مَن وصل إِلَى مُزْدَلِفَةَ قبل العشاءِ؟
٥٤.	(١٧٢٤) إذا شقَّ الحملُ عَلَى امرأةٍ، فَهَلْ يجوز لها أن تجمعَ بين المغربِ والعشاءِ؟
٥٤.	(١٧٢٥) هَلْ لقصرِ الصَّلَاةِ فِي السفرِ مدَّة محدَّدة؟
	(١٧٢٦) أُعلِنَ لرحلةِ السَّفَر بالطائرةِ، وقد حان وقتُ الصَّلاةِ، فَهَلْ لِي أَن أَقْصُرَ
٥٦.	الصَّلاةً؟
٥٦.	(١٧٢٧) ما هي مسافة القصر؟
٥٧.	(١٧٢٨) مَا حُكْمُ صلاةِ المريضِ معَ وجودِ قسطرة بَوليَّة؟
	(١٧٢٩) هلْ للمريضِ أَنْ يَقْصُرَ وَيجمعَ الصَّلاةَ؟
	(۱۷۳۰) القصر في بلده
	(١٧٣١) أناسٌ يعْمَلُونَ عَلَى البواخِرِ، وهُمْ دائمًا في سَفَرٍ، فمَتَى يُقْصِرُونَ؟
	(١٧٣٢) رجل نسي صَلَاة رباعية فِي الحضرِ، وفي السَّفَر تذكرها، فَهَلْ يَقْصُرها
٥٩.	أو يُتِمُّها؟
	(١٧٣٣) الإتمام مع الإمام المقيم
٦٠.	(١٧٣٤) ما حُكم مَن يُؤَخِّرُ صلاةَ الظُّهر؟

٦١.	(١٧٣٥) هَلْ للمَريضِ أَنْ يجمَعَ ويَقْصُرَ الصَّلاةَ؟
٦١.	(١٧٣٦) حبس الريح في الصَّلاة؟
٦١.	(١٧٣٧) إذا صَلَّى مسافرٌ إمامًا بقومٍ مُتِمِّينَ
۲۲.	(١٧٣٨) الإتمام مع الإمام المقيم
	(١٧٣٩) هَل ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ آخِرَ صَلاةٍ صَلَّاها كان جالِسًا وَالصَّحابةُ
٦٤.	مِن خَلفِه قِيامٌ؟
٦٥.	(١٧٤٠) كم يومًا يجمعُ المسافِرُ الصَّلاةَ؟
	(١٧٤١) في يومِ العيدِ وصلنًا مكةً من مِنَّى متأخرينَ، وصلينا الظهرَ ركعتينِ
٦٥.	قصرًا، فهلْ هَذَا الفعلُ صحيحٌ؟
٦٥.	(١٧٤٢) الإتمام مع الإمام المقيم
	(١٧٤٣) أَتَيْتُ إلى مكةً مِنْ أولِ الشهرِ، وسَأَبْقَى إلى آخِرِ الشهرِ، هَلْ أنا في حُكْمِ
٦٧.	المسافِرِ؟المسافِرِ
	(١٧٤٤) مُسافِرٌ صَلَّى مع إمامٍ مُقيمٍ في صَلاةٍ رُباعِيَّةٍ، فعِندَما قامَ الإمامُ للرَّكعةِ
٦٨.	الثالِثةِ أَكْمَلَ الْمُسافِرُ تَشَهُّدَهُ وَسَلَّمَ وَتَرَكَ الإمامَ، فهل صَلاتُه صَحيحةٌ؟
	(١٧٤٥) رَجُلُ أرادَ السَّفَرَ فأدرَكَتهُ صَلاةُ المَغرِبِ في الطَّريقِ فأرادَ أَنْ يُصَلِّيَ المَغرِبَ
	والعِشاءَ جَمعًا وقَصرًا، وبَعْدَ أَنْ صَلَّى المَغرِبَ وَجَدَ جَمَاعَةً يُريدُونَ أَنْ
	يُصَلُّوا المَغرِبَ، فَهَل يَجوزُ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَهُم بنِيَّةِ العِشاءِ فيُصَلِي رَكعَتَينِ،
٦٩.	ثم يُسَلِّمُ، أو يَنتَظِرُ الإمامَ، أم ماذا يَفعَلُ؟
_ ^	(١٧٤٦) هَل للمُسافِرِ أَنْ يُصَلِيَ فِي بَيتِه مِن غَيرِ عُذرٍ شَرعِيٍّ مَعَ العِلمِ بِأَنَّه يَسْمَعُ الأَذانَ؟
14.	الا دان 1 الا دان 1 الا دان 1 الا دان 1 و اغتَسَلتُ و ذَهَبتُ لأُصَلِّ المَغ بَ و العشاءَ، فهَ جَدتُ
	(۱۷۲۷ حنت للمنقات و اعتسلت و دهبت لا صلى المعرب و العشاء، فم حدرت،

جَمَاعةً يُصَلُّون العِشاءَ أَربَعَ رَكعاتٍ، فَصَلَّيتُ مَعَهُم بِنيَّةِ المَغرِبِ ثَلاثًا،
فعِندَما قامَ الإِمامُ للرَّكَعَةِ الرَّابِعةِ جَلَستُ وَسَلَّمَتُ، فَهَلَ صَلاتي
صَحيحةٌ؟
(١٧٤٨) إِذَا رَكِبتُ السَّيَارَةَ قَبَلَ السَّفرِ، أَو أَذَّنَ الأَذَانُ وَأَنَا دَاخِلُ البَّيَتِ ثُمَّ
رَكِبتُ السَّيارةَ بَعدَ ذلك، فَهَل تَلزَمُني الصَّلاةُ في المَكانِ الَّذي أَنا فيهِ
إِتمَامًا، أَم يَجُوزُ أَنْ أَقصُرَ الصَّلاةَ، وهل يَجِبُ عليَّ أَنْ أُصَلِّيَ في المَسجِدِ؟ ٧٠
= قضاء الصَّلاة وإعادتها
(١٧٤٩) إذا فاتَتْنِي صلاةُ العصرِ، هَلْ يَجُوزُ لِي قضاؤُها قبل المغربِ؟٧١
(١٧٥٠) ما حُكْمُ مَن قضي الصَّلاةَ عن الميتِ؟
(١٧٥١) قمتُ منَ النومِ وصليتُ الظُّهْرَ في وقتِ العصرِ٧٤
(١٧٥٢) كنتُ مسافرًا ونَسِيت صلاةَ العصرِ وصليت المغربَ والعشاءَ، فمتى
أُصَلِّي العصرَ؟
(١٧٥٣) رِجل مريضٌ أُصيب بإغهاءٍ لعدَّة أيَّامٍ، ثمَّ أفاقَ، فَكَيْفَ يقضي الصَّلاةَ
الَّتِي فاتته؟
(١٧٥٤) اغتَسَلْتُ واستَنْجَيْتُ، ونسيتُ الوضوءَ، فَهَلْ أعيدُ الصَّلاةَ؟٧٦
(١٧٥٥) هَلْ يُعذر الإِنْسَان بالنسيان؟
(١٧٥٦) حكم صلاة من وجد منيا في سرواله بعد الصَّلاة٠٠٠
(١٧٥٧) ما الحُكم إذا ترك الإِنْسَان الصَّلاةَ متعمِّدًا؟٨٠
(١٧٥٨) إذا تبَيَّنَ للمصَلِّي أنه صلَّى لغيرِ القِبلَةِ، أو انحْرَفَ قليلًا، فهَلْ يُعيدُ صلاتَهُ؟ ٨١
(١٧٥٩) إذا فاتتِ الإِنْسَانَ صَلَاةُ المغربِ، وَكَانَ نائهًا واستيقظَ عَلَى صَلَاةِ العِشاءِ،
فَيَاذَا يَعِمَل ؟

(١٧٦٠) رجل وجدَ في ثِيابِهِ نجاسَةً، ولم يدرِ متَى أتتْ هذِهِ النجاسَةُ، فَهَاذَا يفعَلُ؟ ٨٤
(١٧٦١) ماذا لو اكتشفَ الشخصُ بعد أداءِ صلاةِ الفرضِ أنَّه كَانَ جُنْبًا؟٧٨
(١٧٦٢) ماذا يفعلُ مَنْ تَذَكَّرَ أَنَّ ملابِسَه الداخليةَ نَجِسَةٌ وهو في الصَّلاةِ؟٧٨
(١٧٦٣) ما حُكْمُ مَن مارسَ العادةَ السِّرِّيَّة وصَلَّى ولم يَغْتَسِلْ جاهلًا؟٨٨
(١٧٦٤) هَلْ يَجُوز لِي أَن أَصلي الصلواتِ التي فاتتْ؟٨٩
(١٧٦٥) أنا شابٌّ يُغمَى عليَّ أحيانًا، فَهَلْ أَقضي ما فاتني من صلواتٍ؟٩٠
(١٧٦٦) أنا شَخْصٌ لم أُصَلِّ لعِدَّةِ سنواتٍ، فهلْ يَجِبُ عليَّ قضاءُ الصَّلاةِ الفائتةِ؟ ٩٠
(١٧٦٧) حكم قضاء الصَّلاة لمن أغمي عليه أياما
(١٧٦٨) هل هَذَا الحجُّ يجبرُ ما فاتني منَ الصَّلاةِ، أم عليَّ قضاؤُها؟١٩
(١٧٦٩) الوِتْرُ والفَجْرُ إِذَا لَمْ تُصَلَّ فِي وقْتِهَا كيفَ تُؤَدَّى، ومتَى يَنْتَهِي وقْتُهَا؟ ٩٢
■ الذكر بعد الصَّلاة:
(١٧٧٠) ما قولُك فيمَن يَلتزِم بالدُّعَاء بعد الصلواتِ المفروضةِ؟ ٩٤
(١٧٧١) ما هِيَ الأذكارُ الَّتِي يَرفَع الإِنْسَانُ بها صوتَه بعد الصَّلاةِ المكتوبةِ؟ ٩٥
(١٧٧٢) ما هي الأذكار المشروعة بعد الصَّلاة٩٨
(۱۷۷۲) ما هي الاذكار المشروعة بعد الصّلاة
(١٧٧٣) ما حكْمُ رفعِ الصوتِ بالذِّكرِ بعدَ الصَّلاةِ؟
(۱۷۷۳) ما حَكْمُ رفعِ الصوتِ بالذِّكرِ بعدَ الصَّلاةِ؟ (۱۷۷٤) حكم قول: تَقَبَّلَ اللهُ.
(۱۷۷۳) ما حكْمُ رفعِ الصوتِ بالذِّكرِ بعدَ الصَّلاةِ؟ (۱۷۷٤) حكم قول: تَقَبَّلَ اللهُ. (۱۷۷۵) حكم قول: تَقَبَّلَ اللهُ.

.1.7	(١٧٧٨) هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُدعَى للوالدينِ في الصَّلاة المفروضةِ؟
	(١٧٧٩) هَلْ يتنافى الدُّعَاء بالأدعيةِ القرآنيةِ في الشُّجُودِ معَ النهي عن قراءةِ القُرْآنِ
١٠٤	•
1.0	(١٧٨٠) هَلْ يجوزُ أَن أَقُولَ بِينَ السجدتينِ: اللهمَّ اغْفِرْ لِوَالِدي؟
1.7	(١٧٨١) هَلْ يجوزُ الدعاءُ للوالِدَيْنِ في الصَّلاةِ المفروضةِ؟
١.٧	(١٧٨٢) إذا بُشِّرَ الإِنْسَانُ بنِعْمَةٍ وهو يصَلِّي هَلْ يَقُولُ: الحمدُ للهِ؟
	(١٧٨٣) ما حكم قول المصلي وهو في صلاته: «سبحانك» حين يسمع آيات
۱۰۸	التعظيم لله جَلَّوَعَلَا؟
۱۰۸	(١٧٨٤) هَلْ يجوز الردُّ فِي أثناء الصَّلاةِ بـ(بلي)؟
1 • 9	(١٧٨٥) ما حُكْمُ الدعاءِ في الصَّلاةِ بلُغَةٍ غيرِ اللُّغَةِ العرَبِيَّةِ؟
	(١٧٨٦) حكم قول (بلي) عندما يقرأ الإمام الآية: ﴿ أَلِيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْتِئ
١١٠	ٱلْمُوَّقُ ﴾
	(١٧٨٧) فِي قول الله تعَالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَتَهِكَ تَهُ ، يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ
	صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب:٥٦]، إذا قرأ الإمام هَذِهِ الآيةَ فَهَلْ
111	يُصَلِّي المأمومُ عَلَى الرَّسُول ﷺ؟
111	(١٧٨٨) حكم قول: استَعَنَّا بِاللهِ؟
	(١٧٨٩) ما حُكْم صَلاتِنَا عَلَى النَّبِيَّيْنِ إبراهيمَ وموسَى -عليهم الصَّلاة والسلام-
111	عند آخِرِ سُورَةِ ﴿سَبِّحِ﴾؟
	(١٧٩٠) بعضَ الناسِ بعدَ خِتَامِ الإمامِ لسورَةِ الأعْلَى يُصَلِّي عَلَى إبراهِيمَ ومُوسَى
۱۱۲	-عليهما الصَّلاة والسلّام-، فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ؟
۱۱۳	(١٧٩١) هَلْ يجوز الدُّعاء عَلَى أحد النَّاس مَعَ ذِكر اسمه فِي الصَّلاة؟

118	• القنوت:
القُنوتِالقُنوتِ	(١٧٩٢) الصَّلاةِ على النبيِّ ﷺ في نهايةِ دُعاءِ ا
وقُ، وبَقِيَ الأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللهُ» ١١٤	(١٧٩٣) حديث: «ذَهَبَ الظَّمَأُ، وابْتَلَّتِ العُرُ
لِيِّ بعد القُنُوت وغيرِه؟١١٥	(١٧٩٤) ما حُكْمُ الجهرِ بالصَّلاة عَلَى النَّبِيِّ عَلَى
110	(١٧٩٥) صيغ ذكر الله
١١٨	(١٧٩٦) دعاء القُنُوت وأحكامه
ا ۱۱۹	(١٧٩٧) ما هُوَ دُعاءُ القُنوتِ الوارِدِ عن النَّبِيِّ
ء عَلَى الله عَزَّوَجَلَّ في دعاء القنوت؟ . ١٢١	(۱۷۹۸) ما حكم قول: «سبحانك» عند الثنا
171	(١٧٩٩) ما حكم القنوت؟
177	(١٨٠٠) هَلْ يجوز القُنُوت في الفجر؟
177	(۱۸۰۱) دعاء القنوت
177	(١٨٠٢) موضع الصَّلاة عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْكِيْرٍ
170	(١٨٠٣) ما حكم الزيادة في دُعاءِ القُنوتِ؟ .
179	 السترة والمرور بين يدي المصلي:
١٢٩	(١٨٠٤) ما حُكم مُرورِ النسَاءِ أَمام المُصلِّي؟.
فِ ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٧٨]؟١٣١	(١٨٠٥) تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُو ۗ
لحراملام	(١٨٠٦) المرُّور بينَ يدَي المصلي في المسجدِ الح
لبيتِ الحرام؟	(١٨٠٧) ما حُكْمُ المرورِ بين يَدَيِ الْمُصَلِّي في اا
	(١٨٠٨) هَلْ يَجُوزُ الصَّلاةُ في الحَرَمِ بغيرِ سُتْرَ
	(١٨٠٩) ما حُكْمُ قولِ (آمين) مَعَ الدَّلِيل؟

لِمْ أَوْ لا؟ ١٤٢	(١٨١٠) هل حَديثُ المرأةِ والكلبِ في قَطعِ الصَّلاةِ مَنسولٍ
ردِ؟ ١٤٥	(١٨١١) هلِ السُّترة في صلاةِ الجماعةِ كما هِيَ في صلاةِ الفر
١٤٧	(١٨١٢) ما حُكمُ وضْعِ الجِذاءِ كَسُتْرَةٍ للمصَلِّي؟
١٤٨	(١٨١٣) مُرورُ النِّساءِ بينَ المصلي وبين السُّترَةِ
101	(١٨١٤) ما حُكْمُ مرورِ المرأةِ بينَ يَدَي المصَلِّي؟
107	(١٨١٥) مَا حُكْمُ السُّترة للمصلي عمومًا؟
ةً في المسجِدِ الحرَامِ؟ ١٥٦	(١٨١٦) ما الحكمُ إذا مَرَّتْ من أمامِي امرأةٌ وأنا أُصَلِّي النافلَا
10V	(١٨١٧) مَا حُكْمُ السُّترة للإمامِ والمنفرِد؟
بلاتَه؟۸٥١	(١٨١٨) إذا مرَّت أمامَ الرجلِ فِي صلاتِه امْرَأَةٌ هَلْ تَقطَع ص
ةً في المسجدِ الحرامِ؟ ١٥٩	(١٨١٩) ما الحكمُ إذا مَرَّتْ مِن أمامي امرأةٌ وأنا أُصلي النافلاَ
عِدِ النبويِّ ؟	(١٨٢٠) ما حكمُ السُتْرَة للمصلِّي في المسجدِ الحرامِ والمسج
171	(۱۸۲۱) من تقدم قليلًا ليجد سترة
771	(١٨٢٢) قُطَعُ النساءِ الصَّلاة
٠, ٢٢	(١٨٢٣) ما حُكم من يمرُّ أمام المصلي؟
٠٦٣	(١٨٢٤) هَلْ يجوز المرور أمام الْمُصَلِّي الَّذِي لم يضعْ سُترة؟
نَهَاعَةِ؟	(١٨٢٥) ما الحُكْمُ فيمَنْ يَمْشِي أمامَ المصَلِّينَ أثناءَ صلاةِ الج
	(١٨٢٦) ما حُكْمُ وضع النِّعَالِ مكانَ السجودِ؟
	(۱۸۲۷) تخطي رقابَ الكصلِّين
	(١٨٢٨) هَلْ مُرورُ المرأةِ بينَ يَدَي المصَلِّي يُبْطِلُ الصَّلاةَ؟
	(١٨٢٩) إذا مرَّ أمامَ المصلِّي كلبٌ أسودُ، أوِ امرأةٌ، أو حِمار، فإ

177	فها هُوَ وجهُ الشَّبَه؟
	(١٨٣٠) هَلْ هُنَاكَ استثناء فِي حُكمِ المرورِ بين يدي المصلي فِي المَساءِ فِي الحرمينِ
۱٦٨	الشريفينِ؟
179	(١٨٣١) هَلْ هناكَ استِثْنَاءٌ في حُكْمِ الْمُرورِ بينَ يَدَيِ المَصَلِّي في الحَرَمينِ الشَّرِيفَيْنِ؟
	(١٨٣٢) هَلْ يجوزُ المرورُ بين الصَّفوفِ في صلاةِ الجماعَةِ؟
	(١٨٣٣) السُّتْرَةُ في الصَّلاةِ؛ هَلْ هِيَ واجِبَةٌ في النَّفْلِ؟
	■ ستر العورة في الصَّلاة:
	(١٨٣٤) هناكَ بعضُ الأخواتِ منَ البلادِ العَربيةِ تقولُ إِنَّهُ لَا يَجوزُ تَغطيةُ الوَجهِ
	عندَ السجودِ؛ لأنه لَا بدُّ أَنْ يُلامسَ الجَبينُ الأرضَ، والحِجابُ مانعٌ
177	لذَلكَ. فها رأي فضيلَتِكم في ذلِك؟
۱۷۳	(١٨٣٥) ما الذِي يجبُ عَلَى المرأةِ سترُه في الصَّلاةِ؟
۱۷۳	(١٨٣٦) من يصلِّي وسُرَّتُه وما حاذاها مكشوفٌ،
۱۷٤	(١٨٣٧) حدود العورة
140	(١٨٣٨) ما حُكْمُ لبسِ النِّقابِ في الصَّلاةِ؟
140	(١٨٣٩) هلْ يجوزُ أن تُصليَ المرأةُ بالنقابِ والقُفازِ؟.
	(١٨٤٠) إذا ظَهَرَ شيءٌ مِنَ اليَدَيْنِ أُوِ القَدَمَيْنِ في أثناءِ الصَّلاةِ وهي لَا تَعْلَمُ، فها
۱۷٦	حُكْمُ صلاتِها؟
۱۷۷	(١٨٤١) ما حُكْم الصَّلاةِ في الثَّوبِ الشَّفَّافِ؟
۱۷۷	■ صلاة التطوع:
1 / / /	(١٨٤٢) هَلْ إِذَا صليت تطوعًا وأنا معتكف يتضاعفُ أجرُ صلاتي أو لا؟
	(١٨٤٣) أيهما أفضَلُ صلاةُ النافِلَةِ في البيتِ أم صَلاتُها في المسجِدِ الحرَام؟

149	- صلاة الرواتب:
149	(١٨٤٤) إذا أَذنَ الفجرُ والإِنْسَانُ يَطوفُ فَهل يُصلي سنةَ الفَجر فَقط؟
1 / 9	(١٨٤٥) هَلْ تَجِزِئُ سُنَّةُ الإشراقِ عن راتِبَةِ الفَجْرِ؟
۱۸۰	(١٨٤٦) مَا صحةُ حديثِ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ»؟
۱۸۲	(١٨٤٧) هَلْ صلاةُ الرَّاتبَة القبليَّة ، تُجزِئ عن تحيَّة المسْجِد؟
۱۸۳	(١٨٤٨) النوافل للمسافر
۱۸٤	(١٨٤٩) صلاة النافلة في البيت أفضل أم في الحرم؟
١٨٥	(١٨٥٠) هَلْ يُمْكِنُ الجمعُ بين نِيَّة ركعَتِي الطوافِ ونِيَّةِ صلاةِ الراتِبَةِ؟
۲۸۱	(١٨٥١) ما الراجح لديكم بالدَّلِيل فِي مسألة قضاءِ ركعتي الفَجْر؟
۱۸۸	(١٨٥٢) ما حُكْمُ السُّنَنِ الرواتِبِ لمن أتى مِنْ مسافَةِ سفَرٍ وأرادَ أَنْ يُقِيمَ العشرَ؟
١٨٩	(١٨٥٣) هَلْ وقتُ السنَّة الرَّاتبة لصلاة العشاء يمتد إلى قُبيل الفجرِ؟
	(١٨٥٤) ما السُّنَّةُ بعدَ العِشاءِ؟
۱۹.	(١٨٥٥) ما حكم صَلَاة السنُّن الرواتِب للمسافر؟
197	(١٨٥٦) وقتَ السُّنن الرَّواتب
	(١٨٥٧) ما حُكْمُ أَنْ يُصَلِّيَ الشخْصُ الفريضَةَ في مَوضِعٍ مَا، ثم يتَحَوَّلُ إلى موضِعٍ
194	آخَرَ ليُصَلِّيَ بِهِ النافِلَة؟
۱۹۳	(١٨٥٨) هَلْ يجوزُ صلاةُ النافلةِ بعد صلاةِ الفجرِ لمن لم يتمكَّن من صلاتها؟
198	(١٨٥٩) هَلْ هُنَاكَ فضل فِي تغيير المكان فِي السنَّة بعد الصَّلاة؟
	= تحية المسجد:
198	(١٨٦٠) هَل يَجوزُ صلاةً تَحيةِ المسجدِ، ورَكعتيِ الطوافِ في أَوقاتِ النهيِ؟

(١٨٦١) ما حُكْمُ صلاة المرأةِ صلاةَ تحيةِ المَسْجِدِ معَ ازدحامِ الرِّجَال؟١٩٤
(١٨٦٢) هلِ الطوافُ هوَ تحيةُ المسجدِ الحرامِ؟ ١٩٥
(١٨٦٣) هَلْ هُنَاكَ سُنة وردتْ تُؤَدَّى بين الأَذانِ والإِقامةِ؟١٩٧
(١٨٦٤) ما حُكم تحيَّة المَسْجِد؟
(١٨٦٥) ما حكمُ تحيةِ المسجدِ؟
(١٨٦٦) كَيْفَ نجيب عن استدلال من يقول بعدم صلاة تحية المسجد في وقت
النهي؟
(١٨٦٧) هلْ يَجِبُ عليَّ الطوافُ كُلَّما دخلتُ إلى المسجدِ الحرامِ؟ ٢٠٤
(١٨٦٨) دخلتُ المسجدَ الحرامَ، فَهَلْ لي أن أصليَ تحية المسجد، أم يَجِب عليَّ أن
أطوف؟أطوف؟
(١٨٦٩) هَلْ تحيَّةُ المسجدِ الحرامِ كغيرِهِ مِنَ المساجدِ؟
(١٨٧٠) ما حُكْمُ تَحِيَّةِ المسجدِ لِمَنْ دَخَلَ المسجدَ الحرامَ؟٢٠٦
(١٨٧١) عند دخول المسجد الحرام هَلْ تحية المسجد ركعتان أَوْ لَا بُدَّ من الطواف؟. ٢٠٧
(١٨٧٢) هلْ يجزئُ الطوافُ بالبيتِ الحرامِ عن صلاةِ رَكعتَي تحيةِ المسجدِ؟ ٢٠٧
(١٨٧٣) إذا دَخَلَ المرءُ إلى الحرمِ وصَلَّاها، ثم خَرَجَ من بابٍ في الحَرَمِ ودَخَلَ
من بابٍ آخَرَ ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ تحيةٌ أُخْرَى؟
(١٨٧٤) هَلْ يجِبُ عليَّ الطوافُ كلما دخلتُ البيتَ الحرامَ؟ ٠٨٠
(١٨٧٥) تحِيَّة المسجِدِ الحرامِ، هَلْ هِيَ الطَّوافُ، أم رَكْعَتينِ في المسجِدِ؟ ٩٠٠
■ صلاة التراويح:
(۱۸۷٦) عدد , کعات صلاة التر او يح

717	(١٨٧٧) الانصراف مع الإمام
	(١٨٧٨) ما حُكمُ صلاةِ الترَاويحِ في الحَرمِ الشريف التي يُصلونهَا ثلاثًا وعِشرينَ
717	⊿
719	(١٨٧٩) مَتَى تُقرأُ سُورةُ الفاتحةِ في صَلاةِ التَّراويحِ؟
	(١٨٨٠) مَنْ لم يُصَلِّ معَ الإمامِ ركعَتَيِ الختمةِ هَلْ يُعْتَبَرُ قَدْ صَلَّى مع الإمامِ حتَّى
۲۲.	يَنْصَرِ فَ؟أ
771	(١٨٨١) ما حُكْمُ مَن يُدافِع خُروجَ الريحِ وسطَ صلاةِ التَّراوِيحِ؟
777	(١٨٨٢) الدخول مع الجماعة في صلاةِ التَّرَاوِيحِ بنيَّة صلاةِ العشاءِ
	(١٨٨٣) مَا خُكْمُ الاكتفاءِ بثماني رَكَعَاتٍ في التَّراوِيحِ خلفَ إمامٍ يصلي عشرينَ
777	ركعةً؟
377	(١٨٨٤) القراءة من المصحف في التراويح
777	(١٨٨٥) ما حُكْمُ قراءةِ الفاتحةِ للمأمومِ في صلاةِ التَّراوِيح؟
777	(١٨٨٦) كم عَدَدُ رَكَعَات التَّراوِيحِ؟
	(١٨٨٧) هَلْ تجوزُ صلاةُ التَّراوِيحِ لِثلاثةِ أشخاصٍ في الباديةِ مُنْقَطِعِينَ عن
۲۳.	الحيِّ؟
۲۳.	(١٨٨٨) الدخول مع الجماعة في صلاةِ التَّراوِيحِ بنيَّة صلاةِ العشاءِ
777	(١٨٨٩) الدخول مع الجماعة في صلاةِ التَّراوِيحِ بنيَّة صلاةِ العشاءِ
	(١٨٩٠) الإتمام مع الإمام صلاة القيام
	(١٨٩١) كيفَ نُصَلِّي الوتْرَ؟
	(١٨٩٢) المتأخر عن صلاة العشاء هل يصلي مع إمام التراويح؟

(١٨٩٣) إذا غلبَ النَّومُ الإِنْسَانَ في صَلاةِ التَّراويحِ، فأيهما أفضل: أَنْ ينَامَ، أو يجاهِدَ
نفْسَه في مقاومة النُّعاسِ؟
(١٨٩٤) هلِ الأفضلُ مُتابعةُ الإِمَامِ في صلاة التراويح حَتَّى التسليم أم الاقتصار
عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رِكَعَةً؟
(١٨٩٥) مَا خُكْمُ إِقَامَةِ جَمَاعَتَيْنِ فِي مَسْجَدٍ وَاحِدٍ؟
(١٨٩٦) إذا سَهَا الإمامُ وسلَّمَ من واحِدَةٍ في صلاةِ التَّراويحِ، فهَا الحُكْمُ؟ ٢٤٣
(١٨٩٧) سهو الإمام في التراويح
(١٨٩٨) هَلْ صلاةُ التراويح تَكفي عن قيامِ الثلُث الأخيرِ منَ اللَّيْل؟ ٢٤٧
(١٨٩٩) حكم الصَّلاة خلفُ التلفاز الذي ينقل صلاة التراويح ٢٤٨
(١٩٠٠) ماذا يفعل المصلِّي إذا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ التراويحَ والقيامَ بالنسبةِ للوترِ؟ ٢٤٨
(١٩٠١) أيُّهما أفضلُ: صلاةُ التراويحِ مع الإمامِ إحدى عشْرةَ ركعةً؛ لأنها من
السنَّة، أم الصَّلاة معه كاملة تلاثًا وعشرَينَ ركعةً؟
(١٩٠٢) قراءة الإمام في صلاةِ التراويحِ من المصحَف
(١٩٠٣) ما صحَّة قول: مَن تعِب فِي صَلاةِ القيامِ فلْيَجْلِسْ وله نصفُ الأجرِ؟ ٢٥١
(١٩٠٤) اختلاف نية الإمام والمأموم
(١٩٠٥) هَلْ يُتابِعُ الإمامَ عَلَى اختلاف النِّيَّة؟
(١٩٠٦) حكم مَن صَلَّى مع الإمامِ التَّراويحِ، ثم قامَ ليشْفَعَ وِتْرَه ٢٥٤
(١٩٠٧) سهو الإمام في التراويح
(١٩٠٨) أيها أفضلُ الطواف، أم صَلاةُ التراويحِ؟
(١٩٠٩) أيُّهما أفضلُ: صلاة التَّراويح أو الطَّوَافُ بالبيتِ؟

Y0V	(١٩١٠) أيُّها أفضلُ: الطَّوَافُ أمْ صلاةُ التَّراوِيح؟
Y01	(١٩١١) هَلْ مِنَ السُّنَّة الحَتْمَة في قيامِ رَمَضَان؟
	(١٩١٢) مَا خُكْمُ الاكتفاءِ بِثَهَانِ رَكَعَاتٍ فِي التراويحِ خَلْفَ إِمَامٍ يُصَلِّي عشرينَ
Y01	g en
۲٦٠	(١٩١٣) حكم من يتأخر عمدا لحين ركوع الإمام ثم يدخل الصَّلاة
771	(١٩١٤) هَلْ يجوزُ حمْلُ القُرْآنِ خَلْفَ الإمامِ في صلاة القيامِ؟
777	(١٩١٥) حكم من يتأخر عمدا لحين ركوع الإمام ثم يدخل الصَّلاة
777	(١٩١٦) حكم من يتأخر عمدا لحين ركوع الإمام ثم يدخل الصَّلاة
۲٦٣	(١٩١٧) حكم من يتأخر عمدا لحين ركوع الإمام ثم يدخل الصَّلاة
778	(١٩١٨) حكم من يتأخر عمدا لحين ركوع الإمام ثم يدخل الصَّلاة
	(١٩١٩) هَلْ تَلزَم قِراءة سُورَة الفَاتِحَة فِي كل ركعةٍ من ركعات صَلَاة التراويح
777	بالنِّسْبَة للمأمومِ؟
779	(١٩٢٠) هَلْ تَجُوزُ النِّيَاحَةُ ورفْعُ الأصواتِ بالبكاءِ في صلاةِ التَّراويحِ؟
۲۷٠	(١٩٢١) حكم المداومة عَلَى القنوت فِي رَمَضَان لَيْسَ من السنَّة
	(١٩٢٢) الحكمة في صَلَاة التراويح في شهر رَمَضَان
	(۱۹۲۳) عدد ركعات التراويح
۲۸۳	(١٩٢٤) ما حُكْمُ متابَعَةِ الإمامِ في المصْحَفِ في قِيامِ اللَّيلِ؟
	(١٩٢٥) كَيْفَ نُوَفِّق بين حديث: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ
	حُسِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»، وحديث: «مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّهَا قَامَ
3 4 7	

(١٩٢٦) إذا أردْتُ أن أُوتر فِي آخر اللَّيْل، وأريد أن أنصرِف مَعَ الإمامِ في صلاة
التراويح، فما هُوَ الْعُمَلِ فِي هَذِهِ الْحَالَ؟
(١٩٢٧) قولُ النبيِّ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى» هلْ هَذَا حديثٌ مُطلقٌ؟ ٢٨٧
(١٩٢٨) مَا حُكْمُ حمل المصحف فِي صَلاةِ القيامِ أو التراويحِ خلفَ الإمامِ لِيُتابِعَ
القراءة؟
(١٩٢٩) ما حُكم السَّفَر مِن جُدَّة مِن أجلِ حضورِ ختمِ المصحَف فقط؟ ٢٨٨
(١٩٣٠) ما هي حَدودُ الحَرَمِ المَكِّيِّ والمَدَنِيِّ؟ وهل تُعتَبَرُ التَّوسِعةُ مِنَ الحَرَمِ؟ وهل
الصَّلاةُ في الحَرَمينِ مِثلُ الصَّلاةِ في المَساجِدِ الأُخرى -أي: مَساجِدِ مَكَّةَ
والمَدينةِ- في نَفسِ الأجرِ؟ وما حُكمُ السَّعيِ في الدَّورِ الثاني والثالِثِ؟
وما حُكمُ الصَّلاةِ في الأدوارِ العُليا؟
(١٩٣١) معنى حديث: «مَنْ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، كُتِبَ لَهُ أَجْرُ قِيَامِ لَيْلَةٍ» . ٢٩٣
(١٩٣٢) إذا كانت التراويح بإمامينِ، فانصرف الأولُ منهما، فَهَلْ يعتبر انصرافًا؟ ٢٩٣
(١٩٣٣) صَلَاة التهجُّد متى بدأت، وما الدَّلِيل عليها؟
(١٩٣٤) ما الأفضلُ للمرأةِ صَلَاةُ التراويحِ في الحَرَمِ، أمْ في بَيْتِها؟ ٢٩٥
(١٩٣٥) هَلْ يجوز أن أصلي صلاة القيام قاًعدا؟
(١٩٣٦) إذا صَلَّى الْمُصَلِّي القيامَ فِي مَسْجِدٍ فيه إمامانِ، فهلِ الصَّلَاةُ مَعَ أحدِهما
حَتَّى يَنصرِفَ يُكتَب له بها قِيامُ لَيْلَةٍ؟
(١٩٣٧) في رمضان بعد صَلَاةِ القيامِ هَلْ أقضي بقية اللَّيْل في قيام أم في قراءةِ
القُرْآنِ؟
(١٩٣٨) مَن لم يُصَلِّ مَعَ الإمامِ ركعتي الختمةِ هَلْ يُعتبَر قَدْ صَلَّى مَعَ الإمامِ حَتَّى
ينهم ف؟

(١٩٣٩) هَلْ يمكن للإنسان أَنْ يصلي ألف ركعة؟
(١٩٤٠) هَل يَجُوزُ حمُلُ القُرآن أَثناءَ الصَّلاةِ معَ الإِمَام في صَلاة التَّراويحِ؟ ٢٩٨
(١٩٤١) حمل المصحف ليتابع الإمّامَ
= صلاة الوتر: ١٩٩
(١٩٤٢) هَلْ يَجُوزُ صلاةُ الطوافِ بعدَ صلاة الوِتر؟ ٢٩٩
(١٩٤٣) مَن صلَّى مع الإمامِ الوترَ وأرادَ الطَّوَافَ بعد ذلكَ، فَهَاذَا يفعلُ؟ ٣٠٠
(١٩٤٤) القراءة في صلاة الُوتر٠٠٠٠) القراءة في صلاة الُوتر
(١٩٤٥) في العشرِ الأواخرِ من شهر رَمَضَان يكون وِترانِ؛ في أوَّل اللَّيْل وفي
آخرِه، فما هُوَ الأفضل؟٢٠٣
(١٩٤٦) ما حُكْمُ النظرُ إلى أعلى عندَ دُعاء الوترِ؟
(١٩٤٧) ما كَيْفِيَّةُ الجِلْسَةِ للتَّشَهُّدِ في صلاةِ الوَتْرِ١٩٤٠) ما كَيْفِيَّةُ الجِلْسَةِ للتَّشَهُّدِ في صلاةِ الوَتْرِ
(١٩٤٨) ورَدَ في الحَدِيثِ «لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ»، فَهَاذَا يَفْعَلُ مَنْ يُصَلِّي التَّراويحَ، ثم
يُريدُ أَنْ يُصَلِّيَ التَّهَجُّدَ؟
(١٩٤٩) هَلْ يَجُوزُ الإيتارُ بتشهُّدٍ واحدٍ لَا يجلسُ في الوسطِ بعدَ الركعتينِ إلَّا في
آخِرِ الصَّلاة؟
(١٩٥٠) هلِ الأفضلُ لِمَنْ صَلَّى خَلْفَ الإمامِ في صلاةِ الوِتْرِ أَنْ يَقُومَ ليأتيَ بركعةِ
شَفْع ويُوتِرُ في بيتِه؟
(١٩٥١) هِلْ يُشْرَعُ رَفْعُ اليَدَيْنِ عندَ الدعاءِ في صلاةِ الوِتْرِ؟٧٠٠٠
(١٩٥٢) ما هُوَ آخِر وقتٍ لصلاةِ الوِتْر؟٧٠٠٠
(١٩٥٣) ما هُوَ آخر وقت لصلاة الوِتْر؟٠٠٠٠
(١٩٥٤) هَلْ ثَبَتَ عن النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَنَّه صَلَّى الوِتْر تسعَ رَكَعَاتٍ بتسليمةٍ واحدةٍ؟ ٣٠٩

۳۱۲	(١٩٥٥) ما حُكم رفع اليدينِ فِي الوِتْر؟
۳۱۲	(١٩٥٦) هلْ مِنَ السُّنةِ في دعاءِ الوِتْرِ رَفْعُ اليَدَيْنِ أَوْ لا؟
۳۱۲	(١٩٥٧) مَا حُكْمُ رَفْع اليدين فِي دعاء الوِتْر؟
۳۱۳	(١٩٥٨) هَلْ أَدَاءُ الوترِ بعدَ أَذَانِ الفجرِ يُعتبر أَدَاءً أَم قضاءً؟
۳۱۳	(١٩٥٩) اختلاف نية الإمام والمأموم
۳۱٤	(١٩٦٠) الوتر مع الإمام
۳۱۸ ؟	(١٩٦١) إذا صَلَّيْتُ الوتْرَ، ثم أيقَظَنِي اللهُ تعالى في آخِرِ اللَّيْلِ، هَلْ أَصَلِّي أَو لَا
۳۱۹	(١٩٦٢) من أخَّرَ الوتْرَ إلى آخِرِ الليلِ، فنَامَ
۳۱۹	(١٩٦٣) هَلْ ثَبَتَ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ صلاةً رَكْعَتَيْنِ بعدَ الوترِ؟
،[۱]	(١٩٦٤) البعضُ لَا يَنْوِي الوتْرَ إلا بعدَ قِراءَةِ الإمامِ لسورَةِ ﴿سَبِّحِ﴾ [الأعلى:
۳۲۰	فها الَّذِي يتَرَتَّبُ عَلَى ذلِكَ؟
۳۲۱	(١٩٦٥) صفة الوتر
۳۲۲	(١٩٦٦) الوتران في ليلة
	(١٩٦٧) صِفَةِ الوترِ
۳۲۳	(١٩٦٨) الوتر لمن دخل في الركعة الثالثة من الوتر
۳۲۳	(١٩٦٩) هَلْ مِنَ الجَائِزِ أَنْ أُصَلِّي بعدَ الوِتْرِ؟
۳۲٤	(١٩٧٠) هَل كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الوِترَ لَيلةَ المُزدَلِفةَ؟
۳۲٤	(١٩٧١) هل يُصلي الحاجُّ ليلةَ العاشرِ الوِترَ، وكذلك بقِيَّة الأيامِ؟
	■ صلاة الضحى
۳۲٥	(١٩٧٢) ما الفَرْقُ بينَ صلاةِ الشُّروقِ وصَلاةِ الضُّحْي؟

(١٩٧٣) مشروعيةِ صلاةِ الإشراقِ
(١٩٧٤) ما كيفية صَلَاة الضحى ووقتها؟
 ۳۲٦
(١٩٧٥) هَلْ للاستخارةِ وقتٌ محدَّد؟
(١٩٧٦) إذا استخار الإِنْسَان فَهَلْ يجوز له الاحتجاجُ بِهَذِهِ الاستخارةِ عَلَى مَن
عارَضه؟
■ صلاة الكسوف
(١٩٧٧) هَلْ ثَبَت فِي السنَّة وجود صَلَاة تُشْبِه صَلَاةَ الكسوفِ؟
■ صلاة التسابيح:
(١٩٧٨) صلاةُ التسبيحِ هَلْ وردتْ مع أن بعضَ العُلَمَاء أجازها؟
(١٩٧٩) ما هُوَ القولُ الْفَصْلُ في صلاةِ التَّسْبِيحِ؟٢٣٠
(۱۹۸۰) حكم صلاة التراويح
(١٩٨١) نريدُ معْرِفَةَ حكمِ صلاةِ التَّسابِيحِ ومَدَى مشْرُوعِيَّتِهَا؟٣٣١
(١٩٨٢) هَلْ صحَّت الأحاديث فِي صَلَاة التسابيحِ؟
- سجود التلاوة: ۲۳۲
(١٩٨٣) هَلْ يُشْتَرَطُ لسجودِ التَّلاوَةِ وسجودِ الشُّكْرِ الطهارَةُ؟٣٣٠
(١٩٨٤) إذا قَرَأَ الْمُصَلِّي فِي الصَّلاةِ السريَّةِ بآيةٍ فيها سجودٌ؛ هَلْ يَسْجُدُ؟ ٣٣٣
(١٩٨٥) ما حُكْمُ المصلِّين الَّذِينَ ركعوا حين سجدَ الإمامُ سجدةَ التلاوةِ؟ ٣٣٤
(١٩٨٦) هَلْ لسَجُودِ التَّلَاوةِ في غيرِ الصَّلَاةِ تَكْبِيرٌ وتسليمٌ؟ ٣٣٥
(١٩٨٧) هَلْ لِسَجُودِ السهو والتلاوةِ أذكارٌ خاصةٌ؟

(١٩٨٨) هَلْ لسجودِ التِّلاوةِ والدُّعاءِ للمَيِّتِ أثناءَ الصَّلاةِ عَلَيْهِ دُعاءٌ معَيَّنٌ؟ ٣٣٦
(١٩٨٩) إذا سجَدَ الإمامُ سجدَةَ التِّلاوَةِ، ولكن بعضَ المصلِّينَ خَلفَهُ لم يتَنَبَّهُوا
لذلك، فها تقولونَ في ذلِكَ؟
(١٩٩٠) ما هُوَ الدُّعَاء الَّذِي يقال فِي سجود التلاوةِ؟
(١٩٩١) هلْ يجوزُ للإنسانِ أَنْ يسجدَ سجودَ التلاوةِ مِن غيرِ وُضوءٍ؟
(١٩٩٢) ما العمل إذا سجد الإمام سجود التلاوة، والمأموم يظن أنه ركع؟ ٣٤٠
(١٩٩٣) ما صحة هذا الدعاء، وهو: «اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَجْرًا، وَاجْعَلْهَا
لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وِزْرًا، وَاقْبَلْهَا مِنِّي كَمَا قَبِلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ
دَاوُدَ»؟
(١٩٩٤) هَلْ يجوزُ للإنسانِ أَنْ يسجُدَ للتِّلاوَةِ من غيرِ وُقُوفٍ؟
■ سجود الشكر ٣٤٣
(١٩٩٥) هَلْ سُجُودُ الشُّكْرِ يجِبُ أَنْ يكونَ عَلَى وُضُوءٍ؟
(١٩٩٦) ما هِيَ صفة سجود الشكرِ وأحكامها؟
فتاوى الجنائز
= صلاة الجنازة:
(١٩٩٧) صلاةُ الجِنازةِ، حُكْمُها، وكيفيَّتُها، وهلْ نَرْفَعُ أَيْدِيَنا مع التكبيرِ ٣٤٥
(١٩٩٨) هَل يَجُوزُ للمَرأةِ الصلاةُ علَى الميتِ فِي المسجِدِ الحَرامِ أو لَا؟ ٣٥٠
(١٩٩٩) هلْ تجوزُ صلاةُ المرأةِ عَلَى المَيِّتِ، وما الدعاءُ الذي يُقَالُ بعدَ التكبيرةِ
الثالثةِ فِي صلاةِ الجنازةِ؟
(٢٠٠٠) إِذا قُدِّمَتِ الجِنازَةُ وأنا أُصَلِّي النافِلَةَ؛ هل أَقْطَعُ الصلاةَ وأُصَلِّي عَلَى الميتِ،
أَمْ أَسْتَمِرُ في النافلةِ وتَفُوتُنِي صلاةُ الجَنازةِ؟

(٢٠٠١) أَرْجُو التوضيحَ فِي مسألةِ التكبيراتِ فِي صلاةِ الجنازةِ، وهل تُقْضَى؟ ٣٥٣
(٢٠٠٢) ما الحُكْمُ إِذا فاتَتْ عَلَى المأمومِ تَكْبِيرَةٌ فِي صلاةِ الجِنَازَةِ؟ وكذلك بعضُ
الناسِ نَراهُمْ يُسَلِّمونَ فِي الصَّلاةِ عَلَى الإمامِ الحسينِ، فَمَا الحُكْمُ؟ ٣٥٤
(٢٠٠٣) إِذَا كَبَّرَ الْإِمَامُ فِي صلاةِ الجنازةِ التَكبيرةَ النَّانِيَةَ والمأمومُ لم يُتِمَّ قراءةَ
الفاتحةِ، فهل يكبِّر أو يُتِمَّ؟ وبمَ تُدْرَكُ صلاةُ الجنازةِ؟ وكيف تُدْرَكُ؟ ٣٥٥
(٢٠٠٤) إِذَا جَاءَ رَجُلٌ والإِمَامُ يُصَلِّي صلاةَ جِنازَةٍ، وقد كَبَّرَ تَكْبِيرَتَيْنِ، فكيفَ
يَقْضِي التَّكْبِيراتِ؟ ٣٥٥
(٢٠٠٥) إِذا قام الإمامُ وشَرَعَ فِي صلاةِ الجنازةِ هل يَجِبُ عَلَى مَن كَانَ فِي المَسْجِدِ
الصَّلاةُ؟ وهل يَأْثُم مَن لم يُصَلِّ عَلَى الجنازةِ وَهُوَ حاضِر؟٣٥٦
(٢٠٠٦) هل يُعتبَر شَهيدًا مَن خرجَ من بيتِه فصدمتْه سيارةٌ؟٣٥٦
(٢٠٠٧) ما هُوَ الدعاءُ الواردُ عَن النَّبِيّ ﷺ فِي الصَّلاة عَلَى الميت؟٣٥٨
(٢٠٠٨) هل يجوزُ قَطْعُ صلاةِ النافِلَةِ من أجلِ الصلاةِ عَلَى الجِنازَةِ؟ ٣٥٨
(٢٠٠٩) ما صِفَةُ صلاةِ الجِنَازَةِ؟ وما الحكمُ إن فاتَتْهُ تَكبيرةٌ أو أكثرُ مِنَ الصلاةِ؟. ٣٦٠
(٢٠١٠) نَرْجُو بيانَ حكْمِ صلاةِ الجنازَةِ وكَيْفِيَّتِهَا٢٦٠) نَرْجُو بيانَ حكْمِ صلاةِ الجنازَةِ وكيْفِيَّتِهَا
(٢٠١١) هل ترفع اليدان فِي تكبيرات صلاة الجنازة مثلما ترفع فِي الصلاة أو لا؟٣٦٧
(٢٠١٢) هل تَتَعَدَّدُ القراريطُ بِتَعَدُّدِ الجنائزِ أَوْ لَا تَتَعَدَّدُ؟
(٢٠١٣) هل تُصَلِّي المرأةُ صلاةَ الجِنازَةِ مع الناسِ فِي المسْجِدِ؟٢٠
(٢٠١٤) ما حُكْمُ تسوِيَةِ الصفِّ فِي صلاةِ الجِنازَةِ؟
(٢٠١٥) إِذَا صَلَّى الإِنسانُ صلاةَ الجِنازةِ وكانتْ عَلَى خمسةٍ مثلًا، ثُمَّ سار معَها
وَحضرَ الدَّفن، فهل لَهُ عَلَى كلِّ واحدٍ منها قِيراطانِ كما جَاءَ فِي الحَدِيثِ،
۳۷۱ (۱۱۱۳ قاری) و این

(٢٠١٦) مُصَلِّ ما لِحِق فِي صلاة الجنازةِ إلا تكبيرتينِ أو ثلاثًا، فهل يُسَلِّم مَعَ
الإِمَامِ، أَمْ يُكْمِل التكبيراتِ بعدَ تسليمِه ثُمَّ يسلِّم؟
(٢٠١٧) مَا حُكُمُ رفع الأيدي عندَ التَّكْبِير فِي صلاةِ الجنازةِ؟
(٢٠١٨) هل يقرأ الإِنْسَان دعاءَ الاستفتاح فِي صلاةِ الجنازةِ أو لا؟ ٣٧٥
(٢٠١٩) عند فواتِ تكبيرةٍ أو تكبيرتينِ مِن صلاةِ الجنازة ماذا نعمل؟ ٣٧٦
(٢٠٢٠) هل يجوزُ لي أن أقطعَ صلاة السُّنَّة الراتبة لكي أصليَ صلاةَ الجنازةِ؟
وهل صلاةُ الجنازةِ أفضلُ مِنَ السُّنَّة الراتبةِ؟
(٢٠٢١) إِذا فاتتْ عَلَى المأمومِ تكبيرة مِن صلاةِ الجنازةِ ماذا يفعل؟
(٢٠٢٢) هَلْ تَجُوزُ صلاةُ الجِنَازَةِ فِي اللَّيْلِ بعدَ الوتْرِ؟
(٢٠٢٣) هل يرفعُ المصلِّي يدَه مَعَ كلِّ تكبيرةٍ فِي صَلَاةِ الجنازةِ أم يكتفي بالتَّكْبِيرةِ
الأولى فقط؟
(٢٠٢٤) هَلْ يَجُوزُ السؤالُ عَن الميتِ قبلَ الصَّلاةِ عليهِ؛ بأن يُسأل: هل يُصَلِّي أو
هل عَلَيْهِ دَيْنٌ؟
(٢٠٢٥) مَن فاتَه تكبيرةٌ أو تكبيرتانِ فِي صَلاة الجنازةِ، كيف يَقضي ما فاتهُ؟ ٣٨٠
(٢٠٢٦) كيف تكونُ صيغَةُ الدُّعاءِ إِذا كانتِ الصلاةُ عَلَى ميَّتٍ وطفْلِ معَه؟
وهل الأَجْرُ يُنَالُ عَلَى كلِّ ميِّتٍ عَلَى حِدَةٍ ولو صَلَّى عليهِمْ جميعًا؟ ٣٨١
(٢٠٢٧) من صلَّى مع الإمامِ الفَرْضَ، ثم بدَأً فِي النافِلَةَ، هل يجوز لَهُ قطْعُ صلاةِ
النافِلَةِ ليَدْخُلَ فِي صَلاةَ الجنازَةِ؟
(٢٠٢٨) منْ صَلى معَ الإمامِ الفرضَ، ثمَّ شرعَ فِي النافلةِ، فهلْ يجوزُ لهُ قطعُ صلاةِ
النافلةِ ليدخلَ فِي صلاةِ الجنازةِ؟
(٢٠٢٩) بالنسبة لصلاةِ الجنازةِ: هل يُسنُّ رفعُ اليدين عندَ التكبيراتِ كلِّها، نرجُو

٣٨٣	الدليلَ معَ التوضيح؟
٣٨٣	(٢٠٣٠) هل يجوزُ صلاةُ الجنَّازةِ فِي أوقاتٍ منهيِّ عنها؟
	(٢٠٣١) كثير من الجنائز خاصة التي فِي المسجد الحرام نصلي عليها دون أن نعلم
۳۸٥	هل كَانَ الميت يصلي أو لا، فما الضابط فِي ذلك؟
	(٢٠٣٢) ماذا يقال فِي الصلاة عَلَى الطفل الميت؟ ومن فاتته تكبيرات فِي الجنازة
٣٨٥	فهاذا يفعل؟
۲۸٦	(۲۰۳۳) ما حكم صلاة الجنازة للنساء؟
۲۸۳	(٢٠٣٤) ما حكم رفع اليدين في التكبيرات الثلاث في صلاة الجنازة؟
	(٢٠٣٥) إِذَا شرعتُ فِي النافلةِ وأُقيمت صلاة الجنازةِ، فهلِ الأُولى أن أقطعَ النافلةَ
٣٨٧	وَأَدخل مَعَ الإمامِ فِي صلاةِ الجنازةِ أم أستمِرّ فِي أَداء النافلةِ؟
٣٨٧	
٣٨٧	
	(٢٠٣٨) إِذَا جَنْتُ والإِمامُ يُصَلِّي عَلَى الجنازةِ ولم أُدرِك بعض التَّكبيرات فهاذا
٣٨٨	أصنع؟
	(٢٠٣٩) إِذا فاتت الإِنْسَان تكبيرتانِ فِي صَلَاة الجنازة، ثمَّ أدرك الَّتِي بعدهما،
٣٨٨	فهل يكبر فِي أول الصَّلاة، أو يدخل مَعَ الإمام فِي التَّكبيرة الثَّالثة؟
٣٨٩	(٢٠٤٠) ما هُوَ الأفضل: رفع اليدينِ أو عدم رفعهم في صَلَاةِ الجنازةِ؟
	(٢٠٤١) ما حُكم رفع اليدينِ عند كل تكبيرة في صَلَاة الجنازة؟
۳9.	(٢٠٤٢) ما مشروعيَّةً رفع اليُّدينِ فِي صَلَاة الجنازةِ فِي التَّكبيرِ؟
٣٩.	(٢٠٤٣) هل لنا أن نَشترِطَ فِي الدُّعاء للأمواتِ فِي صلاة الجنازة؟
	(٢٠٤٤) هل تجوز صَلَاة الجنازة وأنا منفرِد فِي الصفِّ؟

	(٢٠٤٥) ما معنى قولِنا فِي الدُّعاء للميت: وأَبْدِلْهُ زَوْجًا خيرًا من زَوجِهِ، وأهلًا
441	خَيرًا من أهلِه؟
490	(٢٠٤٦) كيف يُتِمُّ المسبوقُ صَلَاة الجنازةِ؟
	(٢٠٤٧) هل يُدعَى للطفلِ المتوفَّى أثناء صَلَاة الجنازةِ؟
۲۹٦	
	(٢٠٤٩) هَلْ مِنَ المشروعِ أَنْ نَقُولَ فِي أَثناءِ الدعاءِ للمَيِّتِ: اللهُمَّ ارْحَمْنَا إِذا صِرْنَا
499	إلى ما صَارُوا إليه أوْ لا؟
	(٢٠٥٠) كثيرٌ مِنَ النِّسَاء يسألونَ عَنْ حُكْمِ الصَّلاة عَلَى الجِنَازة، إِذَا جَاءَت وَهُنَّ
499	فِي المَسْجِدِ، هَلْ تُصَلِّي المرأةُ عَلَى الجِنَازَةِ كَمَا يُصَلِّي الرَّجُلُ أَوْ لَا؟
٤٠٠	(٢٠٥١) ما حُكْمُ صلاةِ المرأةِ عَلَى المَيِّتِ؟
	(٢٠٥٢) أَثَابَكُمُ اللهُ، هل قراءة الفاتحة فِي صلاةِ الجنازةِ واجبة؟ وهل يدخل فِيهَا
	حديثُ عُبادَةً بنِ الصامِتِ؟ وهل يَلزَم تسويةُ الصفوفِ لها؟ وهل يلزم
٤٠٠	التكبيرُ بعد تكبيرة الإحرام؟
٤٠١	(٢٠٥٣) ماذا يُقال قبلَ التسليمِ فِي الصَّلاةِ عَلَى الميِّت؟
	(٢٠٥٤) استَدَلَّ بَعضُ العُلَماءِ على رَفعِ اليَدَينِ في تَكبيراتِ صَلاةِ الجِنازةِ بالقِياسِ
٤٠١	على الصَّلاةِ المُعتادةِ، فَهَل يَجُوزُ القِياسُ في العِباداتِ؟
٤٠٢	= الإحداد
٤٠٢	(٢٠٥٥) ما هي واجبات المرأةِ نحو زَوْجِها الْمُتَوَقَّى عنها؟
٤٠٣	(٢٠٥٦) هل يجوزُ للمرأةِ التي فِي حِدَادٍ أَنْ تَخْرُجَ لصلاةِ التراويحِ؟
	(٢٠٥٧) هِلْ يجوزُ للمرأةِ أَنْ تُؤَدِّيَ العمرةَ وهي فِي أيامِ العِدَّةِ بعدَ أَنْ تُوُفِي عنها
٤٠٦.	زَوْ مُحِها؟

٤٠٦	 صنع الطعام لأهل الميت
٤٠٦	(٨٥٠) كيف يُصْنَعُ الطعامُ لأَهْلِ المَيِّتِ، وهل يجوزُ لأقارِبِهِم أَنْ يَأْكُلُوا معهم؟.
	(٢٠٥٩) كثيرٍ مِنَ الناسِ إِذَا مَاتَ لِمُمُ الميِّتُ يَقُومُ بِعَضُ جَيْرَانِهِ أَوْ مَعَارِفُ أَهْلِهِ
	بدْعَوةِ أهلِ الميِّتِ وعمَلِ ذبائحَ مطبوخَةٍ وجاهِزَةٍ تُقَدَّم لهم ولَمَنْ حضرَ
	عندَهُم ويقولون: إن هَذَا لَيْسَ باجتهاعٍ، وإنها إطعامُ طعامٍ، فما حُكْمُ
٤٠٧	هَذَا الْعَمَلِ؟
	(٢٠٦٠) قلت فضيلتكم: إن وضع الطعام لأهلِ الميتِ من النياحةِ، لكن الرسول
	ﷺ أمر بوضع الطعام لأهلِ جعفر بنِ أبي طالبٍ عندما استشهد في إحدى
٤١٠	الغزوات؟
	(٢٠٦١) إِذَا قَالَ قائل: كيف جعل السلفُ صُنْعَ الطعامِ واجتماع النَّاس إليه من
	النِّياحة مع قول النَّبِيِّ ﷺ حين جَاءَ نَعْي جَعْفَرِ بنِ أبي طالبٍ: «اصْنَعُوا
	لِآلِ جَعْفَرِ طَعَامًا، فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ»؟
113	العزاء
	(٢٠٦٢) ما حُكْمُ اجتماعِ أهلِ الميِّتِ عندَ المقبُرَةِ عَلَى هيئةِ صَفٍّ مرَتَّبِ ليقومَ
113	الناسُ بتَعْزِيَتِهِمْ، كما هُو حاصِلُ هذِهِ الأَيَّامِ؟
	(٢٠٦٣) مِنَ المعلومِ أنَّ مدةَ التعزيةِ ثلاثةُ أيامٍ، وقد سَمِعْتُ بوفاةِ ابْنِ أَخِي، وأنا
	الآنَ مُعْتَكِفٌ، وقد تُوُفِّيَ مِنْ يومينِ، فهل أَخْرُجُ للتَّعْزِيَةِ ثم أَرْجِعُ؟
173	(٢٠٦٤) هل يصل ثواب قراءةِ القُرْآنِ للميتِ؟ ومَا حُكْم الشرعِ فِي ذلكَ؟
	(٢٠٦٥) تذهب بعض الملتزِمات إلى مَن عندهم عَزَاء لقراءةِ القُرْآنِ وخَتمه،
173	وأحيانا يأخذن مالًا عَلَى هَذِهِ القراءةِ، فهل هَذَا العملُ صحيحٌ؟
270	(٢٠٦٦) ما حُكْمُ قِراءةِ القُرآنِ عَلَى الميِّتِ، واجتهاع النَّاسِ لذلِكَ؟

	(٢٠٦٧) مَا حُكْمُ التجمُّع للعزاءِ عند أهلِ الميتِ والتكلُّف بالطعامِ وغيرِ ذلكَ
277	من قراءةِ القرآنِ والدُّعَاءِ للميِّت فِي جماعةٍ؟
	(٢٠٦٨) بعض النَّاسِ إِذا مات لهم ميِّت بَقُوا فِي البيتِ ثلاثة أيامِ لاستقبالِ
247	المعزِّينَ، فهل لهذا أصلٌ؟
٤٣٥	(٢٠٦٩) ذكرتُم أن التجمُّع للعزاء في البيوتِ بِدْعَةٌ، فما البديل فِي نَظَرِكُم؟
	(٢٠٧٠) ما حُكم الوَعظ فِي المقابرِ والدُّعاء للميِّت جهرًا والناس يؤمِّنون عَلَى
٤٣٦	
٤٣٨	(٢٠٧١) ما حُكم أكل طعام أهل الميت عند تعزيتهم؟
	(٢٠٧٢) كيف نَجمَع بين أن أجر الَّذِي يُعَزِّي أخاه المصاب أجر عظيم، وبين أن
१८४	الذهاب للعزاءِ من الأمور غير المشروعةِ؟
٤٤.	= الدفن والقبور:
	(٢٠٧٣) قَريةٌ مُحاطةٌ مِن ثَلاثِ جِهاتٍ، ولَيسَ لها مَنفذٌ إلا مِن جِهةٍ واحِدةٍ،
	ولَكن هَذه الجِهةُ بهَا آثارُ قُبورٍ، ولكنهَا مُنذُ زمنٍ بَعيدٍ، وتَمَّ حفرُ خطِّ
٤٤.	صرفٍ صِحي، وقَد وُجدَ فِيهِ لحدٌ لقَبرٍ قَديمٍ، فَمَا الحُكمُ؟
	(٢٠٧٤) ما رأي فَضِيلتكم فِي قومٍ إِذَا دَفَنُوا مَوتاهم قَرَؤوا عليهم سورة يس ثمَّ
	الفاتحة أكثرَ من مرتينِ، وقد تصل إلى أربع مرَّاتٍ، وذلك حول قُبُور
133	الموتى؟
	(٢٠٧٥) ما رأيْكُم فيهَا ظَهَر هذِهِ الأيام مِنْ إضاعَةِ الوقْتِ فِي خطْبَةٍ طويلَةٍ عندَ
133	دَفْنِ الْمُوْتَى؟
	(٢٠٧٦) هَلْ يَجُوزُ للإنسانِ إِذا مات الميِّت ووَلَّى عَنْهُ النَّاسُ أَن يجلس عند قبرِه
	ويقول له: يا فلان بن فلان، إِذا جاءك الْلَكَان وسألاك: مَن ربُّك؟

. 433	فقُل: ربِّيَ اللهُ، ما دينك؟ فقلِ: الإسلامُ، مَن نبيُّك؟ فقل: مُحَمَّد؟
	(٢٠٧٧) هل عذاب القبر بالجَسَدِ والرُّوحِ أم بالرُّوحِ فقطْ؟ وكيفِ نجمعُ بين
٤٤٤ .	ذَلِكَ وبين ما نشاهدهُ من رمادِ العظامِ، خاصَّة فِي مقابِرِ مَكَّة؟
	(٢٠٧٨) أرجو أن تشرحَ لنا آدابَ اتباع الجنائزِ؛ لأننا نشاهد بعض الأشخاص
	يقولون فِي الطريق إِلَى المقبرة: وحِّدوه بصوت مرتفعٍ، يمدُّون بها، وإقامة
٤٤٥.	سرادقات العزاء؟
	(٢٠٧٩) بعض النَّاس يُوصي بأن يُدفنَ فِي مدينةٍ أخرى غير المدينةِ الَّتِي تُوفيَ
٤٤٩.	فيها، فهل تُنفَّذ وصيتُه؟
٤٥١.	(٢٠٨٠) هل تجوزُ صَلَاة الفريضةِ فِي المقبرةِ إن كنَّا ندفنُ مَيِّتًا وحان وقتُ الصَّلاة؟ .
	(٢٠٨١) هل يجوزُ العمَلُ بوصِيَّةِ مَنْ أوصَى بالصلاةِ عليهِ فِي المسجدِ الحرَامِ،
٤٥١.	عِلْمَا بِأَنَّهُ فِي بِلَدٍ آخر؟
	(٢٠٨٢) مَا حُكْمُ الدُّعاء الجهاعيِّ عند دفنِ الميتِ وقولهم كلمة (وَحِّدُوه)، ثمَّ
٤٥٤.	يردد الآخَرونَ (لا الله إِلَّا لله) فِي طريقهم إِلَى المقبرة؟
	(٢٠٨٣) هل يجوز تذكير النَّاس فِي المقبرةِ أحيانًا، إِذا رأى أن النَّاس قد أصابتهم
	الغفلةُ والإعراضُ عَن اللهِ، وأراد أن يُعلِّمهم بعض أحكام الجنائز، مَعَ
٤٥٥.	ذِكر خطبة الحاجةِ بين يَدَيِ المَوعظة؟
	(٢٠٨٤) هل يَلزم فِي اتباع الجنازةِ الْمشيُّ بالقُرب منها، والمشاركةُ فِي الدفنِ؛ لكي
	أحصلَ عَلَى الأَجر، وذلك لأنني أصل متأخرًا وهي تُدفَن أحيانًا، ولا
	أشارك فِي الدفن ولا فِي الحمل؟
	(٢٠٨٥) هل يجوز رفع الصوتِ عند حملِ الجنازةِ بأذكارٍ معيَّنة؟
	(٢٠٨٦) ما حُكم رفع اليدينِ عند سؤالِ التثبيتِ للميتِ بعد دفنِه فِي المقبرةِ؟

وهل يُفعل ذَلِكَ إِذا كَانَ العامَّة يَظُنُون أنه يقرأ الفاتحةَ، أو سورة ياسين؟ ٤٥٨
(٢٠٨٧) مَا حُكْمُ وضعِ النباتِ الأخضرِ عَلَى القبورِ احتجاجًا بحديثِ ابنِ
عبَّاسٍ؟
(۲۰۸۸) نود كلمة بشأن الحياة البرزخية
(٢٠٨٩) الرجلُ حين يُوضَع فِي قبره فيُسأَل فيُجيب فيُفلح، أو لَا يجيب فيخسر،
وسؤالي: ما مصير الفاسِق؟
(٢٠٩٠) منطقة أصحاب الأُخْدُود الَّتِي دُفِنَ فِيهَا المؤمنونَ، هل تُزار عَلَى أنها
قُبُور؟ ٣٦٦
(٢٠٩١) ما حُكْمُ زيارَةِ النِّساءِ للقُبُورِ؟
(٢٠٩٢) ما حُكْمُ بناءِ القبورِ فوق سطحِ الأرضِ؛ مَعَ العلمِ إِذا حَفَرنا الأرضَ
كي نَدفِنَ فِيهَا طلعَ منها الماءُ ولَّم يَتَيَسَّرْ لَنا ذَلْك؟ ٤٦٤
(٢٠٩٣) أبي كانَ مُشْرِفًا عَلَى بناءِ ضَرِيحٍ لأحدِ الأولياءِ، وقد كَانَ عَمَلُه هَذَا عَلَى
جَهَلٍ، فما الحُكْمُ فِي ذلك؟ وهُل يَجُوز لي هَدْمُ هَذَا الضَّريح؟ ٤٦٥
(٢٠٩٤) هل يشعرُ الميتُ بزيارةِ أقربائِه له، وهل يشعرُ بِدُعائِهِم لَهُ إِذا كانوا
خارجَ القبورِ أو بداخلها؟
(٢٠٩٥) هل وَرَدَ عَنِ الصحابةِ تجهيزُ المسلمِ كَفَنَهُ قبلَ موتِه، وهل هَذَا مِنَ السُّنةِ؟ ٤٦٥
(٢٠٩٦) صليتُ بمسجدٍ فِيهِ ضريحٌ، عِلْمًا بأنَّ الضريحَ فِي غُرْفَةٍ داخلِ المسجدِ،
فَمَا حُكْمُ الصلاةِ فِي هَذَا المسجدِ؟
(٢٠٩٧) ما هِيَ صفةُ زيارةِ قبرِ الميتِ؟ وأين يَقِف الزائرُ؟ وهل يَجعل القبرَ بينه
وبين القبلةِ، مُسْتَقْبِلًا للقبلةِ، وهل يَرفَع يديْه عند الدُّعَاء؟ ٢٦٨
(٢٠٩٨) كيف نوفِّق بين قوله تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسِّمِعِ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ﴾ [فاطر:٢٢]

473	وقِصَّة مُناداةِ الرَّسُولِ ﷺ لأَهْلِ قَلِيب بدرٍ؟
१७५	(٢٠٩٩) مَا حُكْمُ سلامِ المَرْأَةِ عَلَى المقابرِ؟ وهل يدخل هَذَا فِي الزيارةِ؟
	(٢١٠٠) يوجد مسجِدٌ فِي إحدَى القُرَى تحيطُ به المقبرَةُ من جميعِ الجِهاتِ، والطريقُ
٤٧٠	المؤدِّي إلى المسجدِ من بينِ المقابِرِ فَمَا حكْمُ الصلاةِ فِي هَذَا المسجدِ؟
٤٧٣	(٢١٠١) هل يجوزُ موعِظَةُ الناسِ عندَ القَبْرِ بعدَ الفراغِ مِنْ دفْنِ الميِّتِ؟
٤٧٤	(٢١٠٢) مَا حُكْمُ إِلْقَاءِ المُوعِظَةِ فِي المَقْبَرَةِ بَعْدَ دَفْنِ المَيِّت؟
٤٧٦	(٢١٠٣) هل يسمعنا من فِي القبور؟
	(٢١٠٤) مَا حُكْمُ زيارةِ النِّسَاء للقبر خاصَّة، والقُبُور عامَّة، لأن هَذَا يكثُر عندنا
	بالمَدِينَة النبوية؟ وما حُكم زيارة النِّسَاء لقبرِ النَّبِيِّ ﷺ، حيثُ إنه يُجعَل
٤٧٦	لهٰنَّ مُصَلَّى بقُرب القَبْر؟
٤٧٨	(٢١٠٥) مَا حُكْمُ الَّذِينَ يقولون الأشعار عند القبور؟
	(٢١٠٦) ماذا يُستحَبُّ عند زيارةِ القُبُور؟
٤٨٠	(٢١٠٧) هل زيارة القُبُور جائزة للنساءِ أو لا؟
	(٢١٠٨) هل عندما نَزُور القُبُور، فنُسلِّم عليهم، هل يَسمعون كلامنا، وهل
۱۸٤	يَسْتَأْنِسُونَ بزيارتنا لهم؟
	(٢١٠٩) بعد دفنِ الميتِ أردتُ الدُّعاء له، فهل أرفع اليدينِ بالدُّعاء وأستقبل
٤٨١.	العبقال
	(٢١١٠) هل عذاب القبرِ عَلَى الروحِ والجسدِ؟ مَعَ تفسيرِ قولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهِ مِن مُعَمِدُ مَعَ تفسيرِ قولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهِ مِن مُعْمِدُ مُعْمِدُ مِن مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمَدُ مُعْمَدُ مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمَدُ مُعْمِدُ مُعْمِدِ مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمَدُ مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمُ مُعْمَدُ مُعْمِدُ مُعْمِدُودُ مُعْمِدُ مُعْمِمُ مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمِعُ مُعْمِدُ مُعْمِدُ مُعْمُ مُعُمُ مُعُمُ مُعْمِعُ مُعْمِعُ مُعْمُ مُعْمِعُ مُعْمِعُ مُعْمُ مُعُمُ مُعُمُ مُعُمُ مُعُمُ مُعْمُ مُعُمُ مُعُمُ مُعْمُ مُعْمُ مُعُمُ مُعْمُ مُعْمُ مُعُمُ مُعُ مُع
. ۲۸3	ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِسَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَتَّا بَلْ أَحْيَآهُ عِندَ رَبِهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾
٤٨٢.	(٢١١١) مَا حُكْمُ من أنكر عذاب القبرِ؛ سواء كَانَ هازلًا أو جادًّا؟
٤٨٣.	(٢١١٢) هل معنى عذاب القبرِ أو نعيمِه أن يبقى الإِنْسَان حَيًّا فِي قبره؟

	(٢١١٣) عندنا إِذا مات الميتُ فَإِنَّهُ يُعطَى لقارئٍ نقودٌ، ويَقرأ عَلَيْهِ القرآنَ فوق
٤٨٣	قبرِه أو فِي بيتِه، فهل هَذَا جائز؟
٤٨٥	(٢١١٤) أريد بيانَ حُكْمِ تلقينِ الميتِ بعدَ الدفنِ؟
٤٨٦	(٢١١٥) هل الدفنُ ليلًا جائزٌ؟
٤٨٨	(٢١١٦) هل المجنونُ يُفتَن فِي قبرِه؟
	(٢١١٧) ذَكَرْتُمْ أَن الَّذِي يدعو صاحِبَ القبْرِ أَو يستَغِيثُ بِهِ، فَإِنَّهُ يُتْرَكُ حَتَّى
	يَفْرُغَ من ذلِكَ الدعاءِ ثم تُقدِّمُ لَهُ النَّصِيحَةُ، أَلَيْسَتْ هذِهِ مفسَدَةٌ وهي
٤٨٨	أنه قد يموتُ من فَورِهِ ولم يُنصَحْ؟
	(٢١١٨) إِحْدَى الجمعياتِ الخيريةِ فِي جدة لها نشاطٌ ملحوظٌ فِي أعمالِ الخيرِ،
	وقامتْ بعملِ مشروعِ أَسْمَتْهُ (مشروع إكرامِ الميتِ)، وَهُوَ أَن أَهل
٤٨٨	الميت يدفعون مبلغا معينا لدفنه فِي بلد معين، فما حكم ذلك؟
٤٩.	(٢١١٩) ما حُكمُ وضعِ خِرَقَةٍ عَلَى نعْشِ الميِّتِ مكتُوبِ عليهَا بعضُ آيات القُرآنِ؟ .
٤٩١	(٢١٢٠) هل يُشرَع الدُعاءُ والتأمينُ عند دفنِ الميتِ؟
	(٢١٢١) لدينا أرضٌ للمقابِرِ إِذا حَفَرنا للدَّفن خرج ماء من باطِنِ الأرضِ،
297	فبنينا المقابرَ بالطُّوب الأحمرِ والإسمنتِ فوقَ الأرضِ، فهل هَذَا جائزٌ؟.
	(٢١٢٢) نحن فِي فرنسا، والدفنُ فِي فرنسا يكلِّف مبالغَ باهظةً، ونقل الميتِ إلى
297	بلادٍ أخرى أسهل، فهل فِي هَذِهِ الحال ننقُله؟
£ 9 Y	(٢١٢٣) هلْ مِنَ المشروعِ زيارةُ المقابِرِ فِي الأعيادِ لتهنئةِ المَوْتَى بالعيدِ أَوْ لا؟
	(٢١٢٤) أرجو التعليق عَلَى حديثِ عمرِو بنِ العاصِ: «ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي
٤٩٢.	قَدْرَ مَا تُنْحَرُ جَزُورٌ وَيُقْسَمُ لَحُمُهَا»
٤٩٣.	(٢١٢٥) هل من كلمةٍ عَن حالِ الميتِ بعدَ وضعِه فِي القبر؟

٤٩٣	(٢١٢٦) هل تُشرَع قراءة يس عند المُحْتَضِر؟
	(٢١٢٧) نَرَى كثيرًا مِنَ النَّاسِ بعد دفنِ الميِّت يُلَقِّنُ الميِّت، فيقول: إِذا قيلَ لك:
	مَن رَبُّكَ فَقُل: ربِّي اللهُ، وإذا قيل لك: مَن نَبِيُّكَ فَقُلْ: محمدٌ، وإذا قيل
٤٩٤	لك: ما دِينُكَ فقلِ: الإسلامُ، فهل فِي هَذَا العمل شيء؟
	(٢١٢٨) هِلْ تَجُوزُ قِراءَةُ القُرْآنِ على الأَمْواتِ؟ وأيضًا هَلْ تَجُوزُ قِراءَةُ القُرْآنِ
१९०	جَمَاعَةً؟
	(٢١٢٩) في قَولِه ﷺ في الَّذي وَقَصَته ناقَتُه: «كَفِّنوهُ في ثَوبَيهِ» هل يُؤخَذُ منه
१९२	مَشروعيَّةُ أَنْ يُكفَّنَ الإِنسانُ في إِحرامِه الَّذي اعَتمَرَ فيه وحَجَّ فيه؟
٤٩٧	قبر النَّبِي عَلَيْكُ
	﴿ ٢١٣٠) ورد عنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه قالَ «لَعْنَةُ اللهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا
	قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». فنرجو التوضيح فِي أن قبر النَّبِي ﷺ داخل
£ 9 V	المُسْجِدُ الآن، وبعد التوسِعة هُوَ يتوسَّط المَسْجِدَ
	(٢١٣١) نَرَى بعضَ الْمُصَلِّين فِي المَسْجِدِ النَّبَوِيِّ عندما يَنتهونَ من صَلَاةِ الجماعةِ
	يستقبلون قبرَ النَّبِي ﷺ وهم وقوفٌ، وهم بعيدونَ عَن قبرِه ﷺ، ثمَّ
	يسلِّمون عَلَيْهِ، وبُعضهم يدعو وَهُوَ مُستقبِل القَبْر، وبعضهم يَتَمَسَّح
٤٩٨	بحاجز القَبْرِ، فنرجو منكم توضيح حُكم هَذَا الفعلِ؟
	(٢١٣٢) ما حُكم التردُّد عَلَى قبر الرَّسُول ﷺ بعد الصلوات؟
	ا مَا حُكْمُ زِيارَةِ قَبْرِ الرَّسولِ ﷺ للنِّساءِ؟ وما حكمُ زِيارَةِ النِّساءِ للقُبورِ
0 • 7	عامَّة؟
۰۰۳	(٢١٣٤) بالنِّسْبَة لزيارة النِّسَاء لقبر الرَّسُول ﷺ هل هُنَاكَ منعٌ من ذلك؟
	(٢١٣٥) وَردَ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ عددٌ منَ الأحاديثِ التي تَنهَى عن اتخاذِ القبورِ

مساجدَ، وأن يُتخذَ قَبرُهُ ﷺ مسجدًا، فكيفَ نَردٌ عَلَى مَن جوَّزَ بناءَ
المساجدِ عَلَى القبورِ مُحتجًا بقبرِ النَّبِيِّ عَلَيْةٍ فِي المسجِدِ؟
(٢١٣٦) مَا خُكْمُ زيارة قبر الرَّسُول ﷺ للنساء؟
(٢١٣٧) ما حُكم صَلَاة الفريضةِ مُسْتَقْبِلًا حُجرة النَّبِي عَلِيْةٍ؟٠٠٠٠
(٢١٣٨) هل يجوز شدُّ الرِّحالِ إِلَى قبرِ رسولِ ﷺ للسلام عليه؟ ٥٠٩
(٢١٣٩) ما حُكم زيارة النِّسَاء لقبرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ علمًا بأن أغلبَ النِّسَاء لَا يأتينَ من
أجل الصَّلاة فِي الرَّوضة، بل يأتينَ لزيارة القَبْرِ؟
(٢١٤٠) مَا حُكُمُ الصَّلاة خلف قبرِ الرَّسُولِ ﷺ أو جعل القَبْرِ عَلَى يَمينِ
المُصَلِّي؟
(٢١٤١) ما حُكم زيارةِ النِّسَاءِ لقبرِ الرَّسُولِ عَيْكِيْرٌ؟
(٢١٤٢) ما حُكم تكرار زيارةِ قبرِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وما هُوَ المشروع عند زيارةِ قبرهِ
عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؟
(٢١٤٣) ما حُكم الدعاء عند قبر الرسول ﷺ؛ وهل لَهُ مزيّةٌ معيّنة؟ ٥١٥
(٢١٤٤) سمعنا كثيرًا من الناس يقول لبعض أصحابه المسافرين إلى المدينة: بَلِّغ
الرسول ﷺ مني السلام، فَإِنَّهُ يصله، فما صحة ذلك؟ ١٦٥
(٢١٤٥) هل تجوزُ الوصِيَّةُ لزائرِ المدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ بالسَّلامِ عَلَى الرسولِ ﷺ كما يفْعَلُهُ
كثيرٌ مِنَ الناسِ؟
(٢١٤٦) نَرَى بعضَ النَّاسِ يَحمِلُون كُتيِّبات عند السلامِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّوضَة
الشَّريفة، ويُكثِرون منَ السلامِ عَلَيْهِ، فما الحُكْمُ؟ ٢٠٥
(٢١٤٧) هل يجوز الاستغفارُ عند قبرِ رُسولِ اللهِ ﷺ؛ امتثالًا لقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ
أَنَّهُمْ إِذ ظَلْمُوا أَنفُسَهُمْ حِكَآءُوكَ فَأَسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ

٥٢.	لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابُ ارَّحِيمًا ﴾ [النساء: ٦٤]؟	
	١) زائر لمسجد النَّبِي عَلِيَّةٍ يسأل: هل يَصِحُّ تبليغُ النَّبِيِّ عَلِيَّةِ السَّلامَ من أخِ	(
077	لَهُ طلب مِنْهُ أَن يسلِّم عَلَى الرَّسُول عَيَالِيُّو؟	
	ا) نرى بعض النَّاس فِي المَسْجِد النبويِّ يقف مستقبلًا قبرَ النَّبِي ﷺ من	۲129)
	أيِّ مكان فِي المَسْجِد كأنَّه يسلِّم عَلَى الرَّسُول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فهل هَذِهِ	
٥٢٣	الصِّفَة مشروعة؟	
	') قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ عِنْدَ قَبْرِي سَمِعْتُهُ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيَّ نَائِيًا	۲10 •)
	وُكِّلَ بِهَا مَلَكُ يُبَلِّغُنِي، وَكُفِيَ بِهَا أَمْرَ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ، وَكُنْتُ لَهُ شَهِيدًا أَوْ	
370	شَفِيعًا». هل هَذَا الْحَدِيث صحيح؟	
) ظَهَر أمر فِي المُسْجِد النَّبُوِيِّ الشريف، وَهُوَ أَن كثيرًا من النَّاس يتجه نحو	۲101)
	قبر النَّبِي ﷺ سواء كانَ القَبْرُ فِي جهةِ القبلةِ، أم الشمال، أم الشرق، أم	
	الغرب، فأينها كانَ هَذَا الشخص فإنَّه يتجه نحو القَبْر، ثمَّ يحرِّك شفتيه	
	بكلامِ اللهُ أعلمُ به، وقد يضع يمينه عَلَى شِماله، وقد يُسدِل يديه، فَمَا	
070	حُكْمُ هَذَا الأمر؟	
) هُنَاكَ مَن يقول: إن الرَّسُول عَلَيْهِ حيٌّ فِي قبرِه، ونحن ندعوه، وضح لنا	T10T)
070	ذلك، جزاكم الله خيرًا	
) يقال: إن الحُجرة الشريفة أفضلُ من الحَرَم فِي مكَّةَ، وأفضلُ من مكانِ	T 10T)
	الكعبة؛ لوجود أطهرِ الأجسادِ؛ جسدِ سيِّدنا مُحَمَّد ﷺ، فما قولكم فِي	
٥٢٧	هذا؟	
) نريد أن توضِّحوا لنا نَحْنُ خاصَّة شُكَّان المَدِينَة النبوية كيف نتأدَّب مَعَ	Y 10 E)
	رسول الله ﷺ، وهل تُشرَع لنا زيارته بين الحين والآخر، خاصَّة إِذا	
٥٢٨	رجعنا من السَّفَر، نودُّ أن تبيِّنو النا منهجَ السلِّف الصَّالِح في ذلك؟	

079	• شدُّ الرِّحال إلى قبرِ النَّبِيِّ عِيَالِيْمُ:
079	(٢١٥٥) هل يجوزُ شدُّ الرِّحالِ إلى قبرِ النَّبِيِّ ﷺ أَمْ أَنَّ المشروعَ زِيارة المَسْجِدِ النبويِّ؟
•	(٢١٥٦) بعض الناس بعد أن يفرغ من أداء الصَّلاة فِي المَسْجِد النَّبَوِيّ يقوم وافقًا
	متجهًا إلى قبر الرَّسُول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ويبدأ بالسلامِ عَلَيْهِ مُرْخِيًا رأسه إلى الأرض، مدعيا أنه يفعل ذَلِكَ تأدُّبًا مَعَ الرَّسُول عَلَيْقِ، هل هَذَا عمل
۰۳۰	جائز؟
٥٣٢	= إهداء ثواب العمل للميت:
	(٢١٥٧) أنا مواطِنٌ من الأردن، أتَيْتُ لأداءِ العُمْرَةِ، وبفَضْلِ الله اعتَمَرْتُ مِن
٥٣٢	أبيارِ عَلِيٍّ، وأريدُ أن آتِيَ بعُمرةٍ ثانية عَن والِدَتِي المتوفاة، فهل يجوزُ ذلك؟ وهل يجوزُ أن أُحْرِمَ مِن التَّنْعِيمِ؟
-,,	وَعِنْ يَجُورُ مَا يَجُورُ مَا الْمَتَوَقَّ مثلُ الحَجِّ؛ لأني سَمِعْتُ أمسَ الأوَّلِ أنه
٥٣٣	لَا يجوزُ الطَّوافُ عَن الميِّتِ؟
	(٢١٥٩) ما حُكْمُ إهداءِ الأجرِ فِي العباداتِ؛ كالطَّوَاف أو الصَّلاةِ أو الصدقةِ
٤٣٥	مثلًا، أن يقال: اللهمَّ اجعلْ ثوابَ العملِ هَذَا لفلانِ بنِ فلانٍ؟
	(٢١٦٠) إِذَا تَصَدَّقْتُ وجعلتُ ثوابَ الصدقةِ لوالدي المتوفيةِ، فهل يكون الثوابُ
۲۳٥	كُلُّه لها أمْ يكونُ لي ولها؟
	(٢١٦١) مَا حُكْمُ إِهِدَاءِ ثُوابِ القرآنِ إِلَى رُوحِ الميِّتِ، وكيفَ نُوَجِّهُ مَنْ قَالَ
٥٣٧	بجوازِه مِنْ أَهْلِ السُّنةِ؟
	(٢١٦٢) يُوجَدُ لدينا عاداتٌ منها: أنَّه إِذا ماتَ الميتُ فإنَّ أَهْلَه يَدْفَعُونَ لرَجُلٍ
٥٤٠	نُقُودًا لِيَقْرَأَ عَلَيْهِ مُصْحَفًا فَوْقَ قَبْرِه أُو فِي بَيْتِه، فها الحُكْمُ؟

٢١) امرأةٌ جاءتْ معْتَمِرَةً مِنَ الرياضِ، ونَوتِ العُمْرةَ، وحيث إنها سبقَ	(۳۲
	,
واعتَمَرَتْ، فقد خطَرَ لها عندَ بداية الطَّوافِ أَن تُهْدِيَ أَجرَ هَذِهِ العُمرةِ	
لوالِدِهَا المتَوَفَّى ولم يسبق لَهُ العُمرة، فما حُكْمُ إهداءِ العُمرةِ للمتوَفَّى؟ ٥٤٢	
٢١) أريدُ أن أقومَ بأداءِ العُمْرَةِ لأبي المتوفَّى، فهل أستطيع فعلها بعد أداءِ	٦٤)
مناسكِ الحجِّ؟ ومن أين أُحرِم؟	
٢١) ما هِيَ العباداتُ الَّتِي يُمكِن إهداؤها إِلَى الميتِ؟٥٤٥	(٥٢
٢١) هل يجوزُ أن يعتَمِرَ بعدَ الحجِّ لوالِدَيْهِ المتَوَفَّيَيْنِ؟٥٤٥	77)
٢١) نَسْمَعُ الكثيرَ من الناسِ خاصَّةً كبارَ السِّنِّ أنهم إِذا انْتَهَوْا من خَتْمِ القرآنِ	(۲۲
أَهَـدُوا ثُوابَ ذَلِكَ للمَيِّتِ مِنْ والدِّ أَو الدَّةِ أَو أَي قَريبٍ، فهـل هَـذَا	
جائزٌ؟	
٢١) هلْ يجوزُ للشخصِ أن يطوفَ ويقولُ: «اللهُمَّ اجعلْ ثوابَ طوافي هَذَا	(۸۲
لاَّبِي أَوْ أُمِّي »؟َ	
٢١) هل يشرع إهداء ثواب العبادات كالصلاة والصوم وقراءة القرآن	٦٩)
للأموات؟ وما الضابط فِي ذلك؟	
٢١) ما حكمُ الطوافِ عَن الوالِدِ الحَيِّ والميتِ كذلك؟٥٥٢	(۰۷
٢١) ما أفضَلُ الأعمالِ الصالحِةِ التي ينتَفِعُ بها الميِّتُ بعدَ موتِهِ مِنْ تلاوَةٍ	Y1)
للقُرآنِ وعُمْرَةٍ، ومثل ذلك؟	
٢١) وَرَدَ فِي الحديثِ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا	V Y)
مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ"، فهل	
المقْصُودُ الصدَقَةُ التي يُوصِيِّي بها المَيِّتُ قَبْلَ موتِهِ؟ ٤٥٥	
٢١٧) هل أصلي صَلَاة النافلة عَن الوالد؟ ٥٥٥	۷۳)

(٢١٧٤) ما حُكم قـراءةِ القُرْآنِ عَلَى أن يكـون الثوابُ لأحدِ الموتَى؛ كالأبوينِ
مثلًا؟
(٢١٧٥) هلْ قراءةُ القرآنِ عَلَى الميتِ تصلُ إليهِ؟
(٢١٧٦) ما أفضلُ الأعمالِ الصالحةِ التي يَنتفعُ بها الميتُ بعدَ موتِهِ منْ تلاوةِ
قرآنٍ، وعمرةٍ، ونحوِ ذلك؟
(٢١٧٧) الصَّدَقاتُ التي تكونُ عَنِ الأمواتِ، كطعامِ للفُقراءِ، أو توزيعِ الأموالِ
بينهُمْ، هل ذَلِكَ يُعْتَبَرُ صَدَقَةً عَن الميِّتِ التي ينتَفِعُ بها صاحِبُها ؟ ٥٥٨
(٢١٧٨) وَالِدِي تُوُفِّيَ قبلَ شَهْرَيْنِ، وأنا الآنَ أَقُومُ بِعَمَلِ صدقةٍ له، وهي إفطارُ
الصائِمِينَ، فهل مِنَ الأفضلِ أَنْ أَنْوِيَ بنَصِيبٍ لَي مِنَ الصدقةِ؟ ٥٥٩
(٢١٧٩) هِلْ يَجُوزُ أَنْ أُوَدِّيَ عُمْرَةً عَنْ وَالِدِي أَوْ وَالِدَتِي الْمُتَوَقَّيَيْنِ؟ ٥٥٥
(٢١٨٠) رجلٌ اعتادَ فِي العشرِ الأواخرِ من رمضان أن يذبحَ كبشينِ ويَتَصَدَّق
بهما، وينوي أن أجرَ هما عَن والديْه الْمُتَوَفِّيَيْنِ، فَهَا حُكْم ذلك؟
■ سماع الميت للأحياء
(٢١٨١) هل الميتُ يسمعُ الكلامَ؟
(٢١٨٢) هل يَعلمُ الميتُ إِذا حجَّ عنهُ أحدٌ، وما الدليلُ عَلَى ذلكَ؟
= الطب والرقى:
(٢١٨٣) يَدخلُ الكُحول فِي تَركيبِ بعضِ الأدويةِ، فما حكمُ ذلك؟
(٢١٨٤) امرَأَةٌ مُصابةٌ بمَرضِ الصُّفارِ الْكَبِديِّ، ونَصَحَ الْأَطِبَّاءُ بالتَّوَقُّفِ عَن
الحَمْلِ حتَّى يَذْهَبَ الْمَرْضُ، وقَد نُصِحتُ بِأَخذِ اللَّولَبِ الَّذي يَمنَعُ
الحَملَ مُوْقَدًا لِهَذِه الفَترة، في رَأَيُكَ في هَذا أَثابَك الله؟

(٢١٨٥) مَا حكمُ الأدويةِ التي يَدخلُ فِي تَركيبِهَا الكُحـول؟ وهَـل كـلُّ مُسـكرٍ
نَجِسٌ؟
(٢١٨٦) ما حُكمُ شُربِ الدُّخانِ: هل هو حَرامٌ أم مَكروهٌ؟
(٢١٨٧) رَجُلٌ أَصَابَهُ الله بِمَرَضٍ أَدَّى بِهِ إلى الهَذَيانِ، وأَصبَحَ يَتمَنَّى المَوتَ، وفي
يَومٍ مِنَ الأيامِ رَمَى بِنَفْسِه مِنْ عِمارةٍ عالِيةٍ وماتَ، فما حُكمُه؟ وهَل
يَجُوِّزُ تَغْسيلُه وَتَكْفينُه والصَّلاةُ عَلَيهِ ودَفنُه في مَقابِرِ المُسلِمينَ؟ ٥٦٧
(٢١٨٨) ما حُكمُ العزائم مِنَ القرآنِ وغَيرِه، وهيَ أُوراقٌ يُكتبُ عَليهَا بالزعفَرانِ
آياتٌ وغَير ذلكَ؟ وهَل يَجوزُ القراءةُ عَلَى الماءِ ثُمَّ بيعهَا للناسِ؟ ٥٦٨
(٢١٨٩) أُصِيبَ أخي بمرضِ الصَّرَع، فذهبنا إلى رجلٍ أعطانا خيطًا فِيهِ عُقدة
يزعُم أن فِيهَا آياتٍ وأذكارًا، فلمَّا لَبِسَها شُفِيَ، وأوصانا بِعَدَمِ حَلِّها، فها
حُكْمُ ذلك؟
(٧١٩٠) ما هو حُكم كشفِ الرجلِ أمام المرأةِ الطبيبةِ، وكشفِ المرأةِ أمام الطبيبِ
الرجُل؟
(٢١٩١) ما حُكْمُ النَّفْثِ فِي الماءِ؟
(٢١٩٢) هَلِ المؤمِنُ يَمْرَضُ نَفْسيًّا؟ وما المرَضُ النَّفْسِيُّ الشَّرُّ؟ وكَيفِيَّةُ عِلاجِهِ،
مثلَ الْقَلَقِ؟ وهل النَّفْسُ اللوامَّةُ تُسَبِّبُ الْقَلَقَ؟١٥٠
(٢١٩٣) هناكَ شخْصٌ أصابَهُ ألم فِي قَدَمِهِ، فطلَبَ منْه شخصٌ آخرُ أن يكتُبَ
عَلَى مكانِ الأَلَمَ شَيئًا مِنَ القُرآنِ، ويزْعُمُ أن هذِهِ مِنَ الرُّقْيَةِ، ولقد كتَبَ
عَلَيْهِ آيةَ الكُرْسِيِّ، فهَلْ هذَا العَمَلُ صحيحٌ ؟
(٢١٩٤) ما هي أفضل الطرق للعلاج بالقرآن؟ وما صفة الرقية الشرعية؟ ٥٧٥
(٢١٩٥) ما هي الضوابط في الرقية الشرعية؟ وبهاذا تكون؟

(٢١٩٦) مَا حُكْمُ كتابة الآيات القُرْآنية عَلَى اللَّوح، ثمَّ يُغسَل الإِناءُ بهاءِ فيُسقَى
به؟
(٢١٩٧) نودُّ إيضاح مسألة جوازِ الرُّقْيَة الشَّرعيَّة عَلَى المريضِ؟
(٢١٩٨) هل الرُّ قْيَةُ تُنافِي التَّوَكُّلَ؟
(٢١٩٩) هل يَجُوز للأطباءِ أن يردُّوا كلامَ الرَّسُولِ ﷺ فِي بعض العلاجاتِ
والأدويةِ التي نصحَ بها رسولُ اللهِ ﷺ؛ مُحْتَجِّينَ بحديث: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ
بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ»؟
(٢٢٠٠) مَا حُكْمُ الشَّرْعِ فِي عمليةِ طفلِ الأنابيبِ؟
(٢٢٠١) مَا حُكْمُ الاستعانةِ بالجنِّ المسلمينَ لِفَكِّ السحرِ، أو مداواة الممسوسِ
الَّذِي بِهُ مَسُّرُ؟ ١٨٥
(٢٢٠٢) ما حُكم الاستعانةِ برجلٍ مصابٍ بِمَسِّ منَ الجنِّ لكي يدُلُّ النَّاسَ عَلَى
تشخيصِ الأمراضِ، وبيان مواضعِ السِّحرِ وغيره؟ ٥٨٧
(٢٢٠٣) يُوجَد فِي بلدنا امرأةٌ تَستعين بالجنِّ المسلمين فِي علاجِ المرضَى، وفكِّ
السِّحْرِ تَدَّعِي أَنَّ جِنِّيًّا مِنَ الجِنِّ يأتيها فَيَتَلَبَّس بها، وينطِّق بلِسَانها؟ ٨٨٥
(٢٢٠٤) أنا مُصاب بسِحر أشعر به فِي بَطني وفي رأسي، وَهُوَ يؤثِّر فِي مُباشرتي
لِزَوْجَتِي إِلَى حدٌّ كبيرٍ، وحاولتُ جَاهدًا القضاء عَلَيْهِ ولكن لم أستطِعْ،
وأنا أُصلِّي الجماعةَ وأقول الأذكارَ، وأقرأ القرآنَ، فبهاذا تَنْصَحُونَنِي؟ ٥٨٩
(٢٢٠٥) امرأةٌ مصابَةٌ بمَرَضٍ فِي صدْرِهَا، ولدَيْهَا مراجعاتٌ عندَ الطَّبِيبِ، مما
يضطرُّهَا إلى أن تنْكَشِفَ المنطقَةُ المصابَةُ عند الطَّبِيبِ، فما الحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟ . ٥٨٩
(٢٢٠٦) هل يجوز للمرأةِ الَّتِي لم تُنْجِب إِذا تبيَّن لها أن بها مانعًا طبيًّا أن تتداوى
عند طبيب، أو تستسلم لقضاءِ الله وقَدَره؟ ٩ ٥

(٢٢٠٧) هل يُشْرَعُ قراءةُ القرآنِ عَلَى الماءِ طَلَبًا للشِّفاءِ؟ ٩١
(۲۲۰۸) أُخْتِي لَم تُنْجِبُ مَنْذُ ثَهَانِي سنواتٍ، وعَرَضْنَاهَا عَلَى طبيباتِ نِساءٍ
وولادَة فنَصَحُونا بالتَّلْقِيحِ الصِّنَاعِيِّ، فها رأيُّكم فِي ذلك؟ ٩٢٥
(٢٢٠٩) ما حُكْمُ التَّدَاوِي بالأَبْوالِ؛ وخاصَّةً بولِ الإبلِ؟ ٩٣
(٢٢١٠) رجلٌ يتنَاولُ المخدِّرَاتِ، وقد أَدْمَنَها، فكيف يتُوبُ مِنْهَا؟ ٩٤
(٢٢١١) أنا طبيبُ تخديرٍ فِي مُستشفًى عامٍّ، وهناك حالات وفاة تحدث نتيجة
التخديرِ، فهل تُعتبَر قتلَ خطأٍ؟ وهُل توجِب الديةَ؟ ٥٩٥
(٢٢١٢) هُنَاكَ طرق للتخسيس، وهي عملية إزالة الدهون من أحد الأعضاء،
سواء البطن أو الفَخِذين أو الصدر عَن طريق العملية، فما حُكمها؟ ٥٩٦
(٢٢١٣) مَا حُكْمُ الحِجامة للمرأة؟ وما حُكمها إِذا قام الرجل بحجامة المَرْأَة
لعدم وجود امرأةٍ تحجم؟
(٢٢١٤) إنني متزوج منذ ثلاث سنوات، ولم أُرزَقْ بطفلٍ حتَّى الآن، وبعد
الفحوصات تبيَّن لي أني لَا أقدِر عَلَى الإنجاب إِلَّا عَن طريق أطفالِ
الأنابيبِ. فما الحكم؟
(٢٢١٥) مَا حُكْمُ استخدامِ الدواءِ الَّذِي يَحتوي عَلَى مادَّة مُخَدِّرة؟ ومَا حُكْمُ
وَصفِه للمريضِ إن كنتُ أعملَ طبيبًا؟
(٢٢١٦) متى يكونُ التداوي والعلاجُ واجبًا، ومتى يكونُ مستحبًا، ومتى يكونُ
ترکُه أفضلَ؟
(٢٢١٧) ما حُكْمُ تناوُلِ المرأةِ لحبوبِ مَنْعِ العادةِ الشهريةِ قَبْلَ رمضانَ؛ لِتَتَمَكَّنَ
مِنْ صيامِه وقيامِه؟٩٥٥
(٢٢١٨) لقَدْ ذَكَرْتُمْ أَن رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ خروج الشخْصِ مِنَ البلَدِ التي

وَقَعَ فيهَا الطاعُونُ، فكيف نجَمَعُ بينَ هَذَا وبينَ الإيهانِ بالأسبابِ؟ ٢٠٠
(٢٢١٩) هناكَ بعضُ المستشفياتِ عندَ التبرعِ بالدمِ يُعطونَ هديةً للمتبرعِ، فما
حكم ذلك؟
(٢٢٢٠) ما هِيَ الوسائلُ الَّتِي تُعين العبدَ عَلَى حِفظ بَصَرِه؟
(٢٢٢١) هَلْ يَجُوزُ لطالِبٍ فِي كُلِّيَّةِ الطِّبِّ أَن تَتَكَشَّفَ لَهُ المرأةُ لضَرُورَةِ التعلِيمِ؟ ٢٠١
(٢٢٢٢) عِنْدَنَا فِي دَوْلَتِنَا بعضُ الأماكنِ لعِلاجِ إدمانِ المخَدِّرَاتِ من الشبابِ،
فهل يَجُوزُ استِعْمَالُ التَّنويمِ المغْنَاطِيسِي لعلاجِ الشَّبابِ؟
(٢٢٢٣) بالنسبة للذين يدخلون الجنة بدون حساب وبدون عذاب: هم الذين
لم يفعلوا رقية، أريد أن أعرف من هؤلاء؟
(٢٢٢٤) هل يجوزُ حملُ الزَّوْجة عَن طريقِ الأُنبوب، علمًا بأن الحيوانَ المَنَوِيَّ من
الرجل، ومنَ المَرْأَةِ البويضةُ؟
(٢٢٢٥) قلتَ إِنَّه يجوزُ حَقْنُ المسلمِ مِن دَمِ الكافرِ، فهل يجوزُ حقنُه إن كانَ
الكافرُ يأكلُ لحمَ الجِنزير ويشرب الخَمرَ؟ ٢٠٤
(٢٢٢٦) هل يَجُوزُ الاستعانةُ بالجنِّ المسلِمِ فِي الخيرِ، وفي المساعدةِ عَلَى العلاجِ
بالقُرْآنِ والسنَّة منَ المَسِّ؟
(٢٢٢٧) البعض منَّا دخل كُلِّيَّة الطِّبِّ البَشَرِيِّ، ولم يكن عَلَى علم بها فِي ذَلِكَ
من مُنكَرات نراها، ويفكِّر فِي التحويلِ من هَذِهِ الكليةِ، وُنرجو إبداء
النصحِ والتوجيهِ؟ 3 • ٦
(٢٢٢٨) نحنُ طالباتٌ بكلِّيَّة الطبِّ البشريِّ، وندخل عَلَى المرضَى الذُّكور، فهل
يَجُوز الكشفُ عَلَى منطقةِ العَوْرة؟
(٢٢٢٩) ما حكمُ ذهابِ المرأةِ المريضةِ إلى الطبيبِ المسلم؛ كيْ يُجريَ الكشفَ